



محكمة النقض

المكتب الفني

مجلة

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية
والدائرة المدنية

السنة العاشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي العربية

١٩٥٩

**الأحكام القادرة
من
الجمعية العمومية**

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : حسن داود ومحمود عياد، مصطفى كامل، ومحمد عبد الرحمن يوسف، وفهم يسي جتدي، ومحمد متولى عتلم، ومحمد عطيه اسماعيل، ومحمد زعفراني عالم، والحسيني العوضي، ومحمد رفعت، وعادل يونس المستشارين .

(١)

الطلب رقم ١١ سنة ٢٥ ق "تنازع الاختصاص" .

(أ) تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين المتناقضين . شرطه أن يكون كل حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . م ١٩ من قانون نظام القضاء .

(ب) تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين المتناقضين ليس طريقا من طرق العلم في هذه الأحكام . ليس بشرط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء .

(ج) تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين المتناقضين . مجاله . الأولوية في التنفيذ بين الحكمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص . ليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها .

(د) تنازع الاختصاص . قيام اختصاص المجلس الملى على اتحاد ملة طرفي الخصومة فحسب . تغيير الديانة . اشهار المدعى الاعلام . اعتباره معلما من تاريخ الاشهاد . خضوعه في أحواله الشخصية للشرعية الاسلامية وحدها . الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبه بالشفقة من تاريخ اسلامه لوقوع الطلاق . صادر من جهة ذات ولاية .

١ - نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء يدل بصريح عبارته وإطلاقها أن الشارع قصد إلى معالجة التناقض الذي يكون قائما بين حكيمين نهائيين

ولم يشترط الحكم أن يكون صادرا من محكمة الدرجة الثانية أو من محكمة من محاكم الدرجة الأولى غير قابل للاستئناف - بل يكفي كما تدل على ذلك حكمة التشريع ومن جعل اختصاص المحكمة الفصل في أي الحكيم أولى بالتنفيذ أن يكون كل حكم حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه - وهذا لا يعني أكثر من أن يكون الحكم في مرحلة أصبح فيها التنفيذ واجبا وجوبا نهائيا . وتتوافر له هذه الصفة متى أصبح الحكم غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية وهي المعارضة والاستئناف .

٢ - طلب الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيمين نهائيين ليس طريقا من طرق الطعن في هذه الأحكام فلا يشترط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء .

٣ - الجمعية العمومية لمحكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيمين نهائيين - إنما تفاضل في التنفيذ بين الحكيمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها .

٤ - إذا كان الطرفان - الطالبة والمدعى عليه - ينتميان وقت الزواج الذي تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - إلى تلك الطائفة ، وكان المجلس الملي لطائفة الأقباط الأرثوذكس هو المختص حينذاك بالفصل في دعوى الفصل وانفقة - إلا أنه لا يسوغ القول بأنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فإن المجلس يبقى مختصا بالفصل في آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد . ذلك لأن الأمر الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما أقام اختصاصه على اتحاد ملة طرفي الخصومة فحسب ولم يحدد بلجهة تحوير عقد الزواج شأنه في الأمر ، وإذن فتى كان الثابت أن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه - مسلما - فإن الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها -

من وقت حصول هذا التغير — هي التي تحكم حالته الشخصية فلا يجوز إخضاعه في أحواله الشخصية التي طرأت بعد الزواج للمجلس الملى وهو مجلس طائفى محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التي وضعت لأبناء طائفته من الأقباط الأرثوذكس إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام . ولا محل للقول بأن المدعى عليه لا يصح اعتباره مسلما بعد ارتداده وأنه لا يزال على دينه وأنه إنما أظهر اعتناقه للإسلام تهربا من اختصاص المجلس الملى أو احتيالا للكيد للدعية بعد ما أثبتت المحكمة الشرعية أن إسلام المدعى عليه أصبح ثابتا رسميا من تاريخ الاشهار بإشهار إسلامه وأنه أوقع الطلاق فعلا ، ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلامه تأسيسا على وقوع الطلاق يكون قد صدر من جهة ذات ولاية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تحصل في أنه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ تزوجت الطالبة (...) من المدعى عليه أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وكانا متحدى الملة والمذهب قبطيين أرثوذكسين ، وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ رفع المدعى عليه الدعوى رقم ٦٨٥ سنة ١٩٤٦ مجلس ملى فرعى القاهرة لطائفة الأقباط الأرثوذكس — طالب الفصل بينهما — وأقامت المدعية بدورها ضده وبطريق فرعى دعوى نفقة ف قضى بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ برفض طلب الفصل ، وبإلزام المدعى عليه بنفقة لها قدرها جنيهاً اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ — فاستأنف المدعى عليه الحكم — كما استأنفته المدعية بطلب زيادة نفقة — وقيد الاستئناف برقم ٣٤ سنة ١٩٤٧ المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس — ف قضى بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف

بشقيه - وأثناء سير الاستئناف أمام المجلس الملى - وفى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أشهد المدعى عليه - على نفسه - أنه طلق زوجته ثم أقام الدعوى رقم ١٨٧٥ سنة ٤٦-٤٧ الوايلى الشرعية طالبا الحكم بكف يد الطالبة عما تقرر لها من نفقة من المجلس الملى - فقضى فيها بعدم الاختصاص - واستؤنف هذا الحكم فتأيد من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ فى الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٨ - وفى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ أشهر المدعى عليه إسلامه - وعاد إلى النزاع مرة أخرى ورفع الدعوى رقم ١٣٤١ سنة ١٩٤٨ محكمة الوايلى الشرعية - ضد الطالبة - يطلب الحكم عليها بالكف عن مطالبتة بشيء من النفقة المقررة لها بموجب حكم المجلس الملى - فقضى له فى ٢٨/١٠/١٩٤٨ بذلك اعتبارا من ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ - فاستأنفت الطالبة هذا الحكم - وقضى فى الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وذلك فى الدعوى رقم ٣٧١٠ سنة ١٩٤٨ اتقاهرة الشرعية - ثم غير المدعى عليه مذهبه - ورجأ إلى طائفة الروم الأرثوذكس - وأقام أمام محكمتها الكنسية دعوى الطلاق رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ - فدفعت الطالبة بعدم الاختصاص وقضى حضوريا برفض الدفع وبتطبيق المدعى عليه من زوجته الطالبة - بعد ذلك وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قدمت الطالبة لرئيس محكمة النقض الطلب الحالى طالبة - عرض الموضوع على الجمعية العمومية بمحكمة النقض - لتقضى فيه باعتبار أن الحكم الواجب التنفيذ هو حكم المجلس الملى الفرعى للأقباط الأرثوذكس الصادر فى القضية رقم ٦٨٥ سنة ١٩٤٦ - والمؤيد من المجلس الملى العام فى الاستئناف رقم ٣٤ سنة ١٩٤٧ دون حكم المحكمة الكنسية للروم الأرثوذكس الصادر فى ٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ فى القضية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ وعدم الاستناد بالحكم الشرعى الصادر فى الاستئناف رقم ٣٧١٠ سنة ١٩٤٨ من المحكمة العليا الشرعية (وصحتها المحكمة الابتدائية الشرعية) .

وحيث إن الطالبة استندت الى أنها والمدعى عليه قبطيان أرثوذكسيان وتزوجا على موجب شريعتهما القبطية الأرثوذكسية - وأن الشريعة المسيحية على اختلاف مذاهبها لا تعرف الطلاق المؤدى الى حل عقدة الزواج بوصفه حقا

لأحد الزوجين يوقعه بإرادته المنفردة — فالإشهاد الشرعى بتطليعهما لا قيمة له قانونا — ويظل المجلس الملى مختصا بنظر دعوى الطلاق بينهما رغما من إشهار المدعى عليه إسلامه فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ لأنه ليس من شأنه تغيير الدين اللاحق على هذا الزواج أن يغير من جهة الاختصاص — ولم يكن إسلام المدعى عليه من عناصر القضاء فى الدعوى رقم ١٣٤١ سنة ١٩٤٨ الوائى الشرعية — هذا فضلا عن أن المدعى عليه لم يسلم إلا بقصد الهرب من أحكام العقد الأصيل فلا يصح أن يعتد بإسلامه — وهو بتقديمه للمحكمة الكنسية للروم الكاثوليك بطلب التطلق وانتمائه لهذه الطائفة إنما يسجل على نفسه — أنه غير جاد فى إسلامه وإيست تلك المحكمة جهة اختصاص فيما عرض وقضت فيه .

وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الطلب شكلا — وفى بيان ذلك يقول عن الحكم رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر من المحكمة الكنسية للروم الكاثوليك أنه لم يصدر من محكمة ثانى درجة بل صدر من محكمة أول درجة قابلا للاستئناف — وقد أصبح نهائيا لمجرد مضى مواعيد الطعن — فلا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية — أما عن الحكم الشرعى رقم ٣٧١٠ سنة ١٩٤٨ شرعى القاهرة الابتدائية — فقد صدر بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ أى قبل صدور القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ واستنفذت طرق الطعن فيه ولم يكن وقت صدوره خاضعا لرقابة محكمة النقض المدنية وفقا لقانون المرافعات ولا محكمة التنازع طبقا لقانون نظام القضاء — أما عن الموضوع فيقول أنه يشترط لوجود التناقض اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — وقد كان موضوع الدعوى التى رفعت أمام المجلس الملى فسخ الزواج بسبب الغش — أما موضوع الحكم الصادر من المحكمة الكنسية فكان التطلق بسبب ترزع الحياة الزوجية وعدم إمكان العودة إليها لسبق الطلاق بالإشهار الشرعى — طلاقا مكلا لثلاث وبهذا اختلف الحكمان موضوعا وسببا — وقد نفذ المدعى عليه حكم المحكمة الكنسية بزواجه من أخرى فى فبراير سنة ١٩٥٦ وأقرت بطريكية الأقباط الأرثوذكس هذا الحكم

باعطائه تصريحاً بالزواج ولم يجد الموثق المتدب من تلك الطائفة مانعاً شرعياً يحول دون توثيق العقد الجديد - ولم يكن حكم المحكمة الكنسية بالانفصال إلا إقراراً بالأمر الواقع وإثبات حالة كانت قائمة فعلاً قبل صدوره - فمثل هذا الحكم لم يحرم الطالبة من حق كان لها ولم يفرض عليها التراما كانت غير مقيدة به - فخالتها قبل هذا الحكم وبعده سواء فلا يسوغ إذن اعتراضها عليه - هذا أن المدعى عليه لم يعد منذ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ من أفراد طائفة الأقباط الأرثوذكس - وقد وقع الطلاق منه - قبل إسلامه - أمام القاضى وبعده أمام المحكمة الوايلي الشرعية - ومحكمة مصر الابتدائية الشرعية - إذ استعمل في مواجهة الطالبة - ما يدل عليه عبارة وانظرا - وأضاف المدعى عليه إلى أن تغيير الدين في نظر شريعة الأقباط الأرثوذكس - يعتبر سبباً لفسخ عقد الزواج وما دام أنه قضى فعلاً بالطلاق من المحكمة ذات الولاية العامة - وانحلت عتدة الزواج فلا يمكن القول بأن هذا العقد يعود من جديد للانعقاد من ذات نفسه لمجرد ارتداد المدعى عليه إلى المسيحية - إذ أن الشريعة لا تعترف بالردة، وإنما تجرى في حق المرتد أحكام هذه الشريعة - وانهى المدعى عليه إلى طلب الحكم أولاً وبصفة أصلية - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب (وثانياً) - وبصفة احتياطية وفي الموضوع برفضه .

وحيث إن النيابة العامة طلبت الحكم برفض الدفع بعدم القبول - وفي الموضوع برفض الطلب - وأسست قولها على أن المادة (١٩) من قانون نظام القضاء لم تشترط لاختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض سوى أن يكون كل حكم من الحكيم المتنازع فيهما حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وتتوفر له هذه الصفة إذا كان غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية - وهي المعارضة والاستئناف - كما لم تشترط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء - أما عن الموضوع فقالت أن التناقض موجود بين الحكم الملى رقم ٦٨٥ سنة ١٩٤٦ المؤيد بالحكم رقم ٣٤ سنة ١٩٤٧ وبين حكم المحكمة الكنسية رقم ٣٨ سنة ١٩٥٤ الروم الأرثوذكس - إذ قضى أولها برفض طلب الفصل وقضى ثانيهما بالتطليق - وإذا تنازعا في أولوية التنفيذ فإنما تكون لأولها -

ذلك لأن طرفي النزاع أمام المحكمة الكنسية كانا من مذهبين مختلفين فقد كان المدعى فيها متصفاً لطائفة الروم الأرثوذكس والمدعى عليها لطائفة الأقباط الأرثوذكس — وفي هذه الحالة لا تكون للمحكمة الكنسية ولاية الفصل في النزاع القائم بينهما وإنما يكون للمحكمة الشرعية دون غيرها ويحتمل حكمها كأن لم يكن — أما فيما يتعلق بالحكم الشرعي رقم ١٣٤١ سنة ١٩٤٨ الوائلي الشرعية المؤيد استئنافاً برقم ٣٧١٠ سنة ١٩٤٨ محكمة القاهرة الابتدائية لشرعية فواضح أنه يعارض الحكم الملى من حيث يقضى الأخير برفض الفصل وتقدير النفقة — وقضى الحكم الشرعي بالكف عن المطالبة بالنفقة تأسيساً على وقوع الطلاق — وهذا الحكم الأخير قد صدر بين مصريين مختلفي الدين إذ كان المدعى في تلك الدعوى (المدعى عليه هنا) مسلماً منذ ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٨ والمدعى عليها فيها قبطية أرثوذكسية مما يجعل ولاية الفصل في الدعوى للمحكمة الشرعية دون غيرها — فعند المفاضلة بين هذين الحكمين تكون أولوية التنفيذ للحكم الشرعي — وأن ما تثيره المطالبة بشأن عودة المدعى عليه إلى دينه المسيحي لا يصح قبوله منها مادام أن الثابت من الأوراق أنه غير دينه على وجه رسمي ولم تجحد المطالبة ذلك الدليل — وانتهت إلى القول بأن أعمال هذا الرأي يتضمن بطريق اللزوم اعتبار طلب المفاضلة بين الحكم الملى والحكم الكنسي الصادر من بطريركية الروم الأرثوذكس في الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ طلباً غير ذي موضوع إذ سبق للمحكمة الشرعية القضاء بوقوع الطلاق حينذاك — قضاء حاز حجة الأمر المقضى .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب شكلاً مردود بشقيه بأن الشارع إذ نص في المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أن " تختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية — أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية " فقد دل بصريح عبارتها اطلاقاً — أنه قصد إلى معالجة التناقض الذي يكون قائماً بين حكمين نهائيين — ولم يشترط أن يكون الحكم صادراً من محكمة

الدرجة الثانية — أو من محكمة من محاكم الدرجة الأولى غير قابل للاستئناف — بل يكفى — كما تدل على ذلك حكمة التشريع ومن جعل اختصاص المحكمة الفصل فى أى الحكيم أولى بالتنفيذ — أن يكون كل حكم حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه — وهذا لا يعنى أكثر من أن يكون الحكم فى مرحلة أصبح فيها التنفيذ واجبا وجوبا نهائيا — وتتوافر له هذه الصفة متى أصبح الحكم غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية وهى المعارضة والاستئناف — وهذا الطلب ليس طريقا من طرق الطعن فى هذه الأحكام حتى يصح القول بعدم سريانه على الأحكام الصادرة قبل العمل به أما النص فى القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه يعمل به من تاريخ نشره فإنه تأكيد لاختصاص المحكمة بالفصل فيما يكون قائما يوم نشر القانون من منازعات فى تنفيذ الأحكام المشار إليها — متى كان التناقض قائما ولا يجوز الخلط بين ولاية هذه الهيئة واختصاص محكمة النقض بنظر الطعون المقدمة لها تطبيقا للسادة ٤٢٦ من قانون المرافعات — فإن لكل حالة ضوابطها وظروفها .

ومن حيث أنه عن موضوع الطلب فإنه يبين من الحكم الصادر فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ فى الدعوى رقم ٦٨٥ سنة ١٩٤٦ مجلس ملى فرعى القاهرة — المؤيد استئنافيا برقم ٣٤ سنة ١٩٤٧ أنه قضى برفض طلب الفصل وتقدير نفقة تأسيسا على بقاء رابطة الزوجية وقيامها — كما يبين من الحكم الصادر فى القضية رقم ١٣٤١ سنة ١٩٤٨ الوايلى الشرعية والمؤيد استئنافيا برقم ٣٧١٠ سنة ١٩٤٨ محكمة القاهرة الشرعية — أنه قضى بالكف عن النفقة تأسيسا على وقوع الطلاق — فالتعارض بين الحكيم قائم .

وحيث وإن كان الطرفان الطالبة والمدعى عليه — يتزمان وقت الزواج الذى تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية — إلى تلك الطائفة وكان المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس هو المختص حينذاك بالفصل فى دعوى الفصل والنفقة — إلا أنه لا يسوغ القول — بأنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فإن المجلس يبقى مختصا بالفصل فى آثار الزواج مهما

اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد — ذلك لأن الأمر الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما قام اختصاصه على اتحاد ملة طرفي الخصومة — فحسب ولم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأنًا في الأمر — فما دام أن الثابت أن المدعى عليه أصبح — بعد إشهار إسلامه — مسلماً — فإن الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها — من وقت حصول هذا التغير — هي التي تحكم حالته الشخصية — فلا يجوز — إخضاعه في أحواله الشخصية — التي طرأت بعد الزواج للمجلس الملي وهو مجلس طائفي محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد — التي وضعت لأبناء طائفته من الأقباط الأرثوذكس — إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام — ولا محل للقول بأن المدعى عليه لا يصح اعتباره مسلماً بعد ارتداده وأنه لا يزال على دينه وأنه إنما أظهر اعتناقه للإسلام تهرباً من اختصاص المجلس الملي أو احتيالا للكيد للمدعية لا محل للقول بذلك بعد ما أثبتت المحكمة الشرعية أن إسلام المدعى عليه أصبح ثابتاً رسمياً من تاريخ الإشهاد بإشهار إسلامه وأنه أوقع الطلاق فعلاً — ورتبت أثر الشرع الإسلامي على ذلك — ومهما يكن من خطأ في مبنى الحكم في تلك الدعوى — فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيمين نهائيين — إنما تفاضل في التنفيذ بين الحكيم المذكورين على أساس قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في الفصل في النزاع المقدم لها — لما كان ذلك وكان الثابت — من ناحية أخرى أن كنيسة الأقباط الأرثوذكس قد صرحت للمدعى عليه — بعد صدور هذا الحكم — بالزواج وقد تم الزواج فعلاً من أخرى — فإنها تكون قد أقرت صحة الطلاق الذي وقع من المدعى عليه — فإن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلام المدعى عليه تأسيساً على وقوع الطلاق يكون قد صدر من جهة ذات ولاية ويتعين رفض طلب وقف تنفيذه — وإعمال هذا الرأي يقتضى بطريق اللزوم اعتبار طلب المفاضلة بين الحكم الملي وحكم بطريكية الروم الأرثوذكس في القضية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٥/٧/٨ طلباً غير ذي موضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطلب على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩

بقيادة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سامي ، والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٢)

الطلب رقم ٢٠ سنة ٢٦ ق "رجال القضاة" .

(أ) قضاة . " ولاية محكمة التقض " . حقهم في الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم ، لا القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء . النقل . اختلاف النقل المكاني عن النقل النوعي . حقهم في الطعن بالنسبة للنقل النوعي واختصاص محكمة التقض به . علة ذلك ؟

(ب) قضاة " نقل " . النقل النوعي . نقل وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة . مخالف للقانون . علة ذلك ؟

١ - خص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ رجال القضاة ومن بينهم رجال النيابة بحق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم دون القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء كالنقل من مكان إلى آخر فيختلف النقل المكاني من هذه الناحية عن النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى إذ الأول لا يتعلق به حق لرجل النيابة بخلاف الثاني لما قد يترتب عليه من أثر في مصيره ومستقبله ، وإذن فنقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة هو نقل نوعي مما يختص به الجمعية العمومية لمحكمة التقض .

٢ - وضع المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أحكاما خاصة برجال القضاة تختلف عن

أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة وأفراد لرجال النيابة الباب الثاني منه فوسم طريق تعيينهم ونظم شروط ترقيةهم وتحديد أقدميتهم في درجاتهم بالنسبة لزملائهم من رجال القضاء كما نظم الفصل الثاني أحوال تأديبهم كما رسم القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء طريق التنظيم من القرارات التي تمس حقوقهم ، وهذه الأحكام في مجملها وتفصيلها فيها من الضمانات والميزات ما يجعل لوظائفهم طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة وظائف إدارة قضايا الحكومة بالمعنى المفهوم في نفع القانون الإداري وإذن فإذا كان الواقع أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابة فأصدر وزير العدل قرارا بنقله إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة فإن هذا القرار المطعون فيه يكون على خلاف ما يقضى به القانون متعينا إلغاؤه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ، وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية وفي يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصدر وزير العدل قرارا قضى بنقله إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة فطعن في هذا القرار طالبا إلغاؤه ، ويقول الطالب شرحا لذلك إن هذا النقل يتضمن إخراجا من ملك النيابة والقضاء وحرمانه من الضمانات التي يكفلها له قانون استقلال القضاء وإنه وإن تكن الوظيفة التي نقل إليها مماثلة للوظيفة التي نقل منها من حيث المرتب إلا أن المشرع لم يحطها بالضمانات والحقوق التي أحاط بها رجال القضاء . ثم يستطرد الطالب من ذلك إلى القول إن التعيين في وظيفة محام بإدارة القضايا بالقرار المطعون فيه ، فيه معنى العزل من وظيفة

وكيل نيابة وقد أصدره الوزير دون أن يعرض الأمر على المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة وبغير رضا أو قبول منه أى من الطالب بقصد التخلص منه وحرمانه من الضمانات التي كفلها قانون استقلال القضاء ومن ثم فهو قرار مشوب بمخالفة القانون وسوء استعمال السلطة .

ومن حيث إن المطعون ضدهما دفعا في مذكرتهما بعدم اختصاص هذه الهيئة بنظر الطعن استنادا إلى أن اختصاصها محدود بالنظر في إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النقل والتدب وقد صدر القرار المطعون فيه قاضيا بنقل الطالب فهو ليس مما يرد عليه طعن أمامها وقالوا عن الموضوع إن وظيفة محام بإدارة القضايا التي نقل إليها الطالب هي وظيفة قضائية مماثلة لوظيفة وكيل نيابة التي نقل منها ومرتب الوظيفتين واحد وقد رأت وزارة العدل في هذا النقل ما يحقق صالح العمل وليس فيه مخالفة للقانون أو إساءة لاستعمال السلطة إذ هو إجراء اتخذته لتنظيم العمل ولم يكن الباعث عليه كيدا أو انتقاما شخصا أما عن اعتراض الطالب بأن النقل إلى إدارة القضايا فيه حرمان الطالب من ضمانات كفلها قانون استقلال القضاء لوظائف النيابة فردود بأن تلك الضمانات قد خص بها القضاة دون أعضاء النيابة .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في الدفع بعدم الاختصاص طالبة رفضه كما طلبت رفض الطلب موضوعا تأسيسا على أن للسلطة الإدارية أن تنقل الموظف من وظيفة إلى أخرى نقلا نوعيا متى كانت الوظيفة الثانية لا تختلف في مرتبتها وطبيعتها عن الوظيفة التي نقل منها الموظف وقالت إن وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة لا تختلف في ذلك عن وظيفة وكيل نيابة .

وحيث إن الدفع بعدم الاختصاص مردود بأن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد خص رجال القضاء ومن بينهم رجال النيابة بحق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم دون القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء كالنقل من مكان إلى آخر فيختلف النقل المكاني من هذه الناحية عن النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى إذ الأول لا يتعلق به حق لرجل النيابة

بخلاف الثانى لما قد يترتب عليه من أثر فى مصيره ومستقبله . ولما كان نقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة هو نقل نوعى فهو مما تختص هذه الهيئة بالنظر فيه ومدى تأثر حق الطالب به ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إنه عن الموضوع فإنه يبين من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ أنه وضع أحكاماً خاصة برجال القضاء تختلف عن أحكام القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ فى شأن موظفى الدولة وأفراد رجال النيابة الباب الثانى منه ، فرسم طريق تعيينهم ونظم شروط ترقيةهم وتحديد أقدميتهم فى درجاتهم بالنسبة لزملائهم من رجال القضاء كما نظم الفصل الثانى أحوال تأديبهم كما رسم القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء طريق التظلم من القرارات التى تمس حقوقهم ، وهذه الأحكام فى مجملها وتفصيلها فيما يلى من الضمانات والميزات ما تجعل لوظائفهم طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة وظائف إدارة قضايا الحكومة بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الإدارى . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على خلاف ما يقضى به القانون ويتعين إلغاؤه .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى هنم ، وإبراهيم عثمان
يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(١)

الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق

- (أ) حكم "تسبب كاف" . إقامة الحكم على أسباب سليمة كافية لحله . تزيده في الأسباب
بعد ذلك مما كان محلا للنعي عليه . لا يعيبه مهما كان في هذا التزيد من خطأ .
- (ب) تأمين . حلول . حراله . حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله
في وقوع الخطر المضمن منه . لا مجال لتأمينه على دعوى الحلول . إقامته على أساس من
الحوانه . شرطها في القانون المدني القديم رضا المدين بذلك كتابة . المادة ٣٤٩
مدني قديم .
- (ج) حوالة . مراد الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون المدني المخطط
معدلة بذكرينو ١٩١٠/٣/٢٦
- (د) حوالة . قانون . القانون الذي يحكم الحق موضوع الحوالة . هو القانون الساري وقت
نشوءه .

١ — إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من واقع
المستندات التي تقدم بها — المطعون عليه لإثبات صفته أنه مدير للشركة بمنطقة

الشرق الأدنى وإنه لذلك يكون له حق تمثيلها أمام القضاء في المعاملات المتعلقة بهذه المنطقة ولم ينع الطاعن على هذا التحصيل بخالفته للثابت في الأوراق، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون سليما ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استطرد إليه بعد ذلك تزييدا .

٢ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذي استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذا لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله في وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ذلك أن رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين - لا بدين مترتب في ذمته هو - أما الاستناد إلى أحكام الحوالة فيحول دونه - أن واقعة الدعوى تحكمها في شأن الحوالة نصوص القانون المدني القديم الذي حررت في ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له - المتضمن إحلاله الشركة المؤمنة في حقوقه وتنازله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير - وإذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق الميعة ولا يعتبر بيعها صحيحا إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة - وكأن لا يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة - فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة .

٣ - إن الشارع إذ أصدر دكره ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ معدلا نص المادة ٤٣٦ من القانون المدني المختلط بإضافة فقرة أخيرة إليها تقضى بأن التعهدات المدنية المحضة بين الأمان لا يجوز تحويلها إلا برضاء المدين كتابة - إنما أراد أن يخرج التعهدات التي تأخذ شكلا تجاريا يجعلها قابلة للتحويل كالكيالات والسندات تحت الإذن فإذا لم يكن الدين متخذ هذا الشكل فإنه يعتبر في حكم هذه الفقرة تعهدا مدنيا محضا تستلزم حوالة رضاه المدين بها كتابة .

٤ — الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون السارى وقت نشوئه فإذا كانت وثيقة التأمين والإقرار الذى بمقتضاه أحل المؤمن له شركة التأمين فى حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الفيز قد حروا فى ظل القانون المدنى القديم فإن هذا القانون هو الذى يجب إعماله فى شأن الحوالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها أقامت على الطاعن بصفته الشخصية وبصفته الشريك المسئول لشركة داود على عابد وشركه الدعوى رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٥٠ كلى القاهرة وطلبت فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٥ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — وذكرت بياقا لدعواها أن الدكتور فؤاد حداد أودع بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ سيارته رقم ١٩٤٥١ ملاكى القاهرة بجوارج الشركة المدعى عليها لحفظها ليلا حتى يتسليمها فى اليوم التالى ثم تقدم لاستلامها فى صبيحة اليوم التالى فلم يجدوها وقام بتبليغ البوليس فور بالواقعة محضرا بتاريخ ٢٠/١١/١٩٤٨ قيد برقم ٥٥٤٢ سنة ١٩٤٨ جنح عابدين وقيد الحادث ضد مجهول — وثبت من التحقيقات فى تلك اللجنة تقصير المدعى عليه (الطاعن) وموظفيه وإهمالهم فى حراسة السيارة حتى ترتب على ذلك سرقتها ولما كانت هذه السيارة مؤمنا عليها بمعرفة الدكتور حداد لدى شركة التأمين (المطعون عليها) فقد دفعت للمؤمن له (الدكتور حداد) مبلغ ٦٩٥ جنيها وهو قيمة السيارة المسروقة (بعد خصم مبلغ ٥ جنيهات تحملها المؤمن له) — لذلك رفعت الشركة المؤمنة دعواها بالطلبات السابق بيانها — ومن ين ما استندت إليه فى دعواها لإقرار مؤرخ ١٣/١٢/١٩٤٨ صادر من المؤمن له — يقرر فيه باستلام مبلغ ٦٩٥ جنيها من شركة التأمين — وبالتنازل منه لها عن جميع حقوقه على تلك السيارة —

وبحلول شركة ييجال اندجنرال في جميع حقوقه ودعاواه قبل شركة داود عابد وشركاه وبأن شركة التأمين تستطيع أن تستعمل حقوقه ودعاواه سواء باسمه أو باسمها - وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليها مبلغ ٦٥٠ جنيها والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٦٩ ق طالبا إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وفي الموضوع برفض دعوى المطعون عليها - وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام (الطاعن) بصفتيه بأن يدفع للطعون عليها مبلغ ٦٥٠ جنية - ومصروفاته وبالفائه بالنسبة للفوائد والزام المستأنف (الطاعن) المصروفات الاستئنافية ونحوه جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٤ قرر الناعن الطعن بالنقض في هذا الحكم - وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة بجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وبها صممت النيابة العامة على رأيها السابق ذكره .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن الطاعن لم يطعن في الحكم إلا بصفته الشخصية لا بصفته الشريك المسؤول لشركة داود عابد وشركاه وأنه إذا فرض وكان الطعن منه بصفتيه هاتين فإنه لم يعان طعنه إلى شركة التأمين المطعون عليها إلا باسمه شخصيا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطعن بالنقض وارد على الحكم المطعون فيه فيما قضى به على الطاعن شخصيا وبصفته الشريك المسؤول لشركة داود على عابد وشركاه والبيانات الواردة بالتقرير تفيد أن الطعن قد رفع من الطاعن بصفتيه اللتين كان متصفا بهما أمام محكمة الموضوع وعلى ذلك فإن إغفال النص في صدر التقرير أو في صيغة الاعلان على الصفتين

مما ليس من شأنه اعتبار أن الطعن مرفوع من الطاعن بأحدى صفتيه دون الأخرى ويتعين لذلك رفض الدفع .
وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك ذكر أن الدعوى رفعت على الطاعن من المستر ماركوس هيل بصفته مديرا لشركة ييجال اند جنرال وواقع الأمر أنه قد انتحل لنفسه صفة مدير الشركة فى حين أنه لم يكن سوى وكيل لفرع هذه الشركة بالقاهرة وليس له حق تمثيلها فى التقاضى وهذا الحق مقصور على مدير الشركة بالمركز الرئيسى بلندن . وتأسيسا على ذلك دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ولكن محكمة الاستئناف (بحكمها المطعون فيه) قضت برفض هذا الدفع قولا منها بأن المستر ماركوس هيل هو مدير للشركة أيضا بمنطقة الشرق الأدنى وأن فرع هذه الشركة له كيان قانونى مستقل وشخصية معنوية وأن وثيقة التأمين التى رفعت الدعوى على أساسها صادرة من فرع الشركة بالقاهرة وأن المادة ٥٣ د من القانون المدنى الجديد نصت على أن الشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد به الإدارة المحلية — وأنه فضلا عن ذلك فإن ثمت توكيلا صادرا من مدير الشركة بلندن إلى المطعون عليه يبيع له حق التقاضى عنها وهو تأسيس خاطيء قانونا ذلك أن الطاعن لم يكن طرفا فى وثيقة التأمين فلا يؤخذ بما حوته وأن المادة ٥٣ د إنما تشير إلى الاختصاص المكانى بالنسبة للشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج وتباشر نشاطا فى القطر المصرى ولا شأن للسادة المذكورة بالصفة فى تمثيل الشركة — كذلك لا وجه للاعتناء فى ثبوت صفة المستر ماركوس هيل فى التقاضى إلى التوكيل المقدم منه فى الدعوى إذ هو لا يثبت له هذه الصفة .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه " وإن كان مدير الشركة بلندن هو المستر برنارد لويس بارينجتون فإن المستر ماركوس هيل المستأنف عليه هو أيضا مديرا بمنطقة الشرق الأدنى وله الحق

في تمثيل الشركة أمام المحاكم في كافة المعاملات التي تمت في هذا الفرع وكذلك في رفع الدعاوى نيابة عنها مادامت متعلقة بالمعاملات التي باشر في دائرة الفرع الموكل إليه إدارته" ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من واقع المستندات التي تقدم بها المستر ماركوس هيل لإثبات صفته أنه مدير لشركة بيجال اندجنرال بمنطقة الشرق الأدنى وأنه لذلك يكون له الحق في تمثيل الشركة أمام القضاء في المعاملات المتعلقة بهذه المنطقة ولم ينع الطاعن على هذا التحصيل بنحالته للثابت في الأوراق - لما كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون سليما ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استورد إليه بعد ذلك تزييدا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك ذكر الطاعن أنه أنكر على الشركة المطعون عليها الحق في إقامة الدعوى عليه ومطالبته - بالمبلغ الذي طلبت الحكم به - إذ هو لا يلتزم تجاهها بأى التزام أيا كان مصدره - وليس لشركة التأمين بوصفها مؤمنة حق شخصي تجاهه يخول لها مقاضاته بالتعويض بوصف أنه مسؤول قبلها عن حادث سرقة السيارة المملوكة للمؤمن له (وهو الدكتور فؤاد حداد) وإذا فرض وكان ثمت ضرر لحق بصاحب السيارة من جراء هذا الحادث فإن هذا الضرر بالنسبة للشركة لا يعتبر ضررا مباشرا يخولها حق المطالبة بالتعويض عنه كما أن رجوعها على الطاعن لا يمكن أن يكون مبناه الحلول القانوني لأن أحوال هذا الحلول وردت في القانون على سبيل الحصر - كذلك لا يتأتى أن يكون مبنى المطالبة هو قيام شركة التأمين بدفع قيمة المبلغ المؤمن به للمؤمن له وحوالة المؤمن له حقه في التعويض تجاه الطاعن إلى الشركة المؤمنة مقابل قبضه لهذا المبلغ كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي ذلك أن قيامها بالدفع إنما كان وقاء منها بالتزامها الناشئ عن وثيقة التأمين فضلا عن أنه لم يرتض هذه الحوالة ولم يقبلها - كذلك لا تمكن مسaire الحكم المطعون فيه في إقراره شركة التأمين على مطالبة الطاعن تأسيسا على أن ثمت حلولا اتفاقيا بين المؤمن له والشركة المؤمنة مستندا فيه إلى وثيقة التأمين والإقرار المحرر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لعدم توفر الشرائط القانونية لهذا الحلول .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ماورد فيه من "أنه يبين من الاطلاع على وثيقة التأمين الخاصة بالدكتور فؤاد حداد والمحرة بيته وبين المستأنف عليه (الشركة المطعون عليها) في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ أن الدكتور حداد تنازل لشركة التأمين مقدما عن حقه في التعويض إذ ورد في الشرط الثالث من الشروط المدونة بظهر الوثيقة ما يأتي — حسب ترجمة المستأنف عليه التي لم يعترض عليها المستأنف (الطاعن) — لا يجوز للمستأنم بنفسه أو بواسطة غيره أن يوافق أو يعرض أو يعد بدفع تعويض بدون موافقة كتابية من الشركة ويحق للشركة إذا أرادت ذلك أن تتسلم وتباشر باسم المستأنم الدفاع أو تسوية أية مطالبة أو أن ترفع الدعوى باسم المستأنم ولمصلحتها الخاصة للمطالبة بأى تعويض أو خلافه ويكون لها سلطة مطلقة في مباشرة أية إجراءات أو في تسوية أية مطالبة وعلى المستأنم أن يعطيها جميع المعلومات والمعاونة التي تطلبها منه الشركة . وحيث إنه يخلص مما تقدم أن المستأنف عليها تستند في دعواها إلى الشرط الوارد بوثيقة التأمين الذي احتفظت فيه لنفسها بالمطالبة لمصلحتها الخاصة بالتعويضات وغيرها و برفع مثل هذه الدعاوى باسم المستأنم إذا أرادت وطبقا لتقديرها المطلق وبعبارة أخرى احتفظت المستأنف عليها لنفسها في وثيقة التأمين بالحلول محل المستأنم في حقوقه قبل الغير المسؤول عما يقع من حوادث وتنفيذا لهذا الشرط وقع المؤمن له عند قبضه لقيمة التعويض الإقرار المحرر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بإحلال شركة التأمين في حقوقه ضد شركة عابد والتنازل لها عن هذه الحقوق — وحيث إنه من المقرر قانونا أنه إذا وقع الحادث المؤمن منه بخطأ شخص من الاغيار — يصبح هذا الغير مسؤولا عن تعويض الضرر المترتب على وقوع الحادث مع العلم بأن مسؤولية الغير على هذا النحو لا تؤثر مطلقا في استحقاق عوض التأمين فمما لاشك فيه أن هذه المسؤولية لا تعفى المؤمن من الوفاء بمبلغ التأمين الذي تعهد به بمقتضى العقد فإذا وفى المؤمن بهذا المبلغ وأراد الرجوع على الغير المسؤول عن وقوع الحادث يجب التفريق بين ما إذا كانت وثيقة التأمين خالية من كل شرط يقرر حق

المؤمن في الرجوع على هذا الغرويين ما إذا كان المؤمن قد احتفظ لنفسه بهذا الحق ففي الحالة الأولى استقر الرأي في الفقه والقضاء على حرمان المؤمن من الرجوع على الغير المسؤول بدعوى مباشرة لانعدام الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه هذه الدعوى أما في حالة ما إذا تضمنت وثيقة التأمين شرطاً صريحاً يقضى بتنازل المؤمن له للمؤمن عن جميع حقوقه ودعاويه قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسؤولية المؤمن فإن هذا الشرط لا غبار على مشروعيته ويرى الأستاذ محمد علي عرفه تكييف هذا الشرط بأنه تنازل من جانب المؤمن له لصالح المؤمن عن كافة حقوقه ودعاويه قبل الغير المسؤول في حدود ما يتحمل به الأخير من تعويض بسبب وقوع الحادث . وحيث إن القضاء في مصر قد استقر على أنه ليس لشركة التأمين دعوى مباشرة تقاضى بها الغير الذي تسبب في الحادث على أساس أنها هي التي قد لحقها ضرر بفعله لأن سبب الترامها بدفع مبلغ التأمين هو في الحقيقة قبضها لأقساطه لا وقوع الحادث موضوع التأمين إذ أن وقوع الحادث ليس إلا شرطاً يتحقق بتحقيقه التزام الشركة بدفع التعويض الذي هو مقابل ما سبق أن أخذ منه من الأقساط وعلى أن المؤمن له الذي أصابه الضرر من الحادث يبقى حقه في التعويض كاملاً قبل من تسبب فيه فيجوز له أن يجمع بين هذا التعويض ومبلغ التأمين كما يجوز له أن يتنازل ولو مقدماً عن حقه في هذا التعويض لشركة التأمين سواء أكان هذا التنازل في وثيقة التأمين نفسها أم في عقد لاحق لإبرام عقد التأمين حتى إذا كان هذا التنازل بلا مقابل — وعلى ذلك إذا أراد المؤمن استعمال الحقوق والدعاوى التي للمؤمن له الذي دفع إليه التعويض فليس له أن يتمسك بالحلول القانوني الذي بينت أحواله بطريق الحصر في المادتين ٢٢٤ ، ٢٢٥ مدني مختلط وإنما يكون للمؤمن الحق في مقاضاة فاعل الضرر إذا وجد في وثيقة التأمين نص بمقتضاه يتنازل له المؤمن له عن دعواه . فرجوع المؤمن في هذه الحالة يستند إلى التنازل الحاصل من المؤمن له للمؤمن وأنه إذا قام المؤمن بتسوية حساب التأمين بناء على طلب المؤمن له يعتبر هذا مانعاً له من الحلول محل المؤمن ضد الفاعل الأصلي في المطالبة بالتعويض وحيث إنه على

خبره المبدأ المتقدم يحق للشركة المستأنف عليها — استعمال الحقوق والدعاوى التي للدكتور فؤاد حداد (المؤمن له) ومقاضاة المستأنف بصفتها (الطاعن) استنادا الى التنازل والحلول الصادر لها من المؤمن له المذكور — ولا محل لتطبيق قواعد الحوالة في هذه الحالة لأن الاقرار الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ من الدكتور حداد وقت قبضه مبلغ التأمين نص فيه على أنه . ”بصرح بحلول شركة بيجال جنرال للتأمين في جميع حقوقه ودعاواه قبل شركة داود عابد وجميع المسؤولين الآخرين عن اختفاء سيارة وأن الشركة المذكورة تستطيع أن تستعمل حقوقه ودعاواه سواء باسمه أو باسمها“ مما هو صريح في أن الطرفين قصدا الحلول الاتفاق الذي لا يشترط له شكل خاص في القانون الأهل لأنه عقد رضائي يتفق فيه الدائن مع الغير الذي وفي له حقه أن يحل الغير محل الدائن في الحق الذي وفاه وفضلا عن ذلك فإن الحلول المتفق عليه في وثيقة التأمين وفي الاقرار المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن التوكيل من المؤالن له (الدكتور حداد) للمستأنف عليها بمقاضاة المستأنف عن التعويض والتصریح لها بأن تستعمل حقوقه ودعاويه سواء باسمه أو باسمها وبذلك فلا يحق للمستأنف الاعتراض على رجوع شركة التأمين عليه بمقولة إن التنازل الصادر للمستأنف عليها يعتبر حوالة ويشترط لصحتها رضاء المدين كدابة بها طبقا لنص المادة ٣٤٩ من القانون المدني الملغى — لمخالفة هذا التفسير لصراحة نص الشرط الثالث من وثيقة التأمين والقرار المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الآنف الاشارة اليهما“ ويبين من هذا الذي ورد بالحكم المظنون فيه أنه قد أسس قضاءه في خصوص حق الشركة المطعون عليها في مطالبة الطاعن بالمبلغ الذي دفعه للمؤمن له — على أساس تكليف الشرط الوارد بوثيقة التأمين — (وهو البند الثالث منها) والقرار المحرر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — بأنه حلول اتفاق تم بين الدائن (وهو الدكتور فؤاد حداد) وشركة التأمين — وعلى مقتضى هذا التكليف — يكون لشركة التأمين — الرجوع على الطاعن بما وفته عنه — وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون — ذلك أن الرجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالدين

المرتّب في ذمة المدين — لا بدين مرتّب في ذمته هو والشركة المؤمنة — إذ دفعت للمؤمن له مبلغ ٦٩٥ جنيهًا فانها إنما وفّت بالدين المرتّب في ذمتها للمؤمن له — والذي استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه وهو حادث سرقة السيارة — وهذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذًا لالتزامها تجاه المؤمن له — فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين في الرجوع على الطاعن على دعوى الحلول — ولا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة كما ذهبت إلى ذلك المطعون عليها وسايرها فيه الحكم الابتدائي إذ يحول دون هذا التأسيس أن واقعة الدعوى يحكمها في شأن الحوالة نصوص القانون المدني القديم الذي حررت في ظله وثيقة التأمين وإقرار ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — والذي بمقتضاه أحل الدكتور فؤاد حداد شركة التأمين (المطعون عليها) في حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الطاعن — ولا عبرة في هذا الخصوص بالإقرار المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الذي يرد نفس العبارات والمعاني الواردة في إقرار ١٣/١٢/١٩٤٨ والذي تقدمت به المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف هادفة بتقديمه إلى أعمال أحكام التقنين المدني الجديد في شأن الحوالة — ذلك أن الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون الساري وقت نشوئه — وإذا كان هذا الحق قد نشأ بين مصريين هما الطاعن والدكتور فؤاد حداد فإن القانون الواجب تطبيقه هو القانون المدني الأهل الذي تنص المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق الميعة ولا يعتبر بيعها صحيحًا إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة وإذا لا يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة فإن الحكم المطعون فيه لا يمكن إقامته على أساس من الحوالة — أما ما تمسك به المطعون عليها بدفائها في هذا الطعن من أن الحق الذي حصلت حوالة من الدكتور فؤاد حداد لشركة التأمين ناشئ عن نشاط الطاعن في مباشرة عمله التجاري وأنه لهذا يكون دينًا تجاريًا تجوز حوالة دون حاجة لرضاء المدين والاستناد في هذا الخصوص إلى أن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون المدني المختلط على أن التعهدات المدنية المحضة بين الأهالي لا يجوز تحويلها إلا برضاء المدين

كتابة — فقد أراد أن يخرج من قيد الرضاء بالحوالة كتابة كافة الديون التجارية سواء أكانت ثابتة في ورقة تجارية أم لا — ما تمسك به المطعون عليها — في هذا الخصوص — في دفاعها في الطعن تصويبا لما انتهى اليه قضاء الحكم المطعون فيه — غير صحيح قانونا — ذلك أن الشارع إذ أصدر دكر يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ معدلا به نص المادة ٤٣٦ من القانون المدني المختلط — بإضافة فقرة أخيرة اليها (وهي الفقرة المشار اليها فيما تقدم) إنما أراد أن يخرج التعهدات التي تأخذ شكلا تجاريا يجعلها قابلة للتحويل كالكبيالات والسندات تحت الاذن — فإذا لم يكن الدين متخذا هذا الشكل فإنه يعتبر في حكم هذه الفقرة تعهدا مدنيا محضا تستلزم حوالاته رضاء المدين بها كتابة وإذا كان الدين المحول من الدكتور فؤاد حداد لشركة التأمين ليس ثابتا في كبيالة أو في سند تحت الاذن فإن حوالاته لا تتم الا برضاء المدين كتابة وهو ما لم يتوافر في واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه متعينا تقضيه لمخالفته القانون .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه — فلما تقدم من أسباب يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩

بإدارة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وعبد زهفراني سالم ،
وعبد رقت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٢)

الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق :

١ — إستئناف "مياد الإستئناف" . تجزئة . الحكم الصادر بثبت ملكية إلى قدر معين
من أطيان في تركة . موضوعه قابل للتجزئة . عدم مريان حكم المادة ٣٨٤/٢
من قانون المرافعات عليه . اتحاد المركز أو الاشتراك في الدفاع غير مؤثر .

ب — وصية . أحوال شخصية "م-ائل عامة" . دعوى "وقف الخصومة" . محكمة
الموضوع . عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى له ولا على علاقته بباقي
ورثته . عدم تعلق بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع . عدم اعتبار ذلك مما
يتعلق بالأحوال الشخصية . تقدير المحكمة عدم جدية المنازعة القائمة حول الوصية .
موضوعي . لا يبرر لوقف الخصومة .

ج — وصية . حكم "تسيب كاف" . عدم إنسحاب نكاح الوصية إلى الوصية . ليس
هناك بحد لها حتى يكيف . في هذا ما يكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها الحكم .
تريده بعد ذلك . لا يعيبه .

١ — إذا كان الواقع أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين دعوى يطلب
تثبيت ملكيتهم إلى قدر معين من أطيان وعقارات في تركة ، فإن موضوع
هذه الدعوى على هذا النحو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، ومن ثم فلا يسرى
عليها نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تجيز لمن لم
يسأف الحكم الصادر فيها في الميعاد الاستفادة من إستئناف زميله لذلك الحكم
في الميعاد مهما اتحد مركزهما أو اشترك دفاعهما فيها .

٢ - إذا كان مؤدى الحكم المطعون فيه أنه لم يحصل إنكار من الوصية أو من الطاعنين للوصية وأن المنازعة القائمة حولها منازعة غير جدية لا تبرر وقف الدعوى . فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا لم يتم التراجع لا على علاقة الموصى بالموصى لهم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقا بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية، ثم هو فوق ذلك يتطوى على تقدير موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند إلى تلك الأسباب السائغة التي أوردها الحكم تبريرا للنتيجة التي انتهى إليها .

٣ - إذا كان مفاد الحكم المطعون فيه أن إنكار الوصية لا ينسحب إلى الوصية ، وكان هذا التقرير الموضوعي ليس محل تعيب من الطاعنين ، فإنه لا يكون هناك جحد من الوصية لتلك الوصية حتى يكيف هذا الجحد بأنه رجوع فيها ، وفي هذا ما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص - فلا محل بعد ذلك لبحث ما استورد إليه الحكم تزييدا من اعتبار أن الجحد لا يعتبر رجوعا عن الوصية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تلخص في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى المنصورة أمام محكمة المنصورة الابتدائية على الطاعنين وآخرين بمرضاة ذكروا فيها أن السيدة أم السعد على الخياط مورثة الطاعنين قد أوصت

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة القانون من أربعة أوجه أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إلى بعض المستأنفين ورفض تطبيق المادة ٣٨٤ مرافعات ذلك أن المادة المذكورة تقضى بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه في طلباته وما دام الحق واحدا فكل الإجراءات التي يقصد بها صيانتها تصونه بجملته وبالنسبة لكل من لهم صلة به لأن الضرورة تقضى بأن يكون مركزا لكل واحد بإزاء الحق وهذا الوضع متوافر في خصوصية الدعوى ذلك أن النزاع كان يقوم بين الخصوم على قيام الوصية وشكلها ثم الرجوع عنها ولا شك أن مركز المستأنفين يعتبر واحدا إزاء هذا النزاع ولا حجة فيما قاله الحكم من أن مثل هذا النزاع مما يقبل التجزئة بين ذوى الشأن باعتبار أن الوصية ترد عليها الإجازة فتتقد في نصيب من أجاز وتبطل في نصيب من عداه ذلك لأن النزاع على قيام الوصية أو شكلها أو الرجوع عنها يمس الوصية في ذاتها بقاء أو زوالا ولا يمكن أن يتصور انقسام هذا النزاع أو تجزئته فاذا انتهى النزاع بعدم قيام الوصية أو بصحة الرجوع عنها فهذا الحكم إنما يقوم بالنسبة إلى جميع ذوى الشأن على السواء ومحصل الوجه الثاني من أوجه النعي أن النزاع كان يقوم على الوصية وشكلها والرجوع فيها وهذا مما يدخل في صحيح اختصاص المحاكم الشرعية فكان يجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى إلى أن يفصل في النزاع من المحكمة الشرعية — وأنه غير صحيح ما قالته المحكمة الابتدائية وجارتها فيه محكمة الاستئناف من أن المنازعة غير جدية وأنه لم تكن ثمة ضرورة لإجابة طلب الوقف وليس أدل على ذلك من تلك البحوث الشرعية الدقيقة التي عرضت لها المحكمتان في شأن شكل الوصية والرجوع فيها كما أن ما عرضت له المحكمة الابتدائية وأيدتها فيه محكمة الاستئناف تحثا عن شكل الوصية من عدم انطباق المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن هذه المادة لا تطبق إلا في حالة الإنكار ومن أن الطاعن الثاني لم ينكر الوصية بل إنه معترف بها بالتوقيع عليها كشاهد — ما قالته المحكمة في ذلك ينفيه أن صحيفة الاستئناف تتضمن هذا

الانكار مما يجعل الأخذ بحكم المادة ٩٨ أمرا لازما . وكان يتعين لذلك وطبقا للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٥٥ من القانون المدني القديم المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ كان يتعين لذلك القضاء بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة وهي المحكمة الشرعية ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه كيف موقف الموصية من الوصية بأنه جحد لها وقرر أن جحد الوصية لا يعتبر رجوعا فيها لأنه مختلف عنه وهذا يخالف للقانون ذلك أنه وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في هذا الأمر إلا أنه لدى التأمل يبين أن الجحد يعتبر رجوعا إذ أنه يدل على عدم الرضاء بالوصية وليس الرجوع إلا هذا كما أن الجحد نقي لوجود الوصية في الماضي والحاضر وهو في ذلك أبلغ من الرجوع الذي هو نقي لوجود الوصية في الحاضر ورجوع الموصية عن الوصية ثابت من دلالة شكواها رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢ إدارى فارسكور على إنكار الوصية . ويؤم النعى في الوجه الرابع على أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأكثر مما يستحقه المطعون ضدهم لأن الوصية تناول جميع ورثة الابن بينما الذين رفعوا الدعوى وصدر لهم الحكم المطعون فيه ليسرا هم كل الورثة المذكورين .

وحيث إن النعى بما ورد في الوجه الأول مردود ، ذلك إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص ما يأتي : "حيث إن هدم التجزئة الذي يبرر قبول الطعن ممن فوت أُنبيعاد والاستفادة من طعن غيره هو ما عبر عنه الفقهاء بعدم التجزئة المطلق الذي يستحيل معه أن يكون لحسم النزاع غير حل واحد بحيث إذا صدر فيه حكم يخالف أحدهما الآخر استحال تنفيذهما معا . والوصية بالذات يرد عليها إجازة بعض الورثة ولا يميزها البعض الآخر فتنفذ في نصيب من أجاز وتبطل في نصيب من لم يجزه فالنزاع عليها يقبل التجزئة بطبيعته والتجزئة في الحقوق المالية جائزة وليس ما يحول دونها . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن الدعوى التي رفعها المطعون عليهم ضد الطاعنين هي دعوى ملكية طلبوا فيها تثبيت ملكيتهم إلى

٦-٦ ط من ٢٤ ط في تركة أم السعد على الخياط من الأطباء والمقارنات
المبينة بعريضة الدعوى . فوضوعها على هذا النحو مما يقبل التجزئة بطبيعته
ولا يسرى عليها تبعاً لذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي
تجيز لمن لم يستأنف الحكم الصادر فيها في الميعاد الاستفادة من استئناف زميله
لذلك الحكم في الميعاد مهما اتحد مركزهما أو اشترك دفاعهما فيها — ويتعين
لذلك رفض هذا الوجه من النعى .

وحيث إن النعى بما ورد في الوجه الثاني مردود أيضاً ذلك أن الحكم
الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه — بهد أن أشار إلى منازعة
الطاعن الثاني في صحة الوصية بمقولة إن الوصية أنكرت في الشكوى رقم ١٥١٧
سنة ١٩٤٢ إدارى فارسكور صدور الوصية منها ولعدم مراعاة الأحكام المقررة
في الشريعة الإسلامية في هذه الوصية — قال ”وحيث إن دعوى تثبيت
الملكية هو بطبيعتها نزاع مدنى يدخل في اختصاص المحاكم الوطنية إلا إذا
اعترض سيرها دفع يكون من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية فعلى المحكمة
أن تقدر ما إذا كان الدفع الذى يثار أمامها جدياً فإن ثبت عدم جديته كان لها
أن تتجاوز عنه وتمضى في نظر الدعوى المطروحة أمامها ولها أن تطبق فيها قانون
الأحوال الشخصية مادام ذلك سهلاً ميسوراً لا يحتاج الأمر فيه إلى حكم من
محاكم الأحوال الشخصية وإلا وقفت الدعوى حتى يصفى التزاع الخارج عن
ولايتها . وهذا المبدأ هو ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون نظام القضاء
حيث جاء فيها ...“ ثم أخذ الحكم بعد ذلك في مناقشة هذه المنازعة وانتهى إلى
أن الوصية لا تدخل ضمن الأوراق المشار إليها في الشكوى رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢
فلا ينسحب إليها انكار الوصية المستفاد من تلك الشكوى كما أن الشريعة
الإسلامية لم تشترط صيغة معينة وشكلاً خاصاً للوصية لأجل أن تكون صحيحة
وأن ما أورده المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم
بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من قيود خاصة بعد سماع دعوى الوصية أو الرجوع
فيها لا يكون إلا في حالة الانكار فقط من الخصم وقال الحكم أن الطاعن الثاني

لم ينكر صدور الوصية من مورثته المرحومة أم السعد على الخياط إلى المطعون عليهم بل هو معترف بصورها منها إذ أنه وقع عليها بامضائه بصفته شاهد ولم يطمئن على توقيعه بأى طعن وعقب الحكم على ذلك بقوله "وحيث إنه لما تقدم تكون منازعة المدعى عليه الثانى (الطاعن الثانى) فى صحة الوصية المؤرخة ٢٠ من يولية سنة ١٩٣٦ منازعة غير جدية ولا ترى المحكمة ضرورة الفصل فى هذا الدفع من المحكمة الشرعية مما يتعين معه عدم إجابة طلب وقف الدعوى إلى أن يفصل نهائيا فى صحة الوصية المذكورة . . . " كما أضاف الحكم المطعون فيه ما يأتى "وحيث إن طلب الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة الشرعية فى أمر الوصية فإنه طبقا للآيتين ٤٥٥ و ٥٥٥ من القانون المدنى القديم والمادة ١٧ من القانون المدنى الجديد لا تراعى أحكام الشريعة إلا فيما يتعلق بأهلية الموصى وبصيغة الوصية . . . ولم تر المحكمة الابتدائية لزوما للایقاف وتقرها هذه المحكمة على رأيها لأن الفصل فى هذه الدعوى لا ينير نزاعا على مسألة الأحوال الشخصية فلا نزاع على علاقة الموصية بالموصى لهم ولا على أهلية الموصية ولا على صيغة الوصية أما إثارة النزاع على شكل الوصية فذلك مسألة أخرى غير انعقاد عقد الوصية وصيغتها وكونها تؤدي أو لا تؤدي معنى الإيصاء . وهو لم يكن محل خلاف فى هذه الدعوى ولم يعد محل للتحديث عن الشكل لأن قيد عدم السماع لا محل له إلا عند الإنكار والوصية معترف بها من ولدى الموصية الموقعين عليها ولم تنكرها أختها نفيسة التى لم تحضر ولم تعترض على الدعوى حتى وفاتها " ومؤدى ما ورد فى هذين الحكمين أنه لم يحصل إنكار من الموصية أو من الطاعنين للوصية وأن المنازعة القائمة حولها منازعة غير جدية لا تبرر وقف الدعوى وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا لم يتم النزاع لاعلى علاقة الموصى بالموصى لهم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقا بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع . فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية ثم هو فوق ذلك ينطوى على تقدير موضوعى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند على نحو ما سلف . إلى تلك الأسباب السائغة التى أوردها الحكم تبريرا للنتيجة التى انتهى إليها ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه من النعى .

وحيث أن ما ينعى به الطاعنون في الوجه الثالث مبناه أو الشكوى رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٤٢ إدارى فارمكور تضمنت انكار من الموصية للوصية وأن هذا الانكار هو بحد للوصية يعتبر رجوعا فيها . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أقر الحكم المطعون فيه أسبابه قد ورد فيه ما يأتي... سبق للمحكمة أن قررت أن الوصية لا تدخل ضمن الأوراق المشار إليها في الشكوى... ومفاد ذلك أن انكار الموصية لا ينسحب إلى الوصية وهذا التقرير الموضعي لم يكن محل تعيب من الطاعنين ، ولما كان ذلك فانه لا يكون هناك بحد من الموصية لتلك الوصية حتى يكفي هذا البحد بأنه رجوع فيها وفي هذا ما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص . ولا محل بعد ذلك لبحث ما استورد إليه الحكم تزييدا من اعتبار أن البحد لا يعتبر رجوعا عن الوصية .

وحيث إن نعي الطاعنين بما ورد على الوجه الرابع غير مقبول وذلك أنه لم يثبت من الحكم المطعون فيه ولا من باقى أوراق الطعن أن الطاعنين قد نازعوا أمام محكمة الاستئناف في نصيب المطعون عليهم كما حددوه في طلباتهم . ومن ثم يكون نعيمهم في هذا الخصوص جديدا لا يجوز لهم إثارتة لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان يوسف ، والحسينى العوضى ، ومجددعت المنشارين .

(٣)

الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ ق

(أ) عمل . المادة ٣٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ . ليس من شأن الإخلال بالقاعدة التنظيمية التى وضعها بطلان الحكم .

(ب) عمل . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . تتحدث عن الأسباب المنهية لعقد العمل غير محدد المدة . أثر ذلك .

(ج) عمل . مشروعية شرط التزام العامل بالتقاعد عند بلوغه ستا مريتا .

١ - إن المادة ٣٩ مكررا المضافة إلى قانون عقد العمل الفردى بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التى أوجبت على المحكمة الفصل فى النزاع الذى يقوم بين العامل ورب العمل فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره . إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان بالحكم لصدوره بعد مدة الشهر .

٢ - الحالات التى تحدثت عنها المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ باعتبارها الأسباب المنهية لعقد العمل إنما هى خاصة بالعقد غير محدد المدة ، فإذا ما كانت مدة العقد قد تحددت بحلول أجل معين باتفاق بين العامل ورب العمل امتنع القول بأن إنهاء رب العمل للعقد نتيجة لحلول هذا الأجل مخالف للقانون .

٣ — اشتراط رب العمل على العامل التزامه بالتقاعد عند بلوغه سن الستين —
هو في ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
وليس فيه إضرار بمصلحة العامل .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه تقدم في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٣ بشكوى إلى مدير
مكتب العمل قال فيها إن الشركة الطاعنة قررت فصله من عمله اعتبارا من
٣٠ من مايو سنة ١٩٥٢ بمقولة إنه بلغ سن الستين مستندة في ذلك إلى المادة ٣٦
من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والبند السابع من لائحة المصنع الخاصة بعمل
المياومة وقال إنه لا يحق للشركة أن تفصله عند بلوغه سن معين لمخالفة ذلك
للقانون وطلب وقف قرار الفصل ، أحال مدير مكتب العمل الأوراق إلى
قضاء الأمور المستعجلة عملا بأحكام المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ١٦٥
سنة ١٩٥٣ فدفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد
لرفعها في هذا القانون . قضى في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ برفض الدفع وبوقف
تنفيذ قرار الفصل حتى يفصل في موضوع الدعوى وأحيلت الدعوى إلى محكمة
قضا الابتدائية للفصل في موضوعها وقيدت برقم ٤١٥ سنة ١٩٥٣ كلى قضا
فطلب المطعون عليه الحكم بإعادته إلى عمله وبإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ
٣٠٤ ج و ٥٥٠ م على سبيل التعويض واحتياطيا إلزامها بدفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه
تعويضا شاملا ، دفعت الشركة بعدم سماع الدعوى وببطلان الإجراءات لمضي
أكثر من شهر على نظرها مستندة في هذا الدفع إلى المادة ٣٩ مكررا من القانون

رقم ١٦٥ سنة ٥٣ ودفعت في الموضوع بأن المطعون عليه قد فصل لبلوغه سن الستين وأن هذا الفصل لا تعسف فيه إذ لم تتجاوز الشركة الحق المخول لها بمقتضى نص وارد في لائحة المصنع وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضى بإلزام الشركة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٣٧٤ جنيها و ٧٣٦ مليا ... استأنفت الشركة وقيد الاستئناف برقم ٢٥ سنة ٢٩ ق استئناف أسيوط وفيه طلبت أصليا الحكم بإعلان الحكم المستأنف لأنه صدر بعد مضي مدة الشهر التي حددها القانون في المادة ٣٩ مكررا ، واحتياطيا الحكم بإلغاء الحكم ورفض الدعوى ، قضى في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أضاقها محكمة الاستئناف فطعت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقد أحالت دائرة فحص الطعون الطعن إلى هذه الدائرة لفطره بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة أبدت النيابة رأيا فطلبت نقض الحكم .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ في تفسير القانون وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه برفض الطلب الأصلي الخاص بإعلان الحكم الابتدائي على قوله ان المادة ٣٩ مكررا المضافة إلى قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ١٦٥ سنة ٥٣ والتي حددت مدة شهر يتم خلاله الفصل في دعوى التعويض لم ترتب بطلانا ما في حالة تأخر الفصل في الدعوى عن ميعاد الشهر وذهب الحكم في ذلك إلى القول بأنه يفهم من نصوص هذا القانون أن تحديد المشرع ميعاد الشهر " إنما كان لمصلحة العمال دون أصحاب الأعمال حتى لا يتأخر الفصل في دعاوى التعويض المرفوعة من الأولين وتسوء حالتهم لضيق ذات يدهم وافتقارهم إلى العمل والمال " ثم أشار الحكم بعد ذلك إلى نص المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات وقال ان البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٥ يزول بتزول من شرع لمصلحته عنه أو إذا رد على الإجراء الباطل بما يدل على انه اعتبره صحيحا ثم انتهى الحكم من ذلك إلى أن المطعون عليه وهو من شرع البطلان لمصلحته لم يتمسك به ، واستطرد الطاعن من ذلك إلى القول أن ما يعيب الحكم في هذا الخصوص هو أنه أخطأ في تأويل

المادة ٣٩ مكررا من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ على هذا الوجه ذلك أن سرعة الفصل في الدعوى لم يقصد به المشرع مصلحة العامل فحسب بل قصد به مصلحة رب العمل كذلك وهو الضمان الوحيد لحقه قبل العامل فإن رب العمل يصبح بعد صدور الحكم المستعجل بوقف تنفيذ قرار الفصل مستهدفا لمطالبة العامل أمام محكمة الموضوع وعمله على إطالة أمد النزاع وتأخير الفصل في الدعوى فيستمر في قبض الأجر ، وقد تستبين المحكمة فساد دعواه فلا تقضى له بشيء من التعويض فيضج على رب العمل ما كان قد دفعه إليه من أجر إذ فرصته الوحيدة في استرداد هذا الأجر هو خصمه من التعويض في حالة ما إذا كسب العامل دعواه وقضى له بتعويض ، ثم عقب الطاعن على ذلك بقوله انه متى انتهى الرأي إلى أن الفصل في الدعوى في خلال مدة الشهر إجراء تحقيق به مصلحة له فمخالفته تعتبر عيبا جوهريا يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

وحيث انه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٦٥ سنة ٥٣ المعدل لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي أن المشرع إذ أضاف المادة ٣٩ مكررا إلى مواد هذا القانون عنى بها أن يرسم للعامل الطريق الذي يسلكه إذا ما فصله رب العمل بغير مبرر وأن يضع قواعد معينة تنظم الخطوات التي تتبع لتسوية النزاع بينهما فنص في الفقرة الأولى من هذه المادة على أن للعامل أن يلجأ إلى مدير مكتب العمل الذي يقع في دائرته محل العمل ليتخذ ما يراه من إجراءات لتسوية النزاع بين الطرفين تسوية ودية فإذا لم تتم التسوية الودية كان على مدير مكتب العمل أن يحيل الطلب إلى قضاء الأمور المستعجلة ونص في الفقرة الثانية على الإجراءات المنظمةة لنظر الدعوى أمام هذا القضاء للنظر في وقف تنفيذ قرار الفصل ثم نظم في الفقرة الثالثة طريقة نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع لتقضى بالتعويض إن كان له محل على أن يكون ذلك على وجه السرعة كما حرص المشرع على أن يحدد لكل خطوة من هذه الخطوات في مراحل النزاع المختلفة مياعدا معينة تتم فيه ، فحدد للعامل مدة

أسبوع يتقدم في خلاله بشكواه إلى مدير مكتب العمل ثم حدد أسبوعاً آخر لإرسال الشكوى إلى قضاء الأمور المستعجلة ومدة أسبوعين للقضاء في طلب وقف التنفيذ ثم حدد لقدم الكتاب مدة ثلاثة أيام ترسل القضية في خلالها إلى محكمة الموضوع للنظر في طلب الحكم بالتعريض وحدد لهذه المحكمة مدة شهر يتم في خلاله نظر الدعوى والحكم فيها .

وحيث ان المشرع إذ رأى من الخير أن يجعل بحكم التراجع الذي يقوم بين العامل ورب العمل لم يقصد من التشريع رعاية صالح العامل فحسب بل كان رائده من التشريع على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ أن "ينظم إجراءات الطلب وطريقة نظره على وجه يكفل السرعة ويوفر الضمان اللازم بالنسبة لطرفي النزاع" وأو أنه أراد أن يرتب البطلان جزاء على تجاوز الميعاد المحدد للفصل في الدعوى لما فاته النص على ذلك ومن ثم فإن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التي أوجبت على المحكمة الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للمث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن أن خلال بهذه القامدة أن يلحق البطلان بالحكم الصادر بعد مدة الشهر ومن ثم فلا وجه للتحدى بنص المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات .

وحيث انه يبين من ذلك ان النعى على الحكم بهذا السبب نعى لا يقوم على أساس فتعين رفضه .

وحيث ان حاصل السبب الثاني أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن بلوغ المطعون عليه من الستين ليس من الأسباب التي تنهى العقد بين العامل ورب العمل المنصوص عليها في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ذلك أن هذه المادة إنما تتحدث عن صور انتهاء العقد غير محدد المدة أما عقد المطعون عليه مع الطاعن فهو عقد محدد المدة بنص وارد في لائحة المصنع .

وحيث إنه يبين من حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "ومن حيث ان المادة ٥٥ من القانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ تنص على أن عقد العمل ينتهي بوفاة العامل أو بحجزه عن تادية عمله أو بمرضه مرضا يستوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن تسعين يوما أو مددا متفرقة تزيد في حملتها عن مائة وشرين يوما في خلال سنة واحدة ... ومن حيث إنه بان من التقرير الطبي المرافق للأوراق أن المدعى المطعون عليه يتمتع بصحة وبنية قوية ... ومن حيث إنه لما تقدم فإن بلوغ سن الستين أو أكثر منه أو أقل ليس من أسباب انقضاء عقد العمل وذلك بالتطبيق للنص سالف الذكر الذي أورد حالات انقضاء العقد على سبيل الحصر وليس بلوغ سن معين منها " ثم زاد الحكم المطعون فيه على ذلك "إن المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ نصت على أنه يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ويترتب على هذا النص إهدار جميع ما حملته لأئحة المصنع التي يتمسك بها المستأنف - الطاعن - إلا إذا كان الشرط الوارد بها أكثر فائدة للعامل من نصوص هذا القانون ومن ثم لا يجوز الاحتجاج على المستأنف ضده - المطعون عليه - بما جاء بالبند السابع من تلك اللائحة من الترام العمال بالتقاعد عند بلوغهم سن الستين " .

وحيث ان هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون وذلك أن الحالات التي تحدث عنها المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ باعتبارها الأسباب المنهية لعقد العمل إنما هي خاصة بالعقد غير محدد المدة فإذا ما كانت مدة العقد قد تحددت بحلول أجل معين باتفاق تم بين العامل ورب العمل امتنع القول بأن إنهاء رب العمل للعقد نتيجة لحل هذا الأجل مخالف للقانون والحال في خصوصية هذه الدعوى أن الطاعن تمسك بإنهاء عقد المطعون عليه نتيجة لتحقيق شرط متفق عليه بين الطرفين وهو بلوغ المطعون عليه سن الستين وهو في ذاته شرط صحيح لا يخالف فيه لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ وليس فيه اضرار بصالح المطعون عليه ومن ثم يتعين قبول هذا السبب ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى التحدث عن السبب الثالث من أسباب الطعن .

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمود زعفراني سالم ،
ومحمد وفيت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ٤٠٤ سنة ٢٤ ق

نقض "إجراءات الطعن" . "إيداع الأوراق والمستندات" . إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، إجراء جوهري يترتب على إغفاله سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها .

لما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات المنطبقة على إجراءات هذا الطعن قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه — وتقديم صورة الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن لاحتمال أن يكون في أسباب ذلك الحكم التي أحال إليها الحكم المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي واستند إلى هذه الأسباب وإلى ما أورده هو من أسباب أخرى في تأييد الحكم المذكور ، وكان الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة من الحكم الابتدائي فإن الطعن يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع الدعوى على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الأموال المقررة رفع الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر ضد الطاعن وأخرى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعاه مبلغ ١٦١٥ جنيها و ٥٠٧ مليا - عدلت الى مبلغ ١٦١٦ جنيها و ٧٦٥ مليا - والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد وتثبيت الجزر التحفظى وجعله نافذا مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ وبلا كفالة وذلك قيمة فرق ضريبة ملاهى عن الحفلات التى أقيمت بمعرفة الطاعن من المدة من ١/٨/١٩٤٦ الى ٣١/٣/١٩٤٨ بسينما البلدية ببندر طنطا بسبب ما حصله الطاعن من الجمهور زيادة على أجرة الدخول من رسوم للبلدية هو الملتزم بأدائها دون الجمهور فقرر الطاعن فى بادئ الأمر أنه قام بسداد رسم البلدية من ماله الخاص خصما من إيراد السينما استجباره وفى مذكرة لاحقة له قرر أنه حصل هذا الرسم من الجمهور وأن الجمهور هو الملتزم - دونه - بأدائه . وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٢ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع لمصلحة الأموال المقررة المبلغ المطلوب وفوائده اقانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٩/١٢/١٩٤٩ لحين السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبشرط الكفالة فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قيدت بجلدها التجارى تحت رقم ٤٣ سنة ٧٠ ق طالبا إلغاءه ورفض دعوى المطعون عليه - وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ طعن الطاعن بالنقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة

العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع الطاعن صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي تطبيقا للمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وطلبت في الموضوع احتياطيا نقض الحكم فيما يختص بسعر الفائدة بحملها ٤٪ سنويا لا ٥٪ طبقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني . وبتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا أن محكمة ثاني درجة اعتمدت أسباب محكمة أول درجة وأحالت عليها فيما اتهمت إليه من تأييد الحكم المستأنف وكان يتعين لذلك على الطاعن أن يقدم صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي تطبيقا للمادة ٤٣٢ مرافعات (قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥) .

وحيث إن هذا الدفع في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أورد ما يأتي : ” وحيث إن الحكم المستأنف بين في أسبابه بما فيه الكفاية أن من شأن تحصيل المستأنف للرسم البلدي من الجمهور مع ثمن الدخول اعتبارا ما حصل زيادة على الثمن المذكور مستوجبا لرفع فئة الضريبة المقررة على الملاحى في حكم نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بثبوت وقوع الالتزام بتلك الرسوم على أصحاب تلك الدور دون الجمهور عملا بنصوص مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . وهذا الذى حصله الحكم المستأنف على تلك الصورة صحيح في القانون “ . ثم استورد الحكم في تأييد ذلك بأسباب من عنده أردفها بقوله : ” ومتى كان هو ذلك — فإنه لا يكون محل للنقض على مطالبة المستأنف طمعا للمستأنف بفروق الضريبة بأنه ازدواج لها أو أنه مخالفة صارخة لأحكام الدستور — فالاستئناف والحالة هذه واجب الرفض موضوعا “ . وهذا الذى ورد في الحكم المطعون فيه يتضمن الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي فيما انتهى هو إليه من تأييد لذلك الحكم — ولما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات المنطبقة على إجراءات هذا الطعن — قبل تعديلها بالقانون

رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — توجب على الطاعن أن يودع فلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه — وتقديم صورة الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إفعالها سقوط الحق في الطعن لاحتمال أن يكون في أسباب ذلك الحكم التي أحال إليها الحكم المطعون فيه ما يكفي لحمل قضائه . وكان الحكم المطعون فيه قد أحال — على ما سبق بيانه — إلى أسباب الحكم الابتدائي واستند إلى هذه الأسباب وإلى ما أورده هو من أسباب أخرى في تأييد الحكم المذكور . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة من الحكم الابتدائي . فإن الطعن يكون غير مقبول .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، وهباص حلي سلطان المستشارين .

(٥)

الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم "تسيب كاف" . شفعة "تزامم الشفعا" . عدم تعويل الحكم لأسباب سائغة
على دفاع المشفوع ضدهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر
المشفوع به وأنهما يفضلان الشفعية بشرائهما لذلك القدر . لا تصور .

(ب) شهر عقارى . تسجيل "المصرفات المقررة" . قسمة "تسجيل عقد القسمة وأثره" .
مؤدى المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى .
تسجيل عقد القسمة أو الحكم المقرر لها - حق مشروع لقائدة الغير . له أن يرتضى القسمة
غير المسجل عقدها أو حكمها ويتنازل عن هذا الحق .

(ج) شفعة "الثنى وملحقاته" . محكمة الموضوع . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير إجابة .
أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتحرى عن حقيقة الثمن بما لما يترأى لها
من عناصر الدعوى .

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت لما أدلى به الطاعنان (المشفوع
ضدهما) في دفاعهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر
المشفوع فيه - وأنهما يفضلان الشفعية بشرائهما لذلك القدر - و انتهت إلى
عدم التعويل عليه تأميسا على ما استظهرته من المستندات التي قدمت لها -
استظهارا صحيحا من زوال حالة الشيوع التي كانت قائمة قبل الحكم بالقسمة
وإقرار الطاعنين للقسمة التي تمت بموجبها وارتضاءهما له وإعمالها مقتضاه من
قبل شرائهما للشفقة المشفوع فيها - وعن تحرير العقد النهاى المسجل الصادر لها

من المطعون عليها الثانية . وقد أقامت حكمها في هذا الخصوص على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت لها فإن النعى على حكمها بالقصور والتناقض يكون في غير محله .

٢- إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري - إذ تنص على أن "جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير- ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً موروثة" فإن مؤدى ذلك أنه يجوز للاعتبار حالة الشروع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل وإذا كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائده الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت ويعتبر بذلك متنازلاً عن هذا الحق الذي شرع لفائده .

٣- إذا كانت محكمة الموضوع قد أخذت الطاعنين (المشفوع ضدّهما) - في خصوص ثمن الصفقة المشفوع فيها - بدليل صالح للأخذ به قانوناً - وهو عقد البيع الابتدائي الموقع عليه منهما - ولم تعند بما أبدياه من تعليل لرفع الثمن في العقد النهائي لما ساقته في هذا الخصوص من أسباب سائفة - فلا وجه للنعى على حكمها بأنها لم تخل الدعوى إلى التحقيق لتحرى حقيقة الثمن - ذلك أن لها في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ مدني

كلى الفهوم على الطاعنين والمطعون عليها الثانية بصحيفة أعلنت لها في ١٧ و ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قالت فيها إن المطعون عليها الثانية باعت للطاعنين أطيانا مقدارها ٥ أفدنة و ٩ قراريط و ١٢ سهما شائعة في ١٨ فدانا و ١١ قيرطا و ٢٢ سهما موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة - بثن مقدار ٨٠٩ جنيها و ٣٧٥ مليا وأنها قد أعلنت رغبتها للبائعة والمشتريين في ١١/٢٣/١٩٥٢ في أخذ هذا المقدار بالشفعة تأسيسا على أنها مالكة على الشيوع في الأطيان التي يقع فيها القدر المبيع - وأنها قد أودعت فعلا الثمن المذكور باعتبار أنه هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها وطلبت الحكم بإحقيتها لأخذ الـ ٥ أفدنة و ٩ قراريط و ١٢ سهما بالشفعة نظير ثمن مقداره ٨٠٩ جنيها و ٣٧٥ مليا مع ملحقاتها أو نظير الثمن الحقيقي (بعد اثباته) مع الملحقات والتسليم - مع إلزام المدعى عليهم متضامين بالمصاريف والأتعاب . وبتاريخ ١٣/١/١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة بأحقية المطعون عليها الأولى في أخذ الـ ٥ أفدنة و ٩ قراريط و ١٢ سهما الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة بالشفعة نظير الثمن وقدره ٨٠٩ جنيها و ٣٧٥ مليا والملحقات وتسليمها إليها وألزمت (الطاعنين) بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وبين مما ورد بهذا الحكم - أن المشفوع ضدهما (الطاعنين) دفعا طلب الشفعة بأن العين المشفوع فيها ليست شائعة في ١٨ فدانا و ١١ قيرطا و ٢٢ سهما كما زعمت الشفعية - وإنما هي شائعة في ٥٢ فدانا و ١٢ قيرطا و ١٩ سهما التي يملكها هما أيضا نصيبا شائعا فيها - وقد تحققت فيها الشروط التي تجعلهما شفعين - فهما بذلك يفضلان الشفعية طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ (من التقنين المدني) كما أن الثمن الذي اشترى به الصفقة المشفوع فيها - ليس ٨٠٩ جنيها و ٣٧٥ مليا كما ورد بالعقد الابتدائي وإنما هو المبلغ ١٠٧٠ جنيها طبقا للعقد النهائي الذي حرر بينهما وبين المطعون عليها الثانية - والمسجل في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ كما بين من هذا الحكم أن المدعى عليهما أديا في دفاعهما - أن البائعة لها - قد تملك ما باعتها لها بالميراث عن أبيها المرحوم الدكتور أبدير الذي كان قد اشترى هو والدكتور فوزى أرمانىوس والأستاذ حنا إبراهيم بعقد ابتدائي محرر في ٢٥/١١/١٩٣١ أطيانا مقدارها ٤ فدانا مثالة بينهم - وقد ظهر أن حقيقة مساحتها ٥٢ فدانا و ١٢ قيرطا و ١٩ سهما

وأنهم قد رفعوا دعوى صحة تعاقد عن هذا العقد فصدر لهم حكم من محكمة بنى سويف الابتدائية فى الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٩٣٣ كلى بنى سويف ولكن هذا الحكم لم يسجل الا فى ١٩٤٧/٧/٨ - كما رفع الأستاذ حنا فوزى دعوى قسمة أمام محكمة سنورس الجزئية (رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٣٧) وصدر فيها حكم باعتماد القرعة فى ١٩٤٣/٢/٣ الا أن هذا الحكم لم يسجل بعد - وأنهما (أى الطاعنين) - كانا قد اشترياهما وثالث يدعى رياض عبد الجواد - فى ١٩٤٧/٨/١٢ من الأستاذ حنا ابراهيم أطيانا مقدارها ١٧ فدانا و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم شيوعا فى ٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما - وقد أصبحا بهذا الشراء ملاكا على الشيوع فى هذا القدر مع الشفيعه المالكه بالميراث هى والباثمة لهما - عن مورثهما المرحوم الدكتور أبادير يوسف - ولا يحتاجان بحكم القسمة غير المسجل - وورد بالحكم الابتدائى أيضا أن الشفيعه ردت على ما أبداه الطاعنان من دفاع - بأنه يبين من حكم القسمة الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٣٧ مدنى سنورس أن مورثهما المرحوم ديمترى أبادير قد اختص بـ ١٨ فدانا و ١٢ قيراطا كما اختص كل من شريكه بالنصيب الذى ظهر له بالقرعة - ووضع كل منهم يده على ما اختص به - وبذلك زالت حالة الشيوع التى كانت قائمة بينهم قبل ذلك كما أن الطاعنين قد اشتريا من أحد الشركاء المتقاسمين وهو الدكتور فوزى أومانىوس ١٥ فدانا شيوعا فى ١٥ فدانا و ٢٠ قيراطا و ١٨ سهما بعقد مسجل فى ١٩٥٠/٥/١١ ولم ترد فى هذا العقد اشارة إلى أن الأطيان المذكورة شائعة فى ٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما كذلك استأجر الطاعنان الـ ١٨ فدانا و ١٢ قيراطا التى وقعت بالقرعة فى نصيبها هى وأولادها - من جورج أومانىوس وكانت الشفيعه قد أجزتها له . وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٧ استأنف الطاعنان هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٦ لسنة ٧١ ق - وطلبا به إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها الأولى مع إلزامها بمصروفات الدرجتين وأتعاب المحاماة . وبتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين (الطاعنين) بالمصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) وبتاريخ ٢٤

من أغسطس سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنان الطعن بالنقض في هذا الحكم - وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طابت فيها إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٨/١١/٤ وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها - وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ - وفيها صحمت النيابة على رأيها السالف ذكره.

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرنا أن محكمة الاستئناف إذ أهدرت دفاعهما القائم على أنهما يمتلكان مع الشفعية على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفوع فيه وأنهما لذلك يفضلانها بشرائهما لهذا القدر - قد اعتدت في هذا الخصوص بحكم القسمة الذي صدر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٣ مع أنه - وقت صدور ذلك الحكم - لم يكن المتقاسمون قد أصبحوا ملاكا بعد للأطيان موضوع القسمة - ذلك أنهم كانوا قد اشتروا هذه الأطنان بعقد بيع ابتدائي ورفعوا به دعوى صحة التعاقد ولما صدر الحكم لصالحهم بصحة التعاقد لم يسجلوا هذا الحكم إلا في ١٩٤٧/٧/٨ - فحكم القسمة - على هذا الوضع - لا يعتبر منها لحالة الشيوع لا بالنسبة للشترين الأصلاء - ولا بالنسبة للطاعنين - ذلك لأن القسمة كاشفة ومقررة - وبما أن حق المتقاسمين على أطيان الشيوع لم يكن ثابتا بسند سابق على القسمة فإن هذه القسمة تقع باطلة لانعدام الحق السابق عليها كما أن حكم القسمة المذكور ليس حجة على الطاعنين إذ هما من فريق الغير فلا يحتاج به عليهما طبقا لقواعد التسجيل إلا من تاريخ شهره وهو لم يشهر بعد وبالسبب الثاني ينحى الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب بإغفاله الرد على ماتمسك به أمام محكمة الاستئناف من دفاع مفاده أن الأطنان التي يقع فيها القدر المشفوع فيه لا زالت على حالها من الشيوع وأنه لم يصدر من الطاعنين رضاء ما بقسمتها - وأنهما وإن كانا قد اشتريا من أحد الشركاء على الشيوع (الدكتور فوزى أرمانوس) ١٥ فدانا إلا أن هذا القدر ليس هو كل نصيب البائع المذكور - ذلك أنه قد اختص ب ١٥ فدانا و ١٢ قيراطا و ٩ أسهم بمقتضى حكم القسمة والتحديد الوارد بعقد البيع الصادر لهامنه -

يفيد أن حالة الشيوخ لا تزال قائمة — إذ يبين من مطابقة الحدين الشرق والغربي — بهذا العقد أنهما لا يطابقان ما ورد بالرسم المقدم من الخبير في دعوى القسمة والذي جعل نصيب الدكتور فوزى واقعا بين نصيبى كل من الأستاذ حنا ابراهيم والمرحوم ديمترى أبادير هذا إلى أن الطاعنين لما اشترى القدر المشفوع فيه من المطعون عليهما الأولى ذكرا في العقد الابتدائى أنه شائع في ٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما بينما أنه عند التسجيل ذكرا في العقد النهائى أن نصيب مورتها هو خمسة عشر فدانا فقط — كما أبدى الطاعنان — أنهما حين اشترىاهما ورياض عبد الجواد من الأستاذ حنا ابراهيم ١٧ فدانا و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم ذكر في العقد الصادر منه لم أن القدر المبيع شائع في ٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما ولا يزال لرياض عبد الجواد نصيبه في جميع الشيوخ — ولم يقبل القسمة — ولا يزال متمسكا بنصيبه شائعا في كل الأطنان — وقد قصرت محكمة الاستئناف في الرد على هذا الدفاع — واكتفت بالقول بأن الطاعنين قد أقروا القسمة واشترى القدر المشفوع فيه على أساس التقيد بها — وبالسبب الثالث ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالتناقض إذ أثبت في أسبابه أن الطاعنين قد استأجرا من الأستاذ حنا ابراهيم نصيبه مفرزا بعقد محرر في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ — بينما أنه كان تحت نظر محكمة الاستئناف — عقد البيع الصادر للطاعنين ولرياض عبد الجواد — وثابت فيه أنهم قد اشترىوا منه ١٧ فدانا و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم شائعة في ٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما — وبالسبب الرابع ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أغفل الرد على ما متمسكا به من أن شراءهما لا ١٥ فدانا من الدكتور فوزى أرمانىوس — لا يعتبر رضاه منهما بالقسمة كما أن استئجارهما لحصة وروثة المرحوم الدكتور ديمترى أبادير لا يعدو أن يكون قسمة مهاياة — بقصد انتفاع كل شريك بنصيبه .

وحيث إن النعى بما ورد في هذه الأسباب جميعها مردود بما ورد في الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه فقد جاء به "وحيث إنه ظاهر من عقد البيع النهائى أن العينة المبيعة مشاعة في ١٨ فدانا ، ١١ قيراطا ، ٢٢ سهما

فقط وهذا الجزء هو الذى اختص به الدكتور ديمترى أبادير مورث البائعة والمدعية — مفرزا — تنفيذاً لحكم القسمة الصادر فى القضية ٢٢٥٤ لسنة ١٩٣٧ مدنى سنورس — وإذا كانت الست ايزيس أبادير ذكرت فى عقد البيع الابتدائى أن الأرض المبيعة شائعة فى ٥٢ فدانا وكسور فان مصلحة المساحة ومصلحة الشهر العقارى لم يسيرا معها فى الخطأ الذى وقعت فيه واثبتا الوضع الصحيح للأرض المبيعة وهو أنها شائعة فى ١٨ فدانا ، ١١ قيراطا ، ٢٢ سهما حسبما هو ثابت فى دفاترها — هذا والمدعى عليهما الأول والثانى سبق أن اشترى ١٥ فدانا من الدكتور فوزى أرمانىوس برجس مشاعة فى ١٥ فدانا ، ٢٠ قيراطا ، ١٨ سهما وتسجل هذا العقد وهذا الجزء الأخير هو الذى اختص به الدكتور فوزى أرمانىوس بموجب حكم القسمة سالف الذكر فشاء المدعى عليهما نصيب الدكتور فوزى أرمانىوس ثم نصيب الست ايزيس أبادير مشاعا فيما اختص به كل من الأول ومورث الثانية بموجب القسمة لا شك يدل على قبولها هذا التحديد وإقرارهما بقيام القسمة وفضلا عن ذلك فان المدعى عليهما وقد اشترى نصيب الست ايزيس أبادير مشاعا فى ١٨ فدانا ، ١١ قيراطا ، ٢٢ سهما التى اختص بها مورثها والشفيعه — فان هذا الشراء المفروز اقرار منهما بأنهما ليسا شركاء على الشيوع فى العين المبيع جزء منها — ولا يقبل منهما بعد ذلك المنازعة فى هذا الاقرار كما جاء بالحكم المطعون فيه وحيث إنه واضح من عقد البيع النهائى المسجل الصادر من البائعة للمستأففين والذى قصرا فيه البيع على ٤ قيراط ، ١٩ سهما من القدر المبيع بالعقد الابتدائى أن هذا القدر شائع فى ١٨ فدانا ، ١١ قيراطا ، ٢٢ سهما والحدود الواردة فى هذا العقد تتفق مع حدود النصيب الذى اختص به مورث البائعة فى قضية القسمة ٢٢٥٤ لسنة ١٩٣٨ مدنى سنورس . وحيث إنه وإن كان عقد القسمة (المراد حكم القسمة) لم يسجل فان المشترين اقراء واشترى الأرض المشفوع فيها على أساس التقيد به وثابت ذلك من عقد البيع النهائى المسجل ومن الطلب المقدم من المستأنف قايىز قوسه للشهر العقارى بسنورس بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٢ والمقدم صورته بالحافظة ٤ دوسيه استئناف ومن عقدى الايجار المؤرخين أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأول أكتوبر سنة ١٩٤٨ وبمقتضاها استأجر المستأنفان المساحة

التي خصت الدكتور ديمتري أبادير ١٨ فدانا ، ١٢ قيراطا على أساس أنها مفرزة محددة كما هو ثابت أيضا من العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ أن الأستاذ حنا ابراهيم أحد المتقاسمين في قضية القسمة سالفة الذكر أجر نصيبه وقدره ١٨ فدانا ، ١٢ قيراطا ، ٧ سهمها محدد أن القسمة التي تمت بين الملاك قضائية نهائية لا قسمة مهاياة كما ذهب الى ذلك المستأنفان ثم قالت وحيث إن المستأنفين ذكرا بمذكرتهما أنهما أقاما عزبة وفتحوا محلا للبقالة في النصيب الذي اختص به الدكتور ديمتري أبادير وأنه لو كان تمت قسمة نهائية لحال الورثة بينهما وبين بناء هذه العزبة وقد ردت المستأنف عليها الأولى بأنها هي التي أقامت المباني بنصيبها وأن فايز قوسه ابراهيم إنما أنشأ محلا للبقالة مخالفا بذلك شروط عقد الايجار وأنها أبلغت ضده فحرق له محضر بذلك وحيث إنه ثابت من الشهادة المقدمة بالحافظة / ٧ استئناف أن فايز قوسه ابراهيم في يوم ١٥/٣/١٩٥٣ بدائرة طامية. أنشأ (عزبة ومباني ومحل) بدون ترخيص من الجهة المختصة وقدم للمحاكمة بلحظة ١٠/٦/١٩٥٣ — وحيث إنه ثابت من عقدى الايجار المؤرخين في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأول أكتوبر سنة ١٩٤٨ أن المستأنفين كانا يتاجران نصيب المرحوم الدكتور ديمتري أبادير فاذا كانا خلال مدة الإجارة أقاما مباني فذلك لا يمكن أن يستنتج منه أن القسمة النهائية لم تتم هذا فضلا عن أن المستأنف عليا الأولى تنازعه في إقامة تلك المباني وهذا نزاع خارج عن نطاق هذه الدعوى ” ويبين من هذا الذي سلف إيراده أن محكمة الموضوع قد عرضت لما أدلى به الطاعنان في دفاعهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفوع فيه — وأنهما يفضلان الشفيعه بشرائهما لذلك القدر — وانهت إلى عدم التعويل عليه تأسيسا على ما استظهرته من المستندات التي قدمت لها استظهارا صحيحا من زوال حالة الشيوع التي كانت قائمة قبل الحكم بالقسمة في ١٩٤٣/٢/٣ وقرار الطاعنين للقسمة التي تمت بموجبها وارتضاءهما له وإعمالها مقتضاه من قبل شرائهما للشفقة المشفوع فيها — وعند تحرير العقد النهائي المسجل الصادر لهما من المطعون عليهما الثانية — وقد أقامت حكمها في هذا الخصوص على أسباب ماثلة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت لها — ولا يشوب

تسببها في ذلك قصور ولا تناقض كما أن النتيجة التي خلصت إليها صحيحة قانوناً -
ولا يقدح في سلامتها ما تمسك به الطاعنان لدى محكمة الموضوع - من عدم
إمكان الاحتجاج عليهما بحكم القسمة لعدم تسجيله طبقاً لما تقضى به
أحكام قانون الشهر العقاري - ذلك أن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري - إذ تنص على أن "جميع التصرفات
والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب لذلك
تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير -
ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً موروثاً" فإن مؤدى
ذلك أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشيوع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة
أو الحكم المقرر لها لم يسجل وإذا كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع
لفائدة الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت ويعتبر بذلك
متنازلاً عن هذا الحق الذي شرع لفائدته - وهو ما خلص إليه الحكم
المطعون فيه حيث أخذ الطاعنين باقرارهما لحكم القسمة وارتضاءهما إياه .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الطاعنين قد تمسكا بأن حقيقة
التمن الذي كان يتعين على المطعون عليها الأولى إيداعه هو المدون بالعقد النهائي
المسجل ومقداره ١٠٧٠ جنيهاً دون المبلغ الوارد بالعقد الابتدائي وهو
٨٠٩ جنيهاً و٣٧٥ ملياً - إذ أن هذا التمن قد زيد فعلاً بمقدار الفرق اقتناعاً
من الطاعنين بالأسباب التي تشبثت بها المطعون عليها الثانية وطلبت على
أساسها رفع التمن وقد دفع لها المبلغ الوارد بالعقد النهائي فعلاً - ولم تكن
محكمة الموضوع بتخصيص هذا الدفاع ولم تورد سبباً يدعى لاطراحه سوى القول
بأن التمن قد رفع في العقد النهائي بقصد الإضرار بالشفعية وأن الزيادة
صورية - وأنه كان في مكنة الطاعنين الزام البائنة بالتمن المدون بالعقد
الابتدائي وعدم الاستجابة إلى ما طلبته من رفع هذا التمن - بالوسائل المؤدية
لذلك قانوناً قررت ذلك - دون تحقيق تجريه لتحرى به وجه الحقيقة في
التمن - أو مناقشة البائنة في مقدار ما قبضته - والتفتت عما أبداه الطاعنان

من أن هذه البائعة هي بنت الشفيعه وأن الأقرب للعقل أن تكون في جانب أمها — ولا تكون مع الطاعنين عليها — ومصادق ذلك أنها سلمتها نسخة عقد البيع الابتدائي الخاصة بها — فقدمتها الشفيعه ضمن مستنداتها — على أن ما يدون في هذا العقد قابل للتعديل فلا يصح الارتكان إلى ما ورد فيه والأخذ به قضية مسلمة دون تحقيق — وقد نفي الطاعنان عن نفسيهما قصد الاضرار بالشفيعه بأنه لو كان قصدهما متجها لحرمانها من الصفقة لحورا العقد النهائي على أساس أن القدر المبيع شائع في ٥٢ فدانا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة أول درجة إذ عرضت لما أبداه الطاعنان في هذا الخصوص أوردت في أسباب حكمها — أنه ظاهر من عقد البيع الابتدائي الموقع عليه من البائعة والمشتريين والمودع تحت رقم ٢ من الحافظة ٤ دوسيه المقدم من المدعية والصادر من الست إيزيس ديمتري أبادير إلى المشتريين عن الأرض موضوع الشفعة أنه نص في البند الثاني منه على أن هذا البيع تم في نظير ثمن إجمالي ٨٠٩ جنيهات و٣٧٥ مليا كما نص في البند الأول على أن الأرض المبيعة هي ٥ أفدنة، ٩ قراريط، ١٢ سهما أي أن هذا الثمن هو عن الصفقة جميعها فإذا كان المشتريان (وهما المدعى عليهما الأول والثاني) قد زادا الثمن في عقد البيع النهائي إلى ١٠٧٠ جنيها فإن هذه الزيادة لا شك صورية قصد بها الاضرار بحق الشفيعه عند طلبها الأخذ بالشفعة ولا يقبل منها القول بأن البائعة رفضت إتمام الإجراءات إلا بعد زيادة الثمن (حسبما ورد في مذكراتهما) وذلك لأن البائعة ملزمة بإتمام البيع بالثمن المتفق عليه في العقد الابتدائي — وقد رسم القانون الطريق لإجبارهما على تنفيذ التزامهما . وحيث إنه لما تقدم تكون منازعة الشفيعه في الثمن الوارد في العقد النهائي عن الأرض موضوع الشفعة منازعة جدية بغیر حاجة إلى تحقيق ولا تكون الشفيعه ملزمة بالحالة هذه إلا بالثمن الوارد في العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٥٢/٦/٢٥ . وقد أيدت محكمة الاستئناف — وجهة نظر الحكم الابتدائي في هذا الخصوص

أحالت إلى أسبابه — ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أخذت
تطاعتين — في خصوص ثمن الصفقة المشفوع فيها — بدليل صالح للأخذ به
أنونا — وهو عقد البيع الابتدائي الموقع عليه منهما — ولم تعتد بما أبدأياه
من تعليل لرفع الثمن في العقد النهائي لما ساقته في هذا الصدد من أسباب
سائغة — فلا وجه للنعي على حكمها بأنها لم تحمل الدعوى إلى التحقيق لتحرى
حقيقة الثمن — ذلك أن لها في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو
رفضه تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جاسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور المادة : ابراهيم عثمان يوسف ،
زهفراني سالم ، ، ومحمد دفت ، وجاس حلى سلطان المستشارين .

(٦)

طعن رقم ٣٥٤ سنة ٢٤ ق

بمرك "مبدأ المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية" . متى يبدأ ؟ . المادة ٣٣/٥ - ٦ من
اللائحة الجمركية .

تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية في فقرتها الخامسة على أنه يجب أن
ترسل صورة من قرار اللجنة الجمركية في يوم صدوره أو في اليوم التالي إلى السلطة
القضائية إذا كان المتهم أجنبيا أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنيا ، ثم نصت
في الفقرة السادسة منها على أنه "إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للمرك في
مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتنى إليها
يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه" ومفهوم هذه
النصوص أن المشرع أراد أن يخرج بها عن القواعد العامة لسريان مواعيد
الطعن فلم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط عليه به
بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها
المتهم بدءا لسريان الميعاد الذي حدده لرفع المعارضة فيه فإذا لم يرفعها في خلال
هذه المدة أصبح القرار نهائيا وقد أطلق المشرع هذا النص وعممه على كل متهم
صدر قرار ضده من اللجنة الجمركية له محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم
وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى القول بأن إرسال القرار إلى
الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد
المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو لا يكون له محل إقامة معلوم - فإن هذا
القول يكون مخالفا للقانون إذ فيه تحديد وتخصيص حيث قصد المشرع إلى الإطلاق
والتعميم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تحصل فى أن اللجنة الجمركية قررت غيابيا بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تغريم مورت المطعون عليها الأولى مبلغ ٦١ جنيها و ٤٠٠ مليم وتغريم المطعون عليه الثانى شخصا مبلغ ٢١ جنيها و ٢٩٠ مليا ومصادرة الشاى المضبوط وقد أرسل هذا القرار إلى المديرية فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فعارضا فيه أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة أعلنت إلى الطاعة بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وقيدت معارضتهما برقم ٢٥٠٥ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة وطلبا الحكم بإلغاء قرار لجنة الجمارك فسدفع الحاضر عن مصلحة الجمارك الطاعة - بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضى برفض الدفع وبقبولها شكلا ثم قضى فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ فى موضوع المعارضة بإلغاء قرار اللجنة الجمركية المعارض فيه واستأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٥ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة طالبة الحكم بإلغاء الحكمين سالفى الذكر والقضاء بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد واحتياطيا برفضها وتأيد قرار اللجنة الجمركية الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ مستندة فى ذلك إلى أن المطعون عليهما عارضا فى قرار اللجنة الجمركية بعد فوات مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إذ أن القرار أرسل إلى مديرية أسوان فى ١٦ من أكتوبر ولم يعارضا فيه إلا فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ قضى بالتأييد للأسباب التى قام عليها الحكم المستأنف ولما زادت المحكمة عليها من أسباب أخرى فطعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت

إحاطته إلى هذه الدائرة لتظروه بجلسة أول يناير سنة ١٩٥٩ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما طلبته بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ذلك أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية حددت للمعارضة في قرار اللجنة الجمركية ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال اللجنة قرارها إلى المديرية وقد أرسل هذا القرار إلى المديرية في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم يعارض فيه المطعون عليه الثاني هو موث المطعون عليه الأولى إلا في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبذلك يكونا قد عارضا بعد فوات ميعاد خمسة عشر يوما المحددة للمعارضة فكان يتعين على المحكمة أن تقضى بقبول الدفع وعدم قبول المعارضة شكلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه فيما يختص بالدفع فإنه يلاحظ أنه إذا كانت المادة ٣٣ من لائحة الجمارك قد جعلت من حق صاحب الشأن أن يعارض في ميعاد معين أمام المحاكم في القرارات التي تصدر من اللجان في ميعاد معين فإنه من الطبيعي أن يعلم أولا إن كان قرارا قد صدر وثانيا أن يقف على مشتملات هذا القرار... ويلاحظ من جهة أخرى أنه إذا كان القانون قد فتح ميعاد المعارضة في قرارات اللجان وأوجب أن ترسل صورة منها إلى الحكومة المحلية فإن هذا الإرسال لا يحدث أثره فيما يختص بميعاد المعارضة إلا في الأحوال التي يكون فيها صاحب الشأن مجهولا أولا يكون له محل إقامة معلوم ولا تستقيم الأمور بغير ذلك لأنه إذا كان صاحب الشأن معروفا وله محل إقامة معلوم فإنه من المتعين أن يصله القرار الخاص به حتى يبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ إعلانه ولا سبيل لتفسير النص بصغير ذلك وإلا انقلبت الأوضاع..." ثم استطرد الحكم من ذلك إلى القول "وحيث إن المستأنفة - الطاعنة - لم تعرض على هذه المحكمة إلا التاريخ الذي أرسلت فيه صورة القرار إلى المديرية وهو يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم تبين ما قبلته هذه الجهة بالقرار وإن كانت قد أطلتته إلى أصحاب

الشان وإذا كان المستأنف عليهما — المطعون عليهما — قد أوضحا بصحيفة المعارضة المؤرخة ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أنهما تسلمتا الإعلان في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فإن المستأنفة قد سكنت عن ذلك ولم تقل بأن التسليم قد حصل قبل هذا التاريخ وحيث إنه مما تقدم — يتبين أن المعارضة تقدمت في الميعاد وأن الدفع بعدم قبولها في غير محله .

وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية تنص في فقرتها الخامسة على أنه يجب أن ترسل صورة من قرار اللجنة الجمركية في يوم صدوره أو في اليوم التالي إلى السلطة القنصلية إذا كان المتهم أجنبيا أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنيا ثم نصت في الفقرة السادسة منها على أنه "إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجمرک في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتضمن إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل — الطعن فيه بأي وجه من الوجوه" — وفهم هذه الفصوص أن المشرع أراد أن يخرج بها عن القواعد العامة لسريان وإعيد الطعن فلم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط علمه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم بدء لسريان الميعاد الذي حدده لرفع المعارضة فيه فإذا لم يرفعها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائيا وقد أطلق المشرع هذا النص وعممه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجمركية له محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم" فقول الحكم المطعون فيه إن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو لا يكون له محل إقامة معلوم، هذا القول مخالف للقانون إذ فيه تعديد وتخصيص حيث قصد المشرع إلى الإطلاق والتعميم ومن ثم يتعين نقض الحكم .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه والثابت أن قرار اللجنة الجمركية أرسل إلى مديرية أسوان في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم يطعن المطعون عليهما فيه إلا في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أي بعد ميعاد خمسة عشر يوما المنصوص عليه في المادة ٦/٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والحكم في موضوع الاستئناف رقم ٥٩٥ سنة ٩٦ ق استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عظم ، ومحمد زعفرانى سالم ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٧)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية

(أ) نقض " إجراءات الطعن " " مسائل عامة " . أحوال شخصية . وجوب مراعاة
نوع الحكم والجهة التى أصدرته فى تحديد الإجراءات الواجب اتباعها فى الطعن بالنقض
دون التفات إلى نوع المسائل التى فصل فيها الحكم .

(ب) نيابة عامة . أحوال شخصية . وجوب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية
ولو كانت الدعوى قد رقت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية
تتعلق بالأحوال الشخصية . بطلان الحكم إذا أغفل إثبات رأى النيابة فى هذه
القضايا ضمن بياناته .

١ - إجراءات الطعن بالنقض لا يراعى فيها إلا نوع الحكم ذاته ومن أى
جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر
من المحكمة المدنية حكم فى مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل فى
اختصاصها تعين عند الطعن فى حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن فى المواد
المدنية، وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم فى نزاع مدنى مما لا يدخل
فى اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن فى حكمها اتباع الإجراءات المنصوص
عليها فى المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات . والذي يحدد نوع المحكمة
التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها وبتدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١
دخل فى ولاية المحاكم التى تتولى الفصل فى المسائل المدنية اختصاص مستحدث
فى مسائل الأحوال الشخصية وقد نصت المادة ٨٧١ من قانون المرافعات
المضافة بذلك القانون على أن " تنظر المحكمة فى الطلب منعقدة فى هيئة غرفة

المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها علناً مما يفيد أن تشكيل محكمة مواد الأحوال الشخصية تشكيل متميز عن التشكيل العادى للمحاكم المدنية ، وإذن فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة منعقدة في هيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة فإن الطاعة إذ راعت في طعتها الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات تكون قد التزمت حدود القانون .

٢ - تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً ، كما أوجبت المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة - في أحوال تدخلها - ومفاد ذلك أن سماع رأى النيابة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها البطلان - حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة وهى يونانية الجنسية تزوجت بالمرحوم أشيل جروبي - السويسرى الجنسية وهو مورث المطعون عليهم عدا الأخير - وذلك بعقد وثق بسويسرا في ١٩ من يولييه سنة ١٩٢٥ وفقاً لنظام اتحاد الأموال - وفي ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ حرر بين الزوجين عقد بتغيير النظام المالى لها إلى نظام انفصال الأحوال وصدق على عقد التغيير من مجلس الوصاية السويسرى في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ - وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٧ اشترى أشيل جروبي من والده جميع مؤسسة جروبي - وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ حصل

المورث على حكم من محكمة مقاطعة اوجانو بسويسرا بتطليق زوجته وكانت الطاعة قد رفعت عليه أمام القضاء المختلط دعوى نفقة فقضى برفضها تأسيسا على حكم الطلاق ثم أقامت الطاعة دعوى لدى محكمة مصر المختلطة طلبت فيها الحكم أولا بثبوت ملكيتها لخصمة متدارها الثلث في مؤسسة جروبي بالقاهرة وما يتبعها من ممتلكات. ثانيا - بقسم جميع هذه الأموال المملوكة على الشيوع بينها وبين أشيل جروبي وبالتالي الحكم بتصفيتها وكذا تصفية الأموال المقيمة باسم أشيل جروبي شخصيا. ثالثا - بنسب خبرء للتصفية - وأضافت أثناء نظر الدعوى طلبا جديدا هو طلب القضاء لها بمبلغ ٣٠٠ جنيه نفقة شهرية حتى ينتهى الجراء من أداء مأموريتهم - أحيلت الدعوى بعد انتهاء القضاء المختلط إلى محكمة القاهرة الابتدائية وكان أشيل جروبي قد توفى وحل محله ورثته فدفعوا بسقوط حق الطاعة في رفع الدعوى لمضى مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسرى . وفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٤٢٧ سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة - أخطرت النيابة العامة بالاستئناف فقدمت مذكرة قررت فيه أنها لا ترى وجها للتدخل وإبداء الرأى فى موضوع الدعوى لخروجه عن نطاق الأحوال الشخصية - وفى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف بطلانه وذلك تأسيسا على أن النظام المالى للزواج معدود من صميم الأحوال الشخصية عملا بالمادة ١٣ من قانون نظام القضاء وأن النيابة ملزمة بالتدخل فى الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية والا كان الحكم باطلا وفقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات وأنه لما كانت النيابة لم تتدخل فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم المستأنف يكون باطلا دون حاجة لدفع بهذا المعنى من أحد الخصوم لأن تدخل النيابة فى صورة الدعوى واجب يقتضيه النظام العام - قرر الورثة بالطعن فى ذلك الحكم بطريق النقض - دفعت النيابة العامة بعدم قبول ذلك الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٨١ مرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه صدر فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣

حكمت هذه المحكمة - محكمة النقض - برفض الدفع ونقضت الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في : موص الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن ورفضت الأوجه الأخرى وأعادت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل في الموضوع - ثم قضت محكمة الإحالة في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ وفي موضوع الدعوى برفضها وفي ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٥ قررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم الاستئنافي الأخير وبمد استيفاء الاجراءات الميئة بالمادة ٨٨٢ مرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن - عرض الطعن على دائرة فحص المطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أبدت الطاعة سببا جديدا للطعن على اعتبار أنه من الأسباب المتعلقة بالنظام العام ثم أجل نظر الطعن بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ لتقديم مذكرات في شأن هذا السبب الجديد - فقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول السبب .

ومن حيث إنه بالجلسة المحددة أخيرا دفع المطعون عليهم عدا الأخير بعدم قبول الطعن شكلا وذلك تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه صدر في دعوى مدنية ولا يخرجها عن هذا الوصف أن تكون قد أثبت عند نظرها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية وكان يتعين عند الطعن في الحكم الصادر فيها مراعاة الاجراءات المقررة للطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية وأن هذا النظر هو ما انتهت إليه محكمة النقض إذ حكمت في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا وكان الطعن المذكور قد روعيت في إجراءاته القواعد المقررة للطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن إجراءات الطعن لا يراعى فيها إلا نوع الحكم ذاته ومن أى جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدنى مما لا يدخل في اختصاصها تعين ، مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات . والذي يحدد

نوع المحكمة التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها وبصدور القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ دخل في ولاية المحاكم التي تتولى الفصل في المسائل المدنية اختصاص مستحدث في مسائل الأحوال الشخصية وقد نصت المادة ٨٧١ من قانون المرافعات المضافة بذلك القانون على أنه "تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها علناً" مما يفيد أن تشكيل محاكم مواد الأحوال الشخصية تشكيل متميز عن التشكيل العادي للمحاكم المدنية — وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ٣ سنة ٢٥ ق الأحوال شخصية — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة منعقدة في هيئة غرفة مشورة وبمحضور أحد أعضاء النيابة فإن الطاعة إذ راعت في طعنها الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات تكون قد ألزمت حدود القانون — ولا يجدى في هذا الخصوص التحدى بالحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ — ذلك لأن محكمة الاستئناف حين قضت في الاستئناف لأول مرة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إنما قضت فيه بوصفها محكمة مدنية ولم تكن النيابة العامة ماثلة في الخصومة تأسيساً على أنه لم يكن من رأيها التدخل فيها على ما سهقت الإشارة إليه عند بيان وقائع الطعن الحالي .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن سبب الطعن الذي أبدته الطاعة في الجلسة لأول مرة على اعتبار أنه متعلق بالنظام العام يتحصل في النعي بطلان الحكم المطعون فيه لأنه لم يبين فيه رأى النيابة في حين أن هذا البيان يوجب القانون ويترتب على إغفاله بطلان الحكم عملاً بنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن المادة ٩٩ من قانون المرافعات نصت على وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً كما أوجبت المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة —

في أحوال تدخلها - ومفاد ذلك أن سماع رأى النيابة في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها البطلان .

ومن حيث إنه وإن كانت الدعوى المقامة من الطاعة قد رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية بطلب تهيت ملكية حصة مدنية وطلب قسمتها إلا أنه قد أثبت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان يقتضى تدخل النيابة وإبداء رأيا في الدعوى كما هو ظاهر من حكم هذه المحكمة الصادر في ذات النزاع بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن مشتملاته خلت من بيان رأى النيابة فإن إغفاله هذا البيان يستوجب بطلانه .

ومن حيث إنه لا شبهة في أن بطلان الحكم في هذه الحالة هو بطلان متعلق بالنظام العام وبحسب هذه المحكمة أن تشير في هذا الخصوص إلى حكمها بين الخصوم أنفسهم والصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ويبين منه أنه كان مما نفاه وروثة أميل جروبي على الحكم الاستثنائي الأول أن البطلان المنصوص عليه في المادة ٩٩ من قانون المرافعات ليس متعلقا بالنظام العام في جميع الأحوال وأن هناك من الأحوال ما يعتبر فيه البطلان نسبيا ومنها نظام الأموال بين الزوجين وأنه لذلك لم يكن يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الحكم المستأنف - وكان رد المحكمة - محكمة النقض - على ذلك النعى أن المادة ٩٩ إذ أوجبت على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص وأن محكمة الاستئناف إذ قضت من تلقاء نفسها ببطلان الحكم الابتدائي بعدم تدخل النيابة لا تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث الأسباب الواردة في تقرير الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩ :

برئاسة السيد محمود عيلك المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفران سالم ،
ومحمد ونيت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٨)

الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق

(أ) صورية "الطعن بالصورية والدعوى البوليصية" . عجز الطاعة عن إثباتها . غير منتج
بعد ذلك النعي على الحكم بالخلط بين أحكام الدعويين .

(ب) صورية "إثبات الصورية" . محكمة الموضوع . تقدير كفاية قرآن الصورية مما
يستقل به قاض الموضوع .

(ج) تأمينات عينية "حقوق الامتياز" . حكم "تسيب معيب" . تمسك مصلحة الضرائب
بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين . حقها في تتبعها
في أي يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء انجز العقارى وشطب
التسجيل . هو دفاع جوهري . إغفائه وعدم الرد عليه . قصور .

١ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت أن
الطاعة تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية العقد وانكنا عجزت عن
الإثبات بعد أن كلفت به ثم تمسكت أمام محكمة الدرجة الثانية بالدعوى
البوليصية فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وكلفت الطاعة بالإثبات فعجزت
عن تقديمه ، فانه يكون غير منتج ما نسبته الطاعة إلى الحكم من الخلط بين
أحكام الدعويين .

٢ - تقدير القرائن وكفايتها في الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع
طالما كان استخلاصها سائغا مؤديا عقلا إلى النتيجة التي تكون قد انتهت إليها

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرفى ثبوت علاقة الزوجية بين المطعون عليهما قرينة تكفى وحدها لإثبات الصورية فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة - مصلحة الضرائب - أوقعت حجزا عقاريا تنفيذيا على أطيان زراعية على اعتبار أنها مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنه مدين لها بضريبة أرباح تجارية فأقامت المطعون عليها الأولى الدعوى الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لهذه الأطيان وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات المتوقعة عليها واستندت في دعواها إلى عقد بيع مسجل صادر لها من المطعون عليه الثاني فتمسكت الطاعنة - من دين ما تمسكت به - بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين من منقول وعقار وبأن حق الامتياز ينحوها حق تتبع أموال المدين في أى يد كانت وبأنه تأسيسا على ذلك تكون المطعون عليها الأولى غير محقة في طلب إلغاء الحجز العقارى وشطب التسجيلات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه فانه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن - في أن الطاعنة أوقعت في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ حجزا عقاريا تنفيذيا على ٤ فدادين و ١٤ قيراطا و ١٢ مسمما على اعتبار أن هذه الأطيان مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنه مدين لها بضريبة أرباح تجارية فأقامت المطعون

عليها الأولى الدعوى الابتدائية بطلب الحكم بثبوت ملكيتها لهذه الأطنان
وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات المتوقعة عليها واستندت في دعواها إلى
عقد بيع صادر لها من المطعون عليه الثانى ومسجل فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٩ -
دفعت الطاعة بصورية هذا العقد وبأنه حرر بين المدين وزوجته المطعون عليها
الأولى بقصد التهرب من الضرائب المستحقة عليه فأحيلت الدعوى إلى التحقيق
وفى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بطلبات المطعون
عليها الأولى تأسيسا على أن الطاعة لم تقم بتنفيذ الحكم التمهيدى مما يستفاد منه
عجزها عن إثبات الصورية فاستأنفت الطاعة - وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣
حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لتثبت الطاعة توافر أركان الدعوى البوليصية - وفى ٢٤ من نوفمبر
سنة ١٩٥٣ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعة
بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بتنقض الحكم - عرض الطعن على دائرة فحص
الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة أخيرا لنظره صممت
النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يحصل أولهما فى تعيب الحكم بخالفة
القانون وقصور تسيبيه - وتقول الطاعة فى بيان ذلك إن أسباب الحكم قد
انطوت على الخلط بين أحكام الدعوى الصورية والدعوى البوليصية كما أهدر
الحكم لغير سبب القرينتين التى استدلت بهما الطاعة على الصورية . وهما علاقة
الزوجة بين المطعون عليهما وكون المطعون عليه الثانى وهو المدين عالما بالضرائب
المستحقة عليه وهما قرينتان تؤيدان عقلا وقانونا إلى إثبات الصورية .

ومن حيث إن هذا النعى مردود أولا بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن
محكمة الاستئناف قررت أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية
العقد ولكنها عجزت عن الإثبات بعد أن كلفت به ثم تمسكت أمام محكمة الدرجة
الثانية بالدعوى البوليصية فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وكلفت الطاعة

بالإثبات فمعجزت عن تقديمه . وعلى ذلك يكون غير متج ما نسبته الطاعة إلى الحكم من الخلط بين أحكام الدعويين - ومردود ثانياً بأن تقدير الفرائض وكفايتها في الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائفاً مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي تكون قد انتهت إليها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرقى ثبوت علاقة الزوجية بين المطعون عليهما قرينة تكفي وحدها لإثبات الصورية فإن ما تنعاه الطاعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في تعيب الحكم بالقصور إذ أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعة من أن دينها كان مستحق الوفاء قبل حصول التصرف وأن دينها مضمون بحق امتياز يخولها تتبع أموال مدينها المثقلة بهذا الدين في أي يد كانت .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة كانت تستند في دفاعها إلى أن التصرف صدر لاحقاً على مطالبة المطعون عليه الثاني بالضرائب المستحقة عليه وتقول انه أخطر في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ بالنموذج رقم ١٩ ضرائب وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب وإن لجنة التقدير أصدرت في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ قراراً بتقدير أرباحه بمبلغ ٢٦٩٢ جنيهاً و ٧٠٩ مليات - كما يبين من المذكرة المقدمة منها بجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن - أنها تمسكت بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين من منقول وعقار وبأن حق الامتياز يخولها حق تتبع أموال المدين في أي يد كانت وبأنه تأسيساً على ذلك تكون المستأنف عليها - المطعون عليها الأولى - غير محقة في طلب إلغاء المجزء العقاري وشطب التسجيلات - ولما كان هذا الدفاع جوهرياً وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إليه والرد عليه فإنه يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جاسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور المادة : عثمان ومزى ، وابراهيم عثمان يوسف ،
والحسين موسى ، وبعد دفعت المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ١٧٢ سنة ٢٤ ق

تنفيذ لمرسى "حكم مرمى المزاد" . خلف خاص . حجة الأمر المقضى . تقادم خمس . الحكم الصادر ضد المدن المتزوع ملكيته قبل تسجيل حكم مرمى المزاد . يعتبر حجة على الراسى عليه المزاد . هو خلف خاص للدين . اعتباره ممثلا فى شخص البائع له فى الدعوى المقامة ضده باستحقاق آخر لجزء من العين . لا عبرة بعدم تسجيل صحيفة الدعوى أو الحكم أو كونه ابتدائيا . تمسك المشتري بالمزاد بملكية الجزء المحكوم به . يعتبر تمسكا بنصرف صادر من غير مالك لا يؤدى إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى .

إذا كان الواقع فى الدعوى أن عقارا رسى مزاده على الطاعنين فنازعهم المطعون عليه فى شأن ملكية جزء منه تأسيسا على أنه يمثل جهة وقف وأن الوقف حصل على حكم ضد المدينة المتزوع ملكيته قبل تسجيل حكم مرمى المزاد قضى بتأجيل جزء من العين المتزوع ملكيتها له ، فإن هذا الحكم يكون حجة على الراسى عليهم المزاد - ذلك أن الراسى عليهم المزاد بوصفهم خلفا خاصا للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرمى المزاد ويعتبرون ممثلين فى شخص البائنة لهم فى الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يحول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرمى المزاد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف ، ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائيا قبل تسجيل حكم مرمى المزاد - لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائيا ، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة الوقف صحيفة الدعوى ولا بعدم تسجيل الحكم ذلك لأن تمسك الراسى عليهم المزاد بحكم مرمى المزاد - وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى

بنوعية جزء من الدين لجهة الوقف - يعتبر تسكيب تصرف صادر من غير مالك لم ينشأ
للتصرف إليهم - وهم المشترون بالمزاد - أى حق فى الملكية بالنسبة لذلك
الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق العيني ولا يمكن
أن يؤدى إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى إذا توافرت شروطه وأهمها
الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٤٣ كلى مصر
على المطعون عليهم - طلبوا فيها الحكم أصليا بتثبيت ملكيتهم لقطعة أرض تبلغ
٦٥,٨٧ مترا مربعا وموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وبإلزام المطعون عليهما
الثانى والثالث بمبلغ ١٠٠ جنيه تمويضا لهم عما أصابهم من ضرر واحتياطيا لإلزام
المطعون عليهم الثلاثة الأولين متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف
والأتعاب والتفاد بلا كفالة مع إلزام المطعون عليه الأخير بأن يصرف لهم المبلغ
الذى يحكم له به مما هو مودع بمخزينة المحكمة من باقى ثمن الحصة المتزوع
ملكيتها - وذكروا فى صحيفة الدعوى أن المرحوم تادرس حنا كان مدينا
بضمانة زوجته المرحومة (ست بنت جرجس) مورثة المطعون عليهما الثانى
والثالث لمن يدعى محمد عبد العزيز وآخر - فى مبالغ مجموعها ٥٨٥ جنيها و ٥٣٥ مليا
فاستصدر الدائتان حكما بدينهما وأخذا فى تنفيذه بترع ملكية ٢٢ قيراطا شائعة
فى المنزل رقم ٣٤ بحارة السقاين بالقاهرة المملوك لست بنت جرجس - وراحت
لإجراءات ترع الملكية بالبيع ورسو المزاد فى ١٩٤١/٦/٢٤ على الطاعنين واستلموا

الحصة الراسى مزادها عليهم بحضر تسليم رسمى مؤرخ ١٩٤١/٧/٢٤ — ثم حدثت
منازعة بينهم وبين المطعون عليه الأول — فى شأن ملكية ٦٥,٨٧ مترا مربعا —
إذ كان وقف أبى طاقية قد رفع الدعوى رقم ٣٩٦٦ سنة ١٩٣٨ مدنى عابدين
أمام محكمة عابدين الجزئية ضد ورثة ست بنت جرجس بطلب تبعية هذا القدر
لوقف — فحكم له بذلك والتسليم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ — قضى
فى الاستئناف ٥٧٥ سنة ١٩٤٢ استئناف المرفوع عنه من ورثة ست بنت جرجس
برفض الاستئناف شكلا لتقديره بعد الميعاد — لذلك أقام الطاعنون دعواهم
بطلب تثبيت ملكيتهم لهذا القدر وطلبوا احتياطيا إلزام جهة الوقف وورثة
المدينة المتروعة ملكيتها بمبلغ ٥٠٠ جنيه وصرف هذا المبلغ من باقى الثمن المودع
بمخزينة محكمة مصر الابتدائية وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٣ أصدرت محكمة مصر
الابتدائية حكما قضت فيه بنسب خبير لمعاينة الأرض موضوع النزاع لمعرفة
من المسالك الأصلية لا ٦٥,٨٧ مترا مربعا وفى أى العقود يدخل هذا القدر وهل كان
مملوكا للسيدة (ست بنت جرجس ملطى) ويدخل ضمن المنزل رقم ٣٤ بحارة السقاين
الذى تزعت ملكيته ورسا مزاد ٢٢ قيراطا منه على الطاعنين أم يدخل فى حصة
وقف أبى طاقية إلى آخر ماورد بذلك الحكم ثم أودع الخبير الذى باشر المأمورية
تقريراً أثبت فى نتيجته أن أرض النزاع تدخل ضمن ما تزعت ملكيته ورسا مزاده
على الطاعنين — وأنها فى حقيقةها تابعة لوقف أبى طاقية — وأن تادرس حنا
كان قد باع المنزل رقم ٣٤ لزوجته وأدخل ضمنه أرض النزاع بعقد عرفى
مسجل فى ١٩٢٨/٧/٢٤ وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ أصدرت محكمة مصر
الابتدائية حكما قضت فيه برفض الدعوى بالنسبة لطلب الأصل فاستأنف
الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧١٧ لسنة ٦٩ ق —
وطلبوا الغاء والحكم بتثبيت ملكيتهم لقطعة الأرض الميمنة بصحيفة الدعوى
الابتدائية والبالغ مساحتها ٦٥,٨٧ مترا مربعا ومبلغ ١٠٠ جنيه تعويضا عما
أصابهم من أضرار ومصاريف ودفع المستأنف عليه الأول (المطعون عليه
الأول) بعدم قبول الاستئناف شكلا لرقعه بعد الميعاد ولأنه غير ذى موضوع
وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الدفع بعدم قبول

الاستئناف وقبوله شكلا وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين (الطاعين) بالمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ قرش أنما باللحامة فقرر الطاعنون الطعن بالنقض في هذا الحكم بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٤ — وبعد استيفاء إجراءاته قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٨ وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها — وقررت دائرة النحس إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لفظره صممت النيابة على رأيها الصالف ذكره .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وللثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الصادر لمصلحة المطعون عليه الأول (وقف أبي طاقية) لم يكن في مواجعتهم فلا حجية له عليهم كما أن صحيفة الدعوى التي رفعت من الوقف بتبعية ٦٥,٨٧ مترا مربعا لم تسجل وبما أنهم (أى الطاعنين) من الغير فإنه لا يحتج عليهم بالحكم الصادر في تلك الدعوى — وليس من شأن اعتبار أرض النزاع وقتنا أن يتزع عنها صفتها كعقار يخضع للتسجيل طبقا لأحكام قانون التسجيل — والطاعنون بوصفهم خلفا خاصا للمدينة المزروعة ملكيتها لا يحتاجون بأى حق من الحقوق العينية التي يرتبها البائع إلا إذا كانت هذه الحقوق قد تسجلت بالموافقة للقانون — وقد كان يتعين على محكمة الموضوع بحث أمر الملكية — فلا تقف عند حد الاعتماد في قضائها برفض دعواهم — على ذلك الحكم الصادر لمصلحة الوقف في دعوى لم تسجل صحيفتها ولم يسجل حكمها ولم يكن الطاعنون مختصمين فيها .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الطالب الأصلي على ما ورد فيه وفي الحكم الابتدائي الذي أحال إليه وقد ورد بهذا الحكم الأخير قوله "وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم الصادر بتبعية القدر المتنازع عليه لجهة الوقف هو حكم مقور لحق جهة الوقف على هذا القدر لا منشاء له فسواء سجل هو وصحيفته أم لم يسجل فإنه صدر انتهائيا في مواجهة المدينين المزروعة ملكيتهم وأصبح حجة عليهم وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه قبلهم ومحددا لحقوقهم في العقار المزروعة ملكيته ومتقضا منها القدر المتنازع عليه وقد

نصت المادة (٥٩١ مرافعات) قديم على أن "إيقاع البيع للرأسي عليه المزاد لا يترتب عليه حقوق له سوى ما كان للدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع ويترتب على ذلك أن المدعين الرأسي عليهم المزاد (الطاعنين) لا يملكون بمقتضى حكم مرسى المزاد إلا القدر المملوك حقيقة للدين المتزوع ملكيته دون اعتداد بما يؤولونه من أن حكم التبعية الصادر لجهة الوقف لم يكن في مواجهتهم وليس بحجة عليهم وذلك لأنه صدر انتهائيا في مواجهة المدينين الذين انتقل إليهم ملكه بمقتضى حكم مرسى المزاد وهم لا يملكون أكثر مما كان يملكه وإنما يكون لهم حق الرجوع بما نالهم من ضرر على ثمن العقار المبيع . . . " هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه من اعتبار الحكم الصادر ضد مورثة المطعون عليهما الثانى والثالث حجة على الطاعنين - صحيح فى القانون - ذلك أن هؤلاء الطاعنين وبوصفهم خلفا خاصا لهذه المورثة - تلقوا عنها الحق بمقتضى الحكم مرسى المزاد يعتبرون ممثلين فى شخص البائنة لهم - فى الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - تلك الدعوى التى قضى فيها قبل رسو المزاد بتبعية جزء من الأطنان المتزوع ملكيتها لجهة الوقف وهو المقدار موضوع النزاع - ولا يحول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى المزاد وهو سند ملكية الطاعنين ويعتبر بمثابة عقد بيع صادر لهم من المدينة المتزوعة ملكيتها قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف - ولا عبرة بكون هذا الحكم قد صدر ابتدائيا قبل تسجيل حكم مرسى المزاد - ذلك لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائيا - ولا مجال فى هذا الخصوص للتمسك من قبل الطاعنين بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى المتأمة منها ضد الحائزة بتبعية جزء من العين التى رسا مزادها فيما بعد على الطاعنين . ولا بعدم تسجيل الحكم الصادر فيها قبل تسجيل حكم رسو المزاد . ذلك لأن تمسك الطاعنين بحكم رسو المزاد الذى لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية العين لجهة الوقف - يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لم ينشأ للتصرف إليهم (وهم المشترون بالمزاد) أى حق فى الملكية بالنسبة لذلك الجزء الذى كان موضوع دعوى التبعية - فليس لهم أن يحتجوا بملكيتهم لما رسا به المزاد عليهم تأسيسا على تسجيل حكم مرسى المزاد وعدم شهر دعوى التبعية والحكم الصادر فيها - إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب

(بجوده) الحق العيني - ولا يمكن أن يؤدي إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النية .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت فى الأوراق - وقصوره فى التسيب وفى بيان ذلك يقولون إن ملكية المدينة المتروعة ملكيتها لأرض التزاع ثابتة من عقد البيع الصادر للسيدة بنت جرجس المسجل فى سنة ١٩٢٨ ومن عقد شراء مملكتها تادروس حنا الذى اشترى المنزل فى سنة ١٩٠٧ ومن تقريرى الخبيرين المعين والاستشارى - ومن الشواهد المادية الثابتة فى الطبيعة التى عينها الخبيران - وما ادعاه وقف أبى طاقية بشأن تبعية هذه الأرض له مدحوض بالمستندات المقدمة وبتقريرى الخبيرين وبذلك الشواهد المادية الثابتة فى الطبيعة - وبأن حجة الوقف ليست بها أطوال ولا حدود ولا بيانات - وقد كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحقق أمر هذه الملكية لأن هذا هو مناط الخصومة المطروحة عليها - ولكنها انصرفت عنه استنادا إلى الفكرة الخاطئة التى نعى الطاعنون عليها فى السبب الأول من أسباب الطعن وفى ذلك ما يعيب حكمها يعيب جوهرى يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود - بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه برفض الدعوى بالنسبة للطلب الأسمى تأسيسا على أن الحكم الصادر بتبعية أرض النزاع لوقف أبى طاقية له حجية الأمر المقضى قبل الطاعنين - فإنه قد استغنى بذلك عن بحث أمر الملكية لعدم جدوى هذا البحث - فلا محل للنعى عليه بقصور التسيب

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ومخالفة القانون وبيانا لذلك ذكروا أنهم طالبوا إلى محكمة الاستئناف وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فى الدعوى رقم ٤٦٧٥ لسنة ١٥٣ كلى مصر - وهى الدعوى التى أقاموها على المطعون عليه الأول - بطلب بتثبيت ملكيتهم للأرض موضوع النزاع - وأدخلوا فيها وزارة الأوقاف خصما لأنها هى الأخرى ادعت أن تلك الأرض تابعة لوقف الحرمين الشريفين وأوقاف أخرى ونظرا لهذه المنازعة من قبل وزارة الأوقاف فقد اضطروا إلى شراء أرض

التزاع منها مرة أخرى ورفعوا الدعوى المذكورة حتى يحسم كل نزاع بخصوصها — وإذا كان لا يتأتى إدخال وزارة الأوقاف لأول مرة خصما في الاستئناف المرفوع منهم — فقد طلبوا وقف نظره حتى يفصل في تلك الدعوى — فرفضت محكمة الاستئناف طلبهم مع أنه طلب لا يخالف القانون في نصه أو روحه — فضلا عن أن لهم في طرح النزاع بتلك الدعوى مصلحة محققة — إذ سيتبين بجلاء أن لا علاقة لوقف أبي طافية بتلك الأرض — ولا شأن له في ملكيتها — الثابتة للطاعنين سواء بحكم مرسى المزاو أو بالعقد الصادر لهم أخيرا من وزارة الأوقاف وقد هدف الطاعنون بطلب الإيقاف إلى حسم النزاع ومنع تكرار التقاضى ولكن المحكمة رفضت طلبهم تأسيسا على أن الحكم في الاستئناف غير مؤثر على الدعوى الجديدة — وهذا القول من جانب محكمة الاستئناف مخالف للقانون — لأن الحكم في الدعوى الجديدة يؤثر على نتيجة الفصل في الدعوى استئنافيا .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من قوله "وحيث إنه فيما يتعلق بطلب المستأنفين (الطاعنين) وقف الدعوى بمقولة إن وزارة الأوقاف ادعت ملكية الجزء المتنازع عليه وأنهم قصر النزاع اشتروا منها هذا القدر وأمدم إمكانهم إدخالا لأول مرة في الاستئناف اضطروا إلى رفع الدعوى ٤٦٨٥ لسنة ١٩٥٣ كلى مصر ضدها وضد المستأنف عليهم وأن الفصل في هذه الدعوى يحسم النزاع — نهائيا — ذلك النزاع القائم بالاستئناف الحالى — فردود بأنه واضح من أقوال المستأنفين (الطاعنين) في هذا الشأن أنهم خاطوا بين أحكام المادة ٢٩٣ مرافعات والمادة ٤٠٥ مدنى وشرط تطبيق الأولى أن يتوقف الحكم في الدعوى على أمر خارجي عنها بحيث يستحيل الفصل فيها قبل أن تنتهى الخصومة بشأن المسألة الخارجة وهو ما لا يتوافر في هذه الدعوى إذ أن كلا من الدعويين مستقلة عن الأخرى تماما ولا يتوقف الفصل في إحداها على الأخرى فالخصومة في كل منهما قائمة بذاتها ولا ارتباط بينهما ولا يحوز الحكم الصادر في إحداها حجية بالنسبة للآخر — تلك الحجية التى تتطلب اتحاد الخصوم ، والخصوم فيهما مختلفان فوزارة الأوقاف غير ممثلة في الدعوى الحالية

والتزاع في الدعوى ٤٦٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى مصر قاصر على المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بصفته ووزارة الأوقاف ولادخل للدينين المستأنف عليهما الثانى والثالث (المطعون عليهما الثانى والثالث) فيها ولا يتأثر مركزهم بها وكذلك الحال بالنسبة للمستأنفين (الطاعين) باعتبارهم خلفا خاصا في حدود مارسا عليهم مراده قلن يستفيدوا أو يضاروا بهذا التزاع الأخير أيا كان الحكم الذى يصدر فيه طالما أن مركزهم بالنسبة للعين المتنازع فيها قد تحدد بصفة قاطعة بالحكم النهائى الصادر فى هذه الدعوى والقاضى بعدم أحقيتهم للقدر المتنازع فيه“ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الطاعين قد طلبوا وقف نظر الاستئناف تأسيسا على المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات (كما يتضح ذلك من الصورة الرسمية لمذكرتهم أمام محكمة الاستئناف المرفقة بحافظتهم رقم ٦/٤) وتنص تلك المادة على أنه ”فى غير الأحوال التى نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم“ ومن الشروط اللازم توافرها لأعمال حكم هذا النص أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم فى الدعوى — وقد أبانت محكمة الموضوع أن هذا الشرط غير متوافر فى هذه الدعوى — بما أوردته فى حكمها من أسباب مائغة تبرر رفضها لطلب الوقف — وبذلك يكون وجه الطعن على غير أساس .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
حام ، والحسين العوضي ، ومحمد رنفت المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق

دعوى : نظر الدعوى أمام المحكمة . تقرير التلخيص . إعداد التقرير إجراء . تلاوته بالجلسة
إجراء آخر . إغفال أيهما . بطلان الحكم . المادتان ٤٠٧ مكررا (٢) ، ٤٠٨ مرافعات .

تلاوة تقرير التلخيص في جلسة المرافعة إجراء واجب وفقا لنص المادة ٤٠٨
من قانون المرافعات و يترتب على إغفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة . ولا يغنى عن هذا الإجراء أن يكون المضمون المقرر قد أعد فعلا تقريراً
بالتلخيص أودعه ملف الدعوى عملاً بنص المادة ٤٠٧ مكررا (٢) من قانون
المرافعات ذلك لأن إعداد التقرير إجراء وتلاوته بالجلسة إجراء آخر وإغفال
أى منهما يستوجب بطلان الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه أقيم على سببين يتحصل السبب الثانى منهما فى أن الحكم
المطعون فيه مشوب بالبطلان لأن المحكمة التى أصدرته أغفلت إجراء جوهرى
هو تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة قبل البدء فى المرافعة .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد خلت
مشمولاته مما يفيد أن تقرير التلخيص قد تلى فى جلسة المرافعة كما خلت
من هذا البيان الصورة الرسمية لمحضر الجلسة المشار إليها والمقدمة من
الطاعتين بملف الطعن . وهذا الإجراء واجب وفقاً لنص المادة ٤٠٨ من
قانون المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة . ولا يغنى عن هذا الإجراء أن يكون العضو المقرر قد أعد فعلاً تقريراً
بالتلخيص أودعه ملف الدعوى عملاً بنص المادة ٤٠٧ مكرراً (٢) من قانون
المرافعات ذلك لأن إعداد التقرير إجراء وتلاوته بالجلسة إجراء آخر وإغفال أى
منهما يستوجب بطلان الحكم .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث
السبب الآخر من سببى الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار . وبحضور السادة : محمد زعنراني سالم ، والحسيني العوضي
ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق

أحكام عرفية . حراسة "الحراسة العامة على أموال رعايا الريخ الألمان" . مؤدى نص م ١
من م ق ١١٤ لسنة ١٩٥٥ ، م ١ من ق ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيما يتخذه
السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو تدابيرها من تدابير أو إجراءات ، ولا فيما يتخذه وزير
المالية أو أحد الخواص العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثلة من أعمال وتصرفات
تصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . امتداد الحماية إلى الإجراءات التي تتخذ تنفيذا
لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ . عنة ذلك .

مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة
الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق
غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من
تدابير أو إجراءات طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما
يتخذه وزير المالية أو أحد الخواص العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد
المثلة — تنفيذا لتلك التدابير والإجراءات — من أعمال وتصرفات تصل
بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة — ذلك ما أفصح عنه المشرع في المذكرة
الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من "درء المسئولية عن كل ما خالط
إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام" يؤيد ذلك
ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٤٧ — قصر المشرع بموجبه حق الطعن في تصرفات الخواص
في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك — وكان

الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرره القانون هو الطعن في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية . أما الإجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يجيها ، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إدارة أمواله لا يشمل المنع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هي الإجراء الذي اتخذ تنفيذا للأمر العسكري القاضي بوضع أمواله تحت الحراسة ، فانه يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أنه في سنة ١٩٤٢ وإعمالا للأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ فرضت الحراسة على مصنع للطباعة مملوك للمطعون عليه وعقب الإفراج عن هذا المصنع رفع هذا الأخير الدعوى رقم ٢٨٩٨ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بصفته الحارس العام على أموال وعايا الرايخ الألماني بطلب الحكم بإلزامه بأن يقدم إليه كشف حساب تفصيلي عن مدة إدارته للمصنع عن مدة إدارته من وقت تسلمه له مصحوبا بالمستندات المؤيدة له والدفاتر الخاصة بدفع الطاعن بعدم قبول الدعوى - أولا - لرفعها على غير ذى صفة . وثانيا - لرفعها من غير ذى صفة وطلب في الموضوع رفضها لأن المصنع كان طوال مدة الحراسة في إدارة زوجة المطعون عليه حينما وفي إدارته هو نفسه حينما آخر . وبتاريخ ١٩٥٣/٣/١٩ حكمت المحكمة برفض الدفع بشقيه وبإلزام الطاعن بأن يقدم للمطعون عليه حسابا تفصيليا مؤيدا بالمستندات والدفاتر عن مدة

إدارته للصنع وذلك في مدى شهر من تاريخ إعلان الحكم والا يلزم بدفع ٣٠٠ قرش يوميا من أيام التأخير فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قيدت بجدولها تحت رقم ٣٩٥ سنة ٧٠ ق طلب فيها إلغاء الحكم المذكور بكامل أجزائه والحكم بعدم قبول الدعوى . وإلزام المطعون عليه بمصاريفها عن الدرجتين وأصر على دفاعه السابق بعدم قبول الدعوى كما دفع بعدم جواز سماع الدعوى طبقا للرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ اللذين حرما سماع أية دعوى يقصد منها الطعن في أعمال السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بالتمسك بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ . وبعد استيفاء إجراءاته قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتقررت إحالته على هذه الدائرة لظنه بجملة ٨ من يناير سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان مما ينهائ الطاعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ هو سماع أية دعوى أو طلب أو دفع يكون المقصود من ورائه الطعن في أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها استنادا إلى قانون الأحكام العرفية . أما ما يتخذ من إجراءات تنفيذ هذه التصرفات من الموكل إليهم تنفيذها فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ لا يحجبها وأن المطعون عليه لا يطعن على وضع أمواله تحت الحراسة وإنما يطلب حسابا عن إدارة أمواله وهو الإجراء الذى اتخذ تنفيذا لوضع هذه الأموال تحت الحراسة ولذلك لا يشملها قرار المنع وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ قد منعت سماع أية دعوى أو طلب أو دفع أمام المحاكم يكون الغرض منه الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر فى أى

عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لها بمقتضى نظام الأحكام العرفية كما منعت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ سماع أية دعوى أو طلب أو دفع أمام أية جهة قضائية يكون الغرض منه الطعن في أى عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم فيما عدا ما يرفع من الدعاوى بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم وهذا المنع عن سماع الدعوى الوارد في هاتين المادتين مطلق وشامل لكافة الدعاوى التى ترفع أو توجه بالطعن على أعمال السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو بالطعن على تصرفات الحراس وأعمالهم ويكون الحكم المطعون فيه إذا جاز رفع الدعوى ضد الحارس بطلب الحساب عن مدة إدارته بحجة أن هذه الدعوى ليست موجهة إلى الإجراء الذى أمرت به السلطة القائمة على الأحكام العرفية من وضع الحراسة على مصنع المطعون عليه وإنما هى موجهة إلى الإجراء الذى اتخذ تنفيذا لوضع هذا المصنع تحت الحراسة هذا الحكم يكون قد أهدر أحكام القانون وخالف نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ والفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه "لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شئ مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداداه أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى" كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ على أنه "لا تسمع أمام أية جهة

قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى أمر أو تصرف أو تدبير أو إعلان أو قرار وبوجه عام أى عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثلة والخاضعة للرقابة في ظل النظام المقرر بالمرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ حتى نهاية العمل بهذا النظام ... ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى التى ترفع مدنية كانت أو جنائية - بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس فى خصائص أعمالهم " ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات بمقتضى السلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثلة - تنفيذاً لتلك التدابير والإجراءات - من أعمال وتصرفات تتعلق بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة. وذلك ما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من "درء المسئولية عن كل ما خالط إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ فى ظل هذا النظام". يؤيد ذلك ما ورد من استثناء فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ - قصر المشرع بموجبه حق الطعن فى تصرفات الحراس فى خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره - ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى التحريم الوارد فى المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ عن سماع الدعوى قال "إن الذى حرمه القانون هو الطعن فى تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتى تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية - أما الإجراءات التى تكون قد اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحجبها" ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إدارة أمواله لا يشمله المنع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هو الإجراء الذى اتخذ تنفيذا للأمر العسكرى القاضى بوضع أمواله تحت الحراسة وكان

هذا الذى أقام الحكم المذكور قضاءه عليه مخالفا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ على ما سبق بيانه فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون متعيئا قهضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء به ادم جواز سماع الدعوى .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور الدادة : ابراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، وجابر حلي سلطان المستشارين .

(١٢)

الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق

(أ) قض " إعلان الطعن " " محل الإعلان " . إعلان " الإعلان في المحل المختار " .
الإعلان لمكتب الوكيل . شرطه . م ٨٣ مرافعات . شرط إعلان الطعن في المحل
المختار . م ٣٨٠ مرافعات .

(ب) حكم " بياناته " . دعوى " نظر الدعوى أمام المحكمة " . تقرير التلخيص . بيان
أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة ليس من البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم .
المادتان ١١٦ ، ٣٤٩ مرافعات .

(ج) دعوى " نظر الدعوى أمام المحكمة " . حكم " إصداره " " المداراة فيه والنظر به " .
لإيجاب أن يكون قاضي التحضير من بين القضاة الذين سموا المرافعة في الدعوى .
غير لازم .

(د) دعوى " تقدير قيمة الدعوى " . ارتفاق " مسائل منوعة " . استئناف " نصاب
الاستئناف " . صراحة نص م ٣٠ مرافعات قديم في أن الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق
تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق ، لا الجزء من الأرض الذي يستعمل
فيه الحق .

١ — إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن قد أعلن المطعون عليه الثالث
بتقرير الطعن بالنقض في مكتب محام — فهو بفرض وكالته عنه لا يكون صحيحا
قانونا ذلك لأن الإعلان لمكتب الوكيل عن أحد الخصوم لا يكون معتبرا قانونا
بحسب نص المادة ٨٣ من قانون المرافعات إلا بالنسبة للأوراق اللازمة لسير
الدعوى وفي درجة التقاضي الموكل هو فيها ، وكذلك لا يكون هذا الإعلان

صحيحاً أيضاً بفرض اعتبار مكتب المحامى المذكور موطناً مختاراً للمطعون عليه الثالث — ذلك أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن فى الوطن المختار إلا أن شرط ذلك — طبقاً لنص المادة ٣٨٠ مرافعات أن يكون الخصم قد اختار ذلك الوطن فى إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه — وإذا كان الطاعن لم يودع بملف الطعن صورة الحكم المعلنة إليه التى تثبت أن المطعون عليه المذكور قد عين المكتب الذى أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً له ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً .

٢ — تضمين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى فى الجلسة أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون فى المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذى يحيل به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة — وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان ، فإذا كان الطاعن لم ينف واقعة تلاوة التقرير فى الجلسة ولم يقدم صورة محاضر الجلسات التى نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضى التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير — تأييداً لهذا السبب فإن النعى فى هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل .

٣ — خلا قانون المرافعات من النص على إيجاب أن يكون قاضى التحضير من بين القضاة الذين يسمعون المرافعة فى الدعوى وليس فى نصوص الباب الخامس من هذا القانون الخاص بإجراءات الجلسة ولا فى الباب العاشر الخاص بالأحكام وشرائط إصدارها ما يستلزم هذا الإجراء .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن ” النص فى المادة ٣٠ من قانون المرافعات القديم الذى رفعت الدعوى فى ظله جاء صريحاً لا يعوزه إجتهد فى أن الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق — وأنه لا يجوز تأويل هذه العبارة إلى أنها ترمى إلى ذلك الجزء من الأرض الذى يستعمل فيه الحق وأنه لو كان هذا صحيحاً لما عنى المشرع فى القانون المدنى الجديد بتعديل النص وجعل أساس التقدير باعتبار ربع قيمة

المعار المقررة عليه الحق وليس المقار كله وذلك أسوة بتقدير الدعاوى المتعلقة بحق الانتفاع كما أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية لهذا القانون " فإن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن . فى أنه بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٨ أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٤٨ كلى طنطا — بمحكمة طنطا الابتدائية على الطاعن — وقالوا شرحا لدعواهم إنهم يملكون أطيانا زراعية بناحية طرنيه مركز المحلة الكبرى بمحوض الحبس رقم ٣ وبها مصارف فرعية تنتهى بالحد الشرق لأطيان الطاعن وتصب فى مصرف شرق القطعة ٥٠ المملوكة له وهذا المصرف يتصل بمصرف كائن قبل أطيانه وموصل لمصرف طرنيه العمومى — وأن أطيانهم لها حق ارتفاق بالمصرف على أطيان الطاعن وقد أثبت ذلك الخبير المعين فى الدعوى رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٤٧ مدنى مستعجل المحلة التى كان الطاعن قد أقامها عليهم وطالبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم لحق ارتفاق مصرف المياه الزائدة عن حاجة أراضيهم بالمصرف الواقع فى شرق أطيان الطاعن بالقطعة رقم ٥٠ والمتصلة بالمصرف الذى يقع قبل أطيانه والموصل للمصرف العمومى بناحية طرنيه مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أنعاب الحمامة . ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لأنها تقدر بقيمة المصرف المتنازع عليه — لا بقيمة الأطيان التى بها المصرف — وبما أن قيمة المجرى الذى يشغله المصرف أقل من ٢٥٠ جنيا فتكون المحكمة الجزئية هى المختصة بنظر الدعوى وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى — وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥١ أصدرت المحكمة الابتدائية

حكما قضت فيه باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أنهم اكتسبوا حق الارتفاق بالصرف في المصرف موضوع النزاع بالمدة الطويلة — باستمرار الصرف فيه مدة أكثر من خمس عشرة سنة ظاهرين بمظهر صاحب الحق في الصرف دون منازع والمدعى عليه (الطاعن) تقي ذلك بنفس الطرق — وبعد أن نفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين أصدرت المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٢ حكما قضت فيه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لحق ارتفاق صرف المياه الزائدة عن حاجة أراضيهم — بالمصرف المبين المعالم والحدود بالريضة وألزمت المدعى عليه (الطاعن) بالمصاريف وبماتى قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا برقم ٢٥ لسنة ٣ ق طلب فيه قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص واحتياطيا إلغاء الحكم بكافة أجزائه ورفض دعوى المطعون عليهم مع إلزامهم في كل الأحوال بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين — وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم (المطعون عليهم) وبتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ذكرت فيها أن الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثالث بطلان إعلانه وبالنسبة لموضوع الطعن أبدت رأيها برفضه — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصممت النيابة العامة على هذا الرأي — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٩ وصممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

ومن حيث ان النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثالث (الذى لم يحضر) لعدم إعلانه بتقرير الطعن إعلانا صحيحا .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المطعون عليه الثالث أعلن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بمكتب وكيله الأستاذ أبو العينين البنا المحامي ببندر المحلة الكبرى .

ومن حيث إن الاعلان لمكتب الوكيل عن أحد الخصوم لا يكون معتبرا قانونا بحسب نص المادة ٨٣ من قانون المرافعات إلا بالنسبة للأوراق اللازمة لسير الدعوى — وفي درجة التقاضي الموكل هو فيها وعلى ذلك فإن إعلان المطعون عليه الثالث بالطعن في مكتب الأستاذ أبو العينين البنا المحامي بفرض وكالته عنه — لا يكون صحيحا قانونا — وكذلك لا يكون هذا الاعلان صحيحا أيضا بفرض اعتبار مكتب المحامي المذكور موطنا مختارا للمطعون عليه الثالث — ذلك أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار إلا أن شرط ذلك (طبقا لنص المادة ٣٨٠ مرافعات) أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه وإذ كان الطاعن لم يودع بملف الطعن صورة الحكم المعلنة اليه التي تثبت أن المطعون عليه المذكور قد عين المكتب الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطنا مختارا له — فتأسيسا على ما تقدم يكون هذا الاعلان باطلا ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة له .

وحيث إنه بالنسبة لباقي المطعون عليهم — فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ويقول في بيان ذلك أن الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الابتدائي — أحيل من جلسة التحضير المنعقدة في ١٩٥٣/٦/٢٢ إلى المرافعة بجلاسة ١٩٥٣/١٠/٢٧ — وقد نظر الاستئناف بتلك الجلسة — غير أنه باستعراض الحكم المطعون فيه يبين أن تقرير مستشار التحضير لم يتل بالجلسة وفقا لما تقضى به المادة ١١٦ مرافعات كما يبين من هذا الحكم أن مستشار التحضير لم يكن من بين المستشارين الذين سمعوا المرافعة بجلاسة ١٩٥٣/١٠/٢٧ ولهذا وذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود في شطره الأول بأنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة إلا أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذي يحيل به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم — من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتف واقعة تلاوة التقرير في الجلسة كما أنه لم يقدم صورة محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير تأييدا لهذا السبب فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل كما أنه مردود في شطره الثاني بأنه لا أساس من القانون لما يتمسك به الطاعن من بطلان الإجراءات بسبب أن مستشار التحضير لم يكن من بين المستشارين الذين سمعوا المرافعة في الدعوى — ذلك أن قانون المرافعات قد خلا من النص على إيجاب إجراء من هذا القبيل وليس في نصوص الباب الخامس من هذا القانون الخاص بإجراءات الجلسات ولا في الباب العاشر الخاص بالاحكام وشرائط إصدارها ما يستلزم هذا الإجراء .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه معيب بالخطأ في القانون — وفي بيان ذلك ذكر الطاعن أن الدعوى التي أقامها عليه المطعون عليهم تتعلق بحق ارتفاع بالمصرف في مصرف يقع مجراه في جزء من أطيانه — وقد كان يتعين طبقا للقانون أن ترفع هذه الدعوى أمام المحكمة الجزئية — لا أمام المحكمة الابتدائية — إذ أن قيمتها تقدر طبقا لنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات الملغى — بقيمة ذلك الجزء الذي يورفيه المصرف فقط دون نظر إلى ما عداه من الأطيان المقول بترتب حق الارتفاع عليها — وإذا كانت قيمة ذلك الجزء — على هذا الأساس لا تتجاوز نصاب المحكمة الجزئية — فقد كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بقبول الدفع بعدم الاختصاص الذي أبداه الطاعن لكنها لم تفعل وقضت برفض هذا الدفع — ولما استأنف الطاعن

الحكم إلى محكمة الاستئناف تمسك بهذا الدفع أيضا — ولكنها قضت على خلاف القانون بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن "النص في المادة ٣٠ من قانون المرافعات القديم الذى رفعت الدعوى فى ظله جاء صريحا لا يعوزه اجتهاد أو تفسير إذ يقضى بتقدير الدعوى باعتبار قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق أى العقار الخادم ولا يجوز تأويل هذه العبارة إلى أنها ترمى إلى ذلك الجزء من الأرض الذى يستعمل فيه الحق — فلو كان هذا هو الصحيح لما عنى المشرع فى القانون المدنى الجديد بتعديل النص وجعل أساس التقدير باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق وليس العقار كله وذلك أسوة بتقدير الدعوى المتعلقة بحق الانتفاع كما أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية لهذا القانون والمستأنف (الطاعن) لا ينازع فى أن ثمن الفدان فى الأرض المقرر عليها حق الارتفاق حوالى ٤٠٠ جنيه ويكون ثمن الأرض بأكملها يربو على ٢٠٠٠ جنيه " وما قرره الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فى التسيب — ذلك أن الطاعن رفع الدعوى بأن المطعون عليهم — كانوا يصرفون المياه الزائدة عن حاجة أراضيهم على أساس التسامح — لأن الأرض التى اشتراها الطاعن — كانت من قبل شرائه ملكا لمصلحة الأموال الأميرية وكانت بورا ومنخفضة فى مستواها عن الأرض المجاورة المملوكة للمطعون عليهم — وكانت بحكم هذه الطبيعة تستعمل سيلا للمياه — ولهذا كان الأمر فى شأن الصرف فيها يجرى على أساس التسامح الذى لا يكسب حقا — وقد جاء رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع قاصرا فقد اكتفى فى هذا الخصوص بالقول بأن ما أبداه الطاعن فى شأن التسامح يتناقض مع إنكاره وجود المصرف — ولا يصح أن يكون هذا الإنكار سببا لنفى وجود التسامح — كما أن ما ذكره الحكم المطعون فيه من "أن التحقيقات التى تمت فى الدعوى وأمام خبير لإثبات الحالة لا تدل على وجود

التساح" هو كلام مرسل لا يبين منه كيف أفادت التحقيقات المذكورة هذا المعنى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ عرض لما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليهم لم يكتسبوا حق ارتفاع بالصرف لأن ما درجوا عليه من إسالة المياه الزائدة كان على سبيل التساح ذكر " أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة أطرحت هذا النزاع الذي بناء المستأنف (الطاعن) على وجود تساح ممن كان يملك الأرض للمستأنف عليهم وتصريحهم لهم في تصريف مياههم و أرضه لأنه يتناقض مع ما أبداه أولا من عدم وجود المصرف كما أنه لم يلجأ إليه إلا بعد أن ثبت من تقرير الخبير وجود المصرف فعلا والواقع أن التحقيقات التي تمت في الدعوى وأمام الخبير إثبات الحالة لا تدل على وجود هذا التساح الذي يدعيه المستأنف ويعزوه إلى أن الأرض المرتفعة كانت بورا تطلق فيها مياه الصرف ولكن الواقع أنه كان هناك مصرف قديم يمر بجوار أرض المستأنف عليهم من الغرب ويتجه جنوبا حتى يتصل بمصرف آخر يوصل إلى المصرف العمومي وقد شهد بوجود هذا المصرف القديم أحد شاهدي المستأنف نفسه فضلا عن شاهدي المستأنف عليهم وأرجع عهده إلى خمسة عشر عاما خلت " . كما ثبت من محضر أعمال الخبير وتقاريره المقدم في قضية إثبات الحالة أن استعمال المستأنف عليهم لحقهم في الصرف في هذا المصرف ظل قائما ومستمرا حتى اشترى المستأنف قطعة الأرض الأخرى رقم ٥ المجاورة للقطعة الأولى التي اشتراها من عرض الزبادي وتفصلهما قناة للرى أراد أن يستفيد من هذه القناة بزراعتها . فحول المياه عنها إلى المصرف وجعله وسيلة للرى بدلا من الصرف ومن هنا بدأ النزاع بين الخصوم ووصل أمره إلى القضاء في دعاوى متتالية تبادل الطرفان رقعها - كذلك ثبت من هذه الأوراق ومن أقوال الشهود أنه لم يكن للمستأنف عليهم من سبيل لتصريف مياه أراضيهم سوى هذا المصرف الموصل إلى مصرف طرينه العمومي - أما مصرف عبد الرحمن رشدي الذي قيل أن المستأنف ضدهم يصرفون فيه مياه أرضهم فإنه فضلا عما ثبت من أنه أبعد من الأخير فإن أرضه أكثر ارتفاعا من أرض

الحوض الذى تقع فيه أرض المستأنف ضدهم ومن ثم فهو غير صالح لهذا التصريف...“ — ومن هذا الذى ذكره الحكم المطعون فيه يبين أنه فيما استظهره بالأفلة السائغة التى أوردها — من ثبوت حق الصرف للطعون عليهم — ومن انتفاء مظنة التسامح — غير مشوب بشيء من القصور المدعى به فى سبب النعى — ولا تعدو محاولة الطاعن فى هذا الخصوص إلا أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل الذى أخذت به محكمة الموضوع مما تستقل بتقديره .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسيني العوضي ، وجاسر حلي سلطان المستشارين .

(١٣)

الظمن رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق

(أ) عمل . نقابات " نقابة الصحفيين " . لائحة العمل الصحفي تعتبر عقد عمل مشترك وضعه
مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل إلغائه
بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . المراد بالمادة ٢٤ منه .

(ب) عمل . نقابات " نقابة الصحفيين " . عدم إمتداد أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠
بشأن عقد العمل المشترك إلى لائحة العمل الصحفي . أية ذلك وأورد . إحداء الحكم للائحة
العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تنفوع
عنها خطأ في القانون .

١ — تعتبر لائحة العمل الصحفي — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع ذلك أن
نقابة الصحفيين بحكم تكوينها الذي أضفاه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١
الصادر بإنشائها قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها
طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريق
أصحاب الصحف ومحوريها وقد نظم المشرع طريقة إبرام العقد بينهما وشرط
نفاذه — فاذا ما خول مجلس النقابة المكون من ممثلي الفريقين وضع قواعد عقد
الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فإنما يتم لا بوصفه تشريعا وإنما
باعتباره عملا إراديا صدر من فريقين بإرادة المثل لهما — قدر الشارع أن هذا
المثل يهدف إلى رعاية صالحتهما وهذا العمل الإرادي هو عقد مشترك بينهما
وإن باشره ممثل واحد لهما بإرادة واحدة بما خوله الشارع له صراحة من سلطة

النيابة عنهما. أما عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن "يضع مجلس النقابة لائحة بالقواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتعويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقا لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مراولة مهنتهم طبقا لها وغير ذلك" فلا تتسع لأكثر من تمويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تدرى على جميع عقود الاستخد ام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منح هذا المجلس سلطة التشريع والتقنين .

٢ - نظم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ نوعا معينا من أنواع عقود العمل المشتركة - بعد صدور قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ فلا تمتد أحكامه إلى عقد عمل مشترك نظمه الشارع في قانون خاص من ناحيتي الانقضاء والنفاذ ، لما كان ذلك وكانت لائحة العمل الصحفي قد استمدت كيانها ووجودها من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين ، وكان هذا القانون قد عرض لشرط نفاذها ورتبه على تصديق لجنة الجداول والتأديب دون أى إجراء آخر - وقد تم هذا التصديق في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك لم يعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ولا لللائحة التي صدرت تنفيذا له ، فإن هذه اللائحة تظل نافذة متبعة لأحكامها ما ببق القانون الذي أنشأها نافذا أو إذا نص على نفاذها بعد إلغائه دون حاجة لأى إجراء آخر - ومن ثم تكون بمنأى عن إجراءات التسجيل التي استلزمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ - يؤكد ذلك أن المشرع عندما ألغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورأى استبدال النشابة المشكلة في القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بالنقابة السابق تشكيلها وجعل النقابة الجديدة قاصرة على الصحفيين دون أصحاب الصحف لم يشر في ديباجته إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ونص صراحة في المادة ٧٤ منه على استبقاء هذه اللائحة والعمل بأحكامها فدل بذلك على أنها لا تدخل في مداول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد أهدر أحكام لائحة الصحفيين وما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد

العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها ،
إستنادا إلى القول بأن حلفتها التعاقدية قد زالت بعد صدور القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٥٠ من ناحية وأنه لم يلحقها التسجيل من ناحية أخرى — فإنه يكون
قد أخطأ تطبيق القانون .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن
تخلص فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧١٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة
ضد المطعون عليه بصفته وطالب فى صحيفتها المعلقة فى ١٥/٩/١٩٥٣ إلزامه بأن
يدفع له مبلغ ٩٦٠ جنيها والفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد
والأتعاب مع النفاذ، ثم عدل الطاعن طلباته بجلسة ٢٩/٤/١٩٥٣ إلى مبلغ
١٢٤٠ جنيها مع تسليمه شهادة الخدمة مبينا فيها نوع العمل وتاريخ التعاقد به
وتاريخ خروجه والمرتب الذى كان يتقاضاه، وقال الطاعن فى بيان دعواه إنه التحق
محورا بشركة دار الهلال فى أول فبراير سنة ١٩٤٥ وظل من هذا التاريخ يعمل
فى خدمة المجلات والصحف التى تصدر عنها بكل اخلاص ونشاط حتى أصبح
اسمه من بين الأسماء الالمة المعددة المشتركة فى تحريرها وبلغ آخر أجر له فيها
٤٠ جنيها — وفى ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٢ صرح له المطعون عليه بأجازه سنوية
لمدة شهر من أول يولييه سنة ١٩٥٢ — ولما توجه لصرف مرتبه عن شهر يونيو
سنة ١٩٥٢ فوجىء بعدم الصرف بحجة أنه لم يكن له إنتاج فى الشهر المذكور
فاعتبر ذلك طريقا ملتويا لفعله يحوله حق الفسخ لعدم قيام الشركة المطعون عليها
بالإتزام جوهرى فضلا عن التعويض عن الفسخ التعسفى — واستند الطاعن

في مطالبته إلى لأئحة استخدام الصحفيين فضمن طلباته مبلغ ٣٠٠ جنيه مكافأة عن مدة الخدمة و٤٠٠ جنيه مرتب شهر يونيه سنة ١٩٥٢ ، ٤٠٠ جنيه مرتب شهر إجازة ، ٨٠ جنيه مهلة الإنذار ، ٨٠ جنيه باقى حقوقه فى إجازاته السنوية التى ما كان يحصل منها إلا على ١٥ يوما مع أنه يستحق شهرين وذلك فى المدة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، ٢٠٠ جنيه قيمة ما استقطع من مرتبه بين سبتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ٥٠٠ جنيه مقابل تعويض عن الفصل التعسفى وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الدعوى وتمسكت فى دفاعها بوجوب تطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية فى الدعوى المذكورة — أولا — بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤٣٦ جنيه و ٦٦٦ مليا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا ابتداء من ١٥/٩/١٩٥٢ بالنسبة لمبلغ ٢٣٦ جنيه و ٦٦٦ مليا ومن تاريخ هذا الحكم بالنسبة لباقى المبالغ وقدره ٢٠٠ جنيه — إلى السداد — ثانيا — بالزام المدعى عليه بأن يسلم للمدعى شهادة الخدمة مبينا بها أن المدعى عمل لديه محررا فى أول فبراير سنة ١٩٤٥ إلى أول يونيه سنة ١٩٥٢ بمرتب قدره ٤٠٠ جنيه وشمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لهذا الشق وللمبلغ ٢٣٦ جنيه و ٦٦٦ مليا من المبلغ المقضى به — ثالثا — ألزمت المدعى عليه المصروفات المناسبة لمبلغ ٤٣٦ جنيه و ٦٦٦ مليا والشهادة وألزمت المدعى بباقى مصروفات الدعوى — رابعا — برفض ماخالف ذلك من الطلبات — وقد استندت المحكمة فى قضائها إلى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ببد أن استبعدت تطبيق أحكام لأئحة استخدام الصحفيين تأسيسا على أنها وإن كنت لا تخرج عن كونها عقدا مشتركا إلا أنها لا يكون لها قوة الإلزام إلا بعد تسجيلها بوزارة الشؤون الاجتماعية طبقا لنص المادتين ١٧٦٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ الأمر الذى لم يقم من الأوراق دليل على حصوله — وقد استأنف طرنا الخصومة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف الطاعن برقم ٢٣٢ سنة ٧١ ق وقيد استئناف الشركة المطعون عليها برقم ٣٠١ سنة ٧١ ق .

وفى ١٥ من يوليه سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف فى هذين الاستئنافين بعد ضمهما — حضوريا — بهما شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام

الأستاذ أميل زيدان بصفته بأن يدفع للأستاذ محمد نزيه مبلغ ٤٢٦ جنيها و ٦٦٦ مليا وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمبلغ ٢٢٦ جنيها و ٦٦٦ مليا ومن تاريخ صدور هذا الحكم بالنسبة لمبلغ ٢٠٠ جنيه وتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بتسليمه شهادة الخدمة وألزم الأستاذ أميل زيدان بصفته بمصاريف الدرجتين المناسبة لما ألزم به بهذا الحكم وألزم الأستاذ محمد نزيه بباقي مصاريف الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة في الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وقد طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ طبق على واقعة النزاع أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وأطرح لأئحة استخدام الصحفيين الصادرة تنفيذا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن هذه اللائحة هي التي تنظم علاقته بالشركة المطعون عليها . ولم ينص قانون عقد العمل الفردي على إلغائها .

وحيث إن لأئحة العمل الصحفي تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١١٧ سنة ١٩٦٦ ق عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع وذلك أن نقابة الصحفيين بحكم تكوينها الذي أضافه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريق أصحاب الصحف ومحرريها وقد نظم الشارع طريقة إبرام النقد بينهما وشرط نفاذه فإذا ما خول مجلس النقابة المكون من ممثلي الفريقين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فانما يتم لا بوصفه تشريعا وانما باعتباره عملا إراديا صدر من فريقين بإرادة الممثل لها قدر الشارع أن

هذا المثل يهدف إلى رعاية صالحهما وهذا العمل الإرادي هو عقد مشترك بينهما وإن باشره ممثل واحد لهما بإرادة واحدة بما خوله الشارع له صراحة من سلطة النيابة عنهما ولأن عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن "يضع مجلس النقابة لائحة بقواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتعويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقا لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مراعاة مهنتهم طبقا لها وغير ذلك" لا تسمع لأكثر من تحويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تسرى على جميع عقود الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منع هذا المجلس سلطة التشريع والتقنين . يؤكد هذا عبارة "وغير ذلك" الواردة في آخر النص إذ هي تشمل كل ما يتعلق بقواعد تنظيم العقد مما لم يجر ذكره صراحة قبلها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن أصاب في تكييف اللائحة باعتبارها عند عمل مشترك إلا أنه أطرحها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها إذ ورد بأسباب الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ما يأتي: "ولما كانت لائحة استخدام الصحفيين السالفة الذكر فيما يتعلق بعقد العمل القائم بين الصحفي وصاحب الصحيفة كما هو الحال في هذه الدعوى لا ينطبق عليها مدلول عقد العمل المشترك كما قرره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لأنها ليست نتيجة اتفاق بين نقابة من نقابات العمال واتحاد من اتحاداتها وبين أحد من أصحاب الأعمال فقد زالت عنها صفة عقد العمل المشترك بحكم القانون المذكور ولو كانت هذه الصفة ثابتة لها من قبل استنادا إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ على أنها من جهة أخرى لم يلحقها التسجيل أو ما يقوم مقامه في حالة امتناع وزارة الشؤون كاتين من أقوال المدعى وصورة خطاب مصلحة العمل المقدم منه وهو شرط لازم بنص القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لتفاد عقد العمل المشترك

الذى له هذه الصفة حقيقة بمقتضى هذا القانون — وقد جاء استدلال محكمة أول درجة على استحقاقه للمكافأة صحيحا على أساس المادة ٣١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهى التى تتضمن أنه يجوز للعامل بدون سبق إعلان إذا لم يتم صاحب العمل إزاءه بالتزاماته طبقا لأحكام هذا القانون — والمادة ٣٢ منه التى نص فيها عن أنه إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة فى المادة السابقة ومن بينها السبب السالف الذكر يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين فى المادة ٢٣ منه وهى الخاصة بالمكافأة وذلك متى كان العقد غير محدد المدة“ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله ذلك أن القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٠ إنما نظم نوعا معينا من أنواع عقود العمل المشتركة بعد أن صدر قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ فلا تمتد أحكامه إلى عقد عمل مشترك نظمه الشارع فى قانون خاص من ناحيتى الانعقاد والنفاد . ولما كانت لائحة العمل الصحفى استمدت كيانها ووجودها من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين وكان هذا القانون قد عرض لشرط نفاذها ورتبه على تصديق لجنة الجداول والتأديب دون أى إجراء آخر. وقد تم هذا التصديق فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لم يعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ولا لللائحة التى صدرت تنفيذا له ، لما كان ذلك فإن هذه اللائحة تظل نافذة متبعة لأحكامها مابقى القانون الذى أنشأها نافذا أو إذا نص على نفاذها بعد إلغائه دون حاجة لأى إجراء آخر — وبالتالي تكون بمثابة إجراءات التسجيل التى استلزمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ — يؤكد ذلك أن المشرع عندما أنشأ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورأى استبدال النقابة المشكلة فى القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بالنقابة السابق تشكيلها وجعل النقابة الجديدة قاصرة على الصحفيين دون أصحاب الصحف لم يشر فى ديباجته إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ونص صراحة فى المادة ٧٤ منه على استبقاء هذه اللائحة والعمل بأحكامها فدل بذلك على أنها لا تدخل فى مدلول القانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٥٠ — ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أهدر أحكام لأئمة الصحفيين استنادا إلى القول بأن صفتها التعاقدية قد زالت بعد صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ من ناحية وأنه لم يلحقها التسجيل من ناحية أخرى ثم أزل على واقعة النزاع أحكام قانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمبلغ مكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها والتي قدرها الطاعن بمبلغ ٧٤٠ جنيها وقدرها الحكم المطعون فيه بمبلغ ٢٢٦ ج و ٦٦٦ م فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون ما قضى به بالنسبة لمبلغ التعويض عن انفصل التعسفي — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الصدد تأسيسا على المادة ٦٩٦ من القانون المدني إذ ورد بأسبابه "وحيث إن المادة ٦٩٦ من القانون المدني نص فيها على أنه يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل إذا كان هذا الأخير قد دفع بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد وقد جاء استدلال محكمة أول درجة على استحقاق المدعى للتعويض صحيحا على أساس هذا النص" — ولم يتناول الطاعن في سبب الطعن تعيب قضاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذا الشرط من النزاع .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسيني العوضي ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(١٤)

الطعن رقم ٣٥١ سنة ٢٤ ق

(أ) اختصاص "الاختصاص النوعي" . نفى "ما يجوز الطعن فيه من الأحكام" .
الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها من النظام العام وفقا لقانون المرافعات الجديد .
اعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء في الاختصاص النوعي . ورود
الطعن بالنقض عليه . جائز . م ١٣٤ ، الفقرة الثانية من م ٤٢٥ مكرر
مرافعات .

(ب) اختصاص "الاختصاص النوعي" ، الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون المرافعات
الملغى من النظام العام . قبول الخصوم في ظل القانون الملغى لاختصاص المحكمة الجزئية
بطلبات إمت من اختصاصها نوعيا . إمدادها بالحكم بت في أساس الخصومة وتذب
خير لتصفية الحساب . لا عليها إن هي قضت — بعد قفاذ قانون المرافعات الجديد —
بالمبلغ الذي انتهى إليه فحص الخير .

١ — إذا كان الطاعن يؤسر طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون
في شأن قواعد الاختصاص النوعي التي قررها قانون المرافعات الجديد فيما تنص
عليه المادة ٤٥ منه ، وكانت المادة ١٣٤ من هذا القانون تنص على أن "عدم
اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها
ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف" فان مؤدى
ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقا لقانون
المرافعات الجديد من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص
بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر

الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمني في الاختصاص ، وإذ كان ذلك وكان هذا القضاء هو ما ورد عليه الطعن بالنقض المقدم من الطاعن فإنه يكون جائزا قانونا طبقا لنص الفقرة (ثانيا) من المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

٢ — إذا كن الواقع أن الدعوى الأصلية قد أقيمت من المطعون عليه على الطاعن في ظل قانون المرافعات الملغى أمام المحكمة الجزئية بطلبات لم تكن من اختصاصها طبقا لنص المادة ٢٦ من ذلك القانون — إلا أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظرها — كما أنه من جهته قد أقام على المطعون عليه دعوى فرعية بطلبات تزيد هي الأخرى عن نصاب المحكمة الجزئية — فإن كلا من الخصمين يعتبر قابلا لاختصاص تلك المحكمة بنظر كل من الدعويين وتكون تلك المحكمة مختصة بنظرهما بناء على هذا الاتفاق طبقا للمادة ٢٧ من قانون المرافعات الملغى . ولم يكن لتلك المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر أى من الدعويين — لقيام هذا الاتفاق على اختصاصها من جهة ولأن عدم الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون المرافعات الملغى من النظام العام من جهة أخرى ، فإذا كان هذا الاختصاص قد ظل معقودا لها إلى أن أصدرت بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ — وقبل نفاذ قانون المرافعات الجديد — حكما بت فيه في أساس الخصومة وكيفت فيه العلاقة القائمة بينهما بأنها علاقة مقرض بمقرض لا علاقة بأئح بمشترثم تدبت بذات الحكم خيرا لتصفية الحساب على هذا الأساس — وبعد أن قدم الخبير تقريره واتضح منه أن ذمة المطعون عليه مشغولة للطاعن بمبلغ ١٢٠٦ ج و ٦ م قضت المحكمة في ١٩٥٢/٥/١٩ — بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد — في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بالزام المطعون عليه بالمبلغ الذى انتهى إليه فحص الخبير ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ هو حكم قطعي قد أنهى الخصومة في أساسها ، فإنه لا يكون لها أن تنقض بعدم اختصاصها بالحكم بالمبلغ الذى ظهر من فحص الخبير ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ضمنا باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المحرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٨ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ مدنى جزئى المنيا على الطاعن وآخر أمام محكمة المنيا الجزئية طالبا فيها الحكم عليهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٢٩٠ جنيها و ٩٧٨ مليا والفوائد بواقع ٨ ٪ بالنسبة لمبلغ ٢٥٥ جنيها و ٢٤٨ مليا من آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى اوفاء مع المصاريف والنفاذ - وذكر في حقيقتها أنه اشترى من الطاعن مائتى قنطار قطن محصول عام ١٩٤٧ وتحدد أجلا لتوريده من ١٩٤٧/٩/١٥ الى ١٩٤٧/٩/٣٠ وسحب مبالغ متعددة بست مستندات - وبلغت حملتها ١٨٠٠ جنية ولم يورد سوى ١٨٠ قنطارا و ٢٤ رطلا ولما ظهر أن مركزه مكشوف أخطره تلغرافيا لتغطية القطن - فرد له مبلغ ٥٦٠ جنيها لهذا الغرض ولما لم يكن هذا المبلغ كافيا اضطرو المطعون عليه لقطع السعر فبلغت جملة الثمن ١٤٨١ جنيها و ٤٥٢ مليا وبذلك يكون الطاعن مدينا للمطعون عليه في مبلغ ٢٥٥ جنيها و ٢٤٨ مليا يضاف إليها مبلغ ٣٥ جنيها و ٧٣٠ مليا مصاريف برقية وأجرة نقل القطن وتعويض عن قطن لم يورد فالجملة ٢٩٠ جنيها و ٩٧٨ مليا هي ما طلبها بدعواه - واستند المطعون عليه في طلباته إلى العقود المحرر بينه وبين الطاعن فى ١٩٤٧/٨/١٨ - وبتاريخ ١٩٤٨/٢/١٩ أقام الطاعن دعوى فرعية على المطعون عليه طلب فيها الحكم له عليه بمبلغ ١٢١٩ جنيها و ٤٠٠ مليم والمصروفات والأتعاب . وبتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ أصدرت محكمة المنيا الجزئية حكما قضت فيه بنسب خير مكتب الخبراء للاطلاع على الأوراق والمستندات ردقات المطعون عليه واستخلاص صافي الحساب بينهما حتى يوم ١٩٤٨/٢/١٠ على أساس سعر القطن ومثله . إلخ وبجلسة ١٩٥٠/١/٢٨ حضر وكيل الطاعن وقال إن نصاب القضية أزيد من النصاب الجزئى وأنه ممتنع عن دفع الأمانة وعن تنفيذ الحكم التمهيدى

وبمجلسة ١٩٥١/٥/١٩ حكمت محكمة المنيا الجزئية في الدعوى الأصلية برفضها وإلزام رافعها بمصروفاتها و ٤٠٠ قرش أتعابا للحاماة وفي الدعوى الفرعية بإلزام (المطعون عليه) بأن يدفع (للتاعن) مبلغ ١٠٢١ جنيها و ٦ مليات والمصاريف و ٦٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) وقيد بجدولها برقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ س المنيا وطلب إلغاء الحكم الابتدائي بكامل أجزائه والقضاء بإلزام (التاعن) بصفته مدينا ويس قاسم حسن (ضامنا متضامنا) بأن يدفع له مبلغ ٢٩٠ جنيها و ٩٧٨ مليا والفوائد ٧٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٢٥٥ جنيها و ٢٤٨ مليا من آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ للسداد. ورفض دعوى التاعن الفرعية — مع إلزامه في كلا الحالين بالمصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الابتدائية (بهيئتها الاستئنافية) حكما قضت فيه برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف و بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف — وفي الدعوى الأصلية بإلزام التاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٦٩ جنيها و ٢٥٣ مليا والفوائد ٨٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٢٣٣ جنيها و ٥٢٣ مليا من ١٩٤٧/١٢/٢٧ تاريخ المطالبة الرسمية وبواقع ٧٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين. وفي الدعوى الفرعية برفضها وإلزام التاعن بمصروفاتها و ١٠ جنيها أتعابا للحاماة عن الدرجتين. وبتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قرر التاعن بالطعن بالنقض في هذا الحكم — وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن وأثبت النيابة العامة رأيها بمذكرة طلبت فيها رفض هذا الدفع. ورفض الطعن و عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسة ١٩٥٨/١١/١١ وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بمجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صمم الطرفان والنيابة العامة على ما ورد بمذكراتهم .

وحيث ان الدفع المقدم من المطعون عليه بعدم قبول الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فلا يجوز الطعن فيه بطريق

النقض إلا إذا كان صادرا في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية — طبقا لنص المادة ٤٢٥ مرافعات مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ وإذ لم يتناول الحكم المطعون فيه مسألة الاختصاص النوعي ولم يعرض لها ولم يقض فيها بخصوصها فإن الطعن فيه بطريق النقض غير مقبول مهما يكن وجهه متعلقا بالنظام العام .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الطاعن يؤسس طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون في شأن قواعد الاختصاص النوعي التي قررها قانون المرافعات الجديد . فيما تنص عليه المادة ٤٥ منه وكانت المادة ١٣٤ من هذا القانون تنص على أن "عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها حكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف" فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقا لقانون المرافعات الجديد من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص (بالنسبة لنوع الدعوى) قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة — ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمني في الاختصاص — وهذا القضاء هو ما ورد عليه الطعن بالنقض المقدم من الطاعن وهو جائز قانونا طبقا لنص الفقرة (ثانيا) من المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات ويتمين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه اشكالية .

وحيث إن الطعن مقام على سبب وحيد حاصله أنه وإن كانت الدعوى التي أقامها المطعون عليه على الطاعن أمام محكمة الميا الجزئية يطالبه فيها بمبلغ ٢٩٠ جنيها و ٩٧٨ مليا قد رفعت في ظل قانون المرافعات القديم إلا أن هذه الدعوى ظلت مطروحة على تلك المحكمة هي والدعوى الفرعية المقامة من الطاعن على المطعون عليه بالمطالبة بمبلغ ١٢١٩ جنيها و ٤٠٠ مليم إلى أن أدركها قانون المرافعات الجديد حيث لم يفصل فيها إلا بتاريخ ١٩/٥/١٩٥١ وقد كان يتمين على المحكمة الجزئية — بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد والعمل به ابتداء

من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إعمالاً لنصوص هذا القانون حيث أصبح عدم اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام - تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع أمامها أحد الخصوم بعدم اختصاصها . إلا أن محكمة المنيا الجزئية لم تلق بالا لمسألة الاختصاص وقضت بتاريخ ١٩/٥/١٩٥١ في الدعوى الأصلية برفضها - وفي الدعوى الفرعية بالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٢١ جنيهاً و٦ مليات وقد كان يتعين على محكمة المنيا الابتدائية حينئذ استئناف المطعون عليه هذا الحكم إليها - أن تتدارك هذا الخطأ فتقضى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى - من تلقاء نفسها دون نظر إلى إغفال الخصوم الدفع أمامها بعدم الاختصاص - ولكنها لم تفعل فانطوى قضاؤها على حكم في الاختصاص يخالف للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من الوقائع السالف ذكرها أن الدعوى الأصلية قد أقيمت من المطعون عليه على الطاعن في ظل قانون المرافعات الملغى أمام المحكمة الجزئية - بطلبات لم تكن من اختصاصها طبقاً لنص المادة ٢٦ من ذلك القانون - إلا أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظرها - كما أنه من جهته قد أقام على المطعون عليه دعوى فرعية بطلبات تريد هي الزئحى عن نصاب المحكمة الجزئية - فإن كلا من الخصمين يعتبر قابلاً لاختصاص تلك المحكمة بنظر كل من الدعويين وتكون تلك المحكمة مختصة بنظرهما بناء على هذا الاتفاق - طبقاً للمادة ٢٧ من قانون المرافعات الملغى ولم يكن لتلك المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر أى من الدعويين - لقيام هذا الاتفاق على اختصاصها من جهة ولأن عدم الاختصاص النوعى لم يكن بحسب قانون المرافعات الملغى من النظام العام من جهة أخرى - وقد ظل هذا الاختصاص معقوداً لها إلى أن أصدرت بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ - وقبل نفاذ قانون المرافعات الجديد حكماً بتت فيه في أساس الخصومة بين الطرفين وكيفت فيه العلاقة القائمة بينهما والناشئة عن العقد المحرر في ١٩٤٧/٨/١٨ بأنها علاقة مقرض بمقرض لا علاقة بائع بمشتري وأن الأقطان الموردة من الطاعن

المطعون عليه ليست إلا ضمنا للبالغ المقترضة — وأن تصرف المطعون عليه في القطن الذي لا يزال مائكا للطاعن غير مبرئ لذمته كمرتين ولا يحتاج به الطاعن — ثم نذبت بذات الحكم خبير مكتب الخبراء لتصفية الحساب على هذا الأساس — وبعد أن قدم الخبير تقريره واتضح منه أن ذمة المطعون عليه مشغولة للطاعن بمبلغ ١٢٠٦ جنيتها و ٦ مليات قضت المحكمة في ١٩/٥/١٩٥١ في الدعوى الأصلية — برفضها — وفي الدعوى الفرعية بالزام المطعون عليه بالمبلغ الذي انتهى إليه فحص الخبير . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ حكم قطعي أنهت به المحكمة الخصومة التي قامت على تكيف التصرف المعقود بين الطرفين في ١٨/٨/١٩٤٧ وقد صدر منها في وقت كان الاختصاص باصداره معقودا لها — فإنه لا يكون لها بعد ذلك أن تقضى بعدم اختصاصها بالحكم بالمبلغ الذي ظهر من فحص الخبير — طالما كفى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ قد أنهى الخصومة في أساسها وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ضمنا باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد خالف القانون .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفران سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٥)

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٤ ق :

استئناف . شكل الاستئناف "عريضة الاستئناف" . لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة
بعريضة الاستئناف . مجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها للإعلان لا يدل على أنه قصد بها
أن تكون تكليفا بالحضور . المواد ٤٠٥ ، ٤٠٦ مكررا ، ٤٠٧ ، ٤٠٧ مكررا (١) ، ٤٠٧ ،
مكررا (٢) ، ٤٠٨ من ق المرافعات .

لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة لعريضة الاستئناف وإنما نص في المادة
٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات على بيانات أوجب أن تشملها العريضة ، فإذا
كان الواقع في الدعوى أن هذه البيانات كلها تضمنتها عريضة الاستئناف ، وكان
مجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها للإعلان لا يدل على أنه قصد بها أن تكون
تكليفا بالحضور ، وكان الطاعن قد توخى في الإجراءات التالية لتقديمها مانصت
عليه المواد ٤٠٦ مكررا ، ٤٠٧ ، ٤٠٧ مكررا (١) ، ٤٠٧ مكررا (٢) ، ٤٠٨ من قانون
المرافعات المعدل بعضها والمضاف بعضها الآخر بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣
وترسم الخطوات المنصوص عليها فيها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع بعريضة
طبقا للأوضاع والإجراءات التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥
من قانون المرافعات وما بعدها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك
قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ٤٩ كلى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية على الطاعن والمطعون عليه الثانى طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من الطاعن بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ ببيع ١٧ ف شيوعا فى ٣٦ ف و ٢ ط و ١٠ س مقابل ثمن مقداره ٧٦٥ جنيزيا وبإبطال عقد البيع المسجل برقم ١٥٢٦ بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥١ الصادر من الطاعن ببيع نفس هذه المساحة للمطعون عليه الثانى شيوعا فى ٢٥ ف و ٨ ط و ٢ س ومحو ما ترتب عليه من تسجيلات وتاثيرات فيما زاد عن ٨ ف و ٨ ط و ٢ س . وبتاريخ ١٣/٤/١٩٥٣ حكمت المحكمة بصحة التعاقد الحاصل بموجب عقد البيع الصادر من الطاعن للمطعون عليه الأول ورفض طلب ابطال البيع الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثانى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أعلنت فى ١٦ ١٨٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ طالبا الغاءه بالنسبة للشق الأول ورفض دعوى المطعون عليه الأول واحتياطيا الزام هذا الأخير بدفع الثمن كله مع الزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين قيد استئنافه أمام محكمة استئناف المنصورة برقم ٢٥٦ سنة ٥٠ ق . وبتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا - فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثانى لإعلان إعلانه بتقرير طعن وقبوله بالنسبة للمطعون عليه الأول ونقض الحكم . وبتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها فقررت الدائرة إحاطته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثانى أن هذا الأخير أعلن بتقرير الطعن مخاطباً مع شيخ الناحية لغيابه وغلق محله ولم يثبت المحضر فى ورقة الإعلان الخطوات السابقة لتسليم الصورة إلى شيخ الناحية مما يترتب عليه بطلان هذا الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع فى محله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على ورقة اعلان الطعن إلى المطعون عليه الثانى أن المحضر انتقل فى يوم ١٩٥٤/١١/٢ إلى محل اقامته بناحية قصاصين السباخ مركز كفر صقر وأعلنه مخاطباً مع شيخ الناحية حسن عبد العال لغيابه وغلق محله دون أن يثبت فى محضر الاعلان الخطوات التى سبقت تسليم الصورة إلى شيخ الناحية كما تقضى بذلك المادتان ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات . فمن ثم يكون هذا الإعلان باطلا طبقاً لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات ويتمين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثانى .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأول . وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعن اختار لرفع استئنافه طريقة التكليف بالحضور المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فى حين أنه كان يتعين عليه رفع الاستئناف بعريضة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة واستند الحكم فى قضائه هذا إلى أن الورقة التى اشتمت على استئناف الحكم هى تكليف بالحضور وإن كان قد خلا من ذكر اليوم والساعة المحددين للحضور فهو تكليف باطل إلا أن بطلانه لا يحيله إلى عريضة تقدم إلى قلم الكتاب . ويقول الطاعن إن الحكم أخطأ تطبيق القانون ذلك أنه — الطاعن — إنما قدم استئنافه بعريضة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات وأن القانون لم يستلزم أوضاعاً خاصة لتحرير العريضة . ومما يؤكد تقديم الاستئناف بعريضة لا بتكليف بالحضور أن الطاعن قد راعى فى باقى الإجراءات ما يتطلبه القانون فى هذا الخصوص . ذلك أنه قام بإعلان الاستئناف خلال ميعاد الثلاثين

يوما المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ مكررا كما قدم مذكرته ومستنداته خلال
ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٠٧ من القانون . ولما انتهت
المواعيد المنصوص عليها في المادة ٤٠٧ مكرر (١) أعذر المطعون عليهما بوجوب
إبداع مستنداتهما ومذكراتهما في الميعاد وإلا اعتبر الحكم حضوريا . وبعد
فوات المواعيد الخاصة بتحضير الدعوى بقلم الكتاب قدمت القضية للرافعة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أورد ما يأتي :
”وحيث إن الورقة التي اشتملت على استئناف الحكم هي تكليف بالحضور وإن
كان قد خلا من ذكر اليوم والساعة المحددين للحضور فهو تكليف باطل إلا أن
بطلانه لا يحيله إلى عريضة تقدم إلى قلم الكتاب ... ومتى كان الاستئناف قد
رفع بتكليف بالحضور في غير حالته وكن هذا التكليف باطلا — ومتى كان متعينا
في خصوص هذه الدعوى أن يرفع الاستئناف فيها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة
فإن رفع الاستئناف على خلاف القانون يجعله متعينا البطلان ومن ثم يكون الاستئناف
غير مقبول شكلا“ . وهذا الذي أقام الحكم قضاء عليه مخالف للقانون . ذلك أن القانون
لم يتطلب صيغة معينة خاصة بعريضة الاستئناف وإنما نص في المادة ٤٠٥
معدلة من قانون المرافعات على بيانات أوجب أن تشملها العريضة . وهذه
البيانات كلها تضمنتها عريضة هذا الاستئناف ولا يدل مجرد تصدير العريضة
بما يفيد إعدادها للاعلان على أنه قصد بها أن تكون تكليفا بالحضور . ومما
يؤيد أن هذا الاستئناف قد رفع بعريضة أن الطاعن قد توخى في الإجراءات التالية
لتقديمها ما نصت عليه المواد ٤٠٦ مكررا و ٤٠٧ و ٤٠٧ مكررا و ٤٠٧ مكررا (١)
و ٤٠٧ مكررا (٢) و ٤٠٨ من قانون المرافعات المعدل بعضها والمضاف بعضها
الآخر بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وترسم الخطوات المنصوص عليها فيها
إذ يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لعريضة الاستئناف والشهادة الرسمية
المستخرجة من قلم كتاب محكمة استئناف المقصورة والصورة الرسمية للاعذار وكلها
مقدمة من الطاعن بملف الطعن — أن الطاعن تقدم بعريضة الاستئناف إلى
قلم كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ثم قام باعلان
الاستئناف إلى المطعون عليهما في يومى ١٦ و ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قبل

مضى الميعاد المحدد بنص القانون لهذا الإجراء وبعد تمام الإعلان وتسليم ورقتيه إلى قلم الكتاب أودع الطاعن مستنداته ومذكراته في المواعيد المحددة له . ولمالم يتم أى من المطعون عليهما بإيداع مذكرة بدفاعه في المواعيد المحددة لهما أعاد الطاعن إعلانهما في الميعاد بوجوب إيداع هذه المذكرة وإلا يصبح الحكم الذى يصدر فى الدعوى حضوريا وعلى هذا النحو يكون الاستئناف قد رفع بعريضة طبقا للأوضاع والإجراءات التى نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات وما بعدها من المواد المعدلة والمضافة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد . وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد رفعت ، وهباس حالي سلطان المستشارين .

(١٦)

الطعن رقم ٤ سنة ٢٧ (أحوال شخصية)

أهلية . "عوارض الأهلية" . "الغفلة" . تعريف الغفلة . استناد الحكم في توقيع الحجر للغفلة إلى تصرفات ترددت بين أم ولديها دون أن يكون في تباينها مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك . قيام اعتبارات من شأنها أن تدفع عن تصرفاتها شبه الاستئثار أو التسلط عليها . صدورها عن مصلحة أركانها هي جديرة بالاعتبار . يجعل الحكم مقاماً على أساس يخالف القانون .

الغفلة — كل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يغيب في معاملاته مع الغير . وإذن فمتى كانت التصرفات التي أخذ الحكم المضطربون فيه الطاعة بها إنما ترددت بينها وبين ولديها يحدو الطاعة فيها طابع الأمومة بما جبات عليه من العطف والرعاية تبعاً لما تستشعره هي تلقاءها من أحاسيس الرضا والغضب دون أن يكون في تباين هذه التصرفات معهما أو مع أي منهما مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك ، وكان البيع الصادر من الطاعة لأحد ولديها قد بروته هي — على ما ورد في الحكم المطعون فيه بأن ابنها المتصرف إليه قد أدى عنها جميع الديون التي خلفها لها ابنها الآخر وقت وكالته ، فإن قيام هذا الاعتبار لدى الطاعة من شأنه أن يدفع عن هذا التصرف شبهة الاستئثار أو التسلط عليها مما يناهض به عن مجال الغفلة سواء كان الثمن المقدر للبيع أقل من قيمته الحقيقية

أو كان البيع قد حصل تبرعا من الطاعنة لولدها المذكور طالما أنها لم تصدر في هذا التصرف إلا عن مصلحة تراها هي جديرة بالاعتبار ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استند في قضائه بتوقيع الجور على الطاعنة للغفلة على أساس مخالف للقانون مما يستوجب نقضه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل أن المطعون عليه الأول قدم بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٢ طلبا إلى نيابة القاهرة الكلية للاحوال الشخصية للجور على والدته الطاعنة للعتة والغفلة والسفه نظرا لأن شقيقته جان يعقوب نون يستغل كهواتها وضعف صحتها وعدم ادراكها حتى حملها على التجرد من أكثر من نصف ما تمتلك من الأطنان بأن حررت له عقدا ببيع ١٦ ف من ٣١ ف تمتلكها لا تعرف عن ثمنها شيئا وبعد أن قامت النيابة بتحقيق هذا الطلب قدمته إلى محكمة القاهرة الكلية للاحوال الشخصية حيث قيد بجدولها تحت رقم ٣٢٢ ق سنة ١٩٥٥ وابل وباتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٥ حكمت المحكمة برفض طلب توقيع الجور والزم المطعون عليه الأول بالمصاريف فاستأنف الأخير هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٤٤ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية طالبا الغاءه وتوقيع الجور على الطاعنة . وباتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المذكور وتوقيع الجور على الطاعنة للغفلة وجعلت المصروفات عن الدرجتين على هاتق القروامة وأمرت بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر في أمر تعيين القيم فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٧ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وباتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على

دائرة فحص الطعون فقررت احالته على الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية لنظره وبتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة باعلان تقرير الطعن الى المطعون عليهما وحدد لهما خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها لايداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها وللنيابة الواحد وعشرين يوما التالية لابداء رأيا في هذا الطعن . وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٨ أودعت الطاعة مذكرة شارحة لأسباب الطعن وبتاريخ ٢٥: ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن . وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٨ قدم المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن ثم قدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أصرت فيها على رأيها السابق وحدد رئيس المحكمة بعد ذلك جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩ أمام هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصل أولهما خطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن ذا الغفلة — كما عرفه فقهاء الشريعة الاسلامية وكما استقرت على وصفه أحكام القضاء — هو الذي لا يهتدى الى التصرفات الراجعة فيجب في المبيعات لسلامة قلبه ، مع كونه غير مفسد ولا قاصد للفساد وقد قام الحكم الابتدائي الذي صدر برفض طلب الحجر على الطاعة للغفلة على فهم صحيح لمعنى الغفلة — ولكن الحكم الاستئنائي جانب الصواب ، فصور للغفلة معنى آخر غير المعنى الذي انعقد عليه الاجماع في الشريعة ، وفي فقه القانون وفي أحكام المحاكم ولذلك اعتبر عارض الغفلة قائما بالطاعة وقضى بتوقيع الحجر عليها . واستند في ذلك إلى القول بأنها — بسبب كبر سنها — قد أصبحت سهلة الانقياد ويمكن التأثير عليها وأن ولديها استغلا ذلك لمصلحتها كل بعد الآخر وهذا الذي تقوله محكمة الاستئناف يقوم على خطأ في تسمية الشيء بغير اسمه واعطائه وصفا غير وصفه ويقوم كذلك على خطأ في تصور معنى الغفلة الموجبة للحجر ينطوي على خطأ في تطبيق أحكام القانون الخاصة بعارض الغفلة في ناحيتين احدهما أنها وصفت موقف الطاعة في البيع لابنها جان بعد أن استصدرت

حكما بطرده من الغرفة التي كان يقيم فيها مع أسرته بأنه موقف متناقض . ووصفت موقفها من كشف الحساب المؤرخ ١٩٤٨/٤/٢١ وأقوالها في شأن التصرف الذي صدر منها إلى ابنها "جان" والعوض الذي تقاضته منه بأنها بنيتان عن عدم ادراك لتصرفاتها — مع أنه لم يكن شيء من ذلك يخاف على الطاعة — وليس فيما قاله ما يدل على عدم ادراكها للتصرفات المنوه عنها — واقتدر المحكمة إلى هذا الخطأ أنها لم تعمل على استجلاء ما غمض عليها من شئون — سواء من واقع أوراق الدعوى ، أو من سؤال الطاعة فيما اعتوره نقص من التحقيقات . والناحية الأخرى أن المحكمة الاستئنافية بسبب ما قام في ذهنها من وجود تناقض بين أقوال الطاعة في شأن التصرف إلى ابنها "جان" في حد ذاته ، وفي شأن الدواض الذي تقاضته من هذا الابن — اعتبرت أن ذوي الغفلة ولكي تظهر قضاءها في مظهر المطابق لأحكام القانون قالت بأنها أصبحت في يد ابنها يوجهها كل منهما الوجهة التي توافق مصالحته دون أن تفتن هي إلى غرض كل منهما وبغير أن تهتدي إلى مدى الأثر الذي ينتج عن هذه التصرفات... في حين أن الطاعة لم تغفل عن شيء ولم توجه على الرغم منها إلى أي تصرف ولم يبد منها ما يدل على جهلها بمدى أي تصرف .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أورد ما يأتي "وحيث إنه على العكس من ذلك فإن تصرفات المطلوب الحجر عليها حسبما تتم عنها أوراق الدعوى ومحاضر مناقشتها سواء بتققيقات النيابة أو أمام محكمة أول درجة أو بالجلسة أمام هذه المحكمة تفصح عن عدم اهتدائها لحقيقة هذه التصرفات وخضوعها للتأثير ابنها "جورج" "وجان" الراحد بعد الآخر حسبما توضح بذلك الظروف في كل حالة وقد ترتب على ذلك الاضطراب والتناقض في أفعالها وأقوالها" . ثم أشار الحكم إلى تصرفات الطاعة مع ولديها جورج . جان من توكلها للأول في إدارة أطيانها في سنة ١٩٣٢ قرابة خمسة عشر عاما انتهت بكشف حساب أقوت فيه بمديونيتها له في مبلغ ٨٧٤ جنيتها و ٤٩١ مليا إلى رفعها دعوى طرد ضد ابنها الثاني "جان" من منزلها حكم فيها المصاحبة فتنازلت عن هذا الحكم ثم حررت له عقب ذلك عقدا يبيع نصف أطيانها إليه أعقبته بعزل ابنها الآخر من الوكالة

واستطرد الحكم قائلا إن الطاعة عند ما نوقشت في هذه التصرفات أنكرت ما أقوت به في كشف الحساب من نفقة دفعها لابنها "جان" وتنكرت لما أقوت فيه من دين لابنها "جورج" مما يدل في نظر المحكمة - على أنها لم تفتن لفحوى كشف الحساب عند التوقيع عليه - ولم تدرك مدى تعهدا فيه - كما أن أقوالها قد اضطربت بصدد البيع الصادر منها لابنها "جان" فقد أنكرته في بادئ الأمر ثم عادت وقررت أنها لم تقبض فيه ثمنا ثم قالت بعد ذلك إنها قبضت ثمنا لم تستطع تحديده وبرت هذا البيع بأنه كان وفاء لديون عليها قام ولدها "جان" بأدائها عنها - قالت المحكمة إن هذه الديون تقل كثيرا عن ثمن الأطنان المبيعة وخلصت المحكمة من كل ذلك إلى القول "وحيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم أن السيدة" نازلى ونيس نحنوخ "قد أصبحت لكبر سنها سهلة الاقبياد ويمكن التأثير عليها - وقد استغل ابنها "جورج" و"جان" هذه الحالة لديها إلى أقصى حد فجعلوها تجرى تصرفات من شأنها - ساءلتها عن ديون للأول وانخراج نصف أطنانها عن ملكها لمصلحة الثاني وذلك دون أن تفتن إلى غرض كل منهما من دفعها على ذلك ، وبغير أن تهتدى إلى مدى الأثر الذى ينتج عن هذه التصرفات وفى ذلك ما يلحقها بذوى الغفلة ويوجب توقيع الحجر عليها " . وهذا الذى استند إليه الحكم المذكور فى توقيع الحجر على الطاعة للغفلة لا يتفق مع التطبيق الصحيح للقانون ذلك أن الغفلة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى ضعف بعض الملكات الضابطة فى النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يغبن فى معاملاته مع الغير . والتصرفات التى أخذ الحكم المطعون فيه الطاعة بها إنما تردت بينها وبين ولدها يحدو الطاعة فيها طابع الأمومة بما جهلت عليه من العطف والرعاية حينا والقسوة والزجر حينا آخر تبعا لما تستشعره هى تلقاءها من أحاسيس الرضا والغضب دون أن يكون فى تباين هذه التصرفات معهما أو مع أى منهما . يظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الاقبياد وعدم الإدراك . ولما كان البيع الصادر من الطاعة لولدها "جان" قد بررته هى - على ما ورد فى الحكم المطعون فيه - بأن ابنها المتصرف إليه قد أدى عنها جميع الديون التى خلفها لها ابنها الآخر "جورج"

وقت وكالته فان قيام هذا الاعتبار لدى الطاعة من شأنه أن يدفع عن هذا التصرف شبهة الاستثناء أو التسلط عليها مما ينافى به عن مجال الغفلة سواء كان الثمن المقدر للبيع أقل من قيمته الحقيقية أو كان البيع قد حصل أبرما من الطاعة لولدها المذكور طالما أنها لم تصدر في هذا التصرف إلا عن مصلحة تراها هي جديرة بالاعتبار . ومن ثم يكون النعى في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب النعى .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه — ويبين مما سبق أن ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب لا تصلح قانونا لقيام عارض الغفلة بالطاعة ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده لأسبابه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني سام ،
والحسن العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٧)

الطعن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق :

(أ) دعوى " المسائل التي تعترض سير الخصومة " وقف الخصومة " . حكم " الأحكام
التحضيرية " . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف
أحد الخصوم خلال ميعاد برفع النزاع المثار للقاضي المختص . هو حكم في شقه الأخير
تحضيري . لا يجوز قوة الأمر المقضى .

(ب) معارضة . دفاع . قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض . تعلقها بالنظام العام
لا يحول دونها كون الحكم صدر نهائيا بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

(ج) وصية . وقف . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر بعدم سماع دعوى بطلان إرث
الوقف لعدم قبول مسوغ الرجوع عن الوصية به لا يتضمن قضاء في الموضوع . حجبه
قاصرة على المدعى وموقوفة بخلوها من مسوغ المباع .

(د) دعوى " المسائل التي تعترض سير الخصومة " وقف الخصومة " . لا على المحكمة
إذا رأت ضرورة الفصل من المحكمة المختصة في اندفع المثير لنزاع أمامها يخرج من
اختصاصها .

(هـ) حكم " تسبب كاف " . معارضة . لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا أعرض
عن الرد على كل ما ورد في الحكم الملغى . حسب أن يكون مقاما على دعائم كافية
لحمله .

١ - إذا صدر حكم بوقف السير في الدعوى مع تكليف الورثة برفع النزاع
إلى القضاء الشرعي المختص في خلال أجل معين ، فإن هذا الحكم في شقه الأخير

لا يعدو أن يكون حكماً تحضيرياً لا يجوز بطبيعته قوة الأمر المفضى ولا يكسب الخصم حقاً يصح التمسك به فيجوز العدول عنه من المحكمة التي أصدرته .

٢ - سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض في الحكم الصادر في غيبته هو من القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام ولا يمكن أن يحول دونه كون الحكم صدر نهائياً بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

٣ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة " وزارة الأوقاف " قد أشهدت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ بوقف العقارات التي كان مورث المطعون عليهما قد أوصى بوقفها بالوصية المؤرخة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٠ ثم أعلنت الطاعنة الورثة بانذار كلفتهم فيه بتسليمها الأعيان المذكورة لاستغلالها وصرف ريعها في الشئون التي اشتملت عليها الوصية فرمى أحد الورثة دعوى على الطاعنة أمام المحكمة الشرعية طلب فيها الحكم عليها بإبطال إيراد الوقف الصادر منها وبمنعها من الترض له في العقارات المذكورة في صحيفتها فدفت الطاعنة الدعوى بعدم السماع لعدم وجود أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وتحمل امضاءه تدل على رجوعه عن الوصية ورد الوراثة أن دعاوى الأفعال لا يتوقف شيء منها على مسوغ كتابي وأن رجوع الموصي في الوصية كان رجوعاً فعلياً فهو بخلاف الرجوع القولي لا يشترط فيه ذلك - إلا أن المحكمة الشرعية قضت ابتدائياً واستئنافياً بقبول دفع الطاعنة وبعدم سماع الدعوى دون أن تتطرق إلى موضوعها، فإنه وإن كان حكماً ما انتهى إليه القضاء الشرعي بمرجئيه في الدعوى المذكورة من مجرد عدم سماعها تأسيساً على عدم قول المسوغ إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع فليس له بهذه المثابة غير حجية قاصرة على المدعى وموقفه بخلوها من مسوغ السماع

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأن " ما أثاره طرفاً الخصومة من أبحاث شرعية عديدة كقول المعارضين أن الموصي رجع عن وصيته قولاً وفعلًا وأن العبرة بأن المال الموصى به هو ما كان موجوداً وقت الوصية وأن الوقف هل مالم يتهياً بأصل شرعاً وأنه يقع باطلا لعدم تهيئة المصرف المختص له باستهلاك المبلغ السابق تخصيصه لتنفيذ الوصية ... الخ مما يخرج عن اختصاص

القضاء الأهل " فان هذا يفيد ضمنا أن المحكمة رأت ضرورة الفصل في الدفع من الجهة المختصة قبل الفصل في موضوع النزاع المطروح أمامها ولا مخالفة في ذلك للقانون .

• - لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا هو أعرض عن الرد على كل ماورد في الحكم الملنى إذ حسبه أن يكون مقاما على دعائم كافية لحمله ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى إليها في .منطوقه لأن في ذلك إهدارا ضمنا لأسباب الحكم الذى ألغاه فلم يأخذ بها لما أورده من الأسباب الجديدة التى أقام عليها قضاءه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق أن واقعة النزاع تجل في أنه في صيف سنة ١٩٢٩ كتب انرحوم محمد باشا أحمد مورث المطعون ضدهما قبيل إجراء جراحة له بمدينة باريس وصية بأعمال خيرية ناط تنفيذها بوزير الأوقاف ثم استودعها قنصل مصر الذى حرر محضرا بإيداعها ذكر فيه احتفاظ الموصى بحقه في أن يتسلم الوصية إذا ما قدر له الشفاء من الجراحة فلما كان ذلك استرد وصيته من القنصلية ثم عارده المرض في العام التالى فكتب وصية أخرى مماثلة صاغها في إشهاد بمحكمة القاهرة الشرعية وناط فيها بوزير الأوقاف أن ينشئ الوقف على الجهات الخيرية التى عددها وأن يسحب من ماله في بنك مصر ما يلزم لإنشاء المؤسسات وأن يكمل التفقات من ريع العقارات التى أوصى بوقفها وقام المورث بعد ذلك بتسليم صورة الوصية إلى وزارة الأوقاف بإيصال ثم شفى من الجراحة الثانية فتقدم إلى الوزارة كتابة بطلب

سحب هذه الوصية وسلمت إليه بإيصال مؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وحدث بعد ذلك أن اشترى من مصلحة الأملاك أطيافاً استغدت ثمنها رصيده النقدي لدى بنك مصر في سنة ١٩٣٤ . وفي فبراير سنة ١٩٣٧ توفي المرحوم محمد باشا أحمد فأشهد وزير الأوقاف في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ بوقف الأتار التي كان المورث قد أوصى بوقفها بالوصية المؤرخة في ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ثم أعلن الوزير الورثة بإصدار كلفهم فيه بتسليمه الأعيان المذكورة لاستغلالها ويصرف ريعها في الشئون التي اشتملت عليها الوصية فرفع أحد الورثة — السيد / أحمد فريد — الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ على وزير الأوقاف أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية طلب فيها الحكم بإبطالان لشهاد الوقف الصادر منه وبمنعه من التعرض له في المقارات المذكورة في الصحيفة فدفع المدعى عليه الدعوى بعدم السماع لعدم وجود أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وتحمل إمضاءه تدل على رجوعه عن الوصية ورد المدعى أن دعاوى الأفعال لا يتوقف شيء منها على مسوغ كتابي وأن رجوع الموصي في الوصية كان رجوعاً فعلياً فهو بخلاف الرجوع القولي لا يشترط فيه ذلك — إلا أن المحكمة الشرعية قضت في ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ واستئنافاً في ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ بقبول دفع الوزارة وعدم سماع الدعوى دون أن تتطرق إلى موضوعها فبني الوزير فور ذلك على الورثة بتسليم أعيان الوقف بعد أن استصدر قراراً من هيئة التصرفات بتمكينه من النظر إلا أن وارثة أخرى هي السيدة "حميدة نوفل" رفعت ضده وخدقته المحضرين وباقي الورثة الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر تطلب الحكم بإبطالان للتنبيه ومنع تنفيذ قرار التمكين ومنع تعرض الوزارة لها في حيازتها للأعيان الواردة بذلك القرار ، كما استشكلت في تنفيذه بالدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٣٩ فقضى بضم الإشكال إلى الدعوى المستعجلة وصدر فيهما حكم ابتدائي في ٥ أبريل سنة ١٩٣٩ بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (آنذاك) بالفصل فيهما ، ثم قضى استئنافاً في ٥ يونيه سنة ١٩٣٩ بوقف قرار التمكين حتى يصدر حكم بتسليم الأعيان وطعن الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض بمقولة إنه تعرض لتأويل

معنى قرار التمكين في حين أن القضاء الأهل كان ممنوعاً من ذلك ولأن الحكم قد أبطل نص المادة ٣٢٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التي كانت تقضى بأن قرارات التمكين تصدر مشعولة بالتنفيذ حكمت المحكمة العليا (محكمة النقض) في ٧ مارس سنة ١٩٤٠ برفض الطعن وفي هذه الأثناء كانت وزارة الأوقاف رفعت الدعوى رقم ١٧٩٢ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر تطلب الحكم على ورثة المرحوم محمد باشا أحمد برفع يدهم عن أعيان الوقف المحرر عنه الإشهاد بالوصية وتسليمها للوزارة ومن باب الاحتياط بتعيين الوزير حارساً عليها فقضى ابتدائياً في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الإشكال واستئنافياً برفض طلب الحراسة مع تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لطلب التسليم ومنع الترضي . وفي ديسمبر سنة ١٩٤١ رفعت وزارة الأوقاف الدعوى ٤٨٤ سنة ١٩٤٢ لدى محكمة مصر الأهلية بطلب تسليم الأعيان المتنازع على وقفها ودفعت السيدة "حميدة نوفل" تلك الدعوى بوجود نزاع حول الأعيان يخرج عن ولاية القضاء الأهل عملاً بالمادة ١٦ من لأئحة ترتيبه وبأن الموصى قد عدل عن الوصية قولاً وفعلاً وأضافت أن حكم النقض الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٤٠ قد رصف وقف تلك الأعيان بأنه وقف متنازع على أصله حكمت محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ بإيقاف الدعوى حتى يفصل نهائياً في النزاع القائم حول صحة الوصية وكلفت الورثة المدعى عليهم إثباته خلال ستة شهور أمام جهة القضاء المختصة. فاستأنفت حميدة هذا الحكم طالبة إلغاءه ورفض دعوى الوزارة واحتياطياً تعديله بتكليف الوزارة أن تثير هي هذا النزاع لدى القضاء الشرعي — بينما عجلت الوزارة الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بعد انقضاء الأجل الذي كان مضروباً للورثة لرفع النزاع إلى القضاء المختص فقضت محكمة مصر الابتدائية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بالإيقاف مرة أخرى إلا أنها تركت "لمن يهمه الأمر طرح النزاع على الجهة المختصة" — وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ قررت حميدة بترك المرافعة في استئنافها حكم ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ الذي لم يعلن — بينما استأنفت الوزارة حكم ١٨/١١/١٩٤٤، فقضت محكمة استئناف مصر غيايباً بالنسبة للسيدتين

سميره هانم وعفت هانم محمد احمد (المطعون ضدكما في الطعن الحالى) وحضوريا بالنسبة لباقي الورثة بالغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع على أساس إغفال الدفع بالإيقاف ، فلجأ المطعون عليهما إلى محكمة الاستئناف مبارضتين في ذلك الحكم وقضت المحكمة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ : بالغاء الحكم المعارض فيه وبتأييد الحكم المستأنف الذى كان قد قضى بوقف السير في الدعوى مع تكليف وزارة الأوقاف — الطاعنة — بطرح النزاع على الجهة المختصة وحددت لها ميعاد ستة أشهر لتستصدر خلاله حكماً نهائياً من القضاء المختص فطعننت وزارة الأوقاف — بطعنها الحالى — في هذا الحكم الاستئنافى الصادر في المعارضة وعرض الطعن على دائرة الفحص التى قررت إحالته إلى هذه المحكمة وصححت النيابة الدعوى بالجلسة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن في السبب الأول هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصور تسمييه وذلك من وجود أربعة :

أولها — إن قضاء المحكمة الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ بوقف السير في الدعوى وبتكليف الورثة رفع النزاع خلال ستة شهور إلى الجهة المختصة هو قضاء نهائى مقيد لتلك المحكمة لا تملك بعده — متى انقضى الأجل المضروب وتراخى الورثة عما كلفوا به — لا تملك المحكمة إلا أن تفصل في موضوع الدعوى بحائتها . وأن حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ إذ أعاد الدعوى إلى الإيقاف وعدل عن هذا التكليف إلى ترك إثارة النزاع لدى الجهة الأخرى لمن يهمه الأمر من الخصوم يكون قد خالف القانون بنخوضه على تلك القاعدة وعلى قاعدة عدم جواز أن تضار الوزارة الطاعنة باستئنافها حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤

والثانى — إن الحكم الاستئنافى الصادر في غيبة المطعون ضدكما حجة عليهما شأنهما في ذلك شأن باقى الورثة الصادر في مواجعتهم لعدم قابلية موضوعه للانقسام لصدوره في خصوص تركة — فما كان يصح للحكم الصادر في المعارضة أن يخرج عليه حتى لا تنهار الأحكام ولا تتبعض في نزاع واحد .

والثالث - ان القول من جانب الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة بأن ما صدر من المحكمة الشرعية في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بعدم الاعراع إنما هو قرار لا يجوز الاحتجاج به على غير السيد / أحمد فريد من الورثة وليس حكما يحتج به على المعارضتين (المطعون ضدهما) هو قول مخالف للقانون في مسألة لا تقبل الجدل وهي أن ما صدر من المحكمة الشرعية حكم لا قرار وأنه صدر في شأن تركة انتصب أحد الورثة ممثلا لها فيه فله حجته على التركة برمتها - فضلا عما شاب الحكم المطعون فيه من قصور يعيبه ويبطله لعدم دعم رأيه في هذا الصدد بأكثر من جملة عابرة لا تصلح سنداً له .

والوجه الرابع - مخالفة الحكم المطعون فيه لمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ونص المادة ١٧ من قانون نظام القضاء التي ناطت بالمحكمة تقدير مدى وجاهة الدفع بالإيقاف ومبلغ جديته وبالتالي لزوم الفصل فيه من الجهة المختصة أو عدمه وقد أعرض الحكم عن تقدير هذه الجدية وجعل من مجرد إثارة نزاع تختص به جهة أخرى موجبا لطرحه عليها . فأسقط عن نفسه ولاية كانت له في تقدير جدية هذا الطلب . وحرم الطاعة من فرصة استعمال المحكمة حتما في هذا النزاع على وجه سليم كان من شأنه أن يؤدي بها حتما إلى رفض الدفع بالإيقاف .

وحيث أنه عن السبب الأول من هذا النعي فإن حكم ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف الورثة برفع النزاع إلى القضاء الشرعي المختص في خلال ستة شهور لا يعدو أن يكون في شقه الأخير حكما تحضيريا لا يجوز بطبيعته قوة الأمر المقضى ولا يكسب الخصم حقا يصح التمسك به أما قول الطاعة بأنه ما كان ينبغي للحكم المطعون فيه الصادر في معارضة المطعون ضدهما بتكليف الوزارة الطاعة الموجه إليها الدفع بالالتجاء إلى القضاء المختص أن يجعلها تضار في النهاية باستئنافها لحكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ الذي لم يكلفها إثارة النزاع فإن هذا القول مردود بأنه فضلا عما سبق بيانه من انعدام حجية الأمر المقضى في الأحكام التحضيرية وجواز العدول عنها من المحكمة التي أصدرتها فإن

استئناف الطاعنة إنما انصب على قضاء وقف الدعوى لا على ما قضى به من ترك أمر إثارة النزاع لمن يهيمه الأمر ومن ثم يكون النعى في هذا الوجه على غير أساس .

وحيث أنه عن النعى بعدم جواز خروج الحكم المطعون فيه الصادر في معارضة المطعون ضدهما على الحكم الاستئنافي الصادر في غيبتهما بمقولة إن هذا الأخير حجة عليهما أيضا شأنهما في ذلك شأن باقي الورثة الذين حضروا في الدعوى لعدم قابلية موضوعه للانقسام بصدوره في خصوص تركة فإن هذا النعى مردود بأن سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض في الحكم الصادر في غيبته هو من الزاوية الأساسية المتعلقة بالنظام العام ولا يمكن أن يحول دونه كون الحكم صدر نهائيا بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

وحيث أنه عن النعى بخالفة القانون فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ماصدر من المحكمة الشرعية في دعوى السيد / أحمد فريد رقم ١٧ سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بعدم سماعها إنما هو قرار لا يحتج به على غير المدعى مع أنه حكم صدر في شأن تركة انتصب الوارث المذكور ممثلا لها فيه فله حجته على "ورثة جمعاء بما فيهم المعارضتين (المطعون ضدهما) . هذا بالإضافة إلى ما شاب الحكم من قصور في هذا الصدد . فإن هذا النعى بدوره غير سديد ذلك أنه وإن كان حكما ما انتهى إليه القضاء الشرعي بدرجة في الدعوى المذكورة من مجرد عدم سماعها تأسيسا على عدم منول المسوغ إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع . فليس له بهذه المثابة غير حجية قاصرة على المدعى وموقوفة بخلافها من مسوغ السماع .

وحيث أن الطاعنة تأخذ أخيرا على الحكم المطعون فيه مخالفته لمقتضى نص للفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ١٧ من قانون نظام القضاء لجعله من مجرد إثارة المعارضتين للدفع . موجبا لطرح النزاع على جهة القضاء الأخرى . وحرمان الطاعنة من فرصة استعمال المحكمة حقها على وجه سليم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأن " ما أثاره طرفا الخصومة من أبحاث شرعية عديدة كقول المعارضين إن الموصى رجع عن وصيته قولا وفعلًا وإن العبرة بأن المال الموصى به هو ما كان موجودا وقت الوصية وإن الوقف على ما لم يتبها باطل شرعا وأنه يقع باطلا لعدم تهيئة المصرف المختص له باستهلاك المبلغ السابق تخصيصه لتنفيذ الوصية... الخ. مما يخرج عن اختصاص القضاء الأهل " يفيد ضمنا أن محكمة الاستئناف رأت ضرورة الفصل في الدفع من الجهة المختصة قبل الفصل في موضوع النزاع المطروح أمامها . ولا مخالفة في ذلك القانون .

وحيث إن مبنى السبب الثاني من الطعن هو قصور الحكم في التسيب ويقول الطاعن شرحا لذلك إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها أقام قضاءه على أسباب سائغة لم يعن الحكم المطعون فيه بالرد عليها حين إلغاءه في الممارسة مما يشوبه بقصور يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن أن صياغة هذا النعى قد وردت في عبارة عامة مجهولة اكتفاء من الطاعنة بالقول بأن أسباب الحكم المطعون فيه لا تصلح ردا على ما قاله الحكم الغيابي المعارض فيه فإنه من المقرر أنه لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا هو أعرض عن الرد على كل ما ورد في الحكم الملغى إذ حسبه أن يكون مقاما على دعائم كافية للحكم ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه لأن في ذلك إهدارا ضمنيا لأسباب الحكم الذي ألغاه فلم يأخذ بها لما أورده من الأسباب الجديدة التي أقام عليها قضاؤه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، والحسين العوضي ،
ومحمد رضى ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(١٨)

الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٤ ق

تموين . ماهية المعارضة في قرارات لجان التقدير طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ . طعن من نوع خاص له إجراءات متميزة تحكمه أحكام موضوعية محددة . مدى
ولاية المحكمة بالنظر فيه . ليست مطلقة . عكس الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض
الأصلية .

يبين من مطالعة نصوص المواد ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
سنة ١٩٤٥ أن المعارضة في قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف
عليه في قانون المرافعات وإنما هي طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية
له إجراءات متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق أحكام موضوعية محددة هي المنصوص
عليها في ذلك المرسوم بقانون ويكون حكمها باتا غير قابل لأي طعن فلا تسرى
عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام التشريع الاستثنائي
الذى نظم هذا الطريق من الطعن والذى لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسع
لغيره من الأحكام فنطاق اختصاص المحكمة في شأنه هو الفصل فيه دون سواء ،
وولاية المحكمة بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة تقدير التعويض
لا يتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها
وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة
أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أم بخالفته — بعكس الحال
في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض الأصلية فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة

والنصوص القانونية التي تحكمها متنايرة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في أمر المعارضة وحكم في نفس الوقت بقبول دعوى التعويض الأصلية التي رفعت أثناء النظر في قضية المعارضة وأقمت عليها يكون قد خالف القانون.

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن وقائع النزاع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ كانت الباخرة "بالتيني" تجري تفريغ بعض بضاعتها بميناء الاسكندرية مما اضطرها في سبيل ذلك إلى انزال إحدى عشرة سيارة ضمن شحنة قوامها خمس عشرة سيارة نقل صنع شركة فيات الايطالية ومبيعة لشركة سيارات البحر الأبيض المتوسط بيفداد ومرسلة إليها تراتزيت تل ابيب ثم صدر أمر مصلحة الجمارك بانزال الأربعة سيارات الباقية إلى رصيف الميناء وبذلك احتجزت شحنة السيارات بأكملها - وفي ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أطلعت الأحكام التعريفية وصدر في اليوم التالي الأمر العسكري رقم ٦ الذي انبنى عليه بعد ذلك الأمر الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ من وزير الدفاع بالاستيلاء على هذه السيارات التي تبودلت بشأنها عدة مراسلات فأحالت وزارة الحربية والبحرية أمر التعويضات عن السيارات إلى لجنة تقدير التعويضات بمحافظة الاسكندرية - وبمجلس ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ أثبت الحاضر عن الشركة أنه بعد الاطلاع على الأوراق التي قدمت فإن حضوره أمام اللجنة لا يعنى بحال اقاربه للاجراءات التي انتهت بعرض الأمر عليها وحدد عناصر التعويض بالآتي (١) ٩٨٧٦٠ دولاراً أمريكياً ثمناً للسيارات بواقع ٦٥٨٤ دولاراً للواحدة (٢) ٢٨٦٤,٠٤ دولاراً تأمينات (٣) ١٢٧٨,٥ جنيهات انجليزية مصاريف شحن

(٤) ١٢٠٠ جنيهه انجلىزى مستحققة على بولىصة الشحن (٥) ١٧٥ جنىها انجلىزيا وكسور مقابل تأخير البانخرة - ثم ٧٥ جنىها مصرىا مصاريف تفريغ السىارات ، ٩٠ جنىها مصاريف قضائية وثرىة أخرى . فصدر قرار اللجنة فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ أولا : باعتبار الثمن ٢٦٥٩١ جنىها و ٤٧٦ ملىا مصرىا على أساس ثمن السىارة الواحدة ٧٣١٥ دولارا بما فى ذلك مصاريف الشحن والقتل وأن سعر الدولار وقت الاستيلاء ٢٤ قرشا و ٢٣٣ ملىا وعلى أن يكون الصرف بالعملة المصرىة ثانيا : مع فائدة بواقع ٤ ٪ / لمدة ٢١ شهرا ومبلغ ٩٠ جنىها أتعاب محاماة ومصاريف قضائية ورفض ما غاير ذلك من الطلبات - عارضت المطعون ضدها فى هذا القرار إلى المحكمة الابتدائية عملا بأحكام القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ طالبة قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بالزام المعارض ضدهم متضامين بأن يدفعوا لىها ١٠١٦٢٤,٠٤ دولارا أمريكيا + ٧ بنس و ١٥ شلن و ٢٦٥٣ جنىها قابلة للتحويل إلى اىطاليا و ١٦٥ جنىها مصرىا مع فوائد هذه المبالغ القانونية بواقع ٦ ٪ / سنويا من تاريخ الاستيلاء لغاية السداد بالاضافة إلى مصاريف المعارضة ومقابل أتعاب . وبطلب مقدم بجلسة ١٤ / ١١ / ١٩٥٠ مدلت الشركة طلباتها إلى طلب الحكم أولا : بصفة أصلية بالزام المدعى طىهم متضامين بأن يدفعوا لها تعويضا قدره ١٠٩٧٣٢,٥٥ دولارا و ٧ بنس و ١٥ شلن و ٢٦٥٣ جنىها عملة و ١٦٥ جنىها مصرىا مع فوائد هذه المبالغ بواقع ٦ ٪ / من تاريخ الغصب الواقع على السىارات فى ٢٩ / ٤ / ١٩٤٨ لغاية تمام السداد ثانيا : وعلى سبيل الاحتياط إجابة المدعىة إلى طلباتها الميينة فى المعارضة . دفع المعارض ضدهم بعدم جواز اتحام الطلبات الجديدة على الطلبات الواردة فى عرىضة المعارضة والجمع بين المعارضة التى رسم لها القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ المحال إلىه بالأمر العسكرى رقم ٦ / الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ طريقا معينا وحدد لها أوضاعا خاصة و بين دعوى الشركة الجديدة بطلباتها المعدلة وأضاف المعارض ضدهم أن الشركة المعارضة تعتبر فى هذه الحالة متنازلة عن معارضتها ويصبح بذلك قرار اللجنة نهائىا بالنسبة لها . وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى و بقبولها ثانيا بالزام المدعى عليهم (الطاعنين) متضامين بأن يدفعوا

للشركة المدعية مبلغ ٩٩٤١ جنيها و ٤٣ مليا والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ على مبلغ الثمن جميعه وقدره ٣٨٢٦٦ جنيها و ٩١٧ مليا من ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ حتى تمام الوفاء والمصروفات ومبلغ ٢٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - وأقامت المحكمة قضاءها على أنها وحى بسبيل البحث عن التكييف القانونى للدعوى تتطرق إلى كنه العمل الذى انبنت عليه الخصومة فان كان عملا من أعمال الغصب التى لا تستند إلى القانون فيقتضى تعويضاً وفقاً للقواعد العامة للمسئولية التقصيرية وان كان وقع تنفيذ الأمر الاستيلاء فيكون التعويض عنه وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥. وأنه لما كان أمر الاستيلاء رقم ٦٢٣ وقد صدر نفاذا للأمر العسكري رقم ٦ الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ فقد جاء لاحقاً على فعل الاستيلاء المادى الذى وقع قبل ذلك فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ بمقتضى مجرد أمر إدارى شفوى دون سند إلى قانون قائم وقت مباشرة العمل المادى الذى تضافر المدعى عليهم على تنفيذه وكان أمر الاستيلاء على هذه الصورة - ودون النص على أثر رجعى فى الأمر العسكري رقم ٦ - لا يصحح الغصب المادى السابق عليه والذى تولدت عنه حقوق الشركة المدعية فان التعويض المستحق فى الدعوى يخرج عن نطاق التقدير المبين بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ القاصر على حالات التعويض عن أوامر الاستيلاء إلى وجوب تحقيق التكافؤ بين الضرر والتعويض ولا يحول دون ذلك ما تحدى به المدعى عليهم من أن الدعوى رفعت أصلاً بطريق المعارضة فى قرار لجنة التويضات وأنه لا يصح فى القانون الجمع بينها وبين الدعوى الجديدة ذلك أنه وقد طرحت الخصومة أمام المحكمة بطريقة أو بأخرى جاز لصاحب الحق قانوناً أن يوجه طلباته فى الجلسة بعد أن تم تحضيرها فى الدور الذى مرت به بحسبانها معارضة فى قرار لجنة التقدير. استأنف الطاعنون هذا القضاء إلى محكمة استئناف القاهرة فقضت بحكمها الصادر فى ١٩٥٤/١/٢٣ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى قلم دأب المحكمة العليا فى الميعاد وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقدمت النيابة مذكرة بالرأى طالبة الاحالة إلى هذه المحكمة

لأن الحكم مرجح نقضه للوجه الأول من السبب الأول وحده وصدر قرار الدائرة بالاحالة وصحمت النيابة بالجلسة على مذكرتها .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعنون في السبب الأول مخالفة الحكم للقانون وذلك من وجوه ثلاثة أولها أنه ما كان يجوز للشركات المطعون عليها ودعواها مجرد معارضة مرفوعة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن تعدل طلباتها بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلى طلب الحكم أصلياً بالزام الطاعنين أن يدفعوا لها متضامتين المبالغ التي طلبتها ومن باب الاحتياط بطلباتها الميينة في التظلم (المعارضة) وأنه تلقاء هذا التعديل دفع الطاعنون بعدم قبول هذه الطلبات المعدلة شكلاً وأنه برفع دعوى التعويض على هذه الصورة تكون الشركات المعارضة قد تنازلت عن معارضتها وبذلك يصبح قرار لجنة التقدير نهائياً وأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وبقبول الدعوى على صورتها المعدلة قد خالف القانون بأن أجاز للطعون عليها إقام دعوى مبتدأة على طعن قائم ويستوى في ذلك أن يتم هذا الإقام بإعلان مستوف شرائطه أو بغير إعلان عن طريق التدخل أو التقدم به في محضر الجلسة مما تأباه أصول التقاضي وأوضاعه وكان حرياً بالحكم المطعون فيه أن يقصر نشاطه على موضوع الطعن الأصلي وهو المعارضة التي أهمل الفصل فيها وعنى بدعوى مدسوسة عليها لا تتصل بها ولا يحتملها نطاق الطعن .

وحيث إن البين من مطالعة نصوص المواد ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن المعارضة في قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه في قانون المرافعات وإنما هي طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له إجراءات متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق أحكام موضوعية محددة هي المنصوص عليها في ذلك المرسوم بقانون ويكون حكمها باتاً غير قابل لأي طعن فلا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام التشريع الاستثنائي الذي نظم هذا الطريق من الطعن والذي لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسع لغيره من الأحكام فمناط اختصاص المحكمة في شأنه هو الفصل

فيه دون سواء فولاية المحكمة بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا يتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ م بخالفته بعكس الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض الأصلية المبنية على الغصب فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة والنصوص القانونية التي تحكمها متغايرة ومن هذا يبدو خطأ الحكم فيما ذهب إليه من إغفال الفصل في أمر المعارضة والحكم في نفس الوقت بقبول دعوى التعويض الأصلية التي رفعت أثناء النظر في قضية المعارضة وأقيمت عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون وجه النعي في محله فيتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه للأسباب السابق بيانها يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليها أثناء نظر المعارضة .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وهدي
زهراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، المستشارين .

(١٩)

الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق

(أ) اختصاص . إحالة . استئناف . جحجة الأمر المقضى . قضاء الحكم ضمنا بعدم الاختصاص
نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم . حيازته لمحجة
الأمر المقضى . امتناع إثارة مسألة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .

(ب) قسمة " بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته " . اعتماد محكمة القسمة لتقدير الخبير ثمن
المال المطلوب قسمته لا يعتبر تعديلا في شروط البيع في مفهوم م ٦٦٤ مرافعات .
تعديل الثمن الأساسي يكون بحكم بناء على اعتراض من له الحق قانونا . م ٦٦٢
مرافعات وما بعدها .

(ج) قسمة " بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته " . عدم إنطباق أحكام الفقرات الثلاثة
الأولى من م ٦٦٤ مرافعات على الشريك المشتاع الذي يطالب ببيع العقار بالمراد .
إنطباق حكم الفقرة الرابعة منها عليه .

(د) قسمة " بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته " . تنفيذ عقارى " إجراءات البيع "
حكم " تسبيب كاف " . قضاء الحكم بالسير في إجراءات المزايدة مع تنقيص خمس
الثنى لا العشر . خطأ وارد فيما زاد عن حاجته ما دام مناط الخصومة هو وقف البيع
أو السير فيه ولم يكن قدر التنقيص محل نزاع . التزام قاضى البيع بحكم القانون في قدر
تنقيص الثمن . الخطاب من الشارع في هذا الشأن موجه له .

١ - إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية قد خالف قواعد
الاختصاص النوعى بقضائه ضمنا بعدم اختصاص محكمة القسمة بنظر إجراءات
البيع اعدم إمكان قسمته عينا وبإحالة الدعوى إلى قاضى البيع بالمحكمة الابتدائية

لإجراء البيع ، فإن هذا الحكم الصادر في الاختصاص والذي لم يطعن فيه من أحد ممن يرى خلاف هذا النظر يعتبر حائزا لجمعية الأمر المقضى بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال إليها النزاع — لأن محل ذلك إنما يكون عن طريق استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص وبالإحالة — وهو ما لم يحصل من أحد من طرفي الخصومة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في موضوع الخصومة ولم يقض بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص قاضي البيوع — يكون غير مشوب بخطأ في القانون .

٢ — اعتماد محكمة القسمة لتقرير الخبير ولما ورد به من تقدير لثمن المال الشائع موضوع طلب القسمة — لا يعتبر تعديلا في شروط البيع في مفهوم المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات — لأن التعديل في شروط البيع بحسب الأحكام الواردة في المواد ٦٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة — إذا ما كان الثمن الأساسي الوارد في قائمة شروط البيع محلا للاعتراض من أحد ممن جعل لهم قانون المرافعات هذا الحق .

٣ — الشريك الذي يطلب إنهاء حالة الشروع والحصول على ما يقابل حصته من ثمن العقار المبيع بالمزايدة عند عدم إمكان القسمة عينا — لا يتمردائنا لباقي شركائه المشتاعين معه ولا حاجزا على هذا العقار الشائع فلا تنطبق عليه أحكام الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات وإنما يعامل بحكم الفقرة الرابعة منها .

٤ — إذا كان مناط الفصل في الخصومة الاستئنافية ما إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى — هو وقف البيع أو السير فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالسير في إجراءات المزايدة مع تنقيص خمس الثمن تباعا إذا لم يتقدم مشتر وليس العشر ، فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص يكون واردا فيما يعتبر زائدا عن حاجته وعلى قاضي البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن فإن خطاب الشارع موجه له إذ هو الذي يجري البيع ولم يكن ثمة

من منازعة بين الخصوم في شأن قدر التقيص بما كان يستلزم الابداء فيه من
محكمة الاستئناف على صورة أو أخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٠ محكمة مينا
البصل الجزئية — على الطاعنين طالبا فيها الحكم بتدب خير هندسى لمعاينة المنزل
المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لمعاينته وفرز وتجبى نصيبه
الشائع ومقداره النصف في ذلك العقار وليقدر في حالة عدم إمكان القسمة
مينا ثمن العقار ليقضى ببيعه بالمزاد العلنى وتوزيع ثمنه على الشركاء كل بحسب
نصيبه — وبتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٥١ أصدرت محكمة مينا البصل الجزئية
حكما بتدب خير هندسى للانتقال للعين موضوع الدعوى وتطبيق المساحة
على الطبيعة وتقويمها على أساس التماثل في النطاق المجاور وقسمتها حصصا إن
كانت تقبل القسمة عينا دون أن يذهب التقسيم بقيمتها وبوسيلة الانتفاع بها —
مع مراعاة أن يكون التقسيم على أصغر نصيب وذلك إن تعذر تجبى حصة
المطعون عليه — وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى تبين منه أن المنزل المراد
قسمة لا يمكن قسمته عينا ، وأنه يقدر ثمنه بمبلغ ١٦٥٠ جنيها — قضت محكمة مينا
البصل في ٦ مارس سنة ١٩٥٢ باعتبار العقار غير قابل للقسمة عينا وباجراء بيعه
بالمزاد العلنى وباحالة القضية إلى قاضى البيوع بمحكمة الاسكندرية الابتدائية —
وعلى من يعنيه الأمر من الخصوم اتخاذ الإجراءات القانونية وقيدت القضية
بمحكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٧ بيوع الاسكندرية وبعد أن أودع المطعون
عليه قائمة شروط البيع وحددت جلسة لنظر الاعتراضات على القائمة وأخرى

لإجراء البيع — وبعد أن تمت إجراءات اللصق والنشر أصدر قاضى البيوع
بجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكما قضى فيه بوقف إجراءات البيع وإبقاء
الفصل فى المصاريف — وذلك تأسيسا على أن المطعون عليه وقد أبدى
فى تلك الجلسة أنه لا يطلب انشاء بالثمن الأساسى الذى أورده فى قائمة شروط
البيع وهو ١٦٥٠ جنيها ولا يطلب الفداء على العقار لبيعه بل يطلب التأجيل
مع تنقيص العشر — فان قاضى البيوع لا يستطيع السير فى البيع من تلقاء نفسه
لأن سيره فيه لا يكون إلا بناء على طلب طالب البيع أو غيره من أرباب الديون
المسجلة — ثم عجل المطعون عليه الإجراءات فحدثت جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٥٣
لإجراء البيع وفيها حضر المطعون عليه وطلب المناذاة على العقار فان لم يتقدم
مشتري يؤجل البيع مع تنقيص العشر طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٦٦٤ مرافعات —
وفى تلك الجلسة حكم قاضى البيوع بوقف إجراءات البيع وإبقاء الفصل
فى المصاريف — وتأسس هذا الحكم على أسباب مماثلة لحكم ٥ أكتوبر
سنة ١٩٥٢. فاستأنف المطعون عليه وقيد استئنافه برقم ١٧٣ سنة ٩ ق استئناف
الاسكندرية — طالبا إلغاء الحكم المستأنف القاضى بوقف إجراءات البيع
 وإعادة الدعوى إلى قاضى البيوع بمحكمة اسكندرية الابتدائية لإجراء المزايدة
على وجهها الصحيح بتنقيص الثمن تباعا إلى أن يتقدم مشتر للعقار المبيع مع إلزام
المستأنف عليهم (الطاعنين) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين.
وبتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية — بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٣١ مايو
سنة ١٩٥٣ وإعادة الدعوى إلى قاضى البيوع لإجراء المزايدة بتنقيص الخمس
تباعا إذا لم يتقدم أحد للشراء وألزم المستأنف عليهم بالمصاريف الاستئنافية
و بمبلغ خمسة جنيهات أتعابا للمحاماة عن الاستئناف مع إبقاء الفصل فى المصاريف
الابتدائية لقاضى البيوع عند مرسى المزداد — وبتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٤
قرر الطاعنون الطعن بالنقض فى هذا الحكم وأبدت النيابة العامة رأيها فيه
بمذكرة قالت فيها بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص
الطعون فصممت النيابة العامة على ما أبدته بمذكرتها وقررت دائرة الفحص

إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

وحيث ان النيابة العامة أنارت بمذكرتها سببا لقض الحكم المطعون فيه مبناه أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في القانون إذ لم تقض في الاستئناف المرفوع اليها عن حكمي الوقف الصادرين من قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية بعدم اختصاصه بنظر دعوى البيع المحالة اليه من محكمة مينا البصل الجزئية - ذلك أن الدعوى وقد رفعت إلى هذه المحكمة الأخيرة بطلب قسمة العين الشائعة بين المطعون عليه والطاعنين فإنها تختص بهذه القسمة في جميع صورها ومنها بيع العقار لعدم إمكان قسمته عينا - وتوزيع ثمنه على الشركاء المشتاعين كل بنسبة ما يملكه في الشروع - وقد وقفت تلك المحكمة في قضائها عند حد الحكم بإجراء بيع العقار لعدم إمكان قسمته عينا . وأحالت البيع إلى قاضي البيوع بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بينما هي المختصة بإجرائه دونه - فكان يتعين عليه أن يقضى بعدم اختصاصه بذلك - كما كان يتعين على محكمة الاستئناف وقد طرح عليها الاستئناف المرفوع عن حكمه بالوقف أن تتدارك هذا الأمر فتقضى بإلغاء حكم وقف الإجراءات وبعدم اختصاصه بنظر دعوى البيع - أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أقرته على ما انطوى عليه قضاؤه بالوقف من حكم ضمنى باختصاصه بإجراء البيع وبذلك يكون حكمها مخالفا للقانون في مسألة اختصاص نوعي - تعتبر قانونا من النظام العام - ويكون للنيابة أن تثيرها ولو لم يثرها الطاعنون .

وحيث إن هذا انظر لا يقوم على أساس سليم - وذلك أنه إن صح أن الحكم الصادر من محكمة مينا البصل الجزئية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ قد خالف قواعد الاختصاص النوعي بقضائه ضمنا بعدم اختصاص محكمة القسمة بنظر إجراءات البيع لعدم إمكان القسمة عينا وباحالته الدعوى إلى قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية لإجراء البيع - فإن هذا الحكم الصادر في الاختصاص - والذي لم يطعن فيه من أحد ممن يرى خلافه - هذا النظر يعتبر حائزا لجمعية الأمر المقضى

بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنة أمام المحكمة المحال إليها النزاع - لأن محل ذلك إنما يكون عن طريق استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص وبالإحالة - وهو ما لم يحصل من أحد من طرفي الخصومة وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه - إذ فصل في موضوع الخصومة ولم يقض بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص قاضي اليوع - يكون غير مشوب بخطأ في القانون في هذا الخصوص .

وحيث إن حصل ما ينهض الطاعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه بما قرره من أن الاستئناف منصوب على حكم الوقف الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ دون ذلك الحكم السابق عليه الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ - والقاضي بالوقف أيضا وباغفال الفصل في الاستئناف المرفوع إليه عن هذا الحكم - قد خالف الثابت بالأوراق إذ يبين من صحيفة الاستئناف ومذكرة المستأنف أن الاستئناف يتناول الحكمين معا - وقد أشار المستأنف إلى أنهما لم يعلنا وأورد أسباب الاستئناف بالنسبة لهما كليهما - كما نعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في أنه اعتبر طلب التعجيل المقدم من المطعون عليه بعد صدور حكم الوقف الصادر في ١٩٥٢/١٠/٥ ملغيا لهذا الحكم مع أنه حكم قطعي لا تزول حجته إلا بالطعن فيه بالاستئناف وإلغائه من محكمة الاستئناف - وكذلك نعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه جاء متناقضا ومتخاذلا في تسييبه لأن قضاءه بالغاء حكم ١٩٥٣/٥/٣١ وبإعادة الأوراق إلى قاضي اليوع لإجراء المزايدة هو والعدم سواء طالما كان الحكم السابق الصادر بالوقف في ١٩٥٢/١٠/٥ قائما .

وحيث إن النعي بجميع ما ورد في هذا السبب غير مقبول ذلك أنه يبين من الوقائع السالف إيرادها أنه لما صدر حكم الوقف ابتدائيا على خلاف ما طلب المطعون عليه - فطعن فيهما بالاستئناف مختصا في استئانة الطاعنين طالبا الغاءهما والسير في إجراءات البيع - فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن الاستئناف المرفوع منه ينصب على أحد الحكمين دون الآخر فلم تقض إلا بالغاء

الحكم الثانى دون الأول فإن هذا القضاء لا يعتبر ماسا بما قد يكون للطاعنين من حق ترتب على الحكم الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٥ أما ما أثاره الطاعنون خاصة بأن قضاء هذا الحكم من شأنه أن يحول دون الإفادة من الحكم المطعون فيه ويجعله عديم الجدوى - فليس لهذا القول مجال فى هذا الطعن .

وحيث إن محصل ماينعى به الطاعنون فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون فيما قضى به من إلغاء حكم الوقف ومن انتقير بالسير فى إجراءات البيع - مع تنقيص خمس الثمن تباعا - إلى أن يرسو المزداد وتأسيسه هذا القضاء على القول بأن الثمن الذى أورده المطعون عليه فى قائمة شروط البيع - لم يكن من تقديره وإنما هو تقدير قضائى - أجرته محكمة القسمة - وعولت فيه على تقرير الخبير الذى كان متدبا لإجراء القسمة - وقد اطرحت به تقدير طالب القسمة الذى قدر به الدعوى حين رفعها - وترتيا على ذلك فإن طالب القسمة لا يعتبر قابلا لهذا الثمن إذ لا بد له فيه ويتعين تطبيقا للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات تأجيل البيع - مع تنقيص الثمن - مادام أن أحدا مالم يتقدم للزيادة وهذا النظر مخالف للقانون - ذلك أن اعتماد محكمة القسمة لتقرير الخبير وللثمن الوارد به - لا يعتبر تعديلا للثمن الأساسى إذ التبدل لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة قاضى البيوع - هذا فضلا عن أن تنقيص الثمن فى حالة تأجيل البيع وعدم تقدم أحد للزيادة لا يصح أن يتجاوز العشر وقد جرى قضاء الحكم المطعون فيه على خلاف القانون بتقريره التأجيل - مع تنقيص خمس الثمن تباعا - إذا لم يتقدم للزيادة أحد .

وحيث إن النعى بهذا السبب فى الشق الأول منه غير مشج - ذلك أنه وإن كان صحيحا أن اعتماد محكمة القسمة لتقرير الخبير - ولما ورد به من تقدير ثمن المنزل موضوع طلب القسمة - لا يعتبر تعديلا فى شروط البيع فى مفهوم المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات - لأن التعديل فى شروط البيع بحسب الأحكام الواردة فى المواد ٦٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة - إذا ما كان الثمن الأساسى الوارد فى قائمة شروط البيع محلا

للاعتراض من أحد ممن جعل لهم قانون المرافعات هذا الحق - غير أن هذا التقرير القانوني الخاطئ الوارد في الحكم المطعون فيه ليس بذى أثر لأن النتيجة التي انتهى إليها ذلك الحكم - وهي السير في إجراءات البيع وتأجيله مع تنقيص الثمن تباعاً إذا لم يتقدم مزاييد - هذه النتيجة صحيحة قانوناً ومتفقة مع المفهوم من نص المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات - الواجب إعمالها في خصوص إجراءات البيع لعدم إمكان القسمة عيناً - ذلك أن المطعون عليه بطلبه القسمة عيناً - أو بما يقابل حصته من ثمن العقار المبيع بالمزايدة عند عدم إمكان القسمة عيناً - لا يعتبر دائناً لباقي شركائه المشتاعين معه - ولا حاجزاً على هذا العقار الشائع فلا تنطبق عليه أحكام الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة - إذ تعالج الفقرة الأولى منها الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على الدائن الذي يكون قد قرر بالزيادة على الثمن الأساسي - ولم يكن قد حصل تعديل في شروط البيع - وتعالج الفقرة الثانية منها الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على الحاجز بالثمن الأساسي وتعالج الفقرة الثالثة الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على أحد الدائنين الذي يعتبر طرفاً في الإجراءات بالثمن الأساسي - وإذا كانت الفقرات الثلاثة السالفة الذكر لا تواجه حالة الشريك الذي يطلب إنهاء حالة الشبوع والحصول على حصته في المال الشائع عيناً أو ما يقابلها نقداً - فقد وجب حينئذ إعمال الفقرة الرابعة من المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات إذ تقرر هذه الفقرة أنه (في غير الأحوال المتقدمة الذكر يؤجل البيع إذا لم يتقدم مشترع مع تنقيص عشر الثمن الأساسي مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال ذلك) وهي النتيجة التي خلص إليها الحكم المطعون فيه في قضائه - ولا يقدح في صحة هذا القضاء ما ورد فيه من تحديد قدر التنقيص بالخمس - وليس بال عشر - فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص وارد فيما يعتبر زائداً عن حاجته - ذلك أن مناط الفصل في الخصومة الاستثنائية إنما كان يتعلق بما إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى - هو وقف البيع أو السير فيه وعلى قاضي البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن - فإن خطاب الشارع في هذا الخصوص موجه له إذ هو الذي يجري البيع - ولم يكن تمت

من منازعة من الخصوم في شأن قدر التقيص — بما كان يستلزم الابداء فيه من محكمة الاستئناف على صورة أو أخرى .

وحيث إن حاصل السبب الثالث — أن الحكم المطعون فيه قد أخل بدفاع الطاعنين الذي أبدوه أمام محكمة الاستئناف في مذكرة قدمت منهم قبل جلسة المرافعة الأخيرة — وهي جلسة ١٩٥٤/٣/١١ التي صمم الطاعنون فيها على ما ورد بمذكرتهم ولم يشر إلى هذا الدفاع بشيء سوى أن هذه المذكرة قدمت بعد الميعاد القانوني ولم يناقش ما ورد بها من أدلة واقعية وجميع قانونية .

وحيث إن النعي بهذا السبب فضلا عن أنه غير مقبول إذ هو من التعميم والإجمال بحيث لا يبين منه وجه خطأ الحكم المطعون فيه — وكيف كان هذا الخطأ المزعوم نتيجة لإهدار ذلك الدفاع المقول بتقديمه إلى محكمة الاستئناف — فإنه أيضا عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون إلى هذه المحكمة صورة رسمية من تلك المذكرة ولا ما يفيد تقديمها أثناء نظر الاستئناف .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : محمد متولى حاتم ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٠)

طعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٤ ق

الترام . "إقضاء الإلتزام" "إقضاء الإلتزام بما يعادل الوفاء" "الإثابة" . ليس بلازم أن يكون
المناب لديه طرفا في الاتفاق الذي يتم بين المتنب والمناب . ليس بشرط أن يكون للقبول
شكلا خاصا أو وقتا معينا . يكفي لقيامها بالنسبة للمناب لديه أن يقبلها ما دام لم يحصل
العدول عنها من طرفها . م ٢/١٨٧ مدني قديم ، ٣٥٩ مدني جديد .

لم تستلزم المادة ٢/١٨٧ من القانون المدني القديم والمادة ٣٥٩ من القانون
المدني الجديد أن يكون المناب لديه طرفا في الاتفاق الذي يتم بين المتنب
والمناب كما لم تشترطا للقبول شكلا خاصا ولا وقتا معينا بل يكفي لقيامها
بالنسبة للمناب لديه أن يقبلها ما دام لم يحصل العدول عنها من طرفها . وإذن
فإذا كان الطاعنان قد تمسكا بوجود إثابة ناقصة تميز لها مطالبة المطعون عليهما
بدينهما قبل البائعين لها إستنادا إلى نص وارد في عقد البيع الصادر لها ، وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعنين المبنية على نظرية الإثابة
الناقصة دون أن يبين سنده في القول بعدم موافقتهما على هذه الإثابة ، فإنه
يكون معينا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٦٣١ سنة ٧١ ق أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة على محمد حامى شلتوت وآخرين بصحيفة مملنة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ قالوا فى بيانها إنه بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ باع المدعى عليهم الى الطاعن الثانى (الأستاذ جورج منسى) أرضا مساحتها ٢٠ فداناً ، ١٧ قيراطاً ، ١٤ سهماً بناحية الطالبيه مركز الجزيرة مقسمة الى قطعتين مفرزتين ميبنتى الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقداره ١٠٠٠ جنيه للفدان الواحد دفع منه المشتري ٢٠٠٠ جنيه عند التوقيع على هذا العقد ، ٢٠٠٠ جنيه أخرى من أصل الثمن فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وانترم بدفع الباقي وفقاً لما يظهر من كشف تحديد المساحة عند التوقيع النهائى الذى اشترط اتمامه فى مدى ثلاثة شهور من تاريخ التوقيع على العقد الابتدائى وبعد تقديم البائعين ما يثبت ملكيتهم للأطيان المبيعة وبعد شطب كافة التسجيلات الموقعة عليها . وقد حول المشتري هذا العقد إلى الطاعنة الأولى (مدرسة العائلة المقدسة) بمقتضى الحق المخول له بالبند التاسع من عقد البيع الابتدائى . وقامت المدرسة بدفع مبلغ ٩٠ جنيها باسم وحساب البائعين الى شركة بناكى الدائنة لهم - ولما راجعت المدرسة المشترية مستندات التمليك التى قدمها البائعون تبين عدم كفايتها فى إثبات الملكية فأنذرتهم رسمياً فى ٤ من ابريل سنة ١٩٤٦ باستيفاء تلك المستندات ولكنهم لم يفعلوا وردوا عليها بخطاب فى أول يوليه سنة ١٩٤٦ زاعمين أنهم قاموا بكافة الالتزامات المفروضة عليهم وطلبوا اليها التوقيع على العقد النهائى فى

ظرف أسبوع فأجابت المدرسة على هذا الخطاب مصررة على إخلالهم بالتزامهم وانهى الطاعنان الى طلب الحكم : أولا - بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٩٤٥/١٢/٥ والتقرير بأن الحكم الذي يصدر يقوم مقام عقد رسمي وأن على كاتب المحكمة المختص أن يقوم بتسجيله وأن يعطى هذا التسجيل تاريخ تسجيل عريضة الدعوى الحالية والحكم كذلك بأن مبلغ الـ ١٦٦٧٠ جنيها الذي يمثل رصيد الثمن لن يدفع إلا بعد إجراء التسجيل سالف الذكر وبعد إثبات الملكية خالية من كل شيء لتبرير الملكية . ثانيا - وفي حالة ما إذا كانت مستندات المدعى عليهم غير كافية لتبرير الملكية الحكم بفسخ العقد الابتدائي المحرر في ١٩٤٥/١٢/٥ على مسئولية المدعى عليهم وبالتالي الحكم بالزامهم بأن يدفعوا للطاعنة الأولى مبلغ ٤٠٦٠ جنيها ردا للمبالغ المدفوعة من ثمن البيع وكذلك مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض الاتفاقى المنصوص عليه بالعقد الابتدائي والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع إلزامهم متضامين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وبصحيفة مملنة في ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٨ أدخل الطاعنان المطعون عليهما في الدعوى تأسيسا على أن الطاعنين عندما قاما بتسجيل عريضة دعواهما في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وصل إلى علمهما أن البائعين باعوا مرة ثانية ١٢ فدانا و٦ قراريط و١ سهم من نفس المساحة إلى المطعون عليهما بموجب عقد مصدق على توقيعاته بمحكمة الجيزة في ١٥/٨/١٩٤٦ ومسجل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وذلك رغم علم هذين المشتريين بالبيع السابق للطاعنة الأولى من تسجيل عريضة دعواها السابقة على تسجيل عقد المطعون عليهما ومن الخطاب المرسل إلى أحدهما (سلامون سلامة) من الطاعنين بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٦ والمتضمن إخطاره بالبيع السابق فضلا عما نص عليه في البند الرابع من عقد المطعون عليهما من احتفاظهما بمبلغ ٤٠٦٠ جنيها المستحق للطاعنين . واستخلص الطاعنان من ذلك تواطؤ المشتريين مع البائعين للاضرار بحقوقهما وانهى إلى طلب شطب التسجيل الحاصل في نوفمبر سنة ١٩٤٦ في حالة الحكم بصحة ونفاذ البيع مع إلزام المطعون عليهما متضامين مع البائعين بما سوف يحكم به عليهم في حالة الحكم بالفسخ - ثم قرر الطاعنان بتنازلهما عن الطلب الأول الخاص بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي

واقصرا على الطلب الثانى الخاص بفسخ هذا العقد ورد مادفع من الثمن والتعويض
وأضافا إليه طلبا آخر هو التأشير بالحكم على هامش التسجيل الحاصل فى ١٩٤٦/٨/٢٦
تحت رقم ٣٧٥٠ جيزة وبعد أن أشهر إفلاس سلامة سلامون أدخل السنديك
الأستاذ فؤاد مصطفى نيابة عنه. ولمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة أحيلت الدعوى
إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت تحت رقم ٣٩٣٢ سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة.
وفى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة فى هذه الدعوى
حضوريا : أولا — بإثبات تنازل المدعين عن الطلب الأول الخاص بصحة
ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمسجلة عريضة الدعوى المتعلقة
به فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ تحت رقم ٣٧٥٠ جيزة . ثانيا — بفسخ عقد
البيع المتقدم بيانه مع إلزام المدعى عليهم من فريق عائلة شلتوت متضامين
بأن يدفعوا إلى المدعين مبلغ ٦٠٦٠ جنيها مع الفوائد القانونية عن مبلغ ٤٠٦٠ جنيها
بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٤٦/٨/١٢ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤
وبواقع ٤ ٪ سنويا من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى تمام السداد وعن مبلغ ٢٠٠٠ جنية
بواقع ٤ ٪ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا حتى تمام السداد مع إلزامهم
بالمصاريف ومبلغ ٥ جنيهات أتعابا للمحاماة . ثالثا — رفضت ما عدا ذلك
من الطلبات . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد
الاستئناف برقم ٨٥٥ سنة ٧٠ ق طالين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به
من رفض الطلبات الموجهة إلى المستأنف عليهما (المطعون عليهما) والحكم
بالزامهما متضامين مع البائعين بأن يدفعوا للمستأنفين (الطاعنين) مبلغ ٦٠٦٠ جنيها
والفوائد القانونية... والأمر بالتأشير بمنطوق الحكم الاستئنافى الذى سيصدر
على هامش التسجيل المأخوذ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٤ تحت رقم ٤٦٩١ جيزة مع
المصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وقد دفع المطعون عليه الأول بعدم
قبول الاستئناف تأسيسا على أن الحكم الابتدائى أصبح نهائيا بالنسبة لآل شلتوت
وقد قبله المستأنفان — ولما كان المستأنف عليهما خلفين خاصين لآل شلتوت
فيكون الحكم نهائيا كذلك بالنسبة اليهما — وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤
قضت محكمة الاستئناف حضوريا برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بالمصاريف
وهـ جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق
النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢١ من أكتوبر
سنة ١٩٥٨ وطلب الطاعنان إحالته إلى الدائرة المدنية وصممت النيابة العامة
على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن فقورت دائرة الفحص إحالة الطعن
إلى هذه الدائرة لفطره بجلسته ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حيث صمم كل من طرفي
الخصومة على طلباته وطلبت النيابة رفض الطعن .

ومن حيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني مخالفة
القانون وقصور تسيبيه ذلك أنهما استندا في عريضة استئنافهما وفي دفاعهما ضمن
ما استندا إليه في رجوعهما على المطعون عليهما مع البائعين بالثمن والتعويض المتفق
عليه في العقد إلى أن المطعون عليهما التزما بموجب عقد شرائهما بسداد مبلغ
٤٠٦٠ جنيتها للطاعن الثاني الذي حلت محله الطاعنة الأولى وبسداد كل مبلغ
ثابت على الأطيان المبيعة — وأن إثبات هذا الالتزام في عقد شراء المطعون
عليهما ينطوي على إنابة ناقصة أناب بموجبها البائعون المطعون عليهما في الوفاء
بدين الطاعنين اللذين قبلا هذه الإنابة ولكن الحكم المطعون فيه رفض ما تمسك
به الطاعنان في هذا الصدد تأسيسا على القول بأن عقد شراء المطعون عليهما
لم يتضمن اتفاقا على هذه الإنابة كاملة أو ناقصة لأن الدائن (الطاعنين)
لم يكن طرفا فيه ولم يوافق عليه في حين أن هذه الموافقة ثابتة من صحيفة إدخال
المطعون عليهما في الدعوى بطلب إلزامهما مع البائعين بالثمن والتعويض متضامين
ومن نص البند الرابع من عقد البيع الصادر للمطعون عليهما المتضمن هذه الإنابة
ومن تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن أن الإنابة لا تستلزم
أن يكون المناب لديه طرفا في الاتفاق عليها بل يكفي أن يقبلها المناب لديه
سواء وقت انعقادها أو بعد ذلك .

ومن حيث إنه بمطالبة الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه في خصوص
هذا النعم، ما يأتي : ” وحيث أن المستأنف، أقاما استئنافهما على ما يأتي .

...ثانيا - أن هناك إنابة ناقصة طبقا للمقدّم المسجل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بين آل شلتوت بصفقتهم متعيينين والمستأنف عليهما (المشتريين) بصفقتهما متباينين والمستأنفين باعتبارهما متباينين لديهما - وهذه الإنابة تجعل للتأب لديه مدينين فيرجع على المتنب أو المتأب بصفة أصلية - وهي تعتبر ناقصة لأن المتأب لديهما لم يبرأ ذمة المتباينين والإنابة لم تتضمن تجديدا للدين ... "وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين الوارد بهذا السبب بقوله "وحيث أنه يرد على الوجه الثاني بأن الإنابة طبقا للمادة ٣٥٩ من القانون المدني تم إذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلزم بوفاء الدين - وحيث إنه بمراجعة المقدّم المصدق عليه في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ والمسجل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المحرر بين آل شلتوت والمستأنف عليهما يبين أنه لا يتضمن اتفاقا على الإنابة كاملة أو ناقصة بين المتنب والمتأب لديه إذ لم يكن الدائن (المستأنف) وهو المتأب لديه طرفا فيه إطلاقا ولم يوافق على هذه الإنابة ... "ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في عدم قيام الإنابة الناقصة إلى عدم تمثيل الطاعنين في عقد البيع المسجل في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الصادر من آل شلتوت للطعون عليهما - وإلى أن الطاعنين لم يوافقا على هذه الإنابة. "ولما كانت المادة ٢/١٨٧ من القانون المدني القديم والمادة ٣٥٩ من القانون المدني الجديد لم تستلزم أن يكون المتأب لديه طرفا في الاتفاق الذي يتم بين المتنب والمتأب كما لم يشترطا للقبول شكلا خاصا ولا وقتا معينا بل يكفي لقيامها بالنسبة للمتأب لديه أن يقبلها ما دام لم يحصل العدول عنها من طرفيها وكان الطاعنان قد تمسكنا ضمن أسباب استئنافهما وطبقا لما أورده الحكم المطعون فيه بحسب ما سبق بيانه بوجود إنابة ناقصة تميز لها مطالبة المطعون عليهما بدينهما قبل البائعين لهما استنادا إلى نص البند الرابع من عقد البيع المسجل في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الصادر لهما من جماعة شلتوت والذي ورد به "أن

الطرفين اتفقا على أن يحجز المشتريان تحت يدهما مبلغ ٤٠٦٠ جنيها مستحق الأستاذ جورج ملسي المحامي“ وقد أصر الطاعنان على هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعنين المبنية على نظرية الإنابة الناقصة دون أن يبين مسنده في القول بعدم موافقتها على هذه الإنابة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٢١)

الطعن رقم ٣٣٤ سنة ٢٤ ق

بمادة " مخالفات الجمركية " . الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية مقصور
على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ صدر
مفسرا لذلك .

أورد المشرع بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية أن يقصر
الإعفاء الوارد بها على البضائع المفروء عنها بالفترة الثالثة من المادة المذكورة
وهي البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود كما هو مستفاد
من المادة الأولى من القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسرا للفقرة
الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفا عن حقيقة إرادة المشرع
من الفترة المذكورة منذ تقيينها . (١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن -
تتلخص في أن الشركة المطعون عليها الأولى وربان الباهرة "اجبشيان" المطعون

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الحكم الصادر في ذات الجلسة في الطعن رقم ٣٣٣ سنة ٢٤ ق .

عليه الثاني وفما ضد مصلحة الجمارك (الطاعة) الدعوى رقم ٤٢٣ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى اسكندرية أمام محكمة الاسكندرية اعتراضا على مطالبة مصلحة الجمارك لها بمبلغ ١٨ جنيتها غرامة عن ١٨ برميلا سودا كاوية وجدت عجزا في بضاعة قامت الباحرة قيادة المطعون عليه الثاني بتفريغها بميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ وطالبا في تلك الدعوى أصليا باعتبار قرار الغرامة المذكور غير ذي قوة تنفيذية ضدهما واحتياطيا إلغائه استنادا إلى أسباب من بينها أن هذا العجز يقل بكثير عن حد الإعفاء المسموح به بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فاعتضت الطاعنة على ذلك وطلبت من ضمن ماطلبت رفض الدعوى لأن الإعفاء الوارد في تلك المادة لا يسرى على الطرود وإنما هو خاص بالبضاعة التي تشحن صبا وبتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بإلغاء اقرار المأرض فيه وإلزام المأرض ضدها (الطاعة) بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتاب المحاماة استنادا إلى أن الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كما يشمل البضاعة التي تشحن صبا يشمل الطرود كذلك . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية تحت رقم ٣٧٧ سنة ٩ ق تجارى طالبة إلغائه ورفض دعوى المطعون عليهما وتأيد قرار الزامية . وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة (الطاعة) بالمصاريف وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتاب المحاماة . فضمت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ على دائرة فحص الطعون وصمدت النيابة العامة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم فقررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة انظره بجلسته ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم للقانون وخطاه في تطبيقه ذلك أنه قد أجرى تطبيق الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ من اللائحة

الجبركية على واقعة الدعوى وقضى تبعا لذلك بإلغاء القرار المطعون فيه في حين أن المفهوم من نص تلك المادة ومن سياق فقراتها والترتيب بينها ودلالة الحال فيها أنها قصرت الإعفاء على البضائع المشحونة صبا دون الطرود لما هو ظاهر من أن الفقرة الأولى إنما تناول حالة وجود زيادة في عدد الطرود واردة المانيستو وحدها دون غيرها من البضائع الصب والغرامة الواجب توقيها عن كل طرد زيادة . وكذلك الفقرة الثانية فقد تناولت حالة وجود نقص في عدد الطرود واردة المانيستو وحدها دون غيرها من البضائع الصب والغرامة الواجب توقيها عن كل طرد مدرج في المانيستو ولم يقدم - وإذا انتهى النص من بيان حكم الزيادة والنقصان في عدد الطرود فقد انتقل إلى البضائع المشحونة صبا والغرامة الواجب توقيها بالنسبة لها وأحوال الإعفاء منها . وفي هذا الترتيب والسياق ما يقطع بأن حكم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة إنما ينصرف إلى البضائع المشحونة صبا دون الطرود . ومما يبرر ذلك أن الحكمة في قصر الإعفاء على البضائع الصب هي أنها ترد غير معبأة وهي لهذا السبب عرضة للزيادة والنقصان بسبب الرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ وهذه الحكمة غير متوفرة بالنسبة للبضائع التي تشحن في طرود . كما أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم - تأييدا لوجهة نظره من إجراء حكم الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ على البضائع التي تشحن صبا وفي طرود - من أن المادة ٣٨ قد نصت على حد للإعفاء من الغرامة في حالة اختلاف مقادير أوزان البضائع المشحونة دون تفرقة بين ما إذا كانت تلك البضائع مشحونة صبا أو طرودا مما لا يمكن معه التوفيق بين حكم هاتين المادتين إذا لم يكن الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ منصرفا هو الآخر إلى البضائع الصب والطرود لا وجه لذلك لأن الحكم الوارد في المادة ٣٨ خاص بالبضائع الصب فقط ولا ينصرف إلا إليها دون الطرود

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المشرع أراد بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجبركية أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المنوه عنها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهي البضائع المشحونة صبا دون البضائع

المشحونة في طرود كما هو مستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على أنه "تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي : ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا تستحق الرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود النسبة المشار إليها" وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع قصد من هذه الفقرة أن تسرى على البضاعة الواردة صبا دون غيرها وأنه نظرا لأنه صدرت أخيرا عدة أحكام تقضى بأن حكم هذه الفقرة يسرى سواء كانت البضاعة صبا أو في طرود فمنعنا لكل لبس رؤى أن تعدل هذه الفقرة بالنص صراحة على سريانها إذا وردت البضاعة صبا . ويبين من ذلك أن القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسرا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفا عن حقيقة إرادة المشرع من الفقرة المذكورة منذ تقييدها لامنشأ لحكم جديد .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين تقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، والحسيني العوضي ، وعباس حلي سلفان المستشارين .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٤ ق

إفلاس . نقض ” إجراءات الطعن “ ” الخصور في الطعن “ . لا يصح نفلس مباشرة الدعاوى المتعلقة بإدارة أمواله إلا أن تكون من قبيل الإجراءات التحفظية . التقرير بالطعن بالنقض ليس منها .
التقرير به من نفلس دون وكيل الدائنين . غير مقبول .

صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يخصهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلس من نواحي هذا النشاط قاصرا على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يتجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق لجماعة دائنيه فيحظر عليه ممارسته لما كان ذلك وكان الطعن في الأحكام بطريق النقض يستلزم استيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أعمق أثرا وأبعد مدى من أن يعتبر من مجرد الإجراءات التحفظية المستثناة من هذا الحظر ، فإن الطعن بالنقض في الحكم القاضي بتحديد أرباح المفلس - وقد حصل التقرير به منه دون وكيل الدائنين يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق أن وقائع الطعن تحصل فى أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت قرارا بتحديد أرباح الطاعن ورأسماله المستثمر فى السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٨ فطعن فيه بدعوى أقامها لدى محكمة دمنهور الابتدائية ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد فقبلت المحكمة الدفع وقضت حضوريا بعدم قبول الطعن شكلا فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية التى قررت بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٥٢ استبعاد القضية من الرول لعدم سداد باقى الرسوم وعلى هذه الفترة كان قد أشهر افلاس المستأنف فقام وكيل دائنى تقليسته بتعجيل هذا الاستئناف وصدر الحكم ضد الوكيل المشار اليه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المفلس على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت إحالته الى هذه المحكمة وصحمت النيابة بالجلسة على ما جاء بمذكرتها طالبة الحكم بعدم قبول الطعن واحتياطيا برفضه .

وحيث إن صدور حكم اشهار الافلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانونى فيما يمسهم من حقوق إلا أنه يكون ما يمارسه المفلس من نواحى هذا النشاط قاصرا على نطاق الإجراءات التحفظية التى قد

يفيد البدار فيها دأئنه ولا ضرر منها على حقوقهم . أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانونى فى إدارة أمواله التى تعلق بها حقوق الجماعة دأئنه فمحظور عليه ممارسته . لما كان ذلك وكان الطعن فى الأحكام بطريق النقض يستلزم استيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن فى موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أعمق أثرا وأبعد مدى من أن يعتبر من مجرد الإجراءات التحفظية المستثناة من هذا الحظر فإن الطعن الحالى وقد حصل التقرير به من المفلس دون وكيل الدأئنين يكون غير مقبول .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود هداد ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسين العوضي ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٢٣)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٤ ق

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . الربح الذي يخضع للضريبة . هو الربح
الصافي الذي تحققه المنشأة من جميع العمليات التي تباشرها المتصلة بنشاطها أو نتيجة التنازل عن أى
عنصر من عناصر أصولها . لا عبء أن تكون قد استعاضت عن هذا العنصر بأخر ذى كفاية
إنتاجية أكبر . م ٣٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩

مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تخضع لضريبة
الأرباح التجارية والصناعية الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة من جميع
العمليات التي تباشرها — سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة للتنازل عن أى
عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها — ولا عبء في هذا
الخصوص بأن تكون المنشأة قد استعاضت عن هذا العنصر بأخر ذى كفاية
إنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون استعمالاً للربح بعد تحققه فعلاً وخضوعه
للضريبة .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أن لجنة تقدير ضرائب المنصورة قدرت بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٤٩

أرباح المطوف عليه . وهو صاحب مراكب شراعية ويباشر أعمال النقل
البحري إلى الأقطار المجاورة - في السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٧
بمبالغ مينة يتصل فيها بالطعن الحالى تقدير الأرباح في سنتي ١٩٤٢، سنة ١٩٤٤
فقد قدرت اللجنة أرباحه في سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢٢١٥ جنيها منه مبلغ ١٧٢٧ جنيها
و ٣٢٦ مليا ربحا وأسماليا حققه الممول من بيعه للمركب مبروك - وقدرت
أرباحه في سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٩٧٠ جنيها منه مبلغ ١١٧٨ جنيها و ٨٠٠ مليم ربحا
وأسماليا حققه الممول من بيع المركب التوفيقية - فطعن الممول في هذا القرار
أمام محكمة المنصورة الابتدائية بالدعوى رقم ١٢١٨ لسنة ١٩٤٩ تجارى (ضرائب)
طالبها بإلغاء وبراءة ذمته من أية مطالبة قبل مصلحة الضرائب - وبتاريخ ٢٩ أبريل
سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب وتأييد القرار المطعون فيه .
فاستأنف الممول هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢٣
لسنة ٢ ق - طالبا بإلغاء والحكم له بطلباته الابتدائية وبتاريخ ٢٨ يناير
سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاستئناف بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير أرباح
الممول على الأسس التي يراها صالحة وذلك للوصول لمعرفة حقيقة أرباحه من تسير
المراكب التي كان يستغلها في سنى النزاع سواء كانت باقية في ملكه أو تصرف فيها
بالبيع ... الخ . وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة الاستئناف - بتعديل
الحكم المستأنف واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٢ بمبلغ ١٦٦ جنيها و ٢٦٠ مليا
وفي سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٢٧٧ جنيها و ٤٠٠ مليم واستبعدت في قضائها الأرباح
الرأسمالية - آخذة في ذلك بوجهة نظر الممول . وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٥٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض - وبعد استيفاء الإجراءات
قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها التحويل بحالة الطعن إلى الدائرة
المدنية والتجارية لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه . وعرض الطعن على
دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وصممت النيابة العامة على ما جاء
بمذكرتها وطلبت الإحالة . وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة لنظره
بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق ذكره .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي ذلك ذكرت أن استبعاد الحكم المطعون فيه للأرباح الرأسمالية - الناتجة من بيع المركب "مبروك" من أرباح سنة ١٩٤٢ - والناتجة من بيع المركب التوفيقية من أرباح سنة ١٩٤٤ - مخالف لمفهوم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الذى يتأدى منه أن ما تحققه المنشأة من ربح نتيجة لبيع أى شئ من ممتلكاتها يدخل فى تقدير صافي الربح الذى تقدر على أساسه الضريبة على الأرباح التجارية ويتمين لذلك احتساب الربح الرأسمالى الناتج من بيع هذين المركبين ضمن الأرباح المقدرة فى السنتين المشار إليهما . وذلك بصرف النظر عن كيفية استعمال الممول لهذا الربح الرأسمالى - ويستوى فى ذلك أن يكون قد بدده أو تصرف فيه على وجه أو آخر أو أضافه إلى رأس المال ذلك أن الأرباح التجارية التى تخضع للضريبة كما تشمل أرباح المتاجرة والاستغلال فهى كذلك تشمل الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول المنشأة والأرباح "عرضية المتبقية بفردات وعناصر المنشأة سواء فى ذلك استعاضت المنشأة عن هذه الأصول بأصول أخرى أو لم تستعض عنها بشئ .

وحيث إن هذا النعى فى محله - ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه فى هذا الخصوص ما يلى : "وحيث إن الخبير أورد بتقريره أن مصلحة الضرائب قدرت للمستأنف (المطعون عليه) ما سمته بالأرباح الرأسمالية بسبب بيعه مركبه فى سنتين وشراء مركب غيره كل مرة بثمان أكر وأنه طبقا لنصوص القانون فانه لا مطعن على ذلك إلا أنه من الناحية الضرائبية يرى أن المستأنف كان يبيع مركبه ويشتري غيرها بقصد الاستمرار فى الاستغلال وحتى لا يتعطل عمله فيبيع المركب القديمة ويشتري المركب الجديد ومن رأيه أن هذا لا يعد مصدرا إغتناء . وحيث إن الخبير انتهى بعد العملية الحسابية التى أجراها مستندا إلى النتيجة التى وصل إليها على الوجه سالف البيان إلى القول بأن صافي الأرباح الفعلية للمستأنف والأرباح الرأسمالية فى سنى التراجع كالاتى... "وحيث إن المستأنف (المطعون عليه) أخذ على الخبير أنه أضاف الأرباح الرأسمالية فى سنى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ وترى المحكمة أنه على حق فى هذا الدفاع استنادا إلى ما تبينه الخبير بتقريره

خاصا بهذا الاعتراض . وحيث إن المستأنف لم يعد يتمسك باعتراضاته التي ساق بيانها كلها لأنه اقتنع على ما يظهر بما ذكره الخبير بتقريره عن بعضها ولأن الخبير أخذ بوجهة نظره في بعض آخر إلا أنه ظل متمسكا باعتراضيه الثالث والرابع كما اعترض على إضافة الأرباح الرأسمالية - وحيث إن المحكمة ترى أن اعتراضه الخاص بالأرباح الرأسمالية اعتراض أيده الخبير بما ذكره بتقريره وترى المحكمة استبعاد هذه الأرباح الرأسمالية في سنتي ١٩٤٢، ١٩٤٤ - وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص في فقرتها الأولى على أن " يكون تقدير صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ... " ومؤدى ذلك أن تخضع للضريبة الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة من جميع العمليات التي تباشرها - سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة للتنازل من أي عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها - ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون المنشأة قد استعاضت عن هذا العنصر بآخر ذي كفاية إنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون استمالا للربح بعد تحققه فعلا وخضوعه للضريبة - وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه بالنسبة لما قضى به من استبعاد الأرباح الرأسمالية في سنتي ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه - ويتمين لما سبق بيانه تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عباد ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسيني العوضي ، وعباس حليبي سلطان المستشارين .

(٢٤)

الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق

إعلان . " الأوقات الجائز إجراء الإعلان فيها " . " المحل الذي يحصل فيه الإعلان " .
" الإعلان في المحل المختار " . محل مختار . إنتقال المحضر إلى مكتب المحامي المتخذ محلا مختارا
لإعلان الخصم في ساعة يجوز الإعلان خلالها ووجوده مطلقا يجيز الإعلان إلى جهة الإدارة . م ٨٠ ،
١١٢ ، ٣٨٠ مرافعات .

حددت المادة الثامنة من قانون المرافعات الساعات التي يجوز إجراء الإعلان
في خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء كما أن
المادة ٣٨٠ لم تفرق بين الإعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار
فنصت على أن الإعلان يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار
المبين في ورقة الإعلان . وقد رسمت المادة ١٢ الطريق الذي يسلكه المحضر
في الإعلان وحددت الخطوات التي يخطوها والإجراءات التي يجب عليه
أن يتخذها إذا هو لم يجد الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه ، فإذا كان الثابت
أن المحضر إنتقل إلى مكتب المحامي الذي اتخذه المطعون عليهم محلا مختارا لهم
في الساعة ٣ و ٥ مساء لإعلانهم وأنه إذ وجد المكتب مغلقا إنتقل في الساعة ١٠ و ٤
إلى قسم البوليس وأعلنهم مخاطبا مع مأمور القسم كما أثبت أنه أرسل إلى المعلن إليهم كتابا
موصى عليه وفقا لما يقضى به نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ سالفة الذكر ،
فإن المحضر يكون قد قام بكل ما أوجب عليه القانون القيام به ، وبالتالي يكون
الإعلان صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف
لقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٠ تجارى ضرائب بور سعيد ضد الطاعة معارضين و قرار لجنة تقدير الضرائب لركة مورثهم بمبلغ ٢٥٢٥٩ جنيا و ٢٣١ مليا قضى فى ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ بتعديل قرار اللجنة وتقدير الركة بمبلغ ١٢٠٥٩ جنيا و ٩٦٨ مليا... استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢ سنة ٥ ق استئناف المنصورة وفى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لعدم صحة اعلان المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف فطعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتمرت احالة الطعن الى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ وفى هذه الجلسة صممت النيابة على رأيها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن اعلان صحيفة الاستئناف كان قد وجه الى مكتب الأستاذ حامد عطا الله المحامى ببور سعيد وهو الموطن المختار للطعون عليهم وقد وجد المحضر المكتب منلقا فتوجه الى قسم البوليس حيث أعلن المطعون عليهم مخاطبا مأمورا القسم فذهب الحكم الى أن اعلان صحيفة الاستئناف الى المطعون عليهم على هذا الوجه يترتب عليه بطلان الإعلان إذ كان يجب على المحضر أن يبذل جهده ليصل الإعلان الى أصحاب الشأن فيه ، وتقول الطاعة إن وجه مخالفة القانون فيما ذهب إليه الحكم هو أن المحضر قد سلك فى الإعلان الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ١٢ من قانون المرافعات وعلى ذلك يكون الإعلان قد تم صحيحا .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " وحيث إن إعلان صحيفة الاستئناف وجه في يوم ٦ من يونية سنة ١٩٥٣ إلى المحل المختار للمستأنف عليهم وهو مكتب الأستاذ حامد عطا الله المحامي ببور سعيد ولم يتم الإعلان بالمحل المختار لأن المحضر وجده مغلقا وانتهى الأمر بتسليم الإعلان إلى مأمور القسم. وحيث أن المحضر أثبت في محضره أنه توجه إلى مكتب المحامي في الساعة ٣,٥٥ مساء وأنه توجه إلى قسم البوليس في الساعة ١,٤ مساء. وحيث أن المستأنف عليهم لم يحضروا وفي ذلك دلالة على عدم وصول الإعلان إليهم. وحيث أن المحكمة تلاحظ أن الوقت الذي توجه فيه المحضر إلى مكتب المحامي هو وقت الظهيرة الذي تنعطل فيه مكاتب المحامين عن العمل وكان يتعين على المحضر أن يتوجه للإعلان في أوقات العمل العادية. وحيث أن الإعلان إلى المحل المختار هو طريق استثنائي يجب التحرز فيه حتى إذا حاق إيصال الإعلان إلى ذوى الشأن عائق يرجع إلى الأصل ليعلم المستأنف عليهم بحلهم الأصلي وهو متزلم الكائن بشارع ممفيس قسم أول بور سعيد كما هو موضح بعريضة الاستئناف. وحيث انه وإن كان قانون المرافعات قد نص في المادة الثامنة على إجراء الإعلان بين الساعة السابعة صباحا والساعة الخامسة مساء إلا أن الإعلانات إذ يترتب عليها كسب حقوق أو إضاعة حقوق يجب فيها على المحضر أن يعمل ما يستطيعه لإيصالها إلى أربابها وألا يترك في سبيل ذلك بابا مفتوحا إلا وبله. وحيث إنه تطبيقا لذلك يكون إعلان صحيفة الاستئناف إلى مكتب المحامي قد شابه البطلان لأن المحضر لم يقوم بواجبه في إيصال ورقة الإعلان واكتفى بإثبات إغلاق المكتب في وقت لا تعمل فيه مكاتب المحامين ولم يكلف نفسه عناء العودة إلى المكتب ولذلك يكون توجهه للإعلان بعد ذلك إلى القسم هو إجراء باطل لأنه لم يسبقه قيام المحضر بواجبه في إيصال الإعلان ومفاد نص المادة ١٢ مرافعات التي تنص على تسليم الإعلان لمأمور القسم ألا يجد المحضر من يراد إعلانه في موطنه وهذا لم يتحقق في إعلان صحيفة الاستئناف.

وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح فى القانون ذلك أن المادة الثامنة من قانون المرافعات حددت الساعات التى يجوز إجراء الإعلان فى خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً كما أن المادة ٣٨٠ من هذا القانون لم تفرق بين الإعلان لنفس الخصم أو فى موطنه الأصلى أو المختار فنصت على أن "الإعلان يكون لنفس الخصم أو فى موطنه الأصلى أو المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم". وقد رسمت المادة ١٢ الطريق الذى يسلكه المحضر فى الإعلان وحددت الخطوات التى يخطوها والإجراءات التى يجب عليه أن يتخذها إذا هو لم يجد الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه فنصت فى الفقرة الأولى منها على أنه "إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه فإذا لم يجد منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم ... الذى يقع موطن الشخص فى دائرته" وأوجبت على المحضر فى الفقرة الثانية منها أن يوجه إلى المعلن إليه فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى موطنه الأصلى أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة كما أوجبت عليه فى الفقرة الثالثة منها أن يبين كل ذلك فى حيزه بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته - والثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أن المستأنف عليهم - المطعون عليهم - قد اتخذوا مكتب الأستاذ حامد عطا الله المحامى ببورسعيد محلاً مختاراً لهم وقد أثبت المحضر أنه انتقل إلى هذا المحل المختار فى الساعة ٣,٥٥ من مساء يوم ٦ من يونية سنة ١٩٥٣ للإعلانهم وأنه وجد المكتب مغلقاً فانتقل فى الساعة ٤,١٠ إلى قسم البوليس وأعلنهم مخاطباً مع ما سطر القسم كما أثبت أنه أرسل إلى المعلن إليهم فى يوم ٧ من يونية سنة ١٩٥٣ الكتاب الموصى عليه وفقاً لما يقضى به نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ سالفة الذكر ، ومن ثم يكون المحضر قد قام بكل ما أوجب عليه القانون القيام به لإعلان صحيفة الاستئناف وبالتالى يكون الإعلان صحيحاً على خلاف ما قال به الحكم المطعون فيه فيتين نقضه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٥)

الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية

(أ) مواريث . نسب . إثبات "طرق الإثبات" . الإقرار . مناط صحة الإقرار في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب المقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدقه الورثة .

(ب) إثبات "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" . محكمة الموضوع . محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم . حقها في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق .

١ - مناط صحة الإقرار في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب المقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدقه الورثة الآخرون هو أن يكون الإقرار فيه حمل للنسب على غير المقر ابتداء ثم ينعدي إلى المقر نفسه وذلك كما إذا أقر إنسان بأن فلانا أخوه فإن معناه أن يجعله ابنا لأبيه أولا ثم يلزم من ذلك أن يكون أخاه أي للمقر نفسه فإذا لم يصدقه الأخوة الآخرون لم يثبت النسب ولكن يشارك المقر له المقر في نصيبه في الميراث .

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى ، وكان استخلاصها سائغا وفيه الرد انضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم في قضائه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانونا بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه ، وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه

لا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون نعبا غير صديد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماثر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٥٤ كلى مأمورية بورسعيد ضد المطعون عليها الأولى وآخرين هما الحارمان على تركة المرحوم نعمة باسيلا وقال الطاعن في بيان دعواه إنه بتاريخ ١٩٤٩/٤/٨ توفي خاله المرحوم الخواجا نعمة مترى باسيلا وانحصر إرثه الشرعى في زوجته المطعون عليها الأولى وفي أولاد أخته الشقيقة سليمة مترى باسيلا وهم المدعى (الطاعن) ونقولا ومارى وجوليا أولاد شاكر رافول من غير شريك . وبذلك يكون نصيب الزوجة الربع والباقي لأولاد الأخت للذكر مثل حظ الأنثيين . وطلب الحكم بوفاء خاله الشقيق نعمة مترى باسيلا وأنه من ورثته ويستحق في تركته ٦ قرار يبط من أصل ٢٤ قيراطا وأمر المدعى عليهم بتسليمه هذا النصيب - وتدخل في هذه الدعوى أمين مترى باسيلا طالبا قبوله خصما ثالثا فيها مستندا إلى أن إرث المتوفى انحصر فيه باعتباره أخاه الشقيق وفي زوجته السيدة لندا سعيد خليل العرب المطعون عليها الأولى فقبلته محكمة أول درجة خصما ثالثا في الدعوى - ودفع المطعون عليها - وهما الزوجة والخمسمائة - الدعوى المذكورة بعدم سماعها السابقة الفصل فيها بالقضية رقم ٥٢ سنة ١٩٤٩ التى حكم فيها في مواجهة أخوة الطاعن الآخرين بوفاء المرحوم نعمة مترى باسيلا وانحصر إرثه فيهما كما طلبا رفض الدعوى موضوعا . وبتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع ورفض الدعوى حضوريا - ويخلص ما أقامت عليه قضائها

بالنسبة لرفض الدفع إلى أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ لا يعتبر حجة قبل الطاعن إذ لم يكن ممثلاً فيها كما أنها أسست قضائها في الموضوع على ما ثبت لها من الخطابات والصور المقدمة من الخصم الثالث والتي اعترف الطاعن عند مناقشته بالجلسة أمامها بصدورها منه وبتحريرها بخطه وبتوقيعه عليها من أن الخصم الثالث هو خاله الشقيق وأنه شقيق المتوفى ووارثه وأنه أى (الطاعن) مدين للورث ويطلب إليه تقسيط الدين وعلى ما دلت عليه أوراق القضية المضمومة رقم ٥٢ سنة ١٩٤٩ وأقوال الشهود فيها وموقف الخصوم المتسلين فيها رهم أخوة الطاعن وعلى أن أقوال شاهديه لا تثبت دعواه . وقد استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٤ كل سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية . وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (الطاعن) بمصاريف الدرجتين و ١٠ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتها الأولى المؤرخة ١٩٥٦/٩/٢ وطلبت رفض الطعن وعرض الطعن بعد ذلك على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما محددًا لهما خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهما لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها والنيابة الواحد والعشرين يوماً التالية لإبداء رأيها في الطعن . وفي ٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ قدم الطاعن مذكرة بدفاعه تناول فيها شرح أسباب الطعن كما قدمت المطعون عليها الأولى في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ مذكرة بدفاعها رداً على أسباب الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية صممت فيها على ما جاء بمذكرتها الأولى .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت في مذكرتها الثانية ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني استناداً إلى أنه ثبت بالإعلان الأول الذي لم يتم بالنسبة له أنه موجود خارج القطر ثم أعلن في مكتب وكيله الأستاذ

زكريا أبو طالب المحامى — ولم يقدم دليل على اتخاذه هذا المكتب محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .

ومن حيث إنه يبين من إعلان تقرير الطعن المؤرخ في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ أنه لم يتم بالنسبة للمطعون عليه الثانى لما ثبت بهذا الاعلان من أن التحريات دلت على أنه موجود خارج القطر . فأعاد الطاعن بعد ذلك إعلانه في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ بمكتب الأستاذ زكريا أبو طالب المحامى ولما كان إعلان الطعن بالنقض وفقا لمصر المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصيل أو المدين في ورقة إعلان الحكم . وكان الطاعن لم يقدم في الميعاد ورقة إعلان الحكم المثبتة اتخاذاً للمطعون عليه الثانى مكتب المحامى الذى وجه اليه الاعلان محلا مختارا له فإن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا .

ومن حيث إن النيابة دفعت بالجلسة ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى استنادا إلى القول بأن الحكم المطعون فيه وقد أصبح نهائيا بالنسبة للمطعون عليه الثانى لعدم صحة إعلانه بتقرير الطعن بالنقض فلأنه تبعاً لذلك لا تكون هناك جدوى من الطعن ولا مصلحة للطاعن بهد أن استقر الأمر بالنسبة لورثة المطعون عليه الثانى للمتوفى .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود — بأن الطاعن يستند ضمن ما يستند إليه في أسباب طعنه إلى أن المطعون عليها الأولى أقرت عقب الوفاة بووائته للمتوفى وأن من شأن هذا الإقرار أن يشاركها في نصيبها في التركة والنعى على هذه الصورة يكفي لتوافر مصلحة الطاعن ومصلحة قيام الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة للمطعون عليها الأولى .

ومن حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب : يحصل السببان الأول والثانى منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن المادة ٢٨٠

من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أن الأحكام تصدر طبقا للدون باللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة — والحكم في الشريعة وفي هذا المذهب يأخذ المقرر باقراره في حق نفسه وقد أقرت المطعون عليها في محضر وفاة المتوفى وفي المذكرة المقدمة من وكيلها أمام المحكمة العليا الشرعية بلجنة ٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بأن ميراث المتوفى انحصر فيها وفي أولاد أخته سليمة م ترى بامسلا مما كان يتعين معه معاملة المطعون عليها فيما تحت يدها من التركة وخاصة بعد أن خلصت لها وحدها بالتخارج الصوري الذي أخرجت به المطعون عليه الثاني منها. ولكن الحكم أهدر أعمال هذا النص الفقهي على واقعة النزاع — كما أن إقرار الوارث بوارث يصح ويصدق في حق الميراث — ومقتضى هذا أن يشارك الطاعن المطعون عليها الأولى في نصيبها في التركة وهو الربع ينصف بينهما لأنها بهذا الإقرار تكون قد ساوته بها — ولكن الحكم المطعون فيه خرج أيضا على هذه القاعدة بحجة أن الميراث مفروض بكتاب الله ولا يغيره إقرار الوارث وأن إقرار المطعون عليها لا يصح إلا في حق نفسها وهي لا تضار في هذه الحالة لأنهم أصحابه فرض تأخذه في الحالتين سواء ورث المتوفى معها شقيقه أو أولاد أخته .

ومن حيث إنه بمطالبة الحكم فيه يبين أنه أورد في خصوص ما ينعاه الطاعن في هذين السببين ما يأتي : ” وأما إقرار الزوجة بأن المستأنف من الورثة عقب الوفاة فلا يلتفت إليه لأن الميراث مفروض بكتاب الله لا يغيره إقرار الوارث والاقرار حجة قاصرة على المقر فلو أخذ باقرارها لم يصح إلا في حق نفسها وهي لا تتضرر في هذه الحالة لأنها صاحبة فرض تأخذه في الحالتين سواء ورث المتوفى شقيقه معها أو أولاد أخته معها على أنها في جميع أدوار القضية تنكر وراثته أولاد الأخت معها وقد دفت بما دفع به أمين بامسلا ” وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون — ذلك أن إقرار المطعون عليها عقب وفاة زوجها بوراثة أولاد أخته له على فرض صدوره منها يتضمن حمل نسب الغير على غيرها وهو الزوج فكان دعوى أو شهادة لا تقبل إلا بحجة — فهو لا يصح في حق ثبوت النسب . ولكن مناط صحته الإقرار في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدق الورثة الآخرون هو أن يكون الإقرار فيه حمل للنسب

على غير المقر ابتداء ثم يتعدى إلى المقر نفسه وذلك كما إذا أقر إنسان بأن فلانا أخوه فان معناه أن يجعله ابنا لأبيه أو لا ثم يلزم من ذلك أن يكون أخاه أى للمقر نفسه فاذا لم يصدقه الاخوة الآخرون لم يثبت النسب ولكن يشارك المقر له المقر فى نصيبه فى الميراث . ولما كان الثابت أن الزوجة لم تقر للطاعن بنسب ثبت ابتداء على الغير ويتعدى إليها لأنها أجنبية على كل حال حتى لو ثبت نسب المقر له من زوجها المتوفى — وكان الحكم المطعون فيه أجرى قضاءه على أساس ثبوت وراثته الأخ الشقيق دون أولاد الأخت وعلى أساس أن المطعون عليه الأولى صاحبة فرض لا يتغير نصيبها وورث الطاعن أو لم يرث — لما كان ذلك فانه يكون غير صحيح ما نعى به الطاعن فى هذين السببين من مخالفة القانون .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان — ذلك أن الحكم الابتدائى استند فى قضائه إلى القول بأن الإثبات الذى قدمه الطاعن ناقص دون أن يكفئه إكماله رغم إظهار استمداده مرارا لهذا الإثبات مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق وتطلب الميعاد الذى تراه وقد تابت محكمة الاستئناف محكمة أول درجة فى هذا الخطأ إذ لم تجبه إلى هذا الطلب .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه ما يأتى :
” ومن حيث إنه بصرف النظر عن أن ”أمين“ حكم له بحكم نهائى ضد ثلاثة من أولاد أخت المتوفى وهم أشقاء المستأنف فإن الإثبات الذى قدمه ناقص لا يصح الحكم بمتنصاء وكيف ينهض إثبات ناقص من المستأنف أمام إقراره شخصيا بأن ”أمين“ خاله ووارث للتوفى وأنه مدين له ويعزیه فى وفاته ومن ثم ترى المحكمة أن دفاع المستأنف فى استئنافه لا يبرر الحكم له بطلباته خاصة وقد سبق أن ترافع أمام محكمة أول درجة وقد ردت هذه المحكمة على ما أورده فى الاستئناف“ . ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى وكان استخلاصها سائلا وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها

الحكم في قضائه وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانونا بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه لا تثير عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتضت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون نعيًا غير سديد مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عاره قصور في التسيب إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن "أمين باسيلا" شخصية غير حقيقية جلبها "عيسى كردوس" والمطعون عليها الأولى من الخارج ليعارضها بها دعوى أخوة الطاعن كي تخلص التركة كلها للزوجة وعيسى كردوس

ومن حيث إن هذا النعي - مردود - بأنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه أفاض بأسبابه في التدليل على ثبوت وراثته "أمين باسيلا" باعتباره أخا شقيقا للتوفى كما أن الحكم المطعون فيه رد أيضا على ما أثاره الطاعن في خصوص هذا النعي بقوله "ومن حيث إن المستأنف نعى على الحكم المستأنف أن "أمين باسيلا" شخصية وهمية مأجورة للزوجة لتستغل التركة جميعها بالخارج الذي أعطته بمقتضاه أقل مما يخصه في التركة ... وهذا النعي مردود عليه بأن "أمين باسيلا" شخصية حقيقية ثابتة من الأوراق الرسمية المملوئ بها ملف القضية ومن اعتراف المستأنف نفسه بأنه شخصية حقيقية وأنه خاله ووارث للتوفى ويطلب تقسيط دينه وذلك ثابت من الخطابات المرسلة من المستأنف لخاله أمين (راجع محضر جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٤ أمام محكمة أول درجة والخطابات المودعة) ولا يلتفت بعد ذلك لأقوال الوكيل عن المستأنف بأنه غش في كتابة هذه الخطابات ولا قوله إنه مغفل أو مجنون لأنه لم يكره على ذلك وإن صح أنه خدع في الخطابات فإنه أقر في المحضر المذكور وفي الخطابات أنه خاله والإقرار سيد الأدلة - فضلا عن ذلك فإن "أمين باسيلا" كان يخاصم أخوة المستأنف ثم المستأنف وأن - الخصومة استمرت في هذه القضية ابتداءً واستئنافاً ولم يبين المستأنف طلبه الذي دونه في محضر جلسة الاستئناف والذي يطلب فيه

التأجيل لأنه أبلغ النيابة لأن شخصية "أمين" وهمية ثم يذكر وكيل المستشار في جلسة اليوم أن "أمين" حضر إلى مصر وأخذ نصيبه بمقتضى التخرج وهرب إلى البرازيل - وهذا يدل على أنه ليس شخصية وهمية كما كان يدعى وعلى فرض أن قرار حفظ النيابة لتحقيق واقعة التهريب ليس نهائيا وأنه ثبتت عليه تهمة التهريب فإن ذلك لا يقدح في الميراث وللهريب عقوبة جنائية نص عليها القانون "ويبين من ذلك أن الحكيم الابتدائي والاستئناف قد أوردا أدلة عديدة أبرزها إقرار الطاعن نفسه بأن "أمين" بامبلا" شخص حقيقى وأنه أخ للتوفى ووارث له - وأن هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه حملا صحيحا لا يتوره عيب القصور أو انعدام التسبب الذى يقوم عليه هذا السبب مما يتعين منه رفضه .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان - ذلك أن العضو الشرعى الذى اشترك فى إصداره كان غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولولم يرد أحد الخصوم طبقا لنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات إذ سبق لهذا العضو أن نظر القضية أمام محكمة الدرجة الأولى وأبدى رأيه فيها .

وحيث إن هذا السبب عار عن الدليل ذلك أن الطاعن لم يقدم فى الميعاد القانونى المستندات التى يستدل بها على تأييد وجهة نظره فى هذا الخصوص ولا اعتداد بتقديمه إياها إلى دائرة خص الطعون وهى بصدد النظر فى طلب وقف التنفيذ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عباد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
صالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية :

وقف " شرط الواقف " . وقف هيئة التصرفات السير في طلب فرز نصيب الخيرات حتى
يفصل قضاء في تفسير شرط الواقف . لا محل معه للتحدى بنص م ٣٦ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ،
م ١ من ق ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ لعدم تعلقهما بتفسير شرط الواقف .

إذا كان الواقع في الدعوى أن الواقف جعل في كتاب وقفه للخيرات من ريع
الأعيان الموقوفة أربعة وعشرين جنيها مصريا فدجا فتقدم المطعون عليه الذي
آل إليه النظر على هذا الوقف وانحصر فيه الاستحقاق إلى هيئة التصرفات
بالمحكمة الشرعية بطلب فرز حصة للخيرات تضمن فلتها الوفاء بها — وإذ دار
التزاع بين الطاعنة والمطعون عليه حول كيفية تقويم الجنيهات الذهبية وهل تعتبر
قيمة الجنيه الذهب المشروط صرفه للخيرات معادلة للجنيه الورقي الذي يساوي
مائة قرش أم يقوم من حيث القيمة لا من حيث التعامل — وقفت هيئة
التصرفات (في الدرجة الاستئنافية) السير في طلب الفرز حتى يفصل في تفسير
شرط الواقف قضاء ، فإنه لا يكون هناك محل للتحدى بنص المادتين ٣٦
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢
في هذا المقام إذ هما لاتعلقان بتفسير شرط الواقف وأولاهما خاصة بقسمة
الغلة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ، وثانيتهما تقرر اعتبار الوقف على غير
جهات البر منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات
والمرتبات إذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة البر خيرات أو مرتبات

دائمة معينة أو قابلة للتعين ولا يتأتى إعمال حكم هاتين المادتين سواء بالنسبة
لأسمة الغلة أو في فرز حصة للخيرات تفى بما قرر لها من مرتبات إلا بعد
تحديد هذه المرتبات فإذا قامت منازعة فيما شرطه الواقف بخصوصها — كما هو
الحال في هذه الحصومة — كان من المتعين البت فيها ابتداء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أنه بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ صدر إشهاد من المرحوم محمد محمد النشار —
وقف بموجبه أعياناً — على من عينهم بكتاب وقفه وجعل للخيرات من ريع هذه
الأعيان أربعة وعشرين جنباً ذهبياً وآل النظر على هذا الوقف إلى المطعون
عليه وانحصر فيه الاستحقاق فتقدم إلى هيئة التصرفات بمحكمة مصر الشرعية
(في المادة ٧٠٠ لسنة ١٩٥٣) بطلب فرز حصة الخيرات تضمن غلتها الوفاء بها .
فقررت تلك المحكمة بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥ فرز وتجنيب حصة للخيرات . على اعتبار
أن قيمة الجنيه الذهب المشروط صرفه للخيرات تعادل قيمة الجنيه من ورق العملة
(البنكوت) الصادر به الأمر المالي في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ والجاري التعامل به
الآن ومقدارها مائة قرش . واستأنف وزير الأوقاف بعصفته ناظراً على حصة
الخيرات هذا القرار مؤسسا استئنافه على أن فرز حصة الخيرات يتعين أن يكون
على أساس ما يتقوم به الجنيه من الذهب من حيث القيمة لا من حيث التعامل وعلى
ذلك فلا يصح اعتبار قيمته معادلة للجنيه "ورق الذي يساوى مائة قرش . فقررت المحكمة
الاستئنافية وقف السير في الاستئناف حتى يفصل قضائياً في نزاع الطرفين . فأقام
المطعون عليه على وزارة الأوقاف بعصفتها الدعوى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٦ بمحكمة القاهرة
الابتدائية طالبا فيها الحكم بمنع تعرض الوزارة له بأكثر من أربعة وعشرين جنباً

سنويا من العملة الحالية وهى ورق البنكنوت بالنسبة للخيرات المشروطة بكتاب الوقف وأمرها بذلك مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .
وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أصدرت تلك المحكمة حكما قضت بطلبات المطعون عليه مع إلزام وزارة الأوقاف بصفتها بالمصروفات وبمبلغ جنهين مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٦ سنة ٧٣ ق طالبة قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات . فقورت وزارة الأوقاف الطعن فى هذا الحكم بالتقضى بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٧ وأبدت النيابة العامة رأيها بمذكرتها الأولى برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩ فبراير سنة ١٩٥٨ وصحمت النيابة العامة على رأى المبدى بمذكرتها . وقورت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وأمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وحدد له أجلا لتقديم مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها ، كما حدد للنيابة العامة اجلا لابتداء رأيها فى الطعن . فأعلن المطعون عليه وقدم مذكرة طلب فيها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة بمذكرتها الثانية على رأيها السالف ذكره كما صحمت بجلسته ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ التى نظر فيها الطعن على ذلك رأى .

وحيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وخطاه فى تطبيقه وتأويله من وجوه ثلاث . أولها : أن الحكم المطعون فيه بمسلكه فى تفسير شرط الواقف موضوع النزاع والخاص بمحصة الخيرات قد خالف . اتقضى به المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من حمل كلام الواقف على المبنى الذى أراده وان لم يوافق القواعد اللغوية ، ذلك أن الواقف أراد ٢٠ (١٢) م

بما اشترطه للخيرات أن توفي هذه الخيرات أولا من ريع الوقف وألا تتأخر في الاستحقاق حتى لا يطغى عليها استحقاق ما لأى مستحق ومسلك الحكم المطعون فيه في تفسيره شرط الواقف بما فسر به من شأنه تفويت غرضه من وقفه وإلحاق الضرر بالخيرات . وثانيها : أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ : فيما يفيد مفهومها من أنه إذا كان لجهة خيرية مرتب معين فإنه يكون لها حصة في أعيان الوقف تقدر على ضوء قيمتها عند الوقف بالنسبة لأعيانه وإيراده وحصة باقى المستحقين وتجرى المحاسبة على أساس من هذه النسبة وقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يراعى هذا المقتضى في تقدير حصة الخيرات لكنه التفت عن حكم هذه المادة في هذا الخصوص . وثالثها : أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ فيما يفهم منه من أن حصة الخيرات المشروط لها مرتب بعينه تعتبر مالكة على الشيوع في أعيان الوقف لحصة تقدر على أساس من قيمتها عند الوقف — إلى غلة الوقف جميعه وأعيانه . لا على أساس أن للخيرات ديناً في ذمة الوقف تستأديه على وفق قواعد التعامل العادى وبالتد الذى يجرى به هذا التعامل .

وحيث إن هذا النعى مردود أولا — بأنه لما كان يبين من الوقائع السالف لإيرادها أن النزاع بين الطاعنة والمطعون عليه لم يكن يدور حول تقديم جهة الخيرات في الاستحقاق أو تأخيرها — كما أن الحكم المطعون فيه لم يعرض في قضائه لما تثيره الطاعنة في سبب النعى من القول بأن غرض الواقف مما شرطه — للخيرات هو تقديمها — على سواها من جهات الاستحقاق — ولم يتناول الحكم بالنظر إلا ما دارت عليه المنازعة بين الطرفين حول ما ورد بحجة الوقف من أنه يصرف من الريع سنويا أربعة وعشرين جنيها ذهبيا مصريا للخيرات وفي كيفية تقويم هذه الجنيھات الذهبية وكان فصل الحكم المطعون فيه منحصر في هذا المجال . فإن ما ورد بوجه النعى من مخالفة القانون فيما تقضى به المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — من حمل كلام الواقف على المعنى

الذى أراده - يكون منقطع الصلة بـ قضاء الحكم المطعون فيه ويكون طعن الطاعن فيه واردا على غير مطعن. ومردود ثانيا بأنه لما كان مدار المنازعة كما سلف بيانه هو تفسير شرط الواقف ومن أجل ذلك وقفت هيئة التصرفات (في الدرجة الاستئنافية) السير في طلب الفرز حتى يفصل في تفسيره قضاء فلا عمل للتحدى بنص المادتين ٣٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ والأولى من القانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ في هذا المقام - إذ هما لا تتعلقان بتفسير شرط الواقف . وأولاهما خاصة بـ سمة الغلة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ، وثانيتها تقرر اعتبار الوقف على غير جهات البر معتبرا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات والمرتبات إذا كان الواقف قد شرط في وقفه بلجهة البر خيرات أو مرتبات دائمة معينة أو قابلة للتعين ولا يتأنى إعمال حكم هاتين المادتين سواء بالنسبة لقسمة الغلة أو في فرز حصة للخيرات تبقى بما قرر لها من مرتبات إلا بعد تحديد هذه المرتبات ، فإذا قامت منازعة فيما شرطه الواقف بنحو وصفا - كما هو الحال في هذه الخصومة - كان من المتعين البت فيها ابتداء .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور الدادة الأساتذة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني
سنة ، ومحمد رفعت ، وعباس حلمي سلطان المستشارين .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٤٩ سنة ٢٤ ق :

ضرائب . "تقدير الأرباح الاستثنائية" . عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة
التي يبنى على أساسه تقرير أرباحه الاستثنائية حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٣٢
لسنة ١٩٤٢ يرتب عليه سقوط حقه في الاختيار .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد بينت كيفية
تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة وذلك باتباع إحدى الطريقتين المنصوص
عليهما في المادة المذكورة ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا
القانون قد نصت على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين كأساس للمقارنة متروكا
للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب
طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري ، وكانت الفقرة الثالثة من
المادة المذكورة قد رتبّت على عدم تبليغ الممول لإختياره في المواعيد المحددة تحديد
الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من
المادة الثانية من هذا القانون ، وكان وزير المالية إعمالا لنص المادة الثالثة
من القانون قد أصدر القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل
استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية
الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا في ميعاد لا يجاوز
آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي اختارها من الطريقتين المنصوص
عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه ، ثم توالى بعد ذلك مد الأجل
حتى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ كما نص على ذلك القرار الوزاري رقم ٢٢

لسنة ١٩٤٢ ، وكان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الطلب يقدم طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها وزارة زراية ورتب على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة أن يحدد أرباحه الاستثنائية على أساس المقارنة المنصوص عليها في الفقرة ثانياً وحدها ، وكان القانون إذا حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما كانت الطاعنة — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — تمسك بحسابات منتظمة ولم تتقدم باختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات الميعاد ، فإن حقها في اتخاذ هذا الإجراء يكون قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ، وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الشركة المطعون عليها أقامت أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة الدعاوى رقم ٩١ لسنة ٧١ ق ، ٤٠٧ لسنة ٧٤ ق ، ٨٢٩ لسنة ٧٤ ق والتي أحيلت فيما بعد إلى محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية وقيدت في جدولها برقم ٢٣٧١ ، ٢٣٨٢ ، ٢٣٥٧ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى على مصاحبة الضرائب للفصل في أوجه الخلاف المتعددة بين الطرفين على الضرائب المتنوعة المستحقة على الشركة ومن بينها الخلاف على حق الشركة في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة في تحديد أرباحها الاستثنائية وقد قررت محكمة الموضوع ضم الدعاوى الثلاث للارتباط وأصدرت فيها بتاريخ ١٩٥١/٧/٣ حكماً كان من بين ما قضى به اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٧ التي حققها الشركة المدعية أساساً للمقارنة في تحديد الأرباح

الاستثنائية في سنوات النزاع بعد مراجعتها بمعرفة مصلحة الضرائب . وقبل الفصل في النزاع أمرت من يهمة التعجيل من الخصوم بتقديم كشف حساب الضرائب المستحقة على الشركة المدعية وفقا لهذه القواعد وبيان المدفوع منها والفرق الواجب الحكم على مصلحة الضرائب برده إلى الشركة إن وجد وأجلت الدعوى لهذا الغرض بجلاسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وأبقت الفصل في المصاريف . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة أولا - برفض الدفع المقدم من مصلحة الضرائب بعدم قبول الطلب الخاص بحساب الضرائب المستحقة على الشركة عن سنة ١٩٤٧ . ثانيا - بضم فروق الضرائب التي جاءت نتيجة للتعديلات التي أدخلتها المصاحبة على أرباح الشركة إلى رأس المال الحقيقي المستثمر وكذلك إضافة الأرباح المرحلة فيما عدا الجزء الموزع منها إلى رأس المال الحقيقي المستثمر وتعتبر مستثمرة طوال السنة واحتساب أرباح الشركة التي لم توزع على المساهمين ضمن رأس مال الشركة المستثمر حتى تاريخ توزيعها الفعلي . ثالثا - حساب الضرائب المستحقة على الشركة في سنة ١٩٤٧ وفقا للقواعد التي وضعتها المحكمة في حكمها الصادر في ١٩٥١/٧/٣ وكلفت المحكمة طرفي الخصوم بتقديم حساب الضرائب المستحقة على الشركة وفقا للقواعد المدونة بهذا الحكم وبمحكم ١٩٥١/٧/٣ . شفوعا ببيان عن العدد في هذه الضرائب والفرق الواجب الحكم على مصلحة برده إلى الشركة إن وجد . وفي ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى الشركة الطاعنة مبلغ ٣٣١٣٣ ج و ٥٣٠ م مع المصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . استأنفت مصلحة الضرائب هذه الأحكام الثلاثة أمام محكمة استئناف القاهرة وقيدت الاستئناف برقم ٥٦٤ سنة ٧٠ ق طالبة إلغاء هذه الأحكام فيما قضت به خلافا لوجهة نظرها وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بتأييد الأحكام المستأنفة الثلاثة وألزمت المستأنفة بالمصروفات قطعت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به في شأن حق لاختيار لأرباح سنة ١٩٣٧ المشار إليها وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٦ من يناير سنة ١٩٥٩

وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم المطعون فيه — في خصوص ما تضمنته من أحقية المطعون عليها في اتخاذ أرباحها عن سنة ١٩٣٧ رقماً المقارنة في سنوات النزاع ثم تقرو إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة أخيراً لنظره صحت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في الغنى على الحكم بخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرارات الوزارية المكملة له قد فرقت في شأن حق الاختيار وأوضاعه ومواعيده بين الممولين ذوي الحسابات المنتظمة وبين غيرهم ممن لا يسكون هذه الحسابات إذ أن للمولين ذوي الحسابات المنتظمة في دفاترهم وانتظام حساباتهم ما يجعل معالم هذا الاختيار واضحة وما تجر به مصلحة الضرائب من تعديل في حساباتهم لا يبدو أن يكون مجرد تصويب لأخطاء قانونية ليس من شأنه أن تهدر نظامية هذه الحسابات وإذا أهدوت نظاميتها فلا يضار الممول بها وغاية أمره أن ينتقل إلى طائفة ذوي الحسابات غير المنتظمة وهؤلاء خاضعون في تحديد أرباحهم ورأس مالهم لتقدير المصلحة بعد مراجعتها واعتمادها بحيث لا تبدو معالمهم واضحة لديهم إلا بعد إخطارهم باعتمادها . وما يقوله الحكم المطعون فيه من إن الشارع لم يفرق بين طائفتي المولين إلا من حيث سنوات الاختيار بالنسبة لذوي الحسابات المنتظمة مردود بأن الشارع قد جرى على هذه التفرقة وقصر حق الاختيار على ذوي الحسابات المنتظمة وحدهم وحددت لهم القرارات الوزارية مواعيد الاختيار وأوضاعه من بادئ الأمر وحين أجاز المشرع الاختيار لذوي الحسابات غير المنتظمة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٣ حدد مواعيده وأوضاعه بالقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أن الموازنة التي على الممول إجراؤها في الاختيار لا تكون مجدية إلا بعد مراجعة المصلحة لحساباته واستقرارها على رأي فيها ذلك أنه لا تلازم بين وحدة الجزاء الذي يترتب على عدم استعمال حق الاختيار ووحدة الشروط اللازمة لاستعماله ولم تعلق القرارات الوزارية حق المولين ذوي الحسابات المنتظمة في الاختيار إلا على مجرد تقديم الطلب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأحقية الشركة — المطعون عليها في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة في احتساب الأرباح الاستثنائية على أن

الشارع قد راعى التيسير على الممولين وأن المعنى المستفاد من أحكام المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فيه خروج عن قصد المشرع في المادة ٣٥ من ذات القانون وأن القرارات الوزارية ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ لسنة ١٩٤١ ، ٢٢٦ لسنة ١٩٤٢ لم تفرق بين الممولين الذين يسكون دفاتر منتظمة والذين لا يسكونها وأن الأجل المحدد لاستعمال حق الاختيار ليس حتميا .

ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة بإحدى الطريقتين — ١ — إما ربع سنة يختارها الممول في السنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للفشاة التي انتهت خلال السنوات الثلاث المذكورة — ٢ — وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر — فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف من الجنيهات اعتبر هذا الرقم رأس مال وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن المول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد المحددة فيحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المخصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المشار إليه . وإعمالا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم المول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المخصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه وبعد ذلك توالى مد هذا الأجل حتى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ كما نص على ذلك القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . ولما كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الطلب يقدم طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ورتب على عدم تبليغ المول اختياره في المواعيد

المحددة أن تحدد أرباحه الاستثنائية على أساس المقارنة المنصوص عليها في الفقرة ثانيا وحدها ومتى كان القانون قد حدد ميعاد لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار— وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة عليه — ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة تمسك بحسابات منتظمة وأنها لم تتقدم بالاختيار إلا في أكتوبر سنة ١٩٤٨ في حين أن الاختيار كان قد انتهى أجله في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم سقوط حق المطعون عليها في الاختيار فإنه يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه فيما قضى به في هذا الخصوص .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩

رئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني سام ،
والحسين العوضي ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٢٨)

الطعن رقم ٥٤ سنة ٢٥ ق

ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨
مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت مريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
ولو كان التقدير مطعونا عليه من جانب الممول وحده .

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص
على أنه ” استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨
إلى سنة ١٩٥١ “ ، وكانت المادة الثانية تنص على أنه ” لا يسرى هذا القانون
على الحالات التي ربطت فيها الضريبة وربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين
من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ “ ، ولما كان المقصود بالربط للنهائي المشار إليه
هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص
سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها — سواء كان هذا
الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية
أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً لعدم الطعن فيه — فإنه لا اعتداد
في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو
الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون
التقدير محل طعن — من أي من الطرفين — ولا محل في هذا الصدد لإعمال

قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعته — ذلك لأنه ما دام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال احكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا .

المحكى

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن . فى أن مأمورية الضرائب (المختصة) حاسبت المطعون عليه عن أرباحه فى السنوات ٤٣ — ٤٤ إلى ٤٨ — ٤٩ فقدرتها على التوالى بمبالغ معينة — ولما لم يوافق الممول على هذا التقدير وأحيل الأمر إلى لجنة التقدير أصدرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٠ قرارا بتحديد أرباحه بمبالغ أخرى أقل مما قدرته المأمورية — فطعن الممول فى هذا القرار أمام محكمة مصر الابتدائية بالدعوى رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار لجنة التقدير واعتبار أرباحه طبقا للاقرارات المقدمة منه . وبتاريخ ١١/٣/١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة بنذب خير الضرائب لفحص دفاتر الممول واستخلاص صافى أرباحه منها إن كانت تصلح لذلك أو تقدير صافى أرباحه بالطرق الفنية — وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل الأرباح فى سنى المحاسبة طبقا لما أظهره الخبير بمبالغ معينة ، وأشارت المحكمة فى حكمها إلى أنه وإن كان يتعين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ جعل أرباح سنة ٤٨ — ٤٩ كأرباح ٤٧ — ٤٨ إلا أنه لما كان الطعن مقدما إليها من الممول فإنه يمتنع عليها أن تسيء إلى مركزه فترفع أرباح السنة الأخيرة إلى مثل السنة

السابقة عليها — وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٩ استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٨ لسنة ٧١ ق استئناف القاهرة طالبة إلغاؤه فيما قضى به — من تعديل قرار اللجنة واعتبار أرباح المطعون عليه في سني المحاسبة لغاية ٤٦ — ١٩٤٧ هي الواردة بقرار لجنة التقدير — واعتبار الربح في كل من ستي ٤٧ — ٤٨ و ٤٨ — ٤٩ هو مبلغ ١١٠٠ جنيه وذلك بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة — مع إلزام المستأنف ضده بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين. وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠ قررت الطاعة الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ فصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩٥٩/٢/١٢ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطعن مقام على سبب وحيد وبه تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيانه ذكرت أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر قبل أن يصبح ربط الضريبة على الممول نهائيا — إذ كان هناك طعن وارد على قرار لجنة التقدير مرفوع منه أمام المحكمة الابتدائية — وقد كان يتعين إعمالا لأحكام هذا المرسوم بقانون — أن تتخذ أرباح الممول في سنة ٤٦ — ٤٧ أساسا تماس عليه أرباحه في كل من ستي ٤٧ — ٤٨ و ٤٨ — ٤٩ دون اعتداد في هذا الخصوص بأن الطعن مقام من الممول لا من مصلحة الضرائب — ولا بأنه لا يضار بطعنه — لأن في الأخذ بها النظر إهدارا لحكمة هذا التشريع وإغفالا لما هدف إليه الشارع من إصداره وقد بينت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بما لا يدع مجا

لأى شك — منى نهائية الربط التي تحول دون اعتبار أرباح سنة ٤٦ — ٤٧ سنة أساس ولكن المحكمة الابتدائية خالفت هذا النظر الصحيح وأيدتها فيه محكمة الاستئناف واستندت في قضائها إلى أن الربط قد صار نهائيا بالنسبة لمصلحة الضرائب — بعدم طعنها في قرار لجنة التقدير — وأنه لما كان الطعن مقدما من الممول وحده فإنه لا يمكن الإساءة إلى مركزه والإضرار به — وهذا النظر من جانبها خاطئ قانونا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لما تمسكت به الطاعنة من أعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن اعتبار سنة ٤٦/٤٧ سنة أساس تقاس عليها الأرباح في سنتي ٤٧/٤٨ و ٤٨/٤٩ رفض الأخذ بوجهة نظرها — وذكر أن مصلحة الضرائب "ارتضت قرار لجنة التقدير ولم تطعن فيه فأصبح قرار هذه اللجنة نهائيا بالنسبة لها ويعتبر ربط الضريبة على أساسه نهائيا من ناحيتها ولا يسوغ أن تعود إلى المطالبة بما يزيد على هذا التقدير... وأن تنفيذ ذلك من طعن الممول على خلاف ما تقضى به المادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه" وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاءه مخالف للقانون — ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه "استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١" وكانت المادة الثانية تنص على أنه "لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١" ولما كان المقصود بالربط النهائي المشار إليه هو الربط الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها — سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا

تعدم الطعن فيه — فإنه لا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن — من أى من الطرفين. ولا محل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه — ذلك لأنه مادام أن المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذي نظمها — ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا — وإذا كان ظاهرا من الوقائع السالف إيرادها أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر أثناء نظر الطعن المقام من الممول أمام المحكمة الابتدائية ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ونص في المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فكان يتعين أعمالا لأحكامه اعتبار الأرباح المقدرة في سنة ٤٦/٤٧ أساسا تقاس عليه أرباح الممول في كل من ستي ٤٧/٤٨ و ٤٨/٤٩ وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فتعين نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى قدر أرباح الممول — المطعون — عليه في سنة ٤٦/٤٧ بمبلغ ٨٩٠ جنيها واعتمدت المحكمة المشار إليها هذا التقدير في حكمها المستأنف الذي قبله الممول ولم يستأنفه وأن الطاعنة وإن كانت قد نازعت في هذا التقدير أمام محكمة الاستئناف إلا أن طعنها الحالي مقصور على ما قضى به من عدم اعتبار الأرباح المقدرة في سنة ٤٦/٤٧ ١٩٤٧ أساسا للتقدير في السنتين اللاحقتين ولما كان هذا القضاء مخالفا للقانون لما سبق بيانه فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف واعتبار صافي أرباح المطعون عليه بمبلغ ٨٩٠ جنيها عن كل من ستي ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفران سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٩)

الطعن رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق

دعوى "معروفات الدعوى" . رسوم قضائية . اختصاص . تنظيم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤
طريقة التقدير والمعاوضة في الرسوم أمام المحاكم الشرعية . قضاء الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف
تنفيذ حكم شرعى . ليس من شأنه أن يضفى على المحكمة المدنية ولاية الفصل فى المنازعة التى تدور
حول هذه الرسوم . الاختصاص فى هذا الصدد يظل معقودا للمحكمة الشرعية .

نظمت المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم
الدعاوى أمام المحاكم الشرعية طريقة تقدير هذه الرسوم والمعاوضة فى أوامر
تقديرها والمنازعة بشأنها مما تختص به المحاكم الشرعية ، فإذا كان الواقع
فى الدعوى أن المطعون عليها الأولى قد ترسبت هذا الطريق وعارضت فى قائمتى
الرسوم المعلتين لها بناء على طلب قلم الكتاب أمام المحكمة الشرعية ، وكان قضاء
الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم
الأعيان . وضيع النزاع لا يضفى على المحكمة المدنية ولاية الفصل فى المنازعة التى
تدور حول هذه الرسوم بين قلم الكتاب وطرفى الخصومة - وإنما يظل
الاختصاص فى هذا الصدد معقودا للمحكمة الشرعية ، لما كان ذلك فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى (الجمعية اليونانية) أقامت الدعوى رقم ١٦٩٠ كلى الاسكندرية على المطعون عليها الثانية (بطريكية الروم الارثوذكس) وعلى الطاعنين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وقالت فى بيان دعواها إن البطريكية نازعتها فى ملكية قطعتى أرض آلت إليها إحداها من المرحوم ميشيل توسينا والأخرى من المرحوم صفرينوس البطريك السابق مما اضطرها لمقاضاتها أمام المحاكم المختلطة طالبة الحكم لها بملكية الأرض - وقضى لها بذلك ابتدائيا وتأييد الحكم استئنافيا فى ١٩٤٧/٥/٢٧ فأقامت البطريكية ضدها دعوى أمام المحكمة الشرعية وطلبت الحكم بصحة الوقف وتسليم الأعيان وقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية فى الدعوى المذكورة رقم ١٣ سنة ٤٦ - ٤٧ له بطلانته بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٤ وأيدت المحكمة الشرعية العليا هذا الحكم فى ١٩٥٠/٦/٢٨ - وأن قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية استصدر ضدها فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قائمة رسوم بمبلغ ١١٢٤٧ جنيها و ٢٠٠ ملليم باعتبارها باقى الرسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية كما استصدر قلم كتاب المحكمة العليا الشرعية فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قائمة رسوم أخرى مماثلة باعتبارها باقى رسوم الاستئناف وأنها قد عارضت فى هاتين القائمتين بقلم كتاب كل من المحكمتين الشرعيتين . وتقرر وقف السير فى المعارضة فى قائمة رسوم الاستئناف إلى أن يفصل فى المعارضة المنظورة أمام المحكمة الابتدائية وانتهت الجمعية اليونانية إلى طلب الحكم أولا - بوقف تنفيذ الحكم الشرعى رقم ١٣ سنة ٤٦ - ٤٧ (المؤيد استئنافيا) وكذا وقف تنفيذ مصاريفه . وثانيا - إلزام البطريكية بالمصاريف

والأتعاب والتفاد مع التنبية على قلم الكتاب بعدم تنفيذ قانون الرسوم الخاص بالدعويين سالفى الذكر حين الفصل فى هذه الدعوى - ولما كانت الجمعية اليونانية قد عرضت على الجمعية العمومية لمحكمة النقض أمر التعارض بين الحكيم المختلط والشرعى وطلبت وقف تنفيذ الحكم الشرعى الاستئنافى - وقضى لها بوقف تنفيذه فيما قضى به من تسليم الأرض موضوع النزاع وذلك فى ١٩/٥/١٩٥١ فقد قصرت طلباتها على وقف تنفيذ قائمتى الرسوم - دفع قلها الكتاب بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها بمثابة معارضة فى قائمتى الرسوم الصادرة من المحكمة الشرعية مما تختص هى به لا بما تختص به المحاكم المدنية - كما دفعا بعدم قبول الدعوى لأنها معارضة على معارضة فهى غير جائزة مادامت هناك معارضة أخرى مرفوعة أمام المحاكم الشرعية المختصة - كما طلبا رفض الدعوى موضوعا لأن من حق قلم الكتاب أن يستوفى رسوم الدعوى من الخصم المحكوم عليه بالمصاريف - وبتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى هذه الدعوى حضوريا برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر النزاع ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لقيامها أمام المحاكم الشرعية وفى الموضوع بوقف تنفيذ قائمتى الرسوم المملكتين للمدعى (الجمعية اليونانية) فى ٣١/٨/١٩٥٠ و ٩/٩/١٩٥٠ وإلزام المدعى عليهما الثانى والثالث (قلما الكتاب) بالمصاريف وبمبلغ ١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف قلما الكتاب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨١ سنة ٨ ق . وفى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت فيه محكمة استئناف الاسكندرية بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف وبمبلغ ١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليه الأول (الجمعية اليونانية) وبمبلغ ٥ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليه الثانى (البطيركية) وقد طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الطاعنان على طلباتها وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظيره أمامها صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى قد أخطأ تطبيق القانون — ذلك أن المحاكم المدنية لا تختص بالنظر في الدعاوى المرفوعة بشأن قوائم الرسوم الصادرة من المحاكم الشرعية إذ تختص هذه المحاكم وحدها بنظر تلك الدعاوى عملاً بالمواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه فيما قضى من رفض الدفع بعدم الاختصاص أنه ورد به في هذا الخصوص ما يلي ” ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن المحاكم المدنية الكلية هي المحاكم الأصلية التي يطرح عليها أى نزاع ولذا تسمى محاكم القانون العام — وقد نصت على ذلك صراحة المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ عندما أطلقت عبارة الاختصاص بقولها إن المحاكم مختصة بالفصل في جميع المنازعات وفي جميع المواد المدنية والتجارية إلا ما استثنى بنص خاص — وجاءت بعد ذلك المادتان ١٦ ، ١٨ وحصرتا هذه الاستثناءات في أعمال السيادة التي تقوم بها الدولة ووقف أو تأويل الأوامر الإدارية التنظيمية وبعض المسائل المتعلقة بإنشاء الوقف واستبداله والولاية عليه والاستحقاق فيه . وقد أيدت المادة ١٩ من نفس القانون هذا المبدأ مرة أخرى عندما أعطت لمحكمة النقض وهي الهيئة العليا للقضاء سلطة الفصل في تنازع الاختصاص وحيث أن محكمة النقض بدواثرها المجتمعة قضت في ١٩ من مايو سنة ١٩٥١ بأن المحكمة الشرعية لم تكن ذات ولاية عندما حكمت بتسليم الأعيان التي سبق للقضاء المدني المختلط أن قضى بملكيته للجمعية اليونانية إلى المدعى عليه الأول بصفته مع أنه هو الذي صدر الحكم المختلط ضده بتثبيت ملكية الأعيان للجمعية . وقد أسست محكمة النقض على هذا الرأي الذي أخذت به وجوب وقف تنفيذ الحكم الشرعي فأصبح قضاؤها في هذا الموضوع حجة على طرفي النزاع . وحيث إنه حيال هذا أصبح محتما ومنطقيا أن يقضى بوقف

ملحقات هذا الحكم الشرعى وهى المصاريف لانه لا معنى أن يكون الأصل موقوفاً حين أن الفرع يبقى قائماً إذ أن القاعدة هى أن الفرع يتبع الأصل .
وحيث إنه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المدنى لانه لا يرتكن إلى أى أساس من القانون “ .

ولما كان الثابت — على ما سبق بيانه فى الوقائع — أن المطعون عليها الأولى أقامت دعواها أصلاً بطلب وقف تنفيذ الحكمين الشرعيين تأسيساً على عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل فيهما — وببدا صدور حكم الجمعية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع قصرت طلبها على وقف تنفيذ قائمتى رسوم هذين الحكمين وبذلك أصبحت الخصومة معقودة بينها وبين قلمى الكتاب حول مصروفات هذين الحكمين .
ولما كانت المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية قد نظمت طريقة تقدير هذه الرسوم والمعارضة فى أوامر تقديرها والمنازعة بشأنها مما تخص به المحاكم الشرعية — وكانت المطعون عليها الأولى قد ترسمت هذا الطريق وعارضت فى قائمتى الرسوم المدلتين لها ببناء على طلب قلمى الكتاب أمام المحكمة الشرعية — وكان قضاء الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع لا يضيف على المحكمة المدنية ولاية الفصل فى المنازعة التى تدور حول هذه الرسوم بين قلمى الكتاب وطرفى الخصومة . وإنما يظل الاختصاص فى هذا الصدد معقوداً للمحكمة الشرعية لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

ومن حيث إن الاستئناف صالح للفصل فيه .

وحيث إنه للأسباب السابق بيانها يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بعدم اختصاص المحكمة المدنية بنظر الدعوى .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وعبد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ، وعبد رفعت المستشارين .

(٣٠)

الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق

(أ) دعوى . إحالة . قانون . المادة ٢/٤ من ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات إذ نصت على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا وإنما عنت الأحكام المنهية للتصومة كلها أو بعضها . لا يندرج فيها الأحكام التمهيدية .

(ب) إختصاص "الاختصاص النوعي" . استئناف "أحكام يجوز استئنافها" . مناط تطبيق القاعدة الواردة في م ٥١ مرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى . م ٤٠١ مرافعات .

١ — إن المشرع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عني بذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدعوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام منبهة للتصومة كلها أو بعضها فلا يندرج فيها الدعوى التي يكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تمهيدية .

٢ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في نص المادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ألا تخرج صراحة أو ضمنا على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا هي خالفت هذا النص وقضت في دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام

الأمر الذى يجوز استئناف حكمها فى هذه الحالة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات التى تجيز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها بصفتها نازرة على وقف السيد حسين مبلغ الحج الشريف المعروف بوقف مبلغى جبل عرفات أقامت أمام محكمة طنطا الابتدائية الدعوى رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ كلى طنطا على كل من بلال وعبد الحليل وابراهيم ونور أولاد المرحوم ابراهيم على القرشاوى - طالها الحكم بتثبيت ملكيتها - بصفتها تلك - إلى قطعة الأرض الميمنة الحدود والمالم بالصحيفة وتسليمها لها مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة... الخ - وذكرت شرحاً لدعواها أن للوقف المشار إليه المشمول بنظارتها قطعة أرض مساحتها ١٢٠ متراً مربعاً - وتدخل ضمن حجة الوقف الصادرة بمحكمة سمندو الشرعية فى ٢٠ رمضان سنة ١٣٧٩ هجرية - وأن المدعى عليهم وضموها يدهم عليها مما اضطرها لإقامة الدعوى عليهم - وتدخل الطاعنون فى الدعوى طالبين قبولهم خصماً ثالثاً فيها قائلين أن العين موضوع النزاع ملك لهم ولا شأن للمدعى عليهم فيها وأنهم لذلك يطلبون رفض الدعوى ، فقررت المحكمة الابتدائية قبولهم بملسة ١٩٤٧/٤/٧ . وبتاريخ ١٩٤٨/١١/١٦ قضت تلك المحكمة بنذب خير لتطبيق كتاب الوقف ومستندات المدعى عليهم على القرار موضوع النزاع لبيان من المالك له

والواضع اليد عليه ... الخ وبعد أن باشر الخبير عمله وقدم تقريره قضت المحكمة الابتدائية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما ادعاه الخصم الثالث من وضع اليد وتنفيذ وزارة الأوقاف ذلك . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكم ابتدائيا بتثبيت ملكية جهة الوقف لقطعة الأرض المذكورة وتسليمها للوزارة بصفتها ناظرة الوقف مع إلزام الخصم الثالث بدفعهم بالمصاريف ومبلغ ٦٠٠ قرش مقابل أتااب الحمامة . وبتاريخ ٧ و ٨ مارس سنة ١٩٥١ استأنف الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٧ ق (وقد أحيل فيما بعد إلى محكمة استئناف طنطا وقيد فيها برقم ٣٨٣ لسنة ١ ق) وطلبوا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع لإنهاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنون عليها وإلزامها بالمصاريف . وأمام محكمة استئناف طنطا دفت الطاعنون عليها بتدعيم جواز الاستئناف لقلة النصاب - وأسست هذا الدفع على أن الدعوى رفعت ابتداء - بطالب تثبيت ملكية عقار قدرت قيمته وقت رفع الدعوى في ١٢/٣٠/١٩٤٦ بمبلغ ٢٤٠ جنيها . وأنه في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية صدر قانون المرافعات الجديد . وبمقتضاه تكون هذه الدعوى داخلة فيما تفصل فيه المحكمة الابتدائية انتهائيا - وعلى ذلك فإنه لا يجوز رفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى موضوع النزاع - وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف طنطا بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنفين (الطاعنين) بالمصروفات و ٥٠٠ قرش أتاابا للحمامة . وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنون الطعن بالنقض في هذا الحكم - وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى المحكمة الجزئية المختصة - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدى بمذكرة - وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن حاصل ما ينداه الطاعنون بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه مشوب بخالفه القانون وفي ذلك ذكروا — أنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية — بعد صدور قانون المرافعات الجديد والعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وتطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون الإصدار أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية حيث إنها قد أصبحت هي المختصة بنظرها دون المحكمة الابتدائية — وكان يتعين على محكمة الاستئناف — وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم إليها — أن تقضى بإلغائه وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية — ولكنها قضت على خلاف القانون بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن الدعوى التي كانت مطروحة على المحكمة الابتدائية مقدرة بمبلغ ٢٤٠ جنيتها مائتين وأربعين جنيتها — وأنه ما دام قد صدر فيها حكم بنذب خير من ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فإنها تستمر مختصة بنظرها . ولا تصح إحالتها إلى المحكمة الجزئية وأن الحكم الذي يصدر منها في موضوعها لا يجوز استئنافه — لأنه يكون صادرا منها في حدود اختصاصها الانبأى المبين بالمادة ٥١ من قانون المرافعات الجديد .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على نظر حاصله أنه وإن كانت الدعوى قد قدرت في مرحلتها الابتدائية والاستئنافية من طرفي النزاع بمبلغ مائتين وأربعين جنيتها وأدركها قانون المرافعات الجديد وهي في المرحلة الابتدائية — وبمقتضاه صارت هذه الدعوى مما تختص به محكمة المواد الجزئية — مما كان يتعين منه إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة — إلا أنه لما كان قد صدر فيها بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٨ حكم قضى بنذب خير فقد أصبح متعيينا على المحكمة الابتدائية استبقاء الدعوى أمامها — والفصل فيها منها إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار — وإذا كانت

الدعوى مقدرة بمبلغ مائتين وأربعين جنيها فإن هذا الحكم — يكون انتهائيا — وغير جائز استئنافه — وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المشرع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عني بذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدعوى التى تكون قد صدرت فيها أحكام منية للتصومة كلها أو بعضها فلا يندرج فيها الدعوى التى يكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تهديدية كما هو الحال فى الدعوى . أما ما ذهبت إليه المطعون عليها وأقرتها عليه محكمة الاستئناف من أن الحكم الابتدائى كان غير قابل للاستئناف لأنه صدر فى حدود النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية — اعتمادا على نص المادة ٥١ من قانون المرافعات التى تنص على أن المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا فى جميع الدعوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المراد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها — فإنه مردود بأن مناط تطبيق القاعدة الواردة فى هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التى رسمها القانون ألا تخرج صراحة أو ضمنا على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا هى خالفت هذا النص — كما هو الحال فى الدعوى — وقضت فى دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذى يجوز استئناف حكمها فى هذه الحالة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات التى تجيز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

وحيث أن الحكم من محكمة استئناف بعدم جواز الاستئناف قد حجبا عن النظر فى شكل الاستئناف — فيتعين مع نقض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إليها .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضـور السادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد رفعت ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٣١)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٤ ق

(أ) إعلان " إجراءات الإعلان " . نقض " إعلان الطعن " . المحضر غير مكف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في م ١٢ مرافعات طالبا أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة . لا محل للتمسك بعدم وصوله ولو مع ادعاء أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة .

(ب) نقض " حالات الطعن " " الطعن بخالفه حكم سابق " . إقامة الطعن على أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . في هذا ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ مرافعات وإن لم يذكر نصها صراحة في التقرير . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية تطبيقا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ خلافا لحكم سابق .

١ — إذا كان الثابت من مطالعة أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل إلى محل إقامة المطعون عليه وخاطب تابعه ... وأعلنه بصورة من التقرير — فإن في هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن تم وفقا للقانون ولا يجدى المطعون عليه ادعاؤه أن من سلمت إليه الصورة ليس تابعا له — ذلك أن المحضر غير مكف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات طالبا أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه ومتى تم الإعلان على هذه الصورة فلا محل للتمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التي قررها مستلم الإعلان غير صحيحة .

٢ — إذا كان من بين ما أقيم عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وكان في هذا البيان ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات التي تميز الطعن في أي حكم انتهائي صدر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته وإن لم يذكر الطاعن صراحة في التقرير نص المادة المشار إليها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى بأن نص هذه المادة يشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — فإن الدفع بعدم جواز الطعن بقوله إن الحكم المطعون فيه قد صدر تطبيقاً لقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع مختصر على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط على الطاعنين طلب فيها الحكم أولاً : باخلاء وتسليم المقهى والفندق المؤجرين لهم بموجب عقد الإيجار المؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٦ . ثانياً : بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٤٤ جنيهاً قيمة الزيادة المستحقة عليهم من أول مايو سنة ١٩٤٧ حتى أول مايو سنة ١٩٤٨ واقع ١٢ جنيهاً شهرياً وهر ما يعادل ٦٠٪ من قيمة الإيجار المتفق عليه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ وأسس المطعون عليه طلب الإخلاء على أن الطاعنين أحدثوا تعديلات في مباني المقهى والفندق وعلى تأخرهم في دفع قيمة الزيادة — دفع الطاعنون الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط فتبين لمحكمة الموضوع أن الدعوى السابقة رفعت من المطعون عليه وأخرى ضد الطاعنين بطلب مبلغ ٧٢ جنيهاً قيمة الزيادة

لمدة ستة شهور من نوفمبر سنة ١٩٤٦ حتى ابريل سنة ١٩٤٧ مع الاخلاء المتأخري
في أداء هذه الزيادة وقد قضت المحكمة يومئذ برفض الدعوى تأسيسا على ما نص
عليه في عقد الإيجار من اتفاق الطرفين على عدم زيادة الأجرة غير أن المحكمة
لم تأخذ بوجهة نظر الطاعنين في الدعوى الحالية وقضت في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها والزام الطاعنين بدفع
مبلغ ١٤٤ جنيها والمصاريف المناسبة وتبنت خبيرا هندسيا لمعاينة المكان المؤجر
قبل الفصل في طلب الإزالة فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق التماس
وعرض الطعن على دائرة الفحص فأحالت إلى هذه الدائرة وقد أبدت النيابة رأيها
بعدم جواز الطعن .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز الطعن بمقولة إن الحكم المطعون
فيه صدر في حدود القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وبالتطبيق لأحكامه فهو حكم
نهائي وغير قابل لأي طعن طبقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون
سالف الذكر كما دفع به بطلان اعلانه بتقرير الطعن بمقولة إن الاعلان سلمت صورته
لمن يدعى ميخائيل مقار على اعتبار أنه تابع له في حين أنه لا يمت إليه بصلة
بل يعمل خادما بدائرة حبيب خياط واستدل المطعون عليه على ذلك بشهادة
موقع عليها من عمدة وشيخ بندر أسبوط .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة أصل اعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت فيه
أنه انتقل إلى محل إقامة أحمد مختار خشبة — المطعون عليه — وخاطب تابعه
ميخائيل مقار وأعلنه بصورة من التقرير وفي هذا البيان من الوضوح ما يدل
على أن اعلان الطعن تم وفقا للنانون ولا يجدى المطعون عليه ادعاؤه أن من سلمت
إليه الصورة ليس تابعاً له — ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة
من يتقدم إليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات
طالباً أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه ومتى تم الاعلان
على هذه الصورة فلا محل للتمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة
التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة .

ومن حيث إنه يبين من تقرير الطعن أن الطعن قد أقيم على سببين أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد أخطأ تطبيق القانون لأن الدعوى المطعون في حكمها والدعوى السابقة رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط متحدتان موضوعا وسببا وخصوصا وفي هذا البيان ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات التي تجيز الطعن في أى حكم انتهائى صدر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته وإن لم يذكر الطاعن صراحة في التقرير نص المادة المشار إليها وقد جرى قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — بأن نص هذه المادة يشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط أن المطعون عليه طالب فيها بزيادة الأجرة عن المقهى والفندق بواقع ٦٠٪ من الأيجار المتفق عليه وذلك عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ مستندا إلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى الانذار الموجه منه إلى الطاعنين بكتاب موصى عليه في ٢/١٠/١٩٤٦ وأن المحكمة قضت برفض الدعوى المذكورة تأسيسا على أن عقد الأيجار قد صدر من المطعون عليه في أول مارس سنة ١٩٤٦ بعد صدور القوانين التي تجيز الزيادة في الأيجار وإلى وجود شرط في عقد الأيجار يمنع من المطالبة بالزيادة وإلى أن هذا الشرط لا مساس له بالنظام العام كما يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه أقام الدعوى المطعون في حكمها يطالب فيها الطاعنين بزيادة الأجرة عن المدة من ١/٥/١٩٤٧ إلى ٣٠/٤/١٩٤٨ مستندا فيها إلى عقد الأيجار المشار إليه وإلى نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى ذات الانذار الموجه منه إلى الطاعنين في ٢/١٠/١٩٤٦ ويبين من ذلك أن الدعويين متحدتان في الموضوع والسبب والخصوم ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه يطالب بالزيادة عن مدة أخرى غير

المدة التي سبق الحكم برفض طلب الزيادة عنها ذلك لأن المانع من الزيادة واحد في الدعويين .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون على غير أساس ما دفع به المطعون عليه من عدم جواز الطعن وعدم قبوله شكلا لبطلان إعلانه بالتقرير ويتعين رفض هذين الدعين كما يتعين قبول السبب الأول من أسباب الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعنين بدفع مبلغ ١٤٤ جنيها قيمة الزيادة والمصاريف المناسبة لصدوره . على خلاف الحكم السابق الصادر بين الخصوم أنفسهم في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط دون حاجة لبحث السبب الثاني .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وللأسباب السابق بيانها يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٤ كلى أسيوط بالنسبة لطلب زيادة الأجرة .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان يوسف ، ومجد زعفراني سام ، والحسين العوضي ، وحجـ رفعت المستشارين .

(٣٢)

الطعن رقم ٣٩ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية

(أ) إثبات " طرأ الاثبات " " الاقرار " . ما فهمته . إخبار . حجبه . قرينة قانونية على حقيقة المقربة .

(ب) حكم " تسبب كاف " تناول الحكم المستندات المقدمة . إطراحه لما بسبب ما يحيط بها من شك مع بيان مظهر استنادا إلى أسباب سائفة لا قصور .

١ - إذا كان الواقع في الدعوى أن محكمة الموضوع إذ عالمت الطاعة باقرارها الوارد في صحيفة دعوى أخرى مرفوعة منها لم تخرج عن مفهوم الاقرار بأنه إخبار ، وكان الاقرار قرينة قانونية على حقيقة المقربة ، وكانت الطاعة كما ذكر الحكم المطعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع لم ترفيا أبدته الطاعة في شأن هذا الاقرار أنه مبنى على خطأ في الواقع إذ أن ظاهر الحال يكذبه - ولازم ذلك أن تعامل الطاعة بمقتضاه - ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على خطأ في القانون .

٢ - إذا كان يبين مما ورد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قد تناول بالنظر والتمحيص جميع ما تقدمت به الطاعة من مستندات فلم يغفل شيئا منها - كما أنه أوضح في صراحة أن إطراحه لهذه المستندات هو بسبب ما يحيط بها من شك مبينا مظهر هذا الشك في أمرها وموضحا أن ما تضمنته من العبارات غير قاطع في إثبات بنسوة الطاعة للتوفى مستندا في هذا وذلك إلى أسباب سائفة فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أنه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٧ أقامت المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٩ أحوال شخصية بمحكمة القاهرة الابتدائية على باقى المطعون عليهم - وذكرت فى وقائدها أن المرحوم مراد معتمديان توفى عن تركه - وأنه بتقسيمها على ورثته وفقا للقانون البلغارى الواجب التطبيق - ينحصر كلا من أخويه لأبيه الثمن - وكلا من أخته الشقيقتين الربع - والربع الباقى يقسم بالتساوى بين أولاد أخ المتوفى ومن بينهم المدعية وتكون حصتها من التركة على هذا الأساس هو ١/٣ منها - وطلبت بدعواها الحكم بثبوت وفاة مراد معتمديان وانحصار إرثه فى أخته الشقيقتين وأخويه لأبيه وأولاد أخيه وباعتبارها مستحقة على هذا الأساس لمقدار ١/٣ من التركة - وفى أثناء نظر هذه الدعوى بمحكمة القاهرة الابتدائية بجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلبت الطاعنة قبولها خصما مت دخلا فيها ليحكم لها برفضها وبثبوت نسبها لأبيها مراد معتمديان - باعتبارها ابنته - ووارثته الوحيدة - وفقا لأحكام القانون البلغارى - وإحالة الأوراق إلى رئيس المحكمة لإصدار إشهار بالوراثه على هذا الأساس مع إلزام من تنازعها من الخصوم بالمصروفات والأتعاب - وذكرت بياناً لدعواها أن المرحوم مراد معتمديان كان متزوجا بالمرحومة السيدة مجردتش بوباجيان وكانت هى ثمرة هذا الزواج حيث ولدت فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ بمدينة الزقازيق - ولم ينجب والدها سواها - ولذلك تحقق لها المطالبة بكل تركته - وفقا لأحكام القانون البلغارى - وقالت إنه تعذر عليها أن تعثر على شهادة رسمية لميلادها وأن قواعد الإثبات المقررة فى القانون

البغارى — تبين لها إيجابات البتوة بالمشهرة العامة وأنها تتوفر لها جميع عناصرها في يدها جميع المستندات التي تقطع بثبوت نسبها — وأنكرت عليها كل من المطعونين عليها الثاني والتاسع دعواها وطلبا رفضها تأسيسا على أن مراد معتمديان لم ينبج أطفالا — كما أن زوجته كان يستحيل عليها أن تسجد في التاريخ المعاصر لتاريخ ميلاد الطاعنة بسبب عملية جراحية معينة وأن الطاعنة عاشت في كنف مراد معتمديان — كغيرها من الآسأت ينفق عليها ويتولى رعايتها وتربيتها دون ماصلة نسب — لما جبل عليه من حب الخير وأنها هي نفسها (أي الطاعنة) قد أقرت في الدعوى المستعجلة التي أقامتها في سنة ١٩٤٦ بطلب بالحراسة على تركة مراد معتمديان — بأنه لم ينبج أحدا — وأنه إنما كان يتبنها — بمقتضى إقرار رسمي بالسجلات الرسمية المحفوظة في مدينة استامبول . وأن ماتدعيه من ثبوت البتوة لها بالمشهرة العامة منقوض بهذا الإقرار وبالشهادة الصادرة من وزارة الخارجية البغارية والثابت فيها أن مراد معتمديان لم يعقب ذرية . وبتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول الطاعنة خصما ثالثا في الدعوى — وبرفض الطلبات المبداة منها وألزمها بالمصروفات — كما حكمت بثبوت وفاة مراد معتمديان وانحصار إرثه في أخويه لأبيه وأختيه الشقيقتين وأبناء أخوته . وأسست المحكمة الابتدائية قضاءها ورفض طلبات الطاعنة على أن الأدلة المقدمة منها لإثبات البتوة غير مقنعة — ولأنها أقرت في صحيفة الدعوى المستعجلة التي أقامتها في أكتوبر سنة ١٩٤٦ — بأن المتوفى لم يترك من يرثه شرعا — سواها بصفتها "متبذلة له" — وقدرت المحكمة الابتدائية — ما جاء في صحيفة تلك الدعوى المستعجلة بأنه مجرد دليل كتابي يترك تقديره للمحكمة كباقي الأدلة المقدمة من الخصوم — واستأنفت الطاعنة هذا الحكم بتاريخ ١٣ من يولية سنة ١٩٥٣ — إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٢٧ لسنة ٧٠ ق (دائرة الأحوال الشخصية) طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف — والحكم باعتبارها الابنة الوحيدة والوارثة الوحيدة للرحوم مراد اريتوف معتمديان وفقا للقانون البغارى وتوزيع تركته على هذا الأساس مع إلزام المنازعين بمصروفات الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عنهما وبتاريخ

١٣ من يونية سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات و١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٦ قررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بالنقض — وأبدت النيابة العامة رأيها فيه — في المذكرة الأولى المقدمة منها برفضه — وعرض الطعن على دائرة شخص الطعون بجلسة ١١/٣/١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وأشر بهذا القرار على تقرير الطعن . وفي ٢٩/٣/١٩٥٨ أمر رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم محدداً لهم خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم لإيداع مذكرة بدفاعهم مشفوعة بما يريدون تقديمه من مستندات وللنيابة العامة الواحد والعشرين يوماً التالية لإبداء رأيها ونفذ هذا الأمر فأعلن المطعون عليهم في ٢١ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ يولية سنة ١٩٥٨ ، ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وقدمت الطاعنة في ٣٠/٣/١٩٥٨ مذكرة شارحة وفي ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قدم المطعون عليه التامع مذكرة بالرد وحافضة بها مستند واحد وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قدم المطعون عليه الثاني مذكرة بالرد وحافضة بهامستند واحد — وضمت المفردات الابتدائية والاستئنافية بناء على أمر رئيس المحكمة وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية صممت فيها على رأيها السابق كما صممت عليه بالجلسة التي حددت لنظر الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرت أن هذا الحكم قد اعتمد في قضائه على ما اسند للطاعنة من إقرار في صحيفة الدعوى المستعجلة بعدم انتسابها بالبنوة للمتوفى واتخذ من هذه الصحيفة "دليلاً قايماً عادياً" عامل به الطاعنة ارتكافاً على أنها لم تدل بتفسير مقبول لصدوره منها مع أنها أوضحت لمحكمة الموضوع أن ما ورد بتلك الصحيفة لا يعدو أن يكون أخباراً بأمر لا أصل له في الواقع — ولم يكن مبناه إلا مجرد الخطأ المأدب وأن الطاعنة قد أطلت تمسكها ببنوتها والدها المتوفى في الدعوى الشرعية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر الشرعية المقامة منها فلم يكن

لمحكمة الموضوع أن تاملها بهذا الدليل الذى يكذبه الظاهر وتؤسس قضاءها عليه وإذ هي فعلت فقد أخطأت فى القاوز .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه — بعد إذ بين أنه لا نزاع بين الخصوم فى أن القانون الواجب التطبيق فى صدد النزاع المائل هو القانون البلغارى لأنه قانون جنسية المورث (وقت موته) عوض لأحكام هذا القانون فى شأن إثبات البنوة — مستندا فى ذلك إلى الفتويين المقدمتين من طرفى النزاع فى هذا الخصوص — فذكر ” أن الدليل على البنوة يكون بإثباتها فى دفاتر المواليد وفى حالة عدم وجود هذا الإثبات يكتفى بالتمتع المستمر بحالة الولد الشرعى ويشمل هذا التمتع العناصر الثلاث من حمل الاسم والمعاملة مع الغير والشهرة “ ثم أوضح أن الطاعة عجزت عن تقديم شهادة بميلادها وأنها لهذا تحتاج بالتمتع بعناصره الثلاث — واستطرد الحكم المطعون فيه بعد ذلك للنظر فيما تقدم به كل من الطرفين من مستندات — تدليلا على دواء أو دفاعه — وإذ عرض لما تمسك به خصوم الطاعة من إقرارها فى صحيفة الدعوى المستعجلة ذكر فى هذا الخصوص ” أن المحكمة الابتدائية قد أصابت الحق حين أخذت المستأنفة (الطاعة) بما صدر منها فى صحيفة الدعوى المستعجلة الخاصة بوضع التركة تحت الحراسة فقد ذكرت فى تبيان مصدر حقها أنه لما كان المتوفى لم يترك من يرثه حسب القانون البلغارى سواها باعتبارها ابنته التى تبناها منذ كان منها ثلاث سنوات بمقتضى إقرار رسمى بالسجلات الرسمية المحفوظة بمدينة استامبول واعترف بنوتها بعد ذلك فى عدة أوراق رسمية ... ومن حيث إنه وإن كان هذا الإقرار لا يعتبر إقرارا قضائيا قاطعا لا يجوز دحضه فإن المستأنفة (الطاعة) لم تستطع الإدلاء بتفسير مقبول لصدور مثل هذا البيان منها إن كان مضمونه غير مطابق للحقيقة — ولما كان المستأنف ضدهم ينازعون فى بنوتها الشرعية فقد كانت المحكمة على حق حين اعتبرت هذا البيان هادما لما تزعمه المستأنفة من بنوتها الشرعية للمتوفى “ ... ثم قال الحكم المطعون فيه فى موضوع آخر .

”ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم الاستثنائي أصاب الحق فيتعين تأييده ولا نرى المحكمة محلاً لإجابة المستأنفة إلى ما تطلبه من تحقيق تكيل لعدم جدوى هذا التحقيق أزاء البيان الصادر منها والذي لم تبد سبباً منقولاً لعدم مطابقتها الحقيقة“ ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع — إذ عاملت الطاعة بإقرارها الوارد في صحيفة الدعوى المستعجلة المرفوعة منها لم تخرج عن مفهرم الإقرار بأنه اخبار — ولما كان الإقرار قرينة قانونية على حقيقة المقربة — وكانت الطاعة — كما ذكر الحكم المطعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة — فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع — لم تر فيما أبدته الطاعة في شأن هذا الإقرار — أنه مبنى على خطأ في الواقع أو أن ظاهر الحال يكذبه — ولازم ذلك أن تعامل الطاعة بمقتضاه — ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على — خطأ في القانون .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من هذا السبب أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب وفي ذلك ذكرت الطاعة — أنها تقدمت إلى محكمة الموضوع بشهادة من المفوضية الفرنسية في بلغاريا مؤرخة ١٩٣٩/٧/١٥ — مستدلة بها على تمتعها بحالة الولد الشرعي — إذ تحمل هذه الشهادة تاريخ ومكان ميلادها واسم معتمديان الذي لم يرد بها بطريق المصادفة فأغفلت محكمة الموضوع أمر هذه الشهادة وما لها من دلالة ولم تتحدث عنها — كما أن المحكمة الابتدائية إذ عرضت لشهادة مدرسة نوتردام المؤرخة ١٩٤٩/١٠/١٥ لم تعلق عليها إلا بأنها تنص عن إفادة البتوة الحقيقية — وقد أخذ الحكم الاستثنائي المطعون فيه بهذا النظر فيما ذكره من تعليق مجمل على مستندات الطاعة — ذلك مع ما أوضحت الطاعة من أن ثمت فارقا ظاهرا بين بنت ومتبناه — كذلك أغفلت محكمة الموضوع اعتراض الطاعة الذي أبدته على تلك الشهادة التي قدمها خصومها — والصادرة من الحكومة البلغارية متضمنة وفاة مراد معتمديان دون ذرية — وكذلك على الشهادة الصادرة من مجلس بلدى شوين بهذا المعنى — وكان مبنى

اعتراض الطاعة أنهما غير مصدق عليهما لا من القنصل المصرى ببلغاريا — ولا من وزارة الخارجية المصرية — وأنه لهذا لا يصح التعويل عليهما — وقد أغفلت محكمة الموضوع اعتراضها هذا ولم تشر إليه بشيء — كذلك تقدمت الطاعة إلى محكمة الموضوع بخطاب صادر من المورث وزوجته إلى الحارس إلى الطاعة (الطاعة) ويرغبان في تسليمها أموالهما — فلم يكن لمحكمة الموضوع من تعليق على هذا الخطاب إلا القول بأنه ينم عن التبن لا البتة الشرعية — وهو تعليق قاصر لأنه لا يبين منه لما عدلت محكمة الموضوع عن الأخذ بالدلالة الظاهرة للانقضاء إلى سواها — مما لم يرد بهذا الخطاب — وكذلك كان الأمر بالنسبة للدعوة الموجهة من والدى الطاعة لحضور حفلة زفافها بوصفها ابنتهما — كما قصر الحكم المطعون فيه في التكلم على المستندات الأخرى التى تقدمت بها الطاعة للتدليل بها على توفر عناصر التمتع بحالة الولد الشرعى كتوقيع مراد معتمديان فى خاتمة الوالد على شهادة مدرسة البانسيونا ديزا ابوتر فى ١٨/١/١٩٣٢ — وشهادة السفارة البلغارية بقيد الطاعة فى سجلاتها بوصفها الابنة الوحيدة للمتوفى وبأنها كانت توضع دائماً على جواز سفره — والصور الفوتوغرافية العائلية مع والديها وأسرتهما وكان مظهر القصور فى أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالتعليق عليها فى صورة عامة مجملة — بحيث لا يبدو من هذا التعليق علة أطراح دلالتها الظاهرة .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود بما أورده فى خصوصه الحكم الابتدائى الذى أخذت محكمة الاستئناف بأسبابه — فقد جاء به أن المحكمة لا تأخذ بالأدلة المقدمة من المتدخلة (الطاعة) لإثبات دعواها وتطرحها "لا فقط للسبب المتقدم ... بل أيضاً لما أحاطها من شك لأن الشهادة الصادرة من المفوضية الفرنسية فى بلغاريا بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٢٩ هذه الشهادة ليست لها أية إشارة إلى أن المتدخلة ابنة للمتوفى وما ورد بها أنها ولدت بالقازيق فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠٣ — أما الإشارة إلى اسم معتمديان مع اسمها فهذا لا يدل على أنها ابنة للمتوفى مراد معتمديان خصوصاً وأن هذه الشهادة لا تحمل أى توقيع له كما

لا تصلح على ثبوت بنوة المتدخلة للمتوفى تلك الشهادة الصادرة من مدرسة نوتردام ديزابوتري ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي أشير فيها إلى أن "تنسوف" هي بنت مراد معتمدين لا تصلح هذه الشهادة لإثبات بنوة المتدخلة للمتوفى لأنه فضلا عن أنه لا يبين من هاتين الشهادتين أن المتوفى هو الذي دون البيانات دون غيره فإن الإشارة فيها إلى أن المتدخلة هي ابنة مراد معتمدين لا تدل على أنها ابنة شرعية كما تزعم هي ذلك — بل قد تفيد أنها ابنة المتبناء ولا تنصرف فقط إلى الحالة الأولى كما تذهب إلى ذلك المتدخلة — هذا فضلا عن أن الشهادة الأولى تنقضها تلك الشهادة المقدمة من المدعى عليهم والمستخرجة من الحكومة البلغارية والتي شهدت فيها بأن المتوفى مات عن غير ذرية ترثه — أما عن سائر المستندات المقدمة من المتدخلة وعلى الأخص الخطاب المؤرخ ١٢/٤/١٩٤٢ والموجه من المتوفى وزوجته للحارس العام على أموال الرعايا البلغار والذي ورد فيه العبارة الآتية : *Nous vous presentons notre fille Mme Tensof.*

والدعوة الموجهة منهما لحضور حفل زفافها بالكنيسة الأرمنية والخطابات التي كانا يتبادلانها معا والتي ورد فيها عبارة ابنتي في أكثر من موضع والبرقيات التي وصلتها يوم قرانها ومن بينها بريقة "أليس" — هذه المستندات جميعها يحوطها نفس الشك ويوجه إليها نفس الاعتراضات السابقة — وهي جميعها إن صح الاستدلال بها على أن المتدخلة السيدة "تنسوف" كانت محل رعاية خاصة من المتوفى وزوجته وكانت تعيش في كنفهما فهي لا تصلح دليلا على أنها كانت ابنة شرعية لها خصوصا بعد الشهادة المستخرجة من المجلس البلدى الشعبى لمدينة كولانجراد بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ والتي جاء فيها أن المتوفى لم ينجب أى ولد ومن ثم تكون الطلبات المبداءة من المتدخلة خالية من أى دليل يؤيدها مما يتعين معه رفض دعواها "ولما كان يبين من هذا الذى ورد بالحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قد تناول النظر والتحجيص بجميع ما تقدمت به طاعنة من مستندات — فلم يغفل شيئا منها — كما أنه أوضح في صراحة أن أطراحه لهذه المستندات هو بسبب ما يحيط بها من شك مبيتا مظهر هذا الشك

في أمرها وموضحاً أن ما تضمنته من العبارات غير قاطع في إثبات بنوة الطاعة للتوفى — مستنداً في هذا وذاك الى أسباب سائغة فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرت أنها تمسكت قبل المطعون عليهم ببنوتها للتوفى — فلما اعترض خصومها عليها بأنها ليست بنتاً نسبية وإنما هي متبناة — وأن إثبات هذا التبنى لا يكون إلا بإشهاد رسمي — وأن هذا هو السبيل الوحيد لإثباته تقدمت الطاعة الى محكمة الموضوع بخطاب من السفارة البلغارية ورد فيه صراحة أنه وإن كان الأصل في التبنى أن يتم بعقد شكلي ولا يحل محله إجراء آخر — إلا أن إثبات هذا العقد يمكن أن يتم في دعوى خاصة — تقبل فيها شهادة الشهود والخطابات والمستندات — وقد تمسكت الطاعة بما ورد في هذا الخطاب وبأن القانون البلغاري يقبل في إثبات التبنى نفس الأدلة على البتة وبذلك تكون بنوتها ثابتة للتوفى كما أن تبنيتها ثابت أيضاً — وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن ما تمسكت به الطاعة من ذلك ينقضه الفتويان المقدمتان منها ومن خصومها — وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص — مشوب بالخطأ في القانون — ذلك أنه قد مد نطاق هاتين الفتوين الى مدى لا تسمعان له — إذ هما خاصتان بإجراءات التبنى — ولم تتعرضا لشأن الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن كل ما اشارت اليه المستأنفة في مذكريها لا يخرج عن إعادة ما طرح على المحكمة الابتدائية فالتفتت عنه بحق ولن يجديها التحدى بالخطاب الصادر من المفوضية البلغارية الى وكيلها في ٣ يناير سنة ١٩٥٦ فالجملية الأولى من الفقرة التي تحتج بها صريحة في "أن العقد الرسمي بالتبنى لا يمكن الاستعاضة عنه بأي دليل آخر" وإذا كانت المفوضية قد استطردت للقول بعد ذلك بأنه "يمكن إثباته في دعوى خاصة يمكن الاستدلال فيها بأقوال الشهود والخطابات والمستندات الأخرى" فإن هذا القول من جانب المفوضية تنقضه الفتوى الصادرة من الاستاذ "فنديكون" المقدمة من المستأنفة —

وهذه الفتوى تتفق مع الأخرى المقدمة من المستأنف ضدهم والصادرة من الأستاذ "أبومصطفى" وكلاهما قاطع في أن دليل الإثبات الوحيد على التبنى هو الإشهاد الرسمي أمام قاضي المصالحات بشرط أن يتم التصديق عليه من المحكمة الكلية بالمدرية بعد التحقق من استكمال الشرائط القانونية "ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في أسبابه إلى الفتوى التي تقدمت بها الطاعنة - بيانا لأحكام القانون البلغاري في شأن التبنى وقد أثبت الحكم المطعون فيه - أن ما ورد بهذه الفتوى - وكذلك ما ورد بالفتوى المقدمة من خصوم الطاعنة - إنما يتعلق "بإثبات التبنى" وإذا كانت الطاعنة تدعى في وجه النعي أن هذه الفتوى تتعلق بإجراءات التبنى لا بإثباته - فإن تصوير هذا السبب بأنه خطأ في القانون يكون غير مطابق لحقيقة ما تنعى به - ولما كان يبين من مراجعة الفتوى المقدمة من الطاعنة - في هذا الخصوص أن ما أورده الحكم المطعون فيه ثقلها - من أن دليل الإثبات الوحيد على التبنى هو الإشهاد الرسمي - مطابق لما جاء بها - فإن هذا النعي يكون في غير محله .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومجد زعفراني
سالم ، ومجد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٣٣)

الطعن رقم ٣٠ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

أ — وقف "النظر على الوقف" . وكالة . مدى وكالة ناظر الوقف عن المستحقين .
الحكم ضد الناظر بصفته ممثلا للوقف ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا
بأشخاصهم في الخصومة لا يعتبر حجة عليهم .

ب — وقف "شرط الراقف" . حرية القاضي في فهم غرض الواقف من عباراته
دون التقيد بالقواعد اللغوية مشروطة بعدم الخروج عن المعنى الظاهر إلى آخر
غير سائق م ١٠ . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال بالنسبة لتصيب العقيم .

١ — وكالة ناظر الوقف عن المستحقين تقف عند حد المحافظة على حقوقهم
في الغلة وفي العناية بتصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس
حقوقهم في الاستحقاق مما يبنى عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف
بصفته ممثلا للوقف رمتفذا لكتاب الواقف ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا
بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم بل يبقى لهم
حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانونا .

٢ — أطلقت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضي حرية
فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الحق
مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر
غير سائق ، فإذا كان النص بإشهاد الوقف على أن " من مات منهم من غير

ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبية إلى الواقف " صريح في أن حصبة العقيم تؤول إلى الأخوة المشاركين للتوفى في الدرجة والاستحقاق ، وكان النص في الإشهاد بعد ذلك على أن "من مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وعقب ولداً استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً" لا يتسع للقول بقيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل عن العقيم لخلو الشرط من النص على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم شرط الواقف على خلاف ذلك ورتب على ما ذهب إليه من قيام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل عن العقيم - باعتبار درجة هذا الفرع درجة جعلية - إعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، يكون قد مسخ شرط الواقف وخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ فشابه بطلان جوهرى يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا النزاع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٦ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة الشرعية ضد المرحومة السيدة إصلاح سيد أحمد عاصم (موروثة الطاعنين) وضد المطعون عليها الثانية وقال فى بيان دعواه أن المرحوم سيد أحمد عاصم وقف أطيانا مينة المقدار والمعالم بكتاب وقفه الصادر من محكمة قويسنا الشرعية بتاريخ ١٨٩٩/٤/١٥ - وبكتابي الإلحاق الصادرين من المحكمة ذاتها بتاريخى ١٩٠١/٧/١٥ و ١٩٠٣/٢/٢١ جاعلا - الاستحقاق فيه لنفسه

أيام حياته ثم من بعده لأولاده الذكور والإناث المرزوقين له من زوجته السيدة أم أيوب وهم شقيقة ونعمت وإبراهيم القاصر وعلى من سيولد منها وعلى السيدة أم أيوب المذكورة يقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية ثم من بعدهم يكون لأولادهم الظهور والبطون طبقة بعد طبقة ونصلاً بعد نسل ثم على أنسألم وأعقابهم الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن ولد أو ولد وولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه إلى ولده وولد وولد ونسله وعقبه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبية إلى الواقف — ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وعقب ولد استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً . وقد توفى إبراهيم وشقيقه ولدا الواقف في حياة هذا الأخير الأول عقيماً والثانية عن ولديها أحمد ونفيسه (المطعون عليهما) المرزوقين لها من زوجها عبد العزيز فتجى ثم توفى الواقف قال ريع وقفه إلى زوجته أم أيوب وبناته منها نعمت وإصلاح وزينب الشهيرة بزيينات وقد رزق بالأخيرتين بعد إنشاء الوقف وإلى أحمد ونفيسه ولدى ابنته المرحومة شقيقه — لزوجه من ذلك الثمن ثلاثة قراريط والباقي يقسم مرابطة على بناته الثلاث نعمت وإصلاح وزينب الشهيرة بزيينات وولدى بنته شقيقه وهما أحمد ونفيسه المذكوران ثم توفيت نعمت بنت الواقف عقيماً قال نصيبها لوالدتها أم أيوب زوجة الواقف وإلى أختها إصلاح وزينب وولدى أختها شقيقة ثم توفيت أم أيوب زوجة الواقف وتوفيت بعدها بنته زينب عقيماً قال فاضل ريع الوقف إلى إصلاح بنت الواقف بحق النصف وإلى ولدى أختها شقيقه بحق النصف الثانى يقسم بينهما بالتفاضل فيخص المدعى (المطعون عليه الأول) ثلثيه وهو ما يوازى ثلث فاضل ريع الوقف جميعه . ثم استطرد المدعى في بيان دعواه قائلاً إن المدعى عليها الأولى السيدة إصلاح سيد أحمد عاصم (مورثة الطاعنين) أقيمت ناظرة على هذا الوقف ووضعت يدها على أعيانه وهى والمدعى عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) تنازعان في استحقاقه لكامل حصة المذكورة زاعمين أنه لا يستحق سوى $\frac{2}{8}$ قيراطاً وانتهى إلى طلب بالحكم عليهما باستحقاقه لنصيبه فيما آل عن نعمت

وزينب الشهيرة بزينات ابنتي الواقف وزوجة الواقف أم أيوب وقدّر هذا النصيب $\frac{5}{8}$ قيراط من أصل ٢٤ قيراطا ينقسم إليها فاضل ريع الوقف المذكور وأمر المدعى عليها الأولى بأن تؤدي إليه ما يوازى ذلك الريع ومنع تعرض المدعى عليهما له في ذلك مع الزامهما بالمصاريف وأتعاب المحاماة وقد دفعت المرحومة السيدة اصلاح (مورثة الطاعنين) هذه الدعوى بعدم السماع لسبق الفصل فيها من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٢ في الدعوى ١٨ سنة ٣١ - ٣٢ المتضمن أبلاوة نصيب المتوفاة عقيما في سنة ١٩٢٠ إلى أختها اصلاح وزينب بنتي الواقف دون زوجته أم أيوب ودون ولدى بنته شفيقة المتوفاة قبله وهما أحمد ونفيسة وأن المستحقين في الوقف ومن بينهم رافع الدعوى قد ساروا على مقتضى ذلك الحكم الذي تأيد من المحكمة العليا الشرعية واقتسموا الريع على هذا الأساس وقد آل نصيب زوجة الواقف بوفاتها سنة ١٩٣٧ إلى بنتها اصلاح وزينب ثم تقدم المستحقون ومنهم المدعى إلى محكمة شبين الكوم الشرعية في سنة ١٩٤٦ بعد صدور قانون الوقف بطلب قسمة الوقف بينهم قسمة افراز متفقين جميعا على مقدار نصيب كل منهم وصدور قرار نهائى بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ وفي المادة ٤٦/٧٦ - ١٩٤٧ بفرز نصيب كل منهم على أساس حكم محكمة طنطا الشرعية سالف الذكر وتنفيذ قرار القسمة ووضع المدعى يده على نصيبه بعد فرزه ولا يستحق شيئا غيره وطالبت رفض الدعوى ووافقت المدعى عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) المدعى (المطعون عليه الأول) في طلبه بالنسبة لأبلاوة الوقف مناصفة بين السيدة اصلاح وبين ولدى أخته شفيقة المتوفاة لوفاق باقى أولاد الواقف عقيما ووفاة زوجته - وخالفته في طلب قسمة النصف الثانى لبنته وبينها على أن يكون له ثلثاه ولها ثلثه لأن شرط الواقف لا يقتضى التفاضل بينهم حيث لم يجعل التفاضل بين الذكور والأنثى إلا في الطبقة الأولى من أولاده فقط وبتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ قررت محكمة أول درجة برفض ما دفع به وكيل المدعى عليها الأولى وحكمت للمدعى على المدعى عليهما باستحقاقه لنصيبه فيما آل عن نعمت وزينب الشهيرة بزينات ابنتي الواقف وأم أيوب زوجته وقدّر هذا النصيب $\frac{3}{8}$ من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها فاضل ريع الوقف المذكور وأمر المدعى

عليها الأولى بأن تؤدي إليه ما يوازى ذلك الريع وأمر المدعى عليهما بعدم التعرض له في ذلك والزامهما بالمصاريف المناسبة و٦ جنيهاً أتعاب محاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات حضورياً . وقد استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٠ سنة ٧٣ ق وبني استئنافه على أن الحكم المستأنف أخطأ حين سوى بينه وبين شقيقته نفيسه (المطعون عليها الثانية) في قسمة فاضل ريع الوقف الآيل إليهما وطلبه الحكم له بما طلبه أمام محكمة أول درجة كما استأنفت المرحومة السيدة اصلاح الحكم أيضاً بالاستئناف رقم ٩١ سنة ٧٣ ق مقيمة استئنافها على أن الحكم المستأنف أخطأ إذ رفض دفعها بعدم السماع — كما أن التفسير الصحيح لشرط الواقف في حالة من يموت عقيماً أن يعود نصيبه إلى من هم في طبقته دون أبنائهم وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين وأثناء سيرهما توفيت المرحومة السيدة اصلاح فخل ورتها محلها . وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف القاهرة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفض ما رفع به ورثة السيدة اصلاح سيد أحمد ورفض الاستئنافين موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه وبمبلغ ٣ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للسيدة نفيسة عبد العزيز فتحى . فطعن الطاعنون وهم ورثة السيدة اصلاح على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتها الأولى وأبدت فيها رأيها برفض الطعن . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وعرض الطعن على السيد رئيس المحكمة فأمر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما محدداً لها خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها لإيداع مذكرة بدفاعهم مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها وللنيابة الواحد والعشرين يوماً التالية لإبداء رأيها . وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ قدم

الطاعنون مذكرة شارحة أحالوا فيها إلى ما ورد بتقرير الطعن . وفى ٨ و ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٨ أعلن تقرير الطعن للطعون عليهما . وفى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ قدم المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه ردا على دفاع الطاعنين ولم تقدم المطعون عليها الثانية دفاعا فى الطعن . وفى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ قدمت النيابة مذكرة ثانية أحالت فيها إلى ما جاء بمذكرتها السابقة .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سببين — يتحصل أولهما — فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٢ من محكمة طنطا الشرعية فى الدعوى رقم ١٨ سنة ٣١—٣٢ استنادا إلى القول بأن المطعون عليهما لم يكونا مختصين فى الدعوى الشرعية المذكورة لأنها كانت مرفوعة ضد وزارة الأوقاف وأن ناظر الوقف لا يمثل المستحقين قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المادة ٥٥ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن ناظر الوقف يعتبر وكيلا عن المستحقين ولأن محكمة طنطا الابتدائية الشرعية والمحكمة العليا الشرعية عندما حكمتا فى دعوى مورثة الطاعنين رقم ١٨ سنة ٣١—٣٢ إنما قررتا حقيقة قانونية لا شأن لها بالخصومة ولا بالأخصام وهى تفسير كتاب الوقف المعروض عليها ولا يمكن أن يختلف ذلك التفسير باختلاف المدعى عليه وأن مثل ذلك القضاء الذى ينتظم حقيقة قانونية يعتبر حجة على الكافة أى حتى على من لم يكن طرفا فى الخصومة .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند فى رفض الدفع موضوع هذا النعى إلى ما أورده من " ... أن محل النزاع فى القضية المقال بسبق الفصل فيها كان قاصرا على نصيب نمت التى توفيت عقيما فى حين أن النزاع فى الدعوى الحالية يشمل نصيب زينات بنت الواقف التى توفيت هى الأخرى عقيما ونصيب أم أيوب زوجة الواقف فضلا عما أبانه الحكم الابتدائى بأسباب

من أن القرار الصادر في دعوى التفسير — السابقة على فرض أن له حجية الأحكام فالمدعى لم يكن طرفاً ولا ممثلاً فيه فلا يحتاج به عليه ... ” ولما كان مناط التمسك بحجية الأمر المقضى هو أن يقوم النزاع الآخر بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق المقضى فيه محلاً وسبباً. وكانت وكالة ناظر الوقف عن المستحقين تتم عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما ينبئ عليه أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف وبمقتضى الكتاب الواقف ماساً باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في المصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً — وكان الثابت أن المطعون عليهما لم يكونا ممثلين في الدعوى الشرعية رقم ١٨ سنة ٣١ — ٣٢ طنطا الابتدائية لا بشخصهما ولا بمن يتوب عنهما وأن موضوع الدعوى مختلف لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لم يخطئ في تطبيق القانون مما يتعين منه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه مسخ شروط الواقف بالخروج بها عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ — ذلك أن الحكم فهم شرط الواقف الوارد في حجة إنشاء الوقف في شأن حصة من يموت عقيماً بأن هذه الحصة تنصرف إلى إخوته الأحياء منهم والأموال بحيث يحل أولاد الأموات محلهم فيما كانوا يستحقونه لو ظلوا أحياء في حين أن عبارة شروط الواقف لا تدل إلا على انحصار حصة من يموت عقيماً في إخوته الأحياء دون الأموات .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في خصوص هذا النعى ما يأتي :

”ومن حيث إن قضاء محكمة الدرجة الأولى سديد فيما فهم من شرط الواقف من أن فرع من مات قبل الاستحقاق يكون في درجة أصله وطبقته وقيامه مقامه

في الدرجة والاستحقاق مما يصبح معه نصيب العقيم مستحقا لطبقته أحياء وأمواتا عن فرع فما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميت انتقل إلى فرعه ولا عيب في استشهاده بحكم المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦.

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أورد بأصحابه في هذا الصدد ما يأتي : "... أن الواقف ... قال ... من مات قبل الاستحقاق واعقب ولدا يستحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا فهل معنى هذا أنه أقامه مقامه في الدرجة والطبقة وأنه لا يلزم بذلك التصريح إقامته مقامه في الدرجة أو أنه لم يتم مقامه في الدرجة للزوم التصريح بذلك ... إن إعطاء الواقف في حادثنا ما كان يستحقه الأصل المتوفى قبل الاستحقاق أو كان حيا لفرعه معناه أنه جعله في درجة أصله — وعلى ذلك يكون ولدا شقيقة ومنهما المدعى في درجة أولاد الواقف وهل يشمل لفظ الطبقة في كلام الواقف الأحياء والأموات فما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميت أخذه فرعه — وهل يستحق ولدا شقيقة مع خالتيهما بشرط الواقف — الجواب أنه تبين من بحث الموضوع الثالث من كلام الواقف أن الواقف أقام ولدا شقيقة مقامها في الدرجة والاستحقاق — وقد ماتت أمهما قبل الاستحقاق — وقد اختلف المحصوم في ذلك على الوجه المذكور بالفوائع ... وفي حادثنا أقام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق وبذلك يكون ولدا شقيقة مستحقين ما كانت تستحقه أمهما عن أختيهما نعمت وزينات لو كانت حية تطبيقا لشرط الواقف ... وأن إعطاء فرع من مات قبل الاستحقاق ما كان يستحقه أصله معناه جعله في درجة أصله وأن الطبقة تشمل الحى والميت وكذلك الأقرب عصبة تشمل الحى والميت وأن الأقرب عصبة إلى الوائف هو الأقرب إليه من جهة العصبة لا من جهة الرحم . وأن لدعوى يتطابق عليها شرط الواقف ... وعلى هذا يكون للمدعى الحق في نصيب كل من نعمت وزينب الشهيرة بزينات بتى الواقف عملا بقول الواقف لمن في درجته وذوى طبقته الأقرب فالأقرب عصبة إلى الواقف إذ أن في الدرجة يشمل الحى كأصلاح والميت كشقيقة أم المدعى ثم يستحق المدعى ما إلى شقيقة بالشرط الاستثنائي الذي جعله به الواقف في درجة أصله

كما يستحق بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ "ويبين من هذا الذي أورده الحكان أن محكمة الموضوع بدوجتها ذهبت في فهم شرط الواقف الذي ورد بحجة إنشاء الوقف والذي جرى نفيه " بأن من مات قبل الاستحقاق وأعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا " ذهبت إلى أن الواقف أقام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة — وبذلك يستحق هذا الفرع نصيب أصله في النصيب الأصلي الذي يستحقه عن الواقف والنصيب الآيل عن العقيم .

ومن حيث إن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وإن أطلقت للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ . ولما كان النص باسناد الوقف على أن "من مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقة من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبة إلى الواقف" صريح في أن حصصة العقيم تؤول إلى الاخوة المشار كين للتوفى في الدرجة والاستحقاق وكان النص في الاشهاد بعد ذلك على أن : "من مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئا من الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا" لا يتسع للقول بقيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل عن العقيم لحلول الشرط من النص على ذلك .

وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما ذهب إليه من قيام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق باعتبار درجة هذا الفرع درجة جعلية اعمال حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لما كان ذلك — فإن محكمة الموضوع إذ فهمت شرط الواقف على أن فرع من مات قبل الاستحقاق يكون في درجة أصله وطبقته رغم خلو النص على قيامه مقامه في الدرجة والإستحقاق بالنسبة للنصيب الآيل عن العقيم تكون قد مسخت شرط الواقف وخرجت به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ فشاب حكمها بطلان جوهرى يستوجب نقضه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩

رئاسة السيد المستشار محمود عباد ، وبحضور الحادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني
العوضي ، ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٣٤)

الطعن رقم ١ سنة ٢٨ ق "انتخاب محامين"

نقابات "نقابة المحامين" . لم تجز التشريعات التي صدرت في شأن المحاماة حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، نوزير العدل الحق في الدفن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة العادرة في هذا الشأن . عدم خروج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج — في خصوص اللجان الفرعية . — آية ذلك .

يبين من التشريعات التي صدرت في شأن المحاماة أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنها قد حصرت حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجز له الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن ، ولم يخرج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج — في خصوص اللجان الفرعية — فلم تشر المذكرة الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أسوة بما اتبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة — يؤكد هذا النظر — أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الآثار التي تترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالتى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية بعيد عن نطاق الطعن الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٨٦ — لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مجلس النقابة باعتماد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحكمة استئناف القاهرة — فهما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية —

وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القرارات التي صدرت
باعتقاد هذا التشكيل لا تكون محل طعن كذلك ويتمين الحكم بعدم جواز
الطعن .

الحكمات

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن وقائع هذا الطعن تخلص على ما يبين من أوراقه في أنه حدد
يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ميعادا لانتخاب أعضاء لجنة نقابة المحامين أمام
محكمة استئناف القاهرة . فاجتمع المحامون المقيمون بالقاهرة في دار النقابة
 واجتمع المحامون المقيمون في دوائر المحاكم الابتدائية التابعة لمحكمة الاستئناف
 المذكورة كل فريق في مقر محكمته لإجراء عملية الانتخابات وأثبتت لجنة الانتخاب
 بالقاهرة في محضرها المحرر في اليوم المذكور أنها أحصت تذاكر الانتخاب قبل
 إجراء عملية التصويت فتبين أن ألفى ورقة وجدت بعد انتهاء عملية الانتخاب
 ٢٠١٩ ورقة أى بزيادة ١٩ ورقة فقورت اللجنة بإبطال عملية الانتخاب في القاهرة
 وأعادته وحرزت أوراق الانتخاب الواردة إليها من المنيا وبني سويف والجيزة
 وبنها والفيوم والسويس حتى يحوى فرزها مع أوراق الإعلدة . وفي ١٣ من نوفمبر
 سنة ١٩٥٨ أصدر مجلس نقابة المحامين قرارا باعتماد قرار لجنة الانتخاب في القاهرة
 وإبطال الانتخابات التي تمت في لجنة القاهرة الفرعية بالنسبة لمدينة القاهرة
 وحدها وبإعادة إجراء الانتخاب في القاهرة يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وبإجراء
 تحقيق فيما شاب عملية الانتخاب وفي اليوم المحدد أعيدت في مدينة القاهرة عملية
 الانتخاب الذي أسفر عن فوز الأساتذة المحامين الميمنة أسماؤهم بالحضر .
 وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أصدر مجلس النقابة قرارا باعتماد نتيجة الانتخاب
 وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ورد إلى وزارة العدل طلب من ثلاثين محاميا
 يطلبون فيه إلى وزير العدل الطعن على قرار مجلس نقابة المحامين الصادر باعتماد
 نتيجة الانتخابات سالفة الذكر . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قرر وزير

العدل بالطن في قرارى مجلس نقابة المحامين الصادرين يومى ١٣ و ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بشأن انتخاب أعضاء لجنة نقابة المحامين أمام محكمة استئناف القاهرة .

ومن حيث إن الحاضر عن مجلس نقابة المحامين دفع بعدم جواز الطعن وشاركته النيابة العامة هذا الرأى واستندا فى ذلك إلى أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تشير إلى أن حق وزير العدل فى الطعن قاصر على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفى القرارات الصادرة منها فى شأن هذا التشكيل ولا يتعدى هذا الحق إلى الطعن فى تشكيل اللجان الفرعية لمجلس النقابة ولا فى القرارات الصادرة باعتماد هذا التشكيل .

ومن حيث إنه يبين من التشريعات التى صدرت فى شأن المحاماة أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المادة ٥٠ من القانون ٢٦ لسنة ١٩١٢ نصت على ما يأتى "يعين المجلس "مجلس النقابة" فى مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين فى دائرتها ليقوموا مقامه فى كل ما اختصاص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة "وتحدثت المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ من اللائحة الداخلية عن مدة العضوية واختصاص هذه اللجنة وحق مجلس النقابة فى تعيين من يخرج من هؤلاء الأعضاء ونصت المادة ٥٤ من القانون على ما يأتى "يرفع ناظر الحقائق إلى محكمة الاستئناف الأهلية أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة" وحين صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٣٩ نص فى المادة ٨٥ على تشكيل اللجان الفرعية للنظر فى الأعمال التى يحيلها عليها مجلس النقابة على أن يكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين اللذين لهم حق الانتخاب والمقيدين بدائرة المحكمة بالطريقة التى ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة ولا يكون التشكيل نهائيا إلا بعد اعتداده من مجلس النقابة ، ونصت المادة ٨٦ من القانون على ما يأتى " : لوزير العدل أن يطعن فى تشكيل الجمعية العمومية أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير ... " . ولم صدر

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٨٤ على تشكيل اللجان الفرعية بالطريقة سالفة الذكر ونص في المادة ٨٥ على أنه "لوزير العدل أن يطن في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض" وواضح من ذلك أن هذه التشريعات قد حصرت حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجز له الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الخصوص .

ومن حيث إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ نص في المادة ٨٥ على تشكيل اللجان الفرعية بالطريقة التي وردت في القانونين ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ و ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ونص في الفقرة الأولى من المادة ٨٦ على ما يأتي "لوزير العدل أن يطن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها" . ولم تشر المذكرة الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام إلى أن المشرع قد خرج عن نهجه السابق في خصوص اللجان الفرعية أو أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أصوة بما تبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة ويؤكد هذا النظر ويدعمه أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الآثار التي تترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالي تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية . وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية بعيد عن نطاق الطعن الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٨٦ ولما كان ذلك وكان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مجلس النقابة باعتماد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحكمة استئناف القاهرة فهما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية ، وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القرارات التي صدرت باعتماد هذا التشكيل لا تكون محل طعن كذلك .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفران سالم ، ومحمد رفعت ، وعباس حلمي سلطان المستشارين .

(٣٥)

الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق .

عمل . مكافأة العامل . إعانة الغلاء . إعتبار إعانة الغلاء جزءاً لا يتجزأ من الأجر ٢/٦٨٣ مدني . عدم النص صراحة في الاتفاقية بين الشركة والعمال على استبعاد إعانة غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة . احتساب الحكم المطعون فيه رغم ذلك مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء . خطأ في القانون .

إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة المطعون عليها والعمال — بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد — قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضي باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة، وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بأداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بجدول ترتيب درجات العمال لا يتضمن قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المرتب دون إضافة إعانة الغلاء لما في ذلك من إهدار لحق افترضه القانون لا يقطع إلا بنص صريح في الاتفاقية ، لما كان ذلك وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فضلاً عن مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب مكافأة مدة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث ان الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون عليها الدعوى رقم ٢١٦٨ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية بصحيفة معلقة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — وقال في بيان دعواه أنه التحق بخدمة الشركة بمرتب وصل في نهاية مدة الخدمة الى ١٩ جنيا من ذلك ٩ جنيهات المرتب الأصلي و ١٠ جنيه إعانة غلاء المعيشة . وأن الشركة قدرت مكافأته من مدة خدمته بمبلغ ٢٦٥ جنيا و ٥٠٠ مليم محسوبة على أساس المرتب الأصلي وحده دون علاوة الغلاء وصرفت له هذا المبلغ في حين أنه كان يتعين احتساب المكافأة على أساس المرتب الأصلي مضافا اليه علاوة الغلاء وبذلك يكون ما يستحقه من مكافأة على هذا الأساس مبلغ ٥٦٥ جنيا و ١٨٧ مليما وبالتالي يكون الباقي له في ذمة الشركة من قيمة هذه المكافأة مبلغ ٢٩٩ جنيا و ٦٧٨ مليما طلب الحكم على الشركة بأن تدفعه له مع المصروفات والأتعاب . وقد دفعت الشركة هذه الدعوى بأنها قامت بسداد المكافأة التي يستحقها الطاعن وفقا لأحكام الاتفاقية المبرمة بينها وبين عمالها في سنة ١٩٣٩ والمعدلة أخيرا بالاتفاق المحرر في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ وهو أصليح للعامل من أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ تنص اللائحة التي تضمنت هذا الاتفاق على أن مكافأة العامل تحتسب على أساس نصف مرتبه الشهري عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وبمقدار مرتب شهر عن كل سنة من السنوات التالية وعلى أن يكون الحساب على أساس آخر مرتب وصل اليه العامل . وألحقت هذه اللائحة بجدول بينت فيه درجات العمال وأجورهم التي

يستحقونها دون إضافة علاوة الغلاء وقد صدق مكتب العمل على هذا الاتفاق في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠. وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة في هذه الدعوى بإلزام اشركة المطعون عليها بأن تدفع للدعى (الطاعن) مبلغ ٢٩٩ جنيهًا و ٦٨٧ مليًا والمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعابًا للمحاماة والنفاذ. فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٠٤ سنة ١٠ ق الاسكندرية. وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية في الاستئناف المذكور بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المستأنف عليه (الطاعن) بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٥ جنيهات متايل أتعاب المحاماة عنهما. وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الطاعن على طلباته وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من طرفي الخصومة والنيابة العامة على طلباته.

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالنقض الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيساً على القول بأن العمال ارتضوا إبرام الاتفاقية المعدلة مع بقاء جدول الأجور الذي تحتسب على أساسه المكافأة في صورته الأولى أى محتويها على بيان الأجر الثابت الذي يستحقه العامل دون إهانة غلاء المعيشة. وأن العمال قد رأوا أن في ميزة إطلاق المدة التي تحتسب عليها مكافأة العامل ما قد يفضل الميزة التي تنتج من اعتبار القانون لهذه العلاوة من بين عناصر الأجر في حساب المكافأة — إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك قد أخطأ فهم الاتفاقية وتاويلها كما أخطأ تطبيق القانون ذلك أن جدول الأجور

تناول كادر العمال وطريقة انتقال أجورهم من فئة لأخرى فلا شأن له بعلاوة الغلاء ولا باحتسابها ولأنه لم يرد في لائحة الشركة ما يتضمن النص صراحة على استبعاد علاوة غلاء المعيشة من الأجر في احتساب مكافأة نهاية الخدمة مما يتعين معه أعمال نص المادة ٣/٦٨٣ من القانون المدني الذي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أجر الدامل المرتبات الإضافية ومنها علاوة غلاء المعيشة - ولذلك يتعين أن يكون احتساب المكافأة على أساس المرتب الأصلي مضافا إليه هذه العلاوة .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه في خصوص هذا النعى ما يأتي : "وحيث إن مما يلاحظ أن اتفاقية يونية سنة ١٩٣٩ كانت أبرمت قبل أن تصدر الأوامر العسكرية بشأن إعانة غلاء المعيشة وهي الأوامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ورقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ ورقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فلما أجرى تعديل الاتفاقية باتفاق ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ كان العمال على بينة من قيام هذه الأوامر المقررة بعلاوة الغلاء وأنها تعتبر طبقا للقانون من الملحقات التي تدخل ضمن الأجر عند احتساب المكافأة التي يستحقها العامل طبقا لقانون عقد العمل الفردي . ولكنهم على الرغم من ذلك ارتضوا إبرام الاتفاقية المعدلة مع بقاء جدول الأجور الذي تحتسب على أساسه المكافأة في صورته الأولى أي محتويا على بيان الأجر الثابت الذي يستحقه العامل دون إعانة غلاء المعيشة . ودلالة ذلك أن العمال قدروا أن في ميزة إطلاق المدة التي تحتسب عليها مكافأة العامل ما قد يفضل الميزة التي تنتج من اعتبار القانون لهذه العلاوة من بين عناصر الأجر بحيث يجب أن تضاف إلى الجزء الثابت من الأجر..." .

ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باحتساب مكافأة الطاعن على أساس الأجر الثابت دون إضافة إعانة الغلاء على أن في بناء جدول الأجور الملحق باللائحة المعدلة في سنة ١٩٥٠ على صورته الأصلية الوارد بها في لائحة سنة ١٩٣٩ ما يفيد قبول العامل محاسبته على هذا الأساس لما قدره من ميزة إطلاق مدة الخدمة التي تحتسب عليها المكافأة . وكان

الأجر وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ مدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء إذ هي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر. وكانت الاتفاقية المعدلة في سنة ١٩٥٠ أي بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد والمبرمة بين الشركة والعمال والمقدمة صورتها من كل من طرفي الخصومة قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصا صريحا يقضى باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة . وكان بقاء جدول ترتيب درجات العمال الملحق باتفاقية سنة ١٩٥٠ المعدلة على صورته الوارد بها في اتفاقية سنة ١٩٣٩ السابقة — وطريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بأداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بهذا الجدول لا يتضمنان قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المرتب دون إضافة إعانة الغلاء لما في ذلك من إهدارا لحق اقتضاه القانون لا يسقط إلا بنص صريح في الاتفاقية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب مدة مكافأة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء يكون أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي مانى به الطاعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩

بإدارة السيد المستشار محمود عواد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، والحسين
الموضى ، ومحمد رفعت ، وهيس حلى ، ولطان المستشارين .

(٣٦)

الطعن رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق

(١) دعوى " بعض أنواع الدعاوى " " دعوى استرداد المقتولات المحجوزة " عدم
إختصاص المدعى فى دعوى الاسترداد لا يترتب عليه " بطلان خلافا لما كان عليه قانون
المرافعات الملئى م ٤٧٨ منه .

(ب) إفلاس . عدم إختصاص وكيل الدائنين فى الدعاوى والإجراءات التى توجه ضد التفليسة
لا يترتب عليه جواز م ٢١٧ من قانون التجارة . كل ما يترتب عليه هو عدم جواز
الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر فى مواجهة .

١ - لم يترتب قانون المرافعات - الحالى - البطلان جزاء على عدم
إختصاص المدعى فى دعوى الإسترداد على خلاف ما كان يقضى به قانون
المرافعات الملئى فى المادة ٤٧٨ منه .

٢ - نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة - الواردة فى باب الإفلاس
وإن جرى بوجوب إختصاص وكيل الدائنين فى الدعاوى والإجراءات التى توجه
ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمقتول أو ببقار إلا أنه لم ترتب جزاء على إغفال
هذا الإجراء - وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم إختصاص وكيل الدائنين فى دعوى
من هذا القبيل سببا لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم إختصاصه هو عدم جواز
الاحتجاج على التفليسة بحكم لا يكون قد صدر فى مواجهة وكيل الدائنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا لدى محكمة القاهرة الابتدائية دعوى قيدت فى جدولها برقم ٤٧٦ سنة ١٩٥٣ افلاس — طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم للبضائع الموجودة بمخازنهم الكائن بشارع المعز لدين الله ورفع الاختتام الموضوعه عليه كطلب الطاعن وآخرين معه — من بينهم الأستاذ عبد الرؤف سمارة سنديك تفليسة شاكر تادرس — على اعتبار أنهم دائنون لقيصر درياس أبو السعد — وقد اختصم هذا الأخير فيها — وفى ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ قضى ابتدائيا للمطعون عليهم بطلباتهم واعلن الحكم الابتدائى الى قيصر درياس وإلى الطاعن وزملائه فى ١٣ ١٤ ١٤٦ من يوليو سنة ١٩٥٤ فرفع هؤلاء استئنافا اعلن للمطعون عليهم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٤ وحدد لنظره جلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وفى هذه الجلسة تبين أن قيصر درياس قد حكم بأشهار افلاسه فقررت محكمة الاستئناف التأجيل لإعلان السنديك المعين فى تفليسته وفى اليوم التالى اعلن السنديك وهو الأستاذ عبد الرؤف سمارة — ثم دفع المطعون عليهم ببطلان الاستئناف تأسيسا على أن المستأنفين ومنهم الطاعن — لم يعلنوا ” المدين ” أو من يمثله بعريضة الاستئناف وأنه لا يزيل هذا البطلان ادخال المستأنفين وكيل الديانة فيما بعد لأنهم عندما أدخلوه كان مباد الاستئناف قد انقضى — وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع وببطلان الاستئناف فقررت الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض — وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صمم كل من الطرفين على طلباته كما صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها التى أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم أخطأ تطبيق القانون — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لم تكن للأطعون عليهم مصلحة في الدفع بالبطلان وأن المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات نصت على أنه لا يقبل أى دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة بقررها القانون وأن الأستاذ عبد الرؤوف سماره الذى عين سنديكا في تغليسة قيصر درياس كان مدينا من قبل سنديكا في تغليسة شاكر تدرس وأنه كان من بين المستأنفين فكأنه كان ممثلا في الدعوى ما بين مستأنف ومستأنف عليه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف على وجهة نظر حاصلها أن الدعوى الابتدائية هي دعوى استرداد ينطبق عليها نص المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات الذى يوجب اختصاص المدين فيها وأن اغفال اختصاصه ينبئ عليه الحكم ببطلان صحيفتها وأن استئناف الحكم الصادر فيها يسرى عليه ما يسرى عليها من أحكام .

ومن حيث إن هذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للقانون من ناحيتين : الأولى — أن قانون المرافعات — الحالى — لم يرتب البطلان جزاءا على عدم اختصاص المدين في دعوى الاسترداد وذلك على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملقى في المادة ٤٧٨ منه — والثانية أن الدعوى الابتدائية لا يحكمها نص المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات وإنما يحكمها نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة الواردة في باب الافلاس — وهذه المادة الأخيرة وإن جرى نفعها بوجوب اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والاجراءات التى توجه ضد التغليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بمتار — إلا أنها لم ترتب جزاءا على اغفال هذا الإجراء . وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم اختصاص وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سببا لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم اختصاصه هو عدم جواز الاحتجاج على التغليسة بحكم لا يكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين ولما كان ذلك — كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع المقدم من غيرذى مصلحة فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود حماد ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسين الموضى ، وهيارحلى سلطان المستشارين .

(٣٧)

الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق

(أ) استئناف " شكلا " . قوة الأمر المقضى . قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف
شكلا . قضاء ضمني بجواز الاستئناف . اعتباره حائزا قوة الأمر المقضى . حائل دون
المودة إلى إثارة النزاع أمامها بشأن جواز الاستئناف .

(ب) استئناف " نصاب الاستئناف " . نقض " أسباب الطعن " . عدم جواز التمسك
لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بمقولة
إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للحكمة الابتدائية ولو كان متعلقا بالنظام
العام . هو نفي بخالطة واقع .

(ج) خير . حكم " تسبب مريب " . تبني الحكم تقرير الخبير على ما فيه من تعارض بين
الأسباب والنتيجة . عدم توضيحه الأسباب التي ترفع هذا التعارض .

١ - متى قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا كان قضاؤها
هذا قضاء ضمنا بجواز الاستئناف يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون المود
إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدم جوازه .

٢ - النعي على الحكم المطعون فيه - فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف
بمقوله إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للحكمة الابتدائية -
هو نفي بخالطة واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها
بجواز الاستئناف و بقبوله شكلا - مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة
أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد تبنى تقرير الخبير على ما فيه من تعارض بين الأسباب وبين النتيجة دون أن يوضح من ناحية الأسباب التي ترفع هذا التعارض الذي كان مثار نزاع أمام محكمة الموضوع ثم أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها التقرير على أساس أنها الحساب الصحيح للسطح المسموح باسترداده حسب مقاس الخبير فإن اختلاف الناتج الحسابي لا يعتبر مجرد خطأ مادي يمكن تصحيحه وإنما يكون تعارضا في التسبيب يمتد إلى الحكم ويبيح بما لا يتوجب نقضه.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من الحكمين المطعون فيهما ومن سائر الأوراق أن الطاعن عبد الفتاح عبد الحليم الشايب أقام الدعوى رقم ٧٥٥ مدني كلي المنصورة على المطعون عليه الثاني عبد العزيز الزيني يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ في مقة دار ٥ فدادين و ٨ أسهم من أرض فضاء مساحتها سبعة قراريط تحت العجز والزيادة كان المطعون عليه المذكور قد باعه لإياها محتفظا لنفسه عند اللزوم بالحق في أن يسترد منها جزءا بجوار المساكنة بطول الضلع الغربي بعرض ٢٠ مترا تخصم قيمته من أصل الثمن ولما كان البائع قد باع هذا الجزء بعد ذلك إلى المطعون عليه الأول عبد العليم أحمد غانم فقد عرف في لاحق في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٩ فقد تدخل هذا الأخير في الدعوى منتظما إلى البائع في طلب رفض دعوى المشتري الأول فيأزاد عن ٤ قراريط و ١٦ سهما فقط ونذبت المحكمة خبيرا في الدعوى للاطلاع على مستندات أطرافها وتطبيقها على الطبيعة ليبيان الجزء الباقي للطاعن بعد استقطاع الجزء الذي استرده البائع — المطعون عليه الثاني — وبأنه إلى المطعون عليه الأول المتدخل في النزاع وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة الابتدائية في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

حضوريا بقبول تدخل عبد العليم غانم وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعن في الـ ٥ قراريط و ٨ أسهم التي يطالب بها وتسليمها إليه نظير ثمن قدره ثمانمائة جنيه وألزم البائع بالمصاريف وشملت الحكم بالنفاذ فاستأنف المشتري الثاني (المطعون عليه الأول) هذا الحكم طالبا إلغاء وصف النفاذ وفي الموضوع قصر الحكم للطاعن على صحة ونفاذ عقده بالنسبة إلى ٤ قراريط و ١٧ سهما بعد استبعاد ٢ قيراطان و ١٦ سهما حتى اشتراها من المطعون عليه الثاني وانضم هذا الأخير إليه في طلباته — وفي ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء وصف النفاذ بالنسبة إلى ٢ قيراطان و ١٦ سهما — وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لانحصار منازعته فيما لا يتجاوز قيمته النصاب النهائي الكلي وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الدفع وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد بيع الطاعن في ٤ قراريط و ٢٠ سهما وألزمته المصاريف الاستئنافية فطعن في هذين الحكمين بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة الفحص وطلبت النيابة إحالته إلى هذه الدائرة لأنه مرجح تقضيه في خصوص السبب الثاني من الطعن وبالجلسة المحددة انظره أمامها بعد إحالته صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببي الطعن أن محكمة الاستئناف إذ قضت في حكمها الأول بقبول الاستئناف شكلا وفي حكمها الثاني برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف قد خالفت نص المادة ٥١ من قانون المرافعات وقال الطاعن شرحا لذلك إن المستأنف — وهو المطعون عليه الأول — إنما تدخل في الدعوى ابتداء ثم استأنف الحكم الصادر فيها بشأن مساحة ٤٩ مترا من الأرض لا يتجاوز قيمتها النصاب الكلي النير جائزا استئنافه وهي كل ما كان له مصلحة فيه من القدر المبيع إلى الطاعن فقيمة الدعوى بالنسبة له — وهو من الغير — مقصورة على القدر الذي ينزع فيه أما الحكم بصحة التعاقد فيما زاد عن ذلك فليس حكما عليه لأنه ليس من أطرافه والاستئناف مرفوع منه محدود بمصلحته واستطرد الطاعن يقول إنه إن كان قد فاته الدفع بعدم جواز الاستئناف

قبل صدور الحكم بقبوله شكلا فهو الآن يطعن في الحكمين معا والنعى بذلك على أى حال من النظام العام .

وحيث إن هذا السبب مردود أولا بأنه متى قضت المحكمة الاستثنائية بقبول الاستئناف شكلا كان قضاؤها هذا قضاء ضميا بجواز الاستئناف يحوز قوة الأمر المقضى ويحول دون العود إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدم جوازه ، ومردود ثانيا — بأن النعى على الحكم المطعون فيه — الأول فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بمقولة إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية — هو نعى يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها الأول بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا — مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم قصور تسببه لإغفاله مقطع النزاع ذلك لأن الحكم بعد أن اعتمد تقرير الخبير دليلا سلم بصحة مضمونه عاد فأهدره في أساسه وجوهره ويقول الطاعن في تفصيل ذلك إن عقد شرائه انصب على عقار ذى حدود ثابتة ذكرت فيه المساحة بالتقريب كما انصبت دعواه على القدر الذى يعتبر البيع فيه باتا نهائيا غير جائز استرداده وهو ينتهى غربا عند خط وهمى استقرار النزاع بين أطراف الدعوى حول تحديد موضعه فتمسك الطاعن بانهائه غربا عند الحد المنصوص عليه في عقده وبأن البائع لم يلزم هذا الحد في الجزء الذى باعه للطعون عليه الأول بل تجاوزه متوغلا ما بين مترين وثلاثة فيما سبق أن باعه للطاعن على ما هو ثابت بعقده وبما ورد على لسان وكيل البائع في الشكوى الادارية ٤٠٢ بقراس ١٩٤٩ بالاضافة إلى تقرير الخبير الذى يعين موضع الخط المختلف عليه بما يطابق دعواه ويؤيدها ويتفق مع تأشيرة مأمور الشهر العقارى على عقد شراء المطعون عليه الأول عند طلب شهره بما يفيد قيام نزاع حول ٤٩,٨٠ مترا وهو بعينه مسطح الأبعاد التى اعتبرها الخبير مجاوزة لحق الاسترداد الذى احتفظ به البائع لنفسه في عقد الطاعن فان

كان الخبير قد وقع في خطأ حسابي ظاهر عندما قدر هذه المساحة ٢٦,٢٧ متراً بعد أن قطع في تقريره لصالح الطاعن ورسم هذا الخط بما يتفق ووجهة نظره فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتمد في قضائه هذا التقرير لم يفتن إلى أن النزاع دائر في حقيقته على تعيين ذلك الخط الوهمي ولم يهتم بتعيين حدود المبيع عندما عدله في الحكم المستأنف إلى ٤ قراريط و ٢٠,٧ سهماً فقط واذ كان تناقضاً ما وقع فيه الخبير فإن ما شاب تقريره يمتد حتماً إلى الحكم الذي اعتمده وتبناه .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك إنه يبين من صورة تقرير الخبير المقدمة من الطاعن بملف الطعن حصول تجاوز في القدر المسموح باسترداده نتيجة جعل الحد البحري من الجزء المبيع إلى المطعون ضده الأول ٢٢ متراً والقبيل ٢٢,٥ متراً بدلاً من عشرين متراً كان يجب الترامها في كل منهما وأن الضلع الشرقي يمتد من الناحية القبيلة مسافة ١٦,٦٠ متراً فتكون الزيادة إلى هذا الحد وعرضها بالأمتار ٢,٥ متراً مقدارها ٤١,٥٠ متراً مربعا والباقي من هذا الضلع الشرقي ٣,٥٠ متراً فيكون التجاوز في الناحية البحرية $٧ = ٢ \times ٣,٥٠$ متر مربع ومجموعها في الاثنين ٨,٥٠ متراً مربعا وهذه النتيجة المستمدة من الأبعاد الميينة في التقرير لا تتفق مع ما انتهى إليه الخبير في احتساب الزيادة ٢٦,٢٧ متراً فقط ، لما كان ما تقدم — وكان الحكم المطعون فيه قد تبنى تقرير الخبير على ما فيه من تعارض بين الأسباب وبين النتيجة دون أن يوضح من ناحيته الأسباب التي ترفع هذا التعارض الذي كان متار نزاع أمام محكمة الموضوع ثم أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها التقرير على أساس أنها الحساب الصحيح للسطح حسب مقياس الخبير فإن اختلاف الناتج الحسابي لا يعتبر مجرد خطأ مادي يمكن تصحيحه وإنما يكون تعارضاً في التسبب يمتد إلى الحكم ويعيبه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩

بإدارة السيد المستشار محمود حماد ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان يوسف ، والحسيني
الغوشي ، ومحمد رفعت ، وهما من حلى سلطان المستشارين .

(٣٨)

الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

(أ) وقف . قسمة . التحويل في قسمة حصة الخيرات أو المرتبات الدائمة وفروزها عن باقي
أعيان الوقف على ما تنتج تلك الحصة من غلة . أيما كانت عقارا أو أطيافا زراعية .
الغلة فقط هي التي يجب أن تراعى عند الفرز . على هذا الأساس وحده يتحدد مقدار
الحصة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله . م ٢ من ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
معدل ب . ق ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ م ٤١ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(ب) وقف . قسمة . نص م ٣٦ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وارد حكمها على قسمة غلة
الوقف دون قسمة أعيانه . قسمة أعيان الوقف ورد حكمها في م ٤١ من ذلك
القانون . الإحالة الواردة في المادة الأخيرة إلى م ٣٦ إلى تقدير المرتبات
المفرزة للخيرات .

١ — مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة
بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
أن المعول عليه في قسمة حصة الخيرات أو المرتبات الدائمة وفروزها عن باقي
أعيان الوقف هو ما تنتج تلك الحصة — أيما كانت عقارا أو أطيافا زراعية
من غلة — وهذه الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تنفي
بالمرتبات الدائمة أو الخيرات المشروطة وعلى هذا الأساس وحده يتحدد مقدار
الحصة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله .

٢ — إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى تنص على هدم جواز زيادة المرتبات عما شرط لها فى الوقف وارد حكمها على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التى ورد حكمها فى المادة ٤١ من ذلك القانون أما الإحالة الواردة فى المادة الأخيرة إلى المادة ٣٦ فإلى تقدير المرتبات المفوزة للخيرات ليكون هذا التقدير أساسا لفرز حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد فى المادة ٤١ وبعدئذ يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرزها مهما يطرأ على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما بعد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن السيدة فاطمة مصطفى البكرى وآخرين من مستحقى وقف الأمير عثمان باشجاويش رفعوا الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية على وزارة الأوقاف بطلب قسمة أعيان الوقف المذكور وفرز حصة نفى غلتها للصرف على الخيرات الميينة بكتاب الوقف فنذبت المحكمة خبرا لمعاينة الأطيان والعقارات الموقوفة وإجراء عملية الفرز والتقسيم المطلوبة وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريره الذى انتهى فيه إلى تخصيص جزء من أطيان الوقف مساحته ٤٣ فدانا و ١٦ قيراط و ٢٢ سهم للخيرات البالغ مقدارها حسب تقدير الوزارة لها مبلغ ٨٦٩ جنيا و ٣٤٥ مليا وقال إن صافى ريع تلك المساحة يبلغ ٨٩٧ جنيا و ٨٢٢ مليا . فاعترضت وزارة الأوقاف على ذلك بأن هذه المساحة تنقص عن المساحة الواجب تخصيصها للخيرات بمقدار ١٨ فدانا و ١٧ قيراطا و ٧ أسهم . وبتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بتخصيص حصة الخيرات فى الوقف المذكور على الوجه المبين بتقرير

الخير . فاستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة حيث قيد بمجلدوها تحت رقم ٧٤ لسنة ٧٣ ق تصرفات طالبة الغاء والحكم أصليا باعتبار نصيب الخيرات ٦٢ فدانا و ١٠ قواريط و ٥ أسهم منها ٤٣ فدانا و ١٦ قيراطا و ٢٢ سهمهما الواردة في تقرير الخير واحتياطيا لإعادة المأمورية إلى الخير لفرز نصيب الخيرات في جميع الأعيان الموقوفة على أساس تحويل المرتب الخيري إلى سهم في الغلة ثم تقدير ثمن عقارات الوقف و ثمن أطبائه الزراعية وتخصيص جهات البر من مجموع ثمنها حصة بنسبة المرتب الخيري السنوي إلى ربع الوقف ثم فرز مقدار من أعيان الوقف للخيرات توازي قيمته حصة الخيرات في مجموع الثمن . وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت وزارة الأوقاف في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ١٠ من إبريل سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبتاريخ ١٥ من إبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الأحوال الشخصية . وبتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن وحدد لهم خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم لايداع مذكرة بدفاعهم مشفوعة بالمستندات التي يريدون تقديمها وللنيابة الواحد وعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن . وبعد إعلان تقرير الطعن وتقديم مذكرات بعض المطعون عليهم في المواعيد المحددة قدمت النيابة العامة مذكرة أصرت فيها على رأيها السابق ثم أمر السيد رئيس المحكمة بتحديد جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩ أمام هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث ان مبنى الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه أولها أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي استند إليها الحكم في رفض طلب إجراء القسمة على النحو المبين بطلبات الوزارة — هذه المادة خاصة بقسمة غلة الوقف والشرط الوارد في عجزها بعدم زيادة المرتبات مما شرطه الواقف خاص بهذه الغلة وقسمتها . أما إذا قسمت اعيان الوقف فإن صاحب المرتب يأخذ غلة الحصة التي فوزت له بالغلة ما بلغت زادت عن المرتب المشروط

له أو نقصت طبقاً لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاصة بفرز أعيان الوقف . وهذه المادة لم تحل على المادة ٣٦ في شأن تقدير سهم صاحب المرتب في الغلة أى في تحويل حقه عن مبلغ محدد إلى سهم في الغلة . والوجه الثانى خطأ الحكم المطعون فيه عند ما طبق ما جاء بعجز المادة ٣٦ على الدعوى مع أنه خاص بقسمة الغلة فقط وكان الواجب على الحكم أن يطبق ما جاء بعجز المادة ٤١ لأنه هو الخاص بفرز أعيان الوقف . والوجه الثالث أن الحكم أخطأ إذ لم يعتبر الخيرات صاحبة المرتب شريكة على الشيوع في أعيان الوقف مع أن ذلك منصوص عليه صراحة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ومؤدى هذه الوجوه الثلاثة في نظر الطاعنة هو أنه في قسمة حصة الخيرات في الوقف يجب أن يحول المرتب الخيرى إلى سهم في الغلة حسبما ورد في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ثم يقدّر ثمن عقارات الوقف وثمان أطيانه الزراعية ويخصص للخيرات من مجموع ثمنها حصة بنسبة المرتب الخيرى السنوى إلى ريع الوقف . ثم يفرز من أعيان الوقف أو أطيانه أو من كل منهما للخيرات مقدار توازى قيمته حصة الخيرات في مجموع الثمن .

وحيث أن هذا النعى مردود . ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه يعتبر الوقف منتهياً "... فيما عدا حصة شائعة فيه تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات (المشروطة بلحات البر) .. ويتبع في تقدير هذه الحصة وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف " . ونصت المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواردة في باب قسمة الوقف على أنه إذا طلبت القسمة " قررت المحكمة (للخيرات أو المرتبات الدائمة) حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس سنوات الأخيرة العادية . ويكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص " . ويبين من المذكرة التفسيرية للمادة ٤١ أن التقدير الذى أشير

في تلك المادة إلى إجرائه طبقا للواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ هو تقدير المرتبات لا تقدير الحصة المطلوب إقرارها لهذه المرتبات . ومؤدى هذين النصين أن المعول عليه في قسمة حصة الخيرات أو المرتبات الدائمة وفرزها عن باقي أعيان الوقف هو ما تنتجه تلك الحصة — أيا كانت عقارا أو أطيانا زراعية — من غلة — هذه الغلة — التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تفي بالمرتبات الدائمة أو الخيرات المشروطة . وعلى هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصة الواجب فرزها للخيرات دون ما اعتبار لقيمة أعيان الحصة المذكورة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه « لا نزاع بين الطرفين في أن ما قرر للخيرات من أطيان ينل مبلغ ٨٩٣ جنيها و ٨٢٢ مليا صافية سنويا وهذا أكثر من المقدر للخيرات باتفاق الطرفين وقدره مبلغ ٨٦٩ جنيها و ٣٤٥ مليا » فإن مفاد ذلك أن المرتبات الخيرية المطلوب فرز حصة لها قد تحددت باتفاق الطرفين بمبلغ ٨٦٩ جنيها و ٣٤٥ مليا وفي ذلك ما يغني عن إلتحاق أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في تقديرها . ولما كان الحكم قد اعتد في فرز حصة الخيرات بما تغله هذه الحصة من ريع يفي بهذه المرتبات . وكان ما اتجه به الحكم في هذا الصدد يتفق مع الأساس الصحيح الذي يجرى به حكم القانون ويتحدد على هداه — كما سبق القول — الحصة الواجب فرزها للخيرات من أعيان الوقف — لما كان ذلك فإن الحكم المذكور لا يكون مخالفا للقانون . لا يغير من ذلك خطأ الحكم فيما استطرد إليه تزييدا من القول بأن « مجازاة الوزارة (الطاعنة) فيما طلبته يؤدي إلى فرز حصة للخيرات من الأطيان تغل أكثر مما شرط لها الأمر الذي تحرمه المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ » . ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على عدم جواز زيادة المرتبات عما شرط لها في الوقف واردة حكمها على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التي ورد حكمها في المادة ٤١ من ذلك القانون . وكانت هذه المادة الأخيرة إذ أحالت إلى المادة ٣٦ إنما أحالت إليها — كما سبق القول — في تقدير المرتبات المقررة للخيرات ليكون هذا التقدير أساسا

لفرز حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد في المادة ٤١ وبعده يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرزها مهما يطرأ على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما بعد . إلا أن هذا الخطأ القانوني الذي انماق إليه الحكم لا يبطله ولا ينال من قضائه طالما كانت النتيجة التي انتهى إليها — على ما سبق بيانه — سليمة وتتفق مع التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث أن ما ختمت به الطاعنة نعيها من القول بخطأ الحكم في عدم اعتبار الخيرات صاحبة المرتب شريكة على الشيوع في أعيان الوقف مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اعتبر الخيرات شريكة على الشيوع في أعيان الوقف . وعلى هذا الأساس فرز لها حصة من تلك الأعيان تفي غلتها بالمرتبات المقدرة لهذه الخيرات — كما سبق البيان — وذلك بغض النظر عن كون تلك الحصة من الأعيان أو من غيرها من أعيان الوقف طالما أن المناط في فرز وقسمة حصة الخيرات طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو ما تغله تلك الحصة من ريع .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومجد زعفراني سالم ،
محمد رفعت ، وهياض حلي سلطان المستشارين .

(٣٩)

الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

١ ، ب . وقف " شرط الواقف " وجوب النظر إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة
وتفهم المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته التي تضافرت على الإفصاح عن ذلك
المعنى م . ١٠ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال .

١ - تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام
الوقف على أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذي أراده وإن لم يوافق القواعد
اللغوية - وتطبيقا لهذه القاعدة التي وضعها المشرع وجعلها أصاصا للحكم
بالاستحقاق أن ينظر الحكم إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة
وأن يتفهم المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار
أنها جميعا قد تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى .

٢ - إذا كان الواقف قد وقف على نفسه ومن بعده على أولاد أخيه الذكور
دون الإناث - مثالة بينهم ومن بعد كل منهم يكون الوقف على أولاده ذكورا
وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى
من نفسها دون غيرها بمعنى أن الواحد يحجب فرع نفسه دون غيره يستقل به
الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات
من أولاد أخيه المتقدم ذكرهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه
وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده
أو ولد ولده وإن سفل واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا باقيا

ومن مات منهم من غير عقب انتقل نصيبه لإخوته الذكور المشاركون له في الدرجة والاستحقاق ، وكان يبين من النظر إلى كتاب الوقف موضوع النزاع أن الواقف نهج في إنشاء وقفه نهجا حرص فيه على أن يكون الوقف بعد الطبقة الأولى على ذريتهم للذكر مثل حظ الأنثيين وأفصح عن أولوية نصيب من يموت عقيما من أولاد أخيه الموقوف عليهم أصلا "ومن مات منهم بنير عقب" إلى إخوته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق ، وكان الضمير في لفظ "منهم" الوارد في هذه العبارة لا يمكن أن ينصرف إلى غيرهم وقد سكنت الواقف فلم يفصح عما يراه في شأن من يموت بنير عقب من أولاد أولاد أخيه وذريتهم ، فإنه بسكوته عن ذلك يكون النصيب منقطعاً إذا مات واحد من ذرية هؤلاء بنير عقب فيعمل في شأنه حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — وإذا قال الحكم المطعون فيه بنير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ١١٠٩ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية القاهرة على المطعون عليهما الأولى والثانية بصفتيهما حارستين على وقف المرحوم عثمان نامق قالت فيها إن الواقف وقف بكتاب وقفه المذكور ١٥١ فدانا على نفسه حال حياته ثم من بعد مماته على أولاد أخيه المرحوم إبراهيم نامق وهم داود وزكريا واسحق مثالثة بينهم على أن يؤول استحقاق كل منهم وهو الثلث إلى ذريته على التفصيل الوارد بكتاب الوقف وقد آل مصرف الوقف بعد وفاة الواقف إلى أولاد أخيه الثلاثة مالتى الذكر ثم توفي داود

عن ولدين هما محمد سعيد ومحمود ومسيح بنات الطاعة احدهما وفي سنة ١٩٢٧
توفي محمد سعيد قال استحقاقه الى ابنتيه نازك وناهد المطعون عليهما الثالثة
والرابعة ثم توفي محمود في سنة ١٩٤٤ عقيبا فكان لزاما أن يعود استحقاقه
الى غلة الحصة التي يستحق فيها وهي الموقوفة على والده داود عملا بشرط
الواقف ونص المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ومن ثم فهي
الى الطاعة تستحق في نصيب أخيها محمود التسع زيادة على نصيبها الذي آلى
إليها عن والدها ولكن المطعون عليهما الأولين ينكران عليها هذا الاستحقاق
وينازمانها فيه مما اضطرهما الى رفع الدعوى وانتهت الطاعة من ذلك
الى طلب الحكم باستحقاقها لجزء من تسعة أجزاء يتقسم إليها نصيب أخيها محمود
وأمر المطعون عليهما الأولين بصفتها حارستين على الوقف بأداء ما تستحقه
من غلة هذا النصيب ... تدخل المطعون عليهما الثالثة والرابعة في الخصومة
ودفعتا دعوى الطاعة بعدم سماعها لسبق الحكم لهما باستحقاقهما نصيب محمود ،
قضى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ برفض الدفع وبرفض الدعوى فاستأنفت
الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٩ سنة ٧٤ قضائية استئناف القاهرة
وفي ١١ من مايو سنة ١٩٥٧ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي أقيم عليها
فطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص
الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩
وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق كتاب
الوقف على واقعة الدعوى وخطأه في تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
الخاص بأحكام الوقف ذلك أنه أقام قضاءه على فهم غير صحيح لكتاب الوقف
فأدى به هذا الفهم إلى القول بأن نصيب محمود الذي مات عقيبا في سنة ١٩٤٤ قد آلى
إلى أخيه محمد سعيد والد المطعون عليهما الثالثة والرابعة الذي مات في سنة ١٩٢٧
وفي ذلك مخالفة واضحة لكتاب الوقف إذ هو يقضى بأن يكون الوقف بمثابة
أوقاف ثلاثة لكل واحد من أولاد الأخ الثلاثة تلتها وفقا عليه من ذرية من بعده طبقة
بعد طبقة وأن يكون للذكر من ذرية كل واحد منهم وفي كل طبقة من طبقاتهم

مثل حظ الأثنين ، والحكم إذ قضى بأيلولة نصيب محمود إلى أخيه محمد سعيد فإنه يكون قد قضى باستحقاق محمد سعيد لضعف حظ الأثنين وبالتالي يكون مخالفا لما أراده الواقف في كتاب وقفه وهو القانون الأساسي الذي يقوم عليه الاستحقاق ، هذا وقد أخطأ الحكم كذلك إذ طبق المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على واقعة الدعوى وكان الصحيح أن يطبق المادة ٣٣ من هذا القانون وحكمها أن من يموت عقيبا يعود نصيبه إلى فلة الحصة التي يستحق فيها ومقتضى تطبيقها في خصوصية هذه الدعوى أن يعود نصيب محمود بعد موته عقيبا إلى الثلث الموقوف على والده داود فيقسم على إخوته وأخواته المذكور مثل حظ الاثنين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على كتاب الوقف موضوع النزاع أن الواقف وقف " على نفسه ومن بعده على أولاد أخيه المذكور دون الإناث وهم داود وزكريا واسحق ومن بعد كل منهم يكون الوقف على أولاده ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الاثنين تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى أن الواحد يحجب فرع نفسه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات من أولاد أخيه المتقدم ذكرهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده وإن سفلى واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا باقيا ومن مات منهم من غير عقب انتقل نصيبه لإخوته المذكور المشاركون له في الدرجة والاستحقاق ... " وقد ذهب الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى أن الخلاف بين الطاعنة والمطعون عليهما الثالثة والرابعة يقوم على ما إذا كان الضمير في كلمة "منهم" الواردة في عبارة ومن مات منهم من غير عقب ... يرجع إلى ذرية كل واحد من أولاد أخ الواقف وهو ما تقول به المطعون عليهما الثالثة والرابعة أم أن الضمير لا يرجع إلا إلى أولاد أخ الواقف الثلاثة دون ذرية كل منهم وهو ما تقول به الطاعنة ثم انتهى الحكم إلى الأخذ بقول المطعون عليهما الثالثة والرابعة مستندا في ذلك إلى أن الموقوف عليهم

من الطبقة الأولى هم ثلاثة ذكور فقط هم داود وزكريا واسحق فلومات منهم واحد لبقى اثنان ولو أراد الواقف النص على حالة العقيم منهم لذكر أن من مات منهم عقيا انتقل نصيبه إلى أخويه ويكون قصده بالأخوة الجمع أى ما فوق الاثنين وهذا لا يكون إلا بالنسبة لذرية الموقوف عليهم "ثم استطرد الحكم من ذلك إلى القول إن المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هي الواجبة التطبيق في هذه الحالة إذ نصت على صرف استحقاق من مات عقيا إلى فرعه فينتقل نصيب محمد سعيد الآيل إليه من نصيب أخيه المتوفى عقيا إلى ابنتيه نازك وناهد - المطعون عليهما الثالثة والرابعة .

وحيث إن هذا الذى ذهب إليه الحكم وأقام قضائه عليه غير صحيح في القانون إذ تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر على أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذى أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية وتطبيقا لهذه القاعدة التى وضعها المشرع وجعلها أساسا للحكم بالاستحقاق أن ينظر الحكم إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة وأن يتفهم المعنى الذى أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها جميعا قد تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى ويبين من النظر إلى كتاب الوقف موضوع النزاع أن الواقف نهج في انشاء وقفه نهجا حرص فيه على أن يكون الوقف بعد الطبقة الأولى على ذريتهم للذكر مثل حظ الانثيين وأفصح عن أيلوله نصيب من يموت عقيا من أولاد أخيه الموقوف عليهم أصلا وهم داود وزكريا واسحق بقوله "ومن مات منهم بغير عقب" فان نصيبه يؤول إلى أخوته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فلا يمكن أن ينصرف الضمير في لفظ "منهم" الوارد في هذه العبارة إلى غيرهم ، وقد سكت الواقف فلم يفصح عما يراه في شأن من يموت بغير عقب من أولاد أولاد أخيه وذريتهم وبسكوته عن ذلك يكون النصيب منقطعا إذا مات واحد من ذرية وهؤلاء بغير عقب فيعمل في شأنه حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى تنص على أنه "إذا مات مستحق وليس له فرع يلبه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصص التى كان يستحق فيها" ومقتضى تطبيق هذا النص على واقع الحال في خصوصية

هذه الدعوى أن يعود نصيب محمود بن داود إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها فيوزع على أولاد داود للذكر مثل حظ الانثيين والحكم إذ قال بغير ذلك يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق بيانه ولأنه لا خلاف بين الخصوم في أن الطاعنة على هذا الاعتبار تستحق جزءا من تسعة أجزاء ينقسم إليها نصيب محمود الذي مات عقيا فيتعين إلغاء الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٤٠)

الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٢٤ ق

١ - دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" . تقرير التلخيص . حكم "تسبيب" "تسبيب الحكم الاستثنائي" . عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة . إجراء يترتب على إغفاله بطلان الحكم . القضاء بغير ذلك مخالف للقانون . الطعن المستند الى هذا الأساس لا يفيد منه الطاعن إذا كانت الأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف الى حكم محكمة أول درجة كافية في حد ذاتها مستقلة لحل قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

ب - إثبات "الاثبات بالينة" . "مبدأ الثبوت بالكتابة" . حكم "تسبيب معيب" . مفاد الخطابات المتبادلة لإقرار المطعون عليه بحصول اتفاق بينه وبين الطاعة قبل دخول المزاد . طلب الطاعة تكملة للإثبات بالينة بإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات واقعة الاتفاق على أن يكون المزاد صوريا . تقرير الحكم أنها لم تقدم مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها ألا تقول ملكية منزل النزاع الى المطعون عليه . رفضه طلب الإحالة الى التحقيق . إعتباره من قبيل المصادرة على المطلوب . قصور .

١ - إن عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هو إجراء واجب الإتباع يترتب على إغفاله بطلان الحكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون ، إلا أن الطاعنين لا يفيدون من الطعن المستند الى بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى

لعدم تلاوة التقرير - إذا كانت الأسباب التي أصابها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة غير معيبة وكافية في حد ذاتها مستقلة عن أسباب الحكم المستأنف لمل قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

٢ - إذا كان يبين من نص الخطابات المتبادلة بين الطاعنة الأولى والمطعون عليه ما يفيد إقراره بحصول إتفاق بينه وبينها قبل دخول المزاد ، وكانت الواقعة المدعاة التي طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لتكيلة إثباتها بالبينه أن الاتفاق قد انعقد على أن يكون المزاد صوريا على حد قولهم ، وكان ما قرره الحكم من أنهم لم يقدموا مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها ألا تؤول ملكية المنزل المتنازع عليه إلى المطعون عليه - يعتبر من قبيل المصادرة على المطلوب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون مبيها بالقصور .

المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم محمد عبادي سليم كان مدينا لثانان كاتس وصدر لهذا الأخير حكم من المحكمة المختلطة اتخذ بمقتضاه إجراءات التنفيذ العقارى على منزل مملوك لمدينه وقبل إتمام هذه الإجراءات تنازل الدائن عن حقوقه إلى حامد عبد الحميد زيد الذي استمر في الإجراءات حتى رسا عليه مزاد المنزل المذكور في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٣ بثمان مقداره ٢٦٥ جنيا بخلاف المصاريف . وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٣ قرر المطعون عليه زيادة العشر فتحدد يوم ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٣ لإجراء المزاينة من جديد فقرر حامد

عبد الحميد - طالب البيع - أنه أحل المطعون عليه محله في كافة حقوقه ودعاويه ورسا المزاد على المطعون عليه بثن مقدار ٢٩١ جنيها ، ٥٠٠ مليم والمصاريف التي قدرت بمبلغ ١٥٠ جنيها ، ٨٨٦ مليم وقد سجل المطعون ضده حكم مرسى المزاد ونفذه بمحضر تسليم رسمي في ٧ يونيو سنة ١٩٤٥ ، وفي ٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ رفع المطعون عليه الدعوى رقم ٨٧٦ سنة ١٩٤٦ مدنى جزئى إدفو ضد الطاعنين وآخرين طالبا الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له ريع المنزل من تاريخ محضر التسليم حتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد . وفازته الطاعنة الأولى في ملكية المنزل فقضى بوقف السير في الدعوى حتى يفصل نهائيا في النزاع على الملكية ، ورفع المطعون عليه الدعوى رقم ٢١ سنة ١٩٤٩ أسوان على الطاعنين وآخرين طالبا الحكم بتثبيت ملكيته الى المنزل موضوع النزاع مستندا في ذلك الى حكم مرسى المزاد ومحضر التسليم سالف الذكر وإلى خطابات أرسلتها اليه الطاعنة الأولى ووكيلها الأستاذ يوسف الباجه فدفعت الطاعنة الأولى الدعوى طالبة رفضها بمقولة ان حكم مرسى المزاد حكم صورى وأن التزايد كان في الحقيقة لحسابها إذ كانت قد اتفقت مع المطعون عليه على إيقاع البيع له ليكون المنزل ضمنا للحقوق التي حل فيها محل الدائن الأصلي - وضمنا للمبالغ التي دفعها ثمنًا للعقار وللمبالغ التي صرفها في سبيل إيقاع البيع واتفقت معه شفويا على أن يتنازل لها عن المنزل مقابل استلامه هذه المبالغ ، وطلبت إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك الاتفاق وقالت تبريرا لهذا الطلب إن المطعون عليه زوج لأبنتها فكانت هذه الصلة مانعا أدبيا منهما من إثبات الاتفاق بالكتابة كما قدمت أربعة خطابات أرسلها اليها المطعون عليه في ١٥ مايو ، ١٠ من يونيو ، ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ اعتبرتها مبدأ ثبوت بالكتابة تكمل بالاحالة إلى التحقيق ، قضى في ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ بتثبيت ملكية المطعون عليه للمنزل موضوع النزاع ... فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٥٦ سنة ٢٦ ق استئناف أميوط . وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف ولما لا يتعارض معها من أسباب الحكم المستأنف

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على مذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القانون ذلك أنهم كانوا قد ضمنوا أسباب استئنافهم لحكم محكمة أول درجة سبباً نهوا فيه على هذا الحكم بطلانه إذ أقلل إجراء جوهرياً نصت المادة ١١٦ من قانون المرافعات على وجوب اتباعه وهو أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وإغفال هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم حتماً وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يأخذ بهذا النظر فيقضى ببطلان الحكم الابتدائي ولكنه خالفه وأخذ يدافع عن ذلك الحكم الباطل بمقولة إن كل ما تتطلبه المادة ١١٦ مخالفة الذكر هو أن تكون الإحالة من التحضير إلى المرافعة بتقرير من قاضي التحضير أما تلاوة التقرير فليست إجراء يترتب على إغفاله بطلان، وبهذا القول خالف الحكم المطعون فيه ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

وحيث إن عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هو إجراء واجب الاتباع يترتب على إغفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون إلا أن الطاعنين لا يفيدون من الطعن المستند إلى هذا الأساس إذا كانت الأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف غير معيبة وكافية في حد ذاتها — مستقلة عن أسباب الحكم المستأنف لحمل قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بنشيت ملكية المطعون عليه إلى المتزل موضوع النزاع وتسليمه

عليه أقام قضاءه — في أسبابه هو — على أن المستأنفة الأولى — الطاعنة الأولى — قد فسرت الخطابات المتبادلة بينها وبينه على أن المزاد رسا على المطعون عليه بناء على شروط متفق عليها بينهما ثم قال الحكم إنه على اعتبار أن هناك اتفاقا فإن الطاعنة الأولى لم تقدم دليلا كتابيا أو مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من بين تلك الشروط ألا تؤول ملكية المنزل الى المطعون عليه كما أن العلاقة بين الطرفين لم تكن مانعة من الحصول على دليل تآبى و انتهى الحكم من ذلك الى رفض ما طلبه الطاعنون من إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات حصول الاتفاق على أن يكون التزايد لحسابهم ، ثم ماد الحكم بعد ذلك الى التحدث عن تلك الخطابات فقال إنه حتى على أساس حصول الاتفاق فإن الطاعنة الأولى لم تقم بتنفيذ ما التزمت به فيها ومن ثم حق للمطعون عليه أن يدفع بعدم التنفيذ وبالفسخ وأن العقد يعتبر مفسوخا بسبب تقصيرها .

وحيث أن مما ينهض الطاعنون في السبب الخامس تعيب الحكم المطعون فيه بالتقصير فيما أضافه من أسباب ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا بصورية حكم رسو المزاد وقدموا تأييدا لدعواهم خطابات مرسلة من المطعون عليه الى الطاعنة الأولى في ١٥ من مايو ، ١٠ من يونيو ، ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ وقالوا إنه إن لم تعتبر هذه الخطابات دليلا كاملا على الصورية فلا أقل من اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يشفع لهم في طلب إحالة الدعوى الى التحقيق لتكيلة الإثبات بالينة وكان مسلك الحكم في هذا الخصوص مقصورا على إثبات نص الخطابين المؤرخين ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ والتعليق عليهما بمجرد القول بأن الطاعنين لم يقدموا دليلا كتابيا أو مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من بين الشروط المتفق عليها ألا تؤول ملكية المنزل الى المدعون عليه ورتب الحكم على ذلك رفض طلب الإحالة على التحقيق دون أن يبين علة عدم اعتباره ما ورد في هذين الخطابين مبدأ ثبوت بالكتابة كما أنه لم يلتفت الى ما ورد في الخطابين اللذين أورد نصهما من إقرار المطعون عليه بحصول اتفاق بينه وبين الطاعنة الأولى قبل دخوله في المزاد .

وحيث إن هذا النعى فى عمله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى هذا الخصوص ما يلى : — ”وحيث إنه فيما يختص بالموضوع فإنه يتبين من تتبع المستندات المقدمة من الطرفين أن المستأنف عليه — المطعون عليه — خاطب المستأنفة الأولى — الطاعنة الأولى — بخطاب مؤرخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ استهله بالعبارة الآتية ”أذكركم بالموعد لأن الستة أشهر تنتهى يوم ٣٠ نوفمبر الحالى وهذا كان كلامنا الشفوى قبل دخولى فى الموضوع وقبل الجلسة تم كلامى التحريرى لك ولمصطفى أفندى حسن بعد الجلسة مباشرة وهى نيتى الصريحة التى عرضتها عليك وأكدتها لك قبل الجلسة وقت أن كنت فى ادفروانى فى احتياج شديد للبلغ ... وعلى كل حال فأنا متمسك بكلامى إكراما للوعد الذى وعدته وكفاية نحو ٥٠٠ جنيه تمكث ٦ أشهر ويكفى أنى مستعد لتنفيذ وعدى وقبول فلوسى“ كما حاطها بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ بخطاب قال فيه حرفيا ”ثم أرجو أن تفكرى أن ميعادنا كان أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ثم تحول بناء على طلب الأستاذ الى ٤ يناير سنة ١٩٤٤ وأنا لازم آخذ مبالنى كلها حالا حالا وبعد أسبوعين أو ثلاثة إذا لم تريحونى فأنى أتخذ كل إجراءات قانونية ... وإن كنتم غير قادرين على الدفع الآن فيمكنكم الاتفاق معنا على الشئ المعقول ...“ ولما كان يبين من نص الخطابين على هذا الوجه ما يفيد إقرار المطعون عليه بحصول اتفاق بينه وبين الطاعنة الأولى قبل دخول المزاد وكانت الواقعة المدعاة التى طلب الطاعنون إحالة الدعوى الى التحقيق لتكيلة إثباتها بالبينه أن الاتفاق قد انعقد على أن يكون المزاد صوريا على حد قولهم وكان ما قرره الحكم من أنهم لم يقدموا مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها أن لا تؤول ملكية المنزل الى المطعون عليه يعتبر من قبيل المصادرة على المطلوب ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إحالة الدعوى الى التحقيق يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن ما بقى من الأسباب التى أضافها الحكم المطعون فيه يقوم على افتراض أن الاتفاق قد انعقد على أن يمتلك المطعون عليه المنزل نتيجة لحكم مرسى المزاو مع تعهده برده الى الطائفة الأولى إذا هى سددت المبالغ التى دفعها وأنها لم تقم بسداد هذه المبالغ مما يبيح للمطعون عليه الدفع بعدم تنفيذ تعهده أو بفسخه — وهو افتراض لمضمون الاتفاق بما يختلف فى أساسه عما تمسك به الطاعنون وطلبوا إحالة الدعوى الى التحقيق لإثباته ومن ثم فلا يصلح أساسا لحمل قضاء الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود هاد . وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وعبد زعفراني سالم ،
والحسيني الوضي ، وهباس حلي سلطان المستشارين .

(٤١)

الطعن رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق

(ا) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "وسائل تقدير وعاء الضريبة" .
حكم "تسبب كاف" . محكمة الموضوع . مناط تحديد أرباح الممول على أساس دفاتره
وأودائه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حق المحكمة في اطراح دفاتر الممول لأسباب
سائنة والأخذ بالتقدير الجزافي . لا يمنع من الاسترشاد بالدفاتر كعنصر من عناصر التقدير
اطراحها دفاتر الممول وأخذها بتقدير الخبير . هو من مسائل الواقع التي تستفل به خكمة
الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائنة . لا قصور .

(ب) إثبات "مسائل عامة في الإثبات" . المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة
ليست من قبيل المعلومات الشخصية المخزونة على القاضي أن يبنى حكمه عليها . مثال .

(ج) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "وسائل تقدير وعاء الضريبة" .
محكمة الموضوع . أخذ الحكم بتقدير الخبير لنسبة إجمال الربح لأسباب سائنة مستند
من استخلاص سليم . من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع . بمنأى عن
رقابة محكمة النقض .

(د) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "وسائل تقدير وعاء الضريبة" .
إثبات "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" . محكمة الموضوع . اعتمادها
في تقدير المصاريف التي يريد الممول احتسابها إلى تقرير الخبير . لاطراحها أوراقا
قدمها الممول لأسباب سائنة أوردتها . مما يدخل في سلطتها التقديرية . بمنأى عن
رقابة محكمة النقض .

١ — إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه أقر الخبير على اطراح
دفاتر الطاعن وعدم التعويل عليها لاعتبارات سائنة أوردتها ، وكان مناط الأخذ

بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقا لحقيقة الواقع — وإلا حددت هذه الأرباح بطريق التقدير ، وكان اطراح دفاتر الممول لا يمنع من الاسترشاد بها كعنصر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير ، كما أن وجود فارق بسيط بين النسب التي انتهى إليها الخبير في تقديره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر ما دام أن الأرباح أصبحت خاضعة لطريق التقدير ، وكان اطراح دفاتر الممول والأخذ بتقدير الخبير هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب مائغة ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور أو التناقض في هذا الخصوص يكون نعيًا غير مفيد .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه إذ عرض للنزاع في شأن تحديد ما يخصم مقابل طعام عمال المؤسسة قد قرر أنه "ليس صحيحا أن يقدم للخدم ما يقدم للعملاء من طعام بل يجهز لهم عادة طعام قليل التكاليف" ، فإن هذا الذي قرره الحكم ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظورة على القاضي أن يبني حكمه عليها ولكنه من المعلومات المستفادة من الخبرة بالشئون العامة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقديرات نسبة إجمالى الربح التي أشار إليها الخبير في تقريره — لما تبينه من أنها تتناسب ونشاط المؤسسة وتتفق وما جرى عليه العمل بالنسبة لحالات المثل ، وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا هو بمنأى عن رقابة محكمة النقض .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقدير المصاريف التي يريد الطاعن احتسابها إلى ما ورد بتقرير الخبير بشأنها ، وكان الحكم قد اطرح الأوراق التي قدمها الطاعن قبيل الفصل في الدعوى في مرحلتها النهائية ولم يعول

عليها لأسباب سائغة أوردتها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد، وكان الأخذ بما في المستندات أو أطراحها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى، فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد بالقصور يكون نعيًا غير سديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن يملك فندق لونا برك بميدان قنطرة الدكة بالقاهرة وتخضع أرباحه من نشاطه في استغلال هذا الفندق لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — ولما قدم الطاعن إقراراته بأرباحه عن السنوات من ٤٠/٣٩ إلى ٤٧/٤٦ إلى مأمورية الضرائب المختصة لم تأخذ بدفاتره وأخضعت أرباحه بطريقة التقدير وقدرتها بمبالغ معينة اعترض عليها وأحيل الخلاف إلى لجنة التقدير التي أصدرت في ١٣ من يولية سنة ١٩٤٩ قرارا بتحديد أرباح الطاعن في سنوات النزاع . فطعن في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٢٦٠٦ سنة ١٩٤٩ كلى تجارى القاهرة طالبا إلغاء قرار اللجنة واعتبار أرباحه عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ مطابقة لما ورد بالاقراءات المقدمة منه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف والأتعاب ويجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية في الدعوى المذكورة بنذب مكتب خبراء القاهرة لأداء المأمورية الميينة بأسباب هذا الحكم . وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره قضت المحكمة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ في موضوع الطعن باعتبار صافي أرباح الطاعن عن سنة ٤٠/٣٩

مبلغ ٧٠٧ جنيها وعن سنة ٤٠/٤١ مبلغ ١٨٨٢ جنيها وعن ٤١/٤٢ مبلغ ٢٧٥٨ جنيها وعن ٤٢/٤٣ مبلغ ٤٣٦٨ جنيها وعن ٤٣/٤٤ مبلغ ٤٨٩٨ جنيها وعن ٤٤/٤٥ مبلغ ٣٥٩٦ جنيها وعن ٤٥/٤٦ مبلغ ٢٦٠٩ جنيها وعن ٤٦/٤٧ مبلغ ٢٢٨٩ جنيها مع إلزام المطعمون عليها بالمصاريف المناسبة لما تخفص من تقدير لجنة التقدير وأمرت بالمفاضة في أتعاب المحاماة. وذلك أخذا بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٦ تجارى سنة ٧٠ ق طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والقضاء بإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٤٩ واعتبار أرباحه عن السنوات من ٤٠/٣٩ إلى ٤٧/٤٦ هي طبقا لما ورد بالاقرارات المقدمة منه مع إلزام المستأنف ضدها "المطعمون عليها" بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين. وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصدر الطاعن على طلباته وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن . فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من طرفي الخصومة والنيابة العامة على طلباته .

ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد الاعتداد بدفاتر الطاعن في شأن عدد التزلاء ونسبة الحلوات قد شابه قصور وتناقض في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة أول درجة كلفت الخبير بفحص دفاتره وتحقيق ما أبدته المأمورية من ملاحظات على هذه الدفاتر . وقد أثبت الخبير في تقريره أن المنشأة تقيد حساباتها في دفاتر يومية مسجلة وأنه لا يعتمد على الدفاتر وحدها وعدم الاعتماد على الدفاتر وحدها لا يؤدي إلى أن الخبير قد طرحها جانبا كما تصور الحكم الابتدائي خطأ منه في النقل عن التقرير — كما أن الخبير سلم بشكوى الطاعن عن مغالاة مصلحة الضرائب في تحقيق نسبة الحلوات في الفندق في سنوات النزاع ورأى تقدير هذه النسبة بمتوسط نسبتي ما ورد في الدفاتر وتقدير المصلحة لأنها نسبة تتفق وظروف المنشأة

الخاصة ولكن الخبير لم يفطن هو ولا الحكم الذى سايره الى أن الأخذ بمتوسط نسبتي الدفاتر وتقدير المصلحة يوجب الأخذ بالثابت بالدفاتر إذ يكون الفارق بين هذا المتوسط الذى أساسه التخمين وبين الثابت بالدفاتر ضئيلا يستوجب قانونا الأخذ بالأصل وهو الدفاتر لأنه يشهد بأن الظاهر يؤيد هذا الأصل . وهذا الظاهر المؤيد للأصل لم يبين الحكم ظاهرا آخر يعارضه ويقر عدم الأخذ به مما يقدح في سلامة نسبته على أن التقارب بين ما ورد بدفاتر الطاعن وبين ما قدره الخبير من نسب كان من شأنه أن تأخذ المحكمة بالثابت بالدفاتر . يضاف إلى ذلك أن الخبير صرح في تقريره بأن دفتر البوليس هو السند الوحيد لتأييد عدد التزلاء الثابت بدفاتر الطاعن ونوه في أكثر من موضع بأهمية هذا الدفتر — وأنه غير موجود بالنسبة للفترة من ١٩٤٢/٤/٢٨ الى ١٩٤٥/١١/٢٣ ولكن الدفتر المذكور كان موجودا تحت نظر الخبير ومحكمة الموضوع عن المدة السابقة وعن المدة التالية لهذا التاريخ — وقد طلب الطاعن من الخبير ومحكمة الموضوع الأخذ بالدفاتر في هذه المدة ولكنهما لم يلتفتا لهذا الدفاع الجوهرى .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد أسبابه في خصوص هذا النعى ما يأتى : "فأما عن الأخذ ببيانات دفاتر المنشأة بحجة أنها منتظمة فقد كان الخبير على حق في عدم الاعتماد عليها قضياح دفتر البوليس للسبب الذى ذكره المستأنف أو لغيره ينقصه معه دليل قوى من أدلة تقدير بيانات وحسابات المنشأة في فترة طويلة من مدة المحاسبة كذلك فإن عدم وجود مستندات تؤيد إيرادات المنشأة وخاصة إيرادات المطعم والبار يجعل من العسير التأكد من صحة الأرقام والقيود الواردة بالدفاتر وقد أصاب الخبير لما تقدم لأن المنشأة لا تحتفظ بصور فواتير حسابات العملاء وكل هذا مما يعيب الدفاتر بحيث لا تصلح في ذاتها مرآة جلية لصافي أرباح المنشأة — وأهل موافقة المستأنف على تحديد أرباحه بطريقة التقدير في السنوات من ٤٠/٣٩ إلى ٤٢/٤١ كما رأت اللجنة وهو يزيد كثيرا عما أظهرته دفاتره مما يعد إقرارا منه على عدم نظافة دفاتره — وأما نسبة الخلووات فقد كان تقدير الخبير لها وسطا بين تقديرى الطرفين وهو لا يزيد كثيرا عن تقدير المستأنف". ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون

فيه أنه أقر الخبير على أطراح دفاتر الطاعن وعدم التعويل عليها لاعتبارات سائفة
أوردها هي ضياع دفتر البوايس عن مدة طويلة تدخل ضمن سنوات النزاع وعدم
وجود مستندات تؤيد إيرادات المنشأة وعدم احتفاظها أيضا بصور فواتير
حسابات العملاء وموافقة الطاعن على تحديد أرباحه بطريق التقدير في السنوات
من ٤٠/٣٩ إلى ٤٢/٤١ رغم أن هذا التقدير يزيد كثيرا عما ورد بدفاته . وكان
مناط الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت
بهذه الدفاتر والأوراق مطابقا لحقيقة الواقع وإلا حددت هذه الأرباح بطريق
التقدير — وكان أطراح دفاتر الممول لا يمنع من الاسترشاد بها كمنصر من العناصر
التي تؤدي الوصول إلى هذا التقدير — كما أن وجود فارق بسيط بين النسب
التي انتهى إليها الخبير في تقريره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ
بالنسب الواردة بهذه الدفاتر ما دام أن الأرباح أصبحت خاضعة بطريقة
التقدير وكان أطراح دفاتر الممول والأخذ بتقدير الخبير هو من مسائل الواقع التي
تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائفة — لما
كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور أو التناقض في هذا الخصوص
يكون نعيًا غير مفيد مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا
بالقصور ومخالفا للقانون فيما أقام عليه قضاءه بشأن تحديد ما يخصم مقابل طعام
عمال المؤسسة وحدها — ذلك أن من حق الطاعن أن يخصم من إيراداته
الخاضعة للضريبة مقابل طعام عمال الفندق إذ هو جزء من أجزائهم — ولم تنازع
الجنة ولا الخبير ولا محكمة الموضوع في عدد هؤلاء العمال ولا في عدد وجباتهم —
ولكن الخبير ساير اللجنة في خصم ١٥ ٪ من تكلفة المبيعات في مطعم الفندق
وباره مقابل طعام العمال . وهذه النسبة تجعل مقابل طعام العامل في اليوم أربعة
فروش ونصف مع أن الطاعن قدم لمحكمة ثاني درجة شهادة من غرفة السياحة والصناعة
تتضمن أن هذا المقابل يتراوح بين ١١ و ١٣ قرشا — وقد رد الحكم المطعون فيه
على هذا الدفاع ردا انطوى على سقطات منها أن المحكمة لم تلفت إلى أن
من حق الطاعن أن يخصم المقابل الحقيقي لطعام عماله سواء كسبت المؤسسة

أو خسرت وسواء تناسبت تكاليف هذا الطعام مع أرباحه أو لم تناسب ومنها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى من أصدره يعلمهم الخاص في واقعة ليس أمرها معهودا للكافة ولا يعلمه القاضى بحكم صناعته أو خبرته الصامة في الحياة ومظهر هذه المخالفة ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه "ليس صحيحا أن يقدم للخدم ما يقدم للعملاء من طعام بل يجهز لهم طعام قليل التكاليف" وليس في أوراق الدعوى ما يفيد ذلك وقد سافت محكمة الموضوع هذه الواقعة لتطرح بها الشهادة الصادرة من هيئة مختصة هي غرفة صناعة السياحة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض للنزاع في شأن تحديد مقابل استهلاك الخدم قال "أما الاعتراض على خصم ١٥٪ من تكلفة بيعات المطعم مقابل استهلاك الخدم فانه لا محل له أيضا إذ بلغت في العام مقدارا كبيرا فهي في سنة ١٩٤٣ حوالى ٥٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٤٤ حوالى ٥٨٥ جنيا وفي سنة ١٩٤٥ حوالى ٦٥٠ جنيا وفي سنة ١٩٤٦ ٥١٨ جنيا وهي مبالغ متناسقة مع إيراد المنشأة وباقي مصروفاتها ولا تطمئن المحكمة إلى الخطاب الذى قدمه المستأنف بحافظته تحت رقمه دوسيه والموجه اليه من سكرتير غرفة صناعات السياحة لأن تقديره متوسط نفقة طعام العمال من ١١ قرشا إلى ١٣ قرشا غير مقبول . ولعل المستأنف نفسه يحس بهذا إذ يطلب احتساب عشرة قروش فقط وكيف تكون النسبة التى ذكرتها تلك الغرفة موضع احترام والفتادق تختلف درجاتها وما يقدم فيها من أكل تتفاوت أرقام تكاليفه . وأخيرا فليس صحيحا أن يقدم للخدم ما يقدم للعملاء من طعام بل يجهز لهم عادة طعام خاص قليل التكاليف" ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أنه استعرض دفاع الطاعن الذى أثاره في هذا السبب ثم أفاض في الرد عليه وبين الأسباب التى دعت به إلى الأخذ بالتقديرات التى انتهى إليها الخبير باعتبار أنها تمثل التكاليف الفعلية لطعام هؤلاء العمال . وكانت هذه الأسباب التى أقام الحكم عليها قضاءه في هذا الصدد مبررة بأدلة وافية تؤدي إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص وتدخل في حدود تقديره الموضوعى الذى ينأى عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك فان ما ينهاه الطاعن على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

أما ما ينهيه الطاعن في الشق الأخير من هذا السبب — فردود — بأن ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه "ليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للعملاء من طعام بل يجهز لهم عادة طعام قليل التكاليف" — هذا الذي قرره الحكم — ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبني حكمه عليها ولكنه من المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض هذا السبب بشقيه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصور تسييبه إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى في خصوص تحديد إيرادات البار والمطعم الملحقين بالفندق ويقول في بيان ذلك إنه اعترض على تقرير الخبير في هذا الصدد باعتراضات مبناها أن البار صغير ومن الدرجة الثانية في فندق من الدرجة الثانية كذلك وأن المطعم شأن أمثاله من المطاعم الملحقة بالفنادق والنوادي مصدر خسارة مستمرة وأن الإبقاء على هذا النوع من المطاعم رغم ذلك يرجع الى فائدته في اجتذاب العملاء الى الفندق أو النادى وقد تناسى الخبير هذا الفارق الجوهرى وعامل المطعم الملحق بالفندق معاملة المطاعم المستقلة التى لا تدار إلا للاستغلال والربح ولا يقصد من وجودها خدمة مؤسسة أخرى كفندق أو بار كما أن الطاعن اعترض على تقدير الخبير لنسبة إجمالى الربح إذ قدرها على أساس تكلفة المبيعات لا على أساس تكاليف الشراء وجعل نسبة الربح ٤٠٪ من تكلفة المبيعات وهذه تساوى ٦٦,٦٪ من ثمن المشتريات ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت الى شيء من هذا ولم يبن بالرد عليه واكتفى بأن أحال على تقرير الخبير وأخذ بما انتهى اليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول الخاص بأن المطعم والبار مصدر خسارة مستمرة بأن دفاع الطاعن في هذا الشأن دفاع جديد لم يسبق طرحه والتمسك به أمام محكمة الموضوع مما يمتنع عليه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . وهو مردود في شقه الثانى الخاص بالاعتراض على نسبة إجمالى

الربح بأنه ثابت من تقرير الخبير المقدمة صورته الرسمية بملف الطين . أنه قدر لمجمل نسبى الربح في البار والمطعم نسبة ٤٠٪ للبار ، ٣٠٪ للمطعم — وقد أقام الخبير هذا التقدير على ما استدلل به استدلالا صائغا من أن هاتين النسبتين مبولتان وتتفقان وحالات المثل التي هي النسب النموذجية في دائرة المأمورية لمثل هذا النوع من النشاط وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذه التقديرات التي أشار إليها الخبير لما تبينه من أنها تتناسب ونشاط المؤسسة وتتفق وما جرى عليه العمل بالنسبة لحالات المثل — وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع بلا معقب عليه . فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا هو بمثابة رقابة محكمة التقض مما يتعين منه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور وفساد في التسبب فيما أقام عليه قضاءه في شأن النزاع الخاص بمصاريف التراكيب والإصلاحات ذلك أن الطاعن أخذ على تقرير الخبير أمام محكمة الموضوع أنه خفض مصاريف التراكيب والإصلاحات التي نفذت في سنة ٤٥/٤٦ من ١١٣٧ جنيها ، ٧٨٠ مليا كما هي ثابتة في الدفاتر إلى ٥٠٠ جنيها والتي نفذت في سنة ٤٦/٤٧ من ٣٦٨ جنيها ، ٣٣٠ مليا إلى ١٥٠ جنيها بحجة عدم وجود المستندات المؤيدة لها . وقد قدم الطاعن مستندات هذه الإصلاحات والتراكيب لمحكمة الاستئناف وهي تؤيد دفاتره وتؤيد الرقم الذي حددته — ولكن الحكم المطعون فيه اطرح الدليل الكتابي الذي تحمله هذه المستندات بحجة أنها مصطنعة — لعدم تقديمها من بادئ الأمر وتقديمها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف دون أن يسبب قضاءه في هذا الخصوص تسبيا متجا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتي :
”وأما عن المصاريف التي يريد المستأنف احتسابها مقابل التراكيب

والإصلاحات ويعتمد فيها على ما قدمه من أوراق بحافظته رقم ه دوسيه
فإن ما قدره الخبير كان تقديرا سليما وكذلك ما أجراه من استهلاك
ولو أن المستأنف كان لديه مستندات يعتقد صحتها وسلامتها ولا يخشى مناقشة
الخبير لها أو المأمورية أو اللجنة من قبله لتقديم تلك المستندات وطلب تطبيقها
فتقديم تلك الأوراق التي يريد أن يؤيد بها الأرقام التي يختص بها بعد أن جرت
المناقشات بينه وبين جهات متعددة في سنين عديدة عن نواحي الإراد
والمصاريف ليدل كما تقول مصلحة الضرائب بحق على أنها أوراق مصطنعة
لخدمة القضية " - ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه
أنه اعتمد في تقدير هذه التركيبات والإصلاحات إلى ما ورد بتقرير الخبير
بشأنها . وكان الحكم قد اطرح الأوراق التي قدمها الطاعن قبل الفصل
في الدعوى في مرحلتها النهائية ولم يعول عليها لأسباب سائغة أوردها وتؤدي
إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد . وكان الأخذ بما في المستندات
أو طرحها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة
محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى .
لما كان ذلك فإن النعي الوارد بهذا السبب يكون نعيًا غير مفيد .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن لا يستند إلى أساس
ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عماره وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
حالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفيع المستشارين .

(٤٢)

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ ق

(أ) قض " الخصوم في الطعن " . لا يكفي للطعن بالنقض أن يكون الخصم طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في مزاعمه وألا يتخلل من هذه المنازعة حتى صدر الحكم عليه . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف . عدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض .

(ب) إلزام " إقضاء الالتزام دون الوفاء به " . " التقادم المسقط " . فوائد . من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا . سقوط الحق في المطالبة بها طبقا لنص م ٢١١ مدني قديم و ٣٧٥ مدني جديد . الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدر الحكم مدة سنة . لا مبلغ معين . لا يحيل مدة التقادم الخاص بها من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . طه ذلك ؟

١ - لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض - طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه ، فإذا كان الطاعن الثاني قد اختصم في الدعوى الابتدائية باعتباره المدعى المتزوع لما كسبه ولم يبد منه أي دفاع أو أية منازعة لخصمه فيها ولما صدر الحكم المستأنف لم يستأنفه وظل في الدعوى الاستئنافية على موقفه السلي هذا حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول .

٢ — الفوائد من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا ويسقط الحق في المطالبة بها طبقا لنص المادة ٢١١ من القانون المدني القديم والمادة ٣٧٥ من القانون المدني الجديد. والحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم لا يحيل مدة التقادم الخاص بهذه الفوائد من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة لما يلزم الفوائد المحكوم بها في مثل هذه الحالة من صفتي الدورية والتجدد فإذا كان الواقع في الدعوى أن حكما صدر بمبلغ معين وفوائد هذا المبلغ بواقع كذا في المائة سنويا فإن هذه الفوائد لم تفقد — على ما سبق — صفتي الدورية والتجدد في الحكم الصادر بها بل ظلت محتفظة فيه بها تين الصفتين ذلك أنه لم يقض بها مبلغا معينا وإنما قضى بها في مواعيد استحقاقها اللاحقة لصدور الحكم سنة فسنة ومن ثم فإن الحكم المذكور لا يغير التقادم الخاص بهذه الفوائد ولا يحيله من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم الخمي وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون متعينا نقضه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن المطعون عليه الثاني والطاعنة الأولى رفعوا الدعوى رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة أميوط الابتدائية ضد المطعون عليه الأول والطاعن الثاني وآخرين بالاعتراض على قائمة شروط بيع فدان اشتراه المطعون عليه الثاني من الطاعنة الأولى بمقد بيع مؤرخ ١٩٤٣/١١/٨ ومحكوم بصحة التعاقد عنه بحكم تسجل بتاريخ ١٩٤٥/٣/٧ آل ملكيته إليها من زوجها المدين بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٣٧/٤/١٥ محكوم بصحة التعاقد عنه بحكم تسجل بتاريخ ١٩٤٤/٩/٧ وتمسك المطعون عليه الثاني فضلا عن عقدي البيع المذكورين بوضع اليد هو والبائعة له

ومن تلقت الملكية عنه على هذا الفدان المدة الطويلة المكسبة للملكية وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى والاستمرار في التنفيذ فاستأنف المطعون عليه الثانى والطاعة الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط برقم ١٨٦ سنة ١٩٥٣ ق طالبين أصليا الحكم بعدم اختصاص قاضى البيوع بمحكمة أسبوط الابتدائية فى دعوى البيع رقم ٢٥ كلى أسبوط سنة ١٩٥٢ مع بطلان جميع الإجراءات المتخذة بمعرفة المطعون عليه الأول ابتداء من تاريخ تنبيه نزع الملكية واحتياطيا الغاء الحكم المستأنف ووقف السير فى إجراءات البيع — واستندا فى ذلك بالاضافة إلى دفاعهما السابق إلى أن المبلغ المحكوم به للمطعون عليه الأول والجارى نزع الملكية وفاء له هو مبلغ ٩٧ جنيها وقد أضيفت إليه فوائد عنه مدة دارها ١٣٥ جنيها و ٣٢٠ مليا بواقع ٩ / عن المدة من ١٩٣٤/٥/٢٧ إلى ١٩٤٩/١١/٢٧ مع أن الفوائد ولو كانت محكوما بها تسقط بمضى خمس سنوات كما لا يجوز أن تزيد على أصل الدين وعلى هذا الأساس يكون جملة الدين وفوائده مبلغ ١٣٧ جنيها و ٢٤٠ مليم وهو ما يدخل فى نصاب القاضى الجزئى . وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف و بمبلغ ٥ جنيها مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الطعن من الطاعن الثانى ونقض الحكم بالنسبة للطاعة الأولى . وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى طلب النيابة عدم قبول الطعن من الطاعن الثانى أنه اختصم فى الدعوى الابتدائية وفى الدعوى الاستئنافية فالترم الصمت فى كلتا الدعويتين ولم تبد منه أية منازعة أو طلبات سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف — وهذا الذى أبدته النيابة العامة فى محله ذلك أنه طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن

يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته . وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . وإذا كان الطاعن الثاني قد اختصم في الدعوى الابتدائية باعتباره المدين المتزوع ملكيته ولم يبد منه أى دفاع أو أية منازعة لخصمه فيها ولما صدر الحكم المستأنف لم يستأنفه وظل في الدعوى الاستئنافية على موقفه السلبى هذا حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن طعنه في هذا الحكم بطريق التقصيص يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون لثلاثة أسباب أولها من وجهين محصل الرجة الأول منها أن الحكم المطعون فيه قال بالنسبة لتقادم الفوائد بمضى خمس سنوات إن هذه الفوائد قد صدر فيها حكم فهى لا تسقط إلا بسقوط الحكم وطالما أن الدائن قد استصدر بمقتضى الحكم اختصاصا بمقار مدينه في سنة ١٩٣٧ وتجدد الاختصاص باستمرار فهى لم تسقط بالتقادم . وهذا القول يخالف المبادئ القانونية وما استقرت عليه الأحكام . ومحصل الوجه الثانى من هذا السبب أن الطاعنين دفعا بعدم اختصاص محكمة أسبوط الابتدائية بنظر التراع إذ أن مبلغ الدين قيمته ١٤٠ ج وهو يدخل في اختصاص القاضى الجزئى وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وبذلك تكون قد أخطأت القانون ومحصل السبب الثانى خطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنة الأولى ذكرت في مرافعتها الشفوية والتحريرية أنها قد حولت لها في سنة ١٩٣٩ ديون رهن حيازى على العين الجارى بيعها مسجلة تلك الديون في سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٤ و ١٩٣٦ ثم اشترت تلك العين بعقد رسمى مسجل في سنة ١٩٤٣ فجاءت بين صفة الدائن والمرتهن حيازيا من سنة ١٩٣١ وبين صفة المشتري في سنة ١٩٤٣ ولما كان للدائن المرتهن حتى الامتياز والأولوية على الشيء المرهون فقد استعملت الطاعنة حقها عند البيع باستيفاء دينها مقدما على باقى الديون ولم يصبح للاختصاص المتوقع على العين وجود بعد البيع لأن الثمن قد استنفده الدين الممتاز وهو دين الرهن الحيازى المتوقع والمسجل في سنة ١٩٣١

وسنة ١٩٣٤ ولكن المحكمة رغم ذلك قضت بقيام الاختصاص لمجرد أسبقيته على البيع في التسجيل دون أن تلتق بصرا على الرهون الحيازية الممتازة وهذا خطأ في تطبيق القانون موجب لنقض الحكم . ويقوم النعى في السبب الثالث على أن الطاعنة الأولى دفعت بعدم جواز زيادة الفائدة على رأس المال وعدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد طبقا لنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد والمادة ١٢٦ من القانون المدني القديم . فرد الحكم المطعون فيه بأن هذا المنع قد ورد في القانون المدني الجديد لاحقا لصدور الحكم بالدين والفوائد فلا يسرى عليه مع أن العبرة بالمطالبة والتنفيذ إذ أن نص القانون الجديد يكون له أثر نافذ عند صدوره فلا تحكم بخلافه المحاكم .

وحيث إن النعى بما ورد في الوجه الأول من السبب الأول في محله ذلك أن الفوائد من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا ويسقط الحق في المطالبة بها طبقا لنص المادة ٢١١ من القانون المدني القديم والمادة ٣٧٥ من القانون المدني الجديد . والحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم لا يحيل مدة التقادم الخاص بهذه الفوائد من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة لما يلزم الفوائد المحكوم بها في مثل هذه الحالة من صفتي الدورية والتجدد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن من ضمن أسباب الاستئناف "أن المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) أضاف إلى مبلغ الدين المحكوم به في القضية رقم ١٥٨١ مدني أبنوب سنة ١٩٣٤ وقدره ٩٧ ج فوائد هذا المبلغ من ١٩٣٤/٥/٢٧ إلى ١٩٤٩/١١/٢٧ وقدرها ١٣٥ ج و ٣٢٠ م بواقع ٩ . / سنويا مع أن القانون لا يسمح بمتجمد فوائد الأحكام إلا عن مدة أقصاها خمس سنوات فقط طبقا للمادة ٢٣٢ من القانون المدني القديم فضلا عن أن الفوائد تسقط بالتقادم الخمسي طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ٢١١ من القانون القديم" . ثم رد الحكم على ذلك بقوله إن ما حصل التمسك به في هذا الصدد غير مقبول "إذ أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن الفوائد الصادرة بها حكم لا تسقط بالتقادم الخمسي الذي نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدني القديم في حالة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد

أقل من سنة وإنما تسقط كالديون بمضى خمس عشرة سنة طبقا للسادة ٢٠٨ من القانون المدنى المذكور. ذلك لأن النص عليها فى الحكم يجعلها ديناً معيناً فى ذمة المحكوم عليه لا يسقط إلا بمضى المدة التى يسقط بها أصل الدين ومن ثم يكون مبلغ الفوائد وقدره ١٣٧ ج و ٢٤٠ م الذى أضافه المستأنف عليه الأول فى تنبيه نزع الملكية إلى أصل الدين المحكوم به فى القضية رقم ١٥٨١ أبنوب سنة ١٩٣٤ وقدره ٩٧ ج لا مطعن عليه لا من حيث زيادته عن أصل الدين ولا من حيث سقوط الحق فيما زاد عن السنوات الخمس السابقة على تاريخ تنبيه نزع الملكية". ومفاد ما سبق أن الحكم رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٣٤ مدنى أبنوب الصادر للمطعون عليه الأول والذى اتخذ إجراءات نزع الملكية وقاء له إنما صدر بمبلغ ٩٧ ج وفوائد هذا المبلغ بواقع ٩ ٪ سنوياً وأن المطعون عليه الأول أجرى حساب الفوائد المستحقة له بموجب ذلك الحكم عن المدة من ١٩٣٤/٥/٢٧ إلى تاريخ تنبيه نزع الملكية بواقع ٩ ٪ وأضافها إلى مبلغ الدين سالف الذكر فى تنبيه نزع الملكية. ولما كانت الفوائد المفضة بها والتى تضمنها تنبيه نزع الملكية لم تفقد — على ما سبق — صفتى الدورية والتجدد فى الحكم الصادر بها بل ظلت محتفظة فيه بهاتين الصفتين ذلك أنه لم يقض بها مبلغاً معيناً وإنما قضى بها فى مواعيد استحقاقها اللاحقة لصدور الحكم سنة فسنة. فإن الحكم المذكور لا يغير التقادم الخاص بهذه الفوائد ولا يحيله من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم الخمسى. ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه على خلاف ذلك مخالفاً للقانون متعبناً قهضه فى هذا الخصوص. وينبنى على ذلك أن النعى بما ورد فى السبب الثالث خاصاً بعدم جواز زيادة الفوائد على أصل الدين. هذا النعى يكون غير مجد طاملاً أن الفوائد المستحقة عن خمس سنوات فى حدود السعر الجائز الاتفاق عليه قانوناً لا يتصور أن تزيد مجموعها على رأس المال.

وحيث إن النعى بما ورد فى الوجه الثانى من السبب الأول خاصاً بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بإجراء البيع مردود بما ورد فى الحكم المطعون فيه

ردا على ذلك من "أن قيمة الفدان المزروعة ملكيته مقدرة في قائمة شروط البيع بمبلغ ٣٠٠ ج فتكون المحكمة الابتدائية هي المختصة بالتنفيذ طبقا للسادة ٦١٢ من قانون المرافعات" وهذا الذي أورده الحكم صحيح ولا خطأ فيه في القانون .

وحيث إن النعى بما ورد في السبب الثانى غير مقبول لأنه جديد ولم تقدم الطاعة ما يدل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يصح إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويتعين لذلك رفضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار محمود عياد وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٤٣)

الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق

مسئولية "المسئولية عن عمل الغير" . حكم "تسيب معيب" . إقامة مصلحة السكة الحديد
المجازات وحراسها لتنظيم حركة اجتيازها . التعويل على ما أخذت المصلحة نفسها به . إعتبار
المرور مأمونا عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير متج في نفي المسؤولية عنه قول الحكم
أنه لم يكن يعلم بقدم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . إقامة الحكم على تلك
الأسباب . قصور .

أنه وإن كان صحيحا أن مصلحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات
أو بحراسها إلا أنها متى أقامتها وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة
اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان فقد حق للناس أن
يعولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يعتبروا المرور مأمونا
متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور ، ومن ثم يكون من غير المتج في نفي
المسئولية عن العامل القائم على المزلقان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه
لم يكن يعلم بقدم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع
حركته أو أن يراه بسبب إطفاء أنواره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه
وقد أقيم على تلك الأسباب يكون مشوبا بقصور يبطله بما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٥١ مدنى كلى اسكندرية على المطعون عليها وآخرين معها طالبا الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ألف جنيه تعويضاً عن الأضرار التى أصابته نتيجة لمصادمة قطار السكة الحديد لسيارة تقل له ، وقال شرحاً لدعواه إنه يملك سيارة آتل كانت تسير فى يوم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ محملة بحمولة من البطيخ وعند ما وصلت إلى مزلقان السكة الحديدية بجهة الشرابية فى الساعة ١٢ ١/٢ صباحاً كانت بوابة المزلقان مغلقة فوقفت السيارة مع غيرها من السيارات انتظاراً لفتح البوابة والاذن بالمرور فلما فتحها العامل القائم عليها صرت سيارتان كانتا تتقدمانها ولما أراد قائدها أن يمر فى أثرهما دهمه قطار بضاعة كان مقبلاً مطلقاً الأنوار لم يتنبه العامل إلى قدومه فتهشمّت السيارة ، وقال الطاعن إن تحقيقاً أجرى فى الحادث انتهى بأن رفعت النيابة الدعوى العمومية على قائد السيارة فقضى نهائياً ببراءته استناداً إلى أن العامل القائم على حراسة المزلقان هو المتسبب فى الحادث إذ أخطأ بفتح البوابة وأذن بمرور السيارات دون أن يتحقق من عدم قدوم قطارات ، قضى فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٢ بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعى "الطاعن" مبلغ ٤٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض تأسيساً على أن مصادمة السكة الحديد مسؤولة عن خطأ تابعها فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٥٨ سنة ٨ ق استئناف اسكندرية . وفى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ومرض

الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجملة
٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها
طالبة تقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه قصورا
يوجب تقضه ذلك أنه أقام قضاءه على أنه قد ثبت من التحقيقات التي أجريت
في قضية اللجنة رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٤٨ كفر الدوار أن العامل القائم على حراسة
البوابة لم يتنبه إلى قدوم قطار البضاعة إذ كانت أنواره مطاة فأعطى العامل
إشارة المرور للسيارات وكانت نتيجة ذلك أن صدم القطار سيارة الطاعن ، وهذا
الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا يصلح مبررا لعدم ترتيب مسئولية على المطعون
عليها بل هو بذاته مقرر لمسئوليتها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض
التحقيقات التي أجريت في القضية رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٤٨ كفر الدوار أقام
قضاءه على قوله : ” وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن المزلقان كان مغلقا بسبب
إجراء مناورة للقطار المتجه نحو الاسكندرية فلما انتهت المناورة فتح المزلقان
وأعطى إشارة المرور للسيارات دون أن يتنبه الخفير إلى قطار البضاعة الذي كان
قادما من الاسكندرية بدون أضواء فصدم سيارة المستأنف عليه في نصفها
الخلفي بعد أن اجتاز مقدمها المزلقان ، وحيث إنه لا محل لاسناد الخطأ للخفير المزلقان
لأنه لم يقم ما يدل على أنه كان يعلم بقدوم القطار الذي حصلت منه المصادمة
ولم يكن في مقدوره أن يسمع حركته قبل فتحه المزلقان إذ المصادمة لم تحدث
إلا بعد أن مررت سيارتان قبل سيارة الطاعن ، ولما كان المزلقان مغلقا بسبب المناورة
فقد فتحه الخفير بعد انتهائها ، وحيث أنه من المقرر قضاء أن مصلحة
السكة الحديد ليست ملزمة بحراسة المزلقات ليلا ونهارا ولا تسأل عن الحوادث
التي تقع من المرور عليها سواء كانت هذه المزلقات مخفورة أو غير مخفورة وأنه
يتعين على كل إنسان أن يتخذ الحيطة والحذر بنفسه قبل اجتيازه المزلقان ثم
انتهى الحكم من ذلك إلى قوله ” وحيث إنه لكل ما تقدم لا ترى هذه المحكمة

أى إهمال أو خطأ وقع من خفير المزلقان وبالتالي لا تكون هناك مسئولية
لا عليه ولا على الحكومة .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم إذ تفي الخطأ عن العامل القائم على المزلقان
استند في ذلك إلى أنه لم يكن يعلم بقدوم القطار ولم يكن في مقدوره أن يسمع
حركته وإلى أن مصلحة السكة الحديد ليست ملزمة — بحراسة المزلقات .
وهذا الذى ذهب إليه الحكم وأقام قضاءه عليه غير صحيح في شقه الثانى ،
ذلك أنه وإن كان صحيحا أن مصلحة السكة الحديد غير مكلفة بأقامة المجازات
أو بحواستها إلا أنها متى أقامتها وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة
اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان متى كان ذلك حق
للناس أن يعولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يعتبروا المرور
مأمونا متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور وتأمينا على ذلك يكون من غير
المتعج في نفي المسئولية ما ذهب إليه الحكم من أن العامل لم يكن يعلم بقدوم القطار
الذى صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب
إطفاء أنواره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الأسباب
يكون مشوبا بقصور يبطله ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة إلى التحدث عن باقى
أسباب الطعن .

فهرس هجائي عام

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

العدد الأول - السنة العاشرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الجمعية العمومية
		(١)
		(تنازع الاختصاص)
		تنازع الاختصاص :
١	١	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم المتناقضين . شرطه أن يكون كل حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . م ١٩ من قانون نظام القضاء
١	١	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم المتناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في هذه الأحكام . ليس بشرط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء
١	١	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم المتناقضين . مجاله . الأولوية في التنفيذ بين الحكيم المذكورين على أساس قواعد الاختصاص ليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إختصاص :
		قيام إختصاص المجلس المل على اتحاد ملة طرفي الخصومة فحسب . تغيير الديانة . اشهار المدهى الاسلام . اعتباره مسلما من تاريخ الإشهاد . خضوعه في أحواله الشخصية للشرعية الاسلامية وحدها . الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلامه لوقوع الطلاق . صادر من جهة ذات ولاية طلاق : (سر . إختصاص قاعدة رقم ١ ص ١) : مجالس مالية : (سر . إختصاص قاعدة رقم ١ ص ١) : محاكم شرعية : (سر . إختصاص قاعدة رقم ١ ص ١) : نفقة : (سر . إختصاص قاعدة رقم ١ ص ١) : (٢) (تطلبات رجال القضاء)
		نقل :
		النقل النوعي . نقل وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة . مخالف للقانون . علة ذلك ؟
		ولاية الجمعية العمومية لمحكمة النقض :
		قضاة . حقهم في الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بحقوقهم ومصائرهم ، لا القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء . النقل . اختلاف النقل المكاني عن النقل النوعي . حقهم في الطعن بالنسبة للنقل النوعي وإختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض به . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الدائرة المدنية
		(١)
		إثبات :
		مسائل عامة في الإثبات :
		المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة ليست من قبيل
		المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبنى حكمه عليها .
٢٥٩	٤١	مثال : (ر . أيضا . مواريث قاعدة ٢٥ ص ١٦٥) :
		الاقرار :
٢٥٤	٣٢	ماهيته . إخبار . حجته . قرينة قانونية على حقيقة المقربة ...
		الاثبات بالبيئة :
		مفاد الخطابات المتبادلة . إقرار الطعون عليه بحصول اتفاق بينه
		و بين الطاعنة قبل دخول المزداد . طلب الطاعنة تكملة الإثبات
		بالبيئة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الاتفاق على أن
		يكون المزداد صوريا . تقرير الحكم أنها لم تقدم مبدأ ثبوت
		بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها ألا تؤول ملكية منزل
		التراجع إلى المطعون عليه . رفضه طلب الإحالة إلى التحقيق .
٢٥٢	٤٠	اعتباره من قبيل المصادرة على المطلوب . قصور :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات . (٣٨) :
		مبدأ الثبوت بالكتابة (ر . إثبات "الإثبات بالبيئة" قاعدة ٤٠ ص ٢٥٢) :
		سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل : (و . ر . أيضا . ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "وسائل تقدير وعاء الضريبة" قاعدة ٤١ ص ٢٥٩) :
١٦٥	٢٥	محكمة الموضوع . غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم . حقها في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق إحالة : (ر . اختصاص قاعدة ١٩ ص ١٣٤ دعوى قاعدة ٣٠ ص ١٩٤) :
		أحكام عرفية :
		حراسة "الحراسة العامة على أموال رعايا الريخ الألمان" . مؤدى نص المادة ١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات ، ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . امتداد الحماية إلى الإجراءات التي تتخذ تنفيذا لهذه التصرفات من الموكل إليهم أمر التنفيذ . هل ذلك ؟
٧٨	١٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أحوال شخصية : (ر.ر. تقض "إجراءات الطعن" "مسائل عامة" قاعدة ٧ ص ٥٨ . نيابة عامة قاعدة ٧ ص ٥٨ . وصية قاعدة ٢ ص ٢٥) .</p> <p>إخبار : (ر.ر. إثبات "طرق الإثبات" "الإقرار" قاعدة ٣٢ ص ٢٠٤) .</p> <p>اختصاص : (ر.ر. أيضا. دعوى "مصرفات الدعوى" قاعدة ٢٩ ص ١٨٩) :</p> <p>قضاء الحكم ضمنا بعدم الاختصاص نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم . حيازته لمحجة الأمر المقضى . امتناع إثارة مسألة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع</p> <p>الاختصاص النوعي :</p> <p>الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها من النظام العام وفقا لقانون المرافعات الجديد . اعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء في الاختصاص النوعي . ورود الطعن بالنقض عليه . جائز</p>
١٣٤	١٩	
١٠١	١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص . (تابع) :
		الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون المرافعات الملغى من النظام العام . قبول الخصوم في ظل القانون الملغى لاختصاص المحكمة الجزئية بطلبات ليست من اختصاصها نوعيا . إصدارها لحكم بت في أساس الخصومة وتنب خبير لتصفية الحساب . لا عليها إن هي قضت — بعد تقاذق قانون المرافعات الجديد — بالمبلغ الذي انتهى إليه فحص الخبير ١٤ ١٠١
		مناطق تطبيق القاعدة الواردة في م ١٠١ مرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف مهماتكن قيمة الدعوى ٣٠ ١٩٤
		ارتفاق :
		مسائل متنوعة : (ر. دعوى "تقدير قيمة الدعوى" قاعدة ١٢ ص ٨٤) .
		استئناف : (ر. أيضا . اختصاص قاعدة ١٩ ص ٢٣٤) .
		شكل الاستئناف :
		"مهاد الاستئناف" :
		الحكم الصادر بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطياف في تركة . موضوعه قابل للتجزئة . عدم مريان حكم المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات عليه . اتحاد المركز أو الاشتراك في الدفاع غير مؤثر ٢ ٢٥

القائمة

استئناف . (تابع) :

”عريضة الاستئناف“

لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة بعريضة الاستئناف .
بمجرد تصدير العريضة بما يفيد إمدادها للإعلان لا يدل على أنه
قصد بها أن تكون تكليفا بالحضور

٢٠٨

١٥

”جواز الاستئناف“ : (ر. دعوى ”تقدير قيمة
الدعوى“ قاعدة ١٢ ص ٨٤) . اختصاص ، الاختصاص
النوعى ، قاعدة ٣٠ ص ١٩٤ .

عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم
فما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بمقولة أن قيمة النزاع
لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للحكمة الابتدائية ولو كان متعلفا
بالنظام العام . هو نعى يخالطه واقع

٢٣٥

٢٧

قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا . قضاء ضمنى
بجواز الاستئناف . اعتباره حائزا قوة الأمر المقضى . حائل
دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها بشأن جواز الاستئناف ...

٢٣٥

٢٧

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إعانة الغلاء : (سر . عمل قاعدة ٣٥ ص ٣٢٧) .
		إعلان :
		إجراءات الإعلان :
١٩٩	٣١	المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مراقبات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة . لا محل معه للتمسك بعدم وصوله ولو مع اداء أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة
		”الأوقات الجائز إجراء الإعلان فيها“ :
		”المحل الذي يحصل فيه الإعلان“ :
		”الإعلان في المحل المختار“ : (سر . أيضا . نقض
		”إعلان الطعن“ . قاعدة ١٢ ص ٨٤) .
١٦١	٤٣	محل مختار . انتقال المحضر إلى مكتب المحامي المتخذ محلا مختارا لإعلان الخصم في ساحة يجوز الإعلان خلالها ووجوده مغلقة يجوز الإعلان إلى جهة الإدارة
		إفلاس :
		لا يصبح للفلس مباشرة الدعاوى المتعلقة بإدارة أمواله إلا أن تكون من قبيل الإجراءات التحفظية . التقرير بالطعن بالنقض ليس منها . التقرير به من الفلس دون وكيل الدائنين . غير مقبول ...
١٦١	٤٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٦	٢٣٢	<p>عدم اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة لا يترتب عليه جزاء . م ٢١٧ من قانون التجارة . كل ما يترتب عليه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر في مواجهته</p> <p>لإقرار : (سر . موارد قاعدة ٢٥ ص ١٦٥) .</p> <p>التزام :</p> <p>انقضاء الالتزام :</p> <p>”انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء“ :</p> <p>”الإنبابة“ :</p> <p>ليس بلام أن يكون النائب لديه طوقا في الاتفاق الذي يتم بين النائب والنائب . ليس بشرط أن يكون للقبول شكلا خاصا أو وقتا معينا . يكفي لقيامها بالنسبة للنائب لديه أن يقبلها مادام لم يحصل المسدول عنها من طرفها . م ٢/١٨٧ مدني قديم ، ٣٥٩ مدني جديد</p> <p>”انقضاء الالتزام دون الوفاء به“ :</p> <p>”التقادم المسقط“ .</p> <p>فوائد . من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا . سقوط الحق في المطالبة بها طبقا لنص م (٢١١) مدني قديم و ٣٧٥ مدني جديد . الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم سنة فسنة . لا مبلغ معين . لا يحيل مدة التقادم الخاص بها من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . علة ذلك ؟ ...</p>
٤٢	٢٦٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية :
		عوارض الأهلية :
		«الغفلة» :
١١٣	١٦	تعريف الغفلة . امتداد الحكم في توقيع الحجر للغفلة إلى تصرفات ترددت بين أم وولديها دون أن يكون في تباينها مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الاقبياد وعدم الإدراك . قيام اعتبارات من شأنها أن تدفع عن تصرفاتها شبهة الاستئثار أو التسلط عليها . صدورها عن مصلحة أرتأتها هي جدية بالاعتبار . يجعل الحكم مقاما على أساس يخالف القانون ...
		(ت)
		تأمين :
١٤	١	حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله في وقوع الخطر المؤمن منه . لاجال لتأسيسه على دعوى الحلول . إقامته على أساس من الحوالة . شرطها في القانون المدني القديم رضا المدين بذلك كتابة . المادة ٤٩ مدنى قديم ...
		تأمينات عينية :
		حقوق الامتياز :
٦٤	٨	تمسك مصلحة الضرائب بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين . حقها في تتبعها في أى يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء الحجر العقارى وشطب التسجيل . هو دفاع جوهرى . إفضاله وعدم الرد عليه . قصور...

رقم القاعدة	رقم المقطع
تجزئة : (ر استئناف "مبعاده" قاعدة ٢ ص ٢٥)	
تسجيل :	
"التصرفات المقررة" : (ر. شهر عقارى قاعدة ٥ ص ٤٣).	
تقدم خمس : (ر. تنفيذ عقارى "حكم مرسى المزا" قاعدة ٩ ص ٦٨).	
تقرير التلخيص : (ر. حكم "بياناته" قاعدة ١٢ ص ٨٤ . دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" قاعدة ١٠ ص ٧٦ . وقاعدة ٤٠ ص ٢٥٢).	
تموين :	
ماهية المعارضة في قرارات لجان التقدير طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . طعن من نوع خاص له إجراءات متميزة تحكمه أحكام موضوعية محددة . مدى ولاية المحكمة بالنظر فيه . ليست مطلقة . عكس الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض الأصلية	١٢٨
تنفيذ عقارى :	١٨
"إجراءات البيع" : (ر. قسمة "بيع العقار جبا لعدم إمكان قسمته" قاعدة ١٩ ص ١٣٤).	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		تنفيذ عقارى (تابع) :
		«حكم مرمى المزاد» :
		الحكم الصادر ضد المدين المتزوع ماكينته قبل تسجيل حكم مرمى المزاد يعتبر حجة على الراعى عليه المزاد . هو خلف خاص للدين . اعتباره ممثلا فى شخص البائع له فى الدعوى المقامة ضده باستحقاق آخر لجزء من العين . لا عبء بعدم تسجيل صحيفة الدعوى أو الحكم أو كونه ابتدائيا . تمسك المشتري بالمزاد بملكية الجزء المحكوم به يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لا يؤدى الى كسب الملكية إلا بالتقدم الخمسى (ج)
٦٨	٩	
		جمارك :
		المخالفات الجمركية :
		الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة فى طرود . القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسرا لذلك
١٥٠	٢١	
		«مهاد المعارضة فى قرارات اللجنة الجمركية» :
		مضى يبدأ ؟ . المادة ٣٣/٥-٦ من اللائحة الجمركية
٥٤	٦	
		(ح)
		جنية الأمر المقضى : (م. اختصاص قاعدة ١٩ ص ١٣٤ تنفيذ عقارى «حكم مرمى المزاد قاعدة ٩ ص ٦٨» .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		حراسة :
		”الحراسة العامة على أموال رعايا الرنج الألمان“ :
		(ر أحكام عرفية قاعدة ١١ ص ٧٨) .
		حلول : (ر . تأمين قاعدة ١ ص ١٤) .
		حكم :
		بياناته :
٨٤	١٢	تقرير التلخيص . بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة ليس من البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم
		إصداره :
		”المدافلة فيه والنطق به“ : (ر . دعوى ”نظر الدعوى أمام المحكمة“ قاعدة ١٢ ص ٨٤) .
		تسليمه :
		”تسليم الحكم الاستثنائي“ : (ر . دعوى ”نظر الدعوى أمام المحكمة“ قاعدة ٤٠ ص ٢٥٢) .
		”تسليم كاف“ : (ر . أيضا . خرائب ”ضريبة الأرباح التجارية والصناعية“ ”وسائل تقدير وطاء الضريبة“ قاعدة ٤١ ص ٢٥٩ . قسمة ”بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمة“ قاعدة ١٩ ص ١٣٤ . وصية قاعدة ٢ ص ٢٥) .

رقم المادة	رقم القاعدة	
١٤	١	إقامة الحكم على أسباب سليمة كافية لجملة . ترديده في الأسباب بعد ذلك مما كان محلا للنفي عليه . لا يعنيه مهما كان في هذا التريد من خطأ
٤٣	•	عدم تعويل الحكم لأسباب سائفة على دفاع المشفوع ضدها من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر الشفوع به وأنهما يفضلان الشفيعه بشرائهما لذلك القدر . لا قصور
١١٩	١٧	لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا أعرض عن الرد على كل ما ورد في الحكم الملغى . حسبه أن يكون مقاما على دعائم كافية لجملة
٢٠٤	٣٢	تناول الحكم المستندات المقدمة . إطراحه لها بسبب ما يحيط بها من شك مع بيان مظهره استنادا إلى أسباب سائفة . لا قصور
		”تسيب معيب“ : (ر . إثبات ”الإثبات بالينة“ قاعدة ٤٠ ص ٢٥٢ . تأمينات عينية ”حقوقي الامتياز“ قاعدة ٨ ص ٦٤ . خير قاعدة ٣٧ ص ٢٣٥ . مسئولية ”المسئولية من عمل الغير“ قاعدة ٤٣ ص ٢٧٦) .
		”الأحكام التحضيرية“ : (ر . دعوى ”المسائل التي تعترض سير الدعوى“ ”وقف الخصومة“ قاعدة ١٧ ص ١١٩) .

رقم المصنف	رقم القاعدة	
		حوالة : (ر. أيضا . تأمين قاعدة ١ ص ١٤) .
١٤	١	مراد الشارع بالفقرة الأخيرة عن المادة ٤٣٦ من القانون المدني المختلط معدلة بدكريتو ١٩١٠/٣/٢٦
١٤	١	القانون الذي يحكم الحق موضوع الحوالة . هو القانون السارى وقت نشوئه
		(خ)
		خير :
٢٣٥	٣٧	تبنى الحكم تقرير الخبير على ما فيه من تعارض بين الأسباب والنتيجة . عدم توضيحه الأسباب التي ترفع هذا التعارض . يعيبه... خلف خاص : (ر. تنفيذ هتارى "حكم مرسى المزاد" قاعدة ٩ ص ١٦٨) .
		(د)
		دعوى :
١٩٤	٣٠	المادة ٢/٤ من ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات اذ نصت على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عت الأحكام المنهية للتصومة كلها أو بعضها . لا يندرج فيها الأحكام التمهيدية
		"نظر الدعوى أمام المحكمة" : (ر. أيضا . حكم "بياناته" قاعدة ١٢ ص ٨٤) .
		تقرير التلخيص . إعداد التقرير إجراء . تلاوته بالجلسة إجراء آخر . إغفال أيهما . بطلان الحكم . المادتان ٤٠٧ مكرر (٢) و ٤٠٨ مرافعات
٧٦	١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٤	١٢	إيجاب أن يكون قاضي التحضير من بين القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى . غير لازم عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة . إجراء يترتب على إغفاله . بطلان الحكم . القضاء بغير ذلك مخالف للقانون . الطعن المستند إلى هذا الأساس لا يفيد منه الطاعن إذا كانت الأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة كافية في حد ذاتها مستقلة لحمل قضاء حكمها في موضوع الدعوى
٢٥٢	٤٠ "تقدير قيمة الدعوى" :
٨٤	١٢	صراحة نص المادة ٣٠ مرافعات قديم في أن الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق ، لا الجزء من الأرض الذي يستعمل فيه الحق
		"المسائل التي تعترض سير الخصومة" :
		"وقف الخصومة" : (ر . أيضا . وصية قاعدة ٢ ص ٢٥) الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف أحد الخصوم خلال ميعاد برفع النزاع المثار للقاضي المختص . هو حكم في شقه الآخر تحضيري . لا يجوز قوة الأمر المقضي
١١٩	١٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٩	١٧	لا على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل من المحكمة المختصة في الدفع المثير لتزاع أمامها يخرج عن اختصاصها ... "مصرفات الدعاوى": دعوى استرداد المتقولات المحجوزة : عدم اختصاص المدين في دعوى الاسترداد لا يترتب عليه البطلان خلافا لما كان عليه قانون المرافعات المائى ... "بعض أنواع الدعاوى": تنظيم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ طريقة التقدير والمعارضة في الرسوم أمام المحاكم الشرعية . قضاء الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ حكم شرعى . ليس من شأنه أن يضمن على المحكمة المدنية ولاية الفصل في المنازعة التي تدور حول هذه الرسوم . الاختصاص في هذا الصدد يظل معقودا للمحكمة الشرعية ... دفاع : (ر . معارضة قاعدة ١٧ ص ١١٩) . (ر) رسوم قضائية : (ر . دعوى "مصرفات الدعاوى" قاعدة ٢٩ ص ١٨٩) . (ش) شفعة : "تزامم الشفعاء" : (ر . حكم "تسييب كاف" قاعدة ٥ ص ٤٣) .
٢٣٢	٣٦	
١٨٩	٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شفعة (تاج) :
		«التمن وملحقاته» :
٤٣	٥	لمحكمة الموضوع سلطة تقدير إجابة أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق للتحرى عن حقيقة التمن تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى
		شهر عقارى :
٤٣	٥	مؤدى المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى . تسجيل عقد القسمة أو الحكم المفروض لها حق شرع لفائدة الغير به . أن يرتضى القسمة غير المسجل عندها أو حكمها ويتنازل عن هذا الحق
		(ص)
		صورىة :
		«الطعن بالصورىة والدعوى البوليصية» :
٦٤	٨	تجز الطاعنة عن إثباتهما . غير منتج بعد ذلك النعى على الحكم بأنه يخلط بين أحكام الدعوى
		«إثبات الصورىة» :
٦٤	٨	تهدير كفاية قرائن الصورىة مما يستقل به قاضى الموضوع ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ض)
		ضرائب :
		«ضريبة الأرباح التجارية والصناعية» :
		الربح الذى يخضع للضريبة . هو الربح الصافى الذى تحققه المنشأة من جميع العمليات التى تباشرها المتصلة بنشاطها أو نتيجة التنازل عن أى عنصر من عناصر أصولها . لا عبء أن تكون قد استعاضت عن هذا العنصر بأثر ذى كفاية انتاجية أكبر . م ٣٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٥٧	٢٣	«وسائل تقدير وعاء الضريبة» :
		مناط تحديد أرباح الممول على أساس دفاتره وأوراقه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حتى المحكمة فى أطراح دفاتر الممول لأسباب سائغة والأخذ بالتقدير الخرافى . لا يمنع من الاسترشاد الدفاتر كمصدر من عناصر التقدير لإطراحها دفاتر الممول وأخذها بتقدير الخبير . هو من مسائل الواقع التى تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائغة
٣٥٩	٤١	أخذ الحكم بتقدير الخبير لنسبة إجمالى الربح لأسباب سائغة مستمد من استخلاص سليم . من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع . بمنأى عن رقابة محكمة النقض
٣٥٩	٤١	اعتماد محكمة الموضوع فى تقدير المصاريف التى يريد الممول احتسابها إلى تقرير الخبير . أطراحها أوراقا قدمها الممول لأسباب سائغة أوردتها . مما يدخل فى سلطتها التقديرية . بمنأى عن رقابة محكمة النقض
٣٥٩	٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرائب :
		«المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢» :
١٨٤	٢٨	وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — لو كان التقدير مطعونا عليه من جانب الممول وحده
		«تقدير الأرباح الاستثنائية» :
١٧٨	٢٧	عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ يترتب عليه سقوط حقه في الاختيار
		(ع)
		عمل :
٣٣	٣	المادة ٣٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ . ليس من شأن الإخلال بالقاعدة التنظيمية التي وضعتها بطلان الحكم
٣٣	٣	المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . تتحدث عن الأسباب المنهية لعقد العمل غير محدد المدة . أثر ذلك ...
٣٣	٣	مشروعية شرط التزام العامل بالتقاعد عند بلوغه سنا معينة ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٣	٩٣	لأنه العمل الصحفي تعتبر عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع. القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥. المراد بالمادة ٢٤ منه...
١٣	٩٣	عدم امتداد أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك إلى لأنحة العمل الصحفي. آية ذلك وأثره. إهدار الحكم لأنحة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها. خطأ في القانون
٣٥	٢٢٧	مكافأة العامل. إعانة الغلاء. اعتبار إعانة الغلاء جزءاً لا يتجزأ من الأجر م ٣/٦٨٣ مدني. عدم النص صراحة في الاتفاقية بين الشركة والعامل على استبعاد إعانة غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة. احتساب الحكم المطعون فيه رغم ذلك مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء. خطأ في القانون
		(ف)
		فوائد : (ر. التزم "اقضاء الالتزام دون الوفاء به" "التقادم المسقط" قاعدة ٤٢ ص ٢٦٩).
		(ق)
		قانون : (ر. حوالة قاعدة ١ ص ١٤. دعوى قاعدة ٣٠ ص ١٩٤ ضرائب "المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢" قاعدة ٢٨ ص ١٨٤).

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قسمة : (ر.ر. أيضا. وقف قاعدة ٣٨ ص ٢٤٠).
		”بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته“ :
		قضاء الحكم بالسير في إجراءات المزايدة مع تنقيص خمس الثمن لا العشر. خطأ وارد فيما زاد عن حاجته مادام مناط الحصومة هو وقف البيع أو السير فيه ولم يكن قدر التنقيص محل نزاع . التزام قاضي البيع حكم القانون في قدر تنقيص الثمن . الخطاب من الشارع في هذا الشأن موجه له
١٣٤	١٩	”تسجيل عقد القسمة وأثره“ : (ر.ر. شهر عقارى قاعدة ٥ ص ٤٣) .
		قوة الأمر المقضى : (ر.ر. استئناف ”جوازه“ قاعدة ٣٧ ص ٢٣٥ . دعوى ”المسائل التي تعترض سير الحصومة“ ”وقف الحصومة“ قاعدة ١٧ ص ١١٩ . وصية قاعدة ١٧ ص ١١٩) .
		(م)
		محكمة الموضوع : (ر.ر. إثبات ”سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل“ قاعدة ٢٥ ص ١٦٥ . ضرائب ”ضريبة الأرباح التجارية والصناعية“ ”وسائل تقدير وطء الضريبة“ قاعدة ٤١ ص ٢٥٩ ، ١ ، ج ، د . شفعة ”الثمن وملحقاته“ قاعدة ٥ ص ٤٣ . صورية ”إثبات الصورية“ قاعدة ٨ ص ٦٤ . وصية قاعدة ٢ ص ٢٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>محل مختار : (ر.ر. إملان "الافقات الجائر إجراء الإعلان فيها" "المحل الذي يحصل فيه الإعلان" "الإعلان في المحل المختار" قاعدة ٢٤ ص ١٦١) .</p> <p>مسئولية :</p> <p>"المسئولية عن عمل الغير" :</p> <p>إقامة مصلحة السكة الحديد المجازات وحراستها لتنظيم حركة اجتيازها . التعويل على ما أخذت المصلحة نفسها به . اعتبار المرور مأمونا عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير متج في قى المسئولية عنه قول الحكم إنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . إقامة الحكم على تلك الأسباب . قصور</p> <p>معارضة : (ر.ر. أيضا . حكم "تسبب كاف" قاعدة ١٧ ص ١١٩) .</p> <p>قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه متى مارض . تعلقها بالنظام العام . لا يحول دونها كون الحكم صدر نهائيا بالنسبة إلى زملائه الحاضرين</p> <p>مكافأة العامل : (ر.ر. "عمل" قاعدة ٣٥ ص ٢٢٧) .</p> <p>مواريث :</p> <p>مناط صحة الإقرار في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدق الورثة</p>
٢٧٦	٤٣	
١١٩	١٧	
١٦٥	٢٥	٢ (٢٠) ٢

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ن)
		نسب : (ر . مواريث قاعدة ٢٥ ص ١٦٥) .
		نقابات :
		”نقابة المحامين“ :
		لـ تجز التشريعات التي صدرت في شأن الحماية حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ لوزير العدل الحق في الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن .
٢٢٣	٣٤	مدم خروج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج — في خصوص اللجان الفرعية — آية ذلك ...
		”نقابة الصحفيين“ : (ر . عمل قاعدة ١٣ ص ٩٣) .
		نقض :
		إجراءات الطعن :
		”مسائل عامة“ :
		وحيوب مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الطعن بالنقض دون التفات إلى نوع المسائل التي فصل فيها الحكم ...
٥٨	٧	”الخصوم في الطعن“ : (ر . أيضا . إفلاس قاعدة ٢٢ ص ١٥٤) .

رقم القاعدة	رقم المادة	نقض (تأج) :
٢٦٩	٤٢	لا يكتفى للطعن بالنقض أن يكون الحكم طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في مزاعمه وألا يتخلل عن هذه المنازعة حتى صدور الحكم عليه . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف . عدم رفعه إستئنافاً عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض
		« إيداع الأوراق والمستندات » :
٣٩	٤	إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . إجراء جوهري يترتب على إغفاله سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها ...
		إعلان الطعن : (ر . ر . أيضاً إعلان " إجراءات الإعلان " قاعدة ٣١ ص ١٩٩) .
		« محل الإعلان » :
٨٤	١٢	الإعلان لمكتب الوكيل شرطه . م ٨٣ مرافعات . شرط إعلان الطعن في المحل المختار
		أسباب الطعن : (ر . ر . استئناف " جواز الاستئناف " قاعدة ٣٧ ص ٢٣٥) .

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		حالات الطعن :
		” الطعن بمخالفة حكم سابق “:
١٩٩	٣١	إقامة الطعن على أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . في هذا ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ مرافعات وإن لم يذكر نصها صراحة في التقرير . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ خلافًا لحكم سابق
		ما يجوز الطعن فيه من الأحكام : (ر . اختصاص ”الاختصاص النوعي“ قاعدة ١٤ ص ١٠١) .
		نيابة عامة :
٥٨	٧	وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية . بطلان الحكم إذا أغفل إثبات رأى النيابة في هذه القضايا ضمن بياناته
		(و)
		وصية :
٢٥	٢	عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى لم ولا على علاقته بباقي ورثته . عدم تعلقه بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع . عدم اعتبار ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية . تقدير المحكمة عدم جدية المنازعة القائمة حول الوصية . موضوعي . لا مبرر لوقف الخصومة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وصية . (تابع) :
٢٥	٢	عدم انسحاب إنكار الوصية إلى الوصية . ليس هناك حجد لها حتى يكفى . في هذا ما يكفى لجل النتيجة التي انتهى إليها الحكم . تزيده بعد ذلك . لا يعنيه
١١٩	١٧	الحكم الصادر بعدم سماع دعوى بطلان إشهاد الوقف لعدم قبول مسوغ الرجوع عن الوصية به لا يتضمن قضاء في الموضوع . حجته قاصرة على المدعى وموقوفة بخلوها من مسوغ السماع
		وقف : (ر . أيضا . وصية قاعدة ١٧ ص ١١٩) .
٢٤٠	٣٨	التمويل في قسمة حصص الخيرات أو المرتبات الدائمة وفرزها عن باقي أعيان الوقف على ما تنتجه تلك الحصص من غلة . أيا كانت حقارا أو أطيانا زراعية . الغلة فقط هي التي يجب أن تراعى عند الفرز . على هذا الأساس وحده يحدد مقدار الحصص ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله
		نص م ٣٦ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وارد حكمها على قسمة غلة للوقف بدون قسمة أعيانه . قسمة أعيان الوقف ورد حكمها في م ٤١ من ذلك القانون . الإحالة الواردة في المادة الأخيرة إلى م ٣٦ إلى تقدير المرتبات المفروزة للخيرات
٢٤٠	٣٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقف :
		”شروط الواقف“:
١٧٣	٢٦	وقف هيئة للتصرفات السيرة في طلب فوز نصيب الخيرات حتى يفصل قضاء في تفسير شرط الواقف . لا محل معه للتحدى بنص المادة ٣٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ١ من القانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ لعدم تعلقهما بتفسير شروط الواقف
٢١٤	٣٣	حرية القاضي في فهم غرض الواقف من عباراته دون التقيد بالقواعد اللغوية مشروطة بعدم الخروج عن المعنى الظاهر إلى آخر غير سائق م ١٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال بالنسبة لنصيب المقيم
٢٤٦	٣٩	وجوب النظر إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة وتفهم المعنى الذي أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته التي تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى . م ١٠ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال
		”النظر على الوقف“:
٢١٤	٣٣	مدى وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . الحكم ضد الناظر بصفته ممثلاً للوقف ماساً باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يعتبر حجة عليهم
		وكالة : (ر . وقف ”النظر على الوقف“ قاعدة ٣٣ ص ٢١٤) .

تصويب

مطبع	خطا	صحيفة	سطر
مكتبة	مكتبة	٧٨	١٢ و ٤
مكتبة	مكتبة	٨٢	٤

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في يوم
الاثنين ٧ من المحرم سنة ١٣٧٩ (الموافق ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٩)
محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب



محنة النقص

المكتب الفنى

مجمع عت

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة العاشرة

العدد الثانى : من أبريل إلى يونيه سنة ١٩٥٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالى الفرعية

١٩٥٩

**الأحكام الصادرة
من
الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية**

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة: محمود عياد، ومحمد قواد جابر،
ونعيم الجندى، والحسين العوضي، ومحمد رفعت، وعادل بونس، ورشاد القدسي، ومحسن العباسي،
ومحمود يوسف القاضي المستشارين .

(٣)

معارضة في قائمة رسوم عن الطلبات ٦٨ ، ١١١ / ٢٤ ، ٢٠ ،
٢١ ، ٢٥ / ٢٥ ، ٥١ ، ١٠٥ / ٢٥ ، ٢٦ / ١ ، ٤٤ / ٢٧ ق رجال
القضاء :

إجراءات .

التقرير بالمعارضة في قائمة الرسوم الخاصة بطلبات رجال القضاء يجب أن يحصل في قلم
الكتاب . م ٢٣ من قانون نظام القضاء . المواد ٣٦٢ ، ٤٢٩ ، ٤٤٩ من قانون المرافعات .

نصت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ المعدل بالقانونين
رقم ٢٤٠ ، ٦٣٠ سنة ١٩٥٥ على اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض
في المواد المدنية في تقديم طلبات رجال القضاء بالغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة
بإدارة القضاء - ولما كان الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض
أن تبدأ وفقا لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات بتقرير في قلم كتاب المحكمة،
وكانت المعارضة في قائمة الرسوم لا تخرج عن كونها من الإجراءات شأنها في ذلك

شأن المعارضة في أمر تقدير المصاريف فإن التقرير بها يجب أن يحصل في قلم الكتاب — ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات ذلك لأن هذا النص مقيد في خصوص الإجراءات أمام محكمة النقض بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته .

المحكمة

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتلخص في أن المعارض كان قد رفع الطلبات أرقام ١١١ و ٦٨ سنة ٢٤ ق و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٥١ و ١٠٥ سنة ٢٥ ق و ١ سنة ٢٦ ق و ٤٤ سنة ٢٧ ق رجال القضاء أمام الجمعية العمومية لمحكمة النقض تظاهرا من تخبطيه في الترقية وقد ضمت هذه الطلبات وحكم فيها بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بحكم واحد برفضها وإلزام المعارض بمصروفاتها وبتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ استصدر قلم كتاب محكمة النقض قائمة بتقدير مبلغ ٨٣ ج رسوما لهذه الطلبات، أعلن المعارض بها تمهيدا لتنفيذها ضده فقرر المعارض أمام المحضر بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بالمعارضة في هذه القائمة فحدد المحضر جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٩ أمام هذه المحكمة لنظر المعارضة ولعدم وجود جلسة للمحكمة في ذلك اليوم حددت لنظرها جلسة أخرى ثم نظرت المعارضة بجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها حجت للحكم بجلسة اليوم .

وحيث إن قلم كتاب محكمة النقض دفع في المذكرة المقدمة منه بعدم قبول المعارضة شكلا لحصولها أمام المحضر وعدم التقرير بها في قلم كتاب محكمة النقض كما تقضى بذلك المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وأبدت النيابة العامة رأيها في مذكرتها بقبول الدفع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الطلبات سالفة الذكر قد رفعت لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ المعدل بالقانونين رقمي ٢٤٠ و ٦٣٠ سنة ١٩٥٥ وقد خصت هذه المادة محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء ونصت على أنه "تتبع

في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية“. ولما كان الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض أن تبدأ — وفقاً لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات — بتقرير في قلم كتاب المحكمة وكانت المعارضة في قائمة الرسوم لا تخرج عن كونها من الإجراءات شأنها في ذلك شأن المعارضة في أمر تقدير المصروفات فإن التقرير بها يجب أن يحصل في قلم الكتاب — ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات من جواز حصول المعارضة أمام المحضر أو بتقرير في قلم الكتاب. ذلك لأن هذا النص مقيد في خصوص الإجراءات أمام محكمة النقض بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته. وعملاً بهذا النص الأخير لا تنطبق في قضايا الطعون بالنقض من القواعد الخاصة بالأحكام الواردة في الباب العاشر — ومنها نص المادة ٣٦٣ المشار إليه — إلا ما يكون من هذه القواعد متفقا مع قواعد الطعن بطريق النقض وإجراءاته. ولما كان ذلك، وكانت المعارضة في قائمة الرسوم الصادرة ضد المعارض لم تحصل بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم قبولها شكلاً.

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن دارد نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : محمود عياد ، وعبد فؤاد جابر ،
وفهم الجندى ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ورشاد القدسى ، ومحسن
العمامى ، ومحمود يوسف القاضى المستشارين .

(٤)

الطلب رقم ١٤ سنة ٢٧ ق رجال القضاء :
أهلية .

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها
حتى تحقق الأهلية ودرجاتها .

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى
الواجب توافرها حتى تحقق الأهلية ودرجاتها — فإذا كان من شأن الاعتبارات
التي أشارت إليها مذكرة مجلس القضاء الأعلى أن تبرر تخطى الطالب فى الترقية
فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوبا بأى خطأ فى تطبيق القانون أو إساءة
فى استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
وال مداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب على ما انتهى إليه الطالب فى مذكرته الختامية
المؤرخة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٨ وعلى ما يبين من سائر الأوراق والملفات
المضمومة إليه — تحصل فى أنه بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر
قرار جمهورى نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧
متضمنا حركة ترقية وتعيينات وتنقلات قضائية ومتخطيا الطالب فى الترقية

لدرجة وكيل محكمة أو ما يعادلها من الوظائف القضائية الأخرى رغم ما تضمنته من ترقية بعض من كانوا يلونه في الأقدمية ولا يفضلونه في الأهلية فطمع الطالب بتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ في هذا القرار بقلم كتاب المحكمة طالها قبوله شكلا والحكم في الموضوع بإلغائه هو وقرارات وزير العدل المحكمة والمنفذة له والتي لم تنشر ولم تعلن للطالب فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها من الوظائف القضائية الأخرى على أن تكون أقدميته قبل السيد..... وبعد السيد..... والحكم له بفرق المرتب حسبما يقضى له به اعتبارا من تاريخ القرار المطعون فيه مع العلاوات الدورية من تاريخ استحقاقها وإلزام وزارة العدل بالمصروفات . وبني الطالب طعنه على سببين — يتحصل أولهما في أن القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ تقضى بأن تكون الترقية لدرجة وكيل محكمة أو ما يعادلها على أساس الأهلية فإذا تساوت روعيته الأقدمية وقد توافرت للطالب الأهلية بجميع عناصرها فقد حصل على تقدير "فوق المتوسط" مرتين متتاليتين في سنة ١٩٥٦ ، سنة ١٩٥٧ مما يجعل القرار المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ويتحصل السبب الثاني في أن القرار المطعون فيه مشوب بسوء استعمال السلطة . وذلك أن وزارة العدل أصرت على تخطي الطالب في الترقية رغم حصوله على تقريرين متتالين بدرجة "فوق المتوسط" وعدم تفاوته في الأهلية عن تخطوه في الترقية كما أن الوزارة لم تكتف بتخطيه في الترقية بل زادت على ذلك نقله من القاهرة بعد سنة واحدة من وجوده بها مما يدل على سوء استعمال السلطة . وأجرى الطالب في مذكرته الختامية مقارنة بينه وبين بعض زملائه الذين تخطوه في الترقية مستدلا على أنه إن لم يفضلهم فهو لا يقل عنهم في الأهلية . وقد ردت وزارة العدل على هذا الطلب بأن الطالب لم يتوافر لديه عناصر الأهلية الواجب توافرها فيمن يختار للترقية لدرجة وكيل محكمة ابتدائية ذلك أنه وإن كان التقريران المتواليان المقدمان عنه قد قدر فيهما بدرجة "فوق المتوسط" إلا أن الاعتبارات الأخرى النابتة بملفه السرى أدت إلى تخطيه في الترقية في القرار المطعون فيه .

وقد أبدى مجلس القضاء الأعلى في مذكرته المرفقة بالملف وأيه في هذا التخطي . كما أشارت النيابة العامة في مذكرتها إلى تقديرات الطالب وتقديرات بعض زملائه الذين تخطوه في الترقية من واقع البيانات الرسمية المقدمة من وزارة العدل وإلى مذكره مجلس القضاء الأعلى المؤرخة هـ من أغسطس سنة ١٩٥٧ التي برر فيها تخطي الطالب في الترقية المودعة بملف الطالب السري وقالت إن تقدير كل ذلك متروك لهذه المحكمة .

وحيث إنه وإن كان الطالب قد حصل عقب التفتيش على عمله في سنة ١٩٥٦ على تقرير بدرجة "فوق المتوسط" كما حصل في سنة ١٩٥٧ على تقرير قال بدرجة "فوق المتوسط" إلا أنه يبين من الاطلاع على مذكره السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى المؤرخة هـ من أغسطس سنة ١٩٥٧ والمودعة بملف الطالب السري أن المجلس رأى تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة للأسباب التي أشار إليها في تلك المذكرة . ولما كانت درجة الأهلية لا تقدر بمنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها وكان من شأن الاعتبارات التي أشارت إليها مذكره مجلس القضاء الأعلى أن تبرر تخطي الطالب في الترقية — لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه لا يشوبه أي خطأ في تطبيق القانون أو سوء استعمال السلطة ويكون الطعن فيه على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد فزاد جابر ،
وفهم الجندى ، والحميدى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ورشاد القلمى ، ومحسن العباسى ،
ومحمود القاضى المستشارين .

(٥)

الطالب رقم ٢٩ سنة ٢٨ ق رجال القضاء :
مصاريف .

الطعن فى قرار بالتخطى فى الترقية ثم صدور قرار آخر بالتخطى قبل الحكم فى الطعن الأول
والطعن فيه أيضا . صدور الحكم فى الطعن الأول بأن التخطى كان بغير مبرر . قصر الطالب طلباته
فى الطعن الثانى على المصروفات اكتفاء بحجية الحكم . تعين الحكم بها على وزارة العدل لعدم تسليمها
بحق الطالب فى الطلبين .

إذا كان الواقع أن الطالب قد طعن فى قرار جمهورى تخطاه فى الترقية — وأثناء
نظره وقبل صدور الحكم فيه — صدر قرار آخر متخطيا إياه فطعن فيه أيضا —
وإذ صدر حكم الهيئة فى الطعن الأول بأن تخطى الطالب كان بغير مبرر
فلم يعد محل لاستصدار حكم فى موضوع الطلب اللاحق اكتفاء بحجية الحكم
السابق وإعمال آثاره — قصر الطالب طلباته فى الطعن اللاحق على إلزام
وزارة العدل بالمصاريف — فإن مصاريف الدعوى يتعين الحكم بها عليها
لأنها لم تسلم بحق الطالب فى الطلبين السابق واللاحق .

المحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمدافعة .

من حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من صحيفة الطلب وأوراقه — تحصل

في أنه بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري لم يرق فيه الطالب إلى درجة وكيل محكمة فطن فيه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٧ طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى تلك الدرجة أو ما يعادلها من الوظائف القضائية وقيد هذا الطلب برقم ٢٧ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء" - وفي أثناء نظره وقبل صدور الحكم فيه صدر قرار جمهوري آخر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ متخطيا الطالب في الترقية إلى تلك الدرجة . فطن فيه الطالب بالطلب الحالي في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ إستنادا إلى أن من تخطوه في الترقية لم يكن واحد منهم أكثر أهلية منه ولا أسبق في الأقدمية عليه وأن القرار الجمهوري باطل لصدوره على خلاف القانون ومشوبا بسوء استعمال السلطة وطلب لذلك القضاء بإلغاء ذلك القرار فيما تضمنه من تخطيه ... مع إلزام وزارة العدل بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - كما صدر حكم هذه الهيئة في الطعن السابق بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨ قاضيا بإلغاء القرار الجمهوري الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها وإلزام وزارة العدل بمصروفات الطلب - ونفاذا لهذا الحكم صدر قرار جمهوري في سبتمبر سنة ١٩٥٨ بترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية واعتبرت ترقيته في تلك الدرجة من ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ولذلك قصر الطالب طلباته في الطعن الحالي على إلزام وزارة العدل بالمصروفات لأنه أصبح غير ذي موضوع ولأن وزارة العدل على الرغم من طعنه السابق قد أصرت على وجهة نظرها وعادت تخطيه في قرار ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ مما اضطره إلى أن يطن في هذا القرار الأخير أسوة بما قبله إذ لم يكن يستطيع أن يقدم ما مستقضى به المحكمة في الطعن السابق واستند في تأييد وجهة نظره إلى المادة ٣٥٨ مرافعات .

وحيث إن وزارة العدل دفعت هذا الطلب بأن قصر الطالب طلباته على الحكم بالمصروفات مؤداه تنازله عن موضوع طعنه ومن ثم يتعين إلزامه بمصروفاته عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات وهي تنص على أن المصاريف

يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها ومقتضى ذلك أن تكون المحكمة قد نظرت في موضوع الخصومة وتبينت وجه الحق فيها فتلزم من خسرها بالمصروفات . فإذا ما تنازل الخصم عن الموضوع لم يعد ثمة مجال للبحث فيها .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم الصادر من هذه الهيئة في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨ أنه قضى بإلغاء القرار الجمهورى الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية لدرجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها .

وحيث إن تخطى الطالب بغير مبرر في الترقية بالقرار الجمهورى الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ يؤدي إلى أن تخطيه في الترقية بأى قرار تال لم يكن له مبرر كذلك — ومن ثم فإن الطالب إذ قدم طلبه الحالى قبل أن يفصل في الطلب الأول يكون محقا في تقديم هذا الطلب — وإذ حقق الحكم الصادر من هذه الهيئة في الطلب السابق أهدافه كاملة ولم يعد محل لاستصدار حكم في موضوع الطلب اللاحق اكتفاء بمجبة الحكم السابق وإعمال آثاره — فإن مصاريف الدعوى يتعين الحكم بها على وزارة العدل لأنها لم تسلم بحق الطالب في الطلبين السابق واللاحق .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

برياعة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد رفعت ، ومحمد
زعفراني سالم ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٤٤)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٤ ق :

(١) نقض ” إجراءات الطعن “ ، ” إعلان الطعن “ ، ” محل الإعلان “ .
إعلان ” الإعلان في الموطن المختار “ .

شرط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار أن يكون الماتعون عليه قد اختار هذا الموطن
في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا الموطن بإيداعه قلم الكتاب
مع ما يجب إيداعه من الأوراق في المعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان الطعن
باطلا وحكمت المحكمة بذلك في غيبة الماتعون عليه . تقديم الماتعون عليه بعد إعلانه
مستنداته ومذكراته الرادة . قصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن . إعتباره متنازلا
عن التمسك بالبطلان . صحة الطعن في مواجهته .

(ب) شففه ” آثار الحكم بالشفقة “ .

مبررة العين المشفوع فيها إلى ملك الشفيع بالحكم النهائي بالشفقة . م ١٨ من ق الشفقة .
حق الشفيع في الربيع من هذا التاريخ إن كانت العين تغل ثمرات . انحصار حقوق
المشتري قبله في الثمن والتضمينات . لا يغير من ذلك عدم قيام الشفيع بأداء الثمن .
استمرار حكم الشفقة حافظا لقوته في مصلحة الشفيع حتى يصدر حكم بإلغائه أو يسقط
بمضي المدة .

١ - إنه وإن كان يتعين على من يعلن خصمه بتقرير الطعن بالنقض
في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم -

وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد الذى حدده القانون صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه — وإلا كان الطعن باطلا وتقضى المحكمة بذلك فى غيبة المطعون عليه ، إلا أنه إذا تبين من الأوراق أن المطعون عليه قدم بعد إعلانه مستنداته ومذكراته الرادة وقصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن فإن هذا يعتبر تنازلا منه عن التمسك بهذا البطلان ويجعل الطعن صحيحا وقائما فى مواجهته .

٢ — مقتضى نص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكرى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أن العين المشفوع فيها تصير إلى ملك الشفيع بالحكم النهائى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المنشئ لهذا الحق ، ومن ثم يكون ريع هذه العين من حق الشفيع من هذا التاريخ إن كانت مما يغل ثمرات وتتقطع صلة المشترى بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتختصر حقوقه قبل الشفيع فى الثمن والتضمينات — ولا يغير من ذلك عدم قيام الشفيع بأداء الثمن ذلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعادا ، معينا لهذا الأداء فإن حكم الشفعة يستمر حافظا قوته فى مصلحة الشفيع حتى يصدر حكم بإلغائه لعدم دفع الثمن أو حتى يسقط بمضى المدة فى حالة عدم تنفيذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليها اشترت فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ من آخرين ٦ أفدنة شيوعا فى ٢٩ فدانا ، ٦ قراريط ، ١٨ سهما بناحية عمدة البصل مركز المحلة فرفع عليها المرحوم أحمد حسن دهموش مورث الطاعنين الدهوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٤٣ كلى طنطا بطلب أحقيته للشفعة فى العين المبيعة فقضى له

في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بأحقية للشفعة مقابل أداء مبلغ ٧٨٠ جنيها قيمة الثمن والملاحقات . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٥ أودع المورث المبلغ خزانة محكمة المحلة الكبرى على ذمة المطعون عليها والبايعين لها معلقا صرفه لأحدهم على تقديم عقد رسمي يتضمن شطب الحقوق العينية المتوقعة على الأطيان المحكوم فيها بالشفعة وكانت المطعون عليها قد أقامت في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ على مورث الطاعنين الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى المحلة مطالبة فيها بمبلغ ١٣٢ جنيها ريع ال ٦ أفدنة عن سقى ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ نقضت المحكمة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ بنadb خير لتقدير ريع الأطيان في سقى النزاع على أساس أجر المثل واستأنف المورث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٥ سنة ١٩٤٥ من طنطا وأثناء نظره توفى في سنة ١٩٤٨ ثم حل ورثته محله ووقفت محكمة طنطا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بهيئة استئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة المحلة الكبرى في الموضوع بالزام الورثة من التركة بمبلغ ال ١٣٢ جنيها والمصاريف فاستأنفوا هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٦/٦٠٧ سنة ١٩٥٠ الذى قضت فيه محكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ - بالتأييد - وكانت المطعون عليها قد أقامت الدعوى رقم ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا على ورث الطاعنين والبايعين لها وطلبت فيها الحكم أولا - بأحقيتها في صرف مبلغ ٧٨٠ جنيها التى أودعها مورث الطاعنين في ١٩٤٥/١/٣٠ بخزانة محكمة المحلة الكبرى تحت رقم ٨٣ يومية وذلك في مواجهة باقى المدعى عليهم - ثانيا - بالزام المورث بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٠ جنية على سبيل التعويض عن الأضرار الكيدية التى اتخذها خذها بزيادة الثمن خزانة المحكمة بغير مبرر ودون أن يمس ذلك حقها في طلب الربيع أو الفوائد مع إلزامه بالمصروفات ، وبجلسة أول مايو سنة ١٩٤٨ أوقفت الدعوى لوفاة المورث ثم عجلت ضد ورثته - وبصحيفة معلة في ٢٦ من مارس عدلت المطعون عليها طلباتها الى طلب الحكم بإعلان حكم الشفعة الصادر في القضية رقم ١٦٥ سنة ١٩٤٣ طعنا واعتباره كأن لم يكن وثبوت ملكيتها الى

الست أفدنة المشفوعة وبصحيفة أخرى معلقة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ عدلت المطعون عليها طلباتها الى طلب الحكم أصليا بإلغاء حكم الشفعة واعتباره كأن لم يكن واحتياطيا - بالزام الورثة بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٨٠ جنيها والمصروفات ، فقرر الورثة بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ بموافقتهم على صرف الوديعة للطعون عليها بدون قيد أو شرط . وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بأحققتها في صرف مبلغ الـ ٧٨٠ جنيها المودعة من المرحوم أحمد حسن دهموش (ورث الطاعنين) خزانة محكمة المحلة الكبرى في ٣ يناير سنة ١٩٤٥ برقم ٨٣ يومية وألزمت ورثته بالمصروفات المناسبة لهذا الطلب مع المقاصة في أنعاب الحمامة والتغاذ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وبصحيفة معلقة في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ أقامت المطعون عليها الدعوى الحالية رقم ١٨٥/٣٣٧ سنة ١٩٥١ كلى طنطا على المطعون عليهم بطلب إلزامهم بمبلغ ٨٨٢ جنيها ريع الست أفدنة من السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ - من ذلك ٥٢٢ جنيها من التركة ، ٣٦٠ جنيها من مالهم الخاص واستندت في إثبات دعواها الى الأحكام الصادرة لصالحها في القضايا ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى المحلة ، ٥٨٥ سنة ١٩٤٥ مدنى مستأق طنطا ، ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى طنطا وقد دفع الطاعنون هذه الدعوى بأنه قضى لمورثهم بأحقته في أخذ الأطنان المطالب بريعا بالشفعة في ١٩٤٣/١٢/٢٠ وأنه أودع الثمن في ١٩٤٥/١/٣٠ وأن الشفع يحل بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وما عليه من حقوق وأن الريع لا يطلب الا من خاسب وبأنهم وضعوا يدهم كلاك مقدرة حقوقهم بحكم الشفعة وأن كل ما للطعون عليها إن كان لها أى حق قبلهم فهو التعويض دون الريع وفي ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة طنطا الابتدائية في هذه الدعوى بإلزام المدعى عليهم (الطاعنين) بأن يدفعوا للدعية (المطعون عليها) مبلغ ٧٥٣ جنيها ، ٥١٦ مليا من ذلك مبلغ ٤٦٦ جنيها ، ٣٤٤ مليا من تركة مورثهم - المرحوم أحمد حسن دهموش مع المصاريف المناسبة . ومبلغ ٢٨٧ جنيها ، ١٧٢ مليا من مالهم الخاص مع المصاريف المناسبة ومبلغ ٦٠٠ قرش . مقابل أنعاب الحمامة ورفضت ما عدا ذلك من

الطلبات . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥ سنة ٣ ق ، وقضت فيه محكمة استئناف طنطا في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٤ برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات ، ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وقد طعن الطاعنون على الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الأول فقسرت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة محددة لنظره جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بالجلسة ببطلان الطعن لإعلان تقريره بمكتب محاميه الذي كان يباشر لها الاستئناف دون أن يقدم الطاعنون ما يدل على أن المطعون عليها اتخذت هذا المكتب محلا مختارا لها في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا الدفع — مردود — بأنه وإن كان يتعين على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد الذي حدده القانون صورة الحكم المطعون فيه المدللة إليه وإلا كان الطعن باطلا وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه ألا أنه إذا تبين من الأوراق أن المطعون عليه قدم بعد الإعلان مستنداته ومذكرته الرادة وقصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن فإن هذا يعتبر تنازلا منه عن التمسك بهذا البطلان ويحمل الطعن صحيحا وقائما في مواجهته — ولما كان الثابت أن المطعون عليها قدمت في الميعاد مستنداتها ومذكرة بدفاعها ضمنتها ردها على موضوع الطعن ولم تلتزم فيها بالبطلان فإن الدفع يكون على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للطعون عليها بربع الدين عن المدة المطالب بها تأسيسا على القول بأن لاشفوع منه الحق

في استغلال العين المشفوع فيها حتى يؤدي له الشفيع كابل الثمن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الصحيح للقانون هو أن العين المشفوع فيها تثبت للشفيع بالحكم النهائي الذي يقضى له بالشفعة فتزول الملكية عن المشفوع منه ولا يصبح له أى حق في عينها أو غلتها بل ينتقل هذا الحق للشفيع بوصفه مالكا لها — ولا يغير من ذلك أن لا يؤدي الشفيع الثمن أو أن يتأخر في أدائه وكل ما للمشفوع منه أن يطالب بالثمن وبالتضمينات إذ الحق يتعلق بذمة الشفيع وبالتضمينات والتضمينات لا تعدد الفوائد القانونية ولا يقدح في هذا النظر أن تكون المحكمة قد قضت في الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى المحلة بالزام مورث الطاعنين بالربيع عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ لأن حجية هذا الحكم قاصرة على موضوع الدعوى التي صدر فيها لا يتعداه إلى موضوع الدعوى الحالية.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه — إذ أيد الحكم الابتدائي قد أحال إلى أسبابه وأخذ به حيث جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يأتي :

”وحيث إن هذا القول ليس إلا ترديدا لدفاع المستأجرين أمام المحكمة الابتدائية التي تولت الرد عليه بما تقره عليها هذه الهيئة وتأخذ به إذ قالت بحق أن المشفوع منه الحق في ريع العين المشفوع فيها إلى أن يوفيه الشفيع بثمن العين المشفوع فيها وكافة المصاريف إلى أن قضى لها بأحقية في صرفه بتاريخ ١٩٥١/٣/٣١ فيكون لها الحق في ريع العين المشفوع فيها حتى هذا التاريخ وقد ورد بأسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ما يأتي : ” وحيث إنه يبين من مراجعة أسباب ومنطوق الحكم الصادر في القضية رقم ٥٨٥ سنة ١٩٤٥ مدنى مستأنف طنطا : تاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بين المدعية والمدعى عليهم ومورثيهم أنه قد حسم النزاع الذي يثيره الخصوم الآن في هذه الدعوى حيث قوت فيما بينهم المبادئ الآتية :

١ — ... ٢ — للمشفوع منه أن يستغل العين حتى يدفع له الشفيع الثمن والمصاريف. وحيث إن هذا الثمن لا يمكن اعتباره قد وصل إليها إلا بعد استلامها له تنفيذا لحكم المحكمة الصادر بين الطرفين في القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ : كل

طنطا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون من حق المدعية غلة هذه الأطنان في السنوات المطالب بها وهي من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ .

من حيث إن المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكر يتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ الذى يحكم واقعة هذا النزاع نصت على أن "الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سند الملكية الشفيع" ومن مقتضى هذا النص أن العين المشفوع فيها تصير إلى ملك الشفيع بالحكم النهائى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المنشئ لهذا الحق وينبنى على ذلك أن يكون ريع هذه العين من حق الشفيع من هذا التاريخ إن كانت مما يغل ثمرات وتنقطع صلة المشتري بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتنصر حقوقه قبل الشفيع فى الثمن والتضمينات ولا يغير من ذلك عدم قيام الشفيع بأداء الثمن ذلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعادا معيناً لهذا الأداء فإن حكم الشفعة يستمر حافظاً قوته فى مصلحة الشفيع حتى يصدر حكم بإلغائه لعدم دفع الثمن أو حتى يسقط بمضى المدة فى حالة عدم تنفيذه . وإذ كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ : أن المطعون عليها أقامت الدعوى المذكورة على الطاعنين متخذة من عدم أداء مورثهم لها ثمن العين المشفوع فيها سبباً فى طلب إلغاء حكم الشفعة وأن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت بأحقيتها فى صرف مبلغ الثمن المودع خزانة المحكمة فإن حكم الشفعة يظل قائماً متجاً لآثاره ويكون حق المطعون عليها قبل الطاعنين قاصراً على الثمن والتضمينات - ولا يغير من هذا النظر أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى المحلة قضى بإلزام مورث الطاعنين بالريع عن سننى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ذلك أن حجية هذا الحكم قاصرة على ما قضى به فى خصوص الريع عن هاتين السنتين - أما ماورد بأسباب هذا الحكم من أن للمشتري حق استغلال العين حتى تاريخ دفع الثمن فلا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً لا تكون له فى ذاته قوة الأمر المقضى - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون عليها باستحقاقها لريع العين المشفوعة فيها عن السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ رغم صدور وقيام الحكم النهائى القاضى لمورث الطاعنين بأحقية فى أخذ هذه العين بالشفعة فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون متعيناً نقضه دون حاجة إلى بحث باقى مانع به الطاعنون .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عبدالمستشار : وبحضور السادة عثمان رمزي ، والحسيني العوضي : ومحمد
وفعت ، وعبد السلام بلبع المشارين .

(٤٥)

الطعن رقم ٣٦٧ سنة ٢٤ القضائية :

نزاع ملكية .

تقدير قيمة الميراث في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغير إتباع الإجراءات القانونية
ق ٥ لسنة ١٩٠٧ .

يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب
أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون
نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ بمخصمه
أولاً إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال — فإذا كان الخبير المعين
لتقدير ثمن المقادير المستولى عليها لم يتبع في التقدير هذه الأسس وكان الحكم
المطعون فيه قد اعتمد تقدير الخبير للثمن — مع ما في هذا التقدير من مخالفة
للطريقة الواجب إتباعها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أن المطعون طيهما أقاما الدعوى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٩ كلى الزقازيق
على الطاعنتين طالبين الحكم بالزامهما متضامتين بأن يدفع لهما مبلغ ٣٢٥٠ جنيهاً

والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة... وقالوا في دعواهما إن وزارة الأشغال استولت في سنة ١٩٤٥ بغير اتخاذ الاجراءات المرسومة في قانون نزع الملكية للنفعة العامة على أطيان تبلغ مساحتها ٤ ف و ١٨ ط منها ٤ أفدنة مملوكة للمطعون عليه الأول يدخل فيها ١ ف ١٢ ط حديقة — ومنها ١٨ ط مملوكة للمطعون عليها الثانية — ويبلغ ثمن الفدان في أرض الحديقة ٨٠٠ جنيه وفي باقي الأطيان ٥٠٠ جنيه — ويستحق المطعون عليه الأول ٢٤٥٠ جنيتها والمطعون عليها الثانية ٣٦٠ جنيتها — وإزاء ما تدينه محكمة أول درجة من اختلاف وجهات النظر بين الطاعنين والمطعون عليهما في شأن مقدار المسطح المزروعة ملكيته — وفي الثمن الذي قدره المطعون عليهما على النحو السالف بيانه وقدرته الطاعتان بواقع ٢٥٠ جنيتها للفدان الواحد — وفي أحقية المطعون عليهما المذكورين لقبض هذا الثمن — قضت محكمة أول درجة في ١٩٥١/٣١٦ بئدب خير للاطلاع على أوراق الدعوى والانتقال إلى الأرض المستولى عليها ومقاسها ومعاينة تربتها ودرجة ضعفها لبيان مقدار ما استولت عليه وزارة الأشغال منها ونصيب كل من المطعون عليهما فيها — وثن هذه الأطيان في وقت الاستيلاء — وبعد أن باشر الخبير عمله وقدم تقريره الذي أوضح فيه أن ما استولت عليه وزارة الأشغال من ملك المطعون عليه الأول في سنة ٤٦ — ٤٧ مساحة مقدارها ٣ ف ١٠ ط ١٢ ص ويبلغ ثمنه على أساس ثمن الفدان في وقت الاستيلاء ٣٥٠ جنيتها مبلغ ١٢٠٣ جنيتها و ٢٥ مليا وإن ما استولت عليه من ملك المطعون عليها الثانية في تلك السنة أيضا مساحة مقدارها ١٩ ط ٢٠ ص ثمنها على الأساس السالف الذكر يبلغ ٢٨٨ جنيتها و ١٣٦ مليا — قضت المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بالزام الطاعنين بأن تدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠٣١ جنيتها و ٢٥ مليا وللمطعون عليها الثانية مبلغ ٢٤٧ جنيتها و ٩١٦ مليا والمصروفات المتأصلة ٣٠٠ قرش أتعاب للمحاماة — وأقامت المحكمة الابتدائية قضاءها في شأن تقدير قيمة الأطيان لا على أساس الثمن الوارد بتقرير الخبير — بل على أساس أن ثمن الفدان هو ٣٠٠ جنيه في سنة الاستيلاء باعتبار أنه هو الثمن الذي جرى به التعامل في الأطيان الملاصقة للأطيان موضوع الاستيلاء .

وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٣ استأقت الطاعتان هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٥ لسنة ٥ ق المنصورة طالبتين قبوله شكلا وفق الموضوع إلغاء الحكم المستأق فيما زاد على مبلغ ١٠٦٥ جنيها و ٩٧٣ مليا — وأقام المطعون عليهما استئنفا مقابلا طلبا في موضوعه الحكم لهما قبل الطاعتين بالمبلغ الذي لم يحكم لهما به ومقداره ١٩٧٠ جنيها و ٩٧٣ مليا كما طلبا رفض الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأق فيما قضى به. وبتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأق إلى الزام وزارتي المالية والأشغال بأن تدفعا للطعون عليه الأول مبلغ ١٢٠٣ جنيها و ١٢٥ مليا والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، ٥٠٠ قرش أتعابا للحاماه وبأن تدفعا للطعون عليها الثانية مبلغ ٢٨٩ جنيها و ٢٣٦ مليا والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماه عنهما — ورفض استئناف وزارتي الأشغال والمالية والزاهما بالمصروفات وبتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ طعنت وزارتا المالية والأشغال في هذا الحكم بالنقض . وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها احالة الطعن إلى هذه الدائرة لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه بالنسبة للسبب الأول . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها — وقررت دائرة الفحص احالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩ — وفيها صممت النيابة على رأيها السائف ذكره .

وحيث إن الطعن مقام على سببين نعت الطاعتان في السبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه بالبطلان — ثم تنازلتا عن التمسك بهذا السبب فيتعين النظر فيما تضمنته النعي في السبب الأول من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ومخالفته للثابت في الأوراق — وفي بيان ذلك ذكرت الطاعتان أن المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الماكية تقضيان أن يقدروثن العين المتروكة ما كبتها — بحسب حالتها في وقت

نزع الملكية وبصرف النظر عن أى اعتبار آخر وعلى الأخص بصرف النظر عن اعتبار ما قد يكون قد عاد على هذه العين من تحسين بسبب المشروع الذى من أجله نزع الملكية ثم يراعى بعد ذلك ما عاد على باقى العين من تحسين أو فائدة بسبب نزع الملكية ويخصم قدر هذا التحسين أو هذه الفائدة من ثمن القدر موضوع نزع الملكية على أن لا يتجاوز الخصم على كل حال نصف الثمن - تلك هى الطريقة المرسومة فى قانون نزع الملكية لتحديد التعويض الواجب أدائه لأصحاب العين المستولى عليها وإجراء التقدير على غير هذه الطريقة يخالف مقاصد الشارع ولم يجز تقرير الخبير الذى أخذت به محكمة الاستئناف وفق هذا المنهج ذلك لأن الخبير أجرى تمين الأرض المستولى عليها مراعى فى التمين مقدار ما عاد على ذات هذه الأرض من فائدة بسبب المشروع لا ما عاد على باقى الأرض المملوكة للطعون عليهما الأول والثانية من تحسين - ومع أن الطاعنتين تمسكاً أمام محكمة الموضوع - وفى مرحلتى التقاضى - بحكم القانون السالف بيانه - ومع أن المطعون عليهما لم ينكرا ما طرأ على باقى أرضهما من تحسين إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بوجهة نظر الطاعنتين - كما أن الخبير وإن كان قد ذكر أن باقى أرض المطعون عليهما قد استفادت إلا أنه لم يعن باستظهار عناصر هذه الاستفادة ومداها حتى كان يمكن إجراء تمين الأطيان المستولى عليها تميماً متفقاً مع ما تقضى به نصوص قانون نزع الملكية - وهو على كل حال لم يجز تقديره للأطيان المستولى عليها على أساس من ذلك النظر القانونى السابق لإيراده - ولا يغنى فى هذا الخصوص - ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المحكمة تدخل ضمن عناصر تقديرها للثمن ما عاد على باقى أطيان المطعون عليهما من تحسين بسبب تنفيذ المشروع وأن الخبير قد راعى فى تقديره تلك المنفعة التى أضافها المشرع إلى أطيان المطعون عليهما - ذلك إن ما أورده الحكم المطعون فيه من هذه المعانى لا يطابق ما جاء فى حكم ٦ مارس سنة ١٩٥١ القاضى بنسب الخبير فإن ذلك الحكم لم يجعل لهذا الاعتبار وزناً - ولم ينط بالخبير أية مأمورية بخصوصه - وفى نطاق هذا الحكم بأمر الخبير همله - ولم يجعل من أسس تقديره للثمن ما عاد من نفع على باقى أطيان المطعون عليهما بسبب تنفيذ المشروع - وقالت

الطاعتان أن ما ساقناه في وجه الطعن من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون مستند إلى حكم المحكمة الابتدائية — التي لم تلق بالا للاعتبار الذي يوجبه قانون نزع الملكية والمالف تفصيله .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وإن كانت قد أقرت الطاعتين على ما تمسك به من أنه يجب أن يراعى في تقدير قيمة الأطنان المتزوعة ملكيتها مقدار ما عاد على باقي الأرض من منفعة — من جراء مشروع الصرف الذي أنشئ في الجزء المتزوعة ملكيته وأوردت ضمن أسباب حكمها أن الخبير "قد راعى هذا في تقديره وجاء تقريره مبينا لتلك المنفعة التي أضفاها المشروع على أطنان المسانف ضدهم (المطعون عليهما) ومعنى هذا أن الخبير لم ينقل تلك المنفعة عند التقدير .. وأنه من ثم لا يكون هناك مسوغ للهبوط بالتقدير والتزول به إلى هذا المدى الذي قرره الحكومة " وذكرت في موضع آخر "أن أطنان المطعون عليهما الباقية قد أفادت إيما فائدة من مشروع إنشاء المصرف ... ومن أجل هذا ترى " المحكمة " أن تقدير الخبير مناسب كل المناسبة ويمثل الحقيقة إلى حد كبير لأنه تنبه إلى جميع عناصر التقدير ولم ينقل شيئا منها " — إلا أنه يبين من الاطلاع على تقرير الخبير (المقدمة صورتها الرسمية ضمن مستندات الطاعتين) أنه قدر ثمن الأرض المتزوعة ملكيتها "بمراعاة حالتها من حيث قوتها وجودتها ومعدنها وتربتها وريها وسهولة مواصلاتها ووفرة الأيدي العاملة بالجهة ومراعاة الحالة الاقتصادية وقت الاستيلاء" ومؤدى ذلك أنه لم يراع في تقدير ثمن الجزء المتزوعة ملكيته — ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٥ الصادر بتاريخ ١٩٠٧/٤/٢٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنافع العمومية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٣١/٦/١٨ من أنه "إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء من العقار يكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين الجزء الباق منه لئالك" وما نصت عليه المادة ١٤ من ذلك القانون من أنه "إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته

لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التى يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة“ ذلك أن أعمال هاتين المادتين يستوجب مراعاة ما يكون قد طرأ على الجزء الذى لم تزرع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص — بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه على حسب الأحوال — وإذا كان الخبير المعين لتقدير ثمن المقادير المستولى عليها لم يتبع فى التقدير هذه الأسس — وكان الحكم المطعون فيه قد اتمد تقدير الخبير للثمن مع ما فى هذا التقدير من مخالفته للطريقة الواجب اتباعها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٤ القضائية :

(أ) نخص " إجراءات الطعن " ، " الخصوم في الطعن " . شفعة " الخصوم
في دعوى الشفعة " . قوة الأمر المقضي .

دهوى الشفعة من الدعوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين
كانوا دائرين في الخصومة أمام محكمة الموضوع . اختصاص المطعون عليه الأخير في بادي
الأمر أمام محكمة الموضوع باعتباره مشترياً للأطيان المشفرة . ثبوت أن هذا البيع
قد فسخ وشراء الطاعن هذه الأطيان بدلا عنه . حيازة قضاء الحكم الابتدائي في هذا
الصدقة الأمر المقضي . حقيقة الخصومة ، مقدرة بين الطاعنين كشرتين والمطعون عليه الأول
كشفيج ومورث باقي المطعون عليهم كبائع . عدم امتداد أثر بطلان الأمر بالنسبة للمطعون
عليه الأخير إلى باقي المندون عليهم .

(ب) شفعة " اعتبار الشفيج من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع " . صورية
" إثبات الصورية " .

إثبات الشفيج بكافة الأوراق القوية بما فيها البيئة أن اثنين الوارد في عقد المشتري
ليس هو اثنين الحقيقي بل صوري . تواطأ عليه مع البائع . جوازه باعتباره من الغير بالنسبة
لطرفي عقد البيع

(ج) صورية . شفعة " الثمن " .

استخلاص المحكمة من التحققات التي أجرتها جديدة عقد شراء الطاعنين . عدم أخذها
بالثمن الذي ورد به ما ثبت لها من أنه صوري . لا تناقض .

(د) إثبات " سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل " . شفعة " الثمن " .
صورية .

استعراض محكمة الموضوع مستندات الخصوم ومناقشتها شهادة الشهود والقرائن .
استخلاصها الساتع المتفق مع الثابت بالأوراق أن الثمن صوري وأن حقيقة هو كذا
وليس أكثر . حقها في ذلك مما تستقل به بمنأى عن رقابة محكمة النقض .

١ - إنه وإن كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا مائلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع، وكان المطعون عليه الأخير الذي اختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضي قد وقع إعلانه بتقرير الطعن بالنقض باطلاً ، إلا أنه إذ يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن اختصاصه كان باعتباره مشترياً للأطيان المشفوعة وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ واشترى الطاعنان هذه الأطيان بدلا عنه كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحدا من الخصوم لم يوجه أى مطعن لقضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد فإزاء ذلك هذا القضاء قوة الأمر المقضى وأصبحت الخصومة في حقيقتها معقودة بين الطاعنين - كشتريين - والمطعون عليه الأول - كشفيع - ومورث باقي المطعون عليهم - كبائع - ، وإذا كان الثابت أن إعلان المطعون عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحا - فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الباقيين .

٢ - إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرف عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوعة فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة .

٣ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد شراء الطاعنين ، وكان الثابت أنها استخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التي استندت إليها أن هذا العقد جدي ولم تأخذ بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صوري فلا تناقض بين الأمرين .

٤ - إذا استعرضت محكمة الموضوع مستندات الخصوم وناقشت شهادة الشهود وسأقت القرائن واستخلصت من كل ذلك استخلاصا سائغاه أصله الثابت في أوراق الدعوى أن الثمن صوري وأن حقيقة الثمن هو كذا وليس أكثر من ذلك - كانت في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الأدلة مما تستقل به دون رقابة عليها من محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليه الأول "حسين يوسف موسى" أقام الدعوى رقم ٩ سنة ٥١ كلى المنصورة ضد الطاعنين وصاحبى الصاوى "المطعون عليه الأخير" والمرحوم السيد محمد الشرقاوى مورث باقى المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقية فى أخذ ١٨ فداناً ، ٢١ قيراطاً ، ٢٣ سهماً الميمنة بصحيفة الدعوى وذلك بطريق الشفعة . مقابل ثمن الفدان الواحد ٣٠٠ جنيه أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقى وملحقاته القانونية والتسليم . الخ . وقال بياناً لدعواه إن المرحوم السيد محمد الشرقاوى باع الى المطعون عليه الأخير صاحبى الصاوى ١٨ فداناً ، ٢١ قيراطاً ، ٢٣ سهماً الموضحة بالمريضة بواقع ثمن الفدان الواحد ٣٠٠ جنيه ولكن ذكر فى العقد صورياً أنه ٣٣٠ جنيه وأن الطاعنين وجهاً اليه فى ٢٣/١١/١٩٥٠ إنذاراً زعم فيه أنهما اشتريا تلك الأطنان من المرحوم السيد محمد الشرقاوى بعقد ابتدأى مؤرخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بثمن إجمالى قدره ٧٦٠٣ جنيه وبواقع ثمن الفدان الواحد ٤٠٠ جنيه بخلاف مبلغ ١٩٠ جنيه ، ٧٥٠ ملياً قيمة السمسة وطلباً اليه إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة وإذا كان هذا البيع الأخير مشوباً بالصورية ، ولأنه يجاور الأطنان المشفوعة من جهات ثلاث فضلاً عن الاشتراك معها فى حق ارتفاق الرى فقد أنذر الخصوم جميعاً بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٠ برغبته فى أخذ الأطنان المبيعة بالشفعة مقابل قيامه بدفع الثمن بواقع ٣٠٠ جنيه للفدان الواحد أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقى وملحقاته القانونية . وفى ٢٨/١٢/١٩٥٠ أودع الثمن خزانة محكمة المنصورة الكلية بواقع ثمن الفدان ٣٣٠ جنيه ثم رفع دعوى الشفعة فى ٣١/١٢/١٩٥٠ ، وقد دفع الطاعنان هذه الدعوى بعدم قبولها

لصبيين - الأول - عدم إيداع الثمن الحقيقي المسمى بالعقد في الميعاد القانوني - والثاني - عدم إظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة في الميعاد، وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة - أولا - برفض الدفع بإعلان إعلان إنذار الرغبة في الأخذ بالشفعة - ثانيا - وقبل الفصل في الدفع بسقوط الدعوى لعدم إيداع كامل الثمن في الميعاد القانوني بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن العقد الصادر من المرحوم السيد محمد الشرقاوي للطاعنين صوري وأن حقيقة ثمن الفدان بالنسبة للبيع الصادر للمطعون عليه الأخير هو ٣٠٠ جنيه وليس ٣٣٠ جنيتها ولباق الخصوم النفي بنفس الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٥٢/٢/٢٣ - أولا - برفض الدفع بسقوط الدعوى لعدم إيداع كامل الثمن في الميعاد - ثانيا - بأحقية المطعون عليه الأول في أخذ الـ ١٨ فداناً ، ٢١ قيراطاً ، ٢٣ سهماً المينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن باعتبار ثمن الفدان الواحد ٣٣٠ جنيتها وتسليمها إليه وإلزام الطاعنين بالمصاريف ، ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه وقد بنى هذا الحكم على ما يخلص في أن عند البيع الصادر للطاعنين عقد جدي وليس صوريا وأن الثمن الحقيقي للفدان هو مبلغ ٣٣٠ جنيتها وبالنسبة للحقائق فإن العقد ما زال عرفياً ولم يسجل ولم يثبت من ظروف الدعوى أن هناك سمسة دفعت من المشتريين . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافهما برقم ٧٢ سنة ٤ ق وطلباً قبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه الأول وإلزامه بالمصاريف ومقابل الأتعاب ، وفي ١٩٥٤/٦/١٣ قضت محكمة الاستئناف حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين "الطاعنين" بالمصروفات و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه . وقد طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق التقص وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١١ من فبراير

سنة ١٩٥٩ وأصر الطاعنان على طلباتهما وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها
تنتهي فيها إلى طلب رفض الطعن ، وقورت دائرة الفحص إحالة الطعن
إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من
طرفي الخصومة على طلباته . والنيابة العامة على رأيها الذي أبدته في
مذكرتها .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا بطلان
إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه الأخير — إذ جاء بحضور الإعلان أنه
أعلن مخاطبا مع شيخ البلد لغيابه عند الاعلان ولا متناع الخفير الخصوصي عن
الاستلام دون أن يبين المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة
إلى جهة الإدارة ومصدر علمه بواقعة غياب المعلن إليه والوقت الذي انتقل
فيه إلى محله ولما كانت الدعوى دعوى نفقة وهي لا تكون مقبولة إلا إذا
انعقدت فيها الخصومة بين أطرافها جميعا في جميع مراحل التقاضي فإن بطلان
إعلان المطعون عليه الأخير يترتب عليه بطلان الطعن برمته .

ومن حيث إن هذا الدفع صحيح في شقه الأول إذ الثابت من ورقة إعلان
الطعن أن المطعون عليه الأخير أعلن ”مخاطبا مع شيخ البلد عبد الرزاق محمد لغيابه
ولا متناع الخفير الخصوصي عقل بيومي عن الاستلام“ وإذ كان المحضر لم يبين
الخطوات السابقة على تسليم الصورة لشيخ البلد كما لم يثبت أنه وجه إلى المعلن
إليه في خلال ٢٤ ساعة وفي موطنه الأصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه
أن الصورة سلمت لجهة الإدارة مخالفا بذلك ما رسمته المادة ١٢ في قانون
المرافعات في هذا الخصوص فإن إعلان المطعون عليه الأخير يكون قد وقع
باطلا .

ومن حيث إن هذا الدفع — مردود — في شقه الثاني — بأنه وإن كانت
الدعوى من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم
الذين كانوا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع وأن المطعون عليه الأخير قد
اختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضي السابقة إلا أنه يبرن من أسباب الحكم

الابتدائي أن اختصاصه كان باعتباره مشتريا للأطيان المشفومة وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ واشترى الطاعنان هذه الأطيان بدلا منه — كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحدا من الخصوم لم يوجه أى مطن لقضاء الحكم الابتدائي في هذا العدد فجاز بذلك هذا القضاء قوة الأمر المقضى . وأصبحت المصفومة في حقيقتها معقودة بين الطاعنين كشتريين والمطعون عليه الأول كشفيع والموحوم السيد محمد الشرفاوى كبائع وإذا كان الثابت أن إعلان المطعون عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحا فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره الى الباقي . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا للمطعون عليه الأخير .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أيد المحكمة الابتدائية فيما قضت به من إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات صورية عقد الطاعنين في حين أنه كان يتعين عليه قبل أن يحكم بالتحقيق أن يتأكد من المستندات المقدمة أو من خير معتمد أن العقار المشفوع فيه لا يساوى أكثر من الثمن الذى يقول به الشفيع إذ لا يجوز تعريض العقود للبطلان لمجرد شهادة الشهود .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استعرض ما أثاره الطاعنان في هذا السبب ورد عليه بقوله ”ومن حيث إنه ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تتخذ أى إجراء قبل الإحالة الى التحقيق لإثبات صورية الثمن إذا كان القانون يجيز إثبات هذه الصورية بالينة . ومن حيث إن الشفيع وهو من الغير فله الحق قانونا أن يثبت صورية الثمن في العقد المشفوع فيه بكافه الطرق القانونية بما فيها الينة ومن ثم فلا خطأ من جانب محكمة أول درجة إذ هي أحالت الدعوى الى التحقيق لإثبات هذه الصورية “وهذا الذى قرره

حكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون - ذلك أن الشفيع بحكم أنه صاحب
ن في الأخذ المقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرف عقد البيع
بب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها الهيئة أن
ثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو
ن صوري توطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة ولا
مند في القانون لما يتمسك به الطاعنان من وجوب تقديم قرائن تبريرا لطلب
لإحالة إلى التحقيق . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون
فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان لقيامه على أسباب متناقضة وانفساد استدلاله بذلك
أنه مع تسليمه بجدية عقد الطاعنين اعتبر الثمن صوريا في حين أن الثمن الوارد
بعقد هما لم يكن مأمورا بتحقيقه في الحكم التمهيدى بل كان التحقيق المقضى به منصرفا
إلى صورية العقد ذاته بحيث إذا لم تثبت هذه الصورية سقط حق الشفيع في الأخذ
بالشفعة وقد سلم الحكان الابتدائي والاستئنافي بأن هذه الصورية لم تثبت مما
كان يتعين معه رفض الدعوى ، ولأن الحكم أخذ بشهادة شاهد الشفيع من أن الثمن
الذى اشترى به الطاعنان هو ٣٣٠ جنيها للفدان على ما علم به الطاعن الأول نفسه
رغم أن تحقيق صورية الثمن كان خاصا بعقد شراء المطعون عليه الأخير مما لا يصح معه
الاستدلال بشهادة شاهدين في أمر لم يكن مطلوبا منهما . ولأن الحكم استند
أيضا في قضائه إلى القبول بعدم معقولية ارتفاع ثمن الفدان بمقدار ٧٠ جنيها في
مدة ثلاثة أيام وهي الفترة بين رفع دعوى التقاضع عن عقد شراء المطعون عليه
الأخير وبين تاريخ عقد شراء الطاعنين في حين أن المطعون عليه الأول كان
يستند في دناحه إلى عدم معقولية ارتفاع السعر في مدى شهرين من تاريخ عقد
شراء المطعون عليه الأخير إلى تاريخ عقد شراء الطاعنين .

ومن حيث إن هذا النعى بجميع وجوهه - مردود - أولا - بما قرره الحكم المطعون فيه من : "أن المفهوم من إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات صورية عقد الطاعنين أن التحقيق يتناول كافة أركان العقد ومنها الثمن ومن ثم إذا ثبت أن العقد جدى والثن صورى فلا تناقض إذا قضت المحكمة بجدية العقد وعدم الأخذ بالثن المسمى به" وإذا كان الثابت أن محكمة الموضوع استخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التى استندت إليها أن عقد شراء الطاعنين جدى ولم تأخذ بالثن الوارد به لما ثبت لها من أنه صورى فلا تناقض بين الأمرين. ومردود - ثانيا - بأن محكمة الموضوع إذا استعرضت مستندات الخصوم وناقشت شهادة الشهود وسأقت القرائن واستخلصت من كل ذلك استخلاصا سائغا له أصله الثابت فى أوراق الدعوى أن الثمن صورى وأن حقيقة ثمن شراء الطاعنين هو ٣٣٠ جنيها لفقدان الواحد وليس أكثر من ذلك كانت فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الأدلة مما تستقل به دون رقابه عليها من محكمة النقض، وقد ورد فى هذا الخصوص أسباب الحكم الابتدائى المؤيد استئنافيا ما يأتى . "ومن حيث إن المحكمة ترجح شهادة شاهدى الإثبات على شاهدى تنفى للأسباب الآتية : أولا - أن شاهد تنفى شهد بأنه حضر كتابة العقد المقدم بحافظة المدعى عليهما الأخيرين وهذا القول من جانبه يتنافى مع ما هو ثابت بنفس العقد المقدم بحافظة المدعى عليهما الأخيرين - المستند رقم ١ حافظة رقم ٥ مرفقات - إذ الثابت بالعقد المشار إليه أنه دفع من الثمن فى مجلس العقد مبلغ ٤٨٢٠ جنيها - ثانيا - ثبت أن المدعى عليه الأول سبق أن باع الأطيان موضوع الدعوى إلى المدعى عليه الثانى بعقد ابتدائى مؤرخ ١٢ من - بتمبر سنة ١٩٥٠ فى نظير ثمن ذكر أنه ٣٣٠ جنيها لفقدان الواحد ورفع المشتري المذكور دعوى بإثبات صحة هذا التعاقد ضد البائع أعلنت بتأريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولم تقيد - المستند رقم ٦ من حافظة المدعى عليهما رقم ٥ مرفقات وهو عبارة عن أصل عريضة دعوى صحة التعاقد التى نتكلم بصدد ها - - وقد ثبت أيضا من ظروف الدعوى الحالية أن التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الأول

والثاني قد فسخ فلا يعقل بعد ذلك أن يشتري المدعى عليهما الثالث والرابع نفس الأطنان بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد إذ كان الأولى بهذا السعر المشتري الأول ولبيع لها الأطنان بدوره بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان كما يزعمان ولاحتفظ لنفسه بفرق السعر بدلا من ترك الصفقة وفسخ عقد البيع بينه وبين المدعى عليه الأول ثالثا : ذكر الدفاع عن المدعى عليهما الثالث والرابع أن الظروف قد تغيرت وارتفع سعر القطن في الفترة ما بين البيع الأول والثاني بدليل النشرات المقدمة منهما أخيرا بملف الدعوى وأنه حين عجز المشتري الأول عن دفع باقي الثمن قد فسخ الطرفان عن هذا البيع وتم بيع الأطنان للمدعى عليهما الثالث والرابع بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان . ومن حيث إن هذا الدفاع مردود بأن الفترة بين حصول التفاسخ الواقع حتما بعد تاريخ رفع دعوى صحة التعاقد من المشتري الأول وبين عقد البيع الصادر للمدعى عليهما الأخيرين عبارة عن ثلاثة أيام (الفترة من ١٦/١١/١٩٥٠ إلى ١٩/١١/١٩٥٠) وهذه الفترة القصيرة لا يمكن أن تسمح بأي زيادة في السعر . ومن حيث إنه لما ذكر ترى المحكمة أن العقد الصادر للمدعى عليهما الأخيرين هو عقد جدي وليس بصوري وأن الثمن الحقيقي هو مبلغ ٣٣٠ جنيها للفدان الواحد“ .

وهو مردود - أخيرا - بأن الحكم المطعون فيه عند ما ناقش دفاع الطاعنين الخاص بتغير الظروف وارتفاع أسعار القطن مما دفعهما إلى الشراء بسعر أعلى مما اشترى به المطعون عليه الأخير - قد رفض هذا الدفاع استنادا إلى الأسباب التي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم ومن بينها قصر المدة وهي ثلاثة أيام بين فسخ عقد شراء المطعون عليه الأخير وبين عقد شراء الطاعنين . وقد استخلص الحكم ذلك استخلاصا سليما من الأوراق المقدمة في الدعوى من ذات الطاعنين بحسب ما هو واضح من تلك الأسباب مما لا يصح معه النعي على الحكم بفساد الاستدلال .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حماد المستشار، وبحضور السادة: عثمان ومزى ، ومحمد رفعت ، ومحمد السلام
بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٤٧)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ القضائية :
وكالة "الوكالة بالخصومة" . محاماة "توكيل المحامي" .

إشترط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار
الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة . كفايته دليلا في الإثبات . عدم جواز التصدي لملاقة ذوى الشأن
بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي لإجراء . قبل استصدار توكيل .
لا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم
إرساله لوكيل ثابتة وكالته قانونا يجيز لخصومه إبداء الطلبات التي يجيزها لهم القانون .

إنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب
تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة - إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي
بالوكالة فإن هذا يكفي دليلا في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي لملاقة ذوى
الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله - فإذا باشر المحامي
إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض
عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء - ما لم ينص القانون على خلاف
ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم
يرسل عنه وكيلا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على
حقوقهم إبداء الطلبات التي يجيزها لهم القانون في هذا الخصوص .

المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أنه لمديونية الطاعنين للطعون عليه ادمون اسكندر أرقش قام هذا الأخير باتخاذ إجراءات بيع أطيان مدينه أمام محكمة طنطا الابتدائية فى القضية رقم ٨٠٣ سنة ١٩٥٢ بيوع فأودع بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ قائمة شروط البيع وحددت جلسة ٢٩ يوليه سنة ١٩٥٢ لنظر ما يقدم من اعتراضات على القائمة وبتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٢ اعترض محامى الطاعنين عليها طالباً بالحكم بقبول الاعتراض شكلاً وفى الموضوع بإلغاء تسجيل تنبيه نزع الملكية وما تلاه من إجراءات واعتبارها كأن لم تكن استناداً إلى أن الدين المتغذى به حصل بالتخالص منه كما سقط بالتقادم إلى أن إجراءات البيع قد شابها البطلان. وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة ببطلان تنبيه نزع الملكية وما تلاه من إجراءات وألزمت المعارض ضده بالمصروفات والأتعاب فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا ودفع أمامها بعدم قبول دعوى الاعتراض المقدمة من الطاعنين لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن الاعتراض على القائمة حصل بالتقرير به من محامى غير موكل ممن اعترض عنهم فقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بقبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وعده قبول دعوى الاعتراض المرفوعة من غير ذى صفة وألزمت المستأنف ضده بمصروفات الدرجتين وأتعاب المحاماة فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون خطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أنه فضلاً عن أن الدفع الذي أخذ به الحكم المطعون فيه لم ينصب على الإجراءات التي اتخذت أمام محكمة الاستئناف وإنما ينصرف إلى إجراءات كانت قد تمت وانتهت بحكم من محكمة الدرجة الأولى فإن حضور الطاعنين الأول والثاني بالجلسة أمام تلك المحكمة مع المحامي الذي قرر نيابة عنهما بالاعتراض على القائمة يعتبر بمثابة إقرار منهما لما قام به من عمل قضائي وأنه إلى جانب هذا الإقرار صدر من باقي الطاعنين توكيلان كتابيان قدما لمحكمة الموضوع قبل الفصل في الدعوى — الأمر الذي يتوافق معه ثبوت وكالة الطاعنين جميعاً للمحامي الذي قرر بالاعتراض على قائمة شرط البيع ويكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أنكر عليه تلك الصفة وأوجب قيام التوكيل وقت حصول التقرير ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول دعوى الاعتراض لرفعها من غير ذي صفة .

وحيث إنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصوصية أن تكون بالكتابة — ويتطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلاً في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي للعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذوى الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلاً ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يجيزها لهم القانون في هذا الخصوص — لما كان ذلك وكان اثبات من الصور الرسمية لجلسات المحكمة الابتدائية وباقي المستندات المقدمة بملف الطعن أن الطاعنين جميعاً أقرروا الوكالة سواء من حضر منهم شخصياً لجلسات المرافعة وهما

الطاعنان الأول والثاني أو من حضر عنهم نفس المحامي بالتوكيلات المقدمة في درجتي التقاضي وكان الثابت أيضا أن المطعون عليه لم يطلب اعتبار الدعوى الابتدائية كأن لم تكن بل صدر الحكم الابتدائي بحضوريا للمعترضين جميعا وأثبت بالحكم الاستثنائي حضور الأستاذ يوسف فهمي المحامي عنهم لما كان ما تقدم فإن صفته في التقرير بالاعتراض عن الطاعنين تكون ثابتة من عدم إنكار أي من الطاعنين لو كالتة عنهم بل وبإقرارهم جميعا لما - باستصدار توكيلات عن البعض وحضور البعض الآخر جلسات المرافعة مع هذا المحامي ويكون النعي بخطأ الحكم في تطبيق القانون في محله مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٩

رئاسة السيد محمود مباد المستشار، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، و ابراهيم عثمان يوسف ،
والحسيني العوضي ، و عبد السلام بلج المستشارين .

(٤٨)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٥ ق :

رسوم قضائية . دعوى "مصاريف الدعوى" .

طلب فسخ عقد بيع . تقدير الرسم النسبي عنه بقيمة الشيء المتنازع عليه . م ٧٥ من ق ٩٠
لسنة ١٩٤٤ . انتهاء الدعوى صلحا . احتساب الرسم في هذه الحالة على قيمة الطلب أو قيمة
المصالح عليه أيهما أكثر . م ١/٢٠ من القانون المشار إليه . لا إعتداد في هذا الخصوص لإشارة
عقد الصلح أو عدم إشارته إلى الطلب الذي رفضت به الدعوى .

إذا كان الواقع أن الدعوى التي أقامها المطعون عليه الأول ضد باقي
المطعون عليهم قد طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع ورد العربون والفوائد بواقع
٧/١ فإن تقدير الرسم النسبي يحكمه نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ فيما تقرره من أن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية في دعاوى
طلب الحكم بفسخ العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشيء المتنازع فيه، ولما
كان طلب الفسخ واردا على عقد بيع صفقة قيمتها ٣٤٠٠٠ جنيه فإن التقدير يكون
على أساس هذا المبلغ غير أنه يتعين طبقا للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا
يحصل قلم الكتاب رسوما نسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه - فإذا انتهت الدعوى
بحكم - وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به -
ولما كانت الدعوى موضوع الحكم المطعون فيه قد انتهت صلحا بعقد يبين
منه أن البائعين قد تعهدوا بدفع مبلغ ١٠٣٠ جنيه للمطعون عليه الأول - فإنه يتعين
في هذا الصدد إعمال ما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون

رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومؤداها أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المصالح عليه أيهما أكثر - ولا إعتداد في هذا الخصوص بما إذا كان عقد الصلح قد أشار إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى أو لم يشير إليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون متعين النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى الاسكندرية على باقى المطعون عليهم طالبا فيها الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ في ١٩٥٢/٩/٢٥ والمبرم بينهم وبينه بصفته وصيا على قاصرى المرحوم أحمد عبد الوهاب النجار مع إلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ألف جنيه "قيمة العربون الذى سبق لهم أن استلموه منه" والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع المصروفات ... الخ - وتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ تم الصلح بين الطرفين بعقد صلح صدقت عليه المحكمة الابتدائية وبمقتضاه قبل البائعون أن يدفعوا للشترى "المطعون عليه الأول" مبلغ ١٠٣٠ جنيها منه مبلغ ١٠٠٠ جنيه "العربون" والباقي مقابل مصروفات الدعوى - وقد قام قلم الكتاب (الطاعن) بعد انتهاء النزاع على هذا النحو بتسوية الرسوم المستحقة له . فكانت ٣٤٥ جنيها ثلاثمائة وخمسة وأربعين جنيها - مقدرة على أساس قيمة عقد البيع الذى رفعت الدعوى بطلب فسخه . خصم منها مبلغ ثمانية عشر جنيها "مدفوعة عند تقديم الدعوى له" واستصدر بالمبلغ الباقي وقدره ٣٢٧ جنيها ثلاثمائة وسبعة وعشرون جنيها قائمة رسوم أعلنها للطعون عليهم

فعارض فيها المطعون عليه الأول بمعارضة خاصة به طلب فيها أصليا إلغاء القائمة واحتياطيا توجيه المطالبة إلى باقي المطعون عليهم — كما عارض هؤلاء الآخرون بمعارضة مستقلة وضمت محكمة الاسكندرية الابتدائية هاتين المعارضتين معا ثم قضت بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم وبإلزام قلم الكتاب المصروفات. فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧ سنة ١٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض المعارضتين وتأييد القائمة. وبتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت قلم الكتاب بالمصاريف وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ طعن قلم الكتاب في هذا الحكم بالتقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرتها برأيها طلبت فيها إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لأن الحكم المطعون فيه مرجح تقضيه — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إن الطعن مقام على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه انخفا في القانون وفي بيانه ذكر أن طلب فسخ عقد البيع كان طلبا قائما ومعرضا على المحكمة — إلى أن انتهى النزاع صلحا بعقد الصلح الذي صدق عليه والعبارة في تقدير الرسم هي بقيمة الطلب — وسواء أكان لهذا الطلب مقتضى أو لم يكن فإنه لا اعتداد بذلك — كما أنه لا عبء بأن يكون عقد البيع (محل طلب الفسخ) معلقا على شرط موقف أو على شرط فاسخ — ولا يغير من هذا الأساس أيضا — أن يكون هذا النزاع قد انتهى صلحا — واتفق في عقد الصلح صراحة أو ضمنا على فسخ عقد البيع أو لم يتفق عليه ذلك أن المستفاد من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص (بالرسوم القضائية) أن العبء في تسوية الرسوم هي بقيمة الطلب لا بقيمة

المبلغ المصالح عليه إلا إذا كانت قيمة هذا المبلغ الأخير أكبر من قيمة الطلب فيسوى الرسم على أساس ما تم الصلح عليه - لا على قيمة الطلب وهو أساس مغاير لما تضمنته المادة التاسعة من قانون الرسوم إذ تعالج الحالة التي تنتهي فيها الدعوى بحكم فتقضى بأن يسوى الرسم على أساس ما حكم به لا على أساس الطلب - على أنه لم يحصل في واقع الأمر تنازل عن طلب الفسخ وعقد الصلح لم يتضمن معنى من هذا القيل وما ورد به من تعهد البائعين برد العربون يفيد التوافق على الفسخ ضمنا أو فعلا ويكشف عن أن غرض المتصالحين هو العودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل نشوء علاقة البيع وإذن يكون خطأ ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن عقد الصلح لم يتضمن اتفاقا على الفسخ أو إشارة إليه ، ومن أن العبرة في تحديد الرسوم هي بما انتهت إليه الخصومة وبأنها إذ انتهت إلى تعهد البائعين برد العربون فإن الرسم يجب أن يسوى على هذا المبلغ فحسب - فلا يتعدا إلى طلب الفسخ.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بذلك الحكم أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على نظر حاصله أنه وإن كان المطعون عليه الأول قد طلب بدعواه ضد باقي المطعون عليهم الحكم بفسخ عقد البيع المحرر بين الطرفين والمؤرخ ١٩٥٢/٩/٢٥ - إلا أن هذه الدعوى قد انتهت بالصلح بين الطرفين بعقد إلتزم فيه البائعون - باقي المطعون عليهم - بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠٣٠ جنيه ولم يشر في هذا العقد لا صراحة ولا ضمنا إلى فسخ عقد البيع المحرر بينهما - ذلك لأن هذا العقد كان موقوفا قيامه على مصادقة المحكمة الحسبية على شراء العين محل العقد للقصر بالمبلغ الوارد به ومقداره ٣٤٠٠٠ جنيه ولما لم ترا المحكمة الحسبية المصادقة على الشراء بهذا الثمن كان من المتعين اعتبار العقد - طبقا للشرط الوارد به - غير قائم منذ نشوئه بلا حاجة لحكم من القضاء بفسخه ولم تكن للطرفين حاجة للإشارة إلى هذا المعنى المتفق عليه - في عقد الصلح. ولم يريا موجبا لأن يضمننا هذا الصلح شيئا آخر سوى النص على ما ألتزم به البائعون من رد المبلغ الذي كانوا قد استلموه عربونا للصفقة - ويترتب على ذلك ألا يلتزم المطعون عليه الأول من الرسوم

إلا بمقدار ما يتناسب مع مبلغ الـ ١٠٣٠ جنيه التي تعهد البائعون بدفعها له تأسيساً على المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أنه لما كان ثابتاً من الوقائع الصالفة لإيرادها أن الدعوى التي أقامها المطعون عليه الأول ضد باقي المطعون عليهم قد طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع ورد العربون والفوائد بواقع ٧٪ — فإن تقدير الرسم النسبي يحكمه نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ فيما تقرره من أنه " يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي — أولاً ... ثانياً ... ثالثاً — وفي دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدير قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه ... " ولما كان طلب الفسخ وارداً على عقد بيع صفقة قيمتها ٣٤٠٠٠ جنيه فإن التقدير يكون على أساس هذا المبلغ غير أنه يتعين طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب رسوماً نسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه — فإذا انتهت الدعوى بحكم — وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به — ولما كانت الدعوى موضوع الحكم المطعون فيه — قد انتهت ولما بعقد الصلح المشار إليه في الوقائع الصالفة ذكرها والذي يبين منه أن الباعين قد تعهدوا بدفع مبلغ ١٠٣٠ جنيه للمطعون عليه الأول فإنه يتعين في هذا الصدد أعمال ما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والتي تجرى عبارتها بأنه " إذا انتهى النزاع ولما بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه " ومؤدى ذلك أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المصالح عليه أيهما أكثر . ولا اعتداد في هذا الخصوص بما إذا كان عقد الصلح قد أشار إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى أو لم يشر إليه ولا بأن يكون رافع الدعوى — قد طلب الحكم له بهذا الطلب — على سبيل الخطأ أو جاء هذا الطلب نافذة كما يذهب إلى ذلك المطعون عليه الأول في دفاعه في الطعن — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون متعين التقض .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

رئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٤٩)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٥ القضائية :

استئناف "إجراءات الاستئناف" "تحضير الاستئناف" . دفاع .

إيجاب المادة ٤٠٨ سرافعات على قلم الكتاب اخبار الخصوم بالجلسة التي حددتها رئيس المحكمة
لنظر الاستئناف . ونحى المشرع بذلك تمكين الخصم الذي لم يقدم مذكرة أثناء التحضير من تقديمها
وتمكين من قدم استكمال دفاعه بالجلسة . عدم تحقق محكمة الاستئناف قبل إمداد حكمها من ثبوت
إخطار الطاعة بجلسة المرافعة رغم تحلفها عن الحضور . يجب حكمها .

تنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات على أنه "بعد إيداع تقرير العضو
المقرو يعين رئيس المحكمة بالجلسة التي تنظر فيها القضية وينجز قلم الكتاب الخصوم
بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه" -
وقد نوى المشرع بهذا النص ضرورة إخطار الخصوم بالجلسة حتى يتمكن من
إبداء دفاعه بها من لم يكن قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا
الإجراء من استكمال دفاعه بالجلسة - هذا الدفاع الذي يقوم على المرافعة الشفهية
إلى جانب المذكرات المكتوبة ، فاذا كان الواقع أن محكمة الاستئناف قد
أصدرت حكمها المطعون فيه دون التحقق من ثبوت إخطار الطاعة بتاريخ الجلسة
التي حددت المرافعة في الاستئناف وأن الطاعة تخلفت عن الحضور في جلسات
المرافعة فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وقالت في بيانها أن الشركة الطاعنة أوصت لديها على شراء أقمشة صوفية بالطلبين رقمى ٣٢٣١٧E٨٦١ ، ٣٢٣١٨E٨٦٢ المؤرخين في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبالطلب رقم ١٣١٨E٣٢٦٣٠ المؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٩٤١ وتعهدت بفتح اعتماد مصرفي لأداء الثمن فاستجابت المطعون عليها لهذا العرض وقامت بتشغيل البضاعة وإعدادها إلا أن الشركة الطاعنة امتنعت عن القيام بالتزامها بفتح الاعتماد رغم إعدادها فاضطرت لبيع البضاعة متكبدة خسارة قدرتها بمبلغ ١٣٦١ جنيها و ٣٠٠ مليم وطلبت المطعون عليها الحكم باعتبار الطلبات الثلاثة مفسوخة وإلزام الطاعنة بأن تدفع لها المبلغ المشار إليه على سبيل التعويض والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من المطالبة الرسمية حتى السداد . وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة بتمسح العقود المبرمة بين الطرفين بشأن الطلبات الثلاثة وبرفض الدعوى فيما عدا ذلك . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم طالبة إلغاؤه وإلزام الطاعنة بالتعويض حسبما قدرته أمام محكمة أول درجة فقضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ١٣٦١ جنيها و ٣٠٠ مليم مع فوائده القانونية بسعر ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ حتى تمام السداد فطعننت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بتنقض الحكم وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٥٩ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة للجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعة أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أغفلت إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى نصت عليه المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات وهو وجوب إخطار الخصوم بتأريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل بكتاب موصى عليه وتقول الطاعة في بيان ذلك أنه بعد تحضير الدعوى حدد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لنظرها وكان يتعين إخطارها — الطاعة — أو إخطار وكيلها الأستاذ أيوب فهمى المحامى الذى قدم مذكرة أثناء تحضير الدعوى بدفعها وأنه تبين للطاعة من مراجعة ملف الدعوى بعد الحكم فيها أن قلم الكتاب كان قد أرسل في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الخطاب الموصى عليه برقم ٩٠٨٤ على اعتبار أنه موجه إلى الأستاذ أيوب فهمى المحامى ولكن هذا الخطاب رد في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى قلم الكتاب لعدم استلامه وأن قلم الكتاب قد أخطأ في بيان اسم المرسل إليه كما تدل على ذلك الشهادة المستخرجة من مصلحة البريد والتي تدل على أن الخطاب الموصى عليه رقم ٩٠٨٤ الصادر من محكمة استئناف القاهرة لم يصدر باسم الأستاذ أيوب فهمى المحامى وتستطرد الطاعة قائلة أن إغفال هذا الإجراء ترتب عليه نظر الدعوى دون تمكينها من مجابهة خصمها ومناقشته في الجلسة وهي المجال الوحيد لاستجلاء الحقيقة .

ومن حيث أن هذا النعى في محله . وذلك انه يبين من الأوراق المقدمة بملف هذا الطعن أن الدعوى الاستئنافية قد حدد لنظرها بعد التحضير جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وأن الطاعة لم يحضر عنها أحد بهذه الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم فيها لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفيها صدر الحكم المطعون فيه وأن قلم كتاب المحكمة كان قد أرسل في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الخطاب الموصى عليه رقم ٩٠٨٤ على اعتبار أنه معنون باسم الأستاذ أيوب فهمى المحامى وكيل المستأنف عليها "الطاعة" وأن هذا الخطاب رد إلى قلم الكتاب لعدم استلامه . كما يبين من الشهادة المقدمة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ والمستخرجة من مصلحة البريد أن الخطاب المشار إليه رقم ٩٠٨٤ لم يصدر باسم الأستاذ أيوب فهمى المحامى الأمر الذى يستفاد منه عدم ثبوت إخطار الطاعة بتاريخ

الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وهي جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ولما كانت المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه بعد إيداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التي تنظر فيها القضية ويخبر قلم الكتاب المحصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل بخطاب موصى عليه وكان المشرع قد تونى بهذا النص ضرورة إخطار المدعى بالجلسة حتى يتمكن من إيداع دفاعه بها من لم يكن قد قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا الإجراء باستكمال دفاعه بالجلسة هذا الدفاع الذي يقوم على المرافعة الشفهية إلى جانب المذكرات المكتوبة وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون التحقق من ثبوت إخطار الطاعنة بتاريخ الجلسة التي حددت للمرافعة في الاستئناف فإن هذا الحكم يكون معيبا يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هرياد المنشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، والجناب العروى ،
وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٠)

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ القضائية :
أحكام عرفية . تعويض .

١ م من م ق ١١٤ لسنة ١٩٤٥ . ترى إلى حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية
أو مندوبيها من أن توجه إليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية . تقدير الحماية
بالقدر اللازم لتغطية هذه التصرفات . إمتناع السلطة غرضها وهي في مأمن من كل طعن . وقوف
الحماية عند هذا الحد وعدم تخطيا إلى التصرفات اللاحقة . مثال في دعوى تعويض .

نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما يرمى إلى
حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه إليهم
المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو بطبيعتها إلى سرعة البت
في الأمور حفظا على سلامة البلاد وأمنها — وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم
لتغطية التصرفات المشار إليها فإذا استنفذت السلطة القائمة على إجراء الأحكام
العرفية غرضها وهي في مأمن من كل طعن فإن الحماية تقف عند هذا الحد فلا
تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة . فإذا كان الواقع في الدعوى أن التصرف الذي
اتخذته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية — هو أن وزير التكوين بمقتضى
السلطة المخولة له من الحاكم العسكري أصدر قرارا بالاستيلاء لدى الطاعن على
” دهبية ” برفاص ملحق بها ، وكان الثابت أن الطاعن قد رضخ لهذا القرار فلم
ينازع في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملاءمته للمصلحة العامة أو الضرر الناجم عنه
بل أذعن له ولم يمسسه بالطعن مباشرة بطلب إلغاؤه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة
بالتعويض عنه — فإن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية تكون قد

استنفذت غرضها عند هذا الحد وأفادت من الحماية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض - ولما كانت دعوى الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة عن تصرفاتها اللاحقة على صدور القرار العسكري المشار إليه باعتبارها الجهة المستفيدة منه بأن أسس طلب التعويض مما نسبته إليها من تقصير موظفيها في المحافظة على "الدهية" وأدواتها حال انتفاعهم بسكاها مما أدى إلى تلفها - فإن دعواه على هذه الصورة مما لا ينطبق عليها المرسوم بقانون السالف الذكر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومناظر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٥ تعاقدت مصلحة التليفونات والتفريات مع الطاعن على أن تستأجر منه "دهية" برفاص ملحق بها لمدة ستة أشهر تبدأ من ١٩٤٣/٢/١ حتى ١٩٤٣/٧/٣١ بإيجار شهري قدره أربعون جنيهاً وحرر محضر للتسليم في ١٩٤٣/٢/٤ ذكر فيه أن "الدهية" المؤجرة في حالة جيدة جدا وتعهدت المصلحة بالمحافظة عليها بحيث إذا فقد أو تلف شيء منها تقوم المصلحة بإعادته إلى أصله حتى يتم تسليمها في نهاية المدة بحالتها وقت التعاقد ولما انتهت مدة العقد أبدت وزارة الصحة قسم الملايا رغبتها في استئجار الدهية بالرفاص الملحق بها لتشغيلها في مقاومة الملايا التي تفشت في الوجه القبلي في ذلك الوقت وأخطرت الطاعن بذلك في ١٩٤٣/٧/١٨ فلم يستجب لطلبها فاستصدرت بواسطة وزارة التكوين قرارا عسكريا برقم ٤٩٦ في ١٩٤٣/٨/١٠ بالاستيلاء عليها بالجهة التي كانت موجودة بها وقتئذ وهي الشلال أو أية جهة أخرى وقد الاستيلاء فعلا وحرر لهذا الغرض في ١٩٥٣/٨/٢١ محضر بمعرفة جهات الإدارة

بمضور مندوب عن وزارة الصحة ، وتم ابلاغ الطاعن به في ١٩٤٣/٩/١ وقدر
الايجار بواسطة اللجنة المختصة بمبلغ ثلاثين جنيها وفي مارس عام ١٩٤٥ أخليت
”الذهبية“ وصدر قرار وزارة التموين برقم ٢١٢ سنة ١٩٤٥ بالافراج عنها وأبلغ
الطاعن بهذا القرار في ١٩٤٥/٤/٣٠ ويقول الطاعن أنه رفض استلامها بسبب
ما تبين له من سوء حالتها وعدم صلاحيتها هي والرقاص للعمل فخرر محضر
بالافراج عنها في ١٩٤٥/٥/٣ بواسطة رجال الادارة بمضور مندوب عن وزارة
الصحة وأقام الطاعن الدعوى المستعجلة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٤٥ طلب فيها اثبات
حالة ”الذهبية“ والرقاص الملحق بها، وقضى فيها بئدب خير باشر مأموريته
وأثبت في تقريره أن ”الذهبية“ والرقاص الملحق بها وجميع أدواتها قد
أصابها التلف بسبب تحميلها فوق طاقتها والاهمال في استئالمها وقدر نفقات
اصلاحها بمبلغ ٢١٤٥ جنيها ومصروفات سحجها من الشلال إلى القاهرة بمبلغ
١٥٠ جنيها فأقام الطاعن الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٤٥ كلى القاهرة مختصا وزارتي
للصحة والمواصلات طالبا الزامهما متضامنين بمبلغ ٢٤٥٥ جنيها من ذلك
مبلغ ٢٩٩٥ الذى قدره الخبير فى دعوى اثبات الحالة والباقي مقابل الأجرة
فقضت المحكمة الابتدائية فى ١٩٤٧/١٢/١٦ بالزام وزارة المواصلات بمبلغ
١٥٠ جنيها قيمة تكاليف اعادة الذهبية والرقاص للقاهرة وبالزام وزارة الصحة
بمبلغ ٨٦٨ جنيها مقدار الأجرة المستحقة للطاعن عن مدة استئالمها على ”الذهبية“
والرقاص وبعدم مماع الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات وهى تتعلق بالتعويض
عن التلف الذى لحق ”بالذهبية“ وأدواتها والرقاص الملحق بها حال وجودها
تحت يد وزارة الصحة واستندت فى قضائها هذا إلى المادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ التى تنهى عن الطعن فى أى تصرف أمرت به السلطة
القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها، على أساس أن التعويض الذى
يطالب به الطاعن مما يدخل فى نطاق هذا النص . استأنفت وزارة الصحة
والمواصلات هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما
برقم ٢٧٣ سنة ٢٥ ق وطلبتا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الموجهة
قبل وزارة المواصلات كلية ورفضها قبل وزارة الصحة فيما زاد عن

مبلغ ٢٤٧ جنيهًا و ٣٥٠ مليًا — كما استأنف الطاعن ذات الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق طالبا الغاء فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لتعويض التلف الذي لحق "بالذهبية" والرفاس طالبا إلزام وزارة الصحة به ومقتضاه ٢١٤٥ جنيهًا طبقا لتقرير الخبير مع فوائده بواقع ٥٪ سنويا من المطالبة الرسمية حتى السداد. وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض في شقه الذي قضى فيه بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطالب التعويض الموجه قبل وزارة الصحة بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢١٤٥ جنيهًا وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم وفي ٣/٢/١٩٥٩ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لجلسة ١٢/٣/١٩٥٩ وفيها صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطالب التعويض عن التلف الذي لحق "بالذهبية" وأدواتها والرفاس الملحق بها استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ذلك أن أحكام المرسوم بقانون إنما تنهى عن الطعن في قرارات السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبيها التغطية تصرفات الحكومة التي تكون مستندة فيها إلى قانون الأحكام العرفية أما الاجراءات التي تتخذ تنفيذا لهذه القرارات فإن المرسوم لا يمسها . وهو لم يطعن على قرار الاستيلاء ولم يطالب بتعويض عنه . وإنما بنى طعنه على أساس آخر يتعلق بتنفيذ هذا القرار وقد أصبحت المطاعم عليها منذ صدوره مستأجرا عاديا تطبق بالنسبة لها أحكام القانون المدني فتلزم باستعمال الشيء المؤجر فبأعد له ورده غير تلف فاذا قصرت في ذلك الترتبت بالتعويض دون التمتع بالحصانة المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ إذ تنص على أنه :

”لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال الشئ مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بمحصل مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأي طريقة أخرى“ انما يرمى إلى حماية السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه اليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو بطبيعتها إلى سرعة البت في الأمور حفظا على سلامة البلاد وأمنها وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار اليها فاذا استنفدت السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية غرضها وهى في مأمن من كل طعن فان الحماية تقف عند هذا الحد فلا تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة — ولما كان التصرف الذى اتخذته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية هو القرار العسكرى الذى أصدره وزير التكوين بمقتضى السلطة المخولة له من الحاكم العسكرى بالاستيلاء لدى الطاعن على ”دهية“ ورفاص ملحق بها مقابل أجرة حددت بواسطة لجنة ادارية مشكلة لمثل هذه الحالات وكان الثابت أن الطاعن قد رضخ لهذا القرار فلم ينازع في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملائمته للمصلحة العامة أو الضرر الناجم عنه بل أذعن له رغم ما تضمنه من تعطيل لارادته سواء بالنسبة للاستيلاء في ذاته أو مدته ولم يمس به بالطعن مباشرة بطلب الغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه — لما كان ذلك فقد استنفدت السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية غرضها عند هذا الحد وأفادت من الحماية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض ولما كانت دعوى الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة

عن تصرفاتها اللاحقة على صدور القرار العسكرى المشار به إليه باعتبارها الجهة المستفيدة منه بأن أسس طلب التعويض على ما نسبته اليها من تصدير موقوفها في المحافظة على "الدهمية" وأدواتها والرفاص الملحق بها حال انتفاعهم بسكاتها وقت تشغيلها في أعمال مقاومة الملايا مما أدى إلى تلفها فان دعواه على هذه الصورة مما لا ينطبق عليها أحكام المرسوم بقانون السائف الذكر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم سماع الدعوى استنادا إلى هذا المرسوم بقانون فيتمين نقضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥١)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالأجانب" "وصية" . وصية .

القانون اليوناني فيما ورد به من نص على ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة
إعماله . هل ذلك ؟ عدم ذكر سبب الحرمان في الوصية . لا سبيل إلى إثباته .
عدم قبول الدليل على سبب الحرمان .

(ب) قانون "تفسيره" . تفسير .

إستناد المحكمة إلى فتوى كمصدر من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الرأي
السديد في تفسير نصوص قانون ليس تحلياً منها من وظيفتها .

١ — نص المادة ١٨٤٣ من التقنين المدني اليوناني فيما ورد به من ذكر
سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله لتعلقه بانتقال الحقوق في
التركات بطريق الإرث لمن لهم الحق فيه شرعاً — فإذا لم يذكر سبب الحرمان
في الوصية فلا سبيل إلى إثباته ، ومن ثم لا يقبل من الطاعنتين الدليل على
سبب الحرمان .

٢ — إستناد المحكمة إلى فتوى صادرة من المعهد اليوناني للقانون الدولي
كمصدر من عناصر البحث التي إستأنست بها لتعرف الرأي السديد في تأويل
نصوص القانون اليوناني لا يعتبر تحلياً منها عن وظيفتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه أقام على الطاعنتين الدعوى الابتدائية رقم ٥ سنة ١٩٥٥ أحوال شخصية بمحكمة القاهرة قال فيها أن زوجته المتوفاة ألكسندرا أفتيموس تركت وصية بخط يدها مؤرخة ٧ من مارس سنة ١٩٥١ وهشيرة بالقنصلية اليونانية خرجت فيها على نظام التوريث المقرر فى القانون اليونانى وهو ينحصر الزوج بربع التركة والباقى لولديه المطعون عليهما ولكن المتوفاة أوصت بكل تركتها لولديها عدا مبلغ مائة جنيه أوصت بها لزوجها وطلب الحكم بإبطال الوصية وعدم نفاذها وفتح التركة بلا وصية وقد دفعت الطاعنتان هذه الدعوى بأن المتوفاة قد حرمت زوجها من نصيبه فى الميراث إستنادا إلى حق الحرمان المخول فى القانون اليونانى بدافع الكراهية التى كانت تشعر بها نحوه بسبب مسلكه حال حياتها من بيع عقاراتها وتبديد أموالها فى لعب الميسر والملاذات مستغلا توكيلها له . وقد أحيلت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوقائع وبعد سماع الشهود تمسك الزوج المطعون ضده بأن القانون اليونانى يشترط لصحة الوصية فضلا عن الشروط الشكلية شروطا أخرى موضوعية ومنها ما نصت عليه المادة ١٨٤٣ من التقنين المدنى اليونانى من وجوب ذكر سبب الحرمان من تركه الموصى ورتب على ذلك مطالبته بإبطال الوصية لحلولها من بيان سبب الحرمان وأنه لا يجوز للموصى له استكمال هذا النقص بذكر أسباب الحرمان أو إثباتها إذ قد تكون أسبابا غير حقيقية وقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية بهذا النظر وقضت فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٦ بإبطال الوصية بالنسبة لما ورد بها من قصر نصيب الزوج على مبلغ مائة جنيه وحرمانه

من باقى نصيبه الشرعى وعدم نفاذ هذه الشروط من الوصية فى حق زوجها المطعون عليه فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم فى القضية رقم ٦٥٣ سنة ٧٣ ق محكمة استئناف القاهرة وقضت محكمة الاستئناف فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٧ بتأييد الحكم المستأنف قطعت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وقد نظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨ فقررت إحالته على دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما ورد بمذكرة طالبة رفض الطعن .

وحيث أن الطاعتين تتبيان على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن القانون المسمى اليونانى المنطبق على واقعة الدعوى قد نص فى المادة ١٨٣٩ على حق الموصى فى أن يحرم وارثا من الميراث لأسباب معينة ويحصل هذا الحرمان بتصرف يعبر عن إرادته الأخيرة كأنصت المادة ١٨٤٢ على أن للزوج أن يحرم زوجته من نصيبه الشرعى إذا ارتكب هذا الأخير خطأ من شأنه أن يمكن الوصى حال حياته من رفع دعوى الطلاق وأن يكون الخطأ من أسباب الطلاق القانونية وأن يكون سبب الحرمان قائما وقت صدور الوصية وجديا بحيث يقع عبء إثبات جديته على عاتق المتمسك بالحرمان وقد توافرت هذه الشروط وثبت من التحقيق جدية أسباب الحرمان وهى أسباب تبيح الطلاق قانونا وكانت قائمة وقت صدور الوصية فإذا رتب الحكم المطعون فيه بطلان الحرمان من الوصية عز عدم التصريح بسببه فيها فإنه يكون قد أول المادة ١٨٤٣ تأويلا غير صحيح وحملها بأكثر مما تحمله لأنه لم ينص فيها على البطلان جزاءا على عدم ذكر أسباب الحرمان مع أنه قد نص على البطلان فى مواضع أخرى فى باب الوصية فى القانون اليونانى وهى المواد ١٧٨١ - ١٧٨٦ . أما استناد الحكم إلى فتوى المعهد اليونانى للقانون الدولى فهو تخل من المحكمة عن وظيفتها .

وحيث أن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المادتين ١٨٤١ و ١٨٤٣ من التقنين المسمى اليونانى بما نصتا عليه من أنه يجوز للوصى

أن يحرم من الميراث زوجه إذا ارتكب تقصيرا كان يصح للموصى أن يرفع بسببه وقت وفاته دعوى طلاق وأنه يجب أن يوجد الباعث على الحرمان من الميراث وقت تحرير الوصية وأن يذكر فيها وعلى من يدفع بالحرمان من الميراث أن يثبت ذلك، قد أوجبنا لحرمان أحد الزوجين شريكه من الإرث أن يكون سبب الحرمان مما ينبنى عليه طلب الطلاق أو التطليق وأن يذكر في ذات الوصية ليكون شاهدا على أن الحرمان صادر من قرارة نفس الموصى وحتى لا يتاح للورثة الذين يتمسكون بشروط الحرمان سبيل إثبات سبب للحرمان يكون في ظاهره مخالفا للباعث الحقيقي الذي انطوت عليه نفسه . فإذا لم يذكر السبب في الوصية ، أو كان السبب مما لا ينبنى عليه الطلاق أو التطليق أو كان غير مطابق للحقيقة فإن شرط الحرمان يبطل ولا يعتد به طبقا لما جرى به الفقه والقضاء اليوناني — وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن نص المادة ١٨٤٣ من الفقه المدني اليوناني فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الإرث لمن لهم الحق فيه شرعا فإذا لم يذكر سبب الحرمان من الوصية فلا سبيل إلى إثباته ومن ثم لا يقبل من الطاعتين إقامة الدليل على سبب الحرمان .

وحيث إن ما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه من القول بتخلي محكمة الاستئناف عن وظيفتها باستنادها إلى فتوى المعهد اليوناني للقانون الدولي فمردود بأن استناد الحكم المطعون فيه إلى الفتوى المشار إليها إنما كان عنصرا من عناصر البحث التي استأنست بها المحكمة لتعرف الرأي السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني .

ومن ثم يكون النعي بشقيه غير سديد .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩

بقيادة السيد محمود مواد المستشار ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان يوسف ، وعبد رزاق ،
وعبد السلام بلج ، ومحمد القاضي المستشارين .

(٥٢)

الطعن رقم ٣١ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية وقف . قسمة .

تقدير حصة الخيرات وإفرازها . م ٢ ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تحيل إلى م ٤١ من ق ٤٨
لسنة ١٩٤٦ . مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة يقسم
الريع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن الموقوف عليهم حصة بقدر
مرتباتهم فيزداد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الريع على مجموع
الاثنتين . المناط في فرز قسمة حصة الخيرات هو ما نقله تلك الحصة من ريع لحسب . عدم الالتفات
إلى قيمة الأعيان .

ينص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على خير الخيرات
في مادته الثانية على أنه يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا
بلجهة من جهات البر وأنه يتبع في تقدير حصة الخيرات وإفرازها أحكام المادة
٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — وتأسيسا على ذلك يتعين الرجوع في
فرز حصة الخيرات إلى حكم المادة ٤١ المتقدم ذكرها الواردة في باب قسمة
الوقف وهي تنص على أنه إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة
معينة المقدار فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد
تقديرها طبقا للواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس
السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة
أو نقص ، ومقتضى هذه الإحالة أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدوره الوقف
فإن لم تكن معلومة وقت صدوره يقسم الريع بين الموقوف عليهم وأصحاب
المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم حصة بقدر مرتباتهم فيزداد قدر

المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الاثنين — فإذا كان متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنبها مثلاً وقدر المرتبات ٦٠ جنبها لإفرز للمرتبات حصة يضمن ويعمها صرف ١٥٠/٦٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد عن مقدار المرتب فإن نقصت أعيان الوقف بأي سبب من الأسباب نقصت المرتبات المشروطة في الوقف بنسبة ما نقص من أعيانه على أن يكون المناط في فرز وقسمة حصة الخيرات هو ما تغله تلك الحصة من ربح فحسب وبغير ما يلتفت إلى قيمة الأعيان — طبقاً لما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرحومة أمينة على نوري أوقفت في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٧ على نفسها كامل أرض وبناء المنزل رقم ٣٣٢ بشارع الخليج وكامل أرض وبناء المنزل ٣ بشارع سويقة عصفور وشرطت أن يصرف من ربح الوقف بعد وفاتها ستون جنبها سنوياً لمريبتها مريم إبراهيم صالح وذريتها من بعدها وأن يصرف باقي الربح في وجوه الخير التي عينتها . وبعد أن صدر القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف يرخص بقسمة ربح الوقف وأعيانه ثم أرففه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الوقف على غير الخيرات طلبت المطعون عليها في المسألة رقم ١٣٦٤ سنة ١٩٥٣ تصرفات محكمة القاهرة الشرعية فرز وتجنبت حصة الخيرات وقد نذبت هيئة التصرفات خيراً لإجراء الفرز فقدم تقريراً خصص فيه للخيرات حصة مقدارها ٥ قراريط و ١٠ أسهم من ٢٤ قيراطاً شائعة في المقارين . وأقرت هيئة التصرفات هذا النظر بقرارها

الصادر في ٢٧ يولييه لسنة ١٩٥٤ فاستأنفت وزارة الأوقاف طالبة الغاء للاعتبارات التي أبدتها وقد نذبت محكمة استئناف القاهرة مكتب خبراء وزارة العدل فقدم تقريره متضمنا أن منزل شارع الخليج هدم بأكمله وأنه مؤجر مخزنا للأخشاب وأن صافي ريع العقارين ٨٧ جنيها سنويا يخص المطعون ضدها منها ٦٠ جنيها أي بنسبة قدرها ٦٩,٣٪ من القيمة الكلية للريع أي ١٦ قيراطا و ١٣,٢ سهما والباقي ٧ قراريط و ١٠,٨ سهما للخيرات ولما اعترضت وزارة الأوقاف على هذا التقرير نذبت محكمة الاستئناف ثلاثة خبراء آخرين من مكتب خبراء وزارة العدل قدموا تقريرا متضمنا أن منزل شارع الخليج قد هدم وأرضه مؤجرة مخزنا بستة جنيهات شهريا وأن صافي ريعه السنوي ٥٨ جنيها ومساحته ٣٨١ مترا ثمن المتر ٢٥ جنيها وأن ثمن هذا العقار مع ملحقاته ١٠٤١٥ جنيها وأن منزل شارع سويقة مصفوري يغل ريعه صافيا في السنة مقداره ١٦ جنيها و ٦١٢ مليا وأن قيمته أرضا وبناء ٨٢٦ جنيها فيكون جملة قيمة أعيان الوقف ١١٣٤١ جنيها يغل ريعا سنويا ٧٤ جنيها و ٦١٢ مليا أي بواقع ٦,٦٪ وهي نسبة ضئيلة جدا إذا قورنت بنسبة الاستغلال الجاري في العقارات وهو ٦,٦٪ وذلك بسبب تهدم مباني شارع الخليج وإزالة الأدوار العليا من المنزل الآخر. ونظرا لضآلة نسبة الاستغلال إلى الأعيان فقد استبعدوا فوز حصة الخيرات بنسبة الريع واستخرجوا هذه الحصة بواقع ٢٠ قيراطا و ٨ أسهم شائعة في أعيان الوقف قيمتها ٩٥٢٦ جنيها و ٨٠٠ مليم وحصة المطعون عليها بواقع ٣ قراريط و ١٠ أسهم شائعة قيمتها ١٧١٤ جنيها و ٢٠٠ مليم تفي بالمرتب السنوي المخصص لها ومقداره ٦٠ جنيها على أساس نسبة الاستغلال المضمونة في سندات قرض الانتاج وهو يغل ورجا مقداره ٣,٥٪ ورأوا تيسيرا لعملية الفرز أن يخص عقار شارع الخليج لحصة الخيرات ويخصص العقار الآخر للمطعون عليها مع أحقيتها لمبلغ ٨٨٨ جنيها فرق تقدير العقارات وقد تمسكت وزارة الأوقاف بوجهة نظر الخبراء الثلاثة في اعتبار قيمة العقارين لا غلتهما الحاضرة أساسا للقسمة. وطلبت النيابة العامة تطبيق المادة ٢/٣٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦. وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما بتعديل القرار المستأنف

يجعل ما ينخصص للخيرات في الوقف ٨ قرار يبط والمطعون عليها ١٦ قيراطا شيوما في عقارى الوقف تأسيسا على أن صافي ريع العقارين ٩٠ جنيها كما قدره الخبير الذى نذبتة محكمة الدرجة الأولى بعد استبعاد المصروفات والاصلاحات والمياه وعلى أساس أن نصيب الخيرات ٣٠ جنيها أى بحق الثلث في العقارين وأن نصيب المطعون عليها ٦٠ جنيها في السنة أى بحق الثلثين في العقارين . قطعت وزارة الأوقاف في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها وحدد لها خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها لإيداع مذكرة بدفاعها مشفوعة بالمستندات التى تريد تقديمها وللنيابة العامة الإحدى والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن وبعد إعلان تقرير الطعن وأودعت النيابة العامة مذكرة ثانية برأيها في الطعن أصررت فيها على: أيها السابق ثم أمر السيد رئيس المحكمة بتحديد جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٩ أمام هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعة تنع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه من وجوه ثلاث أولها مخالفة المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وما نصت عليه في عجزها من قسمة الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم وأن المقصود بالغلة هي غلة جميع الموقوف أى أرض المنزلين وبنائهما كما اشتمل عليه كتاب الوقف . وإذا قد وضح من تقارير الخبراء أن أعيان الوقف تستغل بنسبة ضئيلة فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعمل نص هذه المادة طالما أن الريع وقت الوقف لم يهتد إليه وأن تعتبر جميع الوقف للخيرات باعتبارها الجهة الموقوف عليها ، والمطعون عليها صاحبة المرتب حصة بقدر مرتبتها منسوبة إلى مجموع الوقف . وعلى فرض صحة الأرقام الخاطئة التى اعتبرها الحكم المطعون فيه

ويعا للوقف وهي ٦٠ جنيها لصاحبة المرتب، ٣٠ جنيها للخيرات فانه كان يتعين إعمالا للنص المتقدم أن يكون لصاحبة المرتب $\frac{1}{3}$ وليس $\frac{1}{4}$ كما ذهب الحكم المطعون فيه. والوجه الثاني — خطأ الحكم لأنه لم يعمل حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على إنقاص المرتبات بمقدار ما تنقص من أعيان الوقف مما يؤدي إلى إنقاص مرتب الستين جنيها بنسبة ما تنقص من أعيان الوقف عما كان عليه وقت الإيقاف. والوجه الثالث أن الحكم خالف ما تقضى به المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ لم يأخذ في الاعتبار ريع الوقف في الخمس سنوات الأخيرة العادية وهي المدة من سنة ١٩٣٧ — سنة ١٩٤١ بل أجرى الفرز على أساس ريع سنة ١٩٥٤ عن الباقي من أعيان الوقف بعد قصها مع أن سنة ١٩٤١ ليست من السنوات العادية وفضلا من أن الأجرة الحالية لا تمثل أجر المثل بحسب القواعد الشرعية والمدنية وليس أدل على ذلك من أن الأجرة الحالية لا تزيد على ٠,٦٪ من قيمة الأعيان مما يجعل الطريقة التي سلكها الحكم المطعون فيه بعيدة الصلة بقصد الواقف عندما أوقفه بقصد الشارع عندما أصدر قانون الوقف.

وحيث إن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ينص في مادته الثانية على أنه يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا بلحمة من الجهات البروانة يتبع في تقدير حصة الخيرات وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وتأسيسا على ذلك يتعين الرجوع في فرز حصة الخيرات إلى حكم المادة ٤١ المتقدم ذكرها والواردة في باب قسمة الوقف وهي تنص على أنه إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقا للواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص .

وحيث إن مقتضى هذه الاحالة أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدور الوقف فإن لم تكن معلومة وقت صدور الوقف يقسم الريع بين الموقوف عليهم وأصحاب

المرتبات بطريق العول على اعتبار أن الوقوف عليهم حصة بقدر مرتباتهم فيزاد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الاثنين فإذا كان متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنيها وقدر المرتبات ٦٠ جنيها أفوز للمرتبات حصة تتضمن ريعها صرف ١٥٠/٦٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد عن مقدار المرتب. فإن نقصت أعيان الوقف بأي سبب من الأسباب نقصت المرتبات المشروطة في الوقف بنسبة ما نقص من أعيانه — على أن يكون المناط في فوز وقسمة حصة الخيرات هو ما تغله تلك الحصة من ريع فحسب وبغير ما التفات إلى قيمة الأعيان طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد خرج على القواعد المتقدمة فلم يحول على متوسط غلة الوقف في الخمس سنوات الأخيرة و انتهى إلى استخراج حصة المطعون عليها صاحبة المرتب بواقع ١٦ قيراطا وحصة الخيرات للطاعة بواقع ٨ قراريط شيوعا في أعيان الوقف على أساس أنه يخص الأولى ٦٠ جنيها ريعا سنويا ويخص الثانية ٣٠ جنيها ريعا سنويا دون التقسيم بطريقة العول طالما أن غلة الوقف غير معلومة وقت الإيقاف كما ينص القانون ودون نظر إلى إنقاص حصة المطعون عليها صاحبة المرتب بنسبة ما نقص من أعيان الوقف بسبب إزالة مباني أحد عقاري الوقف وتهدم بعضها في النصارى الآخر وذلك طبقا لما تنص عليه المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على غير الأسس المتقدمة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياكل المستشار ، وبحضور المادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسيني العوضي ، ومجد رفعت المـشارين .

(٥٣)

الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٢٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح الاستثنائية" .

معاملة تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة
لتقدير الأرباح العادية . م ٥ من القرار الوزاري : ٢ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون
٦٠ لسنة ١٩٤١ . إصدار المأمورية لقرار بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه
للمول من غير الشركات المساهمة وعدم تلقى قبول منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير
لإصدار قرار بتحديد رقم رأس المال يعلن للمول أسوة بتقدير الأرباح . له والمصلحة الطعن فيه
وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — عدم جواز ربط الضريبة الخاصة على الأرباح
الاستثنائية في غير حالة قبول المول تحديد المأمورية رقم رأس المال أو صدور قرار من اللجنة بهذا
التحديد إرتكانا على اعتماد المصلحة للرقم الوارد بالقرار .

مؤدى نص المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح
الإستثنائية أن يعامل تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات
التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح "العادية" وفق أحكام القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية ، وينبنى على ذلك أنه إذا أصدرت
المأمورية قرارا بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وأعلنت به المول
(من غير الشركات المساهمة) ولم تتلق منه قبولا لهذا التحديد وجب على المأمورية
إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قرارا بتحديد رقم رأس المال المذكور
وتقوم مصلحة الضرائب بإعلان المول — أسوة بتقدير الأرباح — بخطاب

موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والممول الطعن فيه وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما ينبغي عليه أيضا أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال الحقيقي المستثمر — أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد — أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية إرتكائا على أنها اعتمدت الرقم الوارد ”بالإقرار“ عن رأس المال الحقيقي المستثمر، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن أوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ أخطرت مأمورية الضرائب المختصة الطاعن على النموذج ١٩ بأرقام أرباحه الصافية عن السنوات من ١٩٤١ حتى ١٩٤٥ . وتحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر في تلك المدة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه — ثم أخطرته المأمورية بعد ذلك — وفي ١٧ من يناير ١٩٤٧ على النموذج ٢٠ بأنها لازالت متمسكة بتقديرها — وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ — أصدرت لجنة التقدير — بعد أن أحيل أمر الخلاف بين الممول (الطاعن) والمطعون عليها قرارا بتحديد صافي أرباحه بمبالغ معينة فطعن الممول في هذا القرار بالدعوى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر أمام محكمة القاهرة الابتدائية وفي خلال نظر ذلك الطعن أمام المحكمة وبمريضة معلنة للمطعون عليها ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ أضاف الممول إلى طلباته طلبا جديدا هو طلبه الحكم ببطلان إجراءات ربط الضريبة الاستثنائية عن سنتي ١٩٤١ و١٩٤٢ حتى يصدر بشأنها قرار من لجنة التقدير وإلغاء الجزاء الذي وقعته المصلحة في ١٩٤٩/١٢/٢٣ تنفيذا لتلك الاجراءات واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المصلحة بالمصروفات وأتساب المحاماه والنفاذ — وأسس الطاعن طلب بطلان الإجراءات على أن مصلحة الضرائب ربطت عليه الضريبة الخاصة على أرباحه الاستثنائية

من السقين المذكورتين ووقعت الحجز لتحصيلها دون أن تستصدر قرارا من لجنة التقدير بتحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر. وبتاريخ ١٢/٢/١٩٥٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية في هذا الطلب ببطلان إجراءات مأمورية الضرائب المتعلقة بربط الضريبة الخاصة المستعطفة عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ وببطلان الحجز الموقع بناء على هذه الإجراءات وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة لهذا الطلب وإعادة القضية للمرافعة لجلسة ١٤/٥/١٩٥٠ للظفر في باقي الطلبات — وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٣٥٣ لسنة ٦٩ ق طالبة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه واعتبار إجراءات المأمورية بربط الأرباح الاستثنائية وما توقع بناء على ذلك من حجز صحيحا ومطابقة لأحكام القانون مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين. وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٣ حكمت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المرفوعة من المستأنف عليه مع إلزامه بكامل المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٤ قرر الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات أبدت النيابة العامة رأيها في المذكرة المقدمة منها — بالنسبة لشكل الطعن بعدم قبوله للتقرير به من غير ذي صفة وبالنسبة لموضوعه بنقض الحكم المطعون فيه — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدي بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الصالف ذكره .

وحيث إن النيابة العامة أثارَت بمذكرتها أن المحامي الذي قرر بالطعن بالنيابة عن الطالب ليس بيده توكيل منه صالح لهذا الغرض. ذلك أن المنازعة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه متعلقة بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية بينما أن التوكيل الصادر من الطالب للمحامي المقرر بالطعن والمرفق بالملف قاصر على ما يكون

بين الطالب ومصلحة الضرائب من نزاع خاص بتحديد الأرباح التجارية والصناعية وإذا كانت المنازعة محل الطعن تخرج من هذا النطاق فإن الطعن بالنقض يكون غير مقبول للتقرير به عن غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الذي أثارته النيابة العامة بمذكرتها مردود بأنه وإن كان يبين من الاطلاع على التوكيل المودع بملف الطعن والصادر من الطالب للحامي المقرر به أنه لم يصرح فيه بشموله للنزاعات المتعلقة بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية إلا أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن في ١٩٥٤/٩/٢١ وأن التوكيل صدر منه لمحاميته في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ثم قرر الأخير في اليوم التالي لصدور هذا التوكيل بالطعن بطريق النقض الأمر الذي يستفاد منه أن التوكيل إنما قصد الطعن به بالنقض في الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض صادرا من ذي صفة في التقرير به .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل ما ينحى به الطاعن في الأسباب الثلاثة الوارد بالتقرير على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالخطأ في القانون وبالقصور في الاستدلال وببطلان الاستناد وفي ذلك ذكر الطاعن أن مأمورية الضرائب ربطت عليه الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية عن سنتي ١٩٤١ ، ١٩٤٢ دون أن يكون هناك اتفاق على تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر وقد كان يتعين على المأمورية في حالة عدم اتفاقها معه على ذلك اتفاقا صريحا أن تحيل الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر بتحديد رأس المال المذكور قرارا يتخذ أساسا لربط الضريبة الخاصة ويكون للمول حق الطعن فيه بالأوضاع المرسومة لذلك قانونا وهذه الإجراءات تجرى بالمطابقة التامة لما هو متبع في تحديد الأرباح التجارية والصناعية تمهيدا لربط الضريبة الخاصة بها - ولا يتسنى للمأمورية - في غير الحالتين المتقدم ذكرهما - أن تجرى ربط الضريبة الخاصة على الطاعن من تلقاء نفسها ثم توقع الجزاء عليه ارتكانا على أنها أخطرت به بخطاب موصى عليه بتحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر بـ ٣٠٠٠ جنيه

وأنه لم يبد على هذا التحديد اعتراضا ما — وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ أقر مصلحة الضرائب على ما إتبعته من إجراءات مخالفة للقانون مستندا إلى أن الطاعن قد تقدم باقرارات تفيد أنه بدأ نشاطه في سنة ١٩٤٠ بـ ١٥٠٠ جنيه ثم ارتفع الرقم في السنة التالية إلى ١٨٠٠ جنيه وأن المأمورية إذ حددت رأس المال الحقيقي المستثمر في كل من سنتي النزاع بـ ٣٠٠٠ جنيه فإنها تكون قد اعتمدت اقراراته وحددت رأس المال بالحد الذي تقضى به الفقرة ثانيا من المادة ٢ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ وهو استناد لا يقيم الحكم المطعون فيه — ذلك لأنه لا محل للتعويل في تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر على ما يدلى به الممول في الاقرارات الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتي لا يعتبر رأس المال فيها عنصرا من عناصر تقدير الأرباح ولا يعتد كذلك بما يرد على لسانه عند مناقشة المأمورية له بخصوص تلك الاقرارات .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على نظر حاصله أن مأمورية الضرائب بعد أن تلقت من الطاعن اقراره الذي ورد به أنه بدأ نشاطه في منشأته برأس مال قدره ١٥٠٠ جنيه ثم ارتفع في السنة التالية إلى ١٨٠٠ جنيه أخبطرته بالأرقام التي قدرتها لأرباحه العادية في سنتي المحاسبة من ٤١-٤٥ كما أخطرته إلى جانب ذلك بتقديرها لرأس ماله الحقيقي المستثمر في كل من سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بـ ٣٠٠٠ جنيه ولمالم تتلق منه ردا بالقبول رفعت الأمر إلى لجنة تقدير الضرائب لتفصل في أمر الخلاف القائم بين الممول وبينها بخصوصها — أما فيما يتعلق بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية فإنه لم يكن ثمة من خلاف بينها وبين الممول يستدعي الإحالة إلى لجنة التقدير وإذ حددت المأمورية رأس المال الحقيقي المستثمر بـ ٣٠٠٠ جنيه في كل من سنتي المحاسبة — فإنها قد اعتمدت إقرار الممول المقدم إليها — وهو إقرار أكدته أقواله على النموذج ١٦ ضرائب — كما أنها أعملت نص المادتين الثانية فقرة ثانية والثالثة فقرة أخيرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٢ بأن رفعت رقم رأس المال المحدد بمعرفة الممول نفسه وهما ١٥٠٠ جنيه و ١٨٠٠ جنيه إلى النصاب القانوني الواجب عدم

نزول الرقم عنه أى إلى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ولا محل بعد ذلك للقول بأنه كان تمت خلاف بين الممول وبينها يستوجب طرح الأمر على لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ الخلاف حول رقم رأس المال معدوم — وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القرار الوزاوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ بالأئحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على أنه "يصدر بتحديد رقم رأس المال المستثمر فى المنشأة الذى يتخذ أساسا للنسبة المئوية المنصوص عليها فى الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يعلن للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للممول الطعن فى هذا التحديد بالطرق وفى المواعيد المنصوص عنها فى المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " فان من مؤدى ذلك أن يعامل تقدير رأس المال الحقيقى المستثمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح " العادية " وفق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية فينبى على ذلك أنه إذا أصدرت المأمورية قرارا بتحديد رقم رأس المال الحقيقى المستثمر وأعلنت به الممول من غير " الشركات المساهمة " ولم تتلق منه قبولا لهذا التحديد وجب على المأمورية إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قرارا بتحديد رقم رأس المال المذكور وتقوم مصلحة الضرائب بإعلانه للممول أسوة بتقدير الأرباح بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والممول الطعن فيه وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — كما ينبى عليه أيضا أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب فى غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال الحقيقى المستثمر — أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد — أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية — ارتكافا على أنها اعتمدت الرقم الوارد " بالإقرار " من رأس المال الحقيقى المستثمر — ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظم فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٤)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٤ القضائية

نقض " اسباب الطعن " " ما لا يعتبر اسبابا جديدة " . دعوى " إجراءات
رفع الدعوى " " الطلبات العارضة " .

إدعاء المدعى طلبا عارضا شفاها في الجلسة في حضور الخصم وإثباته في محضرها وفقا
للمادة ٥٠ : مرافعات . اعتباره معروضا على محكمة الموضوع . تعين الفصل فيه ما دأ ، أن مقدمه
لم يتنازل عنه . تمسك الطاعنة في تقرير الطعن بما هو ثابت بحضور الجلسة في هذا الخصوص لا يعتبر تمسكا
بأسباب جديدة يمنع إثارته لأول مرة أمام التقض .

متى قدم المدعى طلبا عارضا يتضمن تعديل الطلب الأصلي وأبداه شفاها
في الجلسة في حضور الخصم وأثبت في محضرها - وفقا لأحكام المادة ١٥٠
من قانون المرافعات - فإن هذا الطلب يعتبر بداهة معروضا على محكمة الموضوع
ويصبح متعيينا عليها بحكم وظيفتها الفصل فيه مادام أن من قدم الطلب العارض
لم يتنازل عنه - ومن ثم فإن التمسك من جانب الطاعنة في تقرير الطعن بما هو
ثابت في محضر الجلسة المشار إليها في هذا الخصوص لا يعتبر من قبيل التمسك
بالأسباب الجديدة التي يمنع إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .

الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٨ كلى بنى سوييف على المرحوم

أحمد محمود جابر "مورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين" وعلى المطعون طيها الأخيرة طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ١٠ أفدنه و ١١ قيراطا و ١١ سهما موصحة بالدعوى وبالزام المرحوم أحمد محمود جابر بأن يدفع لها مبلغ ٢٥٦٥ جنيها و ٨٥٠ مليا ريع هذا القدر من تاريخ تعيينه وصيا على الطاعة وبتعيين حارس قضائي لإستلام هذه الأعيان واستغلالها حتى يفصل في النزاع القائم بين الخصوم وتنتهى حالة الشبوع ... إلخ - وبعد أن قضت المحكمة الابتدائية في ١٩٤٨/٤/٢١ برفض طلب الحراسة وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩ بنذب مكتب الخبراء للانتقال للأعيان المتنازع عليها وتقدير ريعها وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وبيان صافي المطلوب للطاعة وبعد أن باشر الخبير عمله وأودع تقريره - طلبت الطاعة إضافة ريع سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ إلى طلباتها الأصلية - وبعد انقطاع سير الخصومة في ١٩٥٠/١٠/١٨ لوفاة المرحوم أحمد محمود جابر عجلت الطاعة الدعوى في مواجهة ورثته (المطعون عليهم الثلاثة الأولين) . وفي ٩٥٢/٤/٩ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق في خصاص الريع وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما قضت فيه بتثبيت ملكية الطاعة إلى ١٠ فدادين و ١١ قيراطا و ١١ سهما شبوعا في المقادير المينة بالعريضة والكشف المودع بملف الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم الثلاثة الأول بصفقتهم ورثة المرحوم أحمد محمود جابر لها فيها وتسلمها إليها - كما حكمت - (الزاعمون بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المذكور ما تستحقه الطاعة من ريع قبله . مقارنه ٧٨٥ جنيها و ٨٠٥ مليا ... إلخ فاستأنف المطعون عليهم الثلاثة الأولون هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧١٧ لسنة ٧٠ ق طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بكامل أجزائها مع إلزام الطاعة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وتناول الاستئناف قضاء المحكمة الابتدائية في شأنه بتثبيت ملكية الطاعة للأطيان "والريع المحكوم به" وأسس المطعون عليهم الثلاثة المذكورين استئنافهم في خصوص تثبيت الملكية على أن المحكمة الابتدائية قضت للطاعة بهذا الطلب ، مع أنه لم يكن مطروحا طيها ذلك إن الطاعة كانت قد تنازلت عن هذا الطلب من طلباتها عند قيد

دعواها — ولم تعد بعد ذلك إلى طلبه ، فلم يكن لمحكمة الابتدائية أن تعتبر لهذا الطلب وجودا ولا أن تقضى فيه بأى قضاء . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تهيت الملكية والتسليم واستبعاد هذا الشطر من الدعوى لخروجه عن نطاق الخصومة مع إلزام المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) بمصاريفه عن الدرجتين . وبتاريخ ١٢/٧/١٩٥٤ قررت الطاعنة الطعن بالنقض فى هذا الشطر من قضاء محكمة الاستئناف وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أبدت فيها أن الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليها الأخيرة لبطلان إعلانها به وطلبت رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة الفحص بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذا انتقل إلى موطن المطعون عليه الأخيرة أثبت فى محضر الإملاء أنه خاطب السيد زكريا عوض الموظف بطرف زوجها السيد محمد سليم جابر وسلمه صورة الإعلان ، ولما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلمه الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه . . . " وكان المخاطب معه ليس واحدا من هؤلاء إذ ليست له المطاعم عليها الرابعة صلة من الصلات المبينة بتلك المادة — فإن إعلانها بالطعن يكون باطلا ، ويكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة لها .

وحيث إنه بالنسبة لباقي المطعون عليهم فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون كما خالف الثابت فى الأوراق — ذلك أنه استند فى قضائه بإلغاء الحكم

الابتدائي بالنسبة لطلب الملكية إلى أن هذا الطلب كان مستبعدا ولم تعدل الطلبات بشأنه في مواجهة الخصوم في حين أن الثابت بمحضر جلسة ١٩٤٩/٥/٢٥ هو أن الحاضر عن الطاعة عدل الطلبات وأضاف إليها طلب تثبيت الملكية في مواجهة الحاضر عن المدعى عليه (مورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين) وهو تعديل صحيح في حكم المادة ١٥٠ من قانون المرافعات التي تجيز تقديم الطلبات العارضة وتعديل موضوعها شفهاها بالجلسة في حضور الخصم ولكن محكمة الاستئناف لم تفلن إلى حصول هذا التعديل وإلى أنه أثبت رسميا في محضر تلك الجلسة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ بمحكمة بني سويف الابتدائية (الوطنية) أن الحاضر عن المدعية (الطاعة) طلب تثبيت ملكيته للقدر الوارد في محضر الجرد . وذلك في مواجهة الحاضر عن المدعى عليه ، وكانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها باستبعاد الشرط الخاص بطلب تثبيت الملكية وبإلغاء الحكم المستأنف في هذا الخصوص على أن الطاعة لم تعدل طلباتها في مواجهة مورث المستأنفين (المطعون عليهم الثلاثة الأولين) ولا في مواجهتهم إلى طلب تثبيت الملكية بعد أن كانت قد تنازلت عن هذا الطلب عند قيد الدعوى — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف "ثابت في الأوراق مما يتعين معه نقضه . وغير صديد ما ذهبت إليه النيابة العامة في مذكرتها من القول بعدم قبول النعي بهذا السبب بقوله إن الطاعة لم يسبق لها إثارة أمام محكمة الموضوع — ذلك لأنه متى قدم المدعى طلبا عارضا يتضمن تعديل الطلب الأصلي وأبداه شفهاها في الجلسة في حضور الخصم وأثبت في محضرها — وفقا لأحكام المادة ١٥٠ من قانون المرافعات — فإن هذا الطلب يعتبر بداهة معروضا على محكمة الموضوع و يصبح متعينا عليها بحكم وظيفتها الفصل فيه ما دام أن من قدم الطلب العارض لم يتنازل عنه — والتمسك من جانب الطاعة في تقرير الطعن بما هو ثابت في محضر الجلسة المشار إليها في هذا الخصوص لا يعتبر من قبيل التمسك بالأسباب الجديدة التي يمتنع عليها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه متعين النقض لهذا السبب دون حاجة للنظر في باقي الأسباب .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٥)

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ القضائية :

(ا) عمل "أجازات العامل" "الأجازات الاعتيادية" "مقابل الأجازة".

الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهريا مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على
أساسه مقابل الأجازة . لا اعتبار للحفات . م ٣٧ من ق ٤١ سنة ١٩٤٤ .

(ب) عمل "أجازات العامل" "الأجازات الاعتيادية" "الأجازة السنوية".

الأجازة السنوية حق أوجبه المشرع سنويا للعامل . تطلقه بالنظام العام . عدم جواز
التنازل عنه مشروط ألا تكون السنة التي تسبق فيها الأجازة قد مضت . علة ذلك .

(ج) عمل "أجازات العامل" "الأجازات الاعتيادية" "الأجازات السنوية".

حق العامل في أجازة السنة الأخيرة من خدمته إذا ترك العمل قبل قيامه بالأجازة .
تمسك بها أم لم يتمسك . مهما يكن زمن استحقاقها . م ٢٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

(د) عمل "الأجر" . محكمة الموضوع .

إقرار محكمة الموضوع رب العمل على ما إرتأه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل
هي أجر عمل إضافي . لا مكافأة أو منحة . عدم احتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على
أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . لا سلطان عليها فيه لمحكمة النقض .

(هـ) عمل "إنهاء عقد العمل" .

وجوب عدم التعسف في إنهاء العقد . وقوع رب العمل في خسارة مالية . ضفطه
بصروفاته . الاستغناء عن بعض العمال . صبيب سائق في توفير المبرر للفصل . القول بأن
حق رب العمل في ذلك مشروط باستحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا ببلجورتها إلى
هذا الخفض . بجدل موضوعي في قيام المبرر وتوافره . لا يثار أمام محكمة النقض .

(و) عمل "إنهاء عقد العمل" "آثار انتهاء العقد" .

تقدير قيام المبرر لفصل العامل وفق تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل . مسألة
موضوعية .

١ - مقابل الأجازة للعامل أو المستخدم بأجرة شهرية هو طبقا لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى أجر خمسة عشر يوما في السنة . والأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الأجازة هو الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل أو المستخدم شهريا مقابل ما يؤديه من عمل دون ما إعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة .

٢ - الأجازة السنوية وإن كانت حقا أوجبه المشرع سنويا للعامل لاستعادة نشاطه وقواه المادية والمعنوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقا بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه - إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التى تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل موعد حلولها أما إذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التى تستحق فيها دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التى تبررها وانقضت تبعاً لذلك علة هذا الحظر بالنسبة لأجازة السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل .

٣ - نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأن حق العامل فى الأجازة التى لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن استحقاقها - خاص بأجازة السنة الأخيرة فى خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازة .

٤ - إذا رأت محكمة الموضوع لإقرار رب العمل على ما إرتأه من أن بعض المبالغ التى صرفت للعامل إنما هى أجر عمل إضافي طبقا للكشف المقدم منه لا مكافأة أو منحة وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذى تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف إليه ، فإن ما انتهت إليه - بما لها من سلطة فى تقدير الموضوع وفى فهم الواقع من الدعوى بما تؤدي إليه أوراقها - لا سلطان عليها فيه لمحكمة التمس .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض التعويض على أن الأسباب التي قامت لدى الشركة لفصل العامل هي أسباب جدية تخولها حتى فصله لها وقعت فيه من خسارة مالية مما اضطرها إلى تخفيض عدد عمالها بقصد ضغط المصروفات حتى تتلافى الكارثة وكانت هذه الأسباب التي أوردتها سائغة في توافر المبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة المطعون عليها - فإن ما يجتهد به الطاعن من القول بأن حق رب العمل في ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بلجوءها إلى هذا الخفض - لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في قيام هذا المبرر وتوافره مما لا يتقل قاضي الموضوع بتقديره لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

٦ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل وفقى تصنف رب العمل في استعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع تقديرا لا معقب عليه فيه من محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكية .

وحيث إن وثائعه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعن رفع الدوى رقم ٤٥٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى اسكندرية ضد الشركة المطعون عليها يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٩٩١ جنيها ، ٢٣٠ مليا والفوائد القانونية المستحقة من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وذلك في مقابل ما يستحقه لدى الشركة من مكافأة نهاية الخدمة ومقابل الانذار ومقابل الأجازات التي لم يحصل عليها ومقابل التعويض عن فصله التعسفى من الشركة إذ كان يعمل بها مدة ثمانية عشر عاما بلغ مرتبه في نهايتها بملحقاته من إعانة غلاء ومنحه مبلغ ٥٢ جنيها ،

١٧٠ مليا وأرسلت له الشركة بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٢ خطابا مؤرخا في ٢٨ منه تعلن فيه بالاستغناء عن خدماته اعتبارا من ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ .
وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٤٣ جنيها ، ٣٥ مليا من ذلك مبلغ ٢٩٤ جنيها ، ٣٠ مليا كمكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس مرتب تسعة شهور باعتبار المرتب الشهري مبلغ ٣٢ جنيها ، ٦٧٠ مليا ومبلغ ٣٢ جنيها ، ٦٧٠ مليا مرتب شهر مقابل الانذار ومبلغ ١٦ جنيها ، ٢٣٥ مليا مرتب نصف شهر مقابل إجازة سنة ١٩٥٢ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنفت الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف اسكندرية برقم ٨٧ سنة ١٠ ق . وبتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٣٣ جنيها ، ٩٩٢ مليا من ذلك مبلغ ٣٦٧ جنيها ، ٥٠٠ مليا كمكافأة نهاية المدة باعتبار المرتب الشهري للطاعن ٤٢ جنيها ، ٣ مليات ومبلغ ٤٢ جنيها مقابل الانذار ومبلغ ٢٤ جنيها ٤٩٢ مليا مقابل إجازة عن سنة ١٩٥١ ونصف سنة ١٩٥٢ ورفضت الاستئناف فيها عدا ذلك . وبتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم بالنسبة للسبب الثاني من القسم الأول من أسباب الطعن وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة شخص الطعون وصحمت النيابة على رأيها فخررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن قسم أسباب طعنه إلى ثلاثة أقسام أولها خاص بالمكافأة والثاني خاص بمقابل الأجازات والثالث خاص بالتعويض ويقتسم نعيه في القسم الأول على سببين محصل أولهما - خطأ الحكم في الاستناد مع قصور تسمييه وخطؤه في الاستدلال ذلك أن الحكم نسب إلى الطاعن على خلاف الواقع أنه طلب اعتماد الكشف المقدم من المطعون عليها في شأن المرتبات الإضافية مع أن الطاعن لم يطلب من محكمة الاستئناف ذلك ولا هو سكت عنه وإنما

أنكره على الشركة وطعن عليه بالتحريف والتضليل فيه وكان من نتيجة هذا الاسناد الخاطيء أن استبعد الحكم من حساب المنحة المعتبرة قانونا جزءا من الأجر المبالغ الموصوفة خطأ في الكشف بأنها أجور عمل إضافي ونزل بالمساهية بسبب ذلك إلى مبلغ ٤٢ جنيها و ٣ مليا شهريا بينما هي في حقيقتها مبلغ ٥٢ جنيها و ١٧٠ مليا شهريا . كما أغفل الحكم الرد على ما نواه الطاعن على هذه الكشف . ومحصل السبب الثاني من هذا القسم مخالفة الحكم للقانون فيما أجراه من حساب المكافأة على خلاف ما تقضى به المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من احتساب المكافأة على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية بحيث لا تزيد المكافأة على أجر تسعة شهور وإذا كانت مدة خدمة الطاعن ١٧ سنة و ٦ شهور فتكون المكافأة بفرض صحة تقدير الحكم لأجر الطاعن في الشهر مبلغ ٣٧٨ جنيها . ولكن الحكم لم يلتم هذا الأساس وأجرى حساب المكافأة على أساس آخر مخالفًا بذلك القانون .

وحيث إن النعي في القسم الثاني من أسباب الطعن خاص بمقابل الأجازات وقد أقامه الطاعن على سببين . محصل السبب الأول منهما النعي ببطلان الحكم من أربعة أوجه أولها - قصور تسيديه ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بملف خدمته الثابت به عدم حصوله على أجازته طول مدة خدمته وبالرغم من أن هذا الدليل يعتبر دليلا يقينيا يتقدم كل دليل ظني أو استنتاجي أو تقريري فإن الحكم المطعون فيه أهدر قيمته وسكت عن الرد على هذا الدفاع مع لزومه واكتفى برأى محكمة أول درجة في هذا الخصوص مع أنه مبني على استنتاجات وفروض أوردتها من عندها مما يجعل الحكم معيبا بالقصور . والثوجه الثاني أن الحكم قد استخلص من الوقائع التي أوردتها واستند إليها نتائج لا تتفق مع موجبها ذلك أنه أثبت في صدر أسبابه الواقعية محصل أقوال الشهود قلا عن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة، ولما أراد أن يتكلم عن الأجازات التي لم يحصل عليها الطاعن عول على أقوال شهوده دون شهود المطعون عليها الذين قالوا أنها حظرت الأجازات على مستخدمي الحسابات ومن بينهم الطاعن إطلاقا على قول بعضهم وفي السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ على قول البعض الآخر ثم أول الحكم بضيوع الطاعن

لهذا الحظر بأنه تنازل منه عن حقه في الأجازة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ مع أن العقل والمنطق لا يؤيدان إلى هذه النتيجة وقد قرر الطاعن في مذكرته أمام محكمة الاستئناف أنه كان مضطرا للرضوخ إلى هذا الحظر تفاديا لفصله من الخدمة . والوجه الثالث من أوجه البطلان تناقض الحكم ذلك أنه جعل مناط استحقاق الطاعن لمقابل أجازة سنة ١٩٥١ عدم حصوله على هذه الأجازة ولكنه لم يمتد بهذا النظر بالنسبة لأجازة سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ وجعل مناط الاستحقاق فيهما تمسك الطاعن بالأجازة خلال السنة التي استحققت فيها . وفي هذا تناقض يعيب الحكم فضلا عن قصوره في التسييب إذ هو لم يعرض لأجازة سنة ١٩٤٩ . وراجع أوجه البطلان أن الحكم أخطأ في حساب مقابل الأجازة عن سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ إذ لم يجعل أساسه المرتب الشهري الذي احتسبه للطاعن وإنما يبدو أنه أخذ بالمرتب الذي زعمته المطعون عليها ولم يقبله الطاعن وأجرى حساب مقابل الأجازة عن سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ على أساس هذا المرتب ، ثم إن الحكم إذ عرض لحساب مقابل الأجازة عن نصف سنة ١٩٥٢ أجرى هذا الحساب بما يوازي مرتب سبعة أيام ونصف مع أن المطعون عليها اعترفت كما هو ثابت بوقائع الحكم بحق الطاعن في مرتب ١٥ يوما مقابل أجازته عن سنة ١٩٥٢ وقضى له به بالحكم الابتدائي ولم تستأنفه المطعون عليها . ومحصل ما ينعي به الطاعن في السبب الثاني من هذا القسم الخاص بمقابل الأجازات مخالفة الحكم للقانون ويقول في بيان ذلك أن الحكم قرر جواز تنازل الطاعن عن حقه في الأجازة مع أن الشارع قرر الأجازة لاعتبارات متعلقة بالنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي وهي حفظ القوى الانتاجية البشرية في البلاد مراعاة لمصلحة الانتاج العام والنشاط العام والصحة العامة وتلك الاعتبارات تتصل بالنظام العام اتصالا يؤكد ما أورده المشرع في المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ وما أورده على الأخص في المادة ٤٠ من حيث اعتبار حرمان العامل من الحصول على الأجازة جريمة معاقبها عليها جنائيا — كما أن المشرع حسم لأهذا الأمر أن نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بعبارة عامة لتشمل الأجازة التي لم يحصل عليها العامل تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن استحقاقها .

وحيث إن النعي في القسم الثالث من أسباب النعي خاص بالتعويض وقد أقامه الطاعن على سببين محصل أولهما النعي ببطلان الحكم من وجهين - أولهما - خطأ الاسناد - ذلك أن الحكم نسب إلى الطاعن أنه لم ينكر ما حل بالشركة المطعون عليها من الارتباك المالي الذي اتخذته الشركة مبررا لفصله مع أن الطاعن أنكر هذا الارتباك انكارا باتا وكذبه تكذيبا قاطعا وعلى فصله بعلته أخرى تنطوي على التعسف حسبما هو مبين بمذكرته . والوجه الثاني - قصور التسيب ذلك أن الطاعن قرروا في مذكرته أن سنة الشركة المطعون عليها المالية السابقة مباشرة على فصله أنتجت أرباحا صافية تقرب من ثلثي ما يوزن جنيته كما هو ثابت من مستند قدمته الشركة وأن السنة المالية للشركة تبدأ في سبتمبر وتنتهي في أغسطس من كل سنة . وإذا كان الطاعن قد فصل في مايو سنة ١٩٥٢ فلا يجوز التذرع بنتيجة السنة المالية اللاحقة لفصله لأن العبرة بحالة الشركة وقت فصله لا بما تكون عليه حالتها بعد ذلك تلك الحالة التي لم تكن قد ظهرت بعد وقت الفصل - قرر الطاعن هذا كله في مذكرته وأورد الحكم جانباً منه في أسباب الواقعة ولكنه أغفل الرد عليه مع أنه دفاع جوهري . ومحصل ما ينعي به الطاعن في السبب الثاني - من هذا القسم الخاص بالتعويض مخالفة الحكم للقانون ذلك أن حق رب العمل في تخفيض عدد عماله تمسحاً مع الظروف الاقتصادية حق غير مطلق إذ يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا ببلجوتها إلى هذا الخفض لأن التزعة الاشتراكية والتضامن الاجتماعي وحماية الأسرة ومكافحة البطالة وغير ذلك من الاعتبارات التي استوحاها تشريع العمل تفرض على رب العمل أن يراعي حالات عماله وأن يترث في فصلهم ما دام هو مستمر في عمله . وقد أغفل الحكم هذا المبدأ ولم يعم بتحقيق الاستحالة المشار إليها وأخذ بدفاع المطعون عليها قضية مسلمة كما أغفل الحكم مبدأ آخر مقتضاه أن التعسف في استعمال الحق يتوافر إذا كانت المصلحة التي يرمى رب العمل إلى تحقيقها قليلة الأهمية ولا تتناسب مع ما يلحق العامل من ضرر - كأن تكون هذه المصلحة مجرد الرغبة في تشغيل عمال آخرين بأجر أقل كما هو الشأن في صورة الدعوى - فقد اعترفت الشركة المطعون عليها

بتعيين شخصين جديدين — قيل فصل الطاعن أجزءا يقارب أجر الطاعن مما لم يكن يصح معه للحكم أن يقبل ما تعالت به الشركة في هذا الشأن من أن عملهما يخالف عمل الطاعن .

عن القسم الأول من أسباب النعي الخاص بالمكافأة

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الأول من هذا القسم مردود . ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف والموعدة صورتها الرسمية بملف الطعن أنه قد أورد فيها ما تضمنته الكشف الذي قدمته الشركة المطعون عليها من المبالغ التي قبضها منها كمكافأة وأجر عمل إضافي وغلاء معيشة إضافية وجملة هذه المبالغ ١٤٤ جنيها في سنة ١٩٤٧ و ٢٧٦ جنيها في سنة ١٩٤٨ و ٢٤٠ جنيها في سنة ١٩٤٩ و ٣٢٢ جنيها في سنة ١٩٥٠ و ١٠٨ جنيها في سنة ١٩٥١ . وفي وضع آخر من هذه المذكرة أورد ما سبق أن بينه هو لمحكمة أول درجة في مذكرته الابتدائية عن المبالغ التي صرقتها له الشركة المطعون عليها من المكافآت والمنح من أن هذه المبالغ كانت ١٤٤ جنيها في سنة ١٩٤٧ و ٢٨٨ جنيها في سنة ١٩٤٨ و ٢٤٠ جنيها في سنة ١٩٤٩ و ٣٢٤ جنيها في سنة ١٩٥٠ و ١٠٨ جنيها في سنة ١٩٥١ وقد اعتبر الطاعن في مذكرته أن هذه المبالغ التي صرقتها مساوية للمبلغ التي تقول الشركة في كشفها أنها صرقتها إليه — ولم يختلف معها إلا في وصف هذه المبالغ فقد كانت الشركة تصف بعض المبالغ المذكورة بأنها أجر عمل إضافي والبعض الآخر بأنها غلاء معيشة إضافية ويصف الطاعن كل هذه المبالغ بأنها مكافأة — ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ورد فيه ما يأتي : ” وحيث أنه تبين من الكشف المقدم من الشركة والذي طلب المستأنف أخيرا اعتماده حين احتساب المكافأة تبين من هذا الكشف بعد استبعاد الأجور التي صرفت للمستأنف نظير العمل الإضافي والتي لا شأن لها بالمكافأة أن المكافآت التي صرفت للمستأنف في خلال سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ... ” ثم أورد الحكم مقدار هذه المكافآت من واقع

كشفت الشركة كما أورد من واقع الكشف أيضا ما صرفه الطاعن فضلا عن ذلك من علاوة غلاء المعيشة الإضافية في كل سنة من تلك السنوات واستخرج متوسط علاوة غلاء المعيشة الإضافية والمكافأة في هذه السنوات بعد ضمها إلى بعضهما فكان هذا المتوسط مبلغ ٩ جنيهات و ٣٧٣ مليا إضافة إلى أجر الطاعن الأصلي ومقداره ٢٧ جنيا وإلى علاوة غلاء المعيشة ومقدارها ٥ جنيهات و ٦٧٠ مليا فكان مجموع الأجر مبلغ ٤٢ جنيا و ٣ مليات أجرى الحكم حساب المكافأة المطلوبة على أساسه. ومؤدى ما ورد في مذكرة الطاعن أنه قد اعتبر المبالغ الواردة في كشف الشركة بخصوص ما قبضه منها في السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١ مساوية في مقدارها للمبالغ التي يقول أنه قبضها منها فعلا في تلك السنوات . وغاية ما في الأمر أنه يعتبر كل هذه المبالغ من قبيل المكافآت والمنح تدخل كلها ضمن الأجر وتعتبر الشركة المطعون عليها بعض هذه المبالغ فقط مكافآت تدخل ضمن الأجر وبعضها الآخر أجرا إضافيا والباقي علاوة غلاء معيشة إضافية لا يدخل كلاهما في الأجر . وقد رأى الحكم اقرار الشركة على ما أرتأته من أن بعض المبالغ التي صرفت إلى الطاعن إنما هي أجر عمل إضافي طبقا للكشف المقدم منها لمكافأة أو منحة . وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف إليه - وما رآه الحكم في هذا الخصوص لم يستند فيه إلى قول نسبة إلى الطاعن أو اقرار أسنده إليه حتى ينفي الطاعن عليه بخطأ الاسناد - وإنما انتهى الحكم إليه بما له من سلطة في تقدير الموضوع وفي فهم الواقع في الدعوى بما تؤدي إليه أوراقيهما لا سلطان عليه فيه لمحكمة النقض وفيه فوق ذلك الرد الضمني على ما يبيح الطاعن به تصرف الشركة في هذا الخصوص مما ينفي عن الحكم القصور أو الخطأ في الاستدلال ويتعين لذلك رفض هذا النعي .

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الثاني من القسم الأول من أسباب النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حدد الأجر الذي تحسب على أساسه المكافأة بمبلغ ٤٢ جنيا و ٣ مليات قال "فإذا ضرب نصف هذا الرقم في مدة الخدمة

البالغة سبعة عشر عاما وستة شهور تكون جملة المكافأة الواجب الحكم بها مبلغ ٣٦٧ جنيها و ٥٠٠ مليم "ولما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردى تنص في الفقرة "ب" منها على أن مكافأة مدة خدمة العمال المعيّنين بالمساهية الشهرية تكون "أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأول وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة على أجر تسعة شهور" وكان مقتضى ذلك أن تكون مكافأة الطاعن عن مدة خدمته البالغة سبعة عشر عاما وستة شهور هي أجر تسعة شهور أى مبلغ ٣٧٨ جنيها — إذ لو حسبت المكافأة على الأساس الوارد في صدر تلك الفقرة لزادت عن أجر تسعة شهور — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أجرى حساب المكافأة على غير هذا الأساس يكون مخالفا للقانون مما يتعين نقضه في هذا الخصوص .

عن القسم الثانى

من أسباب النعى الخاص بمقابل الأجازات

وحيث إن النعى بما ورد في الوجه الأول من السبب الأول من هذا القسم مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص ما يأتى : "وحيث إنه عن الأجر الذى يطالب به المستأنف مقابل الأجازات التى لم يمنحها فإن هذه المحكمة ترى رأى محكمة أول درجة فيما يختص بما ظهر لها من أن المستأنف قد حصل على أجازاته بالطريق الذى أشارت إليه المحكمة حتى تاريخ حصوله على شهادة الليسانس في سنة ١٩٤٧" . ومؤدى ذلك أن محكمة الاستئناف قد رأت فيما أشارت إليه محكمة أول درجة في حكمها — المقدم صورة رسمية منه بملف الطعن — من تغيب الطاعن عن محل عمله مرتين في كل عام مرة ، كل مرة لأكثر من أسبوعين بسبب أدائه الامتحن بكلية الحقوق التى كان ملحقا بها حتى حصل على شهادة الليسانس في سنة ١٩٤٧ . رأت المحكمة أن هذا يكفي لديها دليلا على قيام الطاعن فعلا بالأجازات المستحقة له عن المدة السابقة على سنة ١٩٤٧ ويحمل الرد الضمنى على ما تمسك به الطاعن من خلو ملف خدمته

من الدليل على قيامه بالأجازة في تلك المدة . ولا يكون ضم هذا الملف تبعاً لذلك ذا أثر في دفاع الطاعن أو في تغيير وجه الحكم في الدعوى حتى ينعى على الحكم إذا ما التفت عن طلب ضمه ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

وحيث إن النعى بما ورد في الوجه الثاني من السبب الأول من انقسم الثاني من أسباب النعى مردود — ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما قرره الشاهد الأول من شهود الطاعن من أن الشركة منعت الموظفين من القيام بالأجازة في سنة ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية القطن وأنها منحتهم الإجازات في سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥١ بعد أن أورد الحكم ذلك قول عن مقابل إجازات المدة من سنة ١٩٤٨ ما يأتي : ” أما بعد ذلك (أي بعد سنة ١٩٤٧) فالثابت أن المستأنف عليه لم يحصل على إجازاته في سنة ١٩٤٨ بسبب قيام حرب فلسطين وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية القطن كما ورد بأقوال الشهود . ولكن المحكمة ترى أن سكوت المستأنف عن المطالبة بهذه الإجازات رغم مضي هذا الوقت الطويل على استحقاقها ذو بمثابة تنازل عن حقه فيها . والمستأنف لم يقدم الدليل على عكس ذلك . ولا شك أن هذه الإجازات سنوية بمعنى أن للمستأنف أن يتمسك بها أثناء السنة التي استحققت فيها فإذا انقضت سنة وأخرى دون المطالبة بها فإن ذلك يعد كما سبق بمثابة تنازل عن حقه فيها ” — ويبين من ذلك أن الحكم قد اعتمد في شأن إجازات المدة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٠ على أقوال الشاهد الأول من شهود الطاعن ومفادها على ما سبق أن الإجازات في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ كانت ممنوعة بسبب قيام حرب فلسطين وقضية القطن — أما في سنة ١٩٤٩ و سنة ١٩٥١ فلم تكن الإجازات ممنوعة . وفي هذا ما يدل — في نظر الحكم — على أن ما تعلل به الطاعن من اصطواره للوضوح لأمر حظر الإجازات تفادياً لفصله من الشركة — هذا التعليل في غير محله طالما أن الإجازات قد صرح بها في السنة التالية لمنعها فقد صرح بالإجازات في سنة ١٩٤٩ بعد أن منعت في سنة ١٩٤٨ وصرح بها في سنة ١٩٥١ بعد أن منعت في سنة ١٩٥٠ — وكان في وسع الطاعن المطالبة بإجازاته الممنوعة ولذا استخلص الحكم من سكوت الطاعن بعد مضي وقت

طويل على استحقاق هذه الأجازات مع زوال سبب منحها دون أن يطالب بها — استخلص الحكم من ذلك تنازل الطاعن عن حقه في هذه الأجازات . وما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد لا ينطوى على تأويل لا يتفق مع أقوال الشهود ولا على استخلاص لنتيجته لا تتفق مع موجبها كما يقول الطاعن ومن ثم يكون نعيه في هذا الخصوص متعين الرفض .

وحيث إن النعي بما ورد في الوجه الثالث من السبب الأول من القسم الثاني من أسباب النعي من أن الحكم إذ قضى للطاعن بمقابل أجازته عن سنة ١٩٥١ بسبب عدم حصوله على تلك الأجازة قد تناقض مع نفسه عندما رفض القضاء له بمقابل أجازته عن سنة ١٩٤٨ و سنة ١٩٥٠ اللتين لم يحصل فيهما على أجازته هذا النعي مردود ذلك أن الحكم على ما يبين مما سبق في الرد على الوجه السابق إنما رفض القضاء للطاعن بمقابل الأجازة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ لما حصله من تنازل الطاعن عن أجازته في هاتين السنتين — أما أجازة سنة ١٩٥١ فلم يثبت للحكم أن الطاعن تنازل عنها ولذا — قضى بمقابلها — وما نعاه الطاعن من قصور الحكم لعدم تحدته عن أجازة سنة ١٩٤٩ مردود بأن قضاء الحكم بتنازل الطاعن عن أجازة سنة ١٩٥٠ وعدم أحقيته في المطالبة بمقابلها لسكوته عن المطالبة بهذه الأجازة — إنما ينصرف هذا القضاء بداهة — طبعاً لما يدل عليه سياق الحكم ومفهومه — إلى أجازة سنة ١٩٤٩ السابقة عليها والتي لم تكن ممنوعة وسكت الطاعن عن المطالبة بها ويتعين لذلك رفضه هذا الوجه من النعي .

وحيث إن النعي في خصوص الوجه الرابع من السبب الأول من القسم الثاني مردود في شقه الأول بأن مقابل الأجازة للعامل أو المستخدم المعين بأجرة شهرية — كالطاعن — هو طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ أجرة خمسة عشر يوماً في السنة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بمقابل الأجازة عن سنة ١٩٥١ ونصف سنة ١٩٥٢ تأميساً على أن مرتبه الأصلي في الشهر هو مبلغ ٢٧ جنيهاً يضاف إليه مبلغ ٥ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً علاوة غلاء معيشة

أى مبلغ ٣٢ جنيها و ٦٧٠ مليا فان هذا الأساس الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون وذلك أن مبلغ ١١ ٤٢ جنيها و ٣ مليات الذى يقول الطاعن أن الحكم حاسبه عليها إنما كان هذا الحساب فى صدد تقدير مكافأة نهاية مدة الخدمة. أما الأجر الذى يحسب على أساسه مقابل الأجازة فيختلف عن ذلك — إذ هذا المقابل عبارة عن الأجر الثابت الذى يتقاضاه العامل أو المستخدم شهريا مقابل ما يؤديه من عمل — هذا العمل هو الذى يأخذ العامل أو المستخدم — فى حالة قيامه بالأجازة — بمقابلته كأنه أداه دون ما اعتباره لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة ولكنها لا تدخل فيه عند حساب مقابل الأجازة — ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص متعين الرفض .

وحيث إن النعى بما ورد فى الشق الثانى من هذا الوجه فى محله ذلك أن قضاء الحكم بمقابل أجازة الطاعن عن نصف سنة ١٩٥٢ بما يوازى أجر سبعة أيام ونصف فقط فيه إهدار للحجة الحكم الابتدائى الذى قضى للطاعن بمقابل هذه الأجازة بما يوازى أجر خمسة عشر يوما وارتضت الشركة المطعون عليها هذا القضاء ولم تستأنف الحكم فى خصوصه ثم أقرت — على ماورد فى الحكم المطعون فيه — بحق الطاعن فى الحصول على مبلغ ١٦ جنيها و ٣٣٥ مليا وهو مرتب خمسة عشر يوما — مقابل أجازته الاعتيادية التى يستحقها عن سنة ١٩٥٢ ومن ثم يتعين نقض الحكم فى خصوص هذا الشق من النعى .

وحيث إن النعى فى خصوص السبب الثانى من القسم الثانى من أسباب النعى مردود ذلك أن الأجازة السنوية وإن كانت حقا أوجبه المشرع سنويا للعامل لاستعادة نشاطه وقواه المادية والمعنوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقا بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه . إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التى تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عن الأجازة قبل ميعاد حلولها أما إذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التى تستحق فيها الأجازة دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد

انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعاً لذلك علة هذا الحظر بالنسبة لأجازة السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل — ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد التحدث عن مقابل الأجازات عن السنوات اللاحقة لسنة ١٩٤٧ قال — ” أما بعد ذلك فإن الثابت أن المستأنف لم يحصل على أجازاته في سنة ١٩٤٨ بعد قيام حرب فلسطين وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية القطن كما ورد بأقوال الشهود ولكن المحكمة ترى أن سكوت المستأنف عن المطالبة بهذه الأجازات رغم مضي هذا الوقت الطويل على استحقاقه هو بمثابة تنازل عن حقه فيها والمستأنف لم يقدم الدليل على عكس ذلك. ولا شك أن هذه الأجازات سنوية بمعنى أن للمستأنف أن يتمسك بها أثناء السنة التي استحققت فيها فإذا انقضت سنة وأخرى دون المطالبة بها فإن ذلك بعد كما سبق بمثابة تنازل عنها ... ” ومؤدى ذلك أن الطاعن استمر في عمله في سنة ١٩٤٨ ولم يحصل على أجازته السنوية فيها حتى انقضت تلك السنة كما استمر في عمله في سنة ١٩٥٠ ولم يحصل على أجازته السنوية فيها حتى انقضت تلك السنة واستمر كما سبق القول في عمله في سنة ١٩٤٩ ولم يحصل على أجازته فيها . ومن ثم فإن أجازات هذه السنوات الثلاث وقد مضت كل منها دون أن يحصل الطاعن عليها — هذه الأجازات تكون قد فقدت صلتها باعتبارات النظام العام التي تبررها. ولا يكون الحكم وقد استخلص من سكوت الطاعن عن المطالبة بهذه الأجازات على النحو السابق الإشارة إليه استخلص تنازله عنها لا يكون الحكم مخالفاً للقانون ويتعين لذلك رفض هذا النعى — لا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن بشأن المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ خاصة بحق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها متمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن استحقاقها ذلك أن نص تلك المادة خاص بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازة . إذ يبين من المذكرة التفسيرية لتلك المادة أن للعامل ” الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل قيامه بها أياً كان سبب تركه الخدمة وقد

قصد بذلك عدم حرمان العامل من حق الأجازة وما يستحقه منها من أجر حتى ولو فصل وحرر من المكافأة لأن حقه في الأجازة يرجع إلى سبب سابق على أسباب الفصل — وتلك حالة تختلف عن حالة هذه الدعوى بالنسبة لأجازة السنوات لغاية سنة ١٩٥٠ .

القسم الثالث

من أسباب النعي الخاص بالتعويض

وحيث أن النعي بما ورد في الوجه الأول من السبب الأول من هذا القسم مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد سبب قضاءه برفضه التعويض بما يأتي :
”وحيث أنه عن التعويض الذي يطالب به المستأنف نظير الإضرار التي لحقت له من جراء فصله بدون مبرر فإن هذه المحكمة ترى أن الأسباب التي قامت لدى الشركة لفصل المستأنف هي أسباب جدية تخولها حق فعله لأن الثابت من ميزانية سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ أن الشركة وقعت في خسارة مالية في السنة المذكورة التي فصل فيها المستأنف مقدارها مليون جنيه وثمانمائة وخمسين ألف ومائة وستة جنيه وكسور الجنيه مما اضطر أحد الشركاء للتنازل لصالح الشركة عن مبلغ ستمائة ألف من الجنيهات من مستحقاته ومما اضطر الشركة إلى فصل عدد من الموظفين قدره أحد شهود المستأنف نفسه بنحو عشرة في المائة من مجموع موظفيها بقصد ضغط المصروفات حتى تتلافى الكارثة“ — وفي هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه — استخلاصا من أوراق الدعوى — في تقرير فصل الشركة المطعون عليها للطاعن وفي تقي السنف معه في ذلك بما يتمتع معه مساءلتها عن التعويض بسبب هذا الفصل . في كل ذلك ما يكفي لحمل الحكم فيما انتهى إليه من رفض طلب التعويض وما استورد إليه الحكم بعد ذلك تزييدا من القول بأن المستأنف نفسه لم ينكر ما حل بالشركة بل قال إن ذلك نتيجة مغامراتها فإن هذا القول — مع التسليم بأنه لم يصدر من الطاعن — لا تأثير له على ما استندت إليه المحكمة من أسباب أخرى رأت فيها الكفاية — لتبرير فصل الشركة المطعون

عليها للطاعن يستقيم بهذه الأسباب وحدها الحكم في هذا الخصوص ويقوم عليها قضاؤه . ومن ثم يكون ما ورد في هذا الوجه من خطأ الاستناد لا جدوى منه ويتعين رفضه .

وحيث إن الوجه الثاني من السبب الأول من القسم الثالث من أسباب النعي مردود ذلك أنه بحسب الحكم المطعون فيه أن يقرر - على ما سبق بيانه - أن الشركة المطعون عليها وقعت في خسارة مالية في سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ لتبرير فصلها للطاعن في غضون سنة ١٩٥٢ دون أن يكون على الشركة أن تربص لنهاية السنة المذكورة حتى تجرى فصله طالما أن سبب الفصل والمبرر له قائم فعلا لدى الشركة وقت إجرائه ولم تكن ميزانية تلك السنة إلا كاشفة له وفي هذا ما ينفي عن الحكم ما يعيبه به الطاعن في هذا الوجه من قصور ويتعين لذلك رفض هذا النعي .

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الثاني من القسم الثالث من أسباب النعي مردود . ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على حق العامل في التعويض في حالة فسخ عقد العمل بغير مبرر كما نصت المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدني على الحق في التعويض بسبب الفسخ المتسفي . وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن تقدير قيام المبرر لفصل العامل وتقي تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع تقديراً لا معقب عليه فيه من محكمة النقض - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى - على ما سبق بيانه - للأسباب السائغة التي أوردها إلى توافر المبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة المطعون عليها فإن ما يتحدى به الطاعن من القول بأن حق رب العمل في ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها ألا بلجوءها إلى هذا الحفص - هذا القول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في قيام هذا المبرر وتوافره مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره لا يجوز إثارة هذا الجدل أمام هذه المحكمة . أما ما يعيب الطاعن الحكم به في الشق الثاني من هذا النعي فقد أورد الحكم في خصوصه أن الموظفين

الذين عينتهما الشركة وقت فصله استخدمتهما الشركة في وظيفة لا تناسب الطاعن الأمر الذي ينفي عن الشركة التعسف في استعمال حقها وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون طالما أن الطاعن لم يجادل في اختلاف عمل هذين الموظفين عن عمله ولا فيما قرره الحكم من عدم تناسب وظيفتهما له ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه . ويبين مما سبق أن مكافأة الطاعن عن مدة خدمته هي مبلغ ٣٧٨ جنيها وأن مقابل أجازته عن نصف سنة ١٩٥٢ يجب ألا تقل عن مبلغ ١٦ جنيها و٣٣٥ مليا الذي قضى له به الحكم الابتدائي الذي قبلته الشركة المطعون عليها ولم تستأنفه .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، ، وبحضور السادة : محمود عياد ، والحسين العوضي ،
ومجد رفعت ، وعبد السلام بلبح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٦)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ القضائية :

إجارة "مسائل متنوعة" "أحوال تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأحوال
تطبيق القانون العام" .

الضابط في الاختصاص بطلب الإخلاء هو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار . عدم إنطباق قانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها
مبان وقت العقد أم لا .

الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء
على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار
فإذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع لقواعد
القانون العام الخاصة بالاختصاص - وذلك بصرف النظر عما إذا كان يوجد
بتلك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الإيجار أم لا - وإن كانت الإجارة واردة
على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض فإن المنازعة على الإخلاء تخضع
لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائماً إلى المحكمة الابتدائية
المختصة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع تحصل على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
في أنه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ أقام الطاعنان دعوى على المطعون عليها قيدت
بمحكمة بولاق الجزئية برقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ مدنى بولاق طلبا فيها الحكم باخلاء
قطعة الأرض المؤجرة لها وتسليمها لها خالية مما يشغلها مع إلزامها بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة الخ... وقالوا شرحا لدعواهما أنهما أجرا للمطعون عليها قطعة
أرض سواد خالية من المباني والأشجار بعقد إيجار محدد في أول جماد الأول
سنة ١٣٦٦ هـ لمدة سنة وتنتهى في آخر ربيع الثانى سنة ١٣٦٧ هـ ونص في البند
السادس منه على تحديد شهرين سابقين على انتهاء مدته ليعلن أى الطرفين الآخر
برغبته فى تجديده أو عدم رغبته فى ذلك — وأنهما (أى الطاعنين) قد أنذرا
المطعون عليها فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بعدم رغبتهما فى تجديد العقد المذكور
باعتباره مفسوخا فى نهاية ربيع الثانى من سنة ١٣٧١ هـ ونبها عليها بوجوب
تسليم الأرض المؤجرة خالية مما عليها من المباني فلم تستجب لهذا الإنذار ولهذا
أقاما عليها الدعوى بالطلبات السالف بيانها — دفعت المطعون عليها الدعوى
بعدم قبولها تأسيسا على أن طلب الاخلاء والتسليم يجب أن يكون مسبوقا بطلب
فسخ عقد الإيجار كما دفعت بعدم اختصاص محكمة بولاق الجزئية بنظر الدعوى
إذ هى من اختصاص المحكمة الكلية تطبيقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — وذكرت
أن العين موضوع الإيجار قد أجرت بغرض إقامة مبان عليها بتصريح من المؤجرين .
ثم ذكرت المدعى عليها أن حقيقة العقد المبرم بين الطرفين هو أنه عقد حكر وليس
بعقد إيجار . و بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة بولاق الجزئية
برفض الدفع بعدم القبول و برفض الدفع بعدم الاختصاص و باخلاء قطعة الأرض
المبينة بعقد الإيجار — وتسليمها للطاعنين خالية مما يشغلها مع إلزام المطعون عليها
المصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبغير
كفالة . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم إلى محكمة القاهرة الابتدائية بالاستئناف
رقم ٦٢٢ سنة ١٩٥٣ (مدنى مستأنف القاهرة) طالبة قبول الاستئناف شكلا
وبالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتنفيذ المعجل بنظر كفالة وفى الموضوع بالغاء
الحكم المستأنف بكامل أجزائه واعتباره كأن لم يكن والحكم برفض دعوى المستأنف.

عليها وإلزامها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين — ودفع المستأنف عليهما (الطاعنان) بعدم جواز الاستئناف لثلة التعاب — وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا وفيما يتعلق بموضوع الاستئناف الوصفي برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له وألزمت المستأنفة بالمصاريف وأمرت المحكمة بوقف التنفيذ المعجل — ثم بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئناف) بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مع إلزام المستأنف ضدهما — الطاعنين — بمصاريف الدرجتين ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للدعوى — واستندت المحكمة في قضائها إلى أنه قد أضيفت للبند التاسع من عقد الإيجار كتابة باليد مؤداها أن "جميع الموبيليات والمقتولات ضامنة لسداد قيمة الإيجار ولا يسمح بعمل دعوى استرداد" وفي ذلك ما يفيد أن موضوع العقد ليس مجرد أرض فضاء وأنه لذلك يكون ملحوظا عند إنشاء العقد وجود بناء على الأرض الفضاء وأن ما ذكر من أن موضوع الإجارة أرض فضاء ليس إلا تحايلا على الاختصاص الغرض منه حرمان المستأجرة من الانتفاع بأحكام التشريع الاستثنائي الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإصدار حقا في البناء المقام قبل انعقاد الإجارة. وأنه لذلك يكون الاختصاص بنظر الدعوى مقودا للمحكمة الكلية. وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٣ طعن الطاعنان في هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها رأت فيها أن الحكم المطعون فيه مريح تقضيه. وطلبت إلى دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لتقضى بتقضى الحكم المطعون فيه. وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته اليوم (٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩) وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدي بمذكرتها .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكر في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي يتأدى من نصها عدم انطباق هذا القانون على الأراضي

الفضاء المؤجرة سواء أكانت عليها مبان مملوكة لغير المؤجر أم لا - وسواء أقيمت هذه المباني قبل التعاقد أم بعده - وقد قصد المشرع استثناء الأراضي الفضاء - بصورة مطلقة - والعبرة هي بطبيعة العقار المؤجر فإن كان المؤجر هو البناء فإن أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تكون واجبة التطبيق أما إن كان المؤجر أرضا فضاء فإن أحكامه لا تسرى. وفي السبب الثاني ذكر الطائفتان أن الأخذ بالرأى الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه يحزم المؤجر من حقوقه المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - إذ هو على مقتضى الرأى المذكور لا يستطيع طلب الإخلاء للهدم وإعادة البناء - كما لا يستطيعه للضرورة الملجئة لأنه ليس مالكا وأنه لذلك يفقد سلطانه على أرضه فلا هو يستطيع الانتفاع بها على أساس القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا على أساس أحكام القانون العام وهذه نتيجة لا يمكن أن يكون الشارع قد دلف إليها .

وحيث إن النعى بما ورد في هذين السببين في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى على ما أخذ به في أسبابه من أن المقصود بالأرض الفضاء التى تخرج من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تلك التى تكون غير مشغولة بأى بناء وقت بدء التعاقد أما إذا كانت الأرض مقاما عليها بناء فى ذلك الوقت كما هو الشأن فى وقائع الخصومة المطروحة فإن المنازعات الخاصة بطلب الإخلاء تحكمها نصوص ذلك القانون وتختص المحكمة (الكلية) بنظرها - ولما كان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن الضابط فى شأن القاعدة القانونية التى تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء هو وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار فإذا كان عقد الإيجار واردا على أرض فضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع لقواعد القانون العام الخاصة بالاختصاص وذلك بصرف

النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الإيجار أم لا — وإن كانت الإجارة واردة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض فإن المنازعة على الإخلاء تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائماً إلى المحكمة الابتدائية المختصة — ولما كان خطأ محكمة الموضوع في هذه القاعدة القانونية قد حجبها عن تحقيق البحث السابق ذكره — وبذلك أعجز هذه المحكمة عن مراقبة الحكم المطعون فيه من حيث تطبيق القانون على الوقائع تطبيقاً صحيحاً فإنه يتعين نقضه .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٧)

الطعن رقم ٨٤ سنة ٢٥ القضائية :
موايد . مسافة .

علة إضافة ميعاد المسافة تحقيق المساواة بين المتخاصمين . انتفاؤها في حالة إقامة الخصوم
في ذات الجهة المراد اتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر
بينهما . ٢١ م مرافعات .

علة إضافة ميعاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بمنح من يبعد
موطنه عن المكان الذي يتعين فيه الحضور أو اتخاذ إجراء فيه ميعادا يستنفذه
في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الأصلي في الأسفار وحتى
لا يمتاز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الإجراء فيها على آخر لا يقيم فيها —
ومن ثم فإن هذه العلة تنفى عندما يكون المتخاصمين مقيمين في ذات الجهة المراد
اتخاذ الإجراء فيها كما تنفى بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة
السفر بينهما .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه وهو قصاب بشارع الدمنهوري بنها أقام الدعوى

رقم ٢٦ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى بنها طالبا تخفيض تقديرات مأمورية الضرائب لأرباحه في السنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ واحتساب أرباحه طبقا لإقراراته وقضت محكمة بنها في ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ باعتبار أرباحه في كل من سني التراجع مبلغ ٨٦ جنيها استنادا إلى أن هذا التقدير هو المحكوم به عن سنة ١٩٤٧ واتخاذ هذا الرقم أساسا لربط الضريبة عليه فيما تلاها من سنين تطبيقا للقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ . وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء وتأيد قرار اللجنة وقيد الاستئناف برقم ٣٨٦ سنة ٧١ ق وقد دفع المطعون عليه بالجلسة بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم الابتدائي أعلن للمصلحة في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ في حين أن صحيفة الاستئناف أعلنت إليه في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ أى في اليوم الواحد والثلاثين . وتمسكت المصلحة بأن من حقها إضافة يوم ميعادا للمسافة عملا بالمادة ٢١ مرافعات لأن المسافة بين مبنى المجمع في ميدان التحرير وبين موطن المطعون عليه بشارع الدمنهورى بنها وهو الذى تم فيه إعلان صحيفة الاستئناف يبلغ ٥٧ كيلومترا منها ٣ كيلومتر من المجمع إلى مقر محكمة استئناف القاهرة ، ٦ كيلومتر من المحكمة إلى محطة القاهرة و ٥٥ كيلومترا بين محطة القاهرة ومحطة بنها و ٣ كيلومتر من محطة بنها إلى شارع الدمنهورى . وقد أصدرت محكمة الاستئناف حكما برفض هذا الدفع وبعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بالنقض ، بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٥ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد محصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن المسافة التي عنها الشارع في المادة ٢١ مرافعات هي بين مكانين هما موطن طالب الإعلان وموطن المطلوب إعلانه ويتمثلان في هذه الدعوى في موطن المصلحة بإدارة قضايا الحكومة بميدان التحرير

بالمجمع وموطن المطعون عليه بشارع الدمنهور بينها وأنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المقصود بالمسافة هي التي تقع بين محطة القاهرة حيث موطن طالب الاعلان ومحطة بنها حيث موطن المطلوب إعلانه لأن فقه المرافعات لا يعرف إلا المكان أو الموطن الذي يقيم فيه الشخص عادة لا المحطات وما ذهب إليه الحكم من أن المراد بكلمة انتقال هو السفر فقط من مدينة لأخرى دون اعتداد أو حساب للانتقال داخل المدينة ذاتها مهما تباعدت أطرافها فيه تقييد لمداول النص وتخصيص له بلا مخصص إذ لا يمكن قصر الانتقال على السكة الحديدية . وإنما قصد الانتقال أو السفر بشتى وسائل المواصلات وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بإشارتها إلى وسائل المواصلات الحديثة وصرفتها خصوصا وأن قانون المرافعات الحالي لم يفرق في شأن تحديد المسافة بين الانتقال بالسكة الحديد أو غيرها من وسائل المواصلات خلافا للقانون القديم . وأضافت الطاعنة أن المحطة قد تكون في طرف المدينة أو وسطها مما يجعل الاعتماد على هذا الأساس وحده لا وجود له من الواقع أو القانون .

وحيث أن هذا النعي مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من استناد إلى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات في تطبيقها على المادة ٢١ بقولها "أن اللجنة قدرت سفر خمسين كيلومتر في الأحوال العادية في مصر مع وسائل المواصلات الممكنة تستهلك غالبا النصف الأول من النهار ولا يمكن القيام في النصف الآخر بعمل مجد" وقول الحكم المطعون فيه "إن المشرع قد دل بهذا على أن ميعاد المسافة لا يضاف إلى الميعاد الأصلي المقرر في القانون إلا إذا اقتضى الأمر سفرا بين بلدين ومن ثم يكون مراد الشارع في المادة ٢١ مرافعات بكلمة الانتقال أنه السفر ويكون مراده بكلمة المكان أنه البلد أو المدينة" وهذا

الذى انتهى اليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن علة إضافة ميعاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بمنع من يبعد موطنه عن المكان الذى يتعين فيه الحضور أو اتخاذ إجراء فيه ميعادا يستغذه في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الأصيل في الأسفار وحتى لا يمتاز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الإجراء فيها على آخر لا يقيم فيها — لما كان ذلك فإن هذه العلة تنفى عندما يكون المتخاصمان مقيمين في ذات الجهة المراد اتخاذ الإجراء فيها كما تنفى بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زهران سالم ، والحسيني العوضي ،
مؤيد السلام بلبح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٨)

الظمن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ القضائية :

تنفيذ عقارى "قاضى البيوع" "اختصاصه" . قضاء مستعجل . استئناف .
حراسة .

تنوع اختصاص قاضى البيوع بحسب قيمة العقارات التى يجرى بيعها م ٦١٢ مرافعات . كونه قاضيا جزئيا تارة وتمثله المحكمة الابتدائية تارة أخرى . حوله محلها فى البيوع الخاضعة لها بما فى ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار ، منها اختصاصه بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها أو تحديد سلطته بصفته قاضيا للأموار المستعجلة . إضفاء هذا الوصف عليه لايجعل منه قاضيا للأموار المستعجلة يختص بنظر كل المسائل المستعجلة والتى يخشى عليها من فوات الوقت . تخصوصه بالقضاء المستعجل فيما نصت عليه م ٦١٨ مرافعات . ممارسته له بطريق التبعية للتنفيذ على العقار طبقا للفقرة الأخيرة من م ٤٩ مرافعات . حكم قاضى البيوع بالمحكمة الابتدائية برفض طلب الحراسة . استئناف لدى محكمة الاستئناف .

مفاد نص المادة ٦١٢ من قانون المرافعات أن اختصاص قاضى البيوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التى يجرى بيعها فهو تارة يكون قاضيا جزئيا وفى تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية التى تدبته ويحل محلها فى إجراء البيوع الخاضعة لها بما فى ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتى نص عليها القانون ومن ذلك ما أورده المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه بالحكم بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها أمامه أو تحديد سلطته وذلك بصفته قاضيا للأموار المستعجلة . ولم يقصد المشرع من إضفاء هذا الوصف على قاضى البيوع أن يجعل منه قاضيا للأموار المستعجلة مختصا بنظر كل المسائل المستعجلة والتى يخشى عليها من فوات الوقت وإنما أراد

تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات يمارس اختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه وطبعا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات . ومن ثم فإن الحكم الصادر من قاضي اليوع بالمحكمة الابتدائية برفض طلب الحراسة يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة الابتدائية نفسها ولا سبيل إلى استئنافه أمام نفس المحكمة التي أصدرته بل يرفع الاستئناف منه لدى محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين اتخذوا اجراءات نزع ملكية المطعون عليه من أطيانه بموجب أحكام وعقود رسمية وأودعا قائمة شروط البيع — وتحددت جلسة لنظر الاعتراضات وأخرى لإجراء البيع ثم لجأ إلى قاضي اليوع بمحكمة المنصورة الكلية للحكم لها برفع يد المطعون عليه عن هذه الأطيان وتعيين بديل عنه حارسا قضائيا على الأطيان المزروع ملكيتها لأنه لم يودع ثمن الحاصل الناتجة منها كما أن ثمنها لا يفي بسداد دينهما وذلك عملا بالمادتين ٦١٧ و ٦١٨ من قانون المرافعات وقد استبان لقاضي اليوع أن الخطر غير مائل في الدعوى لأن المدين قد أوفى جزءا من الدين وأودع جزءا آخر على ذمة دائنيه وأن الباقي من الدين يكفي للوفاء به الثمن الأسامي للأطيان ولذلك أصدر حكما في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ برفض دعوى الحراسة، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة في الدعوى رقم ٣٠٠ سنة ٦ ق طالين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بتعيين حارس قضائي على الأطيان المملوكة للمطعون عليه موضوع قضية البيع رقم ٢٠ سنة ١٩٥٤ المنصورة الابتدائية لإدارتها وإيداع صافي ريعها

خزانة المحكمة لتوزيعه مع الثمن عند بيعها سواء بسواء . فدفعت المظعون عليه بعدم اختصاص محكمة الاستئناف تأسيسا على أن الدعوى باستبدال الحارص قد طرحت على قاضي اليوع بوصفه قاضيا للأموار المستعجلة كما نصت على ذلك المادة ٦١٨ مرافعات وأن الفقرة الثانية من المادة ٥١ مرافعات تنص على أن المحكمة الابتدائية تختص بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها من الأحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأموار المستعجلة . وقد أصدرت محكمة استئناف المنصورة حكما في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٥ بقبول هذا الدفع وبعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الاستئناف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها بمذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وقد نظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته على الدائرة المدنية وبجلسة المرافعة صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

وحيث إن مبنى الطعن أن قاضي اليوع بنص المادة ٦١٢ مرافعات هو المتدب في المحكمة الابتدائية وإنه يحل محل المحكمة نفسها ولذلك تستأنف أحكامه لدى محكمة الاستئناف شأنه في ذلك شأن قاضي التظلم وقاضي التحضير . والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن أحكامه يستأنف بعضها لدى المحكمة الابتدائية ويستأنف بعضها الآخر لدى محكمة الاستئناف وهو تناقض غير سائغ ولا يتفق مع منطق القانون مع أن سلطة قاضي اليوع بوصفه قاضيا للأموار المستعجلة لا تخرج عن ممارسته للقضاء المستعجل بالتجعية للوضوح مما نصت عليه المادة ٤٩/٥ مرافعات ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن قصوره في التفسير بعدم الرد على وجهة نظرهما .

وحيث إن القانون ينص في المادة ٦١٢ مرافعات على أن التنفيذ على العقار يجري بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية التي يقع في دائرتها تبعا لقيمته ويجري البيع أمام القاضي المتدب لليوع في المحكمة الابتدائية أو أمام قاضي

محكمة المواد الجزئية . فدل بهذا على أن اختصاص قاضي اليوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التي يجري بيعها فهو تارة يكون قاضيا جزئيا وفي تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية الذي تدبته ويحل محلها في إجراء اليوع الخاضعة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أوردته المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه بالحكم بعزل المدين من حراسة على العقارات التي يجري بيعها أمامه أو تحديد سلطته وذلك بصفته قاضيا للأمر المستعجلة .

وحيث إن المشرع لم يقصد من إضفاء هذا الوصف على قاضي اليوع في المادة ٦١٨ مرافعات أن يجعل من قاضي اليوع قاضيا للأمر المستعجلة مختصا بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات وإنما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه المادة ٦١٨ مرافعات يمارس اختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه وطبقا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات التي تجعل لمحكمة الموضوع اختصاصا في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي المسائل المستعجلة إذا رفعت لها بطريق التبعية — ولما كان ذلك فإن الحكم الصادر من قاضي اليوع برفض طلب الحراسة يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة الابتدائية نفسها ولا سبيل إلى استئنافه أمام نفس المحكمة التي أصدرته بل يرفع الاستئناف عنه لدى محكمة الاستئناف طبقا لما تنص عليه المادة ٥٣ مرافعات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف المنصورة بنظر استئناف الحكم الصادر من قاضي اليوع بمحكمة المنصورة الابتدائية قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين منه نقضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي
وجيد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، المستشارين .

(٥٩)

الطعن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ القضائية :

استئناف "إجراءات رفع الاستئناف". أوامر الأداء "الطعن فيها" "استئناف
الحكم الصادر في المعارضة" .

إيجاب قانون المرافعات في م ٨٥٥ م الفصل في المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة .
وجوب رفع استئناف الحكم الصادر في هذه المعارضة بتكليف بالحضور لبعريضة م ١١٨
و ٤٠٥/٤٢٢ معدلة مرافعات .

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لما تنص عليه
المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على أي حكم يصدر فيها وبغض النظر
عن الطلبات فيها ما يسرى على الدعاوى الميينة في المادة ١١٨ مرافعات
من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور
عملا بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات —
ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء وقد رفع بتكليف
بالحضور مستكملا لأوضاعه في هذا الخصوص — ويكون الحكم المطعون فيه
إذ قضى ببطلان الاستئناف متعين النقض لمخالفة القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعن بصفته - أرسل إلى المطعون عليه خطابا في ١٥ من أبريل
سنة ١٩٥٣ يبلغه فيه تقديره لمجهوده ونشاطه في الإدارة المالية لجريدته وتزاهته
وللتجّاح الذي ظهر في أعماله بجريدة "الجرنال دى جييت" وأنه سيصرف له
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مكافأة مقدارها ١٢٠٠ جنيه . وقد ترك المطعون
عليه العمل بعد ذلك واستصدر بموجب ذلك الخطاب أمر أداء مشمول بالتفاد
من رئيس محكمة القاهرة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعن بصفته بمبلغ
٥٠٠ جنيه والمصروفات تأسيسا على أن هذا المبلغ هو الباقي له من مبلغ
الـ ١٢٠٠ جنيتها المحرور به سند الاعتراف بالدين السالف ذكره . وعارض الطاعن
في هذا الأمر طالبا إلغاء وصف التفاد وبطلان الأمر لأن خطاب ١٥ من أبريل
سنة ١٩٥٣ لم يكن سوى وعد بمنح المطعون عليه مكافأة في آخر العام عند
مثارته واستمراره في عمله . وقضت محكمة القاهرة في هذه المعارضة بتاريخ
١٩٥٤/١٠/٢٧ - وبعد أن نفذ المطعون ضده الأمر - برفض طلب إلغاء
وصف التفاد وفي الموضوع باقضاء الدعوى بالسداد . فاستأنف الطاعن هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه للأسباب التي ردها أمام محكمة
أول درجة . وقد دفع المطعون عليه ببطلان الاستئناف لأن صحيفته قد رفعت
بتكليف بالحضور وكان يتعين أن تكون بمريضة تودع قلم كتاب المحكمة عملا
بالمادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ لأن الدعوى ليست
من نوع القضايا الواردة في المادة ١١٨ مرافعات والتي تنظر على وجه السرعة .
وقبلت محكمة الاستئناف هذا الدفع تأسيسا على أنها رجعت إلى سند الدعوى
فتبينت أنه ليس سندا اذنيا مما ينطبق عليه نص المادة ١١٨ مرافعات ولذلك
أصدرت حكما في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٥ ببطلان الاستئناف - فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض . وأبدت النيابة رأيها بمذكرة طلبت فيها نقض
الحكم ونظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٩ فقررت
إحالة على الدائرة المدنية . وبجلسة المرافعة صممت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد خالفت القانون ذلك أنها جارت المطعون عليه في دفعه فاعتبرت أن الدعوى المطروحة عليها ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات والتي يتبع في استئنافها طريق التكليف بالحضور في حين أن الدعوى من صميم مانصت عليه تلك المادة التي أوردت فيما أوردته الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة، ونصت المادة ٨٥٥ مرافعات على أن دعوى المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة. وقد رفع الاستئناف عن حكم صادر في معارضة في أمر أداء مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف المرفوع بتكليف بالحضور قد خالف القانون .

وحيث إن قانون المرافعات ينص في المادة ١١٨ على أن الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الاذنية والكمبيالات وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ودون إتباع أحكام المادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها - كما تنص المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة في فقرتها الثانية والرابعة على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه - لما كان ذلك ، وكانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لما تنص عليه المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على أي حكم يصدر فيها وبغض النظر عن الطلبات فيها ما يسرى على الدعاوى الميئة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملا بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور مستكلا لأوضاعه في هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف متعين النقض لمخالفة القانون .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور الحادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومباس حلي سلطان المستشارين .

(٦٠)

الطعن رقم ١٢ سنة ٢٧ القضائية أحوال شخصية :
وقف " الاستحقاق فيه " .

(أ) إطلاق الاستحقاق في الوقف ينصرف إلى غلة الوقف ومنافعه ، حصة أو سهم أو مرتبا
أو منفعة . نصوص ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لم يرد فيها ما يشير إلى أن المستحق هو
من شرط له الواقف نصيبا في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة . إعتبار كل
هؤلاء مستحقين وانطبق حكم م ٣ من ق ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف عليهم . إعتبار
الحكم المشروط له السكنى صاحب حق في الغلة ومستحق في الوقف . لا خطأ .

(ب) الوقف على معينين بالاسم أو الوصف دون تحديد نصيب كل منهم . الاستحقاق بينهم
يكون بالتساوي .

١ — الاستحقاق في الوقف متى أطلق فإنه ينصرف إلى استحقاق غلة
الوقف ومنافعه يستوى في ذلك أن يكون حصة أو سهم أو مرتبا دائما
أو مؤقتا أو منفعة . ولم يرد في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بأحكام الوقف ما يشير إلى أن المشرع حدد معنى " المستحق " بأنه من شرط
له الواقف نصيبا في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة ، ومن ثم
يعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة ٣ من القانون رقم ٣
لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يؤول الملك فيما ينتهي فيه الوقف
للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه — والتي ورد في المذكرة التفسيرية عنها

أن المشرع قصد بكلمة المستحق كل من شرط له الواقف نصيباً في الغلة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً — وإذا كانت المطعون عليها الأولى مشروطاً لها السكنى فاعتبرها الحكم المطعون فيه صاحبة حق في الغلة وبالتالي مستحقة في الوقف ، فإنه لا يكون قد أخطأ القانون — ولا يغير من هذا النظر ما يتمسك به الطاعن من أن كتاب الوقف لم يعتبرها موقوفاً عليها السكنى ذلك أنه وقد أصبح للشروط له السكنى بمقتضى المادة ٣١ من قانون الوقف حق الاستغلال فإنه يعتبر موقفاً عليه وصاحب حق ونصيب في المنفعة .

٢ — إذا وقف الواقف على معينين بالاسم أو بالوصف ولم يحدد نصيب كل منهم فإن الاستحقاق بينهم يكون بالتساوى .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٣ محكمة القاهرة الشرعية طلبت فيها الحكم لها على الطاعن بأنها تستحق نصف المنزل بدوريه الموقوف من والدها بالجهة الصادرة فى ٢٧/١١/١٩٢٢ ضمن أملاك أخرى على أساس أنه مشروط لها حق السكنى هى والطاعن ووالدتها التى توفيت فيها بعد فأصبح حق السكنى مناصفة بينهما وبين الطاعن ورفعت المطعون عليها الثانية صديقة لوزة غريال الدعوى ٢١٢ لسنة ١٩٥٤ محكمة القاهرة الشرعية وهى التى ضمت للدعوى الأولى — طلبت فيها اعتبار السكنى مثالية بينهما وبين المطعون عليها الأولى والطاعن على أساس أن عبارة ”بنتها منه“ الواردة فى حجة الوقف تشملها هى الأخرى وقد قضت محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية فى أول مايو سنة ١٩٥٥ بأن شرط الواقف يقضى بأن المنزل

الموقوف بدوريه الأول والثاني يكون مستحقا لأولاد الواقف الثلاثة صديقه
وليغنه وسند . كل منهم ثلثه . فاستأف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه
برقم ٨٩ سنة ١٩٥٥ المحكمة العليا الشرعية كما استأفته الآنسة لينه لوزة
وقيد استئنافها برقم ٩١ لسنة ١٩٥٥ . وفي ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت
المحكمة العليا الشرعية بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار
المستأف وتفهم الخصوم بأن شرط الواقف يقضى بأن المتزل الموقوف بدوريه
الأول والثاني يكون مستحقا أولاده سند وليغنه مناصفة بينهما فرفع الطاعن التماسا
عن هذا الحكم قيد برقم ٤٨ لسنة ٧٣ ق . كما رفعت السيدة صديقه غريال
التماسا قيد برقم ٤٩ سنة ٧٣ ق . وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ قضت
محكمة استئناف القاهرة حضوريا بقبول الالتماسين شكلا ورفضهما موضوعا
وألزمت كل ملتبس بمصاريف التماسه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض الطعن على دائرة
الفحص بجلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ فالتمس الطاعن إحالة الطعن إلى هذه
الدائرة وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن . وقد أحيل
الطعن إلى هذه الدائرة فأمر السيد رئيس المحكمة في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٨
بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لهما خمسة عشر يوما من تاريخ
إعلانها لإيداع مذكرة مشفوعة بالمستندات التي تريان تقديمها وحدد للنيابة
العامة الواحد والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن . وبتاريخ
٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ أعلن المطعون عليهما بصورة من تقرير الطعن .
وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٨ أودعت المطعون عليها الأولى
مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن وأودعت النيابة العامة مذكرة
ثانية أصرت فيها على طلب رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظوه أمام هذه
الدائرة أصر كل من الطاعن والمطعون عليها على طلبه وصحمت النيابة على رأيها
الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ تطبيق القانون
وتأويله من ثلاثة وجوه — أولها — أنه أسبغ على المطعون عليها الأولى صفة

المستحق في الوقف في حين أن هذا الوصف لا يثبت ولا يطلق إلا على من شرط له الواقف نصيبا في الغلة وأن أصحاب السهام والمرتبات سواء كانت دائمة أو مؤقتة لا يسمون مستحقين ولا يعتبر نصيبهم استحقاقا في نظر قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأنهم أضعف مركزا من المستحقين وأن كلمة المستحق الواردة في نص المادة ٣ من قانون إنهاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ يجب أن تفسر في ضوء ما يعنيه قانون الوقف لأنه القانون العام الواجب الرجوع إليه عند تطبيق قانون الانهاء أو تفسيره وأن المطعون عليها الأولى وقد شرط لها الواقف السكنى في المنزل الموقوف على الطاعن مدة حياتها فقط وهي بذلك لا تعتبر ولا تسمى موقوفا عليها للسكنى ولا يزيد حقها من حيث طبيعته ومداه وما يترتب عليه من أثر على حق صاحب المرتب الموقوف، فضلا عن أنه يبين من كتاب الوقف أن غرض الواقف انصرف إلى استقلال ابنه سند الطاعن بالوقف جميعه أطيانا ومزلا ولم يحمل للمطعون عليها الأولى سوى حق السكنى في المنزل مدة حياتها .

ومن حيث أن هذا النعي مردود . ذلك أنه ورد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ما يلي : ” وهذه الشبهة مردودة بما ورد في الحكم — الملتبس فيه — من أن من له السكنى له حق الاستغلال وهو على كلا الحالتين مستحق في الوقف وعند انهاءه بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وجب افراز نصيب له بقدر حقه في الاستحقاق “ وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ذلك أن الاستحقاق في الوقف متى أطلق فانه ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه يستوى في ذلك أن يكون حصة أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا أو منفعة ولم يرد في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ما يشير إلى أن المشرع حدد معنى ” المستحق “ بأنه من شرط له الواقف نصيبا في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة ونتيجة لذلك يعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يؤول الملك فيما ينتهي فيه الوقف للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه والتي ورد في المذكرة التفسيرية عنها أن المشرع قصد بكلمة ” المستحق “

كل من شرط له الواقف نصيباً في الغلة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً —
وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ إذ اعتبر المطعون عليها الأولى
صاحبة حق في الغلة وبالتالي مستحقة في الوقف ولا يغير من هذا النظر ما يتمسك به
الطاعن من أن كتاب الوقف اعتبر المطعون عليها الأولى مشروطاً لها السكنى
لا موقوفاً عليها للسكنى ذلك أنه وقد أصبح للشروط له السكنى بمقتضى المادة ٣١
من قانون الوقف حق الاستغلال فانه يعتبر موقوفاً عليه وصاحب حق ونصيب
في المنفعة . أما ما ينهه الطاعن على الحكم في خصوص نقص غرض الواقف
عند انشاء وقفه فلا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام هذه
المحكمة .

ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب يتحصل في أن الحكم المطعون فيه
إذ جعل الاستحقاق في المنزل بالتساوي بين الطاعن والمطعون عليها الأولى قد
خالف شرط الواقف كما خالف مقتضى العرف والمادة ويقول الطاعن في بيان
ذلك إن الواقف جعل السكنى في المنزل لزوجته ولا بنتها ولا بنه "سند" الطاعن
ولم يحدد نصيب كل منهم وأن السكنى تختلف باختلاف ظروف الساكن
وأحواله المالية والاجتماعية وتخضع لحكم المادة والعرف وأن المنزل الموقوف
دور واحد يتكون من ست غرف يكفي المطعون عليها الأولى حجرة واحدة لأنها
لم تتزوج أما الطاعن فمتزوج وله ولدان .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن
"الواقف إذ أطلق في شأن الاستحقاق في السكنى بالمنزل فإن عبارته تنصرف
إلى التسوية بين لينه — المطعون عليها الأولى — وسند — الطاعن — وهذا لدى
أورده الحكم مطابق لما نص عليه شرعاً من أن الواقف إذا وقف على معينين
بالاسم أو بالوصف ولم يحدد نصيب كل منهم فإن الاستحقاق بينهم يكون
بالتساوي .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قضى للمطعون عليها
الأولى باستحقاق نصيب في الدور الثاني من المنزل قد خالف شرط الواقف

ذلك أن كتاب الوقف تضمن التصريح للطاعن بأن ينشئ الدور الثاني ونص
على أن هذا الدور يكون له سواء أنشئ من ماله هو أم من مال الوقف .

ومن حيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يستند في
قضائه باستحقاق المطعون عليها الأولى في الدور الثاني من المنزل إلى تعرف شرط
الواقف وتفهم أغراضه في هذا الخصوص وإنما استند في ذلك إلى أنه بعد
بناء الدور الثاني أبدله الطاعن بجزء من حديقة الدور الأرضي الموقوف عليه وعلى
المطعون عليها الأولى وأن حكم البدل هو أن يضاف إلى أصل الوقف ويأخذ
حكمه وشرطه وقد ورد بالحكم المطعون فيه أن هذا البدل ثابت من المستند
المودع بالملف الابتدائي تحت رقم ١٢ إذ ورد فيه أنه تنفيذاً للقرار الصادر
من هيئة التصرفات بحكمة أسيرت الابتدائية الشرعية في المادة ١٣٤
لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ قد أبدلت الهيئة عن جهة الوقف المشمول بنظر سند
لوزة - الطاعن - ووالدته شفيقة إلى حضرة سندا فندى لوزة قطعة أرض
وهي جزء من الحديقة الموقوفة ومحيطه بمنزل الوقف ومساحة هذا الجزء
٥٣٤,١١ متراً مربعاً ... وقبلت هيئة المحكمة هذا الدور الثاني لجهة الوقف بدلا
من قطعة الأرض المأخوذة من الوقف واستلمت الهيئة مبانى الدور الثاني
لتكون ضمن وقف لوزة غريبال ليحوزه الوقف ويكون حكمه وشروطه حكم
وشروط الوقف المذكور .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم معيب بالقصور في التسيب
إذ أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من تعريف للمستحق في حكم المادة ٣ من
القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٢ كما أنه خلط بين المشروط له السكنى والموقوف
عليه للسكنى وأغفل الرد على ما تمسك به الطاعن في خصوص تحديد نطاق حق
السكنى ولم يعن بتعرف شرط الواقف في شأن الاستحقاق بالنسبة للدور الثاني
من المنزل .

ومن حيث إن هذا النعى مردود - بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول
من مبني الطعن .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦١)

الطعن ٣٣٧ لسنة ٢٤ القضائية :

جمارك . " المخالفات الجمركية " .

الإعفاء الوارد بالفقرة الأخيرة من م ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا
دون المشحونة في طرود . القانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسرا لذلك . أصدره المشرع بماله
من حق دستوري في إصدار تشريع تفسيري . لا يؤثر في هذا الحق استقالة الزمن بين القانونين .
قيام المعارض في الأحكام ليس بشرط لازم لإصدار التشريع التفسيري . يكفي عدم استقالة قصد
المشرع لتحقيق من التشريع المفسر .

أصدر المشرع القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ونص بالمادة الأولى منه على
أن تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي :
" ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥ ٪ من
البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا تمنح الرسوم الجمركية
على ما نقص من البضائع في حدود النسبة المشار إليها " — وهذا القانون — وفقا
لما تراه محكمة النقض — قانون تفسيري كشف به المشرع عن حقيقة المراد
بالنص الوارد في القانون المفسر فأوضح أن الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من
المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون تلك
التي تشحن في طرود . وقد أصدره المشرع بمقتضى ماله من الحق الدستوري
في إصدار تشريع تفسيري — هذا الحق الذي لا يؤثر فيه استقالة الزمن بين
القانونين — ولا استقرار أحكام القضاء الابتدائي والاستئنافي فيما فصلت فيه
من قضايا مماثلة على وجهة نظر واحدة غير متعارضة — ذلك أن قيام التعارض

في الأحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل أن يعتمد المشرع إلى إصدار التشريع التفسيري — بل يكفي في هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستنب قصده الحقيقي من التشريع المفسر — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة في طرود مخالفا بذلك ما استهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ أفرغت الباخرة (جيدا) التابعة للشركة المطعون عليها الأولى في ميناء الاسكندرية شحنة من صناديق السردين جاء في مانيفستو الشحن أن أصلها ٧٠ صندوقا وتبين أن ثمت عجزا مقداره ٣ صناديق ، وبتاريخ ١٩٥١/٩/١٦ أصدر مدير مصلحة الجمارك قرارا بتفريم قبطان الباخرة (المطعون عليه الثاني) ثلاثة جنيهاً ونبه على الشركة (المطعون عليها الأولى) بسدادها، وبتاريخ ١٩٥١/٩/٢٢ أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بالمعارضة في هذا القرار طالبين إلغاءه وكان مما أسست عليه المعارضة أن المعجز مما يدخل في حدود الإعفاء المقرره في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية إذ هو لا يتجاوز ٥٪ من قيمة البضاعة المفرقة . وبتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه وألزمت مصلحة الجمارك (المعارض ضدها) بالمصاريف و ١٠٠ قرش

حقابل أتعاب الحماماء استنادا إلى أن الإعفاء الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كما يشمل البضائع المشحونة صبا فإنه يشمل تلك التي تكون مشحونة في طرود . وبتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٣ استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٩٦ لسنة ٩ ق تمهاري طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار مدير مصلحة الجمارك مع إلزام الشركة المستأنف عليها (المطعون عليها الأولى) بالمصاريف ومقابل أتعاب الحماماء عن الدرجتين ، وبتاريخ ٦/٢٣/١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب الحماماء للمستأنف عليها (المطعون عليها) . وبتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم المطعون فيه — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وحددت لنظره جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي تفصيل ذلك ذكرت أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على نظر خاطيء قانونا حاصله أن الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية يسرى حكمه على الأحوال المنصوص عليها في الفقرات الثلاثة السابقة دون تخصيص بالحالة الواردة في الفقرة الثالثة وحدها وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير قويم ، ذلك أن حقيقة ما تدل عليه المادة ٣٧ المشار إليها وما يفهم من سياق فقراتها ودلالة الحال فيها هو أن الإعفاء قاصر على البضائع المشحونة صبا دون الطرود لما هو ظاهر من أن الفقرة الأولى من هذه المادة إنما تتناول حالة وجود زيادة في عدد الطرود دون غيرها من البضائع

الصب كما أن الفقرة الثانية تتناول حالة وجود نقص في عدد الطرود دون غيرها من البضائع المشحونة صبا ثم جاءت الفقرة الثالثة فنصت على حالة البضائع التي شحنت صبا ونصت الفقرة الرابعة بعد ذلك على أن الزيادة التي لا تتجاوز ١٠٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥٪ لا يستوجبان تقرير الغرامة وفي ذلك الترتيب ما يقطع بأن الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة إنما ينصرف أثره إلى البضائع المشحونة صبا المشار إليها في الفقرة الثالثة دون البضائع المعدودة أو الموضوعة في طرود والحكمة من قصر الإعفاء على البضاعة المشحونة صبا هي أنها ترد غير معبأة فهي عرضة للزيادة أو النقصان بسبب الرطوبة أو الجفاف أو عمليات الشحن والتفريغ وهو ما لا يتوافر بالنسبة للبضائع التي تشحن داخل طرود ويمكن حصرها وعددها ولا تتأثر بالعوامل المذكورة وهذا التفسير هو ما انتهى إليه قسم الرأي بجلس الدولة مجتمعاً بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥١/١٢/٩ .

وبحيث إنه بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر المشرع القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ونص بالمادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي: "ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا تستحق الرسوم الجمركية على ما نقص من البضائع في حدود النسبة المشار إليها" — ولما كان هذا القانون وفقاً لما تراه هذه المحكمة قانوناً تفسيرياً كشف به المشرع عن حقيقة المراد بالنص الوارد في القانون المفسر فأوضح أن الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون تلك التي تشحن في طرود وقد أصدره المشرع بمقتضى ماله من الحق الدستوري في إصدار تشريع تفسيري، هذا الحق الذي لا تؤثر فيه استتالة الزمن بين القانونين ولا ما أثير في دفاع المطعون عليها الأولى بالجلسة من استقرار أحكام القضاء الابتدائي والاستئنافي فيما فصلت فيه من قضايا مماثلة على وجهة نظر واحدة غير متعارضة، ذلك أن قيام التعارض في الأحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل أن يعتمد المشرع على إصدار التشريع

التفسيرى بل يكفى فى هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستبين قصده الحقيقى من التشريع المفسر — وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون المفسر فى هذا الصدد أنه "لما كانت قد صدرت أخيراً عدة أحكام تقضى بأن حكم هذه الفقرة يسرى سواء كانت البضاعة صبا أو فى طرود . ولما كان المقصود من هذه الفقرة أن تسرى على البضاعة الواردة صبا دون غيرها فمنها لكل ليس رأى تعديل هذه الفقرة بالنص صراحة على صريحتها إذا وردت البضاعة صبا" — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة فى طرود مخالفاً بذلك ما استهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فإنه بذلك يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حماد المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومجد السلام بلج المستشارين .

(٦٢)

الطعن رقم ٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

(١) ، (ب) بيع "بعض أنواع البيوع" "بيع السفينة" . سفينة "تعريف السفينة" .

عدم عناية القانون البحري بوضع تعريف للسفينة . إطلاقه في بعض نصوصه لعبارة السفينة كما هو الحال بالمادة ٣ منه الخاصة ببيع السفينة الاختياري ووجوب الرسمية فيه . مفاد ذلك إخضاع كل منشأة عائمة تخصص للقيام بالملاحة البحرية لحكم هذا النص ، بصرف النظر عن حوتها أو طريقة بنائها أو أبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة أو الغرض من تشغيلها . يخرج من نطاقه المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل والمنشآت العائمة التي تعمل داخل البوغازات بالموانئ . اشتراط تخصيص المنشأة العائمة للقيام بسفريات في أعالي البحار أو قيامها بذلك فعلا على وجه الاعتياد لإخضاعها لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها . خطأ في تفسير م ٣ من ق التجارة البحري .

١ - لم يعن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ بتعريف السفينة إلا أنه يمكن تحديد معناها بالرجوع إلى مجموع أحكام ذلك القانون التي يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هي الأداة الرئيسية لهذه الملاحة . وعلى ذلك إذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن "بيع السفينة كلها أو بعضها بيعا اختياريا يلزم أن يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه وإلا كان البيع لاغيا" فإن مفاد ذلك هو إخضاع كل منشأة عائمة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بغض النظر عن حوتها أو حجمها أو طريقة بنائها

أو أبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة شراعية أو بخارية وسواء أحدث السفينة بحسب صنعها لتحمل مخاطر الملاحة في أعالي البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية وبغير إلتفات إلى الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة للصيد أو التزهة .

٢ — الوصف الذى يسبغ على المنشأة العامة لتكون سفينة بالمعنى المتقدم يتوقف تحديده على الكشف عن نشاطها ونقلا للكان الذى تقوم بالملاحة فيه فإذا كان هذا المكان هو البحر وتحقق تخصيصها للملاحة فيه صدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم فإنه يخرج من نطاقه المراكب التى تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه وترعه أيا كانت حولتها ولو كانت تسير بالبخار . كما يخرج من نطاقه أيضا كافة المنشآت العامة التى تعمل داخل البوغازات بالموانى كالأرصعة والكبارى العامة وسفن السحب والإرشاد والكراكات وقوارب الغطاسة والمراكب المدة لنقل البضائع والركاب من السفن إلى الأرض وبالعكس وفيها من المنشآت العامة الأخرى التى لا تقوم بحسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج الموانى . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بطلب بطلان عقد بيع سفينة شراعية لعدم إفراغه فى الشكل الرسمى إعمالا لحكم المادة الثالثة من قانون التجارة البحرى تأسيسا على أنه ”لا يكفى لاعتبار المنشأة سفينة بحرية فى عداد السفن التى تخضع لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها ثبوت كونها تعمل فى مياه البحار وإنما يتطلب الحال إقامة الدليل على أنها مخصصة للقيام بسفريات فى أعالي البحار أو أنها تقوم بذلك فعلا على وجه الاعتياد“ فى حين أن القيام بسفريات فى أعالي البحار ليس شرطا لاعتبار المنشأة سفينة بحرية بل يكفى فى هذا الخصوص تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الإعتياد بالملاحة الساحلية أو الحدية كما سبق بيانه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تفسير المادة الثالثة من قانون التجارة البحرى مما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ كلى القاهرة بصحيفة معلقة فى ١٩٥٢/٨/٣٠ وقال فى بيانها إنه بموجب عقد بيع عرفى تاريخه ١٩٤٩/٨/٢١ اشترى من يوسف ومحمد ابراهيم شلاضم مورثى المطعون عليهم القطيرة " الرجية " رقم ١٦١ فنارات السويس بثمن مقداره ٥٠٠ جنيه دفنه لهما كاملا ولما توفى البائمان رفض المطعون عليهم التوقيع على العقد الرسمى لنقل ملكية القطيرة إلية رغم إنذارهم بذلك فى ١٩٥٢/٧/٨ وطلب الطاعن الحكم ببطلان عقد البيع المشار إليه وفسخه وإلزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ومنه مبلغ ٥٠٠ جنيه يمثل الثمن المدفوع والباقى ومقداره ٢٠٠٠ جنيه بمثابة تعويض من عدم إتمام العقد ومقابل ماأنفقه فى إصلاح القطيرة . وبتاريخ ١٩٥٣/٤/٩ قضت المحكمة ببطلان العقد المؤرخ ١٩٤٩/٨/٢١ الصادر من مورثى المطعون عليهم والمتضمن بيع القطيرة إلى الطاعن وإلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٥٠٠ جنيه وقيل الفصل فى طلب التعويض بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن ضررا أصابه من جراء عدم إتمام البيع وقيمة هذا الضرر ومقدار ماأنفقه فى إصلاح القطيرة، وأقام الحكم قضاءه على أن المطعون عليها التى مثلت فى الدعوى لم تدفعها بدفاع ماء، وأن موضوع العقد من السفن التى تعمل فى مياه البحار فهى تخضع بالنسبة للتصرفات التى تجرى عليها لشرط الرسمية الذى أوجبه المادة الثالثة من قانون التجارة البحرى استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ٤٠٦ لسنة ٧٠ ق تجارى وفى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن تأسيسا على أنه يشترط لاعتبار المنشأة سفينة بحرية أن تخصص للقيام بسفريات في أعالي البحار أو تقوم بذلك فعلا على وجه الاعتياد — ولما كانت السفينة الرجبية قد وصفت في عقد البيع بكونها قطيرة وكان ثمنها ٧٥٠ جنيا وجاء بالشهادة الصادرة من مصلحة الموانئ والمناظر أن السفينة الشراعية "الرجبية" ليست من السفن المعدة لأعالي البحار ، فلا اعتبار لما تضمنه الخطاب الصادر من إدارة الحجر الصحي بالسويس من أن الشراع "الرجبية" قامت بتاريخ ١٩٤٩/٥/٩ بالسفر إلى ميثاء ينبع بالحجاز إذ أن قيامها بمثل هذه السفرية لا يؤدي إلى القول بسبق قيامها بسفريات مماثلة إذ أنها مخصصة لمثل هذا النوع من السفريات تقوم به على وجه الاعتياد ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن القطيرة موضوع النزاع لا تخضع في بيعها لحكم المادة الثالثة من القانون البحري . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، وتمسك الحاضر عن الطاعن بما جاء بتقرير الطعن وطلب الإحالة إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب الإحالة لأن الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد ولأن الحكم مرجح تقضيه في خصوص السبب الأول من سببي الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ — وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين : ينعي الطاعن بالسبب الأول خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه برفض الدعوى على أنه لا يكفي لاعتبار السفينة بحرية في عداد السفن التي تخضع لشرط التسمية عند التعاقد على بيعها ثبوت كونها تعمل في مياه البحار وإنما يتطلب الحال إقامة الدليل على أنها مخصصة للقيام بسفريات في أعالي البحار أو أنها تقوم بذلك فعلا على وجه الاعتياد وإلتخذ الحكم المطعون فيه من وصفها بعقد البيع بأنها قطيرة ومن الثمن الوارد بذلك العقد وهو ٧٥٠ جنيا وما جاء بالشهادة الصادرة في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ من مصلحة

الموانئ والمناظر بأنها ليست من السفن المعدة لأعلى البحار — اتخذ من ذلك سنداً لقضائه برفض الدعوى وأهدر ما جاء بالشهادة الصادرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ من مصلحة الحجر الصحي بقولة إن قيام الشراع الرجبية في ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بسفورية إلى ميناء ينبع بالمجاز لا يدل بذاته على سبق قيامها بسفريات عمالة أو أنها خصصت فعلاً لمثل هذا النوع من السفريات ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مخالف للمادة الثالثة من القانون البحري إذ جاء فيها عاملاً تخضع بموجب أية سفينة تقوم بالملاحة البحرية لشرط الرسمية عند بيعها اختيارياً فلم تخصص السفن التي ينطبق عليها هذا الشرط بأنها تلك التي تعمل في أعلى البحار ، ذلك أن الملاحة البحرية تتحدد بمكانها وهو البحر أياً كان شكل المنشأة التي تقوم بها أو حجمها أو أبعادها أو طول بنائها أو أدواتها المسيرة .

وحيث إن هذا المعنى في محله ذلك أن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ وإن لم يعن بتعريف السفينة إلا أنه يمكن تحديد معناها بالرجوع إلى مجموع أحكام ذلك القانون التي يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هي الأداة الرئيسية لهذه الملاحة وعلى ذلك إذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن "بيع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند وسمى سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه وإلا كان البيع لاغياً" فإن مفاد ذلك هو إخضاع كل منشأة عامة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص ، بغض النظر عن حملتها أو حجمها أو طريقة بنائها أو أبعادها ، وأياً كانت أدواتها المسيرة شراعية أو بخارية وسواء أعدت السفينة بحسب صنفها لتحمل مخاطر الملاحة في أعلى البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية ، وبغير التفات إلى الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة للصيد أو للترهة فالوصف الذي يسبغ على المنشأة العامة لتكون سفينة بالمعنى المتقدم يتوقف تحديده على الكشف عن نشاطها وفقاً للمكان الذي تقوم بالملاحة فيه فإذا كان هذا المكان هو البحر وتحقق تخصيصها للملاحة فيه صدق عليها هذا الوصف وعلى ذلك فإنه يخرج من نطاقه المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه وترعه أياً كانت حملتها ولو كانت تسير

بالبخار كما يخرج من نطاقه أيضا كافة المنشآت العامة التي تعمل داخل البوغازات بالموانئ كالأرصعة والكبارى العامة وسفن السحب والارشاد والكراكات وقوارب الغطاسه والمراكب المعدة لنقل البضائع والركاب من السفن إلى الأرض وبالعكس وغيرها من المنشآت العامة الأخرى التي لا تقوم حسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج الموانئ، ويؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ الخاص بسلامة السفن إذ نصت على أن " كلمة سفينة تنصرف إلى أى شيء عائم مهما تكن حولته إذا كان يقوم بالملاحة على أى وجه في المياه البحرية " وما ورد بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتسجيل السفن إذ نصت المادة الأولى على وجوب تسجيل السفن التي تسير في البحر فيما عدا السفن النهرية المخصصة للصيد وسفن التزهة " اليخوت " التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان ولا تبحر عادة لمسافة أكثر من ثلاثة أميال فقد أعفيت من التسجيل استثناء ما لم يطلب مالكوها ذلك ، وجاء التعبير عنها بأنها سفن ولم يلحقها المشرع بالمنشآت العامة التي تعمل داخل الميناء ، وما كان المشرع بحاجة إلى النص على إعفائها من التسجيل لو أنها لا تدخل أصلا ضمن السفن التي تقوم بملاحة بحرية مما تنطبق عليها أحكامها — ولا يغير من هذا النظر ما نص عليه بالمادة الثامنة من قانون التجارة البحرية من " اعتبار السفينة بعد قيامها بثلاثين يوما أنها صافرت إذا ثبت قيامها ووصولها في ميناءين مختلفين ، أو إذا أمضت مدة تزيد عن ستين يوما بين قيامها من ميناء ورجوعها إليها دون أن تصل إلى ميناء آخر ، أو إذا قامت السفينة لسفر طويل مكثت به أكثر من ستين يوما دون شكوى من دائني البائع " ذلك أن هذا النص خاص بانقضاء الامتيازات البحرية ، وأنه وإن اشترط لتطبيقه فوات مواعيد طويلة فهو لا يتحقق إلا بالنسبة للسفن التي تقوم عادة بالسفر لمسافات بعيدة في أعالي البحار ، إلا أن هذا الشرط على فرض تحققه يتحدد بحال تطبيقه المشار إليه فلا يتعداه إلى نص المادة الثالثة المتضمن القواعد الشكلية الخاصة ببيع السفينة بيعا اختياريا ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن التي يطلب بموجبها بطلان عقد بيع السفينة الشراعية " الرجبية " الصادر من مورتى المطعون عليهم في ١٩٤٩/٨/٢١ لعدم إفراغه في الشكل الرسمي

وأسس قضاءه على ما قرره من "أنه لا يكفي لاعتبار المنشأة سفينة بحرية في مداد السفن التي تخضع لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها ثبوت كونها تعمل في مياه البحار ، وإنما يتطلب الحال إقامة الدليل على أنها مخصصة للقيام بسفريات في أعالي البحار أو أنها تقوم بذلك فعلا على وجه الاعتياد" في حين أن القيام بسفريات في أعالي البحار ليس شرطا لاعتبار المنشأة سفينة بحرية بل يكفي في هذا الخصوص تحقق تخصيصها أو قيامها على وجه الاعتياد بالملاحة الساحلية أو الحدية كما سبق بيانه - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تفسير المادة الثالثة من قانون التجارة البحرية مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث السبب الثاني من سببي الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حماد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد وفنت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٣)

الطعن رقم ١٣ سنة ٢٧ أحوال شخصية القضائية :

حكم "بياناته" . أحوال شخصية .

حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي
أبدى رأيه في القضية فيه . بطلان الحكم . م ٣٤٩ مرافعات .

متى كان الحكم صادرا في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن
هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم
عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلا للنياية العامة عند تلاوة
الحكم هو صاحب ذلك الرأي — فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٤٩
من قانون المرافعات .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون في الحكم المطعون فيه أن قدشابه بطلان جوهرى
إذ لم يذكر فيه اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وهو السيد رضوان
شافعي المتعافى — وإنما ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر جلسة النطق بالحكم

وهو الأستاذ أحمد هريدى — كما يظهر هذا من صورة الحكم المطعون فيه وصورة مذكرة النيابة التى أبدى فيها رأى مما يترتب عليه بطلان الحكم عملاً بالمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ورد فيه أن النيابة العامة أبدت رأياً فى موضوع الاستئناف فى مذكرتها المؤرخة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ دون أن يوضح فى الحكم اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى — ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه ”يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان ... وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية يترتب عليه بطلان الحكم“، وكان رأى النيابة فى القضية قد أبدى — على ما ورد فى الحكم المطعون فيه — فى مذكرتها المؤرخة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى — كما أن هذا الرأى لا يمكن أن يسند إلى السيد الأستاذ أحمد هريدى رئيس النيابة الذى ورد اسمه فى ديباجة الحكم ممثلاً للنسبة العامة عند تلاوة الحكم لأن الحكم لم يفصح عن ذلك ولأن هذا البيان لا ينصرف إلى أكثر من حضور السيد رئيس النيابة تلاوة الحكم — وهو أمر لاحق لإبداء النيابة رأياً فى مذكرتها سالفة الذكر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ ومستقل عنه فلا يدل هذا البيان فى ذاته على أن رئيس النيابة المذكور هو صاحب ذلك الرأى . لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون ملحقاً لنص المادة ٣٤٩ سالفة الذكر باطلاً ومتعيناً نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث سائر أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٩ :

بإدارة السيد محمود علي - المستشار ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، والحسين
الموضي ، ومحمد رفعت ، وعباس حلي - لجان المستشارين .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) حكم . "تسبيب كاف" . محكمة الموضوع .

عدم إهدار محكمة الموضوع حجية سند . عدم إغفالها لسببه . اعتباره ورقة
موقوتة لاستنفذ الغرض منها باتفاق في ورقة محاسبة لاحقة . تفسيرها لعباراتها المعتمدة
من ظاهرها ومن ظروف الدعوى . استنادها في ذلك إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة التي
إتت بها . لا مسخ ولا تناقض .

(ب) حكم "تسبيب كاف" . محكمة الموضوع . إثبات "الإثبات بالكتابة" .

إلزام محكمة الموضوع دعوى الطاعن بالتقابل من عقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير
الكتابة . عدم تقديم الطاعن لهذا الدليل . رفض الادعاء . تعيب الحكم فيما استورد
إليه من مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن . لا محل له .

(ج) حكم "تسبيب كاف" . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها ودا على جميع الحجج التي يسوقها
الخصوم . يكفي أن تقوم قضاؤها على أدلة سائغة تكفي لجملة .

١ - إذا كانت محكمة الموضوع لم تهدر حجية سند محرو من الطاعن وموثر
المطعون عليه ولم تغفل سببه المصرح فيه واعتبرته ورقة موقوتة لاستنفذ الغرض
منها بالاتفاق المبرم بين طرفيها والمنطوية عليه ورقة محاسبة لاحقة ، وكانت المحكمة

قد استظهرت ما تدل عليه ورقة المحاسبة وما قصد من تحريرها مستندة في ذلك إلى تفسير عباراتها تفسيراً مستمداً من ظاهرها ومن ظروف الدعوى وملايساتها التي يفتها ومن القرائن العديدة التي ساقها في تفصيل وإيضاح ، وكانت الأسباب التي أقامت المحكمة عليها قضاءها في هذا الخصوص تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن النعي على الحكم بالمسخ أو التناقض يكون نبياً لا مستند له .

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت أن دعوى الطاعن بالتقابل من عقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير الكتابة وأن الطاعن لم يقدم هذا الدليل بما كان يكفي لحل قضاء الحكم برفض هذا الادعاء فإنه لا محل بعد ذلك لتعيب الحكم فيما استطرد إليه من مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن طالما أن الحكم كان في غنى عن مناقشتها بما سبق أن قرره من عدم جواز إثبات دعوى التقابل بالقرائن .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها رداً على جميع الحجج التي يسوقها كل من الخصوم لتعزيز وجهة نظره في النزاع بل يكفي أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة تكفي لحمله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٦ سنة ١٩٤٠ كلى المنيا على ورثة المرحوم صالح المعلوم بصحيفة أعلنت في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٠ قال فيها بياناً لدعواه إنه كان يداين أخاه المرحوم صالح المعلوم مورث المطعون عليهم في مبلغ ٢٢١٠٠ جنيه و ١٥٠ ملياً بمقتضى محاسبة نهائية مؤرخة ١٩٣٤/٧/٢٩

موقع عليها بامضاء مدينه المذكور وثابته التاريخ في ١٩٣٤/٧/٣٠ واتفق على سداد هذا الدين على خمسة عشر قسطا سنويا يستحق أولها في أول أكتوبر سنة ١٩٣٤ وآخرها في أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ وتعهد المدين في هذا المحور بأن يقدم ضمانا لهذا الدين من أطيانه ٤٤٠ فداناً و ٢ قيراط و ١٠ أسهم كما التزم بتحمل فوائد كل قسط يتأخر عن سداده في أجله بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق وقد توفي المدين في بداية سنة ١٩٣٨ دون أن يسدد من هذا الدين سوى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة القسطين المستحقين في أول أكتوبر سنة ١٩٣٤ وأول أكتوبر سنة ١٩٣٥ وأصبح الباقي في ذمته بمبلغ ١٩١٠٠ جنيه و ١٥٠ ملياً كما أنه لم يتفد ما تعهد به من إتمام الرهن المتفق عليه في المحور وكذلك تخلف ورثته من بعده عن وفاء الدين مما يصح معه للطاعن اعتبار الباقي من دينه مستحق الأداء إلا أنه مع ذلك ينبه على هؤلاء الورثة بوفاء تعهد مورثهم في ظرف ثلاثين يوماً والا يعتبر الدين حالاً وتعتبر الآجال المشروطة ساقطة وأنه بسبب وجود ديون في ذمته فقد تم الاتفاق بينهما على أن يلتزم أخوه المذكور بسداد تلك الديون لأربابها في مقابل تنازله هو إليه عن ٢٢٢ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ١٦ سهماً وتحرر بشأن ذلك عقد بيع عرفي مؤرخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ تضمن أن الطاعن باع هذه الأطيان لأخيه المرحوم صالح لمسلم بثن مقداره ٢٢٢٩٤ جنيتها و ٤٥٠ ملياً دفع منه المشتري للبائع ١٢٢٩٤ جنيتها و ٤٥٠ ملياً والباقي من الثمن وقدره ١٠٠٠٠ جنيه تعهد المشتري بسداده للبنك العقاري المصري في اسم البائع . وفي ذات التاريخ حرر إقرار بتوقيع المشتري نص فيه على أن مبلغ الـ ١٢٢٩٤ جنيتها و ٤٥٠ ملياً لم يقبضه البائع وإنما تعهد المشتري بسداده في الديون الميئة بالإقرار المذكور ولكن المرحوم صالح لمسلم لم يسدد شيئاً من هذه الديون كما أنه لم يسدد أقساط البنك العقاري فأصبح عقد البيع المذكور ساقطاً من تلقاء نفسه لعدم تنفيذ ما تضمنه من شروط وأنه أي المدعى ظل واضعاً يده على الأطيان الواردة بعقد البيع المذكور ينتفع بها ويسدد عنها الأموال الأميرية كما ظل يسدد بنفسه ومن ماله الأقساط المطلوبة للبنك العقاري والديون المطلوبة للآخرين إلى أن فوجيء

باعلان مؤرخ ١٩٤٠/٧/٩ بناء على طلب المطعون عليها الأولى تطلب فيه الحكم بصحة توقيع المرحوم صالح لمسلم على عقد صادر منه إليها بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٥ يتضمن بيعه لها الأتيان الواردة بعقد ٤ من فبراير سنة ١٩٣٥ كما تطلب في الوقت ذاته الحكم بصحة توقيع هو على العقد المذكور والإذن بالتسجيل لنقل التكليف من اسمه لاسمها في حين أن الثابت من المستندات المشار إليها آنفا ومما ستقدم به إلى القضاء أن العقد المحرر بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٣٥ قد سقط مفعوله فلا مبرر لطلب الحكم بصحة التوقيع عليه ومع هذا فإن العقد المذكور يعتبر مفسخا لعدم قيام المشتري وورثته من بعده بالتزاماتهم المبينة بتلك المحررات مما يؤدي إلى بطلان العقد المؤرخ ١٩٣٧/١/٢٥ المترتب عليه وانتهى الطاعن إلى طلب الحكم أولا — بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا من مال وتركه مورثهم المرحوم صالح لمسلم مبلغ ١٩١٠٠ جنيه و ١٥٠ مليا وفوائده بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى السداد . ثانيا — ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٣٥/٢/٤ الصادر ببيع ٢٢٢ فدانا و ٢٢٢ قيراطا و ١٦ سهما وسقوط مفعوله واعتباره كأن لم يكن . ومن باب الاحتياط الحكم باعتبار هذا العقد منفسخا أو الحكم بفسخه لعدم قيام مورث المدعى عليهم وهم من بعده بتنفيذ الالتزامات التي تهمدها طبقا للمحررات المأخوذة عليه . ثالثا — ببطلان وإلغاء العقد المؤرخ ١٩٣٧/١/٢٥ الصادر من المرحوم صالح لمسلم إلى المدعى عليها الأولى السيدة خديجة المصري واعتباره كأن لم يكن . رابعا — بالزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب مع التنفيذ . وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٦ قضت محكمة المنيا الابتدائية حضوريا برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٦٤ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته التي أبداهها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة حضوريا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بحيلة في قضائها إلى أسباب الحكم الابتدائي وإلى ما أضافته من أسباب أخرى . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون

وأصر الطاعن على طلباته وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة حيث ترفع طرعا الخصومة وأصر كل منهما على طلباته وصممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

ومن حيث إن الطاعن قسم أسباب طعنه إلى قسمين أولها خاص بقضاء الحكم في دعوى الدين وقد أفرد له الأسباب الأربعة الأولى ، والثاني خاص بقضاء الحكم في دعوى التقايل من عقد البيع وفسخه وصورية عقد البيع الصادر للمطعون عليها الأولى من المورث وقسمه إلى فروعين تناول في أولها دعوى التقايل والصورية في السبعين الخامس والسادس والفرع الثاني خاص بدعوى الفسخ وقد تناولها في السبعين السابع والثامن .

القسم الأول

ومن حيث إن الأسباب الثلاثة الأولى تحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان لمسخه الإقرار بالدين المؤرخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ ومسخه ورقة المحاسبة المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ولتناقضه بشأن حقيقة الدين الثابت بإقرار ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ ويقول الطاعن في بيان السبب الأول إن المرحوم صالح لمسلم حرر بما تجدد في ذمته لأخيه مدة إدارته للروكية سندا في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ أثبت تاريخه في اليوم التالي أقر فيه بحصول محاسبة بينه وبين أخيه الطاعن أسفرت عن اشتغال ذمته بمبلغ ٢٢١٠٠ جنيه و ١٠٥ مليا ، ولم يقل الحكم إن السند كان صوريا بل أقر بجديته فبرأه مسخه وأهدر حججه بغير علة قانونية مقبولة بأن وقت مفعوله وعزاه إلى سبب غير المصرح به فيه ، فقال إن صالح باشا أراد أن يطمئن أخاه حتى نهاية السنة الزراعية حيث تم المحاسبة النهائية وقال في موضع آخر إن تلك الورقة لم تكتب إلا لغرض مؤقت هو إيجاب القسمة وإنهاء حالة الشروع وبهذا ربط الحكم بين هذا السند وبين ورقة المحاسبة المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بعد أن مسخ معناها وتصور أنها شاملة لكافة حقوق والتزامات الأخوين فيما بينهما وبالنسبة للغير وأنه قدم

تأييدا لبيان سبب الدين كشفا من واقع دفاتر المرحوم صالح لمسلم بالأقلام التي تألف منها هذا الدين ولكن المحكمة لم تلتفت إليه ولم تعن بالرد عليه .
ويقول في بيان السبب الثاني الذي تضمن النعي بمسح ورقة المحاسبة المؤرخة ١٩٣٤/١٢/٣١ أن الحكم الابتدائي أورد نص هذه المحاسبة وقال إنها تناولت دين الطاعن ونسخته وأنها كانت عامة شاملة لكافة الحقوق والالتزامات بين الأخوين وبالنسبة للغير في حين أنها لا تناول دين الطاعن الوارد بالسند المؤرخ ١٩٣٤/٧/٢٩ كما يظهر من مجرد الاطلاع على عبارات هذه المحاسبة الصريحة والتي يبين منها أنها خاصة بديون معينة نص عليها فيها وأنها مجرد جزء من أجزاء عمليات إنهاء الروك بين الأخوين وأو أن المحكمة فهمت المحاسبة على حقيقتها وأنها خاصة وليست عامة مقصورة على ديون الغير الميئنة فيها لما مسخت سنده ولاستحال عليها القول بتوقيته استنادا إلى المجحج غير المنتجة التي ساقها إذ لا شأن لهذه المحاسبة بذلك الدين ، على أن الحكم الابتدائي لم يلبث أن وقع في التناقض فبعد أن قال إن محاسبة ١٩٣٤/١٢/٣١ تناولت دين الطاعن بالتصفية عاد فقال إن ذلك الدين ثابت بالكتابة ولا توجد كتابة بما يخالفه وراح يتلمس المبررات لجواز الإثبات باليئنة والقرائن واعتبر محاسبة ديسمبر سنة ١٩٣٤ مبدأ ثبوت بالكتابة وبهذا يكون قد رجع عن اعتبارها محاسبة شاملة كما قرر في بادئ الأمر . ويقول الطاعن في بيان السبب الثالث الذي نعى فيه على الحكم تناقضه فيما قرره بشأن حقيقة الدين الثابت باقرار ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ إن الحكم اعتبر الدين جديا حين قال إن المرحوم صالح لمسلم أراد بالسند المثبت له طمانة أخيه حتى نهاية السنة الزراعية وحين قال إن المقصود به كان إيجاب القسمة ولكن الحكم عدل عن ذلك في موضع ثالث وذلك إذ قال إن ورقة يولييه ١٩٣٤ التي احتوت هذا الإقرار لم تكن ورقة جدية أريد بها الالتزام بدين واجب الأداء مستحق الوفاء وعاد في موضع آخر وأدخل هذا الدين في التصفية التي أجريت بمحاسبة سنة ١٩٣٤ والتصفية والمحاسبة لا ترد على الديون الصورية وحيال هذا التضارب لا سبيل أمام محكمة التقض لمعرفة رأى الحكم في ذلك الدين وهل اعتقر عنده أنه دين ولدصوريا بورقة غير جدية أو هو دين حقيقي لحقته التصفية واستهلكته المحاسبة .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه أثبت إطلاع المحكمة على الورقتين المؤرختين ١٩٣٤/٧/٢٩ ، ١٩٣٤/١٢/٣١ وأورد مضمونهما ثم ناقشهما في مواضع متفرقة من أسبابه وخلص إلى أن الورقة الأولى لم تكن سوى محاسبة مؤقتة لم يرد لها الدوام وأن محاسبة ١٩٣٤/١٢/٣١ قد نسختها — وقد ورد بالحكم الابتدائي في هذا الشأن ما يأتي : ”وبما أنه لا نزاع بين طرفي الخصومة باعتراف الجميع أن ورقة المحاسبة المؤرخة ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ لم تدرج إطلاقاً في دفاتر المدعية أو مورت المدعى عليهم سواء أثناء قيام حالة الشروع أو بعد الانفصال . وبما أنه بمطالعة ورقة المحاسبة المؤرخة بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣١ يبين أنها تناولت بتفصيل علة تحريرها إذ سجل الأخوان فيها رغبتهما في دوام أواصر الود بينهما وانتهاء حالة الشروع في الأقطان والحسابات وتصفية ما بينهما من النقود والغلال والمصروفات الزراعية أو الشخصية ونص على الديون التي يتحمل كل من المتقاسمين وفاءها وحرصاً على أن يذكر أسماء كل الدائنين الذين يتعهد كل متقاسم بسداد دينه إليه سواء كان الدين مطلوباً باسم المتعهد أو باسم زميله وسواء كان أصيلاً أو كفيلاً بل ولم يغفل دين صالح صليب وكيل دائرتهم ولا دين الأقربين وانتهيا إلى التقرير في تلك المحاسبة إلى أن (هذه القسمة في الدين عملت بعد التساوي فيما بينهما في الحسابات الأخرى — أما دين البنك العقاري المصري فكل واحد منا يسدد السلفة أو السلفيات التي باسمه بدون دخل للآخر) وختمت بالبشارة الآتية (وهذه محاسبة نهائية بيننا بذلك) والذي يستفاد من هذه الورقة والتي تحورت بعد إقرار ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ ولم يكن مداده قد جف بعد أن الأخوين قد صفيا ما بينهما من علاقات مالية بكافة نواحيها في هذا التاريخ وأن الأخوين حرصاً غاية الحرص على أن ينهيا حالة الاندماج حتى يكون كل منهما مستقلاً وجوداً وكياناً — وأن ورقة يولييه سنة ١٩٣٤ لم تكن إلا وسيلة أراد بها الأخ الأكبر أن يطمئن أخاه المدعى حتى نهاية السنة الزراعية فينفصلان بعد أن يعرف كل منهما حال تلك السنة إيراداً ومصرفاً فيسويان الحساب على هدى ما تشبه التصفية الختامية... ” وسأقت محكمة أول درجة قرائن عديدة تأييدا لوجهة نظرها إلى أن قالت : —

”وبما أنه حقا وإن كان دين المدعى ثابتا بإقرار مورث المدعى عليهم إقرارا كتابيا معترفا به — والأصل عدم جواز إثبات ما يخالفه لنقض الثابت به أو الإضافة إليه لكفالة احترام الدليل الكتابي ولصدارته على البيئة إلا أن هذا الحظر ترد عليه استثناءات من بينها ما أورده المشرع في المادة ٢١٧ من القانون المدني التي تقر بأنه ”ومع ذلك فالإثبات بالبيئة وبقرائن الأحوال يجوز قبوله إذا كان الدين أو التخالص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الإثبات عليه“، ومفاد هذا النص أنه إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل وجود الالتزام أو انقضائه أو غير ذلك مما يتصل بالالتزام قريب الاحتمال فإنه يجوز تعزيز مبدأ الثبوت الكتابي بالبيئة أو بالقرائن — إذ يخلص من اجتماع ذلك دليل كامل على الادعاء — ذلك لأن البيئة أو القرائن تستقر في هذه الحالة إلى ورقة مكتوبة ممكن الركون إليها ومنحتها من الثقة مالا تمنح لو لم تستند إلى الورقة المكتوبة“ ثم أشارت المحكمة إلى رأى الفقه والقضاء في هذا الشأن وطبقته على واقعة الدعوى إلى أن قلت : ”فالثابت الذى لا ريب فيه أنها عامرة ليس بمبدأ ثبوت واحد بل بالعديد منه — إذ عدم النص على الدين فى مخالصة ديسمبر سنة ١٩٣٤ والبيع فى فبراير سنة ١٩٣٥ بظروفه وشروطه وعدم قيد الدين فى محضر حصر التركة وإغفاله فى محضر الجرد وعدم رصده فى دفاتر المدعى مع أنه قد رصد فيها محاسبة ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعدم ذكره فى الكشف المتبادلة بين الدائنين فضلا عن الذى سقناه من أدلة قاطع فى أن ورقة يولى سنة ١٩٣٤ التى احتوت هذا الإقرار لم تكن ورقة جدية أريد بها الالتزام بلين واجب الأداء مستحق الوفاء إذ محاسبة ديسمبر سنة ١٩٣٤ تفيد أن الحساب بين الأخوين قد تصفى إلى غير رجعة وإلا لما كان هناك ثمة ضرورة تقتضيه وكان من الطبيعى لو أنه لا يزال قائما أن يكلف المدعى أخاه بسداد هذه الديون حالة أن معظم هذه الديون مسئول عنها المشتري دون البائع فالبيع وعدم قبض الثمن وتكليف المدعى أخاه بوفاء الديون — كلها حلقات متصلة دالة بذاتها على أن إقرار يولى سنة ١٩٣٤ قد أطرح ظهريا فإذا أضيف إلى هذا عدم إدراجه فى محضر الحصر والجرد مع إثبات بقية الديون والتمساية

بتبيانها واستخراج أصولها من الدفاتر والتوقيع على هذه المحاضر منه مما يؤكد صحة ما نذهب إليه من استخلاص أن الثبوت ومبدأه متوافران والقرائن تعزز إهدار كان هذا الإقرار باتفاق أصحابه". كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أوردت بأسبابه في هذا الصدد أيضا ما يأتي : "وحيث إن الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي تعتمد عليها هذه المحكمة وتتخذها أسبابا لقضائها ويضاف إليها ردا على أسباب الاستئناف أنه وإن كان صحيحا أن السيد المستأنف وأخاه المرحوم السيد / صالح الموم كانا يعيشان في روكية واحدة إلا أنهما فكرا في الخروج في سنة ١٩٣٤ وكان من أثر ذلك أن تحررت محاسبة أولية في ١٩٣٤/٧/٢٩ ثم أعقبتها في نهاية السنة الزراعية - واستقر الوضع النهائي بين الأخوين - محاسبة نهائية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعقد البيع المؤرخ ١٩٣٥/٢/٤ الذي صدر من المستأنف لأخيه ثم باع هذا الأخير الأطنان نفسها إلى زوجته المستأنف عليها الأولى في ١٩٣٧/١/٢٥ وظاهر مما تقدم أن المحاسبة المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ هي المحاسبة النهائية التي حددت مركز كل من الطرفين قبل الآخر. وبهذا جاء في نهايتها أن المحاسبة تمت بعد التساوى فيما بينهما في الحسابات الأخرى. فالعبرة بهذه المحاسبة النهائية فقد نسخت ما سبقها من محاسبات أخرى وليس أدل على ذلك من أنه لم يرد ذكر مطلقا لهذه المحاسبة الأولية فيها ولم ترصد تلك المحاسبة في دفاتر الدائرة مع رصد المحاسبة النهائية وليس في الأوراق ما يفيد قيام مورث المستأنف عليهم بسداد أى قسط من ورقة ١٩٣٤/٧/٢٩ ولو كان الأمر كما يصور المستأنف من أنه يدين أخاه بما يبلغ نحو ١٩١٠٠ جنيه و ١٥٠ مليا لما كانت به حاجة إطلاقا إلى بيع أطنانه إلى أخيه في ١٩٣٥/٢/٤ إذ أن قيمة هذا الدين المزعوم تعادل تقريبا الدين الذي اختص به بموجب المخالصة النهائية وقيمة ذلك الدين هو ١٩١٩٧ جنيها و ١٨٠ مليا. وفي سكوت المستأنف وعدم إدراج الدين في محضر حصر التركة على أهميته مما يقطع بأن المخالصة النهائية هي التي كانت معتمدة من الطرفين وفي نظر المستأنف نفسه فلم يحاول أن يثبت شيئا من دينه أو يقتضى شيئا منه في سلكي ١٩٣٨ - ١٩٣٩". ويبين من ذلك أن محكمة

الموضوع بدرجةها لم تهدر حجة الورقة المؤرخة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٤ كسند ولم تغفل سببها المصرح به فيها ولكنها اعتبرتها ورقة موقوتة استنفذ الغرض منها بالاتفاق المبرم بين طرفيها والمنطوية عليه ورقة المحاسبة المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ولا يغير من هذا أن يكون قد ورد في سياق أسباب الحكم الابتدائي أن ورقة ١٩٣٤/٧/٢٩ لم تكن ورقة جدية ذلك أنه بربط هذه العبارة بما سبقها وما تلاها من عبارات يبين أن الحكم لم يستظهر أن دين ورقة ١٩٣٤/٧/٢٩ كان ديناً صورياً وإنما استظهر أن هذا الدين كان ذا كيان ووجود فقد هما بالمحاسبة التالية التي حررها الطرفان في ١٢/٣١/١٩٣٤ كما يبين أيضاً من الأسباب السابقة الإشارة إليها أن محكمة الموضوع استظهرت ما تدل عليه محاسبة ١٩٣٤/١٢/٣١ وما قصده الأخوان من تخويرها واعتبرتها شاملة ومنهية للوضع الذي كانت تنطوي عليه ورقة ١٩٣٤/٧/٢٩ مستندة في ذلك إلى تفسير عبارات محاسبة ١٩٣٤/١٢/٣١ تفسيراً مستمداً من ظاهر عباراتها ومن ظروف الدعوى وملايساتها التي بينتها ومن القرائن العديدة التي ساقتها في تفصيل وإيضاح ، ولما كان ذلك وكانت الأسباب التي أقامت المحكمة عليها قضاءها في هذا الخصوص تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن النعي على الحكم بالمسح أو التناقض أو إغفال الرد على بعض أوجه الدفاع يكون نعيًا لا سند له مما يتعين معه رفض هذه الأسباب الثلاثة .

ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة قواعد القانون المتعلقة بإثبات الديون المدنية وانقضائها وتناقضه ومخالفته للثابت في الأوراق واعتماده على أدلة غير متبعة وذلك من ثلاثة وجوه أولها - أن دين الطاعن ثابت بسند موقع عليه من المدين وقد سلم الحكم الابتدائي بأنه لا توجد كتابة تثبت التخالف منه مما كان يقتضي أن يحكم لصاحبه به ولكن الحكم لم يفعل وأخذ يتحدث عن مبدأ الثبوت بالكتابة في حالة وجود المانع الأدبي أو وجود ورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة وشرط ذلك ثم انتقل من هذا البحث إلى أن القضية حاضرة ببدايات الثبوت بالكتابة دون أن يبين مرمى هذا

الإثبات فإن كان لثبوت التخالص من الدين فإن المحصوم لم يدعوا أن المورث قد أوفاه وإن كان لثبوت أن الدين قد شملته محاسبة ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما قال الحكم فإن هذا مما لا يجوز إثباته ببداية الثبوت وإنما بنفس ورقة المحاسبة وإن كان لثبوت أن الدين ضروري وهو ما قاله الحكم في موضع منه وتقضيه في موضع آخر فإن الحكم يكون قد حاول ببدايات الثبوت أن يثبت الشيء وتقضيه وإن كان لثبوت أن الإقرار أهدر كيانا باتفاق أصحابه كما قال الحكم في موضع آخر فهي عبارة خطابية مبهمة المعنى لا يبين منها قصد الحكم وما إذا كان اعتبر الدين صحيح النشأة أو اعتبره ضروريا، وأن ما اعتبره الحكم بدايات ثبوت من عدم النص على الدين في محاسبة ١٩٣٤ والبيع الصادر من الطاعن لأخيه في ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وعدم قيد الدين في محضر حصر تركة المدين كل ذلك لا يجوز إهدار دين الطاعن الثابت بالكتابة بالورقة المؤرخة ١٩٣٤/٧/٢٩. والوجه الثاني يتحصل في أن الحكم الابتدائي تناقض في أسبابه تناقضا واضحا يفسد تدليله ذلك أنه قرر أن بقاء إقرار الدين في حيازة الطاعن ليس دليلا على استمرار قوة الإلتزام لقيام مانع أدبي حال بين أخيه وبين استرداد الإقرار ثم استبعد الحكم هذا المانع عندما قرر أن هذا المانع لم يحل بين الأخوين والحساب عن كل صغيرة وكبيرة والاحتفاظ بأدلة هذا الحساب وتسجيله في دفاتر قد ترقى إلى الدفاتر التجارية دقة ونظاما كما أخذ الحكم على الطاعن عدم مطالبته بدينه عند المحاسبة في ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعدم تكليفه أخاه بوفاء هذا الدين عنه في الديون المطلوبة للبنوك والبيوت المالية المذكورة في تلك المحاسبة وأخذ عليه أيضا بيعه لأخيه في ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ أطيانا ليقوم بسداد ثمنها فيما على الطاعن من ديون ثم عاد الحكم بعد ذلك وسلم للطاعن بحقه في أن لا يطالب أخاه بدينه رعاية للأخوة حتى يستد الأجني بدينه ولكنه في الوقت ذاته أخذ عليه عدم إثبات دينه بمحضرى الحصر والجرد بعد وفاة أخيه .

ومن حيث إن النعي بما ورد بهذين الوجهين مردود بأنه يبين مما سلف إيضاحه في الرد على الأسباب الثلاثة الأولى أن الحكم اعتبر محاسبة ١٩٣٤/١٢/٣١

دليلا كاملا على تصفية العلاقات السابقة بين الطرفين وعلى أن ورقة ٢٩ يولية سنة ١٩٣٤ قد استنفدت أغراضها فلم يكن الحكم في حاجة بعد ذلك للتحديث عن مبادئ الثبوت بالكتابة وعلى ذلك فلا جدوى من النعي على الحكم فيما استطرد اليه تزييدا مادام فيه من الأسباب الأخرى ما يكفي لحمل قضائه فيما انتهى اليه .

ومن حيث أن الوجه الثالث من هذا السبب يتحصل في أن الحكم المطعون فيه في القليل الذي زاده على الحكم الابتدائي قد خالف الثابت في الأوراق — ذلك أن الطاعن استدل على صحة دينه وقيامه بورقة صادرة في ١٠/١١/١٩٣٥ من أخيه المرحوم صالح ملوم تفيد أنه خصم مبلغ ٨٩٢ جنيا و ٦١٠ مليا كان على الطاعن من دين للطاعن في ذمته — ولكن محكمة الاستئناف ردت على ذلك ردا غير صحيح إذ قررت أن الورقة المذكورة لا تنصرف إلا إلى المبالغ المطلوب للطاعن من ثمن الأطنان المبيعة للمرحوم صالح ملوم بالعقد المؤرخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ في حين أنه يبين من عقد البيع المذكور أن البائع غير مطلوب له شيء من الثمن وأن الثمن كله متفق على سداده لدائنين معينين — وبذلك يبقى دليل الطاعن غير مرد مما يعيب الحكم بالقصور ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما ورد به من أنه لم ترد بالإقرار المؤرخ ١٠/١١/١٩٣٥ أية إشارة إلى الورقة المؤرخة ٢٩/٧/١٩٣٤ وفي هذا ما يكفي لحمل قضائه في قى العلاقة بينهما أما تعرضه بعد ذلك لتحديد نوع الدين الذي أشار الإقرار المذكور إلى ترتيبه في ذمة مورث المطعون عليهم فلم يكن ثمة ما يقتضيه — وعلى ذلك يكون النعي عليه في هذا الصدد غير منتج .

القسم الثاني

ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان لقصور أسبابه نتيجة الاوتكان على استدلال غير منتج وتناقضه والاعتماد على دليل غير موجود ذلك أن الطاعن تمسك بوقوع تعاقب

بينه وبين أخيه المرحوم صالح ملوم من عقد البيع المؤرخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وذلك في أواخر سنة ١٩٣٧ واعتمد على قرائن عدة ولكن الحكم نفى التقايل بقرائن سابقة على سنة ١٩٣٧ فهي لذلك غير متجة في النزاع إذ لا يجادل الطاعن في أن أخاه كان يعتبر الأطيان ملاكاً إلى أن تقايلا وأعادها إليه فلا يصلح رداً على دعوى الطاعن قول الحكم إن صالح ملوم قدم طلباً بتاريخ ١٨/٢/١٩٣٥ للبنك العقاري بطلب سلفية على تلك الأطيان - كذلك لا يصلح رداً قول الحكم أن صالح ملوم تصرف في الأطيان بالبيع لزوجه في ٢٥/١/١٩٣٧ لأن هذا التصرف سابق على تاريخ التقايل فضلاً عن أنه مطعون عليه بالصورية ومطلوب الحكم ببطالته لكونه غير جدي - وكذلك عقد الإيجار وكشوف الحساب الموقع عليها من صالح ملوم والمحذرة من صالح صليب سابقة على التاريخ المدعى بمحصل التقايل فيه - هذا إلى أن الحكم اعتمد على دليل غير موجود وذلك حين قال أن هذه الأطيان أدرجت في دفاتر المرحوم صالح ملوم قبل وفاته وبعدها إذ لا أصل لهذه الواقعة وينفيها محضر حصر تركة المرحوم صالح ملوم فقد خلا من ذكر هذه الأطيان - كما ينفي الطاعن في السبب السادس على الحكم المطعون فيه بالبطلان لقصوره في الرد على دعوى صورية ورقى البيع والتأجير المحررتين في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ولمسحه وتجاهله المستندات المقدمة منه لإثبات هذا الجزء من الدعوى ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بطلب إلغاء عقد البيع المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ الصادر من المرحوم صالح ملوم إلى زوجته المطعون عليها الأولى والمتضمن بيعه لها ٢٢٢ فدانا مائة الذي لصورية هذا البيع واستدل على هذه الصورية فضلاً عن ظروف تحرير عقدها وشروطه والعصلة بين طرفيه ببقاء عقد البيع بدون تنفيذ في حوزة المرحوم صالح ملوم حتى وفاته وعدم علم السيدة زوجته به إلى ما بعد ذلك التاريخ، وأنه دال على صحة دفاعه بأن قدم كشف حساب مؤرخ في ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ موقفاً عليه من المطعون عليها الأولى عن حساب أطيانها الموروثة لها من والدها ومقدارها ١٨١ فدانا وقد تضمن الكشف إقراراً باستلامها أطيانها وتسديدها للطاعن بإيجار ٢٨ فدانا و ٨ قراريط و ٢ سهماً استأجرتها منه وهي من

ضمن ال ٢٢٢ فدانا ولكن الحكم الابتدائي قد اطرح هذا الدليل بقوله إن السيدة كانت أجرت تلك الأطنان لزوجها يوم بيعها لمدة أربع سنوات — وهو قول تنفيه طبيعة هذا الكشف إذ لم يرد فيه ذكر إلى ملكية السيدة لل ٢٢٢ فدانا أسوة بملكيتها لل ١٨١ فدانا مع النص على استئجارها جانباً منها — فضلاً عن أنه لا يصح الاستناد إلى عقد الإيجار لأنه مطعون عليه هو وعقد البيع بالصورية — كما قدم الطاعن لمحكمة الاستئناف تأييداً لكشف ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ أوراقاً صادرة من المطعون عليها الأولى لم تشر في أي منها إلى ملكيتها لل ٢٢٢ فدانا موضوع النزاع — وهذه الأوراق هي الإقرار المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ الموقع عليه من المطعون عليها الأولى والإنذار المعلن منها في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ للطاعن وبنك التسليف وآخرين والمذكرة المقدمة منها للجلسة الحسبي في ١٤/١٠/١٩٤٠ ولكن الحكم الاستئنافي مسح إقرار ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ كما مسحه الحكم الابتدائي ولم يقل عن هذه الأوراق الثلاثة شيئاً .

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في خصوص دعوى الطاعن بالتقابل من عقد بيع ١٩٣٥/٢/٤ — أو فسخه ما يأتي : ” وبما أنه بالنسبة لدعوى بطلان عقد البيع أو فسخه فإن المدعى في بيان أسانيد هذا الطلب يقول إن هذه الأطنان سلمت إلى المرحوم صالح باشا الملموم عند تحرير العقد وأدارها و بقيت في حيازته إلى سنة ١٩٣٧ حيث قرر نهائياً أنه لا يستطيع القيام بالتزاماتها فأعادها إليه وحل نهائياً عن إتمام العقد وأنه وإن كان موقناً بأن من الصعب إثبات العدول عن صفقة كبيرة كهذه بالقرائن إلا أنه استناداً إليها يستمسك به إذ هو الحقيقة الفعلية الواقعة “ . ثم أورد الحكم محصل القرائن التي استند إليها الطاعن تأييداً لدفاعه في هذا الصدد وتولى مناقشتها والرد عليها بقوله : ” وبما أن الثابت من أوراق الدعوى أن القرائن التي ساقها المدعى تدل على العدول عن صفقة شراء الأطنان والتقابل منها دعوى منهارة الأساس للأسباب الآتية ... ٣ — ثابت من الشهادة المستخرجة من قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة أن البنك العقاري المصري رفع عن طاق المدعى عشرة آلاف جنيه حملها أطنان المرحوم صالح باشا

(مستند / ٥ حافظة / ٩ مرفقة بالقضية رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٠ كلى المنيا) فضلا
عن الضمان العام ٤ - ثابت من كتاب البنك القارى المصرى المؤرخ ١٩٤٥/١/١٨
والموجه الى المدعى عليها الاولى أن البنك المذكور قبل بتأويل ١٩٣٦/٨/٢١
ضمانا لمبلغ عشرة آلاف جنيه من أصل دينه الناتج عن التمسك الموقع عليه فى قلم
كتاب محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٩٣٢/١١/٩ تخصيص رهنية على ٢١٢ فدانا
و ٢٢ قيراطا و ١٦ سهما تدخل ضمن ال ٥١٤ فدانا و ٦ قراريط و ٢٢ سهما
الموهونة برقم ٢١٦٨٣ ، ٣٩٥٩٢ من المدعى - وبما أنه إذا أضيف إلى هذا
أن هذه الأقطان أدرجت فى دفاتر المرحوم صالح باشا للموم إلى ما قبل وفاته
وبعدها وكانت جميع أموالها تسدد من المشتري سواء بصفته مشتريا أو نيابة
عن زوجته يكون القول بأن المشتري قد عدل عن الصفقة قولا غير مائع ولا شبهة
فى أن عدم حصر هذه الأقطان ضمن تركة المشتري دليل على جدية سبق
التصرف فيها فلا مبرر لهذا الجرد إذ أنها ليست على ملك المورث - أما دعواه
بأن أموال هذه الأقطان كان يسدها من ماله الخاص بعد وفاة المورث فليس
ثمة دليل على هذا الادعاء إذ أنه كما سبق أن بينا كان يدير أموال القصر والمبلغ
بما فيهم المدعى عليها الاولى نيابة عن الجميع بصفته وكيلًا - وثابت من مطالعة
الدفاتر المقدمة أن هذه الأموال كانت ترصد لحساب المدعى عليها وتخصم من
حظة أقطان ... على أنه من ناحية أخرى فإن التفاسخ من مثل هذه الصفقة بعد
أن تم انفصال دينها وأصبح على هاتق صالح باشا ورقفه وزوجته لا يؤخذ فى مثله
بالظن والتخمين " . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى هذا الصدد
ودا على أسباب الاستئناف ما يأتى : " وحيث إنه فيما يتعلق بالشطر الثانى من
الاستئناف فإن المستأنف لم يأت بمجديد وقد تناول الحكم المستأنف الرد على ما أثاره
من دفع بما لا يترك زيادة لمستريد ويكفى للرد عن واقعة استئجار المستأنف عليها
للثمانية وعشرين فدانا ضمن الأرض المبيعة القول بأن الثابت من الأوراق أن
المرحوم السيد صالح للموم استأجر الأرض بعد بيعها من المستأنف عليها الاولى
هى وأقطان أخرى لمدة أربع سنوات نهاية نوفمبر سنة ١٩٣٦ حتى نوفمبر سنة ١٩٤٠
ثم توفى المرحوم صالح للموم وتعين المستأنف شفعيا وصيا على القصر من أولاد

أخيه ثم احتاجت المستأنف عليها الأولى إلى هذه الثمانية وعشرين فدانا عن سنة ١٩٣٨ فاستأجرتها من الوصى لسابقة تأجيرها للمورث وتعهدت بدفع الإيجار للمستأنف بصفته وصيا على القصر وفي هذا ما يؤيد نفاذ عقد البيع في حق المستأنف وإقراره به فغير صحيح القول من أن المستأنف عدل عن إتمام الصفقة إذ أن البيع قد تم صحيحا واقرن بوضع اليد وبأشرا المورث سداد الديون واتخذ الاجراءات فعلا بشأن سداد دين البنك العقاري وإبراء ذمة المستأنف منه وقد رفعه البنك من عاتق المستأنف وأصبح مورث المستأنف عليهم هو وحده المسئول عن سداده وعدم تسجيل العقد لا يقلل من قيمته القانونية وقد كُن هذا العقد محل احترام من جانب المستأنف نفسه في حياة المورث وبعد موته حتى آخر سنة ١٩٣٩ وقد كان المورث يقوم بسداد ما عليها من مال سواء بصفته مشتريا أو بطريق النيابة عن زوجته ولا يفي المستأنف القول بأن المستأنف عليها الأولى سبق أن تعهدت في ١٦/٥/١٩٤٠ بسداد مبلغ ٣٥٤ جنيها و ٣٦٠ مليا عند استلامها الـ ١٤٧ فدانا الموقوفة دون أن تحاول الادعاء بالمقاصة بين هذا الدين وبين مالها من إيجار لو أنها كانت تملك الأطنان إذ أن هذا المبلغ إنما يمثل المصاريف التي أنفقها المستأنف على زراعة القمح التي تسلمت للمستأنف عليها الأولى فكان من الضروري أن تدفعها أو تتعهد على القليل بدفعها . أما ما يستحقه من إيجار فلم يكن هناك نزاع في خصوصه ولم يكن ثمة حاجة إلى توكيده وسكوته عن ذلك لا يسقط حقها في الإيجار الثابت لها قانونا” - ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع اعتبرت أن دعوى الطاعن بالتقابل من عقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير الكتابة وأن الطاعن لم يقدم هذا الدليل - مما كان يكفي لحمل قضاء الحكم برفض هذا الادعاء فانه لا محل بعد ذلك لتعيب الحكم فيما استورد إليه من مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن طالما أن الحكم كان في غنى عن مناقشة هذه القرائن بما سبق أن قرره من عدم جواز إثبات دعوى التقابل بالقرائن - ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصا سليما من أوراق الدعوى ومصادقاتها جدية البيع الصادر من المورث إلى زوجته المطعون عليها الأولى وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها ردا على جميع الحجج

التي يسوقها كل من الخصوم لتعزيز وجهة نظره في النزاع بل يكفي أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة تكفي لحمله - لما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن بهذين السببين يكون نوعاً غير صديد مما يتعين معه رفضهما .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الطاعن بوصفه مالكاً لم يكن ملزماً بأن يثبت أن مورث المطعون عليهم وورثته من بعده لم يفوا بثن الأطيان التي باعه إياها في ١٩٣٥/٢/٤ بل على هؤلاء إذا أرادوا تفادي الفسخ أن يثبتوا أن الثمن قد حصل الوفاء به بالفعل أو أنه نشأ ما يعطيهم الحق في حبسه أو تأجيله فإذا عجزوا عن الإثبات تعين الحكم بالفسخ ولا يقوم الوعد بالوفاء بالثمن مقام الوفاء به كما لا يقوم مقامه البحث عن وسائل الوفاء أو تكليف الغير بالوفاء إذا لم يكن البائع قد قبل حلول هذا الغير محل المشتري في الثمن وإبراء ذمة المشتري منه وقد خالف الحكم قانون العقد نتيجة خلطه بين الوعد بالسداد وبين السداد الفعلي وخلطه بين الديون المتشابهة في أسماء الدائنين الخاص منها بالطاعن والخاص منها بأخيه وركن إلى اعتبارات عديدة كي ينفي بها عن المرحوم صالح الموم قدوده عن تنفيذ التزاماته في عقد البيع المؤرخ في ١٩٣٥/٢/٤ في حين أن كل هذه الاعتبارات لا تصلح أن تكون وفاء مبرناً للذمة . ويتحصل السبب الثامن في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالبطلان لعدم صحة نقله من الأوراق المقدمة في الدعوى ومخالفته الثابت فيها وتناقض تسميته - وذلك من ثلاثة وجوه أولها - أن الحكم الابتدائي قرر بأصابه أنه ثابت من الشهادة المستخرجة من قلم الرهون بحكمة مصر المختلطة أن البنك العقاري رفع عن عاتق المدعى (الطاعن) حشرة آلاف جنيه حملها أطيان المرحوم صالح لموم وأحال الحكم إلى المستند رقم ٥ حافظة ٩ بالقضية رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٠ كلى المنيا - في حين أن المستند المذكور لا يتحدث إلا عن تخصيص السلفية ولم يرد به أن البنك رفع عن عاتق الطاعن هذا المبلغ ولا أن أطيان المرحوم صالح لموم تحملته . وقد قدم الطاعن لمحكمة الموضوع للدايل المباشر على عكس ذلك من أن مورث المطعون ضدهم لم يقم بشيء يعتبر مساوياً لوفاء دين البنك كما زعم الحكم . والوجه الثاني - أن الحكم الابتدائي قرر أن المرحوم صالح لموم هو أصلاً المستول عن معظم هذه الديون

بالا يتصور معه أن يرجع هؤلاء الدائنون على الطاعن إذ ليس لهم ثمة حقوق
نبلة — في حين أن الديون التي كانت أصلا باسم صالح مملوم وتحملها الطاعن
بمحاسبة ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعاد فحملها المرحوم صالح مملوم بحزء من ثمن الأطنان
يبلغ مقدارها ٥٠٦٢ جنيها و ٦٢٢ مليا فقط وليست معظم ثمن الأطنان البالغ
٢٢٢٩٤ جنيها ولا معظم الباقي من الثمن بعد خصم دين البنك العقاري وهو
١٢٢٩٤ جنيها . والوجه الثالث — أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق
في قوله أن الديون المشار إليها في عقد البيع وورقة الضد أثبتت في محضر حصر
تركة صالح مملوم ذلك أن الحكم نفسه قرر أن عقد البيع المؤرخ ١٩٣٥/٢/٤
لم يذكر في محضرى الحصر والجود مما لا يسوغ منه أن يذكر
في المحضرين المذكورين ثمن الأطنان المبعة به وقد جره هذا الخطأ
إلى خطأ آخر هو تصوره أن ثمن الأطنان المبعة بالعقد المذكور تحتله التركة
الأمر الذى يتناقض مع ما قرره من قبل من أن الأطنان المذكورة لم تدخل
في محضر حصر التركة — كما تناقض الحكم حين قرر أن الطاعن قد وفى الديون
المشار إليها في عقد البيع من مال التركة مدة وصايته مع قوله في نفس الوقت
أن حساب إدارة الطاعن كوصى لم يصف بعد .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد
في شأن طلب الفسخ ما يأتى : — ” وبما أنه عن واقعة الفسخ فإن المدعى
يسنده إلى عدم قيام المشتري وزوجته من بعده بتنفيذ إلتزام أداء الثمن
إلى الجهات التى عينت في ورقة ١٩٣٥/٢/٤ وبما إنه بالنسبة لدين البنك العقاري
وهو أضخمها فقد بينا فيما سلف أن هذا الدين قد تحمله الأطنان المبعة ضمنا
لوفائه فضلا عن جميع أموال المرحوم صالح باشا مملوم ، والمدعى قد أصبح
غير مسئول عنه بحال باعتراف البنك العقاري الذى قبل تخصيص هذه الأطنان
وفرزها ، كما أن صالح باشا قد أعد للأمر عدته من قبل إذ حمل المائة
سبعة وأربعين فدانا الموقوفة بوفائه من غلتها أى أنه اتخذ كافة الوسائل
للإبراء ذمة المدعى منه فمأشأنه به . وبما أنه بالنسبة لبقية الديون فالثابت

من دفاتر المشتري أن هذه الديون قد رصدت فيها وخصص لكل دين صحيفة معينة — إذ أثبت فيها أولا — السلفية المتجمدة ثم دين باركليز وقدره ألف جنيه ص ١٤٢ ودين ثابت ثابت وقدره ٣٦٦٦ جنيتها و٦٢٢ مليا ص ١٨٠ دين شركة الصناعات الكيماوية وقدره ٣٩٦ جنيتها ص ١٨١ ودين صادق قليني وقدره ١٦٦٦ جنيتها ص ١٧٣ ودين بنك التسليف الزراعى وقدره ٥٨٥ جنيتها ص ١٨٠ مليا ص ١٥٢ ودين بلانطه وقدره ٤٩٨٠ جنيتها و ٦٤٨ مليا ص ١٤١ — وذكر أمام كل هذه الديون أنها من ضمن ثمن الأطباء المشتراء من المدعى (دفتر جريدة المطلوبات جزء ثان) وبالرجوع إلى محضرى جرد التركة وحصرهما يبين أن المدعى حرص على إثبات هذه الديون أخذا من دفاتر التركة — وأثبت في المحضر ما تسدد من هذه الديون وما بقى منها استنادا إلى استمرار التعامل بين المورث وهؤلاء الدائنين — وقد ذكر في محضر الجرد صراحة أنه لم يبق من دين ثابت ثابت إلا مبلغ ٣٤٩ جنيتها و ٤٦٢ مليا كما أنه لم يبق من دين بلانطه القديم إلا مبلغ ٤٧٤ جنيتها و ٨٠٠ ليم كما أقر في كشف حسابه المقدم منه باعتباره وصيا على القاصر عدلى صالح الموم أنه سدد إلى شركة الصناعات الكيماوية ٥٠٠ جنيه وإلى بنك التسليف الزراعى ٢٩٥١ جنيتها و ١١٥ ليم وإلى محل بلانطه ٣٧٤٠ جنيتها وإلى بنك مصر ٨٥٠ جنيه وذكر في كشف الحساب الآخر المؤرخ ١٩٤٠/٢/١٠ أنه سدد ١٠٠٠ جنيه لمحل بلانطه و ٢٠٠ جنيه لشركة الصناعات الكيماوية و ١٨٠ جنيه إلى صالح صليب ضمانه ثابت ثابت . ألا يفهم من هذا أنه بعد أن أثبتت الديون في محضر جرد التركة وقام بإدارتها واجتمعت لديه كل صفات النيابة عن القاصر والبلغ أنه قد وفى الكثير من هذه الديون من مال التركة فإذا كانت أساسا الوفاء بيده فالعلة في ذلك أنه هو المدير لهذه التركة والمتصرف فى شئونها وبالطبع يكون دليل الوفاء بيده لا بيد سواه — على أنه من ناحية أخرى فإن المسئول أصلا عن هذه الديون هو مورث المدعى عليهم — فدين بنك باركليز باسم المرحوم صالح الموم ودين ثابت ثابت كذلك باسمه كما أن دين شركة الصناعات الكيماوية المسئول عنه هو صالح باشا مما لا يتصور معه أن يرجع عليه هؤلاء الدائنون إذ ليس لهم ثمة

حقوق قبله فلا يبقى بعد هذا إلا دين بلانطه وبنك التسليف الزراعى وصادق قلبنى وهؤلاء قد استوفوا الكثير من حقوقهم إما من يد المدعى ومن مال التركة وأما من ذات المورث إذ بنك التسليف قد استوفى مبلغ ٢٩٥ جنيها و ١١١ ملية باعتراف المدعى وبلانطه قد أخذ ما يقرب من الخمسة آلاف جنيه كما هو ثابت بكشوف المدعى المقدمة منه للجلس الحسبي. وبما أن المادة ٣٣٢ من القانون المدني قد نصت على أنه إذا لم يدفع المشتري ثمن البيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب إلزام المشتري بدفع الثمن . وهو نص لم يأت الشارع فيه بجديد إذ هو إلا تطبيقا للقواعد العامة عملا بأحكام الشرط الفاسخ الضمني في العقود الثنائية للالتزامات ، وبما أن مناط القضاء بالفسخ أن يكون المشتري قد أخل بالتزامه في دفع الثمن وهذا الأمر — أى تقصير مورث المدعى عليهم في أداء الثمن — غير بين ولا واضح بل نهضت أدلة عديدة على عكسه إذ الكثير من الثمن قد خصص وفاءه بلهات عدة استوفت الكثير منه بل أن ذات المدعى رضى ساكنا مطمئنا في حال حياة المورث وبعد وفاته ولم يحرك ساكنا إلا بعد أن شجرت بينه وبين زوج أخيه الخصومة وكان حال قيامه بإدارة أعمال التركة يؤدي الكثير من هذه الديون دون تبرم من استقرار الأوضاع بحالتها التي تسلمها بها بعد اطلاعه على أحوال التركة ، فضلا عن أن حساب إدارته كوصى لم يصف بعد ليتبين إن كان في ذمته شيء . للتركة أم لا ، كما أن أحدا من الدائنين لم يوجه إليه مطالبا وما يستطيع معظمهم مقاضاته إذ ليس ثمة رابطة قانونية بينه وبينهم تجعل لهم حقوقا قبله — الأمر المستفاد منه أن المدعى ليس جادا في هذا الطلب ...“.

ومن حيث إنه يبين من هذه الأسباب أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد تناول بحث كافة ما أثاره الطاعن بشأن الديون التي تعهد مورث المطعون عليهم بوفائها مقابل ثمن الأطنان المبيعة فقرر أن دين البنك العقاري أصبح مضمونا بالأطنان المبيعة فضلا عن الضمان العام الواقع على مال المشتري وذلك إستنادا إلى قبول البنك تخصيص الأطنان المبيعة وفرزها — وأن باقي الديون وردت في دفاتر المرحوم صالح

ملوم وأن محضرى الحصر والجرد قد تضمننا بيان ما تسدد منها وإن الطاعن وفى الكثير من هذه الديون من مال التركة أثناء إدارته لها ممثلاً للقصر والبلغ وأن بعض الديون التى وردت فى ورقة ١٩٣٥/٢/٤ التى بينها الحكم مطلوبة أصلاً من المرحوم صالح ملوم مما لا يتصور معه رجوع الدائنين بها على الطاعن وأن باقى الدائنين وهم بلانطة وبنك التسليف الزراعى وصادق قلبنى قد استوفوا الكثير من حقوقهم إما من يد المدعى ومن مال التركة وأما من ذات المورث ثم قرروا الحكم أن الجزء الذى لم يسدد قليل الأهمية ونفى عن مورث المطعون عليهم شبهة الإهمال والتقصير فى تنفيذ التزاماته بوفاء الثمن وهذه النتيجة التى انتهى إليها الحكم لا مخالفة فيها للقانون وقد بنيت على مقدمات مستخلصة من المستندات التى اطلعت عليها محكمة الموضوع بغير مسخ أو خطأ فى نقل ما ورد بها — ذلك أنه يبين من مراجعة عقد البيع المؤرخ فى ١٩٣٥/٢/٤ ومن ورقة الضد المحورة فى ذات التاريخ أن جملة ثمن الأطليان المبيعة ٢٢٢٩٤ جنيهاً و ٤٥٠ ملياً اتفق طرفا العقد على أن يقوم المشتري بسداد ١٠٠٠٠٠ جنيه من هذا الثمن فى الدين المطلوب من البائع للبنك العقارى كما اتفقا فى ورقة الضد على أن الباقى من الثمن بعد ذلك وقدره ١٢٢٩٤ جنيهاً و ٤٥٠ ملياً يسدد فى الديون المينة بهذه الورقة والمشار إليها بحاسبة ٩٣٤/١٢/٣١. وإذا كان عقد البيع قد تضمن قبول البائع قيام المشتري بسداد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه عنه من الثمن إلى البنك العقارى وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من كتاب البنك المؤرخ فى ١٩٤٥/١/١٨ والموجه إلى المطعون عليها الأولى والمتضمن أن البنك المذكور قبل بتاريخ ١٩٣٦/٨/٢١ ضمناً لمبلغ عشرة آلاف جنيه من أصل دينه الناتج عن العقد الموقع عليه فى قلم كتاب محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩ تخصيص رهنه على ٢١٢ فدان و ٢٢ قيراط و ١٦ ممها تدخل ضمن الـ ١٤٠ فدان و ٦ قيراط و ٢٢ سهم المرهونة برقم ٢١٦٨٣ و ٣٩٥٩٢ — استخلصت من هذا الكتاب أن الطاعن أصبح غير مسئول عن هذا الدين فإنه لا يصح النعى على حكمها بخالفة الثابت بالأوراق أو بالتناقض فى التسبيب — وإذا كان الثابت كذلك من ورقة الضد المؤرخة فى ١٩٣٥/٢/٤ ومن محاسبة ٩٣٤/١٢/٣١ أن باقى الثمن وقدره

١٢٢٩٤ جنيها و٤٥٠ مليم بعضه مطلوب أصلا من صاحب ملوم شخصيا وهي ديون بنك باركليز وثابت ثابت وشركة الصناعات الكيماوية وجملتها ٥٠٦٢ جنيها و٦٢٢ مليم فلا خطأ من جانب الحكم إذ قرر أن الطاعن غير مسئول عن هذه الديون لعدم وجود رابطة بينه وبين هؤلاء الدائنين - ولما كان الحكم قد استخلص أيضا استخلاصا سليما من أوراق الدعوى أن باقى الثمن المخصص لسداد الديون المطلوبة من الطاعن شخصيا وهي ديون صادق قلبنى وبلانطة وبنك التسليف وجملتها ٧٢٣١ جنيها و٨٢٨ مليم قد تسدد الكثير منها بحسب التفصيل الوارد بالحكم عن ذلك وأن أحدا من هؤلاء الدائنين لم يوجه مطالبا للطاعن وأن الباقي من هذه الديون الأخيرة أصبح قليل الأهمية بحيث لا يستوجب فسخ البيع، وكان يبين من الرجوع إلى الأوراق أنه لا أساس لما ادعاه الطاعن من خلط الحكم بين الديون المطلوبة منه والديون المطلوبة من المورث والمتشابهة في أسماء الدائنين، وكان القضاء بالفسخ في حالة عدم النص على الشرط الفاسخ الصريح يخضع لتقدير قاضى الموضوع، لما كان ذلك فلا تريب على الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الفسخ استنادا إلى الاعتبارات السائغة التى سبق بيانها وعلى ذلك يكون النعى بما ورد فى هذين السببين نعيًا غير مسديد .

ومن حيث انه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن برئته على غير أساس متعين
الرفض .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة ، محمد زعفراني سالم ، والحسيني موسى ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(٦٥)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٥ القضائية :

١ - شفعة " إجراءات الشفعة " " إظهار الرغبة " .

نص المادة ٩٤ م مدني لم يقصد به أن يجعل من الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع عرضا يتقيد به وجه عقد بين المشتري والشفيع . مراد الشارع القضاء على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع المبت للشفعة واتخاذ هذا التاريخ بدءا لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة أو لافتتاح إجراءاتها . التراضي المشج لآثره هو الذي يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع ورغبته في الشفعة .

ب، ج - شفعة " آثار الشفعة " .

عدم صيرورة العين المشفوع فيها إلى ملك الشفيع إلا بعد الحكم النهائي . م ٩٤٤ م مدني جديد لم تستحدث جديدا . مطابقتها للمادة ١٨ من قانون الشفعة . ماورد بالمادة ٢/٩٤٢ م مدني جديد لم يقصد به تغيير الوضع . لا يتم عن رغبة المشرع في العمل إلى الرأي القائل بإرتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة . لا محل لقول باصتحاق الربيع من تاريخ إيداع الثمن ما دام أن حق الشفيع في العين لا يستقر إلا بصدر الحكم بالشفعة .

تمائل نص م ٩٤٥ م مدني جديد ونص م ١٣ من ق الشفعة . النص لا يفيد اعتبار الشفيع الذي حكم له بطلبه حالا محل المشتري في الربيع منذ قيام الطلب .

١ - إذ نص المشرع في المادة ٩٤ م من القانون المدني الجديد على أن " يعلن الشفيع رغبته في الشفعة إلى كل من البائع والمشتري في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط

حقه“ لم يقصد أن يجعل من هذا الإنذار عرضاً ينقذ بموجبه عند بين المشتري والشفيع يلزم به الأول بنقل ملكية العين إلى الثاني إذا رد عليه بالقبول وإنما أراد المشرع أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع المثلث للشفعة وأن يتخذ من هذا التاريخ بدءاً لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة في حالة عدم إبداء رغبته خلال تلك المدة أو بدءاً لافتتاح إجراءات الشفعة في حالة إبداء الرغبة خلالها — أما التراضي الذي ينتج أثره في إتمام الشفعة فهو ذلك الذي يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع رغبته في الشفعة .

٢ — عندما نظم المشرع أحكام الشفعة في التقنين المدني الجديد انتهى إلى ترك الأمر في تحديد تاريخ بدء ملكية الشفيع إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع بخاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً في هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم — التي كانت تنص على أن ” الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفيع “ — ومؤدى هذا ألا يصير المشفوع إلى ملك الشفيع إلا بعد هذا الحكم . أما ما أورده القانون في المادة ٢/٩٤٢ من إلزام الشفيع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة — فلم يقصد به تغيير الوضع وهو لا ينم عن رغبة المشرع في العدول إلى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة — وإنما كان ذلك تمهيداً مع اتجاهه في التضييق من حق الشفعة وضماناً لجدية طلبها — وطالما أن حق الشفيع في العين المشفوع فيها لا يستقر إلا بصدر الحكم له بالشفعة فلا محل للقول باستحقاق الريع ابتداء من تاريخ إيداع الثمن .

٣ — النص في المادة ٩٤٥ من القانون المدني الجديد على حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع هو نص لم يستحدث حكماً جديداً بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم — وهو لا يفيد اعتبار الشفيع الذي حكم له بطلبه حالاً محل المشتري في الريع منذ قيام الطلب — إذ اعتباره كذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز إلا على تقدير

أثر رجعي لحلوله محل المشتري الأمر الذي يتنافى مع ما هو مقرر من أن حكم الشفعة منشئ لا مقرر لحق الشفع مع ما يتمتع منه القول بحلوله محل المشتري قبل الحكم نهائيا بالشفعة - وإذا كان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري - المشفوع منه - فإن ثمرته تكون له من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق مخالف - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى تقرير حق المشتري في ريع العين المشفوعة من تاريخ تنازل البائعين لهم عن عقد إيجارها حتى صدور حكم نهائي بالشفعة لصالح الشفع فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن ومحمود السيد حسنين لميطة وفهيم بشارة حرفوش كانوا يمتلكون مثالثة فيما بينهم كامل أرض وبناء سينما مصر الواقعة بشارع سعد زغلول بمدينة بور سعيد وبموجب عقد بيع ابتدائي محدد في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ باع شريكا الطاعن حصتهما في السينما أي ١٦ قيراطا من ٢٤ قيراطا إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين بثمن مقداره ٨٦٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليا دفع منه ٢٠٠٠ جنيه واشترط دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي الذي حرر ثم سجل في ١٦/١٢/١٩٥٠ . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المشترون الطاعن رسميا بالشراء وبشروطه ودعوه إلى إبداء رغبته في أخذ العقار بالشفعة إن كان له حق فيها مع دفع الثمن وكافة المعروقات ، فرد عليهم رسميا في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأنه شريك بحق الثلث في العقار وأنه يرغب الأخذ بالشفعة مقابل دفع المبلغ المدجل إلى المشتريين والمؤجل إلى البائعين مضافا إليه الملاحقات القانونية بعد إثباتها قانونا .

وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥١ أودع الطاعن "خزانة محكمة بورسعيد مبلغ ٩٣٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليا من ذلك ٨٦٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليا قيمة الثمن و ٧٠٠ جنيه لحساب المصاريف . وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن دعواه بانشفعة إلى البائعين والمشتريين وقيدت برقم ١٨ سنة ١٩٥١ كلى بورسعيد فدفمها المشترون بسقوط حق الشفيع "الطاعن" في الأخذ بالشفعة لسبين الأول — أنه تنازل عن الشفعة ضمنا بعد أن أبدى رغبته . — الثاني — أن الإيداع جاء ناقصا إذ لم يودع كامل الثمن والمصاريف . وفي ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة بورسعيد الابتدائية — أولا — برفض الدفيعين وقبول الدعوى — ثانيا — بأحقية المدعى "الطاعن" في التملك بطريق الشفعة للثلاثين على الشيوع أى ١٦ قيراطا من ٢٤ قيراطا في العقار الميينة حدوده بالعريضة في نظير الثمن وقدره ٨٦٦٦ جنيها و ٦٦٦ مليا والملحقات ومقدارها ١٠١٩ جنيها مع إلزام المشتريين بالمصروفات و ١٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة ورفعتم ماء ذلك من الطلبات ، وبتاريخ ١٨ من يونيه سنة ١٩٥١ استصدر المطعون عليهم الثلاثة الأولون أمرا بالجز على المطعون عليهم الآخرين وأقاموا عليهم الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ١٩٥١ كلى بورسعيد بطلب إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٧٧٠ جنيها قيمة نصيبهم بحق الثلاثين في الإيجار المتأخر عن السيدنا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ إلى آخر يونيه سنة ١٩٥١ مع ما يستجد من الإيجار من أول يولية سنة ١٩٥١ لغاية السداد بواقع الإيجار الشهري ١١٠ جنيها عن حصصهم وتثبيت الحجر التحفظي تأسيسا على أن المطعون عليهم الآخرين استأجرو السيدنا بلإيجار سنوى مقداره ١٩٨٠ جنيها أى بواقع ١٦٥ جنيها شهريا وذلك بعقد إيجار مؤرخ ١٩٤٨/٨/٢٧ وأن البائعين محمود لهيطه وفهيم حروفش "تنازلا للدين "المشتريين" عن عقد الإيجار فيما يخص حصصها المبيعة لهم أى الثلاثين وأصبح من حقهم اقتضاء الإيجار المناسب لها . ثم عدل المدعون طلباتهم إلى مبلغ ١٧٦٠ جنيها على أساس استحقاقه الأجرة لهم ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ التنازل عن عقد الإيجار إلى آخر مارس سنة ١٩٥٢ وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ أدخل المستأجران "المطعون عليهم الآخرين" الشفيع "الطاعن" خصما في الدعوى فطلب الحكم

أولا - بقبوله مت دخلا في الدعوى منضا للدعى عليهما في طلباتهما . ثانيا - رفض دعوى المدين . ثالثا - إلزام المدعى عليهما بأن يدفع له مبلغ ١٢٠٠ جنيها وما يستجد لغاية التنفيذ - مستندا في طلباته إلى القول بأن الربيع من حقه دون المشتريين لأن حكم الشفعة مقرر للملكية وليس منشأ لها . وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة أولا - في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليهما مصطفى محمد البنا وأحمد محمد النجارى "المطعون عليهما الأخيرين" بأن يدفعوا متضامنين للمدين "المطعون عليهم الثلاثة الأواين" مبلغ ١٧٦٠ جنيها والمصروفات المناسبة و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ثانيا - في الدعوى الفرعية المرفوعة من عبد الرحيم يزدي "الطاعن" برفضها مع إلزام رافعها بمصروفاتها ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعين . وبصحيفة معلنة في ١٩٥٣/٥/٥ استأنف عبد الرحيم يزدي هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ سنة ٥ ق المنصورة وطلب قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته التي أبدأها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف المنصورة حضوريا في الاستئناف المذكور بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف "الطاعن" بالمصروفات و ٥٠٠ قرش ومقابل أتعاب المحاماه للاستأنف عليهم الثلاثة الأواين ، فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٩ . وأصر الحاضر عن الطاعن على طلباته وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة محددة لنظره جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ وفيها أصر الطاعن على طلباته وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها ، ولم يحضر أحد عن المطعون عليهم ولم يبد دفاعا في الطعن .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان يستوجب نقضه إذ أغفل إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى هو تلاوة تقرير التلخيص الاستئنافي بالجلسة قبل بدء المرافعة . وقد

خلت محاضر الجلسات والحكم المطعون فيه من أية إشارة إلى وضع تقرير التلخيص أو إلى تلاوته بالجلسة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود - بأن المشرع وإن كان قد أوجب في المادتين ١١٦ و ١١٧ من قانون المرافعات وضع تقرير تلخيص استثنائي وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة إلا أنه يتعين أن يقوم الدليل من واقع ملف الدعوى ومحاضر الجلسات التي أعدت لإثبات مايجرى فيها على أن المحكمة لم تتبع أحكام القانون في خصوص هذين الإجراءين . ولما كان خلو الحكم من إثبات حصولهما لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أغفلتهما وكان الطاعن لم يقدم شهادة رسمية من واقع ملف الدعوى دالة على خلوه من إيداع تقرير التلخيص الاستثنائي أو صوراً رسمية من محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة في حالة وضعه وإيداعه تأييداً لهذا السبب من الطعن فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون طارياً عن الدليل .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته لأحكام المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ و ١٠٢ من القانون المدني ولماقتضى تمام الشفعة بالتراضي، وفي بيان ذلك يقول أن الشفعة كما تنقور قضاء فانها تنقرر قضاء وفي هذه الحالة لا يعتبر الحكم هو سند الشفعين وإنما يعتبر سندها العقد ولو تراجع المشفوع منه فيما ارتضاه واضطر الشفعين إلى رفع دعوى الشفعة بالزامه بما قبله ، وبذلك يكون ريع العين المشفوع فيها من حق الشفعين من وقت إيداع الثمن إلى وقت صدور الحكم النهائي بالشفعة وليس من حق المشفوع منه . وفي الدعوى الحالية أعلن المطعون عليهم الثلاثة الأولون " المشترون " الطاعن " الشفعين " بالشراء وعرضوا عليه أن يشفع في ظرف خمسة عشر يوماً فأعلنهم في الميعاد بقبول الشفعة فتمت الشفعة قضاء إلا أنهم نكلوا بعد ذلك عن التنفيذ مما اضطر معه إلى رفع الدعوى ضدهم والحكم المطعون فيه مع تسليمه من حيث الواقع بأن عرض المشفوع منهم صادقه بقبول من الشفعين إلا أنه قضى لهم بالريع بمقتولة أن الإيجاب والقبول لم يكونا صادرين ذاتياً ، وبذلك أخرج الحكم عقد الشفعة عن حكم

صائر العقود تخالف أحكام المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ من القانون المدني التي تقضى بأن العقد ينقذ بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن ارادتين متطابقتين وأن الحكم الذي يصدر بعد نكول من وعد بإبرام العقد يقوم مقام العقد متى حاز الحكم قوة الشيء المقضى به . كما أن الحكم الذي يصدر في الدعوى التي يرفعها الشفيع لا يعتبر سندا للملكية إلا في الحالة التي لا تتم فيها الشفعة رضاء . ولم يلزم القانون المشتري بأن يعلن الشفيع للأخذ بالشفعة مما لا يمكن معه القول بأن عرض المشتري لم يكن ذاتيا أو لم يكن صادرا عن ارادة حرة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتي :
 ”وحيث أنه فيما يختص بما أناره المستأنف من أن انذار المستأنف عليهم بالشفعة وقبول هذا الأخير يولد إيجابا صادفا قبول انعقد به عقد بالتراضي على الشفعة يجعل الحكم الصادر فيها في مقام العقد — هذا القول محله أن يكون الإيجاب والقبول صادرين ذاتيا أما هنا فالأمر يختلف لأن انذار المستأنف عليهم الثلاثة الأول للمستأنف لم يكن منبعثا عن رغبة حرة من المستأنف عليهم المذكورين في عرض الصفقة على المستأنف ... على أن المادة ٩٤٠ من قانون الشفعة الخاصة بانذار الشفيع بحصول البيع ورد الشفيع لم ترد في القانون ليكون لها أثر الإيجاب والقبول بل كان ورودها لحسم الاشكالات التي تنشأ عن اثبات العلم ...“ وهذا الذي قرره الحكم في شطره الأخير لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٩٤٠ من القانون المدني الجديد على أن ” يعلن الشفيع رغبته في الشفعة إلى كل من البائع والمشتري في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع والمشتري والاسقط حقه“ لم يقصد أن يجعل من هذا الانذار عرضا ينقذ بموجبه عقد بين المشتري والشفيع يلتزم به الأول بنقل ملكية العين إلى الثاني إذا رد عليه بالقبول وإنما أراد المشرع أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التي كانت تثور في شأن علم الشفيع بالبيع المثبت للشفعة وأن يتخذ من هذا التاريخ بدءا لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة في حالة عدم ابداء رغبته خلال تلك المدة ، أو بدءا لافتتاح اجراءات الشفعة في حالة ابداء الرغبة خلالها — أما التراضي الذي

ينتج أثره في اتمام الشفعة فهو ذلك الذي يتم بقبول المشتري بعد ابداء الشفع رغبتة في الشفعة — ولما كان هذا الذي انتهى اليه الحكم في هذا الخصوص كافيا لحمل قضائه فلا يعيب الحكم ما يكون قد شابه من خطأ فيما قرره من أن عرض الصفقة من جانب المشتري لم يكن عرضا تلقائيا منبعثا من إرادة حرة وإنما كان تكليفا أوجبه القانون .

وحيث أنه لذلك يتعين رفض هذا السبب .

وحيث أن السبب الثالث يتحصل في مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام المواد ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٤٥ من القانون المدني — وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المادة ٤٤٥ من القانون المدني تنص على أن الشفع يصبح في مركز المشتري له حقوقه وعليه التزاماته ، وأن المادة ٤٥٨/٢ جعلت ثمرة المبيع للمشتري من وقت تمام البيع ولا يرد على هذا الحق أى قيد سوى قيام المشتري بالوفاء بالثمن المستحق الأداء وفقا لنص المادة ٤٥٩ مدنى . فلم يربط القانون بهذه المواد بين استحقاق الثمرة وبين انتقال الملكية والتسجيل . وفي ظل قانون الشفعة القديم لم يكن الثمن حال الأداء مستحق الدفع إلا بعد صدور الحكم بالشفعة ولهذا السبب لم يكن الشفع يستحق الثمن قبل الحكم الذى يصدر نهائيا بالشفعة ولو قام بعرض الثمن وإيداعه أما وقد جعل القانون المدني الجديد الثمن واجب الأداء وألزم الشفع بإيداعه فإن مؤدى ذلك أن يتغير الوضع تبعاً لتغير التنظيم التشريعى و يصبح الانتفاع بالثمرات من حق الشفع من وقت إيداعه الثمن بغض النظر عما قاله الحكم من أن ذلك يؤدى الى اضطراب في المعاملات بسبب ما قد يطرأ على الدعوى من تطاول الزمن . لأن هذا التطاول إنما يرجع في حقيقته إلى المشتري ورغبتة في المماطلة وكسب الوقت ولا يصح أن يستفيد من هذه المماطلة ولا ان يضيع حقا ثابتا للشفع بنص القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتى :
”وحيث أنه فيما يختص بتملك الشفع للثمن ومنها أجرة العقار المبيع تبعا لملكه العقار نفسه كانت محل خلاف في القانون القديم انقسم بحكم محكمة النقض

الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الذى انتهى الى القول بأن العين المشفوعة لا تصير الى ملك الشفيع فى غير حالة التراضى إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة فإن دعوى الشفيع بربع هذه العين عن المدة السابقة على هذا الحكم تكون دعوى لا سند لها من القانون وحيث أنه لا يغير من صحة هذا النظر ما أضافه القانون المذنى الجديد من لزوم إيداع الثمن فى حين أن هذا لم يكن مشروطا فى القانون القديم لأن إيداع الثمن ليس لازما فى القانون الجديد ليكون أثره ترتيب حقوق لم يرتبها القانون القديم — على أن القانون الجديد استلزم إيداع الثمن كظهر فقط من مظاهر تقييد حق الشفعة ومن ثم فلا يمكن أن يخلص من إلزام الشفيع بدفع الثمن أن القانون الجديد قد اكتسبه الحق فى الثمن الذى لم يكن له تحت سلطان القانون القديم“ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المشرع عندما نظم أحكام الشفعة فى القانون المذنى الجديد انتهى الى ترك الأمر فى تحديد تاريخ بدء ملكية الشفيع الى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقا فى هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم التى كانت تنص على أن ”الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع“ ومؤدى هذا الا يصير المشفوع الى ملك الشفيع إلا بعد هذا الحكم أما ما أورده القانون فى المادة ٩٤٢/٢ من إلزام الشفيع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة فلم يقصد به تغيير الوضع وهو لا ينم عن رغبة المشرع فى العُدول الى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفيع الى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة وإنما كان ذلك تمشيا مع اتجاهه فى التضييق من حق الشفعة وضمانا لجدية طلبها وطالما أن حق الشفيع فى العين المشفوعة فيها لا يستقر إلا بصدور الحكم له فى الشفعة فلا محل للقول باستحقاقه للربع ابتداء من تاريخ إيداع الثمن — أما النص فى المادة ٩٤٥ من القانون المذنى الجديد على حلول الشفيع محل المشتري فى حقوقه والتزاماته بالنسبة الى البائع فهو نص لم يستحدث حكما جديدا بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم وهو لا يفيد اعتبار الشفيع الذى حكم له

بطلبه حالا محل المشتري في البيع منذ قيام الطلب — إذ اعتباره كذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يجوز الا على تقدير أثر رجعي لحلوله محل المشتري الأمر الذي يتنافى مع ما هو مقرر من أن حكم الشفعة منشئ لا مقرر لحق الشفعي مما يمتنع معه القول بحلوله محل المشتري قبل الحكم نهائيا بالشفعة وإذا كان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري — المشفوع منه — فإن ثمرته تكون له من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق مخالف — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى تقرير حق المشتري في بيع الدين المشفوعة من تاريخ تنازل البائعين لهم من عقد إيجارها حتى صدور حكم نهائي بالشفعة لصالح الشفعي فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث أنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، ومحمد رفعت ، ومحمد
السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٦)

الطعن رقم ١١٣ سنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "لجان التقدير" . استئناف "أحكام جائز استئنافها" .

المقصود بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤
لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ . هو القرار الصادر من لجنة الطعن
لا لجنة التقدير .

لم يقيد الشارع حق استئناف الأحكام الصادرة في شأن قرارات لجان
التقدير — أما ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢
من عدم جواز استئناف أحكام المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تهديدات مصلحة
الضرائب السنوية المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه إنما هو خاص بالتراجع
الذي يهوم على قرار لجنة طعن لا لجنة تقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المرافعة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن وقائمه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتلخص في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٣٧٣ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى أمام محكمة

الاسكندرية ضد المطعون عليها بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ اعتراضا على قرار لجنة تقدير الضرائب المعلن إليه بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٩ بتحديد أرباحه عن نشاطه التجارى فى السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ بالمبالغ الآتية على التوالى ٢٩٥ جنيها و ٣٧٠ جنيها و ٥١٠ جنيها و ٦٤٥ جنيها و ٧٢٠ جنيها و ٨١٥ جنيها و ٧٧٨ جنيها و ٥٢٥ جنيها و ٥٢٥ جنيها . و بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بتعديل قرار لجنة التقدير المطعون فيه واعتبار أرباح الطاعن فى تلك السنوات ٢٨٢ جنيها و ٣٦٠ جنيها و ٤٩٨ جنيها و ٦٣٠ جنيها و ٧٠٦ جنيها و ٦١٢ جنيها و ٥٨٧ جنيها و ٤٤٥ جنيها و ٤٤٤ جنيها على التوالى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٣٧ سنة ٩ قى تجارى طالبا إلغاء بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ — وبجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ دفت المطعون عليها بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . و بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع وعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وألزمت المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، ثم عرض الطعن بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ على دائرة فحص الطعون فقرت إحالة إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن خطأ الحكم فى تطبيق القانون ذلك أن ما قضى به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ تعديلا للعادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية يكون نهائيا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السخرية لا تتجاوز ألف جنيه إنما ينصرف إلى القرارات التى تصدرها لجان الطعن التى يرأسها أحد القضاة والتى بدء عملها منذ أول يناير سنة ١٩٥١ طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إذا اعتبر المشرع لجنة الطعن بمثابة درجة أولى من درجات التقاضى لا يجوز استئناف الأحكام التى تصدرها فى الطعون التى لا تتجاوز تقديرات مصلحة فيها ألف جنيه سخريا . أما القرارات

الصادرة من لجان تقدير الضرائب السابقة على لجان الطعن فلا يشملها هذا القانون وتظل خاضعة لنص المادة ٥٤ قبل تعديلها بالقانون المذكور التي تجيز الفقرة الثالثة منها استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في النزاع الذي يرد على قرار لجنة التقدير أيا كانت قيمة النزاع — ولما كان قرار تقدير الأرباح المطعون فيه أمام المحكمة الابتدائية صادرا من إحدى لجان الطعن قبل تعديل المادة ٥٤ بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وهي لجان إدارية مشكلة من موظفي مصلحة الضرائب فإن حكم المحكمة الابتدائية الصادر في شأن هذا القرار يكون قابلا للاستئناف مهما كانت قيمة تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح الطاعن ويكون الحكم المطعون فيه لذلك مخالفا للقانون .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه في صدد بحث دفع المطعون عليها بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قال ” وحيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن تقديرات مصلحة الضرائب السنوية عن المدة من ١٩٤٥/٤٢ موضوع الاستئناف لا تتجاوز الألف جنيه . ولما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٥١ تقضي بأن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية يكون نهائيا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية لا تتجاوز ألف جنيه وكان الحكم المستأنف قد صدر في ظل القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ فإن الحكم يكون نهائيا غير جائز استئنافه ومن ثم يكون الدفع في محله ويتعين إجابة المستأنف عليها ” المطعون عليها ” لما طلبته والقضاء بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ” وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ عدل المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الوجه الآتي : ” لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلان القرار على الوجه المبين في المادة السابقة ويرفع الطعن طبقا لقواعد وإجراءات الاستئناف المنصوص عليها في قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن نهائيا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون عليها لا تتجاوز

ألف جنيه فإذا زادت على ذلك جاز استئنافها“ - ويبين من ذلك أن الشارع إذ استحدث بهذا النص حكما جديدا بتحديد نصاب نهائي وآخر ابتدائي للمحكمة الابتدائية تبعا لقيمة تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها لم يصرف هذا الحكم ولم يمد أثره إلى القرارات الصادرة من لجان التقدير وإنما قصره بطريق التخصيص المانع الوارد في هذه المادة على ”الطعن في قرار لجنة الطعن“ يؤيد ذلك أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قد أتى بأحكام خاصة لتنظيم وسائل الطعن في قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ١٩٥٠/٩/٤ أى قبل العمل بنظام لجان الطعن التي لم تنشأ وتباشر عملها بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ إذ نص في المادة الرابعة منه على أن ”يكون الطعن من المصلحة أو الممول في القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال وتختص بنظر الطعن المحكمة الابتدائية التي يدخل في دائرتها محل إقامة الممول منعقدة بهيئة تجارية. فإذا صدر حكم المحكمة الابتدائية وجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد رفع ... ويكون رفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول خلال شهر من تاريخ إعلان حكم المحكمة الابتدائية“ ومؤدى ذلك أن الشارع لم يضع قيда على حق استئناف الأحكام الصادرة في شأن قرارات لجان التقدير وأن ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تجاوز الألف جنيه إنما يسرى على النزاع الذي يقوم على قرار لجنة الطعن لا على النزاع في قرار لجنة التقدير. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن القرار الذي اعترض عليه الطاعن صادر من لجنة تقدير لا من لجان الطعن وأنه

سابق على القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي صدر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ معدلاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وكان الممول "الطاعن" قد طعن على هذا القرار بتاريخ ٣ من إبريل سنة ١٩٤٩ ، وكان حكم المحكمة الابتدائية بشأن هذا القرار — على ما سبقت الإشارة إليه — قابلاً للاستئناف أياً كانت قيمة النزاع وفقاً لنص المادة ٣/٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم المذكور لقلة النصاب يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩

رئاسة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني حاتم ، والحسيني العونى ،
وعبد السلام بلبح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٧)

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ القضائية :

تموين . تسعير جبرى . ضرائب . إستيلاء . زيت . قانون " دستورية
القوانين " .

تحديد وزارة التموين بواسطة بلجان التسعيرة الجبرية سعرا لبذرة القطن وإضافة زيادة عليه
تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للمصاين في ظل الدستور الملغى . هذه الزيادة ليست جزءا
من الثمن . هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه . ليس لوزارة التموين سند من القانون
في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء . خطأ الحكم إذ اعتبر هذه
الزيادة فروق أسعار وأجاز للحكومة تحصيلها .

اختصاص وزارة التموين وبلجانها قاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد
أسعاره فلا يتعداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلعة ليست مملوكة لها فإذا
كانت وزارة التموين بواسطة بلجان التسعيرة الجبرية قد حددت في ظل الدستور
الملغى سعرا لبذرة القطن يلزم به البائع وأضافت إليه زيادة تقتضيها عن كل
طن من الزيت يسلم إلى المصاين فإن هذه الزيادة لا تعد جزءا من الثمن وإنما
هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند
من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استهدفت من ذلك تغطية ما تتحمله
من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تتكلفه فعلا — ذلك أنها
لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار
من مجلس الوزراء إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور الملغى الذى كان ساريا وقت

فرض هذه الزيادة لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . ولم يخول القائمون على إجراء الأحكام العرفية وقتذاك سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن وزارة التموين - المطعون عليها - أقامت الدعوى رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٥١ مدني كلى الاسكندرية طلبت فيها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٤٠٧٣ جنيتها و ٦٠٠ مليم وبتثبيت الجزاء التحفظي الموقع تحت يدها وفاء لهذا المبلغ . وقالت في بيان دعواها إن الطاعنة كانت قد اشترت في النصف الثاني من عام ١٩٤٤ كيتين من بذرة القطن الأولى بمسداها ٧٩٩١ أردبا والثانية ٣٣١٨ أردبا ، ووافقت وزارة التموين في ١٩٤٤/٧/٢٢ و ١٩٤٤/٨/١ على نقل كيتي البذرة إلى مصانع الشركة الطاعنة لعصرها واستخراج الزيت منها واستعماله في إنتاج الصابون . وبتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢ قرر مجلس الوزراء تحصيل مبلغ ١٢ جنيتها و ٨٠٠ مليم لحساب الحكومة زيادة عن السعر الرسمي عن كل طن من الزيت يسلم للصابن . ولما كانت كمية الزيت المستخرج من بذرة القطن المشار إليها ٢١٤٤٠٠ أفة ، استعملتها الطاعنة في إنتاج الصابون ، فإن ما يستحق عليها بالتطبيق للقرار الوزاري المشار إليه يكون مبلغ ٤٠٧٣ جنيتها و ٦٠٠ مليم وأردفت المطعون عليها قائلة إنها طالبت الطاعنة بسداد هذا المبلغ ، فلما رفضت وكان

لها في ذمة وزارة التموين مبلغ مساو في مقداره للمبلغ المطالب به تستحقه
تعويضاً عن الزيت المباع بواسطتها بالسعر المنخفض حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ،
استصدرت في ١٩٥١/١٢/١ أمراً من قاضي الأمور الوقفية بحكمة الاسكندرية
الابتدائية بتوقيع المحجز التحفظي تحت يدها على المبلغ المشار اليه وفاء للمبلغ المطالب به
وأعلن هذا الأمر إلى الطاعنة في ١٩٥١/١٢/٨ بتكليفها بالحضور لجلسة
١٩٥١/١٢/٢١ التي تحددت لنظر الدعوى ، وأقامت الشركة الطاعنة دعوى
فرعية على المطعون عليها طلبت فيها الزامها بدفع مبلغ ٤٠٧٣ جنيهاً و ٦٠٠ مليم
المستحق لها والمحجوز عليه لدى المطعون عليها مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪
من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٢/٣/٢٢ حتى السداد وإلغاء المحجز
الموقع عليه . وبتاريخ ١٩٥٢/١٠/٩ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة
بالمبلغ المطالب به وبتثبيت المحجز التحفظي الواقع تحت يد المطعون عليها وجعله
نافذا ورفض الدعوى الفرعية فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة
استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ١٩ سنة ٩ قضائية طالفة إلغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها والحكم في الدعوى الفرعية بالمبلغ المطلوب
بها وملحقاته ، ودفعت بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة تأميساً على أن
المبلغ المطالب به إن هو إلا رسم يسقط الحق فيه بمضي ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٣٧٧
من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع بالتقادم وتأيد الحكم المستأنف
وأست قضاءها على أن المبلغ موضوع المطالبة ليس رسمياً ينطوي تحت
المادة ٣٧٧ مدني ، وإنما هو فرق سعر تحصله الحكومة لتستطيع بمالها من
الولاية العامة أن توازن بين أثمان ما يستهلك من الزيوت في شئون التمرين
وبين الأثمان التي تتكلفتها فعلاً ، فلا يسقط حق المطالبة بهذا الفرق إلا بمضي
المدة الطويلة . فقررت الشركة الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض
الظعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأياً بنقض الحكم للسبب الأول
من أسباب الظعن ، وقررت دائرة الفحص بجلاسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٩
إحالة الظعن إلى هذه الدائرة بجلاسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٩ ونها صممت النيابة
على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث إن الطعن يقوم على أسباب ثلاثة يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتقول الطاعنة في شرح هذا السبب إن المبلغ الذي قرر مجلس الوزراء تحصيله وقدره ١٢ جنيها و ٨٠٠ مليم عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصابين إن هو إلا رسم ينطوي تحت نص المادة ٣٧٧ من القانون المدني وليس فرق سعر تحصيله الحكومة للموازنة بين أثمان ما يستهلك من الزيوت في شئون التموين وبين الأثمان التي تتكلفتها فعلا على ما ذهب إليه خطأ الحكم المطعون فيه، ذلك أن شئون التموين قائمة على النفع العام وتدير وسائل مقاومة الغلاء، وقد فرض الرسم المذكور لصالح الخزانة وحدها، وليس من شأن تحديد الأسعار رسميا أن يكون علاقة تعاقدية بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين حتى يقال إن المبلغ الذي تجرى الحكومة تحصيله فرق سعر. وتستطرد الطاعنة قائلة إنه لما كانت كمية بذرة القطن قد استعملت في مصانع الشركة لإنتاج الصابون في المدة من أكتوبر عام ١٩٤٤ حتى مارس سنة ١٩٤٥، في حين أنها لم تعلن بالدعوى إلا في ١٩٥١/١٢/٨ أي بعد ست سنوات تقريبا، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ من القانون المدني وهو ثلاث سنوات.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خدوص رفض الدفع المشار إليه على أن المبلغ المطالب به استنادا إلى ماقرره مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١٠/٢ من تحصيل مبلغ ١٢ جنيها و ٨٠٠ مليم لحساب الحكومة زيادة على السعر الرسمي عن كل طن من الزيت يسلم للمصابين - هذا المبلغ " ليس إلا فروقا في الأسعار تحصيله الحكومة لتستطيع بمالها من الولاية العامة أن توازن بين أثمان ما يستهلك في شئون التموين وبين الأثمان التي تتكلفتها فعلا هذه الزيوت ... ذلك أن وزارة التموين قد نظمت الأمر على أن تباع الزيت في شئون التموين بسعر مخفض يقل عن ثمن التكلفة، ويحصل هذا الفرق من أثمان الزيت الذي يستهلك في شئون الصناعات الأخرى كالصابون "ومفاد

ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر المبلغ موضوع مطالبة وزارة التموين فروق أسعار يجوز تحصيلها لحساب الحكومة لتغطية ما تتحمله من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بسعر منخفض يقل عن سعر التكلفة .

وحيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح ، ذلك أن الثابت من الوقائع المبينة في الحكم أن الشركة الطاعنة اشترت كميتين من بذرة القطن الأولى مقدارها ٧٩٩١ أردبا والثانية مقدارها ٣٣١٨ أردبا ، وقد تم الشراء عن طريق جهات الاختصاص في وزارتي المالية والتموين في نطاق الأمر العسكري رقم ٣٣٧ الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ : الذي استولت الحكومة بموجبه على بذرة القطن ، وانهت الصفقتان بالموافقة في ٢٢/٧/١٩٤٤ ، ١٩٤٤/٨/١ على نقل كميتي بذرة القطن المشار إليها إلى معاصر الشركة لاستخراج الزيت منها واستعماله في إنتاج الصابون ، وأصبحت بذلك الطاعنة مالكة لبذرة القطن موضوع الصفقتين وللزيوت المستخرجة منها ، لا تخضع بشأنهما إلا للقيود التنظيمية التي فرضت بالأمر رقم ٤٣٨ الصادر في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بتنظيم تداول الزيوت النباتية بواسطة اللجنة التي شكلت لهذا الغرض في وزارة التموين ، والأمر رقم ٤١٣ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٤٣ بتنظيم تداول السلع التي تصنع محليا أو تستورد من الخارج ، والمرسوم بقانون رقم ١٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية بواسطة لجان تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية والحدول الملحق به ، ومؤدى ذلك أن اختصاص وزارة التموين ولجانها فاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد أسعاره ، فلا يتعداه إلى تحصيل مروي أصمار عن سلعة ليست مملوكة لها ، فإذا حددت وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية سعرا يلتزم به البائع وأضافت إليه زيادة تقتضيها فإن هذه الزيادة لا تعد جزءا من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه وليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيل هذه الزيادة لحساب الحكومة ولو استهدفت من ذلك تغطية ما تتحمله من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تتكلفه فعلا ذلك

أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء ، إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور السابق الذي كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة تنص على أنه ” لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون ولم يخول القائمون على إجراء الأحكام العرفية وقتذاك سلطة فرض ضريبة أو رسم ، ذلك أن نصوص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لم تنفذ إلى نص المادة ١٣٤ من الدستور بما يؤدي إلى المساس به . وعلى ذلك فإن فرض مبلغ تقتضيه وزارة التموين لحساب الحكومة من ثمن الزيت المملوك للطاعة يعد نوعا من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستوري ، ولو صدر قرار من مجلس الوزراء بتحصيل هذا المبلغ — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

وحيث إنه وقد قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعة بأن تدفع لوزارة التموين مبلغ ٤٠٧٣ جنيها و ٦٠٠ مليم وبثبیت الججز التحفظي الموقع تحت يدهما وبرفض الدعوى الفرعية المرفوعة من الطاعة ، وتبين حسبما تقدم أنه ليس لوزارة التموين حق في المبلغ المحكوم لها به ابتدائيا وأصبح حق الطاعة في المبلغ المستحق لها لدى وزارة التموين قائما فإنه يتعين إلغاء الحكم الابتدائي بجميع أجزائه والحكم في دعوى وزارة التموين برفضها ، وفي الدعوى الفرعية بإلزام وزارة التموين بأن تدفع للطاعة مبلغ ٤٠٧٣ جنيها و ٦٠٠ مليم وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٢/٣/٢٢ حتى السداد ، وبإلغاء الججز التحفظي الموقع من وزارة التموين على هذا المبلغ .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ القضائية

(١) ضرائب "ضريبة التركات" .

المبرة في تقدير أموال التركة — في غير الأحوال التي وضع المشرع لها قواعد
خاصة — بالوقت الذي انتقلت فيه إلى ملكية الوارث بما تساربه من ثمن يحتمل أن
تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة .

(ب) ضرائب "وسيلة تقدير وعاء الضريبة" .

شهرة المحل التجارية . تحديدها بطرق فنية خاصة . لجوء مصلحة الضرائب في تقديرها
لإحداها وهي طريقة متوسط الأرباح الصافية . لم يكن مقابل "خلو الرجل" بمعناه
العرفي السائد داخلها . استبعاد الخبير لشهرة المحل بالمعنى الفني المصطلح عليه . إقصاءه
رغم ذلك على عناصر التركة مقابل "خلو الرجل" . أخذ الحكم بما انتهى إليه الخبير .
خطأ في القانون .

(ج) فوائد . ضرائب .

جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد من المبالغ المحكوم عليها بردها . عدم
سريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد
على الماضي لأنه تشريع مستحدث .

١ — الأصل في تقدير التركات — في غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها
قواعد خاصة لتقدير الأموال — هو اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى
ملكية الوارث ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع

للوارث من إغناء أى من زيادة وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضرية.

٢ — إذا كان الثابت أن تقدير مصلحة الضرائب لشهرة المحل موضوع النزاع كان على أساس أنها شهرة تجارية ذات قيمة يرجع في تحديدها إلى طرق فنية خاصة بلحاحات المصلحة في تقديرها لإحداها وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية ولم يكن تقديرها للشهرة على أساس أنها تتضمن "خلو رجل" بمعناه العرفى السائد ، وكان الخبير الذى ندبته المحكمة قد خلص في تقريره إلى استبعاد أن يكون للمحل التجارى موضوع النزاع شهره بالمعنى الفنى المصطلح عليه ولكنه أقم رغم ذلك على عناصر التركة مقابل "خلو الرجل" بحسابه قيمة للصنع التجارى وباعتباره من عناصر الشهرة — في حين أنه خارج ومستقل عنها بما قرره ذات الخبير من إنتفاء شهرة المحل بمعناها الفنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بما انتهى إليه هذا الخبير من اعتبار مقابل "خلو الرجل" عنصرا من عناصر شهرة المحل يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

٣ — إستقر قضاء محكمة النقض على أنه ما لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التى يحكم عليها بردها لتحصيلها من الممول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بسعرها القانونى من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا لنص المادتين ١٢٤ من القانون المدنى القديم و ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد حتى تاريخ انتهاء ترتيب هذه الفوائد فى ذمة مصلحة الضرائب ، وأن مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية . ولا عبرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان الثابت أن المصلحة قد حصلت من الممول أكثر من إستحقاقها ، ولا يجوز التحدى بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للسادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلا من مقتضاه عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للمولين ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المرحوم فيتالى مادجار ، وورث الطاعنين توفى بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ عن ورثته الطاعنين خلفا تركه مكونة من عقارات وأوراق مالية وودائع بالمصارف وحصة قدرها الربع فى محل تجارى بشارع سليمان (باشا) رقم ٢ بمدينة القاهرة يعرف باسم "فيتالى مادجار وأولاده وشركاهم" يتجر فى بيع السجاد الأثرى والأقمشة القديمة والعاديات . وقدرت لجنة التقدير بمصلحة الضرائب هذه التركة بمبلغ ٢٠١٥١٠ جنيها و ٥٩٤ مليا تستحق عليها ضريبة قدرها ١٤٢٢٧ جنيها و ٥١٦ مليا سددتها الورثة محتفظين بحقوقهم فى المنازعة بشأنها . ثم أقاموا الدعوى رقم ٩١ سنة ٤٧ تجارى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية على مصلحة الضرائب طالبين إلزامها بأن ترد لهم مبلغ ٤٣٨٨ جنيها و ٩٤٣ مليا قيمة ما حصلته زيادة فى الضريبة دون وجه حق مع فوائد هذا المبلغ من تاريخ تحصيله للسداد والمصاريف والأتعاب والنفاد . وفى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٧ قررت محكمة أول درجة فيما تعلق من أوجه النزاع بتقدير موجودات المحل التجارى مناقشة الخبيرين مسيو جامستون فنيث والأستاذ حسين راشد اللذين كانت مصلحة الضرائب قد استعانت بهما فى إجراء التقدير المذكور ، ونذبت أيضا الأستاذين توفيق أبو علم ومحمد أنور عبد المعطى لتقدير شهرة المحل - وبعد أن تمت مناقشة الخبيرين الأولين قضت المحكمة فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ بتدب الأستاذ حسين خلاف لإبداء رأيه فى طريقة تقدير التركات الفنية وعلى أى أساس يكون تقدير الضريبة وبعد مناقشته قدم تقريرا برأيه فأصدرت المحكمة فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٧

حكما يندب الأستاذ أنور عبد المعطى من مكتب خبراء القاهرة لتقدير قيمة السجاد الأثرى وقت الوفاة على أساس التقدير الذى قال به الأستاذ حسين خلاف، وناطت به وحده تقدير شهرة المحل التجارى . وتنفيذا لهذه المأمورية قدم الأستاذ أنور عبد المعطى تقريرا انتهى فيه إلى وجوب تخفيض قيمة السجاد الأثرى من ٥٢٨٠٠ جنيه حسب تقدير مصلحة الضرائب إلى ٤٠٩٣٥ جنيها واستبعاد مقابل شهرة المحل التجارى ، وبتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة أول درجة حضوريا بإلزام مصلحة الضرائب (المطعون عليها) بأن تدفع للطاعنين مبلغ ١٠٨٦ جنيها و ٥٧٣ مليا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وألغى قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . وذلك تأسيسا على ما تراءى لها من وجوب استبعاد عدة مبالغ حملتها ١١٥٠٠ جنيه و ٦٨٣ مليا من تقويم التركة المتنازع عليه ومن بين تلك المبالغ مبلغ ٨٦٤١ جنيها و ٢٥٠ مليا حصصة المورث في فرق قيمة السجاد الأثرى وشهرة المحل ، وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٠ تجارى سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف واعتبار قيمة التركة مبلغ ٢٠٠٠٧٤ جنيها و ٤١١ مليا وتحصيل الضريبة من الورثة على هذا الأساس وإلزامهم بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . كما أقام الورثة من جانبهم الاستئناف رقم ١٠ تجارى سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة عن حكمى ٩٤٧/٦/٢١ و ١٩٤٨/١٢/٣٠ طالبين قبول الاستئناف المقابل شكلا وفي الموضوع تعديل الحكيم المستأنفين وإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع لهم مبلغ ٤٣٨٨ جنيها و ٩٤٣ مليا قيمة رسم الأيلولة المحصلة زيدة وبغير حق على تركة المرحوم فيتالى مادجار مع الفوائد القانونية من يوم ١٩٤٦/٩/١٨ حتى السداد والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين بما فى ذلك مصاريف وأتعاب الخبيرين المتدينين فى الدعوى ورفض الاستئناف الأصيل المرفوع من المصلحة . وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئنافين وحكمت فيهما بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ بقبولهما شكلا وقبل الفصل فى الموضوع يندب الأستاذ محمد كامل الحارونى خيرا فى الدعوى لتقرير ما إذا كان للحل شهرة تقوم ماديا وتقدير قيمتها إن كانت

وبعد أن باشر المأمورية وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٧٥٨ جنيها و ٣١٦ مليا وإلزامهم بالمصروفات المناسبة لمبلغ الفرق بين ما حكم به وبين المبلغ السابق الحكم به ابتداء بقيمة الفرق ٣٢٨ جنيها ، ٣٥٧ مليا وتأييد الحكم فيما عدا ذلك وإلزام مصلحة الضرائب بباقي المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وفي ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٤ صدر قرار من المحكمة بتصحيح الخطأ المسادى الوارد في منطوق هذا الحكم وجعله كالآتي : "بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للورثة مبلغ ٩٥٨ جنيها ، ٣١٦ مليا وإلزام الورثة بالمصروفات المناسبة للفرق بين ما حكم به وبين المبلغ السابق الحكم به ابتداء بقيمة الفرق ١٢٨ جنيها ، ٢٥٧ مليا وتأييد الحكم فيما عدا ذلك ... "وأقامت محكمة الاستئناف قضاءها فيما يختص بتقدير قيمة السجاد الأثرى على ما انتهت اليه محكمة أول درجة أخذا بتقرير الأستاذ أنور عبد المعطى كما أقامت قضاءها في خصوص تقدير شهرة المحل على ما جاء بتقرير الخبير الأستاذ محمد كامل الحاروني الذي وافق الأستاذ أنور عبد المعطى على عدم وجود شهرة للمحل يمكن تقديرها ماديا ، ولكنه أضاف الى ذلك أن المحل التجاوى موضوع البحث يقع في شارع سليمان (باشا) وهو السوق الرئيسى لمدينة القاهرة مما يجب معه تقدير صقع المكان لو تحل عنه ملاكه وهو ما يعبر عنه (بخلو الرجل) الذى هو بذاته وفي رأيه من عناصر الشهرة وقدر هذا الخلو بمبلغ ٥٠٠٠ جنية حصة الطاعنين فيه الربع أى مبلغ ١٢٥٠ جنيها . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التى انتهت فيها الى طلب نقض الحكم المطعون فيه فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة حيث أصر كل من طرفي الخصومة على طلباته وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وأبدت رأيها بطلب نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن التقدير يجب أن يكون على أساس وجود مشتر للسجاد صفقة واحدة في تاريخ الوفاة من الهواة أو المتاحف هو تقدير غير صحيح — ذلك أن المورث لم يخلف مجموعة فنية وإنما ترك حصص في شركة توصية بسيطة يتعين تقديرها على أساس قيمتها في تاريخ الوفاة بما يترتب عليها من حقوق وقيود بمقتضى عقد الشركة الذي ينص على أنه لا يترتب على وفاة فيتالي مادجار حلها — وأما القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٢ جاء خلوا من وضع الفوائد التي يجب إتباعها عند تقدير النصيب الذي يخلفه المورث في شركة تضامن أو توصية بسيطة مما ينبغي معه الاسترشاد بقواعد القضاء الفرنسي التي تؤدي إلى تقدير نصيب المورث في الشركة بما لا يزيد عن الثابت في ميزانياتها — ولكن الحكم المطعون فيه لم ير على هذا الدفاع الجوهرى بجاء مشوبا بالقصور وفاقدا للأساس الواقعى لاعتبار أن ما آل للورثة هو كمية من الأشياء الأثرية والفنية وليس نصيبا في شركة كما خالف القانون لعدم أخذه في التقدير بالمبادئ القانونية السليمة .

ومن حيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الأصل في تقدير التركات غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال هو اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من اغتناء أى من زيادة رأس ماله وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها بما تساويه من احتمال أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العبرة هي بتقدير حصص المورث بقيمتها الاحتمالية وقت وفاته فإنه لم يخالف هذا الأصل وقضاؤه هذا يحمل الرد الضمنى على تمسك به الطاعنون من وجوب أن يكون التقدير وفقا للثابت في ميزانية الشركة .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فيما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون وقصور في التسييب بالنسبة لتقدير بضائع الشركة

تاريخ الوفاة ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن القاعدة التي أخذت بها محكمة أول درجة لا تصلح لتقدير قيمة بضائع مملوكة لأحد التجار أو لشركة تجارية وإنهم أوضحوا في محضر أعمال الخبير الأستاذ محمد كامل الحاروني وفي مذكرتهم الأولى المقدمة له بأنه "إذا كان لا بد من تقدير قيمة البضائع المملوكة للشركة فإن هذا التقدير يجب أن يتم على أساس قيمة شرائها بمعرفة تاجر يشتريها بجملة في تاريخ الوفاة للتجار بها على أساس الثمن الاحتمالي لبيعها بجملة في تاريخ الوفاة لأحد الهواة بدون إكراه ، كما بينوا أن الاحتمال الذي جعله الحكم الابتدائي أساس تقديره وهو وجود من يشتري البضائع صفقة واحدة من الهواة يستحيل تحقيقه عملاً باعتراف الخبراء أمام محكمة أول درجة ، كما أنهم لجأوا إلى الخبير الذي استعانت به لجنة التقدير وهو الأستاذ حسين راشد وطلبوا منه تقدير بضائع المحل على أساس سعر شرائها في تاريخ الوفاة بمعرفة تاجر بجملة صفقة واحدة للتجار بها فوضع تقريراً استشارياً انتهى فيه إلى أن التاجر الذي يشتري بضاعة الشركة يوم حصر الشركة صفقة واحدة بثمن فوري بقصد بيعها بالأثمان التي ذكرها في تقرير الخبرة السابق تقديمه منه يدفع لها ثمنها إجمالاً قدره ٦٢١٦٣ جنيتها - كما قدموا تقريراً استشارياً من الأستاذ حسين خلاف قرر فيه أنه يرى وجوب تقدير قيمة السجاد وغيره من بضاعة المحل على أساس ثمن بيعها الاحتمالي بجملة إلى بعض التجار في يوم الوفاة على أن يكون ذلك البيع - اختيارياً - وقدموا أيضاً تقريراً استشارياً ثالثاً من الأستاذ عبد القادر نجما الإياري يبين منه أنه أبدى رأيه بوجوب أن تكون العبرة بقيمة بيع السجاد الأثرى والتحف وغيرها مما تتجر فيه الشركة بقيمة بيعها الاحتمالية دفعة واحدة في تاريخ الوفاة إلى منشأة تجارية تعمل في نفس النوع من التجارة أو إلى منشأة مماثلة ، وأنه رغم تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أنها أغفلت الرد عليه إغفالا تاماً فجاء حكمها فضلاً عن مخالفته للقانون ، شوباً بالقصور .

ومن حيث إنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أخذ في تقدير قيمة السجاد البخاري بما جاء بتقرير الخبيرين مسيو فييت والأستاذ حسين

راشد أى على أساس سعر البيع لكل وحدة تقديرا عمليا تداوليا بحسب ما هو واضح من محضر مناقشتها بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ أمام محكمة أول درجة كما أخذ في تقدير قيمة السجاد الأثرى برأى الخبير الأستاذ أنور عبد المعطى أى على أساس القيمة البيعية الصافية "صفقة واحدة" يوم الوفاة بدون إجبار ولا إكراه وفى تقديره لقيمة المنسوجات والتحف المختلفة استند الحكم إلى رأى الخبيرين مسيو فييت والأستاذ حسين راشد أى بطريق الجاشنى .

ومن حيث إنه ثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بملف الطعن وهى الصورة الرسمية طبق الأصل للذكرة المقدمة منهم أمام محكمة الاستئناف بجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ وللمذكرتين المقدمتين للخبير الأستاذ محمد كامل الحارونى والمحضرى أعماله المؤرخين ٢٢ من فبراير و ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ - ثابت أنهم تمسكوا ضمن ما تمسكوا به فى دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن تقدير قيمة البضائع المملوكة لشركة فيتالى مادجار وأولاده وشركاهم يجب أن يتم على أساس قيمة شرائها بمعرفة تاجر يشتريها بحلة فى تاريخ الوفاة للاتجار بها لا على أساس الثمن الاحتمالى لبيعها بحلة فى تاريخ الوفاة بدون إكراه لأحد الهواة، وأنهم قدموا تأييدا لهذا الدفاع ثلاثة تقارير استشارية أولها من الأستاذ حسين راشد وهو أحد الخبراء اللذين ندبتهما مصلحة الضرائب لتقدير قيمة بضائع الشركة ، وقد جاء فى هذا التقرير المؤرخ فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥١ " أن التاجر الذى يشتري سلع "شركة أولاد فيتالى مادجار وشركاهم" يوم حصر الشركة قطعة قطعة بقصد بيعها بالأثمان التى ذكرناها فى تقرير الخبرة يدفع لها ثمنا فوريا يبلغ مجموعه ٧٣١٣٣ جنيها وأن التاجر الذى يشتريها صفقة واحدة ويدفع فورا بقصد أن يبيعها بالأثمان التى ذكرناها فى تقرير الخبرة يدفع لها ثمنا إجماليا قدره ٦٢١٦٣ جنيها، وثانى التقارير الاستشارية حرره الأستاذ حسين خلاف الذى ندبته محكمة أول درجة لإبداء رأيه فى تقدير التركات وقد خلاص فى تقريره الاستشارى المؤرخ ٢٤/٣/١٩٥٣ إلى أنه يرى أن يكون التقدير على أساس افتراض قيام الورثة ببيع هذه البضائع صفقة واحدة إلى بعض التجار يوم الوفاة على أن يكون هذا البيع اختياريا لا إجبار فيه وأن هذا رأى هو الحل الذى يتفق ومنطق ضريبة التركات التى لا يراد منها إلا أن

تصيب الاختفاء الذي وقع للورثة بالفعل بسبب أيلولة الأموال إليهم - وأورد في هذا التقرير الأسانيد التي أيد بها هذا الرأي، والتقرير الاستشاري الثالث مؤرخ ١٩٥٣/٢/٢٩ حرره الأستاذ عبد القادر نجا الأبياري وقد أشار فيه إلى أن سعر بيع الجملة للبضاعة دفعة واحدة في تاريخ الوفاة إلى تاجر أو إلى منشأة تجارية تعمل في نفس النوع من التجارة هو الذي يتفق مع قيمة البيع الاحتمالية في تاريخ الوفاة وأن القيمة التي ينبغي أن تتخذ أساسا لتقويم بضاعة شركة فيتالي مادجار والتي تتفق مع قيمة بيعها الاحتمالي في تاريخ الوفاة إنما هو سعر بيعها دفعة واحدة في تاريخ الوفاة إلى منشأة تجارية تعمل في تجارة السجاجيد والتحف وليس على أساس بيعها بالتجزئة أو نصف الجملة للهواة أو تاجر نصف الجملة في تاريخ لاحق على تاريخ الوفاة ، وأن تقدير نصيب ورثة المرحوم فيتالي مادجار في بضاعة الشركة بمبلغ ٦٢١٦٣ جنيفها كما جاء بتقرير الأستاذ حسين راشد الاستشاري هو تقدير سليم - ولما كان يبين من أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على ما آل من أموال وحقوق إلى الورثة أو غيرهم في تاريخ الوفاة وأن المشرع لم ير تقييد التقدير بطريق معين فيما خرج عما نص عليه في المادة ٣٦ من هذا القانون ، وكان الثابت أن النزاع بين طرفي الخصومة في مرحلته أمام محكمة الاستئناف قد دار في نطاق ما تمسكت به مصلحة الضرائب من وجوب تقدير بضائع شركة فيتالي مادجار وأولاده وشركاهم على أساس سعر بيعها بالطريقة التي جرى عليها العمل بالمنشأة أي للهواة أو المتاحف بينما تمسك الطاعنون بوجوب حصول التقدير على أساس سعر شراء هذه البضائع جملة بمعرفة تاجر يشتريها للتجار فيها في تاريخ الوفاة، وانهم قدموا تأييدا لوجهة نظرهم ودفاعهم مستندات جديدة لم يسبق لهم تقديمها إلى محكمة الدرجة الأولى وهي التقارير الاستشارية سالفة الذكر، وكان كل من الأستاذين حسين راشد وحسين خلاف قد اتجه في تقريره الاستشاري إلى رأى يختلف في نتيجته مع ما جاء بتقريره الأول الذي أقيم عليه قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص، وكان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قضائه هذا قد أغفل بحث هذه المستندات الجديدة والدفاع المؤسس عليها مما كان يحتمل معه تذيير

وجه الرأى فى الدعوى — لما كان ذلك فإنه يكون معيها بالقصور مما يستوجب تقضيه فى هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التضارب فى الأسباب والخطأ فى القانون — ويقولون فى بيان ذلك أن الخبير الأستاذ الحارونى خلص فى تقريره إلى عدم وجود شهرة للمحل بالمعنى الفنى المصطلح عليه ولكنه أشار فى ختام التقرير إلى أن وفاة المورث حصلت فى وقت اشتدت فيه أزمة المساكن وأنه لذلك كان يمكن تأجير المحل مقابل "خلو رجل" قدره بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وأخذ الحكم المطعون فيه بما انتهى إليه هذا الخبير من اعتبار "خلو الرجل" عنصرا من عناصر شهرة المحل وبذلك وقع الحكم فى تناقض إذ سلم أولا بانعدام الشهرة ثم عاد وقدر قيمة "خلو الرجل" كمصدر من عناصرها مع أن العناصر التى تتكون منها الشهرة تتفاعل فإذا انتهت إلى انعدام الشهرة فإنه لا يجوز بعد ذلك تقدير إحداها على أفراد ، كما أن عنصر "خلو الرجل" لم يكن من العناصر التى وردت فى قرار لجنة التقدير الذى طعن فيه الطاعنون وحدهم دون المطعون عليها ومن ثم لم يكن يجوز للمحكمة وهى تفصل فى أوجه الخلاف بين طرفى الطعن أن تضيف إلى التركة عناصر جديدة لم ترد فى تقرير اللجنة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه فى هذا الخصوص ما يأتى :
"وحيث إنه عن شهرة المحل فقد كانت محل بحث مستفيض من جانب محكمة أول درجة ومن جانب الخبير أنور عبد المعطى ثم كانت محل بحث هذه المحكمة التى نذبت الأستاذ محمد كامل الحارونى وقد انتهى الخبيران إلى رأى واحد وإن اختلفت الأسباب التى استند كل منهما إليها — وترى هذه المحكمة أن الأستاذ الحارونى فصل فى تقريره موضوع الشهرة من الناحية الفنية وطبق هذه القواعد على محل موضوع النزاع وبين الأسباب التى أدت إلى النتيجة التى انتهى إليها مما تأخذ به هذه المحكمة أسبابا ونتيجة . وحيث أن هذه المحكمة توافق الخبير

الأستاذ الحارونى على ما ذهب اليه من اعتبار "خلو الرجل" عنصرا من عناصر شهرة المحل وتضيف إلى هذا أن مثل هذا البند مما يقوم في ذاته بحال ويجب أن يندرج ضمن عناصر الشهرة ، وترى هذه المحكمة أن تقدير الخبير لخلو الرجل بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهات في محله ويجب إضافة نصيب المورث وقدره ١٢٥٠ جنيها إلى قيمة التركة التي خلفها وذلك عند حساب الضريبة " وواضح من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه أحال فيما انتهى اليه في هذا الشأن إلى ما جاء بتقرير الأستاذ الحارونى .

ومن حيث أن الأستاذ الحارونى بعد أن انتهى في تقريره من بحث موضوع شهرة المحل أورد به أنه " في حدود الأوضاع المتصلة في البحوث السابقة لا يكون لشركة مادجار شهرة محل بالمعنى الفنى المصطلح عليه... " — ثم جاء في نهاية التقرير تحت عنوان خلو الرجل وشهرة المحل ما يأتى : " ان الصقع التجارى كثيرا ما يعتبر عنصرا من عناصر شهرة المحل إن وجدت فوجود المتجر في مكان بعينه قد يكون من أسباب تسهيل الاقبال على المنشأة وكثرة مبيعاتها ووفرة أرباحها العادية وغير العادية ، وفي الحالة التي نحن بصددنا قد يبدو أنه لا محل لبحث علاقة موقع منشأة مادجار بشهرة المحل ما دام قد تبين أنه لا وجود لشهرة المحل بمعناها الفنى بهذه المنشأة — ولكن لا يغرب عن البال أن المورث قد توفى في فبراير سنة ١٩٤٦ — وفي هذه الفترة كانت أزمة المساكن والمحال التجارية على أشدها وأصبح معروفا في السوق التجارى أنه قد أصبح لكل محل قيمة لخلو الرجل يحصل عليه مالكة بسهولة في أى وقت شاء فيه ترك محله لغيره — وشركة مادجار تقع في ناحية من السوق الرئيسى للقاهرة... أنها تقع في شارع سليمان باشا ومكانها كما شاهدته عند زيارتها متسع جدا وإيجاره قليل ومن تجرئى للحالات المماثلة في هذا الحى التجارى لا يقل خلو الرجل لهذا المكان في تاريخ الوفاة عن ٥٠٠٠ جنيه " ويبين من ذلك أن الخبير الأستاذ الحارونى استبعد في تقريره أن يكون للمحل التجارى موضوع النزاع شهرة بالمعنى الفنى المصطلح عليه وبذلك تلاقى مع الخبير الأستاذ أنور عبد المعطى في انتفاء شهرة المحل على هذا المعنى ، ولأنه إذ قدر مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لم يقدره على أساس أنه متقابل لإحدى عناصر

الشهرة التجارية على معناها الفني ولكن على أساس عوامل أخرى — هذه العوامل هي التطورات الاقتصادية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة من أزمة في المساكن خلقت نوعاً من عرف ساد بين بعض الناس أدى إلى إمكان حصول المستاجر على مقابل اصطلاح على تسميته بعبارة "خلو الرجل" لقاء احلال آخر محله . ولما كان الثابت من الوقائع أن تقدير شهرة المحل موضوع النزاع بمبلغ ٢٢٧٠٠ جنيه لم يكن على أساس أنها تتضمن "خلو رجل" بمعناها العرفي السائد السابق ذكره بل على أساس أنها شهرة تجارية ذات قيمة يرجع في تحديدها إلى طرق فنية خاصة بلحات مصلحة الضرائب في تقديرها لإحداها وهي طريقة متوسط الأرباح الصافية — بحسب ما هو واضح من أسباب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٠/٥/٣١ القاضي بنسب الأستاذ الحاروني خبيراً في الدعوى لتقدير الشهرة — وأن النزاع كان يدور بين طرفي الخصومة أمام محكمة الموضوع حول وجود أو عدم وجود شهرة للمحل بمعناها الفني وتقدير قيمتها على هذا الأساس إن وجدت . وكان الثابت من تقرير الأستاذ الحاروني أنه أحق على عناصر التركة مقابل "خلو الرجل" بحسابه قيمة للصقع التجاري للمحل وباعتباره عنصراً من عناصر الشهرة في حين أنه خارج ومستقل عنها بما قرره ذات الخبير من انتفاء شهرة المحل بمعناها الفني — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإضافة مبلغ ١٢٥٠ جنيهاً إلى عناصر التركة باعتبارها مقابل شهرة يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في السبب الرابع — على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون في عدم قضائه بالفوائد القانونية عن المبلغ الذي قضى به لهم ضد مصلحة الضرائب — ويقولون في بيان ذلك أنهم طلبوا إلزام مصلحة الضرائب بالفوائد من المبالغ التي تقاضتها منهم بدون وجه حق إستناداً إلى المادة ١٢٤ من القانون المدني الملغى والمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد وإلى أن قوانين الضرائب لا تتضمن نصاً يعنى المصلحة دفع الفوائد على ما تقاضاه بدون وجه حق ابتداء من تاريخ المطالبة القضائية على الأقل ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض

إلزام مصلحة الضرائب بالفوائد تأسيسا على أسباب غير مقبولة لا تبرر الخروج على أحكام القانون الصريحة .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن أورد بأسبابه في خصوص رفض طلب الفوائد ما يأتي : " وحيث أنه عن موضوع المطالبة بالفوائد فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم جواز المطالبة بها تأسيسا على أن جباية الضرائب من أعمال السلطة العامة التي لا يجوز إخضاعها لأحكام القانون الخاص وقد انعقد الإجماع في فرنسا على ذلك وبمجال الحكم بالفوائد في هذه الشئون هو في حالة تجاوز مصلحة الضرائب حدود استعمال حقها أو تعسفها في استعمال هذا الحق . ولم يثبت في هذه القضية شيء من ذلك إذ كان أساس الخلاف بين الورثة وبين مصلحة الضرائب واجعا إلى الخلاف في مسائل قانونية هي بذاتها محل خلاف بين شراح القانون . وقد أخذ المشرع المصري بهذا الرأي بعد ذلك عندما أصدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ونص فيه بعدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للإيرادات ولو أن هذا القانون لا ينطبق على حالة هذه الدعوى لعدم وجود أثر رجعي له إلا أنه يبين اتجاه المشرع وقد جاءت نصوصه مقرررة لحالة متفقة والتفسير الصحيح لقواعد القانون " وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه بإعفاء مصلحة الضرائب من فوائد المبلغ الذي حكم عليها برده في غير محله — ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه مالم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطالبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحصيلها من الممول بغير حق فإنه لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بسعورها القانوني من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا لنص المادتين ١٢٤ من القانون المدني القديم و ٢٢٦ من القانون المدني الجديد حتى تاريخ انتهاء ترتيب هذه الفوائد في ذمة مصلحة الضرائب ، وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أي مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية — وأنه لا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان الثابت أن المصلحة قد حصلت من الممول أكثر من استحقاقها ولا يجوز التحدي بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل لسنة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

تعديلا من مقتضاه عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد من المبالغ التي يحكم بردها للواين ذلك أنه تشريع مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به وعلى الوقائع والحالات التي تخضع لأحكامه ، وإذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد رفض الحكم بالفوائد القانونية عن المبلغ الذي حكم بإلزام مصلحة الضرائب برده للطاعنين بتحصيله منهم بدون حق وبالسعر القانوني لهذه الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تاريخ انتهاء ترتيبها في ذمة المصلحة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٩)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ القضائية :

ملكية " أسباب كسب الملكية " " الاستيلاء " " الاستيلاء على عقار
ليس له مالك " .

تملك الأراضي غير المزروعة بوسيلتين . الترخيص من الدولة أو التعمير . م ٥٧ مدني قديم ،
٨٧٤ مدني جديد . الوسيلة الأولى مقيدة بترخيص مطابق وفقاً للوائح . نص م ٢ من الأمر العالي
الصادر في سنة ١٨٨٤ أنخرج الأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي
يجوز تملكها بالاستيلاء . جرياً بحكم هذا النص سواء أكانت وسيلة التملك هي الترخيص أو التعمير .

إن المشرع وإن أباح تملك الأراضي غير المزروعة بإحدى الوسيلتين الميشتين
في المادة ٥٧ من القانون المدني القديم (٨٧٤ من التقنين المدني الجديد)
وهما الترخيص من الدولة أو التعمير إلا أنه في خصوص الوسيلة الأولى قيد
الترخيص بلزوم مطابقته لما نص عليه في اللوائح الصادرة في هذا الشأن —
ويبين من الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أن
نص المادة الثانية منه أنخرج الأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي
غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء . وحكم هذا النص لا شك أنه يجري
سواء أكانت وسيلة التملك هي الترخيص أو التعمير وبذلك لا ينصب التملك
بالاستيلاء على الأراضي الداخلة في الزمام أياً كانت وسيلة التملك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٨ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥١ كلى بور سعيد على المطعون عليهما - وذكرت في صحيفة أنها تسلمت قطعة الأرض الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة من مصلحة الحدود بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ بمقتضى محضر تسليم حرر في ذلك التاريخ لإقامة مبنى جديد عليها يصلح لأن يكون مقرا لجمرك العريش ، وفي ١٤/١/١٩٤٨ لاحظ مأمور الجمرك أثناء مروره أن بعض الأهالى يقيمون مباني على تلك الأرض فلما أبلغ الأمر إلى قسم سيناء تبين أن المطعون عليهما هما التذان كانا يقيمان هذه المباني فضبطت لذلك واقعة حرر عنها محضر وأقامت الطاعنة الدعوى المذكورة طالبة الحكم فيها بتثبيت ملكيتها لقطعة الأرض المذكورة باعتبارها من المنافع العامة وكف منازعة المطعون عليهما لها فيها وتسليمها إليها وإزالة ما عليها من مباني في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم وإلا أزالتها مصلحة الطاعنة بمصاريف من طرفها ترجع بها على المطعون عليهما مع إلزامهما بالمصروفات والأتعاب الخ . واستندت الطاعنة في إثبات دعواها إلى محضر التسليم المشار إليه آنفا والذى يفيد استلامها بشكائب الجمرك ومساوئها لقطعة الأرض وأنه أجرى تحديدها بوضع قطع من الطوب في كل من الأركان الأربعة مؤقتا وعلى رسم تخطيطى لها ، وذكرت أن هذا المحضر يعتبر تخصيصا لقطعة الأرض المذكورة التى هى أصلا من أملاك الحكومة المخصصة للنفعة العامة بدليل الشهادة الصادرة من مصلحة الحدود المؤرخة ١٩٥٢/١٢/٢٤ والتى تفيد ملكية الحكومة لهذه الأرض ، كما استندت إلى محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٩٤٨/٢/٩ بشأن إقامة المطعون عليهما المباني في هذه

القطعة ، وبتاريخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وإلزام الطاعنة بالمصروفات . فاستأنفت هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٥٠ لسنة ٥ مدني المنصورة طالبة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بالطلبات المييزة بصحيفة افتتاح الدعوى مع إلزام المستأنف عليهما (المطعون عليهما) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات و ٣٠٠ قرش أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ طعنت الطاعنة في الحكم بالنقض وبمد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طالبت فيها برفض الطعن وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لظهوره بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن مما نعت به الطاعنة على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من وجهي الطعن الخطأ في القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أن المطعون عليهما قد تملكأ أرض التزاع بطريق الاستيلاء بالتطبيق للمادة ٨٧٤ مدني جديد (٥٧ مدني قديم) مع أنه لا مجال لأعمال حكم هذه المادة بشأن واقعة التزاع ، ذلك أن الأرض التي تملك بالاستيلاء إنما هي الأرض الموات التي لا مالك لها وتعتبر حكما على ملكية الحكومة وإذ ذاك يسوغ تملكها بوسيلة الاستيلاء بالتعمير بالبناء أو الفراس أو الزرع بينما أن أرض التزاع ليست بالأرض الموات التي لا مالك لها أو التي لا يحوزها أحد بل أنها من أملاك الحكومة وفي حيازتها ويمتنع لذلك تملكها بالاستيلاء .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أورد في أسبابه في هذا الخصوص ما يلي : "ومن حيث أن المستأنفة قد أبانت في المذكرة

المقدمة منها وجهة نظرها في تفسير الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني قائلة بأن هذه الفقرة مقصود بها الأراضي التي لا مالك لها كالأراضي الصحراوية أو الأراضي الخارجة عن الزمام أي الأراضي الموات وأن الأراضي الهول الداخلة في الزمام والملوكة لأفراد الناس أو للشركات أو الحكومة فلا يمكن بحال أن يقال أن النص ينطبق عليها ومن حيث أن هذا التفسير لا يستقيم مع ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى ص ١٩٧ من مجموعة الأعمال التحضيرية (الجزء السادس) بأنه يشمل المباح الأراضي غير المزروعة التي ليست ملكا عاما ولا ملكا خاصا — وذلك كالصحارى والجبال والأراضي المتروكة وتعتبر هذه الأراضي ملكا للدولة ولكنها مملوكة لها ملكية ضعيفة إذ يجوز الاستيلاء عليها — فالأراضي المتروكة وإن كانت تعتبر ملكا للدولة إلا أنه يجوز تملكها إذ توفرت الشروط التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ مدنى وهي أنه "إذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملك في الحال الجزء المزروع أو المفروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة. ولكنه يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتالية خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك" ومن ثم فلم يفرق القانون بين أنواع الأراضي غير المزروعة سواء أكانت داخلة الزمام أم خارجة عنه فهذه وتلك يجوز تملكها إذ توفرت الشروط الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ مدنى سالفة الذكر. ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم التملك بالاستيلاء على الأراضي غير المزروعة دون التفرقة بين ما إذا كانت تلك الأراضي داخل الزمام أو خارجه ، وهذا الإطلاق غير صحيح في القانون ، ذلك أن المشرع وإن أباح تملك الأراضي غير المزروعة بإحدى الوسيلتين المبيتين في المادة ٥٧ من القانون المدني القديم (٨٧٤ من التقنين المدني الجديد) وهما الترخيص من الدولة أو التعمير ، إلا أنه في خصوص الوسيلة الأولى قيد الترخيص بلزوم مطابقته لما نص عليه في اللوائح الصادرة في هذا الشأن ، ويبين من الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ من ذى القعدة سنة ١٣٠١ — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — أنه بعد أن نص في المادة الأولى على أن تلك الأراضي تنقسم إلى ثلاث درجات

نص في المادة الثانية من هذا الأمر على أنه "لا يدخل في الثلاث درجات المذكورة أراضي الجزائر... ولا كافة الأراضي الداخلة ضمن زمام البلاد ..."
ولا شك أن إخراج الأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء - يجرى حكمه - سواء أكانت وسيلة التملك هي الترخيص أو التعمير ، وبذلك لا ينصب التملك بالاستيلاء على الأراضي الداخلة في الزمام أيا كانت وسيلة التملك ، ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه مؤسسا على نظر قانوني خاميء - مخالف لما سبق بيانه - وقد حجب ذلك من تحرى حقيقة الواقع في شأن أرض التراع على النحو السالف ذكره ، فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني حاتم ، والحسيني الموضع ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٠)

الطعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة التركات" "لجان تقدير التركات" .

اعتبار لجنة تقدير التركات هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ . وعدم جواز رجوعها في التقدير . ليس لمصلحة الضرائب أن تعقب على هذا التقدير أو تعيده إليها لمعاودة النظر فيه من جديد .

مفاد نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ — قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ — أن المشرع قد جعل لجان تقدير التركات التي نظمها في القرار الوزاري ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ هي جهة التقدير الأصلية إذ هي أداة المصلحة ووسيلتها الوحيدة في التقدير ولم يرسم القانون أي طريق للتعقيب على هذا التقدير ، ومن ثم فإن قراراتها تعتبر صادرة من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي تستنفذ به سلطة التقدير فلا يجوز لها الرجوع فيه ولا لمصلحة الضرائب أن تعقب عليه أو تعيده إليها لمعاودة النظر فيه من جديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى شكله القانوني .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أنه على أثر وفاة الرئيس الأسبق اسماعيل صدقي باشا انعقدت لجنة
تقدير ضرائب التركات في ٢ مايو سنة ١٩٥١ للنظر في تقدير تركته وحضر أمامها
وكيلا الورثة (السيدان مفيد عطا الله وحسن القحطان) وطلبا استبعاد قيمة
الفيلات المقامة بأعلى المائة رقم ١٧ بشارع الأمير سعيد بالزمالك والمقدرة
بمبلغ ٢٧٦٠٠ جنيه بسبب تخصيصها لسكنى أسرة المتوفى إذ يقيم بها
أنجال المورث وكريماته . وقد أصدرت اللجنة قرارها في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١
في مواجهة وكيل الورثة بتقدير التركة بمبلغ ٢٠٤٢٥٧ جنيها وبالموافقة على طلب
استبعاد قيمة الفيلات وإعفاؤها من الضريبة عملا بالمادة ١٢ من القانون ١٤٢
لسنة ١٩٤١ ، وأسست قرارها على أن الفيلات مشغولة بسكنى أربعة من الورثة
ومتصلة جميعها من الداخل ويغلق عليها جميعها باب واحد وأن تخصيصها للسكن
العائلي متوافر ولأنها مقامة على أرض واحدة في أعلا العماره ولها دون باقي العماره
ربط خاص بالعوائد . وقد وافق وكيل الورثة على ما تضمنته القرار من ربط
وتقدير ووقعا القرار وتأشرا بحالته على المأمور المختص لتنفيذه . ولكن مصلحة
الضرائب لم توافق على قرار اللجنة وردت الملف إليها لإعادة النظر في قرارها
وإدخال الفيلات ضمن تقدير التركة ، واستدعت لجنة التقدير وكيل الورثة مرة
أخرى للحضور في أول يولييه سنة ١٩٥١ وقد حضرا واهدرضا بأنهما ” لا يوافقان
على ما أشار به مدير إدارة التركات حيث أن الموضوع قد فصلت فيه اللجنة بحضورهما
وأنه ليس لأى شخص الحق في تغيير قرار اللجنة واحتفظا بحقوقهما في إبداء وجه
الخطأ في تنفيذ إشارة مدير التركات عندما يرفع الأمر للقضاء “ — وفى ذلك التاريخ
أصدرت اللجنة قرارها معدلا لقرارها السابق وقدرت قيمة التركة بمبلغ ٢٣٠٨٥٧ جنيها
بعد إضافة قيمة الفيلات الأربعة السابق إعفاؤها وقدرت نصيب كل وارث
على هذا الأساس وقام الورثة بسداد رسم الأيلولة بما فيه قيمة الزيادة ومقدارها
١٨٤٤ جنيها و ٩٣٢ مليا . وبتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أقام الطاعنون
الدعوى رقم ١٦٨٢ لسنة ١٩٥١ تجارى لدى محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون
عليهما طلبوا فيها الحكم بقبول الطعن شكلا وببطلان قرار اللجنة الصادر في أول

يوليو سنة ١٩٥١ وإلغائه وإلزام المطعون عليهما متضامتين بأن يردوا للورثة مبلغ ١٨٤٤ جنيهًا و ٦٣٢ مليًا مع فوائده من تاريخ رفع الدعوى حتى السداد . وقد أصدرت محكمة القاهرة حكمها في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة الصادر في أول يوليو سنة ١٩٥١ وبصحته وبرفض الطعن وتأييد قرار لجنة تقدير التركات المشار إليه . واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٤٦ سنة ٧ ق تجارى وقضى في الاستئناف بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ برفضه وتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لتقرير مبدأ فيه والقضاء برفض الطعن . وقد صدر قرار دائرة الفحص بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المذكور في السبب الأول خطأ المحكمين الابتدائي والاستئنافي المؤيد له في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن اللجنة قد استنفدت ولايتها بإصدارها قرارها الأول فلا يجوز مراجعتها من أى جهة أخرى كما يدل على ذلك نص المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله ونصوص اللائحة التنفيذية الصادر بها قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ وأن اختصاص مأمور الضرائب قاصر على جمع عناصر التركة وعرضها على اللجنة مشفوعة برأيه ، وتختص اللجنة بعملية تقدير قيمة التركة وتحديد نصيب كل وارث واستبعاد ما يقضى القانون باستبعاده منها ولا معقب عليها في ذلك من المصلحة إذ لم يجعل القانون للمصلحة إشرافاً على اللجنة بل أن اللجنة بحكم تكوينها من رجال مصلحة الضرائب تعتبر هي المصلحة نفسها . ويؤيد ذلك تنظيم العمل أمام اللجنة وطبيعة الاجراءات التى تتبعها من إعلان ذوى الشأن بتاريخ الجلسة وإبداء أقوالهم أمامها وإصدار القرار في مواجعتهم (المادتان ٦٦ و ٦٧ من اللائحة) ولو صح وجود الإشراف لكان مقتضاه جواز الرجوع من جانب المصلحة في كل قرار تصدره اللجان ولا يغير من هذا النظر القول بأن للورثة حق الطعن في القرار لدى المحاكم مقابل حق المصلحة في مراجعة قرار اللجان ذلك لأن المصلحة ممثلة

في اللجان ولا يقبل منها الطعن على قراراتها ويؤكد ذلك خلو نصوص القانون ولائحته قبل تعديلها من الإشارة إلى حق المصلحة في الاشراف على قرارات لجان التقدير واعتمادها أو إعادتها إلى اللجنة من جديد كما فعل المشرع عند تعديل نص المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ عهد بتقدير قيمة التركات إلى المأمورين المختصين ونص على وجوب اعتماد التقدير قبل إعلانه لذوى الشأن من مصلحة الضرائب وقد استحدثت اللائحة التنفيذية الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٥٢ نصوصا تسير هذا الاتجاه في المادة ٢٨ مما يؤكد أنه لم يكن لمراجع أن يتعرض لقرار اللجنة في ظل النصوص القديمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أنه قد أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥١ على أن الاستفادة من المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن تقدير التركات غول لمصلحة الضرائب بواسطة لجانها ولهذا كان لها أن تراجع عمل اللجنة وأن تصحح ما يقع فيه من أخطاء قانونية أو موضوعية ومن ثم لا يصح للمصلحة الطعن في قرارات اللجان بل ترك ذلك لأصحاب الشأن ويكون قرار اللجنة خاضعا لمراجعة المصلحة حتى تاريخ إعلانه وتعلق حق أصحاب الشأن به .

وحيث إن هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٣٧ على أن مصلحة الضرائب تقوم بتقدير التركات الخاضعة لرسم الأيلولة بواسطة لجان تؤلف طبقا لما يقدر في اللائحة التنفيذية ونصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على قيام مأمور الضرائب باتخاذ التدابير الموصلة لحصر التركة حصرا شاملا وتكليفه بعرض كافة العقود والمستندات والمحاضر والأوراق وغيرها على لجنة تقدير التركات مشفوعة برأيه على أن يكون للجنة وحدها استبعاد ما يقضى القانون باستبعاده من التركة ، ونصت المادة ٦٢ من هذه اللائحة على أن مأمور الضرائب يحيل ملف التركة مرفقا

به كل المستندات والمهاضر والأوراق إلى لجنة تقدير التركات المختصة بعد الفراغ من حصر التركة وجرد كل عناصرها ، ونصت المادة ١٣٣ على أن تتولى تقدير التركات لجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي مصلحة الضرائب يكون أحدهم مأمور الضرائب المختص أو مساعده والثاني مأمور آخر أو مفتش والثالث رئيسا لها ، وورد في المواد التالية أن انعقاد اللجنة لا يكون صحيحا إلا إذا حضره أعضاؤها الثلاثة وكاتب الجلسة ويصدر قرارها بأغلبية الآراء ويوضح في القرار أسبابه بالتفصيل وتعلن اللجنة أصحاب الشأن بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل بخطابات موصى عليها ويجوز لصاحب الشأن إبداء أقواله أمام اللجنة بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء فإذا أصدرت اللجنة قرارها بتقدير التركة تحدد نصيب كل وارث وفقا لما جاء في الاعلام الشرعى بشبوت الوفاة والوراثه مع مراعاة ما يكون قد أجراه المورث من تصرفات ، وتعيد اللجنة بعد صدور قرارها بتقدير التركة وتحديد أنصبة الورثة إلى مدير مصلحة الضرائب المحلية ملف التركة مرفقا به قرار التقدير والتقسيم ، ويتولى المأمور المختص إعلان قرار التقدير إلى ذوى الشأن بالطريق الإدارى أو بخطاب موصى عليه . ويستفاد من هذه النصوص أن القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد جعل لجان تقدير التركات التى نظمها فى القرار الوزارى ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ هى جهة التقدير الأصلية إذ هى أداة المصلحة ووصيلتها الوحيدة فى التقدير ، ولم يرسم القانون أى طريق للتعقيب على هذا التقدير - ولا يغير من هذا النظر أن قرارات اللجان تعلن بواسطة المأمور المختص بعد إرسالها إلى مدير الضرائب المحلية لأن هذه الاحاله لم يقصد بها قيام حق للمصلحة فى التعقيب على قرارات اللجان أو تعديلها بعد أن كفل المشرع حق المصلحة بما نص عليه من تشكيل هذه اللجان من رجال مصلحة الضرائب أنفسهم - وليس صحيحا فى القانون أن حرمان المصلحة من الطعن على قرارات اللجان يرجع الى حقها فى التعقيب عليها بل أن علة هذا المنع أن هذه اللجان إنما تشكل من رجال مصلحة الضرائب دون تمثيل لأصحاب الشأن فيها - ويؤكد هذا النظر ما صرحت به المادة العاشرة من القرار الوزارى ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ من أن لجنة وحدها حق

إستبعاداً يقضى القانون باستبعاده من التركة ، وما نصت عليه المادة ٥٤ من أن اللجنة تعلن تقديرها الى صاحب الشأن بمجرد إصدار قرارها بتقدير قيمة السندات والأوراق المالية غير المفيدة بالتسعيرة بإحدى البورصات - ويؤيد ذلك أيضاً أن الشارع عندما أصدر القانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ معدلاً لبعض أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٣٧ معدلة على أنه يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة الى المأمورين المختصين ويجب اعتماد التقدير قبل إعلانه الى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص عليها اللائحة التنفيذية مما يفيد أن تقدير التركة بواسطة اللجان المنصوص عليها في القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لم يكن يخضع لأى تعقيب من قبل مصلحة الضرائب . ولما كان ذلك فإن قرار لجنة تقدير ضريبة التركات المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ يكون صادراً من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى تستفيد به سلطة التقدير فلا يجوز لها الرجوع فيه ولا للمصلحة أن تعقب عليه أو تعيده الى اللجنة لإصدار قرار جديد ، ومن ثم فإن إعادة المصلحة قرار التقدير الى اللجنة لإعادة النظر فيه على أسس جديدة هو إجراء باطل هو وما تلاه من صدور قرار اللجنة فى أول يولييه سنة ١٩٥١ على تقبض القرار الأول . ويكون الدفع ببطلان ذلك القرار في محله ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

جاسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حماد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
ومحسن العباسي ، ومحمد السلام بلبح المستشارين .

(٧١)

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "وعاء الضريبة" . محكمة
الموضوع .

في محكمة الموضوع عن الدين صفة الانعدام بأسباب سائغة مقامة على واقع لم يجادل فيه
الطاعن . اعتبار الدين معدوما هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها متى أقامت حكمها على
أ. باب سليمة .

إذا كانت محكمة الموضوع قد نفت من الدين صفة الانعدام بأسباب سائغة
وكان قضاؤها في هذا الشأن مقاما على واقع لم يجادل الطاعن في صحته ، وكان
إعتبار الدين معدوما أو غير قابل للتحويل هو من الأمور الموضوعية التي
يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة تكفي
لحمل قضاؤه في هذا الصدد — فإنه لا يصح النعي على الحكم بخالفة القانون .

المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن
تتحصل في أن الطاعن وهو من المولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية

والصناعية قدم للمأمورية الضرائب المختصة لإقرارين عن نشاطه من عمله في مقاولات الأشغال العامة عن سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ متضمنين أنه منى في هاتين السنتين بخسائر بلغت ١٩٩٨ جنيا و ١٣٨٢٥ جنيا على التوالي، ولما كان الطاعن لا يمسك دفاتر منتظمة فقد أخضعت المأمورية لطريقة التقدير وفحصت إقرارية ولم تأخذ بما جاء بهما وقدرت له مبلغ ١٨٨٧٠ جنيا ربحا من سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٨٧٠٢ جنيا ربحا عن سنة ١٩٤٥ ، فعارض في هذه التقديرات أمام لجنة التقدير التي أصدرت في ٢٢/٨/١٩٥٠ قرارها باعتبار أرباحه في سنتي التزاع ٥٧٨٣ جنيا و ١٧٥٥ مليا ، ٣٤٢٩ جنيا و ٩٣١ مليا على التوالي، وقد طعن مصلحة الضرائب في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٦٤ سنة ١٩٥١ تجارى كلى طالبة تعديله واعتبار أرباح الممول عن سنتي التزاع كما قدرتها المأمورية ، كما طعن الطاعن في القرار أيضا أمام ذات المحكمة بالدعوى رقم ٥٤٩ سنة ١٩٥١ تجارى كلى طالبا تعديله واعتبار صافي خسارته كما جاء بإقراريه وسقوط حق المصلحة بالتقادم. وبعد أن ضمت محكمة القاهرة الابتدائية الدعويين قضت فيهما بتاريخ ٩/٤/١٩٥٢ بتعديل قرار لجنة التقدير واعتبار صافي أرباح الطاعن مبلغ ١٥٢٥٧ جنيا ، ٦١٣٩ جنيا على التوالي ... فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٧٠ ق وطلبت قبوله شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وتعديل قرار لجنة التقدير واعتبار صافي خسارته في سنتي التزاع ١٩٩٨ جنيا و ١٣٨٢٥ جنيا على التوالي . وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من إبريل سنة ١٩٥٩ فأصر الطاعن على طلباته وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها أصر كل من طرفي الخصومة على طلباته وصحمت النيابة العامة على رأيها سالف الذكر .

ومن حيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل الصبيان الأولان منها في أن محكمة الموضوع أخطأت تطبيق القانون وشاب حكمها قصور في التسبيب — ذلك أنها إذا احتسبت نسبة أرباح الطاعن من ختامى العمليات بواقع ١٥ ٪ بدلا من ٦ ٪ التي اعتادت مصلحة الضرائب أن تعامل المولين على أساسها قد أقامت قضاءها على وقائع وهمية إذ أقرت مصلحة الضرائب على دفاعها من أن الطاعن يملك ثلاثة عناصر تشغيل وهي ورشة للطوب وأخرى للنجارة ومياريات للنقل مع أن العمليات التي تولاها كانت عمليات نقل أتربة لا يدخل فيها العنصران الأولان — وأنه رغم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن العمليات التي قام بها خلال ستنى النزاع لا يدخل فيها عنصر الطوب أو الخشب وتعزيزه هذا الدفاع بالمستندات، وإن استفادته من عنصر النقل وحده لا تبرر رفع النسبة إلى ١٥ ٪، رغم هذا فإن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم تكن بالرد عليه .

ومن حيث ان هذا النعى مردود بأنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه لم يستند في تقدير نسبة مجمل الربح إلى ملكية الطاعن لورشتى الطوب والنجارة كما أنه لم يجعل من عنصر النقل أساسا لهذا التقدير وإنما استند إلى ما قرره من أن تقدير هذه النسبة بواقع ١٥ ٪ هو تقدير معقول يتفق والمعايير السليمة في مثل هذا النشاط مستدلا على ذلك استدلالا سائغا بأن الطاعن تنازل عن عملية تطهير البحر الصغير لمقاول آخر من باطنه هو ابراهيم عبد الله شلبي مقابل استيلائه منه على ما يعادل هذه النسبة من ختامى العملية كربح له ، فضلا عن النسبة التي افترض أن يحققها المقاول من الباطن . إذ جاء بالحكم الابتدائي في هذا الصدد ما يأتي : ” وبما أنه عن نسبة مجمل الربح فقد خفضتها اللجنة إلى ١٠ ٪ بدلا من ١٥ ٪ التي وضعتها المأمورية آخذة في ذلك باعتراضات المول ولكن المحكمة ترى أن تقدير المأمورية لنسبة مجمل الربح بواقع ١٥ ٪ تقدير معقول يتفق والمعايير السليمة في مثل هذا النشاط ويؤكد ذلك في نظر المحكمة أن المول عندما أراد أن يتنازل عن عملية تطهير البحر

الصغير للمقاول من باطنه هو ابراهيم عبدالله شلي اتفق معه على أن يستولى على ١٥٪ من ختامى العملية كرجح له (يراجع تقرير المأمورية ص ١٧٦ ملف) فضلا عن النسبة التي اقترض أن يحققها المقاول من الباطن “ .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون والعرف الثابت عن طريق الخطأ في تعريف الدين المدوم — ذلك أن الحكم أدخل في وعاء الضريبة ديناً عده الطاعن معدوماً مقداره ٧١٨٩ جنيهاً و ٢٥٧ ملياً قبل المقاول ابراهيم عبدالله شلي لترتبه في ذمة المدين منذ سنة ١٩٤٥ ولسقوطه بالتقادم الخمسى باعتباره ديناً تجارياً — وقد استند الحكم في احتساب هذا الدين إلى القول بأنه من الممكن تحصيله وأنه لم يقم دليل على أن المدين لا يستطيع الوفاء به في حين أنه من قبيل الديون المدومة التي يتعين استيعادها من الوعاء إذ الضريبة لا تفرض إلا على ما يدخل في وعائها فعلاً لا احتمالاً .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتي : — “ وبما أنه من المحقق أن الممول لم يتخذ أى إجراء يدل به على أنه من جهته قام بأية محاولة للحصول على دينه وقد مضى عليه وقت طويل وقد ورد بتقرير المأمورية أن المدين مازال يعمل كمقاول في السوق ولم ينف الممول هذه الواقعة مما يشعر بأن المدين ليس في حالة من الإهمال تحول دون إمكان تحصيل الدين بل أن الفرص أمام الطاعن واسعة للحصول على دينه إذ لا شك أن لهذا المقاول من المعاملات مع الآخرين ما يسمح باتخاذ الإجراءات للحصول على الدين ... ” — ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد نفت عن الدين صفة الانعدام بأسباب سائغة وكان قضاؤها في هذا الشأن مقاماً على واقع لم يجادل الطاعن في صحته ، وكان اعتبار الدين معدوماً أو غير قابل للتحويل هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة تكفى لحمل قضاؤه في هذا الصدد — لما كان ذلك فإنه لا يصح النعى على الحكم بخالفه القانون .

ومن حيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار : وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحسن العباسي ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٢)

الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ” تقرير الطعن “، ” التوكيل في الطعن “، محاماه ” توكيل
المحامى “.

وجوب أن يكون المحامى الذى يقرر الطعن بالنقض موكلا من الطاعن وإلا كان
الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .

(ب ، ج) مرض الموت ” تحديده “، محكمة الموضوع . حكم ” تسبيب
معيب “.

العبرة فى اعتبار المرض الذى يستطيل عن مدة مرض موت هو بحصول التصرف
خلال فترة تزايد واشتداد وطأته على المريض وانتهائه بالوفاة . أخذ تصديق البائعة
على البيع يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات بأمرية . بذاته لا يدل
على تزايد المرض فى الفترة التى حصل فيها التصرف . إعتداد الحكم إلى ذلك وإلى ظروف
الدعوى دون تبيانها . قصوره .

١ — توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يكون المحامى الذى يقرر
الطعن بالنقض موكلا من الطالب وإلا كان الطعن باطلا وحكت المحكمة من
ظقاء نفسها ببطلانه — فإذا كان الثابت أن المحامى المقرر بالطعن بطريق
النقض لم يقدم ما يثبت وكالته عن إحدى الطاعتين فإن التقرير بالطعن عنها يكون
باطلا لصدوره من غير ذى صفة .

٢ — العبرة في اعتبار المرض الذي يطول أمده عن سنة مرض موت هي بحصول التصرف خلال فترة تزايد واشتداد وطأته على المريض للدرجة التي يغلب فيها الهلاك وشعوره بدنو أجله ثم انتهاء المرض بالوفاة .

٣ — إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع استخلصت اشتداد وطأة المرض وتزايد على البائعة من ظروف الدعوى وملابساتها ومن إقدام زوج البائعة والمشتري منها على أخذ تصديقتها على البيع يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته — ولما كان الظرف الأخير لا يدل بذاته على تزايد المرض واشتداد وطأته على البائعة في الفترة التي حصل فيها التصرف كما لا يدل عليه أيضا مجرد إشارة المحكمة إلى ظروف الدعوى وملابساتها دون بيان لهذه الظروف والملابسات — فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القول بأن العقد محل الدعوى صدر من البائعة وهي في مرض الموت يكون قد عاره قصور في التسيب يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين السيدة منا بسطورس وفريال برسوم بصفته أقاما الدعوى رقم ٣١١ سنة ١٩٤٦ م دنى كلى التقيوم على الطاعن الأخير وعلى مورث باقي الطاعنين وقالوا في بيان دعواهما أن مورثتهما المرحومة ثريا فريال كانت قد أصيبت بمرض الروماتزم في القلب وظل المرض يشتد يوما بعد يوم حتى أدى إلى وفاتها في أول مارس سنة ١٩٤٥ وأن زوجها كامل طنبوس "المطعون عليه الأخير" لما شعر بأن وفاة زوجته أصبحت أمرا محتوما رأى أن يستأثر بأموالها منتهزا فرصة قصرها من ناحية ومرضها من ناحية أخرى ودفعها إلى تحرير عقد بيع حرفي مؤرخ ١٤/١٠/١٩٤٤ لصالح ميهوب محمد محمود

الطاعن الأخير والمرحوم عبد الواحد سليم مورت باقى الطاعنين وهو تصرف باطل لأنه فضلا عن صدوره من قاصر فقد صدر فى مرض الموت ، وقد توفيت المورثة عن وريثها الشرعيين وهم والدتها منا بسطورس "المطعون عليها الأولى" واخوتها لأمتها المشموين بولاية والدهم غبريال برسوم "المطعون عليه الثانى" وعن زوجها كامل طنبوس عبد المسيح "المطعون عليه الأخير" وتركت ما يورث عنها شرعا أطيانا زراعية مقدارها ٤١ ف و ١٦ ط بناحية الشواشنة مركز أبشواى فيوم وحصّة قدرها ١٢ ط من ٢٤ ط على الشيوع فى منزل كائن بناحية المنزلة مركز أبشواى ثم عن منقولات منزلية ومصوغات قيمتها ٤٠٠ جنيه وأنه بتقسيم هذه التركة على الورثة ينحصر الزوج النصف وينحصر المدعين النصف إذ لم تترك المورثة فرما وارثا ، وطلب المدعيان الحكم أولا — بتثبيت ملكيتهم إلى ٢٠ ف و ٢٠ ط شيوعا فى ٤١ ف و ١٦ ط وإلى ٦ ط من ٢٤ ط شيوعا فى المنزل . ثانيا — بالزام المدعى عليه الأول "كامل طنبوس" بأن يدفع لهما بصفتهم مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة نصيبهما فى المنقولات والمصوغات المروكة عن الورثة . وقد دفع الطاعنون هذه الدعوى بأنهم اشتروا ٢٨ ف و ١٦ ط من المورثة بمقتضى العقد العرفى المؤرخ ١٤/١٠/١٩٤٤ وتم اعداد وتحرير العقد النهائى بمصلحة المساحة ونأشر عليه بنحتم "صالح للشهر" فى ٢٢/٢/١٩٤٥ ، ووقع عليه فعلا من نفس البائعة أمام كاتب التصديقات فى ١/٣/١٩٤٥ ولم تتم الاجراءات بسبب الغيوبة التى أصابتها قبل اتمام الاجراءات وأنهم رفعوا بعد ذلك دعوى صحة التوقيع رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٦ كلى الفيوم ضد المطعون عليهم وقضى فيها لصالحهم . وفى ١٥/١٢/١٩٤٨ قضت محكمة الفيوم الابتدائية تمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعيان أن مورتها والمرحومة ثريا غبريال اعتراها المرض قبل وفاتها بمدة يدخل فى نطاقها تاريخ العقد المطعون فيه ، وأن هذا المرض أقصدها عن مباشرة شؤونها ولازمها حتى اقضى بوفاتها... الخ . وفى ٢٥/٥/١٩٤٥ حكمت بتدب مكتب خبراء الفيوم لبيان ما تركه المورث الأصلى المرحوم غبريال عبد الله من أطيان ومنازل ثم بيان ما خص ابنته المرحومة ثريا بالميراث فى تركته... الخ ، وبتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٤

حكمت حضوريا أولا — بتثبيت ملكية المدعين إلى ١٣ ف ٢٢ ط ٦ س مشاعة في ٤١ ف ١٩ ط ١٢ س مينة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى وتقرير الخبير والتسليم . ثانيا — بتثبيت ملكية المدعين إلى حصة مقدارها ٦ ط من ٢٤ ط شائعة في المنزل المين الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى والتسليم . ثالثا — وبإلزام المدعى عليه الأول " كامل طنبوس " بأن يدفع للمدين ٢٠٠ جنية قيمة حصتهما في المنقولات والمصرفات . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٨ سنة ٧٠ ق وطلبوا قبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى ١٣ ف ٣ ط ١٢ س قيمة الباقي من التركة بعد استبعاد ٢٨ فدانا و ١٦ قيراطا المبيعة لهم ورفض دعوى الاستئناف عليهما فيما زاد عن هذا القدر . وفي ١٩٥٤/٥/٢٤ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع أقوال الطيبين وشدى صادق وأديب قام ومن يرى طرفا الخصومة دافعا لسماع أقوالهم عن حالة مرض السيدة ثريا غبريال ومبده وتطوراته . وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٩/٤/٢١ حيث أصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها أصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة على رأيها سالف الذكر .

ومن حيث أن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الرابعة حميدة عبد الهادي للتقرير به من غير ذي صفة إذ لم يقدم المحامي المقرر توكيلا صادرا منها يليح له التقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عنها .

ومن حيث أن هذا الدفع صحيح — ذلك أن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات توجب أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله — وإذا كان الثابت

من الاطلاع على ملف الطعن أن المحامي المقرر بالطعن بطريق النقض لم يقدم ما يثبت وكالته عن السيدة حميدة عبدالمهادى إحدى الطاعنين فإن التقرير بالطعن منها يكون باطلا لصدوره من غير ذى صفة ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لها .

ومن حيث أن الطعن بالنسبة لباقي الخصوم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنين ينعوز في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر أنه لم يثبت بصفة قاطعة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى أن البائعة كانت في حالة انتكاس أو شدة المرض عند صدور عقد البيع العرفي منها في ١٤/١٠/١٩٤٤ عاد وقرر أنه يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ومن أقدم زوج البائعة والمشتريين منها إلى أخذ تصديقها على البيع في يوم وفاتها أن هذا العقد صدر منها وهي في مرض الموت ، بخفاء في تقريره الأخير مشوبا بالبطلان لقصور تسميته وفساد استدلاله — ذلك أنه لم يبين الظروف والملابسات التي استخلص منها أن المورثة صدقت على العقد وهي في مرض الموت — أما تحديد يوم أول مارس ١٩٤٥ لتوقيع على العقد النهائي فكان أمرا مقررًا قبل هذا التاريخ بعدة شهور أى منذ تحرير العقد الابتدائي في ١٤/١٠/١٩٤٤ — وقد كان في استطاعة الطاعنين لو أن وطأة المرض قد اشتدت على البائعة أن يعملوا على إتمام توقيع البائعة لهم فداء بلوغها سن الرشد في ١٣/٢/١٩٤٥ أو في يوم ٢٢/٢/١٩٤٥ بعد التأشير على العقد بختم "صالح للشهر" وأما حصول الوفاة يوم التوقيع على العقد فلا يعدو أن يكون من المصادفات السيئة التي تحدث كثيرا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتي : —
" وحيث إنه وإن كان لم يثبت بصفة قاطعة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى أن تلك البائعة كانت في حالة انتكاس أو شدة المرض عند صدور عقد البيع العرفي منها في ١٤/١٠/١٩٤٤ إلا أن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ومن إقدام زوج البائعة والمشتريين منها إلى أخذ تصديقها

على البيع في يوم وفاتها بل في اللحظة التي فاضت فيها روحها أقام كاتب التصديقات بمنزلها من قبل إتمامه مأموريته أن مرضها في الفترة الأخيرة من حياتها قد اشتد عليها للدرجة التي يغلب فيها الهلاك عادة وشعرت بدنو أجلها ولم تكن هي ولا زوجها الوصي عليها قد استأذنا المجلس الحسبي في البيع السابق صدوره منها وهي قاصر فأرادت أن تجيزه وهي في تلك الحالة التي أشرفت فيها على الموت فعاجلتها المنية قبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته ومن ثم فلا شك أن تلك الأجازة بالبيع قد صدرت منها وهي في مرض الموت فعلا كما انتهت إلى ذلك محكمة أول درجة .

ومن حيث إن العبرة في اعتبار المرض الذي يطول أمده عن سنة مرض موت هي بمحصول التصرف خلال فترة تزايدة واشتداد وطأته على المريض للدرجة التي يغلب فيها الهلاك وشعوره بدنو أجله ثم انتهاء المرض بالوفاة ، ولما كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه السابق الإشارة إليها أن محكمة الموضوع استخلصت اشتداد وطأة المرض وتزايدته على البائعة من ظروف الدعوى وملايساتها ومن إقدام زوج البائعة والمشتريين منها على أخذ تصديقها على البيع يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته ، ولما كان مجرد وفاة البائعة بمنزلها في اليوم الذي تحدد للتوقيع على عقد البيع النهائي بعد تحضيره بمصلحة المساحة وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته لا يدل بذاته على تزايد المرض واشتداد وطأته على البائعة في الفترة التي حصل فيها التصرف ، كما لا يدل عليه أيضا مجرد إشارة المحكمة إلى ظروف الدعوى وملايساتها دون بيان لهذه الظروف والملايسات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاوه قصور في التسييب يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : الحنفى العوضى ، ومحسن العباسي ،
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٣)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية :

اختصاص "الاختصاص المتعلق بالولاية" "مسائل الوقف" . وقف .
إحصاء النزاع في ادعاء المدعى بدخول العين المتنازع عليها في الوقف المشمول بنظره وتمسكه
المدعى عليه بتعبئة العين المذكورة للوقف المشمول بنظارته وبتملكه لها بالتقادم . هي دعوى ملكية
هين من اختصاص المحاكم المدنية . غير مؤثر أن تكون المنازعة قائمة بين جهتي وقف . لا اعتداد
بأن يكون سبب المنازعة سابقا أو تابعا لإنشاء الوقف . م ١٦ لأنحة ترتيب المحاكم الشرعية .
م ١٦ من قانون نظام القضاء .

متى كان النزاع - بصورته الماثلة في الدعوى - لا ينصب على ذات
الوقف من حيث إنشائه أو صحته أو الإستحقاق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية
عليه أو حصوله في مرض الموت - بل كان من جانب المدعى دعوى بدخول
العين المتنازع عليها في الوقف المشمول بنظره - ومن جانب المدعى عليه إنكارا
لهذه الدعوى وتمسكا بدخول العين المذكورة في الوقف المشمول بنظارته وبتملكه
لها بالتقادم التصديروا بطول بل المكسبين - فإن الدعوى بهذا الوصف هي دعوى
ملكية هين مما تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه - ولا يغير من هذا النظر أن
تكون المنازعة قائمة بين جهتي وقف - ولا اعتداد أيضا بأن يكون سبب
المنازعة سابقا على إنشاء الوقف (المدعى) أو تابعا لإنشائه - ذلك أن المحاكم
المدنية هي محاكم القانون العام ولا يخرج من اختصاصها إلا ما استثنى بنص
صريح - ولم تخرج المادة ١٦ من - لأنحة ترتيب المحاكم الأهلية (المقابلة
للمادة ١٦ من قانون نظام القضاء) من اختصاص تلك المحاكم فيما يتعلق بمسائل
الوقف إلا ما كان منها متعلقا بأصله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أنه بتاريخ ١٠ ، ١٤ ، مارس سنة ١٩٤٩ أقام السيد/ محمد عبد الرحمن حافظ بصفته ناظرا على وقف جديده المرحومين السيد محمد المدعو هاشم ووالده السيد محمد زين العابدين الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية ضد الطاعن والمرحوم على راتب - بصفتهما ناظرين على وقف المرحوم اسماعيل راتب - وضد السيد على أمين يحيى - بصفته ناظرا على وقف المرحومة السيدة خديجة بيهة هانم برهان - قائلا فى صحيفة أن المرحوم السيد الشريف محمد المدعو هاشم ابن السيد محمد زين العابدين وقف الأعيان الميمنة بكتاب وقفه الصادر أمام محكمة الصالحية النحوية فى فرة رجب سنة ١٠٩٠ هجرية - ومن تلك الأعيان الموقوفة المكان الكائن بشارع حسن الأكبر بالقرب من مسجد الواقف المشتمل على وكالة وحوانيت ومبين الحدود والمعالم بحجة الوقف المذكورة ، وأن الواقف أنشأ وقفه هذا على عمارة المسجد المشار اليه ومرافقه واقامة الشعائر الدينية فيه وما فضل من الربح يكون له مدة حياته ثم من بعده لأولاده ... الخ وبعد اقراض الذرية يكون على الجهات التى عنها بكتاب وقفه ، وقد مات الواقف وآل الربح الى الجهات الخيرية التى عنها الواقف والى ذريته . وأنه بتاريخ ٢٧ من محرم سنة ١٢٦١ هـ أجاز المرحوم عبد الرحمن مصطفى الشهير " بشحرور " بصفته ناظرا على الوقف المذكور - إذ ذاك - جميع بناء الوكالة وما اشتملت عليه من حوانيت وحواصل وطباق علوية الى المغفور له محمد شريف باشا ، ثم مات المستأجر وورثة المرحوم على باشا شريف ، وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ باع على باشا شريف الوكالة

ومشتملاتها وأعيانها أخرى إلى اسماعيل راتب وخديجة بهية وعثمان راتب وزينب دولت . وفي ٢٩ محرم سنة ١٢٩٩ اقتصم هؤلاء الأعيان التي اشتروها فقصت الوكالة بمشتملاتها كلا من المرحومين اسماعيل راتب وخديجة بهية هانم برهان الأول بحق ١٨ قيراط والثانية بحق ٦ قيراط وفي ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ وقف اسماعيل راتب حصته في تلك الوكالة كما وقفت السيدة خديجة بهية حصتها فيها في ١٩ صفر سنة ١٣٠٠ ، ثم أقام اللواء محمد حافظ باشا " والد المدعى " وكان ناظرا على وقف السيد الشريف محمد المدعو هاشم الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٢٥/٢٤ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ضد نظار وقفى اسماعيل راتب وخديجة بهية هانم برهان طالبا الحكم عليهم بصفقتهم برفع أيديهم عن أرض الوكالة ومباينها وتسليمها إليه ليحوزها بلهية الوقف وأمرهم بالكف عن المعارضة ثم قصر دعواه على الاكتفاء مؤقتا بطلب الحكم بجريان أرض العين المذكورة في اوقف المشمول بنظره وأعرض مؤقتا عما عدا ذلك .

وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بجريان أرض العين المحدودة بالدعوى في وقف السيد الشريف محمد المدعو هاشم ووالده المشمول بنظر " المدعى " ، وقد تعرض المدعى عليهم " ومنهم الطاعن " بصفقتهم المذكورة في وضع يده على بناء الوكالة المشار إليها سابقا — فأقام دعواه الحساية طالبا الحكم بجريان بناء الوكالة المشار إليها في الوقف المذكور مع إلزامهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية " غائبا " بجريان بناء الوكالة المذكورة في الوقف المذكور مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات .

وبتاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ استأنف السيدان علي راتب واسماعيل راتب بصفتهما ناظرين على وقف المرحوم اسماعيل راتب هذا الحكم — أمام المحكمة الشرعية العليا — ثم انفرد الطاعن بالاستئناف بعد وفاة أخيه علي راتب — وأدخلت فيه وزارة الأوقاف مستأنفا عليها بدلا من الناظر السابق — تطبيقا للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ — ثم أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة فحيد بمجلولها برقم ٨٩ لسنة ٧٣ ق وطلب المستأنف بالصحيفة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع

أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه مع المصاريف والأتعاب وأبدى المستأنف في المذكرات المقدمة منه للحكمة العليا الشرعية وللمحكمة القاهرة دائرة الأحوال الشخصية أنه يدفع الدعوى بدفعين أولهما — بعدم سماعها لمضى المدة إذ أن ملكية السيدين اسماعيل راتب للوكالة والدكاكين قد مضى عليها نحو السبعين سنة منذ اشتراها من على باشا شريف وأنه لذلك تكون الدعوى غير مسموعة لمضى المدة المانعة من سماعها طبقا للمادة ٣٧٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية. وثانيهما — بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى لأن النزاع فيها يدور حول ملكية مباني الوكالة والفصل في ذلك منوطا بالمحاكم الوطنية . وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض ما دفع به المستأنف وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وخمسة جزيئات أتعاب محاماة . وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم . وبعد استيفاء الإجراءات أبدت النيابة العامة رأيها بالمذكرة المرفقة برقم ٦ بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني من سببي الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ مايو سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وأشر بهذا القرار على أصل تقرير الطعن وأمر رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها وحدد لها أجلا خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها لإيداع مذكرة بدفاعها مشفوعة بالمستندات التي ترى تقديمها وللنيابة الواحد والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في هذا الطعن . ونفذ هذا القرار فاعطت المطعون عليها في ١٩٥٨/٥/٢٥ وقدمت مذكرة بالرد على الطعن مرفقة برقم ١١ وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية برأيها في ١٩٥٨/٩/٧ تمسكت فيها بالرأي المبدى بمذكرتها السابقة .

وحيث ان الطاعن ينحى بالسبب الثاني على الحكم في خصوص قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى أنه أقام هذا القضاء على القول بأن اختصاص تلك المحاكم في قضايا الوقف يكون معقودا لها كلما كان النزاع مبنيًا على سبب لاحق لإنشاء الوقف كما هو الحال في الدعوى، وهذا الذي

أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون ذلك أنه لا اعتداد في شأن الاختصاص بما إذا كان سبب المنازعة تاليا لإنشاء الوقف أو سابقا عليه بل المناط في هذا الخصوص هو تعلق النزاع بأصل الوقف أو عدم تعلقه به ودعوى النزاع الحالية ليس شيء منها متعلق بأصل الوقف أو متصل به بل هو في حقيقة الواقع يتمحضر إلى أنه منازعة تقوم من جانب الوقف "الذي يمثل المطعون عليه" على القول بجريان العين موضوع النزاع فيه - بينما يدعى الطاعن أن تلك العين قد آلت ملكيتها بالتصرف الصادر من علي باشا شريف إلى المشتريين الذين وقفوا العين المذكورة واستمرت في يد هذا الوقف الأخير وفي حيازته مدة تربوا على السبعين عاما وبذلك أصبحت مملوكة ملكية تامة لهذا الوقف ولمن آلت اليهم ملكية أعيانه من ذوى الاستحقاق فيه. والنزاع على هذه الصورة منقطع الصلة بأصل الوقف ومن ثم تكون المحاكم المدنية دون المحاكم الشرعية هي المختصة بنظر هذه المازمة .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده في أسبابه من قوله "من حيث إن المستأنف يستند في دفعه بعدم الاختصاص إلى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون نظام القضاء لأن النزاع يقوم هنا بين وقف السيد محمد هاشم ووقف السيد اسماعيل راتب على ملكية المبانى ثم يذهب في مذكرته إلى أن البيع الذي حصل من علي باشا شريف إلى السيد اسماعيل راتب وحرمه في ١٨٧٩/١١/٢٠ مكسب لللكية لأنه لا يمدو أن يكون في حكم القانون بيع ملك الغير لأن المقطوع به أن المشتريين من الأغيار بالنسبة للمستأجرو على الأخص بالنسبة لعل باشا شريف للبائع ومن ثم انزل على هذه الواقعة حكم المادة ٢٦٤ من القانون المدني القديم الذي تم التعاقد في ظلها وأخذ يوضح ذلك مستندا إلى أقوال شراح القوانين - وواضح مما تقدم أن المستأنف يريد أن يثبت الملكية للعين المتنازع عليها بناء على سبب لا حق لوقف السيد محمد المدعو هاشم - وقد استقر قضاء هذه الدائرة على ان مثل هذا النزاع كان من اختصاص المحاكم الشرعية - يراجع حكم هذه الدائرة الصادر في القضية رقم ١٩ لسنة ٧٣ بتاريخ ١١٥٧/١/٢٠ وإذا كان

هذا النزاع من اختصاص المحاكم الشرعية سابقا وبالتالى يكون من اختصاص هذه الدائرة فيجب الرجوع عند الفصل في هذا النزاع الى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة طبقا للمادة ٢٨ من اللائحة لا إلى القانون المدنى قديمه وحديثه وإذن فلا وجه لما ذهب اليه المستأنف في الدفع بعدم الاختصاص...“ وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون ذلك أنه متى كان النزاع بصورته المسئلة في الدعوى — لا ينصب على ذات الوقف من حيث إنشائه أو صحته أو الاستحقاق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه أو حصوله في مرض الموت بل كان من جانب المدعى ”المطعون عليه“ دعوى بدخول العين المتنازع عليها في الوقف المشمول بنظره — ومن جانب المدعى عليه ”الطاعن“ إنكارا لهذه الدعوى وتمسكا بدخول العين المذكورة في الوقف المشمول بنظاريته وبتملكه لما بالتقادم القهير والطويل المكسبين — فان الدعوى بهذا الوصف هي دعوى ملكية عين مما تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المنازعة قائمة بين جهتي وقف، ولا اعتداد أيضا بأن يكون سبب المنازعة سابقا على إنشاء الوقف المدعى أو تاليا لإنشائه — ذلك أن المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ولا يخرج من اختصاصها الا ما استثنى بنص صريح ولم تخرج المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ”المقابلة للمادة ١٦ من قانون نظام القضاء“ من اختصاص تلك المحاكم فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان منها متعلقا بأصله، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فانه يكون ميبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الاستئناف صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

ب. رياصة السيد محمود مواد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد العباسي ،
ومحمد السلام بلع ، ومحمد القاضي المستشارين .

(٧٤)

الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ”حالات الطعن“ ”الطعن ببطالان الحكم“ .

قضاء الحكم في منطوقه برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف
كان مرفوعا عن حكيم . إشارة الأسباب إلى الحكيم وما قضى به كل منهما وإلى أنهما في
محلها وإلى رفض الاستئناف موضوعا . هو خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه .
كان بحسب محكمة الاستئناف أن يكون منطوق حكمها مقصورا على رفض الاستئناف موضوعا .
استبقاه تأيد قضاء محكمة الدرجة الأولى فيما رفع عنه الاستئناف .

(ب ، ج ، د) وقف ”إيجار الوقف“ .

تعلق ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه بأصل الوقف . لا تحكمها نصوص القانون المدني
القديم .

لناظر الذي لم يمنعه الواقف إيجارة أعيان الوقف مدة لا تزيد على ٣ سنوات . جواز
إقصاص الناظر الجديد للدة إذا لم تكن الإيجارة قد انقضت وكان الباقي منها يزيد على ٣ سنوات .
إعتبار المنازعة في لزوم إيجارة الوقف بدعوى القين بطبيعتها مدنية تخضع لأحكام القانون المدني .
ليس في نصوص القانون القديم ما يفسد الإيجار بسبب القين .

١ — إذا كانت محكمة الاستئناف قد أشارت في أسباب حكمها إلى الحكيم
الصادر من محكمة الدرجة الأولى وما قضى به كل منهما وأوضحت أن

الاستئناف مرفوع عنهما معا — وبعد أن عرضت للدعوى على دوائر المستأنفين — الطاعنين — قالت ”وحيث إنه لما تقدم ولما جاء بأسباب الحكيم المستأنفين من أسباب لا تتعارض معها يكون الحكان المستأنفان في محلها ويتعين رفض الاستئناف موضوعا“ ثم ورد في منطوقه بعد ذلك قضاءه ”برفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف“ — وكان يبين من ذلك أن ما ورد بالمنطوق في شطره الأخير لم يكن سوى خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه فضلا عن أنه كان بحسب محكمة الاستئناف أن يكون منطوق حكمها مقصورا على رفض الاستئناف موضوعا مما يستتبع بطبيعته تأييد قضاء محكمة الدرجة الأولى فيما رفع الاستئناف عنه — فإن النعي بوقوع بطلان جوهرى في الحكم لأنه قضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكيم لا عن حكم واحد يكون في غير محله .

٢ — ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه هي من المسائل المتعلقة بأصله ولم تكن تحكمها نصوص القانون المدنى القديم .

٣ — إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ولم يمنعه الواقف من ذلك جاز له أن يؤجر أعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات ويسرى الإيجار ما دامت نظارته باقية فإذا ما انتهت جاز للناظر الذى يخلفه إذا لم تكن الإجارة قد اقضت وكانت المدة الباقية منها أكثر من ثلاث سنوات أن ينقص المدة إلى ثلاث سنوات .

٤ — التراجع فى لزوم إجارة الوقف بدعوى الغبن فيه هو بطبيعته نزاع مدنى صرف يخضع لحكم القانون المدنى ولم يكن فى نصوص القانون المدنى القديم ما يفسد الإيجار بسبب الغبن — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٩٥ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى بنها بعريضة أعلنت فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ طلبت فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ١٧٥٩ جنيها و ٢٥٠ مليا وببطلان عقد الإيجار المؤرخ فى ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ والصادر لهم من المرحوم على ابراهيم حافظ الناظر السابق على الوقف المشمول بنظارة المطعون عليها الأولى — وأسست المدعية دعواها على أن الناظر السابق على الوقف كان قد أبرر للطاعنين أليمان الوقف بمقد مؤرخ فى أول أبريل سنة ١٩٤٦ لمدة ثلاث سنين تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بأجرة مقدارها ١٤ جنيها سنويا للفدان الواحد وفى ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ عاد الناظر السابق فأجرها لهم لمدة ثلاث سنين أخرى تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأن التأجير الأخير تم دون إذن من القاضى الشرعى ومن ثم يكون باطلا عملا بنص المادة ٦٣٣ من القانون المدنى وأن مدة العقد الأول لم تكن قد انتهت عند رفع الدعوى وكان باقيا منها سنة وأن الأجرة المتفق عليها فى هذا العقد تنطوى على غبن فاحش لجهة الوقف إذ لا تقل أجرة الفدان من أرض المثل من أربعين جنيها . وفى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الدرجة الأولى أولا — بإتقاص المدة الباقية من عقدى الإيجار بحيث تنتهى فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ وثانيا — بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لمعاينة أطياف الوقف وتقدير أجر مثلها فى سنة ١٩٤٦ الزراعية ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليها الأولى مبلغ ٦٢١ جنيها و ٢٣٢ مليا . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم

هو والحكم الصادر في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ وقيد استئنافهما برقم ١٨٧ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف في منطوق حكمها ” برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف “ وذلك لما ورد في أسباب حكمها ولما لا يتعارض معه من أسباب ” الحكيم المستأنفين “ . قرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بأن الحكم مرجح نقضه نقضا جزئيا . عرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة أخيرا لنظره صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن الظعن بنى على سببين يحصل أحدهما في النعي بوقوع بطلان جوهرى في الحكم لأنه قضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكيم لا عن حكم واحد .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من وقائع الحكم المطعون فيه وأسبابه أن محكمة الاستئناف قد أشارت فيها إلى الحكيم الصادرين من محكمة الدرجة الأولى في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ ، ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وما قضى به كل منهما وأوضحت أن الاستئناف مرفوع عنهما معا وبعد أن عرضت للرد على دفاع المستأنفين — الطاعنين — قالت ” وحيث إنه لما تقدم ولما جاء بأسباب الحكيم المستأنفين من أسباب لا تتعارض معها يكون الحكيم المستأنفان في محلها ويتعين رفض الاستئناف موضوعا “ ثم ورد في المنطوق بعد ذلك قضاؤه ” برفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف “ وبين من ذلك أن ماورد بالمنطوق في شطره الأخير لم يكن سوى خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه فضلا عن أنه كان بحسب محكمة الاستئناف أن يكون منطوق حكمها مقصورا على رفض الاستئناف موضوعا مما يستتبع بطبيعته تأييد قضاء محكمة الدرجة الأولى فيما رفع الاستئناف عنه — وعلى ذلك يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الظاهرين ينعون في السبب الآخر على الحكم مخالفته للقانون من وجهين ويقولون في بيان أولها إن الحكم إذ قضى باقصاص مدة عقدي الإيجار قد أعمل نص المادة ٦٣٣ من القانون المدني الجديد في حين أن هذين العقدين كانا قد أبرما في سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ قبل العمل بهذا القانون الذي استحدث في المادة ٦٣٣ ما ورد بها من جواز انتقاص مدة الإيجار فيما زاد على ثلاث سنين وذلك على خلاف القانون المدني القديم الذي لم يكن يقيد المؤجر سواء كان مالكا أو ناظرا على الوقف بهذا القيد في خصوص مدة الاجارة . ويستطرد الطاعنون إلى القول بأن المطعون عليها قد أجازت العقدين بعد تعيينها ناظرة على الوقف وذلك باقرار مؤرخ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما نفذت العقدين في المدة السابقة على رفع الدعوى بقبضها الأجرة على أساس ما ورد بهما .

ومن حيث إن هذا النعي مردود أولا — بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يطبق على واقعة الدعوى نص المادة ٦٣٣ من القانون المدني وإن كان قد أشار إليها إذ قال إن نصها غير مستحدث ثم أحال في أسبابه إلى الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣ والذي ورد بأسبابه ما يلي : ”وحيث إن المجمع عليه قضاؤه بالنسبة لمدة إجارة الوقف قبل التقنين الجديد — أنه إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد ولم يمنعه إواقف من ذلك جاز له أن يؤثر أحيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات ويسرى الإيجار ما دامت نظارته باقية فإذا انتهت جاز للناظر الذي يخلفه إذا لم تكن الإجارة قد انقضت وكانت المدة الباقية منها أكثر من ثلاث سنوات أن ينقص المدة إلى ثلاث سنوات “ — وهذا الذي أقام الحكم قضاؤه عليه لا مخالفة فيه للقانون لأن ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه هي من المسائل المتعلقة بأصله ولم تكن تحكمها نصوص القانون المدني القديم . ومردود ثانيا — وفي خصوص إجازة المطعون عليها عقدي الإيجار بما ورد في الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من قوله ” وللمدية — المطعون عليها —

بصفتها ناظرة أن تطلب اقتصار المدة الباقية من العقد إلى ثلاث سنوات . ولا يتعارض ذلك مع إجازة ويكلها بصفتها ناظرة للإجارة الثانية المؤرخة ١٩٤٩/٥/٣ إذ إنها ليست المستحقة الوحيدة في الوقف بل إنها تستحق الوقف مع ابنها القاصر المشمول بوصايتها ولا تملك أصلاً أن تؤثر أعيان الوقف لأكثر من ثلاث سنوات طالما أنها ليست المستحقة الوحيدة وبالتالي فإن إجازتها للعقد الثاني لا تمنعها بصفتها تمثل مصالح الوقف من أن تطلب اقتصار المدة إلى ثلاث سنوات “ .

ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب يتحصل في أن الحكم المطعون فيه طبق على دعوى الغبن أحكام الشريعة الإسلامية في حين أن ما كان يتعين تطبيقه عليها هو القانون المدني القديم الذي لم تتعرض نصوصه في باب الإيجار لغبن يجوز فسخ العقد أو تكملة أجزائه .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في القول بجواز تكملة الأجرة بسبب الغبن الفاحش إلى أحكام الشريعة الإسلامية . وهذا النظر غير صحيح ذلك لأن النزاع في لزوم إجارة الوقف بدعوى الغبن فيه هو بطبيعته نزاع مدني صرف يخضع لحكم القانون المدني ولم يكن في نصوص القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى ما يفسد الإيجار بسبب الغبن — وبذلك جرى قضاء هذه المحكمة في الطعين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٥ ق و ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ق — ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام الشريعة الإسلامية على دعوى الغبن قد أخطأ تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن ما تعلق بهذه الدعوى من موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وذلك بالنسبة لما قضى به من تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام المدعى عليهم — الطاعنين — بمبلغ ٦٢١ جنيهاً و ٢٣٢ ملياً ورفض دعوى المطعون عليها في شطرها الخاص بمطالبتهم بمبلغ ١٧٥٩ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياذل المستشار ، ومحمود المصطفى : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد العباسي ، وعبد السلام بلبيح المقتارين .

(٧٥)

الطعن رقم ٣٩ سنة ٢٥ القضائية :

(١) عمل " فسخ عقد العمل " .

حق رب العمل في فسخ عقد العمل لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد
المحدد المدة . مرده أن العقد ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة .

(ب) عمل " التزامات العامل الجوهرية " . حكم " تسبب معيب " .

إيضاح المادة ٦٨٥ مدني التزامات العامل الجوهرية . منها تأديته العمل بنفسه
وبذله فيه من الأمانة ما يبذله الشخص المعتاد . تمسك رب العمل في تبرير فصله للعامل
بعدم بذله العناية اللازمة عدم الرد على هذا الدافع الجوهرية . فني جهل العامل بالعمل
والتنويه بكفائه — لا يدل بذاته على فني ما تمسك به رب العمل ولا يصلح ردا على
هذا الدافع . تصور .

١ — حق رب العمل في فسخ العقد لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية
في العقد المحدد المدة يرجع في أصله إلى أن عقد العمل ملزم لطرفيه ويرتب
في ذمتها التزامات متبادلة تسوغ لأحدهما التحلل من رابطة العقد إذا امتنع
الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أخل به .

٢ — أوضحت المادة ٦٨٥ من القانون المدني التزامات العامل الجوهرية
ومنها ما أوجبه على العامل في فقرتها الأولى من " أن يؤدي العمل بنفسه وأن
يبذل فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد " — فإذا كان الطاعن قد تمسك
في دفاعه بتبرير لفصل المطعون عليه لإخلال الأخير بالتزاماته بعدم بذله في العمل

المتعاقد عليه العناية اللازمة مما سبب للطاعن خسارة، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ، وكان ما أورده بأسبابه من تقي جهل الطاعن بالعمل المتعاقد عليه أو التنويه بكفائه لا يدل بذاته على تقي ما تمسك به الطاعن من إخلال المطعون عليه بالتزاماته الناشئة من عقد العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور فى التسبيب يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى بور سعيد وقال فى بيان دعواه إنه يقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٢/٢/١٠ تعاقد مع المطعون عليه على أن يعمل لديه فى وظيفة مراقب لإدارة أشغال صيانة مباني شركة قناة السويس التى رسا عطاؤها على الطاعن وذلك براتب شهرى قدره ٣٥ جنيها لمدة سنتين بدايتهما تاريخ تحرير العقد الذى نص فيه على أنه لا يجوز إلغاؤه بغير اتفاق الطرفين و باخطار سابق لمدة شهر مقدما . ولكنه فوجئ فى ١٩٥٢/٥/٢٦ باخطار الطاعن بالاستغناء عنه دون بيان الأسباب . ولما كان هذا الفصل قد صدر بغير مبرر فإن من حقه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر يكتفى فى تقديره بقيمة المرتب عن باقى مدة العقد أى مبلغ ٧٣٥ جنيها طلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفعه له والمصاريف والأتعاب والنفاذ . وقد دفع الطاعن هذه الدعوى بأنه لم يتعسف فى فصل المطعون طيه وبأن هذا الفصل إنما يرجع إلى أسباب تبرره منها جهل المطعون عليه بالعمل الذى تعاقد عليه وأنه لم يبذل فيه ما يبذله الشخص المعتاد مما سبب للطاعن فى مدة الشهور الثلاثة التى باشر المطعون

عليه العمل خلالها خسارة تقدر بخمسة آلاف جنيه. وبتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٩ قضت محكمة بور سعيد الابتدائية في هذه الدعوى حضوريا بإلزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للمدعى (المطعون عليه) مبلغ ١٠٥ جنيا والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه والنفاذ. فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٦ سنة ٦ ق المنصورة كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ١٩ سنة ٦ ق المنصورة. وبعد أن قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين قضت فيهما بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٧٣٥ جنيا والمصروفات عن الدرجتين و ١٠ جنيات مقابل أتعاب المحاماه عنهما. وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٥٩/٥/٦ وأصر الطاعن على طلباته وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفيها أصر كل من طرفي الخصومة على طلباته وصحمت النيابة على رأيها سالف الذكر.

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الرابع من السبب الثاني من سببي الطعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه يجهل العمل المتعاقد عليه وأنه لم يبذل في أدائه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد إذ طلب أكثر من مرة خامات وأدوات تين بعد إرسالها إليه في موقع العمل أنها تزيد بكثير من مقتضيات العمل مما ألحق بالطاعن أضرار مادية كبيرة بلغت الألف جنيه وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوقائع، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب استنادا إلى ما استخلصته من الأوراق التي قدمها لها المطعون عليه والخاصة بعمله لدى شركة قناة السويس قبل اتعاقه بخدمة الطاعن كملاحظ لعمليات مبانى الشركة في حين أنه لا علاقة بين هذه الأوراق وبين الوقائع التي تمسك الطاعن بإثباتها والتي تفيد أن المطعون عليه فوق كونه جاهلا بالعمل لم يبذل في تأديته ما يبذله الشخص المعتاد فجاء حكمها مشوبا ببطلان جوهرى يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية طبق الأصل من المذكرة التي قدمها الطاعن لمحكمة الاستئناف بملحة ١٩٥٤/٦/٢٤ أنه تمسك فيها بما نص به في هذا الوجه إذ جاء بالصحيفة هـ من هذه المذكرة ما يأتي : ” سبق القول أن سبب الفصل يرجع إلى أسباب ثلاثة تلخصها في أن المدعى (المستأنف عليه) أولاً — يجهل العمل الذي تم التعاقد معه بشأنه ثانياً — ولأنه لم يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد — فقد طلب أكثر من مرة خامات وأدوات تبين بعد إرسالها إليه في مكان العمل أنها تزيد بكثير عن مقتضيات العمل مما ألحق بالمستأنف إضراراً مادية بلغت ألف جنيه في مدة خدمته القصيرة “ . ومؤدى ذلك أن الطاعن في هذا الشق من الدفاع قد استند في تقي دعوى المطعون عليه إلى أمرين : الأول — أنه يجهل العمل المتعاقد عليه — الثاني — أنه لم يبذل فيه ما يبذله الشخص المعتاد مما سبب له خسارة تقدر بألف جنيه .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه رد على هذا الدفاع بقوله : ” ومن حيث إن الحاج محمد عبد الفتاح أبو النجا ينحى على الحكم المستأنف أن محكمة أول درجة قد رفضت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات جهل جيوفاني بارجيلي بالعمل الذي تم التعاقد بشأنه وبعدم إتيانه بأوامره — ومن حيث إن هذه المحكمة ترى عن المبرر الأول من أسباب فصل جيوفاني بارجيلي وهو جهله بالعمل الذي تم التعاقد عليه وعدم كفاءته فإن الثابت من الاطلاع على المستندات المقدمة من جيوفاني أنه كان يعمل بشركة قناة السويس كملاحظ لعمليات الشركة من ١/١/١٩٣٠ إلى ١/٨/١٩٤٠ وهو تاريخ الاستغناء من خدمته بسبب حالة الحرب القائمة في ذلك الوقت كما أنه اشتغل قبل ذلك بورش الشركة لحساب المكاوول في المدة من فبراير سنة ١٩٢٣ حتى ١/١/١٩٣٠ وهو تاريخ تعيينه بالشركة ثم عين لمدة شهرين بتاريخ ٢١/٣/١٩٥٠ حتى ٢٠/٥/١٩٥٠ وصار العقد المذكور يتجدد من مدة لأخرى كملاحظ لعمليات مباني الشركة الجديدة وبلغ كسبه عن آخر شهر تقاضاه ٥٠ جنيهاً و ٨٠٨ ملياً فشخص هذا حاله ليس من السهل بعد ذلك القول بجهله وعدم كفاءته في العمل الذي تم التعاقد عليه وهو من نفس نوع العمل الذي مارسه من قبل كل تلك السفين الطويلة ، ولا يؤثر في ذلك القول بأنه

لو كان كفتا لهذا العمل لألحقته شركة القتال بالعمل لديها إذ من الجائز ألا يكون لديها في الوقت الحاضر مكانا له .

ومن حيث إن حق رب العمل في فسخ العقد لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد المدة يرجع في أصله إلى أن عقد العمل ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتهما التزامات متبادلة تسوغ لأحدهما التحلل من رابطة العقد إذا امتنع الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أخل به . ولما كانت المادة ٦٨٥ من القانون المدني قد أوضحت التزامات العامل الجوهرية ومنها ما أوجبه على العامل في فقرتها الأولى من " أن يؤدي العمل بنفسه وأن يبذل فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد " ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه تبريرا لفصل المطعون عليه لإخلال الأخير بالتزاماته بعدم بذله في العمل المتعاقد عليه العناية اللازمة مما سبب للطاعن خسارة بلغت الألف جنيه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ، وكان ما أورده بأصياحه السابق الإشارة إليها من تقى جهل الطاعن بالعمل المتعاقد عليه أو التنويه بكفاءته لا يدل بذاته على تقى ما تمسك به الطاعن من إخلال المطعون عليه بالتزاماته الناشئة عن عقد العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور فى التسييب يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٦)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ القضائية:

(١) إثبات "عبء الإثبات" "الإثبات بالينة" "سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض".

عبء الإثبات على المدعى . عدم تقديمه دليلا على ما يدعيه . عدم طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق . حق محكمة الموضوع في الإحالة إلى التحقيق ، جوازي لها . ١٩٥٢ مرافعات . تقديرها هذا بمنأى من رقابة محكمة النقض .

(ب) بيع " آثار البيع " " التزامات البائع " " الالتزام بتسليم المبيع " "تعريفه" .

تسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به ٢٥٠٤ م مدني .

١- المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه فيها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن لم يقدم دليلا على ما يدعيه من رد الشركة المطعون عليها جهازى " الجراموفون " اللذين يطلب رد ثمنهما إليه ، وكان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه في هذا الشأن ، وكان الحق المنحول للمحكمة في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالينة - هذا الحق جوازي لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها تقديرا لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإن النعي على الحكم فيها انتهى إليه من رفض الدعوى في هذا الشق منها بخالفه القانون يكون غير مسديد .

٢- وضع المبيع تحت تصرف المشتري الأمر الذى يتحقق به التسليم طبق النص
المادة ٤٣٥ من القانون المدنى - يشترط فيه أن يكون بحيث يتمكن المشتري
من حيازة المبيع والانتفاع به .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

بحيث إن وقائع هذا الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن تتحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى
القاهرة ضد الشركة المطعون عليها بعريضة قال فيها إنه اتفق معها بموجب عقد
مؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ على أن يكون الموزع الوحيد بالقطر المصرى عدا
مدينة الاسكندرية للراديو ماركة "أريكسون" الذى تنتجه تلك الشركة بالشروط
المبينة فى ذلك العقد وقد استمرت المعاملة بينهما إلى أن أخطرت الشركة المطعون
عليها بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٥ بوصول عدد من الراديوهات طلبت من الطاعن دفع
نصف قيمتها وقدره ١٩٠٠ جنيه فقام الطاعن بدفع مبالغ من هذه القيمة مقدما بلغ
مجموعها ١٤٢٣ جنيها ولم يسلم لنهاية ١٩٥١/١٢/٢٠ سوى خمسين جهازا فقط قيمتها
٩٥٩ جنيها و ٥٠٠ مليم فبقى له من المبلغ المدفوع للطعون عليها مبلغ ٤٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم
طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مع مبلغ ٣٠ جنيها ثمن جهازين جراموفون كان
قد ردهما لها وفوائد المبلغ كله (٤٦٧ جنيها و ٥٠٠ مليم) بواقع ٥ ٪ من تاريخ
المطالبة الرسمية مع المصاريف والأتعاب والتفاد. فطلبت المطعون عليها رفض
الدعوى بحجة أن الطاعن هو الذى قصر فى استلام أجهزة الراديو الباقية حتى
التهمتها الزيران وهى فى مخازنها إبان حريق القاهرة فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢
فيكون هلاكها عليه لأنها دعت مرارا لاستلام تلك الأجهزة فتأخر ولم يقبل .
وبتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بالزام الشركة المطعون عليها

بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٦٧ جنيهًا و ٥٠٠ مليم وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويًا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٢/٣/٢٧ حتى السداد والمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، استنادًا إلى أن هلاك المبيع قبل تسلمه يكون طبقًا لنص المادة ٤٣٧ من القانون المدني على البائع إلا إذا أثبت هذا الأخير أنه أعذر المشتري لتسلم المبيع فلم يتسلمه وقالت المحكمة إن الشركة المطعون عليها قد عجزت عن إثبات قيامها بهذا الإعذار. فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٢٠ سنة ٧١ ق تجارى طالبة إلغاء ورفض الدعوى وإلزام الطاعن بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين . وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وذلك استنادًا إلى أن الشركة المطعون عليها قد أعلنت الطاعن بوصول أجهزة الراديو ووضعتها تحت تصرفه وأن وضع المبيع تحت تصرف المشتري يغني طبقًا لنص المادة ٤٣٥ من القانون المدني عن الإنذار المنصوص عنه في المادة ٤٣٧ من القانون المذكور. وبتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن النفي على الحكم فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لمبلغ الثلاثين جنيهًا فمن جهازى الجرامفون يتحصل في أن الحكم خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن الشركة المطعون عليها قد أنكرت طلبة هذا الإدعاء وأنه ليس من بين أوراق القضية ما يدل عليه في حين أن الدعوى لا يقضى فيها بالرفض بمجرد أن ينكرها الخصم وأن المطالبة بهذا المبلغ لا تستدعى سندًا كتابيًا لإثباتها لأنها معاملة تجارية يجوز الإثبات فيها بالبينة فكان من واجب المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثباتها أو أن تبين في حكمها سببًا لعدم الأمر بالتحقيق .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص ما يأتي ”وحيث إنه فيما يختص بمبلغ الثلاثين جنيها التي يقول المستأنف عليه (الطاعن) أنها ثمن جهازين جراموفون مرتبحة . فإن هذا قد أنكرته عليه المستأنفة . ولا دليل عليه في أوراق الدعوى . وإذا كان المستأنف عليه قد أشار إلى هذا المبلغ في الصورة المقدمة منه من خطابه المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ فإن هذا لا يتخذ دليلا على المستأنفة لأن الخطاب المذكور من صنع المستأنف عليه “ومؤدى ذلك أن الطاعن لم يقدم دليلا على ما يطلبه في هذا الشق من الدعوى وأن ما فيها من أوراق لا يؤيد مدعاة فيه ولذا قضى الحكم برفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب . ولما كان المدعى هو المكلف قانونا بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه فيها ، وكان الحكم قد أثبت — على ما سبق — أن الطاعن لم يقدم دليلا على ما يدعيه من رده إلى الشركة المطعون عليها جهازى الجراموفون اللذين يطلب رد ثمنهما إليه . كما أن الطاعن لم يطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه في هذا الشأن ، وكان الحق المنحول للمحكمة في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالبينة هذا الحق جوازى لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها تقديرا لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم فيما انتهى إليه من رفض الدعوى في هذا الشق منها بخالفة القانون يكون غير سديد متعين الرفض .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على قضاء الحكم في الشق الآخر من الدعوى الخاص بطلب رد ما دفع من ثمن أجهزة الراديو أن الحكم شابه فسادا في الاستدلال ذلك أنه استخلص ثبوت وضع الأجهزة تحت تصرف الطاعن من أوراق وأدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فوصول الأجهزة من الخارج وإخطار الطاعن بوصولها لا يؤدي إلى القول بأن الأجهزة أصبحت تحت تصرف الطاعن واستلامه لأن الثابت من العقد أنه يعقب وصولها من الخارج إجراءات الفحص وثبوت الصلاحية كما أن دفع الطاعن مبلغ ١٤٣٣ جنيها واستلامه أجهزة قيمتها ٩٩٥ جنيها و ٥٠٠ مليم يؤدي على عكس ما ذهبت إليه المحكمة إلى صحة أقوال

الطاعن من أن الشركة المطعون ضدها هي التي تأخرت عن التسليم وأنه هو الذي كان يحثها في الاستلام وأنه لو كانت الأجهزة وردت وفحصت وأصبحت صالحة للعمل لكان على الأقل استلم بقدر ما دفع . إذ المبلغ المدفوع منه هو

ثمان ٧٠ جهازا وهو قد استلم ٥٠ فقط .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أثار في دفاعه أن الشركة المطعون عليها لم تسلمه الراديوهات الزائدة عن الخمسين جهازا التي تسلمها، تلك الأجهزة الزائدة التي يطالب في هذه الدعوى برد ثمنها لأنها لم تكن قد أتمت فحص تلك الأجهزة وبالتالي لم تكن قد تبينت صلاحيتها للاستعمال وقد أورد الحكم ردا على هذا الدفاع ما يأتي :

”وإذ كان يدعى (الطاعن) أن هذه الشركة لم تسلمه غير خمسين جهازا لأنها لم تكن قد أتمت فحص الجهازات فإن المبلغ الذي دفعه وقدره ١٤٣٣ ج يزد عن ثمن الخمسين جهازا التي تسلمها مما يدل على أن الفائض وإن كان يقل عما هو ملزم بدفعه وفقا لنصوص العقد إلا أنه قد دفع على حساب الجهازات المتبقية لحين استيفاء الثمن“ ومؤدى ذلك أن الحكم قد اتخذ من دفع الطاعن للمبلغ الزائد على ثمن الخمسين جهازا التي تسلمها دليلا على أن هذا المبلغ قد دفع من أصل ثمن الأجهزة الزائدة على الخمسين وأنه لو كانت تلك الأجهزة لم تفحص أو كانت غير صالحة للاستعمال كما يدعى الطاعن لما دفع شيئا من ثمنها . ولما كان وضع المبيع تحت تصرف المشتري الأمر الذي يتحقق به التسليم طبقا لنص المادة ٤٣٥ من القانون المدني يشترط فيه طبقا لنص تلك المادة أن يكون بحيث يتمكن المشتري من حيازة المبيع والانتفاع به ، وكان ما ادعاه الطاعن من عدم فحص أجهزة الراديو المطالب برد ثمنها - إذا ثبت صحة هذا الادعاء - مانعا له من الانتفاع بها إذا أثبت الفحص عدم صلاحية تلك الأجهزة للاستعمال وبالتالي مانعا من القول بوضعها تحت تصرفه وحصول تسليمها إليه . وكان استناد الحكم إلى عدم صحة هذا الادعاء مبنيًا على مجرد قيام الطاعن بدفع جزء

٢٠٠ (١٥) ٢٠٢

من ثمن تلك الأجهزة الباقية في حين أن الحكم ذاته قد قرر أن الطاعن ملزم بنصوص العقد بدفع هذا الجزء من الثمن . لما كان ذلك فإن استدلال الحكم على ثبوت فحص الأجهزة وصلاحياتها للاستعمال بأن الطاعن دفع المبلغ الزائد عن ثمن الخمسين جهازا التي تسلمها ، هذا الاستدلال يكون غير سليم ، ويكون ادعاء الطاعن بعدم فحص الأجهزة الباقية وعدم صلاحياتها للاستعمال الأمر الذي يتحقق به وضع تلك الأجهزة تحت تصرفه وبالتالي تسليمها إليه ، يكون هذا الدفاع باقيا بغير رد مائع من الحكم مما يعنيه ويتعين معه نقضه في هذا الخصوص دون حاجة للتعرض لباقي أسباب النعي الخاصة بقضاء الحكم في هذا الشق من الدعوى .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباسى ،
ومهدى رقت ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(٧٧)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض "حالات الطعن" "الطعن ببطلان الحكم" .

التي على الحكم المؤسس على عدم مراعاة الإجراءات التى أوجبها قانون المرافعات
من إعادة الاعلان والاعذار لمن لم يحضر لا يجوز التحدى به طالما لم يجر التمسك
به أمام محكمة الموضوع . بطلان لا يتصل بالنظام العام .

(ب) مسئولية "المسئولية التقصيرية" "الخطأ التقصيرى" .

المنافسة التجارية غير المشروعة تعد خطأ تقصيريا يوجب المسئولية . تجاوز حدود
المنافسة المشروعة . مثال . إغراء عمال محل مزاحم على ترك محلهم إلى محل آخر .
النشر من ذلك بالصحف وتوجيه الأنظار إليهم مع إلقاء اللوم على المنافس الأول
في الإعلانات .

(ج) تعويض .

تقدير التعويض مسألة واقعية . يستقل بها قاضى الموضوع .

١ - لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسسا على عدم
مراعاة الإجراءات التى أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر
من الخصوم فى الدعوى وإذاره - طالما أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام
محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام - على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة .

٢ — تعد المنافسة التجارية غير المشروعة فعلا تقصيرا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى —
و بعد تجاوزا لحدود المنافسة المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة فى المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بإحدهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها —
فإذا كانت الوقائع الثابتة من الأوراق والتي حصلها الحكم المطعون فيه —
هى خروج تسعة عمال من محل المطعون عليه خلال شهر واحد ثم إلحاقهم بمحل الطاعنين المنافس له كل منهم فور خروجه ثم إعلان الطاعنين بالصحف أكثر من مرة عن التحاق أربعة منهم بمحلهم موجهين الأنظار إلى أسمائهم وسبق اشتغالهم بمحل المطعون عليه ، وكانت هذه الوقائع تتم عن إغراء الطاعنين لعمال محل المطعون عليه على الخروج منه وإلحاقهم بمحلهم كما تم من اعتداء على الاسم التجارى لمحل المطعون عليه بإلحاقه فى الإعلانات المتعلقة بمحلهم وتضمينها ما يفيد سبق اشتغال عمالهم لدى المطعون عليه رغم انقطاع الصلة بينهم وبينه بخروجهم من محله ، وكانت هذه الأفعال مجتمعة تعتبر تجاوزا لحدود المنافسة المشروعة لما يترتب عليها من اضطراب فى أعمال محل المطعون عليه بسبب انقضاى بعض عملياته عنه إلى محل الطاعنين ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى مساءلة الطاعنين على أساس من الفعل الضار غير المشروع وقضى بتعويضه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما وبني قضاءه على أسباب سائغة كافية للحمله .

٣ — تقدير التعويض من المسائل الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن فى أن المطعون عليه أقام على الطاعنين وآخرين الدعوى رقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة قال فى بيانها أنه افتتح منذ عشرين عاما بشارع قصر النيل رقم ٢٤ صالونا لللاقة وتزوين السيدات عرف باسم صالون "سقراط" وكان يقوم بإدارته بنفسه واستخدم فيه عمالا أخصائيين فى هذه المهنة حتى صار بفضل اجتهاده المحل الأول فى القاهرة ، وكان يعمل بمحله الطاعن الأول وتسعة آخرون فالفهم عميلاته واعتدن عليهم بحيث لو تركه حامل منهم فلان بعض العميليات يتبعنه فى أى محل آخر يعمل به ، وفى ديسمبر من عام ١٩٥٠ أبدى الطاعن الأول رغبته فى ترك العمل ليفتح محلا لحسابه فرحب المطعون عليه بذلك واشترك الطاعن المذكور مع الطاعنين الثانى والثالث فى محل أسموه "ريمور" برقم ١ بشارع قصر النيل بالقرب من محل المطعون عليه . ويستطرد المطعون عليه قائلا إنه فوجئ فى ٢٩ و ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ - بعد عام تقريبا من خروج الطاعن الأول - بترك ثلاثة من عماله الخدمة لديه ، وفى اليوم التالى - أى - فى اليوم الأول من ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلن الطاعنون بجريدة الجورنال ديجيت بصنعتهم أصحاب "صالون ريمور" عن التحاق هؤلاء العمال بجلهم وذكر فى الإعلان أنهم كانوا يعملون سابقا بمحل المطعون عليه "سقراط" ، ثم خرج حامل رابع وأعلن عن إلحاقه بمحل الطاعنين بنفس الجريدة بعدد ١٩٥١/١٢/٢ ، وتوالت بعد ذلك الإعلانات بهذا المعنى فى صحف أخرى . وفى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ خرج خمسة آخرون من عمال محله والتحقوا بمحل الطاعنين وكان هؤلاء الآخرون قد تعمدوا التريث

في ترك العمل لديه حتى يقوموا بمهمة الاتصال بالعمليات لإغرائهم على التعامل مع "صالون ريمور" وأردف المطعون عليه بقوله إن الطاعنين قاموا بإغراء عماله على ترك العمل لديه وأعلنوا عن إلحاقهم بمحلهم ليتناولوا شهرة على حساب الشهرة الدائمة لمحله وقد لحقه من ذلك ضرر جسيم تحكمه قواعد المادة ١٦٣ من القانون المدني لما فيه من منافسة غير مشروعة ، وقدر المطعون عليه تعويض هذا الضرر بمبلغ ألفي جنيه ، وهو ما طلب أن يحكم له به على جميع من اختصمهم متضامنين . فقضت المحكمة الابتدائية في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف بمجلدولها تحت رقم ٧٤٨ سنة ٧٠ ق وطلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته أمام محكمة أول درجة . ثم عاد وأقام استئنافا آخر قيد برقم ٦١ سنة ٧١ ق بنفس طلباته في الاستئناف الأول . وقرر الحاضر عنه بجلسته ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أنه رفع هذا الاستئناف الثاني إذ لم يستكمل الأول أوضاعه الشككية لعدم إعلان جميع المستأنف عليهم ، وأمرت المحكمة في نفس الجلسة بضم الاستئنافين . وفي ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليهم - الثلاثة الأول - أي الطاعنين - بأن يدفعوا للمطعون عليه على وجه التضامن فيما بينهم مبلغ ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه مصرى على سبيل التعويض . وبتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنون الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ، وبعد استيفاء إجراءاته أبدت النيابة وأياها برفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسته ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على طلباتها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب أربعة - يحصل أولها في النعي بطلان الحكم المطعون فيه - ذلك أن الطاعن الأول لم يقدم دفعا بعد إعلانه بالاستئناف رقم ٦١ سنة ٧١ ق ولم يحضر بالجلسة التي حددت لنظره . وكان يتعين إعادة إعلانه طبقا لنص المادة ٤٠٧ مكرر والمادتين ٤١٦ و ٩٦

من قانون المرافعات إلا أن هذا الإجراء لم يتم على الوجه الصحيح إذ لم يوجه الإعلان إلى المعلن إليهم شخصيا - وإنما وجه إلى الأستاذ جورج داريان المحامي بوصف مكتبه وكيلا ومخلا مختارا لهم - ولم تسلم منه صور بعدد الأشخاص الواجب إعادة إعلانهم ، وبفرض جواز الإعلان إلى الوكيل بدلا من الخصم شخصيا فقد كان ينبغي توجيهه إلى وكلائهم الثلاثة الواردة أسماؤهم في إعلان الحكم المستأنف لا إلى أحدهم ، ويرتب الطاعنون على ذلك اعتبار الحكم مشوبا بالبطلان بالنسبة لهم جميعا لتعلق هذا البطلان بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن إعادة الإعلان إذا لم يتم على الوجه الصحيح بالنسبة للطاعن الأول - على فرض صحة هذا الادعاء وأيا كان سببه لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة له وإنما يؤدي إلى مجرد اعتبار الحكم غايبيا في حقه ، تجاوز له المعارضة فيه أمام محكمة الموضوع تأسيسا على ما يدعيه من أنه قد وصف خطأ بكونه حضوريا بالنسبة له لعدم إعادة إعلانه على الوجه الصحيح ، ولكنه لا يستطيع هو أو غيره من الطاعنين التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة ببطلان الإجراءات في هذا الصدد - وذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم جواز التحدى أمامها بالبطلان إذا كان مؤسسا على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى وإعذاره - طالما أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبين للناسي والثالث الخطأ في تطبيق القانون - وقدور الأسباب وفساد الاستخلاص ويقولون في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه قد بنى على أن هناك إغراء من جانب الطاعنين اجتذبوا به عمالا من محل المطعون عليه للعمل بحلهم - وهذا الإغراء لا وجود له - وليس في الوقائع التي أوردها الحكم ما يؤدي إلى هذا الاستخلاص - فلم يثبت قيام الطاعنين بعمل إيجابي يستفاد منه إتصا لهم بالعمل قبل تركهم العمل لدى

المطعون عليه و بفرض وجود هذا الإغراء فإنه لا يكون بذاته عنصر الغش أو الاقتراء على الحقيقة الذي هو أساس المسألة في دعوى المنافسة غير المشروعة — ذلك أن حرية العمل وحرية النشاط الاقتصادي ضروريان لكل تقدم ، مما يوجب إفساح الاختيار لدى العامل ورب العمل ، ولا خفضاً في الأملان عن التحاق عامل أو عدة عمال بأحد المحلات طالما أن اللبس بينه وبين غيره متف .

وحيث إن النعي بما ورد في هذين السببين مردود — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أوضح بادي ذي بدء قيام المنافسة بين محل المطعون عليه ومحل الطاعنين نتيجة للظروف التي افتتح فيها هذا المحل الأخير ، ولتماثل النشاط في المحلين وقرب كل منهما للآخر فقال ”إن المستأنف عليه الأول تيودور كافايس — الطاعن الأول — كان يشتغل بمحل المستأنف — المطعون عليه — الذي يديره كصالون ”للحلاقة“ وتزيين السيدات والمعروف باسم صالون ”سقراط“ وذلك بموجب عقد مؤرخ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وفي ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ استقال من العمل وقبض مرتبه والعمولة المستحقة له حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بعد أن تنازل المستأنف — المطعون عليه — عن الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد وأقر بأنه لاحق له في الرجوع بأي شيء على الإطلاق على المستأنف عليه المذكور — الطاعن الأول — الذي افتتح عقب هذه الاستقالة بالاشتراك مع المستأنف عليه الثاني والثالث — الطاعنين الثاني والثالث — صالونا آخر — لتزيين السيدات أطلق عليه اسم ”ريمور“ يقع بشارع قصر النيل على مقربة من صالون المستأنف — ثم استطرد الحكم المطعون فيه إلى بيان عنصر الخطأ الذي أسس عليه مسئولية الطاعنين من المنافسة غير المشروعة — فاستند إلى سلسلة من الأعمال المتلاحقة استخلص منها قصد الطاعنين في اجتذاب عميلات محل المطعون عليه إلى محلهم وذلك إذ قال ”وفي نهاية شهر نوفمبر من العام التالي ، وعلى وجه التحديد في ٢٩ ، ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب أربعة من عمال محل المستأنف ترك العمل لديه وهم المستأنف عليهم الرابع والخامس والسادس والسابع وانسحبوا فعلا بعد أن تقاضوا

استحقاقاتهم حتى تاريخ انسحابهم فيما عدا المستأنف عليه السابع الذى قام بدفع مبلغ ٥٠ جنيها لمخدومه بصفة تعويض عن فسخه للعقد الذى يربطه بهذا الأخير والمؤرخ فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤١ . وعقب خروج هؤلاء العمال مباشرة من خدمة المستأنف أعلن المستأنف عليهم الثلاثة الاول - بصفتهم أصحاب محل "ريمور" - فى صحيفة الجورنال ديجيتيت بعدد الصادر فى ١٩٥١/١٢/١ بأنهم يفخرون بتقديم ثلاثة منهم هم المدعون جان وفونيس ومدام كينا (أى المستأنف عليهم السابع والرابع والخامسة) الذين يعملون بصالونهم ابتداء من اليوم وذكروا فى الإعلان أنهم كانوا يعملون سابقا بمحل "سقراط" كما أعادوا فى اليوم التالى ١٩٥١/١٢/٢ نفس الإعلان مع إضافة اسم المستأنف عليه السادس على اعتبار أنه كان يعمل أيضا فيامضى بمحل "سقراط" وأن جميع سيدات القاهرة يعرفن الآن صالون "ريمور" وهو محل الخلاقة الممتاز ، ثم توالى الإعلانات بعد ذلك ، وفى ١٩٥١/١٢/٩ نشرت نفس الصحيفة إعلانا يتضمن أن صالون "ريمور" نخور بثقة عملائه بمناسبة ضم عمال جدد إليه ، ثم فى ١٩٥١/١٢/٨ نشرت الصحيفة المذكورة إعلانا يتضمن اسم المستأنف عليه السابع الذى كان يعمل بمحل المستأنف ويفيد بأنه تحت تصرف عملائه حاليا بمحل "ريمور" ، ثم نشر مثل هذا الإعلان فى ١٩٥١/١٢/١٣ بالنسبة للمستأنف عليه السادس ، كما وأنه نشر بجريدة المصرى بالعدد الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٧ إعلان مماثل للإعلانات الأولى بالنسبة للمستأنف عليهم من الرابع إلى السابع متضمنا أيضا أنهم كانوا يعملون فيامضى بمحل المستأنف . أما المستأنف عليهم الخمسة الآخرون من الثامن إلى الثانى عشر فقد ظلوا يعملون بمحل المستأنف حتى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم انسحبوا والتحقوا هم أيضا بالعمل لدى المستأنف عليهم الثلاثة الأولى بصالون "ريمور" - واستخلص الحكم المطعون فيه مما تقدم أن انسحاب هؤلاء العمال التسعة من العمل لدى المطعون عليه إنما كان بإغراء من جانب الطاعنين - واستند الحكم إلى ذلك وإلى ما قام به الطاعنون من النشر بالصحف موجهين الأنظار إلى التحاق بعض العمال السابقين بمحل سقراط بمحلهم - فى قوله بأن "الطاعنين بحكم اشتغالهم بنفس المهنة التى يزاولها المطعون عليه يعتبرون من المنافسين له فيها وبأنهم

قد قطعوا في تلك المنافسة شوطا بعيدا خرجوا بها عن حدودها المشروعة“ —
 و انتهى الحكم المطعون فيه إلى مساءلة الطاعنين على أساس من العمل الضار غير
 المشروع . ولما كانت المنافسة التجارية غير المشروعة تعد فعلا تقصيرا
 يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٣
 من القانون المدني ، وكان ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات
 أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات مما يعد تجاوزا
 لحدود المنافسة المشروعة إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين
 أو إيجاد اضطراب بإحداها وكان من شأنه إجتذاب عملاء المنشأتين الأخرى
 أو صرف عملاء المنشأة عنها ، لما كان ذلك ، وكانت الوقائع الثابتة من الأوراق التي
 حصلها الحكم المطعون فيه — من خروج تسعة عمال من محل المطعون عليه خلال
 شهر واحد ثم إلحاقهم بمحل الطاعنين المنافس له كل منهم فور خروجه — ثم إعلان
 الطاعنين بالصحف أكثر من مرة عن التحاق أربعة منهم بمحلهم ، موجهين الأنظار
 إلى أسمائهم وسبق اشتغالهم بمحل المطعون عليه — لما كانت هذه الوقائع تنم عن اغواء
 الطاعنين لعمال محل المطعون عليه على الخروج منه وإلحاقهم بمحلهم كما تم عن اعتداء
 على الاسم التجاري لمحل المطعون عليه بإقامته في الاعلانات المتعلقة بمحلهم
 وتضمينها ما يفيد سبق اشتغال عمالهم لدى المطعون عليه رغم انقطاع الصلة بينهم
 وبينه وبخروجهم من محله ، وكانت هذه الأفعال مجتمعة تعتبر تجاوزا لحدود
 المنافسة المشروعة لما يترتب عليها من اضطراب في أعمال محل المطعون عليه
 بسبب انقضاء بعض عميلاته عنه إلى محل الطاعنين ، لما كان ذلك فان
 الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما وبني قضاءه على أسباب
 كافية لمحله .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع قصور
 التسبيب وفساد الاستدلال إذ لم يتحرر تحقق الضرر الذي قضى بتعويضه فبنى
 قضاءه على مجرد ضرر احتمالي وكان يتعين عليه بحث نشاط منشأة المطعون عليه
 قبل خروج العمال منها وبعد خروجهم وذلك للتحقق من حصول الضرر ومقداره .
 وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن ” من بين

من أغروا من العمال على ترك خدمة المطعمون عليه من توافرت فيه الكفاية الفنية وخبرة سنوات طويلة قضاها في خدمته وأدت إلى رواج حركة محله وذيوع شهرته في المحيط التجارى . ومما لا شك فيه أن حرمان المستأنف - المطعمون عليه - من تلك العناصر الطيبة من شأنه أن يحد من حركته التجارية ويقلل من شهرته أمدا طويلا إلى أن يتسنى له استعادة مركزه الأول - هذا إلى جانب ما هو مألوف في محيط صناعة التزيين من اعتياد العملاء على التردد على محل بعينه لكونهم إلى خبرة عامل فيه وليس أدل على أن سقراط قد فقد نتيجة لهذا الأجراء غير المشروع عناصر هامة من قيام المستأنف عليهم الثلاثة الأول - الطاعنين - بنشر ما نشرود في الصحف موجّهين الأنظار إلى التحاق العمال السابقين لسقراط بخدّمتهم وما أسبغوه في تلك النشرات على هؤلاء العمال من صفات مرغبة لجذب الزبائن إلى محلهم " ويبين من ذلك أن الحكم المطعمون فيه قد استخلص من الاعتبارات التي أشار إليها تحقق حصول الضرر الفعلى وهو استخلاص مائع ، وعلى ذلك يكون غير صحيح ما نعى به الطاعنون من أن الحكم أقام قضاءه على مجرد الضرر الاحتمالى - أما ما ينعاه الطاعن في شأن تقدير التعويض فلا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني حالم ، والحسيني العوضي ،
وهجد السلام بلبح ، ومحمود القاضي ، المستشارين .

(٧٨)

الطعن رقم ١٠٧ سنة ٢٥ القضائية :

نزع الملكية للنفعة العامة . إجارة " إنتهاء الإجارة " .

م ٧ من ق الصادر في ٢٤/١٢/١٩٠٦ في شأن حق المستأجر في المطالبة بالتعويض عن
نزع ملكية المكان المؤجر له . الأوامر العسكرية والتشريعات الاستثنائية الصادرة بشأن الأماكن
المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض قيدت نصوص القانون المدني الخاصة بإنتهاء الإجارة . أضحت
عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة . ورفض دعوى المستأجر بالمطالبة
بالتعويض عن نزع ملكية المكان المؤجر له لإنتهاء . خطأ في القانون .

قيدت الأوامر العسكرية والتشريعات الاستثنائية الصادرة في شأن الأماكن
المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض نصوص القانون المدني
الخاصة بإنتهاء مدة الإيجار وما ترتبه من إنقضاء حقوق المستأجر في البقاء بالعين
المؤجرة وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة ،
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى التعويض
التي أقامها الطاعن بوصفه مستأجراً للمكان المتزوع ملكيته — على أن عقد إيجاره
قد إنتهت مدته — فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى شكله القانوني .

وحيث إن وقائع النزاع — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن وزارة الأشغال استصدرت في ٢ يناير سنة ١٩٤٤

مرسوما بترع ملكية العقار رقم ١١٤ شارع المدبولى بقسم الأربكية المملوك
للطعون عليه الثانى - ويستأجر فيه الطاعن جزءا أمده مصنعا - وقد قدر مجلس
التمين بمصلحة تنظيم القاهرة مبلغ ٨٢٠٥ جنيها تعويضا عن نزع الملكية ،
ولما عارض المالك فى هذا التقدير ندب رئيس محكمة القاهرة المختلطة خيرا
قدر التعويض المستحق للمالك عن نزع الملكية بمبلغ ٢٢٦٠٠ جنيه كما قدر
التعويض المستحق للمستأجر الطاعن بمبلغ ٢١٠٠ جنيه من ذلك ٥٠٠ جنيه تكاليف
إنشاء مصنع جديد فى مكان آخر ، ٣٠٠ جنيه خلورجل ، ١٠٠٠ جنيه تعويض
للوّظفين والعمال ، ٣٠٠ جنيه مقابل الحرمان من ربح محتمل ، ولما قدم
هذا التقرير اعترض عليه المالك وطلب ندب خبراء آخرين لإعادة التقدير كما
عارضت وزارة الأشغال فى هذا التقدير وحضر الطاعن هو ومستأجر آخر لجزء
من هذا العقار بالجلسة طالبن قبولهما خصما ثالثا فى دعوى المعارضة والحكم لهما
بالتعويض عن الخسائر التى لحقتهم بسبب نزع الملكية لأن كلا منهما مستأجر
لجزء من العقار يباشر فيه عمله الصناعى . وقد أصدرت محكمة القاهرة المختلطة
حكمها فى ١٠ يونية سنة ١٩٤٧ بضم المعارضتين للفصل فيهما بحكم واحد وقبل
الفصل فى الموضوع بندب ثلاثة خبراء آخرين لتقدير قيمة البناء والأرض
والتعويض المستحق للمستأجرين ، وقدم الخبراء تقريرهم أبدوا فيه رأيهم بتقدير
التعويض للطاعن بمبلغ ٢١٠٠ جنيه وطلب الطاعن الحكم له بتعويض مقداره
٣٤٨٨ جنيها وفوائده القانونية مستندا إلى المادة السابعة من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٠٦ وإلى أنه عجز عن الحصول على محل آخر بالأجر الذى كان يدفعه
للمصنع الذى أخرج منه وإلى أنه بسبب نزع الملكية قد توقف عن العمل وفقد
عملاء واضطر إلى دفع المكافآت لعماله الذين استغنى عنهم بسبب نقل المصنع
وإلى أنه قد آل إليه عقد الإيجار المبرم بين المالك وبين لويس كبرى وشركى
صيدناوى والثابت التاريخ فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ أى قبل تاريخ المرسوم
الصادر بترع الملكية . ولما ألغيت المحاكم المختلطة أحيل النزاع إلى محكمة
القاهرة الابتدائية الوطنية فأصدرت فيه حكمها فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ بقبول
تدخل الطاعن والمستأجر الآخر فى الدعوى وقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع

بإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع مبلغ ٢١٧٤٨ جنيهًا للترزوع ملكيته ومبلغ ٢١٠٠ جنيهًا للطاعن ومبلغ ٩٠٠ جنيهًا للمستأجر الآخر. استأنفت وزارة الأشغال هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله إلى مبلغ ٨٢٠٥ جنيهًا بالنسبة للتعويض المستحق للمالك وإلغاء بالنسبة للتعويض المقضى به للمستأجرين وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٤ سنة ٦٩ ق ، وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للطاعن وغيره من المستأجرين ورفض الدعوى في هذا الخصوص وبتأييد الحكم فيما عدا ذلك ، فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون . وطلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن على الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأنه أسس رفضه طلب الطاعن للتعويض على أن عقد إيجاره الثابت التاريخ في سنة ١٩٤١ قد انتهى في أغسطس سنة ١٩٤٣ فأنعدم من هذا التاريخ ، وبذلك يكون وضع يده بعد ذلك لا بصفته مستأجرا بل يستند إلى الأوامر العسكرية وقوانين الإيجار الاستثنائية ، ولذلك لا يكون له حق في طلب التعويض طبقا للسادة السابعة من قانون نزع الملكية ، في حين أن الثابت من الأوراق أن إشغال المكان المؤجر بدأ في أول سبتمبر سنة ١٩٤١ أى بعد صدور الأمر العسكرى رقم ١٥١ في أول يوليو سنة ١٩٤١ الذى قرر امتداد عقود الإيجار وأن وجود الطاعن في المكان المترزوع ملكيته لم يكن بطريق وضع اليد بل عن طريق عقد الإيجار الذى امتدت مدته بعد أغسطس سنة ١٩٤٣ ، ومتى كان العقد قائما وممتدا في أغسطس سنة ١٩٤٣ ويتجدد سنة بسنة بقوة العقد ولم يخطر المالك برفضه في إنهاء العقد قبل نهاية مدته بشهرين فإن مؤدى ذلك أن مرسوم نزع الملكية عندما صدر في يناير سنة ١٩٤٤ كان عقد إيجار الطاعن — وهو ثابت التاريخ قبل مرسوم نزع الملكية قائما وممتدا وليس صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من انتهاء مدته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض التعويض المقضى به ابتداءً للطاعن ولمستأجر آخر على الأسباب الآتية : — ”ومن حيث إن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٧ الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العامة لدى المحاكم المختلطة نصت على أن نشر الأمر العالي في الجريدتين الرسميتين تترتب عليه في صالح نازع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية — وهذا يفيد نقل العقارات المتزوع ملكيتها إلى ملك الدولة وإضافته إلى المنافع العامة من يوم نشر مرسوم نزع الملكية ، أما قول المستأنف عليهما المذكورين بأنهما شغلا العين المؤجرة في ظل القوانين الخاصة بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — يريدان بذلك الإشارة إلى الأوامر العسكرية رقم ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٩٩ ، ٣١ سنة ٤٢ — ٤٣ ، والمرسوم بقانون رقم ١٤٠ سنة ٤٦ والقانون رقم ١٢١ سنة ٤٧ — فردود بأن هذه الأوامر والقوانين لم تمس ما للدولة من حق نزع ما تراه من العقارات في سبيل المنفعة العامة وفقا لقانون نزع الملكية . ومن حيث إن المادة السابعة من قانون نزع الملكية الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ نصت على أنه في حالة وجود مستأجرين أو أصحاب حق منفعة يجوز لهم المطالبة بالتعويض إذا كانت حقوقهم ثابتة التاريخ . والمفهوم من هذا النص أن هذا التعويض المشار إليه يقصد به التعويض عن حقهم في الانتفاع عن المدة الباقية لهم في تلك العقود . ومن حيث إن الثابت أن عقد إيجار الطاعن كان قد انتهى في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٣ واستمر يتجدد ضمناً سنوياً حتى صدر الأمر العسكري رقم ٣١٥ في ١٦ أغسطس سنة ٤٢ فأصبح استمرار المستأجرين في وضع يدهما لمدة غير محددة تنفيذا للأمر العسكري المذكور والقوانين المعدلة له والمشار إليها آنفاً . ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فلا حق للمستأنف عليه (الطاعن) في المطالبة بتعويض ما . ويتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة له ورفض الدعوى قبل وزارة الأشغال “ .

وحيث أن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه غير صحيح في القانون . ذلك أن الأوامر العسكرية والتشريعات الاستثنائية الصادرة

في شأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض قد قيدت نصوص القانون المدني الخاصة بانتهاء مدة الإيجار وما ترتبه من انقضاء حقوق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائيا وبمحكم القانون إلى مدة غير محدودة وأصبح لمستأجرى المساكن والمحلات المعدة لأغراض تجارية أو صناعية الحق في البقاء والاستمرار بقوة القانون في الأعيان المؤجرة إليهم بناء على عقود الإيجار ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن التمويض لا يستحق للطاعن لأن عقد إيجاره قد انتهت مدته يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد رفعت ، ومحسن العباسي ،
وجيد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٩)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) دعوى " استعمال الدعوى " " الطلبات العارضة " . مقاصة " المقاصة
القضائية " .

م ١٥٢ ، ١٥٣ مرافعات . الطلبات العارضة التي يجوز للدعى عليه إبدائها .
مثال .

(ب) قرض " أسباب الطعن " " ما يعتبر أسبابا جديدة " .
دفع المستأجر بعدم مسئولته عما لم يزعه من أطيان زيادة عن المساحة الواردة
في عقده . يعتبر سببا جديدا .

١ - للدعى عليه وفقا لنص المادة ١٥٢ من قانون المرافعات أن يقدم
من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية وأى طلب يترتب على إجابته ألا
يحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها - وعلى المحكمة طبقا لنص المادة ١٥٥
من ذات القانون أن تحكم في موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصلية
كلما أمكن ذلك وإلا استنقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه ، فإذا
كانت دعوى الطاعن الفرعية - على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأنها -
تنطوي على طلب بالمقاصة القضائية بين ما يستحقه الطاعن وباقي المستأجرين
في هذه الدعوى الفرعية قبل المطعون عليها الأولى - قيمة ما حصلته زيادة
عن الإيجار المستحق لها وبين ما تستحقه هذه الأخيرة قبلهم من الإيجار
في الدعوى الأصلية - وكان هذا الطلب منهم يعتبر دافعا في الدعوى الأصلية
م ١٦٠ (١٦) م

يرمى إلى تفادى الحكم عليهم بطلبات المطعون عليها الأولى — فإن هذا وذاك يجعل الدعوى الفرعية مقبولة يتحتم على المحكمة قبولها والحكم فيها طبقا لنص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات .

٢ — إذا كان الطاعن لم يتمسك في الاستئناف إلا بأنه لم يزرع مقدارا معيناً من الأطنان المؤجرة إليه لعدم صلاحيته للزراعة وعدم إمكان ريه وأنه تركه بوراً — ولم يتمسك بعدم مسئوليته عما لم يزرعه زيادة عن المساحة الواردة في عقد إيجاره — فإنه لا يجوز له إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن وزارة المالية (المطعون عليها الأولى) رفعت الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى الجيزة على الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث وأحمد عبد سليمان البحيرى بطلب الحكم بالإزامهم متضامتين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢١٨٠ جنيهاً و٦٩١ مائاً والفوائد من تاريخ الاستحقاق للسداد وذلك قيمة متأخر الإيجار المستحق لها عن الأطنان المؤجرة إليهم والبالغ مقدارها ٧٨ فدانا و٩ قراريط و٢٢ سهماً وما حصر عليهم زيادة عن هذه المساحة فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ الزراعية وفى أثناء نظر الدعوى وبجلسة ١٩٥٠/١١/٣٠ رفع الطاعن دعوى فرعية على المطعون عليها الأولى بطلب الحكم بالإزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٢٩٩ جنيهاً و ٣٠٠ مليم قيمة ما حصلته هذه الأخيرة زيادة على الإيجار المستحق لها مؤسسا دعواه هذه على أن الحراس الذين عينوا على الحاصلات التى حجزت عليها المطعون عليها الأولى قد بددوها

وأن هذه الأخيرة مسئولة عن أعمال هؤلاء الحراس وعن ثمن تلك الحاصلات حسب المقدّر لها في محاضر المحجز لا محاضر البيع كما أن الأطيان المؤجرة لم يزرع منها في سنة ١٩٤٧ مساحة مقدارها ٢٣ فداناً و ٣ قواريط و ٨ أسهم تركت بوراً لعدم صلاحيتها للزراعة وعدم إمكان ربيعها رفع بشأنها دعوى إثبات حالة . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الزراعيين بوزارة العدل للاطلاع على عقد الإيجار ودقاتر المساحة وتقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة وتحديد المساحة التي يتعين محاسبة المستأجرين على إيجارها وتحديد المبالغ المدفوعة منهم والمتحصلة من بيع الحاصلات المحجوز عليها ومناقشتهم في ذلك واتخاذ ما يلزم لإظهار الحق في الدعويين ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن وزملائه بأن يدفعوا للطعون عليها الأولى بمبلغ ٢١٣١ جنيهاً و ٧٦٤ ملياً والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وحكمت في الدعوى الفرعية برفضها وإلزام الطاعن بمصاريفها ، ورفع المحكوم عليهم استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد برقم ٩٩ سنة ٧٠ ق طالبين إلغائه ورفض دعوى المطعون عليها الأولى قبلهم والحكم للطاعن بمبلغ ٤٢٩٩ جنيهاً و ٣٠٠ ملية مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة في الدعويين الأصلية والفرعية عن الدرجتين . وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فطعن الطاعن ، في هذا الحكم بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين أولهما خاص بقضاء الحكم في الدعوى الفرعية ويتحصل في النعي على الحكم ببطلانه لمخالفته للقانون ونخلوه من السبب الصحيح الذي يمكن أن يقام عليه واتخاذله وتناقض منطوقه مع الأسباب التي اعتمد عليها - وفي ذلك يقول الطاعن إنه قد رفع بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠ وطبقا للادتين ١٥٠ و ١٥٢ من قانون المرافعات دعوى فرعية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع له ولباقى المدعين فيها (المطعون عليهما الثانى والثالث) مبلغ ٤٢٩٩ جنيها و ٣٠٠ مليم وهو مقدار ما حصلته منهم زائدا عن استحقاقها فنذبت محكمة أول درجة خيرا لأداء المأمورية الموضحة في حكمها إظهارا للحقيقة في الدعويين وقد انتهت محكمة أول درجة بعد اطلاعها على هذا التقرير إلى رفض الدعوى الفرعية لما رآته من ثبوت مسئولية الطاعن عن إيجار الأطنان المحصورة عليه كلها وعدم مسئولية المطعون عليها الأولى عن أى عجز في قيمة المحصولات المحجوز عليها - فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لا استنادا إلى أسبابه ولكن استنادا إلى أسباب أخرى جديدة مؤداها أن الدعوى الأصلية مطالبة بالأجرة المتأخرة اعتدت محكمة أول درجة فيها بحق تقرير الخبير الذى حاسب الطاعن هو وبقى المستأجرين عما سدده فملا من الأجرة وما وصل المؤجرة فعلا من أثمان الحاصلات المحجوز عليها - أما الدعوى الفرعية فببطلانها مسائلة المطعون عليها الأولى والحراس المعينين على المحجوزات عن قيمة ما ضاع على المستأجرين من المحصولات المختلفة ، وهذا أمر آخر - الطاعن وزملاؤه هم وشأنهم في التداعى عنه بدعوى على حدة . ولا يجوز الجمع بين الدعوى الأصلية الخاصة بالمطالبة بتأخر الإيجار وبين تحقيق هذا التبديد لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى . وهذه الأسباب التى أقامت المحكمة الاستئنافية قضاءها عليها بعدم جواز الجمع بين الدعويين الأصلية والفرعية ورغم ما هو قائم بينهما من ارتباط - لا يمكن أن تنتج عقلا رفض الدعوى الفرعية ، ومن شأن هذه الأسباب أن تبقى "نلك الدعوى الفرعية" قائمة لم يفصل فيها - وتكون المحكمة بذلك قد تمحلت عن الحكم فيها رغم رفعها إليها والحكم فيها ابتدائيا مما كان يوجب على المحكمة مناقشة أصسها

التي تعتبر في نفس الوقت دفع للدعوى الأصلية واجب تحقيقها والفصل فيها كما
تقضى بذلك المادة ١٥٥ مرافعات ، هذا إلى أن القضاء بتأييد الحكم المستأنف
القاضي برفض الدعوى الفرعية يتناقض مع ماورد في الأسباب من ترك موضوع تلك
الدعوى للتداعي عنه بين الطرفين بدعوى على حدة . ومحصل ما ينمى به الطاعن
في السبب الثاني قصور الحكم في الدعوى الأصلية عن بحث أوجه الدفع
الجوهرية التي قدمها ردا على الدعوى الأصلية — وفي ذلك يقول الطاعن إن
عقد الإيجار انقضى على تأجير ٧٨ فدانا و ٩ قراريط و ٢٢ سهما وأن الواقع هو
أنه امتنع عليه فعلا في مدة الإيجار الانتفاع بأكثر من ٦٦ فدانا من هذه الأطنان
بسبب الفرق والشرق وإذا كان الحكم المطعون فيه — مسaire للحكم الابتدائي —
قد اعتمد تقرير الخبير الذي أثبت أنه حصر على المستأجرين ٨٣ فدانا و ١١ قراطا
و ١٧ سهما في سنة ١٩٤٥ ، ٧٨ فدانا و ٦ قراريط و ٢١ سهما في سنة ١٩٤٦ و ٨٤ فدانا
و ٩ قراريط و ٧ أسهم في سنة ١٩٤٧ واعتبر الحكم تبعا لذلك أن الطاعن مسئول من
إيجار هذه المقادير كلها في تلك السنوات دون أن يناقش أمر مسئولية المستأجر
عن زيادة مقادير الأطنان المطالب بإيجارها عن المقدار الوارد بعقد الإيجار —
تلك الزيادة التي قرر الطاعن عدم الانتفاع بها إذ العبرة فيما زاد عن المقدار
الوارد بعقد الإيجار هو بما يزرعه المستأجر فعلا لا بما هو صالح للزراعة —
فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله . ويضيف الطاعن أن الحكم
المطعون فيه قد تخلى عن بحث ما تمسك به الطاعن من أن مبلغ التأمين البالغ
١١٥٠ جنيها المدفوع في ١٠/١٠/١٩٤٤ والمبلغ المائل له المدفوع منه بعلم خبر
في ٢٩/٩/١٩٤٧ يتعين خصمهما من الإيجار اكتفاء منه "أي الحكم" بما قرره
الخبير من أنه يعتقد أن هذا المبلغ مكرر . ووجه القصور في بحث هذا الشق
من النزاع يبدو في أن الخبير بعد أن أورد دعوى المطعون عليها الأولى وردها
على دفاع المستأجرين خرج من ذلك إلى أنه لو أخذ بنظرية المطعون عليها الأولى
يكون مقدار ما تستحقه من الإيجار هو مبلغ ٢١٣١ جنيها و ٦٦٤ مليا ولو أخذ
بنظرية المستأجرين في الدعوى الفرعية لكان في ذمة المطعون عليها الأولى مبلغ
٣٢٢٧ جنيها و ٨٧ مليا على فرض ، ومبلغ ٣٣٧٧ جنيها و ٧٨٥ مليا على فرض

آخر، ثم ترك الأمر للمحكمة لتقرر ما تراه في شأن الدعويين مما كان يجب معه على المحكمة أن تفحص عناصر كل دعوى إذا أرادت الأخذ بها لا أن تعتبر الأمر مناضلة بين دعويين فتقول إن محكمة أول درجة قد أصابت في اعتمادها تقرير الخبير، لأن الخبير ترك أمر البت في كل من الدعويين للمحكمة ومن ثم فإن إرجاع سبب الحكم إلى تقرير الخبير إرجاع يعتبر قصورا يبقى وجه الدفع في ذاته غير مقبول فيه من المحكمة .

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الأول في محله - ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه - أن الطاعن رفع بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠ دعوى فرعية ضد المطعون عليها الأولى بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٢٩٩ جنيها و ٣٠٠ مليم قيمة ما حصلته منه ومن باقي المستأجرين زيادة عن الإيجار المستحق لها استنادا إلى حصول تبديد وتلاعب في المحصولات المحجوز عليها أنتج عجزا في مقاديرها وأثمانها وإذا خصم هذا المعجز من الإيجار المطلوب منهم في سنة ١٩٤٦، ١٩٤٧ على أساس مسئولية المطعون عليها الأولى عنه يصبحون هم غير مدينين بشيء من الإيجار موضوع الدعوى بل دائنين وأثبت الحكم أن الطاعن طالب من المحكمة اجراء هذا الخصم لهذا السبب ورفض الدعوى قبلهم كما أثبت أن الخبير - في تقريره - ترك أمر الفصل في هذه النقطة للمحكمة ثم عقب الحكم ردا على تلك الدعوى الفرعية بقوله " إن الدعوى الحالية " الأصلية " ، مطالبة بالأجرة المتأخرة من الأيجارة المعقودة بين المستأنفين " الطاعن وزملائه " عما سددوه فعلا من هذه الأجرة وما وصل للأجرة من أثمان المحصولات المحجوز عليها التي بيعت وفاء للإيجار المطالب به ، وأما التزام المؤجرة والحراس المعيّنين على هذه المحجوزات بثمن ما ضاع على المستأنفين من المحصولات المختلصة وفرق أثمانها المدعى به ومسئوليتهم عنه هم أو غيرهم فالمستأنفون هم وشأنهم في التداعى عنه بدعوى على حدة إذ لا يجوز الجمع بين الدعوى الحالية الخاصة بالمطالبة بتأخر الإيجار وبين تحقيق هذا التبديد والتلاعب في المحجوزات الادارية وتنفيذ البيع التي تمت عنها ومعرفة مدى

مسئولية المؤجرة أو غيرها عن ذلك كله وخصم ما يظهر نتيجة هذه المسئولية من الأجرة المستحقة بمقتضى عقد الإيجار لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى " - و انتهى الحكم من ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف القاضى برفض تلك الدعوى الفرعية . ولما كان للدعى عليه وفقا لنص المادة ١٥٢ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية وأى طلب يترتب على اجابته ألا يحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها ، وكانت المادة ١٥٥ من ذات القانون قد أوجبت على المحكمة أن تحكم فى موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استجبت الطلب العارض للحكم فيه بد تحقيقه ، وكانت دعوى الطاعن الفرعية - على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأنها مما سبق بيانه - ينطوى على طلب بالمقاصة القضائية بين ما يستحقه الطاعن وباقي المستأجرين فى هذه الدعوى الفرعية قبل المطعون عليها الأولى وبين ما تستحقه هذه الأخيرة قبلهم من الإيجار فى الدعوى الأصلية ، فضلا عن أن هذا الطلب منهم يعتبر دافعا فى الدعوى الأصلية يرمى إلى تفادى الحكم عليهم بطلبات المطعون عليها الأولى - وهذا وذاك يجعل الدعوى الفرعية مقبولة يتحتم على المحكمة قبولها والفصل فيها طبقا لنص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات - لما كان ذلك - فان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز الجمع بين الدعويين الأصلية والفرعية واعتبار أن موضوع الطلبات فى الدعوى الفرعية لا محل لبحثه إلا فى دعوى أخرى يرفنها الطاعن وزملاؤه يكون مخالفا لنص المادتين ١٥٢ ، ١٥٥ من قانون المرافعات بما يتعين معه نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إنه فى خصوص ماورد فى الشق الثانى من السبب الثانى من أسباب النعى وهو الخاص بطلب الطاعن خصم مبلغ ١١٥٠ جنيها المدفوع فى ١٩٤٧/٩/٢٩ من الإيجار ملاوة على مبلغ التأمين المماثل له المدفوع فى ١٩٤٤/١٠/١٠ فقد أورد الحكم المطعون فيه ردا على هذا الطلب ما يأتى : " وما دام أن أمر تبديد المحصولات المحجوز عليها والتلاعب فى بيعها قد تقرر تركه للتقاضى بشأنه بدعوى على حدة فلا أهمية لما يقوله المستأنفون من أن المستأنف عليها قد أدرجت خطأ فى حساب المسدد من أثمان بيع المحصولات المحجوز عليها مبلغ ١١٥٠ جنيها مصريا فى

حين أن حقيقة المبلغ هو تأمين دفعه المستأنفون هو ومبلغ آخر مساو له أحدهما بصفة تأمين عن الاجارة موضوع القضية والآخر تأمين عن عطاء اجارة تقدموا لها في سنة ١٩٤٧ وان المستأنف عليها قد أدرجت كلا المبلغين في كشف حساب المسدد من الاجارة موضوع هذه الدعوى وأن الخبير أخطأ فيما توهم من أن هذا المبلغ مكرر في كشف الحساب المذكور في حين أنه غير مكرر في الحقيقة“ ولما كان يتضح مما سبق بيانه قلا عن الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب خصم مبلغ ١١٥٠ جنيها مدفوع كتأمين في ١٠/١٠/١٩٤٤ من الإيجار وخصم مبلغ مماثل له من الإيجار أيضا مدفوع كتأمين ثان في ٢٩/٩/١٩٤٧ — أى أنه طلب خصم هذين المبلغين من الإيجار المطلوب في الدعوى الأصلية وكان الحكم فيما انتهى اليه من عدم أهمية البت في دفاع الطاعن سالف الذكر لم يواجه هذا الدفاع برفضه من حيث طلبه خصم كلا المبلغين من الإيجار . لما كان ذلك فان الحكم المذكور يشوبه قصور يطله ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن النعي في خصوص الشق الأول من السبب الثاني من أسباب النعي مردود — ذلك أن الحكم الابتدائي قد أورد في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى الأصلية أورد الحكم الابتدائي في صدره أن الخبير أثبت في تقريره أنه قد حصرت على المستأجرين في سنة ١٩٤٧ مساحة مقدارها ٨٤ ف ٦ ط ٧ س ثم أورد الحكم بعد ذلك في صدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ” وحيث إن المحكمة ترى فوق ذلك أن المدعى طيها الأول والثاني ” الطاعن والمطعون عليه الثاني “ مسئولان عن سداد الإيجار عن الأرض المحصورة طيها كاملا والمؤجرة لها وأنه لا عبرة بما يدعيانه من أنهما لم يزرعا جزءا من هذ الأرض من سنة أو أكثر من سني الإيجار “ ويبين من الحكم المطعون فيه ومن صحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة في هذا الاستئناف والتي أودع الطاعن صورة رسمية من كل منها ملف الطعن — أن الطاعن لم يتمسك في الاستئناف إلا بأنه لم يزرع مقدار ٢٣ ف ٣ ط ١٨ ص من الأطنان المؤجرة لعدم صلاحية هذا المقدار للزراعة وعدم امكان ريه وتركه بورا في سنة ١٩٤٧ ولم يتمسك بعدم مسئوليته عما لم يزرعه من هذه الأطنان زيادة عن المساحة الواردة في عقد

الايجار البالغ مقدارها ٧٨ ف ٩ ط ٢٢ من فقط — ومن ثم يكون نعيه بذلك الآن جديدا لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة — أما ما تمسك به الطاعن من عدم مسئوليته عما لم يزرعه من الأطيان المؤجرة فقد عرض له الحكم واعتمد في شأنه تقرير الخبير المدين في دعوى اثبات الحالة التي رفعها الطاعن ضد المطعون عليها الأولى عن هذه المساحة والذي انتهى فيه إلى أن تلك الأطيان صالحة للزراعة وإن تركها بورا كان بسبب ناشئ عن إهمال المستأجر زرعها وخدمتها في الوقت المناسب ورفض الحكم لذلك طلب الطاعن خصم مقابل الأجرة عن هذه المساحة. ورد الحكم في هذا الصدد سائغ ويستند إلى أدلة مستقاة من الأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما ينفي عنه القصور الذي يعيبه به الطاعن ويتعين لذلك رفض هذا الشق من سبب النعي .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حياض المستشار ، وبحضور الحادة : مدونة ، ومحسن العباسي ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٨٠)

الطعن رقم ١١٨ سنة ٢٥ القضائية :

١ - تقادم " قطع التقادم " . التماس إعادة النظر .

إشترط أن يتوافر في الورقة التي تقطع مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للحكمة الجازم بالحق
الذي يراد لاسترداده أو اقتضاؤه . صدر حكم بتثبيت ملكية المطعون عليها للقدر الذي تدعيه
في سنة ١٩٣١ . رفع الطاعن التماسا من هذا الحكم والقضاء بعدم قبوله في سنة ١٩٣٣ . تمسكه
في سنة ١٩٤٧ باكمال تقادم جديد له إثر صدور الحكم الأول . لا ينقطع بالتماس المرفوع منه .

ب - تقادم " التقادم المكسب " . حيازة " حيازة العقار " . حكم
" تسبيب معيب " .

إعتبار الحيازة غير هادئة إذا بدئت بالاكراه . بدء الحائز وضع يده هادئا . التعدي عليه أثناء
الحيازة لا يشوبها . عدم تبيان الحكم متى بدأ التكثير وهل كان مقارنا لبدء الحيازة أو تالبا
لبدئها .

١ - المفهوم من نص المادتين ٨٢ ، ٢٠٥ من القانون المدني القديم
أن الشارع قد شرط أن يتوفر في الورقة التي تقطع مدة التقادم معنى الطلب
الواقع فعلا للحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو المراد
اقتضاؤه في التقادم المبرئ من الدين . فإذا كان الواقع أن مصلحة الأملاك
(المطعون عليها الأولى) أقامت دعوى سنة ١٩٢٦ ضد الطاعن بطلب تثبيت
ملكيتها إلى قدر معين من الأطنان قضى فيها ابتدائيا برفضها ولما استأنفته
قضى في ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكيتها

للقدر الذى تدعيه فرفع الطاعن التماسا عن هذا الحكم قضى فيه بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ بعدم قبوله ، وقد ظل واضعا يده على هذه الأخطاء ولم تنفذ مصلحة الأملاك الحكم الصادر لها حتى أقام الطاعن دعواه الماثلة على المطعون عليهما فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٧ بطلب تثبيت ملكيته لهذا القدر المقتضى فيه لمصلحة الأملاك مؤسسا دعواه على إكمال تقادم جديد إثر صدور حكم محكمة الاستئناف فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ — فإن هذا التقادم لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك التى يسرى التقادم ضدها . وإذا كان الالتماس مرفوعا من الطاعن فإنه لا يكون له أثر فى قطع هذا التقادم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى على خلاف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ — يشترط القانون فى الحيابة التى تؤدي إلى التملك بالتقادم أن تكون هادئة (م ٧٦ مدنى قديم ، ١/٩٤٩ جديد) وتعتبر الحيابة غير هادئة إذا بدئت بالإكراه فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئا فإن التعدى الذى يقع أثناء الحيابة ويمتعه الحائز لا يشوب تلك الحيابة التى تظل هادئة رغم ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن هناك نزاعا أو تعكيرا متواصلا للحيابة دون أن يبين متى بدأ هذا التعكير وهل كان مقارنا لبداية الحيابة أو تأليا لبدئها وأثره فى استمرار الحيابة فإنه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مصلحة الأملاك المطعون عليها الأثرى أقامت الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٢٦ مدنى كلى طنطا ضد الطاعن بطلب تثبيت ملكيتها إلى ٣٨ ف ١٥ ط ١٢ من مدينة الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى مع التسليم والبيع منذ سنة ١٩٢٣

قضى فيها ابتدائياً برفضها ولما استأنفت مصلحة الأملاك بالاستئناف رقم ١٠٨١ سنة ٤٢ ق القاهرة قضى في ١٢ من فبراير سنة ١٩٣١ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المصلحة للقدر الذى تدعيه وريعه وما يستجد والتسليم ، ورفع الطاعن إلتماساً عن هذا الحكم قيد برقم ١٧٦ سنة ٤٩ ق استئناف القاهرة قضى فيه بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٣ بعدم قبول الإلتماس . وقد ظل الطاعن واضعاً يده على هذه الأقطان ولم تنفذ مصلحة الأملاك الحكم الصادر لها حتى أقام الطاعن دعواه على المطعون طيهما لدى محكمة دمنهور الابتدائية بمريضة مملوكة في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ وقيدت بعد إحالتها إلى محكمة كفر الشيخ برقم ٢٧٤ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته للقدر ٣٨ فداناً و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً موضوع الدعوى ٤٢ سنة ٢٦ كلى طنطا المقضى فيها لمصلحة الأملاك — ودفعت المصلحة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى الأولى وقضت محكمة كفر الشيخ فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ برفض هذا الدفع وبجواز نظرها لأن سبب هذه الدعوى وهو التملك بوضع اليد عن مدة جديدة لاحق لصدور الحكم الاستئنافى رقم ١٠٨١ سنة ٤٢ ق القاهرة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن وضع يده على الأقطان محل النزاع وبنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية ونفذ الحكم التمهيدى ، واستخلصت المحكمة من شهادة الشهود أن الطاعن حاز الأقطان محل النزاع حيازة متصلة لخمس عشرة سنة بدأت من تاريخ صدور حكم محكمة الاستئناف فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٣١ واستمرت حتى رفع الدعوى الحالية فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ وما بعده ، ولذلك أصدرت حكماً فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٣ بتثبيت ملكية الطاعن للقدر ٣٨ فداناً و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً موضوع النزاع وكف منازعة المطعون طيهما . استأنف المطعون طيهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٣٠ ق استئناف طنطا طالين إلغاء الحكمين الصادرين بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٣ والحكم أصلياً بعدم جواز نظر الدعوى لاساغة الفصل فيها واحتياطياً برفضها ، وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ برفض الدفع بعدم جواز

نظر الدعوى وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من ثبوت ملكية الطاعن لهذه الأطنان ورفض الدعوى تأسيسا على أن الطعن بالالتماس لا يعدو أن يكون استمرارا للتزاع بين الطرفين وإنكارا من الحكومة لما يدعيه الطاعن من وضع يد واستمرارا منها على المطالبة بحقوقها في الملكية وأنه متى كان التزاع مطروحا على القضاء فلا يجوز لأحد الخصوم أن يدعى التملك بوضع اليد مدة نظر التزاع أمام القضاء، وأنه لا يغير من هذا النظر أن يكون التزاع مطروحا في صورة التماس إعادة نظر أو غيره ما دام أن الحق فيه محل أخذ ورد ، ومتى تقرر ذلك تكون المدة بين تاريخ الحكم في الالتماس بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٣ وبين تاريخ رفع الدعوى الحالية في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ لم تكتمل خمس عشرة سنة المقررة للتملك بالتقادم فضلا عما تستبينه المحكمة من الأوراق من أن وضع يد الطاعن في المدة التالية لحكم الالتماس لم يكن حادثا بل كان مشوبا بسبب ما اكتشفه من منازعات دعت الطاعن إلى اللجوء إلى القضاء ليضع حدا لهذه المنازعات حتى أنه إذ قدم مذكرته أمام محكمة الدرجة الأولى ذكر فيها أن مصلحة الأملاك لا تريد أن تكف عن منازعتها وهذا معناه أن نزاعها كان متواصلا مما ينتفى معه الهدوء اللازم توفره في وضع اليد المكسب، وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة وأياها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية ، وقررت دائرة الفحص بجلسته ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . ولدى هذه الهيئة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم اعتبر أن مدة وضع اليد المكسب للملكية لم تكتمل لأن بدايتها يجب أن تحتسب من يوم ١٠ من يناير سنة ١٩٣٣ تاريخ الحكم في التماس إعادة النظر الذي رفعه الطاعن طعنا في الحكم رقم ١٠٨١ سنة ٤٢ ق وأن نهاية المدة هو يوم ٩ من فبراير سنة ١٩٤٣ تاريخ رفع الدعوى الحالية . ووجه هذا الخطأ من ناحية احتساب بداية هذا التقادم هو أن التزاع السابق قد انتهى بالحكم الصادر في موضوع الدعوى - وهو الحكم رقم ١٠٨١

سنة ٤٢ ق ومن هذا التاريخ يبدأ تقادم جديد . ولا يؤثر في نهائية الحكم وما له من قوة الشيء المقضي أن يكون قابلاً للطعن بأحدى طرق الطعن غير العادية أو يطعن فيه بأحدها ، والحكم في الالتماس برفضه ليس من شأنه أن يقطع التقادم إذ لا يقطع التقادم إلا بدعوى يرفعها نفس الخصم الذي يسرى التقادم ضده فعلاً . والالتماس بطبيعته لا يوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه لأنه طريق استثنائي وينقسم إلى مرحلتين الأولى تقتصر الطلبات فيها على الحكم بقبول الالتماس أو بعدم قبوله والثانية تتناول التعرض لموضوع الدعوى . وهذه لا تتأني إلا بعد الحكم بقبول الالتماس وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، وما دام الالتماس قد اقتصر على مرحلته الأولى الخاصة بعدم قبوله فإنه لا يمكن اعتباره استمراراً للخصومة الصادر فيها الحكم الملتمس فيه ولا يكون له من أثر في قطع التقادم ، وكان يتعين على مصلحة الأملاك وقد حكم لمصلحتها أن تبادر إلى تنفيذ الحكم النهائي فيحول هذا التنفيذ دون استمرار التقادم ضدها . فإن قصرت فعلياً تبعية تنفيذها . وينعى الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وقصوره في التسيب — ذلك أنه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن وضع يد الطاعن لم يكن حادثاً بسبب ما قام من منازعات بين الطرفين — وقد أخطأ الحكم في استخلاص عدم الهدوء في وضع اليد من وقائع لا تؤدي إليه كما لم يتناول الرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من توافر الهدوء وأن الحيازة لا تكون معيبة إلا إذا بدت بالاكراه واستمر هذا الاكراه ولم يقل الحكم المطعون فيه أن الطاعن استعمل العنف في وضع يده عند بدء التقام ونتيجة ذلك أن وضع يده قد بدأ حادثاً — وما ذكره الحكم من وقائع استدلل بها على عدم الهدوء غير مشج في انتفاء الهدوء لأنها لم تقترن باكراه أو عنف ولأنها غير معاصرة لبدء وضع اليد .

وحيث إنه عن السبب الأول فإنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه في صدد ما ينهيه الطاعن على قوله ” إن المادة ٢٠٥ مدني من القانون المدني الملغى الذي نشأ التزاع في ظله نصت على أن القواعد المقررة للملك بمضي المدة من حيث أسباب انقطاعها أو إيقاف سريانها تتبع أيضاً

في التقادم المسقط الذي ينقطع بالتكليف بالحضور للرافعة أمام المحكمة . وأن
الانقطاع الحاصل بهذا السبب ممتد طول الوقت الذي يستغرق سير الدعوى
بمعنى أن حق المدعى يبقى بآمن من كل سبب للسقوط أمامه مضي الزمن مادام
لم يمض بين أى إجراء من إجراءاتها والذي يليه وعلى آخر إجراء حاصل منها المدة
اللازمة للتقادم المسقط لأن كل إجراء من إجراءات الدعوى إنما هو جزء منها
يتصل بها . وقد أخذت المادة ٣٨٣ من القانون المدنى الجديد بهذا النظر
فنصت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى لمحكمة غير
مختصة وبأمور أخرى منها أى عمل يقوم به الدائن للتمسك به أثناء السير
في إحدى الدعاوى “- ومن حيث أن الطعن بالالتماس لا يعدو أن يكون
استمرارا للنزاع الذى نشب بين الحكومة وبين المستأنف عليه وقد جاءت صحيفته
متضمنة ادعاءه وضع اليد على أرض النزاع مرده هذا غير مرة - ومن حيث
أن الحكومة دفعت هذا الالتماس بعدم صوابه وما هذا الدفاع إلا تمسكا منها
بحقها وإنكارا لما يدعيه خصمها واستمرارا منها على المطالبة بحق الملكية وإن
كانت المطالبة قد أخذت شكل الدفع في الالتماس . ومن حيث إنه طالما
أن أمر النزاع مطروح على القضاء فلا يجوز لأحد الخصوم أن يدعى التملك
بوضع اليد مدة نظر القضاء للدعوى ومنازعة الخصوم بعضهم لبعض ولا يغير
من هذا أن يكون الطعن المبسوط على القضاء التماسا أو غير التماس لأنه طالما
أن الحق محل أخذ ورد وكل يدعيه ويعمل جاهدا للحصول عليه فلا يمكن أن يبدأ
تقادم - والقول بأن الملتمس لا يضار بالتماسه ليس معناه أن يكتسب حقوقا
في نزاع لا يزال مطروحا على القضاء يتنازعه الطرفان أخذا وردا ولكن معناه ألا تزداد
حالته في الدعوى سوءا على ما كانت عليه لو أنه ارتضى الحكم الملتمس فيه بمعنى
أنه لا يصبح مثلا طلب الحكم عليه بطلبات فات الحكم الملتمس فيه أن يقضى له فيها -
ومتى تقرر ذلك وكان حكم الالتماس صادرا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ فإنه يكون
من الواضح أنه لم يمض بين صدور الحكم في الالتماس وبين رفع المستأنف ضده الدعوى
الحالية في ٩ فبراير سنة ١٩٤٧ مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسقوط حق المستأنفة
في ملكية لأطيان المذكورة واكتساب المستأنف عليه لهذا الحق بوضع اليد عليهما “.

وحيث إن هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون ذلك أن المفهوم من نص المادتين ٨٢ و ٢٠٥ من القانون المدنى القديم الذى ينطبق على واقعة الدعوى أن الشارع قد شرط أن يتوفر فى الورقة التى تقطع مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذى يراد استرداده فى التقادم المملك أو المراد انقضاؤه فى التقادم المبرىء من الدين ، ولما كان الطاعن قد أسس دعواه على اكتمال تقادم جديد بدأ أثر صدور حكم محكمة الاستئناف فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ فإن هذا التقادم لا يتقطع إلا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك التى يسرى التقادم ضدها . وإذا كان الالتماس مرفوعا من الطاعن ، فإنه لا يكون له أثر فى قطع هذا التقادم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ يقضى على خلاف هذا النظر قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه عن السبب الثانى من أسباب الطعن ففسد بنى الحكم المطعون فيه على قوله ” إن المحكمة تستبين مما قرره المستأنف ضده بأوراق الشكوى الإدارية رقم ١٤٦٧ سنة ١٩٤٧ دسوق أن وضع يد المستأنف عليه فى المدة التالية للحكم فى الالتماس لم يكن هادئا كما زعم بل كان معكرا بسبب ما اكتشفه من منازعات عديدة بين المستأنف ضده ورجاله وبين موظفى مصلحة الأملاك وآخر يدعى عبدالرحمن الفار استأجر منها هذه الأطنان للمرة الأولى فى سنة ١٩٤٥ وللمرة الثانية فى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وأنه فى هذه المرة الأخيرة أراد تنفيذ عقد الإيجار المبرم بينه وبين الحكومة باستلام الأرض فلجأ إلى المركز واصطحب قوة من الجند ليتمكن من ذلك ولكنه لم يفلح لما لقيه من تعرض رجال المستأنف ضده وعشيرته فرفع الأمر للبوليس وأخطو مصلحة الأملاك بهذا التعرض مما دعا مفتشها إلى أن يلجأ بدوره إلى نيابة دسوق فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ طالبا وضع حد لتعرض هذا الخصم الذى يبنى اغتصاب ملك الحكومة بالقوة والمنصب الأمر الذى أجبر المستأنف ضده على رفع الدعوى قائلا فى صحيفة إنه يلجأ إلى القضاء ليتقطع النزاع بينه وبين مصلحة الأملاك - ولما تقدم بمذكرته المؤرخة ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قال فيها إن مصلحة الأملاك لا تريد أن تكف

عن منازعتها ومعناه أن نزاعها كان متواصلا مما ينفي صفة الهدوء عن وضع اليد.

وحيث إن القانون يشترط في الحيابة التي تؤدي إلى التملك بالتقادم أن تكون هادئة (م ٧٦ مدني قديم ، ١/١٩٤٩ جديد) وتعتبر الحيابة غير هادئة إذا بدئت بالإكراه . فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئا فإن التعدي الذي يقع أثناء الحيابة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيابة التي تظل هادئة رغم ذلك - ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى في هذا الخصوص على أن هناك نزاعا أو تعكيرا متواصلا واستخلص هذه النتيجة من تأجير المصلحة هذه الأطنان للغير في سنة ١٩٤٥ ثم في سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، ومن محاولة تسليم الأطنان للمستاجر بالاستعانة برجال الإدارة أو بالشكوى لليوليس أو النيابة ومن المذكرة التي قدمها الطاعن في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - دون أن يبين متى بدأ هذا التعكير وهل كان مقارنا لبدا الحيابة أو تاليا لبداها وأثره في استمرار الحيابة - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحسن العباسي ، وعبد السلام بلج المستشارين .

(٨١)

المطعم رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢" .

تغيير شكل المنشأة من فردية إلى شركة تضامن . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منها وشركة التضامن مادة في نشاطها منذ تكوينها . لا يغير من ذلك اتحاد نشاط المنشأتين في النوع . قضاء الحكم بقياس أرباح سنة ٤٨/٤٩ على أرباح سنة سابقة استنادا إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأة مع أن شركة التضامن قد تكونت في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . خطأ في تطبيق القانون م ١ من ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

إذا كان الثابت أن المنشأة التي قدرت أرباحها كانت منشأة فردية باسم المطعمون عليها الأولى ثم أصبحت شركة تضامن باسم المطعمون عليهما معا وذلك ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ — فإن هذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منها وأن شركة التضامن بدأت نشاطها ببداية تكوينها في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ — ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة — لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه "إذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة، اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقررة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه" — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقياس أرباح سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ على أرباح سنة سابقة استنادا إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأة — يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مصلحة الضرائب قدرت أرباح المطعون عليهما من منشأتهما لتجارة الفراء من السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٦ حتى ١٩٥١/١٩٥٠ بالمبالغ ٥٦٧ جنيها و ٥٥٧ جنيها و ١١٦٣ جنيها و ١٠٤٩ جنيها و ١١٢٥ جنيها على التوالى — وذلك بعد إذ رفضت الأخذ بدفاتر المنشأة ، ثم عدلت المصلحة أرباحهما بقرارها الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلى مبلغى ٥٣١ جنيها و ٥٢١ جنيها عن سنئى ١٩٤٧/١٩٤٦ و ١٩٤٧/١٩٤٨ بالنسبة للمطعون عليهما الأولى السيدة صوفى أرفانيتا كس وإلى المبالغ ١١٢٧ جنيها و ١٠١٣ جنيها و ١٠٨٩ جنيها عن السنوات ١٩٤٩/١٩٤٨ و ١٩٥٠/١٩٤٩ و ١٩٥١/١٩٥٠ بالنسبة للمطعون عليهما معا . فعارض المطعون عليهما في تقدير أرباح الثلاث سنوات الأخيرة بالدعوى رقم ١٧٨١ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة — وقضت المحكمة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإلغاء القرار المعارض فيه واعتبار أرباح المطعون عليهما مبلغا وقدره ٥٢١ جنيها عن كل سنة من السنوات ١٩٤٩/١٩٤٨ و ١٩٥٠/١٩٤٩ و ١٩٥١/١٩٥٠ واستندت في ذلك إلى تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وتقدير أرباحهما عن هذه السنوات على أساس أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ ؛ فأستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٣٠ سنة ٧٠ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للمنشأة الفردية باسم المطعون عليها الأولى وحدها باتخاذ أرباح سنة

١٩٤٧/١٩٤٦ أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٤٧/١٩٤٨ وبالنسبة لشركة التضامن باسم المطعون عليهما معا باتخاذ أرباح سنتي ١٩٤٨/١٩٤٩ أساسا لربط الضريبة عن السنوات ١٩٤٩/١٩٥٠ و ١٩٥٠/١٩٥١ وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأيدت النيابة العامة رأيها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها طلبت النيابة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة فيهما مخالفة القانون وتقول في بيان أحدهما إن المنشأة المقدرة أرباحها كانت منشأة فردية باسم المطعون عليهما الأولى وفي أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ أصبحت شركة تضامن باسم المطعون عليهما معا وأن الحكم المطعون فيه لم يجعل لهذا التغير أثرا بمقولة إنه لم يمتد إلى جوهر نشاطها في حين أن . يؤدي هذا التغير اعتبار المنشأة الفردية متوقفة كلية عن نشاطها مما يستوجب أن يكون النشاط الجديد بعد تغييرها إلى شركة تضامن موضع تقدير جديد لأرباحها من أول سنة مالية باشرت فيها نشاطها وهي ١٩٤٨/١٩٤٩ ويقتضى جعل هذا التقدير أساسا لتقدير أرباح السنتين التاليتين وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . ويحصل السبب الآخر في تعيب الحكم إذ اعتبر سنة الأساس هي سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ في حين أن سنة الأساس التي يجب التماس عليها إذا كانت السنوات المالية المنشأة متداخلة هي سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وذلك لانتهاه سنة ١٩٤٧ خلالها .

وحيث إن اتعى بما ورد في السبب الأول في محله - ذلك أن الثابت من الوقائع الميينة بالحكمين الابتدائي والاستئنافي أن المنشأة التي قدرت أرباحها كانت منشأة فردية باسم المطعون عليها الأولى ثم أصبحت شركة تضامن باسم

المطعمون عليهما معا وذلك ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا وأن شركة التضامن بدأت نشاطها بيدها تكونها في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ - ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة - لما كان ذلك - وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه "إذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط ضريبة الأرباح المقدرة من أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه" فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقياس أرباح سنة ١٩٤٩/٤٨ على أرباح سنة سابقة استنادا إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأتين يكون قد أخطأ تطبيق القانون وانبني على ذلك خطؤه أيضا في تقدير أرباح سنتي ١٩٤٩/١٩٥٠ و ١٩٥٠/١٩٥١ .

وحيث إنه لا محل لمبحث السبب الآخر من سببي الطعن ذلك لأن معارضة المطعمون عليهما إنما انصببت على تقدير أرباح السنوات الثلاث الأخيرة ولم يكن من شأنها أن تحول دون أعمال مصلحة الضرائب حكم القانون في خصوص تقدير أرباح السنتين السابقتين أي سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد حماد المشوار ، وبحضور السادة : محمد زفراني سالم ، ومحمد دفت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض "إعلان تقرير الطعن" . إعلان "كيفية الإعلان" .

المادة ١١ و ١٢ مرافعات . تسليم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه .
عدم وجود المعلن إليه . تسليم الصورة إلى وكيله . اعتقال المحضر بجان الخطوات التي سبقت تسليم
الصورة للخاطب معه . بطلان ورقة الإعلان . م ٢٤ مرافعات .

(ب) نقض "تقرير الطعن" ، "الخصوم في الطعن" . حراسة .

تحديد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة لسلطة الحارس . إذا تعدد الحراس ولا يرخص
بإقراءهم بالعمل وجب عليهم أن يعملوا مجتمعين م ٢/٧٠٧ مدني . انعقاد الخصومة بين
الطاعنين والمطعون عليهم بوصفهما حارسين . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهما . عدم تقديم ما يدل
على جواز إقراء أيهما بالعمل . إختصاص أحدهم دون الآخر لا يعتبر اختصاصا صحيحا للحكوم له .
عدم قبول الطعن .

١ - الأصل وفقا لنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم
الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه وأنه لا يصح تسليم
صورة هذه الأوراق إلى الوكيل إلا إذا بين المحضر في محضر الإعلان انتقاله إلى
موطن المطلوب إعلانه وأثبت أنه لم يكن موجودا به ، وإذا كان يبين من مطالعة
أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يسلم صورة الإعلان للطعون عليه الأول
شخصيا بل لشخص ذكر أنه وكيله دون أن يبين في محضره الخطوات التي سبقت
تسليم الصورة للخاطب معه المذكور من توجهه إلى محل إقامة المواد إعلانه
وأثبت قيامه منه فإن إعلانه بتقرير الطعن يكون قد وقع باطلا .

٢ — تنص المادة ٧٣٣ من القانون المدني على أنه "يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة وإلا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة ..." كما أن مؤدى نص المادة ٢/٧٠٧ من ذات القانون أن الحراس إذا كانوا متعددين ولم يرخص في انفرادهم بالعمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل رأى — فإذا كانت الحصومة قد انقضت بين الطاعنين والمطعون عليهما في النزاع المسائل بوصف هذين الأخيرين حارسين على محلج، وكانت المحكمة قد كلفتها بتقديم صورة من سند الحراسة للوقوف على مدى سلطة كل منهما ولكنهما لم يقدم ما يدل على جواز انفراد أى منهما بالعمل ، وكان اختصاص أحد الحارسين دون الآخر لا يعتبر اختصاصا صحيحا للحكوم له ، فإن إعلان المطعون عليه الأول في الطعن بصفته حارسا على المحلج يكون لازما لقبول الطعن — وإذا كان إعلانه بتقرير الطعن قد وقع باطلا — فإن ذلك يستتبع بطلان تقرير الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثانى ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن فى محله .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل فى أن المطعون عليهما أقاما ضد الطاعنين الدعوى رقم ١٤٣٩ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة بصحيفة أعلنت فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ : وقالوا فى بيان دعواهما إن مجلس بلدى ببا أصدر فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارا بفرض رسم بلدى على المحالج الواقعة فى دائرته على أساس المظهر الخارجى بمعدل ٤ جنيهات من كل دولار طبق هذا القرار على محلج وريثة المرحوم جرجس عبد الشهيد الذى يديرانه بصفتها حارسين عليه ، ولما كان بالمحلج ٥٥ دولارا فقد بلغت الرسوم

السنوات المفروضة عليه ٢٢٠ جنيها قاما بسدادها على السنة المالية ٤٧ — ٤٨ .
وفي السنة التالية عدلت الحكومة بدء السنة المالية فجعلت بدايتها أول مارس بدلا
من أول مايو وبذلك تقص من سنة ٤٧ — ٤٨ شهران وقد احتسب المجلس البلدى
قيمة الرسم المستحق عن هذين الشهرين وخصمه من الرسوم المستحقة فى السنة
المالية ٤٨ — ٤٩ . وفى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ أصدر وزير الصحة قرارا رخص
بموجبه للمجالس البلدية والقروية تحصيل الرسم على المحالج على أساس الانتاج الفعلى
بواقع ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن المحلوج وه مليات عن كل اردب من البذرة
ونشر هذا القرار فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٩ على أن يسرى ابتداء من أول مارس
سنة ١٩٤٩ ، وعلى هذا الوضع تمكن مجلس بلدى ببا من تحصيل رسمين منهما
عن سنة واحدة أولها على أساس ٤ جنيهات عن كل دولاب والثانى على أساس
الانتاج الفعلى وبلغ قيمة ما تقاضاه منهما المجلس بدون حق مبلغ ٤٥٧ جنيها و ٤٠٠
مليم ، وانتهيا الى طلب إلزام المدعى عليهما (الطاعين) متضامين بأن يدفعما لهما هذا المبلغ
والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من ١٥/٩/١٩٤٩ والمصاريف والأتعاب والتفاد .
وقد دفع الطاعنان هذه الدعوى بعدم اختصاص المحاكم بنظرها لما تنطوى
عليه من مسائل أساس ربط الضريبة كما طلبا رفضها موضوعا . وفى ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص . وفى ١٦
من أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت حضوريا بإلزام الطاعين بأن يدفعما للطعون عليهما
مبلغ ٢٧٤ جنيها ، ٥٠ مليا والمصاريف المناسبة و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه
ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٧٠٠ سنة ٧٠ ق القاهرة وطلبا قبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف والحكم أصليا — بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . واحتياطيا —
برفضها مع إلزام المستأنف عليهما بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . كما
استأنفه المطعون عليهما بالاستئناف رقم ٧١١ سنة ٧٠ ق القاهرة وطلبا تعديل
الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما بالطلبات الموجهة اليهما بصحيفة افتتاح
الدعوى . وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ قررت محكمة استئناف القاهرة بضم
الاستئناف وقضت فيهما بجلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٥٤ حضوريا بقبولهما شكلا

وبرفض الدفع واختصاص المحاكم بنظر الدعوى وفي موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف وإلزام مجلس بلدى ببا ووزارة الشئون البلدية والقروية بأن يدفعوا للدكتور منير جرجس عبد الشهيد والسيد/ناشد عبد الشهيد بصفتهم حارسين على محالج ورثة المرحوم جرجس عبد الشهيد مبلغ ٢٣٧ جنيها ، ٤٠٠ مليم وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ لغاية السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ضمهما . وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الحاضر عن الطاعنين على طلباته وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت أصليا رفض الطعن بعدم قبوله شكلا واحتياطيا إحالته إلى الدائرة المدنية فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه الأول الدكتور منير جرجس عبد الشهيد وذلك تأسيسا على أنه يبين من أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر اكتفى في إعلان هذا التقرير اليه بتسليم صورته الى وكيله السيد/ حكيم جرجس دون أن يثبت في محضره مبرر تسليم الصورة لغير شخص المطلوب إعلانه وإذا كان موضوع الطعن غير قابل للتجزئة لأن الحكم المطعون فيه صدر لصالح المطعون طيهما بصفتهم حارسين على محالج ورثة المرحوم جرجس عبد الشهيد وقد أصبح هذا الحكم باتا بالنسبة لأحدهما وهو المطعون عليه الأول فإن بطلان الطعن بالنسبة له يترتب عليه بطلان الطعن أيضا بالنسبة للمطعون عليه الثانى .

ومن حيث إن الأصل وفقا لنص المادتين ١٢، ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه وأنه لا يصح تسليم صور هذه الأوراق إلى الوكيل إلا إذا بين المحضر في محضر الاعلان انتقاله إلى موطن المطلوب إعلانه وأثبت أنه لم يكن موجودا به ، وإذا كان يبين من مطالعة أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يسلم صورة الإعلان

للمطعون عليه الأول شخصيا بل لشخص ذكر أنه "الصيد/حكيم جرجس وكيله" دون أن يبين في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة للمخاطب معه المذكور من توجهه الى محل إقامة المراد إعلانه وإثبات غيابه عنه فإن إعلانه بتقرير الطعن يكون قد وقع باطلا .

ومن حيث إن المادة ٧٣٣ من القانون المدني نصت على أنه : "يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة وإلا فتطبق أحكام الودعة وأحكام الوكالة" كما نصت المادة ٢/٧٠٧ على أنه "إذا عين الوكلاء في عقد واحد دون أن يرخص في انفرادهم في العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي" ومؤدى ذلك أن الحراس إذا كانوا متعددين ولم يرخص في انفرادهم بالعمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي - ولما كانت الخصومة قد انعقدت بين الطاعنين والمطعون عليهما في النزاع المائل بوصف هذين الأخيرين حارسين على محلج وورثة المرحوم جرجس عبد الشهيد، وكانت المحكمة في سبيل تحقيق رد الطاعنين على الدفع قد كلفتها بتقديم صورة من سند الحراسة للوقوف على مدى سلطة كل من الحارسين ولكنهما لم يقدم ما يدل على جواز انفراد أى منهما بالعمل ، وكان اختصاص أحد الحارسين دون الآخر لا يعتبر اختصاصا صحيحا للحكوم له ، لما كان ذلك فإن إعلان المطعون عليه الأول في الطعن بصفته حارسا على المحلج يكون لازما لقبول الطعن ، ولما كان إعلان المطعون عليه الأول بتقرير الطعن قد وقع باطلا مما يستتبع بطلان تقرير الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون في محله .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور العادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين الوضي ،
ومحسن العباسي ، وعبد السلام بلبح المستشارين .

(٨٣)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض " إعلان تقرير الطعن " . إعلان " كيفية الإعلان " " بالنسبة
للأشخاص المعنوية " " الدولة " .

م ١٤ مرافعات . حذف الطعن تسليم إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها
بالأقاليم . عدم مراعاة ذلك . بطلان الإعلان . م ٢٤ مرافعات .

(ب) نقض " إعلان تقرير الطعن " . إعلان " كيفية الإعلان " .

م ١١ مرافعات . تسليم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه .
عدم وجود المعلن إليه . تسليم الورقة إلى من ذكروا بالمادة ١٢ مرافعات . إغلاق
المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب إعلانه . بطلان ورقة الإعلان . م ٢٤ مرافعات .

(ج) نقض " تقرير الطعن " " الخصوم في الطعن " .

بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في نزاع غير قابل للتجزئة . يرتب عليه بطلانه
بالنسبة للجميع .

(د) تجزئة " عدم القابلية للتجزئة " .

اعتبار طلب وقف حجية إعلام شرعي موضوعا غير قابل للتجزئة .

١ - إذا كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن صورته قد سلمت
في مقر مصلحة الشهر العقاري والتوثيق إلى " الموظف المختص " خلافا
لما يقضي به نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات - من

وجوب تسليم صحف الطعون التي تتعلق بالدولة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم ، وكانت المادة ٢٤ من ذلك القانون تنص على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآتية ذكرها فإن إعلان تقرير الطعن للطعون عليه الثاني (الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري) يكون قد وقع باطلا .

٢ — إذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ توجه إلى موطن المطعون عليه السادس لإعلانه أطلعه مخاطبا مع زوجته التي تسلمت صورة الإعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب لإعلانه ، وكان الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجده المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه وفقا للمادة ١٢ من ذلك القانون ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه كمنتهى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك فإن إعلان المطعون عليه السادس بتقرير الطعن يكون باطلا .

٣ — بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في نزاع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لباقي المحكوم لهم — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٤ — إذا كانت الدعوى التي أقامها الطاعن على المطعون عليهم بمحكمة الأمور المستعجلة بطلب وقف حجية إعلام شرعى تهدف إلى عدم الاعتداد بذلك الإعلام وما أثبت فيه من أن المطعون عليهم من الثالث إلى السادس هم ورثة المتوفى بوصفهم جميعا من عصبته وأنه لا وارث ولا حاجب خلافتهم فإن الفصل فيها يتأثر به ذلك الإعلام في جملته وفيما انطوى عليه من تقرير صفة الوارث لكل فرد من الأفراد المذكورين والمتساوين جميعا في الدرجة — ولا يتأتى

أن يكون لهذه الصورة إلا وضع واحد — ذلك أن الحجية المقررة لإعلام الوفاة والوراثة تلصق بذات الإعلام وتظل ثابتة له في كل ما احتواه ما لم يصدر حكم في الموضوع بإخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين . فإذا ما عرضت — قبل صدور هذا الحكم — على قاضي الأمور المستعجلة منازعة في شأن هذا الإعلام بطلب وقف حجته فإن قضاءه في هذا الخصوص يعتبر فصلا في موضوع غير قابل للتجزئة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أنه بتاريخى ١٠ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أقام الطاعن الدعوى رقم ٧٨٦١ سنة ١٩٥٤ بحكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة على المطعون عليهم — طالبا القضاء بصفة مستعجلة وب نسخة الحكم الأصلية بوقف حجية الإشهاد الصادر بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ من مطرانية الأقباط الأرثوذكس بالمنوفية في المادة ٨٥ لسنة ١٩٥٤ والذي تقرر فيه ب وفاة، المرحوم كامل شحاته وانحصار إرثه في الأشخاص المذكورين بذلك الإشهاد مع إلزام المطعون عليهم من الثالث للآخر بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وذكر في دعواه أن المرحوم كامل شحاته حسب الله كان قد توفى في ٢٤/٢/١٩٥٤ عن تركة تشمل عقارات ومنقولات ونقودا مودعة ببنك باركليز، وأنه قد تنازع تركته فريقان ، الفريق الأول هم ورثته الحقيقيين ويتكون من الطاعن وشقيقه الدكتور ميشيل روفائيل وأولاد خالته ميشيل جورج ولويزه ونبيله ولنده وبرتا ، والفريق الثانى يتكون من المطعون عليهم من الثالث لسادس إذ يدعى هؤلاء أنهم من عصابة المتوفى فهم الذين يرثون تركته دون الفريق الأول المحجوب بهم ، وقد اصطنع هذا الفريق الثانى تحريات مزورة أبلغ أمرها للنيابة العامة وقيدت

الشكوى الخاصة بها برقم ٣١٣ سنة ١٩٥٤ الوائلى . ثم لحا هذا الفريق الى محكمة
الوائلى الشرعية فى المادة ١٤٠ لسنة ١٩٥٤ بطلب ثبوت وراثتهم المتوفى فقضت
تلك المحكمة برفض هذا الطلب كما رفضت أيضا الطلب الذى كان الطاعن
قد تقدم به إليها بطلب ثبوت وراثته لذلك المتوفى لمنازعة الفريق الآخر له
وفريقه فى الوراثة ، وقد اتضح للط من أن هؤلاء المطعون عليهم كانوا
فى أثناء نظر طلب الوراثة قد استصدروا من مطرانية الأقباط الأرثوذكس
بالمنوفية اعلاما بانوارثة وفق طلباتهم وذلك فى فقرة منه ومن فريقه ، ولأن هذا
الاعلام قد صدر من جهة غير مختصة نوحيا ومركزيا بإصداره فضلا عن أن الظروف
والملايسات تؤكد بطلانه وخشية أن يتقدموا بهذا الاعلام للمطعون عليه الأول
لصرف مبلغ الـ ١٤٠٠٠ جنيه المودوعة لديه بمهرنة المورث أو بيع شىء من مال التركة
لذلك تقدم إلى القضاء المستعجل بالطلبات السالف ذكرها تأسيسا على المادة ٩٣٤
من قانون المرافعات فضلا عن المادة ٤٩ من ذلك القانون ، ودفع
المطعون عليهم (من الثالث إلى السادس) بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر
الدعوى وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم اختصاصها
بنظر الدعوى وألزمت الطاعن بالمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية)
بالاستئناف رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ من مصر طالبا قبول الاستئناف شكلا وإلغاء
الحكم المستأنف والحكم بوقف حجبة الاشهاد الصادر من مطرانية الأقباط
الأرثوذكس فى ١٩٥٤/٨/٦ والتصحيح الحاصل عنه المين بالشهادة المؤرخة
١٩٥٤/١٠/٢٢ المستخرجة من مجلس على فوعى المنوفية - وذلك حتى يفصل نهائيا
فى النزاع الشرعى المرفوع لمحكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٣٦٤ سنة ١٩٥٤
شرعى كل مصر مع إلزام المستأنف عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة
عن الدرجتين ، وبتاريخ ١٩٥٥/٤/٥ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف
بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم (المطعون عليهم)
من الثالث للأخير وبتاريخ ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض

في هذا الحكم وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن واحتياطيا إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية لتقضى فيه أصليا بعدم قبوله شكلا مع إلزام الطاعن بمصروفاته واحتياطيا بعدم قبوله شكلا بالنسبة للطعون عليهما الثاني والسادس وقبوله شكلا بالنسبة لمن عداهما وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه مع إلزام باقي المطعون عليهم بالمصروفات ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدي بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها الصالف ذكره .

وحيث إن الحاضر عن المطعون عليه الثاني دفع في مذكرته ببطلان اعلان التقرير الموجه للأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق لمخالفته لأحكام قانون المرافعات قيا تقررره من وجوب تسليم صورة صحف الطعون إلى إدارة قضايا الحكومة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن صورته قد صلت في مقر مصلحة الشهر العقاري والتوثيق — إلى "الموظف المختص" خلافا لما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات من وجوب تسليم صحف الطعون — التي تتعلق بالدولة — إلى إدارة قضايا الحكومة (أو مأموريها بالأقاليم) ، ولما كانت المادة ٢٤ من ذلك القانون تنص على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآتف ذكرها ، فإن اعلان تقرير الطعن للطعون عليه الثاني على النحو الصالف ايراده يكون قد وقع باطلا ويتعين لذلك عملا بالمادة ٤٢١ مرافعات — عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة له .

وحيث إن النيابة العامة — أثار في مذكرتها — في خصوص اعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه السادس أن هذا الاعلان وقع باطلا إذ لم يثبت

المحضر به غياب المعلن اليه - ولاصلة من تسلمت الاعلان نيابة عنه به
ولا إقامتها معه في موطنه واستطردت النيابة العامة بعد ذلك إلى القول - بأنه
لما كان الاعلان المذكور على هذا النحو باطلا - فإنه ينبغي عليه بطلان الطعن
بجميعه لعدم قابلية موضوعه للتجزئة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر اذ توجه في
١٩٥٥/٦/٢٨ إلى موطن المطعون عليه السادس لاعلانه أعلنه مخاطبا مع السيدة
البرتا نصر زوجته التي تسلمت صورة الاعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود
المطلوب اعلانه ، ولما كان الأصل في اعلان أوراق المحضرين وفقا للمادة ١١
من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه
أو في موطنه فإذا لم يجده المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله
أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه وفقا للمادة ١٢ من
هذا القانون فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب اعلانه كقتضى الفقرة
الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة
الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك فان اعلان المطعون
عليه السادس بتقرير الطعن يكون باطلا .

وحيث إنه يتعين البحث في أثر هذا البطلان بالنسبة لباقي المطعون عليهم
الذين صح اعلانهم بتقرير الطعن .

وحيث إنه ظاهر من الوقائع السالف ايرادها - أن الدعوى التي أقامها الطاعن
على المطعون عليهم بحكمة الأمور المستعجلة بطلب وقف حجبة الاعلام الشرعى الصادر
من مجلس ملي فرعى المتوفية تهدف إلى عدم الاعتداد بذلك الاعلام وما أثبت فيه
من أن المطعون عليهم من الثالث إلى السادس هم ورثة المرحوم كامل شحاته
بوصفهم جميعا من عصبة إذ هم أبناء أبناء عم المتوفى وأنه لا وراث ولا حاجب
خلافهم ، فان الفصل فيها يتأثر به ذلك الاعلام في جملة وفيما انطوى عليه
من تقرير صفة الوراثاة لكل فرد من الأفراد المذكورين والمتساوين جميعا
في الدرجة - ولا يتأتى أن يكون لهذه الصورة الا وضع واحد - ذلك أن الحجية

المقررة لاعلام الوفاة والوراثه — تقتضى بذات الاعلام وتظل ثابتة له فى كل ما احتواه ما لم يصدر حكم فى الموضوع بانحراج بعض الورثة أو ادخال آخرين فإذا ما عرضت — قبل صدور هذا الحكم — على قاضى الأمور المستعجلة منازعة فى شأن هذا الاعلام بطلب وقف حجته فان قضاءه فى هذا الخصوص يعتبر فصلا فى موضوع غير قابل للتجزئة — ولا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليه السادس من شأنه الإبقاء على ما لهذا الاعلام من حجية ولا يتصور لما سبق بيانه قيام هذه الحجية بالنسبة له وإهدارها بالنسبة للآخرين .

ومن حيث إن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم فى نزاع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لباقي المحكوم لهم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث إن مؤدى ما تقدم عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهم جميعا .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، ومحمد العباسي ،
وجهد السلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٨٤)

الطعن رقم ٩ سنة ٢٧ القضائية أحوال شخصية :

(١) نقض "تقرير الطعن" "التوكيل في الطعن". محاماة "توكيل المحامي".
شرط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به . ولو
يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له .

(ب) حكم "بياناته" . أحوال شخصية .

حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . مهم بيان أهم عضو النيابة الذي أبدى
رأيه في القضية فيه . بطلان الحكم . م ٣٤٩ مرافعات .

١- لما كان كل ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع
تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض بوصفه وكلا عن الطاعن فإن
مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط وقت التقرير بالطعن بالنقض ولو لم
يكن المحامي الذي قرر به مقبولا أمام محكمة النقض وقت صدور التوكيل له -
ذلك لأن العبرة في تحديد نطاق التوكيل وبيان سلطات الموكل بالوقت الذي
يجرى استعمال التوكيل فيه بتنفيذ العمل المشار إليه به . فإذا كان المحامي الذي
قرر بالطعن بطريق النقض - وقت صدور التوكيل - مقيدا بجدول المحامين لدى
المحاكم الشرعية ولم يكن مقبولا أمام محكمة النقض، وكان الثابت أن عبارة التوكيل
تحويل له حق التقرير بالطعن بطريق النقض ولم يحدد التوكيل بقيد زمني ولم يعدل
عنه فهو ينصرف إلى الحال والاستقبال على السواء - لما كان ذلك وكانت المادة
العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين

المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للدعوى التي كانت أصلا من اختصاصها، وكان النزاع في الدعوى الراحنة مما اختصت به المحاكم الشرعية أصلا وأحيل بعد إقامتها إلى المحاكم الوطنية، وكان المحامي الذي تقدم عن الطاعنين بالتقرير بالطعن بالتقضى بموجب التوكيل المشار إليه هو نفسه الذي كان يحضر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية عند نظر الدعوى أمامها - فإن التقرير بالطعن يكون قد قدم من ذى صفة ٢ - متى كان الحكم صادرا في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلا النيابة العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى - فإن الحكم يكون باطلا طبقا للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم الخامس والسابعة أقاما الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ضد الطاعنة والمطعون عليهم الثانى والثالث والسادس طالبين الحكم باستحقاقهما على التوالى بحق ١/٣ و ٢/٤١٦ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا في وقف الأخوة دميان وواصف وميخائيل جاد . ورفعت الطاعنة الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥٢ أمام نفس المحكمة ضد المطعون عليهم طالبة الحكم باستحقاقها لنصيب مقداره ١٣٩٩ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا في الوقف السالف الذكر . ففضت المحكمة الدعويين وفوض الجميع الرأى في تفسير شرط الواقفين بالنسبة لنصيب العقيم طبقا لكتاب الوقف الصادر أمام محكمة القليوبية الشرعية في ٢٠ من رمضان سنة ١٢٩٢ هجرية . وبتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة باستحقاق الطاعنة إلى ١/٧ قيرطا

وباستحقاق المطعون عليه الخامس إلى $\frac{1}{3}$ قيراطا وباستحقاق المطعون عليها السابعة إلى $\frac{2}{3}$ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ربع الوقف ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية طالبة الحكم لها بما رفض من طلباتها ، وبإلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أحالت تلك المحكمة هذا الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة حيث قيد بجدولها تحت رقم ١٨ سنة ٧٣ قضائية ، وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المطعون عليه الخامس في $\frac{1}{15}$ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف وهو ما حكم به أزيد مما طلب ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بالمقضى بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها من دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية لأن الطعن مرجح نقضه في خصوص الوجه الأول من السبب الأول . وبجلسة أول أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن وحدد لهم خمسة عشر يوما لتقديم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم ، وحدد للنياية الواحد وعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن ، فقدم المطعون عليهم في ٧ من مايو سنة ١٩٥٨ مذكرة بطلب رفض الطعن ، كما قدمت النيابة مذكرة ثانية تمسكت فيها برأيها السابق ، ثم حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩ لنظر الطعن ومنها تأجل إلى جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ ، وفي هذه الجلسة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن النيابة لاحظت بمذكرتها الثانية أن التوكيل المقدم من محامي الطاعنة الأستاذ محمد إبراهيم سالم يفيد أن وكالته عنها تتصرف إلى مباشرة قضاياها أمام المحاكم الشرعية ، وأنها وكلت الأستاذ عزمي استينو لمباشرة قضاياها أمام

المحاكم الوطنية وأن عبارة التوكيل الأخيرة وإن أعطت لكل منهما الحق في مباشرة أعمال الطاعة القضائية ومنها التقرير بالنقض إلا أن مفهوم ذلك أن يستعمل كل منهما حقه في الوكالة أمام جهة القضاء التي كان مقررا أمامها وقت إنشاء التوكيل وترتب النيابة على ذلك أن حق التقرير بالنقض قاصر على الأستاذ عزمى استينو ، إذ أنه عندما صدر التوكيل من الطاعة لم يكن الأستاذ محمد إبراهيم سالم مقررا أمام محكمة النقض ، كما لم يكن الطعن بطريق النقض جائزا بالنسبة للقضايا الشرعية التي وكل فيها .

وحيث إن هذا الذى أنارته النيابة مردود بما هو ثابت من خفى التوكيل المحرر بمكتب توثيق القاهرة بالشهر العقارى فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والذى قدمه الأستاذ محمد إبراهيم سالم المحامى وقت التقرير بالطعن فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ ، إذ أنه وإن صدرت عبارته بما يفيد تقرير الطاعة توكيله عنها فى مباشرة قضاياها أمام المحاكم الشرعية وتوكيل الأستاذ عزمى استينو المحامى فى مباشرة قضاياها أمام المحاكم الوطنية ، إلا أن الطاعة أردفت ذلك بالقول بأن "لكل منهما الحق التام فى الحضور عنها والقيام بجميع ما يحتاج إليه الأمر من المرافعة والمدافعة ... والتقرير بالطعن والإنكار والتزوير ومباشرة التماس إعادة النظر والطعن والتقرير بالنقض ومباشرة ... ولهما الحق فى الانفراد بالعمل وتوكيل وإقامة الغير فى جميع أو بعض مذكر" فجاءت بذلك عبارة التوكيل صريحة فى تفويض الطاعة للأستاذ محمد إبراهيم سالم المحامى فى الطعن والتقرير بالنقض ومباشرة شأنه فى ذلك شأن الأستاذ عزمى استينو بحيث يجوز لكل منهما أن يتخذ هذا الإجراء منفردا عن الآخر ، ولما كان كل ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض بوصفه وكلا عن الطاعن ، فإن مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط وقت التزوير بالطعن بالنقض ، ولو لم يكن المحامى الذى قرر به مقبولا أمام محكمة النقض وقت صدور التوكيل له بأن كان مقيدا بجدول المحامين لدى المحاكم الشرعية ذلك لأن العبرة فى تحديد نطاق التوكيل وبيان سلطات الموكل بالوقت الذى يجرى استعمال التوكيل فيه بتنفيذ العمل المشار إليه به . وطالما أن عبارة التوكيل تنحول للمحامى حق التقرير بالطعن بطريق النقض ، ولم يحدد التوكيل بقيد زمنى ولم يعدل عنه فهو ينصرف إلى الحال والاستقبال على السواء ، ولما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ تجيز المرافعة أمام محكمة التقض للحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للدعوى التي كانت أصلا من اختصاصها ، وكلف النزاع في الدعوى الراهنة مما اختصت به المحاكم الشرعية أصلا وأحيل بعد إلغائها إلى المحاكم الوطنية، وكان الأستاذ محمد إبراهيم سالم الذي تقدم عن الطاعنة للتقرير بالظعن بالتقض بموجب التوكيل المشار إليه هو نفسه الذي كان يحضر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية عند نظر الدعوى أمامها ، لما كان ذلك فقد تحققت بالنسبة له صفة التقرير بهذا الظعن .

وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان جوهرى في إصداره ، إذ لم يذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية بالذاكرة المودعة بملفها وهو الأستاذ رضوان شامى المتعاقب، وإنما ذكر به اسم الأستاذ محمد عبد الفتاح برعى وهو لم يبد رأيا فى القضية مما يترتب عليه بطلان الحكم عملا بالمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ورد به أن "النيابة العامة قد أبدت رأيا فى مذكرتها المؤرخة ١٩٥٦/٥/٢٢ وهو يتلخص فى طلب تأييد الحكم" - دون أن يوضح بالحكم اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى. ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه يجب أن يبين فى الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان ... وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية يترتب عليه بطلان الحكم"، وكان رأى النيابة فى القضية قد أبدى فى مذكرتها المؤرخة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ولم يتضمن الحكم اسم عضو النيابة الذى أبداه، ولم يرد به ما يدل على أن عضو النيابة الأستاذ محمد عبد الفتاح برعى الذى ورد اسمه فى ديباجته ممثلا للنيابة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى. لما كان ذلك فإن هذا الحكم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون باطلا متعينا تقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الظعن .

فهرس هجائى

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية

العدد الثانى — السنة العاشرة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية
		طلبات رجال القضاء
		١ — إجراءات :
		التقرير بالمعارضة فى قائمة الرسوم الخاصة بطلبات رجال القضاء :
		التقرير بالمعارضة يجب أن يحصل فى قلم الكتاب . م ٢٣ من قانون نظام القضاء . المواد ٣٦٣ ، ٤٢٩ ، ٤٤٩ مرافعات (المعارضة فى قائمة الرسوم عن الطلبات ١١١٤٦٨ سنة ٢٤٤٠ ، ٢٥٤٢٠ ١٠٥ ، ٢٥ سنة ١٦٢٩ ، ٤٤ سنة ٢٧٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩)
٢٨١	٣	
		٢ — أهلية :
		درجة الأهلية :
		لا تقدر درجة الأهلية بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها . (الطلب رقم ٤١ سنة ٢٧٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
٢٨٤	٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
	•	<p>٣ — مصروفات :</p> <p>الطعن في قرار بالتخطي في الترقية ثم صدور قرار آخر بالتخطي قبل الحكم في الطعن الأول والطعن فيه أيضا . صدور الحكم في الطعن الأول بأن التخطي كان بغير مبرر . قصر الطالب طلباته في الطعن الثاني على المصروفات اكتفاء بحجية الحكم . تعين الحكم بالمصروفات على وزارة العدل لعدم تسليمها بحق الطالب في الطلبين .</p>
٢٨٧	•	(الطلب رقم ٢٩ سنة ٢٨ ق رجال القضاة — جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الدائرة المدنية
		(١)
		إثبات
		١ - مسائل الإثبات :
		عبء الإثبات .
		عبء الإثبات على المدعى . عدم تقديمه دليلا على ما يدعيه .
		عدم طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم استعمال المحكمة
		الحق المخول لها في المادة ١٩٠ مرافعات . رفضها الادعاء .
		لا مخالفة للقانون .
٤٩٩	٧٦	(الطن رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - طرق الإثبات :
		طرق الإثبات ذات القوة المحدودة :
		الإثبات بالبيئة :
		الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ١٩٠ مرافعات بأن
		تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالبيئة . جوازي لها .
		متروك لمطلق تهديرها فلا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض .
٤٩٩	٧٦	(الطن رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدلائل:
		حق محكمة الموضوع في استخلاص أن الثمن صوري وأن حقيقته كذا وليس أكثر استنادا لأسباب سائغة متفقة مع الثابت بالأوراق بعد استعراض مستندات الخصوم ومناقشتها شهادة الشهود والقرائن مما تستقل به بمنأى عن رقابة محكمة التقض .
٣٠٣	٤٦	(الطن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٥٩) ... أثر رجعي: (ر . فوائد) .
		إجارة
		التشريعات الاستثنائية :
		(١) الأماكن التي لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ :
		عدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار واردا على أرض قضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها بيان وقت العقد أم لا .
٣٦٨	٥٦	(الطن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) تقييد حق المؤجر في إنهاء العقد :
		تقييد الأوامر والتشريعات الاستثنائية الصادرة بشأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض نصوص القانون المدني الخاصة بانتهاء الإجارة وجعلها عقود الإيجار ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة .
٥١٤	٧٨	(الطن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أحكام عرفية</p> <p>المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ :</p> <p>مدى الحماية المقررة بالمادة ١ من القانون ١١٤ لسنة ٤٥ :</p> <p>الم ١ من القى ٤٥/١١٤ ترمى الى حماية السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه إليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية. تقدير الحماية بالقدر اللازم لتغطية هذه التصرفات . استنفاد السلطة فرضها وهي في مأمن من كل طعن . وقوف الحماية عند هذا الحد وعدم تخطيها إلى التصرفات اللاحقة . مثال في دعوى تمويض .</p>
٣٢٥	٥٠	(الطن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ إبريل سنة ١٩٥٩) ...
		<p>أحوال شخصية</p> <p>١ — المسائل الخاصة بالأجانب :</p> <p>وصية :</p> <p>ضرورة أعمال نصم ١٨٤٣ مدنى يونانى فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الإرث لمن لهم الحق فيه شرعا فلاذا لم يذكر سبب الحرمان في الوصية فلا سبيل إلى اثباته .</p>
٣٣١	٥١	(الطن رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق — جلسة ٢ إبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — مسائل متنوعة :
		(إحالة إلى حكم "بياناته" .
		اختصاص المحاكم
		١ — الاختصاص المتعلق بالوظيفة :
		مسائل الوقف :
		إنحصار النزاع في إدعاء المدعى بدخول العين المتنازع عليها في الوقف المشمول بنظرة وتمسك المدعى عليه بتبعية العين المذكورة لوقف المشمول بنظرة وبتمسكه لها بالتقادم . هي دعوى ملكية عين من اختصاص المحاكم المدنية . غير مؤثر أن تكون المنازعة قائمة بين جهتي وقف . لا اعتداد بأن يكون سبب المنازعة سابقا أو تاليا لإنشاء الوقف . م ١٦ لأنحة ترتيب المحاكم الشرعية . م ١٦ من ق نظام القضاء .
٤٨٢	٧٣	(العين رقم ٢٦ سنة ٢٧ — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ — الاختصاص النوعي :
		(١) اختصاص محكمة الاستئناف :
		إستئناف ما يفصل فيه قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للأمور المستعجلة يكون لدى محكمة الاستئناف .
٣٧٧	٥٨	(العين رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) إختصاص المحكمة الابتدائية : ضابط الإختصاص فى طلب الإخلاء : وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار هو الضابط فى شأن القاعدة القانونية التى تحكم مسألة الإختصاص بطلب الإخلاء . عدم انطباق ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار واردا على أرض فضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها مبان وقت المقدم لا . ورود الإجارة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض . خضوع المنازعة على الإخلاء لأحكام ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ورفعها دائما إلى المحكمة الابتدائية المختصة .
٣٦٨	٥٦	(الطن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل ١٩٥٩) ... (ج) إختصاص قاضى البيوع بصفته قاضيا للأموار المستعجلة : (إحالة إلى تنفيذ عقارى) . استئناف ١ - الأحكام التى تقبل الاستئناف : عدم تقييد الشارع حق استئناف الأحكام الصادرة فى شأن قرارات لجان التقدير . المقصود بالم ٥٤ من ق ٣٩/١٤ المعدلة بق ٥١/١٧٤ قبل تعديلها بق ٥٢/٩٧ من عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه هو النزاع الذى يقوم على قرار لجنة طعن لا لجنة تقدير . (الطن رقم ١١٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ مايو ١٩٥٩) ...
٤٣٦	٦٦	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره :
		(أ) رفعه:
		وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء بتكليف بالحضور لا بعريضة . علة ذلك . المواد ١١٨ ، ٤٠٥/٢ - ٤ ، ٨٥٥ ، مرافعات .
٢٨١	٥٩	(الطن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠ أبريل ١٩٥٩) ...
		(ب) تحضيره :
		وجوب تحقق محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الخصوم بالجلسة التي حددها رئيس المحكمة لنظر الاستئناف . علة هذا الإخطار والأثر المترتب على عدم حصوله عند التخلف عن الحضور . م ٤٠٨ ، مرافعات .
٣٢١	٤٩	(الطن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩) ...
		إعذار: (ر . نقض "حالات الطعن" "الطن يبطلان الحكم") .
		إعلان
		١ - كيفية الإعلان :
		(١) وجوب بيان المحضر الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى وكيل المطلوب إعلانه . إغفال ذلك يبطل ورقة الإعلان . المواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ ، مرافعات .
٥٤٠	٨٢	(الطن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) إغفال المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب إعلانه عند تسليم ورقة الإعلان إلى من ذكروا بالم ١٢ مرافعات يبطل الورقة . م ٢٤ مرافعات .
٥٤٥	٨٣	(الطن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		(ج) عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٤ مرافعات من تسليم صحف الطعون إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم يبطل الاعلان . م ٢٤ مرافعات .
٥٤٥	٨٣	(الطن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		٢ — المحل الذي يحصل فيه الإعلان :
		الإعلان في الوطن المختار :
		(إحالة إلى قض "إعلان تقرير الطعن" "محل الإعلان") .
		إلتزام :
		١ — آثار الإلتزام :
		(أ) التنفيذ بطريق التعويض (ر. تعويض) .
		(ب) الفوائد (ر فوائد) .
		٢ — تعدد طرفي الإلتزام :
		عدم القابلية للتقسام (ر. تجزئة) .
		٣ — إنقضاء الإلتزام بما يعادل الوفاء :
		المقاصة (ر. مقاصة) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - إنقضاء الالتزام دون وقاء :
		التقادم المسقط (ر.تقادم "قطع التقادم") .
		التماس إعادة النظر :
		آثاره (إحالة إلى تقادم) .
		أحكام لدولة : (ر.ملكية "الاستيلاء") .
		أهلية : (ر.مرض الموت) .
		أوامر الأداء
		الطعن فيها :
		استئناف الحكم الصادر في المعارضة :
		وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة
		في أمر الأداء بتكليف بالحضور لا بعريضة . المواد ١١٨ ،
		٢/٤٠٥ - ٤ ، ٨٥٥ مرافعات .
٣٨٩	٥٩	الطعن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣٠ إبريل ١٩٥٩ ...
		أوامر عسكرية (ر.إجاره "تقييد حق المؤجر في إنهاء
		العقد") .
		(ب)
		بطلان (ر.إعلان . حكم "بياناته" . تقض "الخصوم في
		الطعن" ، "التوكيل في الطعن" ، "إعلان تقرير الطعن" ،
		"حالات الطعن" .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع
		١ - آثار عقد البيع :
		التزامات البائع . "الالتزام بتسليم المبيع" :
		تسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به . م ٣٥ مدني .
٢٩٩	٧٦	(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - بعض أنواع البيع :
		(أ) بيع السفينة :
		إشتراط تخصيصها للقيام بسفريات في أعالي البحار أوقيامها بذلك فعلا على وجه الإعتياد لإخضاعها لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها . خطأ في تفسير م ٣ من ق التجارة البحرية .
٣٩٥	٦٢	(الطعن رقم ٥٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) بيع المريض مرض الموت :
		(إحالة إلى مرض موت) .
		(ت)
		تجزئة
		عدم القابلية للتجزئة :
		طلب وقف حجية إعلام شرعي موضوع غير قابل للتجزئة .
٥٤٥	٨٣	(الطعن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٥٠ (١٩٠٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق : (سر . إثبات "الإثبات بالينة") .
		تسعير جبرى
		تحديد وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية سعرا لبذرة القطن وإضافة زيادة عليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للصاين في ظل الدستور الملغى . هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن . هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء . إعتبار هذه الزيادة فروق أسعار وإجازة تحصيلها . خطأ .
٤٤١	٦٧	(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ...
		تسريح : (سر . قانون .)
		تعويض
		١ — الحماية المقررة بالمادة ١ من المرسوم بقانون ٤٥/١١٤ . مداها :
		إصدار وزير التموين بمقتضى السلطة المخولة له من الحاكم العسكرى لقرار بالاستيلاء لدى الطاعن على ذهنية . وضوخ الطاعن لهذا القرار وعدم منازعته في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملاءمته للمنفعة العامة أو الضرر الناجم عنه . إذعانه له وعدم مطالبته بالتعويض عنه . تأسيسه طلب التعويض عما نسيه إلى وزارة الصحة باعتبارها الجهة المستفيدة من القرار العسكرى من تقصير موظفيها في المحافظة على الذهنية حال انتفاعهم بسكانها مما أدى إلى تلفها . عدم إنطباق المق ٤٥/١١٤ على الدعوى على هذه الصورة .
٣٢٥	٥٠	(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تقدير التعويض :
٥٠٥	٧٧	تقدير التعويض مسألة واقعية يستقل بها قاضي الموضوع . (الطن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		تفسير : (س . قانون "تفسيره") .
		تقدم
		١ - التقدم المكسب :
		الحيازة . صفاتها . « الهدوء » :
		اعتبار الحيازة غير هادئة إذا بدت بالإكراه . بدء الحائز وضع يده هادئاً . التعدي عليه أثناء الحيازة . لا يشوبها .
٥٢٨	٨٠	(الطن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - قطع التقدم :
		إشترط أن يتوافر في الورقة التي تقطع مدة التقدم معنى الطلب الواقع فعلاً للحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده أو انقضاءه . صدور حكم بثبوت ملكية المطعون عليها للقدر الذي تدعيه في سنة ١٩٣١ . رفع الطاعن إلتماساً عن هذا الحكم والقضاء بعدم قبوله في سنة ١٩٣٣ . تمسكه في سنة ١٩٤٧ بإكمال تقدم جديد له إثر صدور الحكم الأول . لا ينقطع بالإلتماس المرفوع منه .
٥٢٨	٨٠	(الطن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تقابل : (ر . ر . حكم "تسبيه" "التسبيب الكافي") .
		تكليف بالحضور : (ر . ر . إعلان) .
		تملك بمضى المدة : (ر . ر . تقادم) .
		تموين : (إحالة إلى تسعير جبرى) .
		تنفيذ عقارى
		قاضى البيع :
		إختصاصه :
		تنومه بحسب قيمة العقارات التى يجرى بيعها . كونه قاضيا جزئيا تارة وتمثله المحكمة الابتدائية تارة أخرى . حلولة محلها فى البيع الخاضعة لها بما فى ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار . منها اختصاصه بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها أو تحديد سلطته بصفته قاضيا للأمر المستعجلة . تخصيصه بالقضاء المستعجل فيما نصت عليه م ٦١٨ مرافعات . ممارسته له بطريق التبعية للتنفيذ على العقار .
٧٧	٥٨	(الظن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أبريل - سنة ١٩٥٩) ...
		توكيل : (ر . ر . محاماة) .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ج)
		جمارك
		المخالفات الجمركية :
		مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية :
		الإعفاء الوارد بها مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . الق ٥٥/٧٠٥ صدر مفسرا لذلك .
٣٩٠	٦١	(الطن رقم ٣٣٧ سنة ٢٤ ق - جلسة ٧ ماي سنة ١٩٥٩) ...
		(ح)
		حراسة
		١ - الحراسة القانونية :
		الحراسة على العقار المزروع ملكيته :
		اختصاص قاضي اليوع بعزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري بيعها أو تحديد سلطته بصفته قاضيا للأمر المستعجلة . ممارسته لهذا الاختصاص فيما نصت عليه م ٦١٨ مرافعات بطريق التبع للتنفيذ على العقار .
٣٧٧	٥٨	(الطن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - سلطة الحارس :
		تحديد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة لسلطة الحارس .
		م ٧٣٣ مدني .
		إذا تعدوا الحراس ولم يرخص بافترادهم بالعمل وجب عليهم
		أن يعملوا مجتمعين . م ٢/٧٠٧ مدني .
٥٤٠	٨٢	(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		حكم
		١ - بياناته :
		حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم
		بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . بطلان
		الحكم . م ٣٤٩ مرافعات .
٤٠٢	٦٣	(الطعن رقم ١٣ سنة ٢٧ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٥٥٢	٨٤	(الطعن رقم ٨٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - تسببه :
		(١) التسبب الكافي :
		مثال في تفسير :
		عدم إهدار محكمة الموضوع حجية سند . عدم إغفالها لسببه .
		اعتباره ورقة موقوتة استنفذ الغرض منها بإتفاق في ورقة
		محاسبة لاحقة . تفسيرها لعباراتها المستمدة من ظاهرها ومن
		ظروف الدعوى . استنادها في ذلك إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة
		التي انتهت إليها . لا مسخ ولا تناقض .

رقم المقعة	رقم القاعدة	
		<p>ما تريد فيه الحكم لا يعنيه :</p> <p>اعتبار محكمة الموضوع دعوى الطاعن بالتقابل من عقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير الكتابة . عدم تقديم الطاعن لهذا الدليل . رفض الإدعاء . تعيب الحكم فيما استورد إليه من مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن . لا محل له .</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم :</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها ودا على جميع الحجج التي يسوقها الخصوم . يكفي أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة تكفي لحمله .</p>
٤٠٤	٦٤	<p>(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩)</p>
		<p>مثال في شفعة :</p> <p>استخلاص محكمة الموضوع من التحقيق الذي أجرته جديّة عقد البيع . عدم أخذها بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صوري . لاتناقض .</p>
٣٠٣	٤٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)</p>
		<p>(ب) التسبيب المعيب :</p> <p>القصور :</p> <p>مثال في مرض الموت :</p> <p>استخلاص محكمة الموضوع لإشهاد دوطاة المرض وتزايدته على البائعة من ظروف الدعوى وملايساتها ومن إقدام زوجها والمشتري منها على أخذ تصديقتها على البيع يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته . هذا الظرف الأخير لا يدل بذاته على تزايد المرض في الفترة التي حصل فيها التصرف . استناد الحكم إلى ذلك وإلى ظروف الدعوى دون تبيانها . قصور .</p>
٤٧٦	٧٢	<p>(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مثال في حيازة :
		عدم تبيان محكمة الموضوع متى بدأ تعكير الحيازة وهل كان مقارنا لبدء الحيازة أو تاليا لبدئها وأثره في استمرارها . قصور .
٥٢٨	٨٠	(الملن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩)
		إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى أو الرد عليه ردا غير مؤد إلى نفيه يعيب الحكم بالقصور . مثال في عمل :
		تمسك رب العمل في تبرير فصله للعامل بعدم بذله العناية اللازمة . عدم الرد على هذا الدفاع الجوهري . نفي جهل العامل بالعمل والتنويه بكفاءته . لا يدل بذاته على نفي ما تمسك به رب العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع . قصور .
٤٩٤	٧٥	(الملن رقم ٣٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)
		حيازة :
		صفات الحيازة : " الهدوء (إحالة إلى تقادم) .
		(د)
		مستور : (ر . ضرائب " فرض الضريبة ") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دعوى
		١ — استعمال الدعوى :
		الطلبات "الطلبات العارضة" :
		(أ) الطلبات العارضة التي يجوز للدعى عليه إبدائها :
		للدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية وأى طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها . م ١٥٢ مرافعات . مثال .
٥١٩	٧٩	(الطعن رقم ١١٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) إجراءات تقديم الطلبات العارضة :
		جواز إبداء الطلب العارض شفاها في الجلسة في حضور الخصم وإثباته في المحضر . م ١٥٠ مرافعات .
٣٤٧	٥٤	(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		٢ — مصروفات الدعوى :
		مشمولاتها :
		" الرسوم القضائية :
		تقدير الرسم النسبي عن طلب فسخ عقد بيع بقيمة الشيء المتنازع عليه . م ٧٥ ق ٤٤/٩٠ . انتهاء الدعوى صلحا . احتساب الرسوم في هذه الحالة على قيمة الطلب أو قيمة المصالح عليه أيهما أكثر . م ١/٢٠ من القانون المشار إليه . لا اعتداد في هذا الخصوص لإشارة عقد الصلح أو عدم إشارته إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى .
٣١٦	٤٨	(الطعن رقم ١٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع
		وجزب إخبار الخصوم بالجلسة :
		إيجاب م ٤٠٨ مرافعات على قلم الكتاب إخبار الخصوم بالجلسة التي حددتها رئيس المحكمة انظر الاستئناف . توخى المشرع بذلك تمكين الخصم الذي لم يقدم مذكرة أثناء التحضير من تقديمها وتمكن من تقديم استكمال دفاعه بالجلسة . عدم تحقق محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الطاعنة بجلسة المرافعة رغم تخلفها عن الحضور . يعيب حكمها .
٣٢١	٤٩	(الظن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)
		(م)
		رجعية القوانين : (م . فوائد) .
		رسوم قضائية : (إحالة إلى دعوى " مصروفاتها ") .
		ربيع : (إحالة إلى شفعة " آثار الحكم فيها ") .
		(ن)
		زيت : (م . تفسير جبرى) .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(س)
		”سفينة“ :
		تعريفها :
		عدم عناية القانون البحري بوضع تعريف لها . إطلاقه في بعض نصوصه لعبارة السفينة كما هو الحال بالمادة ٣ منه . فماد ذلك إخضاع كل منشأة عائمة تخصص للقيام بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بصرف النظر عن حملتها أو طريقة بنائها أو أبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة أو الغرض من تشغيلها . يخرج من نطاقه المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل والمنشآت العائمة التي تعمل داخل البوغارات بالموانئ .
٣٩٥	٦٢	(الطن رقم ٥٨ سنة ٢٠٠٢ ق — جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٥٩) ...
		(ش)
		شفعة
		١ — إجراءات الشفعة :
		(١) الانذار الرسمي وإعلان الرغبة :
		الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع لم يقصد به أن يجعل منه عرضا يتعقد بموجبه عقد بين المشتري والشفيع . مراد الشارع بالمادة ٩٤٠ مدني القضاء على كافة ضروب المنازعات التي كانت تتور في شأن علم الشفيع بالبيع المثبت للشفعة واتخاذ هذا التاريخ بدء التحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة أو لافتح إجراءاتها . التراضي المتبع لأثره هو الذي يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع رغبته في الشفعة .
٤٢٦	٦٥	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٢ ق — جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) إيداع الثمن الحقيقي :
		الثنن الصورى :
		طريق إثباته من الشفيع :
		جواز إثبات الشفيع باعتباره من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد فى عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقى بل صورى توطأ عليه البائع والمشتري .
		جدية العقد وصورية الثمن :
		إتفاء التناقض بين استخلاص محكمة الموضوع من التحقيق الذى أجرته جديّة عقد البيع وصورية الثمن الوارد به .
٣٠٣	٤٦	(الطن رقم ٣٧٢ - ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)
		٢ - الحكم فيها :
		الطعن فى الحكم بطريق النقض "الخصوم فى الطعن" :
		وجوب توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا ما ثلن فى الخصومة أمام محكمة الموضوع . إختصاص المطعون طيه الأخير أمام محكمة الموضوع باعتباره مشتريا للأطيان المشفوعة . ثبوت أن هذا البيع قد فسخ . حيازة قضاء الحكم الابتدائى فى هذا الصدد قوة الأمر المقضى . حقيقة الخصومة معقودة بين الطاعنين - كشتريين - والمطعون عليه الأول - كشفيع - ومورث باقى المطعون عليهم - كبائع - بطلان إعلان تقرير الطعن بالنسبة للمطعون طيه الأخير . عدم امتداد أثره إلى باقى المطعون عليهم .
٣٠٣	٤٦	(الطن رقم ٣٧٢ - ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — آثارها :
		إستحقاق الشفيح لريع العقار المشفوع :
		صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيح بالحكم النهائي بالشفعة . م ١٨ من ق الشفعة . حق الشفيح في الريع من هذا التاريخ إن كانت تغل ثمرات . إحصار حقوق المشتري قبله في الثمن والتضمينات . لا يغير من ذلك عدم قيام الشفيح بأداء الثمن . إستمرار حكم الشفعة حافظا لقوته في مصلحة الشفيح حتى يصدر حكم بإلغائه أو يسقط بمضي المدة .
٢٩٠	٤٤	(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		عدم صيرورة العين المشفوع فيها إلى ملك الشفيح إلا بعد الحكم النهائي بالشفعة . م ٩٤٤ مدني جديد لم تستحدث جديدا . مطابقتها للمادة ١٨ من ق الشفعة . ماورد بالمادة ٢/٩٤٢ مدني جديد لم يقصد به تغيير الوضع . لا ينم عن رغبة المشرع في العدول إلى الرأي القائل بارتداد ملكية الشفيح إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة . لا محل للقول بإستحقاق الريع من تاريخ إيداع الثمن ما دام أن حق الشفيح في العين لا يستقر إلا بصدر حكم له بالشفعة .
		تمائل نص م ٩٤٥ مدني ونص م ١٣ من ق الشفعة . النص لا يفيد اعتبار الشفيح الذي حكم له بطلبه حالا محل المشتري في الريع منذ قيام الطلب .
٤٢٦	٦٥	(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ص)
		صورىة :
		إثبات الصورىة (إحالة إلى شفعة "التمن الصورى") .
		(ض)
		ضرائب
		١ — مسائل عامة :
		(١) فرض الضرىبة :
		القانون ٢٣/١٥ بنظام الأحكام العرفىة لم ىنفذ إلى نص م ١٣٤ من الدستور الملغى بما ىؤدى إلى المساس به . فرض مبلغ تقتضىه وزارة التموىن لحساب الحكومة من ثمن الزيت المسلم للصابن . اعتباره نوعا من الضرىبة المفروضة بغير الطرىق الدستورى ولو صدر قرار من مجلس الوزواء . تحصىل هذا المبلغ .
٤٤١	٦٧	(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ ماىر سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) فوائد المبالغ التى ىحكم على مصلحة الضرائب بردها :
		(إحالة إلى فوائد) .

رقم القاعدة	رقم المادة	
		٢ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(أ) وعاء الضريبة :
		الدينون المدومة :
		اعتبار الدين معدوما هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت حكما على أسباب سليمة.
٤٧٢	٧١	(الطن رقم ١٤٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) تقدير وعاء الضريبة :
		١ - لجان التقدير :
		المقصود بالمادة ٥٤ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بق ٩٧ لسنة ١٩٥٢ هو القرار الصادر من لجنة الطعن لا لجنة التقدير .
٤٣٦	٦٦	(الطن رقم ١١٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - الأيراد الحكيم :
		”المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢“ :
		الأثر المترتب على تغيير شكل المنشأة :
		تغيير شكل المنشأة من فردية إلى شركة تضامن. اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا وشركة التضامن بادئة في نشاطها منذ تكوينها . لا يغير من ذلك اتحاد نشاط المنشأتين في النوع . قضاء الحكم بقياس أرباح سنة ٤٩/٤٨ على أرباح سنة سابقة إستنادا إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأة مع أن شركة التضامن قد تكونت في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . خطأ في تطبيق القانون . م ١ مق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
٥٣٦	٨١	(الطن رقم ١٤٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - الضريبة على التركات :
		(١) أسس تقويم وعاء الضريبة :
		١ - الأموال التي لم ينص القانون على طريقة تقويمها :
		العبارة في تقديرها بالوقت الذي انتقلت فيه إلى ملكية الوارث بما تساوية من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة .
٤٤٧	٦٨	(اللعن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - شهرة المحل :
		تحديد لها بطرق فنية خاصة . لجوء مصلحة الضرائب في تقديرها لإحداها وهي طريقة متوسط الأرباح الصافية . لم يكن مقابل خلو الرجل بمعناه العرفي السائد داخلها فيها . استبعاد الخبير لشهرة المحل بالمعنى الفني المصطلح عليه . إقامه رغم ذلك على عناصر التركة مقابل "خلو الرجل" . أخذ الحكم بما انتهى إليه الخبير . خطأ في القانون
٤٤٧	٦٨	(اللعن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) تقدير وعاء الضريبة :
		لجان تقدير التركات . طابعها . أثر ذلك :
		اعتبارها هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي قبل تعديلها بق ٥١/٢١٧ . عدم جواز رجوعها في التقدير . ليس لمصلحة الضرائب أن تعقب على هذا التقدير أو تعيده إليها لمعاودة النظر فيه من جديد .
٤٦٦	٧٠	(اللعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية : تحديد رقم رأس المال المستثمر : معاملة تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح "العادية". م ٥ من القرار الوزاري ٤٢/٢٦ باللائحة التنفيذية لقي ٤١/٦٠ . إصدار المأمورية لقرار بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه للمول - من غير الشركات المساهمة - وعدم تلقى قبول منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديد . للمول والمصلحة حق الطعن فيه . عدم جواز ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال أو صدور قرار من اللجنة بهذا التحديد إرتكانا على اعتماد المصلحة للرقم الوارد بالإقرار . (الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
٣٤١	٥٣	
		(ع) عمل ١ - التزامات صاحب العمل : أجر العامل : طريقة احتسابه : إقرار محكمة الموضوع رب العمل على ما ارتأه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي لا مكافأة أو منحة . عدم احتسابه له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . لا سلطان عليها فيه لمحكمة النقض . (الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
٣٥١	٥٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — التزامات العامل :
		الالتزام بتنفيذ العمل :
		كيفية التنفيذ ومعباره :
		إيضاح المادة ٦٨٥ مدني التزامات العامل الجوهرية . منها تأديته العمل بنفسه وبذله فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .
٤٩٤	٧٥	(الطعن رقم ٣٩ سنة ٢٠ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٣ — تنظيم العمل — وقت العمل :
		أجازات العامل :
		(١) الأجازة السنوية :
		طبيعتها . متى يجوز التنازل عنها :
		الأجازة السنوية حق أوجبه المشرع سنويا للعامل . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز التنازل عنه مشروط ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت . علة ذلك .
		حق العامل في أجازة السنة الأخيرة من خدمته إذا ترك العمل قبل قيامه بالأجازة تمسك بها أم لم يتمسك . مهما يكن زمن استحقاقها . م ٢٣ ق ٥٢/٣١٧
٣٥١	٥٥	(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ : ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) مقابل الأجازة :
		أساس تقديره :
		الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهريا مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة . لا اعتبار للملحقات . م ٣٧ ق ٤٤/٤١ .
٣٥١	٥٥	(الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		٤ — فسخ عقد العمل :
		(١) الفسخ للإخلال بالالتزامات :
		مرد حق رب العمل في فسخ عقد العمل لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد المدة أن العقد ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة .
٤٩٤	٧٥	(الطن رقم ٣٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) التعويض عن الفسخ بغير مبرر . متى يكون مبررا ؟
		وقوع رب العمل في خسارة مالية . ضغطه لمصروفاته . الامتناء عن بعض العمال . سبب سائق في توافر المبرر للفصل . القول بأن حق رب العمل في ذلك مشروط باستحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بلجوءها إلى هذا الخفض . جدل موضوعي في قيام المبرر وتوافره . لا يثار أمام محكمة التقض .
٣٥١	٥٥	(الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) تقدير مبرر الفصل ونفى التعسف في استعماله : تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل . مسألة موضوعية . (الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
٢٥١	٥٥	
		(ف) فوائد جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم عليها بردها . عدم سرعان ق ١٤٦/٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد على الماضي لأنه تشريع مستحدث . (الطن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
٤٤٧	٦٨	
		(ق) قاضي الموضوع (ر . محكمة الموضوع) قانون ١ — تطبيق القانون : شرعية اللوائح والقرارات : تحديد وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية — في ظل الدستور الملغى — سعرا لبذرة القطن يلزم به البائع وإضافة زيادة إليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للصاين . هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن . هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه . ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء . (الطن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٤٤٧	٦٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — تطبيق القانون في الزمان : عدم رجعية القوانين :
		عدم سريان القانون ٥٠/١٤٦ الذي أعفى مصلحة الضرائب من فوائد المبالغ التي يحكم عليها بردها للمولين على الماضي لأنه تشريع مستحدث .
٤٤٧	٦٨	(الطن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٣ — تفسير القوانين :
		(١) التفسير التشريعي :
		لا يؤثر في حق المشرع في إصدار تشريع تفسيري إستطالة الزمن ولا استقرار الأحكام على وجهة نظر واحدة غير متعارضة بل يكفي في هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستبن قصده الحقيقي من التشريع المفسر .
٣٩٠	٦١	(الطن رقم ٢٣٧ سنة ٢٤ ق — جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) التفسير القضائي :
		طرقه :
		إستناد المحكمة إلى فتوى كعنصر من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الرأي السديد في تفسير نصوص قانون لا يعتبر تحليلاً منها عن وظيفتها .
١٣٣١	٥١	(الطن رقم ٢٣ سنة ٢٠ ق أحوال شخصية — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	قائمة
		<p>قائمة الوقف :</p> <p>تقدير حصة الخيرات وإفرازها . م ٢ ق ١٨٠ / ٥٢ تحيل إلى م ٤١ ق ٤٨ / ٤٦ . مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة يقسم الربح بين الموقوف عليهم وأصحاب المراتب بطريق الدول على اعتبار أن الموقوف عليهم حصة بقدر مرتباتهم فيزداد قدر المراتب على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الاثنين . المناط في فرز وقسم حصة الخيرات هو ما تفرقه تلك الحصة من ربح فحسب . عدم الالتفات إلى قيمة الأعيان . (الطن رقم ٣١ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...</p>
٥٢	٢٢٥	<p>قضاء الأمور المستعجلة</p> <p>اختصاصات قاضي البيوع بصفتة قاضيا للأمر المستعجلة :</p> <p>إختصاصه بعزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري بيعها أو تحديد سلطته لا يجعل منه قاضيا للأمر المستعجلة يختص بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . مختصه بالقضاء فيما نصت عليه م ٦١٨ مرافعات . ممارسته له بطريق التبعية للتنفيذ على العقار . م ٤٩ مرافعات فقرة أخيرة .</p>
٥٨	٢٧٧	<p>(الطن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٩) ...</p> <p>قوة الأمر المقضي : (ر . شفعة " الحصوم في الطعن ")</p>

رقم المفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		محاماة
		توكيل المحامى :
		اشتراط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المحامى بالوكالة . كفايته دليلا فى الاثبات . عدم جواز التصدى لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامى لإجراء قبل إستصدار توكيل . لا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم إرسال صاحب الشأن لوكيل ثابتة وكالته قانونا يميز لخصومه إبداء الطلبات التى يميزها لهم القانون .
٣١٢	٤٧	(الطعن رقم ٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		وجوب أن يكون المحامى الذى يقرر بالنقض موكلا عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا : م ٤٢٩ مرافعات .
٤٧٦	٧٢	(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		شرط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به ولو لم يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له .
٥٥٢	٨٤	(الطعن رقم ٩ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	محرمة الموضوع
		عدم إلتزامها بأن تضمن أسباب حكمها ردا على جميع الحجج التي يسوقها الخصوم . يكفي أن تقيم قضائها على أدلة مائنة تكفي لملة .
		سلطتها في تفسير عبارات ورقة محاسبة المستند من ظاهرها ومن ظروف الدعوى . استنادها في ذلك إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لا مسخ ولا تناقض .
٤٠٤	٦٤	(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		سلطتها في نفي صفة الانعدام عن دين بأسباب مائنة حجة على واقع لم يجادل فيه الطاعن . اعتبار الدين معدوما هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها .
٤٧٢	٧١	(الطعن رقم ١٤٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		سلطتها في إقرار رب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي لا مكافأة أو منحة وعدم احتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي .
٣٥١	٥٥	(الطعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		محل مختار : (سر . نقض " إعلان تقرير الطعن " " محل الإعلان ") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مرض الموت
		تحديده :
		العبرة في اعتبار المرض الذي يستطيل من سنة مرض موت هو بمحصل التصرف في خلال فترة تزايد واشتداد وطأته على المريض وانتهائه بالوفاة . أخذ تصديق البائعة على العقد يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته . لا يدل بذاته على تزايد المرض في الفترة التي حصل فيها التصرف .
٤٧٦	٧٢	(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩)
		مسافة : (إحالة إلى مواعيد) .
		مسئولية :
		المسئولية التقصيرية :
		الخطأ التقصيري
		المنافسة التجارية غير المشروعة تعد خطأ تقصيرياً يوجب المسؤولية .
		تجاوز حدود المنافسة المشروعة . مثال . إغراء عمال محل مزاحم على ترك عملهم إلى محل آخر . النشر عن ذلك بالصحف وتوجيه الأنظار إليهم مع إلحاق الاسم التجاري للمحل الأول في الإعلانات .
٥٥	٧٧	(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)
		مصرفات الدعوى : (ر. دعوى "مصرفات الدعوى") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مقاصة
		المقاصة القضائية :
		جواز إبدائها من المدعى عليه كطلب عارض . م ١٥٢ مرافعات . مثال . (الطن رقم ١١٠ سنة ٢٥ ق — جلد ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)
٥١٩	٧٩	ملاحة : (ر . سفينة) .
		ملكية
		أسباب كسبها :
		١ — الاستيلاء :
		الاستيلاء على عقار ليس له مالك :
		تملك الأراضي غير المزروعة بوسيلتين . الترخيص من الدولة أو التعمير . الوسيلة الأولى مقيدة بترخيص مطابق ونفا للوائح . نص م ٢ من الأمر العالي سنة ١٨٨٤ أخرج الأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء . جريان حكم هذا النص سواء أكانت وسيلة التملك هي الترخيص أو التعمير . (الطن رقم ٥٠ سنة ٢٥ ق — جلد ٤ يونيو سنة ١٩٥٩)
٤٦١	٦٩	٢ — الحيازة :
		إحالة إلى تقادم "التقادم المكسب" .

رقم الصفحة	رقم التأريخ	مواضيع
		مواعيد المسافة : <p>طلة إضافة ميعاد المسافة . تحقيق المساواة بين المتخاصمين . انتفاؤها في حالة إقامة الخصوم في ذات الجهة المراد اتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما م ٢١ مرافعات .</p> <p>(الطن رقم ٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩)</p> <p>(ن)</p> <p>نزاع الملكية للنفعة العامة</p> <p>(أ) حق المستأجر في المطالبة بالتعويض :</p> <p>رفض دعوى المستأجر بالمطالبة بالتعويض عن نزاع ملكية المكان المبنى المؤجر له طبقاً للمادة ٧ ق ١٩٠٦/١٢/٢٤ لأن عقد إيجاره قد انتهت مدته . خطأ في القانون . لأن التشريعات الاستثنائية بشأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى وغيرها من الأغراض قيدت نصوص القانون المدني الخاصة بانتهاء الإيجار وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبموجب القانون لمدة غير محدودة .</p> <p>(الطن رقم ١٠٧ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)</p> <p>(ب) الاستيلاء على جزء من عقار بغير اتباع الإجراءات القانونية :</p> <p>كيفية تقدير التعويض :</p> <p>وجوب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقصان أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال . م ١٤ ق ١٩٠٧/٥</p> <p>(الطن رقم ٣٦٧ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)</p>
٣٧٣	٥٧	
١٤	٧٨	
٣٩٧	٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض
		١ — إجراءات الطعن :
		(١) تقرير الطعن :
		١ — الخصوم في الطعن :
		دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع .
٣٠٣	٤٦	(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		تعدد الحراس وعدم الترخيص بانفرادهم بالعمل . وجوب أن يعملوا مجتمعين . انعقاد الخصومة بين الطاعن والمطعون عليهما بوصفهما حاضرين . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهما . عدم تقديم ما يدل على جواز انفراد أيهما بالعمل . اختصاص أحدهم دون الآخر لا يعتبر اختصاصا . أصبحا للمحكوم له . عدم قبول الطعن .
٥٤٠	٨٢	(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في نزاع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع .
٥٤٥	٨٣	(الطعن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ — التوكيل في الطعن :
		وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطاعن وإلا كان باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .
٤٧٦	٧٢	(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		شرط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به ولو لم يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له .
٥٥٢	٨٤	(طعن رقم ٩ سنة ٢٧ أحوال شخصية — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم الذمة	
		(ب) إعلان تقرير الطعن :
		١ - إجراءات الاعلان :
		(إحالة إلى إعلان " كيفية الإعلان ") .
		٢ - محل الاعلان :
		<p>شرط صحة إعلان تقرير الطعن بالنقض في الوطن المختار أن يكون المطعون عليه قد اختار هذا الوطن في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا الوطن بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المدلن إليه وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه . تقديم المطعون عليه بعد إعلانه مستنداته ومذكراته الرادة . قصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن . اعتباره متازلا عن التمسك بالبطلان . صحة الطعن في مواجهته .</p>
٢٩٠	٤٤	(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩ :)
		٢ - حالات الطعن :
		الطعن ببطلان الحكم :
		(أ) الخطأ المادى لا يمس الحكم ولا يؤثر على سلامته :
		<p>قضاء الحكم في منطوقه برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكيم . إشارة الأسباب إلى الحكيم وما قضى به كل منهما وإلى أنها في محلهما وإلى رفض الاستئناف موضوعا . خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه . النعى بوقوع بطلان جوهرى في الحكم . في غير محله .</p>
٤٨٨	٧٤	(الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعة	
		(ب) البطلان الذي لا يتصل بالنظام العام .
		عدم مراعاة الاجراءات التي أوجبها القانون من إعادة الإعلان والإعذار . بطلان لا يتصل بالنظام العام .
٥٠٥	٧٧	(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٣ — أسباب الطعن :
		(أ) ما يعتبر سببا جديدا :
		دفع المستاجر بعدم مسئوليته عما لم يزوجه من أطبائه زيادة عن المساحة الواردة في عقده .
٥١٩	٧٩	(الطعن رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) ما لا يعتبر سببا جديدا :
		التمسك بالطلب المعارض الثابت بحضور الجلسة .
٣٤٧	٥٤	(الطعن رقم ٤٠٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
		(ج) أسباب لا تتعلق بالنظام العام :
		البطلان المؤسس على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى وإعذاره . طالما لم يجر التمسك به أمام محكمة الموضوع لعدم تعلقه بالنظام العام .
٥٠٥	٧٧	(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		نيابة عامة : (م . حكيم "بياناته") .

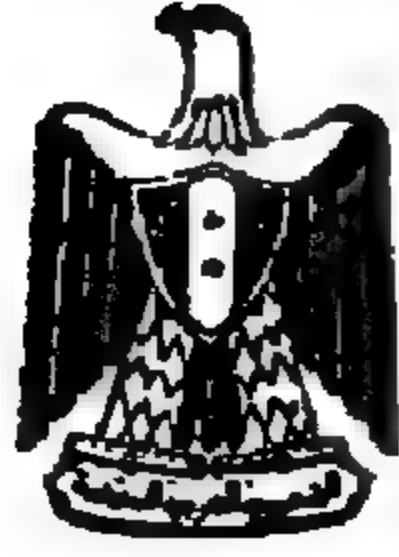
رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و)
		وصية: (إحالة إلى أحوال شخصية. "المسائل الخاصة بالأجانب") وضع يد: (ر. تقدم).
		وقف
		١ — الاستحقاق فيه:
		إطلاق الاستحقاق في الوقف ينصرف إلى غلة الوقف ومنافعه حصه أو منها أو مرتبا دائما أو مؤقتا أو منفعة. ق ٤٦/٤٨ لم يرد فيه ما يشير إلى أن المستحق هو من شرطه الواقف نصيبا في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المضعة. إعتبار كل هؤلاء من المستحقين. إنطباق حكم م ٣ ق ٥٢/٣ عليهم. إعتبار الحكم المشروط له السكنى صاحب حق في الغلة ومستحق في الوقف. لا خطأ.
		الوقف على معينين بالاسم أو الوصف دون تحديد نصيب كل منهم. الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي.
٣٨٤	٦٠	(الطن رقم ١٢ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلة ٣٠ أبريل ١٩٥٩)
		٢ — إيجارة:
		ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه لا تحكمها نصوص القانون المدنى القديم لتعلقها بأصل الوقف.
		لناظر الذى لم يمنعه الواقف إيجارة أعيان الوقف مدة لا تزيد على ٣ سنوات. جواز إنقاص الناظر الجديد للمدة إذا لم تكن الإجارة قد انقضت وكان الباقي منها لا يزيد على ٣ سنوات.
		إعتبار المنازعة في لزوم إيجارة الوقف بدعوى الغبن بطبيعتها مدنية تخضع لأحكام القانون المدنى. ليس في نصوص القانون القديم ما يفسد الإيجار بسبب الغبن.
٣٨٨	٧٤	(الطن رقم ٢٦ سنة ٢٥ ق — جلة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ - قسمته :
		(إحالة إلى . قسمه).
		٤ - مسائل متنوعة :
		(إحالة إلى اختصاص "مسائل الوقف").
		وكالة :
		الوكالة بالخصوص : (إحالة إلى محاماة "توكيل المحامي").

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية في يوم الثلاثاء
٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (الموافق ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩)

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



محكمة النقض

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة العاشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٠

**الأحكام الصادرة
من
الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية**

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن دارد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهيم يسى جندى ، ومحمود حلى خاطر ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ومحمود يوسف القاضى المستشارين .

(٦)

الطلب رقم ٦٤ لسنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

(١) ، (ب) ، (ج) علاوات "القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٤٧" . اختصاص .

مفهومه — إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا وقرارات والأحكام التى أصبحت نهائية .

نطاقه — اشتمال كلمة "الدعاوى" تطلبات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

أثر اعتبار الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية —

امتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥

الصادر فى ١١/٥/١٩٥٥ أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٤٧ —

بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة — أصبح ملغى من وقت صدوره، ولا يترتب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التى أصبحت نهائية — وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التى تنظرها وتعود المال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

٢ — تشمل كلمة "الدعاوى" فى مفهوم هذا القانون التظلمات التى يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

٣ — القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص فى مادته الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى منتهية بمجرد نفاذه — فإنه يمتنع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص (*) .

المحكمة

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تحصل فى أن السيد القاضى بمحكمة طنطا قدم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل تظلمات — قيد بجدولها تحت رقم ٢١٨ سنة ٢ — طلب فيه تقرير استحقاقه لمرتب لا يقل عن هم بمده فى الأقدمية ، وذلك تطبيقا لقوار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وما يترتب عليه من آثار — فدفعت وزارة العدل — بعدم اختصاص اللجنة بنظر تظلمات رجال القضاء وأعضاء النيابة استنادا إلى القانونين ١٤٧ سنة ٤٩ و ٦٦ سنة ١٩٤٣ الخاصين بنظام القضاء واستقلال

(*) ملاحظة : صدرت أحكام مماثلة فى الجلسة ذاتها فى الطلبات أرقام ٥ - ١٦٦ ، ٧٣٦ ،

١٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٥ ق رجال قضاء .

القضاء ، وفي الموضوع برفضه . فقررت اللجنة القضائية بجلسته ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ” برفض الدفع بعدم الاختصاص — وفي الموضوع بأحقية المتظلم في أن يسوى راتبه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وما ترتب على ذلك من آثار “ — فطعنت وزارة العدل في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري وقيد طعنها برقم ٣٢٨٣ سنة ٨ قضائية — وطلبت الحكم أصليا — بعدم اختصاص اللجنة القضائية بنظر تظلمات رجال القضاء — واحتياطيا — إلغاء قرار اللجنة القضائية الصادر في التظلم ورقم ١٢٨ سنة ٢ قضائية لصالح المدعى عليه مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وفي ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ قررت محكمة القضاء الإداري — إحالة الدعوى إلى محكمة النقض للاختصاص .

وحيث إن السيد القاضي دفع (أولا) بعدم قبول الدعوى لبطلان أمر الإحالة (وثانيا) بعدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظر الدعوى — وفي بيان ذلك يقول إن الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات لا تجيز — في صحيح القانون — الإحالة من جهة قضائية إلى جهة قضائية أخرى إذا كانت الجهة الأولى غير مختصة — بسبب عدم الولاية — لأن الطعن على القرارات الإدارية يختلف في إجراءاته وفي أسبابه في كل من من الجهتين — مما يستحيل معه بغير نص صريح في القانون تكلمة الإجراءات التي تتم في إحدى الجهتين أمام الجهة المختصة — هذا بالإضافة إلى أن رفع الطعن أمام جهة غير مختصة في الميعاد لا يغني عن رفعه في الميعاد أمام الجهة الأصلية صاحبة الاختصاص — فكان من المتعين في هذه الحالة — على محكمة القضاء الإداري — أن تقف عند حد القضاء بعدم الاختصاص — ولا يقبل منها — وهي تنكر ولايتها — أن تعين المحكمة المختصة — ما دام أن القانون الذي يعتمد إليه في القضاء بعدم الاختصاص قد خلا من النص على ذلك — ومثل هذه الإحالة — تقع باطلة قانونا — أما من جهة عدم الاختصاص — فيقول إن الجمعية العمومية بمحكمة النقض — بمقتضى نص المادة (٢٣) من قانون نظام القضاء بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ — إنما تختص بطلبات

رجال القضاء والنيابة العمومية في خصوص قرارات مجلس الوزراء والقوانين الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء ولا يدخل في اختصاصها الطلبات المقدمة من وزارة العدل — كما لا يدخل في اختصاصها أيضا الطعن المقدم من الوزارة على القرار الإدارى الصادر لصالحهم من اللجنة القضائية ولا يكون هذا الطعن عن طريق الجمعية العمومية وإنما سبيله كما بين القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ هو الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها بعدم جواز الإحالة وطلبت الحكم — أصليا — بعدم قبول الدعوى لتقديمها بغير الطريق القانونى — واحتياطيا — وفي الموضوع بإنهاء الدعوى .

وحيث إن القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١١/٥/١٩٥٥ إذ نص فى مادته الأولى "مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى يجلس الدولة والقرارات النهائية التى صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والتسويات التى تمت فعلا حتى صدور هذا القانون — يعتبر ملغيا من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم فى أقدمية الدرجة" وإذ نص فى المادة الثانية "تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى — وتعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها لرافعيها" . فقد دل على أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أصبح مانع من وقت صدوره ولا يترتب عليه أى أثر إلا بالنسبة إلى التسويات التى تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التى أصبحت نهائية وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التى تنظرها وتعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور — وتشمل كلمة الدعاوى فى مفهوم هذا

القانون — التظلمات التي يرفعها رجال القضاء أو النيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية مما لا معدى معه من تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ ما دام هذا القانون قد أصبح معمولاً به قبل الفصل في موضوع المنازعة الحالية — والتزول على حكمه — والقضاء باعتبار النظم المرفوع من السيد القاضي متنبهاً — واعتبار القرار الصادر لصالحه كأن لم يكن — وما خاض فيه الخصوم بشأن عدم جواز الإحالة أو عدم الاختصاص لا محل له ، لأن ما نص عليه القانون من اعتبار الدعوى متنبية — يتمتع معه على الجهة القضائية المنظور أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصاً بالشكل أو بالاختصاص .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ للمستشارين .

(٨٥)

الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢٥ القضائية:

حكم "عيوب التدليل" "القصور".

عدم الإحاطة بحقيقة دفاع المدعى عليه وما تمسك به بموجب الحكم بالقصور . مثال في فسخ .

إذا كانت الشركة الطاعنة قد استندت في دفاعها أمام محكمة الموضوع إلى أنه كان لديها سبب مشروع دعاها إلى وقف اعتماد شهادات التأمين الصادرة من المطعون عليه وآخر بمقولة إن هذه الشهادات قد سرقت من مكاتب الوكالة العامة للشركة الأمر الذي اضطرت من أجله إلى إبلاغ النيابة العامة وإخطار مصلحة التأمين بوزارة المالية وأقلام الرخص بالمديريات والمحافظات وأنها لم تنه العلاقة التي تربطها بالمطعون عليه وأنه الذي أقام دعواه بطلب الفسخ والتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة أو الرد على هذا الدفاع وعزا إلى الشركة الطاعنة فسخ عقد استخدام المطعون ضده بلا إخطار سابق في المدة القانونية تأسيسا على عدم إقرارها وكيلها العام إلحاق المطعون عليه

بخدمتها ، وكان هذا الذى قرره الحكم من حيث واقعة الفسخ فى ذاتها قاصرا عن الإحاطة بحقيقة دفاع الطاعنة وبما تمسكت به تبريرا لطلبها وقف العمل بالشهادات التى أشارت إليها فى دفاعها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

المحكى

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١١٩ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة على الشركة الطاعنة ، وقال فى بيانها إنه بموجب عقد محرق فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بينه وبين محمد كامل عباس الوكيل عن الشركة الطاعنة فى الوجه البحرى - تم الاتفاق على تعيينه وكيلاً لأعمال الشركة فى مديرتى الشرقية والدقهلية ومنطقة القنال ، وصدر إليه من ممثل الوكالة العامة للشركة أنريكو لى خطاين : الأول فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يفيد اعتماده وكيلاً عنها فى هذه الجهات لعقد عمليات التأمين لصالحها ، والثانى فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أرفقت به مطبوعات للشركة ، ليقوم بتسديد خاناتها البيضاء بما يتفق وطلبات راغبي التأمين ضد المسئولية المدنية لحوادث السيارات أو إصابات العمل ، بحيث إذا تم توقيع المؤمن على الطلب فإنه يصبح سارى المفعول يستطيع تقديمه لجهات الاختصاص بالمديرية أو المحافظة لاعتماده واعتبار السيارة مؤمناً عليها لدى الشركة . واستطرد المطعون عليه يقول إنه قام بعمله على هذا النحو فتعاقد مع الكثيرين من أصحاب السيارات وسلمهم الشهادات الدالة على التأمين وأجرى المحاسبة مع الشركة على عمولاته حتى أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وسدد لها مبالغ ٢٠٠ جنيه مقدار ما قبضه من أقساط التأمين ، إلا أنه فوجئ فى ٢٤ من ديسمبر ١٩٥٢ بانشرته الشركة فى صحيفة الأخبار من ضياع أربعة استمارة تأمين خاصة بسيارات النقل ومثلها خاصة بتابعى وقائدى السيارات ، ولم

من عملائه الذين تعاقد معهم أن قلم الرخص رفض اعتماد شهادات التأمين المسلمة إليهم منه وذلك بناء على تبليغ من الشركة الطاعنة ، فوجه إلى الشركة إنذارا في ١٤ مارس سنة ١٩٥٣ يطلب منها التبرص في الأمر ، ولم يجد هذا الإنذار نفعا أقام هذه الدعوى ضد الشركة يطلب الحكم بفسخ العقد وإلزامها بأن تدفع له المبالغ المتفق عليه بالمقدّم المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٢ ومقداره ١٠٠٠٠ جنيه تعويضا له عما لحقه من الأضرار المادية والأدبية بسبب تصرف الشركة نحوه . وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة للمطعون عليه بطلباته ، وأسست قضاءها على أن العقد المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٢ قد وضع ووضع التنفيذ ، ولكن الشركة خالفته بالذبح بالصحف وتبليغ قلم الرخص بمديرية الشرقية بعدم اعتماد شهادات التأمين إلا إذا كان موقعا عليها من وكيلها العام أنريكو لتري ، ورتبت المحكمة على ذلك الحكم بفسخ العقد وإلزام الشركة بالتعويض المتفق عليه به . فاستأنفت الشركة هذا الحكم ، وقيد استئنافها برقم ٤٤٢ سنة ٧١ ق ، واستندت فيه إلى أن عقد ١٠/١٠/١٩٥٢ الذي أسس الحكم الابتدائي قضاءه عليه غير ملائم لها ، ذلك أن وكيلها العام بالفطر المصري وهو أنريكو لتري لم يكن مصرحا له في عقد تعيينه بإقامة وكلاء عنه من الباطن إلا بموافقة المركز الرئيسي للشركة على هذه الإقامة . وتضمن عقد إقامة محمد كامل عباس وكيلها من باطن الوكيل العام نصا مماثلا يحمل تعيينه خاضعا لهذه الموافقة ، وقد رفض المركز الرئيسي التصديق على هذا التعيين ، وتم إبلاغ محمد كامل عباس بذلك ، مما ترتب عليه زوال عقد تعيينه الذي استمد منه صفته التي تعاقد بموجبها مع المطعون ضده في ١٠/١٠/١٩٥٢ . كما استندت في استئنافها إلى أن لديها سببا مشروعا دعادا إلى وقف اعتماد الشهادات الصادرة من المطعون ضده ومن محمد كامل عباس ، ذلك أن هذه الشهادات قد سرقت من مكاتب الوكالة العامة للشركة ، وذيّلها محمد كامل عباس بتوقيعه ، وأخذ يتجرف فيها بحسب مشيئته ، فسلم بعضها للمطعون ضده واستعمل الباقي لصالحه ، فاضطرت إلى إبلاغ الأمر للنيابة العامة ، كما أخطرت به مصلحة التأمين بوزارة المالية وأقلام الرخص بالمديريات ، وأجرت النشر عنه بالصحف لتحذير الجمهور من الشهادات الغير

موقع عليها من الوكيل العام المفوض من الشركة وهو أنريكو لتري ، فقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٥/٢/٨ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الشركة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه وبإلغائه فيما عدا ذلك . فطعننت الشركة في هذا الحكم بالنقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣ ما يوسنة ١٩٥٩ ، فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الثاني هو تعيب الحكم بالقصور ، إذ أغفل الرد على ما دفعت به من أن وكيلها العام في مصر اكتشف ضياع عدد كبير من نماذج وثائق التأمين والشهادات من مكاتب الشركة بالقاهرة ، وتبين له أن المتسبب في ذلك هو محمد كامل عباس ، فسارع بإبلاغ الأمر للنياية العامة ، كما أخطربه إدارة شركات التأمين بوزارة المالية وأقلام الرخص بالمديريات والمحافظات وأجرى النشر عنه بالصحف ، إلا أن محكمة الموضوع لم تكن تبحث دفاعها هذا باعتبار أن السرقة التي وقعت تبرر هذه الإجراءات التحفظية ، وأنه لم يترتب على اتخاذها ضرر بالمطعون عليه يستوجب الحكم له بالتعويض ، ذلك أن الشركة لم تنه العلاقة التي تربطها به ، وإنما هو الذي أقام دعواه بطلب الفسخ والتعويض .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية من المذكرة المقدمة لمحكمة الموضوع أن الطاعنة كانت قد استندت في دفاعها أمامها إلى أنه كان لديها سبب مشروع دعاها إلى وقف اعتماد الشهادات الصادرة من المطعون ضده ومن محمد كامل عباس ، إذ أن هذه الشهادات قد سرقت من مكاتب الوكالة العامة للشركة وذيلها محمد كامل عباس بتوقيعه وأخذ يتجرف فيها بحسب مشيئته ، فسلم بعضها للمطعون ضده واستعمل الباقي لصالحه ، الأمر الذي اضطرت من أجله إلى إبلاغ النيابة العامة وإخطار مصلحة التأمين بوزارة المالية وأقلام الرخص بالمديريات والمحافظات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من

من الإشارة أو الرد على هذا الدفاع، وعزا إلى الشركة الطاعنة فسخ عقد استخدام المطعون ضده بلا إخطار سابق في المدة القانونية تأسيسا على هدم إقرارها وكيها العام إلحاق المطعون ضده بخدمتها، وكان هذا الذي قرره الحكم من حيث واقعة الفسخ في ذاتها قاصرا عن الإحاطة بحقيقة دفاع الطاعنة، وبما تمسكت به تبريرا لطلبها وقف العمل بالشهادات التي أشارت إليها في دفاعها. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور، مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زهفراني حاتم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١ ، ب) بيع ” آثار عقد البيع ” ، ” الالتزام بتسليم المبيع ” ، ” موضوعه —
المبيع بوصفه المتفق عليه ” ، ” البيع بالعينة ” . القرار الوزاري ٤٢/٨١ .

وجوب تسليم مبيع مطابق للعينة المتفق عليها . ليس للبائع الذي لم يف بهذا الالتزام
أن يطالب المشتري بالتعويض . م ٤٢٠ . دق .

نص م ٣٤ من القرار الوزاري ٤٢/٨١ بشأن تنظيم التعامل بالجملة في سوق البصل
بالاسكندرية لايتأدى منه أن المبيع وقد أصبح معلوماً للمشتري بمعاينته إياه فإنه يتمتع عليه
الادعاء بعد ذلك أن البيع كان بيعاً بالعينة .

(ح) قانون ” تفسيره ” ، ” التفسير القضائي ” . عرف . تفسير . محكمة
الموضوع .

لا على محكمة الموضوع إن هي أخذت في تفسير النص بما تدل عليه عبارته الواضحة
والتفتت عن طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات قيام عرف تجاري يتخذ به مراد الشارع
من النص .

(د) إثبات ” طرق الإثبات ” ، ” طرق الإثبات ذات القوة المحدودة ” ،
” الإثبات بالعينة ” . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق على أن تبين حجب الرفض .

٢ - تنص المادة ٢٤٠ من التقنين المدني على أنه "إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها" ومؤدى ذلك أن يقع على عاتق البائع الإلتزام بتسليم شيء مطابق للعينة المتفق عليها ، فإذا لم يف بهذا الإلتزام لم يكن له أن يطالب المشتري بأداء المقابل وهو الثمن .

٣ - تنص المادة ٣٤ من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتنظيم التعامل بالجملة في سوق البصل بالاسكندرية على أنه "تحصل المزايدة في كل رسالة بالمكان الذي توجد فيه على أساس العينات التي تستخرج طبقا لأحكام هذا القرار" ، ولا يتأدى من ذلك النص أن المبيع وقد أصبح معلوما للمشتري بمعاينه إياه فإنه يتمتع عليه بعد ذلك إدعاء أن البيع كان بيعا "بالعينة" ذلك أنه وإن كان المشتري يعتبر عالما بالمبيع علما كافيا باطلاعه على العينة إلا أنه يتحتم مطابقة محتويات الرسالة أو الرسائل للعينات المستخرجة منها . فإذا تبين عدم مطابقتها لها كان المشتري في حل من الوفاء بالتزامه بالثمن .

٣ - لا تريب على محكمة الموضوع إذا هي رفضت الاستجابة إلى ماطلبه الطاعن من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ما ادعاه من قيام عرف تجارى مبناه أن التعامل في سوق البصل بالاسكندرية يجرى على أساس معاينة المبيع وأن البيع لا يتم على مقتضى عينة خاصة - ذلك أن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يكن مبناه أن ثبت عرفا تجاريا يناهض نصا مفسرا وإنما كان مبناه أن هذا العرف هو الذي يتحدد به مراد الشارع من نص المادة ٣٤ من القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ وإذا كان هذا هو ما استهدفه الطاعن بطلب الإحالة إلى التحقيق فإنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي التفتت عنه وأخذت في تفسير ذلك النص بما تدل عليه عبارته الواضحة .

٤ - لا مأخذ على محكمة الموضوع إن هي رفضت الإحالة إلى التحقيق مادام أنها قد رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى الاسكندرية طالبا فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٩٦ جنيها و ٩٣٧ مليا ومصاريف البروتستو والفوائد القانونية من تاريخ البروتستو حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ ... الخ وذكر شرحا لدعواه أنه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٤٩ باع للمطعون عليه ٧٧٧ جوالا من البصل بثمن قدره ٣٩٦ جنيها و ٩٣٧ مليا وحررت بالبيع ثلاثة عقود وقع عليها من الطرفين ومن السمسار وسجلت بسجلات سوق البصل بالقبارى وتسلم المطعون عليه البضاعة المبيعة له بعد أن قام بوزنها مندوب وزارة التجارة ولم يقم المطعون عليه بالوفاء بثمنها رغم استلام البضاعة والمطالبة الودية وعمل البروتستو في ٣ مايو سنة ١٩٤٩ وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى وإلزام الطاعن بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف المقيّد بجدولها برقم ٢٤ لسنة ٧ ق تجارى طالبا إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء له بطلباته . وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابلا لأتعاب المحاماة . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٥ طعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم — وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ مايو سنة ١٩٥٩ وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالحلقة المحددة انظره صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تفسير القانون - وفي بيان ذلك ذكر أن دعواه قبل المطعون عليه قامت على أساس أن الصفقة قد عرضت للبيع بالمزاد العلاني وبيعت للمطعون عليه بعد معاينته لها وارتضائه إيها وتسليمها فبلا ونقلها إلى مخازنه وحررت عنها ثلاثة عقود يختلف الثمن في الواحد منها عن الآخر وفقا لحالة كل كمية من الكميات المبيعة وصنفها وجودته ونوعه، وإذا كان الطاعن قد خلى بينه وبين البضاعة لتتم للشترى معاينتها فإن البيع في هذه الحالة يعتبر ناجزا في حق الطرفين ويلتزم المشتري بالوفاء بالثمن، وليس له أن يتحلل من الصفقة بدعوى أن البيع تم على أساس العينة وأنه إذ تبين عدم مطابقة العينة للبضاعة فقد كان في حل من عدم الوفاء بالثمن - ومع أن الواقعة التي أقام الطاعن دعواه على أساسها قد حصلها الحكم المطعون فيه وأثبتها عند مرد الونائع وضمنها أسبابه - إلا أنه أهمل أعمال حكم القانون في شأنها واستند في قضائه إلى القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ - وهو لا يلغى حكم القواعد العامة وقد أريد به تنظيم التماثل بالجملة في سوق البصل - وقد أخطأت المحكمة في تفسيره - ذلك أنه يبين من المادة ٣٤ منه أن ما نص عليه فيها من أن المزايدة تحصل في كل رسالة بالمكان الذي توجد به على أساس العينات التي تستخرج طبقا لأحكام القرار - إنما يراد به أن يكون البيع والشراء على ضوء المعاينة - لا على مجرد عينة خاصة - وقد تحدثت تلك المادة أيضا عن استخراج عدة عينات من الرسالة الواحدة. وفي ذلك ما يفيد أن الأمر لا يقتصر على عينة واحدة وأن استخراج "عينات" متعددة إنما يراد منه المعاينة لا البيع على مقتضى عينة، وهذا الفهم الصحيح لمعاني ذلك النص يطابق العرف الجاري في تجارة الجملة - ومن ذلك يبين خطأ الحكم المطعون فيه - في إعمال القواعد القانونية الصحيحة - وفي تفسير القرار الوزاري المشار إليه .

وحيث إن هذا الذي مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الواقعة التي حصلتها محكمة الموضوع وأنزلت عليها حكم القانون هي أن البيع الذي انعقد بين الطاعن والمطعون عليه كان بيما "بالعينة" وأنه إذ تحقق لها عدم مطابقة المبيع للعينة فقد أحلت المشتري من التزامه بالوفاء بالثمن - وقضت

برفض دعوى الطاعن قبله — وهى فى ذلك لم تخطئ فى القانون ، ذلك أن المادة ٤٢٠ من التقنين المدنى تنص على أنه ”إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها“ ومؤدى ذلك أن يقع على عاتق البائع التزام بتسليم شيء مطابق للعينة المتفق عليها ، فإذا لم يف بهذا الالتزام — وهو ما حققت محكمة الموضوع فى خصوص النزاع الحالى ثبوته — لم يكن له أن يطالب المشتري بالأداء المقابل وهو الثمن ، كذلك لم تخطئ محكمة الموضوع فى تأويل نص المادة ٣٤ من القرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ ”الخاص بتنظيم التعامل بالجملة فى سوق البصل بالاسكندرية“ كما ذهب اليه الطاعن فى سبب الطعن . ذلك أن المادة ٣٤ من القرار المشار اليه إذ تنص على أنه ”تحصل المزايدة فى كل رسالة بالمكان الذى توجد فيه على أساس العينات التى تستخرج طبقا لأحكام هذا القرار“ فإنه لا يتأدى من ذلك النص أن المبيع وقد أصبح معلوما للمشتري بمعاينته إياه فإنه يتمتع عليه بعد ذلك ادعاء أن البيع كان بيعا ”بالعينة“ ذلك أنه وإن كان المشتري يعتبر عالما بالبيع علما كافيا باطلاعه على العينة إلا أنه يتحتم مطابقة محتويات الرسالة أو الرسائل للعينات المستخرجة منها — فإذا تبين عدم مطابقتها لها كان المشتري فى حل من الوفاء بالتزامه بالثمن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه أنه طلب إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن العرف فى تجارة ذلك الصنف من عروض التجارة يجرى على أن يكون بيعها بالمعاينة — وليس على أساس عينة خاصة — وإن ذلك هو ما تم فى الصفقة المتنازع عليها — وتمسك بذلك فى مذكراته — أمام المحكمة الاستئنافية فرفضت طلبه وتعللت بما أوردته فى أسبابها من القول بأنها لا تعول على أن البيع قد حصل بعد المعاينة ”لعدم استناد ذلك القول إلى أساس مقبول من القانون أو الواقع ، وأنه لا محل للتحرى عن العرف الجارى عليه العمل بسوق البصل“ وكان على المحكمة أن تتحرى واقع الأمر فى هذا الخصوص ، وقد سعى الطاعن إلى ذلك فرفضت طلبه بما يعد إخلالا بحق الدفاع — كذلك رفضت المحكمة ما طلبه الطاعن

من الإحالة إلى التحقيق لسماع أقوال المباشرة الذين استند المطعون عليه في دفاعه إليهم — بالإقرار الذي قدمه منسوباً صدوره لهم — وما ورد في هذا الإقرار من عدم مطابقة البضاعة التي عاينوها للعين الخاصة المتفق عليها — كما طلب سماع شهادة السمسار الذي تمت الصفقة على يده — إذ هو أدرى بظروف البيع . والأساس الذي قام عليه — وتمسك الطاعن بذلك كله في مذكرته لمحكمة الاستئناف ورفضت محكمة الاستئناف ما طلبه من هذا وذاك — محتجة بما ذكرته من أن ظروف الدعوى وملايساتها الأخرى تنبئ بما لا يدع مجالاً للشك بصدق الأقوال الواردة بالشهادة المتقدم ذكرها ، لأن المشتري بادر بالإبلاغ عن تلف البضاعة فور استلامها فضلاً عما أثبتته الخبر المتدب بمعرفة محكمة الأمور المستعجلة في دعوى إثبات الحالة من أنه بمعاينته للبضاعة وجدت "شرك" ولا يمكن تصديرها ولا تصلح إلا للاستهلاك المحلي . وما أشارت إليه تلك العبارة من الحكم المطعون فيه — عن الظروف والملايسات — لا يصلح سبباً سائفاً مقبولاً لرفض الإحالة إلى التحقيق — وعلى أية حال فإن ما طلب الطاعن إثباته ليس هو كون البضاعة سليمة من التلف — وإنما كان همه إثبات كنه التعاقد وحقيقته — وأنه لم يتم وفقاً لعينة خاصة — وإنما كان تمامه بعد حصول المعاينة بمعرفة المطعون عليه .

وحيث إن النعى بما ورد في هذين السببين مردود بأنه لا تريب على محكمة الموضوع إذا هي رفضت الاستجابة إلى ما طلبه الطاعن من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ما ادعاه من قيام عرف تجارى مبناه أن التعامل في سوق البصل بالاسكندرية يجري على أساس معاينة المبيع وأن البيع لا يتم على مقتضى عينة خاصة — ذلك أن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يكن مبناه أن ثبت عرفاً

تجاريا يناهض نصا مفسرا ، إنما كان مبناه أن هذا العرف هو الذى يتحدد به مراد الشارع من نص المادة ٣٤ من القرار الوزارى ٨١ لسنة ١٩٤٢ . وإذ كان هذا هو ما استهدفه الطاعن بطلبه الإحالة إلى التحقيق فإنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هى التفتت عنه وأخذت فى تفسير ذلك النص بما تدل عليه عبارته الواضحة ، كذلك لا مأخذ عليها فى رفضها الإحالة إلى التحقيق لإثبات الوقائع التى أراد الطاعن إثباتها بشهادة الشهود — ذلك أنها — وقد رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها — لا تلتزم بإجراء مثل هذا التحقيق — وحسبها أنها قد بينت فى حكمها الأسباب التى اعتمدت عليها فى رفض هذا الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد وفدت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) دعوى "حق الالتجاء إلى القضاء" . مسئولية "المسئولية عن إساءة استعمال حق الالتجاء إلى القضاء" .

اعتبار الانحراف في مباشرة حق الالتجاء إلى القضاء واستعماله استهبالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير موجب للمسئولية . سواء أقرن هذا القصد بنية جلب المنفعة أو لم تقترب به تلك النية ، طالما كان الهدف بالدعوى مضارة الخصم . حسب الحكم استخلاصه نية الإضرار . وقصد الكيد يقوم على أساس سليم .

(ب) حكم "تسببيه" "ما لا يعيب التسبب" .

لا يعيب الحكم الإشارة إلى وقائع منازعة في دعوى أخرى كانت بالضرورة . لازمة لفصل في طلب التعويض طالما أنه لم يستند في قضائه إلى وقائع أو دفاع خارج عن أوراق الدعوى ولا يستلزم الفصل فيها .

(ج) حكم "تسببيه" "بيان نص القانون" .

لا يعيب الحكم إغفال ذكر مواد القانون التي طبقها على وقائع الدعوى متى كانت النصوص الواجب إعمالها مفهومة من الوقائع التي أوردتها .

١ - حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استهبالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير وإلا حقت المساءلة بالتعويض - وسواء في هذا الخصوص أن يقترب هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترب به تلك

النية، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توفر نية الإضرار وقصد الكيد لدى الطاعن بطلبه إشهار إفلاس المطعون عليه — فحسبه ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على أساس سليم .

٢ — لا يعيب الحكم — وهو بسبيل الفصل في طلب تعويض عن رفع دعوى إفلاس قضى برفضها — إشارته إلى وقائع منازعة قامت بين الطرفين في دعوى أخرى ، ما دام أن ذلك كان بالضرورة لازما للكشف عن حقيقة ما استهدفه الطاعن بطلب إشهار إفلاس المطعون عليه، طالما أن الحكم لم يستند في قضاؤه إلى وقائع وأوجه دفاع خارجة عن أوراق الدعوى ولا يستلزمه الفصل فيها .

٣ — المبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية فإنه لا يبطله عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الراجح الإترال مفهوما من الوقائع التي أوردها .

المحكيات

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٠ . تجارى كلى الاسكندرية — بحكمة الاسكندرية الابتدائية — وطلب الحكم بإلزامه بأزيدفع له تعويضا مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب ... وذكر بدعواه أنه اشترى من الطاعن صفقة من البصل في ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ على مقتضى عينة وصنف معين صالح للتصدير ثم لما تبين له أن البضاعة التي سلمت له ونقلت إلى مخازنه لا تطابق العينة وأنها نالفة أ برق للطاعن بذلك وطلب إليه استرجاع تلك البضاعة

وتدخلت في الأمر لجنة تحكيم في ١٩٤٩/٥/٩ ، ولكن كان تدخلها بغير جدوى وأنذره في ١٩٤٩/٥/١٤ لاسترداد البضاعة وأعقب ذلك بإنذار آخر ولم يحرك ساكنا - ثم رفع دعوى لإثبات حالة البضاعة وببها وإيداع ثمنها - إلا أن الطاعن رفع عليه الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية طالبا فيها الحكم بإشهار إفلاسه فقضى فيها بالرفض وثبت بالحكم أن المطعون عليه لم يكن في حالة توقف عن الدفع . ولما كانت دعوى الإفلاس لم ترفع من الطاعن إلا بقصد الكيد له والإضرار به وبمركزه المالى والتجارى وقد ألحقت به ضررا ماديا وأدبيا مما يستحق معه التعويض الذى قدره ، فقد أقام دعواه على الطاعن طالبا الحكم عليه بالمبلغ السالف ذكره .

وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٥٠ جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ بشرط الكفالة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد بمجدول محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٢٣ لسنة ٧ ق طالبا إلغاء هذا الحكم ورفض دعوى المطعون عليه . كما استأنفه المطعون عليه - بالاستئناف رقم ٤ لسنة ٧ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف برفع مبلغ التعويض إلى ١٠٠٠ جنيه - وبتاريخ ١٦/١١/١٩٥١ قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين ، وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ حكمت بقبولها شكلا وفي الموضوع برفض استئناف الطاعن وإلزامه بمصروفاته - وفي استئناف المطعون عليه قضت بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ضمما ، وفي ٨ مايو سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص بجلسة ٣ مايو سنة ١٩٥٩ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون — وفي ذلك ذكر الطاعن أن محكمة الموضوع قد استندت في قضائها على الطاعن بالتعويض — إلى ما ثبت من أنه حين أقدم على طلب إشهار إفلاس المطعون عليه قد توافر لديه قصد النكاية والإضرار به — واستمدت هذا القصد من أنه لم يثبت أن الدين الذي رفعت به دعوى الإفلاس محقق الوجود حال الأداء خال من النزاع — أو أن المدين قد عجز عن أدائه لاضطرابه المالي — وأنه كان على الطاعن أن يلجأ ابتداء إلى محكمة الموضوع لتقول كلمتها في هذا الدين قبل أن يتخذ منه سبيلا وسببا لإشهار إفلاس المطعون عليه، وهذا القول لا يصلح أساسا للتعويض — ذلك أنه لا بد في هذه الحالة من توفر قصد خاص — هو أن يقتصر قصد المدعى على الرغبة في الكيد وأن يصدر في تصرفه عن شهوة الإضرار خصب، وهذا هو ما يستلزمه نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون المدني — التي اتخذ منها الحكم المطعون فيه منته فيما قضاه وليس في الوقائع التي حصلها الحكم المطعون فيه ما يؤدي إلى توفر هذا القصد ولا ما يكفي لإثباته — والطاعن في لجوئه إلى طلب إشهار إفلاس المطعون عليه لم يكن يبغي إلا الوصول إلى حقه عن طريق القضاء — مختارا أقصر الطرق — وليس في هذا الاختيار ما يستوجب المساءلة — حتى لو كان قد أخطأ في ذلك .

وحيث إن النعى بهذا السبب عقيم — ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد ما قام بين الطرفين من نزاع حول صفقة البصل التي اشتراها المطعون عليه من الطاعن، وما ادّعاء المطعون عليه في هذا الخصوص من شرائها على مقتضى عينة خاصة وعدم مطابقتها لها — وما قام به على أثر ذلك من الإبراق للطاعن بهذا المعنى . عرض للتصرفات التي بدت من الطاعن حيال ذلك فقال ”وحيث إنه وقد ثبت أن المستأنف أعلن المستأنف ضده في ١٩٤٩/٥/٣٠ بروتستو عدم الدفع مطالبا إياه بقيمة البضاعة كما لا حقه في ١٩٤٩/٦/٢٠ طالبا إشهار إفلاسه قبل تصفية النزاع بينهما وبغير الالتجاء إلى القضاء ليقول كلمته بشأن مديونية المستأنف ضده بالثمن، فإن تصرفه على هذا النحو لا يتصور صدوره منه عن مجرد رعونة وعدم ترو ولا كنه ينم عن سوء القصد والرغبة المبيتة لديه في الإضرار

بالمستأنف ضده والكيد له ، إذ أن علمه بكافة الظروف والملايسات التي أحيط بها تنفيذ الصفقة من شأنه أن يبعد من حسبانته اعتبار دينه من الديون المحققة الوجود والحالة الأداء والحالية من كل نزاع ، وأن امتناع المستأنف ضده عن دفع ثمن الصفقة كان بسبب اضطراب مالي وقع فيه لا لسبب النزاع الجدي المتعلق بها والذي أثير فور التعاقد عليها ، وعلى ذلك فإنه لا شبهة في أن تصرف المستأنف قبل المستأنف ضده برفع الدعوى بإشهار إفلاسه كان تصرفا كيديا اتخذته بسوء قصد للإضرار به ” ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه — قد عرض ضمن ما عرض له في خصوص المطالبة بالتعويض لما ادعاه المطعون عليه من توفر نية الإضرار وقصد الكيد لدى الطاعن ، وقد استخلص الحكم المطعون فيه توفرها هذه النية وذلك القصد لديه ، وحسبه ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على أساس سليم ، ذلك أنه وإن كان حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استعمالا كيديا اجتفاء مضارة الغير ، وإلا حقت المساءلة بالتعويض ، وسواء في هذا الخصوص أن يقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه — ذلك فضلا عن أنه يبين من عبارات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها — أنه استبعد أن يكون للطاعن من طلب إشهار الإفلاس هدفا إلا الكيد للمطعون عليه والإضرار به .

وحيث إن محصل ما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني أنه قد اقتصر في رده على ما أدلى به الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف — نفيًا لقصد النكاية والإضرار — على القول بأن هذا الدفاع لم يكن إلا ترديدا لما ذكره أمام محكمة الدرجة الأولى ، كما عاب عليه أنه قد استغنى في قضائه إلى رفائع ليس لها سند من أوراق الدعوى من ذلك استناده في التذليل على توافر قصد الإساءة والتشهير إلى القول بأن النزاع بين الطرفين حول الصفقة قد عرض على مجلس تحكيم وأن هذا المجلس انعقد واشترك فيه الطالب بعمل إيجابي هو مرافقته لبعض السماسرة في التوجه لمكان البضاعة لمعاينتها — ذلك مع تمسك الطاعن لدى

المحكمة الاستئنافية - بأنه لا يتوافر في وقائع هذه الدعوى شيء من شرائط التحكيم وأركانها - ومن ذلك أيضا أنه استند فيما قضى به على الطاعن من تعويض إلى وقائع استمدها من دعوى أخرى كانت مرفوعة من الطاعن للطالبة بضمن الصفقة الميعة للمطعون عليه وقضى فيها بالرفض ، وهو مالا يصح قانونا لاختلاف السند في كل من الدعويين ، كذلك أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما تمسك به الطاعن في مذكرته أمام محكمة الاستئناف من دفاع جوهرى - أبداه في مقام الاعتراض على ما قضت به محكمة الدرجة الأولى - وما ذكرته في أسبابها من القول بأن المطعون عليه قد أصابه ضرر مادي وأدبي من التشهير به وعدم الثقة فيه من جانب التجار . إذ قد بين الطالب في تلك المذكرة أن هذا القول من جانب محكمة الدرجة الأولى - هو قول مرسل لا سند له في الأوراق - ولكن محكمة الاستئناف أغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه - بل أنها رفعت مبلغ التعويض وسوغت قضاءها في هذا الخصوص بأن المبلغ المحكوم به لا يتكافأ مع الضرر الذى لحق بالمطعون عليه من حيث زعزعة الثقة به ، ولا أثر لذلك ولا دليل عليه أيضا في الأوراق - ويبدو من حكمها أنها في قضائها بالتعويض لم تواجه ضررا واقعا فعلا وحالا - وقد خالفت بذلك ما هو مقرر قانونا من أن التعويض لا يكون عن ضرر احتمالى - وقد شابت العيوب المتقدمة الحكم المطعون فيه كما شابه أنه جاء خاليا من السند القانوني ومن النص الذى قضى بموجبه بالتعويض .

وحيث إن النعى بما ورد في هذا السبب مردود في جميع ما اشتمل عليه . أولا - بأن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية من المذكرة التى يقول أنه تقدم بها إلى المحكمة الاستئنافية وأورد فيها من الأدلة ما يدحض توفر قصد النكابة والإضرار بالمطعون عليه وينفى توافر شرائط التحكيم وأركانها ، وعلى ذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بما ورد في هذا الوجه غير مقبول لأنه عار عن الدليل وثانيا - بأنه يبين من استعراض أسباب الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه على الطاعن بالتعويض إلى وقائع ودفاع خارج عن أوراقها ولا يستلزمه الفصل فيها ولا وجه لتعيب الحكم بما تضمنه من الإشارة إلى وقائع المنازعة التى قامت بين الطرفين خاصة بصفقة البصل فإن ذلك كان بالضرورة أمرا لازما للكشف

عن حقيقة ما استهدفه الطاعن بطلب إشهار الإفلاس توصلا للفصل في التعويض المطلوب . وثالثا بأن العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية فإنه لا يبطله عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإزالة مفهوما من الوقائع التي أوردها . ورابعا بأن الحكم المطعون فيه لم يقيم قضاءه بإلزام الطاعن بالمبلغ الذي قضى به عليه على أساس أنه تعويض عن ضرر احتمالى كما يزعم الطاعن في طعنه بل واقع الأمر أنه إنما قضى بالتعويض عن ضرر لحق فعلا بالمطعون عليه كما هو مفهوم صراحة من العبارات المدونة في أسبابه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، المستشارين .

(٨٨)

الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق :

(١) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "الإثبات" . إثبات .
" طرق الإثبات ذات القوة المحدودة " " القرائن " .

إثبات "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" . محكمة الموضوع .

استناد الحكم في إثبات مباشرة الطاعن لنشاط تجاري إلى قرائن أوردها . عدم تقديم
الطاعن أي دليل ينفي ما استخلصته محكمة الموضوع من هذه القرائن . تقدير الأدلة
وكفايتها من شأنها متى كان تقديرها لا يخرج فيه على الثابت بالأوراق . النعي
بمخالفة القانون غير سليم .

(ب) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " " تحديد الأرباح
التي تسرى عليها الضريبة " " التوقف عن العمل " . محكمة الموضوع .

استناد الحكم في رفضه ادعاء الطاعن توقفه عن العمل إلى عدم إخطاره بمعالجة الضرائب
عن هذا التوقف . عدم تقديم الطاعن لمحكمة الموضوع ما يفيد قيامه بهذا الإجراء .
اعتباره مزاولا لنشاطه استنادا إلى قرائن أثبتتها المحكمة . لا يصح النعي عليه بمخالفة
القانون .

(ج) دعوى " مصروفات الدعوى " .

اخفاق كل من الخصمين في بعض طلباته . الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازي
مترك لتقدير المحكمة . م ٣٥٩ مرافعات .

(د) حكم " عيوب التدليل " " القصور " " مالا يعد كذلك " . محكمة الموضوع .

اعتبار محكمة الموضوع الطاعن عجزاً عن تقديم الدليل على صحة ادعائه منازلة نشاط في جهة معينة فقط وتقديرها الموضوعي لربحه عن جميع أعماله بواقع نسبة معينة . لا يصح النعي عليه بخالفة الثابت بأوراق أو القصور .

(هـ) إثبات " طرق الإثبات ذات القوة المحدودة " الإثبات بالبينة " .

- في محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة على التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات مباشرة الطاعن لنشاطه من عمليات السمسة والامتيراد والتصدير إلى القرائن التي أشار إليها بأسبابه ، وكان الإثبات في هذه الدعوى جائزاً بالقرائن ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع أى دليل ينفي ما استخلصته من هذه القرائن التي استندت بها من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وكان تقدير الأدلة وكفايتها أو عدم كفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع متى كان تقديرها لهذه الأدلة لا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى فإن النعي على حكمها بخالفة القانون يكون غير سديد .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستند في رفض ما ادعاه الطاعن من توقف نشاطه منذ سنة ١٩٤٧ إلى عدم تسجيل كراسته التي أثبت فيها توقفه عن النشاط - وإنما استند إلى عدم التزامه حكم القانون من وجوب إخطار مصلحة الضرائب عن هذا التوقف ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد قيامه بهذا الإجراء الذي فرضه القانون ، وكانت المحكمة قد اعتبرته منازلاً لنشاطه خلال سنوات التراجع استناداً إلى القرائن التي أثبتتها الحكم ، فإنه لا يصح النعي على حكمها بخالفة القانون .

٣ - نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات صريح في أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازي متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين

في بعض الطلبات ، فلها أن تلزم كل خصم مادفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعها على أحدهما . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد ألزمت كلا من طرفي الخصومة بنصف المصروفات الاستئنافية دون المصروفات الابتدائية رغم تعديلها بالحكم المستأنف فإنها لا تكون قد جاوزت حدود الحق المخول لها قانونا .

٤ - إذا لم تقر محكمة الموضوع دفاع الطاعن بأنه كان يزاول أعمال الدلالة للجهات الحكومية فقط واعتبرته قد عجز عن تقديم الدليل على صحة هذا الإدعاء ، وكانت قد رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن تقدر ربح الطاعن لما تقاضاه من جميع أعمال الدلالة بواقع نسبة معينة ، فإن النعى على حكمها بخالفة الثابت بالأوراق أو القصور يكون غير سديد .

٥ - إذا رأت محكمة الموضوع من ظروف الدعوى واقتنعت من الأدلة القائمة فيها التي تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها بأن الطاعن كان يباشر نشاطه خلال سنوات النزاع بلا حاجة إلى إجراء تحقيق لإثبات توقف هذا النشاط ، فلا محل للنعى على حكمها في هذا الخصوص بالإخلال بحق الدفاع .

المحكيات

من حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح الطاعن في السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ من نشاطه في عمليتين تجاريتين أولاهما عملية الدلالة والثانية هي عملية الوساطة والتصدير والاستيراد قدرتها بمبالغ معينة اعترض عليها الممول وأحيل الخلاف إلى لجنة الطاعن التي أصدرت في ١٩٥٢/٥/٨ قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل تقدير المأمورية لصافي أرباح الطاعن في خلال

تلك المدة بالمبالغ التي قدرتتها اللجنة. فظعن الممول في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ١١٨٦ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى ضرائب طالبا إلغاء قرار اللجنة واعتباره غير مسؤول عن الضرائب المطالب بها وإلزام مصلحة الضرائب المصروفات وأنواع. وفي ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا — وفي الموضوع (أولا) بسقوط حق المطعون عليها في اقتضاء الضريبة عن سنة ١٩٣٩ (ثانيا) برفض الطعن موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه بالنسبة للسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ (ثالثا) بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لسنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ واعتبار أرباح الطاعن عن كل من هاتين السنتين ٨٧٨ جنيها (رابعا) إلزام الطاعن المصروفات وأمرت بالمقاصة في أنواع المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣ تجارى سنة ٧١ طالبا قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر في ١٩٥٣/١١/٧ وتبعاً لذلك بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٢/٥/٨ بكافة أجزائه واعتباره كأن لم يكن مع إلغاء كافة الآثار التي تترتب عليه واعتبار المستأنف (الطاعن) خالصا من كل ضريبة عن سني النزاع مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أنواع المحاماة عن الدرجتين . وبجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ أقامت مصلحة الضرائب استئنافا مقابلا قيد برقم ٢٧٦ سنة ٧١ ق القاهرة وطلبت قبول الاستئنافين شكلا وبالنسبة لاستئناف الممول طلبت رفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد قرار اللجنة عن أرباح السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ وتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة لسنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ورفض دعوى الطعن الأصلية بالنسبة لهذه السنوات — وبالنسبة لاستئناف المصلحة إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حقها في اقتضاء الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٣٩ وتأيد قرار اللجنة بالنسبة لهذه السنة مع إلزام الممول بالمصاريف ومقابل أنواع المحاماة في جميع الأحوال . وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين الأصلي والمقابل شكلا (وأولا) في موضوع الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف واعتبار المستأنف أصليا مسؤولا عن الضرائب المستحقة

عن أعمال السمسة والتصدير والاستيراد في السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٩ وعمل أساس نسبة السمسة ٢٪. وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزم المستأنف عليها (مصلحة الضرائب) نصف المصروفات الاستثنائية وألزم المستأنف أصليا النصف الباقي من المصروفات. (ثانيا) في موضوع الاستئناف المقابل برفضه وألزم المستأنفة فيه مصروفاته الاستثنائية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ولم يحضر أحد عن الطاعن وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول . فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من طرفي الخصومة والنيابة العامة على طلباته .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين يتحمل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأداء ضريبة عن أرباحه الناتجة من نشاطه في عمليات الاستيراد والتصدير في السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٩ قد أخطأ في تطبيق القانون من أربعة وجوه : الوجه الأول — أنه عول في إثبات مباشرة الطاعن لهذا النوع من النشاط على قرينة قيد اسمه في السجل التجاري سنة ١٩٤٣ وعدم تقديمه لإقرارات بأرباحه منذ هذا التاريخ وعدم إخطاره مصلحة الضرائب بتوقف نشاطه في سنة ١٩٤٧، في حين أن هذه القرائن لا تصلح دليلا على قيام هذا النشاط . الوجه الثاني — أن الحكم المطعون فيه قرر أن المصلحة غير ملزمة بتقديم الدليل على مزاوله الطاعن نشاطه من أعمال الوساطة والاستيراد والتصدير بعد أن قامت القرينة على ذلك من قيده في السجل التجاري، مع أن حكم القانون الصحيح هو أن تقيم المصلحة الدليل على أن الطاعن باشر هذا النشاط فعلا وحقق منه ربحا تستحق عليه الضريبة وذلك وفقا لنص المادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الوجه الثالث — إن الحكم لم يعول على الكراسة التي قدمها الطاعن للمصلحة والتي ثبت فيها توقف نشاطه نهائيا في يونيو سنة ١٩٤٧ بحجة أنها غير مسجلة وأنه لم يخطر المصلحة بهذا التوقف، ورتب الحكم على ذلك إلزامه

بالضريبة لا عن سنة واحدة من هذا التوقف طبقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكن بالضرائب حتى سنة ١٩٤٩ . الوجه الرابع - أن الحكم قضى بإلزام المطعون عليها بنصف المصروفات الاستثنائية فقط رغم تعديله الحكم المستأنف مما كان يقتضى أيضا إلزام المطعون عليها بنصف مصروفات الدعوى الابتدائية عملا بالمادة ٣٥٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا السبب - مردود في وجهه الأولين بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه "لا خلاف بين الطرفين في أن المستأنف قيد اسمه بالسجل التجارى لأعمال السمسة والاستيراد والتصدير في سنة ١٩٤٣ فيجب اعتبار هذا التاريخ بدء نشاطه ... أما ما ذهب إليه المستأنف في هذا السبب من أسباب استئنائه من أنه كان يتعين على مصلحة الضرائب أن تستعلم من وزارة المالية عن العمليات التى قام بها حتى يكون تقدير اللجنة لأرباحه قائما على أساس من الواقع ، هذا الذى ذهب إليه المستأنف لا يستند إلى أساس من القانون إذ أنه مسلم بأنه لم يقدم الإقرار المخصوص عليه في المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلى مصلحة الضرائب ، كما أنه لم يخطر بها بنية توقف نشاطه وفقا لنص المادة ٥٨ من ذلك القانون - ون ثم قامت القرينة على نشاطه من قيده في السجل التجارى متصفا بهذا النوع من النشاط ثم من عدم تقديمه لإقرارا عن أرباحه وخسائره وأخيرا من عدم إخطاره لمصلحة الضرائب عما يدعيه من توقف نشاطه - وإزاء قيام القرينة بحق لمصلحة الضرائب أن تقدر أرباحه وعليه هو عبء إثبات ما يخالف تلك القرينة وليس له أن يطالب خصمه - أى مصلحة الضرائب - بالاتصال بالجهات الحكومية سواء كانت وزارة المالية أو غيرها ليحصل منها على الدليل الذى يفيد دعواه" . ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في إثبات مباشرة الطاعن لنشاطه من عمليات السمسة والاستيراد والتصدير خلال المادة التى حددها استند إلى القرائن التى أشار إليها بأسبابه . ولما كان الإثبات في هذه الدعوى جائزا بالقرائن وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع أى دليل ينفي ما استخلصته من هذه القرائن التى استندتها من أوراق الدعوى ومستنداتها .

وكان تقدير الأدلة وكفايتها أو عدم كفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع، متى كان تقديرها لهذه الأدلة لا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى المقدمة إليها . لما كان ذلك فإن النعي على حكمها بخالفه القانون يكون نعيًا غير مسديد . ومردود — في وجهه الثالث بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن "ما يقول به المستأنف من أنه أثبت توقفه عن النشاط في كراسة صلحها إلى مأمورية الضرائب ولم تردها وهو ما تنكره المستأنف عليها فاحتجاج لا يفيد، إذ يفرض التسليم جدلاً بما يدعيه فإنه لا عبرة بما يثبت في كراسته الغير مسجلة من توقف نشاطه، بل العبرة بالتزام حكم القانون بإخطار مصلحة الضرائب من هذا التوقف وإلا التزم بدفع الضريبة لا عن سنة التوقف فحسب بل عن المدة المطالب بها أي من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٩" . ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في رفض ما ادعاه الطاعن من توقف نشاطه منذ سنة ١٩٤٧ إلى عدم تسجيل كراسته كما ذهب إلى ذلك في نعيه ، وإنما استند الحكم إلى عدم التزام الطاعن بحكم القانون من وجوب إخطار مصلحة الضرائب عن هذا التوقف — وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد قيامه بهذا الإجراء الذي فرضه القانون وكانت المحكمة قد اعتبرته مزاولاً لنشاطه خلال سنوات النزاع استناداً إلى القرائن التي أثبتتها الحكم والتي سبقت الإشارة إليها عند مناقشة الوجهين الأولين فإنه لا يصح النعي على حكمها بخالفه القانون وهو مردود — في وجهه الأخير بأن نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات صريح في أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازي متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أي أساس تراه أو تحكم بها جميعها على أحدهما . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد ألزمت كلا من طرفي الخصومة بنصف المصروفات الاستئنافية دون المصروفات الابتدائية رغم تعديها بالحكم المستأنف فإنها لا تكون قد تجاوزت حدود الحق المخول لها قانوناً مما لا يسوغ معه تعيب حكمها بخالفه القانون .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بمصورىييه ويبطله من وجهين : الوجه الأول — مخالفة الحكم الثابت بالأوراق باحتسابه عمولة الدلالة فى جميع منى التزاع بواقع ٣ ٪ . مؤيدا فى ذلك الحكم الابتدائى وقرار اللجنة ، فى حين أن الشهادة المستخرجة من مراقبة التوريدات العمومية تضمنت ثلاثة عقود تراوحت فيها العمولة بين ١ ٪ ، ٣ ٪ ، الوجه الثانى — الإخلال بحق الدفاع إذ لم تجب محكمة الموضوع الطاعن إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات توقف نشاطه بالنسبة لأعمال الدلالة منذ سنة ١٩٤٧ بمقولة إن هذا الطلب ينطوى على رغبة فى المظل والتسريف دون أن تبين الوقائع التى استخلصت منها هذه الرغبة بل إن الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الموضوع يدل على عكس ذلك تماما، وأن المطعون عليها هى المسئولة عن ضياع الدفتر المقيد به جميع العمليات .

ومن حيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون من أن " ما يدعيه المستأنف من أنه كان يقوم بأعمال الدلالة لصالح الجهات الحكومية وحدها وإنه استأجر مكتباً واستوظف موظفين للقيام على خدمة تلك الجهات فقط ، فادعاء لم يقم عليه الدليل كذلك ، ولا تفيد الشهادة التى استحصل عليها من مصالحة السكة الحديد ، أو تلك التى استحصل عليها من وزارة المالية فى إثبات ذلك ، وكل ما لهاتين الشهادتين من دلالة هو أن المستأنف قام ببعض العمليات لحساب بعض الجهات الحكومية وهذا لا يعنى أن عمله أو نشاطه كان قاصرا على تلك الجهات " ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع لم تقرد دفاع الطاعن بأنه كان يزاول أعمال الدلالة للجهات الحكومية فقط وإنما اعتبرته قد عجز عن تقديم الدليل على صحة هذا الادعاء وكانت قدرات فى حدود ساطتها الموضوعية أن تقدر ربح الطاعن لما تقاضاه من جميع أعمال

الدلالة بواقع ٣ ٪ فإن النعى على حكمها بخالفة الثابت بالأوراق أو بالقصور في التسبب يكون نعيًا غير مسديد .

ومن حيث إن الوجه الثانى من هذا السبب مردود بأن محكمة الموضوع وقد رأت من ظروف الدعوى واقتنعت من الأدلة القائمة فيها التى تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها بأن الطاعن كان يباشر نشاطه خلال سنوات النزاع بلا حاجة إلى إجراء تحقيق لإثبات توقف هذا النشاط — فلا محل للنعى على حكمها فى هذا الخصوص .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد قزاد جابر ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمد السلام بلبع المستشارين .

(٨٩)

الطعن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ القضائية :

(١) بيع "آثار عقد البيع" "التزامات البائع" "الالتزام بالتسليم" .
قطن "بيع أقطان" . محكمة الموضوع .

استظهار محكمة الموضوع نية المتعاقدين واستخلاصها من أوراق الدعوى وظروفها
أن يوما معينا هو الميعاد الذي تخلف البائع فيه عن توريد باقي كمية القطن المبيعة والذي
يحق فيه للشري ممارسة حقه في الشراء وإجراء المحاسبة على هذا الأساس . تقدير
موضوعي تستقل به بمأى من رقابة محكمة النقض .

(ب) عقد "آثار العقد" "انحلال العقد" "شرط الإعذار" . تعويض
"شرط الإعذار" . إعذار . حكم "الطعن فيه" "شرط المصالحة"
نقض "المصالحة في الطعن" .

النبي على الحكم مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ مدني فيما توجبانه
من إعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض غير متج ولا مصلحة فيه إذا كان قد
قضى بالتعويض فعلا واقتصر الطعن على طلب زيادته تبعا لتحديد تاريخ التخلف عن الوفاء .

(ج) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "ما لا يعد كذلك" .

عدم التزام محكمة الموضوع بتعيب حجج الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالا .
يكفي سلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تكفي لحله .

(د) حكم "تسييه" "كفاية الرد الضمني" .

إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يعتبر ردا ضمنا على ما أثير من دفاع .

١ — إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه باع للشركة الطاعة كمية من القطن واتفقا سلفا على تحديد الميعاد الذي يجب أن يتم فيه التسليم ورتبا الجزاء على عدم قيام المطعون عليه بالتوريد فيه بأن يدفع للطاعة الفرق بين سعر البيع والسعر الجارى التعامل به للبضاعة الحاضرة في اليوم الذى يظهر فيه العجز أو عدم التسليم ، وكان تحديد هذا اليوم إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها ، وكانت محكمة الموضوع إذ خلصت إلى تحديد يوم معين اعتبرته آخر ميعاد قدم فيه المطعون عليه للطاعة قدرا من القطن المبيع، وقررت أنه لم يحصل بعد ذلك التاريخ عرض من المطعون عليه ولا قبول من الطاعة لأى مقدار آخر ، وكان لا يبين من وقائع الحكم وأسبابه ما يفيد أن المطعون عليه كان ينتوى الاستمرار في توريد باقى الأقطان المبيعة بعد التاريخ الذى حددته وأن المحكمة رقت على ذلك أن اليوم التالى هو الميعاد الذى يحق للطاعة ممارسة حقها في شراء ما تخاف المطعون عليه عن توريده من القطن المبيع وإجراء محاسبته على هذا الأساس ، فإن هذا الذى اتهمت إليه المحكمة يعتبر تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة فيه لمحكمة النقض .

٢ — إذا كانت الطاعة قد نعت على الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من التقنين المدنى فيما توجبانه من إعدار المدين كشرط لاستحقاق التعويض . فإن نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ما دام قد قضى لها بالتعويض فعلا واقتصر طعنها على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به تبعا لتحديد التاريخ الذى يثبت فيه العجز عن توريد باقى القطن المبيع ويتعين فيه الشراء على حساب المطعون عليه .

٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالاً متى كانت قد أقامت قضاءها على ما يكفى لملئه .

٤ — إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يعتبر رداً ضمنياً على ما أثير من دفاع

المحكمة

تتصل واقعة الدعوى . على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - في أن شركة زينهات الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ٥٠ على
الاسكندرية وطلبت الحكم فيها بإلزام المطعون عليه بأن يدفع لها مبلغ
٢٥٩٣ جنيها ، ٩٨٢ مليا والفوائد بواقع ٨٪ سنويا من ١٥/١٢/١٩٤٩ حتى
السداد والمصاريف والأتعاب والنفاذ ، وقالت شرحا لدواها إن المطعون
عليه باع لها بموجب عقد مؤرخ ٢٤/٥/١٩٤٩ عدد ٥٠٠ قنطارا من القطن
الأشموني محصول سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وتعهد بتسليم ذلك القدر في ميعاد
خايته ١٠/١٠/١٩٤٩ وذلك بعلاوة قدرها ١٠٠ قرش فوق سعر كوتراتات
القطن متوسط التيلة من رتبة الجود تسليم أكتوبر سنة ١٩٤٩ ببورصة العقود
بالاسكندرية ، وللبائع الحق في قطع السعر في اليوم الذي يختاره لغاية ٢٥/٩/١٩٤٩ ،
وقد قطع المطعون عليه سعر كمية القطن المتعهد بتوريدها جميعها بسعر
يوم ٥/٨/١٩٤٩ وهو ٤٤,٥٨ ريالا للقنطار ولكنه لم يسلم القدر المبيع جميعه
بل تأخر في تسليم ٢٥١,٦٣ قنطارا ، وطالبته الشركة الطاعنة بتوريدها وديا فلم
يقبل فأنذرته بخطاب موصى عليه بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٩ بالتوريد في ١٢/١٢/١٩٤٩
ولا قامت بشرائها على حسابه بسعر قفل البورصة الساعة الواحدة من
يوم ١٣/١٢/١٩٤٩ وأن عملية الشراء أجلت بسعى المطعون عليه إلى
يوم ١٥/١٢/١٩٤٩ وفيه اشترت الطاعنة القدر الباقي بسعر ٧٩,٥٥ ريالا للقنطار
وبذلك صار مدينا لها في فرق قدره ١٧٥٩ جنيها ، ٩٠٠ مليم عن القدر الذي
لم يتم توريده ومبلغ ٢٥١ جنيها ، ٦٣٠ مليا تعويض بواقع ١ جنية عن كل
قنطار طبقا للبند الثاني من عقد البيع ومبلغ ١٧٨ جنيها ، ٦٥٧ مليا وهو الفرق
بين ثمن البيع والثن الجاري للبضاعة الحاضرة (بریم) ومبلغ ٢٢٢ جنيها ،
٥٠٠ مليم ثمن تقاوى ويتصفية حساب ما قبضه المطعون عليه من الطاعنة
وقدره ٢٦٠٠ جنية مما هو في ذمته على الأساس المذكور يكون مدينا لها في
مبلغ ٢٥٩٣ جنيها ، ٩٨٢ مليا وهو المطالب به في الدعوى . وبتاريخ ٩/١٢/١٩٥١

قضت محكمة أول درجة حضوريا بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعة مبلغ ١٤٣٧ جنيها ، ٤٩١ مليا والفوائد المستحقة عن مبلغ ١٨١ جنيها ، ٢٩٥ مليا من ١٩٤٩/٥/٢٤ وعلى مبلغ ٧٨٢ جنيها ، ٦٦ مليا من ١٩٤٩/١٠/١٢ وعلى مبلغ ٤٧٤ جنيها ، ١٧٠ مليا اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/١٥ على أن تكون الفوائد عن هذه المبالغ جميعها بسعر ٧٪ لغاية السداد مع المصروفات المناسبة والنفاذ ، وقد استأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦ سنة ٨ ق كما استأنف المطعون عليه استئنافا مقابلا برقم ٢٧ سنة ٩ ق طالبا إلغاءه كما طلبت الطاعة في استئنافها الأصلي تعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يدفع لها مبلغ ٢٥٩٣ جنيها ، ٩٨٢ مليا والفوائد القانونية والمصاريف عن الدرجتين . وبتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٢ قضت محكمة استئناف الاسكندرية في الاستئنافين الأصلي والمقابل بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعة مبلغ ٢١١٩ جنيها ، ٥٦٤ مليا والفوائد بواقع ٧٪ سنويا من تاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ للسداد عن مبلغ ٢٢٢ جنيها ، ٥٠٠ ملجم وبواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٩٥٠/٢/١٤ للسداد عن مبلغ ١٦٤٥ جنيها ، ٤٣٤ مليا مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين وإلزام الشركة الطاعة بباقي المصروفات والمقاصة في أتعاب المحاماة . طعنت الشركة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بعد أن قدمت النيابة مذكرة برأيها وذلك في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٩ فرأت إحالته إلى هذه المحكمة لنظره بجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وقد صمم الطرفان على دفاعهما كما طلبت النيابة رفض الطعن . وقد أقيم الطعن على مهدين .

ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين ، الأول أنه اعتبر سعر يوم ١٩٤٩/١١/١٥ وهو اليوم التالي لآخر توريد قام به المطعون عليه أساسا للحاسبة عن باقي مقدار النطن الذي لم يقم المطعون عليه بتوريده ، في حين أن عقد البيع وإن عني بتحديد تاريخ التسليم في ١٩٤٩/١٠/١٠ والأثر المترتب على مخالفته ، إلا أنه لم يعين تاريخا ثابتا للشراء على حساب المطعون عليه وترك تحديد ذلك إلى حين

تحقق واقعة عجز المطعون عليه عن التوريد أو امتناعه عن التسليم واعتبر أن يوم تحقق هذه الواقعة هو اليوم الذي يتحدد به الشراء على حساب المطعون عليه ومؤدى هذا أن اعتبار البائع "المطعون عليه" عاجزا عن التوريد أو ممتنعا عنه متروك لظروف التوريد تبعا لنضج المحصول أو تأخره ولقرائن الأحوال وإعمال نصوص القانون، ولو قصد المتعاقدان اعتبار يوم ١٠/١٠/١٩٤٩ وهو ميعاد التوريد المتفق عليه دليلا بذاته على العجز عن التوريد لنصا على ذلك صراحة في العقد إذ لا تلازم بين انقضاء الأجل المحدد للتوريد وبين وقت ظهور العجز أو الامتناع عن التوريد، ولو فرض جدلا اتحاد الأمرين في تاريخ واحد لنص في العقد على إعفاء الطاعنة من الإعذار، فإذا خلا العقد من النص على هذا الإعفاء وجب حصول هذا الإعذار لإثبات العجز أو الامتناع عن التسليم. والثاني — أن الحكم المطعون فيه خالف مقتضى المادتين ١٥٧ و ١٥٨ مدني وهما توجبان على الدائن إعذار المدين لإثبات التقصير إلا إذا نص المتعاقدان على الإعفاء من الإعذار والعقد جاء خلا من هذا الإعفاء، ونزولا على حكم هذين النعنين قد أعذرت الطاعنة المطعون عليه ومنحته مهلة وتمسكت بذلك الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه أغفله وقضى بوجوب الشراء على حساب المطعون عليه في اليوم التالي لآخر توريد بعد أن امتد أجل التوريد باتفاق الطرفين ضمنا وبغير حاجة إلى إعذار وبغير أن يفصح المطعون عليه عن نيته عند توريد الكمية الأخيرة في ١٤/١١/١٩٤٩ بأنها كانت آخر توريده ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه متعيना تقضيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه بأنه يبين من مراجعة عقد البيع الرقم ١٩٤٩/٤/٧ أن الطرفين حددا سلفا الميعاد الذي يجب أن يتم فيه تسليم القطع المبيع وهو يوم ١٠/١٠/١٩٤٩ ورتبا الجزاء على عدم قيام المطعون عليه بالتوريد فيه بأن يدفع المطعون عليه للطاعنة الفرق بين سعر البيع والسعر الجارى التعامل به للبضاعة الحاضرة في اليوم الذي يظهر فيه العجز أو عدم التسليم، ولما كان تحديد هذا اليوم إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها وكانت المحكمة إذ خلصت إلى أن يوم ١٤/١١/١٩٤٩

يعتبر آخر ميعاد قدم فيه المطعون عليه للطاعة قدرا من القطن المبيع ولم يحصل بعد ذلك التاريخ عرض المطعون عليه ولا قبول من الطاعة لأى مقدار آخر، كما لم يبين من وقائع الحكم وأسبابه ما يفيد أن المطعون عليه كان يتوى الاستمرار في توريد باقى الأقطان المبيعة بعد تاريخ ١٩٤٩/١١/١٤ المشار إليه، وأن المحكمة اعتبرت لذلك أن يوم ١٩٤٩/١١/١٥ هو الميعاد الذى يحق للطاعة ممارسة حقها في شراء ما تخاف المطعون عليه من توريده من القطن المبيع وإجراء محاسبته على هذا الأساس، فإن هذا الذى انتهت إليه المحكمة يعتبر تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة فيه لمحكمة النقض، وأما ما تمسكت به الطاعة من وجوب حصول الإعذار كشرط لاستحقاق التعويض فهو نعى غير منتج ولا مصلحة للطاعة فيه ما دام قد قضى لها بالتعويض فعلا واقتصر طعنهما على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به تبعا لتحديد التاريخ الذى يثبت فيه العجز عند التوريد ويـتمين فيه الشراء على حساب المطعون عليه وقد حددته المحكمة على ما سبق بيانه ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن محصل السبب الثانى إن الطاعة ناقشت في دفاعها لدى محكمة الاستئناف مسألة تحديد اليوم الذى يظهر فيه العجز أو الامتناع عن التسليم واستبعدت يوم ١٩٤٩/١٠/١٠ لأن ما ورد المطعون عليه كان لاحقا لهذا التاريخ مما يدل على امتداد أجل التوريد كما استبعدت يوم ١٩٤٩/١١/١٥ الذى اعتمده الحكم المطعون فيه ميعادا لحصول العجز أو الامتناع عن التسليم لعدم حصول اتفاق بين الطرفين على مد الأجل حتى يوم ١٩٤٩/١١/١٤ كما لم يكن التوريد فى أيام متتالية حتى تفطن الطاعة إلى أن انقطاع المطعون عليه عن التوريد بعد يوم ١٩٤٩/١١/١٤ دليل على امتناعه ولأن المطعون عليه لم يفصح عن نيته في عدم التوريد فى يوم ١٩٤٩/١١/١٤ وهو ما دما الطاعة إلى انتظاره حتى يوم ١٩٤٩/١١/١٨ حيث استحثته على متابعة التوريد فلم يفصح عن نيته إلا بعد إنذاره فى يوم ١٩٤٩/١٢/١٠ بأن الطاعة سوف تشتري قطنا على حسابه فأبرق إليها فى ١٩٤٩/١٢/١٢ معترضا على هذا الإجراء طالبا الانتظار حتى ١٠ يناير ١٩٥٠ لتسوية الموضوع، وما كان للطاعة أن تشتري على حسابه فى يوم ١٩٤٩/١١/١٨ لضرورة فوات المهلة

المحددة له بإنذارها ، والحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع إلا بقوله إن أجل التوريد لم يمتد بعد ١٩٤٩/١١/١٤ ودون أن يبين وجه اطراحه الأخذ بسعر يوم ١٩٤٩/١١/١٨ على الأقل رغم أن المحكمة بهيئة سابقة كانت بسبيل اعتماد هذا التاريخ أساسا للحاسبة إذ قررت تكليف الطاعنة بتقديم نشرات أسعار البورصة في ذلك اليوم ، فإن ذلك يعتبر قصورا يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الأول من أسباب هذا الطعن وبأن المحكمة غير ملزمة بتتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالاً متى كانت قد أقامت قضائها على ما يكفي لحمله وبأن قرار المحكمة بتكليف الطاعنة بتقديم نشرات أسعار البورصة في يوم ١٩٤٩/١١/١٨ هو قرار تحضيري لا يقيد المحكمة وأن في اعتماد المحكمة لأسعار يوم ١٩٤٩/١١/١٥ الذي أجرت المحاسبة على أساسه فيه الرد الضمني على ما أثارتها الطاعنة من اطراح أسعار باقي الأيام الأخرى مما يتعين معه رفض هذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المنشاور وبحضور السادة : محمد قزاد جابر ، ومحمد زعفراني سالم ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(٩٠)

الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

نقض ” حالات الطعن ” ، ” مخالفة القانون ” ، ” الحكم بشيء لم يطلبه الخصم
أو بأكثر مما طلبه ” .

التماس ” أوجه الالتماس ” ، ” الحكم بشيء لم يطلبه الخصم أو بأكثر
مما طلبه ” .

كونها في الأصل من وجوه الالتماس . متى يصير كل منهما وجهاً للنقض ؟

الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه هما من وجوه الالتماس
طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وبمقتضاه
يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه ليستدرك القاضى ما وقع فيه من
سهو غير متعمد فيبادر إلى اصلاحه متى تبين سببه — فإن كانت المحكمة قد بينت
في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به
مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه
إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على هذا
القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص — إذا برز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم
لاستفاد الطعن عليه بطريق الالتماس وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو
النقض . وإذا كان الحكم موضوع الطعن المائل بعد أن أوضح الاعتبارات
التي رأى وجوب تقدير الأرباح على أساسها استعرض أرباح كل من السنوات
من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ وأجرى تقدير أرباح كل سنة منها على ضوء هذه الاعتبارات

بالمبالغ التي قضى بها دون أن يفطن إلى أن هذا التقدير أقل مما طلب المطعون عليهم تعديل الحكم المستأنف إليه - ودون أن يبدو في الحكم أنه يقصد إلى أن يجاوز طلبات المطعون عليهم وأن يحكم لهم بأكثر مما طالبوه، وكان تعرض الحكم لأرباح سنة ١٩٤٤ وقضاؤه فيها مع أنه لم يشملها استئناف المطعون عليهم، يدل على أن المحكمة الاستئنافية لم تكن مدركة نطاق الدعوى ولا طلبات المطعون عليهم فيها، لما كان ذلك فإنه كان يتعين الطعن في الحكم بطريق الالتماس ويكون الطعن فيه بطريق النقض فيرجأ.

المحكمة

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن السيدة سلمى يوسف حكيم مورثة المطعون عليهم رفعت الدعوى رقم ٤٦٢ سنة ١٩٤٦ كلى أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طعنا على قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بتقدير أرباحها عن السنوات من ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية على التوالي ٢٠٠ و ٢٤٠ و ٣٩٠ و ٤٦٠ و ٥٤٠ و ٦٦٢ جنيها طالبة إلغاء هذا التقدير واعتماد إقراراتها المقدمة لمصلحة الضرائب، وبتاريخ ٢٠ من إبريل سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بتعديل قرار لجنة التقدير بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤١ واعتبار صافي أرباح تلك السنة ٣٢٥ جنيها فقط وبرفض الطعن وتأييد قرار اللجنة بالنسبة لأرباح سنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤، فاستأنفت مورثة المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ واعتبار أرباح هذه السنوات ١٨٠ و ١٨٠ و ٢٧٠ و ٣٦٠ و ٤٥٠ جنية على التوالي، كما استأنفت مصلحة الضرائب الحكم المذكور فرعيا بجلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٧ طالبة تأييد قرار لجنة التقدير بجميع أجزائه، وبعد أن نذبت محكمة استئناف القاهرة خيرا حسابيا من مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير أرباح مورثة المطعون عليهم في السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أحالت المحكمة المذكورة القضية إلى محكمة استئناف

المنصورة لاختصاصها حيث قيدت بجدولها تحت رقم ٩١ سنة ١ ق وهذه تدبت
مكتب خبراء وزارة العدل بالمنصورة لأداء المأمورية السابقة ، وبعد أن باشر
الخبير مأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٤
بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلاً وفي الموضوع (أولاً) وفي الاستئناف
الأصلي بتعديل الحكم المستأنف إلى تقدير أرباح مورثة المطعون عليهم في السنوات
من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية على التوالي ١٤٠ و ١٥٧ و ٢٣٠ و ٢٧٥
و ٣٢٠ و ٢٥٥ جنيهاً وألزمت المستأنفة بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش
أتمتاً بالحاماة عنهما (ثانياً) وفي الاستئناف الفرعي برفضه وإلزام مصلحة الضرائب
بالمصاريف ، وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ طعنت مصلحة الضرائب في هذا
الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة
طلبت فيها نقض الحكم وصحمت على هذا الطالع عند ما عرض الطعن على دائرة
فحص الطعون بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٩ وفي تلك الجلسة قررت الدائرة
إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصدرت
النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور ، ذلك أن
الحكم المطعون فيه قضى لمورثة المطعون عليهم بأكثر مما طلبته وما استقرت عليه
أوضاع النزاع في صحيفة الاستئناف فاصداً قضاءً هذا بما عول عليه من أسباب
وملاحظات على تقرير الخبير وقرار اللجنة — كما قضى الحكم باعتبار أرباح
سنة ١٩٤٤ مبلغ ٣٢٠ جنيهاً بينما كانت محكمة أول درجة قد قضت بتأييد قرار
اللجنة بالنسبة لأرباح هذه السنة وهي مبلغ ٦٦٢ جنيهاً ولم تستأنف مورثة المطعون
عليهم هذا الحكم فيما قضى به من ذلك ، وبذا يكون الحكم قد تعرض لأرباح
سنة من سنوات النزاع لم تكن معروضة عليه ولم ينتقل النزاع بشأنها إلى المحكمة
بحكم الأثر الناقل للاستئناف — وهذا الخطأ وذاك إنما جريا ليه خطأ آخر هو خطأ
الحكم وقصوره عن فهم الواقع في الدعوى ولولاه لما وصل إلى هذه النتيجة
التي انتهى إليها ، ذلك أنه عند عمل حساب الأرباح اعتبر عدد أيام السنة ٣٠ يوماً

بدلاً من ٣٦٥ يوماً للاعتبارات التي ساقها وأفاض فيها — وفاته أن يتنبه إلى ما جاء في تقرير الخبير وفي قرار اللجنة من اعتبارات تدحض ما ذهب إليه .

وحيث إن الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه هما من وجوه الالتماس طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه ليستدرك القاضى ما وقع فيه من سهو غير متعمد فيأدر إلى إصلاحه متى تبين سببه ، فإن كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات ومالئة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص . إذا برز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم امتنع الطعن عايه بطريق الالتماس وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض — ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم موضوع الطعن الحالى أنه بعد أن أوضح الاعتبارات التي رأى وجوب تقدير الأرباح على أساسها . استعرض أرباح كل من السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ وأجرى تقدير أرباح كل سنة منها على ضوء هذه الاعتبارات بالمبالغ التي قضى بها دون أن يفتن إلى أن هذا التقدير أقل مما طلبت مورثة المطعون عليهم تعديل الحكم المستأنف إليه ودون أن يبدو في الحكم أنه يقصد إلى أن يجاوز طلبات مورثة المطعون عليهم وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبته . كما أن تعرض الحكم لأرباح سنة ١٩٤٤ وقضاؤه فيها مع أنه لم يشملها استئناف مورثة المطعون عليهم يدل على أن المحكمة الاستئنافية لم تكن مدركة نطاق الدعوى ولا طلبات مورثة المطعون عليهم فيها . لما كان ذلك فإنه كان يتعين الطعن في الحكم بطريق الالتماس . ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد قزاد جابر ، ومحمد زعتراني
حالم ، والحسيني موسى ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٩١)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) جمارك " المخالفات الجمركية " " ممدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة
من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية " .

الإعفاء الوارد بها مقصور على البضائع المشحونة مبادون المشحونة في طرود .

(ب) جمارك " المخالفات الجمركية " " الإعفاء المقرر بالمادة ٣٨ من اللائحة
الجمركية " .

الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر في م ٣٨ من اللائحة الجمركية .

(ج) نقض " حالات الطعن " " مخالفة القانون " .

عدم أهمية ١٠ يرد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقا
على التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة به .

١ - قصد الشارع من الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية هو
قصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المفوه عنها بالفقرة الثالثة من تلك المادة التي
تتحدث عن البضائع المشحونة مبادون البضائع المشحونة في طرود .

٢ - حكم الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر في المادة ٣٨
من اللائحة الجمركية .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس المادة ٣٧ من اللائحة
الجمركية وهي غير منطبقة إلا أنه قد صدر صحيحا في نتيجته ويرد نص آخر

في القانون (م ٢٨ من اللائحة) فلا أهمية بعد ذلك لما ورد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية مادام منطوقه متفقا مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه .

المحكمت

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السفينة كامبيدوليو التابعة لشركة الملاحة المطعون عليها وصلت ميناء الاسكندرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وكانت تحمل فيما تحمله رسالة مكونة من أربع صناديق كرتون داخلها أحذية الحمام موضوع بوليصة الشحن رقم ٥٧ وعند تفريغ الرسالة تبين وجود عجز مقداره سبعة أزواج من الأحذية، وأن وزن الرسالة ٥٣/٥ كيلو جرام مع أن الوزن طبقا لبوليصة الشحن ٥٤ كيلو . ولذلك أصدرت مصلحة الجمارك قرارها في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإلزام قبطان الباخرة بمبلغ جنبيه غرامة عن هذا العجز . ولكن الشركة المطعون ضدها عارضت في هذا القرار لدى محكمة اسكندرية في الدعوى رقم ١٤٤٠ لسنة ١٩٥٣ تجاوزى كل طالب إلغاء القرار، واستندت إلى أن العجز لا يتجاوز ٥ ٪ ويدخل في حد الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية وهي تنص على أن الزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ والنقصان الذي لا يتجاوز ٥ ٪ لا يستوجبان تقرير الغرامة، وإلى أن حكم هذه الفقرة مطلق يشمل جميع أنواع البضائع المشحونة طرودا أو صبا . أما مصلحة الطاعة فقد تمسكت بأن حكم هذه الفقرة إنما يسرى على البضائع المشحونة صبا فحسب . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه . مؤسسة حكمها على الفقرة الرابعة من المادة ٣٧، فاستأنفت مصلحة هذا الحكم طالبة إلغاءه ورفض معارضة المطعون عليها وقيد الاستئناف برقم ٦٣٧ سنة ١٠ ق — وقضت محكمة استئناف الاسكندرية

في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف آخذة بوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى. فطعنتم مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٩. وطلبت المصلحة الطاعنة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من طرفي الخصومة على طلباته وطلبت النيابة رفض الطعن.

وحيث إن محصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه. ذلك أنه طبق الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى في حين أن الإعفاء المنصوص عليه فيها إنما يتعلق بالفقرة الثالثة وحدها وهي التي تتحدث عن البضائع المشحونة صبا على اعتبار أن فتحها بهذه الطريقة يعرضها لوطوبه البحر وتقلبات الجو فضلا عن عمليتي الشحن والتفريغ، ولذلك خصتها اللائحة بحكم الفقرة الرابعة الذي يحدد النسب التي يتجاوز عنها في البضاعة زيادة أو نقصا. أما البضاعة المشحونة في طرود كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا تتعرض لشيء من ذلك لأن الحزم يقيها في الأصل من كل ذلك.

وحيث إن هذا النعي غير مجد. ذلك أنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قصد الشارع من الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية هو قصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المنوّه عنها بالفقرة الثالثة من تلك المادة التي تتحدث عن البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود، إلا أن حكم الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية، وهي تنص على أنه "فيما يختص باختلافات الأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تتعص عن عشر رسوم الجمر ولا تزيد عنه — وأما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير

والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقدير أية غرامة^١ وهذا النص هو ما ينطبق على وقائع الدعوى الحالية التي يتضح منها على ما سبق بيانه أن البضاعة لم تتغير. وأنه لم يظهر عجز في عدد الطرود وإنما تين وجود عجز في وزنها ومحتوياتها لا يتجاوز ٥ ٪ وهو الحد الأقصى للإعفاء . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وإن كان قد أقيم على أساس المادة ٤/٣٧ من اللائحة الجمركية — وهي غير منطبقة — إلا أنه قد صدر صحيحا في نتيجته، ويبرره نص آخر في القانون فلا أهمية بعد ذلك لما ورد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية مادام منطوقه متفقا مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه — مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحنفى العوضى ، ومجد رفعت ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٩٢)

في الطعنين رقمي ٢٦ ، ٣١ سنة ٢٥ القضائية :

(١) اختصاص "اختصاص محكمة النقض" . عمل "التحكيم في منازعات العمل" .

اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها قبل العمل باتي ٧/٨ .

(ب) نقض "إجراءات الطعن" "ميعاد الطعن" . حكم "القبول المانع من الطعن" . عمل "التحكيم في منازعات العمال" .

وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . عدم قيام الدليل على قبول القرار المطعون فيه . عدم انقضاء ٣٠ يوم عند التمهيد بالطعن على إعلان القرار . اختياره مقدما في الميعاد ومقبولا .

(ج) نقض "المصلحة في الطعن" . حكم "الطعن فيه" "شروطه" "شروط المصلحة" .

تمسك الطاعة بالدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم الوارد على طلب عمال المقاول اعتبارهم تابعين وأما لصاحب العمل . عدم تعرض القرار المطعون فيه في منطوقه لهذا الطلب . قضاء القوار في منطوقه بتقرير حق العمال الشاكن ضد المقاول في المساواة بينهم وبين عمال صاحب العمل في الأجور . التمسك على القرار فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص يكون واردا على غير مطلق . لا مصلحة للطاعة فيه .

(د) عمل "التزامات صاحب العمل" "أجر العامل" "المساواة في الأجور" "م ١٥ من قانون عقد العمل الفردي ومدى سريانها" . نقض "حالات الطعن" "الخطأ في القانون" .

وجوب المساواة في الحقوق بين عمال صاحب العمل وعمال من عهد إليه بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها م ١٥ من الق ٢١٧ / ١٩٥٢ مدلة بالق ٣٠٩ / ١٩٥٣ . ما المقصود بالأعمال الأصلية بالنسبة للشركات ؟ ليست منها الأعمال الطارئة أو الدورية . مثال . أشغال النجارة والنحاس والبريات . خطأ الحكم في إعطائها الوصف القانوني الصحيح يستوجب نقضه .

١ — تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك وفقا لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون .

٢ — نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ على أن يتبع في إجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم الأحكام الواردة في قانون المرافعات — وإذا كان المطعون عليه قد دفع الطعن بأنه غير مقبول لأن الطاعنة قبلت القرار المطعون فيه ولفوات ميعاد الطعن الذى بدأ فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر فى النزاع رقم ١٦٤ سنة ٥٣ ، وكان لم يقم أى دليل يستفاد منه قبول الطاعنة للقرار المطعون فيه ، وكان قرار ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ غير منه للنصوص لأنه اقتصر على إحالة الطلبات الجديدة للعمال إلى مكتب العمل ، وكان لم ينقض عند التقرير بهذا الطعن ثلاثون يوما على إعلان القرار المطعون فيه بل على تاريخ صدوره . فإن الطعن يكون مقدما فى ميعاده ومقبولا .

٣ — إذا كان القرار المطعون فيه قد قضى فى منطوقه بتقرير حق العمال الشاكن ضد المكاول فى المساواة بينهم وبين العمال الذين يقومون بمثل عملهم من المقيدى بسجلات الشركة فى الأجور وغيرها من المزايا والمنصوص عليها فى نظام الشركة الصادر فى سنة ١٩١٩ وذلك بأثر رجعى من تاريخ التحاق كل منهم بالحل وأن تكون الشركة متضامنة مع المكاول فى ذلك ، وكانت الطاعنة

تنعى على القرار المطعون فيه مخالفته القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم ، وكان هذا الدفع الذى تتمسك به الطاعنة واردا على طلب العمال اعتبارهم تابعين رأسا للشركة ، وكان القرار المطعون فيه لم يتعرض فى منطوقه لهذا الطلب — فإن النعى على قرار هيئة التحكيم فيما قضى به من رفض الدفع يكون واردا على غير مطعن ، ولا يكون للطاعنة مصلحة فواتها القرار المطعون فيه .

٤ — حددت المادة ١٥ من قانون العمل الفردى المعدلة بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات — بأنها الأعمال التى من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها فى عقد تأسيسها أو فى عقد امتيازها — ونصت فى فقرتها الأخيرة على أنه لا يعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التى ليست لها صفة الدوام والاستمرار . كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصيل أو ممكنة له أو تتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصيل ، فإذا كان القرار المطعون فيه قد سلم بأن الأعمال التى يقوم بها العمال الشاكون لم ترد فى عقد امتياز الشركة أو لائحة تأسيسها ولكنه برر قضاءه بأنها أعمال مرتبطة بالعمل الأصيل وممكنة له وتتفق طبيعتها مع طبيعته ووصفها بصفة الدوام والاستمرار — وهو وصف قانونى خاطئ لتلك الأعمال — وهى أشغال التجارة والنحاس والبويات التى تعهد المقاول بالقيام بها بواسطة عماله بأجور محددة على أساس وحدة العمل وفى أجل محدد — فهى أعمال لا تعدو أن تكون طارئة أو دورية . مما يخضعها لرقابة محكمة النقض وإعطائها الوصف القانونى الصحيح مما يخرجها عن الأعمال الأصلية التى نصت عليها المادة ١٥ معدلة من قانون العمل الفردى ، فإن القرار المطعون فيه بإعماله حكم هذه المادة وتقرير حق العمال الشاكن فى المساواة بينهم وبين عمال الشركة فى سائر الحقوق والمزايا ، وإلزام المقاول بذلك بالتضامن مع الشركة . يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمت

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن عمال المقاول حسانين أحمد بدوان المطعون عليه الثانى فى الطعن
رقم ٢٦ سنة ٢٥ ق قدموا إلى مكتب العمل شكوى طلبوا فيها مساواتهم بعمال
شركة قنال السويس الطاعنة والتي حل عليها فى الطعن هيئة قنال السويس -
فى جميع الحقوق والمزايا استنادا إلى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
سنة ١٩٥٣ الخاص بعقد العمل الفردى، وبعد أن قام مكتب العمل ببحث الشكوى
أحيلت إلى لجنة التوفيق ثم إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة، وقيد هذا
التزاع برقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٣، وقررت هذه الهيئة بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣
رفض الدفع التى أبدته الطاعنة بعدم اختصاص هيئة التحكيم كما قررت نذب اثنين
من أعضائها للانتقال إلى مقر عمل الشاكين لتحقيق دفاعهم، فلما قدم العضوان
تقريرهما عدل ممثل نقابة العمال طلباته بجلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى طلب
اعتبار هؤلاء العمال تابعين رأسا للشركة، وأضاف أن إدخال المقاول لم يقصد به
إلا أن يكون الحكم فى مواجهته. ودفعت الطاعنة بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤
بعدم قبول هذه الطلبات لأنها تنطوى على نزاع جديد يجب أن يعرض على مكتب
العمل ثم لجنة التوفيق ثم هيئة التحكيم. وأصدرت هيئة التحكيم قرارها فى ١١
من فبراير سنة ١٩٥٤ بإحالة الطلبات الجديدة إلى مكتب العمل ليتخذ فى شأنها
الإجراء المقرر فى القانون، واستندت فى قرارها إلى أن التزاع فى وصفه الأول
الذى أقيم عليه يختلف عن وصفه الذى انتهى إليه وأنه لم يعرض بالوصف
الجديد على مكتب العمل ولا لجنة التوفيق. وقد قيد التزاع الجديد برقم ٩٧
لسنة ١٩٥٤ وأحيل إلى لجنة التوفيق ثم هيئة التحكيم، ودفعت الطاعنة بعدم اختصاص
الهيئة بنظره، وأصدرت الهيئة قرارها المطعون فيه بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤
بتقرير حق العمال الشاكين ضد المقاول فى المساواة بينهم وبين العمال الذين
يقومون بمثل عملهم من المقيدين بسجلات الشركة العالمية لقناة السويس فى الأجور
وغيرها من سائر الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى نظام الشركة الصادر فى سنة ١٩١٩

وذلك بأثر رجعي من تاريخ التحاق كل منهم بالعمل وأن تكون الشركة متضامنة مع المقاول في ذلك . وأشارت الهيئة في أسباب قرارها إلى أن قرارها الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد تضمن الرد على الدفع بعدم الاختصاص المقام على نفس الأسباب فلا ترى داعيا لإعادة بحث هذا الدفع والرد عليه، وقد طعنت الشركة العالمية لقناة السويس في هذا القرار بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٥ . كما طعن فيه المقاول السيد / حسانين أحمد بدوان بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ وقيد الطعن الأول برقم ٢٦ سنة ٢٥ ق كما قيد الطعن الثاني برقم ٣١ سنة ٢٥ ق، وقد عرض الطعنان على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٩ وفيها أصر كل طاعن على طلباته وطلبت النيابة في كل منهما إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية . وأصدرت المحكمة قرارها بإحالة كل من الطعنين إلى الدائرة المدنية والتجارية، ولدى هذه المحكمة أصر كل طرف على طلباته . كما أصرت النيابة على طلب نقض الحكم . ولما كان الطعنان عن قرار واحد ترى المحكمة ضم الطعن رقم ٣١ سنة ٢٥ ق إلى الطعن ٢٦ سنة ٢٥ ق ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع الطعن ٢٦ سنة ٢٥ ق بعدم جواز استنادا إلى المادة السادسة عشر من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وهي تنص على أن قرار هيئة التحكيم نهائي ولذلك فإن محكمة النقض لا تختص بالنظر فيه .

وحيث إن هذا الدفع قد أصبح غير ذي موضوع بعد أن صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ معدلا لبعض أحكام المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢، وقد نص ذلك القانون في مادته الثالثة على أن محكمة النقض تختص بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون المذكور .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع هذا الطعن أيضا بأنه غير مقبول لأن الطاعنة قبلت القرار المطعون فيه - ولقوات ميعة الطعن الذي بدأ في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر في النزاع رقم ١٦٤ لسنة ٥٣

وحيث إن هذا الدفع غير مسديد لأن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ نص على أنه يتبع في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في قانون المرافعات المدنية — لما كان ذلك ، ولم يحم أى دليل يستفاد منه قبول الطاعنة للقرار المطعون فيه . وكان قرار ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ غير مته للتصومة لأنه اقتصر على إحالة الطلبات الجديدة للعمال إلى مكتب العمل . ولم يتقضى عقد التقرير بهذا الطعن ثلاثون يوما على إعلان القرار المطعون فيه بل على تاريخ صدوره . فإن الطعن يكون مقدما في ميعاده ومقبولا ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع بشرطيه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن هيئة قناة السويس تنعى في السبب الأول من أسباب طعنها مخالفة القرار المطعون فيه للقانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص ، وأسندت ذلك إلى وجوه ثلاثة أولها ، أن النزاع رقم ١٦٤ سنة ٥٣ قد حصل التنازل عنه بغير تحفظ ورفع عوضا عنه النزاع رقم ٩٧ سنة ٥٤ وهو جديد يختلف عن سابقه أطرافا وموضوعا وسببا . وقد استظهرت هيئة التحكيم هذه الحقيقة ولم يختصم المقاتل في النزاع الأخير وإنما طلب إبقاؤه ليصدر الحكم في مواجهته . وقد دفعت الطاعنة النزاع الأخير بعدم اختصاص الهيئة بنظره ولكن الهيئة قررت رفض هذا الدفع مكتفية في تسييب ذلك بمجرد الإحالة على قرار سابق أصدرته في النزاع السابق رقم ١٦٤ سنة ٥٣ مع أنه عدل عنه ويختلف عن النزاع الجديد من حيث التوجيه والأسس والتكييف . ولم تكن الطلبات الجديدة في النزاع ٩٧ سنة ٥٣ إضافة على الطلبات السابقة . فبينما الطلبات الأولى في النزاع ١٦٤ سنة ٥٣ تقوم على جدية عقد المقاولة فيما بين الشركة والمقاتل وجدية عقد العمل الفردي بين أفراد فريق العمال والمقاتل . إذ بالطلبات الجديدة على نقيضها ولا تتركز على المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ٥٢ التي تعطى عمال المقاول حقا مباشرا على صاحب المقاولة زيادة في تأمينهم ولا تعدو أن تكون تطبيقا للقاعدة المقررة في المادة ٦٦٢ مدني ، وقيام هذا الحق لا يستتبع كون العمال عمالا لدى صاحب المقاولة وأن عقد العمل معقود بينهما قانونا ،

وثانيها . خلو القرار المطعون فيه من التسييب في قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص وقد قننت هيئة التحكيم في ذلك بالإحالة على أسباب قرارها القديم الذي أصدرته في النزاع ١٦٤ سنة ٥٣ الذي زال وانقضى بعدول الحال عنه وليس ذلك القرار من أوراق النزاع الحالي ولا يقوم على ذات الطلبات ولا على أساس جامع مشترك . مع أن تسييب القرار واجب بنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ٥٢ . ولا يسمح هذا الواجب بالاكتفاء بالإشارة إلى ورقة قضائية ليست في النزاع الحالي بغير بيان . مضمونها في القرار . كما أن اختصاص الهيئة على فرض تحققه بالنسبة للطلبات القديمة لا يقتضى وحده وبذاته اختصاصها بالطلبات الجديدة التي تقوم على ثبوت انعقاد عقد العمل الفردي بين الشركة والعمال وصورية انعقاد عقد العمل بينهم وبين المقاول وصورية تعاقد المقاول مع الشركة وليس في قرار ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ من المبادئ العامة والأصول الجامعة ما يصلح لتقرير اختصاص الهيئة بما قدمه لها من طلبات جديدة . وثالثها . أن ولاية التحكيم استثنائية ومقيدة بعقده أو بنص القانون ، والذي يبين من نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن ولاية هيئات التحكيم مقصورة على صاحب العمل وعماله دون غيرهم . بحيث يتعلق الأمر بالتزام شخص ثالث فإن النزاع يخرج عن ولايتها . وحيث يتناول النزاع مسئولية غير طرفي التحكيم فإنه يكون نزاعاً مركباً يقتضى الفصل في علاقة هذا الغير بأحد طرفي عقد العمل وهي علاقة لها بكانها الخاص ولا يجوز أن تكون محلاً لتحكيم بغير اتفاق أو نص في القانون ، وقد تجنبت نصوص قانون التوفيق والتحكيم دعوة أحد غير رب العمل وعماله ، وطرفاً عقد العمل يعتبران قايدين سلفاً الخضوع للتحكيم أما من عداهما فلا تمتد إليه ولاية هيئات التحكيم . ثم إن التحكيم مقصور على النزاع الخاص بالعمل وشروطه . أما النزاع على انعقاد عقد العمل الفردي أو وجوده فهو نزاع فردي ولو تعدد المتنازعون والنزاع ٩٧ سنة ٥٤ هو نزاع في انعقاد عقد العمل الفردي وفي صحة عقد المقاولات فيه بطبيعتها لا يجوز أن يكون محلاً للتحكيم ، لأن التحكيم لا يكون في حالة الخلاف على أصل وجود علاقة العمل وإنما يكون بين طرفي علاقة عمل موجودة ، وقد كان انعقاد عقد العمل بين

الشركة وفريق العمال الشاكين مجحودا من الشركة، وإذا انتهى القرار المطعون فيه إلى إلزام المقاتل بمهمة أصلية والشركة بصفتها ضامنة فإنه يكون قد أنكر وجود عقد العمل بين العمال والشركة مما كان يقتضى الحكم بعدم الاختصاص في النزاع ٩٧ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث إن هذا النعى لا يواجه القرار المطعون فيه — ذلك أن هذا القرار إنما قضى في منطوقه بتقرير حق العمال الشاكين ضد المقاتل في المساواة بينهم وبين العمال الذين يقومون بمثل عملهم من المقيدین بسجلات الشركة في الأجور وغيرها من المزايا والمنصوص عليها في نظام الشركة الصادر في سنة ١٩١٩ وذلك بأثر رجعي من تاريخ التحاق كل منهم بالعمل وأن تكون الشركة متضامنة مع المقاتل في ذلك . ولما كان الدفع بعدم الاختصاص الذي تقدمك به الطاعنة في المرحلة الأخيرة واردا على طلب العمال باعتبارهم تابعين رأسا للشركة، وكان القرار المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه لهذا الطلب فإن النعى على قرار هيئة التحكيم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم يكون واردا على غير مطعن، ولا يكون للطاعنة مصلحة فوتها القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض هذا السبب بكافة وجوده .

وحيث إن مبنى السبب الثاني في كل من الطعنين أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي المعدلة بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣، ذلك أن تطبيق تلك المادة منوط بتوفر ثلاثة شروط — أن يكون العمل المعهود به إلى المقاتل من الأعمال الأصلية لصاحب العمل ، وأن يعتبر عملا أصليا ما يدخل في الأعمال التي أنشئت الشركة من أجلها والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو عقد امتيازها — ويخرج من عداد الأعمال الأصلية ما يبدت له صفة الاستمرار حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكمل له أو تتفق طبيعتها وطبيعة الأعمال الأصلية، وقد استعرضت الطاعنة في نعيها ما جاء في عقد الامتياز الأول الممنوح للشركة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وما نص عليه فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وما أورده

النظام الأساسى للشركة من الأعمال التى لأجلها أنشئت الشركة ، كما استعرضت موضوع عقد المقاولة المعقود بين الشركة والمطعون عليه الثانى وخلصت إلى القول بأن الأعمال التى أنشئت لأجلها الشركة وهى الأعمال الأصلية التى لها صفة الدوام والاستمرار والتى نص عليها فى عقد الامتياز هى إنشاء قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى واستغلالها والقيام على صيانتها والمرافق التابعة لها، أما الأعمال الفرعية (الثانوية) كالطلاء بالبوية أو أعمال النجارة أو النحاس فليست أعمالا أصلية لأن الشركة لم تنشأ لإجرائها بصفة أصلية أو تبعية. إذ ليست من أعمال شق القناة ولا من مستلزمات استغلالها . كما أنها ليست لها صفة الاستمرار . ولا مكملة للأعمال الأصلية ولا مرتبطة بها ارتباطا مباشرا . وليس أدل على صفتها العرضية مما نص عليه البند الثالث من عقد المقاولة من جواز استقلال الشركة بالغائه بعد شهرين من تاريخ الإصدار، وواقع الأمر أن أحكام المادة ١٥ من قانون عقد العمل الفردى أقيمت على فكرة التخصيص الاقتصادى، وهذا شأن الطاعنة فهى بحكم أغراضها لا تتوافرها مقومات ذلك التخصيص فى أعمال النجارة أو الطلاء ولو مارستها لتكلفت مبالغ طائلة، ثم انتهت الطاعنة إلى القول بأن هيئة التحكيم إذ أقامت قضاءها فى تطبيق المادة ١٥ على أن أعمال المقاولة مرتبطة بأعمال الشركة وتتفق معها فى طبيعتها فضلا عن أن لها صفة الدوام والاستمرار تكون قد أخطأت فى تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وهى تقرر أنه يجب لاعتبار الأعمال المنصوص عليها فى عقد تأسيس الشركة عملا أصليا أن تكون له صفة الدوام والاستمرار، فإذا لم يكن كذلك فلا يكون عملا أصليا ولو كان مرتبطا بالعمل الأصيل متفقا معه فى طبيعته . وقد قصد بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ منع التوسع فى التفسير واستثناء الأعمال التى تدخل فى هذا النزاع الأخير ولو كان منصوصا عليها فى معرض بيان الأغراض التى أنشئت من أجلها الشركة .

وحيث إن هيئة التحكيم استعرضت فى قرارها المطعون فيه عقد امتياز الشركة الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وعقد الامتياز الثانى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦

والنظام الأساسي للشركة الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ وقد تناولت جميعها الأغراض التي أنشئت لأجلها الشركة وهي شق برزخ السويس واستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإعداد مدخاين أحدهما على البحر الأبيض والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين وإنشاء قناة للرى صالحة للملاحة النهرية تصل النيل بالقناة المذكورة وإنشاء فرعين للرى والشرب يأخذان من القناة الأخيرة لحلب المياه إلى السويس وبور سعيد واستغلال الأراضي المنوحة للشركة واستخراج جميع المواد اللازمة لأعمال القناة من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة وموالاته صيانة القناة البحرية والموانئ التابعة لها والقناة المتصلة بالنيل والمتفرعة عنها على نفقتها ، وللشركة أن تنفذ بذاتها الأعمال المكلفة بها أو تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصة أو الممارسة . ثم استعرضت عقود المعاولة بين المطعون ضده الثاني والشركة بورش القسم الثاني بالإسماعيلية وهي تناول قيام المقاول بأشغال نجارة الهياكل والنحاس والبويات وغيرها من الأعمال التي يعهد بها إليه داخل نطاق الورش أو في أي منطقة أخرى من مدينة الإسماعيلية أو من القناة البحرية أو في مواقع العمل المختلفة للشركة وأن تكون مراعيه العمل هي نفس المواعيد المعمول بها بورش الشركة وبمواقع العمل ، على أن تورد الشركة المهمات والعدد والآلات الخاصة لتنفيذ الأعمال فيما عدا العدد الشخصية على أن يكون تنفيذ الأعمال حسب أصول الفن مع تطبيق الطرق المتبعة بالورش وطبقا للبيانات التي يدلى بها موظفو الشركة الذين لهم الصفة في أن يتحققوا من اتسامها وقبولها أو رفضها إذا لم تنفذ على الوجه الأكمل . وأشارت الهيئة إلى ما جاء في معايينة عضوى الهيئة الذين انتقلا إلى مقر العمل وما جاء به من أن العمال الشاكن يقومون بأعمال للشركة تدخل في نطاق أعمالها الأصلية ويشترك معهم أحيانا عمال الشركة المقيدون بسجلاتها ويعملون معهم جنبا إلى جنب في عمل واحد وداخل ورش الشركة وأمكنة العمل الخاصة بها وتحت إشراف موظفين من قبلها كما تعهد إلى بعضهم بأعمال فنية تتطلب دراية خاصة أسوة بزملائهم من عمال الشركة .

وحيث إن هيئة التحكيم بعد أن استعرضت في قرارها كل ما ذكر أقامت قضاءها على أن هذه الأعمال وإن كانت لم ترد صراحة في عقد امتياز الشركة أو في لائحة تأسيسها إلا أنها من الأعمال المرتبطة بالعمل الأصلي والممكنة له وتتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي وتتميز فضلا عن ذلك بصفة الاستمرار والدوام . فالشركة في سبيل صيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها والقناة المتصلة بالنيل والقنوات الأخرى المتفرعة منها تقوم به عن طريق المقاولين من الباطن . وهي في كلا الحالين صاحبة العمل والمستفيدة منه . ومن ثم وجب أن تكون مسئولة بالتضامن مع المقاول في جميع الحقوق الخاصة بعمل هذا الأخير، ووجب على المقاول أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل وذلك إعمالا لنص المادة ١٥ من قانون العمل الفردي وتحقيقا لقصد الشارع منها .

وحيث إن هذا الذي أقيم عليه القرار المطعون فيه غير صحيح في القانون — ذلك أن المادة ١٥ من قانون العمل الفردي المعدلة بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ قد حددت الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات بأنها الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمقصود عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها، ونصت في فقرتها الأخيرة على أنه لا يعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الدوام والاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو ممكنة له أو تتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي . وقد سلم القرار المطعون فيه بأن الأعمال التي يقوم بها العمال الشاكون لم ترد في عقد امتياز الشركة أو لائحة تأسيسها، ولكنه برر قضاءه بأنها أعمال مرتبطة بالعمل الأصلي وممكنة له وتتفق طبيعتها مع طبيعته ووصفها بصفة الدوام والاستمرار وهو وصف قانوني خاطيء لتلك الأعمال وهي أشغال النجارة والنحاس والبويات التي تمهد المقاول بالقيام بها بواسطة عماله بأجور محددة على أساس

وحدة العمل وفي أجل محدد هو المدة التي عقد لها عقد المقاولة والتي تنتهى
بإنتهاء سنة ١٩٥٤ أو قبل ذلك إذا ما أنذرت الشركة المقاول قبل إلغاء العقد
بشهرين . فهي أعمال لا تعدو أن تكون طارئة أو دورية — مما يخضعها
لرقابة هذه المحكمة وإعطائها الوصف القانونى الصحيح بما يوجبها عن الأعمال
الأصلية التي نصت عليها المادة ١٥ معدلة من قانون العمل الفردى كما جرى به
قضاء هذه المحكمة، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه بإعماله حكم هذه المادة
وتقرير حق العمال الشاكنين فى المساواة بينهم وبين عمال الشركة فى سائر الحقوق
والمزايا وإلزام المقاول بذلك بالتضامن مع الشركة قد أخطأ فى تطبيق القانون
بما يستوجب تقضيه .

جاسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برباسة السيد محمد فزاد جابر المختار ، وبحضور السادة : محمد زهفرائي سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٩٣)

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٥ القضائية :

استئناف " الأحكام التي تقبل الاستئناف " . ضرائب " ضريبة الأرباح
التجارية والصناعية " " تقدير وعاء الضريبة " " لجان التقدير " .

المقصود بالم ٥٤ من التي ٣٩/١٤ المعدلة باتق ٥١/١٧٤ قبل تعديلها باتق ٥٢/٩٧ هو القرار
الصادر من لجنة الطعن لالجنة التقدير .

لم يقيد الشارع حق استئناف الأحكام الصادرة في شأن قرارات لجان التقدير -
أما ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة
بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ من
عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة
الضرائب السنوية المطعون فيها تجاوز الألف جنيه فإنه يسرى على النزاع الذي
يقوم على قرار لجنة الطعن لا على النزاع في قرار لجنة التقدير .

المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أنه بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٩ أصدرت لجنة تقدير الضرائب قرارا بتحديد
أرباح الطاعن عن نشاطه التجاري في السنوات من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٧
بالمبالغ الآتية على التوالي ٩٤٤ جنيتها ، ٩٠٤ جنيتها ، ٨٤٣ جنيتها ، ٩٠٣ جنيتها ،

٨٨٩ جنيزا . فطعن الطاعن في هذا القرار إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٦٧١ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى طالبا إلغاء قرار لجنة التقدير واعتبار أرباحه كالناتج بإقرارانه المودعة بملفه الفردى، وبتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٤ قضت المحكمة الابتدائية بتأييد قرار لجنة التقدير — فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية في ١٩٥٢/١٠/١٩ بالاستئناف رقم ٢٢٦ لسنة ٨ ق تجارى طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء حكم محكمة أول درجة والحكم بتعديل قرار لجنة التقدير واعتبار صافي أرباحه في منى المحاسبة على التوالى ٢٢١ جنيزا ٢٥٠ ٠ جنيزا ١٥٣ ٠ جنيزا ٦١٦ ٠ جنيزا مع إلزام المستأنف عليها المصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة — ودفعت المطعون عليها — بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتقدير الأرباح في كل منى المحاسبة لأن هذا التقدير لا يجاوز مبلغ ١٠٠٠ جنيزا في أى سنة منها . وأنه لذلك وطبقا لحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يكون الحكم المستأنف انتهائيا وغير جائز استئنافه . وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وصممت على هذا الرأي أمام دائرة فحص الطعون التي نظر الطعن أمامها بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٩ فقررت إحالة إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إن الطعن مقام على سبب وحيد مبناه الخطأ في القانون، وفي تفصيله ذكر الطاعن أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها بعدم جواز الاستئناف على أن المشرع إذ عدل نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ — وقصر الطعن بالاستئناف على تقديرات الأرباح السنوية التي تتجاوز ألف جنيزا كانت عبارته في التعديل عامة — شاملة — بحيث أن هذا التعديل ينصب على كل قرار بتقدير الأرباح سواء كان صادرا من لجنة طعن

أو لجنة تقدير — كما أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ التي جاءت بحكم وقى خاص بالطعن على قرارات لجان التقدير مقصور حكما على بيان مواعيد الطعن في تلك القرارات دون ذكر أى شئ يتعلق بالنصاب، ولو أن الشارع أراد إطلاق حق الطعن بالاستئناف في جميع الأحكام الابتدائية الصادرة في شأن قرارات لجان التقدير لنص على ذلك صراحة في الأحكام الوقتية التي تضمنها القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ — وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يقوم على نظر غير سليم ومخالف لصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ التي جاءت بتعديل المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فإن تلك المادة تتحدث عن قرارات لجان الطعن لا لجان التقدير ولا يجوز إطلاق حكم هذا النص على غير ما شرع له — أما القول بأن المادة الرابعة من ذلك القانون قد بينت فقط المواعيد المحددة للإستئناف دون التحدث عن النصاب فقول مبنى على الخطأ في التأويل لأن الحكم الوقى الذى يعالج أمر الطعن في قرارات لجان التقدير إنما أغفل التحدث عن النصاب ليمتد حق الطعن بالاستئناف في الأحكام الابتدائية الصادرة في شأن قرارات لجان التقدير على ما كان عليه مطلقا من كل قيد يتعلق بالنصاب — كما أفصححت عن ذلك صراحة الأعمال التحضيرية للقانون المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما ورد فيه من " أنه من المسلم به من طرف الخصومة أن الحكم المستأنف صدر في ظل أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذى عدل بعد ذلك بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٦/٢٠ ، كما أن من المسلم به أن تقديرات مصلحة الضرائب في جميع سنى النزاع تقل عن ألف جنيه — وحيث إن ما ذهب إليه المستأنف من أن النص المعدل للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قد اقتصر في بيان أوضاع الاستئناف على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الضرائبية المتعلقة

بقرارات لجان الطعون دون قرارات لجان التقدير — قول لاسند له من القانون، ذلك بأن النص المعدل جاء عاما في أن جميع الأحكام الصادرة بالمحاكم الابتدائية تكون انتهائية إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب تقل عن ألف جنيه ولا تخصص بغير نص — وحيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والتي جاءت بحكم وقى خاص بمواعيد الطعن في قرارات لجان التقدير التي صدرت قبل ١٩٥٠/٩/٤ تاريخ صدور هذا القانون جاءت قاصرة على بيان مواعيد الطعن في القرارات ولم تتعرض لنصاب الاستئناف في شيء، ولو فطن الشارع إلى إبقاء حق الاستئناف لأحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في الطعون على قرارات لجان التقدير مطلقا لعنى بالنص على ذلك صراحة في الأحكام الوقية التي حددها ذلك القانون .

وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي: " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن " أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلان القرار على الوجه المبين في المادة السابقة ويرفع الطعن طبقا لقواعد وإجراءات الاستئناف المنصوص عليها في قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن نهائيا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون عليها لا تتجاوز ألف جنيه فإذا زادت على ذلك جاز استئنافها — كما نص في المادة الرابعة منه على أنه " يكون الطعن من المصلحة أو الممول في القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها للممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، وفيما يتعلق بما سبق إعلانه من هذه القرارات قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون الطعن فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به ... وتختص بنظر الطعن المحكمة الابتدائية ... ويكون رفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ... خلال شهر من تاريخ إعلان حكم المحكمة الابتدائية " . وبين من ذلك

أن المشرع قد استحدث بنص المادة ٥٤ المستبدلة حكما جديدا بتحديد نصاب نهائي وآخر ابتدائي للمحكمة الابتدائية تبعا لقيمة تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها ولم يصرف هذا الحكم ولم يمد أثره إلى القرارات الصادرة من لجان التقدير وإنما قصره بطريق التخصيص المانع الوارد في هذه المادة على الطعن في قرار لجنة الطعن — فليس صحيحا القول من جانب محكمة الاستئناف بأن النص المستبدل جاء عاما شاملا للقرارات الصادرة من لجان التقدير ولجان الطعن ، كذلك أتى المشرع في المادة الرابعة من ذلك القانون بحكم عاجل فيه شئون الطعن على قرارات لجان التقدير التي كانت قد صدرت قبل ١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ نفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي ألغى هذه اللجان وأحل محلها لجان الطعن لتباشر اختصاصاتها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١ ، ومن ذلك يبين أن ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه من أن نص المادة الرابعة من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قاصر على بيان مواعيد الطعن فحسب على غير أساس من القانون . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن القرار الذي اعترض عليه الطاعن صادر من لجنة تقدير لا من لجنة طعن وقد صدر في ١٧/٥/١٩٤٩ وطعن عليه أمام المحكمة الابتدائية في ٢٧/٨/١٩٤٩ فإن حق الطعن بالاستئناف على حكم المحكمة الابتدائية الصادر في هذا الخصوص بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ يكون مطلقا من قيد النصاب الذي ورد بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بالمادة الثانية منه وتأسيسا على ذلك يكون الحكم المطعون فيه — في قضائه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب — متعين النقض .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المشاوي وبحضور السادة : محمد زفراني سالم ، والحسين الموشى ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ ق :

(١) نقض ” إجراءات الطعن “ ” إيداع المستندات المؤيدة له “ .
استئناف ” تحضيره “ .

التي بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لعدم إخطار الطاعن بالجلسة التي
حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير . عدم تقديم المستندات المؤيدة للطعن
بجعله عارياً عن الدليل . م ٢٢٢ مرافعات قبل تعديلها .

(ب) نقض ” حالات الطعن “ ” بطلان الإجراءات “ . استئناف
” تحضيره “ .

إخطار قلم الكتاب الختم بجملة المرافعة بعد إحالة الدعوى من التحضير . تكليف
المحكمة قلم الكتاب بإعادة إعلانه بجملة قالية . ثبوت صحة الإخطار الأول . عدم تنفيذ
القرار الثاني . لا يؤثر على الحكم لأنه إجراء غير لازم .

(ج) حكم ” عيوب التدليل “ ” فساد الاستدلال والقصور في التدليل “ .
مثال في قبول وإجازة .

١ - إذا كان الطاعن ينعي بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لأنه
لم يخطر بالبال جلسة التي حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير عملاً
بنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ، وكان من المتعين عليه طبقاً لنص
المادة ٣٢ : من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥

أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن المستندات المؤيدة له — فلم يفعل — فإن طعنه في هذا الخصوص — يكون عاريا عن الدليل متعين الرفض.

٢ — إذا ثبتت صحة إخطار الطاعن بالجلسة التي حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير فإن النعى بعدم تنفيذ قرار المحكمة تكليف قلم الكتاب بإعادة إعلانه لجلسة تالية لا يؤثر على الحكم لأنه إجراء غير لازم وهذا القرار منها يكون تزييدا لا يؤثر على الحكم عدم تنفيذه .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلزام الطاعن بدفع حصته فيما صرف في سبيل تحسين واستغلال المنزل موضوع النزاع على ما قرره من أنه "من المسلم به أن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتحسينات التي تمت والإصلاحات التي عملت ، وما دام أن الطاعن قبل أن يؤثر حصته للطعون عليه على أساس أن المنزل قد تناولته يد الإصلاح والتعمير فإن هذا يعتبر بمثابة قبول لتلك الإصلاحات وإجازة لكل ما تم في شأنها " ، وكان لم يثبت من تقارير الحكم وبياناته أن المنزل موضوع النزاع ما كان ليغل الإيجار الذي أجر الطاعن حصته به إلا بالتحسينات التي تمت والإصلاحات التي عملت حتى يعتبر الحكم أن هذا الأمر "مسلم به" ، كما لم يثبت منه أيضا أن تأجير حصته الطاعن قد تم على أساس أن المنزل قد تناولته يد الإصلاح حتى يتخذ الحكم من هذا التأجير قبولا لتلك الإصلاحات وإجازة من الطاعن لكل ما تم بشأنها ويلزمه بقيمتها . لما كان ذلك ، وكان المطعون عليه لم يقدم لمحكمة الموضوع عقد الإيجار الخاص بنصيب الطاعن حتى تستبين تلك المحكمة حقيقة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه وحقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر نتيجة لهذا التأجير — فإن ما استخلصه الحكم من قبول الطاعن للإصلاحات التي تمت بالمنزل وإجازتها نتيجة لتأجير حصته بالمنزل للمطعون عليه يكون استخلاصا غير سائغ مما يشوب الحكم بالقصور المبطل له .

الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن واقعة الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومآثر أوراق الطعن تتلخص في أن المطعون عليه كان قد اشترى في سنة ١٩٣٥ ثلاثة أسباع منزل، فأنذره الطاعن في ١٩٣٦/٧/٢١ برغبته في أخذ هذا المقدار بالشفعة وقضى له نهائياً بذلك، فرفع المطعون عليه الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٥١ مدنى كلى شين الكوم ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٧٦ جنيهاً وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ رفع الدعوى قيمة ما خص ثلاثة أسباع المنزل المحكوم للطاعن بأحقاقه في أخذها بالشفعة في المصاريف التي أنفقها المطعون عليه في حفظ وصيانة المنزل المذكور. إذ كان قد اشترى أيضاً من قبل أربعة أسباعه، ويشمل هذا المبلغ قيمة مدمرة مقدارها خمسون جنيهاً دفعها وقت الشراء وطلب حبس ثلاثة أسباع المنزل المذكور تحت يده لحين أداء المبلغ سالف الذكر وفوائده إليه . وإزاء إنكار الطاعن على المطعون عليه مدعاه وإنكاره حاجة المنزل إلى كل تلك المصاريف لصيانته وحفظه ندبت المحكمة خبيراً لمعاينة المنزل وبيان ما أنفق عليه من مصروفات وتاريخها وما هو ضرورى منها لحفظ المنزل وصيانته وما هو كالى - وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره قدم المطعون عليه تقريراً استشارياً يناقضه، فنذبت المحكمة خبيراً آخر (محمد زكى يوسف) لأداء المأمورية سالف الذكر بعد الإطلاع على تقريرى الخبيرين السابقين ، وباشر الخبير الأخير مأموريته وقدم تقريره بأن مصاريف الإصلاحات الضرورية التى استلزمها سلامة المبنى بلغت ١٩٣ جنيهاً و ٨٨٦ ملياً ، وأن المصاريف التى قصد بها استغلال المبنى ورفعت من قيمته بلغت ٤٧٦ جنيهاً و ٩٤ ملياً ، وأن المصاريف التى لاشأن لها بصيانة المبنى أو زيادة ريعه بلغت ٦٤ جنيهاً و ٣٢٩ ملياً ، وقال الخبير إن الطرفين أقرا أمامه أن جميع هذه الأعمال تمت بعد تاريخ إنذار الشفعة . وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤ حكمت المحكمة أولاً بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه مبلغ ٨٣ جنيهاً و ٩٤ ملياً

(قيمة ما خص ثلاثة أسباع المنزل في مصاريف الصيانة) وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف المناسبة . (ثانيا) إلزام المطعون عليه بإزالة جميع المنشآت المبنية بالكشفيين رقمي ٢ و ٣ المرفقين بتقرير الخبير الأخير مع إلزامه بمصاريف هذا الطلب وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٥٨ سنة ٣٠ ق طالبا تعديله والقضاء له بالمبلغ المطلوب كله وفوائده بواقع ٥٪ مع حبس ثلاثة أسباع المنزل تحت يده لحين سداد ذلك المبلغ مع إلغاء الحكم المذكور فيما قضى به من إزالة جميع المنشآت المبنية بالكشفيين رقمي ٢ ، ٣ المرفقين بتقرير الخبير الأخير وفيما قضى به من إلزام المطعون عليه بالمصاريف . وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضده (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف (المطعون عليه) مبلغ ٢٨٣ جنيها و ١٠٧ مليا (قيمة ما خص ثلاثة أسباع المنزل في مصاريف الصيانة وفي مصاريف زيادة الاستغلال) والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وإلغاء الحكم المذكور فيما قضى به من إزالة ورفض هذا الطلب وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض . وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت تلك الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلاسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول من أسباب الطعن وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، ذلك أن الدعوى بعد تحضيرها في قلم كتاب محكمة الاستئناف قدمت بجلاسة ١١/١١/١٩٥٤ وطبقا للسادة ٤٠٨ من قانون المرافعات يتعين على قلم الكتاب أن يخبر الخصوم بكتاب موصى عليه بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقول الطاعن إنه لم يصله هذا الإخطار وأن في الدعوى خطايا رد إلى المحكمة دون سبب فلا يجوز اعتباره إخطارا لأنه لم يمتنع عن تسلم أي كتاب من هذا النوع . كما وأن المحكمة قررت

بجلسة ١٩٥٤/١١/١١ تأجيل الدعوى بجلسة ١٩٥٤/١٢/٣٠ وكلفت قلم الكتاب بإخطار المستأنف عليه (الطاعن) ولم ينفذ قلم الكتاب هذا القرار ، وينبني على ذلك أن تكون الإجراءات باطلة خصوصا وقد اعتمد الحكم المطعون فيه على أن الطاعن لو كان لديه "قيود أو تحوطات لما أحجم عن الإدلاء بها أمام هذه المحكمة" (محكمة الاستئناف) .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يقدم الدليل على أنه لم ينظر بجلسة ١٩٥٤/١١/١١ التي حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير - وكان من المتعين عليه طبقا لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن المستندات المؤيدة له . وهو إذ لم يفعل فإن طعنه في هذا الخصوص - على ما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة - يكون عاريا عن الدليل متعين الرفض . أما النعى بعدم تنفيذ قرار المحكمة بإعلان الطاعن بجلسة ١٩٥٤/١٢/٣٠ فلا تأثير له على الحكم لأنه إجراء غير لازم إذ ثبت أن إعلان الطاعن بجلسة ١٩٥٤/١١/١١ صحيح . ويكون هذا القرار من المحكمة تزييدا لا يؤثر على الحكم عدم تنفيذه .

وحيث إن مما ينهض الطاعن في السبب الثاني من أسباب الطعن قصور الحكم . ذلك أن المحكمة قررت - استنادا إلى ما قرره المطعون عليه من تأجير الطاعن حصته في المنزل إليه - قررت المحكمة أنه من المسلم به أن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتعديلات التي تمت والإصلاحات التي عملت وما دام أن المستأنف ضده (الطاعن) قبل أن يؤثر حصته على أساس أن المنزل قد تناوله يد الإصلاح والتعمير فإن هذا يعتبر - كما تقول المحكمة - بمثابة قبول لتلك الإصلاحات وإجازة لكل ماتم في شأنها يلزمه بقيمتها ويحرمه بالتالي من طلب الحكم بإزالتها . خصوصا وأن تلك الإجازة قد عقدت من قبل رفع الدعوى في ١٩٥١/٧/٢١ . وقالت المحكمة إن عقد الإيجار وإن لم يتقدم به المطعون عليه إلا أنه ردد تلك الواقعة في صحيفة استئنائه غير مرة ولم يبحدها

الطاعن أو يجادل فيها . والمحكمة في كل هذا — ١ — لم تبين من أين استقت "التسليم" بأن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتحسينات .
٢ — ولم توضح كيف أن الطاعن قبل تأجير حصته على أساس أن المنزل قد تناوله يد الإصلاح والتعمير . ٣ — ولم تبين كيف يعتبر هذا بمثابة قبول لتلك الإصلاحات وإجازتها . لم تبين المحكمة كل ذلك خاصة وأن عقد الإيجار لم يكن تحت نظرها . وما أجر الطاعن حصته إلا لأن المطعون عليه مشتر لباقي المنزل ولم يكن قد فصل في دعوى الشفعة المرفوعة عن هذا الباقي ولم يذكر في عقد الإيجار شيء عن الإصلاحات ولم يكن يدور في خلد الطرفين حينذاك الاعتداد بهذه الإصلاحات أو إجازة ما تم منها ، بل ولم يثر هذا الموضوع على الإطلاق . ولا يجوز للمحكمة أن تعتمد على مجرد عدم إنكار الطاعن للعقد للقول بأن ذلك منه يعتبر تسلياً لأن الطاعن لم يخطر — كما مر القول في السبب الأول — بجلسة الاستئناف ، كما أن المطعون عليه هو المكلف بالإثبات فكان يتعين أن يثبت كل أركان دعواه وإلا اعتبر عاجزاً واعتبرت دعواه خالية من الدليل . وهذا قصور في التسييب يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في رفض طلب إزالة المنشآت المبينة بالكشفين رقمي ٢ و ٣ المرفقين بتقرير الجبر محمد زكي يوسف إلى ما انتهى إليه الحكم من إلزام الطاعن بالمصاريف التي صرفت في سبيل تحسين المنزل واستغلاله ، وأسس الحكم قضاءه بهذا الإلزام على ما قرره من أنه "من المسلم به أن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتحسينات التي تمت والإصلاحات التي عملت ، وما دام أن المستأنف ضده (الطاعن) قبل أن يؤجر حصته على أساس أن المنزل قد تناوله يد الإصلاح والتعمير فإن هذا يعتبر بمثابة قبول لتلك الإصلاحات وإجازة لكل ما تم في شأنها ، خصوصاً وأن تلك الإجازة قد عقدت من قبل رفع هذه الدعوى في ١٩٥١/٧/٢١ — ومن حيث إن عقد الإيجار وإن لم يتقدم به المستأنف (المطعون عليه) إلا أنه ردد تلك الواقعة في صحيفة استئنافه غير مرة ولم يمحدها المستأنف ضده أو يجادل فيها" . وهذا الذي أورده الحكم قاصر عن حمل الحكم فيما انتهى إليه

في هذا الخصوص . ذلك أنه لم يثبت من تقويرات الحكم وبياناته أن المنزل موضوع النزاع ما كان لينال الإيجار الذي أجر الطاعن حصته به إلا بالتحسينات التي تمت والإصلاحات التي عملت حتى يعتبر الحكم أن هذا الأمر ”مسلم به“ كما أنه ليس ثابتاً من الحكم أيضاً أن تأجير حصّة الطاعن قد تم على أساس أن المنزل قد تناولته يد الإصلاح حتى يتخذ الحكم من هذا التأجير قبولاً لتلك الإصلاحات وإجازة من الطاعن لكل ما تم بشأنها ويلزمه بقيمتها . لما كان ذلك ، وكان المطعون عليه لم يقدم لمحكمة الموضوع عقد الإيجار الخاص بنصيب الطاعن حتى تستبين تلك المحكمة حقيقة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه وحقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر نتيجة لهذا التأجير . فإن ما استخلصه الحكم من قبول الطاعن للإصلاحات التي تمت بالمنزل وإجازتها نتيجة لتأجير حصته بالمنزل للمطعون عليه يكون استخلاصاً غير مائع مما يشوب الحكم بالتمسك بالمبطل له ، ويتعين لذلك قبول هذا الشق من سبب النعي دون حاجة لبحث الشق الآخر منه .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور العادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني
العوضي ، محمد وفعت ، وعبد السلام بايج المستشارين .

(٩٥)

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ القضائية :

جمارك . تقادم .

التهرب والتصدير والإخراج في تعبير اللائحة الجمركية لا يعد من قبيل الأفعال الجنائية التي
يحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية . انطباق أحكام تقادم
الالتزام المقررة بالقانون المدني على هذه الأفعال .

الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحق بها بتهريب البضائع
ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات
الاختصاص لا تعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي
ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية طبقاً لأحكام قانون تحقيق الجنايات
وقانون الإجراءات الجنائية الذي أعقبه ، وإنما ينطبق على هذه الأفعال أحكام
تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني إذ أن ما يستهدفه المشرع من مجموع
الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها هو مجرد الحصول على الرسوم المقررة
وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود
التي نظمت لهم بغير إضرار بالحرانة العامة .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بموجب عقد رسمي محور في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٢ اشترى المطعون عليه من مجد على الزين السفينة الشراعية "نصره" ولما طالبت إدارة النقل البحري بوزارة المواصلات خلال الأشهر يولية وسبتمبر ونوفمبر من عام ١٩٤٢ بتقديم الشهادة الدالة على تسجيل السفينة احتج بوجودها بميناء حيفا ووعد بتقديم الشهادة المطلوبة بعد عودتها من رحلتها . وفي ١٩٤٨/١١/٢١ جدت ذات الإدارة مطالبتة بقرار بأن السفينة تحطمت في ميناء حيفا ولم تعد ... فقدم المطعون عليه إلى اللجنة الجمركية ببور سعيد لمحاكمته بتهمة تصدير سفينة إلى الخارج بغير ترخيص بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٢٩ ، وقررت اللجنة في ١٩٥١/١١/٢٤ إدانته عن التهمة المنسوبة إليه ومصادرة السفينة لحانب الحكومة وحفظ حق المصلحة في مطالبتة بشمها في حالة تعذر تنفيذ قرار المصادرة . فعارض المطعون عليه في هذا القرار أمام محكمة بور سعيد الابتدائية، وقيدت معارضته برقم ٢ لسنة ١٩٥٢ تجارى بور سعيد، وطلب إلغاء قرار اللجنة الجمركية واعتباره كأن لم يكن وبراءته من تهمة التهريب المسندة إليه، ودفع بانقضاء الدعوى عن هذه التهمة بمضى المدة القانونية المقررة في مواد الجناح وهي ثلاث سنوات باعتبار أن الدعوى جنائية وأن فعل التهريب وإن لم ينص عليه بقانون العقوبات ، إلا أنه يعد جريمة طبقاً للأئحة الجمركية والمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الذى حظر تصدير جميع وسائل النقل بغير ترخيص وجعل الجزاء على مخالفة ذلك الغرامة التى تجاوز أضعاف الضريبة المقررة. وبتاريخ ١٩٥٢/٥/١٨ قضت محكمة بور سعيد الابتدائية بقبول المعارضة شكلاً، وفى الموضوع بإلغاء قرار اللجنة الجمركية المطعون فيه بجميع مشتعلاته لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات من وقت وقوع فعل التهريب الذى تم بمغادرة السفينة المياه المصرية عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٨/١١/٢١ وهوتااريخ مطالبتة بشهادة التسجيل

وما تلا ذلك من محاكمته عام ١٩٤٩ . فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم ،
وقيد استئنافها أمام محكمة استئناف المنصورة برقم ٦٧ تجارى سنة ٩ قضائية .
وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٣/١١/٢٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم
الاستئناف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن
على دائرة فحص الطعون ، وأبدت النيابة رأيها بتقضى الحكم ، وقررت دائرة
الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لجلسة ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥٩ ، وبها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه على أن فعل التهريب الجمركى يعد جريمة
جنائية - جنحة - تخضع الدعوى التى ترفع عنه لأحكام التقادم المقررة لآواد الجنح
ومدته ثلاث سنوات ، ذلك أن هذا الفعل يعد جريمة اعتبارية ذات طبيعة خاصة
لا تدخل بموجبها فى عداد الجرائم الجنائية ، فدعوى التهريب لا تباشرها النيابة
العامة ، وإنما تتولاها وتفصل فيها اللجان الجمركية ، ويمجرى الطعن فى قرار
هذه اللجان أمام المحاكم التجارية ، والقول بتغليب الصفة الجنائية على الغرامة
الجمركية التى يحكم بها على فعل التهريب لتجاوزها أضعاف الرسوم المقررة -
هذا القول يتعارض ومبدأ شخصية العقوبة لجواز الحكم بالغرامة الجمركية على مالك
البضاعة وروبان السفينة ولو لم يكن منهما بتهريبها . وليس صحيحا ما ذكره الحكم
من أن المصادرة التى يحكم بها على فعل التهريب لا تنأتى إلا لمناسبة جريمة ،
وذلك أن المصادرة ليست قاصرة على الجرائم الجنائية وإنما قد يحكم بها
أيضا فى المسائل المدنية .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الأفعال التى عبرت عنها اللائحة
الجمركية والقوانين الملحقه بها بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة
إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص - لا تعد من قبيل الأفعال
الجنائية التى يتحدد سقوط الدعوى التى ترفع عنها بالمدد المقررة فى المواد الجنائية
طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات وقانون الإجراءات الجنائية الذى أعقبه

ولأنما ينطبق على هذه الأفعال أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني ،
إذ أن ما يستهدفه المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها هو
مجرد الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجزئتها به الأفراد على دفع الرسم
ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير إضرار بالخزانة العامة . ومما
يؤيد استخلاص قصد المشرع على هذا النحو باعتبار هذه الأفعال ذات طبيعة
مدنية أنه جعل الاختصاص بمباشرة الدعاوى المتعلقة بها والفصل فيها للجان
الجزائية وخص الدوائر التجارية بالمحاكم الابتدائية والاستئنافية بنظر الطعون
في هذه القرارات . ولا يقدح في هذا الفطر ما أشارت إليه اللائحة الجزائية
والقوانين الملحق بها من اعتبار موظفي الجمارك من رجال الضبطية القضائية لهم
سلطة القبض على مرتكبي أفعال التهريب وما إليها وحبسهم والإفراج عنهم ،
ذلك أن هذه الإجراءات إن هي إلا احتياطات ضرورية قصد به المشرع ضمان
استخلاص حق الخزانة في الرسوم والتعويض ، فلا تخرج أفعال التهريب بسبب
هذه الإجراءات عن طبيعتها الحقيقية باعتبارها أفعالا ترتب المساءلة المدنية
في الحدود التي رسمها القانون . ويظهر قصد المشرع هذا بجلاء من النص
بالمادة ٣٦ من اللائحة الجزائية على تحصيل الغرامة التي يحكم بها من "الفاعلين
والشركاء وكذا من أصحاب البضائع وقباطين السفن ، وتكون البضائع والسفن ضامنة
بحسب الظروف لتسديد الرسوم والغرامات" وتحصيل الغرامة واقتضاؤها على هذا
الفحوى ينم عن استبعاد الشارع لفكرة العقوبة الجنائية . هذا فضلا عما نص
عليه بالمادة ٣٤ من اللائحة الجزائية من أن "العقوبات في مواد التهريب ياترم
بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن" وما قرره المادة ٣٣
من حق صاحب البضاعة في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء
القرار الصادر من اللجنة الجزائية . كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء
البلغ المحكوم به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة له وتعويض الضرر الذي لحق
بالخزانة العامة ، هذا إلى أن مانص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني ،
وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجزائية من جواز الحكم
بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير

من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائمة باعتبارها أفعالا ذات صفة مدنية ، إذ أن تنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك المصادرة ليس من شأنهما أن يضيفا على الفعل الوصف الجنائي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء قرار اللجنة الجمركية الصادر في ١٩٥١/١١/٢٤ على انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على الفعل المنسوب إلى المطعون عليه وهو تصدير المركب "نصره" إلى الخارج بغير ترخيص ، باعتبار هذا الفعل جريمة جنائية تسقط الدعوى به بمضي ثلاث سنوات طبقا للأحكام المقررة للسقوط في مواد الجفح وكان هذا لنظر خاطئا قانونا على ما سلف بيانه ، فيتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، وعبد رفت ،
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٩٦)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ” إجراءات الطعن “ ” تقرير الطعن “ ” الخصوم في الطعن “ .

الغرض من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم هو إعلام ذوي الشأن إعلاما
كافيا بهذه البيانات وكل بيان من شأنه أن يفي بذلك يحقق الغرض م ٢٩٠ مرافعات .

(ب) ” نزع الملكية للنفقة العامة “ ” تقدير التويض والفوائد “ ” المعارضة
في تقرير الخبير “ . فوائد .

عدم التزام الحكومة بدفع فوائد من المقابل الذي قدره الخبير للأرض المطلوب نزع
ملكيتها متى أودعته وذلك لمجرد معارضتها أمام المحكمة في تقرير الخبير .

المعارضة في تقرير الخبير . متى يترتب عليها إلزام رافدها بفوائد تعويضية ؟

١ — مراد الشارع في المادة ٢٩٠ مرافعات من ذكر البيانات المتعلقة
بالخصوم في تقرير الطعن هو إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات ، فكل
ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله على
ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ — متى أودعت الحكومة المقابل الذي قدره الخبير للأرض المطلوب نزع
ملكيتها للنفقة العامة فإنه لا يجب في ذمتها من تاريخ هذا الإيداع أية فوائد عن
هذا المقابل لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا بمقتضى القانون المدني لمجرد
معارضتها أمام المحكمة في تقرير الخبير الذي قدره — لأن الفوائد إنما يقضى بها

في الديون الحالة التي يحصل التأخير في الوفاء بها بلا حق ، أو في الديون المؤجلة إذا اتفق على ذلك ، والمعارضة في تقدير ثمن العقار أو تعويضه تجعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا ، فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل نهائيا في المعارضة ولا تجوز المطالبة به . ولا يصح في هذا الصدد التمسك بالمادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم (م ٤٥٨ مدني جديد) لأن طالبة نزع الملكية لم تجمع بعد هذا الإيداع في يدها بين الثمن والمبيع . كما أن استعمالها الحق المخول لها قانونا في المعارضة في تقرير الخبير الذي قدر ثمن الأعيان المتروعة ملكيتها أو التعويض عنها لا يترتب عليه عند عدم قبول معارضتها إلزامها بفوائد تعويضية إلا إذا كانت تلك المعارضة قد حصلت بطريق الكيد — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الناظر على وقف سرسقي أقام على الطاعتين الدعوى الابتدائية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٤٢ كلى مصر طالبا إلزامهما بمبلغ ٤٢١٥ جنيها و ٣٨٥ مليا قيمة ثمن أطيان الوقف التي استولت عليها الحكومة للنفقة العامة مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ الاستيلاء الحاصل في سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٥ و سنة ١٩٣٧ حتى السداد، وقد صدر المرسوم بترع ملكية هذه الأطيان في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ — ونسبت رئاسة المحكمة خيرا قدر ثمن الأطيان يزيد عما قدرته الحكومة، ولذلك عدل ناظر الوقف طلباته إلى مبلغ ٤٨٤٧ جنيها و ٢٠٨ مليا حسبما قدر الخبير . وعارضت مصلحة المساحة في هذا التقدير وأودعت خزانة محكمة المفصورة الابتدائية في ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ مبلغ ٣٢٦٨ جنيها و ٧٠ مليا وهو ما قدره الخبير مخصوما منه المبلغ الذي دفع منها سداد الدين البنك العقاري . ورخصت الحكومة في محضر الإيداع بلهجة الوقف أن تصرف من هذا المبلغ قيمة ما قدرته الحكومة طبقا للسادة الثامنة من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، أما الباقي فلا يصرف إلا بعد الفصل نهائيا في المعارضة . وقد رأت المحكمة

الابتدائية نذب خير آخر قدر ثمننا آخر للاطيان المزروع ملكيتها ، وهذات المطعون ضدهما - اللذين حلتا في الدعوى بصفتهم حارستين على الوقف بعد عزل الناظر السابق - طلبتهما إلى مبلغ ٦٧٣٠ جنيها و ٨٠٠ مليم وفوائده ، وأصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع للدعيتين (المطعون عليهما) بصفتهم مبلغ ٢٧٦٥ جنيها و ٣٥٢ مليا وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٢ إلى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ لحين السداد والمصاريف المناسبة - استأف الطرفان هذا الحكم وضم الاستئنافان - ثم أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ - أولا - وفي الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٦٩ ق المرفوع من المطعون عليهما بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة الأشغال ومصلحة المساحة بأن يدفعا بلحمة وقف سرسق مبلغ ٣٣٠٢ جنيها و ٨٧ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من أول يناير سنة ١٩٣٥ إلى ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ عن هذا المبلغ ومن ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ إلى السداد عن مبلغ ١٧٧٢ جنيها و ٨٧ مليا والمصروفات المناسبة من الدرجتين - ثانيا - وفي الاستئناف رقم ٣٤٤ لسنة ٦٩ ق برفضه وإلزام رافعيه بمصروفاته . فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٩ إحالة العطن على الدائرة المدنية بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيت إن المطعون عليهما دفعتا هذا الطعن بعدم قبوله تأسيسا على أن الدعوى رفعت بداءة من الناظر على وقف نجيب سرسق . وأنهما حلتا فيها بعد وفاة هذا الناظر بصفتهم ناظرين على وقف نجيب سرسق . وانعقدت الحصومة لدى محكمة الاستئناف بينهما وبين الطاعتين بصفتهم ناظرين ثم حارستين قانونيتين على هذا الوقف بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وأن هذه الصفة ثابتة في الحكم المطعون فيه .

وأن الطاعتين وجهتا هذا الطعن إليهما بصفتهما حارستين قانونيتين على وقف المرحوم يوسف سرسق والسيدة مليكة سرسق مع أن هذين الوقفين لم يختصا في النزاع أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ولا شأن له باطيان النزاع التي تجرى في وقف نجيب سرسق .

وحيث إن الطاعتين ردا على هذا الدفع بأن التحديد الوارد في تقرير الطعن قد استمداه من صحيفة إعلان الحكم المطعون فيه إليهما .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن الدهوى رفعت أصلا من نقولا نجيب سرسق بصفته ناظرا على وقف سرسق بغير تحديد، كما انعقدت الخصومة في الاستئناف بين الطاعتين وبين السيدتين المطعون عليهما بصفتهما ناظرتي وقف سرسق . كما يبين من مراجعة إعلان الحكم المطعون فيه المقدم بحافظة الطاعتين أن المطعون عليهما أعلتا الحكم في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٥ بصفتهما حارستين قانونيتين على وقف المرحوم يوسف سرسق والست مليكة سرسق، وكذلك بصفتهما مالكتين لأعيان الوقفين المذكورين بعد صدور القانون بحل الوقف الأهلي وقد نقلت الطاعتان هذا البيان في تقرير الطعن ، لما كان ذلك وكان النصد من اختصاص المطعون عليهما في هذا الطعن هو اختصاصهما بالصفة التي كانت لهما في الخصومة التي صدر الحكم المطعون فيه على أساسها — فلا يغير من الوضع توجيه الطعن إليهما على التحديد الوارد في التقرير والذي جاء بفعل المطعون عليهما — لأن مراد الشارع في المادة ٤٢٩ مرافعات من ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن إلاما كافيا بهذه البيانات ، فكل ما يكفي للدلالة عليهما يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وذلك فيما قضى به من إلزام الطاعتين بالفوائد بواقع ٥٪ بالنسبة

لمبلغ ١٧٧٢ جنيها و ٨٧ مليا اعتبارا من ٨ يناير سنة ١٩٤٨ ، ذلك أن الطاعتين قد أودعتا بالخزانة في ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ الثمن الذي قرره خير الرياسة على ذمة جهة الوقف بعد استبعاد مستحقات البنك العقاري وصرحتا في نفس الوقت لجهة الوقف بصرف ما سبق أن قدرته الحكومة من ثمن الأطنان بعد تقديم مستندات الملكية، وهذا الإيداع مبرئ للذمة بحكم القانون وهو ما تفيد به المادتان ١٧ و ٢١ من قانون نزاع الملكية مالم يثبت أن معارضة الطاعتين في تقدير الخبير كانت كيدية وهو مالم يقل به الحكم المطعون فيه ولا المطعون عليهما . وإذ رخص القانون لطالب نزاع الملكية بالمعارضة في تقرير خير الرياسة بعد إيداع الثمن الذي قدره فإن استعمال هذه الرخصة لا يمكن أن يكون سببا لالتزامه بفوائد تعويضية أو تأخيرية عن فرق الثمن الذي ينزع فيه والذي لا يعتبر حالا ولا مؤكدا في ذمته إلا بعد الفصل النهائي في النزاع .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وصف الفوائد المقضى بها بأنها فوائد تعويضية واعتبرها مستحقة للمطعون عليهما من تاريخ الاستيلاء على الأرض في يناير سنة ١٩٣٥ وبرر ذلك ” بأن اقتراع الأرض من يد مالكيها وإلحاقها بالملك العام بغير اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية يبيح للمالك حق مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية مقابل ريع الأرض منذ أن بدأ حرمانه من هذا الريع أو الغلة أى من تاريخ أخذ الأرض منه قسرا وليس من وقت المطالبة الرسمية بهذا الحق، ولا يجوز التقييد عند تقرير هذا الريع بالفوائد القانونية الخاصة بفوائد التأخير ويحق للمستألف عليهما — المطعون عليهما — تقاضى هذه الفائدة من ذلك التاريخ وبواقع ٥٪ سنويا وفقا لتقديرهما الذي تأخذ به المحكمة لأنه غير مبالغ فيه . ولا يمكن أن يتجاوز مقدار الريع . ويتعين الحكم بهذه الفائدة من أول يناير سنة ١٩٣٥ لغاية ٧ يناير سنة ١٩٤٨ تاريخ إيداع الثمن خزانة المحكمة بالنسبة لجميع الثمن ومن ٨ يناير سنة ١٩٤٨ إلى السداد بالنسبة لمبلغ ١٧٧٢ جنيها و ٨٧ مليا أى بعد استبعاد مبلغ ١٥٣٠ جنيها الذي صرحت الحكومة لناظر الوقف باستلامه من هذا التاريخ بعد تقديم أدلة ملكيته “

وحيث إن هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه إن صح بالنسبة لبدء تاريخ سريان الفوائد واعتبارها مستحقة من أول يناير سنة ١٩٣٥ تاريخ الاستيلاء — ذلك الاستيلاء الذى لم يقترن بإجراءات نزع الملكية إلا أنه غير صحيح بالنسبة لنهاية استحقاق الفوائد — ذلك أنه واضح من الوقائع السابق بيانها أنه صدر مرسوم بترع ملكية الأطيان في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ — ثم ندب رئيس محكمة المتصورة خيرا لتقدير ثمن الأطيان ، ثم أودع الطاعنان خزانة المحكمة المبلغ الذى قدره الخبير ثمنا لهذه الأطيان في ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ وهو مبلغ ٣٢٦٨ ج و ٧٠ م بعد خصم ما دفع سدادا لدين البنك العقارى وصرح في محضر الإيداع بأن تصرف جهة الوقف من هذا المبلغ قيمة ما قدرته الحكومة طبقا للمادة الثامنة من قانون نزع الملكية وقيد صرف الباقي بالفصل نهائيا في النزاع فصحت بذلك الأوضاع السابقة وأصبح متعيينا تطبيق أحكام قانون نزع الملكية على هذا الإيداع وإعمال آثاره القانونية .

وحيث إن المادة ١٧ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ نصت على التزام المصلحة التى تترع الملكية بإيداع الثمن الذى قدره أهل الخبرة في خزانة المحكمة . كما نصت المادة ٢١ من ذلك القانون على أنه إذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوى الشأن ، وليس من طالب نزع الملكية فيجوز لذوى الشأن المذكورين أخذ المبلغ المودع وإذا حصل الطعن فيه من طالب نزع الملكية جاز لذوى الشأن في جميع الأحوال أخذ المبلغ الذى عرضه الطالب دون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن .

وحيث إن الطاعنتين قد أودعنا المقابل الذى قدره الخبير فلأنهما بذلك تكونان قد نفذتا أحكام قانون نزع الملكية ، ولا يجب في ذمتهما من تاريخ هذا الإيداع أية فوائد عن هذا المقابل لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا بمقتضى القانون المدنى — لمجرد معارضتهما في تقرير الخبير الذى قدره أمام المحكمة — لأن الفوائد إنما يقضى بها في الديون الحالية التى يحصل التأخير في الوفاء بها بلا حق أو في

الديون المؤجلة إذا اتفق على ذلك . والمعارضة في تقدير ثمن أو تعويض العقار تجعل هذا التقدير مؤجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا . فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل نهائيا في المعارضة ولا تجوز المطالبة به — وعلى أية حال فإن الطاعتين بعد هذا الإيداع لم تجعما في أيديهما الثمن والمبيع معا — كما أن استعمال نازع الملكية حقه المخول له قانونا في المعارضة في تقرير الخبير الذي قدر ثمن الأعيان المتروعة ملكيتها أو التعويض عنها لا يترتب عليه عند علم قبول معارضته إلزامه بفوائد تعويضية إلا إذا كانت المعارضة قد حصلت بطريق الكيد . وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون عليهم بفوائد تعويضية مقدارها ١/٢ سنويا بالنسبة لمبلغ ١٧٧٢ ج و ٨٧ م من ٨ يناير سنة ١٩٤٨ حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها — ولما سبق بيانه يتعين رفض طلب الفوائد بالنسبة للمبلغ المذكور من تاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٨ حتى السداد .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(٩٧)

(١) بيع "أركانته" "المجل" "شرط وجود المبيع" "بيع الأموال المستقبلية".
محكمة الموضوع . قطن "بيع أقطان" .

جواز بيع المحاصيل المستقبلية . م ١٣١ مدني . مثال لبيع محصول قطن .
سلطة محكمة الموضوع في تحصيل أن العاقدين قصدوا بيع كذا قطارا من القطن محددة
على الأقل استنادا لأسباب سائفة .

(ب) بيع "البيع في البورصة" "العمليات الآجلة" . محكمة الموضوع .

لا محل للتحدى بالمادة ٢/٧٣ من القانون التجاري إذا كانت محكمة الموضوع
قد استبانت أن البيع وارد على صفقة من القطن مزروعة فعلا ورفع البيع خارج
البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة وخلصت
في قضائها إلى أن العقد لا ينطوي على أعمال المضاربة المكشوفة المقصود بها مجرد
الإفادة من فروق السعر .

(ج) بيع "آثار عقد البيع" . التزامات البائع "الإلتزام بالتسليم" .
قطن "بيع أقطان" . محكمة الموضوع .

استظهار محكمة الموضوع نية المتعاقدين واستخلاصها من أوراق الدعوى وظروفها أن
يوما معينا هو الميعاد الذي تخاف البائع فيه عن توريد باقي كمية القطن المبيعة والذي يحق
فيه للشري ممارسة حقه في الشراء . تقدير موضوعي .

(د) الترام "آثار الالتزام" "التنفيذ بطريق التعويض" "الشرط الجزائي" "شروط استحقاق الشرط الجزائي" "الضرر" "عبء إثبات الضرر" . شرط جزائي .

وجود الشرط الجزائي يحل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ولذلك يفترض وقوع الضرر ولا يكلف الدائن إثباته ، على المدين إذا ادعى أن الدائن لم ياحقه أى ضرر أن يثبت ذلك .

١ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين باعا المظعون عليه الأقطان الناتجة من زراعتها في سنة ١٩٥٠ البالغة ٧٥٠ قنطارا تحت العجز والزيادة بسعر ١٣ جنيهًا و ٥٢٠ مليا للقنطار بحسب إقفال البورصة في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ لعقود شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ ودفع الثمن مقدما على أن يكون التسليم في ميعاد غايته ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ فإن زاد الناتج عن هذا المقدار تكون الزيادة على أساس سعر العقود المؤجلة لشهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ في يوم إقفال البورصة الذي يحدده البائع مع زيادة جنيه و ٤٠٠ مليم في القنطار وفي حالة العجز يقدر ثمن الكمية الناقصة على أساس سعر تلك العقود في يوم تسليم آخر رسالة من المحصول بحيث إذا قل هذا السعر عن السعر المقطوع به فلا رجوع لأحد على الآخر - أما إذا زاد السعر عن ذلك فإن الفرق يرجع به المشتري على البائع - فإن هذا العقد هو تعاقد على بيع محصول في المستقبل وهو جائز بحكم المادة ١٣١ من القانون المدني ، فإذا حصلت محكمة الموضوع أن العاقدین قصدا ببيع ٧٥٠ قنطارا من القطن محددة على الأقل واستندت في ذلك إلى أسباب سائغة ، فإن هذا مما يدخل في سلطاتها الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ - إذا استبان محكمة الموضوع أن البيع وارد على صفقة من القطن كانت مزروعة فعلا في أرض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلعت في قضائها إلى أن العقد لا ينطوي على أعمال المضاربات المكشوفة والتي يقصد بها مجرد الإفادة من فرق السعر فأعملت الشرط الإضافي في عقد البيع وأوجبت تنفيذه عينا بتسليم

كمية القطن المتفق عليها أو دفع فروق الأسعار عن الجزء الذى لم يسلم منها — فإنه لا محل للتحدى بالفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون التجارى التى تنص على أنه لا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقدت على ما يخالف النصوص المتقدمة .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت نية المتعاقدين واستخلصت من أوراق الدعوى وظروفها أن يوما معينا هو الميعاد الذى تخلف البائع فيه عن توريد باقى كمية القطن المبيعة والذى يحق فيه للشترى ممارسة حقه فى الشراء — لأنه هو اليوم الذى سلم فيه البائع آخر رسالة من المحصول ولم يسلم للشترى أو يعرض بعده رسالة أخرى — فإن هذا الذى انتهت إليه المحكمة يعتبر تقديرا موضوعيا سائغا .

٤ — إذا كان الشرط الإضافى الوارد فى العقد قد ألزم البائع بدفع فرق السعر عن الكمية التى لا يوردها فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته ويقع على عاتق المدين (البائع) فى هذه الحالة عبء إثبات انتفاء الضرر لإعمالا للشرط الجزائى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه بصفته أقام الدعوى الابتدائية رقم ١٩٦٦ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة قال فى بيانها إن الطاعنين باعاه بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٠ الأقطان الناتجة من زراعتهما فى سنة ١٩٥٠ البالغة ٧٥٠ قنطارا من القطن الأشمونى تحت العجز والزيادة بسعر القنطار ١٣ جنيه، ٥٢٠ مليا بحسب سعر إقبال البورصة فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ لعقود شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠

وهو ٦٠,٦٠ ريالاً مضافاً إليها ١ جنيه ٤٠٠,٤ ملياً ودفع الثمن مقدماً على أن يكون التسليم في ميعاد فائتته ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠. فإن زاد الناتج عن هذا المقدار تكون الزيادة على أساس سعر العقود المؤجلة لشهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ في يوم إقفال البورصة الذي يحدده البائع مع زيادة ١ جنيه ٤٠٠,٤ ملياً في القنطار. وفي حالة المعجز يقدر ثمن الكمية اللاحقة على أساس سعر تلك العقود في يوم تسليم آخر رسالة من المحصول بحيث إذا قل هذا السعر عن السعر المقطوع به وهو ٦٠,٦٠ ريالاً فلا رجوع لأحد على الآخر. أما إذا زاد السعر عن ذلك فإن الفرق يرجع به المشتري على البائع لأن المشتري يكون مضطراً إلى شراء ما يعادل هذا المعجز برغم زيادة سعره للوفاء بالتزاماته التي رتبها على العقد المذكور. وقد بلغت كمية القطن المباعة من الطاعنين حتى آخر رسالة مساهما للمطعون عليه ٤٢٨ قنطاراً، ٢٢ رطلاً وتبقى من القدر المبيع ٣٢١ قنطاراً، ٧٨ رطلاً. ولما كان المطعون عليه قد أخطر الطاعنين برسالة برقية في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ تاريخ قبض معجل الثمن بأنه قطع سعر كمية القطن المبيعة له بسعر ٦٠,٦٠ ريالاً وهو سعر إقفال البورصة في ذلك اليوم للعقود المؤجلة لشهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ فقد أبرق للطاعنين في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأنه سيوف يشتري الكمية الباقية على حساب البائعين في اليوم التالي وأكد هذا برسالة أرسلها إليهما في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأنه اشترى ٣٢١ قنطاراً، ٧٨ رطلاً بسعر إقفال البورصة في ذلك اليوم وهو ١٠٧,٧٥ ريالاً وأرسل المطعون ضده كشفاً بالحساب لم يقره الطاعنان. وإنما سددوا للمطعون ضده مبلغ ٦٢٦ جنيناً، ١٦٦ ملياً وهو مقابل ثمن المقدار الذي لم يسلم. وطلب المطعون ضده الحكم له بالباقي ومقداره ٣٠٣٧ جنيناً، ٥٠٠ ملياً مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد، ودفع الطاعنان هذه الدعوى بعدم قبولها لأن الاتفاق المبرم مع المطعون ضده انصرف إلى بيع جملة المحصول الناتج من زراعتهما أياً كان مقداره. ولم تنتج هذه الزراعة سوى القدر المسلم أما الشرط الإضافي الملحق بالعقد والمتضمن إلزامهما بالحاسبة على الفرق بين المحصول الناتج وبين التقدير المبين بالعقد وهو ٧٥٠ قنطاراً فهو شرط باطل ينطوي على

مقاصرة ممنوعة قانونا فلا يلتزم ان يثن هذا الفرق. وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٢٤٠٨ جنيه ، ٢٦٩ مليا مع الفوائد والمصروفات . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٥٩ سنة ٧١ ق كما استأنفته شركة الاسكندرية للاقطان وقيد استئنافها برقم ٣١٢ سنة ٧١ ق وضم الاستئنافان إلى بعضهما وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ٣٠٣٤ جنيتها ، ٣٨٥ مليا مع الفوائد والمصروفات المناسبة - فطن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٩ وطلب الطاعنان إحالة إلى الدائرة المدنية والتجارية وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ حيث صمم كل من طرفي الخصومة على طلباته - كما أصرت النيابة العامة على طلباتها .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه خالف العقد وهو شريعة العاقدين كما خالف القانون، ذلك أنه ثابت من العقد أن التزام الطاعنين قاصر على محصول القطن الناتج من زراعتهم والمقدر بـ ٧٥ قنطارا تحت العجز والزيادة والمفهوم من طبيعة هذا العقد ومن كون الطاعنين من غير التجار أنهما غير مكلفين إلا بتسليم الناتج من زراعتهم وهو لم يتجاوز ٢٨ قنطارا ولم يزعم المطعون عليه أنهما أخفيا أية كمية أخرى ، فإنهما إذ سلما هذا الناتج فقد أوفيا بالتزامهما . ويكون الحكم المطعون فيه بقضائه بضمن العجز في المحصول من غير أن يعرض لبيان ما وقع فعلا من الخسارة على المطعون عليه قد خالف نصوص العقد ، أما الشرط الإضافي فلا يقوم إلا على مجرد اقتراض شراء الكمية الناقصة وهو فرض لم يقيم عليه دليل . ويكون القصد من هذا الشرط هو مجرد الحصول على فرق الأسعار دون أن يكون لدى العاقد نية تسليم وتسليم الكمية المحددة وهو شرط لا يصح طبقا للسادة ٧٣ تجارى إلا بين المشتغلين بالتجارة

ويحصل بواسطة الممارسة داخل البورصة ، ويكون الطاعنان على حق في الدفع بعدم قبول الدعوى لاستنادها إلى هذا الشرط الباطل . وهو فضلا عن ذلك يتعارض مع النصوص الأصلية للعقد . ويجب إعمالا لقواعد التفسير البحث عن الإرادة المشتركة للعاقدين لا إرادة كل منهما على انفراد ، ويبين من استقراء قصد العاقدين وظروف التعاقد وباقي نصوص العقد أن الغية الحقيقية هي بيع محصول الأرض بالغنا ما بلغ تحت الزيادة والعجز مع وجوب تفسير العقد عند الشك لمصلحة المدين . وقد جاء العجز في المحصول نتيجة آفات طبيعية . ولذلك تبرا ذمة الطاعن بتسليم الناتج من المحصول وإن قل عن القدر المحدد بالعقد ما دام لم يقع منهما تقصير يستوجب التعويض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص هذا النعى ما يلى " ليس في الشرط الإضافي ما يخالف القانون أو الآداب العامة فقد جاء هذا النص منظما لحالة الزيادة والنقص في المحصول من حيث السعر والتزام التسليم ، ذلك أن البيع حصل في ١٩٥٠/٣/١ أو على وجه التحقيق في يوم ١٩٥٠/٢/٢٨ تاريخ الشيك المسحوب على البنك الأهلي بمقدم الثمن واحتسب السعر على أساس يوم ١٩٥٠/٢/٢٨ في وقت كانت الزراعة في بدء نموها وأنصب على الناتج من زراعة البائعين ٨٠ فداناً تقريبا . وإذا كانت المعاينة لا تتوفر فيها عوامل التقدير الأكيد فقد قدر الناتج من الزراعة ٧٥٠ قنطارا تحت العجز والزيادة واشترط في البند الأول وجوب تسليم المشتري المحصول بالغنا ما بلغ دون ثقله من جانبه وأشير فيه إلى معاينته المعاينة التامة - وفي البند الثاني أشير إلى التزام الشركة بإرسال أكياس الفوارغ . وجاء البند الرابع موضحا كيفية دفع ثمن القطن الذي يجري تسليمه كما أشار البند الخامس إلى حالة امتناع المشتري عن استلام القطن . وجاء البند السادس منظما حقوق الطرفين بالنسبة للبذرة ، ثم أضيف إلى العقد بنود إضافية واجهت حالة الزيادة والعجز في المحصول وحددت حقوق الطرفين في كل حالة على حدة بطريقة حاسمة إذ لا يخفى أن تاجر القطن وهو يعلم بمفاجآت البورصة يحرص في أن يغطي نفسه ضد المخاطر التي تترتب على قطع السعر بواسطة البائعين . ذلك بأن يبيع هو نفسه في بورصة العقود . وفي

وقت التعاقد كمية مساوية لتلك التي اشتراها . وهذا البيع هو نتيجة حتمية لشراء أى كمية من محصول القطن . وقد جرى العمل فى مثل هذه العقود على مواجهة تلك الحالة باتفاقات خاصة ، ومثل هذه الاتفاقات واجبة التطبيق باعتبارها شريعة المتعاقدين ولا تخالف النظام العام أو الآداب . إذ ما ترمى إليه المادة ٢/٧٣ تجارى هو أعمال المضاربات المكشوفة التى تجرى خارج البورصة ، ولا دخل له فى العقود المدنية بين المتجرين والمشتريين على قطن مزروع فعلا قصد منه تسليمه فى مواعيد محددة . وقد تسلم فعلا الجانب الأكبر منه . وما المبلغ المطالب به إلا نتيجة للالتزامات العينية التى كانت تقع على البائعين من وجوب تسليم الكمية الناقصة — مثل هذا البيع — كما هو الشأن فى حالتنا يقع سليما صحيحا وينتج آثاره كاملة . ولا تلقى المحكمة بالا إلى ما يقوله البائمان من أنه فى حالة عجزهما عن توريد الكمية المبيعة لا يستفيدان من انخفاض السعر عند التسليم عن السعر الذى تم به البيع . ذلك أنهما ملتزمان أصلا بتوريد القطن من زراعتهما على أساس الثمن المتفق عليه بينهما . فإن عجزا عن الوفاء بما التزما به حق عليهما فرق السعر كنقص العقد فى حالة ارتفاع الأسعار وإن كانت الأسعار منخفضة وقف التزامهما عند هذا الحد إذ تكون الشركة فى مركز يمكنها من تغطية موقفها دون أن تدفع فروقا فلا تعود عليهما بشيء ، ومن هذا يبين أن الدفع بعدم قبول الدعوى فى غير محله ويتعين تأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من رفضه .

وحيث إنه فيما يتعلق بمطالبة الشركة بفروق الأسعار عن الكمية التى لم تسلم فهذا الطلب فى محله ودو الترام ترتب فى ذمة البائعين بمجرد البيع حتى فى حالة عدم وجود اتفاق من الطرفين لمواجهة تلك الحالة ، إذ أن هذا لا يخرج عن كونه تنفيذا للعقد عينا على حساب البائعين لأن عدم التسليم فى حالة بيع المحصول يتولد عنه ضرر محقق للمشتري وينحوله التعويض ليس فقط عن الخسارة التى لحقت من جراء ارتفاع الأسعار بل تعويضه أيضا عن حرمانه من الكسب الذى فاته بسبب التقصير فى الوفاء ، فإن وجد اتفاق بين الطرفين كان هذا الاتفاق واجب التطبيق لأن العقد شريعة المتعاقدين ، وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه هو

قول سديد ويتفق والقواعد القانونية السليمة، ذلك أن العقد المبرم بين الطرفين هو تعاقد على بيع محصول في المستقبل وهو جائز بحكم المادة ١٣١ من القانون المدني التي تنص على أنه يجوز أن يكون محل الالتزام شيئاً مستقبلاً وقد حصلت محكمة الموضوع من فهمها للبند الإضافي الوارد بالعقد موضوع النزاع أن العاقدین قصداً بيع ٧٥٠ قنطاراً من القطن محددة على الأقل وأسندت هذا التحصيل إلى أسباب سائغة وهو ما يدخل في سلطتها الموضوعية التي لا تخضع لرقابة هذه المحكمة . أما التحدى بالفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون التجاري والتي تنص على أنه لا تقبل أي دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد دفع فروق إذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة . فلا محل له بعد أن استبانته المحكمة من وقائع الدعوى أن البيع وارد على صفقة من القطن كانت مزروعة فعلاً في أرض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقوداً بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة ، ولذلك خاضت في قضائها إلى أن العقد لا ينطوي على أعمال المضاربات المكشوفة والتي يقصد بها مجرد الإفادة من فرق الأسعار ، بل أعملت الشرط الإضافي في عقد البيع وأوجبت تنفيذه عنها بتسليم كمية القطن المتفق عليها أو دفع فروق الأسعار عن الجزء الذي لم يسلم منها . ومتى كان ذلك وكانت نية الطرفين واضحة في هذا المعنى ونصوص العقد صريحة لا تقبل تأويلاً فإنه لا جدوى من التمسك بقاعدة تفسير العقد عند الشك لمصلحة المدين كما أنه لا محل للتعلل بحصول آفات طبيعية تسبب عنها عجز المحصول لأن حصول الآفات في محصول القطن كما قدرته محكمة الموضوع لم يكن من قبيل الحوادث الاستثنائية الهامة التي لم يكن في الوسع توقعها ولا تعفى الطاعنين من المسئولية فما ينعماه الطاعنان في غير محله .

وحيث إن محصل ما ينعماه الطاعنان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف قواعد الإثبات القانونية وعاره قصور في التسبب إذ قضى بالتعويض للطعون عليه دون أن يقدم الدليل على مقدار الخسارة أو الضرر . ذلك أن المطعون عليه أسس دعواه على أن الطاعنين وقد عجزا عن توريد كمية القطن المتفق عليها قد اضطر إلى شراء مقابل هذا الفرق بسعر يحقق له المطالبة بالمبلغ المرفوع به الدعوى فكان

يتعين عليه أن يقدم الدليل على شراء هذا الفرق من البورصة في اليوم المحدد للتسليم . وقد سبق لمحكمة الدرجة الأولى أن كلفت المطعون عليه بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ تقديم هذا الدليل كما طلبه الطاعنان ولم يقدم المطعون عليه ما يحتاج به الطاعنين ، إذ لا قيمة للدفاتر المقدمة من المطعون عليه في الإثبات ضد الطاعنين فضلا عما ظهر فيها من أن ما باعه المطعون عليه مقدما يقل عما سلمه له الطاعنان من القطن ولم يثبت أنه اشترى الكمية الناقصة من القطن في ميناء التسليم المتفق عليه . وليس فيما ذهب إليه الحكم من شراء القدر الناقص في تاريخ لاحق في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ما يقيم الحكم على أساس سليم ، لأن تراخي المطعون عليه في الشراء كان ما يحوظ عليه مصلحته لا مصلحة الطاعنين وكان بوسعه الشراء بغير خسارة قبل أن يرتفع سعر القطن . والمطعون عليه هو المكلف بإثبات أن التراخي في الشراء إلى ذلك التاريخ لم يسبب إساءة لمركز الطاعن وما يقوله الحكم من أنهما لم يقدموا دليلا على أن التأخير قد أضربهما دو قلب للقواعد القانونية التي تحمل المدعى عبء الإثبات فضلا عن قصور الحكم في الرد على ما تمسك به الطاعنان في هذا الخصوص وفي الرد على دفاعهما الذي فندا فيه رد اشركة المطعون عليها بأنها اشترت لحسابها ١٦١ قنطارا وأن شركة أخرى (هرانج) شاركتها في الصفقة اشترت ١٦٥ قنطارا من القطن .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في قوله " أما ما يشيره البائعان من أن الاتفاق يقضى بوجوب التسليم حتى يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان يتعين على الشركة قطع الأقطار يوم ١٠/٢١/١٩٥٠ لا يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . هذا القول غير منتج من جانبها ما دام أنه لم يثبت أن الأسعار في يوم ١٠/١١/١٩٥٠ كانت أكثر ارتفاعا عنها في يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على أن الثابت من الأوراق أن الشركة ظلت تستعجز البائعين الوفاء بالتزامهما من وقت لآخر بالإشارات البرقية والتلغرافات والمكاتبات فلما أيقنت من عجزهما في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ آخر دفعة في تسليم القطن بادرت بتغطية العجز من جانبها حفظا على سمعتها في السوق ، فالتقصير جاء من جانب البائعين والشركة إذ أمسكت عن اتخاذ هذا الإجراء في حينه

إنما كانت سبيل إهمالها في الوفاء بالتزامها ولم يترتب على ذلك أية خسارة مادية “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو قول سديد ذلك أن تحديد اليوم الذي يظهر فيه عجز المطعون ضدهما عن التسليم إنما يكون باستظهار نية المتعاقدين وما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها . وقد خلصت محكمة الموضوع إلى أن يوم ٩ من نوفمبر ١٩٥٠ هو الميعاد الذي ثبت فيه عجز الطاعنين عن الوفاء لأنه هو اليوم الذي سلمت فيه آخر رسالة ولم يسلم الطاعنان أو يرضوا رسالة أخرى بعد هذا التاريخ . وهو تقدير موضوعي سائغ ، أما ممارسة المطعون عليه حقه في الشراء بعد ثبوت هذا العجز فهو حتى مكفول له بنص البند الإضافي في العقد المبرم بين الطرفين على الوجه السالف بيانه . وأما ما تمسك به الطاعنان من أن المطعون ضده لم يقدم الدليل على شراء كمية القطن الباقية فمردود بأن الشرط الإضافي في العقد قد ألزم الطاعنين بدفع فرق السعر عن الكمية التي لا يوردونها وتحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته بل أن عبء إثبات انتفاء الضرر يقع في هذه الحالة على عاتق الطاعن إهمالاً للشرط الجزائي وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون النفي على غير أساس بما يستوجب رفض الطعن .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود صياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٩٨)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ القضائية :

(١ ، ب) مسئولية "المسئولية التقصيرية" "أركانها" "الخطأ - الضرر -
علاقة السببية" "ركن الخطأ" "تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ"
"المنافسة التجارية غير المشروعة" . إسم تجارى . حكم
"عيوب التدليل" "القصور" "ما لا يعد كذلك" .

استخلاص الحكم من مطابقة الإسم التجارى الذى اتخذهُ الطاعنان لشركتهما
بإسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الإسمين من شأنه أن يوجد لبساً لدى جمهور
المستهلكين فى تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين . اعتباره منافسة غير مشروعة
استناداً إلى اعتبارات سابقة أوردها وعلى ما استمدته من عبارات عقد تعديل الشركة
بين الطرفين بغير مسح أو تحريف . إيضاحه أركان المسئولية الموجبة للتعويض من خطأ
وضرر وعلاقة سببية . لا فنور .

(ج) حكم "ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل" "ما تزيد فيه" .

إذا أقيم الخطأ على أسباب صحيحة تكفى لخله فلا يعيبه ما يكون قد ورد فيه من
أسباب قالة أو خاطئة لا تمس جوهر قضائه .

(د) محكمة الموضوع .

سلطتها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . مثال فى منافسة تجارية غير
مشروعة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى تحديد حقوق الطرفين إلى
عقد تعديل الشركة المبرم بينهما وأوضح أن هذا التعاقد تضمن قصر حق استعمال

الاسم التجاري للشركة التي كانت معقودة بينهما على الشركة المطعون عليها والترام الطاعنين الذين انفصلا من الشركة بعدم استعمال هذا الاسم ، كما استخلص الحكم من مطابقة الاسم الذي اتخذته الطاعنان لاسم شركتهما باسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الإسمين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين مما يعتبر منافسة غير مشروعة ، وكان الحكم قد أقام قضاءه فيما انتهى إليه في هذا الخصوص على الاعتبارات السائغة التي أوردها وعلى ما استمده من عبارات تعديل الشركة بغير مسخ أو تحريف فإن ما انتهى إليه في هذا الصدد يكفي لحمل قضائه فلا محل للنعي عليه بالقصور في التسبيب .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أركان المسؤولية الموجبة للتعويض من خطأ هو إخلال الطاعنين بالتعاقد ومنافستهما المطعون عليه منافسة غير مشروعة ومن ضرر محقق نتيجة لأن التسمية التي اتخذها الطاعنان لشركتهما توجد لبسا في تحديد مصدر منتجات كل من الشركتين لدى المستهلكين ومن وجود رابطة السببية بين الخطأ والضرر فلا محل للنعي عليه بالقصور .

٣ — إذا كانت الأسباب التي أوردها الحكم تكفي لحمل قضائه فلا ينال من سلامتها ما يكون قد ورد فيها من أسباب نافلة أو خاطئة لا تمس جوهر قضائه .

٤ — إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه وهو في مقام التدليل على تشابه الإسمين التجاريين قد قابل بينهما وخلص بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من تشابه الإسمين تشابها تغم معه التفرقة بينهما ومن شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين . فإن ما خلاص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى الذي يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه بصفته المدير المسؤول لشركة "الشمرلى" أقام ضد الطاعنين الدعوى رقم ٢١٤ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية قال في صحيفة إله بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٤/٣/١ ومسجل فى ١٩٤٤/٣/٣٠ تكونت شركة تضامن بينه وبين أخوته ومنهم الطاعنين — وقد نص فى هذا العقد على أن عنوان الشركة هو "شركة الشمرلى للطباعة والتجليد والكتب والأدوات الكتابية" ومركزها الرئيسى بالقاهرة ولها فرعان فى الاسكندرية أحدهما بشارع الشمرلى والآخر بشارع سوق الكانتو وأن المدعى "المطعون عليه" هو مدير الشركة ومدتها عشر سنوات قابلة للتجديد، ولكن بمقتضى عقد تعديل مؤرخ ١٩٥١/٣/١ ومسجل فى ١٩٥١/٣/١٢ تم الاتفاق بين الشركاء على انفصال الطاعنين من الشركة وانفردا بفرعها بالاسكندرية وتساهما بوجوداتهما وتنازلا عن كافة حقوقهما قبل الشركة بما فى ذلك شهرة المحل واسم الشركة وعنوانها التجارى وعلاماتها التجارية، وأنه رغم النص فى ذلك العقد على أنه لاحق لهما فى اسم الشركة أو منافستها فى أعمالها التجارية إلا أنهما ظلا يستغلان اسمها بأن وضعاً على المحلين اللذين انفردا بهما فى الاسكندرية لافتات باسم "مكتبة ومطبعة الشمرلى الحديثة" كما استعملا مطبوعات وفواتير وأختام تحمل هذا الاسم مما يعتبر منافسة غير مشروعة . وانهى المطعون عليه إلى طلب توقيع المجز على اللافتات والأختام والفواتير والدفاتر وكافة المطبوعات والحكم بمصادرة الأشياء المذكورة وإتلاف جميع الأدوات التى تحمل اسم الشركة ، وإلزام المدعى عليهما "الطاعنين" بتضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب والتفاد . وقد صدر أمر رئيس المحكمة الابتدائية برفض طلب توقيع المجز مع تحديد جلسة لنظر الموضوع ، فدفع

الطاعنان هذه الدعوى بأنهما لم يستعملا اسم الشركة . أما اسم "الشمرلى" الذى تسمى به محلهما فهو اسم شارع بالاسكندرية يقع به أحد المحلين اللذين آلا إليهما ، وهو الذى كان مورثهما ومورث المطعون عليه يباشر فيه نشاطه فى بيع الكتب والأدوات الكتابية والطباعة فى مكتبة سماها "مكتبة الشمرلى" لأنها تقع فى الشارع المسمى بهذا الاسم . وفى ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية حضوريا برفض الدعوى وإلزام المدعى (المطعون عليه) بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩ سنة ٩ ق تجارى أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقصر طلباته أمامها على طلب إلزام المستأنف عليهما "الطاعنين" بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عن الضرر الذى لحقه من منافسته له منافسة غير مشروعة باتخاذهما اسم "مكتبة ومطبعة الشمرلى" عنوانا لمحل تجارتهما بشارع الشمرلى وبشارع سوق الكائن بالاسكندرية باعتبار هذا الاسم مطابقا لاسم محله التجارى بالقاهرة المسمى "شركة الشمرلى للكتب والكراسات والأدوات الكتابية والخردوات" وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما "الطاعنين" متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) وثلاثة أرباع المصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٥ جنيه مقابل أتعاب المحاماة عنهما وإلزام المستأنف "المطعون عليه" بباقي مصروفات الدرجتين . وقد قرر الطاعنان بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الظعن على دائرة فحص الظعن بجلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٩ ، ولم يحضر أحد عن الطاعنين ، وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الوجه الثالث من الصبب الأول — فقررت دائرة الفحص إحالة الظعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صمم كل من الطاعنين والنيابة العامة على طلباته .

ومن حيث إن الظعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بقصور يبيحه ويبطله وذلك من ثلاثة وجوه : الوجه

الأول — إن الحكم قرر أن كلا من طرفي النزاع قد اتخذ اسم محله التجاري للتدليل على مصدر منتجاته دون أن يبين مسنده في هذا اليقين الذي لا أصل له في الأوراق . والوجه الثاني — أنه قرر أن اسم " شركة الشمولى " هو من حق المطعون عليه وحده بمقتضى التعاقد وحق الأولوية في استعماله دون أن يبين حدود التعاقد المشار إليه ومدى التزام الطاعنين بعدم استعمال هذا الاسم ومدى حق الأولوية في استعماله وهل ينصب هذا الحق على اسم شركة المطعون عليه أم على اسم " الشمولى " إطلاقاً . والوجه الثالث — أن الحكم لم يبين عناصر التعويض المقضى به وأخصها عنصر الضرر الذي أصاب المطعون عليه .

ومن حيث إن النعى بما ورد في الوجهين الأول والثاني مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في تحديد حقوق الطرفين إلى التعاقد المبرم بينهما بتاريخ ١٩٥١/٣/١، وأوضح الحكم أن هذا التعاقد تضمن التزام الطاعنين بعدم استعمال الاسم التجاري " لشركة الشمولى " وأنها قصرنا حق استعمال هذا الاسم على الشركة المطعون عليها — كما استخلص الحكم من مطابقة الاسم الذي اتخذته الطاعنان لاسم شركتهما باسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الإسمين من شأنه أن يوجد لبساً لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين مما يعتبر منافسة غير مشروعة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فيما انتهى إليه في هذا الخصوص على الاعتبارات السائغة التي أوردها وعلى ما استمده من عبارات عقد تعديل الشركة بغير نسخ أو تحريف وبما تؤدي إليه هذه العبارات . فإن ما انتهى إليه في هذا الصدد يكفي لحمل قضائه فلا محل للنعى عليه بالقصور في التسييب .

ومن حيث إن الوجه الثالث من هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في خصوص تقدير التعويض إذ جاء به في هذا الشأن ما يأتي: " ومن حيث إنه بناء على ما تقدم يكون ما ذهب إليه الحكم المستأنف من وجود اختلاف ظاهر بين التسميتين تمتنع معه المنافسة غير المشروعة هو في غير محله ويتعين إلغاؤه والحكم للمستأنف بالتعويض المناسب من جراء ما أصابه من ضرر بسبب

منافسة المستأنف عليهما له في هذه التسمية باعتبارها منافسة غير مشروعة لأنها توجد فعلا التباسا لدى المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كليهما " " ومن حيث إنه إزاء عدم توافر عناصر تقدير هذا التعويض ترى المحكمة أن تقديره جزافا بمبلغ مائه جنيه وإلزام المستأنف عليهما متضامنين بهذا المبلغ حيث إن الفعل المنسوب إليهما يعتبر عملا خاطئا اشترك فيه الاثنان " ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه أوضح أركان المسؤولية الموجبة للتعويض من خطأ هو إخلال الطاعنين بالتعاقد ومنافستهما للداعون عليه منافسة غير مشروعة ومن ضرر محقق نتيجة لأن التسمية التي اتخذها الطاعنان لشركتهما توجد لبسا في تحديد مصدر منتجات كل من الشركتين لدى المستهلكين ومن وجود رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث إن الطاعنين يزمان في السبب الثاني وفي الوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالتضارب والخلط في الأسباب ومخالفة القانون . ذلك أن الحكم بعد أن قرر أنه يقصر البحث في التسمية التجارية دون خوض في تشابه الإسم كعلامة تجارية عاد فخلط بين الإسم التجاري والعلامة التجارية إذ قال إن التسمية التجارية ليست موضع حماية قانونية لذاتها إلا إذا استخدمت كعلامة تجارية لتمييز السلع وللتدليل على مصدر منتجات مؤسسة معينة ، ورتب على ذلك اعتبار إسم مؤسسة الطاعنين مما يوجد اللبس في تحديد منتجات كل من الطرفين ويعتبر منافسة غير مشروعة وبذلك تضارب الحكم واختلط لديه الأمر بين التسمية التجارية والعلامة التجارية مع أن كلا منهما مختلف عن الآخر وإن كان يصح أن يتخذ من التسمية علامة تجارية ، ولكن الواقع في النزاع الحالي هو أن لكل من مؤسستي الطرفين علامة تجارية مميزة عن الأخرى ولا دخل لها بالإسم التجاري . وقد ترتب على هذا الخلط من جانب الحكم أنه أسس قضاءه على اعتبار أن إسم شركة الشمولي يستخدم كعلامة تجارية لها ويستحق الحماية مخالفا بذلك الثابت بالأوراق . كما نفى الحكم عن الأسماء التجارية الحماية القانونية إلا أن تكون الأسماء علامة تجارية ، في حين أن للأسماء التجارية قانونا خاصا ينظمها ويحميها وهو القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

والعلامات التجارية قانونا آخر لتنظيمها وحمايتها هو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والقانون الأول الخاص بالأسماء التجارية يجوز استعمال الأسماء التجارية المتشابهة في غير دائرة مكتب السجل الذي حصل فيه القيد بالنسبة للمنشآت الفردية وشركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسماء فيما عدا الشركات المساهمة. ويبين من واقع الدعوى أن الاسم التجارى لشركة المطعون عليه مقيد بمكتب تسجيل القاهرة في حين أن الاسم التجارى لشركة الطاعنين مقيد بمكتب تسجيل الاسكندرية، إذ أن نطاق التماثل في عقد التعديل بعدم استعمال هذا الاسم قاصر على القاهرة التى هى دائرة مكتب التسجيل الذى حصل به القيد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود فى وجوهه المختلفة (أولا) بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أساس تقرير الحماية للإسم التجارى للاعتبارات السائغة التى أوردها وما استمده من عقد تعديل الشركة الذى قصر حق استعمال هذا الإسم على الشركة المطعون عليها . أما ما يمتسك به الطاعنان من أن الإسم التجارى لشركة المطعون عليه مقيد بمكتب تسجيل القاهرة وحده فهو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . ومردود (ثانيا) بأن الأسباب التى أوردها الحكم تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص دون أن ينال من سلامتها ما يكون قد ورد فيها من أسباب نافلة أو خاطئة لاتمس جوهر قضائه .

ومن حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه فى الوجه الثالث من السبب الثالث وفى الوجه الأول من السبب الرابع أنه أخطأ فى تطبيق القانون وفى مرمى الأوراق المقدمة ذلك أنه انتهى إلى تقرير وجود تشابه بين الإسمين التجاريين بناء على مناقشة مفردات كل منهما فى حين يجب النظر إلى كل منهما فى مجموعته إذ يختلف كل منهما عن الآخر فى هذا النظر مما يجعلهما متميزين طبقا لمفهوم نصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ — كما ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه فى الوجه الثانى من السبب الرابع ما قرره من أن كلا من طرفى النزاع قد اتخذ اسم محله التجارى للتدليل على مصدر منتجاته فى حين أن لكل منهما إسما تجاريا وعلامة تجارية منفصلة عنه .

ومن حيث إن هذا النعى مردود (أولاً) بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه وهو في مقام التدليل على تشابه الإسمين التجاريين قد قابل بينهما وخلص بأسباب سائغة أوردها تؤدي إلى ما انتهى إليه من تشابه الإسمين تشابهها تغم مع التفرقة بينهما ومن شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين ، وما خلص إليه الحكم في هذا الشأن هو من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى الذى يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع . ومردود (ثانياً) بأنه لا جدوى من تمسك الطاعنين باختلاف العلامتين التجاريتين للشركتين طالما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصاً سائغاً أن تشابه الإسمين من شأنه في حد ذاته أن يوجد لبساً لدى المستهلكين في مصدر البضاعة .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود صياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
ووزير السلام بليغ ومحمود القاضي المستشارين .

(٩٩)

الطعن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ القضائية :

(١) بيع "آثار عقد البيع" "الالتزام بتسليم المبيع" "موضوعه — المبيع
بوصفه المتفق عليه" "البيع بالعينة" . محكمة الموضوع .

فحص محكمة الموضوع للعينة ومقارنتها بالبضاعة المبيعة . اعتبارها البضاعة مطابقة للعينة .
ليس في استظهارها وجود اختلاف طفيف بين البضاعة والعينة ما ينفي المطابقة طالما
أنها انتهت بما لها من سلطة التقدير إلى عدم الاعتداد بهذه الفروق .

(ب) حكم "بيانات التسليب" "تسليب الحكم الاستثنائي" .

حسب المحكمة الاستئنافية إذا هي ألفت حكما ابتدائيا أن تورد التعليل الساتع لما
قضت به .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع قد قامت بفحص العينة وأجرت مقارنة
بينها وبين البضاعة المبيعة فأسفر بحثها عن مطابقة البضاعة للعينة في خصائصها
التي رأت أن المتعاقدين قصدوها ، فليس في استظهارها في هذا المقام وجود
اختلاف طفيف بين العينة والبضاعة ما ينفي المطابقة طالما أنها قد انتهت
بما لها من سلطة التقدير في هذا الصدد إلى عدم الاعتداد بهذه الفروق باعتبارها
فروقا لا يؤبه لها ولا يؤثر وجودها على اعتبار البضاعة مطابقة للعينة .

٢ — حسب محكمة الدرجة الثانية إذا هي ألفت حكما ابتدائيا أن تورد
التعليل الساتع لما قضت به .

المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠ أقام الطاعن بصفة مديرا لشركة لطفي ميخائيل الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة ضد ليون عصيص بصفته مديرا لشركة ليون عصيص وشركاه . وقال في بيان دعواه انه بموجب الطلبين رقمي ٢٢٧٦ ٢٢٨٧ المؤرخين في ٦ من نوفمبر و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تعاقد مع المدعى عليه بصفته على أن يستورد له من شركة تيلورز لينج مانو فكتورنج يمتد (الشركة المطعون عليها) . على أساس من العينات خمسين ثوبا من فودرة الأكمام وخمسين ثوبا من الساتانية بثمن قدره ٩ شلن و ٦ بنس ١٥٨٤ جنيتها دفع منه مبلغ مائة جنيه ، واتفق على أن يتم الشحن بالنسبة للفودرة في شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ وبالنسبة للساتانية في شهرى يونيو - أغسطس سنة ١٩٥١ ، إلا أنه لما تسلم قصاصات من البضاعة المشحونة ، وهى تعرف في عالم التجارة بالكارتيلا ، وجدها تختلف عن العينات المتعاقد عليها والموجودة تحت يده ، فضلا عن أن تسلمه للكارتيلا جاء بعدمواعيد الشحن المتفق عليها . وقد تبادل المتعاقدان الرسائل في هذا الخصوص واتفق النزاع بينهما بما أدى إلى إقامة الطاعن هذه الدعوى طالبافسخ العقود ورد العربون ومبلغ مائتى جنيه تعويضا له عما لحقه من ضرر بسبب التأخير في الشحن واختلاف البضاعة عن العينات - ووجه إليه ليون عصيص بصفته برتستو عدم دفع عن باقى قيمة البضاعة بطريق البك . العثماني بالموسكى ، كما أقام الدعوى ١٨٣ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة طلب فيها بيع أذونات شحن البضاعة ، وتمسك الطاعن عند نظرها بإثبات حالة البضاعة قبل بيعها ، وقضى في ١٩٥٢/١/٢٩ بتدب خير لبيع البضاعة بعد إثبات حالتها وبيان مدى مطابقتها للعينه من حيث الحامة واللون والتقليم ، وباشرا لخبير ماموريته وقدم تقريره عن حالة البضاعة وأثبت فيه أنه نتج عن بيعها بمعرفته خسارة قدرها ٣١٦ جنيتها و ٨١٧ مليا فأدخل الطاعن الشركة

المطعون عليها في الدعوى باعتبارها مسئولة بالتضامن مع المدعى عليه ، وأثناء سير الدعوى أقام المدعى عليها دعوى فرعية بطلب إلزام الطاعة بالخسائر الناتجة عن البيع الذي تم بمعرفة الخبير وقدرها ٣١٦ جنيها و ٨١٧ مليا وانتهى الطاعن في دعواه إلى إضافة طلب شطب البرتست وتعديل طلب التعويض إلى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٤ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بفسخ العقد بين المؤرخين ١٩٥٠/١١/٦ ، ١٩٥٠/١١/٢٧ واعتبارهما كأن لم يكونا وبالإلزام الشركة المطعون عليها بأن ترد للطاعن بصفته العربون الذي تسلمته وقدره مائة جنيه ومبلغ مائة جنيه أخرى بمثابة تعويض ، وفي الدعوى الفرعية برفضها . فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٥١٣ سنة ٧١ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به لمصلحة الطاعن والحكم في الدعوى الفرعية المرفوعة منها بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٣١٦ جنيها و ٨١٧ مليا ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وحكمت مجددا برفض دعوى الطاعن وبقبول الدعوى الفرعية وألزمت الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ٣١٦ جنيها و ٨١٧ مليا . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ ، وأبدت النيابة رأيها بنقضه ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية بجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، وفيها صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ويقول في بيان ذلك أن المادة ٤٢٠ من القانون المدني توجب إذا كان البيع بالعينة أن يكون المبيع مطابقا لها ، فكان يتعين على الحكم — وقد استقر الرأي لديه على أن البيع بالعينة وأن البضاعة المباعة غير مطابقة لها — أن يقضى بفسخ التعاقد ، وإكتمه تجادل حكم القانون وأخذ يقال من أهمية الاختلافات بين العينة والبضاعة المباعة بحجة أنها اختلافات بسيطة لا يعتد بها ، وخلص من ذلك إلى أنه ما كان يحق للطاعن أن يتمسك بها لطلب فسخ العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد بالحكم المطعون فيه من أن "الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة المتضمنة أثبت في تقريره انطباق أقمشة الساتانيه المستوردة على العينات المعروضة عليه، وأن الاختلاف البسيط في بعض الألوان لا يقدم ولا يؤخر ما دامت الخامات وطراوتها ولمعتها ليست محل اعتراض، وأضاف أن ما يتعلل به المستأنف عليه — أى الطاعن — لا يصح أن يقام له وزن. وأنه فيما يختص بأقمشة فودرة الأكام فإن المحكمة لا ترى أن في الاختلاف الذى أشار إليه الخبير ما يؤدي إلى عيب أو نقص جوهري في صنف البضاعة المستوردة لأن هذا الاختلاف يرجع إلى درجة وضوح الخطوط السوداء التى تخط القماش وإلى خروق لا يعتد بها في المسافة بين الخط والآخر وإلى درجة طراوة القماش، وكل هذه الفروق لا أهمية لها إذا ما لوحظ الغرض الذى يستعمل فيه هذا النوع من القماش وهو تغطية أكام الملابس من الداخل، وقد اطلعت المحكمة على القصاصات المودعة بملف الدعوى من النوعين فتبين لها أن الاختلاف فيما سبق الإشارة إليه لا يعتد به، هذا إلى جانب ما هو ظاهر بجلاء من جودة البضاعة المستوردة، الأمر الذى لا يجعل محلا لما يتمسك به المستأنف عليه — الطاعن — ويتخذ سببا لطلب فسخ التعاقد وهذا الذى ورد بالحكم لا مخالفة فيه لـ مادة ٤٢٠ من القانون المدنى التى تنص على أنه "إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها" فقد قامت محكمة الموضوع بفحص العينات وأجرت المقارنة بينها وبين قصاصات البضاعة التى أخذت من الأثواب قبل شحنها، واستعانت في ذلك بما جاء بتقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة، وأسفر بحثها عما تبينته من مطابقة البضاعة للعينات في خصائصها التى رأت أن المتعافدين قصدها. وليس فيما استظهرته المحكمة في هذا المقام من وجود اختلاف طفيف في اللون بين العينة والبضاعة بالنسبة لأثواب الساتانيه وفي درجة الطراوة ووضوح الخطوط السوداء بالنسبة لفودرة الأكام — ليس في استظهار هذه الاختلافات ما ينفي المطابقة بين العينات والبضاعة، طالما أن محكمة الموضوع قد انتهت بما لها من سلطة التقدير في هذا الصدد إلى عدم الاعتداد بهذه الفروق باعتبارها فروقا تافهة لا يؤبه لها ولا يؤثر وجودها على اعتبار البضاعة مطابقة للعينة.

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثانى القصور فى تسبيبه بما يستوجب بطلانه ، إذ قرر أن البرتستو الذى وجه له كان إجراء مشروعاً بسبب توقفه عن أداء الثمن وتسلم البضاعة ، وأغفل الرد على ما جاء بالحكم الابتدائى من أن البرتستو قد وقع بالفعل بعد رفع الدعوى وقيام الجسدل بين الطرفين حول ذاتية المبيع ومطابقة البضاعة المشحونة للعينات الموجودة تحت يديه ، وأن توجيه البرتستو رغم ذلك يكشف عن رغبة المطعون عليها فى الكيد له والضغط عليه ، وانتهى الطاعن إلى أن عدم تناول هذا الشطر من حكم محكمة أول درجة بالرد يجعل الحكم المطعون فيه خالياً من الأسباب فى هذا الخصوص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أنه لم يكن هناك محل لفسخ التعاقد الذى قضت به محكمة أول درجة ، فقد ألحق ذلك بالقول بصدد برتستو عدم الدفع الذى وجه إلى الطاعن عن باقى قيمة البضاعة ”بأن هذا البرتستو إجراء مشروع بعد أن تبين أن الطاعن قد توقف عن أداء الثمن ، ولذا فلا وجه للتعويض المحكوم به“ ، وهذا الذى قرره الحكم يتفق والنتيجة التى انتهى إليها وأنه وإن اختلف مع ما ذهبت إليه محكمة أول درجة فحسب المحكمة الاستئنافية أنها قد أوردت التعليل الساتع لما قضت به فى هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

بإدارة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى موسى ، ومحمد رفعت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ القضائية :

استئناف "الأحكام التي تقبل الاستئناف" . دعوى "مصرفات الدعوى"
"مشمولاتها" "الرسوم القضائية" .

الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المادحة في أمر تقدير الرسوم لا يكون ممتنعا إلا حيث
يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من الطعن . علة ذلك ؟ — لا اعتداد
بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم .

الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم
لا يكون ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق
من الطعن — ولا اعتداد في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير
الرسوم واعتبار أنها هي التي يتكون منها نصاب الاستئناف — ذلك أن الرسم
الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجبي لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة
تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها — وبمناسبتها —
ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله .

المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن ورثة المرحوم يوسف علوان (المطعون عليهم) كانوا قد أقاموا

الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر بطلب إلغاء قرار لجنة التقدير الصادر فى ١٩٤٩/٦/٢٠ بتحديد أرباح مودتهم عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٧، وحصل قلم الكتاب عند رفع الطعن رسماً مقداره تسعة جنيهات فقط ثم تبين له أنه يستحق رسماً مقداره ٧٢ جنيهاً، فطالب المطعون عليهم بالفروق ولم يقيموا بسدادها قررت المحكمة استبعاد القضية من الجلسة، واستصدر قلم الكتاب بعد ذلك قائمة رسوم بمبلغ ٦٣ جنيهاً وأعلنها للمطعون عليها الأولى بصفتها ممثلة لورثة المرحوم يوسف علوان، فعارض الورثة فى هذه القائمة - وقضت محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها وألزمت المعارض ضدها المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ... الخ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤ إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٣ لسنة ٧٤ ق طالبين قبوله شكلاً وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم بإخراج المستأنف الثانى (مصلحة الضرائب) من الدعوى بلا مصاريف. وبالنسبة للاستئناف الأول (وزير العدل) ببطلان المعارضة على سبيل الاحتياط وفى الموضوع برفض المعارضة وتأيد قائمة الرسوم المعارض فيها مع إلزام المستأنف ضدهم (المطعون عليهم) بمصاريف الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة، ودفع المستأنف عليهم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب، لأن قائمة الرسوم موضوع التراجع لا تزيد قيمتها على ٦٣ جنيهاً وهذه القيمة تدخل فى النصاب النهائى للحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٥١ مرافعات، وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الدفع وعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب مع إلزام المستأنفتين (الطاعنتين) بالمصروفات الاستئنافية ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنتان الطعن بالنقض فى هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها إلى دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه، وعرض الحظر على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٧ مايو سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره وقررت دائرة

الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها أبدت النيابة العامة رأيها بطلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعتين تنعيان على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون، وذلك فيما أقام عليه قضاءه من أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم يخضع للقاعدة العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات من حيث النصاب ويعتد في هذا الخصوص بقيمة الرسم الوارد في القائمة دون نظر إلى موضوع المنازعة القائمة بين الخصوم في الدعوى المطروحة على القضاء فلا يجوز الاستئناف إلا إذا كانت قيمة الرسم تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الجزئية والابتدائية على حسب الأحوال .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد تأسس على النظر المبدئي في سبب الطعن وهو نظر خاطيء قانونا، ذلك أن المشرع وإن كان قد نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن "تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن" إلا أنه لا يتبادر من مفهوم هذا النص أن المنازعة التي تقوم في شأن الرسم الواجب أدائه بين قلم الكتاب والمسؤول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء والتي استحق عليها الرسم المذكور . ذلك أن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجي لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها - وبمناسبتها - ومن ثم فإنه يزل منها منزلة الفرع من أصله وتبدو آية هذا الترابطة جلية إذا ما لوحظ أن الرسوم تقدر وفقا لنص المادة ١٦ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بأمر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال . وفي ذلك إشارة إلى ما بين الرسم والدعوى المنظورة من تبعية تقتضي أن يصدر أمر التقدير من القاضي أو رئيس المحكمة المنظورة أمامه الدعوى

أو المعروض عليها الطلب يستوى في ذلك أن تكون هذه المحكمة جنائية أو مدنية أو تجارية ابتدائية أو بوصفها محكمة ثانية درجة وفي جميع الأحوال يتعين الترام ما تقتضيه هذه التبعية - عند الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر التقدير وعلى ذلك فلا يكون الطعن بالاستئناف في هذا الحكم ممتنعاً إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من الطعن - ولا اعتداد في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم واعتبار أنها هي التي يتكون منها نصاب الاستئناف وذلك لما سلف بيانه من أن الرسم متفرع عن الطلب أو الدعوى المطروحة .

ومن حيث إنه لذلك يتعين قسح الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد قزاد جابر ، والحسين العريض ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

حكم " عيوب التدليل " . " القصور " . " ما يعد كذلك " .

إغفال الرد على دفاع جوهرى إذا ثبت ثبته بغير وجه الرأى فى الدعوى . يعيب الحكم
بالقصور . مثال فى طعن بصورية عقد بيع ومستره لوصية .

بيع " اشتباه البيع بعقود أخرى " . " اشتباه البيع بالوصية " . ملكية " أسباب
كسب الملكية " . " الوصية " . وصية " عقد الوصية وتكييفه " .

الطعن على العقد بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه فى حقيقته وصية لو ارث والاستدلال
على ذلك بقرائن منها شكل العقد وصيغته وعدم دفع الثمن المسمى فيه — رد الحكم على ذلك
بقوله إن العقد فى صياغته منجز . لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى ولا يواجهه
فى حقيقته لأن جدية العقد التى استشفها الحكم من ظاهر صياغته هى بذاتها موضوع الطعن
بعدم جديته .

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنتين طعنتا على العقد موضوع النزاع بأنه
وإن كان ظاهره البيع إلا أنه ينطوى فى حقيقته على وصية لو ارث مما تحكمه
نصوص المادتين ٩١٦ ، ٩١٧ من التقنين المدنى واستدلتا على ذلك بقرائن
معينة منها شكل العقد وصيغته وتاريخه وعدم دفع المطعون عاينها شيئا من الثمن
المسمى فيه لفقرها وطلبنا على سبيل الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
صورية العقد ومستره للوصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ذلك بقوله
إن العقد فى صياغته عقد منجز ، فإن هذا الذى أورده الحكم لا يصلح ردا على
دفاع الطاعنتين ولا يكفى لدفعه ، ذلك أن جدية العقد التى استشفها المحكمة من

ظاهر صياغته ومضمون عباراته هي بذاتها موضوع الطعن بعدم جديته وأنه يستروحية لو ارث، ومتى كان ذلك وكانت المحكمة لم تلق بالآلا إلى دفاع الطاعنين في جوهره ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتخصيصه وهو دفاع جوهرى لوصح لتغير معه وجه الرأى فى الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

المحكيات

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥١ كلى الاسكندرية على الطاعنين وآخرين طلبت الحكم فيها بإثبات التعاقد المؤرخ ١٢/٤/١٩٤٨ المتضمن بيع المرحوم عبد الحميد حسين عيد مورث الطرفين ١١ ط مشاعا فى أرض وبناء المنزل الموضح بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ ج أقر البائع بقبضه فى صلب العقد وفى ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى مستندة فى ذلك إلى أنها ترى من حالة الورقة موضوع النزاع ما يشتم منه أنها فى ظاهرها ليست بيعا بل تنطوى على هبة صافرة لم تصدر فى شكلها الرسمى الذى يوجب القانون — استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٤ سنة ٩ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بطلباتها الابتدائية ، وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات التعاقد الحاصل بين المستأنفة ومورثها فى ١٢/٤/١٩٤٨ عن العين المبينة بعريضة الدعوى مستندة إلى ما تبيته من اطلاعها على العقد موضوع النزاع وعباراته ومن إقرار بعض الورثة المختصمين فى الدعوى بصحة البيع وصدوره من المورث واستلامه من المستأنفة كامل الثمن أن العقد بيع صحيح بات لتضمنه كافة الشروط اللازمة لانعقاده قانونا وأن عباراته صريحة فى الإفصاح عن إرادة المتعاقدين فى ذلك وأن إقرار المورث بحصول البيع وقبض الثمن حجة على

خلفائه العامين وهم ورثته تطبيقا لنص المادة ١/١٥٠ مدنى واستبعدت المحكمة مظنة ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن العقد يتم عن هبة سافرة لم تحصل فى شكلها الرسمى لأن عبارات العقد صريحة فى معنى البيع وتبيزه ولا تحمل التشكك أو التظن فيما أراده المتعاقدان . وحتى على فرض أن نيتهما اتجهت إلى الهبة فإن البيع قد اتخذ ستارا لإخفائها، وهو عمل يقره القانون دون حاجة للرسمية التى يتطلبها عقد الهبة . طعن الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ بعد أن قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيه رفض الطعن، وقد أحيل الطعن على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩ وفيها صممت الطاعتان على طلب نقض الحكم كما أصرت النيابة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه، ذلك أن الحكم قرر أن عبارات العقد صريحة فى الإفصاح عن إرادة المتعاقدين بحصول البيع وقبض الثمن وهو استدلال خاطئ، إذ لا يجوز أن يحاج الخصم الذى يطعن فى صحة الورقة بما تضمنته الورقة ذاتها دون بحث أو تحقيق لمجرد القول إن الورقة المطعون عليها جديّة ، لأن هذا الوصف ذاته هو محل الطعن مما يتعين معه نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعتين قد حددتا دفاعهما أخيرا أمام المحكمة الابتدائية بالطعن على العقد موضوع النزاع بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه ينطوى فى حقيقته على وصية لو ارث مما تحكمه نصوص المادتين ٩١٦/٩١٧ مدنى، واستدلنا على ذلك بترائن معينة منها شكل العقد وصيغته وتاريخه وعدم دفع المطعون عليها شيئا من الثمن المسمى فيه لفقرها وعدم وجود موارد لما حتى أنها قاضت مورثها الهائع نفسه بطلب نفقة فى الدعوى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٥٠ شرعى وطلبنا على سبيل الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد ومستره للوصية وكان رد الحكم المستأنف على ذلك قوله "وحيث إن دفاع المدعى عليهم بأن العقد موضوع الدعوى هو

وصية قول لا يستقيم مع دفاعهم إذ أن الوصية تصرف مضاف إلى ما بعد الموت والعقد في صياغته عقد منفجز ومن ناحية أخرى لم يقل أحد منهم إن هذا العقد صدر في مرض الموت حتى يأخذ حكم الوصية ومن ثم يكون هذا الدفاع على غير أساس " وقد أيدت محكمة الاستئناف نظرا لحكم المستأنف فيما تضمنه قضاؤه من استبعاد مظنة الوصية لهذه الأسباب التي بنى عليها — وهذا الذي أورده الحكم لا يصحح ردا على دفاع الطاعنين ولا يكفي لدفعه، ذلك أن جدية العقد التي استشفتها المحكمة من ظاهر صياغته ومضمون عباراته هي بذاتها موضوع الطعن بعدم جديته وأنه يستروصية لو ارث، ومتى كان ذلك وكانت المحكمة لم تلق بالا إلى دفاع الطاعنين في جوهره ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتحصيصه وهو دفاع جوهري لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد قزاد جابر المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بلبع المستشارين .

(١٠٢)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٤ القضائية :

اختصاص ” الاختصاص النوعي ” ” تعلقه بالنظام العام — أثر ذلك ” .
نظام عام .

اعتبار مسألة الاختصاص بحسب نوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة
واعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص .
رفع دعوى أمام المحكمة الجزئية تجاوز قيمتها ٢٥٠ جنياً عدم إحالتها إلى المحكمة الابتدائية
والقضاء برفضها تأييد المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية لهذا القضاء . اعتباراً منطوقاً على قضاء ضمنى
باختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى تجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة . قضاء معيب مخالف للقانون
يستوجب النقض .

لما كانت المادة ٤٥ من قانون المرافعات قد حددت نصاب محكمة المواد
الجزئية بالدعوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنياً وكانت المادة ١٣٤
منه تنص على أن ” عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى
أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت
عليها الدعوى ولو في الاستئناف ” فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بحسب نوع
الدعوى أو قيمتها — من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص
بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم
الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص ، فإذا
كان الثابت أن الطاعن طلب بدعواه المقامة أمام محكمة ثبوت العمل الجزئية
في ١٩٥٢/١١/٤ الحكم له على المطعون عليها بمبلغ ألفي جنبيه وهو يضاهيه عن فصله

فصلاً تعسفياً فقضت المحكمة المذكورة في هذه الدعوى برفضها — وأبالت المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) هذا القضاء — فإن قضاء محكمة الموضوع يعتبر منظوياً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة — وهو قضاء مخالف للقانون — إذ كان يتعين على المحكمة الجزئية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد من أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص — كما كان يتعين عليها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الابتدائية اتباعاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ مكرراً من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ — أما وهي لم تفعل وأيدتها المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) في هذا النظر الخاطئ فإن الحكم المطعون فيه يكون ميبياً بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١١/٧/١٩٥٣ تقدم الطاعن بشكوى إلى مدير مكتب العمل بالاسكندرية ذكر فيها أنه اشتغل لدى الشركة المطعون عليها في نوفمبر سنة ١٩٥١ بمرتب شهري قدره ٥٠ جنيه خمسون جنياً وأنه قد تسلم منها في ٢ يونيو سنة ١٩٥٣ إخطاراً يفيد استغنائها عن خدماته من ٣١ يولييه سنة ١٩٥٣ وأنه قد حاول الاحتفاظ بوظيفته لدى الشركة المطعون عليها في توكيلها الجديد الذي أوجدته بالاسكندرية بدلاً من التوكيل السابق فإذا لم تحقق له الشركة مطالبه فإنه يحتفظ قبلها بحقه في التعويض ... الخ . وبعد أن قام مكتب العمل بفحص الشكوى أحال الطلب إلى قاضي محكمة مشئون العمال الجزئية بالاسكندرية (بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة) فأصدر بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٣ حكماً بوقف تنفيذ قرار الفصل وبدفع مرتب الطاعن من تاريخ فصله حتى يفصل في الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة ١١/٥/١٩٥٣ وكلفت الطاعن إعلان المطعون عليها بطلباته

في الدعوى الموضوعية . وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٤ أعلن الطاعن الشركة بطلباته محددا إياها بمبلغ ألفين جنيه . وبتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بلا مصاريف . فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئنافية الابتدائية (بهيئة استئنافية) برقم ١١٢٦ لسنة ١٩٥٣ س بصحيفة مطبوعة في ١٣/١٢/١٩٥٣ طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم بالزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع له ألفي جنيه — والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة الدرجة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعفت (المستأنف) الطاعن من المصروفات . وبتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ طعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة مرفقة برقم ٨ طلبت فيها استبعاد القضية من جدول الجلسة لعدم دفع الرسم . وعرض الطعن على دائرة الفحص فقررت بجلسته ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ استبعاد القضية من الجدول حتى يستوفى الرسم . وبتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٨ دفع الرسم والكفالة . وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها المرفقة برقم ١٣ والتي طلبت بها نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بتلك المذكرة الأخيرة .

وحيث إن محصل ما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه في سبب الطعن هو الخطأ في القانون ذلك أنه كان يتعين على محكمة شئون العمال الجزئية بعد تحديد طلبات الطاعن أمامها بمبلغ ألفي جنيه أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها وأن تحيل الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها لأن عدم اختصاص المحكمة بسبب قيمة الدعوى قد أصبح من النظام العام تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها فتقضى به ولو لم يدفع به أحد من الخصوم كما كان يتعين عليها طبقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن تحيل القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها . ولما كانت المحكمة

الجزئية قد فصلت في موضوع الدعوى وهى غير مختصة بالفصل فيه - ولم تحملها إلى المحكمة المختصة بنظرها - فإن قضاءها يكون مخالفا للقانون - في شأن قواعد الاختصاص - وكذلك تكون محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قد وقعت في نفس المخالفة بإقرارها محكمة أول درجة على اختصاصها بدعوى تتجاوز قيمة اختصاصها وبفصلها موضوعيا في الاستئناف المرفوع إليها عن هذا الحكم وهو خطأ يتعلق بشأن من شئون النظام العام وللطاعن أن يتمسك به في طعنه بالنقض .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥ من قانون المرافعات قد حددت نصاب محكمة المواد الجزئية بالدعوى التى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها وكانت المادة ١٣٤ منه تنص على أن "عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف" فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص حسب نوع الدعوى أو قيمتها - من النظام العام - ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع ومشتملا حتما على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الوقائع السالف إيرادها أن الطاعن طلب بدعواه المقامة أمام محكمة شئون العمال الجزئية في ١٩٥٢/١١/٤ الحكم له على المطعون عليه بمبلغ التى جنيته تعويضاً له عن فصله فصلاً تعسفياً قضت المحكمة المذكورة في هذه الدعوى برفضها وأيدت محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية هذا القضاء ، فإن قضاء محكمة الموضوع يعتبر منظوياً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة ، وهو قضاء مخالف للقانون إذ كان يتعين على المحكمة الجزئية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد من أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص ، كما كان يتعين عليها أن تحيل الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية اتباعاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ فيما تنص عليه من أن "على القاضى أن يحيل

القضية إلى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة
لنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم " أما وهي لم تفعل - وأيدتها
محكمة الاسكندرية الابتدائية في هذا النظر الخاطئ - فإن الحكم المطعون فيه
يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم
اختصاص محكمة شئون العمال الجزئية بنظر الدعوى - بإحالة الدعوى إلى محكمة
الاسكندرية الابتدائية .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد قواد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠٣)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) التزام ” انقضاء الالتزام دون وفاء ” ” استحالة التنفيذ ” . قوة القاهرة .
مبب أجفني . قطن .

اعتبار الحكم قيام الحرب واقطاع المواصلات بين مصر وألمانيا وصدر التشريعات
الاستثنائية قوة القاهرة وسيدا أجنبيا يستجبل معه تنفيذ الشركة المطعون عليها تعاقدتها
مع بيوت التجارة الألمانية على تصدير كميات من القطن وقضاؤه بانقضاءها .
١٧٩ م مدني قديم . لا مخالفة فيه للقانون .

(ب) حرب ” أثر قيامها ” ” تشريعات الحرب ” ” الأوامر العسكرية
٦ سنة ٣٩ ، ١٥٨ سنة ١٩٤١ ” . أوامر عسكرية .

حظر تنفيذ العقود المبرمة مع دعايا الرينخ الألمان في الأمرين العسكريين ٣٩/٦ ،
١٥٨/١٩٤١ جاء مطلقا غير موقوف . لا سند للقول بأن تشريعات الحرب لم
تفسخ هذه العقود وإنما أوقفت تنفيذها مؤقتا . علة ذلك ؟ .

١ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الشركة المطعون عليها كانت قد
تعاقدت على تصدير كميات من القطن إلى بيوت التجارة الألمانية فلما قامت
الحرب الأخيرة وترتب عليها قطع العلاقات التجارية والسياسية بين مصر
وألمانيا وصدر الأوامر العسكرية ٦ سنة ٣٩ ، ١٥٨ سنة ١٩٤١ - في شأن
الاتجار مع حكومة الرينخ الألماني ورعاياه - فخالا دون تنفيذ هذه العقود
ورتبها البطلان على كل ما يخالف أحكامهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد

اعتبر قيام الحرب وإقطاع العلاقات والمواصلات وصودر التشريعات الإستثنائية قوة القاهرة ومبينا أجنبيا يستحيل معه تنفيذ هذه العقود ففض بانفساخها ، فإن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يتفق والقواعد القانونية الصحيحة ، ذلك أنه متى صار تنفيذ الترام أحد الطرفين مستحيلا بعد انعقاد العقد التبادلى لسبب أجنبى فإنه ينقضى واجب هذا الطرف فى تنفيذه وينفسخ العقد حتما وبقوة القانون ويعود كل طرف إلى حالته قبل التعاقد وذلك عملا بالأحكام العامة فى القانون التى أجعلتها المادة ١٧٩ مدنى قديم واتى تطبيق على العقود كافة .

٢ — القول بأن تشريعات الحرب لم تفسخ العقود المبرمة مع رهايا الريح الألمان التى لم تنفذ بعد وإنما قصدت وقف تنفيذها مؤقتا مع الإبقاء على كيانها ليس له سند يؤيده ، إذ جاءت عبارات الأمران العسكريان ٦ سنة ٣٩ و ١٥٨ سنة ١٩٤١ فى حظر تنفيذ هذه العقود مطلقة غير موقوته ، وما كانت طبيعة الحرب لتدعو إلى التوقيت بأجل طال أو قصر وليس فى عرف القانون الدولى ما يناهض هذا المنظر .

المحكمت

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن بصفته رفع ضد الشركة المطعون عليها الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية قال فيها إنه على أثر قيام الحرب الأخيرة مع ألمانيا فى سنة ١٩٣٩ وصودر الأمر العسكرى رقم ٦ سنة ١٩٣٩ بحظر تنفيذ العقود المبرمة مع الرهايا الألمان قامت الشركة المطعون عليها بتصفية عقود القطن المبرمة بينها وبين البيوت التجارية الألمانية بواسطة محل شافر وشركاه بامبورج فانتجت هذه التصفية مبلغ ٢٠٩٠ جنيها و ١٣١ مليا منها

١٠٢١ جنيهها و ١٣٢ مليا فروق أسعار، ٧٢٧ جنيهها و ٢٧٢ مليا عمولة و ٣٤٧ جنيهها و ٧١٧ مليا فوائد و طلبت الحراسة الألمانية الحكم على المطعون عليها بهذا المبلغ وفوائده والمصروفات . وقد دفعت المطعون عليها هذه الدعوى بأن التصفية تمت لحسابها لا لحساب عملائها نظرا لاستحالة تنفيذ العقود — بسبب الحرب — وأنها كانت قد وافقت على طلب الاتحاد مصدرى القطن لإخطار مكتب المحاسبين هيوارت بريدسون بصفة مؤقتة عن ديونها الاحتمالية على ألمانيا مع تصفية عقود القطن بصفة مؤقتة على أساس أسعار اليوم التالى لقطع العلاقات بين البلدين ثم طلب منها الاتحاد في سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣ تقديم حساب مفصل عنها إلى مكتب المحاسبين المذكورين على سبيل التذكيرة، وأقر الحارس العام تعيين هذا المكتب لمراجعة حسابات الشركات التى تتعامل فى القطن مع ألمانيا، ولما وافقت الشركة المطعون عليها فى ٨ من مايو سنة ١٩٤٨ على كشف الحساب الذى أعده هذا المكتب مينا به فروق الأسعار على سبيل التذكيرة لم تقصد من ذلك إقرارا بمديونيتها وإنما قصدت لإيضاح نتيجة التصفية التى تمت لحسابها لا لحساب عملائها دون أن تكون مدينة بأى مبلغ يتعلق بفروق الأسعار . وقد أصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية حكما فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن بصفته مبلغ ٢٠٩٠ جنيهها و ١٢١ مليا والفوائد المستحقة على مبلغ ١٧٤٢ جنيهها و ٤٠٤ مليا بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد — استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٤٣ سنة ٩ ق تجارى — وأصدرت محكمة الاستئناف حكما فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين — وقد طعن الحارس العام على أموال الراجخ الألمانى بمصر على هذا الحكم بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٥ . ونظر الطعن بدائرة فحص الطعون فحضر الطاعن — وأصرت النيابة على طلب رفض الطعن — وقروت دائرة الفحص إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ . ونظر الطعن بتلك الجلسة فأصر كل طرف على طلباته كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أن من نتائج إعلان مصر الحرب ضد ألمانيا هو قطع كل علاقة مع رعاياها وتصفية العلاقات القائمة لا إلغائها أو فسخها . وفي نطاق هذا العرف الدولي صدر الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ٤١ مؤكدا الأمر رقم ٦ سنة ١٩٣٩ مع شيء من المغايرة والبيان — وأنه يبين من استعراض نصوص هذين الأمرين أن الحظر الذي أمر به الشارع بشأن المعاملات والالتزامات المالية القائمة والتي لم يتم تنفيذها حتى صدور الأمر العسكري الأول لم يقصد تعطيل هذه الالتزامات أو فسخها وإلغائها بصفة مطلقة . إنما قصد منع تنفيذها تنفيذا عينيا لمصلحة رعايا الرايخ الألماني لا أكثر وهو ما يتحقق به أمن الدولة وسلامتها — ولو أراد الإلغاء أو الفسخ لنص على ذلك صراحة الأمر الذي يفيد قيام هذه الالتزامات وتصفيتها بحالتها ما دام تنفيذها عينيا أصبح ممنوعا أو ممتنعا — وهو ما يقضى به العرف الدولي في أحوال الحرب — ويؤكد عدم إلغاء هذه العقود أن الشركة المطعون عليها لم تمسك بذلك من بادئ الأمر ولم تدع أن التصفية كانت لحسابها ولم تعترض هي أو اتحاد المصدرين على ما أمرت به وزارة المالية والحواصة الألمانية من تصفية هذه العقود — بل قدمت البيان اللازم عنها — أما ما اتجهت إليه الحواصة الإيطالية من رأى مخالف فهو اتجاه خاطيء . ومن ثم يكون تطبيق القواعد العامة في هذا الخصوص مخالفا للقانون فيما أمر به من تشريعات خاصة بالأمرين العسكريين ٦ سنة ٣٩ ، ١٥٨ سنة ٤١ فضلا عن أن الأحكام العامة للقانون لا تقتضى في حالة الحرب اعتبار العقود القائمة مفسوخة من تلقاء نفسها ما لم تنص على ذلك التشريعات الخاصة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن قيام الحرب مع ألمانيا قد انقطعت معه العلاقات التجارية والسياسية بين البلدين فأدى ذلك إلى استحالة تنفيذ شركة كارفر التزاماتها بسحقن القطن ، الأمر الذي يستتبع حتما سقوط الالتزامات المقابلة لبيوت الغزل الألمانية المتعلقة بالوفاء، ويعتبر العقد في هذه الحالة مفسوخا لاستحالة تنفيذه، وفقا لحكم المادة ١٧٩ مدني قديم الذي وقع التعاقد في ظله ويتم الفسخ بقرة القانون حيث ينقضى الالتزام على أثر

استحالة تنفيذه كما ينقض الالتزام المقابل له لتخلف سببه و يصبح كأنه لم يكن ويعود العاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وتعود الأقطان التي لم تشحن للملكية شركة كارفر ويحق لها التصرف فيها دون أن يتعلق بها حق للشترى أو لمحل شافر الذي لا يستحق عمولة طبقا لعقده الحاصل في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلا في حالة شحن البضاعة وسداد الثمن . وقد حظر الأمر العسكري رقم ٦ سنة ٣٩ في نصوصه العديدة التعامل مع رعايا الرايخ الألماني وبطلان كل عقد أو عملية تعقد بالمخالفة لهذا الأمر، وأوجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يكون حائزا بأية صفة لأموال ثابتة أو منقولة مملوكة للرعايا الألمان أو يكون دائنا أو مدينا لهم — أن يقدم بيانا عنها لوزارة المالية بالأوضاع المقررة في هذا الشأن ، إلا أن هذا الأمر والأمر ١٥٨ سنة ١٩٤١ الذي صدرنا نسخا للأمر الأول لم ينصا على قواعد أو إجراءات معينة بالنسبة للعقود التي لم تنفذ وما إذا كانت تعتبر مفسوخة أولا ، مما دعا اتحاد مصدري الأقطان إلى اصدار تعليمات إلى المصدرين ومن بينهم شركة كارفر لتصفية عقود القطن طبقا لسعر العقود في اليوم التالي لإعلان الحرب وعمل كشوف عن حقوقهم وديونهم قبل المانيا وذلك بصفة مؤقتة حتى يتفق على الأوضاع الخاصة بها مع وزارة المالية واستمرت بيوت التصدير تحررا لكشوف لوزارة المالية على أساس تصفية هذه العقود في اليوم التالي لإعلان الحرب وعلى سبيل التذكرة — Par memoire إلى أن أبلغت وزارة المالية اتحاد مصدري الأقطان في سنة ١٩٤٤ بأن تبين تقارير مراجعة الحسابات ما أمكن تفصيلات الديون التي يجب التمييز فيها بين ديون الأقطان المشحونة وفوائدها وبين ديون فروق السعر لعقود الأقطان التي لم تشحن . أما فيما يتعلق بفروق الأسعار المدرجة للتذكرة في النموذج والتي لم يتخذ للآن قرار بشأنها فيجب على المراجعين أن يبينوا في تقاريرهم مطابقة المبالغ الخاصة بهام مع تحديد ما إذا كان المصدرون قد قاموا بتصفية هذه العقود لحسابهم أم قاموا بتغطية هذه المشتريات لدى مصدرين آخرين وما إذا كانت هذه الأقطان معدة للشحن — وقد أبلغ الاتحاد هذه التعليمات إلى المطعون عليها فحررت الكشف المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٤٥ على أساسها فاستندت الحراسة على توقيعهما عليه وإقرارها بصحة الحساب الوارد به لمطالبتها

بفروق الأسعار والسمدرة باعتبارها مستحقة لبيوت الغزل الألمانية وائل
شافر — ولما كانت تشريعات الحرب لم تنص على إجراءات أو أوضاع قانونية
معينة فيما يتعلق بمثل هذه العقود المبرمة بين المصدرين والبيوت التجارية الألمانية
فانه يتعين إخضاع هذه العقود لحكم القانون العام فتعتبر مفسوخة بحكم القانون
بالنظر لاستحالة تنفيذها وهو ما انتهت إليه الحراسة العامة على أموال الإيطاليين،
أما إقرار شركة كارفر للكشف المرسل منها بنتيجة التصفية فإنه لا يغير من مركزها
القانوني لأن وضعه أصلا بهذه الطريقة كان بصفة مؤقتة بناء على تعليمات واردة
إليها من اتحاد مصدرى الأقطان وتعليمات وزارة المالية التي قبلت أن تدرجه
فروق الأسعار على سبيل التذكيرة ، دون أن تبت في الموضوع من الوجهة القانونية
كما فعلت الحراسة الإيطالية، ويضاف إلى ذلك أن الاتفاق الخاص بتسوية
الديون مع ألمانيا لم يعالج العقود التي لم يتم تنفيذها بسبب الحرب إذ اعتبرت
مفسوخة لاستحالة تنفيذها . ومتى كانت هذه العقود لم تنظم بأوضاع خاصة
في تشريعات الحرب أو الاتفاقيات الدولية فإنه يجب إخضاعها للأحكام العامة
فتعتبر مفسوخة بحكم القانون لاستحالة تنفيذها . ومن ثم تعتبر التصفية التي أجرتها
المطعون عليها لحسابها باعتبارها صاحبة البضاعة تتحمل نتائجها من خسارة ويعود
لها ما تجنيه من ربح وتكون الدعوى على غير أساس — وهذا الذي قرره
الحكم المطعون فيه يتفق والقواعد القانونية الصحيحة . ذلك أن العقود التي
تناولها كشف الحساب المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٤٥ لم تكن قد نفذت حتى
قامت الحرب وترتب عليها قطع العلاقات التجارية والسياسية بين مصر وألمانيا
ثم صدر الأمران العسكريان ٦ سنة ٢٩ و ١٥٨ سنة ١٩٤١ حائلين دون تنفيذ
هذه العقود ومرتبين البطلان على كل ما يخالف أحكامهما . وقد اعتبر الحكم
المطعون فيه قيام الحرب وانقطاع العلاقات والمواصلات وصدور التشريعات
الاستثنائية قوة قاهرة وسببا أجنبيا يستحيل معه تنفيذ هذه العقود — ومتى
صار تنفيذ التزام أحد الطرفين مستحيلا بعد انعقاد العقد التبادلي بسبب أجنبي،
فانه ينقضي واجب هذا الطرف في تنفيذه وينفسخ العقد حتما وبقوة القانون،
ويعود كل طرف إلى حالته قبل التعاقد وذلك عملا بالأحكام الدائمة في القانون

التي أوجلتها المادة ١٧٩ مدني قديم والتي تطبق على العقود كافة، وهي تنص على أنه إذا انفسخ العقد بسبب عدم إمكان الوفاء تنفسخ أيضا كافة التعهدات المتعلقة به — وأما ما تقوله الطائفة من أن تشريعات الحرب لم تنفسخ هذه العقود التي لم تنفذ بعد وإنما قصدت وقف تنفيذها مؤقتا مع الإبقاء على مكانها فليس له سند يؤيده — ولم ينص الأمران ٦ سنة ٣٩ و ١٥٨ سنة ٤١ على وقف تنفيذ تلك العقود بصفة مؤقتة — بل جاءت عباراتهما في حظر تنفيذ تلك العقود مطلقة غير موقوتة . وما كانت طبيعة الحرب لتدعو إلى التوقيت بأجل طال أو قصر — وليس في عرف القانون الدولي ما يناهض وجهة نظر الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانفساخ هذه العقود وبعدم إلزام المطعون عليها بالمبالغ التي تضمنها كشفها المؤرخ ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ لا يكون مخالفا للقانون، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد قزاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
وهبة السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٠١ سنة ٢٥ القضائية :

حوالة "حوالة الحق" "شروط النفاذ" "شروط النفاذ قبل المدين" . إلزام
"إنتقال الإلتزام" "حوالة الحق" .

قبول المدين للحوالة حتى تنفذ قبله . هو القبول الذي يصدر منه وقت الحوالة أو بعدها . لا يند
قبولا بالمعنى الذي قصده المشرع بالمادة ٣٠٥ مدني تصریح المدين في سند الدين أنه يقبل مقدما
حوالة الحق للغير .

مؤدى نص المادة ٣٠٥ من القانون المدني - على ألا تكون حوالة الحق
المدني نافذة قبل المدين إلا إذا قبلها أو أعلن بها - أن القبول الذي يعتد به
في هذا الخصوص هو ذلك الذي يصدر من المدين وقت الحوالة أو بعدها
بحيث يتم عن علمه بها فيكف عن سداد الدين إلى الدائن الأصلي ولا يعامل
بشأنه إلا الدائن الجديد . أما إذا تضمنت عبارة السند تحويلا للدائن بتحويل
الحق موضوع السند لمن يشاء بغير توقف على رضا المدين فإن ذلك لا يعد قبولا
بالمعنى الذي قصده المشرع بالمادة ٣٠٥ من القانون المدني إذ أن إطلاق عبارة
السند على هذا النحو وورودها فيه سابقة على الحوالة لا يتحصل معه علم المدين
بشخص المحال إليه وبتاريخ الحوالة ، فلا يغني عن إعلانه بها وقت إتمامها
أو بعده أو الحصول على قبوله لها ، حتى يتحقق الغرض الذي يستهدفه المشرع
من وجوب اتخاذ هذين الإجراءين بما يرفع الشك لدى المدين بالنسبة للشخص
لذي يجب أن يوفى له الدين عند حلول ميعاد الاستحقاق .

المحكبة

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول باعتبارهم ورثة المرحوم زكي على الحو أقاموا الدعوى رقم ٢٢٨/١٣٥ سنة ١٩٥٢ على طنطا مختصمين الطاعن والمطعون عليهم الرابع والخامس ، وذكروا في بيانها أن الطاعن مدين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بموجب سند محور في ١٤ من يونيه سنة ١٩٥١ لمصلحة المطعون عليهم الرابع والخامس ، ومستحق السداد في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ وثابت به أن قيمته دفعت نقدا وأنه إذا تأخر المدين عن السداد استحققت عليه فوائد بواقع ٨ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، وقد حول هذا السند إلى مورثهم في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥١ وثبت في التحويل أن المحيلين تسلموا قيمة السند نقدا وأنهما ضامنين متضامنين في السداد ، وقد أقام المطعون عليهم هذه الدعوى بسبب امتناع المدين الأصلي والمحيلين عن سداد قيمة السند رغم مطالبتهم بها ، وطلبوا الحكم بإلزام الطاعن باعتباره مدينا والمطعون عليهم الرابع والخامس باعتبارهما ضامنين متضامنين بأن يدفعوا لهم قيمة هذا السند ومقدارها ٣٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٨ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد - وانحصر دفاع الطاعن فيما رده من أنه أوفى الدين إلى الدائنين الأصليين بمقتضى مخالصة مؤرخة في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وأن الحوالة المدعى بها حررت بورقة مستقلة ، وهي في حقيقتها لاحقة على سداد الدين وغير نافذة في حقه لعدم قبولها أو إعلانه بها ، وطلب الطاعن إخراجهم من الدعوى واحتياطيا الحكم له على المطعون عليهم الرابع والخامس بما عساه أن يحكم به عليه . وبتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن باعتباره مدينا والمطعون عليهم الرابع والخامس باعتبارهما ضامنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم الثلاثة الأول مبلغ ٣٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق

للسداد ، وفي دعوى الضمان بإلزام المطعون عليهما الرابع والخامس بأن يدفعوا للطاعن نفس المبلغ وفوائده على الوجه السالف بيانه في الدعوى الأصلية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٨ سنة ١٣٠٩ ق لدى محكمة استئناف طنطا وطلب إلغاءه فيما قضى به من إلزامه بأن يدفع للمطعون عليهم الثلاثة الأول مبلغ ٣٠٠٠ جنيه والفوائد والحكم برفض دعواهم قبله . وقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيينه الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وبتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، ذلك أنه وقد تمت حوالة الحق بورقة مستقلة عن سند الدين دون الحصول على قبوله وبغير أن تعلن إليه طبقا للقانون ، فهي غير نافذة في حقه ويجوز له أن يتمسك قبل المحال إليه بالسداد الحاصل منه إلى الدائن الأصلي . أما قبوله الحوالة بوجه عام عند تحرير سند الدين فلا يفيد عليه بانتقال الحق لغير دائئه الأصلي ، وبما أنه لم يخطر وقت الاستحقاق أو قبله بانتقال ملكية الحق إلى المحال إليه وهو مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول ، فإن ذمته تبرأ من الدين بسداده إلى الدائنين الأصليين وهما المطعون عليهما الرابع والخامس ، ويرتب الطاعن على ذلك القول بأن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذا اعتبر الحوالة المشار إليها نافذة في حقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في خصوص ما يثيره الطاعن في سبب النعى على ما ورد فيه : ” ومن حيث إن المستأنف - أي الطاعن - يحتاج بأنه لم يقبل الحوالة أو يعلن بها ، وهذا الدفاع مردود بأن عبارة السند تضمنت تحويل الدائن الحق في تحويل السند لمن يشاء بدون توقف على رضا المدين ” وهذا الذي أقيم عليه الحكم مخالف للقانون ،

ذلك أن المادة ٣٠٥ من القانون المدني ، إذ نصت على ألا تكون حوالة الحق المدني نافذة قبل المدين إلا إذا قبلها أو أعلن بها ، فإن مؤدى ذلك أن القبول الذى يعتد به فى هذا الخصوص هو ذلك الذى يصدر من المدين وقت الحوالة أو بعدها بحيث يتم عن علمه بها فيكف عن سداد الدين إلى الدائن الأصيل ولا يعامل بشأنه إلا الدائن الجديد . أما إذا تضمنت عبارة السند تحويلا للدائن بتحويل الحق موضوع السند لمن يشاء بغير توقف على رضا المدين ، فإن ذلك لا يعد قبولا بالمعنى الذى قصده المشرع بالمادة ٣٠٥ من القانون المدني ، إذ أن إطلاق عبارة السند على هذا النحو وورودها فيه سابقة على الحوالة لا يحصل معه علم المدين بشخص المحال إليه وبتاريخ الحوالة ، فلا يغنى عن إعلانه بها وقت إتمامها أو بعده أو الحصول على قبوله لها ، حتى يتحقق الغرض الذى يستهدفه المشرع من وجوب اتخاذ أحد هذين الاجراءين بما يرفع الشك لدى المدين بالنسبة للشخص الذى يجب أن يوفى له الدين عند حلول ميعاد الاستحقاق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون ممينا مما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فواد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
وعبد السلام بلج ، ومحمود افاضى المستشارين .

(١٠٥)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) ، (ب) ، (هـ) تنفيذ ” أحكام عامة ” في السند التنفيذي وما يتصل
به ” في إعلان السند التنفيذي “ .
” جزاء إغفاله أو عدم مراعاة أوضاعه “ . دفعوع ” دفعوع
لا تتعلق بالنظام العام “ .

إغفال إعلان السند التنفيذي والتنبية على المدين بالوفاء أو عدم مراعاة
الأوضاع التي يتطلبها القانون في الإعلان وإن كان يترتب عليها البطلان
إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين
وحده فلا يقبل من غيره التمسك به .

” عدم ضرورة إعلان المدين بما عداه “ .

كفاية إعلان المدين بصورة السند التنفيذي وعدم ضرورة إعلانه بما عداه من الأوراق
الخامسة بخويل الدين . الم ٤٦٠ مرافعات .

(ج) تنفيذ عقارى ” تنبيه نزع الملكية “ ” إعلانه “ . دفعوع ” دفعوع
لا تتعلق بالنظام العام “ .

البطلان المترتب على عدم إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لشخصه أو في موطنه لا يتعلق
بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين .

(د) تنفيذ عقارى ” الحائز “ . حائز . دفعوع . رهن ” آثار الرهن بالنسبة
إلى الغير “ ” الحائز وحقوقه “ .

دفعوع المدين التي يجوز للحائز أن يتمسك بها بالمشرط المبينة بالمادة ١٠٧٣ مدني
هي الدفعوع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ولا علاقة لها بإجراءات التنفيذ الشكلية
التي نص عليها قانون المرافعات .

(و) نقض . " إجراءات الطعن " " تقرير الطعن " " تفصيل أسباب الطعن في التقرير " .

لا اعتداد ببيان وجه الطعن في المذكرة الشارحة مادام أنه لم يرد بتقرير الطعن .

١ - إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبية عليه بالوفاء وإن كان من الإجراءات التي رتب القانون على إغفالها البطلان إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، إذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به - فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد إلا من الطاعن وهو الحائز وهو غير المدين فإن النتيجة التي انتهى إليها الحكم برفض هذا الاعتراض تكون صحيحة في القانون .

٢ - لاجدوى من نفي الحائز ببطلان إعلان السند التنفيذي لأحد ورثة المدين لتوجيهه إليه وهو قادر دون وصيه لأن الاعتراض بذلك هو للمدين أو أحد ورثته الذي وقع البطلان في حقه .

٣ - إن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتنبية نزاع الملكية لشخصه أو في موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك ، إلا أن هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين - وإذا كان الثابت أن ورثة المدين لم يتمسكوا بهذا البطلان فليس للحائز حق التحدث عنه .

٤ - دفع المدين التي يجوز للحائز أن يتمسك بها بالشروط المبينة بالمادة ١٠٧٣ من القانون المدني هي الدفع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ، ولا علاقة لها بإجراءات التنفيذ الشكلية التي نص عليها قانون المرافعات .

٥ - لم توجب المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في إجراءات التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذي المطلوب تنفيذه ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين .

٦ - إذا كان ما نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه غير وارد في تقرير الطعن فلا اعتداد بتحديثه عنه بمذكرته الشارحة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرحوم محمود عبد الحميد لاشين مورث المطعون عليهم هذا الأول كان قد اقترض من بنك الأراضى مبلغاً من المال ورهن له ضماناً للدين ٩ ف و ٢٢ ط و ٣ س شائعة في ٤٦ ف و ١٥ ط و ٢٢ س بزمام هورين وكفر هورين مركز السفطة ، وذلك بمقتضى عقد رهن رسمى محرر في ١٩/١/١٩٢٨ ومسجل في ١٩٢٨/١/٢٥ . وبمقد بيع مسجل في ١٥/١/١٩٤٠ اشترى الطاعن من محمد محمود لاشين (المطعون عليه الثانى) عن نفسه وبصفته وكيلاً عن والدته زكية أبو الفتوح نصار ٢٣ ط و ١٦ س ، وبمقتضى عقد حلول رسمى محرر في ٢٨/٩/١٩٤٦ حول بنك الأراضى المصرى ووزارة المسالية حقوقهما الناشئة عن عقد الرهن المذكور للمطعون عليه الأول "عبد الوهاب حنفى التركى" مقابل مبلغ ١٤٧٠ ج و ٦٦ م — ولما لم يقم ورثة المدين بسداد دين الرهن سار المطعون عليه الأول في إجراءات نزع ملكية العقار ، فأعلن تنبيه نزع الملكية إلى الورثة في ٢٨/٥/١٩٥٣ ، كما أعلن الطاعن بوصفه حائزاً للعقار بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٣ بتنبيه نزع ملكية وإنذار منها عليه بدفع الدين المطلوب أو تخلية العقار وإلا جرى التنفيذ في مواجهته ، ثم أودع المطعون عليه الأول قائمة شروط البيع وأخطر بها الطاعن وحدد جلسة ١٧/٣/١٩٥٤ للنظر فيما عساه أن يقدم من اعتراضات . وفى ٢١/٣/١٩٥٤ قرر الطاعن بالاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك للأسباب التى ذكرها بتقرير الاعتراضات ، وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٤ قضت محكمة طنطا الكلية فى تلك الدعوى ، رقم ١٩٣/٣/١٩٥٤ ببوع بقبول الاعتراضات شكلاً وفى الموضوع ببطلان إعلان تنبيه نزع الملكية وماتلأه من إجراءات وألزمت المطعون عليه الأول بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٠٣ لسنة ٤ ق التى قضت

في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الاعتراضات على قائمة شروط البيع وألزمت الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين و ١٠٠٠ قرش أتعاب المحاماة عنهما، وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ ولم يحضر أحد عن الطاعن، وصحمت النيابة العامة على إرجاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وحددت لنظره جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصر كل من الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بدفاعه الوارد بمذكرته .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب، ينعي الطاعن في أولها وفي الشق الأخير من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من رفض الاعتراض المؤسس على بطلان إجراءات التنفيذ لعدم إعلان جميع ورثة المدين قبل الشروع في التنفيذ . قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن المادة ٤٦٢ من قانون المرافعات تقضي بوجوب إعلان الورثة بالسند التنفيذي إذا كان المدين قد توفي قبل البدء في التنفيذ — والمطعون عليه الأول لم يعلن جميع ورثة المدين بالسند التنفيذي وإنما جاء الإعلان مقصورا على بعض الورثة وهم محمود ومجد ومديحه منفلا الباقيين وهم عبد الحميد وأحمد سامي وعبد الجواد مما يقتضي بطلان هذا الإعلان — كما جاء إعلان أحد ورثة المدين وهو محمود مجد لاشين باطلا لأن الإعلان وجه إليه مع أنه كان قاصرا في ذلك الوقت مما كان يتعين معه توجيه الإعلان إلى الوصي عليه ورغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبيه عليه بالوفاء وإن كان من الإجراءات التي رتب القانون على إغفالها البطلان إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد إلا من الطاعن وهو الحائز وهو غير

المدين — فإن النتيجة التي انتهى إليها الحكم برفض هذا الاعتراض صحيحة في القانون ولا جدوى من النعي بطلان الإعلان لتوجيهه إلى القاصر محمود محمود لاشين أحد ورثة المدين دون وصيه ، لأن الاعتراض بذلك هو للمدين أو أحد ورثته الذي وقع البطلان في حقه دون الحائز — ولا محل لما أثاره الطاعن في مذكرته الشارحة من أن ما أعلن إلى الورثة ليس هو السند التنفيذي لعقد القرض والرهن بل هو ترجمة له غير مذبلة بالصيغة التنفيذية — ذلك أن الطاعن لم يضمن سبب الطعن الوارد بالتقرير هذا النعي فلا اعتداد بتجديده عنه بمذكرته الشارحة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول اعتراض الطاعن على شروط البيع وبطلان إجراءات تنبيه نزع الملكية وما ترتب عليه من إجراءات إعلان التنبيه لورثة المدين قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن المحضر القائم بالإعلان سلمه مباشرة لجهة الإدارة دون أن يثبت في أصل الإعلان وصورته الخطوات السابقة على هذا التسليم عملاً بأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات مما يترتب عليه البطلان وفقاً لحكم المادة ٢٤ من ذات القانون . ومتى بطل إعلان التنبيه فإن إعلان الحائز بالدفع أو التخلي يكون باطلاً كذلك عملاً بنص المادة ١٠٧٢ من القانون المدني لأن إنذار الحائز وفقاً لحكم هذه المادة لا يكون إلا بعد التنبيه أو معه وأن من حقه كحائز أن يتمسك بهذا البطلان عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٠٧٣ من القانون المدني ، ويؤكد ذلك أيضاً نص المادة ٣/٩٥ مرافعات التي تضع على عاتق المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بطلان صحيفة الدعوى إذا ما تبين وجهاً من أوجه البطلان .

ومن حيث إن هذا النعي مردود — أولاً — بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله : "وحيث إن بطلان إعلان التنبيه هو دفع متعلق بالمدين وحده وهو وحده صاحب الحق في إبدائه بالطريق القانوني وهو الاعتراض على قائمة شروط البيع ، فإذا لم يبدئه فليس للحائز أن يتمسك بهذا الدفع لأن المادة ٦٤٢

من قانون المرافعات صريحة في أنه يجب على المدين والحائز والدائنين المشار إليهم في المادة ٢/٦٣٢ إبداء أوجه البطلان بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها. وحيث إن ورثة المدين لم يدفعوا ببطلان إعلان تنبيه نزع الملكية فليس للمستأقف عليه الأخير حق إبداء هذا الدفع — أما ما جاء بالمادة ٢/٦٣٦ مرافعات من أن الإنذار يجب أن يكون مصحوبا بتبليغ التنبيه فالغرض منه ألا يسبق الإنذار التنبيه، وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يخالف فيه للقانون. ذلك أن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتنبيه نزع الملكية لشخصه أو في موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك، إلا أن هذا البطلان غير متعلق أيضا بالنظام العام، إذ هو قد شرع لمصلحة المدين، وإذا كان الثابت أن ورثة المدين لم يتمسكوا بهذا البطلان فليس للحائز وهو الطاعن حق التحدث عنه، ومردود ثانيا بأن دفع المدين التي يجوز للحائز أن يتمسك بها بالشروط المبينة بالمادة ١٠٧٣ من القانون المدني هي الدفوع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ولا علاقة لها بإجراءات التنفيذ الشكلية التي نص عليها قانون المرافعات والتي هي مناط النزاع في هذه الدعوى.

ومن حيث إن الطاعن ينعي في الشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بقصور يعيبه ويبطله، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدوريتها بعدم جواز سريان الحوالة في حقه وببطلان إجراءات التنفيذ تبعا لذلك تأسيسا على أن المطعون عليه لم يعلن جميع الورثة بمقد الحوالة قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ بل أعلن بعضهم فقط ولكن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه.

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه بالرغم من أن الحكيم الابتدائي والمطعون فيه قد تناولا الرد على ما أناره الطاعن في هذا الصدد إذ جاء بالحكم المطعون فيه ما يأتي : ”وحيث إن محكمة أول درجة أصابت في قضائها برفض الاعتراض الأول المؤسس على بطلان الإجراءات لعدم إعلان جميع ورثة المدين به قد الحلول للأسباب الواردة بحكمها“ بالرغم من ذلك فإنه لا جدوى من إثارة هذا النعى، ذلك أن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات لم توجب في إجراءات التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذي المطلوب التنفيذ به ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المنشار ، وبحضور السادة : الحسيبي العوضى ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بلبح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ القضائية :

مسئولية "المسئولية التقصيرية" "الخطأ" "تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ"
"مسئولية الحكومة عن تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر" . حكم
"عيوب التدليل" "فساد الاستدلال" "ما لا يعد كذلك" .

تأسيس الحكم قضاءه برفض دعوى التعويض عن إصابة الطاعنة التي كانت في شرفة منزلها
أثناء تفريق رجال البوليس لمظاهرة على تقي وقوع خطأ ما من جانبهم وإيراده الاعتبارات السائغة
المبررة لقضائه . النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لما أورده
محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أسباب أقامت عليها مسؤولية الحكومة عن
فعل تابعيها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التي قامت يوم
وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطاعنة وما أسنده ذلك الحكم إليهم من خطأ
يتمثل في إطلاقهم الأعمرة النارية على غير هدى وبدون دقة — مع وجود متسع
من الفضاء أمامهم وإحداثهم نتيجة لذلك ولعدم إحكام الرماية إصابة الطاعنة
التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد
تناول بالتنفيذ ما ورد في هذه الأسباب فأوضح — مما حصله من الوقائع —
أنه لم يكن ثمت — في مكان وقوع الحادث — فضاء متسع وأنه لم يثبت أن
رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزافا — وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعنة
على تقي وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس — موردا في ذلك من الاعتبارات
السائغة ما يبرر قضاءه فإن النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون
على غير أساس .

المحكمت

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن في أن الطاعة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥١ كلى بمحكمة الإسكندرية الابتدائية طالبة الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ألف جنيه والمصاريف والأتعاب، وذكرت في دعواها أن هذا المبلغ تعويض لها عن أصابتها بجيار نارى من رجال بوليس مدينة الاسكندرية أثناء مطاردتهم المتظاهرين في الطرقات في يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٦، وقد تسبب من هذه الإصابة بجروح في جبهتها وعينيها نشأ عنها فقد عينها اليسرى . وبتاريخ ١٩٥٢/٥/٤ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا لها متضامين مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصروفات وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم إلى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٢٧٥ لسنة ٨ ق كما استأنفته الطاعة بالاستئناف رقم ٢٧٦ لسنة ٨ ق وضم الاستئنافان ثم قضت فيها محكمة استئناف اسكندرية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع بالنقض والحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت الطاعة بالمصروفات وبمبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة - وبتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٥٥ طعنت الطاعة في هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لتقضى فيه بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن محصل ما تنعى به الطاعة في السهب الأول على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في القانون، ذلك أن الواقعة الثابتة في ذلك الحكم هي أن الطاعة

قد أصيبت بالمياء النارية أثناء وجودها في مسكنها ، ومع ذلك فقد رفع الحكم المطعون فيه المسؤولية عن المطعون عليهم تأسيسا على أن العمل الذي قام به رجال البوليس وهو إطلاق الأعيرة النارية لفض المظاهرة هو عمل مشروع مهما كانت النتائج المترتبة عليه ، وهذا التأسيس خاطئ ، قانونا لأن القانون وإن كان أباح للفرد أو للحكومة استعمال الحق إلا أن هذا الاستعمال مقيد ألا يلابسه خطأ أو رعونة أو عدم تبصر أو مجانبة للحيلة فإذا لابس استعمال الحق شيء من ذلك وأصاب الغير ضرر نتيجة له حقت المسؤولية ووجب التعويض ، وقد خالفت محكمة الاستئناف بقضائها ما قررت محكمة النقض في قضاء سابق لما وقد أوجبت فيه على رجال الحفظ عند القيام بالمحافظة على الأمن اتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض دون ارتكاب أعمال خارجة عما يكون لازما لتحقيقه .

وحيث إن حاصل ما تنعى به الطاعنة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بفساد الاستدلال إذ شوه الواقعة التي طرحتها الطاعنة على محكمة الموضوع بيانا لما اكتنف فعل رجال البوليس من خطأ مبنى على عدم التبصر وفقدان الحيلة ، ذلك أنها ذكرت في هذا الخصوص أن الأعيرة النارية كانت تطلق في الهواء جزافا وبغير تبصر وبطريقة تعرض الآمنين في مساكنهم للخطر مما أدى إلى إصابة واجهات المنازل وقد كانت إصابتها على هذا النحو وبهذا السبب . وقد أخذ الحكم المطعون فيه الطاعنة بهذا القول ذا كرا في أسبابه أنها لم تثبت أن رجال البوليس كانوا يطلقون الأعيرة النارية على واجهات المنازل بالذات مع أنها لم تذكر في دعاها أن رجال البوليس قد عمدوا إلى إطلاق النار في واجهات المنازل حتى تطالبها المحكمة بإثبات ذلك .

وحيث إن النعى بما ورد في هذين السببين مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد سرده لوقائع الدعوى عرض لما أورده محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أسباب أقامت عليها مسؤولية الحكومة عن فعل تابعيها من رجال البوليس أثناء قيامها بتفريق المظاهرات التي قامت في الاسكندرية يوم وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطاعنة وما أسند ذلك الحكم إليه من

خطأ يتمثل في إطلاقهم الأعيرة النارية على غير هدى وبدون دقة مع وجود متسع من الفضاء أمامها وإحداثهم نتيجة لذلك ولعدم إحكام الرماية إصابة الطاعنة التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه ، وقد تناول الحكم المطعون فيه بالتفنيد ما ورد في هذه الأسباب فأوضح مما حصله من الوقائع أنه لم يكن ثمة في مكان وقوع الحادث قضاء متسع ، وأنه لم يثبت أن رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزافا وتأسس قضاؤه برفض دعوى الطاعنة على نفى وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقم قضاؤه برفض مسئولية الحكومة عن أعمال تابعيها من رجال البوليس على الزعم بأن هؤلاء حقا مطلقا في رفض المظاهرات بالقوة وبإطلاق الأعيرة النارية تأسيسا على أنه فيما يتخذونه في هذا السبيل إنما يقومون بعمل مشروع فلا يسألون عما ينتج للغير من جراء ذلك من أضرار، بل أقامه على نفى وقوع خطأ من جانبه موردا في ذلك من الاعتبارات السائغة ما يبرر قضاؤه ، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الثالث مردود بما سلف ذكره إذ هو منطوقا بأورده الطاعنة بسبب النعي الأول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المقتدر ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العروسي ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٥ القضائية :

رسم التسجيل " طبيعته " " الواقعة المنشئة له " .

هو في حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها بمناسبة ما يقدم عنها
من محركات بطلب تسجيلها .

الواقعة المنشئة لهذه الضريبة التي يحدد بموجبها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق أو التصديق
لأن المشرع أوجب تحصيلها وقتئذ .

تحديد فئة هذه الضريبة وفقا للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد برفعها
قبل إتمام التسجيل .

مفاد نص المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن
رسوم التسجيل ورسوم الحفظ أن رسم التسجيل مقرر بفئة نسبية تتغير بحسب
تغير القيمة التي يتعلق بها المحرر المراد تسجيله دون نظر إلى المنفعة الخاصة التي يفيد
منها الشخص من هذا التسجيل وبغير التفات إلى نفقات المصلحة في هذا الخصوص ،
إذ أن ما تتحمله في سبيل القيام بعمليات التسجيل لا يبدو أن يكون نفقات ثابتة
متساوية بالنسبة لها جميعا بغير تفاوت بين عملية وأخرى ، ومؤدى ذلك هو
اعتبار هذا الرسم في حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند
تداولها بمناسبة ما يقدم عنها من محركات بطلب تسجيلها ، ومتى تقرر ذلك ، فإن
الواقعة المنشئة لهذه الضريبة والتي يحدد بموجبها المركز القانوني للشخص هي
واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود

العرفية ، ذلك أن المشرع أوجب تحصيل هذه الضريبة عند التوثيق أو التصديق فلا يجوز بعدئذ المساس بحقوق الأفراد المتعلقة بفئة هذه الضريبة التي تحدت طبقا للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد برفعها قبل إتمام التسجيل .

المحكمت

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن في أن الطاعن بصفته وليا طبيعيا على ابنه مدحت أقام الدعوى رقم ٣٠٥٥ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة مختصا المطعون عليها — مصلحة الشهر العقارى — وقال في بيانها إنه بتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥١ تقدم إلى مصلحة الشهر العقارى بالقاهرة لتوثيق عقدا لهبة الصادر منه إلى ابنه مدحت والمتضمن هبة ٤٥٥ فدانا قدر ثمنها بمبلغ مائة ألف جنيه ، وتم تقدير رسم التسجيل طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بواقع $\frac{1}{2} \%$ من قيمة الأتيان الموهوبة بمبلغ وقدره ٣٥٠٠ جنيه دفعه في ذات اليوم الذى تم فيه توثيق الهبة في عقد رسمى . وقبل أن يتم تسجيل العقد صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ برفع فئة رسم التسجيل إلى $\frac{5}{10} \%$ واضطر — الطاعن — إزاء تمسك المصلحة بمعاملته طبقا لأحكام القانون الجديد — إلى تكملة الرسم بدفع مبلغ ١٧٠٠ جنيه ثم أقام الدعوى طالبا إلزام المطعون عليها برد هذا المبلغ إليه على أساس من المادة ١/١٨١ من القانون المدنى باعتبار أنها قد قبضته دون أن يكون مستحقا لها . وبتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة للطاعن بطلباته . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٣٨٠ سنة ٧١ قضائية ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ . وبتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٩ عرض

الطعن على دائرة مفص الطعون ، وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن ، وقروت دائرة الفحص إحالته إلى الدائرة للمدنية بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعواه على أساس أن دفع رسم التسجيل وقت توثيق عقد الهبة في محرر رسمي لا يؤدي إلى التخلص من الالتزام به بمقولة إن هذا الرسم - وقد فرضه القانون متماثل بعملية التسجيل بالذات - فإن تحصيله عند التوثيق هو تحصيل متقدم على وقت الاستحقاق الذي يحتمل أن يزيد فيه مقداره أو ينقص ، ورتب الحكم على ذلك اعتبار مقدار هذا الرسم معلقا على ما يتعين به بمقتضى القانون الذي يكون معمولا به وقت حصول الأمر الذي فرض من أجله وهو التسجيل . ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الحكم مخالف للقانون ، ذلك أن المشرع قد حدد الوقت الذي يستحق فيه رسم التسجيل ، فأوجب سدادده عند التوثيق أو التصديق على التوقيعات . ولا تلتزم بين أداء الرسم في ذاته وإتمام عملية التسجيل التي تستلزم استيفاء إجراءات عدة تحتم وجود فارق زمني قد يطول أو يقصر تبعا لظروف الأحوال ، وطالما أن دافع الرسم قد أوفى به كاملا في الوقت الذي حدده المشرع وبالفئة المقررة بالقانون المعمول به وقت سدادده ، فلا تأثير بعد ذلك لأي تعديل تشريعي يرفع هذه الفئة أو يخفضها .

وحيث إن هذا المعنى في محله ذلك إن المشرع قد نص بالمادة الخامسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ على أنه "إذا وقع أى تصرف من التصرفات الميمنة أنواعها بالجدول المرافق لهذا القانون بإشهاد أو بعقد عرفي مطلوب حفظه حصات رسوم التسجيل عند تحرير الإشهاد أو حفظ العقد العرفي . وإذا كان التصرف بعقد عرفي واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظفين والمسؤولين العموميين المخول لهم التصديق على الإيضاعات أو الاختتام أن يحصلوا مع رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما إليها" . ونص بالمادة

الأولى من ذلك القانون على فرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو إ�هاد أو تصرف أو حكم بحسب ما هو مبين بالجدول المرافق له الذى حدد به رسم تسجيل الهبة بواقع $\frac{3}{2}\%$ من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة ، ولما كان رسم التسجيل مقررا على النحو المتقدم بيانه بفئة نسبية تتغير بحسب تغير القيمة التى يتعلق بها المحور المراد تسجيله ، دون نظر إلى المنفعة الخاصة التى يفيد منها الشخص من هذا التسجيل وبغير التفات إلى نفقات المصلحة فى هذا الخصوص ، إذ أن ما تتحمله فى سبيل القيام بعمليات التسجيل لا يعدو أن يكون نفقات ثابتة متساوية بالنسبة لها جميعها بغير تفاوت بين عملية وأخرى ، فإن مؤدى ذلك هو اعتبار هذا الرسم فى حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية ، وقد تداولها بمناسبة ما يقدم منها من محررات بطلب تسجيلها . ومتى تقرر ذلك فإن الواقعة المنشئة لهذه الضريبة والتى يحدد بموجبها المركز القانونى للشخص هى واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات فى العقود العرفية ، ذلك أن المشرع أوجب تحصيل هذه الضريبة عند التوثيق أو التصديق ، فلا يجوز بعدئذ المساس بحقوق الأفراد المتعلقة بفئة هذه الضريبة التى تحددت طبقا للقانون المعمول به وقت تحصيلها ، ولو صدر تشريع جديد برفعها قبل إتمام التسجيل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن التى يطلب بموجبها رد مبلغ ١٧٠٠ جنيه اضطر إلى دفعه لمصلحة الشهر العقارى لتمسكها به بسبب رفع فئة رسم تسجيل الهبة إلى 5% بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ رغم سداده لهذا المبلغ حال توثيق هذا العقد فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥١ بواقع $\frac{3}{2}\%$ طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعمول به وقتئذ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ويتعين لما سبق بيانه تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود إقاضي المستشارين .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) إعلان " كيفية الإعلان " .

إغفال المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه عند تسليم ورقة الإعلان إلى من ذكروا
بالم ١٣ مرافعات يبطل الولاية م ٢٤ مرافعات مثال لإعلان إخوة وزوجة .

(ب) نقض " إجراءات الطعن " " تقرير الطعن " " الخصوم في الطعن " .

لا يجوز أن يكون خصما في الطعن بالنقض من لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة
الثانية ولو كان خصما أمام محكمة الدرجة الأولى .

(ج) حكم " بياناته " . دعوى " نظر الدعوى أمام المحكمة " " تلاوة
تقرير التلخيص " . تقرير التلخيص .

خلو الحكم من بيان حصول تلاوة تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر
جلسات الدعوى التي صدر فيها هي الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة م ٣٤٩
مرافعات . علة ذلك ؟

(د) تقادم " التقادم المكسب " " التقادم الخمسي " " السبب الصحيح " .

المقصود بالسبب الصحيح هو التصرف الصادر من غير مالك . ثبوت أن المقدار
المدعى تملكه بالتقادم الخمسي لا يدخل في سنده تملك الحائز . لا يجوز تملكه بهذا النوع
من التقادم . اعتباره مقتضا من وضع يده يجري في حقه بشأنه أحكام التقادم
الطويل .

(هـ) ، (و) ، (ز) محكمة الموضوع .

سلطانها في تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها .

عدم التزامها بتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم

سلطانها في تعرف نية راضع اليد وتقصيها من جميع عناصر الدعوى المدروسة في حكمها .

(ح) تقادم مكسب " إنبات التقادم "

جواز الاعتداد في إنبات وضع اليد على أقوال وردت في شكوى إدارية .

١ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجده المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه وفقا للمادة ١٢ من ذلك القانون ، فإذا أفضّل المحضر إنبات عدم وجود المطلوب إعلانته كقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، فإذا كان يبين من الاطلاع على أصل إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليهم الثاني والثالث لم يعلنّا شخصا بتقرير الطعن وأن كلا منهما يقيم في محل يختلف عن محل إقامة الآخر كما يختلف عن محل إقامة أخيهما الذي أعلنّا في مواجهته دون أن يثبت المحضر في محضره أنهما غير موجودين في محل إقامته وأن من استلم عنهما صورة الإعلان مقيم معهما ، وكانت المطعون عليهما الخامسة لم تعلن هي الأخرى شخصا بتقرير الطعن وإنما أعلنت في مواجهة زوجها ولم يوضع المحضر في محضره أنها غير موجودة في محل إقامتها ، فإن إعلان المطعون عليهم الثاني والثالث والخامسة بتقرير الطعن يكون باطلا .

٢ - لا يجوز أن يكون خصما في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة له على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٣ - مجرد خلو الحكم الاستثنائي من بيان حصول تلاوة تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر جلسات الدعوى التي صدر فيها هي الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة، لأن تلاوة التقرير ليس من البيانات الجوهرية التي توجب الميادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمنها الحكم .

٤ - يستلزم التملك بالتقادم التمسى أن يكون السبب الصحيح الذي يستند إليه واضع اليد صادرا له من غير مالك، فإذا كان المقدار الذي يضع المطعون عليه السادس يده عليه من أرض التزاع خارجا عن عقد مشتراه فلا يمكن أن يعتبر مشتريا له من غير مالك فيستفيد تبعا لذلك من أحكام التقادم التمسى بالنسبة لهذه المصاحبة وإنما يعتبر مقتصبا لهذا المقدار من وضع يده يحوى في حقه بشأنه أحكام التقادم الطويل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٥ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها أمر مستقل به قاضى الموضوع .

٦ - محكمة الموضوع ليست مكلفة بأن تتبع الخصوم في كافة مناحى دفاعهم

٧ - تعرف نية واضع اليد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تتقصاها من جميع عناصر الدعوى دون رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها .

٨ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ولو كان هذا المصدر أقوالا وردت في شكوى إدارية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكبة

من حيث إن وقائع هذا الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعن الأول وأخاه شاكر فرج مورت باقى الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٤٠ مدنى جزئى أسيوط ضد المطعون عليهم الأربعة الأول والمطعون عليه الأخير وآخرين بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى ١٥٨ مترا مع إزالة ما عليها من المباني اغتصبها المطعون عليهم من ضمن ١٢٤٣ م و ٩٢ م يملكها الطاعن الأول وأخوه شاكر فرج بمقتضى حكمى مرسى مراد صادرين لهما فى القضيتين رقمى ٣٢٣٢ سنة ١٩٢٨ و ٥٠٥٥ سنة ٥٠ أسيوط الجزئية تنفسدا بالتسليم ورفعوا بموجبهما دعوى قسمة رقم ٨٧٨ سنة ١٩٣٠ مدنى جزئى أسيوط خصصا فيها بهذا المقدار وتسليمها بمقتضى محضر تسليم مؤرخ ١٤/٧/١٩٣٤، وإزاء منازعة المطعون عليهم نذبت المحكمة أحد الخبراء الحكوميين فى الدعوى لتحقيق ملكية الطرفين ووضع اليد على المساحة المتنازع عليها فقدم الخبير تقريره بأن الأرض التى خصص بها الطاعن الأول وأخوه شاكر فرج عبارة عن ٩٦ و ١٠٩ مترا مربعا مقام عليها سور وجزء من حديقة وروثة أبوزيد على (المطعون عليهم الثلاثة الأول) و ٤٢ و ١٦ مترا مربعا تدخل ضمن منزل كامل عبد العاطى (المطعون عليه الأخير) و ٥٤ و ٢٢ مترا مربعا تدخل ضمن مباني منزل على حساين (المطعون عليه الرابع) و ١٠٩٥ مترا مربعا متروكة فضاء . لم ينازع المطعون عليه الرابع المدعين فى طلباتهم فأدخل الطاعن الأول وأخوه شاكر فرج ابنته المطعون عليها الخامسة فى الدعوى بدلا من والدها المطعون عليه الرابع - وأزاء ادعاء المطعون عليه الأول وضع يده على الأرض الفضاء البالغ مساحتها ١٠٩٥ مترا مربعا عدل الطاعن الأول وأخوه شاكر طلباتهما إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى المساحة التى اختصا بها فى دعوى القسمة ومقدارها - ٩٢ و ١٢٤٣ م مربعا وإزالة ما عليها من مباني وأشجار وتسليمها إليهما ثم أحالت المحكمة الجزئية الدعوى إلى المحكمة الكلية لاختصاصها بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق

ليثبت المطعون عليهم وضع يدهم على الأرض المتنازع عليها وضع يدا مستوفيا للشروط القانونية المدة الطويلة بالنسبة للمطعون عليه الأول ومدة خمس سنوات بالنسبة لمن عداه ممن اشترى من الشركاء . وليثبت الطاعن الأول وأخوه في الوقت نفسه وضع يدهما على ما روى مزاده عليهما ولينفى كل طرف ما ينهته الآخر وذلك بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والمستندات . وبعد سماع الشهود حكمت المحكمة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠ برفض الدعوى مع إلزام رافعيها بالمصاريف، لما ثبت لها بعد التحقيق الذي أجرته من وضع يد المطعون عليهم على الأرض موضوع النزاع المدة القانونية المكتسبة للملكية . فاستأنف الطاعن الأول وورثة أخيه شاكر فرج هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط برقم ١٤١ سنة ٢١ ق طالين إلغاءء والحكم لهم بطلباتهم السابقة ، وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، فطعن الطاعنون بطريق النقض في هذا الحكم بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٥، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم الثاني والثالثة والرابع والخامسة وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول ونقض الحكم في خصوص السبب الثاني من أسباب الطعن — وبتاريخ ٧/٦/١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها فقورت الدائرة إحالته الى هذه الدائرة لتظره بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن ما أبدته النيابة من دفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم الثاني والثالثة والرابع والخامسة مبناه أنه المطعون عليهم الثاني والثالثة والخامسة لم يعانون بتقرير الطعن شخصيا وإنما أعلنوا في مواجهة آخرين ولم يثبت المحضر في محضر الإعلان أنه لم يجد المطلوب لإعلانهم في موطنهم وأن الأشخاص الذين سلمهم صور الإعلانات الخاصة بهؤلاء يقيمون معهم كما تقضى بذلك المادة ١٢ من قانون المرافعات ، وبذا يقع هذا الإعلان باطلا طبقا

لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات و يحق لمحكمة النقض — إذا لم يحضر هؤلاء لإيداع مذكراتهم ومستنداتهم — أن تعتبر إعلانهم باطلا وأن ترتب على ذلك بطلان الطعن ذاته في حقهم. كما وأن المطعون عليه الرابع قرر أمام محكمة أول درجة بعدم المنازعة وأن المدعين إذ ذاك أدخلوا ابنته سكيبة (المطعون عليها الخامسة) خصما في الدعوى بمقبولة لأنها هي المبالكة للترز دونه ، كما أنهما لم يختصما أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض لأن الخصومة في الطعن بالنقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليهما الثاني والثالثة يقيم كل منهما في محل يختلف عن محل إقامة الآخر كما يختلف عن محل إقامة أخيهما السيد عبد العزيز أبو زيد، ولم يعلن أى منهما شخصيا بتقرير الطعن كنص المادة ١١ من قانون المرافعات وإنما أعاقا به في مواجهة أخيهما عبد العزيز أبو زيد دون أن يثبت المحضر في محضره أن المطعون عليهما المذكورين غير موجودين في محل إقامتهما وأن من استلم عنهما صورة الإعلان مقيم معهما. كما أن المطعون عليهما الخامسة لم تعلن هي الأخرى شخصيا بتقرير الطعن وإنما أعلنت به في مواجهة زوجها السيد علي السمكري ولم يوضح المحضر في محضره أن المطعون عليهما المذكورة غير موجودات في محل إقامتهما . ولما كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه، فإذا لم يجده المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه وفقا للمادة ١٢ من ذلك القانون، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانها كمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك فإن إعلان المطعون عليهم الثاني والثالثة والخامسة بتقرير الطعن يكون باطلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن المطعون عليه الرابع قرر بعدم منازعته المدعين في طلباتها فأدخلا بدلا منه ابنته مكيبة على حسابين المطعون عليها الخامسة ، ولما استأنف الطاعنون الحكم الابتدائي لم يختصموا المطعون عليه الرابع في الاستئناف ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأنه لا يجوز أن يكون خصما في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة له ، فمن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليه الرابع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما الأول والسادس .

وحيث إن الطعن يقوم على خمسة أسباب يتلخص أولها في وقوع بطلان جوهرى في الإجراءات يترتب عليه بطلان الحكم ، ذلك أنه لم تحصل تلاوة تقرير بالجلسة طبقا لنص المادة ١١٦ مرافعات . ولما كانت تلاوة التقرير بجلسة المرافعة إجراء لازما نص عليه القانون فيكون الحكم وقد أغفل هذا الإجراء باطلا من هذه الناحية ، ويتلخص السبب الثانى في قصور التسييب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له وأصبح بذلك جزءا من الحكم قد ورد فيه أن كامل عبد العاطى (المطعون عليه السادس) واضع يده على ١٦,٤٢ مترا من ملك الطاعنين منها ١٠,٣ مترا داخلية ضمن عقد مشتراه وضمن حكم مرمى المزاد و ٦,٣٩ مترا خارجة عن عقد مشتراه كما ورد في التقرير أيضا أن ٢٢,٥٤ مترا موضوع اليد عليها من على حسابين أو ابنته مكيبة على حسابين وهى ضمن الأرض الراسى مرادها على المدعين ولكنه لم يستطع تطبيق عقد مشتري على حسابين لأنه لم يقدم له ، وقد قضت المحكمة برفض الدعوى في هذا الشطر من النزاع استنادا إلى أن كلا من مكيبة على حسابين وكامل عبد العاطى تملك المقدار الذى يضعان يديهما عليه بالتقادم الخمسى في حين أن التقادم الخمسى يقتضى أن يكون الشراء من غير مالك . ومع التسليم جدلا

بأن هناك وضع يد فعلى لمدة خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى من كل من كامل عبدالعاطى وسكينة على حساين فإن الأول لم يشتر من غير مالك إلا القدر ١٠,٣ مترا، أما سكينة على حساين فلم يحصل تطبيق عقدها إطلاقاً بمعرفة الخبير حتى يمكن أن تستبين منه المحكمة إذا كان المقدار ٢٢,٥٤ مترا دخل ضمن عقدها فتعتبر مشتريه من غير مالك أو أنه لم يدخل . ويكون الحال بالنسبة لها حينئذ أنها اغتصبت من الأرض المجاورة هذا المقدار وفي هذه الحالة لا تستفيد من التقادم الخمسى . ويبدو قصور الحكم فى هذا الشطر منه واضحا من اعتماده على أقوال الشهود بالنسبة للبناء مع أن هذا البناء واقعة ثبت دائما بالطرق الرسمية وهى الرخصة أولا ثم ربط العوائد ثانيا - وملخص ماينعى به الطاعنون فى السبب الثالث خطأ الحكم فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قضت برفض الدعوى بالنسبة للأرض الفضلاء التى تبلغ مساحتها ١٠٩٥ مترا والتى تقع غربى السور الذى بناه السيد عبدالعزيز أبو زيد وإخوته ليفصل بين أرضهم وأرض أولاد عمهم "سيد على عبدالعال"، "وذلك على أساس أن السيد عبدالعزيز أبو زيد قد تملك قطعة الأرض المذكورة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فى حين أن القانون يشترط أن تكون هناك حيازة هادئة وظاهرة ومستمرة وألا تكون غامضة، ولم يرد فى أقوال شهود السيد عبد العزيز أبو زيد أو فى الحكم شئ من ذلك . بل الثابت من الأوراق الرسمية المقدمة فى الدعوى أن محضرى التسليم المؤرخين ١٩٢٩/٧/٢٣ و ١٩٣٤/٧/١ اللذين تم تنفيذهما لحكمى مرسى مزاد الأرض المتنازع عليها على الطاعن الأول وأخيه شاكرك وكذلك تقرير خبير دعوى القسمة رقم ٨٧٨ سنة ١٩٣٠ الذى عاين أرض التزاع فى سنة ١٩٣٤ وتقرير الخبير المقدم فى الدعوى الحالية والذى عاين أرض التزاع فى سنة ١٩٤٢ . الثابت من هذه الأوراق أن الأرض المذكورة لم يكن بها قمارين طوب أو مصنع طوب وإن كان قد ثبت فى تقرير الخبير الأخير أنه حصل دق طوب فى تلك الأرض فى وقت ما فإنه لا يظهر من الحكم أن هذا النوع من الانتفاع - على فرض صحة أقوال شهود السيد عبد العزيز أبو زيد - كان مستمرا لمدة خمسة عشرة سنة كاملة دون انقطاع ولا أن وضع اليد تناول المساحة كلها

دون أن ينقص شيء منها، إذ أن كل ما استطاع المطعون عليه الأول إثباته
على لسان شهوده هو أنه كان يستغل الأرض موضوع النزاع بدق الطوب
وحرق الجير، في حين أن هذا النوع من الانتفاع لم يكن قائماً وقت رفع الدعوى
وبذا يكون ركن الاستمرار غير متوافر فيها . ولا يكفي أن تقول المحكمة
في عبارة مرسلة مبهمه بتوافر أركان وضع اليد المالك . ومن الخطأ في تطبيق القانون
القول بأن الجار الذي يستعمل مساحة صغيرة من أرض جاره بدق الطوب
وحرق الجير يصبح مالكا لهذه الأرض بوضع اليد المدة الطويلة، بل إن هذا
يعتبر من قبيل التسامح المعترف به بين الملاك المجاورين، ولم يترض الحكم الابتدائي
لما أثاره الطاعنون في هذا الوجه من الدفاع كما أن ما أورده الحكم الاستئنافي
في هذا الصدد لا يكفي لحمله . وينبغي الطاعنون في السبب الرابع بالخطأ
في تطبيق القانون ومخالفة قواعد الإثبات، ذلك أن محكمة أول درجة لم تستند
في قضائها بالتقادم المكسب لصالح المطعون عليه الأول إلى أقوال شهوده فحسب .
بل إلى أسباب أخرى كان لها أثر في تكوين عقيدتها، منها قول الحكم أن المدعين
لم يتمكنوا من إثبات أنهم وضعوا اليد على أرض النزاع يوما ما في حين أن
الـ ١٠٩٥ مترا التي تقع غرب السور الذي بناه المطعون عليه الأول وأخوته
أرض فضاء، ومن ثم لا يؤخذ على مالكيها عدم وضع يدهم عليها . وقد استند
الحكم الابتدائي والاستئنافي إلى ما شهد به شهود المطعون عليه الأول
في الشكوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٤٥ إداري بندر أسبوط، في حين أن الإثبات
في القانون المدني لا يسمح بالاستناد إلى أقوال الشهود في الشكوى الإدارية
حيث تسمع أقوالهم في غياب أصحاب الشأن وبدون حلف يمين - ويقوم نعي
الطاعنين في السبب الخامس على قصور التسبيب، ذلك أن الطاعنين تمسكوا
في صحيفة الاستئناف في المذكرة المقدمة منهم بالحكمة بأن ادعاء المطعون عليه الأول
تملكه قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٠٩٥ مترا بالتقادم المكسب يتناقض
مع إقرارات صريحة صادرة منه (١) في قضية القسمة رقم ٣٤٦٥ لسنة ١٩٢٦
مدني جزئي أسبوط التي أقامها ضد أخوته في ١٧/٨/١٩٢٦ (٢) وفي عقد
الاتفاق المؤرخ ١٦/٢/١٩٢٨ الموقع عليه منه ومعه إخوته والذي ذكر أن الحد

الغربي فيه مملوك لورثة سيد محمد عبد العال (٣) وفي مذكرة المطعون عليه الأول المقدمة منه في القضية رقم ١٧٩٧ سنة ١٩٣٥ مدني جزئي أسيوط . وهذه اعترافات صدرت من المطعون عليه الأول في خلال مدة الخمسة عشر عاما التي زعم أنه كان واضع اليد فيها على الأرض القضاة .

وحيث إن النعي في خصوص السبب الأول مردود، ذلك أن مجرد خلوا الحكم الاستثنائي من بيان حصول تلاوة تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر جلسات الدعوى التي صدر فيها هي الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة ، لأن تلاوة التقرير ليس من البيانات الجوهرية التي توجب المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمنها الحكم . ولما كان الطاعنون لم يقدموا صور محاضر جلسات المرافعة في هذه الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لمعرفة ما إذا كان تقرير التلخيص قد تلى أو لم يتل فإن هذا النعي يكون عاريا عن الدلائل متعين الرفض .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب النعي ينصب على قضاء الحكم برفض الدعوى قبل كل من المطعون عليهما الخامسة والسادس وإذا كان قد تقرروا فيما سبق بطلان إعلان المطعون عليهما الخامسة بتقرير الطعن فإن النعي الوارد في هذا السبب لا يتناول قضاء الحكم بالنسبة لما وإنما يتناول قضاءه بالنسبة للمطعون عليه السادس ، فقط وهو نعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعوى الطاعنين بالنسبة للمطعون عليه السادس بمقولة إن شهوده قد أيدوا دعواه في وضع يده على منزله بحالته منذ مدة تزيد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى بالسبب الصحيح . هو عقد شرائه المعترف به المقترن بحسن النية وما يضع المطعون عليه المذكور يده عليه من الأرض موضوع النزاع هي كما ورد في الحكم نقلا عن تقرير الخبير المتدب في هذه الدعوى بمعرفة محكمة أسيوط الجزئية ١٦,٤٢ مترا ضمن منزله . وقد جاء في تقرير هذا الخبير المقدمة صرته الرسمية من الطاعنين ضمن ملف الطاعن نتيجة لمعاينة أرض النزاع — وتطبيق مستندات الخصوم عليها . أنه بتطبيق

عقد مشتري كامل عبد القاطن (المظنون عليه السادس) على وضع يده انفتح
 أن قطعة الأرض مشتراه مساحتها ٤٠٤ متر مربعاً وإن بحلة مساحة الأرض
 المقام لها منزله ٤١١,٢٤ متر مربعاً أى بزيادة مقدارها ٦,٣٩ متر مربعاً
 عما ورد به عقد مشتراه . ومؤدى ذلك أن المظنون عليه السادس يضع يده
 على ٦,٣٩ متر مربعاً بدون عقد صادر إليه عنها لأنها خارجة عن عقد مشتراه
 كما قرر الخبير . ولما كان التملك بالتقادم الخمسى يستلزم أن يكون السبب
 الصحيح الذى يستند إليه واضع اليد صادراً له من غير مالك ، وكان المقدار الذى
 يضعه المظنون عليه السادس . يده عليه من أرض التراع ومقداره ٦,٣٩ متر مربعاً
 خارجاً عن عقد مشتراه ، فلا يمكن أن يعتبر مشترياً له من غير مالك فيستفيد تبعاً لذلك
 من أحكام التقادم الخمسى بالنسبة لهذه المساحة . وإنما يعتبر مقتصباً لهذا المقدار
 من وضع يده يجرى فى حقه بشأنه أحكام التقادم الطويل على ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه وقد أجرى أحكام التقادم
 الخمسى بالنسبة للمقدار متالف الذكر يكون مخالفاً للقانون بما يتعين معه نقضه
 فى هذا الخصوص .

وحيث إن التعى بما ورد فى السبب الثالث مزود . ذلك أنه يبين من الاطلاع
 على الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المؤيد له أن الحكمين بعد أن استعرضنا
 أقوال شهود طرفى الخصومة رجحاً أقوال شهود المظنون عليه الأول على شهود
 الطاعنين واستخلصنا منها أنه هو وإخوته يضعون يدهم على الحديقة ومن قبلهم
 والدهم منذ خمس وثلاثين سنة سابقة على رفع الدعوى وأن المظنون عليه الأول
 يضع يده على الأرض القضاء الأخرى موضوع الدعوى مدة خمسة عشر عاماً سابقة على
 رفع الدعوى وينتفع بها بصفته مالكا ظاهراً بغير إناة أو تساع ، وأن أقوال شهوده قد
 تأيدت بأقوال شهوده فى الشكوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٤٥ إدارى بندر أسبوط ،
 ويبين من الاطلاع على محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية ضمن الأوراق
 أن مضمون شهادة شهود المظنون عليه الأول فى التحقيق تؤدي إلى ما استخلصه
 المحكم من أقوالهما عن وضع اليد ومدته ومظهره . وحسب الحكم المظنون فيه

ذلك لإقامة قضائه في هذا الخصوص، إذ أن تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها أمر يستقل به قاضي الموضوع . ولا ينقض من ذلك خلوا الحكم من الإشارة إلى ما تمسك به الطاعنون من عدم ثبوت وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض موضوع النزاع في محضرى التسليم ومحضر المعاينة وتقرير الخبير المشار إليها في سبب النعى، ذلك أن محكمة الموضوع ليست مكلفة بأن تتبع الخصوم في كافة مناهى دفاعهم — واستناد الحكم المطعون فيه في ثبوت وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض موضوع النزاع إلى أقوال شهوده يفيد اطراح دفاع الطاعنين في هذا الخصوص، كما أن تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتبر أن انتفاع المطعون عليه الأول بأرض النزاع المجاور كان من قبيل التسامح مردود بأن الحكم المطعون فيه قد قرر أن وضع يد المطعون عليه الأول على تلك الأرض لم يكن بطريق الإنابة أو التسامح . وإذا كان تعرف نية واضع اليد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تتقاصها من جميع عناصر الدعوى دون رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها، فإن هذا النعى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن النعى بما ورد في السبب الرابع مردود، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أن كلا الطرفين قد اعتمد في قضائه برفض دعوى الطاعنين بالنسبة للأرض التي يضع المطعون عليه الأول يده عليها إلى وضع يدها الأخير على تلك الأرض المدة الطويلة المكسبة للملكية . واستند الحكم في ذلك إلى ما استخلصاه من أقوال شهود المطعون عليه المذكور استخلاصا له من أقوال هؤلاء الشهود في محضر التحقيق — على ما سبق الإشارة إليه في الرد على السبب السابق . وما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه برفض دعوى الطاعنين في هذا الصدد كاف لجملة دون حاجة لما ورد فيه — تريدنا — بعد ذلك من قول بأن الطاعنين لم يثبتوا وضع يدهم على الأرض المذكورة . لا يتنازل هذا التريد من قضاء الحكم في هذا الخصوص كما أن ما ورد في الحكم المطعون فيه من استناد إلى أقوال شهود المطعون عليه الأول في الشكوى رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ إدارى بندر أميوط . إنما كان من قبيل الاستناد إلى قرينة تؤيد أقوال

شهود المطعون عليه المذكور في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة، ولا مخالفة لقواعد الإثبات في ذلك ، لأن وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات من أى مصدر يستقى القاض منه دليله ولو كان هذا المصدر أقوالا وردت في شكوى إدارية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

وحيث إن النعى في خصوص السبب الخامس مردود . ذلك أن الطاعنين لم يقدموا صورا رسمية من الأوراق التي تتضمن الإقرارات المدعى بصورها من المطعون عليه الأول والتي يستندون إليها في هذا النعى، مما يجعل هذا السبب مازيا عن الدليل، ولا يجدى الطاعنين التحدى بماورد عن تلك الأوراق ومضمونها في الحكم رقم ٥٩ لسنة ١٩٤١ استئناف أسيوط المقدمة بصورته الرسمية منهم بملف الطعن طالما أنه لم يثبت أن تلك الصورة من الحكم كانت مودعة في ملف الدعوى لدى محكمة الموضوع ، ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيبي العوضي ، ومحمد رفاع ،
ومجد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٠٩)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "الاتفاق على وماء الضريبة"
"محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع للجنة" .

وجوبها :

المرحلة التي تحاول فيها المأمورية الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة
واجبة قدر المشرع تحقق المصلحة في إلزامها بالنسبة للمول أو المصلحة . لإغفال إجراءاتها يترتب عليه
عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير .

حرمان الممول منها .

عدم مراعاة المصلحة للإجراءات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية بإعلان الممول بالتفويضين
١٩ و ٢٠ في المواعيد المخصوص عليها قبل إحالة على لجنة التقدير وحرمانه منها يترتب عليه بطلان
الإجراءات .

مفاد المادتين ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٢٥ من اللائحة
التنفيذية له المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ أن مأمورية الضرائب
يجب أن تعرض تقديراتها على الممول أولا ، فإذا رفضها كان لها أن تحيل ما لم يتم
الاتفاق عليه بينها وبين الممول على لجنة التقدير ، وهذه المرحلة التي تحاول فيها
المأمورية الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة
قدر المشرع تحقق المصلحة في إلزامها ، سواء بالنسبة للمول أو لمصلحة الضرائب ،

ويترتب على إغفال إجراء هذه المحاربة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير .
ولما كان الأصل في الإحالة على لجنة التقدير أن تتم وفقا لللائحة التنفيذية
وأن تراعى الإجراءات التي نصت عليها بإعلان الممول بالنموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب
في المواعيد المنصوص عليها قبل إحالته على لجنة التقدير ، وكان الثابت
أن مصلحة الضرائب قد خرجت عن هذا النظر وأحالت مورث الطاعنين
إلى لجنة التقدير في ذات اليوم الذي أعلن فيه بالنموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب
ودون إتاحة الفرصة له من الإفادة بالمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية
والمبينة بهذين النموذجين ، فإن إحالته إلى لجنة التقدير بالتأسيس على هذه الإجراءات
الباطلة يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم القاضي
برفض الدفع ببطلان الإجراءات قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب بنى سويف أخطرت مورث الطاعنين
بالنموذجين رقمي ١٩ و ٢٠ ضرائب في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ بتقدير الضريبة
المستحقة عليه عن أرباحه التجارية الناتجة عن تجارة الأقطان في المدة من سنة
٤٣ — ٤٦ ، وتسلم المورث هذين الإخطارين في ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ ، وقد أحالته
المأمورية في نفس الوقت بالنموذج ٢١ إلى لجنة تقدير الضرائب ، فدفعت أمامها
ببطلان الإجراءات التي اتخذتها المأمورية لأنها فوتت عليه المهلة المنصوص عليها
في المادتين ٢٥ و ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ —
وقد أصدرت اللجنة قرارها في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ برفض هذا الدفع
وتحديد أرباحه عن السنوات المذكورة بالمبالغ الواردة في ذلك القرار ، فطعن
مورث الطاعنين في قرار اللجنة بالدعوى رقم ٦٧ سنة ٥٠ تجارى كلى بنى سويف
طالباً بإلغاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن ، ودفعت أمام المحكمة ببطلان

الإجراءات التي اتخذتها المأمورية وبالتالي قرار اللجنة الذي بنى على هذه الإجراءات، وقد أصدرت محكمة بنى سويف الابتدائية حكمها في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ بقبول الطعن شكلا ورفض الدفع ببطلان الإجراءات وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير الضرائب الحكومي لفحص المستندات وتحديد صافي أرباح الطاعن عن سنى النزاع، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بتحديد أرباح الطاعن عن سنى النزاع بالمبالغ التي أظهرها الخبير وهي على التوالي ١٥٠ جنيها و ٤٠٠ مليم و ١٠٧٦ جنيها و ١٣٩٩ جنيها و ١٦٧٨ جنيها و ٨٠٠ مليم، استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم وكذلك الحكم الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ وقيد الاستئناف برقم ٤٢ سنة ٧١ ق . وبجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ دفع الحاضر عن المستأنف بسقوط حق مصادرة الضرائب في المطالبة بالضرائب عن جميع سنوات النزاع تأسيسا على بطلان إجراءات المأمورية وبطلان قرار لجنة التقدير، وقد أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا - برضا الاستئناف عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ وتأيد ذلك الحكم فيما قضى به من رفض الدفع ببطلان الإجراءات . ثانيا - برفض الدفع الخاص بسقوط الحق في الضريبة المستحقة في سنى النزاع . ثالثا - بتعديل الحكم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ واعتبار أرباح مورث المستأنفين في السنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٤ و ١٩٤٤ - ١٩٤٥ و ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بالمبالغ الآتية على التوالي ٧٧٦ جنيها و ٤٠٠ مليم و ٩٤٩ جنيها و ٨٠٠ مليم و ١٢٢٨ جنيها وألزم المستأنفين بالمصاريف المناسبة من الدرجتين ومصادرة الضرائب بباقي المصروفات عنهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة - فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ من مايو سنة ١٩٥٥، ونظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفيها أصر الحاضر عن الطاعنين على مطالباتهم كما طلبت النيابة العامة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لتقضي بنقض الحكم المطعون فيه - وأصدرت دائرة فحص الطعون قرارها في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٩ بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩، وفي تلك

الجلسة صمم الطاعنون على طلب تقضى الحكم ، كما صممت مصلحة الضرائب على طلب رفض الطعن ، وكذلك صممت النيابة العامة على طلباتها .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وذلك فيما قضى به الحكم من رفض الاستئناف عن الحكم الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ القاضي برفض الدفع ببطلان الإجراءات - ذلك أن مأمورية الضرائب قد حررت النموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٥٠ وحررت النموذج ٢٠ في ذات التاريخ وصدرت النموذجين معا بتاريخ ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ برقى ٥٥٥١ و ٥٥٥٢ داخل مظروف واحد سلم إلى مورت الطاعن في يوم ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ كما أحالت الموضوع في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ إلى لجنة التقدير بالنموذج رقم ٢١ وبذلك حرمت مورثهم من المهلتين المقررتين والمدونتين بصيغة النموذجين وهما عشرين يوما وعشرة أيام وفي ذلك إهدار لنصوص المادتين ٤٧ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٥ و ٢٦ من اللائحة التنفيذية . وإذا أهملت النصوص الإجرائية فإن إهمالها يستتبع البطلان حتما بغير حاجة للنص عليه - وقد نصت المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه "يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر للنصم" وهذان الشرطان متوافران ، ومتى ثبت ذلك وتبين أن إجراءات المأمورية باطلة فإن ما ترتب عليها باطل وبالتالي لا يكون لها أثر في قطع التقادم .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنه أورد في خصوص رفض الدفع بالبطلان ما يلى "ومن حيث إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم ينص على البطلان في حالة عدم مراعاة المواعيد التي نصت عليها المادتان ٢٥ و ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور كما أنها ليست من قبيل المواعيد المنصوص عليها في قانون المرافعات والتي يترتب عليها البطلان" . وفضلا عن ذلك فإنه لم يترتب على مخالفتها أى ضرر للطاعن لأن لجنة التقدير هي المختصة أصلا بتقدير الضريبة . أما المأمورية

فصاحبها ينحصر في المناقشة في إمكان الاتفاق على الضريبة . ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون ، ذلك أن المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ نصت "على أنه إذا كان الممول لم يقدم إقرارا عن أرباحه أو قدم إقرارا ولم يقتنع به المأمور رغما عن الإيضاحات التي طلبها . فإن مأمور الضرائب ينظر الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساسا لربط الضريبة (على النموذج رقم ١٩ ضرائب) وتحديد له عشرين يوما لإرسال قبوله أو ملاحظاته . فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول . فإن المأمور ينظره بمزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير وذلك على (النموذج رقم ٢٠ ضرائب) إذا لم تقبل وجهة نظر المأمور في ظرف العشرة أيام التالية لاستلام النموذج سالف الذكر — فإذا وافق الممول على وجهة نظر المأمور في خلال المهلة السابقة يتولى المأمور عرض أساس الربط على المدير المحلي لإستصدار الورد الذي تدفع بموجبه الضريبة " كما نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الإقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة — ومفاد هذه النصوص المنطبقة على وقائع النزاع أن مأمورية الضرائب يجب أن تعرض تقديراتها على الممول أولا . فإذا رفضها كان لها أن تحيل ما لم يتم الاتفاق عليه بينها وبين الممول على لجنة التقدير . وهذه المرحلة التي تحاول فيها المأمورية الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قدر المشرع تحقق المصلحة في التزامها سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب . ويترتب على إغفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير — والأصل في الإحالة على لجنة التقدير أن تتم وفقا لللائحة التنفيذية ، وأن تراعى الإجراءات التي نصت عليها بإعلان الممول بالنموذجين رقمي ١٩ و ٢٠ ضرائب في المواعيد المنصوص عليها قبل إحالته على لجنة التقدير ، ومتى

كان الثابت أن مصلحة الضرائب قد خرجت على هذا النظر وأحالت مورت الطاعنين إلى لجنة التقدير في ذات اليوم الذي أعلن فيه بالنموذجين رقمي ١٩ و ٢٠ ضرائب ، ودون إتاحة الفرصة له من الإفادة بالمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والمبينة بهذين النموذجين ، فإن إحالته إلى لجنة التقدير بالتأسيس على هذه الإجراءات الباطلة يكون باطلا . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم القاضي برفض الدفع يبطلان الإجراءات قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بلا حاجة لمبحث ما خلا ذلك من أوجه الطعن .

وحيث إن الاستئناف صالح للفصل فيه — ولما سبق بيانه — يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ والقضاء ببطلان قرار لجنة التقدير الصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ واعتباره كأن لم يكن . كما يتعين تبعا لذلك إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٠)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١ب) رسم الدمغة . ضرائب ” الضرائب غير المباشرة ” ” ضريبة الدمغة ” .

” رسوم الدمغة النوعية ” ” استهلاك الكهرباء والغاز ” .

” عبء الرسم ” .

(١) في المعاملات الخاصة : يتحمل المستهلك .

(٢) في التعامل مع الحكومة : يتحمل التعامل معها المورد للكهرباء أو

الغاز الذي تستهلكه . م ١٤ ق ١١/١١ معلقة بالق ٤٤/٣٩ والجدول

رقم ٥ مقرة ١٠ مكررا و ١٠ ثالثا والأحكام المضادة في ذيل الق ١١/٤١ .

ما يعتبر تعاملا .

انطواء توريد العمرة للكهرباء والغاز واستهلاك الحكومة لهما في كل مرة على تعامل

بينهما يتدرج تحت نص الم ١٤ ق ١١/٤١ ونخصوه لحكما .

(ج) تقادم ” التقادم المسقط ” ” حساب المدة ” . رسم الدمغة ” سقوط

حق الخزانة في المطالبة بها ” . قانون ” تطبيق القانون في الزمان ” .

حساب التقادم فيما قبل القانون المدني الجديد بالتقويم المجرى مالم ينص على

خلاف ذلك .

سقوط حق الخزنة في المطالبة برسوم الدفعة والتعويض المدني بخمس سنوات هجرية
لعدم ذكر الم ٢٤ ق ٣٩/٤٤ أنها ميلادية .

سقوط الحق في المطالبة بالرسوم المستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني
الجديد بخمس سنوات هجرية .

(د) تقادم "التقادم المسقط" "في الضرائب والرسوم" .
مبناه .

عدم قيامه على قرينة الوفاء وإنما على عدم إرهاب المدين بتراكم الديون عليه .
أثر ذلك .

جواز التحك به رغم المنازعة في الالتزام والاعتناع عن الدفع .
(هـ) تقادم "قطع التقادم" .
"التنبيه" :

اعتبار التنبيه على يد محضر قاطعا للتقادم في القانون المدني الملغى .
تقادم "التقادم المسقط" "في الضرائب والرسوم" . قانون
"تطبيق القانون في الزمان" "عدم رجعية القوانين" .
"انقطاعه" .

التنبيه الذي يسبق المطالبة بأداء رسم الدفعة لا يكفي فيه أن يكون بخطاب عادي بطريق
البريد . الأمر العالي سنة ١٨٨٠ المعدل سنة ١٨٨٥ ، الم ٢٥ ق ٣٩/٤٤ .
جواز انقطاع المطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه مع علم وصول . الم ٢٣ ق
١٩٥١/٢٢٤ .

نص الم ٢٣ ق ٥١/٢٢٤ مستحدث فلا يسرى على الوقائع السابقة عليه .
(و) حكم "عيوب التدليل" "التناقض بين الأسباب وبعضها الآخر"
"مالا يعد كذلك" .

تقرير الحكم إلزام المستهلك ذاته برسم الدفعة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائي إذا كان
المستهلك خلاف الحكومة في غير نطاق الم ١٤ ق ٣٩/٤٤ لا يتناقض مع تقريره أن
استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة إلا أن التعامل معها بדרךها هو
الذي يحتمل الرسم لأعمال الم ١٤ . لكل مجال .

١ — مؤدى نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة والجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية فقرة "١٠ مكررا" و "١٠ ثالثا" والأحكام العامة المضافة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم — أن رسم الدمغة عن استهلاك الكهرباء والغاز يتجمله المستهلك إلا إذا كان المستهلك هو الحكومة فإن الذى يتحمل رسم الدمغة عن استهلاكها هو المتعامل معها ، أى الذى يورد لها الكهرباء أو الغاز الذى تستهلكه .

٢ — قيام شركة الإضاءة والتسخين بالغاز (الطاعنة) بتوريد الكهرباء أو الغاز واستهلاك الحكومة للكهرباء أو الغاز المورد ينطوى فى كل مرة من مرات الاستهلاك على تعامل بين الشركة والحكومة يستند إلى عقد الالتزام الأصيل المحرر بينهما ويندرج تبعا لذلك تحت نص المادة ١٤ معذلة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة وينحصر لحكمها من حيث وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على استهلاك الحكومة — ذلك أن استهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وإن كان عملا ذاتيا يجرى بمعرفة إلا أنه فى كل فترة يحصل فيها هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بإجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذا لتعهد الشركة فى عقد الالتزام المحرر بينها وبين الحكومة بحيث إذا كفت الشركة عن التوريد أو انقطع جريانه امتنع على الحكومة هذا الاستهلاك .

٣ — القاعدة فى حساب التقادم — فيما قبل القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — أنه مالم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادى فإن المدة تحسب بالتقويم الهجرى ، وإذن فإنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه " يسقط حق الخزانة فى المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدنى بمضى خمس سنوات من اليوم الذى استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق فى طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضى ستين " — ولم تذكر هذه المادة أن الخمس

سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية، وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري .

٤ - التقادم في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على هدم إرهاب المدين وإثقال كامله بتراكم الديون عليه، وإذن فليس في القانون ما يمنع من التمسك بتقادم الرسوم المطالب بها رغم المنازعة في الالتزام بها ولا امتناع عن دفعها .

٥ - الأصل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني الملغى أن التنبيه الذي يقطع التقادم هو الذي يكون على يد محضر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإذن فلما كان الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي أحال إليه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة في المادة ٢٥ منه قد نص على أن يشتمل التنبيه الذي يسبق الجزاء على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة و يعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة إلى صاحب العقار ... الخ مما مؤداه أن التنبيه الذي يسبق المطالبة بأداء رسم الدمغة لا يكفي فيه أن يكون بخطاب عادي مرسل بطريق البريد ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الخطابات التي أرسلتها مصلحة الضرائب (المطعون عليها) إلى الشركة الطاعنة والتي اعتبرها الحكم المذكور قاطعة لتقادم الرسوم المطالب بها بموجبها قد استوفت الشكل والأوضاع التي نص عليها الأمر العالي السالف لذكر ، فإن الحكم المذكور فيما رتبته على الخطابات المذكورة من أثر في قطع تقادم الرسوم المطالب بها يكون قد خالف القانون - ولا يفض من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ذلك أن هذا النص مستحدث ولاحق لواقعة الدعوى فلا يسرى عليها ، كما وأن الخطاب الموصى عليه الذي يكون له أثر في قطع تقادم الضريبة أو الرسم يجب - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يستوفي الشكل الذي حدده القانون .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد مناقشة استحقاق رسوم الدمغة على الاستهلاك الداخلى لمنشآت شركة الإضاءة والتسخين بالغاز (الطاعنة) قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدمغة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتى وإن كان لا ينطوى على تعامل مع الغير، فواقعة الاستهلاك فى ذاتها هى التى يستحق عنها رسم الدمغة، ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء فى منشآتها الداخلية للرسم مع أن هذا الاستهلاك لم يكن نتيجة تعامل الشركة الطاعنة مع الغير، فليس فيما قرره الحكم فى هذا الشأن أى تناقض مع ما قرره من أن استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها، إلا أن الشركة الطاعنة دون الحكومة هى التى تتحمل رسم الدمغة المستحق عليه، ذلك أن الحكم إنما أجرى فى ذلك حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٣٩/٤٤ معدلة بالقانون رقم ١٩٤١/١١ من أنه فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدمغة، وهذا مجال يختلف عن مجال إلزام المستهلك ذاته برسوم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائى إذا كان المستهلك خلاف الحكومة وفى غير نطاق المادة ١٤ سالفة الذكر طبقاً للأحكام العامة المضافة فى ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم .

المحكمت

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أنه قام خلاف بين مصلحة الضرائب وشركة الإضاءة والتسخين بالغاز (ليون وشركاه) حول التزام هذه الشركة برسوم التبعة على استهلاك الكهرباء والغاز الموردين منها لمصالح الحكومة تطبيقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١، إذ ترى المصلحة أن الشركة ملزمة بهذا الرسم، وترى الشركة العكس، وقد تطور هذا الخلاف إلى أن الشركة المذكورة رفعت الدعوى

رقم ٢٠٥٤ سنة ١٩٤٩ تجارى ضرائب القاهرة ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم باعتبار المادة ١٤ من قانون الدمغة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ غير واجبة التطبيق على توريد الغاز والكهرباء لمصالح الحكومة ، وإلزام وزارة المالية برد مبلغ ١١٥٦٨ جنيها و ٧٦٠ مليا وهو قيمة رسوم الدمغة التي دفعتها الشركة لمصلحة الضرائب عن استهلاك المصالح المذكورة وذلك مع الفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى حتى تمام الوفاء والمصاريف والأتعاب . كما رفعت الشركة ضد نفس المصلحة دعوى أخرى رقم ٢١١٩ سنة ٤٩ تجارى ضرائب القاهرة بطلب الحكم أصليا برد مبلغ ٥٦٥٦١ جنيها و ٢٨٢ مليا مع الفوائد من تاريخ رفع الدعوى حتى تمام الوفاء والمصاريف واحتياطيا الحكم قبل تحديد المبالغ الواجب ردها (وهي كلها رسوم دمغة دفعتها الشركة إلى المصلحة عن استهلاكات للتيار الكهربائي والغاز اعتبارا من ١٩٤١/٤/٣) أولا — بأن مدة التقادم لسقوط حق الدولة في اقتضاء الرسوم المتنازع عليها هي ثلاث سنوات ميلادية وأن هذا التقادم لا يقطع إلا من تاريخ المطالبة أمام القضاء . ثانيا — إن استهلاك الغاز والكهرباء بواسطة منشآت ومكاتب الشركة لا تخضع لرسم الدمغة . ثالثا — إن التيار الكهربائي الذي تستهلكه الإدارات الحكومية للتدفئة والمراوح لا يخضع للرسم المذكور . رابعا — إن التيار الكهربائي المستهلك مجانا لإضاءة ميدان عابدين لا يخضع للرسم المذكور . وعلى أساس القواعد الأربعة المقدمة طلبت الشركة في هذه الدعوى الثانية حساب وتحديد المبالغ التي تلزم المصلحة بردها إليها مع إلزام المصلحة بالرد مع الفوائد والمصاريف . وبتاريخ ٣١ من أيار سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بضم الدعويين وأصدرت فيهما حكما واحدا قضى . أولا — باعتبار المادة ١٤ والنقرات ” ١٠ مكرر و ١٠ ثالثا “ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاص برسوم الدمغة واجبة التطبيق على جميع ما تستهلكه المصالح والهيئات الحكومية أيا كانت من تيار كهربائي أو غاز ، سواء في ذلك للتزوير أو للأغراض المنزلية فيما عدا حالة توريد التيار الكهربائي مجانا ، وبذلك تستبعد من الاستهلاكات الحكومية الخاضعة

لرسم الدمغة الاستهلاكات الخاصة بإثارة ميدان طابدين. ثانياً - بأن النصوص القانونية المشار إليها تحت (أولاً) لا تنطبق على الاستهلاك الكهربائي أو الغازي الذي تجريه الشركة في مكانها أو مصانعها أو الطرق الخاصة المؤدية إليها، وبذلك تستبعد تلك الاستهلاكات ولا تخضع لرسم الدمغة. ثالثاً - بأن حق الحكومة في المطالبة برسوم الدمغة يسقط وفقاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بمضى خمس سنوات هجرية من تاريخ استعمال الورقة عمل الرسم، وهذا التاريخ في واقعة الدعوى الحالية هو تاريخ تقديم كشوف الاستهلاكات الحكومية من الغاز والكهرباء من الشركة المدعية إلى مختلف المصالح الحكومية للطالبة بمقابل هذه الاستهلاكات وأن هذا التقادم المسقط لم ينقطع بالنسبة لمصلحة الضرائب إلا من تاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٣. ونذبت المحكمة بمقتضى هذا الحكم خبيراً حسابياً بمكتب الخبراء الحكومي لتسوية حساب رسوم الدمغة المستحقة على الشركة مع تطبيق القواعد الثلاثة سالفة الذكر وكلفت المحكمة الشركة بدفع أمانة الخبير - فلم تفعل - وقدمت للمحكمة حساب تلك الرسوم وفقاً لأسس الحكم المذكور وصحمت على طلبتها، وطلبت من المحكمة العدول عن تنفيذ ذلك الحكم واعتضت مصلحة الضرائب على ذلك. وبتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بالعدول عن حكمها التمهيدي القاضي بنذب الخبير وباعتماد الحساب المقدم من الشركة وفقاً لأسس حكم ١٩٥٠/٥/٣١ وحكمت في الدعويين المضمومتين بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى الشركة الطاعنة مبلغ ١٦٨٤٥ جنيهاً و٨٧٢ ملياً وألزمت كلا من الطرفين بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وحكم ١٩٥٠/٥/٣١ أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ١٦٦ سنة ٦٩ ق طالبة الحكم بعدم تطبيق المادة ١٤ من قانون الدمغة على الاستهلاكات الحكومية وبإلغاء الحكمين المذكورين فيما قضيا به من التزام الشركة بأداء الرسوم موضوع النزاع عن تلك الاستهلاكات وبتأييدهما فيما عدا ذلك وإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى الشركة الطاعنة مبلغ ٥١٢٨٤ جنيهاً و١٧٠ ملياً فارق المبلغ المقضى به لها بالحكمين سالفي الذكر ومقداره ١٦٨٤٥ جنيهاً و ٨٧٢ ملياً مع إلزامها

بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين، وبمجلس ١٩٥٢/١١/٢٧ استأنفت مصلحة الضرائب استئنافا مقابلا قيد برقم ٦٠٨ سنة ٦٩ ق بمذكرة طلبت فيها الحكم بقبول استئنافها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكمين المستأنفين فيما قضيا به على خلاف وجهة نظر مصلحة الضرائب مع إلزام الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وبتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة أولا — بالنسبة لاستئناف الشركة برفضه وتأيد الحكمين المستأنفين فيما قضيا به من وجوب انطباق المادة ١٤ من قانون الدمغة والفقرتين ١٠ مكررة و ١٠ ثالثا من الجدول الملحق بهذا القانون مع إلزام الشركة بمصاريف استئنافها .

ثانيا — بالنسبة لاستئناف مصلحة الضرائب بقبوله وبإلغاء الحكمين المستأنفين فيما قضيا به من إلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى شركة (ليبون وشركاه) مبلغ ١٦٨٤٥ جنيا و ٨٧٢ مليا و برفض الدعويين رقمي ٢٠٥٤ و ٢١١٩ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر : ثالثا — بإلزام شركة (ليبون وشركاه) بالمصاريف عن الدرجتين وخمسة وعشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة فيهما .

و بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ طعنت شركة (ليبون وشركاه) في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم جزئيا للوجه الثانى من السبب الأول . و بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بملسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين تنعى الطاعنة في أولها بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين ملخص أولهما — إن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق المادة ١٤ من قانون الدمغة على رسم الاستهلاك المقرر بالفقرة ١٠ مكررة و ١٠ ثالثا من الجدول رقم ٥، ورتب على ذلك أن الرسم المستحق على استهلاك الحكومة يقع عبؤه على الشركة مع أن الظاهر من نص المادة المذكورة والفقرة ١٠ من الجدول رقم ٥ أن القانون يفرض رسما على التوريد ورسم آخر

على الاستهلاك وأن كلام من هذين الرسمين منفصل عن الآخر، مستقل عنه تمام الاستقلال والواقعة المنشئة للرسم في أحدهما تختلف عن الواقعة المنشئة للرسم الآخر. وتحديد الواقعة المنشئة للرسم له كل الأهمية في بيان الحالات التي تنطبق عليها المادة ١٤ والحالات التي تخرج عنها. وذلك أن قانون الدمغة كما يفرض الرسم على طائفة من العقود والمحركات والمعاملات التي تجري بين الأفراد فإنه يفرضه على طائفة من الوقائع تمثل نشاطا ذاتيا للفرد ولا تعتبر بحال ما معاملة بينه وبين الغير كالرسم السنوي المفروض على استعمال الدراجة بالفقرة ١٢ من الجدول رقم ٥، ولتطبيق المادة ١٤ ينبغي أن تكون الواقعة المنشئة للرسم معاملة ذات طرفين أحدهما هو الحكومة وإن كانت الواقعة محل الرسم نشاطا ذاتيا استحالة بداهة تطبيق المادة ١٤. لأن الغير الذي يلقي عليه عبء الرسم لا وجود له بالمرّة. صحيح أن المادة ١٤ قد تعدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١. ولكن الفرق بين نص تلك المادة قبل تعديله وبعده أن حكم النص القديم كان قاصرا على العلاقة الناشئة عن العقود دون سواها فصار النص الجديد شاملا لكل علاقة تكون الحكومة طرفا فيها ولو لم تكن ناشئة عن عقد فأتسعت دائرة النص عن العقود إلى جميع مصادر الالتزام، ولكن ينبغي لتطبيقه أن تكون الواقعة المنشئة للرسم علاقة قانونية ذات طرفين. وإذا كان توريد التيار الكهربائي أو الغاز إلى الحكومة هو تعامل بينها وبين الشركة ينبغي عليه أن تتحمل الشركة برسم التوريد إلا أن عملية استهلاك التيار أو الغاز ليست كذلك. فالاستهلاك هو انتفاع صاحب الشيء به أو هو مظهر من مظاهر تسلط المالك على ملكه. والرسم المفروض على استهلاك الكهرباء والغاز مشابه في طبيعته للرسم المفروض على استعمال الدراجة. ولهذا العلة يكون تطبيق المادة ١٤ على ما تستهلكه الحكومة من التيار الكهربائي والغاز وإلزام الشركة بالرسوم المستحقة على هذه الاستهلاكات مخالفا للقانون. فالحكومة حين تستهلك التيار أو الغاز تقوم بعمل ذاتي لا شأن للشركة به وهي تقوم بهذا العمل بوصفها مشترية للتيار ومالكة له، إذ أن عملية الاستهلاك تتحلل إلى بيع ثم انتفاع. وهاتان العمليتان وإن امتزجتا في الواقع إلا أنهما منفصلتان

من الناحية القانونية. ويبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة لم ترم أن عملية الاستهلاك التي هي محل الرسم تعتبر في ذاتها تعاملين الحكومة والشركة ولكنها قالت أن هذه العملية هي أثر من آثار عقد الالتزام المحرر بين الطرفين فتعتبر بذلك عملية ذات طرفين وينصب عليها حكم المادة ١٤. فعملية التوريد إلزامية من قبل الشركة كما أن الاستهلاك اختياري للدولة والأفراد ولكن كليهما مصدره عقد الالتزام. وبغض النظر عما في القول من أن الاستهلاك واو أنه اختياري للحكومة إلا أنه لا يعتبر عملا من جانب واحد ما دامت الحكومة والشركة خاضعتين لشروط عقد الالتزام بغض النظر عما في هذا القول من فساد في الاستدلال لأنه لا ارتباط بين المقدمة والنتيجة. فإن ما ذهب إليه الحكم من أن المادة ١٤ تنطبق على عملية الاستهلاك لأنها أثر من آثار عقد الالتزام خطأ في تطبيق القانون. ذلك لأن هذه المادة لا تنطبق إلا حيث تكون الواقعة الخاضعة للرسم هي نفسها تعامل مع الغير. فإن كان الرسم مفروضا على واقعة هي نشاط ذاتي تقوم به الحكومة استحال التطبيق حتى ولو كانت هذه الواقعة أثرا من آثار تعامل بين الحكومة والغير أضف إلى ذلك أن قول الحكم بأن عملية استهلاك الكهرباء والغاز أثر من آثار عقد الالتزام هو خطأ في تحديد الآثار الناشئة عن عقد الالتزام وفي تحديد المصدر القانوني لعملية الاستهلاك. فعقد الالتزام يلزم الشركة بالتوريد ولا يلزم الحكومة أو سواها بشراء التيار. والتوريد أو البيع ينقل إلى الحكومة ملكية التيار وهذه الملكية هي مصدر الحق في الاستهلاك. ويتلخص الوجه الثاني من سبب النعي الأول في أن الحكم قضى بأن مدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادي وأنها تنقطع بالخطاب العادي الذي يتضمن المطالبة بالرسم ورتب الحكم على ذلك عدم سقوط حق المصلحة في شيء من الرسوم التي حصلت جبرا. وتقول الطاعة إنه وإن كان الحكم قد أصاب فيما قرره من أن مريان مدة السقوط يبدأ من تاريخ الواقعة المنشئة للرسم وهي فعل الاستهلاك نفسه إلا أنه خالف القانون في حساب المدة بالتقويم الميلادي. ذلك أن الأصل في القانون المدني الملغى هو حساب التقادم بالتقويم الهجري. وكان لابد من نص خاص للخروج على هذا

الأصل. ولاحظت الشركة أن المنازعة في الإلتزام بالرسم كطلب أصل لا يتعارض مع الدفع بسقوطه كطلب احتياطي على خلاف ما يقول الحكم المطعون فيه. وأضافت الشركة أن استشهاد الحكم بالمادة ٣٨٣ مدني جديد والأعمال التحضيرية الخاصة بها يؤدي إلى عكس النتيجة التي انتهى إليها. فالمذكرة الإيضاحية لتلك المادة تتكلم عن الإجراءات المماثلة للمطالبة القضائية والأمثلة التي وردت فيها كلها إجراءات تحصل أمام القضاء. بل أن لجنة المراجعة كانت قد أضافت فقرة إلى المادة ٣٨٣ تقضى بأن التنبيه الحاصل بإذار رسمي يقطع التقادم فحذفها لجنة القانون المدني مجلس الشيوخ قائلة أن الإذار الرسمي لا يقوم مقام المطالبة القضائية لا تنقطع به مدة السقوط، فأين هذا كله مما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن التنبيه بالوفاء يقطع التقادم حتى ولو كان بخطاب عادي. وقالت الشركة الطاعنة أن المادة ٢٥ من قانون الدمنة تنص على أن الرسوم المستحقة بمقتضاه تحصل بالطريق الإداري طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ المعدل بالأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥. فالتنبيه الذي يقطع التقادم هو الذي يحصل بالشكل والكيفية المنصوص عليها في ذلك الأمر. وقد نصت المادة الخامسة منه على شكل التنبيه بما مؤداه أن التنبيه القاطع للتقادم هو الذي يأخذ شكل الورد ويشتمل على بيان الاستهلاكات ومقدار الرسوم المستحقة عليها تحقيقا لقاعدة اليقين التي نادى بها آدم سميت ويجب أن يعلن هذا التنبيه بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٥ المذكورة مادام قانون الدمغة لم يتضمن نصا يجعل للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية. أما ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فهو يعنى الحكومة من إعلان التنبيه على يد مندوب واكتفه لا يعفيها من صياغة هذا التنبيه في الشكل الذي حدده الأمر العالي خصوصا وأن نص المادة ٢٥ ما زال باقيا على حاله. هذا إلى أن الحكم المذكور حكم مستحدث فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به. وتنعى الطاعنة في السبب الثاني من أسباب النعي ببطلان الحكم لتناقض أسبابه ذلك أن محكمة الموضوع قررت أن الواقعة الخاضعة للرسم عمل ذاتي محض يقع من جانب واحد

هو المستهلك ورتبت على ذلك أن الرسم يستحق على استهلاكات الشركة وهو قضاء مبناه أن الرسم ليس مفروضاً على معاملة — في حين أنها في خصوص الطلب الأصلي (وهو استبعاد المادة ١٤ من دائرة التطبيق على الاستهلاكات الحكومية) تعتبر أن الرسم في الاستهلاكات الحكومية مفروض على معاملة بين الحكومة والشركة . وهذا تعارض في الأسباب يبطل الحكم .

وحيث إن النعي بما ورد في الوجه الأول من السبب الأول مردود ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الذي صدر معدلاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة والذي يحكم واقعة الدعوى قد أضاف إلى الجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة الفروع الفقرة ١٠ مكررة ونصها ” ينحصر استهلاك الكهرباء لرسم مقداره مئتان عن كيلوات ساعة من الكهرباء الموردة للتزويد وللأغراض المنزلية ” كما أضاف إلى الجدول المذكور الفقرة ١٠ ” ثالثاً ” بالنص الآتي : ” ينحصر استهلاك الغاز لرسم مقداره مئتان عن كل متر مكعب ... ” وأضاف ذيله حكماً عاماً بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم بالنص الآتي ” في علاقات المتعاقدين فيما بينهم يقع عبء الدمغة على الأشخاص الآتي ذكرهم في حالة عدم وجود اتفاق خاص بينهم على غير ذلك ، إلا إذا حرم القانون الاتفاق على ما يخالفه . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٤ من هذا القانون فيما يتعلق بالتعامل مع الحكومة ... ” ثم نص القانون في تعيين من يقع عليهم عبء الرسم في الحالات الواردة في الجداول أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فنص في خصوص هذا الجدول الأخير على ما يأتي ” الفقرات ١٠ و ١٠ مكررة ، ١٠ ثالثاً : استهلاك الكهرباء والغاز والبوتاجاز . الرسم على المستهلك ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك ” . وقد جرى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ بما يأتي ” في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدمغة ... ” وهو يؤدي ما سبق أن رسم الدمغة عن استهلاك الكهرباء والغاز يتحملاه المستهلك إلا إذا كان المستهلك هو الحكومة فإن الذي يتحمل رسم الدمغة عن استهلاكها هو المتعامل معها أي الذي يورد لها الكهرباء أو الغاز الذي تستهلكه .

وحيث إن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ والمؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه لأسبابه — بعد أن أشار إلى ما أجراه للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ من تعديلات وإضافات إلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ — أورد ما يأتي ” وحيث أنه مما لا شك فيه أن استهلاك الكهرباء أو الغاز بمعرفة الجهات الحكومية إن هو إلا أحد آثار تعامل كان قائما بين الحكومة والشركة المدعية سبق أن حدد طبيعته وشروطه ومداه عقد الالتزام الذي ربط بين الطرفين وكان نتيجة مزاولة كل منهما حقوقه والقيام بالتزاماته . فالشركة تورد وحدها دون منافس التيار الكهربائي والغاز لقاء أجر متفق عليه والحكومة تستهلك كما تشاء من هذه المواد مع التزامها بدفع الأجر المذكور . فالتوريد والاستهلاك إذن أثران بل هما الغرضان الرئيسيان لعقد الالتزام الذي حدد شروط هذا التعامل بين الحكومة والشركة وحيث قد تبين على هذا النحو أن استهلاك الغاز والكهرباء بمعرفة الجهات الحكومية — هو أحد مظاهر تعامل قائم بين الحكومة والشركة المدعية فلا مناص من أنه وفقا لنص المادة ١٤ من قانون الدفعية تتحمل الشركة المذكورة بالرمم المقرر بالفقرة ١٠ مكررة و ١٠ ثالثا من الجدول رقم ٥ من القانون المذكور “ وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون . ذلك أن استهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وإن كان عملا ذاتيا يجرى بمعرفة إلا أنه في كل فترة يحصل فيها هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بإجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذا لتعهد الشركة في عقد الالتزام المحرر بينها وبين الحكومة بحيث إذا كفت الشركة عن التوريد أو انقطع جريانه امتنع على الحكومة هذا الاستهلاك فقيام الشركة بتوريد الكهرباء أو الغاز واستهلاك الحكومة للكهرباء أو الغاز الموردين إنما ينطوي في كل مرة من مرات الاستهلاك على تعامل بين الشركة والحكومة يستند إلى عقد الالتزام الأصلي المحرر بينهما ويندرج تبعا لذلك تحت نص المادة ١٤ معدلة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وينحضع لحكمها من حيث

وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على استهلاك الحكومة .
ومن ثم يكون النعى في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن النعى الوارد في الوجه الثاني من السبب الأول في محله ذلك أنه
فما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩
كانت القاعدة في حساب التقادم أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم
بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري - والى كانت المادة ٢٤
من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه "يسقط حق الخزانة
في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضى خمس سنوات من اليوم
الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم
المحصلة بغير حق بمضى سنتين" . ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي
يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية وكانت الرسوم المطالب
بها في هذه الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد -
فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري . ويكون ما ذهب
إليه الحكم المطعون فيه من حساب هذه المدة بالتقويم الميلادي مخالفا للقانون .
وليس في القانون ما يمنع الشركة الطاعنة من أن تتمسك بتقادم رسوم الدمغة
المطالبة بها رغم منازعتها في الإلتزام بها وامتناعها عن دفعها . ذلك أن التقادم
في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على عدم إرهاق
المدين وإثقال كاهله تراكم الديون عليه .

وحيث إن ما تعيب به الطاعة الحكم المطعون فيه من قوله بأن مدة التقادم
تنقطع بالخطاب العادي الذي يتضمن المطالبة بالرسم في محله ذلك أن الحكم
المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المادة ٢٥ من قانون الدمغة
تنص على أنه تحصل الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بالطريق الإداري
طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٥ المعدل بالأمر العالي
الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . وقد أوجب هذا الأمر العالي أن يسبق
الحجز الإداري تنبيه قال الحكم أن هذا التنبيه لا يكون على يد محضر وأنه يكتفى

فيه بخطاب عادى وتضمن المصلحة وصوله للمول تطالبه فيه بأداء رسم الدفعة وتهده فيه باتخاذ الإجراءات القانونية ضده إذا لم يوفه . وهذا الذى انتهى إليه الحكم المذكور مخالف للقانون ذلك أن الأصل طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى الملغى أن التنبيه الذى يقطع التقادم هو الذى يكون على يد محضر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كان الأمر العالى سالف الذكر الذى أحال إليه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ فى المادة ٢٥ منه لم ينص على أن التنبيه الذى يسبق الججز يكون بخطاب عادى وإنما نص على أن يشمل التنبيه على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة ويعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة إلى صاحب العقار ... إلخ مما مؤداه أن التنبيه الذى يسبق المطالبة بأداء رسم الدفعة لا يكفى فيه أن يكون بخطاب عادى يرسل بطريق البريد - وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الخطابات التى أرسلتها المصلحة المطعون عليها إلى الشركة الطاعنة فى ٣١/٥/١٩٤٤، ١٥/٢/١٩٤٦، ٣٠/١١/١٩٤٧ والاتى اعتبرها الحكم المذكور قاطعة لتقادم الرسوم المطالب بها بموجبها قد استوفت الشكل والأوضاع التى نص عليها الأمر العالى سالف الذكر . لما كان ذلك فإن الحكم المذكور فيما رتبته على الخطابات المذكورة من أثر فى قطع تقادم الرسوم المطالب بها يكون مخالفا للقانون لا يفضى فى ذلك مانعت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدفعة رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ذلك أن هذا النص مستحدث ولاحقى لواقعة الدعوى فلا يسرى عليها . كما وأن الخطاب الموصى عليه الذى يكون له أثر فى قطع تقادم الضريبة أو الرسم يجب - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستوفى الشكل الذى حدده القانون . ويتعين لذلك نقض الحكم فى خصوص هذا الوجه بشقيه .

وحيث أن النعى فى خصوص السبب الثانى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه وهو فى صدد مناقشة استحقاق رسوم الدفعة على الاستهلاك الداخلى لمنشآت الشركة الطاعنة قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدفعة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتى وإن

كان لا ينطوى على تعامل مع الغير فواقعة الاستهلاك في ذاتها هي التي يستحق عنها رسم الدمغة ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء في منشئاتها الداخلية للرسم مع أن هذا الاستهلاك لم يكن نتيجة لتعامل الشركة الطاعنة مع الغير. وليس فيما قرره الحكم في هذا الشأن أى تناقض مع ما قرره من أن استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها إلا أن الشركة الطاعنة دون الحكومة هي التي تتحمل رسم الدمغة المستحق عليه . ذلك أن الحكم إنما أجرى في ذلك حكم المادة ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ من أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة على نحو ما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب السابق وهذا مجال مختلف عن مجال إلزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائى إذا كان المستهلك خلاف الحكومة وفي غير نطاق المادة ١٤ سالفة الذكر طبقا للأحكام العامة المضافة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم السابق الإشارة إليها في الرد على السبب الأول ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد عفراني سالم ، والحسين العوضي ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١١)

الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٥ القضائية :

(١) حكم "تسبيبه" "عيوب التدليل" "خطأ الإسناد" "الخطأ المعيب".

مثال في تملك بالتقادم المكسب استند الحكم في قبه إلى القول بأن الطاعن أقر
في محضر الخبير بوضع يد المطعون عليه مع أن الواضح فيه أنه لم يصدر منه إقرار .

(ب) حكم "تسبيبه" "عيوب التدليل" "تسند الأدلة" "مناط
التسند".

عند تعذر تعرف أثر الدليل المعيب في عقيدة المحكمة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه - وفي خصوص
قضى ادعاء الطاعنين التملك بالتقادم المكسب إلى القول بأن الطاعن الأول أقر
في محضر أعمال الخبير بأن البيع الصادر للمطعون عليه من والدته قد تنفذ بوضع
اليده ثم استورد تأسيسا على ذلك إلى القول بأن الطاعنين لم يذكروا واقعة تفيد
تغيير وضع اليد إليهم ، وكان الواضح من محضر أعمال الخبير أن الطاعن الأول
لم يصدر منه إقرار بوضع يد المطعون عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استند
إلى هذا الدليل يكون معيبا بالخطأ في الإسناد .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه مؤسسا على تحصيل أمر واقعي من جملة
أدلة منها دليل معيب - وكان الحكم قائما على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر
كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون
قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فساد ، فإنه يكون من المتعين نقض
هذا الحكم .

المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليه الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٦ كلى بنى سويف طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى فدان و ٨ ط معين بالعريضة ومنع تعرضه لهم فيها وقالوا أن هذا المقدار آل اليهم بالميراث عن المرحومة شريفة حسن ابراهيم والدة الطاعن الأول وجدة الباقي وقد تملكها بعقد مسجل في ١٨ من ابريل سنة ١٩٢١ فضلا عن وضع يدهم المدة الطويلة ودفع المطعون عليه الدعوى بأن هذه الأرض مملوكة له ضمن أطيان أخرى بمقتضى عقدى بيع صادرين له من والدته يامنة محمد هيبه ومورخين ١٩١٦/٦/٧ و ١٩١٧/٦/٢٠ فضلا عن أنه هو الواضع اليد عليها . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ بنسب خير زراعى لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة - وتحقيق وضع اليد وسببه ومدته ، وبعد أن قدم التمييز تقريره متضمنا انطباق مستندات الطرفين على هذه الأرض أصدرت المحكمة حكما تمهيدا آخر في ١٩٥٠/٢/٢٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بكافة طرق الإثبات وضع يدهم على الأرض موضوع النزاع من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٤٥ وضع يد مكسب للملكية ولينفى المطعون عليه بنفس الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٩٥٢/٣/٥ بتثبيت ملكية الطاعنين إلى الأطيان المطالب بها ومنع تعرض المطعون عليه لهم فيها وتسليمها إليهم - وأمسست حكما على ماتين لها من ترجيح شهود الإثبات الذين قرروا أن الطاعنين وضعوا أيديهم على هذه الأطيان مدة تزيد على الخمسة عشر عاما - وضع يد هادئ مستمر ظاهر وبنية التملك - استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤٢٧ سنة ٦٩ ق . وفى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف

وبرفض الدعوى . وقد استعرضت محكمة الاستئناف في حكمها سلسلة التصرفات التي حصلت في هذه الأقطان من المورث الأصلي حسن إبراهيم . المذكور فقوت أنه كان يملك ٢٠ فدانا و ٩ قراريط و ٢٠ سهما باع منها إلى الغير ٢ فدان و ١٢ قيراطا ثم باع إلى زوجته يامنة عدهيه ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا واستنزات هذه المقادير من تكليفه بعد الوفاة . ولذلك انحصرت تركته في ٥ فدادين و ٩ قراريط و ٢٠ سهما خص منها ابنته شريفة مورثة الطاعن ٩ قراريط و ١١ سهما . وأن ابنته شريفة قد تنكرت للبيع الصادر إلى يامنة زوجة أبيها فاستخلصت الفدان و ٨ قراريط موضوع النزاع وهو القدر الذي كانت ترثه في تركه أبيها لو لم يحصل ذلك البيع إلى زوجته يامنة وباعت هذا القدر إلى زوجها حسن هنداي بعقد مؤرخ ١٩٢٠/١٢/١٩ ومسجل في ١٩٢١/٣/٢١ ثم عادت واشترت القدر نفسه من زوجها المذكور بعقد آخر مؤرخ في ١٩٢١/٤/١٨ ومسجل في ١٩٢١/٥/٩ وذلك بقصد نقل تكليف هذا القدر إلى اسمها كما أن المطعون عليه اشترى من والدته يامنة ١٠ فدادين و ١٢ قيراطا بعقد بيع مؤرخ ١٩١٧/٦/٢٠ ومسجل في سنة ١٩١٨ وأدخل في هذا البيع جزءا كبيرا مما كان قد استنزل من تكليف المورث الأصلي بطريق البيع إلى زوجته يامنة وبعد أن سردت محكمة الاستئناف سلسلة التصرفات على الوجه المتقدم أخذت تناقش أدلة المطعون عليه فحصلتها في ثلاثة أمور أولها ما شهد به شهوده في التحقيق . — والثاني محضر جرد تركه عبد الجواد حسن إبراهيم المتوفى في ١٩١٧/٤/١٣ وهو أخ المطعون ضده ومورثة الطاعنين وموقع عليه من معاون المركز وعمدة ومشايخ الناحية ووكيل الوصية على القصر وثابت به أن ذلك المتوفى ترك ١٨ قيراطا و ٣٢ سهما قيمة ما يخصه في تركه والده وقدرها ٥ فدادين و ٩ قراريط و ٢٠ سهما والثالث اعتراف الطاعن الأول في محضر أعمال الخبير المؤرخ ١٩٤٨/١١/٢٧ بأن البيع الصادر من يامنة إلى المستأنف في سنة ١٩١٧ قد تنفذ بوضع اليد — ثم ناقشت المحكمة ملكية الست شريفة مورثة الطاعنين للقدر موضوع النزاع وقالت إن ما ادعاه الطاعنون من تزوير عقد البيع الصادر من والدها إلى زوجته يامنة لم يقيم عليه أى دليل وأنكره المطعون

ضده فيكون هذا الادعاء غير معول عليه ويتعين الأخذ بذلك البيع وبمقتضاه لا تستحق مورثة الطاعنين شيئاً في القدر المتنازع عليه لاستتزاله من التركة — وناقشت بعد ذلك ادعاء الطاعنين تملكهم للأطيان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وقالت إنهم لم يدعوا بوضع يدهم إلا من سنة ١٩٢١ أى من بعد نقل التكليف إلى اسم مورثتهم وكان الطاعن الأول وأخوه مورث الباقيين يقيمان في ذلك الحين مع خالهما المطعون ضده في معيشة واحدة وفي كتفه وتحت رعايته وكانت الأرض موضوع الدعوى تحت يده من قبل وفي تكليفه بطريق شرائه إياها من والدته يامنه كما اعترف الطاعن الأول بذلك في محضر أعمال الخبير ولم يذكر الطاعنون ولا شهودهم أى واقعة تفيد تغيير وضع اليد من خالهما إليهما من بعد نقل التكليف إلى اسم مورثتهما في سنة ١٩٢١ إلى أن استقل أولهما في معيشته في سنة ١٩٣٧ وإلى أن قتل ثانيهما في سنة ١٩٤٥ فيكون وضع يدهما على فرض حصوله في ذلك الحين مشوباً بالغموض والإبهام ولا يصلح سبباً لا كسب الملكية — وعلى فرض ظهور أحد الأخوين مستقلاً بوضع يده على نصف ذلك القدر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٥ فإن هذه المدة تقصر عن كسب الملكية ولا يمكن أن يستنتج من قيام الطاعن الأول وأخيه بزراعة هذا القدر مع أطيان خالهما المطعون عليه إنما يضمنان اليد عليه بنية التملك بشكل ظاهر وخال من الغموض إلى وقت وفاة والديهما في سنة ١٩٣٧ حتى أنه لم يستطع أحدهما أو كلاهما أن ينازعا خالهما المطعون عليه في هذا القدر إلا من بعد تلك الوفاة وخلصت محكمة الاستئناف من كل ذلك إلى أن دعوى الطاعنين على غير أساس وأن الحكم الابتدائي قد جانب الصواب في أخذه بأقوال شهود الطاعنين — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ في قلم كتاب هذه المحكمة . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٥٩/١/٣ وفيها حضر وكيل الطاعنين وأصر على طلباته كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة رأيها برفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بتلك الجلسة بإحالة الطعن على الدائرة المدنية لنظره بجماعة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصر الطاعنون على طلباتهم كما صممت النيابة العامة على ماورد بمذكرتها .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون في السبب الثانى من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق — كما أخطأ في الإسناد ذلك أنه أمس قضاء على القول بأن الطاعن الأول أقر في محضر أعمال الخبير المؤرخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ . بأن البيع الصادر من يامنة محمد هيبه إلى ولدها المطعون عليه قد تنفذ بوضع اليد مع أنه بالرجوع إلى محضر أعمال الخبير يتضح أن الطاعن الأول قرر أن القدان و ٨ قرار يبط موضوع النزاع هى ملك والدته بموجب العقد المسجل في سنة ١٩٢١ الصادر من حسن هنداوى وأن جده ابراهيم المذكور المتوفى في سنة ١٩٠٨ ترك ١٩ فدانا وكسور ولما واجهه الخبير بأنه ظاهر من الكشف الرسمى المقدم في الدعوى أن المتروك عن جده حسن ابراهيم المذكور هو ٩ أفدنة و ٩ قرار يبط و ٢٠ أسهما بعد تنزيل البيع إلى الست يامنة حسن هيبه أجاب بأن هذا البيع كان المقصود منه حرمان أولاد زوجها من الميراث بدليل حصول تقسيم بعده اختص بموجبه خاله محمد حسن المذكور ٢ فدائين و ١٦ قيراطا وخاله فاطمة حسن ابراهيم فدانا و ٨ قرار يبط وأخذوا شروطا تحت يدهم يعلم بها العمدة والمشايخ وأن البيع الصادر إلى يامنة محمد هيبه من المورث قد تنفذ بوضع اليد في حدود الاستحقاق الميراثى لأولادها . ولم يذكر شيئا في هذا المحضر عن البيع الصادر من يامنة إلى ولدها المطعون عليه علما بأن هذا القول من جانب الطاعن الأول في ذاته ليس حجة على باقى الطاعنين . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق كما أخطأ في الاسناد .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أنه يبين من مراجعة محضر أعمال الخبير المؤرخ في ١١/٢٧/١٩٤٨ والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن . أن الطاعن الأول لم يذكر شيئا في هذا المحضر بشأن وضع يد المطعون ضده على الأقطبان موضوع النزاع وأنه لم يناقش في موضوع العقد الصادر للطعون عليه في من والدته وإنما نوقش في العقد الصادر منها للمورث وكان كل ما قرره في هذا الخصوص أن هذا العقد قصد به حرمان أولاد زوجها وأنه لم ينفذ بوضع يدها إلا في حدود الاستحقاق الميراثى لأولادها — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه . وفي خصوص قى ادعاء الطاعنين

التملك بالتقادم المكسب إلى القول بأن الطاعن الأول أقر في محضر أعمال الخبير بأن البيع الصادر من يامنة إلى ولدها المطعون عليه قد تنفذ بوضع اليد ثم استطرد تأسيساً على ذلك إلى القول بأن الطاعنين لم يذكروا واقعة تفيد تغيير وضع اليد إليهم وكان الواضح من محضر أعمال الخبير على ما سبق بيانه أن الطاعن الأول لم يصدر منه إقرار بوضع يد المطعون عليه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا استند إلى هذا الدليل يكون معيباً بالخطأ في الاستناد .

وحيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه مؤسساً على تحصيل أمر واقعي من جملة أدلة منها دليل معيب . وكان الحكم قائماً على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فساد فانه يكون من المأمّن نقض هذا الحكم

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، وهبة السلام بليغ للمستشارين .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٥١ سنة ٢٥ القضائية:

إستئناف "مبعاده" في الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المغازات
الضريبية . ضرائب "مسائل عامة" "نظر الدعاوى وإستئناف
الأحكام فيها" . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ضريبة إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة .

نظر كل الدعاوى المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ على وجه السرعة وفقاً
لنص المادة ٩٤ منه . إنصرف نص المادة ٩٩ في خصوص تحديد ميعاد الاستئناف
بثلاثين يوماً إلى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون المرفوعة إليها في قرارات
لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية .

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . الم ٩٤ من الق ١٤/٢٩ ،
٤٠٢ ق مرافعات .

خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٩ — الخاص بضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وضريبة
الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة كسب العمل — بأحكام ضريبة
معينة بحيث لا يجري سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص ،
أما الكتاب الرابع فإنه وإن كان قد ورد بعنوان "أحكام عامة لكل الضرائب"
إلا أنه يتضح من مواده أن المشرع أورد به أحكاماً خاصة ببعض الضرائب وأحكاماً
أخرى تسرى على كل الضرائب الواردة بالكتب الثلاثة المشار إليها . ولما

كانت المادة ٩٩ قد نصت على أن "ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقاً للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم" ونصت المادة ٩٤ على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر دائماً على وجه السرعة ، فإن مؤدى ما تقدم أنه وإن كانت كل دعاوى الضرائب المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنظر على وجه السرعة وفقاً للمادة ٩٤ السالفة الذكر إلا أنه في خصوص ميعاد الاستئناف فإن تحديد ثلاثين يوماً بالمادة ٩٩ لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية في الطعون المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية ، ويتأدى من ذلك أن ميعاد الاستئناف بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة موضوع الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم عملاً بالمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النزاع يتعلق بمبالغ فرضتها مصلحة الضرائب على المطعون عليها باعتبارها ناتجة عن استثمارات مكرها للرئيس في الخارج ، وقد رفع النزاع في صورة دعوى مبتدأة ولم يكن طعناً عرض أمره على لجنة التقدير أو الطعن ، فإن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يخضع عند استئنافه للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام من تاريخ إعلانه بوصف أنه صادر في خصومة أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٠٧٢ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى ضرائب القاهرة أمام محكمة القاهرة الابتدائية مختصة الطاعة (مصلحة الضرائب)

وطلبت الحكم بالزامها بأن ترد اليها مبلغ ٩٤٥٨ جنيها و ١٤ مليا قالت أنها دفعته اليها بغير وجه حق ، وامتندت في ذلك إلى أنه ناتج عن استثمارات مركزها الرئيس بالخارج في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ ، فهي غير مسئولة عن ادائه — وفي أول ابريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة للمطعون عليها بطلباتها فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩٩٧ سنة ٧١ قضائية ، وطلبت الغاء الحكم المستأنف والحكم في دعوى المطعون عليها برفضها وبأحقية الطاعنة في تحصيل الضريبة موضوع النزاع . فدفعت المطعون عليها بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وذلك تأسيسا على أن الحكم أعلن إلى الطاعنة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، ولم تستأنفه إلا في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أي بعد مضي عشرة أيام من تاريخ اعلانه في حين أن الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة عملا بنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو عشرة أيام من تاريخ اعلانه بالتطبيق لنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . وبتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الدفع وعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص بمجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٥٩ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لمجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بقبول الدفع وعدم قبول استئناف مصلحة الضرائب لرفعه بعد الميعاد — قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أن المادة ٩٩ الواردة بالكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحت عنوان ”أحكام عامة لكل الضرائب“ قد حددت ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية بثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم ، ولو أن المشرع أراد قصر هذا الحكم على المنازعات المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية كما ذهب

إلى ذلك الحكم المطعون فيه — لنص على ذلك صراحة وأورد حكم هذه المادة بالكتاب الثانى الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، أما ما جاء بالمادة ٩٩ السالفة الذكر من إشارة إلى المادة ٤٥ الواردة بالكتاب الثانى فلا يؤدى إلى قصر تطبيق المادة ٩٩ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية موضوع هذا الكتاب ، إذ أن طبيعة الأشياء تقتضى تطبيقها أيضا على ضريبة إيرادات القيم المنقولة المقررة بالكتاب الأول ، ذلك لأن القرارات التى تقدمها الشركات عن أرباحها التجارية والصناعية تتناول التوزيعات التى تخضع لضريبة القيم المنقولة المقررة بالكتاب الأول ، ولأن المشرع لم يذكر بهذا الكتاب شيئا من الطعن فيما يعرض من خلاف بشأن هذه الضريبة ، مما يوجب الرجوع إلى أحكام الكتاب الثانى فى هذا الصدد .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد فى هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه من قوله ”وحيث إن المستأنفة ردت على هذا الدفع بأن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت ميعاد الاستئناف فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة تجارية طبقا للمادة ٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم ، وقد استأنفته فعلا فى خلال هذه المدة أى فى الميعاد. وحيث إنه يبين من ذلك أن فيصل النزاع بين المستأنفة والمستأنف عليها هو ما إذا كان الحكم المستأنف صادرا طبقا للمادة ٤٥ سالفة الذكر أو أن موضوع الدعوى ليس مما ينطبق عليها فيكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام أخذا بالقاعدة العامة التى رسمتها المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .

وحيث إنه بالرجوع إلى المادة ٤٥ يبين أنها واردة فى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المخصص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقد تناولت الفقرة الأولى منها حق كل من المصلحة والممول فى استئناف القرارات التى تصدرها لجنة الطعن فى تقدير مأمورية الضرائب لأرباح الممول أمام المحاكم الابتدائية وحى اللجنة المشار إليها فى المواد من ٥٠ إلى ٥٥ وتناولت

في الفقرة الثانية منها حق استئناف الأحكام الصادرة في هذا الشأن ومفهوم ذلك بدهة أن المادة ٩٤ عالجت حالة خاصة بالممول الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية دون المنشآت أو الممولين الخاضعين لضريبة الكتاب الأول أما ما تدعيه المستأنفة من أن نص المادة ٩٩ معدلة نص عام يشمل ممولى الكتاب الأول كما يشمل ممولى الكتاب الثانى على السواء فقول لا سند له من القانون إذ لكل من البابين أحكام خصه المشرع بها ، ولو أنه قصد تعميم الحكم على البابين لنص على هذا التعميم نصا صريحا لا لبس فيه كما فعل في مواطن أخرى عندما أراد تطبيق المادة في كتاب على كتاب آخر ، ولا يعنى إغفال النص إلا الرغبة في التخصيص فيبقى لكل باب أحكامه الخاصة به — وهذا الذى قرره الحكم المطعن فيه يتفق وما قصده المشرع ، فقد خص كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل — خص كل كتاب بأحكام ضريبة معينة بحيث لا يجوز مريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص — وبين من مراجعة الكتاب الرابع أنه وإن كان قد ورد بعنوان "أحكام عامة لكل الضرائب" إلا أنه يتضح من مواده أن المشرع أورد به أحكاما خاصة ببعض الضرائب ، وأحكاما أخرى تسرى على كل الضرائب الواردة بالكتب الثلاثة المشار إليها . وقد نصت المادة ٩٩ على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٩٤ يكون ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم . ونصت المادة ٩٤ على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنظر دائما على وجه السرعة . ومؤدى ما تقدم أنه وإن كانت كل دعاوى الضرائب المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنظر على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ السابقة الذكر ، إلا أنه في خصوص ميعاد الاستئناف فإن تحديد ثلاثين يوما بالمادة ٩٩ لا ينصرف إلا إلى الأحكام التى تصدرها المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية في الطعون المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية — ويتأدى من ذلك أن ميعاد الاستئناف بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة موضوع الكتاب الأول من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ هو عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم عملاً بالمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النزاع يتعلق بمبالغ فرضتها مصلحة الضرائب على المطعون عليها باعتبارها ناتجة عن استثمارات مركزها الرئيسي في الخارج ، وقد رفع النزاع في صورة دعوى مبتدأة ولم يكن طعنا عرض أمره على لجنة التقدير أو الطعن ، وكان الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يخضع عند استئنائه لليعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام من تاريخ إعلانه بوصف أنه صادر في خصومة أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، لما كان ذلك فإن النعي يكون على غير أساس ، مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، وعبد ربه ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود الناضى المستشارين .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) مسئولية " المسئولية التقصيرية " " جزاء المسئولية " " التعويض " " تقدير التعويض " . محكمة الموضوع . حكم " عيوب التدليل " " القصور الكافى " " ما لا يعد كذلك " . تعويض .

سأطه محكمة الموضوع فى تحديد مقدار التعويض . أطراحها لأسباب سائغة الأرقام المقدمة من المضرور تحديده . حسبها تبيان أن المبلغ الذى قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبى وأنه تعويض له عما تكبدته وناله .

(ب) مسئولية " المسئولية التقصيرية " " جزاء المسئولية " " التعويض " " تقدير التعويض " . حكم " عيوب التدليل " " القصور " " ما لا يعد كذلك " لا يعيب الحكم إدماجه الضرر المادي والأدبى مما وتقديره التعويض فيها بجهة بغير تخصيص .

(ج) مسئولية " المسئولية التقصيرية " " أركانها " " ركن الضرر " " الضرر المحقق والإحتمالى " . حكم " نسبيته " " الرد على أوجه الدفاع القانونية ردا ملما " .

لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من المكافآت طالما أن ظره بنى على أن الضرر المدعى به فى هذا العهد احتمالى وليس محقق الوقوع .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع — وهى بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد أطرحت للأسباب السائغة التى ذكرتها الأرقام التى أوردها الطاعن فى الكشف المقدم منه تحديدا من جانبه لتعويض الذى يرى

نفسه مستحقا له - وتولت هي بما لها في هذا الخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه - مبينة في حكمها أن المبلغ الذي قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي ، وأنه تعويض عن جميع ما تكبده من مصروفات ، وما ناله من متاعب - فحسبها ذلك ليستقيم قضائها .

٢ - لا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما بجملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

٣ - لا يعيب الحكم أنه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للرقابة في الامتحانات - طالما أن نظره في هذا الخصوص بني كما هو مفهوم من أسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٦ أقام الطاعن على المطعون عليها الدعوى رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٥٠ محكمة الدوب الأحمر الجزئية طالبا فيها الحكم بإلزام المدعى عليها (المطعون عليها) بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ... الخ وذكر في دعواه أنه بينما كان يؤدي واجبه كمدرس بمدرسة حلوان الابتدائية في يوم ١٩٤٩/٣/١٢ - صر من إحدى الفتحاح المخصصة للورور من شرفة المدرسة إلى فنائها - وكانت الفتحة مغطاة بكية من الرمل وضعت مكان إحدى درجات السلم - ولكن المدرسة كانت قد رفعتها من مكانها

من بضعة أيام دون القيام بأى احتياطات لتنبية المارين ولذلك قد تعثرت قدمه وسقط وكسرت ساقه اليسرى وأصيب بقطع فى أعصاب الحس والحركة الأمر الذى كبده ثقلات ودواء عدة شهور وانتهى الأمر ببتير ساقه — ثم رفع الدعوى بطلب الحكم بالمبلغ المتقدم ذكره — وبتاريخ ١٩٥١/١/١٦ قضت محكمة الدرب الأحمر بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بمجلد لها برقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥١ — وبعد أن أصدرت هذه المحكمة حكما فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما دُون بمنطوقه قضت فى ١٩٥٣/١٢/٢٨ برفض دعوى الطاعن وإلزامه بالمصروفات، فاستأنف هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٥٤/٣/١٠ بالإستئناف رقم ٢٥٣ لسنة ٧١ ق . طالبا قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالإلزام ”المطعون عليها“ بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه والمصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين ، وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ أصدرت محكمة الإستئناف حكما قررت فى أسبابه خطأ إدارة المدرسة وما يستتبع ذلك من مسئولية المطعون عليها وقضت فى منطوقه بالإنتقال إلى مستشفى الهلال الأحمر وغيره من المستشفيات التى عولج بها الطاعن للاطلاع على أوراق علاجه لبيان مدى إتصال الكسر الحاصل بساقه بحادث السقوط توطئة لتقدير التعويض ، وبتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٧٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة وعشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين . وبتاريخ ١٩٥٥/٦/١٥ قرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بالنقض، وبعد استيفاء الإجراءات أبدت النيابة العامة رأيها بمذكرتها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٣ من يونيه سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب إذ لم تـين محكمة الموضوع في حكمها العناصر المكونة قانوناً للضرر - والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض ووقفت في ذلك عند حد القول بأن الطاعن غالى في تقدير التعويض وأسرف في الكشف المقدم منه في بيان عناصر التعويض الذي يستحقه ولم تـين المحكمة في حكمها تلك العناصر التي كانت موضع إصرافه كما أنها إذ استبعدت بعضها - بمقولة إنه يفتقر إلى إثبات - لم تحدد الوقائع المفترقة لذلك واقتصرت على ذكر بعضها على سبيل المثال . ذلك إلى أنها أدمجت الضرر الأدبي والمادى مما يغير تحديد لمقدار التعويض عن كل منهما . وبالسبب الثانى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر التسبيب - إذ لم يلتفت عند تقديره للتعويض المستحق له - إلى ما تمسك به من أن الضرر الذى أصابه لا يقف عند حد ما حل به في الماضى - بل إن آثار الحادث الذى وقع له ونتائجه ستلازمة مستقبلاً - ولم يدخل الحكم المطعون فيه هذا الاعتبار في عناصر التقدير - بل جاء تقديره مامناً غير تحديد واكتفى بالقول بأن الطاعن لم يحرم من وظيفته مغفلاً أن كفايته قد قصت بما يعجزه عن القيام بأعمال مشروعة أخرى غير أعمال الوظيفة - كانت تدرك عليه الكثير من المال - وبالسبب الثالث نعى الطاعن على ذلك الحكم أنه إذ استبعد من عناصر التعويض مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات - بمقولة أنها ليست مكافآت ثابتة - فإنه أخطأ في التكييف القانونى للواقع - ذلك أن حرمان الطاعن من هذه المكافآت - هو مما يلحق به ضرراً محققاً - إذ لولا الحادث الذى وقع له لكان مجال الحصول عليها مفتوحاً أمامه - ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تلك المكافآت ليست ثابتة .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب جميعها مردود بأن محكمة الاستئناف بعد أن صدرت أسباب قضائها بمراد خلاصة الحكم الذى سبق لها إصداره في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ مينة أن ذلك الحكم قد انتهى في أسبابه إلى تقرير خطأ إدارة مدرسة حلوان وما يستتبعه من مسئولية الوزارة (المطعون عليها) وبعد

أن أوردت نتائج انتقالها للاطلاع على أوراق المستشفيات التي عولج بها الطاعن وخلصت إلى القول بأنه ليس هناك أى تقصير أو مسئولية يمكن إسنادها إليه وأنه بذلك ينهار القول بقيام خطأ مشترك — عرضت بعد ذلك لتقدير التعويض فذكرت ” ومن حيث إنه عن التعويض فقد غالى المستأنف (الطاعن) كثيرا في تقديره وأسرف في بيان العناصر التي انطوى عليها الكشف المقدم منه فمنها ما لا حق له في المطالبة به كمصاريف علاج أولاده وأجور مدرسين خصوصيين لهم إذ لا شأن لذلك بالحادث وكذلك مكافآت الدروس الخصوصية أو ندبه في المراقبة لأنها ليست مكافآت ثابتة ومنها ما زاد في تقديرها زيادة ملحوظة فضلا عن أن بعضها يفتقر إلى إثبات مثل مصاريف الأطباء والمرضات والأدوية وزيادة أسرته له في المستشفى ، أما عن العملية التي يقول المستأنف أنه يزعم إجرائها لإخراج العظم المتفتت المتخلف برجله نتيجة لسرعة عمل العملية السابقة فإنه ليس في الأوراق دليل على هذا التخلف ولم يظهر له أثر أو مضاعفات في الساق رغم مرور أكثر من خمس سنوات بعد البتر كما أنه ليس له أن يطالب بمصاريف السفر بالطائرة إلى الخارج لصنع رجل أخرى بعد أن أصبحت صناعة الأطراف الصناعية في مصر كفيلة بتلبية الحاجة إليها . ومن حيث أن المحكمة ترى إزاء ما تقدم اطراح هذه الأرقام التي تقدم بها المستأنف وأن تقدر له إجماليا مبلغ ٧٠٠ جنيه وهو مع ما يتناسب مع الضررين المادى والأدبى وتعويض جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من متاعب مراعية في ذلك أن الحادث والأثر المترتب عليه لم يؤثر على قدرته على القيام بوظيفته كدرس أو ينقص من كفايته في أدائها على الوجه المطلوب منه فهو لم يفقد هذه الوظيفة أو يحرم من مواردها كلاً أو بعضاً “ ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع وهى بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد اطرحت للأسباب السائغة التي ذكرتها الأرقام التي أوردتها الطاعن في الكشف المقدم منه تحديداً من جانبه للتعويض الذي يرى نفسه مستحقاً له — وتولت هى — بحالها في هذا الخصوص من سلطة التقدير تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن

يستحقه — مبينة في حكمها أن المبلغ الذي قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي — وأنه تعويض عن جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من متاعب وحسبها ذلك ليستقيم قضاؤها — ولا يعيبه أنه أدرج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلام قانونا ، كما لا يعيبه أنه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والتدب للراقبة في الامتحانات — ذلك أن نظر الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص شديد لابتغائه كما هو مفهوم من أسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور الـادة : محمد زعفراني عالم ، والحسيني العوضي
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٤)

العلن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) تقادم " التقادم المسقط " " قطعه " .
المطالبة الجزئية :

اعتبارها قاطعة لتقادم بالنسبة لباقي الدين ما دام أنها قد دلت في ذاتها على قصد
الدائن في التمسك بحقه في الباقي وكان الثابت أن الحقين غير متنايرين ويجمعهما في ذلك
مصدر واحد .

(ب) دعوى " نظر الدعوى أمام المحكمة " " غياب الخصوم " " شطب
الدعوى " . قانون .

مدور قرار بشطب " دعوى " في ظل قانون المرافعات القديم لا يترتب عليه إعمال
الم ٢/٩١ مرافعات جديد .

" عوارض الخصومة " " سقوط الخصومة " . تقادم " التقادم
المسقط " " قطعه " .

إنتاج الدعوى المشطوبة في ظل قانون المرافعات القديم كافة آثارها المتعلقة بفعل
التقادم ما دام لم يتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك
القانون .

(ج) حكم "عيوب التدليل" "القصور".

مثال في بيع :

خصم الحكم من ثمن البضاعة المبيعة المطالب به مبالغ متحصل من بيع جزء منها جبرا بسبب الحجز عليها وفاء لأجرة إيداعها قصر البيع في سدادها — عدم إعتباره لفرق الثمن بين البيع جبرا والثمن المقرر لها عند التعاقد . إلتفاته عما أدى إليه تقصير البائع من نتائج تسليمه به ومدى علاقة ذلك بالتزامات المشتري نحوه .

١ — ليس في اعتبار المطالبة الحاصلة من الدائن بجزء من المبلغ المبيع بسند الدين قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي قيمة السند مخالفة للقانون ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في باقي الدين وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد .

٢ — إذا كان قد قضى بشطب دعوى في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإن هذا القرار لا يترتب عليه إعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة أشهر دون أن يطلب المدعى السير فيها ، وذلك لصدوره هذا القرار في ظل قانون المرافعات القديم المعمول به حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مما يترتب عليه أن تظل الدعوى متجهة لكافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها ما دام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولا بها في ذلك القانون .

٣ — إذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المبلغ موضوع السند المطالب بقيمته هو ثمن بضاعة كان قد اشتراها من المطعون عليه ، وأن هذا الأخير لم يتم بالتزامه المقابل وهو تسليم البضاعة بسبب الحجز تحفظيا عليها وبيع جزء منها سدادا لأجرة المكان المودعة به عن المدة السابقة على التعاقد ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بتقصير المطعون عليه قد سوى بين الثمن الذي بيعت به البضاعة بالمزاد العلني والثمن المقرر لها عند التعاقد واكتفى بخصم المبلغ المتحصل من البيع بالمزاد العلني من قيمة السند دون اعتبار لفرق الثمن بين البيع جبرا والبيع الحر بطريق التعاقد وبغير التفات إلى النتائج المترتبة على تصرف المطعون

عليه قبل الطاعن إذ لم يتم بسداد قيمة الايجار المستحق لصاحب المكان المودع به البضاعة المبيعة وما أدى إليه تصرفه هذا من اتخاذ إجراءات المجز على البضاعة وبيع بعضها ، ومدى علاقة ذلك بالتزامات الطاعن نحوه ، فإن المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبب يستوجب نقضه .

المحكمت

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٤٦٢ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية وطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٧٢٥ جنيها وبصفة المجز التحفظى الموقع وفاء لهذا المبلغ تحت يد رئيس نادى الصيد حيث يشتغل الطاعن موظفا به ، وارتكن إلى سند مؤرخ في ١٩٤٣/٤/٨ ومذيل بتوقيع الطاعن ويفيد تعهد بدفع المبلغ المطالب به خلال عشرة أيام من تحريره فدفع الطاعن بسقوط الحق في إقامة الدعوى لمضى خمس سنوات تطبيقا لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة . وقضت المحكمة في ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٣ برفض الدفع ، وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٨١ جنيها و ٥٠٠ مليم وبصفة المجز التحفظى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد استئنافه برقم ١٩ سنة ١٠ قضائية تجارى ، وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وأبدت النيابة رأيا برفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٩ إحالة الطعن للدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند موضوع الدعوى لمضى خمس سنوات على تاريخ استحقاقه تأسيسا على انقطاع مدة التقادم المسقط بالدعوى رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٤٥ مدنى عابدين التى أقامها المطعون عليه فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ ، ويتعى عليه فى هذا الخصوص الخطأ فى تطبيق القانون وذلك من وجهين : الأول - أن المطعون عليه وقد قصر مطالبته فى الدعوى المشار إليها على مبلغ عشرين جنيا ، فلا يمتد أثر هذه المطالبة فيما يتعلق بقطع التقادم إلى باقى قيمة السند . والثانى - إن الدعوى المذكورة ، إذ تقرر شطبها فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وبقيت مشطوبة لأكثر من ستة أشهر دون أن يطلب المطعون عليه السير فيها ، فإنها تعتبر بذلك كأن لم تكن عملا بالمادة رقم ٩١ من قانون المرافعات ، ويترتب على قرار الشطب زوال كل أثر للدعوى فى شأن قطع التقادم .

وحيث إن هذا السبب من أسباب الطعن مردود بوجهيه ، ذلك أنه بالنسبة للوجه الأول فإن الثابت أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٤٥ مدنى عابدين بصحيفة معلنه فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ طلب فيها توقيع المجز تحت يد كاتب أول محكمة القاهرة الابتدائية على مبلغ عشرين جنيا ، وهو ما يوازى مقدار الكفالة المودعة من الطاعن على ذمة قضية اللجنة رقم ٣٣٢٦ لسنة ١٩٤٤ عابدين المقيمة استئنافا برقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٤٥ جنح القاهرة المستأنفة . واستند المطعون عليه فى دعواه إلى أنه يدين الطاعن بمبلغ ٧٢٥ جنيا بموجب سند تاريخه ١٩٤٣/٤/٨ يستحق السداد بعد عشرة أيام من تحريره ، ونسخ المطعون عليه صورة السند بصحيفة دعواه ، واحتفظ بحقه فى المطالبة بباقى قيمته . وهذه المطالبة وإن قصرها المطعون عليه على جزء من دينه ، إلا أنها وقد تمت بالصورة المتقدم بيانها فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص من أنها تتم عن تمسك الدائن بحقه فى باقى قيمة السند استنادا إلى الوقائع المتعلقة بها يعتبر استخلاصا صائغا . وليس فيما رتبته الحكم من ذلك من اعتناء المطالبة بالحاصلة من الدائن بجزء من المبالغ المدين لسند

الدين قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي قيمة السند مخالفة للقانون ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في باقي الدين وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد. ومردود كذلك بالنسبة للوجه الثاني ، إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما ينعاه الطاعن على ما ورد به من "أن الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٤٥ مدني عابدين التي تركها المستأنف عليه للشطب في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ كانت إلى تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد متجة لآثارها ولا تعتبر كأن لم تكن طبقاً لأحكام القانون الجديد إلا إذا انقضى عليها أكثر من ستة شهور من تاريخ العمل به ولم يطلب المدعى السير فيها . ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت قبل العمل بالقانون الجديد إذ أطلت عريضتها في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ ، فسواء اعتبرت تحريكا للدعوى المشطوبة أو هي دعوى جديدة فهي في الحالتين تشمل المطالبة بموضوع الحق السابق المطالبة به في الدعوى المشطوبة ، وتعتبر إجراء جديداً قاطعاً للدة ، وهو إجراء لم يمتص على اتخاذه أكثر من خمس سنوات من تاريخ شطب الدعوى رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٤٥ مدني عابدين ، والتي كانت إلى تاريخ رفع هذه الدعوى تعتبر في ظل القانون القديم لا تزال قائمة ومتجة لآثارها وهي قطع التقادم . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن المطالبة الحاصلة بالدعوى رقم ١٤٤٥ مدني عابدين ، وإن قضى بشطبها في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم تجدد إلى أن رفعت الدعوى الحالية في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ ، إلا أن قرار الشطب هذا لا يترتب عليه إعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة شهور دون أن يطلب المطعون عليه السير فيها ، وذلك لصدور هذا القرار في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في ظل قانون المرافعات القديم المعمول به حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، مما يترتب عليه أن تظل الدعوى متجة لكافة آثارها المتعلقة بتقطع التقادم بالرغم من شطبها ، مادام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون . ولا محل في صدد

انقطاع التقادم لإثارة القول بأن دعوى المطعون عليه هذه تعتبر كأن لم تكن لعدم السير فيها خلال الشهور الستة الأولى منذ نفاذ قانون المرافعات الجديد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وذلك لأن مدة التقادم المسقط كانت وقتئذ منقطعة فعلا بالدعوى الحالية التي أقيمت في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٩ قبل صدور قانون المرافعات الجديد . ومن ثم يكون هذا السبب بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني قصور التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إن المبلغ موضوع السند المطالب بقيمته في هذه الدعوى هو ثمن بضاعة كان قد اشتراها من المطعون عليه ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاعه الذي أبداه أمام محكمة الموضوع وهو يتحصل في عدم قيام المطعون عليه بالتزامه المقابل وهو تسليم البضاعة بسبب المجزأ تحفظها عليها وبيع جزء منها سدادا لأجرة الجراج المودعة به عن المدة السابقة على التعاقد ، وصوى بين الثمن الذي بيعت به البضاعة بالمزاد العلني والثمن المقرر لها عند التعاقد ، وأجرى خصم المبلغ المتحصل من البيع بالمزاد العلني ومقداره ١٣٥٠ جنيا و ٥٠٠ مليم من قيمة السند ، دون اعتبار لما هو ثابت بمحضر البيع من استمرار المجزأ على باقي محتويات الجراج .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه من الثابت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة الموضوع بما هو وارد في سبب النعي وقد سلم الحكم المطعون فيه بعدم تقصير الطاعن في بيع البضاعة وأن تأخيرها في التصرف فيها يرجع إلى المجزأ الموقع عليها وبيعها بفعل المطعون عليه بسبب تأخره في أداء أجرة الجراج المودعة به ، إذ جاء بالحكم الابتدائي "وحيث إنه مع ذلك فطالما ثبت من محضر بيع بعض المحجوزات وخطاب المطالبة بالأجرة أن هذه الأجرة يرجع التأخير في أدائها إلى مايو سنة ١٩٤٢ بينما تاريخ السند ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ كما أن إثبات من محضر المجزأ أن الأمر به صدر بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٣ فيكون المدعى - المطعون عليه - هو وحده المسئول عن الوفاء

بهذه الأجرة المتأخرة منذ سنة سابقة على تعاقد مدعى عليه الأول الطاعن - بالسند موضوع الدعوى خصوصا وقد عرقلت إجراءات هذا الحجز والبيع التصرف في محتويات الجراج في الوقت المناسب بعد أن أبلغ ضده المدعى - المطعون عليه - بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٣ بتبديده بعض محتويات الجراج من السوست والألغيوم ، ولم يكن قد مضى على تاريخ السند وتسليمه المفتاح من المدعى - المطعون عليه - إلا أقل من شهر . ثم أعقبه الحجز بعد ذلك بنحو شهر ، ومن ثم فلا عبرة بما يزعمه المدعى - المطعون عليه - من محاولة إسناد تقصير المدعى عليه بتأخره في التصرف في محتويات الجراج حتى توقع عليه الحجز . وسانده في ذلك الحكم الاستئناف أخذا بأسبابه في هذا الخصوص . ولما كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بتقصير المطعون عليه على النحو السالف بيانه قد اكتفى بنخص حصيلة البضائع المبيعة بالمزاد العلني من قيمة السند ، دون اعتبار لفرق الثمن بين البيع جبرا والبيع الحر بطريق التعاقد ، وبغير التفات إلى النتائج المترتبة على تصرف المطعون عليه قبل الطاعن إذ لم يتم إسداد قيمة الإيجار المستحق لصاحب الجراج المودع به البضاعة المبيعة ، وما أدى إليه تصرفه هذا من اتخاذ إجراءات الحجز على البضاعة وبيع بعضها ، ومدى علاقة ذلك بالتزامات الطاعن نحوه - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبب يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياك المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد وفنت ، وبعد السلام بلبع المستشارين .

(١١٥)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) اسم تجارى . محكمة الموضوع . حكم ” عيوب التدليل “ :
” القصور “ .

” فساد الاستدلال “ . ” مالا يعد كذلك “ .
” بطلان الإسناد “ .

حكم ” رقابة محكمة النقض “ ” تحصيل فهم الواقع “ .
نقض ” أسباب الطعن “ ” أسباب موضوعية “ .

تحرى محكمة الموضوع الواقع في شأن اللفظ المتنازع على استعماله كاسم تجارى
واستخلاصها من الأدلة المقدمة لها بعد وزنها لها وترجيح بعضها على بعض أنه لقب اشتهر
به والد الطرفين تلقوه وحملوه عنه واشتهروا به بأسباب ساقطة بين مصادر لاتناقض شيئا
بما أوردته بشأنها تنحصر به رقابة محكمة النقض عليها في تحصيل هذا الواقع . على غير
أساس ماردى به الحكم من قصور وفساد استدلال وبطلان إسناد .

(ب) علامات تجارية ” ما يصح اعتباره كذلك وشرطه “ .
” الاسم الخاص “ .

مفهوم نص الم ١ ق ٣٩/٥٧ إباحة الشارع للتاجر أو الصانع اتخاذ اسمه الخاص
علامة لتمييز منتجاته بشرط أن يتخذ في كتابته شكلا مميزا .
” الكلمة “ .

إباحة اتخاذ كلمة علامة مشروط بأن تكون الكلمة المطلقة متضمنة تسمية مميزة
أو مبتكرة .

(ج) علامات تجارية . اسم تجارى " شطيه " .

لا خطأ فى رفض المحكمة طلب شطب لفظ من السجل التجارى إذا كانت قد أقامت
قضائها على أنه اسم تجارى وليس بعلامة تجارية .

(د) اسم " الاسم التجارى " . " الاسم المدنى " .

اتخاذ الاسم الشخصى واللقب :

حق كل تاجر فى اتخاذ اسم تجارى له لتمييز محله عن غيره .

التجريد منه :

كونه مستمدا من اسمه المدنى لا يأتى معه تجريده منه لمجرد التشابه بينه وبين أسماء
آخرين . هناك وسائل لدفع الخلط أو اللبس أو المنافسة غير المشروعة .

(هـ ، و) مسئولية " المسئولية التقصيرية " " عناصرها " " الخطأ " . حكم

" عيوب التدليل " " التناقض " " مالا يعد كذلك " .

عدم قيام المسئولية فى حالة نفي الخطأ . مثال .

١ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مقام من حيث الواقع على أن
الطاعن لم يستعمل نغمة " الشبراويشى " كعلامة تجارية وإنما استعمله إسماً تجارياً
له كما استعمله المطعون عليهما الأول والثانى إسماً تجارياً لهما بدعوى أنه لقب اشتراه
كما اشتهر به والدهما من قبل ، وكان مما يقتضيه الفصل فى النزاع القائم بين الطرفين
تحمى الواقع فى شأن هذا اللفظ ، فإن محكمة الموضوع وقد خلصت من بحث
الدلائل والمستندات المقدمة لها فى هذا الصدد وموازنه بعضها ببعض الآخر
إلى أنه لقب اشتهر به والد الطرفين وكان ملتصقاً به من وقت طويل سابق
على اتخاذ الطاعن لحرفة صناعة وتجارة العطور وأن المطعون عليهما الأول والثانى
وأخاهما (الطاعن) كانوا جميعاً يحملون هذا اللقب وقد تلقوه عن والدهم واشتهروا
به طوال حياتهم ولم يكن حمل المطعون عليه الأول له مبتدئاً من تاريخ إضافته
إلى اسمه فى شهادة ميلاده ، وكان يبين من مراجعة ما أوردته محكمة الموضوع
فى حكمها تفصيلاً لمصادر هذا التحصيل أن ما أثبتته مسنداً إليها لا يناقض شيئاً

بما ورد بها ، وكان ما استخلصته منها سائفا ، فإنه بهذا وذلك تتحسر رقابة محكمة
النقض على محكمة الموضوع في تحصيلها للواقع المتقدم بيانه ، ويكون على غير
أساس ما رمى به حكمها في هذا الخصوص من القصور وفساد الاستدلال وبطلان
الإسناد

٢ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه " فيما
يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا
والإمضاءات والكلمات..." ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع
أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا
الاسم في كتابته شكلا مميزا - كما أباح له أيضا إذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة - أن يتخذ من
أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال
أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسميه مميزة أو مبتكرة - ويتضح
من ذلك أن الشارع في تعداد ما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات
مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة
من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذه في كتابته شكلا مميزا ، وإذن لا يكون
بالحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون إذا لم يستد بما أثاره الطاعن أمام
محكمة الموضوع من أن لفظ " الشبراويشي " هو محض كلمة ويصح لذلك أن
تكون مجردا ودون أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا علامة تجارية .

٣ - لا يكون الحكم قد أخطأ في القانون إذا لم يستجب لما طلبه الطاعن
من شطب اسم " الشبراويشي " من صحيفة القيد الخاصة بالمطعون عليه الأول
بإدارة السجل التجاري إذا كان قد أقام قضاءه على أن هذا اللفظ ليس بعلامة
تجارية وأنه اسم تجاري مشتق من لقب الأسرة التي ينتمي إليها الطاعن والمطعون
عليهما الأول والثاني .

٤ - الأصل أن لكل تاجر أن يتخذ من اسمه الشخصي " ويدخل في ذلك
اللقب " اسما تجاريا لتمييز محله التجاري عن نظائره ، ومن ثم فلا يتأدى تجريد
شخص من اسمه التجاري المستمد ما اسمه المدني لمجرد التشابه بينه وبين أسماء

الآخرين على أن القضاء لا يعدم من الوسائل ما يدرأ به ما عساه يقع من خلط أو لبس أو منافسة غير مشروعة نتيجة لتشابه الأسماء .

٥ - إذا كانت محكمة الموضوع إذ قررت أن المطعون عليهما الأول والثاني كانا على حق في استعمال لقب "الشبراويشي" وأن أولهما سعى لمنع خلط اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور - وأن سعيه هذا كان على قدر إدراكه - فإنها تكون قد نفت عن المطعون عليهما الخطأ بجميع صورته سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تسفاه في استعماله - بما يمتنع معه المساواة بالتعويض .

٦ - لا تناقض بين رفض محكمة الموضوع طلب التعويض وفرضها على المطعون عليهما في الوقت نفسه قيوداً في شأن استعمال اللقب إذا كان لا يستشف من تلك القيود أنها قد أنست منهما خطأ فأرادتهما على تداركه وكان واقع الأمر أنها ما فرضت تلك القيود إلا رغبة منها في "زيادة الحيلة" كما عبرت بذلك صراحة في أسباب حكمها .

المحكيات

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٦ و ١٨ و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ أقام الطاعن الدعوى رقم ١٣١٠ لسنة ١٩٥١ لدى محكمة القاهرة الابتدائية على المطعون عليهم وذكر بياناً لها أنه هو والمطعون عليهما الأول والثاني أبناء المرحوم الحاج محمد عبد الله الفقي من بلدة شبراويش مركز أجا دقهلية - وبميلاد كل منهم أطلق عليه اسمه الذي دون في دفاتر المواليد مشتبهاً بلفظ الفقي الذي كان ينتهي به أيضاً اسم أبيهم والذي كان يعمل مطوفاً بمكة - وفي سنة ١٩٢٧ بدأ الطاعن إحتراف صناعة إنتاج العطور واتخذ من كلمة "الشبراويشي" علامة تجارية يميز بها صنعته وإنتاجه عن غيرها - وسجلها - كعلامة تجارية - في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية كما سجلها في ٢١/١٠/١٩٤٠ بإدارة العلامات التجارية بمصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية بوزارة التجارة في أعقاب صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وجرّد تسجيلها لمدة عشر سنوات أخرى من ٢١/١٠/١٩٥٠ ، كما أنه حين قيد اسمه في السجل التجاري في سنة ١٩٣٥ اتخذ كلمة الشبراويشي

ضمن اسمه التجارى — وألحق أخويه (المطعون عليهما الأول والثانى) بالعمل لديه إلى أن عن لهما أن ينفصلا عنه وأن يعملوا فى صناعة وتجارة مماثلة متخذين من السطو على علامة الشبراويشى التى أنشأها هو علامة لهما ، وقد عمد أولهما إلى التمهيد لذلك بإضافة لفظ الشبراويشى إلى شهادة ميلاده فى يناير سنة ١٩٥١ ثم ترك العمل ندى الطاعن فى مارس سنة ١٩٥١ ، وافتتح فى نفس المبنى الذى أنشأ فيه الطاعن تجارته محلا لبيع الروائح العطرية واستعمل كلمة الشبراويشى عنوانا لمحله ، ثم كون مع الثانى شركة الغرض منها لإنتاج وتجارة العطور وأدوات التجميل مقلدين بضاعته واضعين عليها اسم الشبراويشى — وطلب الطاعن بدعواه شطب قيد اسم الشبراويشى من صحيفة قيد اسم حسن محمد عبد الله الفقى وإلغاء إجراءات التسجيل بالسجل التجارى إلتصامها بمعرفة المطعون عليه الثانى — مع احتفاظه بكافة التعويضات التى تترتب على استعمالهما هذا الاسم وإلزام المطعون عليه الثالث بإجراء الشطب طبقا لمنطوق الحكم مع إلزام الأول بتعويض مؤقت قدره جنيه واحد وإلزام الأول والثانى بالمصاريف ومقابل أنعاب الحمامة ، ثم عدل طلباته إلى المطالبة أيضا بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض ثم أضاف بعد ذلك إلى طلباته الحكم بغرامة تهديدية قدرها مائة جنيه عن كل يوم من أيام التأخير فى تنفيذ الحكم ، وبتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية . أولا — بإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يضيفا عبارة ”الفقى سابقا“ بعد العبارة الدالة على أن منتجات الروائح العطرية وأدوات التجميل ومستحضراتها من إنتاج حسن الشبراويشى أو حسن الشبراويشى وأخيه على كافة ما ينتجانه أو ما يعرضانه للبيع من هذه المنتجات وعلى كافة الأوراق والإعلانات واللافتات والمحال الخاصة بهذه الصناعات وبذلك التجارة إلى غير ذلك مما يستعمل فيها وما يستعان به فى القيام بها على أن تكون هذه الإضافة بنط أكبر من بنط عبارة حسن الشبراويشى أو حسن الشبراويشى وأخيه وبطريقة واضحة وجلية فى أونها وشكلها حتى تكمل باقى هذين الإسمين التجاريين مع إلزامهما بدفع غرامة تهديدية قدرها خمسون جنيها عن كل يوم من أيام التأخير فى تنفيذ الحكم بعد مضى عشرين يوما من تاريخ النطق

بالحكم . ثانيا - بإلزام مكتب السجل التجارى بالقاهرة - "المطعون عليه الثالث" - بإجراء هذه الإضافة فى القيد رقم ٧٦٢٥٥ فى ١٩/٣/١٩٥١ ورقم ٧٧١٦١ فى ١٧/٦/١٩٥١ والأول خاص "بالمطعون عليه الأول" والثانى خاص "بالمطعون عليهما الأول والثانى" معا والخاصين فى السجل التجارى وفى كافة ما يتطلب قيده منها فى غيرها من الأوراق والسجلات . ثالثا - بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه لجمعية الإسعاف بالقاهرة لحساب الطاعن وتبرعا منه . رابعا - ينشر هذا الحكم فى جرائد الأهوام والزمان والايخبشيان جازيت والبورص إجبشيين . خامسا - إلزام المطعون عليهما الأول والثانى بالمصروفات وبمبلغ ١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . سادسا - برفض ما عدا ذلك من الطلبات ، وبتاريخ ١٨ و ٢١ يولييه سنة ١٩٥٣ استأنف المطعون عليهما الأول والثانى هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٧٨ سنة ٧٠ ق تجارى وطلب قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وبإلغائه والحكم برفض دعوى المستأنف ضده الأول (الطاعن) وإلزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين ، كما استأنف الطاعن هذا الحكم أيضا فى ٧ و ٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ إلى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٤١ لسنة ٧٠ ق تجارى وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع . أولا - بشطب قيد اسم "الشبراو يشى" من صحيفة قيد (حسن محمد عبد الله الفقى) وبإلغاء إجراءات التسجيل بالسجل التجارى الجارى إتمامها بمعرفة المطعون عليه الثانى مع إلزامهما بدفع غرامة تهديدية مقدارها مائة جنيه عن كل يوم من أيام التأخير . ثانيا - بإلزام المطعون عليهما الأول والثانى بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض يقرر بتبرعه بعد القضاء له به لجمعية الإسعاف بالقاهرة مع تأييد الحكم المستأنف فى سائر ما قضى به على المطعون عليهما المذكورين ، وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٤ قررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئنافين معا ايصدر فيهما حكم واحد - وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت فى موضوع الاستئناف رقم ٣٧٨ لسنة ٧٠ ق تجارى - أولا - بتعديل الحكم المستأنف وإلزام كل

من المستأنفين (حسن وحسين الشبراويشي) أن يكتب اسمه قبل لقب الشبراويشي وبنط أكبر من البنط الذي يكتب به هذا اللقب مع إضافة عبارة "تأسس سنة ١٩٥١" بنفس البنط الذي يكتب به اللقب على منتجات الروائح العطرية وأدوات التجميل وجميع المستحضرات التي ينتجها أو يعرضها للبيع وعلى كافة الأوراق والإعلانات واللافتات والأعمال الخاصة بهذه الصناعة — وفي حالة كتابة الاسم والنوع باللغة الأجنبية يكتب الاسم كاملا دون الاختصار على الحرف الأول من الاسم، مع إلزامهما بدفع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل يوم من أيام التأخير في تنفيذ هذا الحكم بعد مضي شهر من تاريخ النطق به —

ثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفين (حسن وحسين الشبراويشي) بأن يدفعوا مبلغ ٢٠٠ قرش بصفة تعويض للمستأنف عليه (الطاعن) ورفض دعوى هذا الأخير بالنسبة لهذا الشق (التعويض) . ثالثا — بإلزام المستأنفين (حسن وحسين الشبراويشي) بأن يدفعوا نصف مصروفات الدرجتين مع إلزام المستأنف عليه الأخير (الطاعن) بالنصف الآخر — وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . رابعا — بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك — وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٤١ لسنة ٧٠ ق تجارى المرفوع من حمزه الشبراويشي (الطاعن) برفضه وإلزام رافقه بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم (المطعون عليهم الأول والثاني)، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدى بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب والخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك ذكر أنه أبدى لمحكمة الموضوع أنه قد اتخذ من كلمة الشبراويشي علامة تجارية ، وأنه قد تملك هذه العلامة بتسجيلها وداوم على استعمالها فأصبح ممتعا على الكافة أن ينازعه فيها —

وحق له اللجوء للقضاء لحمايتها وحمايته أيضا من السطو عليها ومنافسته في ذلك منافسة غير مشروعة ، واستند في ذلك إلى أن عبارة المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية تتسع للقول بأن العلامة التجارية كما يجوز أن تكون اسما متخذا شكلا مميزا فإنه يجوز أيضا أن تكون "كلمة" وانظر الشبراويشي لا يعدو أن يكون كلمة فجاز لذلك أن يتخذ "علامة تجارية" وقد أقرته إدارة تسجيل العلامات التجارية على نظره في هذا الخصوص فتبليت في سنة ١٩٤٠ تسجيل هذا اللفظ — بوصف أنه "علامة تجارية" — وقد كان لهذه الإدارة أن تمتنع عن هذا التسجيل استنادا إلى المادة ٩ من القانون المشار إليه آنفا لو أنها خالفت طالب التسجيل في جواز اعتبار اللفظ المذكور صالحا لأن يكون علامة تجارية — كما أن هذه الإدارة لم تبد اعتراضا ما حينما تقدم إليها في سنة ١٩٥٠ يطلب تجديد تسجيل تلك العلامة ، ولما كان التسجيل قد تم على النحو الآنف ذكره وكان الطالب قد داوم على استعمال العلامة المذكورة فقد ثبتت له ملكيتها طبقا لمصرح نص المادة ٣ من القانون السالف الإشارة إليه — كما أصبح له أن يدفع منازعة الغير له في ذلك باستعماله لتلك العلامة على وجه الاستمرار — طبقا لذات النص ولكن الحكم المطعون فيه أخذ في الخصوص المتقدم بنظر حاصله أن "لفظ الشبراويشي" ليس بعلامة تجارية — ولم يستعمله الطاعن إلا باعتباره اسما تجاريا وهو باعتباره اسما لا يصح اعتباره علامة تجارية إلا إذا كان متخذا شكلا مميزا في كتابته وهو ما لم يتوافر في الدعوى — ولا عبرة بقبول إدارة التسجيل تسجيل هذا اللفظ كعلامة تجارية ، وعلى هذا الأساس رفضت طلب شطب اسم المطعون عليهما الأول والثاني مقررة أنه ليس للطاعن إلا أن يطلب تطبيق القيود والقواعد المتفق عليها لحماية الاسم التجاري — وهذا التأسيس من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور وبالخطأ في القانون ، إذ يبين منه أن ذلك الحكم لم يفصح أيما إفصاح عن العلة في اطراحه لما تمسك به الطاعن — من أن لفظ "الشبراويشي" هو كلمة من الكلمات المصرح في نص المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بملاحقتها لتكون علامة تجارية — وفي هذه الحالة

ليس ثمت ما يدعو لأن تميز تلك الكلمة في كتابتها بشكل مميز ينقلها من انصافها بأنها "اسم تجارى" إلى وصف "العلامة التجارية" — وفي ذلك قصور عن مواجته دعوى الطاعن وخطأ في القانون — بدا في مخالفة مفهوم المادة الأولى من القانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ وفيما هو مقرر فقها وقضاء من أن العلامة التجارية قد تتخض إسماء أو تعبيراً أو كلمة مستعارة من إسم مدينة أو شخصية تاريخية وما شاكل ذلك من أسماء يبدعها التصوير والخيال — كذلك كان الحكم المطعون فيه مشوباً بذات الشوائب إذ اعتبر أن جزاء الشطب قاصر على العلامات التجارية دون الأسماء التجارية والحال أن جزاء الشطب سائغ ومندوب إليه قانوناً في مجال الأسماء والألقاب في حدود وعلى قدر النشاط التجارى والصناعى الذى تجرى فيه المنافسة غير المشروعة .

وحيث إن محصل ما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السبب الثالث بطلانه لقصور أسبابه وبطلان إسناده وفساد استدلاله ، ذلك أن الطاعن ذكر لمحكمة الموضوع أن شهادة ميلاد كل من المطعون عليهما الأول والثانى قد خلت من اسم الشبراويشى وإن هذا الإسم لم يضاف إلى بيانات شهادة الميلاد الخاصة بالمطعون عليه الأول لقباً له إلا فى يناير سنة ١٩٥١ — أى قبل تركه العمل لدى الطاعن بشهرين وعن طريق استصدار أمر قضائى فى ذلك التاريخ — وأن والد أطراف الدعوى لم يعرف باسم الشبراويشى إلا فى بلاد الحجاز حيث كان يمارس مهنته كمطوف — منسوباً — إلى بلدته الأصلية بالديار المصرية — وقد أيد الطاعن ما أدلى به فى هذا الخصوص بالمستندات المقدمة منه لتلك المحكمة — ولكنها اطرحت ما ورد بها مقرر أن ما استند إليه الطاعن من ذلك لا أساس له من الواقع وأن هذا الإسم هو لقب أصيل لأسرة الطاعن والمطعون عليهما (الأول والثانى) وأنهما اكتسباه بالميلاد — وما حصلته محكمة الموضوع يتأهض مستندات الدعوى والبيانات — المقدمة فيها .

وحيث إن النعى بما ورد فى هذين السببين مردود أولاً بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مقام من حيث الواقع على أن الطاعن لم يستعمل لفظ

”الشبراويشي“ كعلامة تجارية وإنما استعمله المطعون عليهما الأول والثاني إسمًا تجاريًا لها بدعوى أنه لقب اشتهر به كما اشتهر به والدهما من قبل — ولما كان مما يقتضيه الفصل في النزاع القائم بين الطرفين تحرى الواقع في شأن هذا اللفظ — فإن محكمة الموضوع قد خلصت من بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها في هذا الصدد وموازنة بعضها ببعض الآخر إلى أنه لقب اشتهر به والدهما الطرفين ولم يكن اشتهاره به لمناسبة مباشرته مهنته كطوف في بلاد الحجاز — بل أنه كان ملتصقا به وهو في الديار المصرية — قبل نزوحه إلى الحجاز — ومن وقت حلول سابق على اتخاذ الطاعن لحرفة صناعة وتجارة المطور، وأن المطعون عليهما الأول والثاني وأخاهما (الطاعن) كانوا جميعا يحملون هذا اللقب وقد تلقوه من والدهم واشتهروا به طوال حياتهم — ولم يكن حمل المطعون عليه الأول له مبتدئا فحسب من تاريخ إضافته في سنة ١٩٥١ إلى اسمه في شهادة ميلاده — وقد أوردت محكمة الموضوع في حكمها تفصيلا لمصادر هذا التعصيل — وبين من مراجعتها أن ما أثبتته مسندا إليها لا يناقض شيئا مما ورد بها كما أن ما استخلصته منها كان سائغا ، وبهذا وذاك تنحسر رقابة هذه المحكمة على محكمة الموضوع في تحصيلها للواقع المتقدم بيانه ويكون على غير أساس ما رمى به حكمها في هذا الخصوص من القصور وفساد الاستدلال وبطلان الاسناد ، ومردود ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه — فيما حصله من أن الطاعن قد استعمل لفظ ”الشبراويشي“ وهو لقبه العائلي إسمًا تجاريًا لا علامة تجارية ، قد قام على ما ورد فيه من إقرار الطاعن بذلك في صحيفة دعواه في مواضع متعددة منها — وأنه لا يجوز طبقا للسادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اعتبار الاسم علامة تجارية إلا إذا اتخذ الاسم شكلا مميزا . وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص — لا يشوبه قصور ولا يعتوره خطأ في القانون ، ذلك أن نص المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى بأنه ”فما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات ...“ ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط

أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا — كما أباح له أيضا ” إذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة — أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة — وفي هذه الحالة ولأن الكلمة شيء غير الإسم الشخصي — اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة ، ويتضح من ذلك أن الشارع في تعدادها لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات ، مما يفيد أن إسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذه في كتابته شكلا مميزا — وإذن لا يكون الحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون إذ لم يعتد بما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن لفظ ” الشبراويشي ” هو محض كلمة ويصح لذلك أن تكون مجردا ودون أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا — علامة تجارية، ومردود . ثالثا بأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القانون إذ لم يستجب لما طلبه الطاعن من شطب إسم الشبراويشي من صحيفة القيد الخاصة بالمطعون عليه الأول بإدارة السجل التجاري — فإنه قد أقام قضاءه على ما سبق بيانه من أن هذا اللفظ ليس بعلامة تجارية — وأنه إسم تجارى مشتق من لقب الأسرة التي ينتمى إليها الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني - وما قرره الحكم المطعون فيه من أنه ” لا يجوز للحكمة في حالة تشابه الأسماء المدنية أن تأمر بمنع صاحبه من استعماله في التجارة وتأمر بشطب إسمه ” غير مخالف للقانون — ذلك أن الأصل أن لكل تاجر أن يتخذ من إسمه الشخصي ” ويدخل في ذلك اللقب ” إسما تجاريا لتمييز محله التجاري عن نظائره فلا يتأتى تجريد شخص من إسمه التجاري المستمد من إسمه المدني لمجرد التشابه بينه وبين أسماء الآخرين لذلك كان الحكم المطعون فيه على حق فيما قضاه من عدم إجابة الطاعن إلى ما طلبه من شطب القيد الوارد في السجل التجاري على أن القضاء لا يعدم من الوسائل الأخرى ما يدبره به ماعساه يقع من خلط أو لبس أو منافسة غير مشروعة نتيجة لتشابه الأسماء .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني الخطأ في القانون، إذ قرر الحكم أنه لا يجوز في حالة تشابه الأسماء المدنية — أن تأمر المحكمة بمنع صاحبه من استعماله في التجارة ويشطب اسمه ولو نشأت عن ذلك

منافسة لسميه وأن هذا غير جائز ولو اتجهت نية التاجر الثانى إلى أحداث هذه المنافسة والإضرار بسميه ، وجه الخطأ فى ذلك فيما يتعلق بالشطر الأول منه أن حماية صاحب اللقب الناجح من اغتصاب مقاميه لهذا اللقب أمر مستقر فقها وقضاء ، كما أنه مستقر أيضا أن هذه الحماية تمتد إلى الحرمان من استعمال ذات اللقب فى نفس فرع النشاط الذى يمارسه صاحب اللقب الناجح — وفيما يتعلق بالشطر الثانى منه يبدو وجه الخطأ جليا فى مخالفته لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٥ من التقنين المدنى فيما تقرره من أن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير .

وحيث إن النعى بما ورد فى الشطر الأول من هذا السبب مردود بما سلف ذكره فى الرد على السببين الأول والثالث — كما أنه مردود فى شطره الثانى بأن عبارة الحكم المطعون فيه الواردة فى سبب النعى ليست من جوهر بناء هذا الحكم — بل هى مسوقة فيه استطرادا ومتعلقة بفرض غير قائم فى خصوص النزاع الراهن على ما سيأتى بيانه فى الرد على السبب الرابع .

وحيث إن النعى بالسبب الرابع مبناه أن الحكم المطعون فيه قضى برفض ما طلبه الطاعن من تعويض عما لحق به من أضرار متعددة بينها تفصيلا فى مذكرته التى تقدم بها لمحكمة الاستئناف وقد بررت تلك المحكمة قضاءها فى هذا الخصوص بمبررات قاصرة — مبنية أيضا على الخطأ فى القانون — ذلك أنه بفرض أن المطعون عليهما الأول والثانى كانا على حق فى استعمال اسم الشبراويشى فى صناعة العطور باعتبار أنهما يستعملان فى ذلك لقبهما العائلى فإن الأمر لا يخلو من فرضين أولهما أن يكونا قد قصدا بمزاوولتهما هذه الصناعة فى ظل هذا اللقب — الإضرار به فيلزمهما الضمان وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية أو لنظرية التعسف فى استعمال الحق — وفى هذه الصورة لم تعمل محكمة الموضوع شيئا من هذه الأحكام . وثانيهما — ألا يكونا قد قصدا الإضرار بالطاعن — غير أنه من الثابت مع ذلك أنه قد لحق به الضرر فعلا من جراء عدم اتخاذهما ما يكفى من الاحتياط لمنع الخلط واللبس — وفى هذه الحالة

أيضا كان يتعين تعويض الطاعن عن هذا الضرر — وليس أدل على أنها لم يتخذ الاحتياط الكافي من أن ذات محكمة الموضوع في حكمها المطعون فيه — والذي قضت فيه برفض طلب التعويض — قد فرضت عليهما في الوقت نفسه — في شأن استعمال لقب الشبراويشي قيودا — وألزمتها حدودا — رأت هي ألا يحيص عنها درء للضرر ومنع للخلط واللبس .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في خصوص رفض طلب التعويض على ما ورد فيه من أن ”المحكمة لا ترى محلا له (للتعويض) بعد ما وضح من أن المستأنفين (المطعون عليهما الأول والثاني) على حق في استعمال لقب الشبراويشي وأن المستأنف الأول (المطعون عليه الأول) حاول بقدر ما هداه إليه إدراكه أن يمنع اللبس وأضاف اسمه حسن قبل لقب الشبراويشي على جميع الأوراق الخاصة به وعلى زجاجات العطور التي يبيعها ولا ترى المحكمة فيما أضافته من قيود ما يبرر الحكم عليه بالتعويض“ ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع إذ قررت أن المطعون عليهما الأول والثاني كانا على حق في استعمال لقب الشبراويشي وأن أولهما سعى لمنع خلط اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور — وأن منيه هذا كان على قدر إدراكه — فإنها تكون قد نفت عن المطعون عليهما (الأول والثاني) الخطأ بجميع صوره — سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعسفاً في استعمال الحق بما تتمتع معه المساواة بالتعويض أما تلك القيود التي فرضتها محكمة الموضوع على المطعون عليهما (الأول والثاني) فلا يستشف منها أنها قد أنست منهما خطأ — فأرادتهما على تداركه — بل واقع الأمر أنها ما فرضت تلك القيود إلا رغبة منها في ”زيادة الحيلة“ كما عبرت بذلك صراحة في أسباب حكمها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحفني العوضي ، وعبد رفت ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٦)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض ” إجراءات الطعن “ ، ” تقرير الطعن “ ، ” الخصوم في الطعن “ .
لا يجوز أن يكون خصما في الطعن بالنقض من لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة
الثانية .

(ب) حكم ” عيوب التدليل “ ، ” القصور “ ، ” مالا يمد كذلك “ . إفلاس .
مثال في إفلاس :

استخلاص المحكمة انتفاء وجود شركة واقعية بين المقلص والمطعون عليهم من عدم
توقيع أحد منهم على العقد الذي يتمسك به لإثبات نية المشاركة وتعهده بسداد المبالغ
التي اقتضاها منهم على فترات وفوائد متعديلة . تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية .
استخلاص سائق يرد قانونا التكييف الذي خلصت إليه . لا قصور .

(ج) حكم ” مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره “ .

لا يعيب الحكم ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استورد إليه تزيدا ما دام
أن ما انتهى إليه كاف لحل قضائه .

١ — لا تقوم الخصومة أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوما
في النزاع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا يجوز توجيه
الطعن بالنقض لمن لم يختصم لدى محكمة الاستئناف .

٢ — إذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت انتفاء وجود شركة واقعية
بين المقلص والمطعون عليهم وأسست تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية

على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن العقد الذى تمسك به الطاعن أو فسختها فى أسباب حكمها — منها أنه لم يقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى ، ومنها أن المفلس تعهد فى ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على قترات متفاوتة وبفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين ، فإن هذا الذى استظهرته محكمة الموضوع فى أسباب سائغة يبرر قانونا التكييف الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذى تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كاف فى إثبات نية المشاركة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ولا يعتوره قصور .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد وصفت العلاقة بين المفلس والمطعون عليهم بأنها مجرد علاقة مديونية وأنها تنأى عن نية المشاركة ونفت وجود شركة واقعية وذلك لاعتبارات سائغة أوردتها ، وكان هذا الذى انتهت إليه كائنا لمل قضائها برفض طلب امتداد التفليس إليهم ، فإنه لا يعيب حكمها ما يكون قد شابها من خطأ أو قصور فيما استطردت إليه تزييدا .

المحكمت

حيث إن وقائع الطعن تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن محكمة القاهرة الابتدائية أصدرت حكما فى الدعوى رقم ٣٤٩ سنة ٥٢ إنلاس بإشهار إفلاس عبد اللطيف شاهين وتعيين الطاعن وكيلا عن الدائنين . وقد تقدم هذا الطاعن إلى مأمور التفليس طالبا إمتداد التفليس إلى كل من السيدة فاطمة شوقي وزوجها المرحوم اللواء توفيق عبد النبي ونجله صلاح وابنته إحسان وزوجها محمد توفيق رباط — وذلك استنادا إلى قيام شركة واقعية بينهم وبين المفلس المذكور . وأقام الطاعن دعواه على هؤلاء بمحكمة القاهرة الابتدائية مستندا إلى العقد الرقم ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ المحرر بينه وبين المطعون عليها الأولى وزوجها وإلى أن معظم دائنى التفليس يظاهرونه فى هذا الطلب — وأصدرت محكمة القاهرة حكمها فى ٢٧ من يونيه

سنة ١٩٥٣ برفض هذا الطلب تأسيسا على أن المطلوب إمتداد التفليسة إلى أموالهم أنكروا تكوين أى شركة بينهم وبين المفلس وقرروا أن علاقتهم به لا تعدو أن تكون علاقة دائن بمدين وأن إقراضهم للمفلس بعض الأموال لا يعتبر مساهمة منهم في رأس ماله لانتفاء نية المشاركة اللازم توفرها قانونا لايجاد كل شركة .
ولأنه إزاء هذا النزاع على قيام شركة الواقع ، ولأن وجودها لا يتقرر إلا بحكم قضائى يبين به أفرادها ومدى اشتغالهم بالتجارة . وحسب محكمة الإفلاس أن يكون الطلب أمامها متنازعا في أمره نزاعا جديا فتقضى برفضه دون حاجة إلى تحقيق تجريه بقصد إثبات الوقائع المؤدية إلى قيام الشركة الذى هو من اختصاص محكمة الموضوع . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٠٧ سنة ٧٠ ق وأثناء السير فيه توفى زوج المطعون عليها الأولى فأدخل الطاعن ورثته — عدا المطعون عليه الأخير — في الدعوى ليكون الحكم في مواجهتهم ، وطلب إمتداد التفليسة إلى تركته عملا بالمادة ٢٠٩ من قانون التجارة . وقد أصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع — برفضه وتأيد الحكم المستأنف — قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون . وأصر الطاعن لديها على طلباته ، كما أصرت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن ، وصدر قرار دائرة الفحص بجلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٥٩ بإحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصر الطاعن على طلباته وطلبت المطعون عليها الأولى والنيابة العامة رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة أشارت في مذكرتها عند بيان ملاحظتها على شكل الطعن إلى أن — بيانات الحكم المطعون فيه قد خلت من ذكر إسم محمود توفيق عبد النبي المطعون عليه الأخير باعتباره من وثة المرحوم توفيق عبد النبي ، ثم قالت إنه لما كان الطاعن قد اختصمه في الطعن وطلب الحكم في مواجهته بإشهار إفلاس

مورثه وكان المطعون عليه الأخير لم يعلن بتقرير الطعن في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليهم جميعا .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن محمود توفيق عبد النبي المطعون عليه الأخير لم يختصم لدى محكمة الاستئناف . فلذلك لا يجوز توجيه هذا الطعن إليه بطريق النقض لأن الخصومة أمام محكمة النقض لا تقوم إلا بين من كانوا خصوما في النزاع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة له بلا حاجة للبحث في صحة الإعلان أو عدم صحته .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم بخطئه في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب ويقول الطاعن في بيان ذلك - إن مرد طاب إمتداد التفليسة هو قيام شركة واقعية بين المفلس وبين المطلوب إمتداد التفليسة إليهم ، وهذه الشركة الواقعية توجد إذا توافرت الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة . وهي أن يقدم كل شريك حصته من المال وأن يكون الربح والخسارة على الجميع وأن يقصد الشركاء تكوين شركة - ويمكن إثبات قيامها بكافة طرق الإثبات - وقد جرى القضاء على جواز الحكم بإفلاسها . والثابت من المستندات وخاصة السند الإذني المحرر على المفلس لأمر المطعون عليها الأولى والمؤرخ أول ١٠ أيار سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه والذي قرر فيه أن هذا الدين "بضمان محطة البتزين التي باسمنا" وكذلك عقد الاتفاق المؤرخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي تعهدت فيه صراحة مع المفلس بتسوية ديون الدائنين . وما كان لها أن تفعل ذلك لولا شعورها بمسئوليتها عن المبالغ التي أقرضتها باسم ولحساب شركتها مع المفلس - والسند المؤرخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ الموقع عليه من المطعون عليه التاسع الثابت من هذه المستندات ومن اشتراك المطعون عليها الأولى في إدارة الشركة على ما ثبت من أقوالها في محضر أعمال وكيل الدائنين أن شركة واقعية تكونت بين المفلس والمطعون عليهم وهي شركة تضامن

لأن العاملين فيها تجار والتضامن مفروض في المعاملات التجارية. وشركة التضامن هي الشركة العامة في القانون التجاري، كما أنه إذا حصل شك في طبيعة الشركة الواقعية فإن القضاء قد جرى على اعتبارها شركة تضامن تثبتنا للثقة الواجب توافرها في المعاملات التجارية. ومتى كان ذلك فإنه يجري على هذه الشركة مايجرى على شركات الواقع من جواز امتداد التفليسة إلى الأعضاء الذين لم يشهر بعد إفلاسهم. وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذه الحقائق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومؤسسا على ما يخالف الثابت في الأوراق.

وحيث إن المستفاد من بيانات الحكم المطعون فيه إن المستأنف - الطاعن - استند في ادعاء ثبوت الشركة الواقعية إلى العقد المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وإلى أن هذا العقد وحده كاف في ثبوت نية المشاركة في هذه الشركة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على "أن العقد المؤرخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا يؤدي إلى قيام شركة واقعية بين المفلس والموقعين عليه لأن الذي يستفاد من نصوصه أن المفلس كان قد حصل من المتعاقدين على مبالغ لمدد متفاوتة معينة بقصد تشغيلها في تجارة السيارات والبنزين وغير ذلك، ولما ساءت حالته المالية اتفق معهم على سداد هذه المبالغ على أقساط وبقوائد معتدلة وقد نص في ذلك العقد على أنه تحرر بين المفلس وبين السيدة فاطمة شوقي عن نفسها وعن أولادها وبناتها وكل من تعامل مع المفلس عن طريقهم وجميع من ارتبطوا معه بالمعاملات المالية والتجارية، وقد شطب في هذا العقد اسم اللواء توفيق عبد النبي (المتوفى) واقتصر التوقيع على العقد من المفلس - طرفا أول ومن السيدة فاطمة شوقي المطعون عليها الأولى وسيدة أخرى - طرفا ثانيا، ويبين فيه أن المفلس كان مدينا لمن تعاقد معهم وأنه تعهد بدفع فوائد هن المبالغ التي استلمها منهم كما تعهد بسدادها في فترات مختلفة - ومهما كانت الأغراض التي استعمل فيها المفلس هذه المبالغ فهي لا تؤدي إلى أن هذه الأموال منشئة لشركة تجارية لأن الشروط السابق بيانها تنأى بعلاقة الطرفين عن جميع أركان المشاركة - كما أن مركز المطعون عليهم لا يختلف عن مركز باقي الدائنين

بجميعهم دائنون للمفلس بمقتضى سندات إذنية وإذا كان لما يطلبه وكيل الدائنين قوام لانتهاى الأمر باعتبار كل دائن مندجاً في شركة واقعية مع المفلس ”

وحيث إن محكمة الموضوع قد استظهرت فيما سبق بيانه إنتفاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمطعون عليهم . وأسست تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن عقد ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذى تمسك به الطاعن أوضحتها في أسباب حكمها — منها أنه لم يقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى ومنها أن المفلس تعهد في ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على فترات متفاوتة وبفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس بمثابة علاقة غيرهم من الدائنين — وهذا الذى استظهرته محكمة الموضوع في أسباب سائغة يبرر قانوناً التكييف الذى خلص إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقد ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وهو الذى تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كاف في إثبات نية المشاركة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ولا يتوره قصور .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم استند في أسبابه إلى أنه ليس أدل على أن الأموال التى حصل عليها المفلس من دائنيه هي قروض . أنه بعريضة معلنة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقام دعواه على سبعة وستين دائناً ومنهم السيدة فاطمة شوقى واللواء توفيق عبد النبى يطلب فيها سماعهم الحكم باستهلاك جميع الديون التى في ذمته والمحور بها سندات تحت يد المطعون عليهم — ويقر في هذه الدعوى أن سبب الدين هو الإقراض وأنه تحمل فوائد ديونه . واستطرد الطاعن إلى القول بأن هذه الدعوى التى رفعتها المفلس هي دعوى كيدية اختلقها بعد إقامة دعوى الإفلاس ليتخلص بها من حكم إشهار الإفلاس ، وبأن الحكم المطعون فيه قد ناقض الثابت بالأوراق إذ اعتبر أن ما اصطنعه المفلس من دعاوى كيدية

حقيقة ثابتة مع أنه لا علاقة للدائنين الذين يمثلهم الطاعن بهذا النزاع الكيدى الذى لم تأخذ به محكمة الإفلاس .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه يتضح مما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول أن المحكمة قد وصفت العلاقة بين المفلس والمطعون عليهم بأنها مجرد علاقة مديونية وأنها تنأى عن نية المشاركة ونفت وجود شركة واقعية وذلك للاعتبارات السائغة التى أوردتها — ولما كان هذا الذى اتهمته إليه كافيا لحمل قضائها فإنه لا يعيب حكمها ما يكون قد شاب من خطأ أو قصور فيما استطردت إليه تزيدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٧)

الطعن رقم ٢٣١ سنة ٢٥ القضائية :

بيع "بعض أنواع اليبوع" "البيع السيف C.I.F." .

من أحكامه أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول .

حكم "عيوب التدليل" "فساد الاستدلال" .

مثال في بيع "سيف" :

شك المحكمة في صحة إجراءات مزايده قام بها البائع على سند التعاقد للرجوع على المشتري بفرق الثمن وإهدارها لآثارها لما توهمته من أن البضاعة كان متفقا على تسليمها في ميناء الوصول مع أن البيع "سيف" ومن مقتضاه أن يتم التسليم في ميناء الشحن وأن المشتري قد أخل بالتزاماته مما يستتبع حق البائع في الامتناع عن تنفيذ التزامه بالتسليم ، فلم يكن من المفروض أن تحمل البضاعة أو تصل لميناء الوصول . يعيب الحكم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير قيام التعاقد بين الشركة الطاعنة والمطعون عليه وإخلال هذا الأخير بالتزامه فيه وقرر تأسيسا على ذلك أحقية الشركة البائعة (الطاعنة) في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوقها المترتبة على العقد ببيع البضاعة والرجوع على المشتري (المطعون عليه) بفرق الثمن ، وقال إن هذه الإجراءات تخضع لتقدير المحكمة للتحقق من سلامتها ومدى جديتها ، وكان ما أثار الشك لدى المحكمة في صحة إجراءات المزايده التي قامت بها الشركة على سند التعاقد ودعاها إلى إهدار آثارها هو ما توهمته من أن البضاعة كان متفقا على تسليمها في الأسكندرية وما رتبته على ذلك من أن الشركة لم تنتظر حتى تصل

البضاعة فعلا وتستأذن القضاء في بيعها فور وصولها وإنما تعجلت وأجرت المزايدة على سند التعاقد قبل وصول البضاعة، مع أن الأمر لم يكن يدعو إلى هذا التعجل وعدم التريث لأن أسعار البضاعة في السوق في اليوم الذي أجرى فيه المزاد كانت أعلى من السعر الذي باعت به الشركة البضاعة للمطعون عليه مما يطمئنها إلى حد بعيد على حقوقها، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن بيع البضاعة للمطعون عليه على ما هو وارد في عقد البيع الذي أقر الحكم قيامه بين الطرفين هو "سيف" C.I.F. . وكان من أحكام البيع "سيف" أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول، وكان الحكم قد قرر أن المطعون عليه قد أخل بالتزامه في فتح الاعتماد المصرفي فور التعاقد مما يستتبع حق الشركة الطاعنة باعتبارها بائنة في الامتناع عن تنفيذ التزامها المقابل وهو تسليم البضاعة إلى المشتري وبالتالي عدم شحنها — الأمر الذي يبنى عليه أن البضاعة لم يكن من المفروض أن ترسل أو تصل إلى الإسكندرية، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العطن تلخص في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون عليه الدعوى رقم ٣٨٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى اسكندرية بعريضة ذكرت فيها أنها بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٢/١/١٤ باعت بواسطة وكيلها بالاسكندرية للمطعون عليه ٢٠٠ أردب فول من ارتيريا بسعر ٥١ ج استرليني للطن الواحد "سيف اسكندرية" شحن يناير وفبراير سنة ١٩٥٢، وقد تعهد بفتح اعتماد مصرفي لصالحها فورا ولكنه لم يفعل رغم التنبيه عليه، فأعادت الشركة التنبيه عليه بفتح الاعتماد المصرفي وإلا فلأنها ستجرى بيع البضاعة المباعة إليه بواسطة سمسار تحت مسؤوليته مع إلزامه بالفرق فلم يحرك ساكنا، فقامت ببيع البضاعة في اليوم الذي حددته لذلك من قبل وأطلته

به وهو يوم ١٩٥٢/٢/٦، ورسي مزادها بسعر الطن ٤٣ ج استرليني على أبو العلا يوسف بنقص مقداره ٨ ج في الطعن الواحد عن الثمن المتفق عليه مع المطعون عليه أى مبلغ ١٦٠٠ ج استرليني في الصفقة كلها توازى مبلغ ١٥٦٠ ج مصرى هو الذى طلبت في ختام عريضتها الحكم لها به عليه مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة - وبتاريخ ١٩٥٤/١/٣١ حكمت المحكمة بانعقاد البيع بين الطاعنة والمطعون عليه وبإلزام هذا الأخير بأن يدفع للطاعنة مبلغ ١٥٦٠ ج مصرى وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى الوفاء والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٧٥ سنة ١٠ ق تجارى طالبا إلغاءه ورفض دعوى الطاعنة قبله ، وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المذكور ورفض دعوى الطاعنة مع إلزامها بالمصروفات من الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فقررت الشركة الطاعنة بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٢ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن - وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته اليوم وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنة بطلان الحكم لانعدام أساسه القانونى ولقصور أسبابه، ذلك أن الحكم سلم بتقصير المطعون عليه في تنفيذ الترامه بفتح الاعتماد إلا أنه لم يرتب على ذلك النتيجة الحتمية التى تتفق والمقدمة التى وضعها وهى تأييد الحكم المستأنف بل ألغاه بمقولة إنه يشك في صحة إجراءات المزايدة وأقام شكوكه في ذلك على أن المزايدة أجريت على سند التعاقد دون انتظار وصول البضاعة إلى الاسكندرية ودون استئذان القضاء - ويبين من ذلك أن الحكم قصر في استيعاب الواقع في الدعوى كل القصور ومسح طبيعة البيع "سيف" مما جعله يسوق دليلا على الشك في صحة إجراءات المزايدة لا يصلح لهذا الغرض إطلاقا، لأن الثابت في ملف الدعوى أن البيع كان "سيف الاسكندرية" وأن المشتري وهو المطعون عليه ملزم بفتح اعتماد لازم فورا قبل شحن البضاعة بمبلغ يشمل الثمن ومصاريف

النقل والتأمين ، ولهذا فلا يتصور أن تبدأ الشركة البائعة بعد أن امتنع المشتري عن فتح الاعتماد بإرسال البضاعة إلى الاسكندرية ثم بيعها فيها بالمزاد إذ معنى ذلك أن تتحمل الشركة بمصاريف النقل والتأمين وهو ما يخالف أحكام البيع "سيف"، ولذلك كان طبيعيا أن تعرض الشركة سند التعاقد للمزاد حتى تجد له مشتريا يحل محل المطعون عليه ليادر بفتح الاعتماد وبذلك يتيسر لها شحن البضاعة إلى الاسكندرية — وقالت الطاعنة إن التسليم في البيع "سيف" يكون في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول كما تصور الحكم المطعون فيه . ولهذا فلا يتصور أن تلزم الشركة البائعة بتسليم البضاعة في الاسكندرية .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن هذا الحكم قد انتهى إلى تقرير قيام التعاقد بين الشركة الطاعنة والمطعون عليه وإخلال هذا الأخير بالتزامه فيه ، وقرر تأسيسا على ذلك أحقية الشركة البائعة (الطاعنة) في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوقها المترتبة على العقد ببيع البضاعة والرجوع على المشتري (المطعون عليه) بفرق الثمن ، وقال أن هذه الإجراءات تخضع لتقدير المحكمة المحقة للتحقق من سلامتها ومدى جديتها ، ثم قال الحكم بعد ذلك "وحيث إنه من الثابت أن المزايدة التي تقول بها الشركة البائعة قد أجريت على سند التعاقد في ١٩٥٢/٢/٦ أى قبل وصول البضاعة إلى ميناء الاسكندرية التي اتفق على تسليمها بها بل وقبل أن يجري شحنها من الميناء المستوردة منه ، إذ أنها لم تشحن من اورتيا إلا في ١٩٥٢/٢/١٩ بمعنى أنه كان لدى الشركة البائعة بعد أن قام النزاع بينها وبين المشتري فسحة واسعة من الوقت تكفى تماما للالتجاء إلى الطريق العادى وهو طريق القضاء بالرجوع إلى قاضى الأمور المستعجلة لاستئذانه في بيع البضاعة فور وصولها ، خاصة وأن سعر الطن منها في الفترة ما بين ٢/٦٤١ سنة ١٩٥٢ حسبما يبين من الشهادتين المقدمتين من المشتري والمؤرختين في ١٩٥٤/٢/٧ والموقع عليهما من أعضاء لجنة سوق الحبوب بساحل روض الفرج وميناء البصل كان يتراوح بين ٥٤ جنيا و ٥٨ جنيا ، وهو يزيد عن السعر المتعاقد عليه وقدره ٥١ جنيا للطن — الأمر الذى كان من شأنه أن يبعث لحد بعيد إلى اطمئنان الشركة البائعة على حقوقها

ويوجب عليها التريث وسلوك الطريق العادى قبل المشتري . وحيث إن الشركة وقد تصرفت على النحو السالف الذكر مدعية أن البضاعة قد رسا مزادها بسعر يقل بكثير عن السوق وقتئذ فإن في مسلكها هذا ما يبعث الشك لدى المحكمة في صحة إجراءات المزايدة التي أجريت بمعرفة الشركة ويوجب استبعاد كافة النتائج المترتبة عليها فتصبح بذلك دعواها قبل المشتري مفتقرة إلى العناصر المؤدية لتقدير التعويض المطالب به . ومؤدى ما سبق أن ما أثار الشك لدى المحكمة في صحة إجراءات المزايدة ودعواها إلى إهدار آثارها هو ما توهمته من أن البضاعة كان متفقا على تسليمها في الإسكندرية ومارتبته على ذلك من أن الشركة لم تنتظر حتى تصل البضاعة فعلا وتستأذن القضاء في بيعها فور وصولها وإنما تعجلت وأجرت المزايدة على سند التعاقد قبل وصول البضاعة مع أن الأمر لم يكن يدعو إلى هذا التعجل وعدم التريث ، لأن أسعار البضاعة في سوق ساحل روض الفرج ومينا البصل في اليوم الذي أجرى فيه المزاد كانت أعلى من السعر الذي باعت به الشركة البضاعة للطعمون عليه مما يطمئنها إلى حد بعيد على حقوقها — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن بيع البضاعة للطعمون عليه على ما هو وارد في عقد البيع الذي أقر الحكم قيامه بين الطرفين هو "سيف" C.I.F وكان من أحكام البيع "سيف" أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول — وكان الحكم على ما سبق بيانه قد قرر أن المطعون عليه قد أخل بالتزامه في فتح الاعتماد المصرفي فور التعاقد مما يستتبع حق الشركة الطاعة باعتبارها بائعة في الامتناع عن تنفيذ التزامها المقابل وهو تسليم البضاعة إلى المشتري وبالتالي عدم شحنها الأمر الذي ينبئ عليه أن البضاعة لم يكن من المفروض أن ترسل أو تصل إلى الإسكندرية . لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني الموضي ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ” المصلحة في الطعن ” .

انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بطلان الاستئناف بالنسبة للطعون عليه
الثاني متى كان الطاعن قد قرر أمام محكمة الاستئناف أن إعلانه تم بعد الميعاد وأنه يقصر
استئنافه على الطعون عليه الأول وظل على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه .

(ب) استئناف ” إجراءات رفع الاستئناف ” . تكليف بالحضور . بطلان .
رفعه :

١ — ” بتكليف بالحضور ” .

رفع استئناف الأحكام المنصوص عليها في م ١١٨ مرافعات بتكليف بالحضور .
الم ٤٠٥ مرافعات معدلة باتن ٢٦٤ سنة ١٩٥٣

٢ — ” بعريضة ” .

رفع استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الأخرى بعريضة .

(١) هل تعتبر عريضة الاستئناف ورقة من أوراق التكليف
بالحضور ؟ علة ذلك . أثره .

عدم اعتبارها كذلك لأنه لم يقصد بها دعوة الخصوم إلى الحضور أمام المحكمة في
يوم معين .

انصراف البطلان المنصوص عليه في الم ٧٩ مرافعات إلى ذلك الذي يشوب أوراق
التكليف بالحضور .

(ب) بيانات العريضة " اسم المحكمة المرفوع اليها الاستئناف " .

محلونص الم ٤٠٥ مدلة مرافعات من وجوب تضمين العريضة هذا البيان .
الم ٢٥ مرافعات هي التي تحكمها فيما لم يرد به نص خاص .

١ - إذا كان الثابت من الضرر الرسمية لمحاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعنتين أن الحاضر عنهما قرران إعلان المستأنف عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) تم بعد الميعاد القانوني وأنه يعتبر الاستئناف منصوصاً على المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) ، وأن الطاعنتين ظلتا في الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن نعيهما على قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية يكون نعيها غير مقبول لانتفاء مصلحتهما من إثارة هذا النعي .

٢ - صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ معدلاً بعض مواد قانون المرافعات فاستحدث إجراءات بشأن الاستئناف وتحضيره ، ففرق في المادة ٤٠٥ بعد تعديلها بين الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون وبين باقي الدعاوى الأخرى ، ونص على أن استئناف الحكم الصادر في الطائفة الأولى من الدعاوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى - أما الدعاوى الأخرى فقد أوجب أن ترفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ، ولما كانت عريضة الاستئناف لا تعتبر وفقاً لنص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات من أوراق التكليف بالحضور لأنه لم يقصد بها دعوة الخصم إلى الحضور أمام المحكمة في يوم معين ، وكان البطلان الذي نصت عليه المادة ٧٩ من قانون المرافعات إنما ينصرف إلى ذلك البطلان الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور ، وكان نص المادة ٤٠٥ مدلة من قانون المرافعات قد خلا من وجوب تضمين عريضة الاستئناف اسم المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف ، وكانت القواعد العامة في البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات هي التي تحكم عريضة الاستئناف بالنسبة لما لم يرد به نص خاص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه ببطلان

صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات يكون قد أخطأ - وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول رغم تمسكه بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات قد تمسك أيضا بحصول ضرر له نتيجة إغفال ذكر بيان المحكمة في عريضة الاستئناف - فإنه يتعين نقض الحكم .

المحكمة

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٦٥١ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى أمام محكمة أسبوط الابتدائية على المطعون عليهما وطلبتا الحكم - أولا - بتثبيت ملكيتهما إلى ١٢ س و ١٠ ط من ٢٤ ط في تركة مورثهما المرحوم سعيد فهمى الروبى وهى تعادل ٢٠ ف و ١٨ ط و ٧ س شيوعا في ٤٧ ف و ١٠ س مينة الحدود والمعلم بصحيفة إفتتاح الدعوى - ثانيا - بإلزام المطعون عليه الأول بتسليمهما نصيبهما المذكور في هذه الأطنان وكف منازعته - ثالثا - بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٣١١٤ جنيهها مقابل ريع نصيبهما المذكور بواقع ٢٥ جنيه للفدان الواحد وما يستجد من ١٥ يونيو سنة ١٩٥٠ لحين الوفاء - والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وفي ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أسبوط الابتدائية في هذه الدعوى حضوريا برفضها وألزمت المدعيتين (الطاعنتين) بالمصروفات وبمبلغ ١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنفتا هذا الحكم بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة استئناف أسبوط في ١٥/٤/١٩٥٤ وقيد استئنافهما برقم ٢٢٨ سنة ٢٩ ق استئناف أسبوط وطلبتا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهما بطلباتهما المينة بصحيفة إفتتاح الدعوى مع إلزام المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وفي ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة

استئناف أسيوط حضوريا — أولا — ببطلان الاستئناف بالنسبة للاستئناف عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) — ثانيا — ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للاستئناف عليه الأول (المطعون عليه الأول) مع إلزام المستأنفتين (الطاعتين) بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه للاستئناف عليه الأول وأسست المحكمة قضاءها على أن المستأنف عليها الثانية تم إعلانها بعد انقضاء أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ تقديم عريضة الاستئناف إلى قلم الكتاب في ١٥/٤/١٩٥٤ — وأن صحيفة الاستئناف والإعلان المرفق بها الموجه إلى المستأنف عليه الأول قد جاءا خاليين من ذكر اسم المحكمة التي سينظر أمامها الاستئناف — وقد طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأصر الحاضر عن الطاعتين على ما جاء بتقرير الطعن . وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن — فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وحددت لنظره جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت الطاعتان على طلباتهما الميمنة بتقرير الطعن وأصر المطعون عليه الأول على دفاعه الوارد بمذكرته وطلب رفض الطعن وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين — يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية تأسيسا على أنها أعلنت بصحيفة الاستئناف بعد أكثر من ثلاثين يوما من إيداعها قلم كتاب محكمة الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق دفاعهما من خمسة وجوه — الأول — أن المطعون عليها الثانية لم تكن خصما منازعا للطاعنين ولم يكن اختصاصها إلا استكمال الشكل ولذلك قرر الحاضر عن الطاعتين أمام محكمة الاستئناف بجلسة ٦/٤/١٩٥٥ بأنه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الأول وحده وبذلك أصبحت الخصومة معقودة بينهما وبينه فقط ، فنقض القضاء الحكم رغم هذا بالنسبة للمطعون عليها الثانية يعتبر قضاء في غير نزاع ومنصبا على غير محل وموجها إلى غير خصم . والثاني — أنه ما دامت المطعون عليها الثانية لم تكن خصما

متازعا فان الحكم با بطلان بالنسبة لها يكون بغير مصلحة - ويعتبر لغوا . والثالث -
إن نص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات الذي يوجب أن تعلن عريضة
الإستئناف في الثلاثين يوما التالية لتقديمها وإلا كان الإستئناف باطلا لا يطبق
إلا بالنسبة للتصوم المنازعين - والمطعون عليها الثانية لم تنازع الطاعتين في
طلباتهما . والرابع - إن الطاعتين قدما إعلان المطعون عليها الثانية لقلم
المحضرين في الميعاد - فإذا كان قلم المحضرين قدرده دون إشارة بالتوجه لإعلانه
لها فالطاعتان لا تسألان عن هذا الظرف القاهر الناتج عن خطأ قلم المحضرين .
والخامس - أن محكمة الإستئناف قضت بهذا البطلان دون أن يدفع به أحد
ودون أن تنبه إليه الطاعتين .

ومن حيث إن هذا السبب - بجميع وجوهه - مردود بأنه إذ كان الثابت من
الصورة الرسمية لمحاضر جلسات القضية أمام محكمة الإستئناف المقدمة من الطاعتين
أن الحاضر عنهما قرر بجلسة ١٩٥٥/٤/٦ إن إعلان المستأنف عليها الثانية تم بعد
الميعاد القانوني وأنه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الأول -
وإن الطاعتين ظلتا في الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه -
فإن نعيهما على قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الإستئناف بالنسبة للمطعون عليها
الثانية يكون نعيًا غير مقبول لانتفاء مصلحتهما من إثارة هذا النعي .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى
ببطلان صحيفة الإستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول استنادا إلى المادة ٧٩
من قانون المرافعات لإغفال ذكر اسم المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف في
عريضة الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن كل ما يتطلبه القانون
في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات من بيانات خاصة بعريضة الاستئناف
أن هذه العريضة تقدم إلى المحكمة المختصة وبذلك استغنى عن وجوب ذكر المحكمة
في الإعلان لأن في تقديم صحيفة الإستئناف لقلم كتاب المحكمة المختصة
بيانا كافيا لها - وكل ما ورد بعريضة الإستئناف موضوع النزاع يدل
دلالة واضحة على بيان المحكمة التي سينظر أمامها الاستئناف، إذ يبين منها أنها

عن حكم صادر من محكمة أسبوط الابتدائية فاستئنافه يكون أمام محكمة استئناف أسبوط وتورد الرسم للمحكمة المذكورة وقيد بمجلدوها كما تضمنت العريضة بيان المحل المختار بأسبوط مقر المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف .

ومن حيث إنه بمطالبة الحكم المطعون فيه يبين أنه إذ قضى ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للطعون عليه الأول قد أقام قضاءه على قوله . " وحيث إنه بالنسبة للاستئناف عليه الأول فقد دفع وكيله بالمذكرة المقدمة منه بجلسة المرافعة الأخيرة ببطلان صحيفة الاستئناف إرتكانا على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات ... وذكر أنه في إغفال ذكر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف في الصحيفة وفي الإعلان قد ترتب عليهما عدم معرفة المستأنف عليه الأول بالمحكمة المرفوع إليها الاستئناف والواجب عليه مراعاة مواعيد التحضير القانونية بها طبقاً للمادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، وبهذا قد فوت ذكر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف على المستأنف عليه الأول جميع المواعيد الخاصة بتقديم دفاعه ومستنداته رداً على هذا الاستئناف .

وحيث إنه بالإطلاع على صحيفة الاستئناف والإعلان الموجه للمستأنف عليه الأول من المستأنفتين المرفق بصحيفة الاستئناف يبين أنهما خليا كلية من ذكر المحكمة التي سينظر أمامها الاستئناف ... وحيث إنه لما كانت المادة ٧٩ من قانون المرافعات توجب البطلان في حالة ما إذا وقع خطأ أو نقص في بيانات صحيفة الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة . وفي خصوص هذا الاستئناف لم يحصل خطأ جهل بالمحكمة المرفوع أمامها الاستئناف فحسب بل إن ذكر المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف قد أغفل كلية في صحيفة الاستئناف المعلنة للمستأنف عليه الأول في ١٧/٤/١٩٥٤ واتضح أنه لم يعلم باسم المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف إلا من إخطار قلم الكتاب تنفيذاً للمادة ٤٠٨ من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ... ومتى كان الأمر كذلك يكون الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف المقدم من الحاضر عن المستأنف عليه الأول في محله ويتعين إجابته ... " . ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه ببطلان عريضة الاستئناف بالنسبة للطعون عليه الأول إلى نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ صدر معدلا بعض مواد قانون المرافعات فاستحدث إجراءات بشأن الاستئناف وتحضيره . ففرق في المادة ٤٠٥ بعد تعديلها بين الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون وبين باقي الدعاوى الأخرى ، ونص على أن استئناف الحكم الصادر في الطائفة الأولى من الدعاوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة إفتتاح الدعوى - أما الدعاوى الأخرى فقد أوجب أن ترفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره - وأما كانت عريضة الاستئناف لا تعتبر وفقا لنص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات من أوراق التكليف بالحضور لأنه لم يقصد بها دعوة الخصم إلى الحضور أمام المحكمة في يوم معين وكان البطلان الذي نصت عليه المادة ٧٩ من قانون المرافعات إنما ينصرف إلى ذلك البطلان الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور وكان نص المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات - قد خلا من وجوب تضمين عريضة الاستئناف اسم المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف . وكانت القواعد العامة في البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات هي التي تحكم عريضة الاستئناف بالنسبة لما لم يرد به نص خاص . وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأسيس قضائه ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الأول على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول رغم تمسكه بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات قد تمسك أيضا بحصول ضرر له نتيجة إغفال ذكر بيان المحكمة في عريضة الاستئناف .

لما كان ذلك فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رضى ،
ومجد الحلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١٩)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٥ القضائية :

دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" "تقرير التلخيص" . نظام عام .

تلاوته :

إجراء واجب وفقاً لنص الم ٨ ، مرافعات يترتب على إغفاله بطلان الحكم .

الغاية منه :

إظهار عمل القاضي في الدعوى وتنوير زملائه وتنبيه الخصوم إلى الوضع الذي اتخذته عناصرها
في ذهنه لإمكان استدراك ما فيها من أخطاء فيها .

تعلقه بالنظام العام :

اتصاله بنظام التقاضى اتصالاً يتعلق بالنظام العام يميز المحكمة في حالة إغفاله القضاء بالبطلان من تلقاء
قدمها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكة .

تلاوه تقرير التلخيص أمام الهيئة التي تصدر الحكم إجراء واجب وفقاً لنص
المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم - وإذا
كانت الغاية التي توخاها الشارع من هذا الإجراء والتي أوضح عنها في المذكرة
التفسيرية هي "إظهار عمل القاضي في الدعوى وتنوير زملائه الذين يسمعون
معه المرافعة في موضوعها وتنبيه الخصوم ومحاميهم إلى الوضع الذي اتخذته عناصرها
في ذهن القاضي فيكون في استطاعتهم استدراك ما فيها من أخطاء أو تدراك ما أخطأ
في عرضه" فإن مؤدى ذلك أن هذا الإجراء يتصل بنظام التقاضى اتصالاً

يتعلق بالنظام العام مما يميز لمحكمة النقض في حالة إغفال هذا الإجراء أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملفه تقديمًا صحيحًا وفي المواعيد التي حددها القانون .

المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن النيابة العامة أشارت في مذكرتها إلى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان، لأن المحكمة التي أصدرته أغفلت إجراء جوهرية من إجراءات الدعوى هو تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة قبل بدء المرافعة، وقالت أنه لما كان هذا الإجراء يتعلق بالنظام العام لاتصاله بنظام التقاضى فإن لها أن تشير في الطعن هذا النعى ولو لم يثره الخصوم .

ومن حيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن تلاوة تقرير التلخيص أمام الهيئة التي تصدر الحكم إجراء واجب وفقا لنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم . وإذا كانت الناية التي توخاها الشارع من هذا الإجراء والتي أفصح عنها في المذكرة التفسيرية هي ”إظهار عمل القاضى في الدعوى وتنوير زملائه الذين يسمعون معه المرافعة في موضوعها وتنبيه الخصوم ومحاميهم إلى الوضع الذى اتخذته عناصرها في ذهن القاضى فيكون في استطاعتهم استدراك ما فيها عنه أو تدارك ما أخطأ في عرضه“ فإن مؤدى ذلك أن هذا الإجراء يتصل بنظام التقاضى اتصالا يتعلق بالنظام العام مما يميز لمحكمة النقض في حالة إغفال هذا الإجراء أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر

الفصل في الطعن لهذا السبب مستحكمة من واقع المستندات المقدمة بملفه تقديمًا صحيحًا وفي المواعيد التي حددها القانون . ولما كان الثابت من الصور الرسمية لهذا الحكم والمحاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف من بدء إحالتها من جلسة التحضير الأخيرة للمرافعة حتى الفصل فيها والمقدمة من الطاعن بملف الطعن في المواعيد القانونية أنها جميعها قد خلت مما يفيد أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة قبل المرافعة .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث الأسباب الواردة في تقرير الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ، عبدالسلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٠)

الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ القضائية :

عمل "انحلال عقد العمل" ، "الانتهاء العادي لعقد العمل" "قواعده الموضوعية" "سلطة رب العمل في تنظيم منشأته" .

حكم "عيوب التدليل" ، "القصور" "ما يعد كذلك" .

— سلطة رب العمل في تنظيم منشأته باعتباره المالك والمسئول عن إدارتها . تضيقه دائرة نشاطه أو ضغطه أمروفاته قفاديا لكارثة مالية أو شكت أن تنزل به وحرية في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة .

— إلتناء الحكم على نظر خاطئ . مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم رب العمل لمنشأته ما يحتم طرد العامل من عمله يعتبر مجادلة منه لرب العمل في الوسائل التي اتخذها لإعادة تنظيم عمله توفيا لخطر يهدده . أمر غير جائز قانونا .

— دفع العامل بعدم صحة ، أو أسس عليه رب العمل قراره في إعادة تنظيم عمله . ويجب المحكمة نفسها عن هذا البحث وإقامتها حكما على اقتراض صحة ما يدعيه رب العمل في هذا الخصوص لا يعتبر تسليا منها بصحة هذا الادعاء أو رقيه . يعيب حكما بخالفة القانون والقصور .

لصاحب العمل قانونا السلطة في تنظيم منشأته بإعتبار أنه هو المالك لها والمسئول عن إدارتها ولا معقب على تقديره إذا رأى — لأزمة اقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به — تضيق دائرة نشاطه أو ضغط أمروفاته بما يجعل له الحرية تبعا لذلك في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على . مصالحه المشروعة ، فإذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بني على نظر خاطئ .

مخالف لما سبق — مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة الطاعة لمنشأتها ما يحتم طرد المطعون عليه من عمله — جادل الحكم بذلك الشركة الطاعة في الوسائل التي تتخذها لإعادة تنظيم عملها توفيا لما يتهدها من خطر وهو أمر غير جائز له قانونا ، وكان الحكم فيما انساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها في إعادة تنظيم أعمالها وإنما بنى قضاءه على افتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص — ولا يعتبر ذلك من الحكم تسليما منه بصحة هذا الادعاء أو نفيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب نقضه .

الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٥٣٠ سنة ١٩٥١ كلى مصر على الشركة الطاعة بعريضة قال فيها أنه كان يعمل بشركة "يونيفرسال" منذ سنة ١٩٣١ وظل يتدرج في وظائفها حتى أصبح في سنة ١٩٤٩ مساعدا للمدير العام بها . وفي تلك السنة عرضت عليه الشركة الطاعة الالتحاق بوظيفة مدير لها في مصر فقبل هذا المنصب بالرغم من خدمته الطويلة في الشركة السابقة بعد أن تعهدت له الشركة الطاعة على لسان ممثلها بأن تحمل محل تلك الشركة في الالتزام بحقوقه عن مدة خدمته السابقة . وورد له خطاب التعيين في الشركة الطاعة في أول يولييه سنة ١٩٤٦ اعتبارا من ٨ من نفس الشهر ولم يمض أكثر من شهر على تعيينه حتى ظهر الأثر الطيب لإدارته وخبرته الطويلة في الأفلام السينمائية فزادت إيرادات الشركة في مصر منذ بدء إدارته حتى بلغت ٢٠١ ألف جنيه في سنة ١٩٤٩ وكانت ٩٤ ألف جنيه في سنة ١٩٤٦ نتيجة خبرته بالعمل وتعاقدته على أفلام الشركة في مختلف بلاد الشرق الأدنى والأوسط

حيث كان يسافر إلى هذه البلاد لإبرام العقود ومراقبة حسن سير العمل بها وكانت الشركة على علم بمجهوداته المضنية وكثيرا ما شكرته على جهوده في رسائل متعددة إلى أن حلت سنة ١٩٥٠ فتغير ممثل الشركة في القطر المصري وأخذ الممثل الجديد يعمل على الحد من سلطته الإدارية والتضييق من اختصاصه لغير ما سبب سوى معارضته في سياسة التبذير في أموال الشركة وعدم انصياعه لإرضاء ميله إلى الترف والملق، ثم فوجيء المطعون عليه بالاستغناء عن خدماته في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ دون سابقة إنذار وفي وقت غير لائق، وقد ناله من هذا الفصل التعسفي ضرر مادي وأدبي قدره بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه طلب الحكم له به على الشركة الطاعنة تعويضه عن ذلك يدخل فيها مرتب مهلة الإنذار ومرتب أجازة سنة ١٩٥٠ ومكافأة مدة خدمته في الشركة الطاعنة وفي شركة يونيفرسال التي تعهدت الشركة الطاعنة بأدائها إليه ومصاريف نقل أثاثه ومسكنه من الاسكندرية إلى مصر عقب التحاقه بوظيفته في الشركة الطاعنة — طلبت الشركة الطاعنة رفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٣٩٥ جنيه و ٢٠٠ مليم هبارة عن مكافأة مدة خدمة المطعون عليه لديها ومرتب مهلة الإنذار ومرتب مقابل الأجازة، وقالت أنها استعملت حقها في فصل المطعون عليه باعتبار أن العقد غير محدد المدة وأنكرت حصول أى تعسف منها في فصله وعزت هذا الفصل إلى ما لاحظته في عمله من مآخذ وما نسبته إليه من تقصيرات أشارت إليها في دفاعها كما عزته إلى ما أوردته في خطاب الفصل من رغبة الشركة في إعادة تنظيم أعمالها في الشرق الأوسط والأدنى لسبب ما بدأت تعانيه صناعة السينما من أزمات اقتصادية من سنة ١٩٥٠ لسبب انتشار التليفزيون في أمريكا ومعظم الأقطار الأوروبية بحيث لم تعد إيراداتها كافية لتغطية الخسائر العظيمة بأمريكا مما دعاها إلى تخفيض مرتبات الكثير من مستخدميها والاستغناء عن ١٣٠ من مديريها من بينهم المطعون عليه — كما دفعت الشركة الطاعنة الدعوى بأن المطعون عليه لم ينله أى ضرر من هذا الفصل لأنه سرعان ما كون شركة لتوزيع الأفلام درت عليه أرباحا تفوق مرتبه، ثم ساهم في شركتين أخريين وكان ذلك بفضل ما نال من شهرة

نتيجة التحاقه بخدمتها . وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ٢٩٥١ جنيه و ٥٦٠ مليم مع المصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة من ذلك مبلغ ٣٩٥ جنيه و ٢٠٠ مليم التي سلمت الطاعنة بحق المطعون عليه فيه ومبلغ ٢٥٥٦ جنيه و ٣٦٠ مليم - كتعويض شامل عن الفسخ التعسفي، واستندت في ذلك إلى أن ما تذرعت به الطاعنة من أسباب لفصل المطعون عليه لم تذكرها بخطاب الفصل لا تكون أسبابا جدية للفصل وتكون المحكمة في حل من عدم تحقيقها . وما تذرعت به في ذلك الخطاب من حاجتها لتفظيم العمل لتغطية خسائرها مما اضطرها إلى الاستغناء عن عدد كبير من موظفيها فإن جاز بالنسبة لباقي الموظفين المقصولين فإنه لا يجوز بالنسبة للطعون عليه لأن فرع القطر المصري لم تصبه خسارة مالية بسبب عدم دخول التليفزيون به بعد - استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٩ سنة ٧١ ق طالبة إلغاء فيما زاد عن مبلغ ٣٩٥ جنيها و ٢٠٠ مليا - كما استأنفته المطعون عليه أمام تلك المحكمة برقم ٩٠ سنة ٧١ طالبا تعديله والحكم له بطلباته كلها . فضمت محكمة الاستئناف هذين الاستئنافين وحكمت فيهما بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بمصروفات استئنافها وإلزام المطعون عليه بنصف مصروفات استئنافه وبإعفائه من النصف الباقي وبالمقاصة في أتعاب المحاماة وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٥ قامت الشركة الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم، وبتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على طلبها، فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ - وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور التسييب ، ذلك أن إجماع الفقه والقضاء منعقد على أن صاحب العمل الذي تصادفه أزمة اقتصادية له الحق في إعادة تنظيم عمله اقتصادا للنفقات واتباعا لسياسة أخرى ، له في هذا السبيل مطلق الحرية في الاحتفاظ بمن يشاء

من عماله ومستخدميه والاستغناء عن إبقاء منهم وسلطته في ذلك لا معقب عليها، وقد دفعت الطاعنة الدعوى لدى محكمة الموضوع بدرجةتها بأن ضابطة مالية حلت بصناعة إنتاج الأفلام السينمائية بسبب انتشار التليفزيون في أوروبا وأمريكا انتشارا سبب منافسة خطيرة للسينما هدها بالقضاء، وأشارت المحلات العالمية إلى ذلك، كما أشار مدير الشركة الطاعنة إلى هذه الأزمة وما يجب عليه اتخاذ من الإجراءات لتفاديها كضغط المصروفات والاستغناء عن عدد وفير من المديرين والموظفين والعمال وتخفيض أجورهم وبالجملة إعادة تنظيم نشاط الشركة، وفي سبيل ذلك وتوجيه سياسة الشركة وجهة جديدة استغنت الشركة عن خدمات المطعون عليه من بين ١٣٠ مديرا من مديريها ولم تعين بديلا عنه إلا بعد سنة ونصف سنة إذ رقت المدير العام المساعد إلى منصب مدير عام وضغطت مصروفاتها من ١٧٨٥٦ جنيها و ٤٢٠ مليا إلى ١٤١٧٨ جنيها و ٦ مليا في سنة ١٩٥٠، وترتب على ذلك كله أن ارتفع رقم الإيرادات فضاء عاف خلال ثلاث سنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٣ إلى رقم قياسي هو ١٤٢٠٥٠ جنيها و ٦٧٦ مليا ونقصت الخسارة في سنة ١٩٥١ إلى نصفها في سنة ١٩٥٠ ثم انعدمت بعد ذلك مباشرة. وقد قال الحكم الابتدائي الذي تبنته محكمة الاستئناف عن ذلك أنه مهما يكن من أمر ما تدعيه الشركة من الخسائر التي لحقت بها وما اسمته بالحملة الاقتصادية التي تسبب عنها إخراج ١٣٠ مديرا من مديري الشركة فإنه إذا جاز أن يشمل هذا الوفر بعض المديرين بالشركة فإنه لا يجوز أن يشمل المطعون عليه، إذ أن فرع القطر المصري لم تصبه خسارة مالية تبرر هذا الفصل لأن التليفزيون لم يدخل مصر— وليس في إعادة التنظيم ما يحتم طرد المدعى من عمله وإحلال آخر محله حتى ولو كان هذا الموظف الجديد من نفس موظفي الشركة. وقضاء الحكم على هذا الوجه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن الحكم لم ينف أن خسائر أصابت الشركة عموما ولا أنها لجأت إلى إعادة تنظيم أعمالها لمواجهة الأزمة التي تحيق بها. لأن الواقع الثابت قاطع في ذلك كله ولأن المطعون عليه لم يستطع قفى شى منه. ومؤدى ذلك قانونا أنه لم يثبت لدى المحكمة أن الشركة الطاعنة قد ارتكبت عسفا في فسخ العقد أو أنها أساءت استعمال حقها وكان ذلك يقتضى أن تنزل المحكمة على ذلك حكم القانون

فتقضى برفض الدعوى . إلا أنها لم تفعل وذهبت إلى أن الخسائر لا تبرر فسخ العقد وأن الحملة الاقتصادية لا تحتم الاستغناء عن المطعون عليه — وفي ذلك مخالفة للقانون . ذلك أن الرأي متعقد بالإجماع على الوجه الذى تقدم على أن لصاحب العمل مطلق الحرية فى إعادة تنظيم عمله لتفادى الأزمة التى تحقيق به وأنه لا معقب عليه فيما يجريه فى ذلك .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الشركة الطاعنة بررت فصلها للمطعون عليه من عمله فى كتابها الرقيم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ برغبتها فى إعادة تنظيم مكاتبها بالشرقين الأدنى والأوسط وعللت هذا التنظيم — على ما ورد فى الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه — بأنها رأت أن صناعة السينما بدأت منذ سنة ١٩٥٠ تعاني أزمات اقتصادية سببها الأول انتشار التليفزيون بأمرىكا وبكثير من الأقطار الأوربية مما جعل الناس ينصرفون عن دور السينما حتى فى البلاد التى لم يدخلها التليفزيون بعد كالقطر المصرى فإن إيراداتها لم تعد كافية لتغطية الخسائر العظيمة بأمرىكا — لذلك بدأت الشركات السينمائية فى أمرىكا ومن بينها المدعى عليها (الطاعنة) فى اتخاذ حملة أسمتها الحملة الاقتصادية فبدأت بتخفيض مرتبات المستخدمين والممثلين والمخرجين والمتجيين بنسبة تتراوح بين ٢٥ / ٥٠ ، وقد شملت حملة الاقتصاد هذه مائة وثلاثين من مديرى الشركة الذين اضطرت إلى الاستغناء عن خدماتهم ، وكان المدعى (المطعون عليه) أحدهم ولما لم تعين الشركة فى المكان الذى خلا منه بل أضيف اختصاصه إلى الأستاذ فتحى إبراهيم — وقال الحكم إن المطعون عليه — رد على هذا القول من جانبه بأن الذى تتذرع به الشركة الطاعنة لانهيب له من الصحة ثم استطرد بعد ذلك قائلاً إنه لا يعول على الأسباب التى جاءت قالية لكتاب الفصل واتخذتها الشركة مبررات لفصل المطعون عليه ثم قال إنه لا يبقى بعد ذلك إلا بحث ما جاء فى كتاب الفصل وهو مراعاة التنظيم لمعرفة ما إذا كان هذا التنظيم مما يبرر فصل المدعى (المطعون عليه) أم لا — وأورد ما يأتى "وحيث إنه مهما يكن من أمر ما تدعيه الشركة من الخسائر التى أصابها وفيما تسميه بالحملة الاقتصادية التى تسبب عنها إنحراج مائة وثلاثين مديراً من مديرى الشركة فإنه إذا أجاز أن يشمل هذا الوفرة بعض

المديرين بالشركة فإن هذا لا يجوز أن يشمل المدعى (المطعون عليه) وفرع القطر المصرى لم تصيبه خسارة مالية تبرر هذا الفصل لأنه باعتراف الشركة فإن القطر المصرى حتى الآن لم يدخله التلفزيون بعد — الاصرالذى يجعل رواد السينما ينصرفون عنها — وهذا على فرض صحة ما تدعيه الشركة — على أن خطاب الفصل لم يشمل سوء الحالة المالية المدعى بها وكل ما أشار إليه هو إعادة التنظيم وليس في إعادة التنظيم ما يحتم طرد المدعى من عمله وإحلال آخر محله حتى ولو كان هذا الموظف الحديد من نفس موظفى الشركة “وقد أيد الحكم المطعون فيه ذلك بما أورده في هذا الصدد من قول : ” وبما أنه بالنسبة لما ذكرته الشركة من أن فصل المستأنف عليه (المطعون عليه) كان بسبب الخسائر التى لحقت صناعة السينما وضرورة ما رآته من إعادة تنظيم أعمالها فإن هذه المحكمة تقرر محكمة الدرجة الأولى على ما ذهبت إليه في هذا الشأن “ولما كان لصاحب العمل قانونا السلطة في تنظيم منشآته باعتبار أنه هو المالك لها والمسئول عنها وعن إدارتها ولا معقب على تقديره إذا رأى لازمة اقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته بما يجعل له الحرية تبعاً لذلك — في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذى يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ بنى على نظر خاطيء مخالف لما سبق مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة الطاعة لمنشآتها ما يحتم طرد المطعون عليه من عمله . بخلاف الحكم بذلك الطاعة في الوسائل التى تتخذها لإعادة تنظيم عملها توقيا لما يهددها من خطر وهو أمر غير جائز له قانونا — على ما سبق بيانه — وكان الحكم فيما انساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها في إعادة تنظيم أعمالها — وإنما بنى قضاءه على اقتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص ولا يعتبر ذلك من الحكم تسليما منه بصحة هذا الادعاء أو نفيه — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب قضاؤه دون حاجة للبحث في باقى أسباب الطعن .

جاسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد قزاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : الحنفى العوضى ، ومحمد رفعت ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢١)

الطعن رقم ١٠٤ سنة ٢٥ القضائية :

(١،ب) ملكية "أسباب كسب الملكية" "الميراث وتصفية التركة" . تركة .
نقض "المصلحة في الطعن" .

ما يجب إتخاذ ، من الاحتياطات المستعجلة للحفاظ على التركة يصدر الأمر به من المحكمة
لا من قاضى الأمور الوقتية . م ٨٨١ مدنى .

لا مصلحة في طعن بغير سبب واضح واقتضى نقض الحكم لما عاد على الطاعن بأية
فائدة . مثال في تصفية تركة .

١ - مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدنى الجديد أن ما يجب إتخاذ
من الاحتياطات المستعجلة للحفاظ على التركة إنما يصدر به الأمر من "المحكمة"
المقدم لها طلب التصفية وليس من قاضى الأمور الوقتية ، وليس أقطع
في الدلالة على أن المشرع قد جعل سلطة إتخاذ الاحتياطات المستعجلة منوطة
"بالمحكمة" لا بقاضى الأمور الوقتية ، من أنه ناط بالمحكمة إتخاذ تلك الإجراءات
ليس فقط بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة ، بل إنه أيضا خول لها
إتخاذ تلك الاحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما - وهو أمر لا يتصور
حصوله من قاضى الأمور الوقتية .

٢ - لما كان مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدنى الجديد أن ما يجب
إتخاذ من الاحتياطات المستعجلة للحفاظ على التركة إنما يصدر به الأمر
من "المحكمة" المقدم لها طلب التصفية - وليس من قاضى الأمور الوقتية -

وكان ما تهدف إليه الطاعة بطعننا من أعمال أحكام التصفية الواردة في التقنين المدني الجديد لا يحقق لها ما يتغيه من ذلك ، لأن الأوامر التي استصدرتها من قاضي الأمور الوقفية قد صدرت من غير ذى اختصاص فهي حتمية الإلغاء على أى اعتبار، فإن طعننا يكون غير مجد ، إذ لو صححت أسبابه واقتضت نقض الحكم المطعون فيه فإنه لا تعود طليها من هذا النقض أية فائدة ومن ثم يتعين رفض الطعن .

المحكيات

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٤ أقامت الطاعة الدعوى رقم ٢٠٩٢ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى بمحكمة القاهرة الابتدائية على المطعون عليهم الثلاثة الأولين ، وذكرت فيها أن المطعون عليه الثالث تزوج بوالدتها المرحومة أنيسة سعد غبريال في سنة ١٩٠٣ وكان يتولى إدارة أملاكها وأموالها الى أن توفيت في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٩، وظلت الأموال تحت يده دون أن يقدم حسابا عن إدارته - ولما كانت ترث نصف تركته والدتها - فقد أقامت هذه الدعوى بطلب تعيين مصف للتركة يستمد مهمته من نصوص المواد ٨٧٥ وما بعدها من التقنين المدني - ثم استصدرت الطاعة من قاضي الأمور الوقفية (بمحكمة القاهرة الابتدائية) أربعة أوامر على عرائض - في تواريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ و ٥ يونيو سنة ١٩٥٤ و ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٤ أولها بتوقيع الججز التحفظى على الأموال والأوراق الخاصة بالمرحومة أنيسة سعد غبريال الموجودة في حيازة ومنازل ومكاتب المطعون عليهم المذكورين وما لدى بنك مصر والبنك الأهلى من أموال وأوراق مالية ومجوهرات وأشياء ذات قيمة محفوظة في خزائن خاصة وغيرها - وثانيها بفتح الخزانة المؤجرة من بنك مصر للمطعون عليها الأولى وجرد محتوياتها وتعيين حارس عليها من قبل البنك وتحت مسئوليته وإعادة ظفها

وتحرير محضر وقاعة جرد بمحتويات الخزانة ، ثالثها بوضع الأختام على الخزانة المؤجرة للطعون عليها الأولى من بنك مصر ووضعها في عهدة أحد موظفي البنك المستولين ، ورابعها بوضع الأختام على الخزانة المؤجرة من بنك مصر للطعون عليها الأولى وتكليف أحد المحضرين بهذا الإجراء وتركها تحت حراسة ومسئولية بنك مصر لحين الفصل في القضايا . ورفعت عن هذه الأوامر تظلمات إلى قاضي الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بطلب إلغائها واعتبارها كأن لم تكن مع إلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ... الخ . وبتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الابتدائية أولا : بعدم قبول التظلم المرفوع من كل من المطعون عليهما الأول والثاني عن الأوامر الصادرة في ٥ و ١٠ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٤ وثانيا : بقبول التظلم المقدم من المطعون عليهم الثلاثة الأولين عن الأمر الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ شكلا وثالثا : بقبول التظلم المقدم من المطعون عليها الأولى في الأوامر الصادرة في ٥ و ١٠ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٤ شكلا ورابعا — بإلغاء الأوامر الأربعة الصادرة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ٥ و ١٠ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٤ واعتبار تلك الأوامر كأن لم تكن وإلغاء كل ما ترتب على صدورهما من إجراءات وألزم الطاعنة (المتظلم ضدها) بالمصروفات ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٤٤ لسنة ٧١ ق . طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه وتأييد الأوامر الأربعة وبصحته إجراءاتها مع إلزام المستأنف عليهم الثلاثة الأولين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وبتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصاريف ، ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليهم الثلاثة الأول ، وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم — وبعد استيفاء الإجراءات أيدت النيابة رأيها في مذكرتها برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة شخص الطعون بجلاسة ٣ من يونيو سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة الدائمة على ما جاء بمذكرتها . وقررت دائرة

الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظرة بجلسة ١٩٥٩/١١/٥ وصحمت النيابة العامة فيها على رأيها السالف ذكره .

ومن حيث إنه يتضح من السهين الواردين بتقرير الطعن أن الطاعة تهدف بطعنها إلى إعمال الأحكام التي أوردتها المشرع في التقنين المدني الجديد في شأن الميراث وتصفية التركة ، قولا منها بأن تلك الأحكام تنطوي على أحكام إجرائية لها طبيعة قواعد المرافعات فتسرى طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات على كل التركات التي لم يحكم بتصفيتها بعد ولو كانت التركة قد نشأت ب وفاة المورث قبل نفاذ التقنين المدني الجديد، وترتبيا على ذلك ترى الطاعة أنه يحق لها بمقتضى نص المادة ٨٨١ من ذلك التقنين أن تستصدر من قاضي الأمور الوقفية من الأوامر ما يكون له صفة الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة ولها بوجه خاص أن تستصدر منه أوامر وقفية بوضع وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة .

وحيث إن طعن الطاعة على النحو السابق بيانه غير مقبول ذلك أن المادة ٨٨١ من التقنين المذكور إذ تجرى "بأن على المحكمة أن تتخذ عند الاقتضاء جميع ما يجب من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة وذلك بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو بناء على طلب النيابة العامة أو دون طلب ما . ولها بوجه خاص أن تأمر بوضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة"، فإن مؤدى ذلك أن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة إنما يصدر به الأمر من "المحكمة" المقدم لها طلب التصفية - وليس من قاضي الأمور الوقفية - وليس أقطع في الدلالة على أن المشرع قد جعل ملطمة اتخاذ الاحتياطات المستعجلة منوطة بالمحكمة لا بقاضي الأمور الوقفية . من أنه ناط بالمحكمة اتخاذ تلك الإجراءات ليس فقط بناء على طلب

أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة . بل إنه أيضا خول لها اتخاذ تلك الاحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما ، وهو أمر لا يتصور حصوله من قاضى الأمور الوقتية ، وإذا كان ذلك فإن ما تهدف إليه الطاعة بطعنها من إهمال أحكام التصفية الواردة فى التقنين المدنى الجديد لا يحقق لها ما تبتغيه من ذلك ، لأن الأوامر التى استصدرتها من قاضى الأمور الوقتية قد صدرت من غير ذى اختصاص فهى حتمية الإلغاء على أى اعتبار ، ومن ذلك يبين أن طعن الطاعة غير مجد إذ لو صححت أسباب طعنها واقتضت نقض الحكم المطعون فيه فإنه لا تعود عليها من هذا النقض أية فائدة . ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود مراد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٢٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) بيع "التزامات البائع" "ضمان التعرض" .

"التزامات المشتري" "الالتزام بدفع الثمن" .

التزام البائع بالامتناع عن كل تعرض مادي أو قانوني من جانبه للمشتري في حياته
للبيع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وللمشتري حق حبس الثمن حتى يمتنع التعرض .
م ٤٣٩ ، ٤٥٧/٢ مدني .

(ب) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "ما يعد كذلك" .

إقامة الحكم قضاء بدوام المشتري بدفع باقي ثمن سيارة مبيعة على أساس الفصل
بين واقعة تسليمها للمشتري عقب البيع وواقعة حجز البائعين لها عقب إعادتها إليهم لتشجيعها
وغم ثبوت أن احتجاجها كان لغیر ما يجب قانوني — لا يصلح ردا على دفاع المشتري
وتمسكه فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض البائعين له وغم الحكم عليهم بتسليم السيارة .
نصود .

١ — عقد البيع عقد تبادلي ينشئ بين طرفيه التزامات متقابلة ، وقد أوجبت
المادة ٤٣٩ من القانون المدني على البائع أن يمتنع عن كل تعرض من جانبه
للمشتري في حياته للبيع سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا — وهذا الالتزام
المستمر الملقى على عاتق البائع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وقد خولت
المادة ٤٥٧ من القانون المدني في فقرتها الثانية المشتري حتى حبس الثمن حتى
يتمنع التعرض .

٢ — إذا كان الثابت أمام المحكمة — من الأحكام التي كانت تحت نظرها والتي أشارت إليها في أسباب حكمها المطعون فيه — أن البائعين احتجزوا السيارة المباعة لغير ما سبب أو مبرر قانوني ومن غير أن يقع من المشتري تقصير أو إهمال في تنفيذ التزاماته قبلهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام المشتري بدفع باقي الثمن على أساس الفصل بين واقعة تسليم السيارة للمشتري عقب حصول البيع وبين واقعة حجز البائعين لها عقب إعادتها إليهم لتشجيعها وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع المشتري الذي تمسك فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض البائعين له رغم الحكم عليهم بتسليم السيارة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمت

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٥/٤/١٩٥٢ اشترى الطاعن من شركة مينا موتور سيارة كونسول ماركة فورد بثمن قدره ٨٠٠ جنيه دفع منه عند التعاقد مبلغ ٢٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي على أقساط شهرية قيمة كل منها ٥٠ جنيه تبدأ في ١٩٥٢/٥/٣١ وتنتهي في ١٩٥٣/٤/٣٠ على أن تسرى فوائده بواقع ٨٪ سنويا عن كل مبلغ لا يسدد في ميعاده . وتسلم الطاعن السيارة فور التعاقد وانتفع بها إلى أن تبين له في أواخر شهر مايو سنة ١٩٥٢ وقبل استحقاق القسط الأول حاجتها إلى التشجيع فأعادها إلى شركة المطعون عليهم لهذا الغرض ، ولكنهم احتجزوها لديهم ورفضوا ردها إليه فأنذروهم رسميا في ١٩٥٢/٥/٢٩ بضرورة إعادتها إليه وإلا اتخذ ضدهم الإجراءات القانونية . ثم أقام عليهم الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٢ كلى النيابة طالبا الحكم بإلزامهم بتسليم السيارة إليه وبدفع تعويض قدره ٥ جنيهات عن كل يوم من أيام التأخير عن التسليم منذ تاريخ الإنذار . وبتاريخ ١٩٥٣/٦/٢١ قضت محكمة النيابة الابتدائية في هذه

الدعوى بإلزام المدعى عليهم (المطعون عليهم) بأن يسلموا المدعى السيارة وبأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠ جنيه كتعويض ، وقد استأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف ٥٥١ و ٦٣٨ سنة ٧٠ قى القاهرة وقضت فيهما محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ بقبولهما شكلا وفى موضوعهما بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تسليم السيارة للدكتور سعيد مقار سعيد وتعديله بالنسبة للتعويض المحكوم به وإلزام المستأنف عليهم سليم جندى بشأى وأسعد عبد المتجلى أسعد وكال سليم جندى بأن يدفعوا متضامنين للمستأنف الدكتور سعيد مقار سعيد مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما مع تثبيت الجز التحفظى المتوقع تحت يده بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ وفاء لهذا المبلغ المحكوم به والمصاريف وجعله تنفيذا وإلزام المستأنفين سليم جندى بشأى ومن معه بمصاريف استئنافهم — وكان المطعون عليهما الأول والثانى قد استصدرا فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ أمرا بالجز على السيارة تحت يد المطعون عليه الثالث وفاء لمبلغ ٦٠٠ جنيه باقى الثمن كما استصدرا بتاريخ ١٩٥٣/٧/١ أمر أداء ضد الطاعن قضى بإلزامه بالمبلغ المذكور وفوائده اعتبارا من ١٩٥٢/٦/١ . وعارض الطاعن فى كلا الأمرين بالدعوى رقم ٤٥٥ سنة ١٩٥٣ كلى المنيا طالبا الحكم بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء أمرى الجز والأداء المذكورين مع إلزام المعارض ضدهم بالمصروفات والأتعاب . مؤسسا معارضته على أن المطعون عليهم لم يقوموا بتنفيذ التزامهم كبائعين بتسليم السيارة المبيعة رغم الحكم عليهم بالتسليم فيكون من حقه الامتناع عن تنفيذ التزامه المقابل وهو دفع باقى الثمن ، ودفع المطعون عليهم الأولان هذه المعارضة بأنهما قاما بتنفيذ التزامهما بتسليم السيارة فور التوقيع على عقد البيع أما عدم ردهما السيارة بعد الإصلاح والتشجيم فتلك واقعة أخرى مستقلة عن الالتزام بالتسليم الناشئ عن عقد البيع وأنهما قد أوقعا الجز على السيارة تحت يد المطعون عليه الثالث بصفته مدير الورشة حفظا لحقوقهما — وفى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة المنيا الابتدائية فى هذه المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع بتأييد أمر الجز الصادر

بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٨ وتأيد أمر الأداء الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٧/١ فيما قضى به من إلزام المعارض بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة ثمن السيارة للمعارض ضدهما الأول والثاني وتعديله بالنسبة للفوائد يجعلها ٧٪ من تاريخ استحقاق كل قسط حتى السداد وألزم المعارض (الطاعن) بالمصاريف المناسبة لما قضى به ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠١ سنة ٧٠ ق القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى المستأنف ضدهم (المطعون عليهم) مع إلزامهم بالمصروفات . وبجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف المذكور بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنف (الطاعن) بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليهم (المطعون عليهم) ، فقرر الطاعن بالطن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ وأصر الحاضر عن الطاعن على ما جاء بتقرير الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صمم الحاضر عن الطاعن على طلباته وصحمت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا اعتبره ملزما بدفع باقى ثمن السيارة وأنه غير محق في حبسه بالرغم من عدم قيام البائعين بتنفيذ التزامهم بالتسليم وتعرضهم للطاعن في حيازتها تأسيسا على أن واقعة احتجازهم للسيارة واقعة مستقلة عن عقد البيع قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الهائم ملزم قانونا بنقل ملكية المبيع إلى المشتري وأن يسلمه إليه أو يضعه تحت تصرفه بحيث يتمكن من حيازته بغير عائق وأن يضمن عدم التعرض له في الانتفاع بالمبيع سواء كان التعرض من فعله أو من فعل أجنبي - وإذا كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا واستثناه قد قررا عدم أحقية المطعون عليهم في حبس السيارة عن الطاعن الذي لم يقع منه خطأ أو تقصير يسوغ هذا الحبس - وكان المطعون عليهم رغم صدور هذا الحكم قد استمروا في تعرضهم

للطاعن ولم يقوموا بتسليمه السيارة — فإنه يكون محقا في الامتناع عن تنفيذ الترامه بدفع باقى الثمن حتى يقوم المطعون عليهم بتنفيذ الترامهم بالتسليم .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بحقه في حبس الثمن استنادا إلى أن المطعون عليهم قد أخلوا بالتزامهم بعدم التعرض له في السيارة المبيعة وأن من حقه وفقا لأحكام البيع والمادة ١٦١ من القانون المدنى الدفع بعدم التنفيذ. وقد رفض الحكم هذا الدفاع بقوله : "وليس صحيحا ما يقول به المستأنف (الطاعن) إن من حقه الامتناع عن دفع باقى الثمن تطبيقا للمادة ١٦١ من القانون المدنى لعدم قيام البائعين بتنفيذ الترامهم بخصوص التسليم إذ لا خلاف بين طرفى النزاع على أن المستأنف استلم السيارة فعلا على أثر توقيع عقد البيع ثم قام بعد ذلك بإيداعها لدى المستأنف عليه الأخير لتشجيعها وتلك واقعة منفصلة عن البيع ومستقلة عنه تمام الاستقلال كما قال الحكم المستأنف بحق . وليس في القضاء للمستأنف عليهم بباقى الثمن وتثبيت الحجز التحفظى على السيارة ما يخلوهم الجمع بين الثمن وبين السيارة لأنه كما سبق الإشارة لا تناقض بين هذا الحكم وبين الحكم القاضى بالتسليم" .

ومن حيث إن عقد البيع عقد تبادلى ينشئ بين طرفيه التزامات متقابلة ، ولما كانت المادة ٤٣٩ من القانون المدنى قد أوجبت على البائع أن يتمتع عن كل تعرض من جانبه للمشتري في حيازته للبيع سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا — وكان هذا الالتزام المستمر الملقى على عاتق البائع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وكانت المادة ٤٥٧ من القانون المدنى في فقرتها الثانية خولت المشتري حق حبس الثمن حتى يتمتع التعرض . وكان الثابت من الحكم الصادر في القضية رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا الذى قضى بإلزام المطعون عليهم بتسليم السيارة للطاعن وبالتعريض ومن الحكم الصادر في استئنافه رقمى ٥٥١ و ٦٣٨ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة المؤيد له واللذين كانا تحت

تظهر محكمة الاستئناف وأشارت إليهما في أسباب حكمها المطعون فيه أن المطعون عليهما احتجزوا السيارة المبيعة لغير ما سبب أو مبرر قانوني ومن غير أن يقع من الطاعن تقصير أو إهمال في تنفيذ التزاماته قبلهم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن بدفع باقي الثمن على أساس الفصل بين واقعة تسليم السيارة للطاعن عقب حصول البيع وبين واقعة حجز المطعون عليهما لها عقب إعادتها إلى الشركة لتشحيما — وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن الذي تمسك فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض المطعون عليهما الأولين له رغم الحكم عليهما بتسليم السيارة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود مهناة المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
وجيد السلام بلبيح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٥ القضائية :

عمل ” التحكيم في مفاوضات العمل ” . نقض ” حالات الطعن ” ، ” الطعن
بمخالفة القانون ” .

استناد قرار هيئة التحكيم في قضائه بإلزام الشركة بعلاج أسر العمال إلى شرط في عقد مبرم بين الشركة
والحكومة لا إلى أحكام قانون عقد العمل الفردي . عدم تضمن تقرير الطعن تعيب القرار فيما أقيم عليه .
لا مخالفة للقانون .

إذا كان يبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه بإلزام
الشركة الطاعنة بعلاج أسر العمال إلى الأحكام العامة لقانون عقد العمل الفردي
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وإنما أقام قضاءه على شرط في العقد المبرم بين الشركة
والحكومة يلزم الشركة بعلاج عائلات العمال ، وكان تقرير الطعن لم يتضمن
تعيب القرار في هذا الذي أقام عليه قضاءه ، وكانت المادة ٥٠ من القانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف
أحكامه هذا القانون مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ، فإن النعي على القرار
بمخالفة القانون يكون مل غير أساس .

المحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نقابة العمال المطعون عليها تقدمت إلى مكتب العمل بأسوان بعدة طلبات ضد شركة ستاب الطاعة، وقد حاول مكتب العمل التوفيق بين الطرفين فلم يستطع ، ولذلك أحال الأمر على لجنة التوفيق التي أخفقت بدورها في فض الخلاف فأحالت الأمر إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف أسيوط — وكان من بين ما طلبه العمال في النزاع رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ تحكيم إلزام الشركة الطاعة بتوفير العلاج والدواء لأسر العمال التابعين للنقابة وقالوا في تقرير هذا الطلب إن الشركة الطاعة قد واطبت منذ ابتداء عملها على تحويل مائلات العمال للأطباء الإخصائيين المحددين بمعرفة الشركة لمعالجة الأمراض وكان العلاج والدواء على حساب الشركة، وأن الشركة قد قامت مؤخرا وفي نهاية سنة ١٩٥٤ بعد بنائها لمستشفاهها في مقر العمل وقصرت العلاج على العمال دون مائلاتهم — وقد دفعت الشركة الطاعة هذا الطلب بأنها غير ملزمة بذلك بمقتضى عقدها كما لا يلزمها به قانون العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢، وأن في تكليفها بإجابة هذا الطلب ما يهبط كاهلها وأنه إذا كانت شركة التأمين القائمة على علاج العمال قد قدمت المساعدة لبعض أسر العمال فقد كان ذلك عملا إنسانيا لا يحتاج به على الشركة ولا يرتب للعمال حقا — وقد أصدرت هيئة التحكيم قرارها في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ بإجابة طلب العمال وإلزام الشركة الطاعة بعلاج مائلات العمال على نفقتها بالمستشفى الذي أقامته الشركة بمنطقة العمل وصرف ما يلزم لتلك المائلات من أدوية على حساب الشركة على أن تكون مصاريف الانتقال من أسوان ذهابا وإيابا على حسابها أيضا مع إلزام الشركة بمصاريف انتقال ممثل العمال لمدينتي أسيوط وقنا ذهابا وإيابا ومصاريف إقامتهم بها مدة حضورهم جلسات النزاع عملا بالمادة ٢٠ من القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ،

وأقامت هيئة التحكيم قرارها على أن الطاعة التزمت في البند ١/٩/٥ جزء راجع في دقة الشروط المحررة بينها وبين الحكومة بعلاج جميع الأشخاص الذين يعيشون في كنف العمال و يقيمون معهم — وقد طعنت شركة ستاب في هذا القرار بطريق التقص وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وصمم فيها الحاضر عن الطاعة على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن — وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطاعة تنعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون، ذلك أن المادة ٢٨ من قانون العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد أوجبت على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة وإذا زاد عددهم على مائة وجب عليه أن يستخدم ممرضاً ملماً بوسائل الإسعاف الطبية يختص بالقيام بها وأن يعهد إلى طبيب لعبادتهم وعلاجهم في المكان الذي يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وأن يصرف لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بغير مقابل — وأما إذا زاد عددهم على خمسمائة وجب عليه علاوة على ما تقدم أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج ويشمل ذلك الأطباء الأخصائيين والعمليات الجراحية وغيرها بالمجان، ويتبع في جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية بقراؤه منه بالاتفاق مع وزير الصحة، كما أن المادة الثالثة من القرار الوزاري الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أوجب على العامل أن ينتقل إلى مكان العبادة على نفقته الخاصة، ويتضح من هذه النصوص أن المشرع لم يقصد بالرعاية الطبية إلا العمال وحدهم ولم يشر من قريب أو بعيد إلى أسر هؤلاء العمال، وإذا قضى قرار هيئة التحكيم بأن يمتد العلاج إلى أسر العمال فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إنه يرين من القرار المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه إلى الأحكام العامة لقانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وإنما أقام قضاءه على شرط فى العقد المبرم بين الشركة الطاعنة والحكومة يلزم الشركة بعلاج مائلات العمال — ولما كان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار فى هذا الذى أقام عليه قضاءه وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكامه هذا القانون ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل — لما كان ذلك فإن النعى على القرار بخالفة القانون يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود مواد المستشار . وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ القضائية :

(١) عمل "إلتزامات صاحب العمل" "تهيئة الغذاء" . أوامر عسكرية .
"الأمر العسكري رقم ٤٦٩" .

فرض الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على من يستخدم عمالاً في
المناطق البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية
الملائمة بأسمار لا تزيد على $\frac{1}{3}$ التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل ٢٠ ملياً
من الوجبة الواحدة .

عدم ورود ما يفيد إلغاء الأمر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر في ٢٨/٢/١٩٤٤ في القانون
٣١٧ لسنة ١٩٥٢

(ب) عمل "إلتزامات صاحب العمل" "تهيئة الغذاء" . قانون "إلغاء
التشريع" .

الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧/١٩٥٢ ، الأمر العسكري رقم ٤٦٩
مجال تطبيقهما :

انطباق أحكام الأمر العسكري في الحدود الميمنة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان
دون التقييد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة أو غير بعيدة عن العمران .

عدم انطباق حكم الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إلا حيث يكون
العمال في المناطق البعيدة عن العمران التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية .

عدم تنظيم المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ما سبق أن نقله الأمر العسكري ٤٦٩
فلا محل معه للتحدى بنص الم ٢ من القانون المدني .

١ - صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ليحل محل القانون ٤١ سنة ٤٤ ، ونص على إلغاء هذا القانون الأخير كما نصت المادة ٢٧ منه في فقرتها الثانية على أن "من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة التي تعين بقوار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يتجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليا عن الوجبة الواحدة" ولم يرد في القانون ٣١٧ سنة ٥٢ ما يفيد إلغاء الأمر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ "بإلزام أصحاب المحال الصناعية والتجارية التي تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عمالا فأكثر في مصنع واحد والحائزين لأرض زراعية تزيد مساحتها على مائتي فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال على أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم له بما لا يتجاوز خمسة عشر مليا".

٢ - مجال تطبيق الأمر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن هذا الأمر تنطبق أحكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقيد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق إلا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشؤون الاجتماعية ، ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه الأمر العسكري ٤٦٩ ولا يكون بالتالي ثمة محل للتعدي بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق إذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

المحكمت

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن نقابة العمال المطعون عليها تقدمت إلى مكتب العمل بأسوان
بعدة طلبات ضد شركة ستاب الطاعنة . ولمالم تجد محاولة الصلح بين الطرفين
أحيل الأمر على لجنة التوفيق التي أخفقت بدورها في فض الخلاف - ثم أحيل
إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف أميوط . وكان من بين ما طلبه العمال في النزاع
رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ تحكيم إلزام الشركة الطاعنة بأن تقدم وجبة غذائية كاملة
لكل عامل على ألا يزيد ما يدفعه العامل عن خمسة عشر ملياً ، واستندوا في طلبهم
إلى الأمر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ الذي لا يزال سارياً بموجب المرسوم
بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض التداير المتعلقة بالشئون
الاجتماعية وهو يوجب تقديم وجبة واحدة لعمال ومستخدمي بعض المحال الصناعية
والتجارية في مديرتي قنا وأسوان . وقد دفعت الشركة الطاعنة هذا الطلب بأن
قانون العمل الفردي ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد ألغى الأمر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤
لأنه عاجل هذه المسألة في المادة ٢٧ منه وشرط أن يكون منطقة العمل بعيدة
عن العموان وهو شرط غير متحقق . وقد أصدرت هيئة التحكيم قرارها
في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ بإجابة طلب العمال وبإلزام الشركة بأن تقدم للعامل
حسب اختياره إما الوجبة الغذائية التي ذكرت أصنافها في الأمر العسكري رقم ٤٦٩
لسنة ١٩٤٤ مقابل خمسة عشر ملياً أو الوجبة الغذائية التي يقدمها الكائنين حالياً
والمكونة من أرز ولحم وخضر وخبز مقابل أربعة قروش على أن يوقع العامل
إقراراً كتابياً باختياره لإحدى الوجبتين ، وأقامت هيئة التحكيم قرارها على أن
قانون العمل الفردي لم يُلغ الأمر العسكري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ إذ يستوجب
الإلغاء طبقاً للمادة الثانية من القانون المدني أن يكون كل من التشريعيين منظمًا
لحالة واحدة . مع أن الأمر العسكري يهتم بتنظيم إيجاب تقديم وجبة واحدة

في كل يوم من أيام العمل للعمال الذين يعملون بمديرتي قنا وأسوان وأولم يكونوا في مناطق بعيدة عن العمران . أما القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإنه ينظم في المادة ٢٧ منه إيجاب تقديم وجبة واحدة في كل يوم من أيام العمل بالنسبة للعمال الذين يعملون في مناطق بعيدة عن العمران . ومن ثم يلزم رب العمل في مديرتي قنا وأسوان بتقديم وجبة غذائية كاملة يوميا لعماله سواء أكانوا في مناطق بعيدة عن العمران أو قريبة منه ، وبالنظر لأن الشركة الطاعنة قد أقامت في منطقة العمل جمعية تعاونية وكاتينا لبيع الأطعمة للعمال وأن الوجبة المكونة من خضر وأرز ولحم وخبز تباع بستة قروش وتعهدت الشركة بأن تقبل بيدها بأربعة قروش . فلذلك رأيت الهيئة أن يكون العمال بالخيار بين هذه الوجبة بسعر أربعة قروش أو الوجبة التي فرضها الأمر العسكري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ ، وقد طعنت شركة منتاب في هذا القرار - بطريق التقصير - وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وصمم فيها الحاضر عن الطاعنة على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وبذلك الجلسة طلب الحاضر عن الشركة الطاعنة تقض القرار . وصممت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أن ما يحكم واقعة النزاع هو المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بما نصت عليه المادة ٢٧ منه وهي لا توجب على رب العمل تقديم وجبة غذاء للعمال إلا إذا كانوا يعملون في مناطق نائية . الأمر الذي لا يتوفر في العمال التابعين للتقابة المطعون عليها . وأنه طبقا للمادة الثانية من القانون المدني لا محل لتطبيق الأمر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ على واقعة الدعوى لأن هذا الأمر يعتبر ملغى بصدر القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذي نظم في المادة ٢٧ منه أمر غذاء العمال والتزام رب العمل في خصوصه وهو ما كان ينظمه الأمر العسكري

من قبل بطبيعته المؤقتة والفاصرة على فئة معينة من العمال هم الذين يعملون في مديرتي قنا وأسوان ، في حين أن قانون العمل الفردى وقد صدر تأليا للأمر العسكرى قد نظم أمر غذاء العمال في جميع أنحاء القطر ثم صدر القرار الوزارى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٣ تنفيذا للمادة ٢٧ من القانون محددًا المناطق التى تعتبر بعيدة عن العمران فى حكم المرسوم بقانون سالف الذكر وإذ خرج القرار المطعون فيه على هذا النظر فإنه يكون مخالفًا للقانون .

وحيث إنه يبين من مراجعة تشريعات العمل التى صدرت حتى تاريخ تقديم الطلب من النقابة أن الأمر العسكرى رقم ٤٦٩ قد صدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وهو ينص على إلزام أصحاب المحال الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر فى مصنع واحد والحائزين لأرض زراعية تزيد مساحتها على مائتى فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر فى كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال ويتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذى يقدم له بما لا يتجاوز خمسة عشر مليا وفى نفس العام أصدر المشرع أول قانون لعقد العمل الفردى وهو القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الصادر فى ١٠ من مايو سنة ١٩٤٤ وقد أوجبت المادة ٣٤ منه فى فقرتها الثانية على من يستخدم عمالا فى أماكن بعيدة عن العمران أن يسهل لهم وسائل السكن اللازم والتغذية ، ثم صدر الأمر العسكرى رقم ٥٢٢ فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بعد نفاذ قانون العمل متضمنا امتداد أحكام الأمر رقم ٤٦٩ على محافظة البحر الأحمر — وفى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ بمناسبة إلغاء الأحكام العرفية وانهاء العمل بالأحكام العسكرية . وقد استبقى هذا القانون الأمر ٤٦٩ المعدل بالأمر ٥٢٢ ونص على استمرار العمل بأحكامها . وفى سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ليحل محل القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونص على إلغاء هذا القانون الأخير كما نصت المادة ٢٧ منه فى فقرتها الثانية على أن من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف

بشروط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين ملياً عن الوجبة الواحدة . ولم يرد في القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ما يفيد إلغاء الأمر رقم ٤٦٩ .

وحيث إنه يبين من ذلك أن مجال تطبيق الأمر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ — ذلك أن الأمر العسكري رقم ٤٦٩ تنطبق أحكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقيد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق إلا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشؤون الاجتماعية ، وعلى هذا فلا محل لما يتمسك به الطاعن من أن القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمته الأمر العسكري رقم ٤٦٩ ، ولا يكون تمت محل للتحدي بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق إذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ،
ومحمد رفعت ، وعبد السلام طبع المستشارين .

(١٢٥)

الطعن رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) قانون "تطبيق القانون في الزمان" "تنظيم قانون المرافعات الانتقال
من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد" .

وجوب سريان أحكام قانون المرافعات الجديد على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى
أوتم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص الم ١ ق المرافعات .
مثال .

(ب) دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" "تقرير التلخيص" . تقرير
التلخيص .

إمداده إجراء تلاته بالجلسة لإجراء آخره إغفال أيها يستوجب إعلان الحكم الم ١١٦ ،
٤١٦ مرافعات .

١ - الأصل وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه
من الدعاوى أوتم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص ،
فاذا كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات
المفصوص عليها في هذه المادة ، وكان الاستئناف قد نظر بعد إلغاء قانون المرافعات
المختلط أمام محكمة استئناف وتداول في جلسات تحضير أمامها ، فإنه يخضع والحالة
هذه في الإجراءات انصوص قانون المرافعات الجديد .

٢ - أوجبت المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة من قاضى التحضير إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص يتلى فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، كما نصت المادة ٤١٦ من ذات القانون على سريان هذه الإجراءات على القضية عند نظرها أمام محكمة الاستئناف ، ومؤدى هذا أن إعداد تقرير التلخيص وإيداعه ملف الدعوى ثم تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة إجراءان مستقلان وإغفال أى منهما يستوجب بطلان الحكم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة فى السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه بالبطلان لأن المحكمة التى أصدرته أغفلت إجراء جوهرى من إجراءات الدعوى هو تلاوة تقرير التلخيص الاستئنافى قبل بدء المرافعة وفقا لما تقضى به أحكام المادتين ١١٦ و ٤٠٨ مرافعات .

ومن حيث إن المطعون عليهم السبعة الأولين قرروا ردا على هذا السبب أن النصوص التى كان يجب تطبيقها هى نصوص قانون المرافعات المختلط الذى رفع الاستئناف وفقا لأحكامه قبل إلغاء المحاكم المختلطة والذى لم يوجب كتابة تقرير تلخيص ولا تلاوته . وقد نصت المادة الثانية من قانون المرافعات الجديد على أن كل " إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك " - وإن المادة ١١٦ من هذا القانون خاصة بإحالة القضية الابتدائية إلى جلسة المرافعة - وأنه فضلا عن ذلك فالثابت من الشهادة الرسمية المستخرجة من قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة أن المستشار المقرر أعد التقرير وأودعه ملف الدعوى - وقد تبادل الخصوم المذكرات بعد إيداع هذا التقرير وإطلاعهم عليه فالسهر عن تلاوته لا يبطل الحكم .

ومن حيث إن الأصل وفقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص — وإذ كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات — المنصوص عليها في هذه المادة وكان الاستئناف قد نظر بمحكمة استئناف المنصورة بعد إلغاء المحاكم المختلطة وتداول في جلسات التحضير أمامها فإنه يخضع والحالة هذه في الإجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد. ولما كانت المادة ١١٦ من هذا القانون قد أوجبت أن تكون الإحالة من قاضي التحضير إلى جلسة المرافعة بتقرير "يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأحكام — ويتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة" كما نصت المادة ٤١٦ من ذات القانون على سريان هذه الإجراءات على القضية عند نظرها أمام محكمة الاستئناف، وكان مؤدى هذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن إعداد تقرير التلخيص وإيداعه ملف الدعوى ثم تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة إجراءان مستعلان وإغفال أى منهما يستوجب بطلان الحكم — وكان الثابت من مطالعة الصور الرسمية للحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعة أن الدعوى أحييت من جلسة ١٩٥٣/٤/١١ تحضير إلى المرافعة بالجلسة ١٩٥٣/٦/٩ واستمرت تداولها بجلسات المرافعة أمام محكمة الاستئناف إلى أن قضت فيها بجلسة ١٩٥٥/٢/١٩ بالحكم المطعون فيه ، وكان لا يبين من هذه المستندات أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة قبل بدء المرافعة وكانت تلاوة هذا التقرير أمام الهيئة التي تصدر الحكم إجراء واجبا على ما سبق بيانه — لما كان ذلك فإن محكمة الموضوع إذ أغفلت هذا الإجراء يكون حكمها باطلا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين الموض ،
ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٥ القضائية :

استئناف ” إجراءات رفع الاستئناف “ . شك .

وجوب رفع الاستئناف من الأحكام المادرة في دعاوى السندات الإذنية والكميالات بتكليف
بالحضور م٠ ١١٨ مرافعات .

الاختلاف طريقة رفع الاستئناف بين التكليف بالحضور والعريضة بالنسبة لدعاوى الشيكات
بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابت أو غير ثابت لها . علة ذلك ؟ أن الشيك الذي يفقد صفته
كشيك قد يصلق عليه في حالات معينة وصف السند الإذني أو الكميالة .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات — بعد تعديلها
بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ — تنص على أن الدعاوى المنصوص عليها في
المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور ، وكانت المادة ١١٨
من قانون المرافعات قد عينت هذه الدعاوى ومن ضمنها ” دعاوى السندات
الإذنية والكميالات “ فإن مؤدى ذلك أنه كلما تحقق في المحرر الذي تأسست
عليه المطالبة وصف السند الإذني أو الكميالة تعين رفع الاستئناف بتكليف
بالحضور اعتبارا بتحقيق هذا الوصف فيه . ولما كان مقررنا أن الشيك ” الذي
يفقد صفته كشيك “ قد يصدق عليه في حالات معينة وصف السند الإذني
أو الكميالة فإن طريقة رفع الاستئناف تختلف بين التكليف بالحضور والعريضة
بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابتا لهذا المحرر الذي تأسست عليه المطالبة

أو غير ثابت له — وهو أمر منوط بالمحكمة الاستئنافية يتعين عليها تبينه عند الفصل في شكل الاستئناف المرفوع إليها عن هذه المطالبة . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن هذا النظر بما أسست عليه قضاءها من إطلاق القول بأن الاستئناف يرفع بمرئضة في جميع الأحوال التي يكون فيها موضوع الدعوى المستأنف حكما مطالبة بقيمة شيك، فإن حكما المطعون فيه يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن تقدم إلى قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب ذكر فيه أنه يداين المطعون عليه الأول في مبلغ ٥٠٠ جنيه بموجب شيك مؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٢ موقع عليه ٥٠٠هـ ومسحوب على بنك زلخا (المطعون عليه الثالث) وأن المطعون عليها الثانية ضامنة للمطعون عليه الأول بمقتضى إقرار صادر منها ومحور في ٥ أبريل سنة ١٩٤٩، وإزاء أنه لم يستطع صرف قيمة الشيك لعدم وجود رصيد للساحب بالبنك المذكور — فقد تقدم بالطلب المذكور لاستصدار أمر بالجزء التحفظي على ما للمطعون عليهما الأول والثانية لدى باقي المطعون عليهم وتحديد جلسة — لسماع المطعون عليهم الحكم بالزام الأولين في مواجهة الباقيين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وتثبيت الجزء التحفظي الخ — وقد صدر الأمر بالجزء التحفظي وتحديد جلسة للرافعة في ٧ من يونيو سنة ١٩٥٣، وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى وألزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهما الأول والثانية — فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٨٩ لسنة ١١ ق تجارى — ودفع المطعون عليهما الأول والثانية بطلان هذا الاستئناف

لرفعه بورقة تكليف بالحضور في حين أنه كان ينبغي رفعه بطريق العريضة، وأساسا دفعهما على أن دعوى المستأنف (الطاعن) إذ تهدف إلى المطالبة بقيمة شيك فهي ليست من الدعاوى المستثناءة بالمادة ١١٨ مرافعات التي يرفع الاستئناف عنها بطريق الإعلان بورقة تكليف بالحضور، وبتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول هذا الدفع وببطلان الاستئناف وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات أتعاب المحاماة للمستأنف عليهما (المطعون عليهما الأول والثانية) — وبتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم. وبعد استيفاء الإجراءات أبدت النيابة العامة رأيها برفض الطعن، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة (٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩) وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون إذ لم يعمل — الحكم — في خصوص الاستئناف المرفوع منه من الحكم الصادر في دعوى المطالبة بقيمة الشيك أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات — قولا منه بأن الشارع قد حصر الدعاوى التي يرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور — فيما عدته المادة ١١٨ من قانون المرافعات وليس من بينها دعاوى المطالبة بقيمة الشيك — وهو لا يعتبر سنداً إذنيا ولا كميالة — مع أن الشيك إذا فقد صفته كأداة وفاء أصبح أداة ائتمان فيكون سنداً إذنيا أو كميالة على حسب الأحوال — فلم يكن للشارع أن يذكر الشيك في ضمن تلك الدعاوى، ذلك لأن وصف الشيك لا يتصق به إلا إذا كان أداة وفاء فحسب — فإذا لم تسدد قيمته زال عنه هذا الوصف — ودخل في مدلول السند أو الكميالة وإذا ذاك تكون الطريقة المثل في رفع الاستئناف في هذا الخصوص — هي ما اتبعه الطاعن — إذ رفعه بتكليف بالحضور — ولم يرفعه بعريضة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن على نظر حاصله أن المشرع قد نص بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات (معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣) على أن الاستئناف يرفع بعريضة تقدم إلى قلم دّاب المحكمة المختصة بنظره — ثم استثنى من رفع الاستئناف بهذه الطريقة — بالفقرة الثانية من تلك المادة — الاستئناف الذي يرفع عن الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات — ومن بينها دعاوى السندات الإذنية والكمبيالات فإن الاستئناف يرفع في خصوصها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى — وإذا كان الاستئناف (موضوع الخصومة الحالية) مرفوعاً عن حكم صادر في دعوى مؤسسة على المطالبة بقيمة "شيك" فكان يتعين أن يرفع بطريق العريضة لا بورقة تكليف معلنة، وأنه لا اعتداد في هذا المقام بالقول بأن الشيك شبهه بالكمبيالة — ذلك لأن طريقة رفع الاستئناف بتكليف بالحضور مقصورة على المسائل الواردة في المادة ١١٨ والمذكورة فيها على سبيل الحصر وهي تعتبر استثناء من طريقة رفع الاستئناف بالعريضة. فلا مجال للتوسع ولا للتأويل. ذلك إلى أن الشيك يختلف عن الكمبيالة من جهة أنه باعتباره أداة وفاء لا أداة إيمان يستحق الوفاء بمجرد الاطلاع — ومن المؤلف (بالنسبة له) أنه لا يسحب إلا على مصرف — وهو لا يكون تجارياً إلا إذا تعلق بعمليات تجارية أو كان محorre تاجراً وتعلق بشئون تجارية، ولا يجوز اعتباره مجرد سند مديونية شأنه شأن السند الأذني لعدم تقديمه للبنك لقبض قيمته في الميعاد القانوني.

وحيث إن ما أقام الحكم قضاءه عليه من إطلاق القول بأن الاستئناف يرفع بعريضة في جميع الأحوال التي يكون فيها موضوع الدعوى (المستأنف حكماً) مطالبته بقيمة شيك — لا يتفق والقانون، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات (بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣) تنص على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وكانت المادة ١١٨ من قانون المرافعات قد عيّنت هذه الدعاوى — ومن ضمنها "دعاوى السندات الإذنية والكمبيالات" فإن مؤدى ذلك

أنه كلما تحقق في المحرر الذي تأسست عليه المطالبة وصف السند الإذني أو الكييالة تعين رفع الاستئناف بتكليف بالحضور اعتبارا بتحقيق هذا الوصف فيه . ولما كان مقورا قانونا أن الشيك "الذي يفقد صفته كشيك" قد يصدق عليه — في حالات معينة وصف السند الإذني أو الكييالة — فإن طريقة رفع الاستئناف تختلف بين التكليف بالحضور والعريضة بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابتا لهذا المحرر الذي تأسست عليه المطالبة أو غير ثابت له — وهو أمر منوط بالمحكمة الاستئنافية — يتعين عليها تبينه عند الفصل في شكل الاستئناف المرفوع إليها عن هذه المطالبة — ولما كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن هذا النظر بذلك الإطلاق الذي أسست عليه قضائها فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود مراد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٧)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) قض ” إجراءات الطعن “ ” إعلان الطعن “ ” محل الإعلان “ . إعلان
” المحل الذي يحصل فيه الإعلان “ ” الإعلان في المحل المختار “ .

ذكر المعلنون عليه موطنه الأصل ومحل المختار يميز إعلانه في هذا المحل . الم ٣٨٠
مرافعات .

(ب) ضريبة ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” ربط الضريبة
وتحصيلها “ . ” التقادم المسقط “ .

ميعاد مطالبة الممول بها :

عدم استملاء مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين
من انتهاء سنته المالية . الم ٤٨ ق ٣٩/١٤ .

حالة توقف المنشأة عن العمل :

لا يغير من ذلك أن تكون المنشأة قد توقفت عن العمل ولم تخطر المصلحة بذلك . بدأ
مريان التقادم المسقط لدين هذه الضريبة من هذا التاريخ . عدم الاعتماد في تحديد
بدء التقادم — في حالة التوقف بسبب وفاة الشريك المتضامن — بتاريخ التوقف
المرتب على الوفاة مادامت لم تخطر به المصلحة ولو علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين
التاليين لانتهاء السنة المالية .

١ - إذا كانت المطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصلي كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له ، فإن إعلانه بالظعن في هذا المحل يكون إعلانا صحيحا عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ - مؤدى المادتين ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ و ٥٨ من ذات القانون أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وأنه إذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير ، إذ يتمتع عليها مطالبة المنشأة بدین الضريبة عن أرباحها إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل ، وإذا كان التوقف يرجع إلى وفاة الشريك المتضامن فإنه لا يعتد في صدد تحديد بدء التقادم بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة مادامت لم تخطر به المصلحة ولا يؤثر في ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية .

المحكمة

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الظعن في أنه بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أخطرت مأمورية ضرائب الجمالية منشأة جورج لكح بتقدير أرباحها عن المدة من ١٩٤٥/٧/١٦ إلى ١٩٤٦/٣/٢٢ بمبلغ وقدره ١٦٤٤٥ جنيها ، فظمن وكيل المنشأة في هذا التقدير أمام لجنة الظعن ، وتمسك بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة عن هذه المدة . وأمس دفعه على أن التقادم بالنسبة للضريبة التي تطالب بها المصلحة عن هذه الفترة يبدأ سريانه من تاريخ انتهاء الشركة بوفاة الشريك المتضامن جورج لكح في ١٩٤٦/٣/٢٢ ، وأن مدة هذا التقادم وهي خمس سنوات قد اكتملت دون

أن تتخذ المصلحة أى إجراء قاطع لها — وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ أصدرت لجنة الطعن قرارها بقبول الدفع وسقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء الضريبة عن الفترة من ١٦/٧/١٩٤٥ إلى ٢٢/٣/١٩٤٦ فيما زاد عن إقرار المنشأة فى هذه الفترة . فطعنت مصلحة الضرائب فى هذا القرار بالدعوى رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٥٢ كلى القاهرة طالبة إلغاء والحكم بأحقيتها فى تحصيل الضريبة المستحقة عن الفترة السالفة الذكر وفقا لتقدير المأمورية المختصة ، واستندت إلى أن التقادم لا يبدأ إلا من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار ، وذلك بعد شهرين من تاريخ السنة المالية للمنشأة أى اعتبارا من ١٦/٩/١٩٤٦ ، على أن يضاف إلى مدة التقادم ١١٩ يوما مقابل مدة الوقف التى تبدأ من ٤/٩/١٩٥٠ وتنتهى فى ٣١/١٢/١٩٥٠ طبقا للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وربت المصلحة على ذلك القول بأن التقادم لا تكتمل مدته بالنسبة للضريبة المطالب بها إلا فى ١٣/١/١٩٥٢ أى بعد إخطار المنشأة فى ١٢/٨/١٩٥١ ، وفى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإلغاء قرار اللجنة وبأحقية مصلحة الضرائب فى الضريبة المستحقة عن الفترة من ١٦/٧/١٩٤٥ إلى ٢٢/٣/١٩٤٦ ، فاستأنفت هذا الحكم المطعون عليها ، وهى زوجة الشريك المتضا من المتوفى ، وقيد استئنافها بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٤٤٨ سنة ٧١ قضائية . وطلبت إلغاء المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن ، واحتياطيا إحالة الدعوى إلى لجنة الطعن للحكم ببطلان ما قضى به عليها بأكثر من ١ إلى ١٦ من الضريبة وهو ما يقابل نصيبها فى المنشأة — فقضت المحكمة الاستئنافية فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن الصادر فى ٢٢/٣/١٩٥٢ . فطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض . وفى المذكرة المقدمة من المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلانه لها . ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وطلبت النيابة فى مذكرتها رفض الدفع وأيدت رأيها فى موضوع الطعن وطلبت رفضه . وقررت دائرة الفحص بجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه فيما يختص بالدفع بعدم قبول الطعن شكلا فبناه حسبما تقول المطعون عليها أنها وقد أعلنت بالطعن بحملها المختار لا بموطنها الأصلي ، رغم ذكر هذا الموطن بإعلان الحكم المطعون فيه فقد وقع إعلانها باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كان المطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصلي ، كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له ، فإن إعلانه بالطعن في هذا المحل يكون إعلانا صحيحا عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ، متى تقرر ذلك ، وكان يبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه المعلقة إلى الطاعة والمودعة ضمن المستندات المقدمة بملف الطعن أنه قد ذكر بها بجانب الموطن الأصلي للمطعون عليها — بيان يفيد اتخاذها من مكتب الدكتور محمد صادق فهمي المحامي محلا مختارا لها ، فإن إعلان المطعون عليها بتقرير الطعن في هذا المحل يكون إعلانا صحيحا ، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم اعتبر أن التقادم بالنسبة لدين الضريبة الذي تطالب به المصلحة عن الفترة من ١٩٤٥/٧/١٦ إلى ١٩٤٦/٣/٢٢ قد بدأ بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتاريخ توقف المنشأة عن العمل بسبب وفاة الشريك المتضامن في ١٩٤٦/٣/٢٢ ، مستندا في ذلك إلى أن المصلحة قامت بحاسبة المنشأة عن أرباحها على أساس أن سنتها المالية قد انتهت في هذا التاريخ ، في حين أن الثابت أن المنشأة لم تخطر مصلحة الضرائب عن توقفها طبقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولم يكن في استطاعة المصلحة المطالبة بالضريبة عن الفترة المشار إليها قبل مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية في ١٩٤٦/٧/١٥ — ولاتأثير للحاسبة التي أجرتها المصلحة فيما بعد على أساس تاريخ التوقف الحاصل في ١٩٤٦/٣/٢٢ ، لاتأثير لهذه الواقعة اللاحقة على التقادم الذي كان قد بدأ فعلا

في وقت سابق - وترتب الطاعة على ذلك القول بأن مدة التقادم يجب أن تحسب على أساس أنها لم تبدأ إلا بعد انقضاء شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشأة أى في ١٦/٩/١٩٤٦ ، فإذا كانت إجراءات المطالبة قد بدأت في ١٢/٨/١٩٥١ فلأنها تكون قد قطعت التقادم الذي لم يكتمل .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما تثيره الطاعة في سبب الطعن على ما يأتي : "وحيث إنه عن السبب الأول الخاص ببداية سريان مدة التقادم فإن الثابت من عقد الشركة أن سنة المنشأة تبدأ في ١٥ يولييه وتنتهى في ١٤ يولييه من العام الثاني ، وقد جرت مصلحة الضرائب على هذا الأساس في محاسبة المنشأة طيلة السنوات السابقة ، ولكن حدث في السنة الأخيرة التي تبدأ من ١٥ يولييه سنة ١٩٤٥ أن توفي المرحوم جورج الكح الشريك المتضامن في ٢٢/٣/١٩٤٦ - وتوقفت المنشأة عن العمل قبل نهاية السنة المالية ولم تخطر مصلحة الضرائب بهذا التوقف في الميعاد القانوني طبقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وبتاريخ ٦/٢/١٩٤٩ قدمت المنشأة لإقرارا بأرباحها من الفترة من ١٥ يولييه سنة ١٩٤٥ إلى ٢٢/٣/١٩٤٦ أى لغاية تاريخ التوقف عن العمل ، فقامت المصلحة بحسابتها عن تلك الفترة فقط ، ووجهت للورثة النموذج ١٩ في ١١/٨/١٩٥١ متضمنا عناصر ربط الضريبة ، ولم تتمسك بربط الضريبة من سنة كاملة ، واعتبرت أن السنة المالية للمنشأة قد انتهت في تاريخ التوقف عن العمل لحسابتها على هذا الأساس وتنازلت عن التمسك بالإخطار عن التوقف ، واعتبرت هذا التاريخ نهاية للسنة المالية يجب تقديم الإقرار المنصوص عليه بالمادة ٤٨ في ظرف شهرين من تاريخه ، وبذلك تبدأ مدة التقادم في ٢٣/٥/١٩٤٦ وتنتهى في ٢٣/٥/١٩٥١ ، وحيث إن مصلحة الضرائب تتمسك رغم قيامها بحاسبة المنشأة لغاية تاريخ التوقف في ٢٢/٣/١٩٤٦ بأن السنة المالية لا تنتهى إلا في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٦ وأن مدة التقادم لا تبدأ إلا بعد مضي الشهرين المحددين لتقديم الإقرار ، أى أنها لا تبدأ إلا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وتنتهى في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ . ولما كانت قد وجهت للمنشأة النموذج رقم ١٩ في ١١/٨/١٩٥١ أى قبل اكتمال المدة فتكون مدة التقادم

قد انقطعت ، ويكون حقها في المطالبة قائماً وحيث إن هذا الدفاع لا يمكن الأخذ به لأن قيام المصلحة بحامسة المنشأة لغاية تاريخ التوقف يعد تسليماً صريحاً منها بأن سنة المنشأة المالية قد انتهت في ذلك التاريخ فلا يقبل منها العدول عن هذا التسليم بعد أن تعلق به حق الورثة وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون، ذلك أنه طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ يكلف الممول بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية إقراراً يبين فيه مقدار أرباحه، وأن المادة ٥٨ من ذات القانون نصت على أن توقف المنشأة عن العمل من شأنه أن يجرى تحصيل الضريبة على الأرباح حتى التاريخ الذي وقف فيه العمل بشرط أن يتم التبليغ عن ذلك من الممول في خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف، ويتأدى من مفهوم هاتين المادتين أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وأنه إذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك ، فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير إذ يتمتع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة عن أرباحها إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية — وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل ، وإذا كان التوقف يرجع إلى وفاة الشريك المتضامن كما هو الحال في الدعوى الحالية ، فإنه لا يعتد في صدد تحديد بدء التقادم بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ، مادامت لم تخطر به المصلحة ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية — لما كان ذلك وكان مؤدى ما تقدم أن التقادم في خصوص دين الضريبة موضوع النزاع لا يبدأ إلا من ١٩٤٦/٩/١٦ أي بعد مضي شهرين من انتهاء السنة المالية للمنشأة ولا ينتهي إلا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ — وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن التقادم قد بدأ من ١٩٤٦/٥/٢٢ ورتب على ذلك اعتبار أن النموذج رقم ١٩ ضرائب الذي أخطره به الورثة في ١٩٥١/٨/١١ قد وجه إليهم بعد مضي خمس سنوات أي بعد اكتمال مدة التقادم ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،
وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٥ القضائية :

اختصاص ” الاختصاص النوعي ” . نظام عام .

(١) ” تعلقه بالنظام العام — أثر ذلك ” .

اعتبار مسألة الاختصاص بحسب نوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما
على المحكمة واعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني في شأن
الاختصاص .

رفع دعوى أمام المحكمة الجزئية تجاوز قيمتها ٢٥٠ جنبا عن إحالتها إلى المحكمة
الابتدائية والقضاء برفضها . إلغاء المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) هذا الحكم
وقضائها بجزء من المبلغ المطالب به . اعتباره منظوبا على قضاء ضمني باختصاص المحكمة
الجزئية بنظر دعوى تجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة وهي محجوبة عنها وبالتالي محجوبة
عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استئنافية لها — مخالف لقانون يستوجب النقض .

(ب) ” اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي ” .

مقصود على ما ورد في الم ٤٦ مرافعات تحديدا . مثال في مطالبة بمكافأة عن مدة
خدمة وفقا لأحكام المرق ٢١٧/٥٢

لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن ” عدم اختصاص
المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع
بها في أية حالة كانت عليه الدعوى ولو في الاستئناف ” فإن مؤدى ذلك أن

الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لفرع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويترتب بالحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى في الاختصاص ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليه طلب بدعواه المقامة أمام محكمة شئون العمال الجزئية الحكم له على الطاعة بمبلغ ٣٨٤ جنيهاً و ٢٢٥ ملياً مكافأة له عن مدة خدمته لديها وفقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فقضت المحكمة المذكورة في هذه الدعوى برفضها — وألقت المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) هذا القضاء وألزمت الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مكافأة عن مدة خدمته بمبلغ ١٨٨ جنيهاً و ٦٤٥ ملياً ، وكانت الدعوى التي طرحت على محكمة شئون العمال الجزئية تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدد في المادة ٤٥ من قانون المرافعات كما أنها لا تدخل في نصابها الاستثنائي المبين في المادة ٤٦ من ذلك القانون لأنه مقصور على ماورد فيها تحديداً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد جانب هذا النظر بالفصل في موضوع المطالبة وهو محجوب عن المحكمة الجزئية باعتبارها غير مختصة بذلك و بالتالى محجوب عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استئنافية لها . يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعة الدعوى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٤ بمحكمة شئون العمال بيور سعيد طالبا الحكم بالإلزام بها بأن تدفع له مبلغ ٣٨٤ جنيهاً

و ٢٢٥ مليا مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . . . الخ شارحا دعواه بأنه كان يعمل مدرسا بمدارس الجمعية اليونانية منذ أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ بأجر شهري قدره ٢٦ جنيها و ٥٠٠ مليم وفصلته من عمله اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وأنه يستحق المبلغ المطلوب بالدعوى مكافأة له عن مدة خدمته المذكورة وفقا للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - وبتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت المدعى (المطعون عليه) بالمصروفات وبمبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة بورسعيد الابتدائية بالاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٤ س بورسعيد طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر من محكمة شئون العمال والحكم له بالطلبات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مكافأة عن مدة خدمته مبلغ ١٨٨ جنيها و ٦٤٥ مليا والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - وبتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة بالقض في هذا الحكم ، وبه استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها تقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الوحيد للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، وبيانا لذلك ذكرت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام محكمة شئون العمال الجزئية بطلب الحكم له بمبلغ ٣٨٤ جنيها و ٢٢٥ مليا مكافأة مدة الخدمة وهي غير مختصة بنظرها لأن قيمة هذه الدعوى تتجاوز نصابها "العادي"

المحدد في المادة ٤٥ من قانون المرافعات بمبلغ ٢٥٠ جنيا مائتين وخمسين جنيا، كما أنه لا يدخل في نصابها الاستثنائي المبين في المادة ٤٦ من ذلك القانون إذا المطالبة ليست بأجرة عمل أو مرتب وإنما هي بمكافأة، ولا محل للقياس في مثل هذه الحالة، وكان يتعين على المحكمة الجزئية، بعد أن أصبح الاختصاص النوعي من النظام العام أن تقض من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بالفصل في الدعوى ولكنها فصلت في موضوعها برفضها ولما استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فصلت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وقضت على الطاعنة بمبلغ ١٨٨ جنيا و ٦٤٥ مليا وقد كان يتعين عليها إتباعا لما يقضى به القانون في شأن الاختصاص أن تعالج خطأ المحكمة الجزئية فتلغى الحكم المستأنف وتقضى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية، أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها معيبا بالخطأ في القانون في مسألة اختصاص نوعي .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على "أن عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف" فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقا لقانون المرافعات من النظام العام، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى في الاختصاص — ولما كانت الدعوى التي طرحت على محكمة شئون العمال الجزئية تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدد في المادة ٤٥ من قانون المرافعات بمبلغ مائتين وخمسين جنيا كما أنها لا تدخل في نصابها

الاستثنائي المبين في المادة ٤٦ من ذلك القانون، إذ تنص تلك المادة على أن: "تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى و انتهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيا فيما يأتي : — ... أ ... ب - دعاوى المطالبات بأجور الخدم والصناع والعمال ومرتببات المستخدمين" مما يتأدى منه أن الاختصاص الاستثنائي المقرر في هذه المادة مقصور على ما ورد فيها تحديدا. لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر بالفصل في موضوع المطالبة — وهو محجوب عن المحكمة الجزئية باعتبار أنها غير مختصة بذلك وبالتالي محجوب عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استثنائية لها — فإن الحكم المذكور يكون مخالفا للقانون بما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود حماد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني حاتم ، وعبد رافت ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(اوب) تنفيذ عقارى ”قاضى البيوع“ . استئناف ”الأحكام التى تقبل
الاستئناف“ . قضاء الأمور المستعجلة . ”البيع بالمزاد“
”وقف البيع“ ”الوقف الوجوبى والجوازى“ .

(١) سلطة قاضى البيوع عند نظر طلب الوقف الجوازى .

تشبه انشراح له بقاضى الأمور المستعجلة فيما يتعلق بتحديد السلطات المخولة له فى هذه
الحالة لا يسبغ عليه صفة قاضى الأمور المستعجلة فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على
هذا الأساس .

(٢) الحكم الصادر فى رفض طلب الوقف والطمع فيه .

فى الوقف الوجوبى :

بجواز استئناف م ٦٩٢ مرافعات .

فى الوقف الجوازى :

عدم جواز استئناف سواء مدر قبل حكم مرمى المزاد أو اقترن به .

(ج) تنفيذ عقارى ”مسائل عامة“ . قانون ”تطبيق القانون فى الزمان“
”الأثر الفورى للقوانين“ .

القاعدة :

مريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الممارى أو تم من الإجراءات قبل العمل بالقوانين الجديدة م ١٠ من قانون المرافعات .

المستثنيات :

«الأحكام الصادرة فى دعاوى نزع الملكية قبل صدور القانون الجديد» .

استمرار السير فيها طبقا لنصوص قانون المرافعات القديم الم ٢/٤ من قانون الإصدار .
عدم اعتبار طلب وقف الإجراءات لسقوط الحكم المفذ به بمضى المدة المقدم فى ظل قانون المرافعات الجديد داخل فى الاستثناء المنصوص عليه فى الم ٢/٤ منتهى طلبه كى كان خاص ورجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .

١ - لم يضيف المشرع على قاضى البيع صفة قاضى الأمور المستعجلة إلا فى أحوال معينة نص عليها بالذات - وإنه وإن شبه بقاضى الأمور المستعجلة عند نظر طلبات الوقف الجوازى ، إلا أن هذا التشبيه يتعلق بتحديد السلطات المخولة له ، فبأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى ، أو برفض الوقف وبأمر باستمرار السير فى إجراءات البيع إذا ظهرت له عدم جديته ، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف . ولا يؤدى تحديد اختصاص قاضى البيع على هذا النحو لإسباغ صفة قاضى الأمور المستعجلة عليه ، ومن ثم فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على هذا الأساس .

٢ - مؤدى نص المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات أن حكم قاضى البيع برفض طلب الوقف يجوز استئنافه إذا كان قد طلب فى حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . أما إذا كان الوقف جوازيا فإن حكم قاضى البيع برفض طلب الوقف فى هذه الحالة لا يجوز استئنافه إطلاقا ، سواء صدر هذا الحكم قبل صدور حكم مرسى المزاى أو اقترن به بدوره ، إذ منع المشرع كل تعقيب على حكم قاضى البيع برفض الوقف إذا كان الوقف جوازيا ، وإذن فإذا كان طلب الوقف الذى تقدم به المطعون عليهم لقاضى البيع قد بنى على بطلان إجراءات البيع لا نقضاء الدين بالتقادم أى فى حالة يكون فيها الوقف جوازيا يتدر قاضى البيع

أدى جدية أسبابه وليس وفقا حتميا يتعين على قاضي البيوع الحكم به ، وكان حكم قاضي البيوع قد صدر برفض هذا الطلب والسير في إجراءات البيع ، فإن قضاءه هذا يكون غير قابل للاستئناف .

٣ - إذ أُلغى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات في مادته الأولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون ، وإذ نص بالمادة الأولى من القانون المرافق على سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - فقد استثنى من ذلك بعض الحالات أورد لها أحكاما خاصة ومنها الحكم الوقى الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد ، فنص على أن "إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقا لأحكام النصوص القديمة" . وهذا الحكم الوقى يعد استثناء من القاعدة الأصلية التي تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر فوري منذ صدورها . فإذا كان الثابت أن المطعون عليهم دفعوا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بمقود الحكيم المنفذ بهما بمضى المدة الطويلة وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل في الدفع ، وكان لهذا الطلب كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزاع الملكية ، فإنه لا يعد إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم المشرع استمرار السير فيها طبقا لأحكام قانون المرافعات القديم تبعا لحكم نزاع الملكية الذي صدر في ظله ، وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد الذي أبدى الطلب في ظلها .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ قضى في الدعوى

رقمى ٧٦١ ، ٧٦٢ سنة ١٩٣٣ كلى سوهاج المرفوضتين من الطاعن الأول ومورث
باقى الطاعنين بترع ملكية مورث المطعون عليهم من مساحة قدرها ٣ ف
و ٢١ قراطا و ٦ أسهم أطيافا زراعية ، ١٥١٣ ذراما بما عليها من مبان بثن
أساسى قدره ٢٤٠ جنيها لكل صفقة و بإحالة الدعوى إلى قاضى البيوع لإجراء
البيع ، وذلك تنفيذاً لحكمين صادرين لمصلحتهما بإلزام المورث المذكور بأن يدفع
لها مبلغا وقدره ٥٢٢ جنيها و ٦٠٠ مليا للأول ، و ٨٦٤ جنيها و ٦٩٠ مليا للثانى .
وبأشر الدائنان الإجراءات أمام قاضى البيوع إلى أن شطبت فى ٨ أبريل
سنة ١٩٤٠ . وفى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أعيدت إجراءات البيع بناء
على طلبهما ، وبجلسه ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ رسا المزايد عليهما ثم تقرر بزيادة
العشر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ . فطعن المطعون عليهم بعد وفاة مورثهم
ببطلان حكمى صرعى المزايد وإجراءات البيع بالدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٠ كلى
سوهاج وقضى لهم بطلباتهم فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ . وفى ٣٠ من يونيه
سنة ١٩٥٤ طلب الطاعن الأول وباقى الطاعنين بعد وفاة مورثهم إعادة إجراءات
البيع ، وبالجلسة المحددة لإجرائه دفع المطعون عليهم ببطلان إجراءات البيع
لانتضاء القوة التنفيذية للحكمين المنفذ بهما لسقوطهما بمضى المدة الطويلة ،
وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل فى هذا
الدفع ، واستندوا فى دفعهم إلى الحكم الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤
ببطلان حكمى رضى المزايد وإجراءات البيع وإلى قرار الشطب الذى أصدره
قاضى البيوع فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، بمقولة إن الدعوى قد عادت بمقتضى
حكم البطلان إلى ما كانت عليه فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٠ أى إلى حالة الشطب ،
وعادت بداية التقادم بسبب قرار الشطب إلى وقت الحكم بترع الملكية عام ١٩٣٣
فما لو طبق قانون المرافعات الجديد عملا بالمادة ٩١ منه التى ترتب على الشطب
اعتبار الدعوى كأن لم تكن ما دامت قد بقيت مشطوبة أكثر من ستة أشهر ،
وإذا طبق قانون المرافعات القديم فإن بداية التقادم تعود إلى أول يناير سنة ١٩٤٠
وهى الجلسة السابقة على جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ التى حكم فيها بالشطب ، ويرتب
المطعون عليهم على ذلك القول بأن مدة التقادم فى الحالتين قد بلغت أكثر

من خمس عشرة سنة هجرية ، إذ لم يطلب الطاعنون إعادة إجراءات البيع إلا في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ حكم قاضى البيوع بمحكمة صوهاج الابتدائية برفض الدفع وباستمرار السير في إجراءات البيع . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ، وقيد استئنافهم برقم ١٥٧ سنة ٣٠ قضائية ، وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بوقف إجراءات البيع . فدفع الطاعنون بعدم قبول الاستئناف استنادا إلى أن الحكم برفض طلب وقف البيع يعد من الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة فلا يجوز الطعن فيه استقلالا . وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف أسيوط برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف البيع . فقرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، فقررت بجلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٩ إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى الدفع بعدم قبول الاستئناف المقدم منهم برفضه وبقبول الاستئناف شكلا قد خالف القانون ، ذلك لأن قرار قاضى البيوع برفض طلب وقف البيع ليس منهيًا للتزاع فلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وهو حكم مرمى المزايدة عملا بالمادة ٣٨٧ من قانون المرافعات . ولم يستثن المشرع إجراءات البيع القضائى من عموم هذا النص ، بل أكد العمل به بالمادة ٦٩٢ من ذات القانون التى تنص على عدم جواز المعارضة أو الاستئناف فى حكم مرمى المزايدة إلا لىب فى إجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أولصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات فى حالة يكون وقفها واجبا . وما قرره الحكم من أن قاضى البيوع حين يفصل فى الدفع التى تقدم إليه بطلب وقف البيع إنما يفصل فيها بصفته قاضيا للامور المستعجلة فيجوز استئنافها استقلالا عملا بالاستثناءات الواردة بالمادة ٣٧٨ السالفة الذكر — هذا الذى قرره الحكم

لا سند له من القانون . ويضيف الطاعنون أن القواعد المتعلقة بالطن في قرارات قاضي البيوع ليست من إجراءات نزع الملكية المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات فلا يسرى عليها قانون المرافعات الملغى ، وإنما يعمل في خصوصها بالقواعد التي قررها قانون المرافعات الجديد ، ومن بينها المادتان ٣٧٨ ، ٦٩٢ ما دامت تلك القرارات قد صدرت بعد العمل به ، ولو صدر حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات الملغى .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما يثيره الطاعنون في سبب النعى على ما يأتي "وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الاستئناف فإن المتفق عليه أن قاضي البيوع حين يفصل في الدفع التي تقدم إليه بطلب وقف البيع إنما يفصل فيها بصفته قاضيا للأموار المستعجلة . والمسلم به أن الأحكام المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرتها قابلة للاستئناف ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وأن المادة ٣٧٨ مرافعات استثنت في عجزها الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة التي تصدر قبل الفصل في الموضوع فأجازت استئنافها استقلالاً عن الحكم الذي يصدر في الموضوع ، فيكون بذلك الدفع على غير أساس " . وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف للقانون ، ذلك أن المشرع لم يصف على قاضي البيوع صفة قاضي الأمور المستعجلة إلا في أحوال معينة نص عليها بالذات . وأنه وإن شبه بقاضي الأمور المستعجلة عند نظر طلبات الوقف الجوازي ، إلا أن هذا التشبيه يتعلق بتحديد السلطات المخولة له ، فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدي ، أو يرفض الوقف ويأمر باستمرار السير في إجراءات البيع إذا ظهرت له عدم جديته ، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف . ولا يؤدي تحديد اختصاص قاضي البيوع على هذا النحو إلى إسباغ صفة قاضي الأمور المستعجلة عليه ، ومن ثم فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على هذا الأساس .

وحيث إنه يتعين البحث بعد ذلك فيما يتمسك به الطاعنون من تطبيق قانون المرافعات الجديد لتحديد القواعد المتعلقة بالطن في القرار الذي أصدره قاضي

اليوم في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ برفض وقف البيع وباستمرار السير في الإجراءات ، وما يقول به المطعون عليهم من وجوب تطبيق قانون المرافعات القديم في هذا الخصوص استنادا إلى الحكم الوقتي الذي أورده المشرع بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات والذي بمقتضاه يستمر السير في إجراءات نزاع الملكية طبقا لأحكام قانون المرافعات القديم إذ كان قد صدر الحكم بنزع الملكية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد كما هو الحال في الدعوى الحالية .

وحيث إن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات . إذ ألغى في مادته الأولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون - وإذا نص بالمادة الأولى من القانون المرافق على سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، فقد استثنى من ذلك بعض الحالات أورد لها أحكاما خاصة ، ومنها الحكم الوقتي الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد ، فنص على أن إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقا لأحكام النصوص القديمة . وهذا الحكم الوقتي يعد استثناء من القاعدة الأصلية التي تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر فوري منذ صدورهما . ولما كان الثابت حسبما يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم دفعوا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بسقوط الحكمين المتخذ بهما بمضى المدة الطويلة ، وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل في الدفع ، وكان لهذا الطلب كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزاع الملكية ، لما كان ذلك فهو لا يعد إجراء من إجراءات تنفيذ نزاع الملكية التي حتم المشرع استمرار السير فيها طبقا لأحكام قانون المرافعات القديم تبعا لحكم نزاع الملكية الذي صدر في ظله ، وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد التي أبدى الطلب في ظلها .

وحيث إن المشرع إذ نص بالمادة ٦٩٢ من قانون المرافعات على أنه " لا تجوز المعارضة في حكم مرسى المزاد ولا يجوز استئنافه إلا لبيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا "، فإن مؤدى هذا النص أن حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف يجوز استئنافه إذا كان قد طلب في حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . أما إذا كان الوقف جوازا فإن حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف في هذه الحالة لا يجوز استئنافه إطلاقا سواء صدر هذا الحكم قبل صدور حكم مرسى المزاد أو افترن بصدوره . إذ منع المشرع كل تعقيب على حكم قاضى البيوع برفض الوقف إذا كان الوقف جوازا . ولما كان طلب الوقف الذى تقدم به المطعون عليهم لقاضى البيوع فى الدعوى الحالية قد بنى على بطلان إجراءات البيع لا تقضاء الدين بالتقادم ، أى فى حالة يكون فيها الوقف جوازا يقدر قاضى البيوع مدى جدية أسبابه ، وليس وفقا حتميا يتعين على قاضى البيوع الحكم به ، وكان حكم قاضى البيوع قد صدر برفض هذا الطلب والسير فى إجراءات البيع ، لما كان ذلك ، فإن قضاءه هذا يكون غير قابل للاستئناف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا ، قد خالف القانون مما يستوجب نقضه ، بلا حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني المومني ، ومحمد رفعت ،
ومحسن العياشي ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " " تقدير وعاء الضريبة " " الإيراد الحكيم " " المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ " " شرط نهائية الربط " " المقصود به " .

" شرط نهائية الربط " :

وجوب اتباع القاعدة التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ مريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا .

" المقصود به " :

المقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص . اعتباره غير نهائي متى كان التقدير محل طعن من أي من الطرفين ولو كان الممول وحده ، ولا محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضارب طاعنه .

لما كان المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة لتقدير وعاء الضريبة ، فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان " المرسوم بقانون " الذي نظمها ، ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إهمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا — والمقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص ، سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف

درجاتها — سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا — ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون المحول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح — ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن — من أى من الطرفين — ولا محل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — في حدود ما يستلزمه بحث هذا الطعن — تتحصل على ما يبين من الأوراق في أنه بتاريخ ١٧/٩/١٩٤٩ أصدرت لجنة تقدير الضرائب بالمنصورة قرارا بتحديد أرباح المطعون عليه عن نشاطه في تجارة الحديد في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بمبلغي ١٨٨٠ جنيها و ١٦٠٠ جنيه، وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٩ كلى تجارى بمحكمة المنصورة الابتدائية على مصلحة الضرائب — الطاعنة — طاعنا في هذا القرار وطالبا بإلغاء واعتماد إقراراته مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة الابتدائية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة وألزمت (أحمد فهمى جاد) بالمصروفات ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فاستأنف هذا الحكم في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١١٢ لسنة ١٩٥١ طالباً الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتماد الإقرارات الصادرة منه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة استئناف المنصورة حكما قضت فيه بتدب مكتب الخبراء لتحقيق اعتراضات المستأنف (المطعون عليه) على تقدير أرباحه بمعرفة لجنة التقدير ، وبأشرا الحبير

عمله — ثم قدم تقريراً حدد في نتيجته أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٨٣٨ جنيفاً، أما بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ فقد أشار الخبير في تقريره إلى تطبيق أحكام القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في خصوصها. إذ كان هذا القانون قد صدر أثناء مباشرته للعمل المنوط به، وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف في خصوص أرباح سنة ١٩٤٧ باعتبارها بمبلغ ١٨٣٨ جنيفاً وفي خصوص أرباح سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف (أى باعتبارها بمبلغ ١٦٠٠ جنيف) وبإلزام المستأنف (المطعون عليه) بالمصاريف المناسبة لما حكم به عليه وإلزام المستأنف عليها الأولى (مصلحة الضرائب) بباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة في أعقاب المحاماة — وبتاريخ ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٩ قررت الطاعة الطعن بالنقض في هذا الحكم — وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه. وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٩، فقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها المشار إليه.

وحيث إن الطعن يقوم على سبب وحيد خاص به أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتقدير أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل مما قدرت به أرباح سنة ١٩٤٧ قد أخطأ تطبيق القانون، ذلك أن الحكم قد انتفت عن أعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ معللاً ذلك بأن الممول اكتسب حقاً في تحديد أرباحه عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل من أرباح سنة ١٩٤٧، وإذا كان الاستئناف مرفوعاً منه فإنه لا يصح أن يضارب بهذا الاستئناف فيقضى برفع أرباحه في سنة ١٩٤٨ إلى مثل ما بلغت في سنة ١٩٤٧، وهذا التعليل لا يصلح حجة في إهدار أحكام المرسوم بقانون المشار إليه والذي تقضى نصوصه بتطبيقه في جميع الحالات التي لا تكون الضريبة قد ربطت فيها نهائياً عن أية سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وقد بينت تلك النصوص أيضاً أن الضريبة تعتبر أنها قد ربطت نهائياً إذا كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة قد أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه — فإذا لم تكن الضريبة على هذا النحو قد ربطت نهائياً — بأن كان هناك طعن على قرار لجنة

التقدير - أو طعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة - فقد وجب في هذه الحالة أعمال أحكام ذلك المرسوم بقانون - والخضوع لما يقضى به من اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا واعتبار أرباح السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ مماثلة لها - يستوى في ذلك أن يكون الطعن من الممول أو من مصلحة الضرائب بغير نظر إلى تلك العلة التي استندت إليها محكمة الاستئناف تبريرا لقضائها على خلاف أحكام هذا المرسوم بقانون، ذلك لأن هذا المرسوم بقانون قد جاء استثناء من المبادئ العامة بقصد تدارك خطر سقوط حق الخزنة في اقتضاء الضرائب المستحقة لها بالتقادم - إذا ماتم الربط على أساس تقدير الأرباح - الحقيقية وليس على أساس الربط المبني على التقدير الحكيم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لأرباح سنة ١٩٤٨ رفض الأخذ بما أبداه الخبير في تقريره في خصوصها من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ عليها - معللا وجهته في ذلك " بأن هذا القول لا يتفق مع نص المادة الثانية من ذلك المرسوم بقانون والتي قررت أنه لا يسرى على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ كما هو الحال في الدعوى ، إذ أن أرباح المستأنف (المطعون عليه) التي تربط عليها الضريبة قد حددتها لجنة التقدير بقرارها الصادر في ١٧/٩/١٩٤٩ واكتسب المستأنف (المطعون عليه) الحق في تحديد أرباحه عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل من أرباح سنة ١٩٤٧ مقداره ١٦٠٠ جنيه فلا تجوز زيادتها عن هذا المبلغ إذ أنه هو وحده المستأنف دون (مصلحة الضرائب) " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاء مخالف للقانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ما دام أن المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا " المرسوم بقانون " الذي نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا - والمقصود بالربط النهائي - ذلك الذي

لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك
لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها — سواء كان هذا الربط بناء
على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا، ولا اعتداد
في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده — دون مصلحة الضرائب —
هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح، ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي
أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين، ولا محل في هذا العدد لأعمال
قائمة أن الطاعن لا يضار بطعنه. ولما كان ظاهرا من الوقائع السالف إيرادها
أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر أثناء نظر الاستئناف المرفوع
من الممول وأحكامه نافذة اعتبارا من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فتعين
إعمالا لما اتخذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لأرباح سنة ١٩٤٨، ولما كان الحكم
المطعون فيه قد جانب هذا النظر فتعين نقضه. وبما أن الموضوع صالح
للفصل فيه فلما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف في خصوص أرباح
المطعون عليه عن سنة ١٩٤٨ واعتبارها مطابقة لأرباح سنة ١٩٤٧ ومقدارها
١٨٣٨ جنيها.

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمد قزاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسين
الموضي ، ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٣١)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) ضرائب "الضريبة على فوائد الديون" .

استخلاص الحكم الساتع أن المبالغ التي ساهم بها بنك في صندوق تعاون موظفيه
والقوائد المستحقة من مجموع المبالغ المودعة به تخرج من ملكية البنك وتصبح ملكا
للموظفين الذين لم يحاسبوا خاصة في صافي رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه
الأموال لحسابه . توافق وجود طرفين دائن وهم مجموع الموظفين المشتركين في الصندوق
ومدين وهو البنك . لا خطأ في القانون .

إخضاع فوائد الديون للضريبة واستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد
هذه تكن الصورة التي يتم بها الوفاء . الم ١٥٨ ، ١٨٦ ق ١٤ ص ١٩٣٩

الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة :

اعتبار الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد
المدفوعة من البنك والمقيدة في ميزانيته السنوية وبواقعة من التكاليف يتعلتها على الرصيد
الدائن للصندوق . لا ينير من ذلك أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق
بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل للشروط التي تفرضها لائحة الصندوق
على استحقاق هذه الضريبة .

(ب) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "مالا يعد كذلك" .

مثال في ضريبة على فوائد ديون .

١ — إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه واستخلصه استخلاصا
سائعا من أوراق الدعوى أن المبالغ التي ساهم بها البنك (الطاعن) في صندوق
تعاون موظفيه والقوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية

البنك وتصبح ملكا للموظفين كل بقدر وبنسبة مساهمته في هذه الأموال . وأن لكل من هؤلاء الموظفين حسابا خاصا في صافي رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين ، الدائن وهم مجموع هؤلاء الموظفين المشتركين في الصندوق والمدين وهو البنك ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بإخضاع فوائد الديون للضريبة ، وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على استحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء ، وكانت الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة على فوائد الديون في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة من البنك والتي اعتبرت في ميزانياته السنوية وبموافقة من التكاليف بتعليقها على الرصيد الدائن للصندوق ، وكان لا يغير من هذا النظر أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل لهذا الشرط الذي تفرضه لائحة الصندوق على استحقاق هذه الضريبة على النحو الذي بيته المادة ١٨ سائفة الذكر ، لما كان ذلك ، وكان من بين الدعامات التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بإخضاع الفوائد التي يدفعها البنك إلى الصندوق للضريبة وتكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها قوله "إن الممول عليه في خصوص مواد الضريبة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتميز الذمة المالية وتوافر الدليل على وجود طرفين ، دائن ومدين وهو الأمر المتوافر في النزاع" فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه أن الفائدة التي يؤديها البنك لصندوق تعاون موظفيه ليست مساهمة منه في تغذيته بل مقابل استثماره هو أموال الصندوق بما في ذلك حصته التي ساهم بها في أغراضه التجارية باعتباره من بنوك الاستثمار ، وكان النزاع لا يقوم على أموال الصندوق وإخضاعها للضريبة وإنما يدور حول الضريبة المستحقة على الفوائد التي يدفعها البنك . مقابل استثماره أموال الصندوق لحسابه ، فإن النعي عليه بالقصور لأنه لم يرد على مادفع

٢٠ (٢٠) ٢٠

به الطاعن من أنه ليست للصندوق أغراض إستغلالية ولا على دفاعه بشأن عدم إستحقاق الضريبة التي يدفعها رب العمل بصفته إلى صندوق التعاون الخاص بموظفيه وأن يدفع هذه المبالغ بوصفه رب عمل — يكون في غير محله .

المحكمت

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن البنك العقاري المصرى (الطاعن) قام في ٤ مايو سنة ١٩٠٦ بإنشاء صندوق تعاون لموظفيه وعماله المعينين بأجور شهرية ووضع مجلس إدارة البنك لائحة ذلك الصندوق الذى تتكون موارده من ١ — مبلغ يستقطعه البنك شهريا من موظفيه وعماله المذكورين بنسبة ٥ ٪ من مرتباتهم الشهرية . ٢ — مبلغ كان يعادل مجموع المبالغ المستقطعة يدفعه البنك ثم زيد إلى الضعف اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩١٠ — ٣ — فوائد بواقع ٤ ٪ يضيفها البنك سنويا لحساب الصندوق عن كافة المبالغ المقيمة بالحساب ويمحوز لمجلس إدارة البنك تعديل هذا السعر دون الرجوع إلى المساهمين وقد قرر هذا المجلس زيادة سعر الفائدة إلى ٥ ٪ اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ ثم قرر بعد ذلك تخفيضها إلى ١/٢ ٪ اعتبارا من ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ — ٤ — الهبات والتخصيصات التى يمنحها أى شخص بعد عرضها على مجلس الإدارة ليقرر قبولها . وبتاريخ ٥ و ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ نهت مصلحة الضرائب على البنك بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٤٧ ج و ٦٤ م باعتباره قيمة الضريبة المستحقة على الفوائد المحتسبة لصندوق تعاون موظفيه وعماله عن السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ فقام بإسداد هذا المبلغ محتفظا بحقه فى استرداده . وأقام ضد مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥١ تجارى كلى ضرائب أمام محكمة القاهرة الابتدائية بصحيفة مطنة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طلب فيها الحكم بإلزام المصلحة بأن تدفع له المبلغ المذكور والمصاريف والأتعاب . ثم طالبته بعد ذلك بمبلغ ٩٩٧ ج و ١١٥ م

قيمة الضريبة المستحقة على الفوائد المحتسبة للصندوق عن سنة ١٩٤٦ كما طالبته بعد ذلك أيضا بمبلغ ٩٣٨ ج و ٦٣٢ م قيمة الضريبة عن سنة ١٩٤٧ فسدد المبلغين وانتهى به الأمر إلى تعديل طلباته في الدعوى لاسترداد مبلغ ٨٨٨٢ ج و ٨٠١ م وهو ما حصلته منه مصلحة الضرائب كضريبة عن الفوائد المحتسبة لصندوق تعاون موظفيه في المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إلى البنك العقاري مبلغ ٨٨٨٢ ج و ٨٠١ م والمصروفات و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة تأسيسا على القول بأن الفوائد التي يدفعها البنك لصندوق التعاون الخاص بموظفيه ليست فائدة بالمعنى المقصود في المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك لعدم وجود دائن ومدين ولعدم تمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية ولأن أموال الصندوق ليست معدة للاستغلال ولأن الفائدة المذكورة يدفعها البنك مقابل اختلاط أموال الصندوق بأمواله فلا تستحق عليها ضريبة سوى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وأن قيد هذه المبالغ لحساب الصندوق هو من باب التنظيم الداخلي حتى يستطيع البنك الوفاء بتعهداته عند انتهاء مدة الخدمة لموظفيه، وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٦ لسنة ٧٠ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وطلبت قبول الاستئناف شكلا . في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى البنك وإلزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وبجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى البنك وألزمت بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعن البنك العقاري المصري في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصر الطاعن على طلباته وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وحددت لنظرة جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصر كل من الطاعن والمطعون عليها والنيابة العامة على دفاعه الوارد بمذكرته .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب .

ومن حيث إن السهدين الأولين يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بإخضاع الفوائد التي يدفعها البنك العقاري المصري إلى صندوق تعاون موظفيه للضريبة تأسيسا على أن البنك يتمتع بالشخصية الاعتبارية وأن له ذمة مالية مستقلة وأن هذه الفائدة ناتجة عن عقد قرض بين دائن ومدين قد أخطأ تطبيق القانون ذلك أن البنك لم يقصد عند وضعه اللائحة منح الصندوق ذمة مالية مستقلة وإنما الصندوق لا يعدو مجرد حسابات تنظيمية فتحت في دفاتر البنك الذي احتفظ لنفسه بحق تعديل نصوص اللائحة دون موافقة موظفيه — ولا يمكن القول بتوافر الشخصية الاعتبارية إلا إذا استكملت الشروط الواجبة في المادة ٥٢ وما بعدها من القانون المدني وهذه الشروط غير متوافرة في لائحة "صندوق التعاون" كما خات اللائحة بوجه خاص من النص على وجود نائب أو ممثل للصندوق ولا يصح القول بأن مجلس إدارة البنك هو هذا النائب، كما ذهب إلى ذلك الحكم إذ لا يجوز للبنك تعيين نائب عن الصندوق لتعارض ذلك مع قانون البنك الأساسي الذي لا يبيح للموظفين تفويض مجلس إدارته في النيابة عن الصندوق ولا في تعيين أي نائب آخر له . كما لا يمكن القول بوجود عقد قرض بين دائن ومدين حتى يصح إخضاع فوائد هذا القرض للضريبة لعدم توافر هذا الأمر في حالة هذا النزاع لأن دفع البنك هذه الفوائد للصندوق هو ميزة يقوم بها على سبيل التسامح وهو الذي يحدد سعرها وهو أيضا صاحب الحق في تعديل هذا السعر .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه في هذا الصدد ما يأتي: "ومن حيث إنه خلافا لما اتجه إليه الحكم المستأنف بخصوص الشخصية الاعتبارية للصندوق فإن الذي يؤخذ من مجموع نصوص لائحة هذا الصندوق المصدق عليها من مجلس إدارة البنك في ٤ مايو سنة ١٩٠٦ أن له ذمة مالية مستقلة كل الاستقلال عن ذمة البنك وأن تلك اللائحة ماهي في الواقع إلا تعاقد بين البنك العقاري المصري وبين مستخدميه ذوي المرتبات الشهرية تضمن التزامات متبادلة إذ التزم المستخدمون باستقطاع ما يوازي ٥٪ من مرتباتهم الشهرية

لإضاقتها لحساب الصندوق، كما التزم البنك من جانبه بإيداع ما يوازي هذا المبلغ وبأن يدفع أيضا على مجموع هذين المبلغين فائدة سنوية حددتها اللائحة وقطعاك بسعر ٤٪ - وإلى جانب هذا فقد أوجبت فتح حسابات خاصة بأعمال هذا الصندوق وتولت تنظيم قيدها في دفاتر خاصة . ومن تلك الدفاتر ما هو معد لقييد الحساب السنوى في ٣١ أكتوبر من كل سنة ومنها ما هو مخصص لكل مستخدم على حدة ومبين فيها ما يستحقه في مال الصندوق من أصل وفوائد كما بينت اللائحة أيضا شرائط استحقاق المستخدم لنصيبه في مال الصندوق هو أو ورثته من بعده على التفصيل الوارد في نصوص اللائحة المذكورة ومن المعروف أن البنك العقاري المصرى ليس من بنوك الإيداع بالمعنى المصرفى المقصود بل هو من بنوك الاستثمار يقوم رأس ماله على مبالغ يقترضها في صورة طرح سنداته في السوق للبيع في مقابل فائدة محددة يدفعها لحملة الكوبونات ثم يقوم بدوره باستثمارها على نطاق واسع ولآجال طويلة وبفائدة ويكون الربح الذى يحصل عليه ممثلا في الفرق بين تلك الأرباح المحققة وبين قيمة الفائدة التى تدفع لحملة الكوبونات . والتزام البنك العقاري في لائحة صندوق إيداع مستخدميه بدفع فائدة سنوية عن جميع المبالغ المستحقة للصندوق بما في ذلك حصته هو التى التزم بتغذية الصندوق بها تقطع في أن تلك الفائدة ليست مساهمة من جانب البنك وإنما الحطب على مستخدميه والرغبة في توفير العيش الكريم لهم عند تقاعدهم عن الخدمة وإنما هى في مقابل قيامه باستثمار أموال الصندوق بما في ذلك حصته التى قام بتغذيتها بها ، وبعد أن أصبحت ملكا خالصا لهذا الصندوق - وإلى جانب هذا فإن احتفاظ البنك في لائحة الصندوق على حق مجلس إدارته في تعديل سعر الفائدة المستحقة للحساب الدائن للصندوق المذكور يؤكد ذلك الغرض ويكشف عن رغبة البنك في إقامة توازن بين مبلغ الفائدة وبين الربح الذى تحقق من وراء توظيف أموال الصندوق بمعرفة وحسابه على أن البنك العقاري المصرى في ميزانياته المقدمة لإدارة الشركات المساهمة بوزارة المالية عن سنوات النزاع قد اعتبر الأموال التى التزم بمقتضى لائحة الصندوق بدفعها إليه من أصل وفائدة من قبيل التكاليف الواجب خصمها

من حساب الأرباح التي حققها البنك وقد أقرته مصلحة الضرائب على ذلك وليس لهذا من معنى سوى أن مال الصندوق متميز ومستقل عن مال البنك وإلا كان واجبا إخضاع تلك المبالغ للضريبة المقررة في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ومن غير المجدي وقد ثبت للصندوق طابعه الخاص المتميز وذمته المالية المستقلة عن البنك على الوجه المتقدم بيانه الرجوع إلى لأئحة الصندوق . . . للتقرير بانعدام الشخصية الاعتبارية له . . . على أن المعول عليه في خصوص مواد الضريبة على القيم المتقولة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتميز الذمة المالية وتوافر الدليل على وجود طرفين دائن ومدين وهو الأمر المتوافر في هذا النزاع . . . ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه استخلص استخلاصا سائغا من أوراق الدعوى أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق التعاون والفوائد المستحقة من مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين كل بقدر ونسبة مساهمته في هذه الأموال وأن لكل من هؤلاء الموظفين حسابا خاصا في رصيد هذا الصندوق، وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين، الدائن وهم مجموع هؤلاء الموظفين المشتركين في الصندوق والمدين وهو البنك، ولما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بإخضاع فوائد الديون للضريبة وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على استحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء . وكانت الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة على فوائد الديون في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة من البنك والتي اعتبرت في ميزانياته السنوية وبموافقة الطائفة من التكاليف بتعليقها على الرصيد الدائن للصندوق . ولا يغير من هذا النظر أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل لهذا الشرط الذي تفرضه لأئحة الصندوق على استحقاق هذه الضريبة على النحو الذي بيته المادة ١٨ سالفة الذكر . لما كان ذلك وكان من بين الدعامات التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه قوله : "إن المعول عليه

في خصوص مواد الضريبة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتميز
الذمة المالية وتوافر الدليل على وجود طرفين دائن ومدين وهو الأمر المتوافر
في النزاع". وكان هذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه ويؤدي إلى النتيجة
التي انتهى إليها دون حاجة للتعرض لبحث الشخصية المعنوية فإنه لا يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه رفض هذين السببين.

ومن حيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه
جاء مشوباً بقصور يعيبه ويبطله وفي بيان هذين السببين قال الطاعن إن الحكم
لم يرد على ما دفع به من أنه إن صح وجود قرض فإنه لا يجوز إخضاع فوائد هذا
القرض للضريبة وفقاً لنص المادة ٤٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنه ليست
للمستودق أغراض استغلالية كما أن المبالغ التي يدفعها البنك هي مساهمة تكميلية
منه ولا يتكون في نهاية الأمر سوى مبلغ واحد هو المكافأة . كما أن الحكم لم
يرد على دفاع البنك بشأن عدم استحقاق الضريبة على المبالغ التي يدفعها رب
العمل بصفته إلى صندوق التعاون الخاص بموظفيه وعماله والبنك إنما يدفع
هذه المبالغ بوصفه رب عمل .

ومن حيث إن هذا النعي بجميع وجوهه مردود . أولاً - بما أورده الحكم
المطعون فيه بأسبابه من أن الفائدة التي يؤديها البنك للصندوق ليست مساهمة
منه في تغذيته بل مقابل استثماره هو أموال الصندوق بما في ذلك حصته التي
ساهم بها في أغراضه التجارية باعتباره من بنوك الاستثمار . ومردود ثانياً -
بأن النزاع لا يقوم على أموال الصندوق وإخضاعها للضريبة وإنما يدور حول
الضريبة المستحقة على الفوائد التي يدفعها البنك مقابل استغلاله أموال الصندوق
لحسابه .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس ويتعين
رفضه .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسني الموضي ، ومحمد رفعت ،
ومحسن العباسي ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) نقض ” إجراءات الطعن “ ” تقرير الطعن “ ” بيان الحكم المطعون فيه “ .

ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التي
أصدرته يعتبر بياناً كافياً في تعيين ذلك الحكم . الم ٢٩٩ مرافعات .

(ب) نقض ” إجراءات الطعن “ ” تقرير الطعن “ ” تفصيل أسباب الطعن
في التقرير “ .

عدم رسم القانون لطريقة خاصة لبيان أسباب الطعن وكفاية بيان المقصود منها
بشكل ظاهر محدد .

(ج) نقض ” حالات الطعن “ ” الطعن بخالفة القانون “ . محكمة الموضوع .

استخلاص محكمة الموضوع العائق في حدود سلطاتها التقديرية لاخل للنبي عليه بخالفة
القانون . مثال في دعوى مطالبة .

(د) نقض ” أسباب الطعن “ ” أسباب موضوعية “ . إثبات ” طرق
الإثبات “ ” طرق الإثبات ذات القوة المحدودة “ ” الإثبات بالينة “
” تقدير أقوال الشهود “ .

مناقشة أقوال الشهود للوصول إلى مجادلة الحكم المطعون عليه في تقديره لهذه الأقوال
غير جاز أمام محكمة النقض .

(هـ) تعويض "تقدير التعويض" . عمل . مسئولية . حكم "عيوب التذليل" "القصور" "ما لا يعد كذلك" .

تقدير الحكم لتعويض عن فعل تعسفي في حدود حقه المطلق على مدى العناصر التي أشار إليها الحكم والتي تستوجب الم ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مراعاتها عند التقدير . لا محل للنفي عليه بالقصور أو الخطأ في القانون .

(و) نقض "المصلحة في الطعن" .

نسبة العامل لرب العمل الخطأ المتمثل في تعسفه في استعمال حقه في فصله بسبب محاولة المطالبة بما يعتقد أنه من حقه على ما ورد بتقرير الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه له وقضائه بالتعويض على هذا الأساس — النفي على الحكم أنه لم يبين ما إذا كان الخطأ جسيماً أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين الخطأ ومقدار التعويض . غير منتج .

١ — ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التي أصدرته في تقرير الطعن يعتبر بياناً كافياً في تعيين ذلك الحكم طبقاً لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

٢ — لم يرسم القانون لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفي أن يكون المقصود منه ظاهراً ومحدداً، فإذا كان يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطاعن أورد في صدد الكلام على أسباب الطعن وجوه نعيه على الحكم المطعون فيه وحصرها في مخالفة الحكم الثابت في الأوراق والتناقض والقصور في الأسباب والخطأ في تطبيق القانون ثم أخذ بعد ذلك في مناقشة أسباب الحكم وتعداد مآخذها على هذه الأسباب في حدود أوجه النعي مخالفة الذكر بما يجعل هذه المآخذ وأدلتها واضحة ظاهرة فإن الدفع ببطلان الطعن نخلو تقريره من أسباب الطعن يكون في غير محله .

٣ — إذا كان الحكم قد انتهى لما أوردته من أسباب مستخلصة من واقع التحقيق الذي أجرته المحكمة إلى أنه لم يثبت وجود عرف يقضي بمنع من يتقلد وظيفة رئيس الاستعلامات بالافئدة ٦ بنظراً من حصيلة النسبة المئوية التي يدفعها

تزلاء الفندق ورواده وأن ما كان يتقاضاه آخر من هذه الحصيلة ومقداره ٦٠ بنطا إنما كان إستثناءً وحيداً خاصاً به هو فقط فلا يتكون من هذه الحالة الاستثنائية الوحيدة عرف يعتد به وأنه على العكس من ذلك فقد ثبت من أقوال شهود الشركة المطعون عليها — الذين أولتهم المحكمة ثقتهما والذي لم ينف الطاعن أقوالهم أو يجرحها بشيء — أن العقد الذي كان مبرماً بين الشركة المطعون عليها والطاعن وكذا لأئحة الفندق كانا يتضمنان أن نصيب الطاعن من هذه الحصيلة ٥٠ بنطا فقط لا ٦٠ بنطا — ولذا قضت المحكمة برفض طلب الطاعن فرق هذه الحصيلة — فإن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص مائع حصيلة محكمة الموضوع في حدود سلطتها التنفيذية فلا محل للنعي عليه بخالفة القانون .

٤ — مناقشة أقوال الشهود للوصول إلى مجادلة الحكم المطعون فيه في تقديره لهذه الأقوال غير جائز أمام محكمة النقض .

٥ — إذا كان الحكم قد أثبت تعسف الشركة المطعون عليها في فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه دعوى بالمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم أن هذا الفصل التعسفي خطأ ورتب عليه مسئولية الشركة المطعون عليها عن تعويض الطاعن من الضرر ثم قدر الحكم التعويض في حدود حقه المطلق في التقدير مل هدى العناصر التي أشار إليها هو والحكم الابتدائي والتي تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ مراعاتها عند التقدير فإن ما ورد في الحكم يتضمن الرد الكافي على ما ينعي به الطاعن عليه من القصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

٦ — إذا كان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين ما إذا كان الخطأ الموجب للتعويض جسيماً أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض ، وكان ما نسبته الطاعن للشركة المطعون عليها من خطأ هو على ما ورد في تقرير الطعن تعسفها في استعمال حقها في فصله بسبب محاولته المطالبة بما يعتقد أنه من حقه — وهو ما أقره عليه الحكم المطعون فيه وقضى بالتعويض على أساسه ، فإن هذا النعي يكون غير منتج .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٨٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى عمال القاهرة ضد المطعون عليه بصفته عضواً بمجلس الإدارة ومديراً لشركة الفنادق المصرية بعريضة معانة في ١٩٥٣/٣/٩ ذكر فيها أنه التحق بخدمة الشركة التي يمثلها المطعون عليه في سنة ١٩١٩ وتدرج في وظائفها حتى وصل في يناير سنة ١٩٤٤ إلى وظيفة رئيس الاستعلامات بفندق الكونتنتال ثم نقل في ١٩٤٩/٥/١٥ إلى وظيفة ممثلة في فندق سميراميس وأن العادة جرت على أن يتقاضى من يتقلد هذه الوظيفة ٦٠ بنطا من حصة ال ١٠٪ التي يدفعها عملاء الفندق زيادة على الأجور المقررة غير أن المطعون عليه لم يصرف للطاعن حصته من هذه الحصة على هذا الأساس وإنما كان يصرفها له على أساس ٥٠ بنطا فقط ولذا طلب الحكم بإلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٧٨٠ جنيهاً قيمة فرق حصته في هذه الحصة بين ٥٠ بنطا التي كانت تصرف إليه ، ٦٠ بنطا التي كان من الواجب صرفها إليه وذلك عن المدة من ١٩٤٨/١٢/١ حتى ١٩٥٣/٣/٣١ والفوائد القانونية مع إلزامه بأن يدفع له حصته من هذه الحصة بواقع ٦٠ بنطا شهرياً . وبتاريخ ١٩٥٣/٤/٤ رفع الطاعن على المطعون عليه بصفته الدعوى رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى عمال القاهرة بعريضة ذكر فيها أنه عقب رفع الدعوى السابقة وبسببها فصلته الشركة من عمله بدون مبرر فصلاً تعسفياً يستحق عنه تعويضاً قدره بمبلغ ١٠٦١٥ جنيهاً و ٨٠٠ مليم طلب الحكم له به على المطعون عليه بصفته مقابل ما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب هذا الفصل التعسفى . وبتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٨ حكمت المحكمة بضم الدعوى الأولى إلى الثانية وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن فصله من خدمة الشركة إدارة المطعون عليه كان بلا مبرر وأن ضرراً لحقه من هذا الفصل التعسفى يقدر بمبلغ ١٠٦١٥ جنيهاً و ٨٠٠ مليم وليثبت المطعون عليه بصفته أن اتفاقاً أبرم بينه وبين الطاعن ذكر فيه أن أجره ٥٠ بنطا من حصة ال ١٠٪ وفقاً لما هو

منصوص عليه في لائحة الفندق الذي يديره وأباحت لكل من الطرفين نفى ما يثبتته الآخر، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٤ بإلزام الشركة التي يمثلها المطعون عليه بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماه ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات. فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٢٤ سنة ٧١ ق طالبا تعديله والقضاء له بكامل طلباته كما استأنفته الشركة فرعيا بجلسة ١٩٥٤/١٠/٤ طالبة إلغاءه فيما قضى به ضدها من تعويض للطاعن. وقيد استئنافها برقم ١٠٣٩ فرعى سنة ٧١ ق. وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة في هذين الاستئنافين بتعديل الحكم المستأنف وإلزام شركة الفنادق التي يمثلها المطعون عليه بأن تدفع للطاعن مبلغ ستمائة جنيه مصرى والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما ورفض باقى الطلبات. وبتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥ قرر الطاعن بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الظعن وقدم المطعون عليه بصفته مذكرة دفع فيها ببطلان التقرير بالظعن شكلا. وبتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٩ عرض الظعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها، فقررت تلك الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة اليوم وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن دفع المطعون عليه ببطلان الظعن يقوم على سببين أولهما أن تقرير الظعن وإن كان قد ورد به تاريخ الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التي صدر فيها إلا أنه لم يرد به بيانه لمنطوق هذا الحكم الأمر الذى يوجب نص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات — كما أن الحكم المطعون فيه لم يذكر تاريخ الحكم الابتدائى ولا رقمه ولا نصه مع أنه (الحكم المطعون فيه) قد أحال إليه فى أسبابه وأخذ به وأيده فيما قضى به من رفض المطالبة بزيادة حصته فى الأبناط المطالب بها، والسبب الثانى خلو التقرير من أسباب الظعن فقد اقتصر التقرير فى ذكر الأسباب على قوله إنها ، ١ — مخالفته الثابت فى الأوراق ، ٢ — التناقض

٣ - القصور في الأسباب ، ٤ - الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره .
ولا يعد هذا بيانا محدد لما ترد عليه الأسباب في موضوعها التي تتطلبها
المادة ٤٢٩ مرافعات إذ لم يحدد فيه وجه الخطأ في القانون أو وجه القصور
أو وجه التناقض بالذات الذي ينسب الطاعن للحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع بشقيه مردود أولا بأنه يبين من الاطلاع على تقرير
الطعن بالنقض أن الطاعن قرر أنه يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر
من الدائرة المدنية الثالثة بمحكمة استئناف القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ في
الاستئناف المقيدين بالجدول العمومي برقم ٨٢٤ و ١٠٣٩ لسنة ٧١ قضائية
المرفوع أولهما من الطاعن ضد المطعون عليه والمرفوع ثانيهما فرعيا من المطعون
عليه في الاستئناف الأصلي ضد الطاعن في الاستئناف الأصلي الذي لم يعلن بعد
وذكر رقمي الاستئناف الصادر فيهما الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم
والمحكمة التي أصدرته في تقرير الطعن يعتبر بيانا كافيا في تعيين ذلك الحكم طبقا
لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وقد ورد منطوق الحكم الابتدائي
وتاريخه ورقه في تقرير الطعن خلافا لما ذهب إليه المطعون عليه من ذلك .
ومردود ثانيا بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطاعن أورد في صدد
الكلام على أسباب الطعن وجوه نعيه على الحكم المطعون فيه وحصرها في مخالفة
الحكم للثابت في الأوراق والتناقض والقصور في الأسباب والخطأ في تطبيق
القانون ثم أخذ بعد ذلك في مناقشة أسباب الحكم وتعداد ما أخذه على هذه
الأسباب في حدود أوجه النعي مخالفة الذكر ، بما يجعل هذه المأخذ وأدلتها
واضحة ظاهرة . ولما كان القانون لم يرسم إبيان أسباب الطعن طريقة خاصة
بل يكفي أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا وكان هذا هو الحال في تقرير
الطعن الحالي على ما سبق بيانه ، فعلى ذلك يكون الدفع بشقيه متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن قسم أسباب طعنه إلى قسمين خص أولهما بموضوع
الأبناط وخص الثاني بموضوع التعويض وحصر أسباب طعنه على الحكم فيما

يختص بموضوع الأبناط في مخالفة الثابت في الأوراق والمستندات والتناقض والقصور في الأسباب والخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وقال شرحاً لذلك إن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يختص بموضوع الأبناط وقد قرر هذا الحكم الأخير أن الطاعن لم يتقدم بأي مستند يثبت منه أن عرفاً جرى بمعاملة من في مركزه بصرف ٦٠ بنطا من حصيلة ١٠ ٪ سوى حالة واحدة ذكرتها الشركة عن رئيس استعلامات كوتنتنثال وهو "هايتزماير" بصفة خاصة، وكان ذلك خطأ وقع فيه المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو صرف ٥٠ بنطا، وأخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك في حينه وتداركت الخطأ فيما بعد . وأن الشركة قالت إن عقد العمل بينها وبين الطاعن ولائحة الفندق موضح بهما أن مستحقات الطاعن من حصيلة ١٠ ٪ تصرف على أساس ٥٠ بنطا، وأن هذه المستندات المؤيدة لذلك حقت أثناء حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦ ولم يستطع الطاعن أن يثبت عكس ذلك في التحقيق الذي أجرته المحكمة وبالعكس فقد أكد شهود الشركة في أقوالهم أنه كان هناك عقد استخدام محرر بين الشركة وبين الطاعن وأنه كان هناك لائحة معلقة وهما يتضمنان أن الطاعن ونظراءه يصرف لهم من حصيلة الـ ١٠ ٪ ما يوازي خمسين بنطا فقط وأن هذه المستندات قد التهمت النيران في حريق القاهرة سالف الذكر وانتهى الحكم من ذلك إلى رفض الطلب الخاص بفرق حصيلة الـ ١٠ ٪ ونفى الطاعن على قضاء الحكم في هذا الخصوص أنه قد خالف الواقع الثابت من المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع وشابه غموض وتناقض، ذلك أن محكمة أول درجة ذكرت أن رئيس استعلامات فندق الكوتنتنثال المدعو (هايتزماير) يصرف له ستون بنطا بصفة خاصة وكان ذلك خطأ وقع من المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو ٥٠ بنطا وأخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك في حينه وتداركت ذلك الخطأ مع أن (هايتزماير) لم يكن يوماً من من الأيام مديراً لاستعلامات فندق الكوتنتنثال بل كان بفندق شبرد حتى ١٩٥٢/١/٢٦ وهو تاريخ حرقه . واعترفت الشركة بأنه كان يأخذ ٦٠ بنطا على سبيل الاستثناء الذي أقره مكتب العمل وقد نفى الطاعن بالمستندات المقدمة منه لمحكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف أن هذا

كان استثناء وأن مكتب العمل قد وافق على أنه استثناء، وبذلك يكون الحكم قد خالف الثابت في الأوراق، وذهبت محكمة أول درجة أيضا إلى أن هناك عقد استخدام بين الطاعن والشركة المطعون عليها يفيد أنه يتقاضى ٥٠ بنطا وأن هذا العقد قالت الشركة إنه فقد في حريق فندق شبرد أثناء حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦ ولم يستطع الطاعن أن يثبت في التحقيق الذي أجرته المحكمة عكس ذلك مع أنه لا أدل على عدم وجود عقد استخدام بين الطاعن والشركة المطعون عليها من أن الشركة المذكورة لم تشر في مكاتبتها إلى الطاعن ردا على طلبه باستحقاقه الـ ٦٠ بنطا - لم تشر إلى وجود عقد استخدام بين الطرفين - ولو كان صحيحا ما تدعيه الشركة المطعون عليها من حرق عقد الاستخدام أثناء حريق فندق شبرد لحرقته معه المستندات الخاصة بالطاعن والمقدمة من المطعون عليها . وناقش الطاعن أقوال شهود المطعون عليها بما يدل في نظره على كذبها وعدم صحتها وتناقض بعضهم مع البعض الآخر مما انتهى منه إلى أن المحكمة عند إصدار حكمها لم تطلع على أقوال هؤلاء الشهود فوق الحكم لسبب ذلك في تناقض وخالف الثابت في الأوراق وقال الطاعن إن شهوده شهدوا بأنه لم يكن بين المطعون عليها وبينه عقد استخدام وأن رؤساء الامتلاعات الأجانب كانوا يحصلون على ٦٠ بنطا - فما كان يجوز للمحكمة أن تقول إن الطاعن لم يتقدم بأى مستند يستشف منه أن عرفا جرى بمعاملة من في مركزه بصرف ٦٠ بنطا لهم من حصة الـ ١٠٪، وطالما أن الحكم قد اتخذ من شهادة الشهود دعامة لقضائه خلافا للثابت من الأوراق قد أخطأ في تطبيق القانون وأضاف أن الحكم جارى الشركة المطعون عليها في توزيع حصة الـ ١٠٪ خلافا لنص المادة ٦٨٤ مدني التي تجعل للعرف قوة القانون يتحدد بمقتضاه أجر العامل بما يحصل عليه من (وجهه) . وينعى الطاعن في القسم الثاني من أسباب النعي الخاص بقضاء الحكم في التعويض بالقصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الخطأ الموجب للتعويض حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض الذي حكم به لأن الخطأ أنواع شتى، منه الخطأ الجسيم والخطأ الغير جسيم، وبيان الخطأ أمر جوهري وضروري يبطل الحكم إذا أغفله كما لم يبين

الحكم المطعون فيه عناصر الضرر الذي تزل بالطاعن ولهذا جاء معيبا واجب التقض. كما أن المحكمة لم تراع عند تقرير التعويض عن فصل الطاعن التعسفى ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من وجوب مراعاة نوع العمل، ومقدار الضرر، ومدة خدمة الطاعن، والعرف الجارى، الأمر الذى نصت عليه المادة ٢٢١ من القانون المدنى لتعويض الطاعن على ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب. وقد أوضح الطاعن لمحكمة الموضوع مدى ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بالنسبة لكل أمر من هذه الأمور فلم يعن الحكم المطعون فيه بيان عناصر التعويض الذى قضى به بجاء معيبا بما يشوبه لأن تعيين عناصر التعويض المكونة قانونا للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة التقض .

وحيث إن النعى بما ورد فى السبب الأول برمته مردود، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى دفاع الطاعن بالنسبة لفرق حصيلة الأبناط من أنه منذ عين فى وظيفة رئيس الاستعلامات فى فندق الكونتنتال فى سنة ١٩٤٤ لم يمنح الحصة من الأبناط التى جرى العرف على منحها لمن يتقلد هذه الوظيفة وهى ٦٠ بنطا وأشار إلى إنكار الشركة المطعون عليها وجود مثل هذا العرف، وقولها إن الحالة الوحيدة التى تقاضى فيها رئيس الاستعلامات ٦٠ بنطا خلافا للعرف الجارى، كانت خاصة بمن يدعى "هايتزماير" رئيس استعلامات فندق شبرد وكانت استثناء له خاصة نظرا لطول مدة خدمته بالشركة منذ سنة ١٩٠٦ أخطرت به مكتب العمل فى حينه وأن العقد المبرم بينها وبين الطاعن ينص على أن حصيلة فى الأبناط هى ٥٠ بنطا فقط وأن هذه الحصة نابتة أيضا فى لأئحة الفندق بعد أن أشار الحكم إلى ذلك قال إن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المطعون عليها أن إتفاقا أبرم بينها وبين الطاعن حدد فيه نصيبه من حصيلة ١٠٪ (الأبناط) بما يوازى ٥٠ بنطا وهنا للنصوص عليه فى لأئحة الفندق ولينفى الطاعن ذلك وهذا وذاك بكافة طرق الإثبات القانونية، ثم أورد الحكم بعد ذلك ما يأتى "ومن حيث إنه عن الطلب الخاص بفرق حصيلة ١٠٪ وقدره ٧٨٠ جنيها وما يستجد على أساس

٦٠ بنطا بدلا من ٥٠ بنطا - فإن المدعى (الطاعن) لم يتقدم بأى مستند يستشف منه أن عرفا جرى بمعاملة من فى مركزه بصرف ٦٠ بنطا لهم من حصيلة ١٠٪ / سوى حالة واحدة ذكرتها الشركة عن رئيس استعلامات كوتنتال وهو "هزماير" بصفة خاصة وكان ذلك خطأ وقع فيه المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو ٥٠ بنطا وأخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك فى حينه وتداركت هذا الخطأ فيما بعد وقالت الشركة إن عقد العمل بينها وبين المدعى (الطاعن) ولائحة الفندق موضح بهما أن مستحقات المدعى من حصيلة ١٠٪ / تصرف على أساس ٥٠ بنطا وأن هذه المستندات المؤيدة لذلك حرق أثناء حريق القاهرة فى ٢٦/١/١٩٥٢ ولم يستطع المدعى أن يثبت عكس ذلك بالتحقيق الذى أجرته المحكمة وبالعكس فإن شهود المدعى طيها وهم حنا بحرى وحسين أحمد وأنطون كاستانى وعلى محمد محمود أكدوا فى شهادتهم أنه كان هناك عقد استخدام محدد بين الشركة وبين المدعى وأنه كانت هناك لائحة معلقة وهما يتضمنان أن المدعى ونظراءه يصرف لهم من حصيلة ١٠٪ / بما يوازى ٥٠ بنطا لا ٦٠ بنطا وأن هذه المستندات ألتمتها النيران فى حريق القاهرة سالف الذكر وهؤلاء الشهود على علم تام بأحوال الشركة لأن الأول يعمل سكرتيرا لها وعليه مراجعة عقود الاستخدام كما يقول فى شهادته وباقي الشهود يعملون موظفين فى أقلام الحسابات والاستعلامات وترى المحكمة أن شهادتهم محل ثقها ولم يقم من جانب المدعى ما ينفيها أو يبرحها، ومن ثم ترى أن هذا الطلب الخاص بفرق حصيلة ١٠٪ / لا أساس له من الصحة وأن أساس معاملة الشركة للمدعى عنها كان بحساب ٥٠ بنطا لا ٦٠ بنطا كما يقول ويتعين لذلك رفض هذا الطلب" ومؤدى ١٠ سبق أن الحكم قد انتهى لما أوردته من أسباب مستخلصة من واقع التحقيق الذى أجرته المحكمة إلى أنه لم يثبت وجود عرف يقضى بمنح من يتقلد وظيفة رئيس الاستعلامات ٦٠ بنطا من حصيلة الأبناط (١٠٪ /) كما يدعى الطاعن وأن ما كان يتقاضاه "هزماير" من هذه الحصيلة ومقداره ٦٠ بنطا إنما كان استثناءا وحيدا خاصا به هو فقط فلا يتكون من هذه الحالة الاستثنائية الوحيدة عرف يعتد به وأنه على العكس من ذلك فقد ثبت من أقوال شهود الشركة

المطعمون عليها الذين أولتهم المحكمة بمقتضاها والذين لم ينفذ الطاعن أقوالهم أو يخرجوها بشيء — ثبت للمحكمة أن العقد الذي كان مبرما بين الشركة المطعمون عليها والطاعن وكذا لائحة الفندق والذين حرقا في حريق القاهرة كانا يتضمنان أن نصيب الطاعن من حصيلة الـ ١٠ ٪ هو ٥٠ بنطا فقط لا ٦٠ بنطا ولذا قضت المحكمة برفض طلب الطاعن فرق هذه الحصيلة. وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص سائغ حصته بحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ولا محل للنعي عليه بخالفة القانون. لا ينض من ذلك أن يكون قد ورد خطأ في الحكم أن "هزماير" كان رئيسا للاستعلامات بفندق الكونتنتال في حين أنه كان في الحقيقة رئيسا للاستعلامات بفندق شبرد — لأن هذا الخطأ لا تأثير له على ما حصله الحكم وبني قضاءه عليه من أن ما كان يتقاضاه "هزماير" هذا من حصيلة الأبناط — سواء كان رئيسا لاستعلامات فندق شبرد أو فندق الكونتنتال — زائدا على خمسين بنطا إنما كان من قبيل الاستثناء الخاص به وحده فلا يستفيد منه ولا ينسحب إلى سواء يستوى بعد ذلك أن يكون مكتب العمل قد وافق على هذا الاستثناء أم لا طالما أن الشركة المطعمون عليها قررت أن هذا كان استثناء وأن المحكمة قد وثقت في قولها هذا وأقرته كما أن مناقشة الطاعن أقوال شهود المطعمون عليها للوصول إلى مجادلة الحكم المطعون فيه في تقديره لهذه الأقوال غير جائز أمام هذه المحكمة، وإذا كان الحكم قد انتهى فيما سبق إلى أن عرفا لم يحجر بإعطاء رئيس الاستعلامات ٦٠ بنطا من حصيلة الـ ١٠ ٪ فإن الفرق الزائد على حصة الطاعن في هذه الحصيلة ومقدارها ٥٠ بنطا لا يمكن أن يدخل في الأجر الذي تحدده المادة ٦٨٤ من القانون المدني ويكون النعي بما ورد في هذا السبب بمرته في غير محله ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إن النعي بما ورد في السبب الثاني من ردود ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — في خصوص التزام المطعمون عليها بالتعويض — عندما تصدى للفصل في طلب التعويض ناقش الأسباب التي استندت إليها الشركة المطعمون عليها في فصل الطاعن من عمله بما انتهى منه إلى قوله "ومن

حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن فصل المدعى عليها للمدعى لم يكن له تبرر قانوني إذا أن السبب الأسمي كما هو ظاهر من الأوراق ومن كتاب الفصل (رقم ١ لحافظة المدعى في دوسيه) هو رفع المدعى لدعوى المطالبة بفرق حصيلة ١٠٪ على أساس ٦٠ بتظا بدلاً من ٥٠ بتظا ولا غبار عليه في المطالبة بحق يعتقد أنه مهضوم وأن غيره من نظرائه قد تمتع به وأنه لم يكن منى المقصد في إقامة الدعوى سالفة الذكر. وفي فصل الأخيرة (المطعون عليها) له لهذا السبب لكبت الحرية العمل في المطالبة بالطريق القانوني بحقوقهم المهضومة... ومن حيث إن المشرع قد أجاز للمحكمة بالمرادتين ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢، ٦٩٥ مدني أن تحكم بتعويض للعامل المفصول بلا تبرر مقابل ما ناله من ضرر من جراء الفصل التعسفي... ولما كان المدعى له خدمة طويلة بالشركة المدعى عليها تبدأ من سنة ١٩١٩ وأن منه لم يصل بعد إلى الستين ولا يزال قادراً على العمل... وترى المحكمة من كل هذه الظروف أن تقدر له تعويضاً مبلغ ٢٥٠ جنيهاً وقد أورد الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ما يأتي "وبما أن الحكم المستأنف في محله لأسبابه الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة إلا أنه فيما يتعلق بتقدير قيمة التعويض المقضى به فإن هذه المحكمة ترى أنه وقد بلغ (الطاعن) من العمر ٥٧ عاماً قضى معظمها في الخدمة في أقلام الاستعلامات بالفسادق دون أن يمارس أي نوع آخر من الأعمال يستطيع أن يبدأ في هذه السن المتقدمة وبما تبين أنه يندر أن يخلو مثل مركزه الذي كان يشغله في فندق من فنادق الدرجة الأولى التي تملك معظمها الشركة التي فصلته من خدمتها ترى المحكمة اكل هذا أن ترفع قيمة التعويض الواجب القضاء به ليكون جابراً لما أصابه من أضرار عن فصله التعسفي إلى مبلغ ٦٠٠ جنيهاً" وما ورد في الحكم الابتدائي يتضمن الرد الكافي على ما ينعى به الطاعن في هذا السبب فقد أثبت الحكم تعسف الشركة المطعون عليها في فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه الدعوى للمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم أن هذا الفصل التعسفي خطأ ورتب عليه مسؤولية الشركة المطعون عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم المطعون فيه التعويض في حدود حقه المطلق في التقدير — على هدى العناصر التي أشار إليها هو والحكم

الابتدائي والتي تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مراعاتها عند التقدير . وما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان الخطأ الموجب للتعويض جسيما أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض — مردود بأن ما نسبته الطاعن للشركة المطعون عليها من خطأ هو على ما ورد في تقرير الطعن تعسفها في استعمال حقها في فصله بسبب محاولته المطالبة بحقه في فرق حصيلة الـ (١٠ ٪) وهذا هو ما أقره عليه الحكم المطعون فيه وقضى بالتعويض على أساسه . وعلى ذلك يكون ما أورده الطاعن في هذا السبب من النعي غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

بإدارة السيد محمود مياد المستشار ، وبحضور السادة : الحنفى العوضى ، ومحسن العباسى ،
وجيد السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

(١) إملان " كيفية الإملان " .

عدم إيجاب الم ١٢ مرافعات على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل
الإعلان . غاية ما تطلبته إرسال المحضر الإخطار فى الميعاد المنصوص عليه فيها وإبائه
فى محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار فى الميعاد .

إغفال إرفاق إيصال الإخطار الموصى عليه لا ينفى واقعة الإخطار فى ذاتها .

(ب) حكم " هيوب التدليل " " القصور " " ما يعد كذلك " .

استخلاص الحكم المتناقض مع صراحة نص " فقد وعدم تبيانه العناصر التى اعتد إليها
فى عدوله عنه بعبارة بالقصور . مثال فى بيع .

١ - المادة ١٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه " يجب على المحضر
أن يرسل إلى المعلن إليه فى موطنه الأصل أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه
أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك فى حيته
بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته " فإنها لم توجب على المحضر إرفاق إيصال
الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تطلبته أن يرسل المحضر الإخطار
فى الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت فى محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار
فى الميعاد وإذن فليس فى إغفال إرفاق إيصال الإخطار الموصى عليه ما ينفى
واقعة الإخطار فى ذاتها .

٢ - إذا كان عقد البيع الصادر من المورث قد نص فيه على أن ثمن العقار المبيع هو مئ مال أولاده المشترين المخلف لهم عن نوالقاتهم ، وكان مفاد هذا النص أن الثمن هو نصيب المشترين في هذا المال المخلف لهم عن والدتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن هذا المال هو كل ما تركته المورثة ، وكان ما استخلصه الحكم يتناقض مع صراحة عقد البيع ولم يبين العناصر التي استند إليها في عدوله عن النص الواضح في العقد ، فإنه يكون مشوبا بقصور التسيب بما يستوجب نقضه .

الحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق في أن الطاعنة جميلة سليمان جوهر أقامت الدعوى رقم ٣٢١ سنة ١٩٤٧ كلى الجزية على المطعون عليهم الثاني والثالثة والرابعة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر لها منهم بتاريخ ١٩٤٤/٢/٧ والمتضمن بيعهم لها حصة مقدارها ٩ قراريط و ١ سهم شيوعا في كامل أرض وبناء الدور الأول من المنزل رقم ٤ بشارع صراحى ابن عامر، وحصة قدرها ٤ قراريط و ٢٣ سهم شيوعا في مباني الدور الثاني في نفس المنزل مقابل ثمن قدره ٥٥٠ جنيها مع إلزامهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة - وأثناء نظر الدعوى تدخل المطعون عليه الأول في الخصومة منضما إلى باقى إخوته في طلب رفض الدعوى - ثم رفع الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٥٠ كلى الجزية طالبا الحكم بتثبيت ملكيته ل ٣ قراريط و ١ سهم من ١٢ قيراطا من كامل أرض وبناء الدور الأول مؤسسا دعواه على أن والده المرحوم محمد صابر كان مدينا لوالدته المرحومة نرجس محمد خلف الله بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه وأن والده كان غاضبا عليه بسبب سجنه بليمان طره فباع لأولاده منها نصف المنزل بثمان قدره ١٥٠ جنيه وقد نص في العقد على أن الثمن دفع من مال والدتهم في ذمته، ومن ثم يكون نصف المنزل تركة عن والدته مادام أن ثمنه قد دفع من مالها . وأثناء سير الخصومة رفع المدعى عليهم في الدعوى رقم ٣٢١ دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم بفسخ عقد البيع الصادر منهم إليها مؤسسين

دعواهم على أن هذا العقد ملحق بعقد الصلح الذي ورد فيه أن إخلال المدعية بالتزاماتها يؤدي إلى فسخ عقد البيع وأن المدعية أخلت بالتزاماتها وذلك بعدم دفعها أتعاب المحاماة . ويتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بضم الدعويين وأصدرت فيهما حكما واحدا قضى فيما يتعلق بالدعوى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٤٧ بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الدعوى الفرعية المقامة من المدعى عليهم ورفض الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ مؤسسة قضائها فيما يتعلق بالدعويين الأصلية والفرعية على أن العقد صحيح ومستوف الأركان أقر فيه المدعى عليهم بقبض الثمن وأنه بلامكانهم المطالبة بالحقوق التي يرتبها لهم عقد الصلح بدعوى مستقلة وأن حق الفسخ بموجب عقد الصلح متروك للمدعية وفيما يتعلق بالدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ على أن ادعاء المطعون عليه الأول بأن نصف المنزل يعتبر تركة عن والدته فهو قول غير صحيح إذ أن حقه لو صح يتعلق بنصيبه في المال الذي خلفته والدته وأما نصف المنزل فلم يكن تركة . فاستأنف إبراهيم محمد صابر هذا الحكم ، وفي ٢٨/٢/١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الدعوى رقم ٣٢١ بتعديل الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع لحصة وقدرها ٦ قرار يطوع أسهم على الشيوع من كامل أرض وبناء الدور الأول وفي الدعوى المقامة من المستأنف رقم ٤٣ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنف إلى ٣ قرار يطوع ١٠ أسهم على الشيوع في المنزل المذكور مستندة في قضائها إلى أن المورث وقد رغب في إبراء ذمته من مال أولاده الذي دخل في ذمته باع نصف المنزل إلى أربعة منهم متجاهلا المستأنف الذي كان يقضى عقوبة السجن ، وأن في تصرفه هذا قد حرمه من حقه الشرعي في ميراث والدته ، وأن عقد البيع صريح الدلالة في أن المورث قد استبدل المال الخلف عن الوالدة بالعقار وأنه قام بهذا الإجراء بصفته الولي الشرعي على أولاده فلم يكن له أن يحرم الطاعن من حقه الشرعي مما يجعل المستأنف مستحقا لحصة في العقار تعادل حصته في التركة — ثم قررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالجلسة المعينة لنظره أبدت النيابة رأيها بعدم قبول الظعن شكلا بالنسبة للطعون عليهما

الثالثة والرابعة وبالنسبة للوضوح صحت على ما ورد بمذكرتها من طلب قرض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن معنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهما الثالثة والرابعة يتلخص في أن المحضر وإن كان قد أثبت في محضر إعلانهما بتقرير الطعن أنه أرسل لكل منهما إخطارا موصى عليه بتسليم الصورة بلجهة الإدارة إلا أنه لم يرفق بالمحضر إيصال الخطابين الموصى عليهما والمتضمنين هذا الإخطار .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المادة ١٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه يجب على المحضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصور سلمت بلجهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حيزه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته فإنها لم توجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وفايته ما يتطلبه نص المادة أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد وليس في إغفال ربط إيصال الإخطار الموصى عليه ما ينفي واقعة الإخطار ذاتها .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصور التسيب وتقول في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف افترضت في أسباب حكمها أن الثمن الذي تضمنه عقد ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ومقداره ١٥٠٠ جنيه هو كل ما تركته المورثة نرجس محمد خلف الله وقررت أن هذا المبلغ استبدل به العقار المبيع ورتب على ذلك أن العقار أصبح تركة عن المورثة يستحق فيه المطعون عليه الأول نصيبه الشرعي في حين أنه لم يكن في أوراق الدعوى ما يفيد أن مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه هو كل ما تركته المورثة وأن العقد المشار إليه صريح الدلالة في أن المبلغ المذكور هو من مال المشتريين المخلف لهم عن والدتهم .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يتبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار نصف المنزل تركته عن المورثة نرجس على ما يأتي : " وحيث إنه من الثابت من الإقرار المسلم من المرحوم محمد صابر للسيد أحمد زكي الذي كان العقد المذكور مودعا لديه أن المرحوم محمد صابر أقر أنه قبض ثمن القدر المبيع البالغ ١٥٠٠ جنيهها من مال أولاده المشترين المخلف لهم عن والدتهم المرحومة نرجس كما يتبين من مفاد التحقيقات التي قامت بها المحكمة في الدعوى ١٢٢٢ سنة ٣٧ كلى مصر أن المورثة المذكورة تركت مالا وعقارا ومصوغات استولى عليها جميعها زوجها المرحوم محمد صابر بحكم أنه الولي الطبيعي على أولاده منها وأن المورث المذكور اذ رغب في إبراء ذمته من مال أولاده الذي دخل في ذمته عمد إلى بيع نصف المنزل لأربعة منهم متجاهلا المستأنف الذي كان وقت صدور ذلك العقد يقضى العقوبة المحكوم عليه بها وبذلك يكون بتصرفه هذا قد اتجه إلى حرمان المستأنف من حقه الشرعي في ميراث والدته وهو أمر مخالف للشرع والقانون معا وترى المحكمة أن العقد المصدق عليه في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ صريح الدلالة أن المورث المرحوم محمد صابر استبدل المال المخلف عن المرحومة مورثة المستأنف بالعقار المبين بالعقد وقد قام المرحوم بهذا الإجراء بصفته الولي على أولاده فلم يكن له أن يحرم المستأنف من حقه الشرعي في ميراث والدته والذي تحول من المال الذي خلفته إلى المنزل موضوع الدعوى " . ولما كان عقد البيع المؤرخ في ١٠ سبتمبر قد تضمن كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه أن الثمن وقدره ١٥٠٠ جنيه هو من مال أولاده المشترين المخلف لهم عن والدتهم وكان مفاد هذا النص أن الثمن هو نصيب المشترين في المال المخلف لهم عن والدتهم — وكان الحكم اذ قرر أن البائع قد استبدل المال المخلف عن الوالدة بالعقار يكون قد انتهى إلى أن هذا المال هو كل ما تركته المورثة وكان ما استخلصه الحكم يتناقض مع صراحة عقد البيع ولم يبين العناصر التي استند إليها في عدوله عن النص الواضح في العقد المذكور — لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بقصور التسيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جريدة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور البادة : الحسين العوضي ، ومحمد رفعت
ومحسن العباسي ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٥ القضائية :

عمل "انحلال عقد العمل" "الفصل التعسفي" .

حكم "غيوب التدليل" "القصور" "ما لا يبدى كذلك" .

"بيانات التسبب" "كفاية الرد الضمني" .

تقرير الحكم أن العامل إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن مسمى القصد يحمل الرد الضمني
على ما تمسك به رب العمل مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرها رب العمل تظافا
في حقه وتعد با عليه .

تحديد الحكم أن السبب الذي عرضه رب العمل في خطابه مبررا لفصل العامل كان متقطع الصلة
بمسلك هذا الأخير قبل رفع دعوى المطالبة وأنه كان النتيجة المباشرة لزمه لها وتحصيله لأسباب مانعة
أن الفصل كان بغير مبرر لا يصح النفي عليه بالخطأ في القانون أو القصور .

إذا كان يبين مما أورده الحكم الابتدائي وأقره الحكم المطعون فيه أن محكمة
الموضوع قد استعرضت مستندات المطعون عليه الذي استدل بها على تعاونه
مع الشركة وحسن مسلكه معها ، كما استعرضت مستندات الطاعنة ووجهة نظرها
في فصل المطعون عليه وهي أنه وقف موقفا غير لائق نحو رؤسائه بمطالبته لم
جبرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه وبين الشركة كما جاء
في خطاب الفصل ، وخلصت من كل ذلك إلى أن السبب المباشر الذي حمل
الطاعنة على فصل المطعون عليه هو رفعه للدعوى التي طالب فيها بفرق حصيلة
النسبة المئوية التي يدفعها نزلاء الفندق ورواده ، وأنه ليس في الأوراق أو أقوال

الشهود ما يمس بمسلك المطعون عليه بل إن فيها ما يتطرق بحسن سيره وسلوكه مما يتناقض مع أقوال الشركة الطاعنة — وبذلك عرض الحكم المطعون فيه للأساس الذي عرضته الطاعنة في خطابها مبررا للفصل ، وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة بمسلك المطعون عليه قبل رفع الدعوى وأنه كان النتيجة المباشرة لرفع المطعون عليه دعوى المطالبة بفرق الحصيلة — فإنه لا يكون الحكم قد فسر عبارات خطاب الفصل تفسيرا غير سائق — لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم من أن المطعون عليه إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن مـىء القصد يحمل الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرتها الطاعنة قذفا في حق إدارتها وتعديا على مديرها ، وكان ما حصلته محكمة الموضوع من أن الشركة الطاعنة قد فصلت المطعون عليه بغير مبرر قد أسندته إلى أسباب سائغة ، فإن النعى عليه بالخطأ في القانون أو القصور يكون في غير محله .

الحكمات

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .
وحيث إن وقائع النزاع تتحصل — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه رفع الدعوى ١٢٨٣ سنة ١٩٥٣ كلى مصر — على شركة الفنادق الطاعنة قال فيها أنه عين مستخدما لديرها في سنة ١٩١٩ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن وصل في سنة ١٩٤٤ إلى وظيفة رئيس الاستعلامات بفندق الكونتانتال ثم نقل إلى وظيفة مماثلة بفندق سميراميس بمرتب رمزي مقداره ثمانية جنيهات شهريا بالإضافة إلى المرتب الحقيقي المعول عليه ، وقد جرت المادة على أن يتقاضى من شغل هذه الوظيفة ستين بنطا من حديالة ١٠٠٪ التي يدفعها نزلاء الفندق ورواده ، إلا أن الشركة الطاعنة بدلا من أن تعطيه ستين بنطا من هذه الحصيلة كما جرت المادة كانت تعطيه خمسين بنطا فقط ، ولذلك طالب الشركة عدة مرات برفع حصته إلى ستين بنطا . وقد ظل ينتظر رفع حصته على غير جدوى ، ولذلك أقام الدعوى ١٢٨٣ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة

طلب فيها الحكم بإلزام شركة الفنادق بأن تدفع له مبلغ ٧٨٠ جنيهًا متجمد استحقاقه في هذه الحصيلة من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ تاريخ مطالبته الأولى حتى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ وفوائده القانونية مع إلزامها بدفع ستين بنطا من حصيلة ١٠٪ والمصاريف والأتعاب والنفاذ . ودفعت الشركة الطاعنة هذه الدعوى بأن حق المدعى قاصر على خمسين بنطا من حصيلة ١٠٪ كما هو ثابت بعقد استخدامه وبلائحة الفندق وقد حرقا في حادث حريق ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وعلى أثر إعلان الشركة بصحيفة الدعوى في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ أرسلت الشركة خطابها في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ إلى المطعون عليه متضمنا فصله من عمله هذا نصه "بعد أن أعلنتم إلى شركتنا بتاريخ ١٩٥٢/٣/٩ صحيفة دعواكم التي لا تركز على أساس من الصحة ، ونظرا لموقفكم غير اللائق نحو رؤسائكم ترون أنه من الصعب التعاون بين شركتنا وبينكم . وقد أرسلنا خطابنا هذا لكم لئلا نخطركم بالاستغناء عنكم اعتبارا من ١٩٥٣/٤/٣٠ ولذلك أقام المطعون عليه دعوى ثانية قيدت برقم ١٣٠٣ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة على الشركة الطاعنة قال فيها أن الشركة فصلته من خدمتها على أثر رفع دعواه الأولى ، وأن هذا الفصل يعد عملا بالغ التعسف وقد ألحق به أضرارا مادية وأدبية ، وطلب في صحيفته المعلنه إلى الشركة بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ الحكم بإلزامها بمبلغ ١٠٦١٥ ج و ٨٠٠ م تعويضا له عن الفصل بلا مبرر ، إذ أنه يبلغ من العمر حينذاك ستا وخمسين . وكان يستطيع أن يعمل حتى الخامسة والستين ، فتكون المدة الباقية في خدمته مائة وأربعة شهور ، وقد وصل مرتبه بإقرار الشركة إلى ١٠٢ ج و ٧٥ م ، ولذلك فإنه يستحق المبلغ المطالب به تعويضا طبقا للسادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ودفعت الطاعنة هذه الدعوى بأن الفصل يرجع إلى استمرار المدعى (المطعون عليه) على الوقوف مواقف غير لائقة مع رؤسائه ، مما تعذر معه التعاون معه في أداء العمل المنوط به وهو يتطلب قدرا من اللياقة والكياسة لم تعد تتوافر فيه ، فضلا عن انسياقه أخيرا نحو مطلب لاحق له فيه وهو الذي رفع به الدعوى الأولى ، وقد أصدرت المحكمة الابتدائية قرارها في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ بضم

الدعويين للارتباط، وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن فصله من الخدمة كان بلا مبرر وأنه أصابه ضرر يقدر بالمبلغ المطلوب ولتثبت الطاعة أن الاتفاق المعقود بينها وبين المطعون عليه يتضمن هو ولائحة الفندق أن استحقاق المطعون عليه في حصة الـ ١٠ ٪ هو ٥٠ بنطا وليبقى كل منهما ما يثبتته الآخر بكافة الطرق بما فيها اليقينة . وبعد سماع شهود الطرفين أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٤/٦/١٩٥٤ بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٥٠ ج والمصروفات المناسبة ورفض ماخالف ذلك من الطلبات ، واستندت في قضائها إلى أن الطلب الخاص بفرق حصة الـ ١٠ ٪ لا أساس له من الصحة ، وأما بالنسبة لطلب التعويض فقد رأت أن المستندات المقدمة من الشركة عن شكاوى وتصرفات وقعت من المطعون عليه لا تبرر الفصل وأن شهوده قد شهدوا بحسن سيره مما يجعل الفصل حاصلًا بسبب رفعه للدعوى الأولى ضد الشركة وهو في رفقها قد طالب بما يعتقد حقا له ولم يكن مسمى القصد في هذه المطالبة مما يجعل فصله بغير مبرر ويستوجب التعويض عن الضرر اللاحق به من هذا الفصل وقدورت التعويض بالمبلغ المحكوم به ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٨٢٤ سنة ٧١ ق طالبا الحكم له بفرق الحصة وبالتعويض وفق طلباته الأولى ، كما استأنفته الطاعة فرعيا طالبة إلغاء الحكم فيما يتعلق بالتعويض . وقيد استئنافها الفرعى برقم ١٠٣٩ سنة ٧١ ق . وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في الاستئناف بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ بقبولها شكلا . وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتعويض وإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٠٠ ج والمصروفات المناسبة من الدرجتين ، وذلك للأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي ولما رأت المحكمة من رفع قيمة التعويض بما يتعادل مع الضرر ، طعنَت الشركة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلطة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، وفيها صممت الطاعة على ما جاء بتقرير طعنها وأصرت النياية على ما جاء بمذكرتها المتضمنة رفض الطعن ، وأصدرت دائرة الفحص قرارها بتلك الجلسة

بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية لنظره بجملة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩، وفيها صمم كل طرف على دفاعه كما أصررت النيابة على طلباتها السابقة.

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في السبب الأول والثاني منها على الحكم قصور تسمييه ومخالفته للقانون وتقول في بيان ذلك. أولا — إن الحكم أغفل الرد على دفاعها الأساسي فيما تضمنته من أن فصلها بالمطعون عليه يرجع أصلا إلى صعوبة التعاون معه بسبب ما ورد في عريضة دعواه الأولى من طعن وقذف في حق مجلس إدارة الشركة وتعد على مديرها بما نسبته إليهم من التعصب ضد المصريين وغمط حقوقهم — وأن هذا التعدي في ذاته مما يبرر الفصل طبقا للفقرة العاشرة من المادة ٤٠٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ وأن الفصل لم يكن لمجرد رفع الدعوى بل لما تضمنته صحتها من عبارات القذف والسب الجارحة مما يصيبه التعاون مع المطعون عليه. ثانيا — أن الحكم أثبت حصول شكاوى ضد المطعون عليه ولكنه أغفل ثبوت طعنه بالقذف في صحيفة دعواه رقم ١٢٨٣ سنة ٥٢ في حق إدارة الشركة وتعد على مديرها بنسبته غمط حقوق المصريين لإحلال الأجانب محلهم — كما أغفل الحكم ثبوت صعوبة التعاون بين الشركة والمطعون عليه. وهذا هو سبب الفصل كما يستفاد من مدلول خطاب الشركة، وقد أدى هذا القصور بالحكم إلى تأويل خاطيء لعبارة الخطاب بما يفيد إن سبب الفصل هو مجرد رفع الدعوى.

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه قد ورد به ما يلي. "ومن حيث إنه بالنسبة لطلب التبرؤ عن الفصل التعسفي، ويقدره المدعى بمبلغ ١٠٦١٥ جنيها و٨٠٠ لليم فإن مبررات فصل المدعى عليها حصرتها بالخطاب المفصل المرسل له منها في ١٨/٣/١٩٥٢، وهي تخلص في أنها نسبت إلى المدعى أنه وقف موقفا غير لائق بمحاور ومئاته بمطالبة لهم خيرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من للضعف التعاون بين الشركة وبين المدعى مع قيام هذه الظروف، ويبين من ذلك أن السبب المباشر الذي

ارتكبت إليه الشركة في فصل المدعى هو رفقته هذه الدعوى . وأما ما قدمته المدعى عليها من مستندات لتبرير هذا الفصل على أساس عدم إمكان التعاون معه لسوء أخلاقه وسوء معاملته لتزلاته ورؤسائه ، فإن هذه المستندات عبارة عن شكوى مقدمة في سنة ١٩٤٨ من بعض زملاء المدعى بفندق كونتنتال بسوء معاملته لهم وأخرى في سنة ١٩٥٠ من بعض السعاة إلى مدير فندق سميراميس لخلاف بينهم وبين المدعى على القومسيون والبقيشيش ، وكذا باقي الشكاوى المقدمة يبين من تواريخها أنها ترجع جميعا إلى سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ ، ولو كانت هذه الشكاوى جدية أو محل اهتمام المدعى عليها لفصلته في وقت معاصر لها وإنما سكوتها حتى الآن دليل على عدم أهميتها وجديتها من ناحية الصالح العام للنشأة ، وأما عن خطاب حكمدار البوليس السياحي إلى مدير الفندق عن شكوى التراجمة الملحقين بالفندق من تدخل المدعى في شئونهم وتضررهم من ذلك فإنه لا يعدو سوى رجاء منه إلى الإدارة للتنبيه على المدعى بعدم التعرض لهم وأن يبلغ البوليس السياحي عن أية مخالفة تحدث منهم وهو مؤرخ ١٩٥٣/١/٧ ، وقد رد عليه المدعى بخطاب إلى المدعى عليها ينفي وجود هذا التعرض وأنه دائما يساعدهم ولا يقصد من ذلك سوى تنظيم حركتهم لكثرة عددهم وأن سبب شكوى التراجمة من المدعى هو منعه لهم من دخول غرف "الفندق" أداء منه لواجبه وهذا الخطاب الصادر من الحكمدارية والرد عليه من المدعى لا يدلان على أن المدعى ساء السير والسلوك وأنه لا يمكن التعاون معه . — يضاف إلى ذلك أن المدعى قدم عدة شهادات صادرة له من شركات مختلفة ومن بينها شهادة مؤرخة ١٩٥٣/٢/٢٨ من رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة الفنادق المصرية وكلها ناطقة بحسن سيره وسلوكه وكفاءته ، وذلك مما يتنافى مع مانسته إليه الشركة المدعى عليها ، ويضاف إلى ذلك أن شهود المدعى شهدوا بأن المدعى حسن السير والسلوك ولم يبدر منه ما يبرر الفصل . ومن حيث إنه يبين من ذلك أن فصل المدعى عليها للمدعى لم يكن له مبرر قانوني ، إذ أن السبب الأساسي كما هو ظاهر من الأوراق ومن كتاب الفصل هو رفع المدعى لدعوى المطالبة بفرق حصيلة ١٠٪ على أساس ٦٠ بنطا بدلا من ٥٠ ولا غبار عليه في المطالبة بحق يعتقد أنه مهضوم وأن غيره من نظرائه

قد تمتع به كما يبين من خطاب مدير الشركة المدعى عليها المؤرخ ١٩٤٨/١١/٩
للمدعى وأنه لم يكن سيء القصد في إقامة الدعوى سائلة الذكر لمجرد الإضرار بالمدعى
عليها. وفي فصل الأخير لهذا السبب لكتبت لحرية العمال في المطالبة بالطريق القانوني
بمحققهم المعضومة أي مما يعتقدون أنها مستحقة لهم كما يبين في الخطاب
المرسل من المدعى إلى وزارة الشؤون في سنة ١٩٥٠ بخصوص المطالبة بهذه
الحصيلة لتعامله الشركة كما عاملت سلفه، مما يدل على أن المدعى لم يكن سيء
النية في هذه المطالبة“. وبين من هذا الذي أورده الحكم الابتدائي وأقره الحكم
المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استعرضت مستندات المطعون عليه التي
استدل بها على تعاونه مع الشركة وحسن مسلكه معها، كما استعرضت مستندات
الطاعة ووجهة نظرها في فصل المطعون عليه وهي أنه وقف موقفا غير لائق
نحو رؤسائه بمطالبتهم جبرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه
وبين الشركة كما جاء في خطاب الفصل، وخلصت من كل ذلك إلى أن السبب
المباشر الذي حمل الطاعة على فصل المطعون عليه هو رفعه للدعوى التي طالب
فيها بفرق حصيلة ١٠٪، وأنه ليس في الأوراق أو أقوال الشهود ما يمس مسلك
المطعون عليه بل أن فيها ما ينطق بحسن سيره وسلوكه مما يتنافى مع أقوال
الشركة الطاعة. وبذلك عرض الحكم المطعون فيه للاساس الذي عرضته
الطاعة في خطابها مبررا للفصل وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة
بمسلك المطعون عليه قبل رفع الدعوى وأنه كان النتيجة المباشرة لرفع المطعون
عليه دعوى المطالبة بفرق حصيلة ١٠٪، وعلى ذلك لا يكون الحكم قد فسر
عبارات خطاب الفصل تفسيراً غير سائغ، كما أن ما قرره الحكم من أن المطعون
عليه إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأن غيره من نظرائه قد تمتع به وأنه لم
يكن سيء القصد، هذا الذي قرره الحكم يحمل الرد الضمني على ما تمسكت به
الطاعة مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة بفرق
حصيلة ١٠٪ / اعتبرتها الطاعة قذفا في حق إدارتها وتعديا على مديريها—ولما
كان ذلك وكان ما حصلته محكمة الموضوع من أن الشركة الطاعة قد فصلت
المطعون عليه بغير مبرر قد أسندته إلى أسباب سائغة، فإن النعي عليه بالخطأ في
القانون أو بالقصور يكون في غير محله.

وحيث إن الطاعة تنهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذا اعتبر الفصل بلا مبرر قد أخطأ تطبيق القانون . ذلك أن الفصل هو استعمال الحق قانوني، ولا يعتبر استعمالاً غير مشروع إلا إذا تنحّض للإضرار بالعامل أو تحقيق مصالح غير مشروعة أو قليلة الأهمية، بحيث لا تتناسب مع الضرر الحاصل . نه طبقاً للمادة الخامسة من القانون المدني . وقد وقع الفصل لتحقيق مصلحة مشروعة كبيرة الأهمية هي مصلحة العمل في المنشأة . ولما قدرته الطاعة من صعوبة التعاون مع المطعون عليه وهي صاحبة الرأي في هذا التقدير، ولم يقصد من ذلك مجرد الإضرار به .

وحيث إن هذا النعى مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه من أن السبب الوحيد للفصل على ما سبق بيانه هو إقامة المطعون عليه الدعوى بفرق الحصيلة وأطراح الحكم لما عداه من الأسباب الأخرى التي بررت بها الطاعة فصل المطعون عليه . بما في ذلك ما ادعته الطاعة من صعوبة التعاون بينها وبين المطعون عليه وهو الأمر الذي أقامت عليه هذا السبب من أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

فهرس هجائي عام

للاحكام الصادرة من الجمعية العمومية والهيئة العامة للواد المدنية والتجارية
والدائرة المدنية

الجمعية العمومية

(تتارع الاختصاص)

(ا) ، (ت) ، (ط) ، (م) ، (ن)

اختصاص .

تتارع اختصاص .

طلاق : (ر . اختصاص بتد ٢)
مجالس مالية : (ر . اختصاص بتد ١ و ٢)
محاكم شرعية : (ر . اختصاص بتد ٢)
قض : (ر . اختصاص بتد ٢)

اختصاص

رقم البند

اختصاص المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس ١-٢

تنازع الاختصاص

التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين :

- ١ (١) المقصود بنائية الأحكام ٤
- ٢ (٢) وظيفة الجمعية العمومية لمحكمة النقض في مجال الفصل في تنازع الاختصاص
- ٣ (٣) طبيعة طلب الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكمين نهائيين . أثره ٦

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	اختصاص
		<p>اختصاص المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس:</p> <p>١ - قيام اختصاص هذا المجلس على اتحاد ملة طرفى الخصومة فحسب . جهة تحرير عقد الزواج ليس لها شأن فى الأمر .</p> <p>٢ - تغيير المدعى عليه لديانته بإشهار إسلامه . خضوعه فى أحواله الشخصية للشرعية الإسلامية وحدها دون غيرها من وقت حصول هذا التغيير . عدم جواز إخضاعه للمجلس الملى وهو مجلس طائفى محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التى وضعت لأبناء طائفته .</p> <p>٣ - لا عمل للقول بعدم صحة اعتبار المدعى عليه مسلما بعد ارتداده وأنه لا يزال على دينه وأنه أظهر اعتناقه للإسلام تهربا من اختصاص المجلس الملى بعد أن أثبتت المحكمة الشرعية أن إسلامه أصبح ثابتا رسميا من تاريخ الإشهاد بإشهار إسلامه وأنه أوقع الطلاق فعلا ورتبت أثر الشرع الإسلامى على ذلك . الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلامه لوقوع الطلاق صادر من جهة ذات ولاية</p>
١	١٤-١	(الطلب رقم ١١ سنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ٩ يناير ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">تنازع اختصاص</p> <p>التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين :</p> <p>(١) المقصود بنهاية الأحكام :</p> <p>٤ - الم ١٩ من قانون نظام القضاء المعدلة بالق ٥٣/٤٠٠ تدل بصريح عبارتها وإطلاقها أن الشارع قصد إلى معالجة التناقض القائم بين حكمين نهائيين وأنه لم يشترط أن يكون الحكم صادرا من محكمة الدرجة الثانية أو من محكمة من محاكم الدرجة الأولى غير قابل للاستئناف . كفاية أن يكون كل حكم حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . توافر هذه الصفة له متى أصبح غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية .</p>
١	١٤-١	<p>(الطلب رقم ١١ سنة ٢٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ٩ يناير ١٩٥٩)</p> <p>(٢) وظيفة الجمعية العمومية لمحكمة النقض في مجال الفضل في تنازع الاختصاص :</p> <p>٥ - المفاضلة في التنفيذ بين حكمين نهائيين متعارضين على أساس قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في التنازع المقدم إليها .</p>
١	١٤-١	<p>(الطلب رقم ١١ سنة ٢٥ ق - "تنازع اختصاص" - جلسة ٩ يناير ١٩٥٩)</p>

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(٣) طبيعة طلب الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكمتين نهائيتين وأثره :</p> <p>٦ — ليس طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام . لا يصح القول بعدم مريانه على الأحكام الصادرة قبل العمل به . النص في التي ٥٣/٤٠٠ على العمل به من تاريخ نشره فيه تأكيد اختصاص الجمعية بالفصل فيما يكون قائماً يوم نشر القانون من منازعات في تنفيذ الأحكام المشار إليها متى كان التناقض قائماً . عدم الخلط بين ولاية الجمعية العمومية واختصاص محكمة النقض بنظر الطعون المقدمة لها تطبيقاً للم ٤٢٦ مرافعات . لكل ضوابط وظروفه .</p>
١	١٤-١	(الطلب رقم ١١ ص ٢٥ ق "تنازع اختصاص" — جلسة ٩ يناير ١٩٥٩)

الجمعية العمومية ، والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

(طلبات رجال القضاء)

(١) ، (ع) ، (م) ، (ن) ، (و)

إجراءات .	مصرفات .
أهلية .	نقل .
علاوات .	ولاية .

اجراءات

رقم البند

التقرير بالمعارضة في قائمة الرسوم الخاصة بطلبات رجال القضاء ... ١

أهلية

درجة الأهلية ٢

علاوات

القانون رقم ٢٥٢/٥٥ الملقى لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٢/٨/١٩٤٧ :

٣ (أ) مفهومه

٤ (ب) نطاقه

٥ (ج) اثر اعتبار الدعوى المظورة أمام جهات القضاء منتهية

مصرفات

٦ مصرفات الطلب

نقل

٧ النقل النوعي

ولاية

ولاية الجمعية العمومية لمحكمة التخص :

٨ " النقل المكاني والنوعي "

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	اجراءات
		التقرير بالمعارضة في قائمة الرسوم الخاصة بطلبات رجال القضاء :
		١ - التقرير بالمعارضة يجب أن يحصل في قلم الكتاب . الم ٢٣ ق نظام القضاء . الم ٣٦٣ و ٤٢٩ و ٤٤٩ مرافعات . (المعارضة في قائمة الرسوم عن الطلبات ٦٨ ١١١٤ سنة ٢٤ ٢٠٤ ٢٥٤) ١٠ سنة ٢٥ ١٤ سنة ٢٦ ٤٤ سنة ٢٧ ق رجال القضاء - جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩)
٢٨١	٢٤-٣	
		أهلية
		درجة الأهلية :
		٢ - لا تقدر درجة الأهلية بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها . (الطلب رقم ٤١ سنة ٢٧ ق رجال القضاء - جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٩)
٢٨٤	٢٤-٤	
		علاوات
		" القانون رقم ٢٥٢/٥٥ الملغى لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/٤٧ " : (١) مفهومه :
		٣ - إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام التي أصبحت نهائية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) نطاقه :
		٤ - إشتغال كلمة "الدعوى" تطلبات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .
		(ج) أثر اعتبار الدعوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية :
		٥ - إمتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .
٥٥٧	٣٤-٦	(الطلب رقم ٦٤ سنة ٢٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		مصروفات
		٦ - الطعن فى قرار بالتخطى فى الترقية ثم صدور قرار آخر بالتخطى قبل الحكم فى الطعن الأول والطعن فيه أيضا . صدور الحكم فى الطعن الأول بأن التخطى كان بغير مبرر . قصر الطالب طلباته فى الطعن الثانى على المصروفات اكتفاء بمحجية الحكم . تعين الحكم بالمصروفات على وزارة العدل لعدم تسليمها بحق الطالب فى الطلبين .
٢٨٧	٢٤-٥	(الطلب رقم ٢٩ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٧ يونيو ١٩٥٩) ...
		نقل
		النقل النوعى :
		٧ - نقل وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة مخالف للقانون . هل ذلك ؟ لوظيفته طبيعة خاصة تختلف عن وظائف إدارة قضايا الحكومة بالمعنى المفهوم فى نفسه القانون الإدارى .
١٠	١٤-٢	(الطلب رقم ٢٠ سنة ٢٦ ق رجال "قضاء" - جلسة ٣١ يناير ١٩٥٩) ...

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	ولاية
		<p>ولاية الجمعية العمومية لمحكمة النقض :</p> <p>النقل المكانى والنوعى :</p> <p>٨ - حق رجال القضاء ومن بينهم رجال النيابة فى العطن فى المراسيم والقراوات التى تتعلق بحقوقهم ومصائرهم دون القراوات التى تتخذ لتنظيم سير اداة القضاء كالنقل المكانى .</p> <p>اختلافه عن النقل النوعى الذى يترتب عليه أثر فى مصيرهم ومستقبلهم . حقهم فى العطن بالنسبة للنقل النوعى واختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض به .</p>
١٠١٤	٢-١٤	(الطلب رقم ٢٠ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢١ يناير ١٩٥٩) ...

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

(١)

إثبات .	إستحالة التنفيذ .	إلتزام .
إجارة .	إستئناف .	إلتماس إعادة النظر .
أحكام عرفية .	إسم تجارى .	إنابته .
أحوال شخصية .	إعلان .	أهلية .
إختصاص المحاكم .	إفلاس .	أوامر الأداء .

أثر رجعى :	(ر . ٠ فوائد بند ٢)
أجانب :	(ر . ٠ أحوال شخصية بند ٥)
إحالة :	(ر . ٠ إختصاص بند ٧)
إخبار :	(ر . ٠ إثبات بند ٩ ، دفاع بند ٢)
إرتفاق :	(ر . ٠ دعوى بند ٣)
إرث :	(ر . ٠ ملكية بند ٢ ، ٣)
إستيلاء :	(ر . ٠ ملكية بند ١)
إعانة غلاء :	(ر . ٠ عمل بند ٣)
إعذار :	(تمويض بند ١ ، قرض بند ٣٤)
إقرار :	(ر . ٠ إثبات بند ٩ ، ١٠)
أوامر عسكرية :	(ر . ٠ إجارة بند ٢ ، حرب ، عمل بند ٦ - ٨)
أوراق تجارية :	(ر . ٠ إستئناف بند ١٢)

اثبات

الفصل الأول : المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها قواعد الإثبات : رقم البند

مبدأ دور الخصوم الإيجابي - الحق في الإثبات .

لا يجوز للقاضي أن يقضى بطله .

١ "ملا يمد كذلك" ١

الفصل الثاني : مسائل الإثبات :

٢ عبء الإثبات ٢

الفصل الثالث : طرق الإثبات :

طرق الإثبات ذات القوة المحددة :

الفرع الأول : الإثبات بالينة :

(١) سلطة محكمة الموضوع في الأمر

٣ بالتحقيق ٣

(ب) سلطة محكمة الموضوع في رفض

٤-٥ طلب التحقيق ٤-٥

٦ (ج) تقدير أقوال الشهود ٦

٧ الفرع الثاني : الإثبات بالقرائن القضائية ٧

الفرع الثالث : قوة الينة والقرائن في الإثبات

القاعدة - قوة الإثبات المحددة لها

١ - ثنائياتها - ١ - " مبدأ الثبوت

٨ بالكناية " ٨

الفصل الرابع : الطرق المعفية من الإثبات :

الإقرار

٩ (١) طاعته وحجته ٩

١٠ (ب) مناط صحته في حق الميراث ١٠

الفصل الخامس : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل : ١١-١٥

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	اثبات
		<p>الفصل الأول - المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها قواعد الاثبات :</p> <p>مبدأ دور الخصوم الإيجابي - الحق في الإثبات .</p> <p>لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه " ما لا يعد من قبيل ذلك " .</p> <p>١ - المعلومات التي يستقيها القاضي من الخبرة بالشئون العامة ليست من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبنى حكمه عليها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩١ س ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ٤١-ع ١٥٩</p>
		<p>الفصل الثاني - مسائل الاثبات :</p> <p>عبء الإثبات :</p> <p>٢ - عبء الإثبات على المدعى . عدم تقديمه دليلا على ما يدعيه . عدم طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم استعمال المحكمة الحق المخول لها في الم ١٩٠ مراقعات . رفضها الادعاء لا مخالفة للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠ س ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ٧٦-ع ٢٩٩</p>
		<p>الفصل الثالث - طرق الإثبات :</p> <p>طرق الإثبات ذات القوة المحدودة :</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		الفرع الأول : الإثبات بالينة .
		(١) سلطة محكمة الموضوع في الأمر بالتحقيق .
		٣ - الحق المخول لمحكمة الموضوع في الم ١٩٠ مرافعات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالينة . جوازي لها . متروك لمطلق تقديرها . لا تخضع فيه لرقابة محكمة التقضى .
٤٩٩	٢٤٧٦	(الطن رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		(ب) سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب التحقيق .
		٤ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق على أن تبين سبب الرفض .
٥٦٧	٣٤٨٦	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩)
		٥ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة القائمة منها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٨١	٣٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		(ج) تقدير أقوال الشهود .
		٦ - مناقشة أقوال الشهود للوصول إلى مجادلة الحكم المطعون عليه في تقديره لهذه الأقوال غير جائز أمام محكمة التقضى .
٨٦٦	٣٤١٣٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفرع الثاني : الإثبات بالقرائن القضائية :
		٧ - إستناد الحكم في إثبات مباشرة الطاعن لنشاط تجارى إلى قرائن أوردها . عدم تقديم الطاعن أى دليل ينفي ما استخلصته محكمة الموضوع من هذه القرائن . النعى بخالفة القانون غير صديد .
٥٨١	٣٨٨ ع ٣	(الظمن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩)
		الفرع الثالث : قوة البينة والقرائن في الإثبات :
		القاعدة - قوة الإثبات المحدودة لهما مستثنياتها - "١ - مبدأ الثبوت بالكتابة" .
		٨ - تقرير الحكم أن الطاعنة لم تقدم مهاد ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها مع المطعون عليه ألا تؤول ملاكية منزل التراجع إليه ورفضه طلبها الإحالة إلى التحقيق لإثبات واقعة الاتفاق على أن يكون المازاد صوريا مع أن مفاد الخطابات المتبادلة بينهما إقرار المطعون عليه بمحصل اتفاق بينه وبين الطاعنة قبل دخول المازاد . هو من قبيل المصادرة على المطلوب . قصور .
٢٥٢	٤٠ ع ١	(الظمن رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الفصل الرابع - الطرق المعفية من الاثبات : الإقرار . (١) ماهيته وحجته .
		٩ - مفهوم الإقرار أنه إخبار . هو قرينة قانونية على حقيقة المقربة . مثال . إقرار وارد في صحيفة دعوى أخرى . معاملة محكمة الموضوع المقربة طالما أنه لم يدحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة . مؤدى ذلك أن المحكمة لم ترفها أبداه المقر في شأنه أنه مبنى على خطأ في الواقع أو أن ظاهر الحال يكذبه . لازم ذلك أن يعامل بمقتضاه .
٢٠٤	١٤٣٢ ع ١	(الطن رقم ٢٩ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) مناط صحته في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدقه الورثة الآخرون .
		١٠ - كون الإقرار فيه حمل للنسب على غير المقر ابتداء ثم يتعدى إلى المقر نفسه . مثال .
١٦٥	١٤٢٥ ع ١	(الطن رقم ٣٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الخامس - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل :
		١١ - سلطتها في تقدير ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق .
١٦٥	١٤٢٥ ع ١	(الطن رقم ٣٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — حقها في اطراح دفاتر الممول لأسباب سائغة والأخذ بالتقدير الجزافي لا يمنعها من الاسترشاد بها كعنصر من عناصر التقدير .
٢٥٩	١٤١ ع ١	(الطن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥١)
		١٣ — حقها في استخلاص أن الثمن صوري وأن حقيقته كذا وليس أكثر امتدادا لأسباب سائغة متفقة مع الثابت بالأوراق بعد استعراضها مستندات الخصوم ومناقشتها شهادة الشهود والقرائن مما تستقل به ببناء عن رقابة محكمة النقض .
٣٠٣	٢٤٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥١)
		١٤ — تقدير الأدلة وكفايتها من شأن محكمة الموضوع متى كان تقديرها لا خروج فيه على الثابت بالأوراق .
٥٨١	٣٨٨ ع ٣	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١)
		١٥ — مناقشة أقوال الشهود للوصول إلى مجادلة الحكم المطعون فيه في تقديره لهذه الأقوال غير جائز أمام محكمة النقض .
٨٦٦	١٣٢ ع ٣	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

- ٢١ -

اجارة

التشريعات الإستثنائية :

رقم البند

(١) الأماكن التي لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ... ١

(ب) تقييد حق المؤجر في إنهاء العقد ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اجارة
		التشريعات الاستثنائية
		(١) الأماكن التي لا يسرى عليها القى ٤٧/١٢١ :
		١ - عدم انطباق القى ٤٧/١٢١ إذا كان عقد الإيجار واردا على أرض قضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها مبان وقت العقد أم لا .
٢٦٨	٥٦ ع ٢	(الطن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩)
		(ب) تقييد حق المؤجر في إنهاء العقد :
		٢ - تقييد الأوامر والتشريعات الإستثنائية الصادرة بشأن الأماكن المبنية المؤجرة للمكنى ولغيرها من الأغراض نصوص القانون المدنى الخاصة بانتهاء الإجارة وجعلها عقود الإيجار مدة تلقائيا وبمحكم القانون إلى مدة غير محدودة .
٥١٤	٧٨ ع ٢	(الطن رقم ١٠٧ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٩)

أحكام عرفية

رؤ البند

الحماية المقررة في القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١٢٧٠ لسنة ١٩٤٧ :

- (أ) مؤداها ١
- (ب) إستنادها ٢
- (ج) حق الطعن ٣
- (د) مداها ٤

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد
	أحكام عرفية
	الحماية المقررة في الق ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ .
	(١) مؤداها :
	١ - عدم جواز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما يتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة تنفيذا لتلك التدابير والإجراءات من أعمال وتصرفات تتعلق بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . علة ذلك ؟ الم ١ من الق ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٤٧
	(ب) إمتدادها :
	٢ - إمتداد الحماية إلى الإجراءات التي تتخذ تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ .
	(ج) حتى الطعن :
	٣ - قصره على وزير المالية وحده دون غيره في تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم . الفقرة الأخيرة من الم ١ من الق ١٢٧ لسنة ١٩٤٧
٧٨	١١ ع ١١ ... (الطعن رقم ٢٩١/٢٤ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(د) مداها :
		٤ - الم ١ من ١٤/١٥/٤٥ ترمي إلى حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه إليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية. تقدير الحماية بالقدر اللازم لتنطية هذه التصرفات . إستنفاد السلطة غرضها وهي في مآمن من كل طعن . وقوف الحماية عند هذا الحد وعدم تخطيطها إلى التصرفات اللاحقة . مثال في دعوى تمويض .
٣٢٥	٢٤٥٠	(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢)

احوال شخصية

ولم البند

الفصل الأول – مسائل عامة في الأحوال الشخصية :

- (أ) تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية ١
- (ب) بيان اام عضو النيابة في الحكم ٢
- (ج) مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في الطعن ٣

الفصل الثاني – المسائل الخاصة بالمصريين :

وصية ٤

الفصل الثالث – المسائل الخاصة بالأجانب :

وصية ٥

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	أحوال شخصية
		<p>الفصل الأول: مسائل عامة في الأحوال الشخصية:</p> <p>(١) تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :</p> <p>١ - وجوب تدخل النيابة العامة وإبداء رأيها في قضايا الأحوال الشخصية ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية . خلو مشتملات الحكم من بيان رأى النيابة يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ١٢ - سنة ٢٥٤٠ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩) ... ٧-١٤-٥٨</p> <p>(ب) بيان اسم عضو النيابة في الحكم :</p> <p>٢ - حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . عدم إفصاح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلاً للنياية عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي . بطلان الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٢ - سنة ٢٥٤٠ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩) ... ٧-١٤-٥٨</p> <p>(الطعن رقم ١٣ - سنة ٢٧ ق الأحوال شخصية - جلسة ٧ مايو ١٩٥٩) ... ٦٣-٢٤-٤٠٢</p> <p>(الطعن رقم ٩ - سنة ٢٧ ق الأحوال شخصية - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ... ٨٤-٢٤-٥٥٢</p> <p>(ج) مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في الطعن :</p> <p>٣ - وجوب مراعاتهما في تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الطعن بالنقض دون التفات إلى نوع المسائل التي فصل فيها الحكم . مثال لحكم صادر من محكمة الأحوال الشخصية في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها .</p> <p>(الطعن رقم ١٢ - سنة ٢٥ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩) ... ٧-١٤-٥٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل الثانى : المسائل الخاصة بالمصريين :
		وصية :
		٤ - عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى لهم ولا على علاقته بباقى وراثته . عدم تعلقه بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع . عدم اعتبار ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية .
٢٥١٤	٢ - ...	(الطن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق - جلسة أول يناير ١٩٥٩)
		الفصل الثالث : المسائل الخاصة بالأجانب :
		وصية :
		٥ - ضرورة إعمال نص الم ١٨٤٣ مدنى يونانى فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان فى ذات الوصية لتعلقه بانتقال الحقوق فى التركات بطريق الإرث لمن لهم الحق فيه شرعا فإذا لم يذكر سبب الحرمان فى الوصية فلا سبيل إلى إثباته .
٣٣١	٥١ - ٢٤	(الطن رقم ٢٣ سنة ٢٧ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)

اختصاص المحاكم

الفصل الأول - الاختصاص المتعلق بالوظيفة :

(١) الأحوال الشخصية :

رقم البند

١ رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية

(٢) مسائل الوقف : ٢

الفصل الثانى - الاختصاص النوعى :

الفرع الأول : قواعده :

(١) مدى تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك :

(أ) فى قانون المرافعات الجديد ... ٣-٥

(ب) فى قانون المرافعات الملقى ... ٦

(٢) اكتساب الأحكام العادة فى الاختصاص

حجية الأمر المقضى . أثر ذلك : ... ٧

الفرع الثانى : توزيع الاختصاص بين طبقات المحاكم :

(١) اختصاص محكمة النقض ... ٨

(٢) اختصاص محكمة الاستئناف ... ٩

(٣) اختصاص المحكمة الابتدائية ... ١٠

(٤) اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى ... ١١

(٥) اختصاص قاضى البيوع بصفته قاضيا

للأشور المستعجلة ... ١٢

م (٢٤) ٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اختصاص المحاكم
		الفصل الأول — الإختصاص المتعلق بالوظيفة :
		(١) الأحوال الشخصية :
		رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية :
		١ — الق ٩١ لسنة ١٩٤٤ نظم طريقة التقدير والمعارضة في الرسوم أمام المحاكم الشرعية . قضاء الجمعية العمومية لمحكمة التقضى بوقف تنفيذ حكم شرعى ليس من شأنه أن يضافى على المحكمة المدنية ولاية الفصل فى المنازعة التى تدور حول هذه الرسوم . الإختصاص فى هذا الصدد يظل معقودا للمحكمة الشرعية .
١٨٩	٢٩-١ع	(الطن رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس ١٩٥٩)
		(٢) مسائل الوقف :
		٢ — إنحصار النزاع فى ادعاء المدعى بدخول العين المتنازع عليها فى الوقف المشمول بنظره وتمسك المدعى عليه بتبعية العين المذكورة لوقف المشمول بنظره وبتملكه لها بالتقادم . هى دعوى ملكية عين من اختصاص المحاكم المدنية . غير مؤثر أن تكون المنازعة قائمة بين جهتى وقف . ولا اعتداد بأن يكون سبب المنازعة سابقا أو تاليا لإنشاء الوقف . م ١٦ لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . م ١٦ ق نظام القضاء .
٤٨٢	٧٣-٢ع	(الطن رقم ٢٦ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١١ يونيو ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		الفصل الثانى - الإختصاص النوعى :
		الفرع الأول : قواعد
		(١) مدى تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك :
		(١) فى قانون المرافعات الجديد :
		٣ - الإختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها من النظام العام وفقاً لقانون المرافعات الجديد إعتبار الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى فى الإختصاص النوعى . ورود الطعن بالنقض عليه جائز .
١٠١	١٤-١٤	(الطعن رقم ٣٥١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٩)
		٤ - مناط تطبيق القاعدة الواردة فى الم ١٥ مرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الإختصاص التى رسمها القانون بالآلا تخرج على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا مى خالفت هذا النص وقضت فى دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها على المحكمة المختصة فإنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام مما يجوز استئناف حكمها مهما تكن قيمة الدعوى .
١٩٤	٣٠-١٤	(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ مارس ١٩٥٩)
		٥ - إعتبار مسألة الإختصاص بحسب نوع الدعوى قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وإعتبار الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى فى شأن الإختصاص . مثال لقضاء معيب لانطوائه ضمناً على إختصاص محكمة جزئية ينظر دعوى تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة .
٦٧٢	٣٤-١٠٢	(الطعن رقم ٣٥٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٥٩)
٨٤٠	٣٤-١٢٨	(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) في قانون المرافعات الملغى :	
٦ - الإختصاص النوعى لم يكن بحسب قانون المرافعات الملغى من النظام العام . قبول الخصوم فى ظل القانون الملغى لإختصاص المحكمة الجزئية بطلبات ليست من إختصاصها نوعيا . إصدارها لحكم بت فى أساس الخصومة وتلب خوير لتصفية الحساب . لا عليها إن هى قضت به بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد بالمبلغ الذى انتهى إليه فحص الخير .	
١٠١	١٤-١٤ ... (الطن رقم ٣٥١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٩) ...
(٢) إكتساب الأحكام الصادرة فى الإختصاص حجية الأمر المقضى . أثر ذلك :	
٧ - قضاء الحكم ضمنا بعدم الإختصاص نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم إستئناف هذا الحكم حيازته لجحية الأمر المقضى . إمتناع إثارة مسألة عدم إختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .	
١٣٤	١٩-١٤ ... (الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٩) ...
الفرع الثانى : توزيع الإختصاص بين طبقات المحاكم :	
(١) إختصاص محكمة النقض :	
٨ - إختصاص محكمة النقض بالطعون التى رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالق ٥٧/٨	
٦٠٥	٩٢-٣٤ ... (فى الطنين رقم ٢٦ ، ٣١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) إختصاص محكمة الاستئناف .
		٩ - إستئناف ما يفصل فيه قاضى البيوع بالمحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للأموال المستعجلة يكون لدى محكمة الإستئناف .
٢٧٧	٥٨-٢٤	(الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل ١٩٥٩)
		(٣) إختصاص المحكمة الابتدائية :
		ضابط الاختصاص في طلب الإخلاء :
		١٠ - وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار هو الضابط في شان القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء . هـ دم انطباق الق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار واردا على أرض فضاء به صرف النظر عما إذا كان يوجد بها مبان وقت العقد أم لا . ورود الإجارة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض . خضوع المنازعة على الإخلاء لأحكام الق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ورفعها دائما إلى المحكمة الابتدائية المختصة .
٣٦٨	٥٦-٢٤	(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩)
		(٤) إختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى :
		١١ - مقصور على ما ورد في الم ٤٦ مرافعات تحديدا . مثال لمطالبة بمكافأة عن مدة خدمة وفقا لأحكام الق ٥١/٣١٧ .
٨٤٠	١٣٨-٢٤	(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٥) اختصاص قاضى البيوع بصفته قاضيا للأُمور المستعجلة :
		١٢ - ما أوردته الم ٦١٨ مرافعات من اختصاص قاضى البيوع بصفته قاضيا للأُمور المستعجلة بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها أمامه أو تحديد سلطته لم يقصد به جعله قاضيا للأُمور المستعجلة مختصا بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . المراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه هذه المادة يمارسه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه . الم ٤٩ فقرة أخيرة مراجعات .
٢٧٧	٥٨ ع ٢	(الملن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩)

استحالة التنفيذ

القوة القاهرة والسبب الأجنبي :

رقم البند

”التشريعات الاستثنائية“ ١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	استحالة التنفيذ
		القوة القاهرة والسبب الأجنبي : "التشريعات الاستثنائية".
		١ — اعتبار الحكم قيام الحرب وانقطاع المواصلات بين مصر وألمانيا ومصدر التشريعات الاستثنائية قوة القاهرة وسببها أجنبيا يستحيل معه تنفيذ الشركة المطعون عليها تعاقدتها مع بيوت التجارة الألمانية على تصدير كميات من القطن وقضاؤه بانقضاءها . الم ١٧٩ مدني قديم . لا مخالفة فيه للقانون . (الطن رقم ٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
٦٧٧	٣٤١٠٣	

استئناف

رقم البند

الفصل الأول : شكل الاستئناف :

الفرع الأول : جواز الاستئناف :

(١) الأحكام التي تقبل الاستئناف... ٣-١

(٢) الأحكام التي تقبل الاستئناف إستثناء... ٤

(٣) قبول الاستئناف شكلاً... ٥

(٤) التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض

بخطأ الحكم بجواز الاستئناف... ٦

الفرع الثاني : مبادئ الاستئناف :

(١) في الأحكام الصادرة من المحكمة

الابتدائية في المنازعات الضريبية ٧-٨

(٢) في الأحكام الصادرة في موضوع

غير قابل للتجزئة "ما لا يعد كذلك" ٩

الفرع الثالث : عريضة الاستئناف : ... ١٠

الفصل الثاني : إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره :

الفرع الأول : رفعه :

(١) يتكليف بالحضور ... ١١-١٣

(٢) عريضة... ١٤-١٧

الفرع الثاني : تحضيره : ... ١٨-٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	استئناف
		الفصل الأول — شكل الاستئناف :
		الفرع الأول : جواز الاستئناف .
		(١) الأحكام التي تقبل الاستئناف :
		١ — عدم تقييد الشارع حتى استئناف الأحكام الصادرة في شأن قرارات لجان التقدير . ما كانت تنص عليه الم ٥٤ من الق ٣٩/١٤ المعدلة بالق ٥١/١٧٤ قبل تعديلها بالق ٥٢/٩٧ من عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه فإنه يسرى على النزاع الذي يقوم على قرار لجنة طعن لا لجنة تقدير .
٤٣٦	ع ٢٦	(الطعن رقم ١١٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٦١٧	ع ٩٣	(الطعن رقم ١٧٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		٢ — الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم لا يكون ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من الطعن . حلة ذلك . لا اعتداد بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم .
٦٦٤	ع ١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		٣ — جواز استئناف حكم قاضي البيوع برفض طلب الوقف إذا كان قد طلب في حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . عدم جواز استئنافه إطلاقا إذا كان الوقف جوازا سواء صدر الحكم قبل صدور حكم مرسى المزايا أو اقترن بصدوره .
٨٤٥	ع ١٢٩	(الطعن رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) الأحكام التي تقبل الاستئناف إستثناء:
		٤ - جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى . الم ٢/٤٠١ مرافعات . نقاط تطبيق الم ٥١ مرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بألا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام .
١٩٤	٣٠ ع ١	(الطن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس ١٩٥٩) ...
		(٣) قبول الاستئناف شكلاً :
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً قضاء ضمني بجواز الاستئناف . إعتباره حائزاً لقوة الأمر المقضى . حائل دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها بشأن جواز الاستئناف أو عدم جوازه .
٢٣٥	٣٧ ع ١	(الطن رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ مارس ١٩٥٩) ...
		(٤) التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم بجواز الاستئناف :
		٦ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم فيما قضى به ضمناً من جواز الاستئناف بمقولة إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية . نعى يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلاً ولو كان متعلقاً بالنظام العام .
٢٣٥	٣٧ ع ١	(الطن رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ مارس ١٩٥٩) ...

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف :	
(١) في الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الضريبية :	
٧ - إنصراف نص الم ٩٩ من القانون ٣٩/١٤ في خصوص تحديد ميعاد الاستئناف بثلاثين يوما إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية في الطعون المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية .	
٨ - ميعاد الاستئناف بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة هو عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم . الم ٩٤ من الق ٣٩/١٤ ، ٤٠٢ مرافعات .	
(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ ديسمبر ١٩٥٩) ١١٢ ع ٣ ٧٤٤	
(٢) في الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة ، ما لا يعد كذلك	
٩ - الم ٢/٣٨٤ مرافعات تجيز لمن لم يستأنف الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة في الميعاد الاستفادة من استئناف زميله لذلك الحكم في الميعاد . مثال لما لا يعد كذلك في دعوى بطلب تثبيت ملكية إلى قدر معين من أطياف في تركة . قبولها للتجزئة بطبيعتها . لاتحاد المركز أو الاشتراك في الدفاع غير مؤثر .	
(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق - جلسة أول يناير ١٩٥٩) ١٤٢ ع ٢ ٢٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الفرع الثالث : عريضة الاستئناف
١٠٨	١٥ ع ١	١. — مدم تطلب القانون صيغة معينة خاصة بعريضة الاستئناف مجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها للإعلان لا يدل على أنه قصد بها أن تكون تكليفا بالحضور . (الطن رقم ٢٧٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩)
		الفصل الثاني — إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره: الفرع الأول : رفعه :
		(١) بتكليف بالحضور :
٣٨١	٥٩ ع ٢	١١ — وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء بتكليف بالحضور لا بعريضة . ملة ذلك . الم ١١٨ و ٤٠٥/٢ — ٤ و ٨٥٥ مرافعات . (الطن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)
		١٢ — وجوب رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية والكميالات بتكليف بالحضور . الم ١١٨ مرافعات .
		اختلاف طريقة رفع الاستئناف بين التكليف بالحضور والعريضة بالنسبة لدعاوى الشيكات بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابت أو غير ثابت لها . ملة ذلك ؟ أن الشيك الذي يفقد صفته كشيك قد يصدق عليه في حالات معينة وصف السند الإذني أو الكميالة . (الطن رقم ٣١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
٨٢٩	١٢٦ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		١٣ — رفع إستئناف الأحكام المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بتكليف بالحضور . الم ٤٠٥ مرافعات معدلة بالق ٥٣/٢٦٤
٧٨٨	٣٤١١٨	(القانون رقم ٢٩٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... (٢) بعريضة :
		١٤ — رفع إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بعريضة .
		١٥ — عدم اعتبار عريضة الاستئناف ورقة من أوراق التكليف بالحضور لأنه لم يقصد بها دعوة الخصوم إلى الحضور أمام المحكمة في يوم معين .
		١٦ — إنصراف البطلان المنصوص عليه في الم ٧٩ مرافعات إلى ذلك الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور .
		١٧ — خلو نص الم ٤٠٥ معدلة مرافعات من وجوب تضمين العريضة إسم المحكمة المرفوع إليها الاستئناف . الم ٢٥ مرافعات هي التي تحكمها فيما لم يرد به نص خاص . (القانون رقم ٢٩٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
٧٨٨	٣٤١١٨	الفرع الثاني : تحفيظه :
		إخطار الخصم :
		١٨ — وجوب تحقق محكمة الإستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الخصوم بالجلسة التي حددها رئيس المحكمة لنظر الإستئناف . علة هذا الإخطار والأثر المترتب على عدم حصوله عند التخلف عن الحضور . م ٤٠٨ مرافعات (القانون رقم ٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)
٣٢١	٢٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٢	٩٤ ع ٣	١٩ — إخطار قلم الكتاب الخصم بجلسة المرافعة بعد إحالة الدعوى من التعضير . تكليف المحكمة قلم الكتاب إعادة إعلانه بجلسة تالية . ثبوت صحة الإخطار الأول . عدم تنفيذ القرار الثانى لا يؤثر على الحكم لأنه إجراء غير لازم . (الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...
٦٢٢	٩٤ ع ٣	٢٠ — عدم إخطار الطاعن بالجلسة التى حددت للمرافعة فى الدعوى بعد إحالتها من التعضير . بطلان فى الإجراءات يؤثر فى الحكم . عدم تقديم المستندات المؤيدة للطعن يجعله عارياً عن الدليل . (الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...

اسم تجارى

رقم البند

- ١ — المنافسة التجارية غير المشروعة ١
- ٢ — اتخاذ الاسم الشخصى واللقب اسما تجاريا ٢
- ٣ — التجريد من الاسم المستمد من الاسم المدنى ٣
- ٤ — شطب الاسم التجارى ٤
- ٥ — سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض ٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	اسم تجارى
		(١) المنافسة التجارية غير المشروعة :
		١ — إعتبار وجود تشابه بين إسمين تجاريين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين منافسة غير مشروعة .
٦٥١	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩)
		(٢) إلتخاذ الإسم الشخصى واللقب إسمًا تجاريًا :
		٢ — حق كل تاجر في إلتخاذه إسمًا تجاريًا له تمييز محله عن غيره .
٧٦٣	١١٥ ع ٢٤	(الطن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٣) التجريد من الإسم التجارى المستمد من الإسم المدنى :
		٣ — كونه مستمدًا من إسم التاجر المدنى لا يتأدى معه تجريده منه لمجرد التشابه بينه وبين أسماء آخرين . هناك وسائل لدواء الخلط أو اللبس أو المنافسة غير المشروعة .
٧٦٣	١١٥ ع ٢٤	(الطن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٤) شطب الإسم التجارى :
		٤ — لا خطأ في رفض المحكمة طلب شطب لفظ من السجل التجارى إذا كانت قد أقامت قضاها على أنه إسم تجارى وليس بعلامة تجارية .
٧٦٣	١١٥ ع ٢٤	(الطن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٥) سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض:
		هـ - سلطة محكمة الموضوع في تحرى الواقع في شأن اللفظ المتنازع على استعماله كإسم تجارى واستخلاصها أنه لقب إشتهر به والد الطرفين تلقوه وحملوه عنه واشتهروا به لأسباب سائغة لا تناقض شيئاً مما أوردته بشأنها تحسره رقابة محكمة النقض عليها في تحصيل هذا الواقع .
٧٦٣	١١٠ ع ٣	(الطنن رم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ...

— ٥١ —

اعلان

رقم البند

- ١ - كيفية الإعلان ١-٥
- ٢ - الأوقات الجائز إجراء الإعلان فيها ٦
- ٣ - المحل الذي يحصل فيه الإعلان
- ٤ - الإعلان في الوطن المختار ٧-٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والهـ د	اعلان
		(١) كيفية الاعلان :
		١ - وجوب بيان المحضر الخطوات التي سهقت تسليم الصورة إلى وكيل المطلوب إعلانه إفعال ذلك يبطل ورقة الإعلان. الم ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .
٥٤٠	٨٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٢ - إفعال المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه عند تسليم ورقة الإعلان إلى من ذكرها بالم ١٢ مرافعات يبطل الورقة . الم ٢٤ مرافعات . مثال لإعلان إخوة وزوجة .
٧٠٣	٨١ ع ٣	(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
٥٤٥	٨٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		٣ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في الم ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المواد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة لا محل معه للتمسك بعدم وصوله ولو مع ادعاء أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة .
١٩٩	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		٤ - عدم إيجاب الم ١٢ مرافعات على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان . غاية ما تطلبه إرسال المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وإثباته في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد . إفعال إرفاق الإيصال لا ينفي واقعة الإخطار ذاتها .
٨٧٩	١٣٣ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٥	٢٤٨٣	٥ - عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٤ مرافعات من تسليم صحف الطعون إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم يبتل الإعلان . الم ٢٤ مرافعات . (الطن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) الأوقات الجائز إجراء الاعلان فيها :
		٦ - الم ٨ مرافعات حددت الساعات التي يجوز إجراء الإعلان في خلالها بأنها الفترة بين الساعة ٧ ص - الساعة ٥ م ولم تفرق الم ٣٨٠ بين الإعلاني لنفس الخصم أو في موطنه أو المختار . إنتقال المحضر إلى مكتب المحامي المتخذ محلا مختارا لإعلان الخصم في الساعة ٣ و ٥٥ م ووجود مطلقا يجيز الإعلان إلى جهة الإدارة . (الطن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
١٦١	٢٤٨٣	(٣) المحل الذي يحصل فيه الاعلان :
		الإعلان في الموطن المختار :
		٧ - شرط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن في ورقة إعلان الحكم . الم ٣٨٠ مرافعات . (الطن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ...
٨٤	١٤١٢	(الطن رقم ٣٣١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
٨٣٤	٣٤١٢٧	٨ - ذكر المطعون عليه موطنه الأصلي ومحل المختار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه يجيز إعلانه في هذا المحل . الم ٣٨٠ مرافعات (الطن رقم ٣٣١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
٨٣٤	٣٤١٢٧	

— • • —

افلاس

رقم البند

١ - حكم إشهار الإفلاس

أنه في مباشرة المعلن للدعوى ١

٢- إختصاص وكيل الدائنين في الدعوى والإجراءات التي توجه
ضد التفليسة

”عدم إختصاصه“ ”جزاء ذلك“ ٢

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		افلاس
		(١) حكم إشهار الافلاس :
		«أثره في مباشرة المفلس للدعاوى :
		١ — غل يد المفلس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال إلا أن تكون من قبيل الإجراءات التحفظية . ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني محظور عليه . التقرير بالطعن بالنقض ليس مجرد إجراء تحفظي . التقرير به من المفلس دون وكيل الدائنين . غير مقبول . (الطن رقم ٣٥٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)
١٥٤	٢٢ ع ١	
		(٢) عدم اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والاعراض التي توجه ضد التفليسة :
		«الجزاء» :
		٢ — الم ٢١٧ من قانون التجارة وإن أوجبت اختصاصه إلا أنها لم ترتب جزاء على إغفال هذا الإجراء . كل ما يترتب عليه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر في مواجهة وكيل الدائنين .
٢٣٢	٣٦ ع ١	(الطن رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٩)

الالتزام

١ - مصادر الالتزام :

العمل غير المشروع (ر . مسئولية)

٢ - آثار الالتزام :

- (أ) التنفيذ بطريق التعويض (ر . تعويض)
(ب) الشرط الجزائي (ر . شرط جزائي)
(ج) الفوائد (ر . فوائد)

٣ - الأوصاف المعدلة لآثار الالتزام :

تعدد طرق الالتزام
"عدم القابلية للاقسام" (ر . نجزة)

٤ - انتقال الالتزام :

حوالة الحق (ر . حوالة)

٥ - إقضاء الالتزام :

إقضاء الالتزام بما يعادل إيفاء به :

- (أ) الإجابة (ر . إجابة)
(ب) المقاصة (ر . مقاصة)

إقضاء الالتزام دون الإيفاء به :

- (أ) استحالة التنفيذ (ر . استحالة التنفيذ)
(ب) التقادم المسقط (ر . تقادم)

(ر . إثبات)

٦ - إثبات الالتزام :

التماس اعادة النظر

١ - وجوه الالتماس

رقم البد

” الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه “)

٢ - آثار الالتماس ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	التماس اعادة النظر
		<p>وجوه الالتماس :</p> <p>«الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه».</p> <p>١ — كونها في الأصل من وجوه الالتماس . متى يصير كل منهما وجها للتقضى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩)</p> <p>٢ — آثار الالتماس :</p> <p>٢ — صدور حكم بتثبيت ملكية المطعون عليها للقدر الذى تدعيه في سنة ١٩٣١ . رفع الطاعن إلتماسا عن هذا الحكم والقضاء بعدم قبوله في سنة ١٩٣٣ . تمسكه في سنة ١٩٤٧ باكتال تقادم جديد له إثر صدور الحكم الأول . لا ينقطع بالالتماس المرفوع منه .</p> <p>(الطعن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)</p>
٥٩٧	٩٠-٣ع	
٥٢٨	٨٠-٢ع	

- ٦١ -

انابة

رقم البند

انتقادها ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إذابة
		<p>إنعقادها :</p> <p>١ - الم ٢/١٨٧ مدني قديم والم ٣٥٩ مدني جديد لم تشترط أن يكون النائب لديه طوقا في الاتفاق الذي يتم بين النائب والمخاب كما لم تشترطا للقبول شكلا خاصا ولا وقتا معيننا بل يكفي لقيامها بالنسبة للنائب لديه أن يقبلها ما دام لم يحصل العدول عنها من طرفها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)</p>

أهلية

موارض الأهلية :

الغفلة :

رؤ البند

(أ) تعريفها ١

(ب) مثال لتصرفات تنأى عن مجال الغفلة ٢

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	أهلية
		عوارض الأهلية : "الغفلة" : (١) تعريفها :
		١ - هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يثبت في معاملاته مع الغير . (الطن رقم ٤ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٩)
١١٣	١٦ ع ١	(ب) مثال لتصرفات تنأى عن مجال الغفلة :
		٢ - تصرفات ترددت بين أم وولديها دون أن يكون في تباينها مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك . قيام اعتبارات من شأنها أن تدفع عن تصرفاتها شبه الاستئثار أو التسلط عليها . صدورها عن مصلحة إرثاتها هي جدية بالاعتبار . أخذ الحكم الأم بها والاستناد إليها لتوقيع الحجر للغفلة يجعله مقاما على أساس مخالف للقانون . (الطن رقم ٤ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩)
١١٣	١٦ ع ١	

— ٦٥ —

أوامر الأداء

الطمن فيها :

رقم البند

١

” استئناف الحكم الصادر في المعارضة “ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أوامر الأداء
		الطعن فيها :
		إستئناف الحكم الصادر في المعارضة :
		١ - وجوب رفع الإستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء بتكليف بالحضور لإبريضة الم ١١٨ ٤٠٥٦/٢ و ٤ و ٨٥٥ مرافعات .
٢٨١	٢٤٥٩	(الطعن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠ أبريل ١٩٥٩) ...

(ب)، (ت)

تأمين .	بيع .
تأمينات عينية .	
تجزئة .	
تسجيل .	
تعويض .	
تقديم .	
تمويل .	
تنفيذ .	
تنفيذ عقارى .	

بطلان	: (ر . ذكر بموضمه فى كل باب) .
بورصة	: (ر . بيع بند ١٠) .
بنية	: (ر . اثبات بند ٣ - ٦) .
تحقيق	: (ر . اثبات بند ٣ - ٦) .
تركة	: (ر . ملكية بند ٣ - ٤) .
تسجير جبرى	: (ر . تمويل بند ٣) .
تسليم	: (ر . بيع بند ٢ - ٦) .
تشريع	: (ر . قانون بند ١ - ١٢) .
تشريعات الحرب	: (ر . حرب بند ١) .
تصفية	: (ر . ملكية بند ٢ - ٣) .
تفسير	: (ر . قانون بند ٩ - ١١) .
تقاييل	: (ر . حكم بند ٤٩) .
تقرير تلخيص	: (ر . حكم بند ٣ - ٤ دوى بند ٦ - ١١) .
تكليف بالحضور	: (ر . استئناف بند من ١١ - ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، اعلان بند من ١ - ٦٤٤) .
تلك بمضى المدة	: (ر . تقديم بند ١ - ٣) .
تنبيه نزع ملكية	: (ر . تنفيذ عقارى بند ١) .
توكيل	: (ر . محاماه بند ١ - ٤) .

بيع

رقم البند

الفصل الأول : أركانه :

المحل " شرط وجود البيع "

" بيع الأروال المستقبلية ١

الفصل الثاني : آثاره :

(١) التزامات البائع

(أ) الإلتزام بتسليم المبيع :

تعريفه ٢

تسليم أقطان ٣

موضوعه — البيع بوصفه المتفق عليه —

" البيع بالينة " ٤-٦

(ب) الإلتزام بالضمان :

ضمان التعرض ٧

(٢) إلتزامات المشتري

الإلتزام بدفع الثمن ٨

الفصل الثالث : بعض أنواع البيوع :

(١) بيع السفينة ٩

(٢) البيع في البورصة " عمليات

الآجلة " ١٠

(٣) البيع C. I. F ١١

(٤) بيع المريض مرض الموت ١٢

الفصل الرابع : إشتباه البيع بعقود أخرى :

إشتباه البيع بالوصية ١٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع
		الفصل الأول — أركانه :
		المحل " شرط وجود المبيع "
		" بيع الأموال المستقبلية "
		١ — جواز بيع المحاصيل المستقبلية . الم ١٣١ مدني . مثال بيع محصول قطن . (الطعن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١
		الفصل الثاني — آثاره :
		(١) التزامات البائع :
		(١) الالتزام بتسليم المبيع :
		" تعريفه " :
		٢ — تسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به . الم ٣٤٥ مدني . (الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ... ٧٦ ع ٢ ٤٩٩
		" تسليم أقطان " :
		٣ — إمتطهار محكمة الموضوع نية المتعاقدين واستخلاصها من أوراق الدعوى أن يوما معيناً هو الميعاد الذي تخلف البائع فيه عن تسليم باقي كمية القطن المبعة والذي يحق فيه لاشرى ممارسة حقه في الشراء وإجراء المحاسبة على هذا الأساس . تقدير موضوعي ينأى عن رقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ... ٨٩ ع ٣ ٥٩٠ (الطعن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	موضوعه - المبيع بوصفه المتفق عليه :
		” البيع بالعينة “ :
		٤ - وجوب تسليم مبيع مطابق للعينة المتفق عليها . ليس للبائع الذي لم يف بهذا الالتزام أن يطالب المشتري بالثمن . الم ٤٢٠ مدني .
٥٦٧	٣٠٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		٥ - الم ٣٤ من القرار الوزاري ٤٢/٨١ بشأن تنظيم التعامل بالجملة في سوق البصل بالاسكندرية لا يتأدى منها أن البيع وقد أصبح معلوما للمشتري بمعايته إياه فإنه يتمتع عليه الادعاء بعد ذلك أن البيع كان بيعا بالعينة .
٥٦٧	٨٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		٦ - فحص محكمة الموضوع للعينة ومقارنتها بالبضاعة المبيعة . اعتبارها البضاعة مطابقة للعينة . ليس في استظهارها وجود اختلاف طفيف بين البضاعة والعينة ما ينفي المطابقة طالما أنها انتهت بمالها من سلطة التقدير إلى عدم الاعتداد بهذه الفروق
٦٥٩	٩٩ ع ٣	(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩)
		(ب) الالتزام بالضمان :
		” ضمان التعرض “ :
		٧ - إلتزام البائع بالامتناع عن كل تعرض من جانبه للمشتري في حيازته للبيع سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا . الم ٤٣٩ مدني
٨١٠	١٢٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) التزامات المشتري :
		الالتزام بدفع الثمن :
		٨ — التزام البائع بالامتناع عن التعرض للمشتري يقابله التزام المشتري بأداء الثمن . تخويل المشتري حق حبس الثمن حتى يتمتع التعرض . الم ٢/٤٥٧ د .
٨١٠	٣ ع ١٢٢	(الطعن رقم ١٢٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
		الفصل الثالث — بعض أنواع البيوع :
		(١) بيع السفينة :
		٩ — اشتراط تخصيصها للقيام بسفريات في أعالي البحار أو قيامها بذلك فعلا على وجه الاعتياد لإخضاعها لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها . خطأ في تفسير الم ٣ ق التجارة البحرية
٢٩٥	٢ ع ٦٢	(الطعن رقم ٥٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ٧ مايو ١٩٥٩)
		(٢) البيوع في البورصة " العمليات الآجلة " :
		١٠ — لا عمل للتحدى بالم ٢/٧٣ من القى التجارى إذا كانت محكمة الموضوع قد امتنعت أن البيع وارد على صفقة من القطر .
		مزروعة فعلا ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة وخلعت في قضائها إلى أن العقد لا ينطوى على أعمال المضاربة المكشوفة المقصود بها مجرد الإفادة من فروق السعر .
٦٤١	٣ ع ٩٧	(الطعن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩)

رقم المقنة	رقم القامدة والعدد	
		(٣) البيع السيف C.I.F :
		١١ — من أحكامه أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول
٧٨٣	١١٧ ع ٣	(الطن رقم ٢٣١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ...
		(٤) بيع المريض مرض الموت :
		١٢ — (إحالة إلى مرض موت) .
		الفصل الرابع — اشتباه البيع بعقود أخرى :
		إشتباه البيع بالوصية :
		١٣ — الطعن على العقد بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه في حقيقته وصية لو ارث والامتدلال على ذلك بقرائن منها شكل العقد وصيغته وعدم دفع الثمن المسمى فيه — رد الحكم على ذلك بقوله إن العقد في صياغته منجز لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهري ولا يواجهه في حقيقته
٦٦٨	١٠١ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ...

تأمين

رقم البند

حق شركة التأمين في الرجوع على الغير

أساسه ١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	تأمين
		١ - حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله في وقوع الخطر المؤمن منه . لا مجال لتأسيسه على دعوى الحلول . علة ذلك ؟ إقامته على أساس من الحوالة . شرطها في القانون المدني القديم رضاء المدين بذلك كتابة . الم ٣٤٩ مدني قديم . عدم توافره في واقعة الدعوى . القضاء بعدم قبولها . (الطعن رقم ٢١٧ سنة ١٤ ق - جلسة أول يناير ١٩٥٩)
١٤	١ ع ١	

تأمينات عينية

رقم البدل

حقوق الامتياز ١

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	تأمينات عينية
		حقوق الامتياز :
		١ - تمسك مصلحة الضرائب بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين . حقها في تتبعها في أى يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء المعجز العقارى وشطب التسجيل . هو دفاع جوهرى . إغفاله وعدم الرد عليه يعيب الحكم بالقصور .
٦٤	١٤٨ ع	(الملن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩)

تجزئة

رفر البند

موضوع قابل للتجزئة :

مثال ١

موضوع غير قابل للتجزئة :

مثال ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تجزئة
		موضوع قابل للتجزئة:
٢٥	١٤٢	١ - الحكم الصادر بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطبان في تركة موضوع قابل للتجزئة (الطن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق - جلسة أول يناير ١٩٥٩)
		موضوع غير قابل للتجزئة :
٥٤٥	٢٨٣	٢ - طلب وقف حجية إعلام شرعى موضوع غير قابل للتجزئة (الطن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)

تسجيل

رقم البيت

تسجيل عقد القسمة :

أزه ١

رسم التسجيل :

(أ) طيحت ٢

(ب) الواقعة المنشئة له ٣

(ج) أتر ذلك ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تسجيل
		تسجيل عقد القسمة : ” أثره “ .
		١ — مؤدى نص الم ١٠ من الق ١١٤/٤ الخاص بالشهر العقاري أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشروع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل . وإذا كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائدة الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت . اعتباره بذلك ممتازا عن هذا الحق الذي شرع لفائدته .
٤٣	١ ع ٥ ...	(الداعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩) ...
		رسم التسجيل : (١) ” طبيعته “
		٢ — هو في حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها بمناسبة ما يقدم عنها من محركات بطلب تسجيلها .
		(ب) ” الواقعة المنشئة له “
		٣ — هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية لأن المشرع أوجب تحصيله وقتئذ .
		(ج) ” أثر ذلك “
		٤ — تحديد فئة هذه الضريبة ونفا للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد برفعها قبل إتمام التسجيل .
٦٩٩	١٠٧ ع ٣ ...	(الطعن رقم ١٩٧ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩) ...

تعويض

١ — استحقاقه :

ورقم الهند

١ شرط الإعذار

٢ — تقديره :

- ٢ (أ) مسألة واقعية
- ٣ (ب) سلطة محكمة الموضوع
- ٤ (ج) تقديره عن فصل تصفى
- ٥ (د) الضرر المادى والأدنى
- ٦ (هـ) الضرر المحقق والاحتمالى

٣ — الشرط الجزائى :

• شرط استحقاق الشرط الجزائى

٧ "الضرر" "عبء إثبات الضرر"

٤ — مسائل عامة :

• صناع دعوى التعويض

٨ "مدى الحماية المقررة بالم ١ من المرق ٤٥/١١٤"

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تعويض
		(١) استحقاقه :
		شرط الإعذار :
		١ - النى على الحكم مخالفته الم ١٥٧، ١٥٨ مدنى فيما توجبانه من إعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض غير مشج ولا مصلحة فيه إذا كان قد قضى بالتعويض فعلا واقتصر الطن على طلب زيادته تبعا لتحديد تاريخ التخلف عن الوفاء .
٥٩٠	٣ ع ٨٩	(الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ - جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		(٢) تقديره :
		(١) مسألة واقعية :
		٢ - تقدير التعويض مسألة واقعية يستقل بها قاضى الموضوع .
٥٠٥	٢ ع ٧٧	(الطن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		(ب) سلطة محكمة الموضوع :
		٣ - سلطة محكمة الموضوع فى تحديد مقدار التعويض . إطراحها لأسباب سائغة الأرقام المقدمة من المضرور تحديداله . حسبها تبيان أن المبلغ الذى قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبي وأنه تعويض له عما تكبده وناله .
٧٥٠	٣ ع ١١٣	(الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تقديره من فصل تعسفى :
		٤ - سلطة محكمة الموضوع المطلقة فى تقديره على هدى العناصر اللى تشير إليها فى حكمها واللى تستوجب الم ٣٩ ق ٣١٧/٥٢ مراعاتها عند التقدير . (الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٥٩)
٨٦٦	٣٤١٣٢	
		(د) الضرر المادى والأدبى :
		٥ - لا يعيب الحكم إدماج الضرر المادى والأدبى معا وتقديره التعويض عنهما جملة بغير تخصيص . (الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣ ديسمبر ١٩٥٩)
٧٠٠	٣٤١١٣	
		(هـ) الضرر المحقق والاحتمالى :
		٦ - لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من مكافآت طالما أن نظره بنى على أن الضرر المدعى به فى هذا الصدد احتمالى وليس محقق الوقوع . (الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣ ديسمبر ١٩٥٩)
٧٥٠	٣٤١١٣	
		(٣) الشرط الجزائى :
		شروط استحقاق الشرط الجزائى :
		الضرر . "عبء إثبات الضرر" :
		٧ - وجود الشرط الجزائى يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين ولذلك يفترض وقوع الضرر ولا يكلف الدائن إثباته وعلى المدين إذا ادعى أن الدائن لم يلحقه أى ضرر أن يثبت ذلك . (الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩)
٦٤١	٣٤١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>(٤) مسائل عامة :</p> <p>سماع دعوى التعويض :</p> <p>” مدى الحماية المقررة بالم ١ من المرق ١١٤ / ٤٥ “ .</p> <p>٨ — إصدار وزير التموين بمقتضى السلطة المخولة له من الحاكم العسكري لقرار بالامتلاء لدى الطاعن على دهميه . رضوخ الطاعن لهذا القرار وعدم منازعته في أسبابه ومبرراته أوفى مدى ملاءمته للنفعة العامة أو الضرر الناجم عنه . إذمانه له وعدم مطالبته بالتعويض عنه . تأسيسه طلب التعويض عما نسيه إلى وزارة الصحة باعتبارها الجهة المستفيدة من القرار العسكري من تقصير موظفيها في المحافظة على الدهميه حال انتفاعهم بسكنائها مما أدى إلى تلفها . عدم انطباق المرق ١١٤ / ٤٥ على الدعوى على هذه الصورة . خطأ الحكم القاضي بعدم سماع الدعوى إستنادا إلى هذا المرسوم .</p>
٢٢٥	٢٤٥٠	(الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)

تقادم

رقم البند

الفصل الأول : التقادم المكسب :

- (١) الخوازة • صفاتها "الهدرة" ... ١
- (٢) التقادم التامى

- (١) السبب الصحيح
- ٢ "المقصودية" ...
- (ب) كسب الحق العمى ... ٣

الفصل الثانى : التقادم المسقط :

- (١) حساب المدة ٤—٥
- (٢) فى الصرائب والرسوم

- (١) ميثاق ٦
- (ب) أن ذلك ٧
- (٣) فى القوائد ٨

الفصل الثالث : قطع التقادم :

- (١) القاعدة ٩
- (٢) التنبه ١٠—١٢
- (٣) المطالبة الجزئية ١٣
- (٤) خطاب الدعوى ١٤

الفصل الرابع : أحكام التقادم فى الأفعال الجرمية ١٥

الفصل الخامس : إثبات التقادم ١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقادم
		الفصل الأول . التقادم المكسب :
		(١) الحيازة . صفاتها . "الهدوء" .
		١ — اعتبار الحيازة غير هادئة إذا بدت بالإكراه . بدء الحائز وضع يده هادئا . التعدي عليه أثناء الحيازة . لا يشوبها . (الطن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ٥٢٨ ٢٤٨٠
		(٢) التقادم الخمسى .
		(١) السبب الصحيح "المقصود به" :
		٢ — هو التصرف الصادر من غير مالك . ثبوت أن المقدار المدعى تملكه بالتقادم الخمسى لا يدخل فى سند تملك الحائز . لا يجوز تملكها بهذا النوع من التقادم . إعتباره مقتصبا من وضع يده يجرى فى حقه بشأنه أحكام التقادم الطويل . (الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩) ٧٠٣ ٣٤١٠٨
		(ب) كسب الحق العينى :
		٣ — التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق العينى لا يمكن أن يودى إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النية . (الطن رقم ١٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩) ٦٨ ١٤٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل الثاني : التقادم المسقط :
		(١) حساب المدة :
		٤ - حساب التقادم فيما قبل القانون المدني الجديد بالتقويم المهجري ما لم ينص على خلاف ذلك . مثال لرسوم الدفعة والتعويض المدني سقوط حق الخزنة في المطالبة بها بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر الم ٢٤ ق ٣٣/٤٤ أنها ميلادية .
		٥ - سقوط الحق في المطالبة برسوم الدفعة المستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد بخمس سنوات هجرية (الطن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق - جلة ٣ ديسمبر ١٩٥٩) ١١٠ ع ٣ ٧٢٢
		(٢) في الضرائب والرسوم :
		(١) "مبناه"
		٦ - عدم قيامه على قرينة الوفاء وإنما على عدم إرهاب المدين بتراكم الديون عليه . (ب) "إثر ذلك"
		٧ - جواز التمسك به رغم المنازعة في الالتزام والامتناع عن الدفع . (الطن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق - جلة ٣ ديسمبر ١٩٥٩) ١١٠ ع ٣ ٧٢٢
		(٣) في الفوائد :
		٨ - سقوط الحق في المطالبة بها طبقا لنص الم ٢١١ مدني قديم ، ٣٧٥ مدني جديد . الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم . لا مبلغ معين . لا يحيل مدة التقادم الخاص بها من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . علة ذلك . (الطن رقم ٥ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ٤٢ ع ١ ٢٦٩

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الفصل الثالث . قطع التقادم :	
(١) القاعدة	
٩ - إشتراط أن يتوافر في الورقة التي تقطع . مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده أو انقضاؤه . مثال لالتماس قضى بعدم قبوله .	
(الطنن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)	٢٤٨٠
(٢) التنبيه :	
١٠ - إعتبار التنبيه على يد محضر قاطعا للتقادم في القانون المدنى الملقى .	
١١ - التنبيه الذى يسبق المطالبة بأداء رسم الدفعة لا يكفى فيه أن يكون بخطاب عادى بطريق البريد . الأمر العالى سنة ١٨٨٠ م ، ٢٥ ق ٣٩/٤٤ .	
١٢ - الم ٢٣ من الق ٥١/٢٢٤ تميز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . نصها مستحدث لا يسرى على الوقائع السابقة عليه .	
(الطنن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣ ديسمبر ١٩٥٩)	٣٤١١٠
(٣) المطالبة الجزئية :	
١٣ - اعتبارها قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي الدين ما دام أنها قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في الباقي وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين ويجمعهما في ذلك مصدر واحد .	
(الطنن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)	٣٤١١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٤) شطب الدعوى:
		١٤ — إنتاج الدعوى المشطوبة في ظل قانون المرافعات القديم كافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم ما دام لم يتخذ بشأنها إجراءات سقوط الحصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون .
٧٥٦	١٠٤ ع ٣	(الطن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ...
		الفصل الرابع — أحكام التقادم في الأفعال الجرمية:
		١٥ — التهريب والتصدير والإخراج في تعبير اللائحة الجرمية لا يعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية . إنطباق أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني على هذه الأفعال . علة ذلك .
٦٢٩	٩٥ ع ٣	(الطن رقم ٢٧٦ سنة ٢٥ — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...
		الفصل الخامس — إثبات التقادم :
		١٦ — جواز الاعتماد في إثبات وضع اليد على أقوال وردت في شكوى إدارية .
٧٠٣	١٠٨ ع ٣	(الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩) ...

تموين

(١) المعارضة في قرارات لجان التقدير المقورة في المرق ٤٥/٩٥ :

رقم البد

١ (١) ماهيتها

٢ (ب) ولاية المحكمة بنظرها

٣ (٢) تسعير جبرى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تموين
		(١) المعارضة في قرارات لجان التقدير المقررة في المرق ٤٥/٩٥ : (١) ماهيتها : ١ - ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه في قانون المرافعات . هي طعن من نوع خاص له إجراءات متميزة تحكمه أحكام موضوعية محددة . لا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام المرق ٤٥/٩٥ .
		(ب) ولاية المحكمة بنظرها : ٢ - لا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار لجنة التقدير قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم ما إذا كان قد صدر بموافقة أحكام المرق ٤٥/٩٥ أم بخالفته فهى ليست مطلقة عكس الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض الأصلية . (الطعن رقم ١٩٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩) ... ١٨ ع ١٢٨
		(٢) تسعير جبرى : ٣ - تحديد وزارة التموين بواسطة لجان التسعير الجبرية سعرا لبذرة القطن وإضافة زيادة عليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للصاين في ظل الدستور المائى . هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن . هى فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء . اعتبار هذه الزيادة فروق أسعار وإجازة تحصيلها . خطأ . (الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ... ٦٧ ع ٤٤١

تنفيذ

أحكام عامة :

رقم البند

في السند التنفيذي وما يتصل به :

(١) في إطلاع السند التنفيذي

١ زاء إغفاله أو عدم مراعاة أوضاعه

٢ عدم ضرورة إعلان المدين بما عداه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	تنفيذ
		<p>أحكام عامة :</p> <p>” في السند التنفيذي وما يتصل به “ :</p> <p>(١) في إعلان السند التنفيذي :</p> <p>” جزاء إغفاله أو عدم مراعاة أوضاعه “ .</p> <p>١ — إغفال إعلان السند التنفيذي والتنبيه على المدين بالوفاء أو عدم مراعاة الأوضاع التي تتطلبها القانون في الإعلان وإن كان يترتب عليها البطلان ، إلا أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ١٠٥ ع ٣ ٦٨٨</p> <p>(٢) عدم ضرورة إعلان المدين بما عداه :</p> <p>٢ — كفاية إعلان المدين بصورة السند التنفيذي وعدم ضرورة إعلانه بما عداه من الأوراق الخاصة بتحويل الدين . م ٤٦٠ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ١٠٥ ع ٣ ٦٨٨</p>

تنفيذ عقارى

رقم البند

١ - تنبيه نزع الملكية :

جزاء عدم إعلانه ١

٢ - الحائز :

حقونه ٢

٣ - إجراءات البيع :

(أ) التعديل في شروط البيع ٣

(ب) المزايدة ٤

(ج) تقويض الثمن ٥

٤ - قاضى البيوع :

(أ) اختصاصه ٦

(ب) سلطته عند نظر طلب الوقف الجوازى ٧

(ج) الطعن في الحكم الصادر منه برفض طلب الوقف ٨

٥ - حكم مرسى المزاد :

مدى جية الحكم الصادر ضد المدين المزروع ملكيته

قهل تسجيل حكم مرسى المزاد على الراسى عليه المزاد ... ٩

٦ - مسائل عامة :

الأحكام المادوية في دعوى نزع الملكية قبل صدور

قانون المرافعات الجديد ١٠

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		تنفيذ عقارى
		(١) تنبيه نزاع الملكية :
		”إعلانه“ ”جزاء عدم الإعلان“ .
		١ — الإعلان المترتب على عدم إعلان المدين بتنبيه نزاع الملكية لشخصه أو في موطنه لا يتعلق بالانظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين .
٦٨٨	٣٤١٠٥	(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
		٢ الحائز :
		”حقوقه“ .
		٢ — دفع المدين التى يجوز للحائز أن يتمسك بها بالشروط المبينة بالم ١٠٧٣ مدنى هى الدفع المتعلقة بموضوع الدين ذاته ووجوده ولا علاقة لها بإجراءات التنفيذ الشكلية التى نص عليها قانون المرافعات .
٦٨٨	٣٤١٠٥	(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
		(٣) إجراءات البيع :
		(١) ”التعديل فى شروط البيع“ .
		٣ — اعتماد محكمة القسمة لتقدير الخبير لثمن المال المطلوب بيمه لعدم إمكان قسمته عينا لا يعتبر تعديلا فى شروط البيع فى مفهوم الم ٦٦٤ مرافعات . علة ذلك ؟ أن التعديل فى شروط البيع بحسب الأحكام الواردة فى الم ٦٤٢ وما بعدها مرافعات لأنما يكون بحكم من المحكمة إذا كان الثمن الأسمى الوارد فى قائمة شروط البيع محلا للاعتراض ممن لهم الحق قانونا .
١٣٤	١٩٤١	(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		(ب) "المزايدة".
		٤ — عدم انطباق الفقرات الأولى من الم ٦٦٤ مرافعات على الشريك الذي يطلب انتهاء حالة الشيوخ والحصول على حصته في المال الشائع عينا أو ما يقابلها نقدا . انطباق حكم الفقرة الأخيرة منها عليه .
١٣٤	١٩ ع ١	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)
		(ج) "تنقيص الثمن".
		٥ — قضاء الحكم بالسير في إجراءات المزايدة مع تنقيص خمس الثمن لا العشر . خطأ وارد فيما زاد عن حاجته ما دام أن مناط الفصل في الخصومة في خصوصية الدعوى هو وقف البيع أو السير فيه وأن قدر التنقيص لم يكن محل نزاع . على قاضي البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن لأن خطاب الشارع موجه له .
١٣٤	١٩ ع ١	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)
		(٤) قاضي البيوع :
		(١) "اختصاصه".
		٦ — تنوّه بحسب قيمة العقارات التي يجري بيعها . كونه قاضيا جزئيا تارة وتمثيلة المحكمة الابتدائية تارة أخرى . حلوله محلها في البيوع الخاضعة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار . منها اختصاصه بنزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري بيعها أو تحديد سلطته بصفته قاضيا للأمر المستعجلة . تخصيصه بالقضاء المستعجل فيما نصت عليه الم ٦١٨ مرافعات . ممارسته له بطريق التبعية للتنفيذ على العقار .
٣٧٧	٥٨ ع ٢	(الطن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القامد: والعدد	
		(ب) "سلطته عند نظر طلب الوقف الجوازي" :
		٧ - تشبيه المشرع له بقاضي الأمور المستعجلة فيما يتعلق بتحديد السلطات المخولة له في هذه الحالة لا يسبغ عليه صفة قاضي الأمور المستعجلة فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على هذا الأساس .
٨٤٥	٣٤١٢٩	(الطن رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		(ج) "الطن في الحكم الصادر منه برفض طلب الوقف" :
		٨ - في الوقف الوجوبي : جائز استئنافه الم ٦٩٢ مرافعات . في الوقف الجوازي : عدم جواز استئنافه سواء صدر قبل حكم مرسى المزاد أو اقترن به .
٨٤٥	٣٤١٢٩	(الطن رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		(د) حكم مرسى المزاد :
		مدى حجية الحكم الصادر ضد المدين المتزوج ملكية قبل تسجيل حكم مرسى المزاد :
		٩ - اعتباره حجة على الراي عليه المزاد . هو خلف خاص للدين . اعتباره ممثلا في شخص البائع له في الدعوى المقامة ضده باستحقاق آخر لجزء من العين . لا عبرة بعدم تسجيل صحيفة الدعوى أو الحكم أو كونه ابتدائيا . تمسك المشتري بالمزاد بملكية الجزء المحكوم به يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لا يؤدي إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسي إذا توافرت شروطه .
٦٨	١٤٩	(الطن رقم ١٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	(٦) مسائل عامة :
		الأحكام الصادرة في دماوى نزع الملكية قبل صدور قانون المرافعات الجديد :
		١٠ - استمرار السير فيها طبقا لنصوص قانون المرافعات القديم الم ٢/٤ من قانون الإصدار. عدم اعتبار طلب وقف الإجراءات لسقوط الحكم المنفذ به بمضى المدة المقدم في ظل قانون المرافعات الجديد داخلا في الاستثناء المنصوص عليه في الم ٢/٤ اعتباره طلبا له كيان خاص ووجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .
٨٤٥	٣٤١٢٩	(الطعن رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق - جلسته ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

(ج) ، (ح)

- جماړك .
- حراسه .
- حرب .
- حكم .
- حوالة .

-
- حائز : (ر . تنفيذ مفارې بند ٢) .
 - حجيه الأمر المقضى : (ر . اختصاص بند ٧ تنفيذ مفارې بند ٩) .
 - حسن النية : (ر . تقادم نحمى بند ٢ — ٣) .
 - حق الامتياز : (ر . تأمينات عينية بند ١) .
 - حق الحبس : (ر . بيع بند ٨) .
 - حلول : (ر . تأمين بند ١) .
 - جيازة : (ر . تقادم بند ١ — ٣) .

جـ مـ اـ رـ كـ

١ - المخالفات الجمركية :

رقم البند

(١) مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧

١ من اللائحة الجمركية

٢ (ب) الإعفاء المقرر بالم ٣٨ من اللائحة الجمركية ...

٢ - المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية :

٣ "مبادما" "متى يبدأ"

٣ - طبيعة أفعال التهريب الجمركي :

عدم اعتبارها من قبيل الأفعال الجنائية

٤ "أثر ذلك على تقدم الدعوى"

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	بجوارك
		(١) المخالفات الجمركية :
		(١) مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧ من اللائحة الجمركية :
		١ - الإعفاء الوارد بها مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . الق ٥٤/٧٠٥ صدر مفسرا لذلك .
١٥٠	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٣٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
٢٩٠	٢٤٦١	(الطعن رقم ٢٣٧ سنة ٢٤ ق - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٦٠١	٣٤٩١	(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) الإعفاء المقرر بالم ٣٨ من اللائحة الجمركية :
		٢ - الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنمها وأوزانها مقروفيها .
٦٠١	٣٤٩١	(الطعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية :
		”ميعادها“ . ”متى يبدأ“ :
		٣ - الم ٥/٣٣ - ٦ من اللائحة الجمركية مفهوما أن المشرع أراد أن يخرج بها عن القواعد العامة لسريان مواعيد الطعن . عدم استلزامه إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده وعدم اشتراطه علمه به . جعله تاريخ إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم بدءا لسريان الميعاد الذي حدده لرفع المعارضة . إطلاق المشرع للنص وتعيينه على كل متهم له أو ليس له محل إقامة معلوم .
٥٤	١٤٦	(الطعن رقم ٣٥٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(٣) طبيعة أفعال التهريب الجمركي :
		”عدم اعتبارها من قبيل الأفعال الجنائية“ ”أثر ذلك على تقديم الدعوى“ .
		٤ — عدم اعتبار التهريب والتصدير والإخراج في تعبير اللائحة الجمركية من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية ، إنطباق أحكام تقديم الالتزام المقررة بالقانون المدني على هذه الأفعال . (الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩)
٦٢٩	٩٥ ع ٣	

حراسة

وفى البند

الحراسة القانونية :

(١) الحراسة على العقار المنزوع ملكيته ١

(٢) الحراسة العامة على أموال الريف الألمان ٢

سلطة الحارس : ٣-٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حراسة
		الحراسة القانونية :
		(١) الحراسة على العقار المتزوع ملكيته :
		١ — اختصاص قاضي اليوع بنزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري بيعها أو تحديد ملطته بصفته قاضيا للأمر المستعجلة . ممارسته لهذا الاختصاص فيما نصت عليه الم ٦١٨ مرافعات بطريق التبع للتنفيذ على العقار . (الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ ابريل ١٩٥٩)
٢٧٧	٥٨ ع ٢	
		(٢) الحراسة العامة على أموال الريخ الألمان :
		٢ — عدم جواز الطعن فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . إمتداد الحماية إلى الإجراءات التي تتخذ تنفيذا لهذه التصرفات من الموكل اليهم أمر التنفيذ . هل ذلك ؟ الم ١ من المرق ٤٥/١١٤ ، ٤٧/١٢٧ . (الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩)
٧٨	١١ ع ١	
		سلطة الحارس :
		٣ — تحديد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة لسلطة الحارس . م ٧٣٣ مدني .
		٤ — إذا تعدد الحراس ولم يرخص بانفرادهم بالعمل وجب عليهم أن يعملوا مجتمعين م ٢/٧٠٧ مدني . (الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
٥٤٠	٨٢ ع ٢	

حرب

أثر قيامها :

رقم البند

تشريعات الحرب

الأمران العسكريان ٣٩/٦ ٤١/١٥٨٤ ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حرب</p> <p>أثر قيامها :</p> <p>«تشريعات الحرب»</p> <p>«الأمران العسكريان ٣٩/٦ ، ٤١/١٥٨» .</p> <p>حظر تنفيذ العقود المبرمة مع دعايا الرينج الألمان في الأمرين العسكريين ٣٩/٦ ، ٤١/١٥٨ جاء مطلقا غير موقوف . لاسند للقول بأن تشريعات الحرب لم تفسخ هذه العقود وإنما أوقفت تنفيذها مؤقتا . حلة ذلك ؟</p>
٦٧٧	٣٤١٠٣	(الطعن رقم ٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٥٩)

حكم

رقم الوند

الفصل الأول : تقسيماته :

- (أ) الأحكام التحضيرية ١
- (ب) الأحكام التمهيدية ٢

فصل الثاني : ٤ :

- (أ) تلاوة تقرير التلخيص ٣-٤
- (ب) امم عضو النيابة الذي أبدى رأيه ٥

الفصل الثالث : إصداره : ٦

الفصل الرابع : بيانات التسيب :

- (أ) بيان الواقعة ٧
- تصور البيان... أمثلة (أ) في مرض الموت ٨
- (٢) في حيازة ... ٩
- (٣) في بيع ... ١٠

إغفال الرد مل دقاع جوهرى أو الرد عليه
ردا غير مؤد إلى قبه .

(إحالة إلى عيوب التذليل "القصور في التذليل")

- (ب) بيان نص القانون ١١
- (ج) كفاية الرد الضمنى أمثلة في ٤

- (١) فصل تعسفى ... ١٢-١٣
- (٢) بيع
- (د) عدم الترام محكمة الموضوع بتعقب

حجج الخصوم ١٤

- (هـ) تسيب الحكم الصادر في الاستئناف ١٥-١٦
- (و) تسيب الحكم الصادر في المعارضة ... ١٧

رقم البد

الفصل الخامس : عيوب التدليل :

الفرع الأول : القصور في التدليل : " ما بعد كذا "

" إغفال الرد على دفاع جوهرى
أو الرد عليه ردا غير مؤد إلى قهيه "

أمثلة : (١) فى طلب إلغاء جز

وشطب وتسجيل ١٨

(٢) فى فصل تصفى ١٩

(٣) فى فسخ ... ٢٠

(٤) فى مسئولية ... ٢١

(٥) فى بيع ... ٢٢-٢٣

(٦) فى طعن بصورية

عقد بيع ومآره

لوصية ... ٢٤

(٧) فى ملطه رب عمل

فى تنظيم منشأته... ٢٥

(٨) فى طلب إحالة

إلى التحقيق ... ٢٦

" مالا بعد كذا "

أمثلة : (١) فى تحديد أرباح

ممول ... ٢٧-٢٩

(٢) فى شفعة ... ٣٠

(٣) فى إثبات بنوة... ٣١

(٤) فى منافسة تجارية

غير مشروعة ... ٣٢

رقم الهبة

٣٣ (٥) في اسم تجارى

٣٤ (٦) في إفلاس ...

(٧) في ضريبة على

٣٥ فوائد ديون ...

٣٦ (٨) في تعويض ...

٣٧ (٩) في فصل تصفى...

الفرع الثانى : التناقض :

(١) التناقض بين الأسباب وبعضها الآخر ٣٨

(ب) انتفاء التناقض :

٣٩ أمثلة : (١) في شفعة ...

٤٠ (٢) في تفسير ...

٤١ (٣) في ومم دمنة ...

٤٢ (٤) في تعويض ...

الفرع الثالث : فساد الاستدلال :

” ما يهد كذلك “

٤٣ أمثلة : (١) في بيع ”سيف“ ...

٤٤ (٢) في قبول إجازة ...

” ما لا يهد كذلك “

٤٥ مثال في تعويض ...

الفرع الرابع : عطا الإستاذ :

” الخطأ المؤثر “

٤٦ مثال في تمك بالتقادم المكسب ...

رقم البند

الفصل السادس : فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :

(١) ما تريد فيه الحكم لا يعيبه :

أمثلة : (١) في وصية ... ٤٧...

(٢) في دفع بعدم قبول... ٤٨

(٣) في تقايل ... ٤٩...

(٤) في ملاحه طديونية... ٥٠

(٥) في منافعة تجارية

غير مشروعة... ٥١

(ب) الرد بأسباب ضمنية :

(إحالة إلى بيانات التسيب "كفاية الرد الضمني")

الفصل السابع : تساند الأدلة :

مناطق التساند... ٥٢

الفصل الثامن : الطعن في أحكام :

(١) المصلحة في الطعن ... ٥٣

(ب) القبول المانع من الطعن ... ٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		الفصل الأول : تقسيماته :
		(١) الأحكام التحضيرية :
		١ - الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف أحد الخصوم خلال ميعاد برفع النزاع المثار للقاضي المختص هو حكم في شقه الأخير تحضيري لا يحوز قوة الأمر المقضى .
١١٩	١٧ ع ١	(الطعن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩)
		(ب) الأحكام التمهيدية :
		٢ - الم ٢/٤ من ائ ٤٩/٧٧ بإصدار قانون المرافعات إذ نصت على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عنت الأحكام المنهية للحضومة كلها أو بعضها . لا يدخل فيها الأحكام التمهيدية .
١٩٤	٣٠ ع ١	(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩)
		الفصل الثاني : بياناته :
		(١) تلاوة تقرير التلخيص
		٣ - بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة ليس من البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم . الم ١١٦ ، ٣٤٩ مرافعات .
٨٤	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)
		٤ - خلوا الحكم من بيان حصول تلاوة تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر جلسات الدعوى التي صدر فيها هي الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة . م ٣٤٩ مرافعات .
٧٥٣	١٠٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه :
		٥ - عدم بيانه فى حكم صادر فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم إيضاح الحكم عن أن عضو النيابة الذى ورد اسمه فى ديماجه ممثلاً للنياية عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك رأى . بطلان الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات .
٥٨	١٤ ٧	(الطن رقم ١٢ سنة ٢٥ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) ...
٤٠٢	٢٤ ٦٣	(الطن رقم ١٣ سنة ٢٧ ق الأحوال شخصية - جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٥٥٢	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ٩ سنة ٢٧ ق الأحوال شخصية - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الثالث : إصداره :
		٦ - يجب أن يكون قاضى التحضير من بين القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى . غير لازم . ليس فى النصوص الخاصة بإجراءات الجلسة ولا بالأحكام وشرائط إصدارها ما يستلزم هذا الإجراء .
٨٤	١٤ ١٢	(الطن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الرابع : بيانات التسييب :
		(١) بيان الواقعة :
		٧ - لا يعيب الحكم الإشارة إلى وقائع منازعة فى دعوى أخرى كانت بالضرورة لازمة للفصل فى طلب تعويض طالما أنه لم يستند فى قضائه إلى وقائع أو دفاع خارج عن أوراق الدعوى ولا يستلزمه الفصل فيها .
٥٧٤	٣٤ ٨٧	(الطن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قصور البيان :
		(١) مثال في مرض موت :
		٨ - استخلاص محكمة الموضوع لإشهاد وطأة المرض وتزايد على البائعة من ظروف الدعوى وملايساتها ومن اعتزام زوجها والمشتري منها على أخذ تصديقها على البيع يوم وفاتها بمنزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته. هذا الطرف الأخير لا يدل بذاته على تزايد المرض في الفترة التي حصل فيها التصرف. إستناد الحكم إلى ذلك وإلى ظروف الدعوى دون تبيانها. قصور .
٤٧٦	٢٤٧٢ ...	(الطن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١ يونيو ١٩٥٩) ...
		(٢) مثال في حيازة :
		٩ - عدم تبيان محكمة الموضوع متى بدأ تكثير الحيازة وهل كان مقارنا لبده الحيازة أو تاليا لبدها وأثره في استمرارها. قصور.
٥٢٨	٢٤٨٠ ...	(الطن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩) ...
		(٣) مثال في بيع :
		١٠ - استخلاص الحكم المتناقض مع صراحة نص عقد البيع وعدم تبيان العناصر التي استند إليها في عدوله عنه يعيبه بالقصور
٨٧٩	٣٤١٣٣ ...	(الطن رقم ٢٣٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٥٩) ...
		إغفال الرد على دفاع جوهرى أو الرد عليه ردا غير مؤد إلى نفيه: (إحاطته إلى عيوب التدليل "القصور في التدليل")

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) بيان نص القانون :
		١١ - لا يعيب الحكم إغفاله ذكر مواد القانون التي طبقها على وقائع الدعوى متى كانت النصوص الواجب إعمالها مفهومة من الوقائع التي أوردتها . (الطن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩) ٥٧٤ ٣٤٨٧
		(ج) كفاية الرد الضمني :
		١٢ - مثال في فصل تعسفى :
		تقرير الحكم أن العامل إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن مئى القصد يحمل الرد الضمنى على ما تمسك به رب العمل مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرها رب العمل قذفا في حقه وتعديا عليه . (الطن رقم ٢٤٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩) ٨٨٤ ٣٤١٣٤
		١٣ - مثال في بيع :
		إقامة الحكم على اعتبارات تبرره يعتبر ردا ضمنا على ما أثير من دفاع . (الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩) ٥٩٠ ٣٤٨٩
		(د) عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم :
		١٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تضمن أسباب حكمها ردا على جميع الحجج التي يسوقها الخصوم . يكفي أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة تكفى لملء . (الطن رقم ٢٤٤ - ٢٤ ق - جلسة ١٤ يونيو ١٩٥٩) ٤٠٤ ٣٤٦٤ (الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩) ٥٩٠ ٣٤٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) تسبيب الحكم الصادر في الاستئناف :
		١٥ - حسب المحكمة الاستئنافية إذا هي ألغت حكماً ابتدائياً أن تورد التعليل السائق لما قضت به . (الطعن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ... ٩٩ ع ٣ ٦٥٩
		١٦ - الطعن المستند إلى أن القضاء بعدم بطلان الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة مخالفاً للقانون لا يفيد منه الطاعن إذا كانت الأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة كافية في حد ذاتها مستقلة لحمل قضاء حكمها في موضوع الدعوى . (الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩) ... ٤٠ ع ١ ٢٥٢
		(و) تسبيب الحكم الصادر في المعارضة :
		١٧ - لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا أعرض عن الرد عن كل ما ورد في الحكم الملغى . حسبه أن يكون مقاماً على دعائم كافية لحمله . (الطعن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩) ... ١٧ ع ١ ١١٩
		الفصل الخامس : عيوب التدليل :
		الفرع الأول : القصور في التدليل :
		”ما يعد كذلك“ :
		إخفال الحكم الرد على دفاع جوهرى أو الرد عليه رداً غير مؤد إلى نفيه يعيب الحكم بالقصور :

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١) مثال في طلب إلغاء حجز وشطب تسجيل :
		١٨ — تمسك مصلحة الضرائب بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين . حقها في تتبعها في أي يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء الحجز العقاري وشطب التسجيل . هو دفاع جوهرى . لإغفاله وعدم الرد عليه قصور .
٦٤	١٤٨	(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)
		(٢) مثال في فصل تعسفى :
		١٩ — تمسك رب العمل في تبرير فصله للعامل بعدم بذله العناية اللازمة . عدم الرد على هذا الدفاع الجوهري . تقي جهل العامل بالعمل والتنويه بكفائه . لا يدل بذاته على تقي ما تمسك به رب العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع . قصور .
٤٩٤	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		(٣) مثال في فسخ :
		٢٠ — عدم إحاطة الحكم فيما قرره من حيث واقعة الفسخ بحقيقة دفاع الطاعنة وبما تمسكت به يعيبه بالقصور .
٥٦٢	٣٨٥	(الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩)
		(٤) مثال في مسئولية :
		٢١ — تقي الحكم المسئولية عن الحارس القائم على مزلقان السكة الحديد بمقولة إنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . غير منتج لأن إقامة مصلحة السكة الحديد المجازات وحراستها لتنظيم حركة اجتيازها بحق معه للناس أن يقولوا على ما أخذت المصلحة نفسها به واعتبار المرور مأمونا متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور .
٧٦	٤٣	(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٥) مثال في بيع :
		٢٢ - إقامة الحكم قضاءه بإلزام المشتري بدفع باقي ثمن سيارة مبيعة على أساس الفصل بين واقعة تسليمها للمشتري عقب البيع وواقعة حجز البائعين لها عقب إعادتها إليهم لتشجيعهما . رغم ثبوت أن احتجازها كان لغیر ما سبب قانوني - لا يصلح ردا على دفاع المشتري وتمسكه فيه بعدم دفع الثمن لا استمرار تعرض البائعين له رغم الحكم طيهم بتسليم السيارة . قصور . (الطن رقم ١٢٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩) ... ١٢٢ ع ٣٤٠ ٨١٠
		٢٣ - خصم الحكم من ثمن البضاعة المبيعة المطالب به مبلغ منحصل من بيع جزء منها جبرا بسبب الحجز عليها وفاء لأجرة إداعها قصر البائع في سدادها . عدم اعتباره لفرق الثمن بين البيع جبرا والثمن المقرر لها عند التعاقد . التفاته عما أدى إليه تقصير البائع من نتائج رغم تسليمه به ومدى علاقة ذلك بالترامات المشتري نحوه . قصور . (الطن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ... ١١٤ ع ٣٤٠ ٧٥٦
		(٦) مثال في طعن بصورية عقد بيع وسـثـره لوصية :
		٢٤ - الطعن على العقد بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه في حقيقته وصية لوارث والاستدلال على ذلك بقرائن منها شكل العقد وصيغته وعدم دفع الثمن المسمى فيه - رد الحكم على ذلك بقوله إن العقد في صياغته منجز لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهري ولا يواجهه في حقيقته لأن جدية العقد التي استشفها الحكم من ظاهر صياغته هي بذاتها . وضوح الطعن بعدم جديته . (الطن رقم ٢٤٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ... ١٠١ ع ٣٤٠ ٦٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٧) مثال في سلطة رب عمل في تنظيم منشأته :
		٢٥ — دفع العامل بعدم صحة ما أسس عليه رب العمل قراره في إعادة تنظيم عمله وجب المحكمة نفسها عن هذا البحث وإقامتها حكمها على افتراض صحة ما يدعيه رب العمل في هذا الخصوص . عدم اعتباره تسليما منها بصحة هذا الادعاء أو نفيه يعيب حكمها بالقصور .
٧٩٨	٣٤١٢٠	(الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٨) مثال في طلب إحالته إلى التحقيق :
		٢٦ — مفاد الخطابات المتبادلة لإقرار المطعون عليه بمحصل اتفاق بينه وبين الطاعنة قبل دخول المزاو . طلب الطاعنة تكملة الإثبات بالبيئة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الاتفاق على أن يكون المزاو صوريا . تقرير الحكم أنها لم تقدم مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها ألا تؤول ملكية منزل النزاع إلى المطعون عليه . رفضه طلب الإحالة إلى التحقيق . إعتباره من قبيل المصادرة على المطلوب . قصور .
٢٥٢	٤٠-١٤	(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ” ما لا يعد كذلك ” .
		(١) مثال في تحديد أرباح ممول :
		٢٧ — إطراح الحكم دفاتر الممول لأسباب سائغة والأخذ بالتقدير الجزافي لا يمنع من الاسترشاد بالدفاتر كعنصر من عناصر التقدير . أخذه بتقدير الخبير . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائغة . لا قصور .
٢٥٩	٤١-١٤	(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٨ — اعتماد الحكم في تقدير المصاريف التي يريد الممول احتسابها إلى ماورد بتقرير الخبير. إطرأحه أو أفا قدمها الممول لأسباب سائغة أوردتها وتؤدي للنتيجة التي انتهى إليها . لا قصور .
٢٥٩	٤١ ع ١	الطن رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩)
		٢٩ — اعتبار الحكم الطاعن عاجزا عن تقديم الدليل على صحة ادعائه منازلة نشاط في جهة معينة فقط وتقديره الموضوعي لربحه عن جميع أعماله بواقع نسبة معينة . لا قصور .
٥٨١	٨٨ ع ٣	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		(٢) مثال في شفعة :
		٣٠ — عدم تعويل الحكم لأسباب سائغة على دفاع المشفوع ضدهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفوع به وأنهما يفضلان الشفعة بشرائها لذلك القدر . لا قصور .
٤٣	٥ ع ١	(الطن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩)
		(٣) مثال في إثبات بنوه :
		٣١ — تناول الحكم المستندات المقدمة لإثبات بنوة وإطراحها لها بسبب ما يحيط بها من شك مع بيان مظهره إستنادا إلى أسباب سائغة . لا قصور .
٢٠٤	٣٢ ع ١	(الطن رقم ٣٩ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩)

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة
	(٤) مثال في منافسة تجارية غير مشروعة :
	٣٢ — استخلاص الحكم من مطابقة الاسم التجاري الذي اتخذته الطاعتان لشركتهما بإسم شركة المظعون عليه وجود تشابه بين الإسمين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين . إعتباره منافسة غير مشروعة إستنادا إلى اعتبارات سائغة أوردها وعلى ما استمدته من هيئات عقد تعديل الشركة بين الطرفين بغير مسخ أو تحريف . إيضاحه أركان المسئولية الموجبة للتعويض . لا قصور .
٦٥١	٣٤٩٨ ... (الطعن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
	(٥) مثال في إسم تجارى :
	٣٣ — تحرى الحكم الواقع في شأن اللفظ المتنازع على استعماله كإسم تجارى واستخلاصه من الأدلة المقدمة له بعد وزنه لها وترجيح بعضها على بعض أنه لقب اشتهر به والد الطرفين تلقوه وحملوه عنه واشتهروا به — بأسباب سائغة من مصادر لاتناقض شيئا مما أورده بشأنها . لا قصور .
٧٦٣	٣٤١١ ... (الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
	(٦) مثال في إفلاس :
	٣٤ — استخلاص الحكم إلتقاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمظعون عليهم من عدم توقيع أحد منهم على العقد الذى يترك به لإثبات نية المشاركة وتعهد به بسداد المبالغ التى اقتضاها منهم على فترات و بفوائد معتدلة . تكييفه لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية . استخلاص سائغ يبرر قانونا التكييف الذى خلص إليه . لا قصور .
٧٧٦	٣٤١١٦ ... (الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٧) مثال في ضريبة على فوائد ديون :
		٣٥ - إيراد الحكم بأسبابه أن الفائدة التي يؤديها البنك لصندوق تعاون موظفيه ليست مساهمة منه في تغذيته بل مقابل استثماره هو أموال الصندوق في أغراضه التجارية عدم قيام النزاع حول أموال الصندوق وإخضاعها للضريبة وكونه قائماً حول الضريبة المستحقة على الفوائد التي يدفعها البنك مقابل استغلاله أموال الصندوق لحسابه . النعى عليه بالقصور لأنه لم يرد على ما دفع به البنك من أنه ليست للصندوق أغراض استغلالية ومن عدم استحقاق الضريبة على المبالغ التي يدفعها رب العمل بصفته إلى صندوق التعاون الخاص بموظفيه . في غير محله . (الطن رقم ٩٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ٣٤١٣١ ٨٥٨
		(٨) مثال في تعويض :
		٣٦ - تقدير الحكم للتعويض عن فصل تعسفي في حدود حقه المطلق على هدى العناصر التي أشار إليها والتي تستوجب الم ٣٩ ق ٥٢/٣١٧ مراعاتها عند التقدير لا محل للنعي عليه بالقصور . (الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ٣٤١٣٢ ٨٦٦
		(٩) مثال في فصل تعسفي :
		٣٧ - تحديد الحكم أن السبب الذي عرضه رب العمل في خطابه مبرراً لفصل العامل كان متقطع الصلة بمسلكه - إذا الأخير قبل رفعه لدعوى مطالبة بحق يعتقد أنه مهضوم ، وأنه كان النتيجة المباشرة لرفعه لها ، وتحصيله لأسباب سائغة أن الفصل كان بغير مبرر . لا يصح النعي عليه بالقصور . (الطن رقم ٢٤٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ٣٤١٣٤ ٨٨٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفرع الثاني : التناقض :
		(١) "التناقض بين الأسباب وبعضها الآخر" .
		٣٨ — تبني الحكم تقرير الحير على ما فيه من تعارض بين الأسباب والنتيجة . عدم توضيحه الأسباب التي ترفع هذا التعارض . يعيبه بالتناقض .
٢٣٥	١ ع ٣٧	(الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) "إنتفاء التناقض" :
		(١) مثال في شفعة :
		٣٩ — استخلاص محكمة الموضوع من التحقيق الذي أجريته جديدة عقد البيع . عدم أخذها بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صوري . لا تناقض .
٢٠٣	٢ ع ٤٦	(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩) ...
		(٢) مثال في تفسير :
		٤٠ — عدم إهدار محكمة الموضوع حجية سند . عدم إغفالها لسببه . اعتباره ورقة موقوفة استنفذ الغرض منها باتفاق في ورقة محاسبية لاحقة . تفسيرها لعباراتها المستمد من ظاهرها ومن ظروف الدعوى . إستنادها في ذلك إلى أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لا تناقض .
٤٠٤	٢ ع ٦٤	(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٣) مثال في رسم دمغة :
		٤١ — تقرير الحكم إلزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائي إذا كان المستهلك خلاف الحكومة في غير نطاق الم ١٤ ق ٣٩/٤٤ لا يتناقض مع تقريره أن استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة إلا أن التعامل معها دونها هو الذي يتحمل الرسم إعمالاً للم ١٤ لكل مجال.
٧٢٢	٣٤١١٠	(الطن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) مثال في تعويض :
		٤٢ — لا تناقض بين رفض الحكم طالب التعويض وفرضه على المطعون عليهما في الوقت نفسه قيوداً في شأن استعمال لقب إذا كان لا يستشف منه أنه قد أنس منهما خطأ فأرادهما على تداركه وكان واقع الأمر أنه ما فرض تلك القيود إلا رغبة منه في زيادة الحيلة .
٧٦٣	٣٤١١٥	(الطن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		الفرع الثالث : فساد الاستدلال :
		« ما يعد كذلك » :
		(١) مثال في بيع « سيف » :
		٤٣ — شك المحكمة في صحة إجراءات مزايمة قام بها البائع على سند التعاقد للرجوع على المشتري بفرض الثمن وإهدارها لاثارها لما توهمته من أن البضاعة كان متفقاً على تسليمها في ميناء الوصول مع أن البيع « سيف » ومن مقتضاه أن يتم التسليم في ميناء الشحن وأن المشتري قد أخل بالتزاماته مما يستتبع حق البائع في الامتناع عن تنفيذ التزامه بالتسليم فلم يكن من المفروض أن ترسل البضاعة أو تصل لميناء الوصول . يعيب الحكم .
٧٨٣	٣٤١١٧	(الطن رقم ٢٢١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) مثال في قبول وإجازة :
		٤٤ — تأسيس الحكم قضاءه بإلزام الطاعن بدفع حصته فيما صرف في سبيل تحسين منزل على ما قرره من أنه من المسلم به أن المنزل ما كان ليغل مثل هذا الإيجار إلا بالتحسينات التي تمت وأن الطاعن قبل أن يؤجر حصته للطعون عليه على أساس هذه الإصلاحات مما يعتبر بمثابة قبول لها وإجازة لما تم بشأنها. مع أنه لم يثبت من تقارير الحكم أن المنزل ما كان ليذل هذا الإيجار إلا بالتحسينات التي تمت كما لم يثبت أيضا أن تأجير الطاعن لخصته قد تم على أساس أن المنزل تناولته يد الإصلاح. استخلاص غير مبالغ.
٦٢٢	٣ ع ٩٤	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		”ما لا يعد كذلك“ :
		مثال في تعويض :
		٤٥ — تأسيس الحكم قضاءه برفض دعوى التعويض عن إصابة الطاعنة التي كانت في شرفة منزلها أثناء تفريق رجال الشرطة لمظاهرة على نفى وقوع خطأ ما من جانبهم وإيراده الاعتبار السائغة المبررة لقضائه. النعي عليه بفساد الاستدلال. في غير محله.
٦٩٥	٣ ع ١٠٦	(الطن رقم ٢١٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		الفروع الرابع. خطأ الإسناد :
		”الخطأ المؤثر“ :
		مثال في تملك بالتقادم المكسب :
		٤٦ — استنفد الحكم في نفيه إلى القول بأن الطاعن أقر في محضر الخبير بوضع يد المطعون عليه مع أن الواضح فيه أنه لم يصدر منه إقرار.
٧٢٨	٣ ع ١١١	(الطن رقم ٢٠٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل السادس : فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
		(١) ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه :
		(١) مثال في وصية :
		٤٧ — مفاد الحكم أن إنكار الموصين لا ينسحب إلى الوصية . تقرير موضوعي ليس محل تعيب . كفايته لجل النتيجة التي اتتهى إليها في هذا الخصوص . لا محل لبحث ما استطرده إليه تزيدا من اعتبار أن المجدد لا يستبرج جوعا عن الوصية طالما أنه ليس هناك جحد من الموصية لتلك الوصية حتى يكيف بأنه رجوع فيها .
٢٥	١٤٢	(الطن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩)
		(٢) مثال في دفع بعدم قبول :
		٤٨ — تحصيل الحكم من واقع الأوراق ثبوت حق المطعون عليه في تمثيل شركة أمام القضاء . سلامة قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . لا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استطرده إليه بعد ذلك تزيدا .
١٤	١٤١	(الطن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩)
		(٣) مثال في تقايل :
		٤٩ — اعتبار محكمة الموضوع دعوى الطاعن بالتقايل من نقد مكتوب لا يجوز إثباتها بغير الكتابة . عدم تقديم الطاعن لهذا الدليل . رفض الادعاء . تعيب الحكم فيما استطرده إليه من مناقشة القرائن التي ساقها الطاعن . لا محل له .
٤٠٤	٢٤٤	(الطن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(٤) مثال في علاقة مديونية :
٧٧٦	١١٦ ع ٣	٥٠ — وصف محكمة الموضوع العلاقة بين المفلس والمطعون عليهم بأنها مجرد علاقة مديونية وأنها تنأى عن نية المشاركة . ففيها وجود شركة واقعية لا اعتبارات سائغة . كفاية ذلك لحمل قضائها . لا يعيب حكمها بعد ذلك ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطرد إليه تريد . (الطن رقم ١٧ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٥) مثال في منافسة تجارية غير مشروعة :
٦٥١	٩٨ ع ٣	٥١ — إذا أقيم الحكم على أسباب صحيحة تكفي لجملة فلا يعيبه ما يكون قد ورد فيه من أسباب نافلة أو خاطئة لا تمس جوهر قضائه . (الطن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
		(ب) الرد بأسباب ضمنية : (إحالة إلى بيانات التسييب " كفاية الرد الضمني " .)
		الفصل السابع : تساند الأدلة :
		مناط التساند
		٥٢ — عند تعذر تعرف أثر الدليل المغيب في عقيدة المحكمة . مثال في وضع يد .
٧٣٨	١١١ ع ٣	(الطن رقم ٢٠٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		الفصل الثامن : الطعن في الأحكام :
		(١) المصلحة في الطعن :
		٥٣ — (إحالة إلى تقض " المصلحة في الطعن ")
		(٢) القبول المانع من الطعن :
		٥٤ — وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . عدم قيام الدليل على قبول القرار المطعون فيه . عدم انقضاء ٣٠ يوم عند التقرير بالطعن على إعلان القرار . إعتباره مقدما في الميعاد مقبولا .
١٠٥	٩٢ ع ٣	(في الطنين رقم ٣١٤٢٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...

حوالة

دفع البند

حوالة الحق :

(١) القانون الذى يحكم الحق موضوع الحوالة ١

(٢) شروط قضاها قبل المدين

(١) القبول . المقصود به ٢

(ب) مراد الشارع بالفقرة الأخيرة من

الم ٤٣٦ مدنى مختلط معدلة ... ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حوالة
		حوالة الحق :
		(١) القانون الذى يحكم الحق موضوع الحوالة :
		١ — هو القانون السارى وقت نشوئه . تحرير وثيقة تأمين وإقرار أحل المؤمن له شركة التأمين فى حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الغير — فى ظل القانون المدنى القديم . هذا القانون هو الذى يجب إعماله فى شأن الحوالة .
١٤	١ ع ١	(الطن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) شروط نفاذها :
		”شروط النفاذ قبل المدين“ :
		(١) ”القبول“ . ”المقصود به“ :
		٢ — قبول المدين للحوالة حتى تنفذ قبله . المقصود به هو القبول الذى يصدر منه وقت الحوالة أو بعدها . لا يعد قبولا بالمعنى الذى قصده الشارع بالم ٣٠٥ مدنى تصريح المدين فى سند الدين أنه يقبل مقدما حوالة الحق للغير .
٦٨٤	٣ ع ١٠٤	(الطن رقم ٢٠١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) مراد الشارع بالفقرة الأخيرة من الم ٤٣٦ مدنى مختلطة معدلة بذكر يتو ١٩٠٠ :
		٣ — إخراج التعهدات التى تأخذ شكلا تجاريا يحيطها قابلية للتحويل كالكبيالات والسندات تحت الإذن . عدم اتخاذ الدين هذا الشكل إعتباره فى حكم هذه الفقرة تعهدا مدنيا محضيا تستلزم حوالة رضاء المدين بها كتابة .
١٤	١ ع ١	(الطن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩) ...

(خ)، (د)، (ر)، (ز)، (س)

دعوى .
دفاع
رسم الدمغة .
سفينة .

خبر : (ر) حكم "عيب الدليل" "التناقض" بند ٣٨ . محكمة الموضوع

بند ١٠-١٢)
دستور : (ر) خرائب بند ١)
دفع : (ر) تنفيذ بند ١ تنفيذ عقارى بند ١-٢)

رجعية القوانين : (ر) فوائد بند ٢ تقادم بند ٤ ١٢٤ قانون بند ٢-٨)
رسم التسجيل : (ر) تسجيل بند ٢-٤)
رسوم قضائية : (ر) دعوى بند ١٨-٢٠)
رهن : (ر) تنفيذ عقارى "الحائز" بند ٢)
رج : (ر) كفنه بند ٨-١٠)

زيت : (ر) تموين بند ٢)

سبب اجنبى : (ر) امتحالة التنفيذ بند ١)

دعوى

رغم البند

الفصل الأول : استعمال الدعوى :

“الطلبات” . “الطلبات العارضة”

(١) الطلبات العارضة التي يجوز للدعى عليه

إدائها ١

(ب) إجراءات تقديم الطلبات العارضة ٢

الفصل الثانى : تقدير قيمة الدعوى :

الدعوى المتعلقة بحق ارتفاق ٣

الفصل الثالث : نظر الدعوى أمام المحكمة :

(١) غياب الخصوم “شطب الدعوى” ٤

(ب) قاضى التحضير ٥

(ج) تلاوة تقرير التلخيص :

(١) إعداد وتلاوة ... ٦-٧

(٢) الغاية منه ٨

(٣) تعلقه بالنظام العام ٩

(٤) تضمن الحكم هذا البيان ١٠-١١

الفصل الرابع : المسائل التي تعترض سير الخصومة :

(١) وقف الخصومة ١٢-١٥

(ب) سقوط الخصومة ١٦

الفصل الخامس : مصروفات الدعوى :

رقم البند

- (١) إخفاق كل من الخصمين في بعض طلباته... ١٧
(ب) مشتملاتها

- (١) الرسوم القضائية ... ١٨
(٢) تقدير الرسوم أمام
المحاكم الشرعية
والمعارضة فيها ... ١٩
(٣) الطعن بالاستئناف
في الحكم الصادر
في المعارضة في أمر
تقدير الرسوم ٢٠

الفصل السادس : بعض أنواع الدعاوى :

- دعوى استرداد المقتولات المحجوزة ٢١

الفصل السابع : مسائل متنوعة :

- (١) حق الالتجاء إلى القضاء ٢٢
(٢) إحالة الدعاوى المحكوم
فيها في ظل قانون
المرافعات القديم ... ٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دعوى
		الفصل الأول : استعمال الدعوى :
		”الطلبات” ”الطلبات العارضة” :
		(١) الطلبات العارضة التي يجوز للدعى عليه إبدائها :
		١ — للدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة طلبه المقاضاة القضائية وأى طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها . م ١٥٢ مرافعات . مثال . (الطعن رقم ١١٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ... ٧٩ ع ٢ ٥١٩
		(ب) ”إجراءات تقديم الطلبات العارضة” :
		٢ — جواز إبداء الطلب العارض شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم وإثباته في المحضر . م ١٥٠ مرافعات . (الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ... ٥٤ ع ٢ ٣٤٧
		الفصل الثاني : تقدير قيمة الدعوى :
		”المتعلقة بحق الارتفاق” :
		٣ — الم ٣٠ مرافعات قديم صريحة في أن الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق تقدر قيمتها بقيمة القرار المقرر عليه حق الارتفاق لا الجزء من الأرض الذي يستعمل فيه الحق . (الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ... ١٢ ع ١ ٨٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل الثالث : نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) غياب الخصوم . "شطب الدعوى" :
		٤ - صدور قرار بشطب دعوى في ظل قانون المرافعات القديم لا يترتب عليه إعمال الم ٢/٩١ مرافعات جديد . (الطعن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
٧٥٦	٣٤١١٤	
		(ب) قاضى التحضير :
		٥ - إيجاب أن يكون قاضى التحضير من بين القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى غير لازم . (الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)
٨٤	١٢٤	
		(ج) تلاوة تقرير التخليص :
		(١) إعداد وتلاوته :
		٦ - إعداد التقرير لإجراء . تلاوته بالجلسة لإجراء آخر . إغفال أيهما يترتب عليه بطلان الحكم . الم ٤٠٧ مكر ٢ ، ٤٠٨ مرافعات . إيداعه ملف الدعوى لا يغنى . (الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)
٧٦	١٠٤	
		(الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
٧٩٥	٣٤١١٩	
		(الطعن رقم ٣ ٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
٨٢٦	٣٤١٢٥	
		٧ - إغفال تلاوة تقرير التخليص قبل بدء المرافعة يترتب عليه بطلان الحكم . القضاء بغير ذلك مخالف للقانون . الطعن المستند إلى هذا الأساس لا يفيد منه الطاعن إذا كانت الأسباب التى أضافتها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة كافية فى حد ذاتها مستقلة لحمل قضاء حكمها فى موضوع الدعوى . (الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)
٢٥٢	١٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) الغاية منه :
		٨ - إظهار عمل القاضى فى الدعوى وتنوير زملائه وتنبيه الخصوم إلى الوضع الذى اتخذته مناصرها فى ذهنه لإمكان استدراك ما فيها أو أخطأ فيه . (الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ١١٩ ع ٣ ٧٩٥
		(٣) تعلقه بالنظام العام :
		٩ - إجراء يتصل بنظام التقاضى اتصالاً يتعلق بالنظام العام يخبر المحكمة فى حالة إغفاله القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل فى الطعن لهذا السبب مستكملة . (الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ١١٩ ع ٣ ٧٩٥
		(٤) تضمن الحكم هذا البيان :
		١٠ - بيان أن تقرير التلخيص قد تلى فى الجلسة ليس من البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم الم ١١٦ ، ٣٤٩ مرافعات . (الطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ... ١٢ ع ١ ٨٤
		١١ - خلو الحكم من بيان حصول تقرير التلخيص لا يبطله إلا إذا كانت محاضر جلسات الدعوى التى صدر فيها هى الأخرى خالية من إثبات حصول هذه التلاوة . الم ٣٤٩ مرافعات . (الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ١٠٨ ع ٣ ٧٠٣
		الفصل الرابع : المسائل التى تعترض سير الخصومة :
		(١) وقف الخصومة :
		١٢ - لا على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل من المحكمة المختصة فى الدفع المثير لتراعى أمامها يخرج عن اختصاصها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٩	١٧ ع ١	١٣ — الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف أحد الخصوم خلال ميعاد برفع النزاع المثار للقاضي المختص . هو حكم في شقه الأخير تحضيري . لا يجوز قوة الأمر المقضى . (الطن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
٢٥	٢ ع ١	١٤ — تقدير المحكمة لأسباب سائغة عدم جدية المنازعة القائمة حول الوصية وأنها لا تبرر وقف الدعوى . موضوعي . (الطن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩) ...
٦٨	٩ ع ١	١٥ — الم ٢٩٣ مرافعات من شروط إعمالها أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى فإذا كانت محكمة الموضوع قد أبانت بأسباب سائغة أن هذا الشرط غير متوافر في الدعوى ورفضت طلب الوقف فلا محل للنعي عليه بخالفة القانون . (الطن رقم ١٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ...
		(ب) سقوط الخصومة :
٧٥٦	١١٤ ع ٣	٦ — إنتاج الدعوى المشطوبة في ظل قانون المرافعات القديم كافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم مادام لم يتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون . (الطن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الخامس : مصروفات الدعوى :
		(١) إخفاق كل من الخصمين في بعض طلباته :
٥٨١	٨٨ ع ٣	١٧ — الأمر بالنسبة لها جوازي متروك لتقدير المحكمة . الم ٣٥٩ مرافعات . (الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
	(ب) مشتملاتها :	
	(١) الرسوم القضائية :	
	١٨ - تقدير الرسم النسبي عن طلب فسخ عقد بيع بقيمة الشيء المتنازع عليه . الم ٧٥ الق ٤٤/٩٠ . انتهاء الدعوى صلحا . احتساب الرسوم في هذه الحالة على قيمة الطلب أو قيمة المصالح عليه أيهما أكثر . الم ١/٢٠ من الق المشار إليه . لا اعتداد في هذا الخصوص لإشارة عقد الصلح أو عدم إشارته إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى .	
٣١٦	(الطن رقم ١٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...	٤٨ ع ٢
	(٢) تقدير الرسوم أمام المحاكم الشرعية والمعارضة فيها :	
	١٩ - ينظمها الق ٤٤/٩١ . قضاء الجمعية العمومية لمحكمة التقض بوقف تنفيذ حكم شرعى ليس من شأنه أن يضمنى على المحكمة المدنية ولاية الفصل في المنازعة الذى تدور حول هذه الرسوم . الاختصاص في هذا العدد يظل معقودا للمحكمة الشرعية .	
١٨٩	(الطن رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...	٢٩ ع ١
	(٣) الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى المعارضة فى أمر تقدير الرسوم :	
	٢٠ - لا يكون ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من الطعن . هل ذلك ؟ لا اعتداد بقيمة المبلغ الوارد فى أمر التقدير .	
٦٦٤	(الطن رقم ٢٣٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ...	١٠٠ ع ٣
٠٢ (٣١) ٠٢		

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة	النص
		الفصل السادس : بعض أنواع الدعاوى : "دعوى إسترداد المتقولات المحجوزة" :
		٢١ — عدم اختصاص المدين في دعوى الاسترداد لا يترتب عليه البطلان خلافا لما كان عليه قانون المرافعات الملغى في الم ٤٧٨ منه .
٢٣٢	١ ع ٣٦	(الطن رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل السابع : مسائل متنوعة :
		(١) حق الالتجاء إلى القضاء :
		٢٢ — إعتبار الانحراف في مباشرة حق الالتجاء إلى القضاء واستعماله استعمالا كيديا إبتغاء مضارة الغير موجب للمسئولية . سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة أو لم تقترن به تلك النية طالما كان الهدف بالدعوى مضارة الخصم . حسب الحكم استخلاصه نية الإضرار وقصد الكيد ليقوم على أساس سليم .
٥٧٤	٣ ع ٨٧	(الطن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) إحالة الدعاوى المحكوم فيها في ظل قانون المرافعات القديم :
		٢٣ — الم ٢/٤ من الق ٤٩/٧٧ بإصدار قانون المرافعات إذا نصت على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عنت الأحكام المنهية للتخصومة كلها أو بعضها . لا يندرج فيها الأحكام التمهيدية .
١٩٤	١ ع ٣٠	(الطن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...

دفاع

رقم البند

- (١) قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض ١
- (٢) وجوب إخبار الخصوم بالجلسة ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دفاع
		(١) قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض :
		١ - تعلقها بالنظام العام . لا يحول دونها كون الحكم صدر نهائيا بالنسبة إلى زملائه الحاضرين . (الطعن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩) ... ١٧ ع ١١٩
		(٢) وجوب إخبار الخصوم بالجلسة :
		٢ - إيجاب الم ٤٠٨ مرافعات على قلم الكتاب إخبار الخصوم بالجلسة التي حددها رئيس المحكمة لنظر الاستئناف . تونسي المشرع بذلك تمكين الخصم الذي لم يقدم مذكرة أثناء التحضير من تقديمها وتمكين من قدم استكمال دفاعه بالجلسة . عدم تحقق محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الطاعنة بجلاسة المرافعة رغم تخلفها عن الحضور يعيب حكمها . (الطعن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ... ٤٩ ع ٢٢١

رسم الدمغة

رقم البند

(١) رسوم الدمغة النوعية :

” اجتلاك الكهرباء والغاز ” .

” عبء الرسم ” ١

(٢) سقوط حق الخزانة في المطالبة برسم الدمغة والتعويض المدني ... ٢

(٣) إقطاع تقادم رسوم الدمغة ٣-٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رسم الدمغة
		(١) رسوم الدمغة النوعية : "استهلاك الكهرباء والغاز" : "عيب الرسم" :
		١ - (١) في المعاملات الخاصة : يتحملة المستهلك . (٢) في التعامل مع الحكومة : يتحملة المتعامل معها المورد للكهرباء أو الغاز الذي تستهلكه . الم ١٤ ق ٤١/١١ معذلة بالق ٣٤/٤٤ والجدول رقم ٥ فقرة ١٠ مكرراً ، ١٠ ثالثاً والأحكام المضافة بذييل الق ٤١/١١ . ما يعتبر تعاملاً :
		إنطواء توريد الشركة للكهرباء والغاز واستهلاك الحكومة لها في كل مرة على تعامل بينهما يندرج تحت نص الم ١٤ ق ٤١/١١ وخضوعه لحكمها .
		(٢) سقوط حق الخزنة في المطالبة برسم الدمغة والتعويض المدني :
		٢ - بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر الم ٢٤ ق ٣٩/٤٤ أنها ميلادية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		<p>(٣) إنقطاع تقادم رسوم الدفعة :</p> <p>٣ - التنبيه الذى يسبق المطالبة بأداء رسم الدفعة لا يكفى فيه أن يكون بخطاب مادى بطريق البريد . الأمر العالى سنة ١٨٨٠ ، الم ٢٥ ق ٢٩/٤٤ .</p> <p>٤ - جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه مع علم ووصول . الم ٢٣ ق ٢٢٤ سنة ١٩٥١ هى نص مستحدث فلا يسرى على الوقائع السابقة عليه .</p> <p>(الطن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩)</p>
٧٢٢	١٠٤٣	

- ١٥١ -

سفينة

ولم البند

تمريضها ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مفينة
		تعريفها :
		١ - عدم حناية القانون البحرى بوضع تعريف لها . إطلاقه فى بعض نصوصه لعبارة السفينة كما هو الحال بالم ٣ منه . مفاد ذلك إخضاع كل منشأة عائمة تخصص للقيام بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بصرف النظر عن حملتها أو طريقة بنائها أو أبعادها وأيا كانت أدواتها المسيرة أو الغرض من تشغيلها . يخرج من نطاقه المراكب التى تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل والمنشآت العائمة التى تعمل داخل البوغازات بالموانى . (الطن رقم ٥٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٧ مايو ١٩٥٩)
٢٩٥	٢٤٦٢	

(ش)، (ص)، (ض)، (ط)، (ع)،
(غ)، (ف)

شفعة . صورية . ضرائب . علامات تجارية . فوائد .
عمل .

شرط جزائي :	(ر . ر . قروض بند ٧)
شهر عقاری :	(ر . ر . تسجيل البنود من ١ - ٤)
شهود :	(ر . ر . إثبات البنود من ٣ - ٦)
شيك :	(ر . ر . استئناف بند ١٢)
شروع :	(ر . ر . تسجيل بند ١)
صلح :	(ر . ر . دعوى بند ١٨)
طلبات عارضة :	(ر . ر . دعوى بند ٢٤١)
عرف :	(ر . ر . قانون بند ١١)
عقد :	(ر . ر . إجارة بند ٢٤١ . بيع البنود من ١ - ١٣ . عمل البنود ١ - ٢٧) الوكالة "محاماه" للبند ٤٦١ . حراسة - بند ٣)
غفلة :	(ر . ر . أهلية بند ٢٤١)
غلة :	(ر . ر . قسمة بند ٤٠٤ . وقف بنود ١ - ٤٠٣)
فير :	(ر . ر . شفعة بند ٥٠٥ . صورية بند ٢)
فسخ :	(ر . ر . عمل بند ١٦)
مصل :	(ر . ر . عمل بنود ١٧ - ٢١)

شفعة

رقم البند

الفصل الأول : تراحم الشفعاء : ١

الفصل الثاني : إجراءات الشفعة :

(١) الانذار الرسمي وإعلان الرغبة ٢

(٢) إيداع الثمن الحقيقي :

الثن للصوري :

(أ) سلطة محكمة الموضوع في تحرى

حقيقة الثمن ٣-٤

(ب) طريق إثباته من الشفيع ٥

(ج) جدية العقد وصورية الثمن ٦

الفصل الثالث : الحكم فيها :

الظن في الحكم بطريق التفاضل "الخصوم في الظن" ... ٧

الفصل الرابع : آثارها :

امتثال الشفيع لبيع العقار المشفوع ٨-١٠

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	شعبة
		الفصل الأول : تراحم الشفعاء :
		١ — عدم تعويل الحكم لأسباب مائنة على دفاع المشفوع ضدهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفوع به وأنهما يفضلان الشفعية بشرائهما لذلك القدر . لا قصور .
٤٣	١٥ — ع ١٣	(الطن رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩)
		الفصل الثاني : إجراءات الشفعية :
		(١) الإنذار الرسمي وإعلان الرغبة :
		٢ — الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع لم يقصد به أن يجعل منه عرضا ينعقد بموجبه عقدين المشتري والشفيع . مراد الشارع بالم ٩٤٠ مدني في القضاء على كافة خروب المنازعات التي كانت تثور في شأن علم الشفيع بالبيع المثبت للشفعية وإتخاذ هذا التاريخ بدءا لتحديد المدة المقررة اسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعية أو لانتهاج إجراءاتها . التراضي المنتج لآثره هو الذي يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع رغبته في الشفعية .
٤٢٦	١٤ — ع ٢٦	(الطن رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٤ مايو ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) إيداع الثمن الحقيقي :
		الثنن الصورى :
		(١) سلطة محكمة الموضوع فى تحرى حقيقة الثمن :
		٣ - لها سلطة تقدير إجابة أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتحرى عن حقيقة الثمن تبعا لما يترأى لها من عناصر الدعوى .
٤٣	١ ع ٥ -	(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩)
		٤ - سلطتها فى استخلاص أن الثمن صورى وأن حقيقته هو كذا وليس أكثر ما دام سائغا ويتفق مع الثابت بالأوراق .
٣٠٣	٢ ع ٤٦ -	(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)
		(ب) طريقة إثباته من الشفيع :
		٥ - جواز إثبات الشفيع باعتباره من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع بكافة طرق الإثبات بما فيها اليدنة أن الثمن الوارد فى عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقى بل صورى تواطأ عليه البائع والمشتري .
٣٠٣	٢ ع ٤٦ -	(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩)
		(ج) جدية العقد وصورىة الثمن :
		٦ - إنتفاء التناقض بين استخلاص محكمة الموضوع من التحقيق الذى أجرته جدية عقد البيع وصورىة الثمن الوارد به .
٣٠٣	٢ ع ٤٦ -	(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الفصل الثالث . الحكم فيها :</p> <p>الطعن في الحكم بطريق النقض "الخصوم في الطعن" :</p> <p>٧ — وجوب توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا مائلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع . إختصاص المطعون عليه الأخير أمام محكمة الموضوع باعتباره مشتريا للأطيان المشفوعة . ثبوت أن هذا البيع قد فسخ . إكتساب قضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد قوة الأمر المقضي . حقيقة الخصومة معقودة بين الطاعنين — كشتريين — والمطعون عليه الأول — كشفيع — ومورث باقي المطعون عليهم — كهاثع — بطلان إعلان التقرير بالطعن بالنسبة للمطعون عليه الأخير . عدم امتداد أثره إلى باقي المطعون عليهم .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤٤ ق — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩) ... ٤٦ ع ٢ ٣٠٣</p>
		<p>الفصل الرابع . آثارها :</p> <p>إستحقاق الشفيع لربع العقار المشفوع :</p> <p>٨ — صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيع بالحكم النهائي بالشفعة . الم ١٨ ق الشفعة . حتى الشفيع في الريع من هذا التاريخ إن كانت تغل ثمرات . إلتصاف حقوق المشتري قبله في الثمن والتضمينات . لا يغير من ذلك عدم قيام الشفيع بأداء الثمن . إستمرار حكم الشفعة حافظا لقوته في مصلحة الشفيع حتى يصدر حكم بإلغائه أو يسقط بمضي المدة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٤٤ ق — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩) ... ٤٤ ع ٢ ٢٩٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - عدم صيرورة العين المشفوع فيها إلى ملك الشفيع إلا بعد الحكم النهائي بالشفعة . الم ٩٤٤ مدني جديد لم تستحدث جديدا . مطابقتها للم ١٨ من ق الشفعة . ما ورد بالم ٢/٩٤٢ مدني جديد لم يقصد به تغيير الوضع . لا ينم عن رغبة المشرع في العدول إلى الرأي القائل بإرتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة . لا محل للقول باستحقاق الريع من تاريخ إيداع الثمن ما دام أن حق الشفيع في العين لا يستقر إلا بصدور حكم له بالشفعة .
		١٠ - تماثل نص الم ٩٤٥ مدني ونص الم ١٣ من ق الشفعة النص لا يفيد اعتبار الشفيع الذي حكم له بطلبه حالا محل المشتري في الريع منذ قيام الطلب .
٤٢٦	٢٤٦٥	(الطن رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٩) ...

صورىة

رغم الهند

١ - العطن بالصورىة والدعوى البولصىة : ١

٢ - لآجات الصورىة :

(١) طرىقة لآبات صورىة الثمن من الشفع ٢

(ب) جدىة العقد و صورىة الثمن ... ٣

(ج) حلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة

التقض ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	صورية
		(١) الطعن بالصورية والدعوى البوليصية :
		١ - عجز الطاعن من إثباتهما . غير منتج بعد ذلك النعى على الحكم بالخلط بين أحكام الدعويين .
٦٤	١٤٨	(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩)
		(٢) إثبات الصورية :
		(١) طريقة إثبات صورية الثمن من الشفيع :
		٢ - جواز إثبات الشفيع باعتباره من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي بل صوري تواطأ عليه البائع والمشتري .
٣٠٣	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)
		(ب) جدية العقد وصورية الثمن :
		٣ - إنتفاء التناقض بين استخلاص محكمة الموضوع من التحقيق الذي أجرته جدية عقد البيع وصورية الثمن الوارد به .
٣٠٣	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)
		(ج) سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض :
		٤ - تقدير كفاية قرائن الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع بمنأى عن رقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصه سائقا مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها .
٦٤	١٤٨	(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩)

ضرائب

رقم البند

الفصل الأول : مسائل عامة :

- (١) فرض الضريبة ١
- (٢) فوائد المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها... ٢
- (٣) استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية
في المنازعات الضريبية -

٤-٣ "مهاده"

الفصل الثاني : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

(١) وعاء الضريبة :

- (أ) الربح الذي يخضع لضريبة ... ٥
- (ب) التوقف عن السل... .. ٦
- (ج) الديون المدركة ٧

(٢) تقدير وعاء الضريبة :

- (أ) التقدير الفعلي ٨-١١
- (ب) التقدير الحكيم المرسوم بق

٥٢/٢٤٠

- (١) شرط نهاية الربط ... ١٢
- (٢) المقصود به ١٣
- (٣) تغيير شكل المنشأة ... ١٤
- (ج) لجان التقدير ١٥

(٣) الاتفاق على وعاء الضريبة :

"محاولة الاتفاق مع المول قبل إحالة

للنزاع للجنة :

- (أ) وجوبها ١٦
- (ب) حرمان المول منها ... ١٧

رقم البند

(٤) ربط الضريبة وتحصيلها :

١٨ (١) مهاد مطالبة الممول بها

(ب) حالة توقف المنشأة وسريان

١٩ الضاد

الفصل الثالث : الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :

(١) تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة :

٢٠ اختيار رقم المقارنة

٢١ (٢) تحديد رقم رأس المال المستثمر

الفصل الرابع : الضريبة على التركات :

(١) أسس تقويم وعاء الضريبة :

(١) الأحوال التي لم ينص القانون على

٢٢ طريقة تقويمها

٢٣ (ب) شهرة المحل

(٢) تقدير وعاء الضريبة :

٢٤ بلان تقدير التركات طابعها . أثر ذلك ...

الفصل الخامس : الضريبة على فوائد الديون :

٢٥ (١) امتحاق الضريبة

٢٦ (٢) الرافعة المنشأة لامتحاق الضريبة

الفصل السادس : ضريبة الدمغة :

(إحالة إلى رسم الدمغة) ٢٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	محتوى
		<p>ضرائب</p> <p>الفصل الأول : مسائل عامة :</p> <p>(١) فرض الضريبة :</p> <p>١ - اتى ٢٣/١٥ بنظام الأحكام العرفية لم يتفد إلى نص الم ١٣٤ من الدستور الملغى بما يؤدى إلى المساس به . فرض مبلغ تقتضيه وزارة التموين لحساب الحكومة من ثمن الزيت المسلم للصابن . إعتباره نوعا من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستورى ولو صدر قرار من مجلس الوزراء بتحصيل هذا المبلغ .</p> <p>(الطن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ مايو ١٩٥٩) ... ٦٧ ع ٢ ٤٤١</p> <p>(٢) فوائد المبالغ التى يحكم على مصلحة الضرائب بردها :</p> <p>٢ - جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم عليها بردها . عدم سريان الق ٥٠/١٤٦ الذى أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد على الماضى لأنه تشريع مستحدث .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٤ يونيو ١٩٥٩) ... ٦٨ ع ٢ ٤٤٧</p> <p>(٣) إستئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى المنازعات الضريبية :</p> <p>معياده :</p> <p>٣ - نظر كل الدعاوى المنصوص عليها فى الق ٣٩/١٤ على وجه السرعة وفقا لنص الم ٩٤ منه . إنصراف نص الم ٩٩ فى خصوص تحديد ميعاد الإستئناف ب ٣٠ يوما إلى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى الطعون المرفوعة إليها فى قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) تقدير وعاء الضريبة :
		(١) التقدير الفعل :
		٨ — مناط تحديد أرباح الممول على أساس دفاتره وأوراقه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حق المحكمة في أطراح دفاتر الممول لأسباب سائغة والأخذ بالتقدير الخرافي . لا يمنع من الاسترشاد بالدفاتر كعنصر من عناصر التقدير . أطراحها دفاتر الممول وأخذها بتقدير الخبير من مسائل الواقع تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائغة .
		٩ — أخذ الحكم بتقدير الخبير لنسبة إجمالى الربح لأسباب سائغة مستمد من استخلاص سليم . من وسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع . بمنأى عن رقابة محكمة النقض .
		١٠ — اعتماد محكمة الموضوع فى تقدير المصادر التى يريد الممول احتسابها إلى تقرير الخبير . أطراحها أوراقا قدمها الممول لأسباب سائغة أوردتها . مما يدخل فى سلطتها التقديرية بمنأى عن رقابة محكمة النقض .
٢٥٩	١٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)
		١١ — إستناد الحكم فى مباشرة الطاعن لنشاط تجارى إلى قرائن أوردتها . عدم تقديم الطاعن أى دليل ينفى ما استخلصته محكمة الموضوع من هذه القرائن . تقدير الأدلة وكفايتها من شأنها متى كان تقديرها لا خروج فيه على الثابت فى الأوراق . النعى بخالفة القانون غير سديد .
٥٨١	٢٤٨٨ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التقدير الحكمي :
		المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ :
		(١) شرط نهائية الربط :
		١٢ - وجوب اتباع القاعدة التي رسمها المربى ٥٢/٢٤٠ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ سريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا .
		(٢) المقصود به :
		١٣ - ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص . اعتباره غير نهائي متى كان التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولو كان الممول وحده . لا عمل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .
١٨٤	٢٨-١٤	(الطعن رقم ٥٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ فبراير ١٩٥٩)
٨٥٣	١٣٠-١٣	(الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٣) تغيير شكل المنشأة :
		الأثر المترتب عليه :
		١٤ - تغيير شكل منشأة من فردية إلى شركة تضامن . اعتبار نشاط المنشأة الفردية متبها وشركة التضامن بادئة في نشاطها منذ تكوينها . لا يغير من ذلك اتحاد نشاط المنشأتين في الفروع . قضاء الحكم بقياس أرباح سنة ٤٩/٤٨ على أرباح سنة سابقة استنادا إلى أنه لم يحصل تغيير في جوهر نشاط المنشأة مع أن شركة التضامن قد تكونت في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . خطأ في تطبيق القانون . الم ١ المربى ٥٢/٢٤٠ .
٥٣٦	٥١-٢٤	(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) لجان التقدير :
		١٥ - المقصود بالم ٥٤ من ق ٣٩/١٤ المعدلة بالق ٥١/٧٤ قبل تعديلها بالق ٥٢/٩٧ هو القرار الصادر من لجنة الطعن لا لجنة التقدير .
٤٣٦	٢٦ ع ٢	(الطن رقم ١١٣ - سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ...
٦١٧	٩٣ ع ٣	(الطن رقم ١٧٣ - سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٣) الاتفاق على وعاء الضريبة :
		محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع للجنة :
		(١) وجوبها :
		١٦ - المرحلة التي تحاول فيها المأمورية الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قرر المشرع تحقق المصلحة في التزامها بالنسبة للممول أو المصلحة إغفال إجرائها يترتب عليه عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير .
		(ب) حرمان الممول منها :
		١٧ - عدم مراعاة المصلحة للإجراءات التي نصت عليها اللائحة التفيذية بإعلان الممول بالنموذجين ١٩ ، ٢٠ في المواعيد المفصوص عليها قبل إحالته على لجنة التقدير وحرمانه منها يترتب عليه بطلان الإجراءات .
٧١٦	١٠٩ ع ٣	(الطن رقم ٢٢٥ - سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) ربط الضريبة وتحصيلها :
		(١) ميعاد مطالبة الممول بها :
		١٨ - عدم استطاعة مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية الم ٤٨ ق ٣٩/١٤ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(ب) حالة توقف المنشأة عن العمل "سريان التقادم" :</p> <p>١٩ - لا يغير من ذلك أن تكون المنشأة قد توقفت عن العمل ولم تخطر المصلحة بذلك . بدء سريان التقادم المستطالدين هذه الضريبة من هذا التاريخ . عدم الاعتداد في تحديد بدء التقادم في حالة التوقف بسبب وفاة الشريك المتضامن بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ما دامت لم تخطر به المصلحة ولو طالت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية .</p>
٨٣٤	٣٤١٢٧	<p>(الطن رقم ٢٢١ سنة ٢٥ ق - مجلة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩)</p>
		<p>الفصل الثالث : الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :</p> <p>(١) تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة :</p> <p>اختيار رقم المقارنة :</p> <p>٢٠ - عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة الذي ينبغي على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٤٢/٣٢ يترتب عليه سقوط حقه في الاختيار .</p>
١٧٨	٢٧١	<p>(الطن رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق - مجلة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) تحديد رقم رأس المال المستثمر :
		٢١ — معاملة تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح "العادية" . الم ٥ من القرار الوزاري ٤٢/٢٦ باللائحة التنفيذية للقي ٤١/٦٠ إصدار المأمورية لقرار بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه للمول — من غير الشركات المساهمة — وعدم تلقي قبول منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديده . للمول والمصلحة حق الطعن فيه . عدم جواز ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول المول تحديد المأمورية لرقم رأس المال أو صدور قرار من اللجنة بهذا التحديد ارتكافا على اعتماد المصلحة للرقم الوارد بالإقرار . (الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩) ... ٥٣ ع ٢ ٢٤١
		الفصل الرابع : الضريبة على الشركات :
		(١) أسس تقويم وعاء الضريبة :
		(١) الأموال التي لم ينص القانون على طريقة تقويمها :
		٢٢ — العبرة في تقديرها بالوقت الذي انتقلت فيه إلى ملكية الوارث بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة . (الطعن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٤ يونيو ١٩٥٩) ... ٦٨ ع ٢ ٤٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) شهرة المحل .
		٢٣ — تحديدها بطرق فنية خاصة . لجوء مصلحة الضرائب في تقديرها لإحداها وعلى طريقة متوسط الأرباح الصافية . لم يكن مقابل خلو الرجل بمعناه العرفي السائد داخلها . استبعاد الخبير لشهرة المحل بالمعنى الفني المصطلح عليه . إقامه رغم ذلك على عناصر التركة مقابل "خلو الرجل" . أخذ الحكم بما انتهى إليه الخبير . خطأ في القانون .
٤٤٧	٢٤٨ ع ٢	(الطن رقم ٢٥٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٤ يونيو ١٩٥٩)
		(٢) تقدير وعاء الضريبة :
		لجان تقدير التركات . طابعها . أثر ذلك :
		٢٤ — اعتبارها هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي قبل تعديلها بالق ٥١/٢١٧ . مدم جواز رجوعها في التقدير . ليس لمصلحة الضرائب أن تعقب على هذا التقدير أو تعيده إليها لمعاودة النظر فيه من جديد .
٤٦٦	٢٧٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٨٦ سنة ٢٤ ق — جلسة ١١ يونيو ١٩٥٩)
		الفصل الخامس : الضريبة على فوائد الديون :
		(١) استحقاق الضريبة :
		٢٥ — استخلاص الحكم السائق أن المبالغ التي ساهم بها بنك في صندوق تعاون موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين الذين لهم حسابات خاصة في صافي رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . يتوافق به وجود طرفين دائن وهم مجموع الموظفين المشتركين في الصندوق ومدين وهو البنك .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إخضاع فوائد الديون للضريبة واستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء. الم ١٥ ، ١٨ ق ٣٩/١٤
٨٥٨	٣١٣١ ع ٣	(الطن رقم ٩٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٢) الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة :
		٢٦ — اعتبار الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة في صورة التراعى السابق هى قيمة الفوائد المدفوعة من البنك والمعتبرة فى ميزانيته السنوية وبموافقته من التكاليف بتعليقها على الرصيد الدائن للصندوق . لا يغير من ذلك أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل للشروط التي تفرضها لأئحة الصندوق على استحقاق الضريبة .
٨٥٨	٣١٣١ ع ٣	(الطن رقم ٩٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		الفصل السادس : ضريبة الدمغة :
		٢٧ — (إحالة إلى رسم الدمغة)

علامات تجارية

ونم البت

١ - ما يصح اعتباره علامة تجارية وشرطه :

(أ) الامم الخاص ١

(ب) الكلمة ٢

٢ - شطب العلامة التجارية ٣

رقم القاطعة والعدد	رقم الصفحة
<p>علامات تجارية</p> <p>(١) "ما يصح إعتباره كذلك وشرطه" :</p> <p>الاسم الخاص :</p> <p>١ - الم ١ ق ٣٩/٥٧ مفهومها إباحة الشارع للتاجر أو الصانع إتخاذ اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته بشرط أن يتخذ في كتابته شكلا مميزا .</p> <p>الكلمة :</p> <p>٢ - إباحة إتخاذ كلمة علامة مشروط بأن تكون الكلمة المطلقة متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة .</p> <p>(الملن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ... ١١٥ ع ٣ ٧٦٣</p> <p>(٢) الشطب</p> <p>٣ - لاخطأ في رفض المحكمة طلب شطب لفظ من السجل التجاري إذا كانت قد أقامت قضاءها على أنه اسم تجارى وليس بعلامة تجارية .</p> <p>(الملن رقم ١٢١ سنة ٢٥ - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩) ... ١١٥ ع ٣ ٧٦٣</p>	

عمل

ولم يهتد

الفصل الأول : مسائل عامة :

(١) إجراءات التقاضي في الدعاوى العمالية

١ "مراعاة الفصل فيها - أثر تجاوز القضاء لها"

٢ (٢) الشروط المخالفة لقانون عقد العمل ...

الفصل الثاني : إلتزامات صاحب العمل :

(١) أجر العامل :

(١) تعريف الأجر :

"المقصود به"

إعانة الغلاء . إدخالها ضمن الأجر

٣ في حساب مكافأة نهاية الخدمة ...

(ب) المساواة في الأجور :

الم ١٥ من قانون عقد العمل ومدى
مرياتها .

"الأعمال الطارئة أو الدورية لا تعتبر

٤ من الأعمال الأصلية"

٥ (ج) طريقة احتساب الأجر

(٢) تهيئة الغذاء لعماله :

الم ٢/٢٧ من المرسوم بق ٣١٧/٥٢ ، الأمر

العسكري ٤٤/٤٦٩ .

٨-٦ مجال تطبيقهما

الفصل الثالث : إلتزامات العامل :

إلتزام بتنفيذ العمل .

٩ كيفية التنفيذ ومياريه

الفصل الرابع : تنظيم العمل :

(١) سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ... ١٠-١٢

(٢) وقت العمل :

أجازات العامل : (١) الأجازة السنوية :

طبيعتها . متى يجوز التنازل عنها... ١٣-١٤

(ب) مقابل الأجازة :

أساس تقديره... .. ١٥

الفصل الخامس : فسخ عقد العمل : ١٦

الفصل السادس : الفصل بنير مبرر :

(١) متى يكون كذلك ١٧-١٨

(٢) متى يكون مبررا ١٩

(٣) تقدير مبرر الفصل وقضى التعديف في استعماله ٢٠

(٤) تقدير التعويض ٢١

الفصل السابع : الأسباب المنيية لعقد العمل : ٢٢

الفصل الثامن : عقد العمل المشترك :

لائحة العمل الصحن ٢٣-٢٤

الفصل التاسع : التحكيم في منازعات العمل :

(١) اختصاص محكمة النقض... .. ٢٥

(٢) إجراءات الطعن بالنقض ومبادئه ٢٦

(٣) علاج أمر العمال ٢٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	عمل
		<p>الفصل الأول : مسائل عامة :</p> <p>(١) إجراءات التقاضي في الدعاوى العمالية :</p> <p>”مواعيد الفصل فيها - أثر تجاوز القضاء لها“</p> <p>٤ - الم ٣٩ مكررا من التي ١٦٥/٥٣ المعدل للرسوم بق ٥٢/٣١٧ التي أوجبت على المحكمة النظر في طلب التعويض وحددت لها مدة شهر يتم في خلاله نظر الدعوى والحكم فيها وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع . ليس من شأن الاخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان بالحكم لصدوره بعد مدة الشهر . لا وجه للتحدى بالم ٢٥ ، ٢٦ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ ق - جلسة اول يناير ١٩٥٩)</p> <p>٢٣ ١٤ ٣</p> <p>(٢) الشروط المخالفة لقانون عقد العمل الفردي :</p> <p>٢ - اشتراط رب العمل على العامل التزامه بالتقاعد عند بلوغه سن الستين هو في ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم بق ٥٢/٣١٧ وليس فيه إضرار بمصلحة العامل .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ ق - جلسة اول يناير ١٩٥٩)</p> <p>٢٣ ١٤ ٣</p> <p>الفصل الثاني : التزامات صاحب العمل :</p> <p>(١) أجر العامل :</p> <p>(١) تعريف الأجر :</p> <p>المقصود به :</p> <p>إطاعة الغلاء . إدخالها ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة :</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - إنصرافه إلى ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء . إعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأجر . عدم النص صراحة في الاتفاقية بين الشركة والعامل على استبعاد إعانة غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة . احتساب الحكم رغم ذلك المكافأة على أساس المرتب الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء . خطأ في القانون .
٢٢٧	١ ع ٢٥	(الطن رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ مارس ١٩٥٩) ... (ب) المساواة في الأجور : الم ١٥ من قانون عقد العمل الفردي ومدى سريانها . "الأعمال الطارئة أو الدورية لا تعتبر من الأعمال الأصلية" : ٤ - وجوب المساواة في الحقوق بين عمال صاحب العمل وعمال من عهد إليه بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها . الم ١٥ ق ٣١٧ / ٥٢ معاملة بالق ٥٣ / ٣٠٩ . ما المقصود بالأعمال الأصلية بالنسبة للشركات ؟ ليست منها الأعمال أو الدورية . مثال . أشغال التجارة والنحاس والبويات . خطأ الحكم في إعطائها الوصف القانوني الصحيح . يستوجب نقضه . (في الطنين رقم ٣٦ و ٣١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ..
٦٠٥	٣ ع ٩٢	(ج) طريقة احتساب الأجر : ٥ - إقرار محكمة الموضوع رب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي لمكافأة أو منحة . عدم احتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . لا سلطان عليها فيه لمحكمة النقض .
٣٥١	٢ ع ٥٥	(الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ أبريل ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) تهيئة الغذاء لعماله :
		المادة ٢/٢٧ من المرسوم بق ٥٢/٣١٧ والأمر العسكري ٤٤/٤٦٩ بتقديم وجبة غذاء للعمال في قنا وأسوان . مجال تطبيقها :
		٦ — الم ٢/٢٧ من المرسوم بق ٥٢/٣١٧ فرضت على كل من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العموان التي تعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد عن ثلث التكاليف بشرط ألا يتجاوز ما يؤديه العامل ٢٠ مليا عن الوجبة الواحدة . عدم انطباقها إلا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران التي يحددها وزير الشئون الاجتماعية .
		٧ — عدم ورود ما يفيد إلغاء الأمر العسكري ٤٤/٤٦٩ في المرسوم بق ٥٢/٣١٧ وعدم تنظيم المرسوم بق ما سبق أن نظمته الأمر العسكري فلا محل معه للتحدى بنص الم ٢ مدنى .
		٨ — إنطباق أحكام الأمر العسكري في الحدود الميمنة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقييد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة أو غير بعيدة عن العمران .
٨٢٠	٣٤١٢٤	(الطن رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الثالث التزامات العامل :
		الالتزام بتنفيذ العمل :
		كيفية التنفيذ وميماده :
		٩ — إيضاح الم ٦٨٥ مدنى التزامات العامل الجوهرية . منها تأدية العمل بنفسه وبذله فيه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد
٤٩٤	٢٤٧٥	(الطن رقم ٣٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>الفصل الرابع تنظيم العمل :</p> <p>(١) سلطة رب العمل في تنظيم منشأته</p> <p>١٠ - سلطة رب العمل في تنظيم منشأته باعتباره المالك لها والمستول من إدارتها . تضييقه لدائرة نشاطه أو ضغطه لمصروفاته تفاديا لكارثة مالية أو شكت أن تنزل به وحرية في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة .</p> <p>١١ - ابتناء الحكم على نظر خاطيء مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم رب العمل لمنشأته ما يحتم طرد العامل من عمله يعتبر مجادلة منه لرب العمل في الوسائل التي اتخذها لإعادة تنظيم عمله توقيا لخطر يهدده . هو أمر غير جائز له قانونا .</p> <p>١٢ - دفع العامل بعدم صحة ما أسس عليه رب العمل قراره في إعادة تنظيم عمله . يجب المحكمة نفسها عن هذا البحث وإقامتها حكما على افتراض صحة ما يدعيه رب العمل في هذا الخصوص . لا يعتبر تسليا منها بصحة هذا الادعاء أو نفيه . يعيب حكمها بخالفة القانون والقصور .</p> <p>(العلن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ١٢٠ ع ٧٩٨</p> <p>(٢) وقت العمل :</p> <p>أجازات العامل :</p> <p>(١) الاجازة السنوية :</p> <p>طبيعتها . متى يجوز التنازل عنها :</p> <p>١٣ - الاجازة السنوية حق أوجب به المشرع سنويا للعامل . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز التنازل عنه مشروط بالاتكون الصفة التي تستحق فيها الاجازة قد مضت . ملة ذلك .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥١	٢٥٥ ع ٢	١٤ - حق العامل في أجازة السنة الأخيرة من خدمته إذا ترك العمل قبل قيامه بالأجازة تمسك بها أم لم يتمسك. مهما يكن زمن استحقاقها. الم ٢٢ المرسوم بق ٥٢/٣١٧. (الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩) (ب) مقابل الأجازة : أساس تقديره :
٣٥١	٢٥٥ ع ٢	١٥ - الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة. لا اعتبار للملحقات . الم ٣٧ ق ٤٤/٤١ . (الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٩) الفصل الخامس : فسخ عقد العمل :
٤٩٤	٢٧٥ ع ٢	١٦ - مرد حق رب العمل في فسخ عقد العمل لا خلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد المدة أن العقد ملزم لطرفيه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة. (الطن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) الفصل السادس : الفصل بغير مبرر : (١) متى يكون كذلك : مثال لفصل عامل لرفعه دعوى مطالبة بما يعتقد أنه من حقه :
		١٧ - تقرير الحكم أن السبب الذي عرضه رب العمل في خطابه مبرراً لفصل العامل كان منقطع الصلة بمسلك هذا الأخير قبل رفع دعوى المطالبة بحق يعتقد أنه موهوم ، وأنه كان النتيجة المباشرة لرفعه لها ، وتحصيله لأسباب سائغة أن الفصل كان بغير مبرر لا يصح النعي عليه بالخطأ في القانون أو القصور .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٨٤	٣٤١٣٤	<p>١٨ — تقرير الحكم أن العامل إنما طائب بحق بمقتد أنه مضموم وأنه لم يكن مية القصد يحمل الرد الضمني على ما تمسك به رب العمل مبررا للفصل من صابات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرها رب العمل قذفا في حقه وتعديا عليه .</p> <p>(الملن رقم ٢٤٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩)</p> <p>(٢) متى يكون مبررا :</p> <p>مثال لفصل عامل بسبب خسارة مالية لحقت رب العمل وضغطه لمصرفاته :</p> <p>١٩ — وقوع رب العمل في خسارة مالية . ضغطه لمصرفاته . الاستغناء عن بعض العمال . سبب سائق في توافر المبرر للفصل . القول بأن حق رب العمل في ذلك مشروط باستحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بلجوئها إلى هذا الخفض . جدل موضوعي في قيام المبرر وتوافره . لا يثار أمام محكمة النقض .</p> <p>(الملن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩)</p> <p>(٣) تقدير قيام مبرر الفصل ونفي التعسف في استعماله :</p> <p>٢٠ — تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفي تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل مسألة موضوعية .</p> <p>(الملن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩)</p>
٢٥١	٢٤٥٥	
٢٥١	٢٤٥٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٤) تقدير التعويض
		٢١ — تقدير الحكم للتعويض عن فصل تعسفى فى حدود حقه المطلق على هدى العناصر التى أشار إليها والتى تستوجب الم ٣٩ من الق ٥٢/٣١٧ مراعاتها عند التقدير . لا محل للنعى عليه بالقصور أو الخطأ فى القانون .
٨٦٦	٣٤١٣٢ ...	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل السابع : الأسباب المنهية لعقد العمل :
		٢٢ — الحالات التى تحدث فيها الم ٤٥ من المرسوم بق ١٩٥٢/٣١٧ باعتبارها الأسباب المنهية لعقد العمل إنما هى خاصة بالعقد غير محدد المدة . أثر ذلك .
٣٣	٣١٤٣ ...	(الطن رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الثامن : عقد العمل المشترك :
		لائحة العمل الصحفى :
		٢٣ — إعتبارها عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع . الق ٤١/١٠ قبل الغائه بالق ٥٥/١٨٥ . المواد ٢٤ منه .
		٢٤ — عدم إمتداد أحكام الق ٥٠/٩٧ بشأن عقد العمل المشترك إلى لائحة العمل الصحفى . آية ذلك وأثره . إصدار الحكم لللائحة العمل الصحفى وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها . خطأ فى القانون .
٩٣	١٣١٤٣ ...	(الطن رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل التاسع : التحكيم في منازعات العمل :
		(١) إختصاص محكمة النقض :
		٢٥ — إختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالق ٥٧/٨ . (في الطعن رقم ٣١٤٢٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
٦٠٥	٩٢ ع ٣	
		(٢) إجراءات الطعن بالنقض وميعاده :
		٢٦ — وجوب إتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . عدم قيام الدليل على قبول القرار المطعون فيه . عدم انقضاء ٣٠ يوما عند التقرير بالطعن على إعلان القرار . إعتباره مقدما في الميعاد و مقبولا . (في الطعن رقم ٣١٤٢٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
٦٠٥	٩٢ ع ٣	
		(٣) علاج أسرار العمال :
		٢٧ — إسناد قرار هيئة التحكيم في قضائه بإلزام الشركة بعلاج أسرار العمال إلى شرط في عقد مبرم بين الشركة والحكومة لا إلى أحكام قانون عقد العمل الفردي . عدم تضمين تقرير الطعن بالنقض تعيب القرار فيما أقيم عليه . لا مخالفة للقانون . (الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
٨١٦	١٢٣ ع ٣	

فوائد

رقم الهند

- ١ — سقوط الحق في المطالبة بها ١
- ٢ — الحكم بها على مصلحة الضرائب عن المبالغ المحكوم عليها بردها ٢
- ٣ — مدى التزام الحكومة بدفعها عن المقابل المقدر للأرض المطلوب
نزع ملكيتها ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	فوائد
		(١) سقوط الحق في المطالبة بها :
		١ - سقوطه طبقا لنص الم ٢١١ مدني قديم ، ٣٧٥ مدني جديد بوصفها من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا . الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم ستة فسنه . لا مبلغ معين . لا يحيل مدة التقادم الخاص بها من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . طلة ذلك .
٢٦٩	٤٢ ع ١	(الطن رقم ٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) الحكم بها على مصلحة الضرائب عن المبالغ المحكوم عليها بردها :
		٢ - جوازه . عدم سريان الق ٥٠/١٤٦ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد على الماضي لأنه تشريع مستحدث .
٤٤٧	٦٨ ع ٢	(الطن رقم ٣٥٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
		(٣) مدى التزام الحكومة بدفعها عن المقابل المقدر للأرض المطلوب نزع ملكيتها :
		٣ - عدم التزام الحكومة بدفع فوائد عن المقابل الذي قدره الخبير للأرض المطلوب نزع ملكيتها متى أودعته وذلك لمجرد معارضتها أمام المحكمة في تقدير الخبير . طلة ذلك . متى يترتب على المعارضة في تقدير الخبير إلزام وافدها بفوائد تعويضية .
٦٣٤	٩٦ ع ٣	(الطن رقم ٨٧ سنة ٢٥ ق - جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...

(ق)، (ك)، (م)

قانون .	محاماة .	ملكية .
قسمة .	محكمة الموضوع .	مواعيد .
قطن .	مرض الموت .	
	مستولية .	

قاضى الموضوع : (ر . محكمة الموضوع بنود ١ - ٢٢)
 قضاء الأمور المستعجلة : (ر . اختصاص المحاكم بند ١٢ . تنفيذ عقارى بند ٦ ٧ ٨ ٩)
 قوة الأمر المقضى : (ر . إحتناف بند ٥ . دعوى بند ١٣ . شفعة بند ٧ ملكية بند ٦)

قوة قاهرة	: (ر . قطن بند ٤)
كبيالة	: (ر . استئناف بند ١٢)
عماكم شرعية	: (ر . دعوى بند ١٩)
محكمة النقض	: (ر . قرض)
محل مختار	: (ر . إعلان بند ٨ ٩ ١٠ . قرض بنود ١٧ - ١٩)
مسافة	: (ر . مواعيد بند ١)
مصرفات الدعوى	: (ر . دعوى بنود ١٧ - ٢٠)
معارضة	: (ر . دفاع بند ١ حكم بند ١٧)
مقاصة	: (ر . دعوى بند ١)
مكافأة العامل	: (ر . عمل بند ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠)
ملاحة	: (ر . سفينة بند ١)
منافع عمومية	: (ر . نزاع الملكية للنفقة العامة بنود ١ - ٢)
مواد مستعجلة	: (ر . قضاء الأمور المستعجلة)
مواريث	: (ر . ملكية بند ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠)

قانون

رقم البند

الفصل الأول : تطبيق القانون :

١ شرعية الواثع والقراوات

الفصل الثاني : تطبيق القانون في الزمان :

عدم رجعة التشريع :

(١) القوانين الموضوعية :

٢ (١) النصوص المتعلقة بالتقادم

٣ (٢) النصوص المتعلقة بالحالة

٤ (٣) النصوص المتعلقة بتقدير وطء الضريبة

(ب) القوانين الشكلية :

قوانين المرافعات

الأثر الفوري لقوانين المرافعات .

٥-٦ (١) القاعدة

(ب) تنظيم المشرع الانتقال من ولاية

القانون القديم إلى ولاية القانون

الجديد :

(١) الأحكام الصادرة في

دعوى تزع الملكية قبل صدور

٧ القانون الجديد

(٢) القوانين المعدلة

٨ للاختصاص

الفصل الثالث : تفسير القوانين :

٩ (١) التفسير التشريعي

(٢) التفسير القضائي :

١٠-١١ طرقه

فصل الرابع : إلغاء القوانين :

١٢ الإلغاء الصريح والضمني

م-٢٤(٢٠)

رقم الصفحة	رقم القامعة والعدد
	<p>قانون</p> <p>الفصل الأول : تطبيق القانون :</p> <p>شرعية اللوائح والقوانين :</p> <p>١ — تحديد وزارة التموين بواسطة لجان التسمية الجبرية — في ظل الدستور الملقى — سعرا لبذرة القطن يلزم به البائع وإضافة زيادة إليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للصاين . هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن . هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه . ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء .</p> <p>(الطن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩) ... ٦٧ ع ٢ ٤٤١</p> <p>الفصل الثاني : تطبيق القانون في الزمان :</p> <p>عدم رجعية التشريع :</p> <p>(١) القوانين الموضوعية :</p> <p>(١) النصوص المتعلقة بالتقادم :</p> <p>٢ — حساب التقادم فيما قبل القانون المدني الجديد بالتقويم المهجري ما لم ينص على خلاف ذلك . سقوط حق الخزانة في المطالبة برسوم الدمغة والتعويض المدني بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر الم ٢٤ من الق ٣٩/٤٤ أنها ميلادية . سقوط الحق في المطالبة بالرسوم المستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد بخمس سنوات هجرية .</p> <p>(الطن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ١١٠ ع ٣ ٧٢٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) النصوص المتعلقة بالحوالة
		٣ — القانون الذى يحكم الحق موضوع الحوالة هو القانون السارى وقت نشوئه
١٤	١ ع ١٤	(الطن رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق — جلسة اول يناير ١٩٥٩)
		(٣) النصوص المتعلقة بتقدير وعاء الضريبة
		٤ — رسم المشرع لقاعده لتقدير وعاء الضريبة. وجوب اتباعها من تاريخ مريان القانون الذى نظمها وعلى مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها اعمال احكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا. المرسوم بق ١٩٥٢/٢٤٠
١٨٤	١ ع ٢٨	(الطن رقم ٥٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩)
		(ب) القوانين الشكلية :
		قوانين المرافعات :
		الاثرفورى لقوانين المرافعات :
		(١) القاعدة :
		٥ — مريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدطاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص . الم ١ مرافعات . مثال
٨٢٦	٣ ع ١٢٥	(الطن رقم ٣٠٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
٨٤٥	٣ ع ١٢٩	(الطن رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٦ - صدور قرار بشطب دعوى في ظل قانون المرافعات القديم لا يترتب عليه إعمال الم ٢/٩١ مرافعات جديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة شهور دون أن يطلب المدعى السير فيها لصدور هذا القرار في ظل قانون المرافعات القديم . أثر ذلك . اعتبار الدعوى متجة لكافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها مادام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون (الطن رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
٧٥٦	٣٤١١٤	
		(ب) تنظيم المشرع الانتقال من ولاية القانون القديم الى ولاية القانون الجديد :
		(١) الأحكام الصادرة في دعاوى نزاع الملكية قبل صدور القانون الجديد :
		٧ - استمرار السير فيها طبقاً لنصوص قانون المرافعات القديم م ٢/٤ من قانون الإصدار . عدم اعتبار طلب وقف الإجراءات لسقوط الحكم المنفذ . بمضي المدة المقدم في ظل قانون المرافعات الجديد داخل في الاستثناء المنصوص عليه في الم ٢/٤ . اعتباره طلباً له . كيان خاص . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد . (الطن رقم ٢٠٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
٨٤٥	٣٤١٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) القوانين المعدلة للاختصاص :
		٨ — الم ٤ من قانون إصدار قانون المرافعات إذ نصت على أنه على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها واستثنت الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما هت الدعاوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام منبهة للخصومة كلها أو بعضها . لا يندرج فيها الأحكام التمهيدية . (الطن رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس ١٩٥٩) ... ٣٠ ع ١٩٤
		الفصل الثالث : تفسير القوانين :
		(١) التفسير التشريعي :
		٩ — لا يؤثر في حق المشرع في إصدار تشريع تفسيرى إستطالة الزمن ولا استقرار الأحكام على وجهة نظر واحدة غير متعارضة بل يكفى في هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستبين قصده الحقيقى من التشريع المفسر . (الطن رقم ٣٣٧ سنة ٢٤ ق — جلسة ٧ مايو ١٩٥٩) ... ٦١ ع ٣٩٠
		(٢) التفسير القضائى :
		طرقه :
		١٠ — إستناد المحكمة إلى فتوى كعنصر من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الرأى السديد فى تفسير نصوص قانون لا يعتبر تخليا منها عن وظيفتها . (الطن رقم ٢٣ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ... ٥١ ع ٢٣١

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		١١ — لا مل محكمة الموضوع إن هي أخذت في تفسير النص بما تدل عليه عبارته الواضحة والتفتت عن طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات قيام عرف تجارى يتحدد به مراد الشارع من النص .
٥٦٧	٣٤٨٦	(الطن رقم ٢٢٢-٢٥٤ ق- جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩)
<p>الفصل الرابع : إلغاء القوانين :</p> <p>الإلغاء الصريح والضمني :</p>		
		١٢ — عدم جواز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . الم ٢ مدنى . مثال فيما فرضته الم ٢/٢٧ من المرسوم بق ٥٢/٣١٧ على رب العمل من تهيئة الغذاء لعماله والأمر العسكرى ٤٤/٤٦٩ بإلزامه بتقديم وجبة غذاء للعمال فى قنا وأصوان .
٨٢٠	٣٤١٢٤	(الطن رقم ٢٧٠-٢٥٤ ق- جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)

قسمة

رقم البند

١ - بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته :

(أ) التعديل في شروط البيع ١

(ب) المزايدة ٢

٢ - تسجيل عقد القسمة :

آثاره ٣

٣ - قسمة الوقف ٤-٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قسمة
		(١) بيع العقار جبرا لعدم إمكان قسمته :
		(١) التعديل في شروط البيع :
		١ — إعتاد محكمة القسمة لتقدير الخبير لثن المال الشائع المطلوب بيعه لعدم إمكان قسمته عينا لا يعتبر تعديلا في شروط البيع في مفهوم الم ٦٦٤ مرافعات . مله ذلك ؟ أن التعديل في شروط البيع بحسب الأحكام الواردة في الم ٦٤٢ وما بعدها مرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة إذا كان الثمن الأساسي الوارد في قائمة شروط البيع محلا للاعتراض ممن لهم الحق قانونا .
١٣٤	١٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٩) ...
		(ب) المزايدة :
		٢ — عدم انطباق الفقرات الأولى من الم ٦٦٤ مرافعات على الشريك الذي يطلب إنهاء حالة الشيوع والحصول على حصة في المال الشائع عينا أو ما يقابلها نقدا . انطباق حكم الفقرة الأخيرة منها عليه .
١٣٤	١٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) تسجيل عقد القسمة :
		أثره :
		٣ — الم ١٠ من الق ٤٦/١١٤ الخاص بالشهر العقاري مؤداها أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشيوع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل . وإذا كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائدة الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت . إعتباره متنازلا عن هذا الحق الذي شرع لفائدته .
٤٣	١٩ ع ٠	(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(٣) قسمة الوقف :
		٤ — التعويل في قسمة حصص الخيرات أو المرتبات الدائمة وفرضاها عن باقى اعيان الوقف هو على ما تنتجها تلك الحصصه — عقارا أو اطيافا زراعية من غلة . الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تفي بالمرتبات الدائمة أو الخيرات المشروطة . على هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصصه الواجب فرزها للخيرات دون ما اعتبار لقيمة اعيان الحصصه المذكورة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة اعيان الوقف كله . الم ٢ ق ٥٢/١٨٠ معلة بالقى ٥٢/٣٤٢ ، الم ٤١ ق ٤٦/٤٨ .
٢٤٠	٣٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٧ سنة ١٩٠٩ ق احوال شخصية — جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٠٩) ...
		٥ — تقدير حصص الخيرات وإفرازها . الم ٢ ق ٥٢/١٨٠ تحيل إلى الم ٤١ ق ٤٦/٤٨ . مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة يقسم الربع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم حصصه بقدر مرتباتهم فيزداد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربع على مجموع الاثنين . المناط في فرز وقسمه حصص الخيرات هو ما تغله تلك الحصصه من ريع فحسب . عدم الإلتفات إلى قيمة الأعيان .
٢٣٥	٥٢ ع ٢	(الطعن رقم ٣١ سنة ١٩٠٩ ق احوال شخصية — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٠٩) ...

تظن

رقم البت

بيع الأقطان :

- (١) بيع الأموال المستقبلية ١
- (٢) البيع في البورصة " العمليات الآجلة " ٢
- (٣) الالتزام بالتسليم ٣
- (٤) استعمال للتفويض ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قطن
		بيع الأقطان :
		(١) بيع الأموال المستقبلية :
		١ — جواز بيع الأموال المستقبلية . الم ١٣١ مدني . مثال ليع محصول قطن . سلطة محكمة الموضوع في تحصيل أن العاقدین قصدا بيع كذا قنطارا من القطن محددة على الأقل امتنادا لأسباب سائغة . (الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١
		(٢) البيع في البورصة "العمليات الآجلة" :
		٢ — لا محل للتحدى بالم ٢/٧٣ من الق التجاري إذا كانت محكمة الموضوع قد استبانت أن البيع وارد على صفقة من القطن مزروعة فعلا ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة وخلعت في قضائها إلى أن العقد لا ينطوي على أعمال المضاربة المكشوفة المقصود بها مجرد الإفادة من فروق السعر . (الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١
		(٣) الالتزام بالتسليم :
		٣ — استظهار محكمة الموضوع نية المتعاقدين واستخلاصها من وراق الدعوى وظروفها أن يوما معينا هو الميعاد الذي تخلف البائع فيه عن توريد باقي كمية القطن المبيعة والذي يحق فيه للمشتري ممارسة حقه في الشراء وإجراء المحاسبة على هذا الأساس . تقدير موضوعي تستقل به بمنأى عن رقابة محكمة التقض . (الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ أكتوبر ١٩٥٩) ... ٨٩ ع ٣ ٥٩٠
		(الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(٤) استعماله التنفيذ :
		٤ - اعتبار الحكم قيام الحرب واقطاع المواصلات بين مصر وألمانيا وصدور التشريعات الاستثنائية قوة القاهرة وسببا أجنبيا يستحيل معه تنفيذ الشركة المطعون عليها تعاقدتها مع بيوت التجارة الألمانية على تصدير كميات من القطن . القضاء بإفحساخه . الم ١٧٩ مدنى قديم . لا مخالفة فيه للقانون (الطعن رقم ٩٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٥٩)
٦٧٧	٣٤١٠٣	

- ٢٠ -

محاماه

وفى البت

توكيل المحامى ١-٤

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	محااماه
		توكيل المحامى :
		١ - اشتراط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المحامى بالوكالة . كفايته دليلا فى الإثبات . عدم جواز التصدى لعلاقه ذوى الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامى لإجراء قبل استصدار توكيل لا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم إرسال صاحب الشأن لوكيل ثابتة وكالته قانونا يحيز لخصومه إبداء الطلبات التى يحيزها لهم انقانون .
٣١٢	٤٧ ع ٢	(الطن رقم ٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢ ابريل ١٩٥٩)
		٢ - وجوب أن يكون المحامى الذى يقرر بالنقض موكلًا عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .
٤٧٦	٧٢ ع ٢	(الطن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ١١ يونيه ١٩٥٩)
		٣ - شرط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا . مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به ولو لم يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له .
٥٥٢	٨٤ ع ٢	(الطن رقم ٩ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٥ يونيه ١٩٥٩)
		٤ - توكيل الطاعن لمحاميه بالطعن بطريق النقض - بعد إعلانه بالحكم المطعون فيه - وتقدير هذا الأخير فى اليوم التالى لصدور هذا التوكيل بالطعن ، أمر يستفاد منه أن التوكيل إنما قصد الطعن به بالنقض فى الحكم المطعون فيه ، حتى ولو لم يصرح فيه بشموله للزعمات المتعلقة بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية التى صدر فيها الحكم
٣٤١	٥٣ ع ٢	(الطن رقم ٣٦٢ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٦ ابريل سنة ١٩٥٩)

محكمة الموضوع

رقم البند

- ١ — عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم ١
- ٢ — سلطتها في تقدير قيمة الأدلة ٢
- ٣ — سلطتها في تقدير شهادة الشهود ٣-٥
- ٤ — سلطتها في رفض وإجابة طلب التحقيق ٦-٨
- ٥ — سلطتها في تقدير القرائن ٩
- ٦ — سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير ١٠-١٢
- ٧ — سلطتها في تقدير أرباح المول ١٣
- ٨ — سلطتها في تفسير عبارات ورقة ١٤
- ٩ — سلطتها في تقدير مدى جدية منازعة حول وصية ١٥
- ١٠ — سلطتها في اعتبار الدين معدوما ١٦
- ١١ — سلطتها في إقرار رب عمل على أن المبلغ المنصرف للعامل ليس بمكافأة ١٧
- ١٢ — تقديرها للبعد الذي تخلف فيه البائع عن تسليم المبيع ١٨
- ١٣ — سلطتها في تحصيل أن البيع قصد به كمية محددة ١٩
- ١٤ — سلطتها في عدم الاعتداد بالفروق بين المبيع والعينة ٢٠
- ١٥ — سلطتها في تعرف نية واضح اليد ٢١
- ١٦ — سلطتها في تحديد مقدار التعويض ٢٢
- ١٧ — سلطتها في فهم الواقع في الدعوى ٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محاكمة الموضوع
		(١) عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم:
		— عدم التزامها بأن تضمن أسباب حكمها ردا على جميع المدعى التي يسوقها الخصوم . يكفي أن تقيم قضاءها على أدلة سائغة تكفي لحمله .
١٦٥	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
٤٠٤	٢٤٦٤	(الطن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
٧٠٣	١٠٨٣	(الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) سلطتها في تقدير قيمة الأدلة :
		٢ — حقها في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق .
١٦٥	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩) ...
٥٨١	٣٨٨	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٣) سلطتها في تقدير شهادة الشهود :
		٣ — سلطتها في تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها .
٧٠٣	١٠٨٣	(الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
٨٦٦	١٣٢٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		٤ — عدم جواز مناقشة أقوال الشهود أمام محكمة النقض للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال .
٨٦٦	١٣٢٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم المنحة	رقم القاطعة والعدد	
		• — قضائهما برفض دعوى لا محل للنزاع عليه بخالفة القاتون إذا كان ما انتهت إليه هو استخلاص سائق حصته من واقع التحقيق الذي أجرته في حدود سلطتها التقديرية .
٨٦٦	١٣٢ ع ٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) سلطتها في رفض وإجابة طلب التحقيق :
		٦ — سلطتها في إجابة أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق للتحرى عن حقيقة ثمن الصفقة المشفوع فيها تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى .
٤٣	١٥٥ ع ١	(الطن رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) ...
		٧ — حقها في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها على أن تبين سبب الرفض .
٥٦٧	٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		٨ — لا عليها إن هي أخذت في تفسير النص بما تدل عليه عبارته الواضحة والتفتت عن طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات قيام عرف تجارى يتحدد به مراد الشارع من النص .
٥٦٧	٨٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٥) سلطتها في تقدير القرائن :
		٩ — استقلالها بتقدير القرائن وكفايتها طالما كان استخلاصها سائفاً مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٦٤	٨١ ع ١	(الطن رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٦) سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير :
		١٠ - إطراحها دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها متى أقامت حكمها على أسباب سائغة .
٢٥٩	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)
		١١ - أخذها بتقديرات نسبة إجمالى الربح التي أشار إليها الخبير في تقريره المستمد من استخلاص سليم من مسائل الواقع التي تخضع لتقديرها بلا محجب عليها .
٢٥٩	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)
		١٢ - سلطتها التقديرية في اعتماد تقدير الخبير للصاري التي يربد الممول احتسابها وفي أخذها أو اطراحها الأوراق المقدمة منه بناء على أسباب مؤدية تنأى عن رقابة محكمة النقض .
٢٥٩	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩)
		(٧) سلطتها في تقدير أرباح الممول :
		١٣ - اعتبارها الممول عاجزا عن تقديم الدليل على صحة ادعائه منازلة نشاطه في جهة معينة فقط وتقديرها الموضوعى لربحه من جميع أعماله بواقع نسبة معينة . لا تصور .
٥٨١	٨٨ ع ٣	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		(٨) سلطتها في تفسير عبارات ورقة :
		١٤ - سلطتها في تفسير عبارات ورقة محاسبة المستمد من ظاهرها ومن ظروف الدعوى استنادا إلى أسباب مؤدية . لا مسخ ولا تناقض .
٤٠٤	٦٤ ع ٢	(الطن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٤ يونيو ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٩) سلطتها في تقدير مدى جدية منازعة حول وصية :
		١٥ — تقدير عدم جدية منازعة قائمة حول وصية لا تبرر وقف الدعوى . أمر موضوعي . لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند إلى أسباب سائغة تبرر النتيجة التي انتهت إليها (الطن رقم ٢٤١ سنة ٢٤ق — جلسة أول يناير سنة ١٩٥٩) ...
٢٥١	٢ ع ١٤	(١٠) سلطتها في اعتبار الدين معدوما :
		١٦ — سلطتها في نفي صفة الانعدام عن دين بأسباب سائغة قائمة على واقع لم يجادل فيه الطاعن . اعتبار الدين معدوما هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها . (الطن رقم ١٤٨ سنة ٢٥ق — جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩) ...
٤٧٢	٢ ع ٧١	(١١) سلطتها في إقرار رب العمل على أن المبلغ المنصرف للعامل ليس بمكافأة :
		١٧ — سلطتها في إقرار رب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي لا مكافأة أو منحة وعدم احتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . (الطن رقم ١١ سنة ٢٥ق — جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
٣٥١	٢ ع ٥٥	(١٢) تقديرها للميعاد الذي تخلف فيه البائع عن تسليم المبيع :
		١٨ — تقديرها أن يوما معينا هو الميعاد الذي تخلف فيه عن توريد باقي كمية القطن المبيعة والذي يحق فيه للمشتري ممارسة حقه في الشراء وإجراء المحاسبة على هذا الأساس — بعد استظهارها نية المتعاقدين وما استخلصته من أوراق الدعوى وظروفها . تقدير موضوعي تستقل به بمنأى عن رقابة محكمة النقض . (الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ق — جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
٥٩٠	٣ ع ٨٩	(الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
٦٤١	٣ ع ٩٧	

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		(١٣) سلطتها في تحصيل أن البيع قهريه كمية محددة :
		١٩ — سلطتها في تحصيل أن العاقلين قسدا بيع كذا قنطار من القطر محدد على الأقل استنادا لأسباب سائفة . أمر موضوعي لا تخضع فيه لرقابة محكمة التقص . (الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — مجلة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ٩٧ ع ٣ ٦٤١
		(١٤) سلطتها في عدم الاعتداد بالفروق بين المبيع والعينة :
		٢٠ — سلطتها في عدم الاعتداد بالخلاف الطفيف بين البضاعة والعينة وأنه لا ينفي المطابقة ولا يؤثر عليها . (الطن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق — مجلة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ٩٩ ع ٣ ٦٥٩
		(١٥) سلطتها في تعرف نية واضع اليد :
		٢١ — سلطتها في تعرف نية واضع اليد وتفصيلها من جميع عناصر الدعوى المدونة في حكمها . (الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — مجلة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ١٠٨ ع ٣ ٧٠٣
		(١٦) سلطتها في تحديد مقدار التعويض :
		٢٢ — سلطتها في تحديد مقدار التعويض . أطراحها لأسباب سائفة الأرقام المقدمة من المضرور تحديده . حصتها تبيان أن المبلغ الذي قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبي وأنه تعويض عما تكبده وناله . (الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق — مجلة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ... ١١٣ ع ٣ ٧٥٠
		(١٧) سلطتها في فهم الواقع في الدعوى :
		٢٣ — سلطتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى . مثال في منافسة تجارية غير مشروعة . (الطن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق — مجلة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... ٩٨ ع ٣ ٦٥١

- ٢١٢ -

مرض الموت

دلم الموت

تجديله ١

رقم المفحة	رقم القاعدة والعدد	<p>مرض الموت</p> <p>محددته :</p> <p>١ - العبرة في اعتبار المرض الذي يستطيل عن سنة مرض موت هو بمحصول التصرف في خلال فترة تزايد واشتداد وطائه على المريض وانتهائه بالوفاه . أخذ تصديق البائنة على العقد يوم وفاتها بمتزلها وقبل أن يتم كاتب التصديقات مأموريته . لا يدل بذاته على تزايد المرض في الفترة التي حصل فيها التصرف .</p> <p>(الطن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق - جلة ١١ يونيو سنة ١٩٥٩)</p>
٤٧٦	٧٢ ع ٢	

مسئولية

دفر البتة

الفصل الأول : المسؤولية التقصيرية :

أو كانها "الخطأ - الضرر - علاقة السببية" :

(١) ركن الخطأ :

(١) نفي الخطأ ١

(ب) تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ :

(١) حوادث السكك الحديدية ٢

(٢) المخافسة التجارية غير

المشروعة ٣ - ٤

(٣) إساءة استعمال حق الالتجاء

إلى القضاء ٥

(٤) تفريق المظاهرات وإصابة

شخص غير متظاهر ٦

(٢) ركن الضرر :

(١) الضرر المحقق والاحتمالي ٧

(ب) الضرر المادي والأدبي ٨

الفصل الثاني : جزاء المسؤولية :

التعويض :

٩	{ (إحالة إلى تعويض)	استحقاقه
١٠		تقديره
١١		للشرط الجزائي
		مسائل عامة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مسئولية
		<p>الفصل الأول : المسئولية التقصيرية :</p> <p>أركانها " الخطأ - الضرر - علاقة السببية " :</p> <p>(١) ركن الخطأ :</p> <p>(١) نفي الخطأ :</p> <p>١ - عدم قيام المسئولية في حالة نفي الخطأ . مثال في استعمال لقب .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...</p> <p>٧٦٣ ع ١١٥</p> <p>(ب) تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ :</p> <p>(١) حوادث السكك الحديدية :</p> <p>٢ - إقامة مصلحة السكة الحديد المجازات وحراستها لتنظيم حركة إجتيارها . التعويل على ما أخذت المصلحة نفسها به . اعتبار المرور مأمونا عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير متج في نفي المسئولية عنه قول الحكم إنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . إقامة الحكم على تلك الأسباب . قصور</p> <p>(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩) ...</p> <p>٢٧٦ ع ٤٣</p> <p>(٢) المنافسة التجارية غير المشروعة .</p> <p>٣ - إعتبارها خطأ تقصيرا يوجب المسئولية . تجاوز حدود المنافسة المشروعة . مثال . إغراء عمال محل مزاحم على ترك محلهم إلى محل آخر . النشر عن ذلك بالصحف وتوجيه الأقطار إليهم مع إلحاق الاسم التجاري للمحل الأول في الإعلانات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...</p> <p>٥٠٥ ع ٧٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - استخلاص الحكم من مطابقة الاسم التجاري الذي اتخذته الطاعن لشركة باسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الاثنين من شأنه أن يوجد لبساً لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين. اعتباره منافسة تجارية غير مشروعة استناداً إلى أسباب سائغة أوردتها وعلى ما استمدته من عبارات عقد تعديل الشركة بين الطرفين بغير مسخ أو تحريف. إيضاحه أركان المسؤولية الموجبة للتعويض من خطأ وضرر وعلاقة سببية. لا قصور.
٦٥١	٢٤٩٨	(الطن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ... (٣) إساءة استعمال حق الإلتجاء إلى القضاء : - إعتبار الانحراف في مباشرة حق الإلتجاء إلى القضاء واستعماله استعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير موجب للمسئولية. سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة أو لم تقترن به تلك النية طالما كان الهدف بالدعوى مضارة الخصم. حسب الحكم استخلاص نية الإضرار وقصد الكيد ليقوم على أساس سليم.
٥٧٤	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩) ... (٤) تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير منظافر : - تأسيس الحكم قضاءه برفض دعوى التعويض عن إصابة الطاعنة التي كانت في شرفة منزلها أثناء تفريق رجال الشرطة لمظاهرة على نفق وقوع خطأ ما من جانبهم وإيراده الاعتبارات السائغة المبررة لقضائه. النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس.
٦٩٥	٢٤١٠٦	(الطن رقم ٢٧٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٥) ركن الضرر :
		(١) "الضرر المحقق والاحتمالي" :
		٧ — لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من المكافآت طالما أن نظره بني على أن الضرر المدعى به في هذا الصدد احتمالي وليس محقق الوقوع .
٧٥	٣٤١١٣	(الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ ديسمبر ١٩٥٩) ...
		(ب) الضرر المادي والأدبي :
		٨ — لا يعيب الحكم إدماجه الضرر المادي والأدبي معا وتقديره التعويض عنهما جملة بغير تخصيص .
٧٥	٣٤١١٣	(الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢ ديسمبر ١٩٥٩)
		الفصل الثاني : جزاء المسؤولية :
		التعويض :
		٩ — استحقاقه
		١٠ — تقديره
		١١ — الشرط الجزائي
		١٢ — مسائل عامة
		(إحالة إلى تعويض) .

ملكية

رقم الهند

الفصل الأول : أسباب كسبها :

(١) الاستيلاء :

- ١ "الاستيلاء على عقار ليس له مالك"
- (٢) الميراث وتصفية التركة ٢-٣
- (٣) الوصية ٤-٨
- (٤) العقد (إحالة إلى بيع وتسجيل) ... ٩
- (٥) الشفعة (إحالة إلى شفعة) ١٠
- (٦) الحيازة (إحالة إلى تقادم) ١١

لفصل الثاني : أحكام الملكية الشائعة (إحالة إلى تسجيل) ... ١٢

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	ملكية
		الفصل الأول : أسباب كسبها :
		(١) الاستيلاء على عقار ليس له مالك :
		١ — تملك الأراضي المزروعة بوسيلتين . الترخيص من الدولة أو التعمير . الوسيلة الأولى مقيدة بترخيص مطابق ونفا للوائح . نص الم ٢ من الأمر العالي سنة ٨٤ أخرج الأراضي الداخلة في زمام البلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء . جريان حكم هذا النص سواء أكانت وسيلة التملك هي الترخيص أو التعمير .
٤٦١	٢٤٦٩	(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٤ يونيو ١٩٥٩)
		(٢) الميراث وتصفية التركة :
		٢ — ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للحفاظ على التركة يصدر الأمر به من المحكمة لا من قاضي الأمور الوقفية . آية ذلك . الم ٨٨١ مدني .
٨٠٥	٣٤١٢١	(الطعن رقم ١٠٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
		٣ — مناط صحة الإقرار في حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر في نصيبه في الميراث إذا لم يصدقه الورثة . كون الإقرار فيه حمل للنسب على غير المقر ابتداء ثم يتعدى إلى المقر نفسه . مثال .
١٦٥	٢٥١	(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٦ ق — حوال شخصية — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	(٣) الوصية :
		<p>٤ — عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى لهم ولا على علاقته بباقي ورثته . عدم تعلقه بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبرع . عدم اعتبار ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية . تقدير المحكمة عدم جدية المنازعة النائمة حول الوصية وأنه لا مبرر لوقف الخصومة . موضوعي .</p> <p>٥ — عدم انسحاب إنكار الوصية إلى الوصية . تقرير موضوعي ليس محل تعييب . ليس هناك جحد من الوصية للوصية حتى يكيف بأنه رجوع فيها . يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق — جلسة اول يناير سنة ١٩٥٩) ... ٢٥١ ع-٢</p>
		<p>٦ — الحكم الصادر بعدم سماع دعوى بطلان إتهاد الوقف لعدم قبول مسوغ الرجوع عن الوصية به لا يتضمن قضاء في الموضوع . حجته قاصرة على المدعى وموقوته بخلوها من مسوغ السماع .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥٩) ... ١١٩ ع-١٧</p>
		<p>٧ — ضرورة إعمال نص الم ١٨٤٣ مدني يوناني فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الإرث لمن لهم الحق فيه شرعا فإذا لم يذكر سبب الحرمان في الوصية فلا سبيل إلى إثباته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٧ ق — جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٥٩) ... ٣٣١ ع-٥١</p>

رقم المادة	رقم القامدة والعدد	
		٨ — الطعن على الوعد نه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه في حقيقة وصية لواوثة والاستدلال على ذلك بقرائن منها شكل العقد وصيغته وعدم دفع الثمن المسمى فيه . رد الحكم على ذلك بقوله إن العقد في صياغته منجز . لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى ولا يواجهه في حقيقته لأن جدية العقد التى استشفها الحكم من ظاهر صياغته هى بذاتها موضوع الطعن بعدم جديته .
٦٦٨	١٠١-٣٤	(الطعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩)
		(٤) العقد :
		٩ — (إحالة إلى بيع ، تسجيل) .
		(٥) الشفعة :
		١٠ — (إحالة إلى شفعة)
		(٦) الحيازة :
		١١ — (إحالة إلى تقادم) .
		الفصل الثانى : أحكام الملكية الشائعة :
		١٢ — (إحالة إلى تسجيل) .

مواعيد

رقم البيت

مواعيد المصافة : ١

رقم الصفحة	رقم القاطنة والبلد	مواعيد
		<p>مواعيد المسافة :</p> <p>١ — مدة إضافة ميعاد المسافة لتحقيق المساواة بين المتخاصمين . انتفاؤها في حالة إقامة الخصوم في ذات الجهة المراد إتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما . الم ٢١ مرافعات .</p> <p>(الظن رقم ٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩)</p>
٣٧٣	٥٧ ع ٢	

(ن) ، (و)

تزع الملكية للمنفعة العامة . وقف .
نقابات .
نقض .

نسب	: (ر . مواويث)
نظام عام	: (ر . اختصاص بنود ٣ — ٦ . دعوى بند ٩ . تقض البند ٣٣ ٦٠٦)
نيابة عامة	: (ر . احوال شخصية بند ١ ، ٢٤ . حكم بند ٥)

وصية	: (ر . ملكية البنود ٤ — ٨)
وضع يد	: (ر . تقادم البنود ١ — ١٦ ، ٢٠ . حكم بند ٥٢)
وكالة	: (ر . محاماة البنود ١ — ٤ وقف بند ٦)

تزع الملكية للنفعة العامة

رقم البند

- (١) حق المستأجر في المطالبة بالتعويض : ١
- (٢) الاستيلاء على جزء من عقار بغير اتباع الإجراءات القانونية :
كيفية تقدير التعويض ٢
- (٣) المعارضة في تقدير قيمة العقار المتروكة ملكيته : ٣

رقم القاعدة والعدد	رقم المنفعة
<p>تزع الملكية للمنفعة العامة</p> <p>(١) حق المستأجر في المطالبة بالتعويض :</p> <p>١ — رفض دعوى المستأجر بالمطالبة بالتعويض عن تزع ملكية المكان المبنى المؤجر له طبقاً للم ٧ ق ١٩٠٦/١٢/٢٤ لأن عقد إيجاره قد انتهت مدته . خطأ في القانون . لأن التشريعات الاستثنائية بشأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض قيدت نصوص القانون المدني الخاصة بإنهاء الإيجار وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون لمدة غير محدودة .</p> <p>(الملن رقم ١٠٧ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ... ٧٨ ع ٢ ٥١٤</p> <p>(٢) الاستيلاء على جزء من عقار بغير إتباع الإجراءات القانونية :</p> <p>كيفية تقدير التعويض :</p> <p>٢ — وجوب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقصان بمخصصه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال .</p> <p>الم ١٤ ق ١٩٠٧/٥ .</p> <p>(الملن رقم ٣٦٧ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ... ٤٥ ع ٢ ٢٩٧</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٣) المعارضة في تقدير قيمة العقار المتزوعة ملكيته :
		٣ — عدم التزام الحكومة بدفع فوائد عن المقابل الذي قدوة الخبير للأرض المطلوب نزع ملكيتها للنفعة العامة متى أودعته وذلك لمجرد معارضتها أمام المحكمة في تقدير الخبير .
		— معارضة الحكومة في تقدير الخبير ثمن الأطنان المتزوعة ملكيتها أو التعويض عنها لا ينحول المتزوع ملكيته عند عدم قبول معارضتها إلزامها بفوائد تعويضية إلا إذا كانت المعارضة قد حصلت بطريق الكيد .
٦٣٤	٩٦ ع ٣	(الملن رقم ٨٧ سنة ٢٥ ق — مجلة ه نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...

نقابات

رقم البند

- (١) نقابة المحامين ١
- (٢) نقابة الصحفيين ٢-٣

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	نقابات
		(١) نقابة المحامين :
		١ — عدم إجازة التشريعات التي صدرت في شأن المحاماة حتى التي ٤٤/٩٨ لوزير العدل الحق في الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن . عدم خروج المشرع عند إصداره التي ٥٧/٩٦ من هذا النهج في خصوص اللجان الفرعية . آية ذلك . (الطن رقم ١ سنة ٢٨ ق "انتخابات محامين" — جلسة ٥ مارس ١٩٥٩) ...
٢٢٣	١ ع ٣٤	
		(٢) نقابة الصحفيين :
		٢ — اعتبار لائحة العمل الصحفي عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع . التي ٤١/١٠ قبل إلقائه بالتي ٥٥/١٨٥ . المراد بالم ٢٤ منه .
		٣ — عدم امتداد أحكام التي ٥٠/٩٧ بشأن عقد العمل المشترك إلى لائحة العمل الصحفي . آية ذلك وأثره . إهدار الحكم للائحة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها . خطأ في القانون . (الطن رقم ٢٢٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٩) ...
٩٣	١ ع ١٣	

نقض

رقم البند

الفصل الأول : إجراءات الطعن :

- (١) مسائل عامة ١
- (٢) ميعاد الطعن ١٢
- (٣) تقرير الطعن :
- (١) الخصوم في الطعن ٣-٩
- (ب) التوكيل في الطعن ١٠-١٢
- (ج) تفصيل أ- باب الطعن في التقرير ... ١٣-١٤
- (د) بيان الحكم المطعون فيه ١٥
- (٤) إعلان الطعن :

- (١) إجراءات الإعلان ١٦
- (ب) محل الإعلان ١٧-١٩
- (٥) إيداع الأوراق والمستندات ٢٠-٢١

الفصل الثاني : المصلحة في الطعن :

مضى تنتهى ٢٢-٢٦

الفصل الثالث : حالات الطعن :

- (١) مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه ... ٢٧-٣١
- (٢) وقوع بطلان في الحكم :
- (١) الخطأ المؤدى لبطلان والخطأ
- المأدى ٣٢
- (ب) البطلان الذى يتصل بالنظام العام ٣٣
- (ج) البطلان الذى لا يتصل بالنظام العام ٣٤
- (٣) وقوع بطلان في الإجراءات ٣٥
- (٤) مخالفة حكم سابق ٣٦-٣٧

الفصل الرابع : أسباب الطعن :

- (١) ما يعتبر صيا جديدا ... ٢٨
- (٢) مالا يعتبر صيا جديدا ... ٢٩
- (٣) أسباب موضوعية ... ٤٠-٥٩
- (٤) أسباب متعلقة بالنظام العام ... ٦٠
- (٥) أسباب لاتتعلق بالنظام العام ... ٦١
- (٦) أسباب قانونية يخالفها الواقع ... ٦٢

الفصل الخامس : ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ... ٦٣

الفصل السادس : رقابة محكمة النقض :

٦٤ "على تحصيل محكمة الموضوع لهم الواقع في الدعوى" ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نقض
		الفصل الأول : إجراءات الطعن :
		(١) مسائل عامة :
		<p>١ - وجوب مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الطعن بالنقض دون التفات إلى نوع المسائل التي فصل فيها الحكم فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الم ٨٨١ وما بعدها مراقبات . الذي يحدد نوع المحكمة التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها .</p>
٥٨	ع ١٤	(في الطعن رقم ١٢ سنة ٢٥ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٩) ...
		(٢) ميعاد الطعن :
		<p>٢ - وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . عدم قيام الدليل على قبول القرار المطعون فيه . عدم إنقضاء ٣٠ يوما عند التقرير بالطعن على إعلان القرار . إعتبارة مقدما في الميعاد ومقبولا .</p>
٦٠٥	ع ٩٢	(في الطعن رقم ٢٦، ٣١ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٣) تقرير الطعن :
		(١) الخصوم في الطعن :
		٣ — الغرض من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم هو إطلاع ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات . كل بيان من شأنه أن يفي بذلك يحقق الغرض . الم ٤٢٩ مرافعات .
٦٣٤	٣٤٩٦	(الطعن رقم ٨٧ سنة ٢٥ ق — جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
		٤ — لا يجوز أن يكون خصما في الطعن بالنقض من لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة الثانية ولو كان خصما أمام محكمة الدرجة الأولى .
٧٠٣	٣٤١٠٨	(الطعن رقم ٣١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
٧٧٦	٣٤١١٦	(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		٥ — لا يكفي للطعن بالنقض أن يكون الخصم طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم . وجوب أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في مزاعمه وألا يتخلل عن هذه المنازعة حتى صدور الحكم عليه . عدم قبول الطعن بالنقض من طاعن لم ينازع خصمه في طلباته أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ولم يرفع استئنافا عن الحكم الابتدائي .
٢٦٩	١٤٤٢	(الطعن رقم ٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩)
		٦ — التقرير بالطعن بالنقض ليس من الإجراءات التحفظية التي يصح للفلس ممارستها . الطعن منه بالنقض في حكم قضى بتحديد أرباحه . دون وكيل الدائنين . غير مقبول .
١٥٤	١٤٢٢	(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
٣٠٣	٢٤٦ ع ٢	٧ — دعوى الشفعة من الدماوى التى يوجب القانون توجيها الطعن فيها الى جميع الخصوم الذين كانوا مائنين فى الخصومة أمام محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٩) ...
٥٤٠	٢٨٢ ع ٢	٨ — تعدد الحراس وعدم الترخيص بإفرادهم بالعمل وجوب أن يعملوا مجتمعين . انعقاد الخصومة بين الطاعن والمطعون عليه بوصفهما حارمين . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهما . عدم تقديم ما يدل على جواز انفراد أيهما بالعمل . إختصاص أحدهما دون الآخر لا يعتبر إختصاصا صحيحا للمحكوم له . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٩) ...
٥٤٥	٢٨٣ ع ٢	٩ — بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم فى نزاع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع . (الطعن رقم ٣١٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٩) ...
٤٧٦	٢٧٢ ع ٢	(ب) التوكيل فى الطعن : — وجوب أن يكون المحامى الذى يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطاعن وإلا كان باطلا . الم ٤٢٩ مرافعات . (الطعن رقم ١٥٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٥٩) ...
٥٥٢	٢٨٤ ع ٢	١١ — شرط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به ولو لم يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له . (الطعن رقم ٩ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — توكل الطاعن لمحاميهِ بالطعن بالنقض بعد إعلانه بالحكم المطعون فيه — تقرير هذا الأخير بالطعن في اليوم التالي لصدور التوكيل إليه. أمر يستفاد منه أن التوكيل إنما قصد به الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه حتى ولو لم يصرح فيه بشموله للنازعات المتعلقة بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية التي صدر فيها الحكم .
٢٤١	٢٤ ٥٣	(الطن رقم ٣٦٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٦ ابريل سنة ١٩٥٩) ...
		(ج) تفصيل أسباب الطعن في التقرير :
		١٣ — عدم رسم القانون لطريقة خاصة لبيان أسباب الطعن وكفاية بيان المقصود منها بشكل ظاهر محدود .
٨٦٦	٣٤ ١٣٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		١٤ — لا اعتداد ببيان وجه الطعن في المذكرة الشارحة مادام أنه لم يرد بتقرير الطعن .
٦٨٨	٣٤ ١٠٥	(الطن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(د) بيان الحكم المطعون فيه :
		١٥ — ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التي أصدرته يعتبر بياناً كافياً في تعيين ذلك الحكم . م ٤٢٩ مرافعات .
٨٦٦	٣٤ ١٣٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) إعلان الطعن :
		(١) إجراءات الإعلان :
		١٦ — (إحالة إلى إعلان)
		(ب) محل الإعلان :

رقم المفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٧ — الإعلان لمكتب الوكيل . شرطة . الم ٨٣ مرافعات . شرط إعلان الطعن في المحل المختار الم ٣٨٠ مرافعات .
٨٤	١٢ ع ١	(الطن رقم ٣٢٥ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩)
		١٨ — شرط صحة إعلان تقرير الطعن بالنقض في الوطن المختار أن يكون المطعون عليه قد اختار هذا الوطن في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا الوطن بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان الطعن باطلا وحكت المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه . تقديم المطعون عليه بعد إعلانه مستنداته ومذكراته الراده . قصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن . اعتباره متارلا عن التمسك بالبطلان . صحة الطعن في مواجهته .
٢٩٠	٢٤ ع ٢	(الطن رقم ٣٣١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩)
		١٩ — ذكر المطعون عليه موطنه الأصلي وعمله المختار يميز إعلانه في هذا المحل . م ٣٨٠ مرافعات .
٨٣٤	١٢٧ ع ٣	(الطن رقم ٣٣١ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
		(٥) إيداع الأوراق والمستندات :
		٢٠ — إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . إجراء جوهرى يترتب على إغفاله سقوط الحق في الطعن . الم ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها .
٣	٤ ع ١	(الطن رقم ٣٠٤ سنة ٢٤ ق — جلسة أول يناير ١٩٥٩)
		٢٠ (٣٧) م

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٢	٩٤ ع ٣	٢١ — النعي بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم بعدم إخطار الطاعن بالجلسة التي حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير . عدم تقديم المستندات المؤيدة للطعن يجعله حاريا عن الدليل . الم ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها . (الطن رقم ٢٣٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...
الفصل الثاني : المصلحة في الطعن :		
متى تنتهي :		
٨٠٥	١٢١ ع ٣	٢٢ — لا مصلحة في طعن بنى على سبب لو صح واقتضى قضي الحكم لما عاد على الطاعن بأية فائدة . مثال في تصفية تركة . (الطن رقم ١٠٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩) ...
٥٩٠	٨٩ ع ٣	٢٣ — لا مصلحة في النعي على الحكم مخالفته مقتضى الم ١٥٧ ، ١٥٨ مدني فيما توجبانه من إظهار المدين كشرط لاستحقاق التعويض إذا كان قد قضي بالتعويض فعلا واقتصر الطعن على طلب زيادته تبعا لتحديد تاريخ التخلف عن الوفاء . (الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩) ...
٦٠٥	٩٢ ع ٣	٢٤ — لا مصلحة في التمسك بالدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم الوارد على طلب عمال المقاول اعتبارهم تابعين رأسا لصاحب العمل إذا كان القرار المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه لهذا الطلب وقضى في منطوقه بتقرير حق العمال الشاكن ضد المقاول في المساواة بينهم وبين عمال صاحب العمل في الأجر لأن النعي على القرار فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص يكون واردا على غير مطعن . (في الطنين رقم ٢٦-٣١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٥ — لا مصلحة في النعي على الحكم ببطلان الاستئناف بالنسبة للطعون عليه الثاني متى كانت الطاعن قد قرر أمام محكمة الاستئناف أن إعلانه تم بعد الميعاد وأنه يقصر استئنافه على المطعون عليه الأول وظل على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه .
٧٨٨	٣٤١١٨	(الطن رقم ٢٠٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
		٢٦ — غير منتج النعي على الحكم أنه لم يبين ما إذا كان الخطأ جسيماً أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين الخطأ ومقدار التعويض إذا كان الحكم قد أقر العامل فيما نسبته لرب العمل من الخطأ المحتمل في تعسفه في استعمال حقه في فصله بسبب محاولة المطالبة بما يعتقد أنه من حقه وقضى له بالتعويض على هذا الأساس .
٨٦٦	٣٤١٣٢	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		الفصل الثالث : حالات الطعن :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه :
		٢٧ — الحكم بشيء لم يطلبه الخصم أو بأكثر مما طلبه . كونهما في الأصل من وجوه الالتماس . متى يصير كل منهما وجهاً للنقض .
٥٩٧	٣٤٩٠	(الطن رقم ٢٠٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		٢٨ — عدم أهمية ما يرد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة به . مثال في جمارك .
٦٠١	٣٤٩١	(الطن رقم ٢٩٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)

رقم المفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢٩ — استخلاص محكمة الموضوع السائق في حدود سلطتها التقديرية لا محل للنعي عليه بخالفه القانون . مثال في دعوى مطالبة .
٨٦٦٢	ع ١٣٢ ...	(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		٣٠ — إسناد قرار هيئة التحكيم في قضائه بإلزام الشركة بملاج أمر المال إلى شرط في عقد مبرم بين الشركة والحكومة لا إلى أحكام قانون عقد العمل الفردي . عدم تضمن تقرير الطن تعيب القرار فيما أقيم عليه . لا مخالفة للقانون .
٨١٦٢	ع ١٢٢ ...	(الطن رقم ٢٦٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩) ...
		٣١ — وجوب المساواة في الحقوق بين عمال صاحب العمل وعمال من عهد إليه بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها . الم ١٥ من الق ٥٢/٣١٧ معادلة بالق ٥٣/٣٠٩ . ما المقصود بالأعمال الأصلية بالنسبة للشركات ؟ ليست منها الأعمال العنارة أو الدورية . مثال . أشغال التجارة والنحاس والبويات . خطأ الحكم في إعطائها الوصف القانوني الصحيح يستوجب نقضه .
٦٠٥٢	ع ٩٢ ...	(في الطنين رقم ٣١٦٢٦ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٢ - وقوع بطلان في الحكم :
		(١) الخطأ المؤدى للبطلان والخطأ المادى :
		الخطأ المادى لا يمس الحكم ولا يؤثر على سلامته :
		٣٢ - قضاء الحكم في منطوقه برفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف في حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكيم . إشارة الأسباب إلى الحكيم وما قضى به كل منهما وإلى أنهما في محلهما وإلى رفض الاستئناف موضوعا . خطأ مادي تؤدي أسباب الحكم ذاته إلى تصحيحه . النعي بوقوع بطلان جوهري في الحكم في غير محله .
٤٨٨	٢٤٧٤	(الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)
		(ب) البطلان الذي يتصل بالنظام العام :
		٣٣ - إعداد تقرير التلخيص . إجراء . تلاوته إجراء آخر . إتصالها بنظام التقاضي اتصالا يتعلق بالنظام العام يحيز للحكمة في حالة إفعال أيهما القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكاملة .
٧٩٥	٣٤١١٩	(الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر ١٩٥٩)
٨٢٦	٣٤١٢٥	(الطعن رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥٩)
		(ج) البطلان الذي لا يتصل بالنظام العام :
		٣٤ - عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها القانون من إعادة الإعلان والإعذار . بطلان لا يتصل بالنظام العام .
٥٠٥	٢٤٧٧	(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٩)

رقم المنفعة	رقم القاعدة والعدد	
		(٣) وقوع بطلان في الإجراءات :
		٣٥ — عدم تقديم المستندات المؤيدة للطعن بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لعدم إخطار الطاعن بالجلسة التي حددت للرافعة في الدعوى بعد إحالتها من التحضير بحمله حاريا من الدليل . الم ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها .
٩٢٢	٣٤٩٤	(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) مخالفة حكم سابق :
		٣٦ — إقامة الطعن على أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يفيد أن الطاعن يستند إلى نص الم ٤٣٦ مرافعات وإن لم يذكر صراحة في التقرير نص هذه المادة .
١٩٩	١٤٣١	(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		٣٧ — الم ٤٣٦ مرافعات تشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص التي ٤٧/١٢١
١٩٩	١٤٣١	(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق — جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الرابع : أسباب الطعن :
		(١) ما يعتبر مديبا جديدا :
		٣٨ — دفع المستاجر بعدم مسئوليته عما لم يزرعه من أطيانه زيادة عن المساحة الواردة في عقده .
٥١٩	٢٧٩	(الطعن رقم ١١٠ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(٢) ما لا يعتبر سببا جديدا :
		٣٩ — التمسك بالطلب المعارض الثابت بحضور الجلسة .
٢٤٧	٢٤٥٤ ع ٢	(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٣ أبريل ١٩٥٩) ...
		(٣) أسباب موضوعية :
		٤٠ — تقدير قيمة ما يقدم من أدلة من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا ومتفقا مع الثابت بالأوراق .
١٦٥	٢٥١ ع ١	(الطعن رقم ٣٧ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٩) ..
٥٨١	٨٨٣ ع ٣	(الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩)
		٤١ — تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع .
٧٠٣	١٠٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩)
٨٦٦	١٣٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		٤٢ — مناقشة أقوال الشهود أمام محكمة التقص للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال غير جائز .
٨٦٦	١٣٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٥٩)
		٤٣ — إجابة أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق للتحري من حقيقة ثمن الصفقة المشفوع فيها من سلطة محكمة الموضوع تبعا لما يترأى لها من عناصر الدعوى .
٤٣	٥ ع ١	(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٥ يناير ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم قاطعة والعدد	
		٤٤ — رفض طلب الإحالة إلى التحقيق من سلطة محكمة الموضوع متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها ما يكفي لتكوين عقيدتها على أن تدين سبب الرفض .
٥٦٧	٣٤٨٦	(الطن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٥٩) ...
		٤٥ — تقدير القرائن وكفايتها بناء على أسباب مؤدية .
٦٤	٨١	(الطن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢ يناير ١٩٥٩) ...
		٤٦ — الأخذ بتقرير الخبير واطراح دفاتر الممول من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب صائغة .
٢٥٩	٤١	(الطن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ...
		٤٧ — الأخذ بتقديرات نسبة إجمالى الربح التى أشار إليها الخبير فى تقريره المستمد من استخلاص سليم من سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها .
٢٥٩	٤١	(الطن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ...
		٤٨ — إتماد تقدير الخبير للمصاريف التى يريد الممول احتسابها واطراح الأوراق المقدمة منه بناء على أسباب مؤدية من سلطة محكمة الموضوع التقديرية .
٢٥٩	٤١	(الطن رقم ٢٩١ سنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦ مارس ١٩٥٩) ...
		٤٩ — تقدير ربح الممول عن جميع أعماله بواقع نسبة معينة واعتباره عاجزا عن تقديم الدليل على صحة ادعائه منازلة نشاطه فى جهة معينة فقط .
٥٨١	٣٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥٠ — تفسير صبارات ورقة محاسبة المستمد من ظاهرها ومن ظروف الدعوى استنادا إلى أسباب مؤدية من سلطة محكمة الموضوع .
٤٠٤	٢٤٤ ع ٢٤ ...	(الطن رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق — جلسة ١٤ يونيو ١٩٥٩) ...
		٥١ — تقدير عدم جدية منازعة قائمة حول وصية لا تبرر وقف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع .
٢٥١	٢٤٧ ع ٢ ...	(الطن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق — جلسة أرك يناير ١٩٥٩) ...
		٥٢ — اعتبار الدين معدوما أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع .
٤٧٢	٢٤٨ ع ٢٥ ...	(الطن رقم ١٤٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١١ يونيو ١٩٥٩) ...
		٥٣ — تقدير أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي لا مكافأة أو منحة وعدم احتسابها ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة — إقرارا لرب العمل على ما ارتآه . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٥١	٢٤٩ ع ٢٥ ...	(الطن رقم ١١ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٣ أبريل ١٩٥٩) ...
		٥٤ — تقدير أن يوما معيناً هو الميعاد الذي تخلف البائع فيه عن توريد باقي كمية القطن المبيعة والذي يحق فيه للشترى ممارسة حقه في الشراء وإجراء المحاسبة على هذا الأساس . موضوعي ينأى عن رقابة محكمة النقض .
٥٩٠	٢٤٩ ع ٢٥ ...	(الطن رقم ١٨٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٥٩) ...
٦٤١	٢٤٩ ع ٢٥ ...	(الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ...
		٥٥ — تحصيل أن العاقدين قصداً بيع كذا قنطاراً من القطن محددة على الأقل استناداً لأسباب سائغة . موضوعي لا يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٤١	٢٤٩ ع ٢٥ ...	(الطن رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٥٩	٩٩ ع ٣	٥٦ — عدم الاعتداد بالخلاف الطفيف بين البضاعة والعينة وأنه لا ينفي المطابقة ولا يؤثر عليها من سلطة محكمة الموضوع. (الطن رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
٧٠٣	١٠٨ ع ٣	٥٧ — تعريفية واضح اليد وتقصياها من سلطة محكمة الموضوع. (الطن رقم ٢١٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
٧٥٠	١١٣ ع ٣	٥٨ — تحديد مقدار التويض من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
٦٥١	٩٨ ع ٣	٥٩ — تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . مثال في منافسة تجارية غير مشروعة . (الطن رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩) ...
		(٤) أسباب متعلقة بالنظام العام :
٧٩٥	١١٩ ع ٣	٦٠ — إعداد تقرير التلخيص . إجراء . تلاوته لإجراء آخر . إتصافهما بنظام التقاضي اتصالا يتعلق بالنظام العام يميز للمحكمة في حالة إغفال أيهما القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكاملة . (الطن رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
٨٢٦	١٢٥ ع ٣	(الطن رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩)
		(٥) أسباب لا تتعلق بالنظام العام :
٥٠٥	٧٧ ع ٢	٦١ — البطلان المؤسس على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى وإعذاره . طالما لم يجر التمسك به أمام محكمة الموضوع لعدم تعلقه بالنظام العام . (الطن رقم ٦٢ سنة ٢٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(٦) أسباب قانونية يخالفها الواقع :
		٦٢ - عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بمقولة إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ولو كان متعلقا بالنظام العام. نعى يخالفه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا.
٢٣٥	١٤٣٧ ع ١	(الطن رقم ٥٥ سنة ٢٥ - جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل الخامس - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		٦٣ - الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها من النظام العام وفقا لقانون المرافعات الجديد. إعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى في الاختصاص. ورود الطعن بالنقض عليه. جائز. الم ١٣٤ ، ٢/٤٢٥ مكرر مرافعات .
١٠١	١٤١٤ ع ١	(الطن رقم ٣٥١ سنة ٢٤ ق - جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩) ...
		الفصل السادس - رقابة محكمة النقض :
		٦٤ - مداها على تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى . مثال في نزاع على استعمال لقب .
٧٦٣	١١٥ ع ٣	(الطن رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩)

وقف

رقم البند

- (١) الاستحقاق فيه ٢-١
- (٢) قسمته ٥-٢
- (٣) النظر عليه ٦
- (٤) إيجاره ٩-٧
- (٥) شرط الواقف ١٢-١٠
- (٦) مسائل متنوعة ١٣

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	وقف
		(١) الاستحقاق فيه :
		١ - الاستحقاق في الوقف متى أطلق ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه . حصة أو سهم أو مرتباً أو منفعة . الق ٤٨/٦ لم يرد فيه ما يشير إلى أن المستحق هو من شرط له الواقف نصيباً في الغلة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة . اعتبار كل هؤلاء مستحقين وانطباق حكم الم ٣ من الق ٥٢/١٨٠ بانتهاء الوقف عليهم . اعتبار الحكم المشروط له السكنى صاحب حق في الغلة وبالتالي مستحقاً في الوقف . لا خطأ .
		٢ - الوقف على معينين بالإسم أو الوصف دون تحديد نصيب كل منهم . الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي .
٣٨٤	٢٤٦٠	(الملحق رقم ١٢ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — مجلة ٢٠ أبريل ١٩٥٩) ...
		(٢) قسمته :
		٣ - الممول عليه في قسمة حصة الخيرات أو المرتبات الدائمة وفرزها من باقي أعيان الوقف هو ما تنتج تلك الحصة — عقاراً أو أطياناً زراعية من غلة — الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تفي بالمرتبات الدائمة والخيرات المشروطة .
		في هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصة الواجب فرزها للخيرات دون ما اعتبار لقيمة أعيان الحصة المذكورة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله . الم ٢ ق ٥٢/١٨٠ معاملة بالتق
		٥٢/٣٤٢ ، الم ٤١ ق ٤٦/٤٨ .
٢٤٠	٣٨١	(الملحق رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — مجلة ١٩ مارس ١٩٥٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>٤ - الم ٣٦ من اللق ٤٦/٤٨ وارد حكمها على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التي ورد حكمها في الم ٤١ من ذلك القانون. أما لإحالة الواردة في الم الأخيرة إلى الم ٣٦ فإلى تقدير المرتبات المفترزة للخيرات ليكون هذا التقدير أساسا لفوز حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد في الم ٤١ وبعدئذ يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرزها مهما بطراً على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما بعد .</p>
٢٤٠	٣٨ ع ١	<p>(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩ مارس ١٩٥٩) ...</p>
		<p>٥ - تقدير حصة الخيرات وإفرازها . الم ٢ ق ٥٢/١٨٠ تحيل إلى الم ٤١ ق ٤٦/٤٨ مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة وقت صدوره يقسم الربح بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن الموقوف عليهم حصة بقدر مرتباتهم فيزيد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الإثنين . إذا كان متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنيها وقدر المرتبات ٦٠ جنيها أفرز للرتبات حصة يضمن ريعها ١٥٠/٦٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد عن مقدار الموتي . إذا نقصت أعيان الوقف نقصت المرتبات المشروطة بنسبة ما نقص من أعيانه على أن يكون المظا في فوز وقسمة حصة الخيرات هو ما تفصله تلك الحصة من ريع فحسب . عدم الالتفات إلى قيمة الأعيان .</p>
٣٣٥	٥٢ ع ٦	<p>(الطعن رقم ٣١ سنة ٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ٢ أبريل ١٩٥٩) ...</p>

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		(٣) النظر عليه :
		٦ - مدى وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . وقوفها عند حد المحافظة على حقوقهم في الغلة والعناية بمصدر هذا الحق دون الامداد الى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق . الحكم ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ومنفذ احكام الواقف ما ساء باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزمهم ولا يعتبر حجة عليهم . لم حتى الاعتراض على ذلك .
٢١٤	٣٣ ع ١	(الطن رقم ٣٠ سنة ١٩٠٧ ق احوال شخصية — جلسة ٥ مارس ١٩٠٩) ...
		(٤) لإيجاره :
		٧ - تعلق ولاية ناظر الوقف على إيجار أعيانه بأصل الوقف . لم تكن تحكمها نصوص القى المدنى القديم .
		٨ - للناظر إذا كان هو المستحق الوحيد ولم يمنعه الواقف إجارة أعيان الوقف مدة لا تزيد على ٣ سنوات . جواز انقاص الناظر الجديد للمدة إذا لم تكن الإجارة قد انقضت وكان الباقي منها يزيد على ٣ سنوات .
		٩ - اعتبار المنازعة في لزوم إجارة الوقف بدعوى الغبن بطبيعتها مدنية تخضع لأحكام القى المدنى . ليس في نصوص القى القديم ما يفسد الايجار بسبب الغبن .
٤٨٨	٧٤ ع ٢	(الطن رقم ٣٦ سنة ١٩٠٥ ق — جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاضية والعدد	(٥) شرط الواقف :
٢١٤	ع ٣٣	<p>١٠- حرية القاضى في فهم غرض الواقف من عباراته دون التقيد بالقواعد اللغوية مشروطة بعدم الخروج عن معناه الظاهر الى معنى آخر غير صانع. الم ١٠ ق ٤٨/٤٦- مثال: بالنسبة لحصة العقيم .</p> <p>(الطن رقم ٣٠ سنة ٢٧ ق احوال شخصية - جلسة ٥ مارس ١٩٥٩)...</p>
٢٤٦	ع ٣٩	<p>١١- وجوب النظر الى كتاب الوقف باعتباره وحدة متماسكة وتفهم المعنى الذى اراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها جميعا تضافرت على الإفصاح عن ذلك المعنى. الم ١٠ ق ٤٨/٤٦ . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ سنة ٢٧ ق احوال شخصية - جلسة ١٩ مارس ١٩٥٩)...</p>
١٧٣	ع ٢٦	<p>١٢- وقف هيئة التصرفات السير في طلب فوز نصيب الخيرات حتى يفصل قضاء في تفسير شرط الواقف . لا عمل معه للتحدى بنص الم ٣٦ من الق ٤٨/٤٦ م ١٠ ق ٤٢/٥٢ لعدم تعلقهما بتفسير شرط الواقف .</p> <p>(الطن رقم ١٧ سنة ٢٧ ق احوال شخصية - جلسة ١٩ فبراير ١٩٥٩)...</p>
		<p>(٦) مسائل متنوعة :</p> <p>١٣- (إحالة إلى اختصاص)</p>

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

قانون المرافعات

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩	مصاريف الدعوى	٥	٤٢٦	الطعن بخالفة حكم سابق	١
٣٦٣	المعارضة في تقدير المصاريف	٣	٤٢٩	التقرير بالطعن بالنقض	٣
			٤٤٩	الإجراءات أمام النقض	٣

(ب)

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون نظام القضاء : ٤٩/١٤٧			قانون استقلال القضاء : ٥٢/١٨٨	
١٩	تنظيم التظلم من القرارات معدلة بالق ٥٣/٤٠٠ -	٢		الباب الثاني - تعيين رجال النيابة وشروط ترقيتهم وتحديد أقدميتهم وتأديبهم ٢	
٢٣	تنازع الاختصاص ... معدلة بالق ٢٤٠ ، ٥٥/٦٣٠ - قواعد ولإجراءات تقديم طلبات رجال القضاء ...	١	٢١	الترقية ٤	
	قانون موظفي الدولة : ٥١/٢١٠	٣	٢٤١	القانون ٥٥/٢٥٢ - إلغاء قرار مجلس الوزراء بشأن منح علاوة لرجال القضاء والنيابة ٦	

قرارات وأوامر

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	الأمر الصادر بإنشاء المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس			قرار مجلس الوزراء ٤٧/٨/١٢ - منح علاوة لرجال القضاء والنيابة ٦	

(ج)

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

القانون المدني القديم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٥٧	تملك الأراضى غير المزروعة	٦٩	٢/١٨٧	إنابة . إنعقادها	٢٠
٧٦	الحيازة . شروطها	٨٠	٢٠٥	التقادم المسقط . انقطاعه	٨٠
٨٢	التقادم المكسب . انقطاعه	٨٠	٢١١	تقادم الفوائد	٤٢
١٢٤	فوائد التأخير	٦٨	٣٣٠	الجمع بين الثمن والمبيع	٩٦
١٧٩	انقضاء التعهد بسبب عدم إمكان الوفاء	١٠٣	٣٤٩	حوالة الديون	١

القانون المدني المختلط

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٣٦	تحويل التعهدات المدنية المحضبة بين الأهل - دكرينو ١٩١٠/٣/٢٦	١			

القانون المدني الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١١٣	الغفلة	١٦	٢٢٦	فوائد التأخير	٦٨
١٣١	محل الالتزام - جواز أن يكون شيئاً مستقبلاً	٩٧	٢٣٧	الدعوى البوابة	٨
١٤٦	خلف خاص	٩	٢٤٤	دعوى التصورية	٨
١٥٧	فسخ شروط الاعذار	٨٩	٣٠٣	حوالة . شروط نفاذها	
١٥٨	فسخ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه - الإعذار	٨٩	٣٥٩	قبل المدين	١٠٤
١٦٣	المسئولية عن الأعمال الشخصية	٩٨ و ٩٧	٣٧٥	إنابة - انعقادها	٢٠
١٧٤	المسئولية عن عمل الغير: مسئولية الحكومة عن حوادث مجازات السكك الحديدية . وعن تفريق المظاهرات	٤٣	٤٠٠	التقادم المسقط بالنسبة للمحقوق الدورية المتجددة الفوائد	٤٢
٢٢٢	تعويض الضرر الأدبي	١١٣	٤٠٧	الإثبات بالبينة . الوقائع المادية . إثبات صورية الثمن من الشفيع	٤٦
٢٢٤	الشرط الجزائي . ما يترتب عليه	٩٧	٤٠٩	القرائن القضائية . تقدير كفايتها في الإثبات	٨
			٤٢٠	الإقرار . ماهيته . حجته	٣٢
			١٠٦ و ٤٣	البيع بالعينة	٩٩ و ٨٦
			٤٣٥	تسليم المبيع	٨٩ و ٧٦
			٤٣٩	التزامات البائع . ضمان	٩٧ و
				التعرض	١٢٢

(تابع) القانون المدني الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٥٧	التزام المشتري بدفع الثمن	٩٤٢	٩٤٢	إلزام الشفيع بإيداع الثمن .	
	حق حبسه	١٢٢	١٢٢	المقصود به	٦٥
٤٥٨	الجمع بين الثمن والمبيع ...	٩٦	٩٤٣	وجوب رفع دعوى	
٦٨٣	أجر العامل . المقصود به	٣٥		الشفعة على البائع	
٦٨٥	التزامات العامل الجوهرية	٧٥		والمشتري . توجيه الطعن	٤٦
٦٩٥	التعويض بسبب الفسخ		٩٤٤	أثر الحكم بثبوت الشفعة ...	٦٥
	التعسف	٥٥		حلول الشفيع محل	
٧٠٢	التوكيل بالخصومة .		٩٤٥	المشتري في حقوقه	
	الطعن بالنقض	٨٤٦٤٧		والتزاماته بالنسبة إلى	
٧٠٧	تعدد الوكلاء وعدم			البائع	٦٥
	الترخيص باقترادهم ...	٨٢		كسب الحيازة . التعدي	
٧٣٣	إلتزامات الحارس		٩٤٩	على الحيازة التي بدأت	
	وحقوقه	٨٢		حادثة	٨٥
٨٧٤	الاستيلاء على عقار ليس			التقادم الخمسي . السبب	
	له مالك . الترخيص		٩٦٩	الصحيح	١٠٨٦٩
	والتعمير	٦٩		دفوع الحائز . المقصود بها	١٠٥
٨٨١	الاحتياطات المستعجلة		١٠٧٣	حقوق الامتياز العامة .	
	للحفاظة على التركة .			المبالغ المستحقة للخرانة	
	الأمر بها	١٢١	١١٣٩	العامة	٨
٩١٦	مرض الموت . تحديده	٧٢			
٩٤٠	إظهار الرغبة في الشفعة .				
	مراد الشارع به	٦٥			

(و)

القانون المدني اليوناني

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٨٤٣	ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية ٥١				

القانون التجاري

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٧٣	عدم قبول أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول إلى مجرد يودفع ق ٩٧		٢١٧	وجوب اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة . أثر عدم اختصاصه ٣٦	

القانون التجاري البحري

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣	بيع السفينة الاختياري . وجوب الرسمية فيه . تعريف السفينة ٦٢				

(ذ)

قانون المرافعات القديم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢٦	إختصاص القاضي الجزئي	١٤	٣٠	تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة	
٢٧	الاختصاص النوعي ليس			بحق ارتفاق ١٢	
	من النظام العام ١٤		٤٧٨	وجوب اختصاص المدين	
				في دعوى الاسترداد ... ٣٦	

قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٨	إعلان . ساعاته ٢٤	٢٥		بطلان الاجراء ١٨ و ٣	
١١	إعلان . التسليم للشخص	٢٦		زوال البطلان ٣	
	أو في موطنه ٨٢ و ٨٣	٤٥		إختصاص القاضي الجزئي ١٤	
١٢	إعلان . كيفية الإعلان ... ٣١ و ٣٤			١٠٢ و ١٢٨	
				إختصاص القاضي الجزئي	
				الاستئناف ١٢٨	
١٤	إعلان . فيما يتعلق بالدولة ... ٨٣	٤٩		إختصاص محكمة الموضوع	
٢١	ميعاد المسافة . علة إضافته ٥٧			بطريق التبعية بمنازعات	
٢٤	البطلان لعدم مراعاة			التفويض والمسائل المستعجلة ٥٨	
	الاجراءات المنصوص			الاختصاص الفرعي	
	عليها في الم ١١ و ١٢ و ١٤			للحكمة الابتدائية ... ٣٠	

(ح)

(تابع) قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٧٩	الخطأ أو التقص في بيانات	١٥٥	٧٩	الفصل في الطلبات العارضة	٧٩
٨٣	صحيفة الدعوى آثار الوكالة بالخصومة ...	١١٨	١٩٠	الأمر بالا حالة إلى التحقيق	١٩٠
٩١	شطب الدعوى . أثره ...	١١٤	٢٩٣	جوازي للحكمة وقف الدعوى . شروط	٢٩٣
٩٥	غياب . الاعلان والإعذار	٧٧	٣٤٧	إعمال النص تسبيب الأحكام	٣٤٧
٩٩	وجوب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية	٧	٨٧	بيانات التسبيب : (١) بيان الواقعة :	٨٧
١١٦	إحالة قاضي التحضير الدعوى للرافعة بتقرير تخيص	٤٠ و ١٢	٨٠ و ١٣٣	قصور البيان : أمثلة	٨٠ و ١٣٣
١١٨	الدعوى التي ترفع بتكاليف بالحضور	٥٩	٨٧	(ب) بيان نص القانون	٨٧
١٣٤	الدفع بعدم الاختصاص النوعي والقيمي	١٤	٨٩	(ج) كفاية الرد الضمني	٨٩
١٥٠	تقديم الطلبات العارضة ...	٥٤	١٣٤ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٠٢ و ١٢٨	(د) عدم الترام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم	١٣٤ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٠٢ و ١٢٨
١٥٢	الطلبات العارضة التي يقدمها المدعى عليه ...	٧٩	٩٩ و ٤٠	(هـ) تسبيب الحكم الاستثنائي	٩٩ و ٤٠
				(و) تسبيب الحكم الصادر في المعارضة ...	١٧

(ط)

(تجميع) قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
				عيوب التدليل :	
				١ - القصور في التدليل :	
				ما يعد كذلك	
٦٤ و ٤٦	أمثلة			أمثلة	
١١٠ و					
١١٥ و	٣ - فساد الاستدلال :				
	(١) ما يعد كذلك		٤٠ و ٤٨	أمثلة	
٩٤	أمثلة		٧٥ و ٤٣		
١١٧ و	(ب) ما لا يعد كذلك		٨٥ و		
١٠٦	مثال		١٠١ و		
	٤ - خطأ الاستفاد		١١٤ و		
١١١	الخطأ المؤثر . مثال .		١٢٠ و		
	ما لا يعيب الحكم في		١٢٢ و		
	نطاق التدليل :			ما لا يعد كذلك	
	ما تزيد فيه الحكم			أمثلة	
٢ و ١	لا يعيبه أمثلة		٣٣ و ٥٥		
٦٤ و			٨٨ و ٤١		
٩٨ و			٩٨ و		
١١٦ و	تساند الأدلة :		١١٥ و		
١١١	مناط التساند مثال		١١٦ و		
	حكم . بياناته . اسم		١٣١ و		
	عضو النيابة الذي	٣٤٩	١٣٢ و		
١٢ و ٧	أبدى رأيه		١٣٤ و	٢ - التناقض :	
٦٣ و				(١) التناقض بين	
٨٤ و				الأسباب وبعضها	
				الآخر	٣٧

(ى)

(تابع) قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٥٩	تلاوة تقرير التلخيص	٤٠٧	١٠٨	إجراءات الاستئناف... ١٥	١٥
٣٦٤	ليس من بياناته ... ١٠٨	١٤٠٧	٨٨	أثر عدم إبداع المستأنف	١٥
٣٧٧	مصاريف الدعوى ... ٨٨	٢٤٠٧	٧٤	عليه مذكرته ... ١٥	١٥
٣٨٠	تصحيح الأحكام .	٢٤٠٧	١	تعيين القاضي المقرر وإعداد تقرير	١٥
٣٨٤	الخطأ المأدى ... ٧٤	٤٠٨	٢٤ و ١٢	التلخيص ... ١٥ و ١٠	١٥ و ١٠
٣٨٥	الصفة في الطعن ... ١	٤٠٨	٤٤ و ١٢٧	تلاوة تقرير التلخيص	١٠
٤٠١	إعلان الطعن ... ٢٤ و ١٢	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	تعلقه بالنظام العام ... ١٠	١٠
٤٠٢	من يفيد من الطعن .	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	إخبار قلم الكتاب	١١٩ و ١١٩
٤٠٥	القاعدة ومستثباتها ... ٢	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	الخصوم بتاريخ	١١٩ و ١١٩
٤٠٦	المارضة ... ١٧	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	الجلسة ... ١٥ و ١٥	١٥ و ١٥
٤٠٧	استئناف أحكام	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	الاجراءات أمام محكمة	٩٤ و ٩٤
٤٠٨	الاختصاص والإحالة	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	الاستئناف ... ١٢٥	١٢٥
٤٠٩	مبدأ استئناف الأحكام	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	الالتماس الحكم بشيء	١٢٥
٤١٠	الصادرة على وجه	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	لم يطلبه الخصم أو بأكثر	٩٠
٤١١	السرية ... ١١٢	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	مما طلبه ... ٩٠	٩٠
٤١٢	بيانات عريضة	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	ما يجوز الطعن فيه	١٤
٤١٣	الاستئناف ... ١٥	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	بالنقض من أحكام ... ١٤	١٤
٤١٤	اسم المحكمة ... ١١٨	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	حالات الطعن - الطعن	٣١
٤١٥	رفع الاستئناف بتكليف	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧	بمخالفة حكم سابق ... ٣١	٣١
٤١٦	بالحضور ... ٥٩	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧		
٤١٧	إعلان عريضة	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧		
٤١٨	الاستئناف ... ١٥	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧		
٤١٩	العريضة ليست من	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧		
٤٢٠	أوراق التكليف بالحضور	٤٠٨	١٢٧ و ١٢٧		

(ك)

(تابع) قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٢٩	وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض موكلا عن الطالب ... ٧٢	٦٤٢	٦٦٤	الاعتراض على قائمة شروط البيع ... ١٩	١٩
٤٣٢	تعيين الحكم ... ١٣٢	٦٨٧	٦٩٢	شروط البيع . مفهوم التعديل فيها . إجراءات البيع . تنقيص الثمن ... ١٩	١٩
٤٣٢	نظر الطعن بالنقض ٩٤ و ٩٤	٦٨٧	٦٩٢	حكم مرسى المزاد . تسجيله ... ٩	٩
٤٦٠	إعلان المدين بصورة السند التنفيذي ... ١٠٥	٦٩٢	٨٥٥	قاضى البيوع . حكمه برفض طلب الوقف الوجوبى جائز استئنافه ١٢٩	١٢٩
٦١٠	إعلان التنبيه بنزع الملكية لشخص المدين أو في موطنه . أثر مخالفته ... ١٠٥	٨٥٥	٨٧١	الحكم فى المعارضة فى أمر الأداء على وجه السرعة ٥٩	٥٩
٦١٢	التنفيذ على العقار جبرا . المحكمة المختصة ... ٥٨	٨٧١	٨٨١	تشكيل محكمة الأحوال الشخصية ... ٧	٧
٦١٨	اختصاص قاضى البيوع بعزل المدين من الحراسة أو تحديد سلطته ... ٥٨	٨٨١		إجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية ... ٧	٧

(ل)

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع
١٨	قانون الشفعة - ذكر يتو ١٩٠١/٣/٢٣ : آثار الحكم بالشفعة . صيرورة المشفوع إلى ملك الشفع . حق الشفيع في الزرع ... ٤٤ ... حلول الشفع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة للبائع ... ٦٥ ... قانون نزع الملكية - ١٩٠٦/٢٧ لدى المحاكم المختلطة : الأثر المترتب على نشر الأمر العالي في الجريدة الرسمية ... ٧٨ ... حق المستاجر في المطالبة بالتمويض عن نزع ملكية المكان المؤجر له ... ٧٨ ... قانون نزع الملكية - ١٩٠٧/٥ المعدل بالق : ٣١/٩٤	١٣ و ١٤	١٧	تقدير قيمة التمويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغير اتباع الإجراءات القانونية ... ٤٥ ... الترام طالب نزع الملكية بإيداع الثمن الذي قدره الخير خزانة المحكمة ... ٩٦ ... الطعن في عمل أهل الخبرة وأثره في أخذ المبلغ المودع ... ٩٦ ... قانون المحاماة : التي ١٢/٢٦ . المعدل بالق ٣٩/١٣٥ المعدل بالق ٤٤/٩٨ حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة دون تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة ... ٣٤	١٣

(٢)

(٣) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون الأحكام العرفية : ٢٣/١٥		٥٨ و ٤٨	قبل تعديلها بالق ٥٣/٢٥٣	
	لم ينفذ لنص الم ١٣٤ من			ميعاد مطابقة الممول	
	الدستور الملغى ... ٦٧		١٨ و ١٢	بالضريبة ... ١٢٧	
	قانون ضريبة الأرباح			الضريبة على فوائد	
	التجارية والصناعية			الديون. وعاء الضريبة	
	: ٣٩/١٤			الواقعة المنشئة لها ... ١٣١	
	وعاء الضريبة - الديون			قانون رسم الدمغة	
	المعدومة ... ٧١		٢٤	: ٣٩/٤٤	
	وسائل تقدير وعاء الضريبة			سقوط حق الخزانة في	
٣٩	الربح الذي يخضع للضريبة			المطالبة بها ... ١١٠	
٥٤	المعدلة بالق ٥١/١٧٤ قبل			قانون العلامات التجارية	
	تعديلها بالمرق ٥٢/٩٧			: ٣٩/٥٧	
	المقصود بها ... ٩٣ و ٦٦		١	ما يصح اعتباره كذلك	
٥٨	التوقف عن العمل ... ٨٨			وشروطه - الاسم	
٥٢	محاولة الاتفاق مع الممول			الخاص ... ١١٥	
	قبل إحالة النزاع للجنة ... ١٠٩			المرسوم بقانون بتحديد	
٩٤ و ٥٤	الأحكام الصادرة من			أقصى الأسعار للأصناف	
٩٩ و	المحكمة الابتدائية في			الغذائية ومواد	
	المنازعات الضريبية.			الحاجيات الأولية	
	ميعاد استئنافها ... ١١٢			٣٩/١٠١ ... ٦٧	

(ن)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢٤	قانون إنشاء نقابة الصحفيين ٤١/١٠ قبل إلغائه باق ٥٥/١٨٥ :	٣٠٢	٢٧	قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية ٤١/٦٠ : تقديرها. أثر عدم استعمال الممول لحقه في اختيار رقم المقارنة حتى انتهاء الميعاد المحدد	٢٧
١٤	قانون رسم الدمغة ٤١/١١ المعدل لاق ٣٩/٤٤ :	١٩ و ١٨ و ٢٠	٢٩	قانون رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية : ٤٤/٩١ طريقة تقديرها. المعارضة في أوامر تقديرها و المنازعة بشأنها	٢٩
	والجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية فقرة ١٠ مكررا ١٠ ، ثالثا والأحكام المضافة في ذيل التي - عبء استهلاك الكهرباء والغاز . في المعاملات الخاصة وفي التعامل مع الحكومة	٢٣	١٣	قانون التقابات ٤٢/٨٥ عدم إمتداده إلى عقد عمل مشترك نظمته الشارع في قانون خاص	١٣
				قانون عقد العمل الفردي : ٤٤/٤١ مكافأة : مدة الخدمة وما تفوق منها	١٣

(س)

(تابع) قوانين وعراصيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
٣٧	الأجر الذي يحسب على أصاحبه مقابل الأجازة	٥٥	٣٧	قانون رسم الأيلولة على التركات ٤٤/١٤٢ :	
٣٩	الفسخ بغير مبرر . تقدير المبرر ونفى التعسف ...	٥٥	٣٧	تقدير أموال التركة ... ٦٨	
١٦	عناصر التعويض ... ١٣٢	١٣٢	٣٧	تقدير شهرة المحل ... ٦٨	
١٨	قانون الرسوم القضائية : ٤٤/٩٠		٣٧	قبل تعديلها بالق ١٩٥١/٢١٧ . اعتبار لجنة تقدير التركات هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ... ٧٠	
٢٠	تقدير الرسوم ... ١٠٠	١٠٠	٣٧	المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ٤٥/٩٥	
٧٥	تقديم المعارضة ... ١٠٠	١٠٠	٣٧	ماهية المعارضة في قرارات لجان التقدير ... ١٨	
٢٠	تقدير الرسوم النسبية في حالة الصلح . وفي دعوى صحة العقود وإبطالها وفسخها ... ٤٨	٤٨	٣٧	المرسوم بقانون الخاص بعدم جواز الطعن فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ٤٥/١١٤ :	
٥١	قانون رسوم التسجيل والحفظ ٤٤/٩٢ :		١	عدم جواز الطعن ... ١١	
	طبيعة رسم التسجيل والواقعة المنشئة له ... ١٠٧	١٠٧	١	تقدير الحماية بقدرها ... ٥٠	

(ع)

(تجميع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١٠	قانون الوقف ٤٦/٤٨ : شرط الواقف . مدى حرية القاضى فى فهم غرض الواقف ... ٣٩ و ٣٣	٧٨	مرسوم بقانون بتنظيم الطلاق بين المؤجرين والمستأجرين ٤٦/١٤٠	٧٨
٣١	تحديد معنى المستحق ... ٦٠ للشروط له السكنى حق الاستقلال ... ٦٠		المرسوم بقانون بشأن إيجار الأماكن : ٤٧/١٢١	
٣٦	قسمة الغلة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ... ٢٦		أحوال تطبيقه وتطبيق القانون العام الضابط فى الاختصاص بطلب الاخلاء ... ٥٦	
٤١	قسمة غلة الوقف ... ٥٢ و ٣٨ قسمة حصص الخيرات . تقديرها والممول عليه فيها		تقييده لنصوص القانون المدنى ... ٧٨	
٢	قسمة إعيانه ... ٥٢ و ٣٨ قانون الوصية ٤٦/٧١ : شكل الرجوع عن الوصية ١٧		قانون بشأن عدم جواز الطعن فى أعمال وزير المالية أو أحد الحراس العامين فيما يتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة ٤٧/١٢٧ ... ١١	
١٠	قانون الشهر العقارى : ٤٦/١١٤ تسجيل عقد القسمة وأثره ... ٥			

(ف)

(الج) قوانين وممناسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١	قانون إصدار قانون	٢٣	قانون رسم الدفعة ٥١/٢٢٤	١١٠
٢/٤	المرافعات ٤٩/٧٧ ...	٢٣	إقطاع التقادم ...	١١٠
٢/٤	الآثر الفوري لقانون	٢٣	قانون إنهاء الوقف	١١٠
٢/٤	المرافعات ... ١٢٥	٢٣	٥٢/١٨٠ ...	١١٠
٢/٤	إحالة الدعاوى التي لم يتم	٢٣	المعدلة بالق ٥٢/٢٤٢ ..	٢٨
٢/٤	الفصل فيها ... ٣٠	٢٣	أيسولة الملك فيما يتم	٢٨
١٧	قانون نظام القضاء	٢٣	فيه الوقف للمستحقين	٢٨
١٧	٤٩/١٤٧ ...	٢٣	الحالين كل بقدر	٢٨
١٧	وقف الدعوى ... ١٧ و ٢	٢٣	نصبيه فيه ... ٦٠	٦٠
١٧	قانون عقد العمل المشترك	٢٣	المرسوم بقانون الخاص	٦٠
١٧	٥٠/٩٧ ...	٢٣	بالأرباح الحكيمة ٥٢/٢٤٠	٦٠
١٧	لم يعرض للقانون ٤١/١٠	٢٣	إتخاذ أرباح سنة ٤٧	٦٠
١٧	ولا اللامحة التي صدرت	٢٣	أساسا لربط الضريبة	٦٠
١٧	تنفيذه ... ١٣	٢٣	المقصود بنهاية الربط ... ٢٨	٢٨
١٧	قانون إعفاء مصلحة	٢٣	أثر تغيير شكل المنشأة	١٣٠ و
١٧	الضرائب من فوائد	٢٣	على تطبيق قاعدة الربط	١٣٠ و
١٧	المبالغ المحكوم عليها	٢٣	الحكى ... ٨١	٨١
١٧	بردها ٥٠/١٤٦ المعدل	٢٣	المرسوم بقانون بشأن	٨١
١٧	للم ١٠١ من الق ٣٩/١٤	٢٣	عقد العمل الفردي	٨١
١٧	تشرع مستحدث ... ٦٨	٢٣	٥٢/٣١٧	٨١

(ص)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
١٥	المعدل بالق ٥٣/٣٠٩ الأعمال الأصلية . الأعمال الطارئة والدورية ٩٢	٢٠	الأجازة السنوية. التنازل عنها ٥٥	٢٣
٢٠	أجازة السنة الأخيرة ... ٥٥	٢٧	إلزامات صاحب العمل	٤٥
٢٣	تهيئة الغذاء ١٢٤	٤٥	الأسباب المنهية لعقد العمل ٣	٥٠
٢٧	بطلان كل شرط يخالف نصوص القانون ما لم يكن أكثر فائدة للعامل ... ١٣٣ و ٣	٥٠	قانون انتهاء الوقف ٥٢/٣٤٢	١
٤٥	اعتباره على غير جهات البرمتهيا ٢٦	١	قانون عقد العمل الفردي ٥٣/١٦٥	٣٩
٥٠	الفصل في المنازعات المالية ٣	٣٩	إحالة القضية إلى المحكمة المختصة ١٠٢	مكرر
١	قانون بشأن الم ٣٧ من اللائحة الجمركية ٥٥/٥٠٧	٨٥	٨٦ و	٣٤
٢٠	الاعفاء ٦١ و ٢١	٨٥	٨٦ و	٣٤
٢٣	قانون بشأن إختصاص محكمة النقض ١٩٥٧/٨	٨٥	٨٦ و	٣٤
٢٧	معدلا للرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٨ إختصاصها بالطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالق ٩٢	٨٥	٨٦ و	٣٤
٤٥	إتباع قانون المرافعات بالنسبة لإجراءات الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم ٩٢	٨٥	٨٦ و	٣٤
٥٠	قانون المحاماة ١٩٥٧/٩٦ تشكيل اللجان الفرعية . حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة والقرارات الصادرة منها ٣٤	٨٥	٨٦ و	٣٤

(ق)

لوائح وقرارات وأوامر

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية :	٣٥		لائحة ترتيب المحاكم الأهلية :	
	إعفاء البضائع المشحونة	٤/٣٧		ماخرج من اختصاص المحاكم المدنية فيما يتعلق بمسائل الوقف. أصله ... ٧٣	١٦
٢١ ... ٦١ ... ٩١	صبا دون المشحونة في طرود			اللائحة الجمركية :	
	الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها	٣٨		مبدأ المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية	٣٣
	لائحة العمل الصحفي :			حق صاحب البضاعة في تعويض الضرر في حالة إلغاء قرار اللجنة ... ٩٥	
١٣	اعتبارها عقد عمل مشترك ...			جواز الحكم بمصادرة البضائع ووسائل النقل وأدوات التهريب ... ٩٥	
	اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ٣٩/١٤ المعدلة بالقوانين الوزارى ٤٦/٣٩			إلزام الفاعلين والشركاء وأصحاب البضائع بالتضامن بالعقوبات في مواد التهريب ... ٩٥	٣٤
١٠٩	إعلان الممول بالتموذجين ١٩ ٢٠٦ ضرائب ...				

(د)

(تابع) لوائح وقوانين وأوامر

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة	رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
	قرار وزير المالية ٤١/٢٤٢			القرار الوزاري ٤٤/١٢٦ بتنظيم لجانب تقدير التركات ٧٠	
	القرار الوزاري ٤٢/٢٦ باللائحة التنفيذية لل ٤١/٦٠ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية :			الأمر العسكري ٣٩/٦ حظر التعامل مع رعايا الريخ الألمان ١٠٣	
	معاملة تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات التحديد ٥٣			الأمر العسكري ٤١/١٥٨ حظر التعامل مع رعايا الريخ المان ١٠٣	
	قرار وزير المالية : ٤٢/٢٢			الأوامر العسكرية ١٥١ ٣١٥٦ ١٩٩٦ ١٦٤ سنة ٤٢/٤١ تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ٧٨	
	المكمل للـ ٤١/٦٠ بشأن الأرباح الاستثنائية مواعيد الاختيار وأوضاعه ٢٧			الأمر العسكري ٤٢/٢٣٧ استيلاء الحكومة على بذرة القطن ٦٧	
	القرار الوزاري ٤٢/٨١ بتنظيم التعامل بالجملة في سوق البصل بالامكنة :				
	المزايدة على أساس العينات التي تستخرج طبقاً لأحكام القرار ... ٨٦				

(ش)

(تابع) لوائح وقرارات وأوامر

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	الأمر العسكري ٤٣/٤١٣ تنظيم تداول السلع التي تصنع محليا أو تستورد من الخارج ٦٧			الأمر العسكري ٤٣/٤٣٨ تنظيم تداول الزيوت النهائية ٦٧	
	الأمر العالي الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٨٨٥/١١/٤ : التنبيه الذي يسبق المطالبة بأداء رسم الدمغة لا يكفي أن يكون بخطاب عادي بالبريد ١١٠		٢	الأمر العسكري ٤٤/٤٦٩ تهيئة الغذاء للعمال . مجال تطبيقه وتطبيق الم ٢/٢٧ من المرقب ٥٢/٣١٧ ... ١٢٤	
	الأمر العالي الصادر في ١٨٨٤/٩/٩ : إخراج الأراضي الداخلة في زمام الهلاد من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء ٦٩				

الدستور الملغى

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٣	إنشاء الضرائب وتعديلها والغائها بقانون ٦٧				

(ت)

موضوعات الفهرس وصفحاته

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والهيئة العامة
للواد المدنية والتجارية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(م)		(١)
١	مجالس مالية	٩	إجراءات
١	محاكم شرعية	٣	إختصاص
٩	معروفات	٩	أهلية
	(ن)		(ت)
١	قض	٣	تنازع اختصاص
٩	قل		(ط)
	(و)		طلاق
٩	ولاية		(ع)
			ملاوات

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(١)
٢١	إجارة		
١٣	أجنب	١٥	إثبات
١٣	إحالة	١٣	أترجي

(ث)

(تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	الموضوع
	(ب)	٢٣	أحكام عرفية
٦٧	بطلان	٢٧	أحوال شخصية
٦٧	بورصة	١٣	إخبار
٦٩	بيع	٣١	إختصاص الحاكم
٦٧	بينه	١٣	إرتفاق
	(ت)	١٣	إوث
٧٥	تأمين	٣٧	إستعالة التنفيذ
٧٧	تأمينات عيلة	٣٩	إستئناف
٧٩	تجزئة	١٣	إستيلاء
٦٧	تحقيق	٤٧	إسم تجارى
٦٧	تركة	١٣	إعانة غلاء
٨١	تسجيل	١٣	إعذار
٦٧	تسديد جبرى	٥١	إعلان
٦٧	تسليم	٥٥	إفلاس
٦٧	تشريع	١٣	إقرار
٦٧	تشريعات الحرب	٥٧	إلتزام
٦٧	تصفية	٥٩	إلتباس إعادة النظر
٨٣	تمويض	٦١	إنابة
٦٧	تفسير	٦٣	أهلية
٨٧	تقادم	٦٥	أوامر الأداء
٦٧	تقاييل	١٣	أوامر عسكرية
		١٣	أوراق تجارية

(خ)

(تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٢	حياة	٦٧	تقرير تلخيص
	(خ)	٦٧	تكليف بالحضور
١٣٥	خير	٦٧	تملك بمضى المدة
	(د)	٩٣	تموين
١٣٥	دستور	٦٧	تنبيه نزاع ملكية
١٣٧	دعوى	٩٥	تنفيذ
١٤٥	دفاع	٩٧	تنفيذ عقارى
١٣٥	دفوع	٦٧	توكيل
	(س)		(ج)
١٣٥	رجعية القوانين	١٠٥	بمارك
١٣٥	رسم التسجيل		(ح)
١٤٧	رسم الدمغة	١٠٣	حائز
١٣٥	رسوم قضائية	١٠٣	حجية الأمر المقضى
١٣٥	رهن	١٠٩	حراسة
١٣٥	ربح	١١١	حرب
	(ز)	١٠٣	حصن النية
١٣٥	زيت	١٠٣	حق الإمتياز
	(ص)	١٠٣	حق الحبس
١٣٥	سبب اجنبي	١١٣	حكم
١٥١	سفينة	١٠٣	حلول
		١٣٣	حوالة

(تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(غ)		(ش)
١٥٢	غفلة	١٥٢	شرط . نكاح
١٥٢	غلة	١٥٥	شفعة
١٥٢	غير	١٥٢	شهر عقارى
	(ف)	١٥٢	شهود
١٥٢	فسخ	١٥٢	شيك
١٥٢	فصل	١٥٢	شيوخ
١٨٧	فوائد		(ص)
	(ق)	١٥٢	صلح
١٨٩	قاضى الموضوع	١٦١	صورية
١٩١	قانون		(ض)
١٩٧	قسمة	١٦٢	ضرائب
١٨٩	قضاء الأمور المستعجلة		(ط)
٢٠١	قطن	١٥٢	طلبات عارضة
١٨٩	قوة الأمر المقضى		(ع)
١٨٩	قوة قاهرة	١٥٢	عرف
	(ك)	١٥٢	مقد
١٨٩	كيالة	١٧٥	علامات تجارية
		١٧٧	عمل

(ض)

(تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨٩	مواد مستعجلة		(م)
١٨٩	مواريث	١٨٩	محاكم شرعية
٢٢٣	مواعيد	٢٠٥	محاماه
	(ن)	٢٠٧	محكمة الموضوع
٢٢٧	نزاع ملكية	١٨٩	محكمة النقض
٢٢٥	نسب	١٨٩	محل مختار
٢٢٥	نظام عام	٢١٣	مرض المرض
٢٣١	نقابات	١٨٩	مسافة
٢٣٣	نقض	٢١٥	مستولية
٢٢٥	نيابة عامة	١٨٩	مصرفات الدعوى
	(و)	١٨٩	معارضة
٢٢٥	وصية	١٨٩	مقاصة
٢٢٥	وضع يد	١٨٩	مكافأة العامل
٢٥١	وقف	٢١٩	ملاحة
٢٢٥	وكالة	١٨٩	ملكية
		١٨٩	منافع عمومية

تصويبات العدد الأول

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٣	الحكم أن يكون	أن يكون الحكم
٦	٦	هذا أن المدعى	هذا إلى أن المدعى
١٤	١٣	ذكره في ٢٦/٣/١٩١٠	ذكره في ٢٦/٣/١٩٠٠
٢٢	١٣	المؤالن	المؤمن
١٣٤	٩	٦٦٢ م	٦٤٢ م
١٦١	٩	١١٢ م	١٢ م
		رقم القاعدة	رقم القاعدة
٧ ف	٥	١٥	١٥
٨ ف	١٥	٤٣	٢٤
٨ ف	١٩	٤٣	٢٢
١٥ ف	٣	١٩١٠/٣/٢٦	١٩٠٠/٣/٢٦
٢٧ ف	١٤	مقدار الحصة ونسبة هذه القيمة	مقدار الحصة الواجب فرزها للخيرات دون ما اعتبار لقيمة أعيان الحصة المذكورة ونسبة هذه القيمة
		رقم الصفحة	رقم الصفحة
		٢٠٨	١٠٨
		١٦١	١٦١
		١٦١	١٥٤

تصويبات العدد الثاني

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٣٤	١٢	الفقه المدني	التقنين المدني
٣٥٦	٢٤	لأ هذا	لهذا
٣٨٠	٣	الذي تدبته	التي تدبته
٣٨٤	٦	المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢	المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
٣٨٤	١٥	المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢	المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
٣٨٧	٢٤	المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢	المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
٣٨٩	٢٠	المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢	المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
٤٣٤	٢٥	جديد	جديدا
٥١٠	٣٢	استخلص	استخلص
١٦٦	١٠	الطعن رقم ٨٤ سنة ٢٧ ق	الطعن رقم ٩ سنة ٢٧ ق احوال شخصية
٤١٦	٨	ق ٥٢/٣	ق ٥٢/١٨٠

تصويبات العدد الثالث

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٥٥٩	١٦	في كل من من الجهتين	في كل من الجهتين
٦٢٦	٤	قيود	قيودا
٦٧٦	٦	— بإحالة	وبإحالة
٦٨٦	١	للإسداد	حتى الإسداد
٧٠٧	١	بدا	يد
٧١٠	٢٦	خمسة عشرة سنة	خمسة عشرة سنة
٧٢٢	١٠	معدلة بالقانون ٣٩/٤٤	معدلة للق ٣٩/٤٤
٧٣٨	رقم الصحيفة	٨٣٨	٧٣٨
٧٤٢	١	المعدل بالقانون	المعدل للقانون
٧٤٢	٢٣	في من	من
٧٥٧	١٤	لصدوره	لصدور
٧٦٥	٢٥	ما اسمه	من اسمه
٧٧٤	٢	وجه	ووجه
٨٠٩	٣	وإذا	وإذا
٨٣٢	٢٥	عنيت	عنيت
٨٣٤	١٥	بدأ	بدء
٨٣٦	١٧	للغاء المستأق	للغاء الحكم المستأق
٨٤٨	١٨	رعى المزاد	مرسى المزاد
٨٨١	٧	قضائها	قضائها
٨٨٢	١٢	وغايته	وغاية
١٧ ف	١٥	الأدلة القائمة منها	الأدلة القائمة فيها

(تابع) تصويبات العدد الثالث

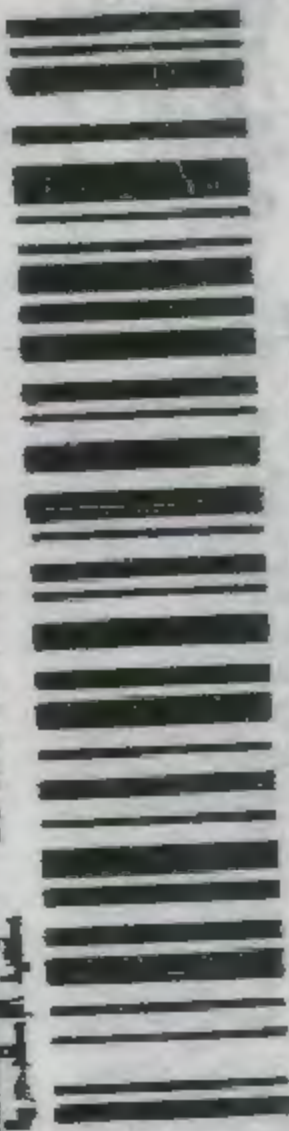
صحيفة	سطر	خطا	صواب
٢٢ ف	١٢	عقود الإيجار مدة	عقود الإيجار ممتدة
١٣٦ ف	١٦	١١ ع ٣	١١٥ ع ٣
١٤٣ ف	١٤	المنازمة الذي تدور	المنازمة التي تدور
١٦٨ ف	٢٣	٥١ - ح ٢	٨١ - ع ٢
٢١٨ ف	٦	رقم الصفحة ٧٥	٧٥٠
٢٢٢ ف	٢	في حقيقته	في حقيقته
٢٣٩ ف	١٢	الطعن رقم ٣٣١	الطعن رقم ٣٤٨
٢٣٩ ف	٢٠	رقم الصفحة ٣	رقم الصفحة ٣٩

تم طبع هذا العدد بالمطبعة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي" في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧٩ الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠ م

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المطب

(مطبعة دار القضاء العالي ٢٠٩٠/٥٩/٥٦٠)

Bibliotheca Alexandrina



0542397